

مؤسسة البحوث والدراسات العلمية
(مبدع)

المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية المعرفة

من: ابن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧ هـ)
إلى: محمد بن جعفر الكتاني (ت: ١٣٤٥ هـ)

تخطيط وإشراف
أ.د. الشاهد البوشيخي
الأمين العام لمؤسسة البحوث والدراسات العلمية (مبدع)
والمدير المؤسس لمعهد الدراسات المصطلحية

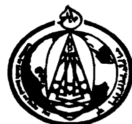
دار ابن حزم

المعجم التاريخي
للمصطلحات الحديثية المعرفة

مِن: ابنِ أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧ هـ)

إلى: محمد بن جعفر الكتاني (ت: ١٣٤٥ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم



مؤسسة البحوث والدراسات العلمية
Foundation For Scientific Research and Studies
(مبدع)

المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية المعرفة

من: ابن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ)

إلى: محمد بن جعفر الكتاني (ت: ١٣٤٥هـ)

جمع وتوثيق

مجموعة من الباحثين

تصنيف وتنسيق

د. عبدالرحمن محجوبي　　دة. شريفة العمري

مراجعة

أ.د. الحسين أيت سعيد　　أ.د. محمد السرار　　أ.د. عز الدين البوشيخي

تخطيط وإشراف

أ.د. الشاهد البوشيخي

الأمين العام لمؤسسة البحوث والدراسات العلمية (مبدع)

والمدير المؤسس لمعهد الدراسات المصطلحية

دار ابن حزم

الطَّبْعَةُ الأُولَى
١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م



ISBN 978-9959-858-07-8

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم

بيروت – لبنان – ص.ب : 14/6366
هاتف وفاكس : 701974 – 300227 (009611)
البريد الإلكتروني : ibnhazim@cyberia.net.lb
الموقع الإلكتروني : www.daribnhazm.com

هيئة إنجاز المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية المعرفة

التخطيط والإشراف

أ.د: الشاهد البوشيخي

الأمين العام
لمؤسسة البحوث والدراسات العلمية (مبدع)
فاس

والمدير المؤسس
لمعهد الدراسات المصطلحية بجامعة سيدي
محمد بن عبدالله ظهر المهراز ـ فاس

المراجعـة العلميـة

أ.د: الحسين أيت سعيد
أستاذ علم الحديث بجامعة القاضي عياض
بمراكش

أ.د: محمد السرار
رئيس مركز ابن القطان للدراسات والبحوث
في الحديث الشريف والسيرة النبويَّة
بالعرائش

المراجعـة المنهجِيَّة

أ.د: عز الدين البوشيخي

المدير التنفيذي لمعجم الدوحة التاريخي للغة العربية بقطر

الجمـع والتوثيـق

- د. محمد السرار، أستاذ التعليم العالي بكلية الشريعة ـ فاس.
- د. عبدالعزيز فارح، أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب ـ وجدة.
- د. إدريس خرشافي، أستاذ التعليم العالي بكلية الشريعة ـ فاس.
- د. عبدالحق يدر، أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب ـ فاس سايس.
- د. إدريس الشرقي، أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب ـ فاس سايس.
- د. سعيد حليم، أستاذ التعليم العالي بالمدرسة العليا للأساتذة ـ فاس.
- دة. صباح الزخنيني، أستاذة التعليم العالي بكلية الآداب ـ وجدة.
- د. عبدالرحمن محجوبي، باحث مصطلحي، إطار بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- دة. شريفة العمري، باحثة موثقة، إطار بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية.

التدقيق والتصنيف

د: عبدالرحمن محجوبي   **دة: شريفة العمري**



لائحة بأسماء الكتب المحصاة مرتبة حسب وفاة أصحابها مع أسماء المكلفين بإحصائها

١ ـ الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ)، من إحصاء: د.عبدالرحمٰن محجوبي.

٢ ـ المحدث الفاصل، لابن خلاد الرامهرمزي (ت: ٣٦٠هـ)، من إحصاء: دة.شريفة العمري.

٣ ـ معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ)، من إحصاء: د.عبدالرحمٰن محجوبي.

٤ ـ المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، للحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ)، د.عبدالرحمٰن محجوبي.

٥ ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، من إحصاء: دة. شريفة العمري.

٦ ـ الكفاية في علم الراواية، للخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، من إحصاء: د.سعيد حليم.

٧ ـ الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، من إحصاء: د.سعيد حليم.

٨ ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبدالبر (ت: ٤٦٣هـ)، ج١ ـ ٦، من إحصاء: د.محمد السرار. وج٧ ـ ٢٣ من إحصاء: دة.شريفة العمري.

٩ ـ جامع بيان العلم وفضله، لابن عبدالبر (ت: ٤٦٣هـ)، من إحصاء: دة. شريفة العمري.

١٠ ـ إكمال المعلم، للقاضي عياض (ت: ٥٤٤هـ)، من إحصاء: دة.شريفة العمري.

١١ ـ الإلماع، للقاضي عياض (ت: ٥٤٤هـ)، من إحصاء: دة.شريفة العمري.

١٢ ـ ما لا يسع المحدث جهله، للميانشي (ت: ٥٨١هـ)، من إحصاء: دة.شريفة العمري.

١٣ ـ بيان الوهم والإيهام، لابن القطان (ت: ٦٢٨هـ)، من إحصاء: دة.شريفة العمري.

١٤ ـ صيانة صحيح مسلم، لابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)، من إحصاء: دة.شريفة العمري.

١٥ ـ علوم الحديث، لابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)، من إحصاء: دة.شريفة العمري.

١٦ ـ صحيح مسلم بشرح النووي، للنووي (ت: ٦٧٦هـ)، من إحصاء: دة.شريفة العمري.

١٧ ـ إرشاد طلاب الحقائق، للنووي (ت: ٦٧٦هـ)، من إحصاء: د.عبدالحق يدر.

١٨ ـ التقريب والتيسير، للنووي (ت: ٦٧٦هـ)، من إحصاء: د.عبدالحق يدر.

١٩ ـ الاقتراح، لابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ)، من إحصاء: د.عبدالرحمٰن محجوبي.

٢٠ ـ مجموع الفتاوى، لابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، ج١٨، من إحصاء: د.عبدالرحمٰن محجوبي.

٢١ ـ المنهل الروي، لابن جماعة (ت: ٧٣٣هـ)، من إحصاء: دة.شريفة العمري.

٢٢ ـ الخلاصة، للطيبي (ت: ٧٤٣هـ)، من إحصاء: دة.شريفة العمري.

٢٣ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، من إحصاء: د.عبدالعزيز فارح.

٢٤ ـ سير أعلام النبلاء، للذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، من إحصاء: د. عبدالعزيز فارح.

٢٥ ـ تذكرة الحفاظ، للذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، من إحصاء: د. عبدالعزيز فارح.

٢٦ ـ نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام، للذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، من إحصاء: د. عبدالعزيز فارح.

٢٧ ـ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، من إحصاء: د. عبدالعزيز فارح.

٢٨ ـ الموقظة، للذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، من إحصاء: دة. صباح الزخنيني.

٢٩ ـ النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، من إحصاء: دة. شريفة العمري.

٣٠ ـ محاسن الاصطلاح، للبلقيني (ت: ٨٠٥هـ)، من إحصاء: دة. شريفة العمري.

٣١ ـ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للعراقي (ت: ٨٠٦هـ)، من إحصاء: د. إدريس الشرقي.

٣٢ ـ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للعراقي (ت: ٨٠٦هـ)، من إحصاء: د. إدريس الشرقي.

٣٣ ـ النكت على كتاب ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ)، من إحصاء: د. إدريس خرشافي.

٣٤ ـ نزهة النظر شرح نخبة الفكر، للحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ)، من إحصاء: د. إدريس خرشافي.

٣٥ ـ تعليق التعليق، للحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ)، من إحصاء: د. إدريس خرشافي.

٣٦ ـ هدي الساري، للحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ)، من إحصاء: د. عبدالرحمٰن محجوبي.

٣٧ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر (ت: ٨٥٢هـ)، ج١ ـ ٨، من إحصاء: عبدالرحمٰن محجوبي، وج٩ ـ ١٣، من إحصاء: د. إدريس خرشافي.

٣٨ ـ فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للسخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، من إحصاء: دة. شريفة العمري.

٣٩ ـ الغاية في شرح الهداية، للسخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، من إحصاء: دة. شريفة العمري.

٤٠ ـ تدريب الراوي شرح تقريب النووي، للسيوطي (ت: ٩١١هـ)، من إحصاء: دة. شريفة العمري.

٤١ ـ فتح الباقي، لزكريا الأنصاري (ت: ٩٢٥هـ)، من إحصاء: د. إدريس الشرقي.

٤٢ ـ شرح شرح نخبة الفكر، لعلي القاري (ت: ١٠١٤هـ)، من إحصاء: دة. شريفة العمري.

٤٣ ـ فيض القدير، للمناوي (ت: ١٠٣١هـ)، من إحصاء: دة. شريفة العمري.

٤٤ ـ توضيح الأفكار، للصنعاني (ت: ١١٨٢هـ)، من إحصاء: دة. شريفة العمري.

٤٥ ـ بلغة الأريب، للزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، من إحصاء: دة. شريفة العمري.

٤٦ ـ الرفع والتكميل، للَّكنوي (ت: ١٣٠٤هـ)، من إحصاء: دة. شريفة العمري.

٤٧ ـ الرسالة المستطرفة، للكتاني (ت: ١٣٤٥هـ)، من إحصاء: د. عبدالرحمٰن محجوبي.

❋ ❋ ❋

دعوات بعض الحفاظ للاهتمام بالمصطلحات الحديثية

نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح وما بيْنَ ذلك من العبارات المتجاذبة.

ثم أهم من ذلك أن نعلم **بالاستقراء التام** عُرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده بعباراته الكثيرة.

[الموقظة للذهبي ص: ٨٢].

من نظر كتب الرجال ككتاب ابن أبي حاتم المذكور، والكامل لابن عدي، والتهذيب، وغيرها، ظفر بألفاظ كثيرة، **ولو اعتنى بارع بتتبعها، ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها مع شرح معانيها لغة واصطلاحا لكان حسنا**، وقد كان **شيخنا يلهج بذكر ذلك، فما تيسر**.

والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم لما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال وبقرائن ترشد إلى ذلك.

[فتح المغيث للسخاوي: ١/٣٦٢]



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدِّمة
للأستاذ الدكتور محمد السرار
رئيس مركز ابن القطان للدراسات والبحوث
في الحديث الشريف والسيرة العطرة ـ العرائش ـ المغرب

الحمد لله الذي من أسند إليه أمره رفعه، والصلاة والسلام على من أوتي القرآن ومثله معه، والرضا عن الآل والصحب والتابع بإحسان ومن تبعه.

أما بعد:

فإن مصطلح كل علم يَحُلُّ منه محل اللغة من الناطق، فَبِه يَحْصُل البيان والتَبيّن عند بحث مسائله، ودرسِ قضاياه، لأن قالب اللفظ إذا أُفرغ من معناه اللغوي، وحُشي بمعنى اصطلاحي حادث، لم تسعف ببيان المراد منه كتب اللغة؛ فمن ثَمّ احتيج إلى بيان الاصطلاحات، ولأجل ذلك اعتنى بهذا البيان علماء كل فن عُنِيّاً كُبّارا، وقَدَّمُوا شرح الاصطلاح على الخوض في مباحث العلم، لعلمهم أنه سُلّم يُرتقى به إليها، وأن عدم دركه حائل لا محالة دون درك المباحث التي استعمل فيها.

وإذا كان لاصطلاحات كل علم، هذا المحل في قضاياه؛ فإن

اصطلاحات المحدثين تتبوأ من فنهم مَحلّاً أخص، ومنزلاً أرفع؛ وقد سبق رعيلهم الأول إلى الإلماع إلى هذا المتبوأ، وأظهروه باهتمام أئمة النقد، وصيارفة النقل منهم: ببيان معاني ما تداولوه من ألفاظ اصطلاحية، وأدخلوا ما تيسر لهم من ذلك البيان في جملة صالحة من عيون ما ألفوه من كتب الصحاح والسنن، والجرح والتعديل، والتاريخ والعلل.

وليعتبر في هذا الباب بالأئمة: البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وأبي داود، وهم الأئمة الخمسة الذين إليهم في هذه الصناعة المرجع، وعلى كتبهم في الصحيح والسنن المدار، إذ هي: كهف الإسلام، وقطب رحى أحاديث الأحكام، حيث لم يشغلهم في هذه الكتب: سياقُ الحديث، عن التنبيه على علومه وبعض مصطلحات أهله، فذكروا فيها منها أنواعاً، ومن مباحثه أقساماً، ومن تلك الاصطلاحات جملاً، واختاروا لهذا الإيراد مواضع جليلة من تلك المصنفات؛ فأما البخاري مثلاً فنثر شيئاً من ذلك في كتاب العلم من **الجامع الصحيح**[١]، وأما مسلم ففي مقدمة **صحيحه** وناهيك بذا مقاماً، حيث أودع فيها بحثاً نفيساً عن الحديث المعنعن وصحة الاحتجاج به[٢] والناس عالة عليه فيه، وأما الترمذي ففي آخر جامعه، وهو المعروف **بالعلل الصغير**، وفيه عرف الحديث الحسن، والحديث الغريب، اللذين اشتهر عنه تعريفهما[٣].

---

(١) ينظر طرف من ذلك في باب: قول المحدث حدثنا وأخبرنا.... وباب: القراءة والعرض على المحدث، وباب: ما يذكر في المناولة وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان، وباب: متى يصح سماع الصغير. ويحسن الرجوع إلى فتح الباري في شرح هذه الأبواب للوقوف على ما أشار إليه البخاري في تلك التراجم من مباحث علوم الحديث ومصطلحه. فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر: ١/١٣٣ ـ ١٣٧ ـ ١٤٢ ـ ١٥٦.

(٢) مقدمة صحيح مسلم: ١/٢٢. ويحسن الرجوع إلى شروح صحيح مسلم خصوصاً شرح القاضي عياض، والنووي للوقوف على مذهب الإمام مسلم في هذا الباب.

(٣) العلل الصغير. آخر سنن الترمذي ص: ٨٩٦، ويحسن لمعرفة دقة ما صدر عن الترمذي من تعريفات لاصطلاحات المحدثين، الرجوعُ إلى شرح كتاب العلل الصغير لابن رجب الحنبلي.

ثم جاءت بعدهم طبقة أخرى، فاتسع عندهم مجال القول في هذا الباب، كابن حبان في صدر كتابه: «**التقاسيم والأنواع**» ـ المعروف بـ: **الصحيح** ـ[١]، وابن عدي في مقدمة مصنفه: **الكامل في ضعفاء الرجال**[٢].

ولقد لفتت كثرةُ ما صدر عن علماء الحديث في القرنين الثاني، والثالث، ومنتصف الرابع، من الكلام بياناً لتقاسيم علوم الحديث، وأنواعه، واصطلاحاته، وألفاظ الجرح والتعديل، نظرَ بعض علماء القرن الرابع، فشرح الله منهم الصدر لجمع ما تفرق منها في ثنايا المصنفات، ثم نقْلِه بعد الجمع إلى كتاب مفرد، محصور المسائل، محدود الأنواع، مرتب الأبواب، محرر الحدود، تخليصاً لهذه المباحث عن غيرها، وإخراجاً لها من الاشتراك إلى الاستقلال، ونقلاً عن الخلطة إلى الانفراد، وأول من سبق منهم إلى ذلك الإمام الرامهرمزي في كتابه الشهير: **المحدث الفاصل**، ثم تبعه الناس، وساروا بسيره، حتى استحال مصطلح الحديث وأنواع علومه فناً قائماً، وسبيلاً منتهجاً، وغدت التصانيف فيه ضربا من ضروب كتب المعرفة الإسلامية، فُسح للتعريف بها في كتب إحصاء العلوم حيزٌ واسع[٣]، لكثرة ما في هذا الفن من التصانيف[٤]، التي سلك فيها أصحابها جميع مسالك التأليف من: البسط والتلخيص، والنظم، والنثر، والاختصار، والشرح، مع ما أودعوه في تلك المصنفات من غرائب الأنقال، ودقيق التحريرات: تقييداً وإيضاحاً، أو اعتراضاً وإصلاحاً.

---

(١) ينظر مثلًا كلامه عن العدالة والتدليس في تلك المقدمة: ١/١٠٨ فما بعدها. صحيح ابن حبان المسمى: التقاسيم والأنواع. ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، تحقيق: محمود سونمز، خالص آي دمير، دار ابن حزم، ط١: ١٤٣٣/٢٠١٢.

(٢) ينظر مثلًا كلامه عن: التلقين، والتدليس في مقدمة الكامل: ١/١٣٩ ـ ١٤٣.

(٣) ينظر على سبيل المثال: إرشاد القاصد لابن الأكفاني، وأبجد العلوم، وكشف الظنون، وينظر في خصوص هذا الأخير: ١/٦٣٥ ـ ٦٤١.

(٤) ويكفي إلماعاً إلى هذه الكثرة قول ابن حجر عن الكتب التي صنفت خدمة لكتاب ابن الصلاح وحده: «فلا يحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر، ومعارض له ومنتصر». نزهة النظر: ص: ٥١.

هذا وإن الناظر في كتب المصطلح لا تخطئ عينُه لحظَ قضايا كبرى ثلاث: شغلت الناس، وملأت تلك الكتب:

أولاها: قضية الاهتمام باستيعاب أنواع علوم الحديث، وحصر ما استعمل فيها من اصطلاحات، فنبه اللاحقُ على ما في كتب السابق من إخلال بالاستيعاب(١)، واشتد المتأخرُ في استلحاق ما فات المتقدمَ، وتنافس الناس في ذلك تنافساً عظيماً، وأقاموا ما اشتملت عليه مقدمة ابن الصلاح من الأنواع والاصطلاحات مقام الأصل(٢)، واشتغلوا عليها زيادةً واستدراكاً(٣).

وثانيتها: قضية تحرير التعاريف، مع التنبيه على ما يوهم خلاف

---

(١) لما قص الحافظ ابن حجر في مقدمة نزهة النظر باقتضاب قصة تطور التأليف في المصطلح، وأهم المراحل التي مر بها، كان مستحضراً لهذا الملحظ، فقال: «فمِن أوّلِ مَن صَنَّفَ في ذلك: القاضي أبو محمد الرامَهُرْمُزِي في كتابه: «المحدِّثُ الفاصل»، لكنه لم يَستوعب. والحاكم أبو عبدالله النيسابوريّ، لكنه لم يُهَذِّب، ولم يُرَتِّب. وتلاه أبو نعيم الأصْبهاني فعَمِل على كتابه **مستخْرَجاً وأبقى أشياءَ للمُتَعَقِّب**». نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص: ٤٦ ـ ٤٧.

(٢) اجتمع في مقدمة ابن الصلاح ما تفرق في غيرها ـ كما قال ابن حجر ـ وأسعفته كثرة التصانيف السابقة في المصطلح، ووفرة مادتها، مع قرب التناول ـ خصوصاً تصانيف الخطيب البغدادي الذي «قل فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتاباً مفرداً» كما قال ابن حجر أيضاً ـ، ولأجل هذا الاعتناء بالجمع قل ما فاته، مع من انضاف إلى ذلك من تحرير النقل، ودقة النقد، فاتخذت المقدمة بسبب ذلك أصلًا.
ينظر النقلان السابقان عن ابن حجر في نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص: ٤٨.

(٣) المستدركون على ابن الصلاح كثر، أشهرهم البلقيني في محاسن الاصطلاح، وقد قال فيه: «اعلم أن من جملة الأنواع التي ينبغي إلحاقُها بما سبق: رواية الصحابة بعضهم عن بعض. وكان ينبغي أن يوضع عند رواية الأقران أو فيه، لكنْ بينهما عموم وخصوص من وجه. واقتضى الحال أن يذْكر هنا فنقول من الزيادة». ثم ذكر خمسة أنواع هي: النوع السادس والستون: (رواية الصحابة، بعضِهم عن بعض). النوع السابع والستون: (رواية التابعين، بعضِهم عن بعض). النوع الثامن والستون: (معرفة من اشترك في رجال الإسناد). النوع التاسع والستون: (معرفة أسباب الحديث). النوع الموفي سبعين: (التاريخ المتعلق بالمتون). محاسن الاصطلاح ص: ٦٨٠ فما بعدها.

المقصود من كلام العلماء في هذا الباب، وللمتأخرين بها زائد اعتناء. ومن أمثلة ذلك ـ والأمثلة كثيرة، لا تسع هذه المقدمة غيرَ ما سيذكر ـ قول ابن حجر في **النزهة**: «واعْلم أنّ **تَتَبُّعَ الطرُقِ**: من الجوامع، والمسانيد، والأَجْزَاءِ، **لذلك الحديث الذي يُظَنُّ أنه فَرْدٌ؛ ليُعْلَمَ: هل له متابعٌ أم لا؟ هو الاعتبار**. وقول ابن الصلاح: معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد قد يُوهِم أن الاعتبار قَسِيمٌ لهما، وليس كذلك، بل **هو هيئةُ التوصل إليهما**»[1].

ثالثتها: قضية ترتيب قضايا هذا العلم، وتبويب مباحثه، وقد كثر من المتأخرين اللهج بها منوهين ومنبهين، فأما الأول: فقد نوه الحافظ ابن حجر بكتابه **نخبة الفكر** الذي وضع على **ترتيبٍ** مبتكَر، وسبيلٍ **مُنْتَهَج**، وتبويب محكم، ونسق متسلسل[2].

وأما الثاني: فقد نبه أيضاً نفْسُه على أن الحاكم في كتابه **معرفة علوم الحديث**» لم **يُهَذِّب، ولم يُرَتِّب**»[3]. نعم يُعتذر له بأن التصنيف في مصطلح الحديث في عهده كان في ابتداء أمره، وما يكون في الابتداء يعوزه مثل ذلك، كما اعتُذر لابن الصلاح بحيلولة ضرورة التعليم والتدرج في الإملاء، دون ترتيب مقدمته الترتيب اللائق[4]؛ حتى صار بعد ذلك ترتيبُ أنواع الحديث المذكورة في تلك المقدمة، نوعاً من أنواع الخدمة العلمية التي سُلطت عليها، لا تنزل رتبة عن خدمتها: بالشرح، والاختصار، والنظم، والتقييد، والاستدراك.

---

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص: ١٠٢.

(٢) ونص كلامه: «لخصته ـ يعني: علم المصطلح ـ في أوراقٍ لطيفةٍ، سَمّيتها: **نُخْبَةَ الْفِكَرِ** في مصطلحِ أهلِ الأثرِ، على **ترتيبٍ ابتكَرْتُهُ**، وسبيلٍ **انْتَهَجْتُهُ**». نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص: ٥١ ـ ٥٢.

(٣) نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص: ٤٧.

(٤) اعتذر الحافظ ابن حجر عما يلحظ على مقدمة ابن الصلاح في هذا الباب بقوله: «أملاه شيئاً بعد شيء؛ فلهذا لم يَحْصُل ترتيبُهُ على الوضع المتناسب». نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص: ٥٠ ـ ٥١.

ولقد كان أول من انبرى إلى خدمة المقدمة بالترتيب، حتى تكون على الوضع المتناسب ـ كل بحسب منتهى نظره ـ هم مختصرو الكتاب، كابن كثير[١]، وابن جماعة[٢].

ثم بعد هذا المسار الطويل من الدرس المصطلحي، والتأليف فيه: دعت داعية أخرى لخدمة اصطلاحات المحدثين، من وجه علمي جديد، يُتولج إليه من باب مخترع؛ فوُلِد بعد مخاض طويل: **مشروعُ معجم تاريخي للمصطلحات الحديثية المعرفة**، يبنى على قوائم كبرى:

أولاً: الإمعان في الجمع للألفاظ الاصطلاحية التي قرن المحدثون فيها بين **الاستعمال**، **والتعريف**، مع توسيع مجال التكشيف، ليشمل جمهرة واسعة من كتبهم.

ثانياً: الابتكار في الترتيب، حيث يُعمد إلى ترتيب المواد المجموعة على حروف المعجم ترتيباً ألفبائياً، مع إرجاع تلك المواد إلى أصولها.

ثالثاً: الحذق في رصد المعاني الاصطلاحية التي تعاقبت على الألفاظ، من الظهور إلى الاستقرار، وإثبات جميع تلك التعاريف المجموعة، مع ترتيبها ترتيباً تاريخياً على حسب تاريخ وفاة من صدر منه كل تعريف.

وإن هذا الترتيب الذي يراعى فيه تقديم تعريف السابق على حد

---

(١) فإنه بعدما ذكر مسرد أنواع علوم الحديث في مقدمة ابن الصلاح، قال: «ونحن نرتب ما نذكره على ما هو الأنسب، وربما أدمجنا بعضها في بعض طلباً للاختصار والمناسبة». اختصار علوم الحديث ص: ٩٣، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، ط١: ١٤٣٤/٢٠١٣.

(٢) فإنه قال وهو يتحدث عن مقدمة ابن الصلاح: «لم أزل حريصاً على تلخيص ألفاظه لنفسي... وترتيبه على ما هو أسهل عندي وأولى، وأخلى من الاعتراض عليه، حتى قدر الله وجود هذا المختصر» المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ص: ٢٦، تحقيق: محيي الدين عبدالرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، ط٢: ١٤٠٦/١٩٨٦.

اللاحق؛ لكفيل بتعيين دلالة كل لفظ عبر مراحل التاريخ التي استعمل فيها، **أولًا**؛ ثم برصد التطور الاستعمالي له عبر تلك المراحل، **ثانياً**؛ ثم بالتبرع بزيادة نسق جديد لعرض مادة كتب المصطلح، وهو: النسق المعجمي.

وبهذه القوائم الثلاثة تتحقق مقاصد المصطلحيين التي لهجوا بها: مقصد حصر الاصطلاحات، ثم مقصد تحرير التعاريف، ثم مقصد الترتيب المتناسب، الذي يقرب المادة.

نعم لقد نفذ بعض العلماء قديما بثاقب أذهانهم إلى معنى مسيس الحاجة إلى هذا اللون من التأليف المعجمي - أو ما يَقرُب منه - لمصطلحات المحدثين، وأشاروا من ذلك إلى ضرب خاص منها، وهو الألفاظ الاصطلاحية المستعملة في الجرح والتعديل، وهي ألفاظ تنبني عليها أحكام تتعلق بقبول الرواية أو ردها، وهي أولى بالاهتمام من غيرها، مما لا يتوقف عليه ذلك: كالتدبيج، ورواية الأصاغر عن الأكابر مثلاً. وفي هذا يقول الحافظ السخاوي: «من نظر كتب الرجال: ككتاب ابن أبي حاتم المذكور، والكامل لابن عدي، والتهذيب، وغيرها ظفر بألفاظ كثيرة، **ولو اعتنى بارع بتتبعها، ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغة واصطلاحاً لكان حسناً. وقد كان شيخنا يلهج بذكر ذلك فما تيسر**. والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم لما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال وبقرائن ترشد إلى ذلك»[١].

ثم ظهرت للمعاصرين في هذا الباب أعمال[٢]، تحمل وصف:

---

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث. شمس الدين السخاوي: محمد بن عبدالرحمن: ١٠٩/٢ - ١١٠، تحقيق: علي حسين علي، المطبعة السلفية، بناريس، الهند، المدينة المنورة، ط١: ١٤١١/١٩٩١.

(٢) يعرض هذا الهامش - الذي اعتمدت فيه على د: عبدالرحمن محجوبي، ودة: شريفة العمري المدققين والمصنفين لمواد هذا المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية المعرفة - ما تم الوقوف عليه منها مرتبة حسب تاريخ طبعها: =

المعجمية، وتخلو من وصف: **التاريخية**، وفي ظهور تلك الأعمال، مزيد

= ١. **معجم المصطلحات الحديثية**، للدكتور نور الدين عتر، طبع سنة ١٩٧٦م.
٢. **معجم مصطلحات توثيق الحديث**، للدكتور علي زوين، طبع سنة ١٩٨٦م.
٣. **معجم مصطلحات الحديث النبوي**، لمحمد صديق المنشاوي، طبع ١٩٩٦م.
٤. **معجم مصطلحات الحديث**، لسليمان مسلّم الحرش، وحسين إسماعيل الجمل، طبع سنة ١٩٩٦م.
٥. **معجم المصطلحات الحديثية**، للدكتور محمود أحمد طحان، ود. عبدالرزاق خليفة الشايجي، ود. نهاد عبدالحليم عبيد، طبع سنة ١٤١٩هـ/١٩٩٨م. (زاد عليه أحمد درويش فوائد سماها «النضارة النبوية ببث وزيادة فوائد معجم المصطلحات الحديثية» الشامل لأنواع الحديث البالغة ثلاثة وتسعين (٩٣) نوعاً. والكتاب متاح على الشابكة).
٦. **معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد**، للدكتور ضياء الرحمن الأعظمي، طبع سنة ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٧. **معجم علوم الحديث النبوي**، للدكتور عبدالرحمن بن إبراهيم الخميسي، طبع سنة ٢٠٠٠م.
٨. **معجم مصطلحات الحديث النبوي**، لمجمع اللغة العربية، بالقاهرة سنة ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م. ينظر: مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، العدد: ٥٢٠، سنة ٢٠٠٨م.
٩. **معجم اصطلاحات الأحاديث النبوية**، لعبدالمنان الراسخ، طبع سنة ٢٠٠٤م.
١٠. **معجم المصطلحات الحديثية**، للدكتور محمد أبو الليث الخيرآبادي، طبع سنة ٢٠٠٥م.
١١. **المعجم الميسر في مصطلحات أهل الأثر**، لمحمد خلف سلامة، طبع سنة ٢٠٠٧م.
١٢. **معجم المصطلحات الحديثية**، لسيد عبدالماجد الغوري، طبع سنة ٢٠٠٧م.
١٣. **معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المشهورة والنادرة**، لسيد عبدالماجد الغوري طبع سنة ٢٠٠٧.
١٤. **المعجم الوجيز في اصطلاحات أهل الحديث**، لأبي مازن أيمن السيد عبدالفتاح. طبع سنة ٢٠٠٨.
١٥. **المعجم الاصطلاحي لألفاظ الجرح والتعديل في علم الحديث النبوي الشريف**، لبشير محمود فتاح، طبع سنة ٢٠١٠م.

وهذه المعاجم ـ على ما فيها من إحسان كثير ـ يمكن أن يلحظ عليها قصور في مواضع أربعة تشترك فيها، علاوة على مواضع أخرى ينفرد به بعضها عن بعض، =

إظهار لعظيم الحاجة إلى هذا النوع من المعاجم المقرِّبة للاصطلاحات الحديثية، وإن كان هذا المشروع للمعجم التاريخي للمصطلحات المعرفة ينمى كلٌّ من أصله وفرعه، ويعزى برنامجُ إنجازه ووضعه، إلى معهد الدراسات المصطلحية[1]، ثم مؤسسة البحوث والدراسات العلمية (مبدع) التي تولدت عن المعهد المذكور وخرجت منه[2]؛ يتقدم الركب في كل

= وسيقتصر هذا الهامش على إيراد المشترك بإيجاز تام:
أ: انتقاء تعريف واحد للمصطلح، ـ وقد يكون هو المشهور ـ وترك ما سواه مما قد يكون هو المعبر الأدق عن معناه، أو المبين لتطوره الدلالي عبر العصور.
ب: إغفال مصطلحات يشترك فيها المحدثون مع غيرهم، كبعض المصطلحات الكلامية التي استعملها المحدثون بمعانٍ خاصة.
ج: ذكر بعض التعاريف غير منسوبة لمعرِف، أو غير معزوة لمصدر.
د: التصرف في تعريف بعض المصطلحات بناءً على فهم مرتكز على معلومات عامة في بعض كتب الحديث، دون دراسة وافية يحصل بها الاطمئنان.

(١) من البحوث المطبوعة في هذا الباب مجموعة من دراسات مدير المعهد الدكتور الشاهد البوشيخي التي خصصها لهذا المشروع منها على سبيل المثال دراسة بعنوان:
«مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية» (ط: ٢٠٠٤/٣. مطبعة أنفو ـ برانت. فاس. المغرب) بين فيها المراد من المشروع، وموجبات البحث فيه، وأهدافه، ومراحله، ووسائله.
وآخرها كتاب بعنوان: «جهود معهد الدراسات المصطلحية في خدمة السنة المشرفة نموذج: مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية المعرفة»، ط: ٢٠٠٩/١. مطبعة أنفو ـ برانت. فاس. المغرب.

(٢) تتبع د: عبدالرحمن محجوبي، ودة: شريفة العمري بعض مراحل مشروع المعجم التاريخي فكرةً وتخطيطاً وإنجازاً، وأنقل في هذا الهامش كلامهما بنصه وهو:
«ترجع فكرة المعجم التاريخي بصفة عامة إلى عقود خلت....، أما المبادرات الفعلية في هذا الصدد في حدود الاطلاع والمتابعة للساحة العلمية، فتتمثل في مجموعة من الندوات، والدورات، والمحاضرات، والأيام الدراسية، التي قام بها معهد الدراسات المصطلحية بجامعة سيدي محمد بن عبدالله بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، بمدينة فاس ـ المغرب، وسنعرضها كما يأتي:
نظم معهد الدراسات المصطلحية بتنسيق مع شعبة الدراسات الإسلامية بكلية الآداب ببني ملال ندوة دولية حضرها أساتذة وباحثون من الكويت وتونس، ومن مختلف=

ذلك: مدير المعهد، ثم الأمين العام لمؤسسة (مبدع)، والمؤسس لهما

= الجامعات المغربية، بعنوان: «**مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية» أيام: ٢٣ ـ ٢٤ ـ ٢٥ رجب ١٤١٧هـ/٥ ـ ٦ ـ ٧ دجنبر ١٩٩٦م، (نشرت أعمالها في العدد الرابع من مجلة دراسات مصطلحية سنة: ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م) وكان من بين أهدافها الاتفاق بعد الحوار والنقاش والتدارس على تصور واضح وناضج لمشروع المعجم، ومراحل إنجازه ووسائله، واستيعاب المنجز في الموضوع وتقويمه والبناء عليه.**

وفي يومي: ١٤ ـ ١٥ مارس ١٩٩٨م نظم المعهد السالف الذكر يومين دراسيين بعنوان: «**مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية العربية المعرَّفة**» وكان من بين ورشاتهما ورشة المصطلحات الحديثية جمعت ثلة من الباحثين في علوم الحديث النبوي الشريف، تم فيها انطلاق المرحلة الأولى للمعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية المعرفة، إذ تم توزيع المصادر المقترحة على الباحثين قصد إحصاء ما فيها من مصطلحات حديثية معرّفة.

كما نظم معهد الدراسات المصطلحية دورة تكوينية بعنوان: «**كيف ندرس المصطلح**» بتاريخ: ٢٨ ـ ٢٩ محرم ١٤٢٠هـ/١٥ ـ ١٦ ماي ١٩٩٩م، تلتها دورات خمس أخرى: دورة لكل ركن من أركان الدراسة المصطلحية: (الإحصاء ـ الدراسة المعجمية ـ الدراسة النصية ـ الدراسة المفهومية ـ العرض المصطلحي). وكان من بين ورشات هذه الدورات أيضاً **ورشة المصطلحات في الحديث النبوي الشريف.**

وفي سنة ٢٠٠٥م أصدر معهد الدراسات المصطلحية الطبعة الأولى من «**المعجم التاريخي للمصطلحات القرآنية المعرفة في تفسير الطبري**» إعداد وتأليف الدكتورة فريدة زمرد. الذي يعتبر خطوة من خطوات مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات القرآنية المعرّفة، ونموذجاً مؤسساً ومُؤذناً بانطلاق صناعة المعاجم التاريخية وتأليفها في مختلف العلوم، وجعلها بين يدي المهتمين. وموازاة لهذا العمل، كانت الجهود منصبة على إعداد المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية المعرفة الذي يعتبر أيضاً خطوة أخرى تضاف ـ بإذن الله تعالى ـ لإعطاء صورة جديدة لفكرة المعاجم التاريخية للعلوم العربية.

وفي سنة ٢٠٠٧م أسست **مؤسسة البحوث والدراسات العلمية** (مبدع) بمدينة فاس، المغرب؛ إذ ورثت مشروع إنجاز المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية العربية، وأخذت على عاتقها إنجاز المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية المعرّفة، فنظمت بتنسيق مع معهد الدراسات المصطلحية ندوة دولية في موضوع: «**المعجم التاريخي للغة العربية: قضاياه النظرية والمنهجية والتطبيقية**»، أيام: ٨ ـ ١٠ أبريل ٢٠١٠م».

معاً، أستاذ كرسي الدرس المصطلحي العلامة الدكتور سيدي الشاهد البوشيخي.

وقد عرف المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية المعرفة بأنه الجامع لـ: «كل الألفاظ الحديثية الاصطلاحية التي تم شرحها ضرباً من الشرح في تخصص علم الحديث، وفي أي قرن من القرون، بعد جمعها مع شروحها، مرتبة ترتيباً تاريخياً يقدم السابق على اللاحق»[1].

وهذا المعجم جزء من مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية العربية، «ذلك العمل العلمي الجامع لكل الألفاظ التي تسمي مفاهيم، في أي علم، مرتبة المباني ترتيباً معجميًّا لتيسير الوصول إليها، معروضة المعاني عرضا تاريخيًّا، لرصد التطور الدلالي والاستعمالي الذي طرأ عليها، منذ ولادتها حتى آخر استعمال لها»[2].

إن هذا المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية المعرفة ـ الذي بين يديك أخي الباحث ـ يرجى منه أن يَسُدَّ في صرح ما ألف في مصطلح الحديث مَسَدًّا عظيما، وأن يكون مفتاحاً لباب واسع من أبواب حسن الإدراك لموارد استعمال تلك الاصطلاحات.

وإذ انتهى الكلام إلى هذا المعجم التاريخي، فجُمَّاع القول فيه؛ كتباً مُكَشَّفة، وهيئة إنجاز، وصعوبات عمل، وثمرة مرجوّة، ومسهمين في التصنيف والتكشيف، يأتيك أخي القارئ على الولاء، وفق النسق أعلاه:

فأما الكتب المكشفة: فعددها سبعة وأربعون (٤٧) كتاباً تنسب لتصنيف ثمانية وعشرين (٢٨) مؤلفاً، فيهم حفاظ أكابر، ونقاد أماثل؛ توفي أول المذكورين منهم سنة (٣٢٧هـ) وكان موت آخرهم عام: (١٣٤٥هـ) فتلك مدة تنيف عن عشرة قرون، شهدت وضع أنبل ما كتب في مصطلح الحديث وعلومه من مصنفات، وإليك أخي القارئ مسردها:

---

(١) ينظر: مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية المعرفة، ص: ٣١.

(٢) ينظر: مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية، ص:٧.

«من القرن الرابع:

١ ـ ابن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ):

١. الجرح والتعديل.

٢ ـ ابن خلاد الرامهرمزي (ت: ٣٦٠هـ):

٢. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي.

من القرن الخامس:

٣ ـ الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ):

٣. معرفة علوم الحديث.

٤. المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل.

٤ ـ الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ):

٥. الكفاية في علم الرواية.

٦. الفقيه والمتفقه.

٧. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع.

٥ ـ ابن عبدالبر (ت: ٤٦٣هـ):

٨. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد.

٩. جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله.

من القرن السادس:

٦ ـ القاضي عياض (ت: ٥٤٤هـ):

١٠. إكمال المعلم بشرح صحيح مسلم.

١١. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع.

٧ ـ الميانيشي (ت: ٥٨١هـ):

١٢. ما لا يسع المحدث جهله.

من القرن السابع:

٨ ـ ابن القطان (ت: ٧٢٦هـ):

١٣. بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام.

٩ ـ ابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ):

١٤. علوم الحديث.

١٥. صيانة صحيح مسلم.

١٠ ـ النووي (ت: ٦٧٦هـ):

١٦. صحيح مسلم بشرح النووي.

١٧. إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق.

١٨. التقريب والتيسير.

من القرن الثامن:

١١ ـ ابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ):

١٩. الاقتراح في بيان الاصطلاح.

١٢ ـ ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ):

٢٠. مجموع الفتاوى.

١٣ ـ ابن جماعة (ت: ٧٣٣هـ):

٢١. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي.

١٤ ـ الطيبي (ت: ٧٤٣هـ):

٢٢. الخلاصة في أصول الحديث.

١٥ ـ الذهبي (ت: ٧٤٨هـ):

٢٣. ميزان الاعتدال في نقد الرجال.

٢٤. سير أعلام النبلاء.

٢٥. تذكرة الحفاظ.

٢٦. نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام.

٢٧. ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل.

٢٨. الموقظة في علم مصطلح الحديث.

١٦ ـ الزركشي (ت: ٧٩٤هـ):

٢٩. النكت على مقدمة ابن الصلاح.

من القرن التاسع:

١٧ ـ البلقيني (ت: ٨٠٥هـ):

٣٠. محاسن الاصطلاح في تضمين ابن الصلاح.

١٨ ـ زين الدين العراقي (ت: ٨٠٦هـ):

٣١. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث.

٣٢. التقييد والإيضاح.

١٩ ـ ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ):

٣٣. هدى الساري.

٣٤. فتح الباري شرح صحيح البخاري.

٣٥. نزهة النظر.

٣٦. تغليق التعليق.

٣٧. النكت على كتاب ابن الصلاح.

من القرن العاشر:

٢٠ ـ السخاوي (ت: ٩٠٢هـ):

٣٨. فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي.

٣٩. الغاية في شرح الهداية في علم الرواية.

٢١ ـ السيوطي (ت: ٩١١هـ):

٤٠. تدريب الراوي بشرح تقريب النووي.

٢٢ ـ زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٥هـ):

٤١. فتح الباقي على ألفية العراقي.

من القرن الحادي عشر:

٢٣ ـ علي القاري (ت: ١٠١٤هـ):

٤٢. شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر.

٢٤ ـ عبدالرؤوف المناوي (ت: ١٠٣١هـ):

٤٣. فيض القدير شرح الجامع الصغير.

من القرن الثاني عشر:

٢٥ ـ الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ):

٤٤. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار.

من القرن الثالث عشر:

٢٦ ـ محمد مرتضى الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ):

٤٥. بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب.

من القرن الرابع عشر:

٢٧ ـ عبدالحي اللكنوي (ت: ١٣٠٤هـ):

٤٦. الر-فع والتكميل في الجرح والتعديل.

٢٨ ـ محمد بن جعفر الكتاني (ت: ١٣٤٥هـ):

٤٧. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة»[١].

وأما هيئة الإنجاز: فصورتها عند النظر، تكمل بالجوانب الآتي شرحها:

أ ـ جانب النص: حيث تم إرجاع كل لفظ اصطلاحي إلى الجذر اللغوي الذي ينتمي إليه، واستُكمل النص الذي وقع فيه التعريف بالنقل، مع تصحيحه قدر الوسع، ثم تدقيق العزو إلى ما نُقل منه من مصادر.

ب ـ جانب المُعَرِّف: حيث حُرر تاريخ وفاة كل من نُقل عنه تعريف، بالرجوع إلى المصادر المعتمدة؛ ضرورةَ انبناء **تاريخية** المعجم على تحرير **سني الوفيات.**

ولم يُبهم في هذا المعجم أحد من المعرِّفين سُمي في مصدر من المصادر، اللهم إلا إذا وقع في الأصول مبهماً، فرداً كان أو جماعة كـ: «أصحاب الحديث»، «أصحاب الأصول»، «الفقهاء»، «الخراسانيين»، «قيل»، «قال آخرون»، «قال بعضهم»، «قال قوم»، «قال مُحشّ»، «قال رجل»، «قال بعض الشافعية» إلخ.

ج ـ جانب التصنيف والتأليف: وقد شرحها منفذاها د/عبدالرحمن محجوبي، ودة/شريفة العمري، وأنقل كلامهما بنصه، وهو: «هذه المرحلة اشتملت على خطوات، وضوابط، الهدف منها تنظيم المادة المعجمية.

---

(١) هذا المسرد الموضوع بين مزدوجتين صنعه د: عبدالرحمن محجوبي، ودة: شريفة العمري.

أ ـ الخطوات:

أولاً: تصنيف المصطلحات التي تم إحصاؤها في كل كتاب على حدة حتى تسهل مراجعتها.

ثانياً: تصنيف المصطلحات ألفبائياً حسب المواد.

ثالثاً: تصنيف المصطلحات ألفبائياً والتعريفات تاريخياً في كل حرف للتوافق مع خاصية المعجم الذي يتم الحديث عنه وهو: **المعجم التاريخي**.

رابعاً: ترتيب المصطلحات حسب الجذر الموافق لها، مع مراعاة قواعد الصناعة المعجمية.

ب ـ الضوابط:

بصفة عامة رُتبت المادة العلمية ترتيباً ألفبائيا، سواء كان اللفظ مفرداً أم مضافاً أم مقروناً مع غيره، وذلك بأخذ الحرف الأول بعين الاعتبار ثم الذي يليه ثم الذي يليه، ودون مراعاة التعريف أو التنكير، أو التثنية أو الجمع، وقد روعي في ذلك بعض الضوابط وهي:

أولاً: **اللفظ المقرون**: ويقصد به المصطلحات المقترنة ببعضها؛ أي: التي تأتي معرفة في نص واحد والتي لا يفهم أحدها إلا مقروناً بالآخر كـ: رواية الأقران والمدبج، المصحف والمحرف، الغريب والعزيز، المحفوظ والمعروف، المحدث والحافظ، الخبر والحديث، الشاذ والمنكر، المؤتلف والمختلف، وغيرها، يبحث عنها في جذر واحد، ولا يتم فصل أحدهما عن الآخر إلا إذا كان تعريف كل مصطلح مستقل بذاته يمكن فهمه بمعزل عن الآخر، وفي هذه الحالة يمكن تكرار النص في الموضعين معاً تيسيراً للوقوف على المصطلح. وقد يكتب المصطلح في جذر ويحال عليه في جذر آخر.

ثانياً: **الضميمة الإضافية**: وهي اللفظ الذي ضم إليه غيره أو ضم هو إلى غيره، عن طريق الإضافة؛ يبحث عنها في الجذر الذي يحمل دلالة اصطلاحية، كـ: «أصول الحديث» مثلاً، يبحث عنها في حرف الألف، مادة: «أصل» ويشار إليها في «حدث» تيسيراً.

ثالثاً: الضميمة الوصفية: وهي كل مصطلح وُصف بوصف صار به له مفهوم خاص، كـ: «الوجادة المنقطعة» يبحث عنها في مادة: «وجد»، و«الإجازة المعلقة» يبحث عنها في مادة: «جوز»، ويشار إليها في المادة الأخرى تيسيراً.

رابعاً: المجهول القائل: وهو اللفظ الذي جاء مُعرّفُه بصيغة مبهمة؛ أي: إنه غير منسوب إلى شخص بعينه، فهذا النوع تم وضعه وكتابته في آخر المصطلح المعرَّف، حتى لا تضيع هذه التعاريف من جهة، وحتى لا يتم التشويش على الترتيب التاريخي للمصطلحات من جهة أخرى، وترتيب التعريفات حسب التسلسل التاريخي للكتب، الأقدم فالذي يليه، تبعاً لسني وفاة مؤلفيها.

خامساً: الرموز: وهي الرموز التي اصطلح عليها المحدثون واعتبروها اختصاراً لألفاظ، تم وضعها آخر المعجم بشكل مستقل، لسبب بسيط هو الإشكال الموجود فيها، لأن الرموز وإن تم التواطؤ على استعمالها، وأحياناً الاتفاق على المراد منها، فإنها لا تقوم مقام المصطلحات الأصلية.

وهذا الأمر؛ أي: الاختصار والإشارة بالرمز، يستعمله المحدثون ـ حسب ما تم التوصل إليه ـ في ثلاثة أشياء هي:

● الإسناد؛ إذ اختصروا بعض ألفاظ الأداء كـ: حدثنا في ««ثنا أو نا أو دنا»، واختصروا تحويل الإسناد في: «ح».

● التخريج؛ إذ رمزوا للكتب والمخرجين بحروف مختصرة كما فعله ابن حجر في التقريب، والسيوطي في الجامع الصغير، وغيرهما.

● التدوين، إذ رمزوا في مقابلة النسخ لقضايا مختلفة كالتصحيح والتضبيب، ورمزوا في التدوين بالألوان من حُمرة وصُفرة وخُضْرَة، وغيرها»[(١)].

(١) إلى هنا انتهى النقل عن: د/عبدالرحمن محجوبي، ودة/شريفة العمري.

وأما صعوبات العمل: فشرحها أيضاً د/عبدالرحمن محجوبي، ودة/شريفة العمري، وقد باشرا تدقيق وتصنيف مواد هذا المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية المعرفة. وهذا نص كلامهما مع الاكتفاء بهامشين منه:

«**مشاكل إنجاز المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية:**

أهمها ثلاث:

١. **مشكل التعريف**: إن المهتمين بالدراسات المصطلحية يعون جيداً خطورة التعريف ومركزيته. ومن القضايا التي تثار بهذا الصدد تعدد طرق المحدثين في تعريفهم لمصطلحاتهم؛ فأحياناً يعرف المصطلح بمرادفه أو ضده، وأحياناً يعرف بشرحه، وأحياناً يعرف بذكر أنواعه وأقسامه، وأحياناً يعرف بذكر مرتبته أو حكمه، وأحياناً يعرف بضرب مثال له، وهكذا.

ومن ثم فنظرية التعريف عندهم قائمة على ما يحقق الفهم والإفهام، وليس على التكلف وبذل الجهد فيما لا يفيد.

ومن القضايا أيضاً أن المحدثين يعبرون عن المفهوم الواحد بألفاظ مختلفة، فيطلقون مثلاً:

المسند، والحديث المسند، والمسند من الحديث بمعنى واحد.

والحسن، والحديث الحسن، والحسن من الحديث بمعنى واحد.

والمرسل، والحديث المرسل، والمرسل من الحديث بمعنى واحد.

والمسلسل، والمسلسل من الحديث، وحديث مسلسل بمعنى واحد.

والمعنعن، والحديث المعنعن، والإسناد المعنعن، وهكذا.

وهذه الطريقة لا شك أن لها أثراً من الناحية المعجمية، خاصة في ترتيب المادة المعجمية حسب الصيغة التي وردت بها المصطلحات في المصادر المعتمدة.

٢. **مشكل المصطلح**: ويمكن حصر قضايا هذا الجانب في أمرين اثنين:

أولاً: التداخل الموجود بين المصطلح الحديثي ومباحث علوم

الحديث[1] قد يجعل البعض يظن أنه لا فرق بين الجانبين، وهذا يؤدي إلى نوع من الغموض في فهم التمايز بينهما، كما أن هذا التداخل لا يعني أن كل مبحث يشتمل على مصطلحات معرفة، إذ يمكن الوقوف على مبحث كامل في بعض المصنفات ولا تجد فيه مصطلحاً واحداً معرفاً.

ثانياً: اختلاط المصطلح الحديثي بمباحث علم الأصول، وعلم الكلام، واللغة، وغير ذلك مما يستدعي تتبعه في مظان مختلفة كثيرة، فهناك ألفاظ حديثية شرحها الفقهاء، والأصوليون، واللغويون، كـ: الشاذ، وخبر الآحاد، والصحابي، وغيرها، وهي من صميم المعجم الحديثي. وهناك مصطلحات كلامية مشروحة متعلقة بالفرق والملل والمذاهب[2] يستعملها المحدثون، مثل: كان فلان من المرجئة، أو كان من القدرية، أو من الخوارج، أو من الشيعة، وما يرتبط بذلك من مفاهيم كالسنة، والبدعة، والفسق، والزندقة، وغير ذلك، ينبغي التنبيه عليها حتى لا يظن القارئ أنه لا علاقة لها بالموضوع، فهي من الألفاظ المشتركة العابرة للعلوم التي تعبر عن التداخل الموجود بين العلوم الإسلامية، والتي أسهم المحدثون في استعمالها وتعريفها»[3].

وأما الثمرة المرجوة: فإنه يرجى أن يكون لهذا المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية المعرفة جني يانع، تعم فائدته، ويعظم نفعه؛ وإنا لنرجو فوق ذلك أن يسهم في:

---

(١) جل المصنفين لم يعرفوا بعض المباحث من علوم الحديث تعريفاً يجمع جزئياتها مع أنهم تكلموا عنها، مثل: آداب المحدث، آداب طالب الحديث، رموز المحدثين، كتابة الحديث وصفة ضبطه، كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة أدائه، واكتفوا بالتفصيل في قضاياها المتعددة، ويبدو أنهم لم يضعوا لها تعريفاً يجمع مسائلها المختلفة لوضوحها عندهم، ولعدم الحاجة إلى ذلك في عصورهم.

(٢) «أكثر ما تجد الجرح في كتب الرجال يكون بالرفض، والنصب، والغلو في التشيع، والقول بخلق القرآن، وكل ذلك من مسائل الاعتقاد». ينظر: توضيح الأفكار: ٩٦/٢.

(٣) إلى هنا انتهى النقل عن: د/عبدالرحمن محجوبي، ودة/شريفة العمري.

أولاً: تحقيق نوع من الفصل المنهجي بين اصطلاحات المحدثين، ومباحث علوم الحديث، وقد امتزجتا في كتب المصطلح امتزاجاً؛ فمباحث رواية المبتدع ـ مثلاً ـ في هذه الكتب، ضَمَّت إلى جانب اصطلاحاتٍ متعلقة بروايته، مباحثَ أخرى مرتبطة بحكم تلك الرواية، وهي من قضايا علوم الحديث.

ثانياً: الجمع في موضع وَاحِد للألفاظ الاصطلاحية الراجعة إلى مادة واحدة، والتي عُرّفت بسبب تعدد ما اشتُق من تلك المادة من ألفاظ تعريفاتٍ اصطلاحية متعددة، ذُكرت في مواضع متباعدة من كتب المصطلح؛ ومن أمثلته لفظ: **مسند**: بفتح النون وكسرها، فإن اللفظ مفرقٌ تعريفُه في كتب المصطلح بحسب معناه، إذ لفظ المسنَد ـ بفتح النون ـ وهو لقب لنوع من أنواع الحديث، مذكورٌ تعريفُه في موضع، والمسنَد ـ بالفتح أيضاً ـ وهو: ضرب من أضرب الكتب الحديثية، مذكورٌ أيضاً تعريفُه في موضع آخر، والمسنِد ـ بكسر النون ـ وهو لقب علمي من ألقاب المحدثين، مذكورٌ تعريفُه في موضع ثالث بعيد.

ثالثاً: المساعدة على الكشف عن تاريخ ظهور بعض المصطلحات، ولو على سبيل التقريب: كمصطلح: المعلق، ومصطلح الحسن، ومصطلح المرسل.

وإن هذا الكشف سيساعد على **وضع معجم تاريخي آخر**، يراعى فيه: ترتيب الألفاظ على حسب تاريخ أول استعمال اصطلاحي لها، لا على حسب حروف المعجم.

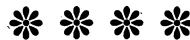
وأما المسهمون في التصنيف والتكشيف: فجماعة من الأساتذة المتخصصين الذين اقتسموا العمل في هذا المعجم: تكشيفاً وتصنيفا.

فأما التكشيف: فقد تَكَفَّل ثَبَتٌ وُضِع أول هذا المعجم، بذكر أسماء المكشِّفين، وصفتهم العلمية، ومؤسساتهم التي إليها ينتسبون، وعناوين الكتب التي استخرجوا منها المصطلحات الحديثية المعرفة، مع تعيين الأجزاء التي كانت مجالا لذلك الاستخراج.

وأما تصنيف المادة وتدقيقها: فقد تكفل به الدكتور عبدالرحمن محجوبي والدكتورة شريفة العمري تحت إشراف ورعاية الأستاذ العلامة الدكتور سيدي الشاهد البوشيخي. وقد بذلا في ذلك غاية ما يبلغه الوسع، في صبر وأناة، ودقة علمية يقل نظيرها، واستقصاء لما كُتب في مجال هذا المعجم، يندر شكْله، فالله يثيبهما خير الثواب.

ولا أغادر هذا المقام حتى ألهج بالتنويه بأستاذ الأجيال، وشيخ الدرس المصطلحي، فاتح غلقه، وراتق فتقه: أستاذي الجليل، العلامة الكبير: الدكتور سيدي الشاهد البوشيخي الذي أقام أس الدرس المذكور، وأعلى سقف بنيانه، فكان فيه إماما صلى خلفه أهل زمانه، حيث إنه نفح في هذا **المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية المعرفة** من روح خبرته العلمية الوسيعة، وتجربته المعرفية الرفيعة، فجاء ـ كما ستراه ـ مستوفى الجمع، محكم الوضع، قريب التبويب، بديع الترتيب، سهل المتناول، يسير الأخذ، تام الفائدة، كامل العائدة، فجزاه الله عن علوم الشريعة المنيفة عموماً، وفنون السنة الشريفة خصوصاً واسع الرضوان، ومقعد الصدق، جزاء ما بذل في جميع مراحل إنجاز هذا المعجم، بدءا من: التفكير والتخطيط، ثم الإشراف والتوجيه، ثم التصحيح والترشيد؛ مع استمراره ـ بحرصه النبيل المعهود ـ في متابعة هذا العمل إلى أن اكتمل واستوى. والحمد لله رب العالمين.

كتبه حامداً ومصلياً محمد بن محمد السرار لقباً، الإدريسي نسباً، وذلك بمدينة العرائش بالمغرب الأقصى في الليْلة التي صبيحتها: الأحد ٥ جمادى الأولى ١٤٣٧ الموافق لـ: ١٣ فبراير ٢٠١٦.



المُعْجَمُ التَّارِيخِيُّ
لِلْمُصْطَلَحَاتِ الحَدِيثِيَّةِ المُعَرَّفَةِ

حرف الألف

أ.ث.ر

الآثَار:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

(ينظر: الأَثَر)

أَهْلُ الآثَارِ:

أبو عبدالله بن منده (تـ: **٣٩٥هـ**) في **«جزء الإجازة»**:

[حكى تجويز الإجازة] عن الزهري، وابن جريج، ومالك بن أنس، والأوزاعي، وأحمد بن حنبل، وغيرهم، ثم قال: فهؤلاء **أَهْلُ الآثَارُ** الذين اعتمد عليهم في الصحيح، رأوا الإجازة صحيحة واعتدوا بها ودونوها في كتبهم.

النكت للزركشي ص: ٣١٦

حَمَلَةُ الآثَارِ:

الزمخشري (تـ: ٥٣٨هـ):

(ينظر: الأَثَرُ).

آثَرَ الحَدِيثَ:

القاضي عياض (ت: ٥٤٤هـ):

قول عمر ـ رضي الله عنه ـ: «ولا آثرًا»؛ يعني: ولا حاكيًا إياه على أحدٍ، من قولهم: **أَثَرَ الحَدِيثَ، يَأْثُرُه**: حدث به.

إِكْمَالُ المُعْلِمِ: ٤٠١/٥

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

تقول: **آثَرْتُ الحَدِيثَ** بالمد أَثْراً بفتح أوله ثم سكون؛ إذا ذكرتَه عن غيرك.

فتح الباري: ١٩٩/٩

الأَثَـرُ:

أبو القاسم الفوراني (تـ: ٤٦١هـ):

الأَثَرُ: ما يضاف إلى الصحابي موقوفاً عليه.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١/٦٣

الزمخشري (تـ: ٥٣٨هـ):

يقال: وجدت ذلك في **الأَثَرِ**؛ أي: في السنة.

وفلان من حَملة الآثار.

فيض القدير: ١/٢٠

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ موجود في اصطلاح الفقهاء الخراسانيين تسمية الموقوف **بِالأَثَرِ**، والمضاف إلى رسول الله ﷺ بالخبر.

وأهل الحديث يطلقون **الأَثَرَ** على المرفوع والموقوف.

الإرشاد للنووي ص: ٧٥ ـ صحيح مسلم بشرح النووي: ١/٢٣٨ ـ النكت للزركشي ص: ١٣١ ـ النكت لابن حجر: ١/٥١٣

٢ ـ عند فقهاء خراسان تسمية الموقوف **بِالأَثَرِ**، والمرفوع بالخبر، وعند المحدثين كل هذا يسمى **أَثَراً**.

التقريب للنووي: ١/١٨٤ ـ ١٨٥

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

بعض الفقهاء يسمي الموقوف **بِالأَثَرِ**، والمرفوع بالخبر.

وأما أهل الحديث فيطلقون **الأَثَرَ** عليهما.

الخلاصة ص: ٧٠

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

١ ـ يخرج من كلام اللغويين وغيرهم أن مادة **الأثر** تدور على ثلاثة معان:

أحدها: البقي، واشتقاقه من أثرت الشيء أثره أثرة وأثارة، كأنها بقيته تستخرج فتثار، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ أَثَـٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾؛ أي: بقية منه.

وجعل البخاري في شرح المفصل سنن رسول الله ﷺ من هذا،

فقال: «**الأَثَرُ** هو الباقي في الديار، وقالوا لسنن رسول الله ﷺ **آثار**، لأنها بقيت بعده».

والثاني: من **الأَثَرِ** الذي هو الرواية، ومنه قولهم: «هذا الحديث يؤثر عن فلان».

الثالث: من **الأَثَرِ** بمعنى العلامة، قال المبرد: «قالوا: الأثارة للشيء الحسن البهي في العين، فيقال للناقة: ذات أثارة، إذا كانت ممتلئة تروق العين؛ ووجه الاستعارة منه في الأحاديث ظاهر».

النكت للزركشي ص: ١٣٢

٢ ـ قوله: «وفي اصطلاح فقهاء خراسان تعريف الموقوف باسم **الأَثَرِ**».

قلت: وساعدهم في ذلك كلام الشافعي على ما استقر فيه، فإنه غالباً يطلق **الأَثَرَ** على كلام الصحابة، والحديث على قول النبي ﷺ، وهو تفريق حسن، لأن التفاوت في المراتب يقتضي التفاوت فيما يترتب على المراتب، فيقال لما نسب لصاحب الشرع: الخبر، وللصحابة: **الأَثَرُ**، وللعلماء: القول والمذهب.

النكت للزركشي ص: ١٣١

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

الأَثَرُ: الحديث.

فتح المغيث ص: ٤

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ **الأَثَرُ** في الأصل: العلامة، والبقية، والرواية.

النكت: ٥١٣/١ ـ توضيح الأفكار: ٢٣٧/١

٢ ـ في «**النخبة**»: يقال للموقوف والمقطوع: **الأَثَرُ**.

تدريب الراوي: ١٨٤/١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الأَثَرُ لغة: البقية، واصطلاحاً: الأحاديث مرفوعة كانت أو موقوفة

على المعتمد، ومنه «شرح معاني الآثار» لاشتماله عليهما، وإن قصره بعض الفقهاء على الموقوف.

فتح المغيث: ١/٧ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٤٨ ـ ١٤٩ ـ فيض القدير: ١/٢٠

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

أما **الأَثَرُ** فمن اصطلاح الفقهاء، فإنهم يستعملونه في كلام السلف.

والخبر في حديث الرسول عليه الصلاة والسلام.

وقيل: الخبر والحديث: ما جاء عن النبي عليه الصلاة والسلام.

و**الأَثَرُ** أعم منهما وهو الأظهر.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٥٣ و ٦٠٨ ـ ٦٠٩

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

١ ـ **الأَثَرُ** بالتحريك؛ أي: المأثور؛ أي: المنقول عن النبي ﷺ.

فيض القدير: ١/٢٠

٢ ـ يقال: أَثَرْتُ الحَدِيثَ أَثْراً... و**الأَثَرُ** بفتحتين اسم منه.

فيض القدير: ١/٢٠

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرفوع/ر.ف.ع).

المحدثون وغيرهم والسلف وجماهير الخلف:

١ ـ **الأَثَرُ**: يطلق على المروى مطلقاً، سواء كان عن رسول الله ﷺ أو عن صحابي.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١/٦٣

٢ ـ يطلقون ـ أي: المحدثون ـ **الأَثَرَ** على المرفوع والموقوف معاً.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١/٢٣٨ ـ النكت لابن حجر: ١/٥١٣ ـ فتح المغيث للسخاوي[1]: ١/١٠٩

---

(١) ذكر أنه حكاه عنهم النووي في كتابيه.

الفقهاء:

يقولون: **الأَثَرُ**: ما يروى عن الصحابة ﷺ.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٤٦ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٥٤ ـ فتح المغيث للسخاوي: ١٠٨/١ ـ تدريب الراوي: ١٨٤/١

بعض المتأخرين[1]:

قال: إن التفاوت في المراتب يقتضي التفاوت في المترتب عليها، فيقال لما نسب لصاحب الشرع الخبر، وللصحابة **الأثـرُ**، وللعلماء القول والمذهب.

فتح المغيث للسخاوي: ١٠٨/١

أَئِمَّةُ الْأَثَرِ:

السخاوي (ت: ٩٠٢هـ):

أَئِمَّةُ الْأَثَرِ: أَي: الْحَدِيثِ.

فتح المغيث: ٢٨٩/١

أَهْلُ الأَثَرِ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **أَهْلُ الأَثَرِ**؛ أي: أهل الحديث والخبر.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٤٨

٢ ـ **أَهْلُ الأَثَرِ**: من يتتبع أثر النبي علماً، وعملاً، ومقالاً، وحالاً.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٤٩

حُفَّاظُ الأَثَرِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الأَئِمَّةُ **حُفَّاظُ الأَثَرِ**؛ أي: الحديث ونقاده، كالبخاري ومسلم.

فتح المغيث: ٣٠٤/١

---

(١) لعله كلام الزركشي. ينظر ما تقدم عنده.

الأثَـرِيُّ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

الأَثرِيُّ بفتح الهمزة والثاء المثلثة: نسبة إلى الأثر، وهو الحديث، واشتهر بها الحسين بن عبدالملك الخلال الأثري، وعبدالكريم بن منصور الأثري في آخرين.

فتح المغيث ص: ٤

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الأَثَرِيُّ: بفتح الهمزة والمثلثة نسبة إلى الأثر.

فتح المغيث: ٧/١

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

يسمى المحدث **أَثَرِيّاً**، نسبة للأثر.

تدريب الراوي: ٤٣/١

الأثْـرُ:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

يقال: **أَثَرْتُ الحَدِيثَ**؛ إذا نقلتَه عن غيرك.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٤٥/١

السيوطي (تـ :٩٠٢هـ):

يقال: **أَثَرْتُ الحَدِيثَ**، بمعنى: رويتَه.

تدريب الراوي: ٤٣/١

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

يقال: أَثَرْت الحديث **أَثْـراً**؛ أي: نقلتَه. والأَثَرُ بفتحتين اسم منه.

فيض القدير: ٢٠/١

المَأْثُورُ:

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

المَأْثُورُ: المنقول عن النبي ﷺ.

فيض القدير: ٢٠/١

حَدِيثٌ مَأْثُورٌ:

الزمخشري (تـ: ٥٣٨هـ):

حَدِيثٌ مَأْثُورٌ؛ يأثره؛ أي: يرويه قرن عن قرن، ومنه التليد المأثور للقديم المتوارث كابراً عن كابر.

فيض القدير: ٢٠/١

الأَخْبَارُ المَأْثُورَةُ:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

(جملة الأخبار المأثورة).

قوله: «**المَأْثُورَة**»؛ أي: المنقولة المذكورة.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٤٥/١

يَأْثُرُهُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

وكذا قولهم: يُسْنِدُهُ، أَوْ **يَأْثُرُهُ**، مما الحاصل عليه، وعلى العدول عن التصريح بالإضافة، إما الشك في الصيغة التي سمع بها أهي «قال رسول الله»، أو «نبي الله» أو نحو ذلك، كسمعت أو حدثني، وهو ممن لا يرى الإبدال، كما أفاد حاصله المنذري، أو طلباً للتخفيف وإيثاراً للاختصار، أو للشك في ثبوته، كما قالهما شيخنا، أو ورعاً، حيث علم أن المؤدي بالمعنى (رفع)؛ أي: مرفوع بلا خلاف، كما صرح به النووي، واقتضاه قول ابن الصلاح.

وكل هذا وأمثاله كناية عن رفع الصحابي الحديث إلى رسول الله ﷺ، وحكم ذلك عند أهل العلم حكم المرفوع صريحاً.

فتح المغيث: ١٢٥/١

أ.خ.ذ

وُجُوهُ الأَخْذِ[1]:

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

اعلم أن طريق النقل، ووُجُوهَ الأَخْذِ، وأصول الرواية؛ على أنواع كثيرة، ويجمعها ثمانية ضروب، وكل ضرب منها له فروع وشعوب، ومنها ما يتفق عليه في الرواية والعمل، ومنها ما يختلف فيه فيهما جميعاً، أو في أحدها.

أولها: السماع من لفظ الشيخ.

وثانيها: القراءة عليه.

وثالثها: المناولة.

ورابعها: الكتابة.

وخامسها: الإجازة.

وسادسها: الإعلام للطالب بأن هذه الكتب روايته.

وسابعها: وصيته بكتبه له.

وثامنها: الوقوف على خط الراوي فقط.

الإلماع ص: ٦٨

يَأْخُذُ عَمَّنْ أَقْبَلَ وأَدْبَرَ:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

قوله: «ولكنه يَأْخُذُ عَمَّنْ أَقْبَلَ وأَدْبَرَ»؛ يعني: عن الثقات والضعفاء.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٩٧/١

---

(١) سماها ابن الصلاح أقسام طرق نقل الحديث، ينظر: علوم الحديث ص: ١٣٢. وسماها السيوطي أقسام طرق تحمل الحديث، ينظر: تدريب الراوي: ٨/٢. وسماها ابن جماعة طرق تحمل الحديث، ينظر: المنهل الروي ص: ٨٠. وسماها السخاوي أقسام التحمل والأخذ، ينظر: فتح المغيث: ١٨/٢.

لاَ يُؤْخَذُ عَنْهُم:

سليمان بن موسى (تـ: ١١٥هـ، وقيل: ١١٩هـ):

قال ابن أبي حاتم: نا أبي وأبو زرعة قالا: نا عبدالرحمن بن إبراهيم دحيم الدمشقي، نا الوليد عن سعيد ـ يعني ابن عبدالعزيز ـ عن سليمان بن موسى أنه قال: لا تأخذوا الحديث عن الصحفيين، ولا تقرؤوا القرآن على المصحفيين.

الجرح والتعديل: ٣١/٢

مالك بن أنس (تـ: ١٧٩هـ):

لا تأخذوا العلم عن أربعة، وخذوا ممن سواهم:

لا يؤخذ من سفيه معلن بالسفه وإن كان أروى الناس.

ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه.

ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس وإن كنت لا تتهمه بكذب على رسول الله ﷺ.

ولا من شيخ له عبادة وفضل إذا كان لا يعرف الحديث.

الجرح والتعديل: ٣٢/٢ ـ المحدث الفاصل ص: ٤٠٣
ـ الجامع لأخلاق الراوي: ١٣٩/١ ـ الإلماع ص: ٦٠

أ.خ.ر

مَعْرِفَةُ الأَوَائِلِ وَالأَوَاخِرِ= (**مَعْرِفَةُ الأَوَائِلِ** وَالأَوَاخِرِ/ أ.و.ل).

المُتَأَخِّرُ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المُتَقَدِّم/ ق.د.م).

المُتَأَخِّرُونَ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

المُتَأَخِّرُونَ: من بعد الخمسمائة وهلم جرا.

توضيح الأفكار: ٣٠٤/١

أ.خ.و

الإِخْوَةُ وَالأَخَوَاتُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

مَعْرِفَةُ الإِخْوَةِ وَالأَخَوَاتِ مِنَ العُلَمَاءِ وَالرُّواة: وذلك إحدى معارف أهل الحديث المفردة بالتصنيف. صنف فيها علي بن المديني، وأبو عبدالرحمن النسوي، وأبو العباس السراج، وغيرهم.

علوم الحديث ص: ٣١٠

بدر الدين بن جماعة (ت: ٧٣٣هـ):

الإِخْوَةِ: هذا فن من معارف أهل الحديث، صنف فيه ابن المديني، ثم النسائي، ثم السراج، وغيرهم.

المنهل الروي ص: ١٣٩

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الإِخْوَةُ وَالأَخَوَاتُ: نوع لطيف، وفائدة ضبطه أن يظن من ليس بأخ أخاً للاشتراك في اسم الأب كأحمد بن إشكاب، وعلي بن إشكاب، ومحمد بن إشكاب؛ أو ظن الغلط.

فتح المغيث: ١٧٨/٣

أ.د.ب

آدَابُ السَّامِعِ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

آدَابُ السَّامِعِ: أي في التحمل.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٣٩

آدَابُ طالِبِ الحَدِيث[1]:

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

---

(١) هي آداب مستنبطة من سنة رسول الله ﷺ. ينظر: فتح الباري: ١٤٢/١. وينشط المؤلفون في علم الحديث بتفصيل آداب الطلب والطالب، وقد اختلفت تعابيرهم في هذا المبحث فمنهم من سماها: أخلاق الراوي وآداب السامع، أو العالم والمتعلم، =

قد بسطت من **الآدَابِ** في هذا النوع، وفي الذي قبله، في كتابي «**في أدب العالم والمتعلم**» ما لا يحتمله هذا المختصر، فمن أراده فعليه به أو ما في فنه.

المنهل الروي ص: ١١٠

آدَابُ الكِتَابَةِ[1]:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

وضبطه بالشكل ونحوه وما لحق بذلك، من الخط الدقيق، الرمز، والدارة، مما سنبين أنها من تمام الضبط ومن **آدَابِ الكِتَابَةِ**.

فتح المغيث: ١٥٩/٢

آدَابُ المُحَدِّثِ[2]:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

علم الحديث علم شريف يناسب مكارم الأخلاق، ومحاسن الشيم، وينافر مساوئ الأخلاق ومشاين الشيم، وهو من علوم الآخرة لا من علوم الدنيا.

فمن أراد التصدي لإسماع الحديث أو لإفادة شيء من علومه، فليقدم تصحيح النية وإخلاصها، وليطهر قلبه من الأغراض الدنيوية وأدناسها، وليحذر بلية حب الرياسة ورعوناتها. إلخ.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٢٣٦

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

آدَابُ الشَّيْخِ المُحَدِّثِ: عند إرادة الرواية، ومع الطالب، وفي

= أو الراوي والسامع، لكن جلهم لم يصغ تعريفاً جامعاً على طريقة صياغة التعريفات المعروفة والمتداولة لهذا النوع من علوم الحديث، ينظر على سبيل المثال: الجامع للخطيب: ١٤٢/١. علوم الحديث لابن الصلاح: ص: ٢٤٥. الاقتراح في بيان الاصطلاح، لابن دقيق العيد ص:٣٧ ـ ٣٨. فتح المغيث للسخاوي: ٣٥٢/٢. تدريب الراوي للسيوطي: ١٤٠/٢.

(١) ينظر بعضها على سبيل المثال في: الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٣٩.

(٢) تسمى أيضاً: **آدَابُ الراوي**، **وآداب الشيخ**، **وآداب العالم**.

الرواية والإملاء، وما يفعله المستملي، وغير ذلك.

فتح المغيث: ٣١٠/٢

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

آدَابُ الشَّيْخِ: أي في الأداء.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٣٩

أ.د.ي

الأَدَاءُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الأَدَاءُ: التحديث.

فتح المغيث: ٣٥٤/١

أَلفَاظُ الأَدَاءِ[1]:

ابن جريج (تـ: ١٥٠هـ):

---

(١) تزخر كتب علوم الحديث بذكر اختلاف الصيغة في الأداء بين المنفرد أو من يكون في جماعة، واختلاف ألفاظ وصيغ المحدثين في النوع الواحد من طرق الأخذ والتحمل، واختلاف استعمالهم اللفظ الواحد فيما أُخِذَ سماعاً أو عرضاً أو إجازةً أو مناولةً، أو غير ذلك. ينظر على سبيل المثال: تدريب الراوي: ٥١/٢ ـ ٥٥. فتح المغيث للسخاوي: ٤٣/٢ ـ ٤٧.
ولذلك قال القاضي عياض: «كل ما تقدم من الاصطلاحات والاختيارات لا تقوم لترجيحها حجة إلا من وجه الاستحسان للفرق لطرق الأخذ والمواضعة لتمييز أهل الصنعة أنواع النقل». ينظر: الإلماع ص: ١٣٢.
وقال ابن حجر وهو يتحدث عن التحديث والإخبار والإنباء: «وكل هذا مستحسن وليس بواجب عندهم، وإنما أرادوا التمييز بين أحوال التحمل. وظن بعضهم أن ذلك على سبيل الوجوب: فتكلفوا في الاحتجاج له وعليه بما لا طائل تحته. نعم يحتاج المتأخرون إلى مراعاة الاصطلاح المذكور لئلا يختلط، لأنه صار حقيقة عرفية عندهم، فمن تجوز عنها احتاج إلى الإتيان بقرينة تدل على مراده، وإلا فلا يؤمن اختلاط المسموع بالمجاز بعد تقرير الاصطلاح، فيحمل ما يرد من ألفاظ المتقدمين على محمل واحد بخلاف المتأخرين». ينظر: فتح الباري: ١٤٥/١.

قال يحيى بن سعيد القطان: كان ابن جريج صدوقاً، إذا قال: حدثني؛ فهو سماع.

وإذا قال: أخبرنا أو أخبرني؛ فهو قراءة.

وإذا قال: قال؛ فهو شبه الريح.

المحدث الفاصل ص: ٤٣٣

الأوزاعي (تـ: ١٥١هـ):

أخبرنا العباس بن الوليد بن مزيد حدثني أبي قال:

قلت للأوزاعي: ما قرأته عليك وما أجزته لي ما أقول فيهما؟

قال: ما أجزت لك وحدك، فقل فيه: خبرني.

وما أجزته لجماعة أنت فيهم، فقل فيه: خبرنا.

وما قرأت علي وحدك، فقل فيه: أخبرني.

وما قرئ في جماعة أنت فيهم، فقل فيه: أخبرنا.

وما قرأته عليه وحدك، فقل فيه: حدثني.

وما قرأته على جماعة أنت فيهم، فقل فيه: حدثنا.

الإلماع للقاضي عياض ص: ١٢٧ ـ المحدث الفاصل ص: ٤٣٦

مالك بن أنس (تـ: ١٧٩هـ):

(ينظر: السَّمَاعُ/س.م.ع).

ابن وهب (تـ: ١٩٧هـ):

ما قلت: حدثنا؛ فهو ما سمعت مع الناس.

وما قلت: حدثني؛ فهو ما سمعت وحدي.

وما قلت: أخبرنا؛ فهو ما قرئ على العالم وأنا شاهد.

وما قلت: أخبرني؛ فهو ما قرأت على العالم.

الإلماع للقاضي عياض ص: ١٢٧ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٤٣/٢ ـ تدريب الراوي: ٢١/٢

إسماعيل بن أبي أويس (تـ: ٢٢٦هـ):

(ينظر: السَّمَاعُ/س.م.ع).

أحمد بن حنبل (تـ: ٢٤١هـ)[١]:

إذا حدثك العالم وحدك، فقل: حدثني؛ وإذا حدثك في ملأ، فقل: حدثنا؛ وإذا قرأت عليه، فقل: قرأت عليه؛ وإذا قرئ عليه، فقل: قرئ عليه وأنا أسمع.

النكت للزركشي ص: ٣٠٩

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

الذي أختاره في الرواية، وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصري:

أن يقول في الذي يأخذه من المحدث لفظاً وليس معه أحد: حدثني فلان.

وما يأخذه عن المحدث لفظاً مع غيره: حدثنا فلان.

وما قرأ على المحدث بنفسه: أخبرنا فلان.

وما قرئ على المحدث وهو حاضر: أخبرنا فلان.

وما عرض على المحدث فأجاز له روايته شفاها يقول فيه: أنبأنا فلان.

وما كتب إليه المحدث من مدينة ولم يشافه بالإجازة بقول: كتب إلي فلان.

معرفة علوم الحديث ص: ٢٦٠ ـ الإلماع للقاضي ص: ١٢٦ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٤٢ و١٧١

أبو نعيم الأصبهاني (تـ: ٤٣٠هـ):

١ ـ إذا قلت: حدثنا؛ فهو سماعي.

وإذا قلت: أخبرنا على الإطلاق؛ فهو إجازة من غير أن أذكر فيه

---

(١) حكاه عنه أبو العباس الوليد بن بكر في كتاب «**الوجازة في صحة القول بالإجازة**».

إجازة، أو كتابة، أو كتب إلي، أو أذن لي في الرواية عنه.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٧٠

٢ ـ كان يقول فيما لم يسمعه من مشايخه، بل رواه إجازة: أخبرنا فلان فيما قرئ عليه، ولا يقول: وأنا أسمع.

فتح المغيث للسخاوي: ١٢٩/٢

٣ ـ إذا قلت: أخبرنا على الإطلاق من غير أن أذكر فيه إجازة، أو كتابة، أو كتب لي، أو أذن لي، فهو إجازة، أو حدثنا فهو سماع.

فتح المغيث للسخاوي: ١٢٨/٢

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

فإن قيل: يجب ألا تقبلوا قول المدلس: أخبرني **فلان**، لأن ذلك يستعمل في السماع وغيره، فيقال: أخبرني، على قصد المناولة والإجازة والمكاتبة.

وأجاب بأن هذا لا يلزم، لأن هذه اللفظة ظاهرها السماع، والحمل على الظاهر أولى.

محاسن الاصطلاح ص: ٧٩

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

القاعدة المعروفة عند أهل الصنعة وهي أنه يقول فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ: حدثني.

وفيما سمعه مع غيره من لفظ الشيخ: حدثنا.

وفيما قرأه وحده على الشيخ: أخبرني.

وفيما قرئ بحضرته في جماعة على الشيخ: أخبرنا.

وهذا اصطلاح معروف عندهم وهو مستحب عندهم.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١٥١/١

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

١ ـ ما قيل فيه: حدَّثنا؛ فهو ما سمع من لفظ الشيخ.

واصطلحوا أَن يقال ذلك فيما حدَّث به الشيخ جماعة هو فيهم.

وأن يُقال: حدثني فيما حدَّث به الراوي وحده. وإنْ جاز في هذا من حيث اللغة أن يقول: حدثنا.

ومن الناس من أجاز: حدثنا، فيما يقرؤه الراوي على الشيخ، وهو بعيد عن الوضع اللغوي.

وأما أخبرنا، فهو لفظ صالح لما حدَّث به الشيخ، ولما قُرِئَ عليه فأقرَّ به. فلفظ الإِخبار أعمُّ من لفظ التَّحديث. فكل تحديث إخبار، ولا ينعكس.

ومن الناس من سوَّى بينهما.

والكلام في أخبرنا وأخبرني، كما قلناه في حدَّثنا وحدَّثني.

وأما أنبأنا، فالمتقدمون يطلقونها بمعنى أخبرنا أو حدَّثنا، والمتأخرون يطلقونها على الإِجازة، وهو بعيد من الوضع اللُّغوي، إلا أَنْ يوضع اصطلاحاً.

وأما العبارة عن الإجازة، فمن الناس من يطلق فيها أخبرنا، وهم قوم من المغاربة. ومنهم من يقول: أخبرنا إِجازةً، ويشترط البيان.

والذي أَراه: أن لا يُستعمل فيها أخبرنا بالإِطلاق ولا بالتقييد، لبعد دلالة لفظ الإجازة عن الإخبار، إذ معناها في الوضع الإذن في الرواية.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٢٢ ـ ٢٣ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٦٥ ـ توضيح الأفكار: ٢/١٩٠

٢ ـ في «**الاقتراح**»: إذا كان معه غيره يقول: «أخبرنا».

النكت للزركشي ص: ٣٠٩

٣ ـ في «**الاقتراح**»: إن القارئ إذا كان معه غيره يقول: «أنبأنا» بالجمع، فسوى بين مسألتي التحديث والإخبار، يعني فإنه إذا سمع جماعة من لفظ الشيخ يقول كل منهم: «حدثنا».

فتح المغيث للسخاوي: ٢/٤٤

٤ ـ اصطلحوا للمنفرد: حدثني بالإفراد، وإن جاز فيه لغة: حدثنا بالجمع.

فتح المغيث للسخاوي: ٢/٤٤

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

حدثنا وسمعت؛ لما سمع من لفظ الشيخ.

واصطلح على أن حدثني لما سمعت منه وحدك، وحدثنا لما سمعته مع غيرك. وبعضهم سواها حدثنا فيما قرأه هو على الشيخ.

وأما أخبرنا فصادقة على ما سمع من لفظ الشيخ أو قرأه هو، أو قرأه آخر على الشيخ وهو يسمع.

فأما أنبأنا وأنا فكذلك، لكنها غلبت في عرف المتأخرين على الإجازة.

فالحديث والخبر والنبأ مترادفات.

وأما **المغاربة** فيطلقون أخبرنا على ما هو إجازة، حتى إن بعضهم يطلق في الإجازة حدثنا، وهذا تدليس.

ومن الناس من عد «قال لنا» إجازة ومناولة.

وأما في **اصطلاح المتأخرين** فـ «أنبأنا» و«عن» و«كتب إلينا» واحد.

الموقظة ص: ٥٥ ـ ٥٩

ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ):

صِيَغُ الأَدَاءِ المشار إليها على ثمانية مراتب:

الأولى: سمعت وحدثني.

ثم أخبرني وقرأت عليه، وهي المرتبة الثانية.

ثم قرئ عليه وأنا أسمع، وهي الثالثة.

ثم أنبأني، وهي الرابعة.

ثم ناولني، وهي الخامسة.

ثم شافهني؛ أي بالإجازة، وهي السادسة.

ثم كتب إلي؛ أي بالإجازة، وهي السابعة.

ثم «عن»، ونحوها: من الصيغ المحتملة للسماع والإجازة، ولعدم السماع أيضاً، وهذا مثل: قال، وذكر، وروى.

نزهة النظر ص: ١٠٠ ـ ١٠١.

صاحب «**المحصول**»:

لا نقول في الأداء: حدثني، ولا أخبرني، ولا سمعت.

النكت للزركشي ص: ٣٠٩

سِنُّ الأَدَاءِ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

سِنُّ الأَدَاءِ: سن أداء مسموعه وروايته.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٩٢

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

سِنُّ الأَدَاءِ لا حد له، بل متى تأهل لذلك، فقيل: خمسون، ولا يُنكَر عند الأربعين، وإذا كان بارعاً فما بين عشرين وثلاثين، أو عشرون.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ٢٠٨

مُؤَدِّي ـ مُودٍ:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

١ ـ سمعت أبي يقول: سعد بن سعيد الأنصاري **مُؤَدِّي**.

يعني: أنه كان لا يحفظ، يؤدي ما سمع.

الجرح والتعديل: ٨٤/٤

٢ ـ نا محمد بن يحيى، أنا مسدد قال: قال لي يحيى بن سعيد، قال لي سفيان بن سعيد: كان ابن أبى ليلى **مُؤَدِّياً**.

قال أبو محمد: يعني أنه لم يكن بحافظ.

تقدمة الجرح والتعديل ص: ٨١

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

اختلف في ضبط هذه اللفظة، فمنهم من يخففها؛ أي: هالك، ومنهم من يشددها؛ أي: حسن الأداء.

بيان الوهم والإيهام: ٣٤/٣

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

قولهم: فلان مُودٍ؛ اختلف في ضبطها، فمنهم من يخففها؛ أي: هالك.

قال في «الصحاح»: أودى فلان؛ أي: هلك، فهو مُودٍ.

ومنهم من يشددها؛ أي: حسن الأداء. أفاده شيخي في ترجمة سعد بن سعيد الأنصاري من «**مختصر التهذيب**»، نقلاً عن أبي الحسن بن القطان الفاسي.

فتح المغيث: ٣٧٥/١

أ.ر.خ

التَّارِيخُ:

الصولي (تـ: ٣٣٥هـ):

١ ـ **تَارِيخُ** كل شيء: غايته، ووقته الذي ينتهي إليه زمنه، ومنه قيل لفلان: تاريخ قومه؛ أي: إليه المنتهى في شرف قومه، كما قاله المطرزي؛ أو لكونه ذاكراً للأخبار، وما شاكلها.

فتح المغيث للسخاوي: ٣٠٨/٣ ـ ٣٠٩

٢ ـ **تَارِيخُ** كل شيء: غايته ووقته الذي ينتهي إليه، ومنه قيل لفلان: تاريخ قومه؛ أي: إليه ينتهي شرفهم.

فيض القدير: ١٠١/١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

التَّارِيخُ: التعريف بالوقت الذي تضبط بها الأحوال في المواليد والوفيات، ويلتحق به ما يتفق من الحوادث والوقائع التي ينشأ عنها معان

حسنة، مع تعديل وتجريح، ونحو ذلك. وحينئذٍ فالعطف بالوفيات من عطف الأخص على الأعم، يقال: تاريخ وتوريخ. وأرخت الكتاب وورخته بِمَعْنًى.

فتح المغيث: ٣٠٨/٣

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

التَّارِيخُ: الإعلام بالوقت الذي يُضبط به الوفيات والمواليد، ويعلم منه المعمَّر من الكهل، والكهل من الشاب، وما يلحق بذلك من الحوادث والوقائِع التي مِن أفرادها الولايات، كالخلافة، والتملك ونحوه كالاستيلاء على البلاد والعباد.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٢٢

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

التَّارِيخُ: قيل: هو قلب التأخير.

وقيل: معرب لا عربي.

وعرف عرفاً بأنه: توقيت الفعل بالزمان ليعرف ما بين قدر ابتدائه وأي غاية فرضت له.

وقيل: هو عبارة عن يوم ينسب إليه ما يأتي بعده.

وقيل: عبارة عن مدة معلومة تعد من أول زمن مفروض لتعرف الأوقات المحدودة.

فيض القدير: ١٠١/١

في «**الصحاح**»:

التَّارِيخُ: تعريف الوقت من حيث هو وقت. والإِرخ بكسر الهمزة: الوقت، يقال: أرخت الكتاب يوم كذا: وقته به؛ وأرخه وورخه بِمَعْنًى.

فيض القدير: ١٠١/١

التَّوَارِيخُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

التَّوَارِيخُ: جمع التاريخ، وهو: الإعلام بالوقت الذي يُضبط به الوفَيات، والمواليد، ويُعلم به ما يُلحق بذلك من الحوادث والوقائع التي من أفرادها الولايات، كالخلافة، والتملك ونحوه كالاستيلاء على البلاد واستخلاصها، والطواعين، والغلاء، والمعاملات، والأمور العجيبة، والأحوال الغريبة، (وما شاكلها)؛ أي: من أخبار أهل الكتاب من القصص، وحكايات الملوك، وغيرهم.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٥٤

تَوَارِيخُ الرُّوَاةِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

تَوَارِيخُ الرُّوَاةِ: معرفة وفيات الصحابة والمحدثين والعلماء ومواليدهم ومقادير أعمارهم، ونحو ذلك.

علوم الحديث ص: ٣٨٠

تَوَارِيخُ المُتُونِ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

مَعْرِفَةُ التَّارِيخِ المُتَعَلِّقِ بِالمَتْنِ: هو نافع في أمر الناسخ والمنسوخ كما في حديث حجامة الصائم ونحوها.

ومن فوائده: معرفة ابتداء مشروعية الحكم فيظهر بذلك حال ما قبله. وقد جعلوا أسماء الرجال المبهمة في الأسانيد والمتون من فنون الحديث، وينبغي أن يكون هذا فناً آخر يجمع إليه أمثاله من المبهمات التي ليست في أسماء الرجال كما في سفر عائشة رضي الله تعالى عنها وانقطاع عقدها، فإنه ورد مبهماً وبين في كتب التاريخ.

وينبغي الاعتناء بهذا النوع، لأنه يتعلق به فوائد علمية في بعض الأحاديث.

النكت للزركشي ص: ٣٨

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

مَعْرِفَةُ التَّارِيخِ المُتَعَلِّقِ بِالمُتُونِ: هذا النوع فوائده كثيرة، وله وقع كبير في معرفة الناسخ والمنسوخ...

والتاريخ قد يكون بمجرد: أول ما كان، وبالقبلية، والبعدية، وبآخر الأمرين، ويكون بذكر السنة والشهر، أو بغير ذلك مما يعرف به التاريخ. وهذا نظير ما تكلم عليه جمع من العلماء في النازل من القرآن قبلُ، وما نزل بعدُ. والمكيّ والمدني فيه تبيين لذلك. وربما تكلموا على صيفيّه وشتائيه، وليليه ونهاريه، وإن لم يكن من هذا القبيل إلا بتبيّن التاريخ.

فمن الأوائل: «أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت كفلق الصبح، ثم حبب إليه الخلاء» الحديث بطوله ثابت في الصحيحين. وقد صنف العلماء في الأوائل، وفي «مصنف ابن أبي شيبة» في أواخره كتاب الأوائل. . .

ومن التأريخ بالقبلية والسَّنة: ما رواه جابر بن عبدالله قال: «نهى رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة ببول، فرأيته قبل أن يقبض بعام يستقبلها». وفي رواية: «كان رسول الله ﷺ نهانا أن نستدبر القبلة أو نستقبلها بفروجنا إذا أهرقنا الماء، ثم رأيته قبل موته بعام يستقبل القبلة». والحديث رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

وعن جابر بن عبدالله: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار». رواه أبو داود، والنسائي، وأخرجه ابن حبان في صحيحه.

وعن بريدة، عن أبيه، قال: «كان رسول الله ﷺ يتوضأ لكل صلاة، فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد. فقال له عمر بن الخطاب رضي الله عنه: فعلت شيئاً لم تكن تفعله؟ قال: عمداً فعلتُه يا عمر». أخرجه مسلم وغيره. فهذا من المؤرخ بالفتح.

ومن الأحاديث المؤرخة: حديث عبدالله بن حكيم: «أتانا كتاب رسول الله ﷺ قبل موته بشهر ـ وفي رواية: بشهر أو شهرين ـ: ألا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب» رواه الإمام أحمد وقال: «ما أصلح إسناده». ورواه أصحاب السنن الأربعة.

محاسن الاصطلاح ص: ٣٦٦ وما بعدها ـ تدريب الراوي: ٢/٣٩٥ ـ ٣٩٦

تَوَارِيخُ المُحَدِّثِينَ:

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

تَوَارِيخُ المُحَدِّثِينَ وكلامهم في أحوال الرواة، مثل: كتاب يحيى بن معين الذي يرويه عنه عباس بن محمد الدوري، وكتابه الذي يرويه عنه المفضل بن غسان الغلابي، وكتابه الذي يرويه عنه الحسين بن حبان البغدادي.

وتاريخ خليفة بن خياط العصفري، وأبي حسان الزيادي، ويعقوب بن سفيان الفسوي، وأحمد بن أبي خيثمة النسائي، وأبي زرعة الدمشقي، وحنبل بن إسحاق الشيباني، ومحمد بن إسحاق السراج النيسابوري.

وكتاب «الجرح والتعديل» لعبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي،

ويربي على هذه الكتب كلها تاريخ محمد بن إسماعيل البخاري.

الجامع لأخلاق الراوي: ١٨٦/٢ ـ ١٨٧

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

تَوَارِيخُ المُحَدِّثِينَ مشتملة على ذكر الوفيات، ولذلك ونحوه سميت تَوَارِيخُ. وأما ما فيها من الجرح والتعديل ونحوهما فلا يناسب هذا الاسم.

علوم الحديث ص: ٣٨٢

التَّوَارِيخُ والوَفَيَاتُ:

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

التَّوَارِيخُ والوَفَيَاتُ: فن مهم، به يعرف اتصال الحديث وانقطاعه.

المنهل الروي ص: ١٤١

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

التَّوَارِيخُ والوَفَيَاتُ: فن مهم، يعرف به اتصال الحديث وانقطاعه.

الخلاصة ص: ١٣٤

أ.ر.ف

الأَرَافُ:

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

(ينظر: التَّمْرِيضُ/م.ر.ض).

أ.س وما يثلثهما

الأُسْتَاذُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الأُسْتَاذُ: بضم الهمزة وبالذال المعجمة مُعَرَّبُ المهملة، وكأنه مَأخوذ من قول العرب: اسْتَادُوا بني فلان: قتلوا سيدهم، فيرجع إلى ما معنى السيد.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٢٦

أ.ص.ل

قولهم: **هَذَا الحَدِيثُ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ**، أو **لَا أَصْلَ لَهُ**:

ابن تيمية (تـ: ٧٢٨هـ):

قولهم: هَذَا الحَدِيثُ **لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ**، أو **لَا أَصْلَ لَهُ**: معناه: ليس له إسناد.

تدريب الراوي: ٢٩٧/١

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

حديث: «من بشرني بخروج آذار» لا يعرفه المحدِّث. وحديث: «**من آذى ذِمِّياً**» له في سنن أبي داود أصل في باب: في تعسير أهل الذمة إذا أخلفوا.

وحديث: «نحركم يوم صومكم» لا يُعرف، ويدور بلفظ آخر: «**يوم صومكم يوم أول سنتكم**» وربما يقولون: «**سنتكم هذه**». والكل **لا أصل له**.

وحديث: «**للسائل حق وإن جاء على فرس**». أخرجه أبو داود في سننه.

وهذه الأحاديث وإن لم تبلغ رتبة الصحيح ولا الحسن، فمثل ذلك لا يقال فيه: **لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ.**

محاسن الاصطلاح ص: ٢٢١

أُصُولُ الحَدِيثِ:

الحَازِميّ (تـ: ٥٨٤هـ):

(ينظر: عُلُوم الحَدِيثِ/ح.د.ث).

في «**الجواهر**»[١]:

أُصُولُ الحَدِيثِ: علم بأصولٍ تعرف بها أحوال حديث الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم من حيث صحةُ النقلِ عنه، وضعفه، والتحمل، والأداء.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٨٥

الأُصُولُ الخَمْسَةُ:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ) في «**التقريب والتيسير**»:

الأُصُولُ الخَمْسَةُ: أعني: الصحيحين، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي.

التقريب للنووي: ٩٩/١ ـ النكت للزركشي ص: ٦٥ ـ توضيح الأفكار: ٥٧/١

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

قد ألحق بالخمسة؛ يعني **الأصول الخمسة**: الموطأ كما صنعه ابن الأثير في «جامع الأصول»، وغيره ألحق بها عوضاً عنه سنن ابن ماجه، وعلى هذا بنى الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» ومن تبعه من مختصري كتابه، كالحافظ ابن حجر والخزرجي.

توضيح الأفكار: ٥٧/١

---

(١) أي: جواهر الأصول في علم أحاديث الرسول، لأبي الفيض محمد بن علي الفارسي (ت بعد ٨٣٧هـ).

أُصُولُ الرِّوَايَةِ:

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

(ينظر: وجوه الأخذ/أ.خ.ذ).

أُصُولُ العِلْمِ = (**أُصُولُ العِلْمِ**/ع.ل.م)

أ.ل.ف

التَّأْلِيفُ:

السيد الشريف (تـ: ٨١٦هـ):

١ ـ **التَّأْلِيفُ**: جمع أشياء متناسبة كما يرشد إليه اشتقاقه من الألف.

فيض القدير: ٢٢/١

٢ ـ **التَّأْلِيفُ**: ضم الأشياء مؤتلفة سواء كانت مرتبة الوضع أم لا.

فيض القدير: ٢٢/١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **التَّأْلِيفُ**: أعم من التخريج والتصنيف والانتقاء، إذ التأليف: مطلق الضم.

فتح المغيث: ٣٨٢/٢

٢ ـ فليعتن بالتَّخْرِيجِ وهو: أن يخرج أحاديث من روايته أو من رواية غيره شيوخه أو أقرانه، **وبالتَّأْلِيفِ** وهو أعم من ذلك.

الغاية في شرح الهداية: ٢٢٠/١

أ.م.ر

قول الصحابي: **أُمِرْنَا بِكَذَا، وكُنَّا نُؤْمَرُ بِكَذَا، ونحوه:**

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

١ ـ قول الصحابي المعروف بالصحبة: **أُمِرْنَا** أن نفعل كذا، ونهينا عن كذا وكذا، **وكنا نُؤْمَرُ بِكَذَا**، وكنا ننهى عن كذا، وكنا نفعل كذا، وكنا نقول ورسول الله ﷺ فينا، وكنا لا نرى بأساً بكذا، وكان يقال كذا وكذا.

وقول الصحابي: من السنة كذا، وأشباه ما ذكرناه؛ فإذا قاله الصحابي المعروف بالصحبة فهو حديث مُسْنَدٌ، وكل ذلك مخرج في المسانيد.

معرفة علوم الحديث ص: ٢٢

٢ - في «المستدرك»: إذا قال الصحابي: **أُمِرْنَا بكذا**، أو نهينا عن كذا، أو كنا نفعل كذا، أو نتحدث كذا؛ فإني لا أعلم بين أهل النقل خلاف فيه أنه مُسْنَدٌ.

فتح المغيث للسخاوي: ١/١١٣

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

قول الصحابي: **أُمِرْنَا بِكَذَا**، ونهينا عن كذا؛ أنه من المُسْنَدِ.

إكمال المعلم: ٢/٥٦٨

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ - إذا قال الصحابي: **أُمِرْنَا بِكَذَا**، أو نهينا عن كذا، أو من السنة كذا؛ فكله مرفوع على المذهب الصحيح الذي قاله الجماهير من أصحاب الفنون. وقيل: موقوف.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١/٣٠

٢ - قول الصحابي: **أُمِرْنَا بِكَذَا**، ونهينا عن كذا، أو أَمَرَ النَّاسَ بكذا، ونحوه؛ فكله مرفوع سواء قال الصحابي ذلك في حياة رسول الله ﷺ أم بعد وفاته.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٤/٧٨

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

قول الصحابي رضي الله تعالى عنه: **أُمِرْنَا بِكَذَا**، ونهينا عن كذا، **أو أَمَرَ** بلال **بِكَذَا**؛ مرفوع عند أهل الحديث وأكثر العلماء، لأن الظاهر أنه ﷺ هو الآمر والناهي.

الغاية في شرح الهداية: ١/٢٦٥

أصحاب الحديث وأكثر أهل العلم:

قول الصحابي: **أُمِرْنَا بِكَذَا**، أو نهينا عن كذا؛ من نوع المَرْفُوعِ والمُسْنَدِ.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٤٩

آخرون:

قول الصحابي: **أُمِرْنَا بِكَذَا**، أو نهينا عن كذا، أو من السنة كذا؛ إن كان ذلك الفعل مما لا يخفى غالباً كان مرفوعاً وإلا كان موقوفاً، وبهذا قطع الشيخ أبو إسحاق الشيرازي الشافعي.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١/٣٠ و١/١٨٦

أُمُورُ النَّبِيِّ ﷺ:

ابن حجر (تـ: **٨٥٢**هـ):

قال: (قوله: بسم الله الرحمن الرحيم، باب المناقب): «يظهر من تصرفه أنه قصد به سياق الترجمة النبوية بأن يجمع فيه **أُمُورَ النَّبِيِّ** ﷺ مِنَ الْمَبْدَإِ إِلَى الْمُنْتَهَى:

فبدأ بمقدماتها من ذكر ما يتعلق بالنسب الشريف، فذكر أشياء تتعلق بالأنساب، ومن ثم ذكر أمورًا تتعلق بالقبائل.

ثم النهي عن دعوى الجاهلية لأن معظم فخرهم كان بالأنساب.

ثم ذكر صفة النبي ﷺ، وشمائله، ومعجزاته، واستطرد منها لفضائل أصحابه.

ثم أتبعها بأحواله قبل الهجرة وما جرى له بمكة فذكر المبعث.

ثم إسلام الصحابة، وهجرة الحبشة، والمعراج، ووفود الأنصار، والهجرة إلى المدينة.

ثم ساق المغازي على ترتيبها عنده.

ثم الوفاة».

فتح الباري: ٦/٥٢٦

أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ:

ابن أبي حاتم (تـ: **٣٢٧**هـ):

كان سفيان يقول: شعبة **أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ**.

قال أبو محمد: يعني فوق العلماء في زمانه.

تقدمة الجرح والتعديل ص: ١٢٦

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

قال ﷺ: «**اللهم ارحم خلفائي، قيل: ومن خلفاؤك؟ قال: الذين يأتون من بعدي يروون أحاديثي وسنتي**». رواه الطبراني وغيره.

وكأنَّ تلقيب المحدث **بأَمِيرِ المُؤْمِنِينَ فِي الحَدِيثِ**: مأخوذ من هذا الحديث.

وقد لقب به جماعة، منهم: سفيان، وابن راهويه، والبخاري، وغيرهم.

تدريب الراوي: ١٢٦/٢ ـ ١٢٧

أ.م.م

الأَئِمَّةُ:

مالك بن أنس (تـ: ١٧٩هـ):

البيهقي في «**المدخل**»: قال ابن وهب: سمعت مالكاً يحدث عن يحيى بن سعيد، أن عمر بن الخطاب قال يوماً: عدوا **الأَئِمَّةَ**؟ فعدوها نحوا من خمسة، قال: أفمتروك الناس بغير أئمة؟ فسألت مالكاً عن **الأَئِمَّةِ** من هم؟ قال: هم أئمة الدين في الفقه والورع.

تدريب الراوي: ٣٩٩/٢

أحمد بن حنبل (تـ: ٢٤١هـ):

مالك بن أنس، وزائدة، وزهير، والثوري، وشعبة، هؤلاء **أَئِمَّةٌ**.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢٩٧/٢

ابن خليل[1] في «**الإرشاد**»:

كان يُقَالُ: **الْأَئِمَّةُ** ثلاثة في زمن واحد: ابن أبي داود ببغداد، وابن

---

(١) لعله أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبدالله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (ت: ٤٤٦هـ) صاحب كتاب «الإرشاد في معرفة علماء الحديث».

خُزَيْمَةَ بنَيْسَابُورَ، وابن أبي حاتم بِالرَّيِّ. قال الخَلِيلِيُّ: وَرابعهم ببغداد أبو محمَّد بن صاعِدَةَ.

تدريب الراوي: ٢/٤٠٤

أَئِمَّةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ:

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد، وسليمان بن يسار، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وربيعة، وأبو الزناد، ويزيد بن قسيط، وابن أبي ذيب، وهؤلاء **أَئِمَّةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ**.

التمهيد: ٢/١٨٧

الأَئِمَّةُ فِي الحَدِيثِ:

عبدالرحمن بن مهدي (تـ: ١٩٨هـ):

١ ـ **الأَئِمَّةُ فِي الحَدِيثِ** أربعة: سفيان الثوري بالكوفة، ومالك بالحجاز، والأوزاعي بالشام، وحماد بن زيد بالبصرة.

تقدمة الجرح والتعديل ص: ٢٠٣ و٢١٨ ـ الجرح والتعديل: ٥/٢٦٧ ـ التمهيد لابن عبدالبر: ١/٦٢

٢ ـ **الأَئِمَّةُ فِي الحَدِيثِ** أربعة: سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وحماد بن زيد، وابن المبارك.

تقدمة الجرح والتعديل ص: ٢٦٥ ـ الجرح والتعديل: ٥/٢٦٧

٣ ـ **أَئِمَّةُ النَّاسِ** في زمانهم أربعة: حماد بن زيد بالبصرة، وسفيان بالكوفة، ومالك بالحجاز، والأوزاعي بالشام.

يعني: في الحديث والعلم.

الجرح والتعديل: ٢/٢٢

٤ ـ **أَئِمَّةُ النَّاسِ** في زمانهم أربعة: سفيان الثوري بالكوفة، ومالك بالحجاز، والأوزاعي بالشام، وحماد بن زيد بالبصرة.

الجرح والتعديل: ١/١١٨ ـ التمهيد: ١/٦٣

٥ ـ **أَئِمَّةُ النَّاسِ فِي الحَدِيثِ** في زمانهم أربعة: مالك بن أنس

بالحجاز، والأوزاعي بالشام، وسفيان الثوري بالكوفة، وحماد بن زيد بالبصرة.

تدريب الراوي: ٢/٤٠١

أبو علي النيسابوري (ت: ٣٤٩هـ):

قال: رأيت من **أَئِمَّةِ الحَدِيثِ** أربعة في وطني وأسفاري، اثنان بِنَيْسَابُورَ: ابن خزيمة وإبراهيم بن أبي طالِب، وَعَبْدَانُ بالْأهواز، والنسائي بمصر.

تدريب الراوي: ٢/٤٠٤

الميانشي (تـ: ٥٨١هـ):

أَئِمَّةُ الحَدِيثِ: كمالك، والثوري، وشعبة، وأحمد بن حنبل، وابن مهدي، وغيرهم.

ما لا يسع المحدث جهله ص: ٩ ـ النكت للزركشي ص: ٦٣

السيوطي (تـ: ٩١١):

أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ: كـ: الأعمش، وهشيم، وابن جريج، والأوزاعي، ومالك، وشعبة، وغيرهم.

تدريب الراوي: ٢/١٥٦

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

أَئِمَّةُ الحَدِيثِ؛ أي: حُذاقِهم ونُقادِهم، العارفين بالجرح والتعديل.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٠١

أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِينَ:

السيوطي (تـ: ٩١١):

أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِينَ كـ: ابن مهدي، ويحيى القطان، وأحمد، وابن معين، وابن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم.

تدريب الراوي: ١/٢٤٦

الأئِمَّةُ الخَمْسَةُ:

ابن طاهر (تـ: ٥٠٧هـ):

الأَئِمَّةُ الخَمْسَةُ: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي.

النكت للزركشي ص: ٨٦

الأئِمَّةُ السِّتَّةُ:

ابن طاهر المقدسي (تـ: ٥٠٧هـ):

الأَئِمَّة السِّتَّةُ: يعني البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

شروط الأئمة الستة ص: ٨٥

الأئِمَّةُ الفُقَهَاءُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الأَئِمَّةُ الفُقَهَاءُ والمجتهدين الأعلام، كالشافعي، ومالك، وأحمد، والحمادين، والسفيانين، وابن المبارك، وابن راهويه، والأوزاعي، وخلق من المتقدمين والمتأخرين.

فتح المغيث: ٥٤/٣

الأئِمَّةُ المُتَقَدِّمُونَ:

العلائي (تـ: ٧٦١هـ):

١ ـ **الأَئِمَّةُ المُتَقَدِّمُونَ**: الذين منحهم الله التبحر في علم الحديث والتوسع في حفظه، كشعبة، والقطان، وابن مهدي، ونحوهم.

وأصحابهم مثل: أحمد، وابن المديني، وابن معين، وابن راهويه، وطائفة.

ثم أصحابهم مثل: البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وهكذا إلى زمن الدارقطني والبيهقي.

لم يجيء بعدهم مساو لهم ولا مقارب.

فتح المغيث للسخاوي: ٢٥٥/١ ـ ٢٥٦ ـ النكت للزركشي ص: ٢٣٥

٢ ـ الأَئِمَّةُ المُتَقَدِّمُونَ: كعبدالرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأمثالهم.

توضيح الأفكار: ٣١٢/١

الأَئِمَّةُ المُكْثِرُونَ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الأَئِمَّةُ المُكْثِرُونَ: كـ: الزهري، وشعبة، ونحوهما.

الغاية في شرح الهداية: ٢٢٢/١

سُكُوتُ الأَئِمَّةِ = (سُكُوتُ الأَئِمَّةِ: /س.ك.ت).

شُرُوطُ الأَئِمَّةِ[١]:

ابن طاهر (تـ: ٥٠٧هـ):

اعلم أن البخاري ومسلم ومن ذكرنا بعدهم، لم ينقل عن واحد منهم أنه قال: شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم، فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم.

شروط الأئمة ص: ٨٥ ـ النكت للزركشي ص: ٨٦ ـ ٨٧

---

(١) تعرف شروط الأئمة بما يلي:
أ: نصُّ المصنف بنفسه على منهجه وشرطه سواء في كتاب معين، وقد يستفاد معرفة شرط المؤلف من خلال عنوان الكتاب، أو في عموم كتبه.
ب: نصُّ المحدثين الآخرين وشراح الكتب الذين عايشوا الكتاب وسبروه على منهجه وشرطه في الكتاب.
ج: سبر الباحث المتخصص لكتبهم، واستقراء مناهجهم وشروطهم فيها بنفسه.
قال ابن دقيق العيد وهو يتحدث عن طرُق معرفة كون الراوي ثقة: إذا كان المُخَرِّج قد سمَّى كتابه بالصحيح، أو ذكر لفظاً يدلُّ على اشتراطه لذلك، فلينتبه لذلك. ويعتني بألفاظ هؤلاء المخرِّجين التي تدلّ على شروطهم فيما خرَّجوه. الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٥٣ ـ ٥٤.
ومن أهم المؤلفات في هذا الفن:
* شروط الأئمة، لابن منده (تـ: ٣٩٥هـ).
* شروط الأئمة الستة، لابن طاهر للمقدسي (تـ: ٥٠٧هـ).
* شروط الأئمة الخمسة، للحازمي (تـ: ٥٨٤هـ).

الإِمَامُ:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

سفيان بن عيينة يقول: كان الأوزاعي **إماماً**.

قال أبو محمد: يعنى إمام زمانه.

تقدمة الجرح والتعديل ص: ٢٠٣ ـ الجرح والتعديل: ٢٦٦/٥

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الإِمَامُ؛ أي: المقتدى به، كالسيوطي، وابن الهمام، والسخاوي، والقسطلاني، وملا قاسم الحنفي، وغيرهم من العلماء الأعلام.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٢١

إِمَامُ الأَئِمَّةِ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

إِمَامُ الأَئِمَّةِ: ابن خزيمة؛ لجمعه بين الفقه والحديث.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣١٨

إِمَامُ التَّابِعِينَ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

سعيد بن المسيب وهو **إِمَامُ التَّابِعِينَ**.

النكت للزركشي ص: ١٥٧

الإِمَامُ فِي الحَدِيثِ:

عبدالرحمن بن مهدي (تـ: ١٩٨هـ):

١ ـ لا يكون الرجل **إِمَاماً** من يسمع من كل أحد، ولا يكون **إِمَاماً فِي الحَدِيثِ** من يحدث بكل ما سمع، ولا يكون **إِمَاماً فِي الحَدِيثِ** من يتبع شواذ الحديث.

الجرح والتعديل: ٣٥/٢ ـ ٣٦

٢ ـ لا يكون **إمَاماً** من يحدث عن كل أحد.

٣ ـ لا يكون **إمَاماً** أبداً رجل يحدث عن كل أحد، ولا يكون **إمَامًا** أبداً رجل لا يعرف مخارج الحديث.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢/٩٠

٤ ـ لا يكون **إمَاماً فِي الحَدِيثِ** من تتبع شواذ الحديث، أو حدث بكل ما يسمع، أو حدث عن كل أحد.

جامع بيان العلم: ٢/٥٩ ـ التمهيد: ١/٦٤

٥ ـ لا يكون **إمَاماً** من حدث عن كل من رأى، ولا بكل ما سمع.

فتح المغيث للسخاوي: ٢/٣٧١

الإمَامُ فِي السُّنَّةِ:

عبدالرحمن بن مهدي (تـ: ١٩٨هـ):

الناس وجوه: فمنهم من هو إمام في السنة إمام في الحديث، ومنهم من هو إمام في السنة وليس بإمام في الحديث، ومنهم من هو إمام في الحديث وليس بإمام في السنة. فأما من هو **إمَامٌ فِي السُّنَّةِ** وليس بإمام في الحديث فسفيان الثوري.

تقدمة الجرح والتعديل ص: ١١٨

إمَامُ عَصْرِهِ:

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

قالوا: إن هذه العلوم الثلاثة وهي: الحديث، والفقه، والتصوف، قَلَّ أن تجتمع في شخص على وجه الكمال، وإذا اجتمعت فيه فهو فرد وقته **وإمَامُ عَصْرِهِ**، بل ينبغي أن تشد الرحال إليه، فإنه لا مثل له.

الرسالة المستطرفة ص: ١٥٨

الإمَامُ فِي العِلْمِ:

عبدالرحمن بن مهدي (تـ: ١٩٨هـ):

١ ـ لا يكون **إمَاماً فِي العِلْمِ** من أخذ بالشاذ من العلم، ولا يكون

إمَاماً فِي العِلْمِ من روى كل ما سمع، ولا يكون **إماماً في العلم** من روى عن كل أحد.

المحدث الفاصل ص: ٢٠٦

٢ ـ لا يكون العالم **إمَاماً فِي العِلْم** حتى يعرف عمن يحدث، ولا يحدث عن كل واحد، ولا يقيم على الغلطَ، أو نحو هذا.

الجامع لأخلاق الراوي: ٤١/٢

٣ ـ لا يكون **إمَاماً فِي العِلْم** من أخذ بالشاذ من العلم، ولا يكون **إمَاماً فِي العِلْمِ** من روى عن كل أحد، ولا يكون **إمَاماً فِي العِلْمِ** من روى كل ما سمع.

جامع بيان العلم: ٥٩/٢ ـ التمهيد: ٦٤/١

٤ ـ لا يكون **إمَاماً** أبداً مَنْ أخذ بالشاذ من العلم، ولا يكون **إمَاماً فِي العِلْمِ** من روى عن كل أحد، ولا يكون **إمَاماً فِي العِلْمِ** من روى عن كل ما سمع.

الإلماع ص: ٢١٥

أ.م.ن

الأُمَنَاءُ:

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

الأُمَنَاءُ: جمع أَمِينٍ، وهو: الثقة الحافظ لما أومن عليه.

فيض القدير: ٣٨٢/٤

الأَمِينُ:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

الأَمِينُ: الثقة المرضي.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١٩١/١٥

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

الأَمِينُ: الثقة الرضي.

فتح الباري: ٧/٩٣ ـ فيض القدير: ١/٤٦٠

مَأمُونٌ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

لَيْسَ بِمَأْمُونٍ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

أ.ن.ن

قول الراوي: **إِنَّ فُلَاناً**:

أبو الحسن الحصار (تـ: ٦١١هـ) في «**تقريب المدارك**»:

في إنّ وأنّ اختلاف، والأولى أن يلحقا بالمقطوع، إذ لم يتفقوا على عدهما في المسند، ولولا إجماعهم في «عن» لكان فيه نظر.

النكت للزركشي ص: ١٧١

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

قوله: «اختلفوا في قوله: **إِنَّ فُلَاناً**»؛ حاصله حكاية قولين:

أحدهما: أنهما سواء، ويؤيده: أن لغة بني تميم إبدال العين من الهمزة.

والثاني: أنهما ليسا سواء، ونسبه لأحمد بن حنبل. والذي حكاه الخطيب في «**الكفاية**» بإسناده إلى أبي داود قال: سمعت أحمد قيل له: إن رجلًا قال: «عروة أن عائشة قالت: يا رسول الله». و«عن عروة عن

عائشة». سواء. قال: كيف هذا سواء، ليس هذا بسواء.

وإنما فرق أحمد بين اللفظين في هذه الصورة، لأن عروة في اللفظ الأول لم يسند ذلك إلى عائشة، ولا أدرك القصة فكانت مرسلة، وأما اللفظ الثاني فأسند ذلك إليها بالعنعنة فكانت متصلة.

النكت للزركشي ص: ١٧١

المُؤَنَّانُ = المُؤَنَّنُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **المُؤَنَّنُ**: وقد يقال له: **المُؤَنَّانُ**.

فتح المغيث: ١/١٦٣

٢ ـ **المُؤَنَّنُ**: ويقال له **المُؤَنَّانُ**، وهو: قول الراوي: ثنا فلان، أنّ فلاناً قال كذا، أو ذكر، أو حدث، أو نحو ذلك.

الغاية في شرح الهداية: ١/٢٨٥

أ.و.ل

مَعْرِفَةُ الأَوَائِلِ وَالأَوَاخِرِ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

مَعْرِفَةُ الأَوَائِلِ وَالأَوَاخِرِ: كقوله: «أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة...».

وقد صنف فيه الطبراني، والعسكري، وفي مصنف ابن أبي شيبة جملة من ذلك.

النكت للزركشي ص: ٣٩



حرف الباء

ب.خ.خ

بَـخٍ:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

بَخ بَخٍ: فيه لغتان: إسكان الخاء وكسرها منوناً، وهي كلمة تطلق لتفخيم الأمر وتعظيمه في الخير.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٤٥/١٣

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ بَخٍ بَخٍ: يقال للشيء إذا ارتضى.

هدي الساري ص: ٣

٢ ـ بَخٍ: معناها: تفخيم الأمر والإعجاب.

فتح الباري: ٣٩٧/٥

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

بَخ بَخ: كلمة تقال للمدح والرضا، وتكرر للمبالغة، فإن وصلت جرت ونونت وربما شدت.

فيض القدير: ١٩٧/٣

ب.د.أ

المُبْتَدِئُ:

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

المُبْتَدِئُ: من حصل شيئاً ما من الفن.

فتح الباقي: ٨/١

ب.د.ع

أَصْحَابُ البِدَع:

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

أَصْحَابُ البِدَع: أهل الأهواء.

فيض القدير: ٥٢٨/١

أَهْلُ البِدَعِ:

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

طَوَائِفُ أَهْلِ البِدَعِ: الخوارج، والمعتزلة، والجهمية، وسائر الفرق المبتدعة.

التمهيد: ١٩/ ٧٠

البِدْعَةُ:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ) في «تهذيبه»:

المراد **بِالبِدْعَةِ** هنا: اعتقاد مذهب القدرية أو الجبرية أو المرجئة أو المجسمة ونحوهم، فإن البدعة خمسة أنواع: محرمة وهي هذه.

وواجبة: وهي نصب أدلة المتكلمين للرد على هؤلاء، وتعلم النحو الذي يفهم به الكتاب والسنة، ونحو ذلك.

ومندوبة: كإحداث نحو رباط وكل إحسان لم يعهد في الصدر الأول.

ومكروهة: كزخرفة مسجد وتزويق مصحف.

ومباحة: كالمصافحة عقب صبح وعصر، وتوسع في لذيذ مأكل ومشرب وملبس ومسكن، ولبس طيلسان وتوسيع أكمام.

فيض القدير: ٤٣٨/١

ابن تيمية (تـ: ٧٢٨هـ):

البِدْعَةُ: ما خالفت الكتاب والسنة أو إجماع سلف الأمة من الاعتقادات والعبادات، كأقوال الخوارج والروافض والقدرية والجهمية، وكالذين يتعبدون بالرقص والغناء في المساجد، والذين يتعبدون بحلق اللحى وأكل الحشيشة، وأنواع من البدع التي يتعبد بها طوائف من المخالفين للكتاب والسنة.

الفتاوى لابن تيمية: ٣٤٦/١٨

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

١ ـ **البِدْعَةُ** على ضربين: صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو،

فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق. فلو رد حديث هؤلاء لذهبت جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة.

ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل، والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك. فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة.

ميزان الاعتدال: ١/٥ ـ ٦ ـ النكت للزركشي ص: ٢٧١

٢ ـ في «الميزان»: **البِدْعَةُ** على ضربين: **صغرى** كالتشيع بلا غلو، أو بغلو، كمن تكلم في حق من حارب علياً فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والغلو فيه. والحط على أبي بكر وعمر والدعاء إلى ذلك.

تدريب الراوي: ١/٣٢٦ ـ ٣٢٧

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ **البِدْعَةُ**: اعتقاد ما أحدث على خلاف المعروف عن النبي ﷺ لا بمعاندة، بل بنوع شبهة.

نزهة النظر ص: ١٩

٢ ـ قسم **البِدْعَةَ** إلى قسمين: ما يكون رداً لأمر معلوم من الدين ضرورة، أو إثباتاً لأمر معلوم بالضرورة أنه ليس منه.

توضيح الأفكار: ٢/١٧٩

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **البِدْعَةُ**: ما أحدث على غير مثال متقدم، فيشمل المحمود والمذموم. ولكنها خصت شرعاً بالمذموم مما هو خلاف المعروف عن النبي ﷺ.

فتح المغيث: ١/٣٢٦ ـ ٣٢٧

٢ ـ **البِدْعَةُ**: ما أحدث على غير مثال متقدم، فتشمل المحمود والمذموم.

وكذا قسمها بعض العلماء إلى الأحكام الخمسة وهو واضح. لكنها خصت شرعاً بالمذموم مما هو خلاف المعروف عن النبي ﷺ.

الغاية في شرح الهداية: ١/٢١٢

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ قال شارح: إن ما يبلغ الكفر داخل في الفسق بالمُعْتَقَد، وهي **البِدْعَةُ**.

مع ما فيه أن كل ما يبلغ الكفر لا يسمى بدعة، بل من البدع ما يبلغ الكفر، فتأمل.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٣٢

٢ ـ أما الفسق بالمعتقد؛ أي بالاعتقاد، أو بسبب معتقد السوء فسيأتي بيانه أنه نوع خاص يسمى **بِالبِدْعَةِ**.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٣٣

٣ ـ اعلم أن **البِدْعَةَ** أضعف من مقدمة ومؤخرة، لأن اعتقاد خلاف المعروف إنما هو بناءً على دليل لاح عليه، فلا يؤثر مثل ما سِوَاهُ في عدم الاعتماد، ولذا قد يوجد في الصحيح ما يكون رافضياً، أو خارجياً، أو معتزلياً، وغيرهم في رجال الإسناد.

وهي اعتقاد ما أُحدث؛ أي: جُدِّد واختُرِع على خلاف المعروف.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٣٣

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

١ ـ **بِدْعَةُ** بكسر الموحدة التحتية وسكون الدال، وهي: الأهواء والضلالة.

فيض القدير: ٧٢/١

٢ ـ **البِدْعَةُ**: أن تعتقد في ذات الله وصفاته وأفعاله خلاف الحق، فيعتقده على خلاف ما هو عليه نظراً وتقليداً.

فيض القدير: ٢٠٠/٢

٣ ـ **البِدْعَةُ**: ما خالف الكتاب والسنة مجملاً أو مفصلاً.

فيض القدير: ٦٤/٣

٤ ـ **البِدْعَةُ**: الرأي الذي لا أصل له من كتاب ولا سنة.

فيض القدير: ٢٨١/٤

في «القاموس»:

البِدْعَةُ: الحدث في الدين بعد الإكمال، وما استحدث بعد النبي من الأهواء.

فيض القدير: ١/٧٢

مبهم:

البِدْعَةُ: اسم من ابتدع الشيء: اخترعه وأحدثه، ثم غلبت على ما لم يشهد الشرع لحسنه، وعلى ما خالف أصول أهل السنة والجماعة في العقائد.

فيض القدير: ١/٧٢

البِدْعَةُ الصُّغْرَى:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

١ ـ **البِدْعَةُ الصُّغْرَى**: كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف.

ميزان الاعتدال: ١/٥

٢ ـ **البِدْعَةُ الصُّغْرَى**: كغلو التشيع أو كالتشيع بلا غلو، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهبت جملة من الآثار النبوية.

النكت للزركشي ص: ٢٧١

٣ ـ **البِدْعَةُ الصُّغْرَى**: كالتشيع سوى الغلاة فيه وغيرهم، فإنه كثير في التابعين وأتباعهم. فلو رد حديثهم لذهبت جملة من الآثار النبوية، وفي ذلك مفسدة بينة.

فتح المغيث للسخاوي: ١/٣٣٠

٤ ـ في «**الميزان**»: البِدْعَةُ على ضربين: **صغرى** كالتشيع بلا غلو، أو بغلو، كمن تكلم في حق من حارب علياً فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والغلو فيه. والحط على أبي بكر وعمر والدعاء إلى ذلك.

تدريب الراوي: ١/٣٢٦ ـ ٣٢٧

البِدْعَةُ الكُبْرَى:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

١ ـ **بِدْعَةٌ كُبْرَى**: كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك. فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة.

ميزان الاعتدال: ٦/١ ـ النكت للزركشي ص: ٢٧١

٢ ـ **البِدْعَةُ الكُبْرَى**: كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فلا ولا كرامة.

فتح المغيث للسخاوي: ٣٣٠/١

البِدْعَةُ المُكَفِّرَة:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: رِوَايَةُ المُبْتَدِع).

البِدْعَةُ غَيْرُ المُكَفِّرَة:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: رِوَايَةُ المُبْتَدِع).

المُبْتَدِعُ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

المُبْتَدِعُ: من اعتقد شيئاً مما يخالف أهل السنة والجماعة.

فتح الباري: ١٨٨/٢

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

البِدْعَةُ: ما أحدث على غير مثال متقدم، فيشمل المحمود والمذموم. ولكنها خصت شرعاً بالمذموم مما هو خلاف المعروف عن النبي ﷺ.

فالمُبْتَدِعُ: من اعتقد ذلك لا بمعاندة، بل بنوع شبهة.

فتح المغيث: ٣٢٧/١ ـ الغاية في شرح الهداية: ٢١٢/١

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

من الملحق بالمُبْتَدِعِ: من دأبه الاشتغال بعلوم الأوائل كالفلسفة

والمنطق، صرح بذلك السِّلفي في «**معجم السفر**»، والحافظ أبو عبدالله بن رُشيد في «**رحلته**».

تدريب الراوي: ٣٢٧/١

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

١ ـ **مُبْتَدِعٌ**: صاحب بدعة.

فيض القدير: ٤٧٨/١

٢ ـ **المُبْتَدِعُ**: المعتقد بما لا يشهد له شيء من الكتاب أو السنة.

فيض القدير: ٣٢٣/٣

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

المُبْتَدِعُ ليس بعدل.

توضيح الأفكار: ١٧٩/٢

العلماء المحدثون والفقهاء وأصحاب الأصول:

المُبْتَدِعُ: الذي يكفر ببدعته.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٦٠/١

رِوَايَةُ المُبْتَدِع:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

اختلفوا في قبول **رِوَايَةِ المُبْتَدِع** الذي لا يُكفر في بدعته:

منهم من رد روايته مطلقاً لأنه فاسق ببدعته. وكما استوى في الكفر المتأوِّل وغير المتأول يستوي في الفسق المتأولُ وغير المتأولِ.

ومنهم من قبل رواية المبتدع إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه أو لأهل مذهبه، سواء كان داعية إلى بدعته أو لم يكن.

علوم الحديث ص: ١١٤

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الاختلاف واقع بين الأئمة (في) قبول **رِوَايَةِ (مُبْتَدِعٍ)** معروف بالتحرز من الكذب وبالتثبت في الأخذ والأداء مع باقي شروط القبول (ما كفرا)

أي لم يكفر ببدعته تكفيراً مقبولاً، كبدع الخوارج والرفض الذين لا يغلون ذاك الغلو، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً، لكنه مستند إلى تأويل ظاهر سائغ.

هذا كله في **البدع غير المكفرة**، أما **المكفرة** وفي بعضها ما لا شك في التكفير به كمنكري العلم بالمعدوم، القائلين ما يعلم الأشياء حتى يخلقها، أو بالجزئيات، والمجسمين تجسيماً صريحاً، والقائلين بحلول الإلهية في علي أو غيره.

وفي بعضها ما اختلف فيه، كالقول بخلق القرآن، والنافين للرؤية، فلم يتعرض ابن الصلاح للتنصيص إلى حكاية خلاف فيها.

فتح المغيث: ٣٢٧/١ و٣٣٣

ب.د.ل

الأَبْدَالُ:

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

الأَبْدَالُ: أن يروي أحد الأئمة المصنفين عن شيخ عن آخر، فيروي هذا الحديث بعينه عن غير شيخ ذلك الإمام عن ذلك الآخر.

مثاله: أنْ يروي البُخَاري حديثاً عن قُتَيْبَة عن مالك، فيُرْوى الحديث من غير جهة البخاري، عن أبي مصعب عن مالك. فيكون أبو مصعب بدلاً من قتيبة. ومن شروطهم في ذلك أيضاً العلوُّ.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٥١

البَدَلُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

المُوَافَقَةُ: أن يقع لك الحديث عن شيخ مسلم مثلاً عالياً بعدد أقل من العدد الذي يقع لك به ذلك الحديث عن ذلك الشيخ إذا رويته عن مسلم عنه.

والبَدَلُ: مثل أن يقع لك هذا العلو عن شيخٍ غيرِ شيخِ مسلمٍ هو مثل

شيخ مسلمٍ في ذلك الحديث. وقد يرد البدل إلى الموافقة، فيقال فيما ذكرناه إنه موافقة عالية في شيخِ شيخ مسلمٍ، ولو لم يكن ذلك عاليا فهو أيضاً موافقة وبدل، لكن لا يطلَق عليه اسمُ الموافقة والبدل لعدم الالتفات إليه.

علوم الحديث ص: ٢٥٨ ـ ٢٥٩ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٢٣ (بالمعنى).

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

البَدَلُ: أن يقع لك هذا العلو عن مثل شيخ مسلم، وقد يسمى هذا موافقة بالنسبة إلى شيخ شيخ مسلم.

الإرشاد للنووي ص: ١٧٦ ـ التقريب للنووي: ١٦١/٢

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

البَدَلُ: أن يقع ذلك في شيخ شيخه، بأن يجتمع سندك وسند مسلم في مالك مثلاً، وقد يسمى موافقة أيضاً بالنسبة إلى شيخ شيخه.

المنهل الروي ص: ٧٠

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

البَدَلُ: أن يوافقه في شيخ شيخه مع العلو أيضاً.

مثاله: حديث ابن مسعود الذي رواه الترمذي وتقدم في شرح الأبيات التي قبل هذه، فهذا يطلقون عليه البدل، وقد يسمونه موافقة مقيدة، فيقال: هو موافقة في شيخ شيخ الترمذي مثلاً.

فتح المغيث للعراقي ص: ٣١٢

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ أما عند الإطلاق فهو **البَدَلُ** لوقوعه من طريق راوٍ بدل الراوي الذي أورده أصحاب الستة من جهته.

فتح المغيث: ١٣/٣

٢ ـ إن اتفق الراوي هو والواحد منهم في شيخ شيخه فهو **البَدَل**. كما إذا روى البخاري مثلاً حديثاً عن قتيبة عن مالك فيقع لنا من حديث القعنبي عن مالك.

وقد يسمى **البَدَلُ** موافقة بالنسبة إلى شيخ شيخ ذلك المصنِّف.

البَدَلُ هو: ما يقع تخريجه لواحد ممن ألَّف من جهة شيخ شيخ له وافقه الراوي على تخريجه من جهة الشيخ الأعلى، لا بواسطة ذلك الشيخ الأدنى، بل بواسطة غيره، وتخريجه عن شيخه أي شيخ من ألَّف موافقة.

واعلم أن أكثر ما يعتبرون الموافقة والبدل إذا قارنا العلو، وإلا فاسم الموافقة والبدل واقع بدونه.

الغاية في شرح الهداية: ١/١٠٠

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ لو اجتمع ـ أي الراوي ـ مع أحد الستة في شيخ شيخه مع علو طريقه فهو **البَدَلُ**.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٢٣

٢ ـ **البَدَلُ**: سمي بَدَلاً لوقوعه في طريق راوٍ بدل الراوي الذي أورده أحد أصحاب الستة من جهته.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٢٤

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: الموافقة/و.ف.ق).

ب.ش.ر

البَشْرُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: الحَكُّ ـ الكشط/ح.ك.ك ـ ك.ش.ط).

ب.ع.ض

مِثْلَهُ أو نَحْوَهُ أو بَعْضَهُ: (ينظر: مِثْلَهُ أو نَحْوَهُ أو بَعْضَه/م.ث.ل).

ب.ق.ي

البَوَاقِي:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

البَوَاقِي: المبطنون للكفر، المظهرون للإسلام، أو الذين لا يتدينون بدين.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٦٦

ب.ل.غ

عَلامَةُ البَلَاغِ (بلغ):

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

إذا كتب الطالب الكتاب المسموع فينبغي أن يكتب فوق سطر التسمية أسماء من سمع معه، وتاريخ وقت السماع، وإن أحب كتب ذلك في حاشية أول ورقة من الكتاب، فكلا قد فعله شيوخنا، وإن كان سماعه الكتاب في مجالس عدة كتب عند انتهاء السماع في كل مجلس **عَلامَةَ البَلَاغِ**.

ويكتب في الذي يليه التسميع والتاريخ كما يكتب في أول الكتاب، فعلى هذا شاهدت أصول جماعة من شيوخنا مرسومة، ورأيت كتاباً بخط أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل مما سمعه منه ابنه عبدالله، وفي حاشية ورقة منه: **(بلغ عبدالله)**.

الجامع لأخلاق الراوي: ١/٢٦٨ ـ ٢٦٩

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

قوله: «ثم إذا نسخ الكتاب فلا ينقل سماعه إلا بعد مقابلته..» إلى آخره.

وإذا قابله علم علامة ذلك، وإن كان في السماع يكتب **«بَلَغَ»** في المجلس الأول أو الثاني هكذا.

النكت للزركشي ص: ٣٦٦

بَلَاغاً:

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

بَلَاغاً؛ أي: إنه قال: بلغنا عن رسول الله ﷺ.

فيض القدير: ٢٢١/٢ ـ ٣٢٣، ٥١٢/٤، ١٣٥/٥ ـ ٢٥٣

بَلَاغَاتُ المُوَطَّأ[1]:

صالح الفلاني في بعض طرره على ألفيه السيوطي في المصطلح:

فيما قاله الحافظ من الفرق بين **بَلاغَات المُوَطَّأ** ومعلقات البخاري نظر، فلو أمعن النظر في الموطأ كما أمعن النظر في البخاري لعلم أنه لا فرق بينهما.

الرسالة المستطرفة ص: ١١

قَوْلُ الرَّاوِي: بَلَغَنِي:

يحيى بن أبي كثير (تـ: ١٢٩هـ):

قال حسين المعلم، قلنا ليحيى بن أبي كثير: هذا المرسلات عمن هي؟

قال: أترى رجلًا أخذ مداداً وصحيفة فكتب على رسول الله ﷺ الكذب؟

قال: قلت: فإذا جاء مثل هذا فأخبرنا؟

قال: إذا قلت: **بَلَغَنِي**؛ فهو من الكتاب.

سير أعلام النبلاء: ٣٠/٦

أبو نصر السِّجزي (تـ: ٤٤٤هـ):

١ ـ قول الراوي: **بَلَغَنِي**، نحو قول مالك: بلغني عن أبي هريرة، أن

---

(١) جمع ابن عبدالبر باباً سماه: باب **بلاغات مالك** ومرسلاته مما **بلغه** عن الرجال الثقات، وما أرسله عن نفسه في موطئه ورفعه إلى النبي ﷺ، وذلك أحد وستون حديثاً. ينظر: التمهيد: ١٦١/٢٤.

رسول الله ﷺ قال: «**للمملوك طعامه وكسوته**» الحديث. وقال: أصحاب الحديث يسمونه المعضل.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٦٠

٢ ـ قَوْلُ الرَّاوِي: **بَلَغَنِي**؛ يسمى معضلاً، كقول مالك: بلغني عن أبي هريرة.

المنهل الروي ص: ٤٧ ـ الخلاصة ص: ٧٥

٣ ـ قيل: إن قَوْلَ الرَّاوِي: **بَلَغَنِي**؛ كقول مالك في «**الموطأ**»: **بلغني** عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «**للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق**»؛ يسمى معضلا عند أصحاب الحديث.

تدريب الراوي[1]: ١/٢١٢

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

(ينظر: المنقطع/ق.ط.ع).

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

قيل: إن قَوْلَ الرَّاوِي: **بَلَغَنِي**؛ كقول مالك: **بلغني** عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «**للمملوك طعامه وكسوته**» يسمى معضلاً عند أصحاب الحديث.

التقريب للنووي: ١/٢١١ ـ ٢١٣

في «**الجواهر**»[2]:

قيل: قَوْل الرَّاوِي: **بَلَغَنِي**؛ كقول مالك: **بلغني** عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال كذا؛ يسمى معضلاً عند أصحاب الحديث.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤١١ ـ ٤١٢

---

(١) قال السيوطي: «نقله ابن الصلاح عن الحافظ أبي نصر السجزي».

(٢) أي: جواهر الأصول في علم أحاديث الرسول، لأبي الفيض محمد بن علي الفارسي (توفي بعد ٨٣٧هـ).

صِيغَةُ البُلُوغُ:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

١ ـ صيغة التمريض من نحو: روي، أو **البُلُوغِ**، أو نحو ذلك: مثل: ورد، وجاء، ونقل بعضهم.

توضيح الأفكار: ٨٢/٢

٢ ـ لفظ التمريض: كروي ونحوه، **والبُلُوغُ**: بلغنا كذا.

توضيح الأفكار: ٢٧٤/١

يَبْلُغُ بِهِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

من قبيل المرفوع الأحاديث التي قيل في أسانيدها عند ذكر الصحابي: يرفع الحديث، أو **يَبْلُغُ بِهِ**، أو ينميه، أو رِواية.

علوم الحديث ص: ٥٠

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ إذا قيل عند ذكر الصحابي: يرفعه، أو ينميه، أو **يَبْلُغُ بِهِ**، أو رواية؛ فكله مرفوع متصل بلا خلاف.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٣١/١

٢ ـ قولهم: رواية، أو يرفعه، أو ينميه، أو **يَبْلُغُ بِهِ**؛ كلها ألفاظ موضوعة عند أهل العلم لإضافة الحديث إلى رسول الله ﷺ.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٤٥/٣

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

إذا قيل: عن الصحابي يرفعه، أو رواية، أو ينميه، أو **يَبْلُغُ بِهِ**؛ فهو كناية عن رفعه، وحكمه حكم المرفوع صريحاً، كحديث الأعرج عن أبي هريرة رواية: «**تقاتلون قوماً صغار الأعين**»، وكحديثه عن أبي هريرة يبلغ به: «**الناس تبع لقريش**».

المنهل الروي ص: ٤١

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

تقرر في علوم الحديث أن قول الراوي: رِوَايَةً، أو يَرْوِيهِ، أو **يَبْلُغُ بِهِ**، ونحو ذلك، محمول على الرفع.

فتح الباري: ٣٣٦/١٠

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

إذا قيل: عن الصحابي ينميه، أو يَبْلُغُ بِهِ، ونحو ذلك كيرفع الحديث، أو رواية، فإن كل هذه كناية عن رفعه وحكمه حكم المرفوع صريحاً.

وكذا إذا قيل: عن التابعي يرفع الحديث ونحوه؛ فهو مرفوع أيضاً لكنه مرسل.

الغاية في شرح الهداية: ٢٦٥/١

ب.ل.ي

ابْتُلِيَ:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

عفان ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ قال: إنما ابْتُلِيَ هشام؛ يعني: إنما ضعفوه من قِبَلِ هذا الحديث.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٩٦/١

ب.ن.د.ر

البُنْدَارُ:

الفلكي (تـ: ٤٢٨هـ) وقيل: (تـ: ٤٢٧هـ):

١ ـ بُنْدَار لمحمد بن بشار، لكونه كان بندار الحديث.

فتح المغيث للسخاوي: ٢٢٩/٣

٢ ـ إنما لقب بهذا، لأنه كان بُنْدَار الحديث؛ أي مكثراً منه.

الغاية في شرح الهداية: ٤٢٦/٢

٣ ـ بُنْدَار بضم الموحدة: لقب جماعة أشهرهم محمد بن بشار البصري، أحد شيوخ الشيخين.

الغاية في شرح الهداية: ٤٢٦/٢

أبو سعيد ابن السمعاني (تـ: ٥٦٢هـ):

البُنْدَارُ: من يكون مكثراً من شيء يشتري منه من هو أسفل منه وأخف حالاً، ثم يبيع ما يشتري منه من غيره.

الغاية في شرح الهداية: ٤٢٦/٢

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

بُنْدَار محمد بن بشار: لقب به لأنه بندار الحديث؛ أي: مكثراً منه يفرقه على غيره.

المنهل الروي ص: ١٢٠

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

بُنْدَارُ: لقب بذلك ـ أي: محمد بن بشار بن عثمان الحافظ ـ لأنه كان بندار الحديث في عصره ببلده.

والبُنْدَارُ: الحافظ.

سير أعلام النبلاء: ١٤٤/١٢

بنَادِرَةُ الحَدِيْثِ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

قال أبو حامد ابن الشَّرْقِي: قيل لي: لِمَ لَمْ ترحل إلى العراق؟ فقلت: وما أصنع بالعراق؟ وعندنا من **بَنَادِرَةِ الحَدِيثِ** ثلاثة: الذُّهْلِيُّ، وأبو الأزهر، وأحمد بن يوسف السُّلَمِيُّ.

سير أعلام النبلاء: ٣٦٥/١٢

ب.هـ.م

المُبْهَمُ:

ابن كثير (تـ: ٧٣٤هـ):

المُبْهَمُ: الذي لم يسمَّ، أو سمي ولم تعرف عينه.

فتح المغيث للسخاوي: ١٤٥/١

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

الرد إما أن يكون لجهالة الراوي، إما بذكر نعته الخفي من اسم، أو

كنية، أو لقب، أو صنعة، أو حرفة، دون ما اشتهر به، لغرض، أو قلة روايته، بأن لم يرو عنه إلا واحد وقد صنف فيه.

أو إبهام اسمه اختصاراً من الراوي، ويُعرف بوروده مسمّى من طريق آخر، أو لفظ تعديله: **فمُبْهَم**.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩٦

المُبْهَمُ والمُهْمَلُ= (**المُبْهَمُ والمُهْمَلُ**/هـ.م.ل).

قاسم بن قطلوبغا (تـ: ٨٧٩هـ):

١ ـ **المُبْهَمُ**: لم يذكر له اسم؛ والمُهْمَل: ذُكِر اسمه مع الاشتباه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٤٩

٢ ـ **المُبْهَمُ**: مَنْ لم يُسَمَّ؛ والمهمل: مَنْ سُمِّيَ ولم يتميز.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٨٩

٣ ـ (ينظر: المستور/س.ت.ر).

مُبْهَمُ التَّعْدِيلِ = (**مُبْهَمُ التَّعْدِيلِ**/ع.د.ل).

مُبْهَمُ الرُّواةِ مِنَ الرِّجَالِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

مُبْهَمُ الرُّواةِ مِنَ الرِّجَالِ: ما لم يسمَّ.

فتح المغيث: ٣٠١/٣

التَّعْدِيلُ المُبْهَمُ: (ينظر التعديل المفسر/ع.د.ل).

المُبْهَمَاتُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

المُبْهَمَاتُ: أي معرفة أسماء من أُبْهِمَ ذكره في الحديث من الرجال والنساء.

وهو على أقسام:

منها وهو أبهمها: ما قيل فيه: «رجل» أو «امرأة».

ومنها ما أبهم بأن قيل فيه: «ابن فلان»، أو «ابن الفلاني»، أو «ابنة فلان»، أو نحو ذلك.

ومنها: العم والعمة ونحوهما.

ومنها: الزوج والزوجة.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٣٧٥ ـ ٣٧٩. وينظر: الإرشاد للنووي ص: ٢٣٥. التقريب للنووي: ٣٤٣/٢ ـ ٣٤٨. المنهل الروي لابن جماعة ص: ١٣٦.. فتح المغيث للسخاوي: ٣٠١/٣ ـ ٣٠٥.

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

من أنواع علوم الحديث **مَعْرِفَةُ مَنْ أُبْهِمَ** ذكره في الحديث، أو في الإسناد، من الرجال والنساء.

فتح المغيث ص: ٤٤٢

السيوطي (تـ: ٩١١):

المُبْهَمَاتُ: أي معرفة من أبهم ذكره في المتن أو الإسناد من الرجال والنساء.

تدريب الراوي: ٣٤٢/٢

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المُبْهَمَاتُ: المصنفات التي صنفوها فيمن لا يسمى، أو أبهم في الحديث إسناداً أو متناً، من الرجال والنساء، وهو فن جليل.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥١١

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

مَعْرِفَةُ المُبْهَمَاتِ: معرفة من ذكر مبهماً في الحديث أو في الإسناد، من الرجال والنساء.

توضيح الأفكار: ٢٨٢/٢

مَعْرِفَةُ الأَسْمَاءِ المُبْهَمَةِ:

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

مَعْرِفَةُ الأَسْمَاءِ المُبْهَمَةِ: هذا النوع يعرف بوروده مسمى في بعض الروايات.

المنهل الروي ص: ١٣٦

ب.و.ب

الأَبْوَاب:

إبراهيم الحربي (تـ: ٢٨٥هـ):

الأَبْوَابُ تبنى على أربع طبقات: فطبقة المسنَد، وطبقة الصحابة، وطبقة التابعين، فيُقَدَّم كبارهم، مثل: شريح، وعلقمة، والأسود، والشعبي، وإبراهيم، ومكحول، والحسن. وبعدهم من هو أصغر منهم. وبعد هؤلاء تابعو التابعين، مثل: سفيان، ومالك، وربيعة، وابن هرمز، والحسن بن صالح، وعبيدالله بن الحسن، وابن أبي ليلى، وابن شبرمة، والأوزاعي.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢/٢٨٤ ـ ٢٨٥ ـ فتح المغيث للسخاوي[1]: ٢/٣٨٩

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

أما مصنّف **الأَبْوَابِ** فإنه يقول: ذِكْرُ ما صح وثبت عن رسول الله ﷺ في أبواب الطهارة أو الصلاة، أو غير ذلك من العبادات.

المدخل ص: ٦٤ ـ النكت للزركشي ص: ١١١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

أما **الأَبْوَابُ**، فإن مصنفها يقول: كتاب الطهارة مثلاً، فكأنه يقول: ذكر ما صح عن النبي ﷺ في أبواب الطهارة، ثم يوردها.

فتح المغيث: ١/٨٨

الأَبْوَابُ الفِقْهِيَّةُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

---

(١) وفيه: عبدالله بن الحسن بدل عبيد الله بن الحسن.

الأَبْوَابُ الفِقْهِيَّةُ: الأبواب المشتملة على أحكام الفقه، كالمصابيح وفرعه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٨١٢

التَّصْنِيفُ عَلَى الأَبْوَابِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

التَّصْنِيفُ عَلَى الأَبْوَابِ: تخريجه على أحكام الفقه وغيرها، وتنويعه أنواعاً، وجمع ما ورد في كل حكم وكل نوع في باب فباب.

علوم الحديث ص: ٢٥٢

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

التَّصْنِيفُ عَلَى الأَبْوَابِ؛ أي: على الأبواب الفقهية وغيرها، وتنويعه أنواعاً، وجمع ما ورد في كل حكم وكل نوع إثباتاً ونفياً في باب فباب، بحيث يتميز ما يدخل في الجهاد مثلاً عما يتعلق بالصيام.

فتح المغيث: ٣٨٤/٢

جَمْعُ الأَبْوَابِ:

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

ويجمعون أبواباً يفردونها عن الكتب الطوال المصنفة في الأحكام وعن مسانيد الصحابة أيضاً.

فمنها: باب رؤية الله ﷻ في الآخرة، وباب الشفاعة، وباب المسح على الخفين، وباب النية في العبادات، وباب رفع اليدين في الصلاة، وباب القراءة وراء الإمام، وباب إفراد الإقامة، وباب الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم والمخافتة بها في الصلاة، وباب القنوت في الفجر، وباب الغسل للجمعة، وباب إفراد الحج، وباب الوضوء من مس الذكر، وباب القضاء باليمين مع الشاهد، وباب إبطال النكاح بغير ولي.

الجامع لأخلاق الراوي: ٣٠٠/٢

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

ويجمعون أيضاً أبواباً: من أبواب الكتب المصنفة الجامعة للأحكام

فيفردونها بالتأليف، فتصير كتبا مفردة، نحو: باب رؤية الله ﷻ، وباب رفع اليدين، وباب القراءة خلف الإمام، وغير ذلك.

علوم الحديث ص: ٢٥٤

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

جَمْعُ الأَبْوَابِ: إفراد باب واحد بالتصنيف، ككتاب «رفع اليدين»، وباب القراءة خلف الإمام، أفردهما البخاري بالتصنيف.

فتح المغيث ص: ٣٠٧

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(وجمعوا) أيضاً (أبوابا) من أبواب الكتب المصنفة الجامعة للأحكام وغيرها، فأفردوها بالتأليف بحيث يصير ذاك الباب كتاباً مفرداً، ككتاب «التصديق بالنظر لله تعالى» للآجري، و«الإخلاص» لابن أبي الدنيا، و«الطهور» لأبي عبيد، ولابن أبي داود، و«الصلاة» لأبي نعيم الفضل بن دكين، و«الأذان» و«المواقيت» في تصنيفين لأبي الشيخ، و«القراءة خلف الإمام» و«رفع اليدين» في تصنيفين للبخاري، و«البسملة» لابن عبدالبر وغيره، و«القنوت» لابن منده، و«سجدات القرآن» للحزي، و«التهجد» لابن أبي الدنيا و«العيدين» له، و«الجنائز» لعمر بن شاهين، و«ذكر الموت» للموندي، وابن أبي الدنيا، و«العزاء» له، و«المحتضرين» له، و«الزكاة» ليوسف القاضي، و«الأموال» لأبي عبيد، و«الصيام» لجعفر الفريابي وليوسف القاضي، و«المناسك» للحزي وللطبراني، وما يفوق الوصف كالقضاء باليمين مع الشاهد للدارقطني.

فتح المغيث: ٣٨٨/٢

صَاحِبُ أَبْوَابٍ:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

قال علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد يقول:

كان شعبة أعلم بالرجال، فلان عن فلان.

وكان سفيان **صَاحِبَ أَبْوَابٍ**؛ يعني: أن الغالب عليه الأبواب من غير أن عدم منه معرفة الحديث، وإن كان شعبة المقدم في ذلك.

الجرح والتعديل: ٢/ ٢٠

البَابُ:

الراغب (تـ: ٥٠٢هـ):

البَابُ: يقال لمدخل الشيء، وأصله مداخل الأمكنة كباب الدار والمدينة؛ ومنه يقال في العلم: باب كذا، وهذا العلم باب إلى كذا؛ أي: منه يتوصل إليه.

فيض القدير: ١/ ٣٦

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

البَابُ: موضوعه المدخل، فاستعماله في المعاني مجاز.

فتح الباري: ١/ ٤٦

أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي البَابِ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

قول البخاري: **أَحْسَنُ**؛ لا يقتضي تحسينه.

نقد الذهبي لبيان الوهم والإيهام ص: ٨٩

قولهم: هَذَا أَحْسَنُ مَا جَاءَ فِي البَابِ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفاً:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

قال الترمذي في أبواب التسمية في الوضوء عن البخاري: «ليس في هذا الباب أحسن عندي من حديث رباح بن عبدالرحمن».

قال النووي ـ رحمه الله ـ: «ولا يلزم من هذه العبارة أن يكون حسناً، فإنهم يقولون: **هَذَا أَحْسَنُ مَا جَاءَ فِي البَابِ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفاً**؛ ومرادهم: أرجحه أو أقله ضعفاً».

النكت للزركشي ص: ١٠٢

قولهم: هَذَا أَصَحُّ مَا جَاءَ فِي البَابِ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفاً:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ): في «**الأذكار**»:

لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث، فإنهم يقولون: **هَذَا أَصَحُّ مَا جَاءَ فِي البَابِ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفاً**؛ ومرادهم: أرجحه أو أقله ضعفاً.

تدريب الراوي: ٨٧/١ ـ ٨٨

قولهم: هَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ كَذَا، أَوْ أَصَحُّ مَا فِي البَابِ:

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

هَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ كَذَا، أَوْ أَصَحُّ مَا فِي البَابِ: هذه اللفظة قد تقال لتفضيل أحد المشتركين عن الآخر فيما اشتركا فيه، وقد تقال ولا اشتراك بينهما.

بيان الوهم والإيهام: ١٨٩/٥

قول الترمذي: وَفِي البَابِ عَنْ فُلَانٍ وَفُلَانٍ:

ابن تيمية (تـ: ٧٢٨هـ):

(ينظر: قول الترمذي: الصَّحِيحُ الحَسَنُ الغَرِيبُ/غ.ر.ب).

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

قول الترمذي: **وَفِي البَابِ عَنْ فُلَانٍ وَفُلَانٍ**؛ فإنه لا يريد ذلك الحديث المعين، بل يريد أحاديث أخر أن تكتب في الباب.

تدريب الراوي: ٢٣٧/١

قول البخاري: لَيْسَ فِي البَابِ شَيْءٌ أَصَحَّ مِنْهُ:

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

١ ـ ليس هذا بنص في تصحيحه إياه، إذ قد يقول هذا لأشبه ما في الباب، وإن كان كله ضعيفاً.

بيان الوهم والإيهام: ٢٦٠/٢

٢ ـ **أَصَحُّ شَيْءٍ**: ليس معناه صحيحاً.

بيان الوهم والإيهام: ٢٦٢/٢

ب.و.س

لاَ بَأْسَ بِه:

يحيى بن معين (تـ: ٢٠٣هـ):

من قلت فيه: لَا بَأْسَ بِهِ؛ فهو عندي ثقة.

بيان الوهم والإيهام: ١١٠/٣ ـ ٢٦١/٥ ـ ٣٨٥/٥ ـ ٥٦٣/٥ ـ المنهل الروي ص: ٦٥ ـ الرفع والتكميل ص: ٢٢١ ـ الغاية في شرح الهداية: ٢٠١/١ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٣٦٧/١

أبو زرعة الدمشقي (تـ: ٢٨١هـ):

١ ـ قلت لعبدالرحمن بن إبراهيم دحيم: ما تقول في علي بن حوشب الفزاري؟ فقال: لَا بَأْسَ بِهِ. قلت: ولم لا تقول ثقة ولا نعلم إلا خيراً؟ قال: قد قلت لك: إنه ثقة.

النكت للزركشي ص: ٢٨٥ ـ ٢٨٦

٢ ـ قلت لعبدالرحمن بن إبراهيم دحيم، يعني الذي كان في الشام كأبي حاتم في أهل المشرق: ما تقول في علي بن حوشب الفزاري؟ قال: لَا بَأْسَ بِهِ.

قال: فقلت: ولم لا تقول ثقة، ولا نعلم إلا خيراً؟ قال: قد قلت لك: إنه ثقة.

فتح المغيث للسخاوي: ٣٦٧/١ ـ توضيح الأفكار ١٦٤/٢ ـ الرفع والتكميل ص: ٢٢٣

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

١ ـ وإذا قيل له: «إنه صدوق، أو محله الصدق، أو لَا بَأْسَ بِهِ»؛ فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية.

الجرح والتعديل: ٣٧/٢ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٢٢ ـ ١٢٣

٢ ـ لَا بَأْسَ بِهِ: هو ممن يكتب حديثه وينظر فيه.

فتح المغيث للعراقي ص: ١٧٢

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ).

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

أَرْجُو أَنْ لاَ بَأْسَ بِهِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ).

(ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

قال الشارح[١]:

إني **أَرْجُو أَنْ لَا بَأْسَ بِهِ** أرفع مما أعلم به بأساً، فإنه لا يلزم من عدم العلم بالشيء حصول الرجاء به.

فتح المغيث للسخاوي: ٣٦٦/١

---

(١) هكذا في فتح المغيث للسخاوي، ويقصد به الحافظ العراقي، فالنص له في كتابه فتح المغيث ص: ١٧٣.

لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ:

ابن معين (تـ: ٢٠٣هـ):

إذا قلت لك: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ؛ فهو ثقة[1].

الكفاية ص: ٢٢ ـ بيان الوهم والإيهام: ٤٦٤/٢. ٣٢٦/٥ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٢٣ ـ ١٢٤ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ١٧٤ ـ الرفع والتكميل ص: ٢٢١ ـ ٢٢٢ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٣٦٧/١ ـ تدريب الراوي: ٣٤٣/١ ـ ٣٤٤.

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

أَرْجُو أَنَّهُ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

لا أَعْلَمُ بِهِ بَأْساً:

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

مَا أَعْلَمُ بِهِ بَأْساً:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

مَا أَعْلَمُ بِهِ بَأْساً: هو في التعديل دون قولهم: لا بأس به.

علوم الحديث ص: ١٢٧

---

(١) تذكر المصادر أنه ذكر ذلك عنه ابن أبي خيثمة في باب عبدالله بن باباه من تاريخه.

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

مَا أَعْلَمُ بِهِ بَأْساً: هذه أيضاً منها ـ أي من مرتبة لين الحديث ـ أو من آخر مراتب التعديل، كأرجو أن لا بأس به.

تدريب الراوي: ٣٤٨/١

ب.ي.ض

الإِبَاضِيَّةُ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

الإِبَاضِيَّةُ: منهم أتباع عبدالله بن أباض.

هدى الساري ص: ٤٥٩

بَيَّضَ الله عَيْنَي مَنْ يَرْوِي عَنْهُ:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

قال محمد بن عبدالله بن عبدالحكم: سمعت الشافعي يقول وذكر أبو بكر أبو جابر البياض، فقال: **بَيَّضَ الله عَيْنَي مَنْ يَرْوِي عَنْهُ**.

قال أبو محمد: أراد بذلك تغليظاً على من يكذب على رسول الله ﷺ».

الجرح والتعديل: ٣٢٤/٧



حرف التاء

ت.ب.ع

التَّابِعُ:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

التَّابِعُ: المروى من طريق أخرى غير طريق البعض.

توضيح الأفكار: ١١/٢

التَّابِعُ = التَّابِعِيُّ = التَّبِعُ:

ابن حبان (تـ: ٣٥٤هـ):

١ ـ **التَّابِعِيُّ**[(١)]: من رأى الصحابي، وكانت رؤيته له في سن من يحفظ عنه.

التقييد والإيضاح ص: ٣١٩

٢ ـ **التَّابِعِيُّ**: من رأى الصحابي.

فتح المغيث للعراقي ص: ٣٦٦

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ)[(٢)]:

١ ـ **التَّابِعِيُّ**: يكفي أن يسمع من الصحابي أو يلقاه.

الإرشاد للنووي ص: ١٩٩

٢ ـ **التَّابِعِيُّ**: من لقي الصحابي أو سمع منه.

التقييد والإيضاح ص: ٣١٧

٣ ـ **التَّابِعِيُّ**: من لقي واحداً من الصحابة فأكثر.

فتح المغيث للعراقي ص: ٣٦٥ ـ توضيح الأفكار[(٣)]: ٢٧٧/٢

---

(١) زاد الحافظ العراقي: ولكن ابن حبان اشترط أن تكون رؤيته له في سن من يحفظ عنه.

(٢) وكلام الحاكم أبي عبدالله وغيره مشعر بأنه يكفي فيه أن يسمع من الصحابي أو يلقاه وإن لم توجد الصحبة العرفية. والاكتفاء في هذا بمجرد اللقاء والرؤية أقرب منه في الصحابي نظراً إلى مقتضى اللفظين فيهما». ينظر: علوم الحديث ص: ٣٠٢. التقييد والإيضاح ص: ٣١٧. فهذا الكلام يدل على أن هذا التعريف لم يصرح به الحاكم بهذا اللفظ، وإنما الراجح أنه يفهم من كلامه عن التابعين. ينظر: معرفة علوم الحديث ص: ٤١ ـ ٤٦.

(٣) زاد بعد الحاكم: لفظ: وغيره.

٤ ـ **التَّابِعِيُّ**: من لقيه ـ يعني الصحابي ـ ولم يصحبه.

تدريب الراوي: ٢/٢٣٤

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

التَّابِعِيُّ: من صحب الصحابي.

الكفاية ص: ٢٢ ـ علوم الحديث ص: ٣٠٢ ـ الإرشاد ص: ١٩٩ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٣٦٦ ـ التقييد والإيضاح ص: ٣١٧ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٣/١٥٤ ـ الغاية في شرح الهداية: ١/٣٩٠ ـ تدريب الراوي: ٢/٢٣٤ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٩٦

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

١ ـ **التَّابِعِيُّ**: مطلقه مخصوص بالتابع بإحسان، ويقال للواحد منهم: تَابِعٌ وتابعي.

علوم الحديث ص: ٣٠٢ ـ التقييد والإيضاح ص: ٣١٧ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٩٦

٢ ـ **التَّابِعِيُّ**: من رأى الصحابي ولقيه[1].

فتح المغيث للعراقي ص: ٣٦٦

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

التَّابِعِيُّ، ويقال فيه **التّابِعُ**: من لقي الصحابي، وقيل: من صحبه.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١/٣٦

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

التَّابِعِيُّ: من صحب صحابياً. وقيل: من رآه وهو الأظهر، ويقال للواحد تابعي وتابع.

المنهل الروي ص: ١١٤

---

(١) وعبارة ابن الصلاح: والاكتفاء في هذا بمجرد اللقى والرؤية أقرب منه في الصحابة نظراً إلى مقتضى اللفظين فيهما.

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

التَّابِعِيُّ: كل مسلم صحب صحابياً. وقيل: من لقيه وهو الأظهر.

الخلاصة ص: ١٢٥

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

التَّابِعِيُّ: من رأى الصحابي، لكن ابن حِبان يشترط أن يكون رآه في سن من يحفظ عنه. فإن كان صغيراً لم يحفظ عنه، فلا عبرة لرؤيته كخلف بن خليفة، فإنه عده من أتباع التابعين، وإن كان رأى عمرو بن حريث لكونه كان صغيراً.

فتح المغيث ص: ٣٦٦ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٩٧

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

التَّابِعِيُّ: من لقي الصحابي.

نزهة النظر ص: ٢٩

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

التّابعُ، ويقال له: **التَّابِعِيُّ** أيضاً، وكذا **التَّبَعُ**، ويجمع عليه أيضاً كذا على أتباع، وهو: اللاقي لمن قد صحب النبي ﷺ واحد فأكثر، سواء كانت الرؤية من الصحابي نفسه، حيث كان التابعي أعمى، أو بالعكس، أو كانا جميعاً كذلك يصدق أنهما تلاقيا، وسواء كان مميزاً أم لا، سمع منه أم لا.

فتح المغيث: ١٥٢/٣

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **التَّابِعِيُّ**: من لقي الصحابي مؤمناً بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم، ولو تخللت رِدّة في الأصح.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٩٥

٢ ـ لو رأى التابعي ـ وهو كافر ـ صحابيان ثم أسلم ومات على الإسلام يكون **تَابِعِيّاً**، كذا قيل.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٩٥

التَّابِعِيُّ الصَّغِيرُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **التَّابِعِيُّ الصَّغِيرُ**: الذي لم يلق منهم ـ أي من الصحابة ـ إلا العدد اليسير، أو لقي جماعة إلا أن جل روايته عن التابعين.

فتح المغيث: ١٣٦/١

٢ ـ **التَّابِعِيُّ الصَّغِيرُ**: بأن لم يلق من الصحابة إلا العدد اليسير، أو لقي جماعة مع كون جل روايته عن التابعين، كيحيى بن سعيد الأنصاري.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٠٠

التَّابِعِيُّ الكَبِيرُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **التَّابِعِيُّ الكَبِيرُ**: الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم، وكانت جل روايته عنهم.

فتح المغيث: ١٣٥/١

٢ ـ **التَّابِعِيُّ الكَبِيرُ**: بأن لقي كثيراً من الصحابة وجالسهم، وكانت جُلّ روايته عنهم، كقيس بن أبي حَازِم، وسعيد بن المسيب.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٠٠

تَابَعَهُ:

الكرماني (تـ: ٧٦٢هـ):

الفرق بين هذه الثلاثة يعني قوله: **تَابَعَهُ**، وقال، ورواه؛ أن المتابعة أن يروي الراوي الآخر الحديث بعينه. والرواية إنما تستعمل عند المذاكرة، والقول أعم.

فتح الباري: ٤٠٨/٤

التَّابِعُونَ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

التَّابِعُونَ: هذا نوع يشتمل على علوم كثيرة، فإنهم على طبقات في

الترتيب، ومهما غفل الإنسان عن هذا العلم، لم يفرق بين الصحابة والتابعين، ثم لم يفرق أيضاً بين التابعين وأتباع التابعين.

معرفة علوم الحديث ص: ٤١

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

التَّابِعونَ: جمع تابعي.

توضيح الأفكار: ٢/٢٧٧

أَتْبَاعُ التَّابِعِينَ:

ابن أبي حاتم الرازي (تـ: ٣٢٧هـ):

أَتْبَاعُ التَّابِعِينَ: وهم خلف الأخيار وأعلام الأمصار في دين الله ﷻ، ونقل سنن رسول الله ﷺ وحفظه وإتقانه، والعلماء بالحلال والحرام، والفقهاء في أحكام الله ﷻ وفروضه وأمره ونهيه، فكانوا على مراتب أربع.

الجرح والتعديل: ١/٩ ـ ١٠

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

١ ـ **أَتْبَاعُ التَّابِعِينَ**: جعلهم النبي ﷺ خير الناس بعد الصحابة والتابعين والمنتخبين، وهم الطبقة الثالثة بعد النبي ﷺ وفيهم جماعة من أئمة المسلمين وفقهاء الأمصار، مثل: مالك بن أنس، وعبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي، وسفيان بن سعيد الثوري، وشعبة بن الحجاج العتكي، وابن جريج.

معرفة علوم الحديث ص: ٤٦

٢ ـ **معرفة الأتباع** نوع كبير من هذا العلم.

معرفة علوم الحديث ص: ٤٨

أَعْلَمُ التَّابِعِينَ:

قتادة (ت: ١١٨هـ):

أَعْلَمُ التَّابِعِينَ أربعة: عطاء بن أبي رباح أعلمهم بالمناسك، وسعيد بن جبير أعلمهم بالتفسير، وعكرمة مولى ابن عباس أعلمهم بسيرة

النبي ﷺ، والحسن أعلمهم بالحلال والحرام.

تدريب الراوي: ٢/٤٠٠ ـ ٤٠١

طَبَقَاتُ التَّابِعِينَ = (طَبَقَاتُ التَّابِعِينَ/ط.ب.ق).

قَرْنُ التَّابِعِينَ= (قَرْنُ التَّابِعِينَ/ق.ر.ن).

كِبَارُ التَّابِعِينَ:

ابن عبدالبر (تـ: **٤٦٣هـ**):

أبو أمامة أسعد بن سهل بن حنيف معدود في **كِبَارِ التَّابِعِينَ**، لأنه أدرك عهد رسول الله ﷺ غير كافر ورواه رسول الله ﷺ، ومسح رأسه وسماه وكناه.

التمهيد: ٦/٢٣١

التَّتَبُّعُ:

علي القاري (ت: **١٠١٤هـ**):

التَّتَبُّعُ هو: اعْتِبَار المتابعات، والشواهد.

شرح نخبة الفكر: ١/٣٥٨

المُتَابِعُ:

ابن حجر (تـ: **٨٥٢هـ**):

ما تقدم من «الفرد النسبي» إن وجد بعد ظن كونه قد وافقه غيره فهو **المُتَابِعُ**، بكسر الموحدة.

نزهة النظر ص: ١٤

علي القاري (تـ: **١٠١٤هـ**):

١ ـ الراوي المتفرد في أثناء السند إن شورك من راوٍ، فرواه عن شيخه، أو شورك شيخه فمن فوقه إلى آخر السند، فهو **المُتَابِعُ**.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٤٤ ـ ٣٤٥

٢ ـ الشاهد و**المُتَابِعُ** صفة الحديث لا الراوي.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٤٤

٣ ـ إن كان وجد للراوي عن صحابي ـ بعد ظن انفراده ـ شريكٌ عن ذلك الصحابي فهو **المُتَابعُ**، وإن كان عن صحابي آخر فهو الشاهد.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٤٤

٤ ـ قد يطلق الشاهد على **المُتَابِع**، فلا فرق بينهما إلا بغلبة استعمال الشاهد في أحد معنييه عند قوم، وكثرة استعمال المتابع عند آخرين، فالخلاف لفظي لا حقيقي.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٥٥

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

(ينظر: الشاهد/ش.هـ.د).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المتابعة).

المُتَابَعَاتُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المُتَابَعَاتُ: بفتح الموحدة، وهي جمع المتابَعَة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٠٤

المُتَابَعَةُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

طريق الاعتبار في الأخبار، مثاله: أن يروي حماد بن سلمة حديثاً لم يتابع عليه، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ...

مثال **المتابعة**: أن يروي ذلك الحديث بعينه عن أيوب غير حماد، فهذه المتابعة التامة. فإن لم يروه أحد غيره عن أيوب لكن رواه بعضهم عن ابن سيرين أو عن أبي هريرة أو رواه غير أبي هريرة عن رسول الله ﷺ فذلك قد يطلق عليه اسم المتابعة أيضاً، لكن يقصر عن المتابعة الأولى بحسب بعدها منها، ويجوز أن يسمى ذلك بالشاهد أيضاً.

فإن لم يُرو ذلك الحديث أصلاً من وجه من الوجوه المذكورة لكن

روي حديث آخر بمعناه فذلك الشاهد من غير متابعة.

علوم الحديث ص: ٨٣ ـ ٨٤

النووي(تـ: ٦٧٦هـ):

المُتَابَعَةُ: أن يرويه ـ أي الحديث ـ عن أيوب غير حماد، أو عن ابن سيرين غير أيوب، أو عن أبي هريرة غير ابن سيرين، أو عن النبي ﷺ غير أبي هريرة؛ فكل واحد من هذه الأقسام يسمى **مُتَابَعَةً**.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٣٣/١ ـ ٣٤

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

المُتَابَعَةُ: أن يرويه ـ أي الحديث ـ غير حماد عن أيوب، وهو المتابعة التامة.

المنهل الروي ص: ٥٩

الكرماني (تـ: ٧٦٢هـ):

(ينظر: تابَعَه).

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

المُتَابَعَةُ: أن يوافق الراوي راو آخر في روايته عن ذلك الشيخ، ولهذا سمي متابعة لأنها مفاعلة من الجانبين كأنه تبعه في هذه الرواية.

النكت للزركشي ص: ٢٠٧

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

إن قيل: **المُتَابَعَةُ** في هذا المثال إنما هي في شيخ الشيخ، فالجواب أن البيهقي سمى مثل ذلك متابعة وهي لا انحصار لها في الشيخ، بل متى وجدت في أي واحد من سلسلة السند كانت متابعة، لكن تتفاوت بحسب بعدها من الراوي. فإن حصلت للراوي نفسه فهي التامة، أو لشيخه فمن فوقه فهي القاصرة، ويستفاد منها التقوية.

الغاية في شرح الهداية: ٣٢٠/١

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

(ينظر: الاعْتِبَار/ع.ب.ر).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

إن عرف الآخر منهما ـ أي الحديثين ـ إما بالنص أو بتصريح الصحابي به أو بالتاريخ فالأخير ناسخ، والمتقدم منسوخ.

وإن لم يعرف فإما أن يرجح أحدهما بمرجح إن أمكن أو يوقف عن العمل حتى يظهر مرجح وذلك الفرد النسبي، إن وافقه غيره فهو المتابع، فإن حصل للراوي فمتابعة تامة، أو لشيخه فصاعداً فالقاصرة، ويستفاد بها التقوية.

أو متن يشبهه إما في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط من رواية آخَرَ فشاهد. وخص قوم **المُتَابَعَةَ** بما حصل باللفظ، والشاهد بما حصل بالمعنى.

وتتبع الطرق من المحدِّث لذلك الحديث اعتبار.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩١

المُتَابَعَةُ التَّامَّةُ[1]

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

(ينظر: المتابعة).

---

(١) **مثال المتابعة التامة**: ما رواه الشافعي في «**الأم**» عن مالك، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «**الشهر تسع وعشرون، ولا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين**». فإن الحديث المذكور في جميع الموطآت عن مالك بهذا الإسناد، فأشار البيهقي إلى أن الشافعي تفرد بهذا اللفظ، فنظرنا فإذا البخاري قد روى الحديث في صحيحه فقال: حدثنا عبدالله بن مسلمة القعنبي، حدثنا مالك، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، فساقه باللفظ الذي ذكره الشافعي، فهذه متابعة تامة في غاية الصحة لرواية الشافعي. والعجب من البيهقي كيف خفيت عليه، ودل أن مالكاً رواه عن عبدالله بن دينار باللفظين معاً. قاله الحافظ ابن حجر. ينظر: توضيح الأفكار: ١١/٢.

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

(ينظر: المتابعة).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

إن يكن ذاك الراوي شورك من راو معتبر به، بأن لم يتهم بكذب وضعف، إما لسوء حفظه، أو غلطه، أو نحو ذلك، حيثما يجيء إيضاحه في مراتب الجرح والتعديل، أو فوقه من باب أولى فهو تابع حقيقة، وهي **المُتَابَعَةُ التَّامَّةُ** إن اتفقا في رجال السند كلهم.

فتح المغيث: ٢٠٨/١

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

١ ـ الاعتبار طريق لمعرفة التابع، فإن كان عن شيخه فهذه هي **المُتَابَعَةُ التَّامَّةُ**.

توضيح الأفكار: ١١/٢

٢ ـ المعتبر إما أن يجد من رواه عن شيخ ذلك الراوي الذي هو بصدد اعتبار روايته فهي **المُتَابَعَةُ التَّامَّةُ**، أو لا يجده لكنه وجده عن شيخ شيخه، فهي متابعة ويقال لها شاهداً، أولا يجد إلا عن صحابي آخر فهو شاهد لا غير، لكنه قسمان: إما أن يجده بلفظه أو بمعناه، فكانت الأقسام أربعة: متابعة تامة، متابعة غير تامة، شاهد باللفظ، شاهد بالمعنى.

توضيح الأفكار: ١١/٢

المُتَابَعَةُ القَاصِرَةُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

طريق الاعْتِبَارِ في الأخبار، مثاله: أن يروي حماد بن سلمة حديثاً لم يتابع عليه، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ...

إن لم يروه ـ أي الحديث ـ أحد غيره عن أيوب، لكن رواه بعضهم عن ابن سيرين، أو عن أبي هريرة، أو رواه غير أبي هريرة عن رسول الله ﷺ، فذلك قد يطلق عليه اسم **المُتَابَعَة** أيضاً، لكن **تَقْصُرُ** عن

المتابعة الأولى بحسب بعدها منها. ويجوز أن يسمى ذلك بالشاهد أيضاً. فإن لم يُرْو ذلك الحديث أصلاً من وجه من الوجوه المذكورة، لكن رُوي حديث آخر بمعناه فذلك الشاهد من غير متابعة.

علوم الحديث ص: ٨٣ ـ ٨٤

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

أن يرويه ـ أي الحديث ـ غير أيوب عن ابن سيرين، أو غير ابن سيرين عن أبي هريرة، أو غير أبي هريرة عن النبي ﷺ. فكل هذا يسمى **مُتَابَعَةً**، ولكن **تَقْتَصِر** عن الأولى بحسب بعدها منها، ويسمى الحاكم في «المدخل» المتابعة شاهداً، فالاعتبار تطلب المتابعة وقد علمت هي.

المنهل الروي ص: ٥٩

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

إن شورك من فوق شيخه إلى آخر السند واحد، حتى الصحابي فكذا؛ أي: فهو **تابع** أيضاً، ولكنه في ذلك **قاصر** عن مشاركته، وهو كلما بعد فيه المتابع كان أنقص.

فتح المغيث: ٢٠٨/١

لاَ يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ:

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

ثابت بن عجلان، قال فيه العقيلي: **لَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ**.

وهذا من العقيلي تحامل عليه، فإنه يمس بهذا من لا يعرف بالثقة، فأما من عرف بها، فانفراده لا يضره، إلا أن يكثر ذلك منه.

بيان الوهم والإيهام: ٣٦٣/٥

ت.ر.ج.م

التَّرَاجِمُ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

التَّرَاجِمُ: شرطها أن يقول المصنف: **ذِكْرُ** ما روي عن أبي بكر

الصديق ﷺ، عن رسول الله ﷺ، ثم يترجم على هذا المسند، فيقول: ذكر ما روى قيس ابن أبي حازم، عن أبي بكر الصديق ﷺ، فحينئذٍ يلزمه أن يُخَرِّجَ كل ما روى قيس عن أبي بكر، صحيحاً كان أو سقيماً.

المدخل ص: ٦٤ ـ النكت للزركشي ص: ١١١ ـ فتح المغيث للسخاوي: ١/٨٨

ابن الصلاح (تـ: ٦٣٤هـ):

التَّرَاجِمُ: أسانيد يخصون بها ما جاء بالجمع والتأليف، مثل:

ترجمة مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

وترجمة سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وترجمة هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة ﷺ.

علوم الحديث ص: ٢٥٤

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

التَّرَاجِمِ: كنافع عن ابن عمر، وهشام عن أبيه.

المنهل الروي ص: ١١٠

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

التَّرَاجِم: الأسانيد المشهورة، كمالك، عن نافع، عن ابن عمر؛ وسهيل ابن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ وهشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة.

النكت للزركشي ص: ١١٠ ـ ١١١

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

التَّرَاجِمُ: جمع ترجمة، وهي: عنوان الباب الذي تساق فيه الأحاديث، ولا بد أن تكون مناسبة لما يساق من الأحاديث.

توضيح الأفكار: ١/٤٤

جَمْعُ التَّرَاجِمِ:

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

يجمعون أيضاً تَرَاجِمَ تلحق بدواوين الشيوخ الذين تقدمت أسماؤهم، وذلك مثل: ترجمة مالك عن نافع عن ابن عمر، وعبيدالله بن عمر عن القاسم عن عائشة، وسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، وأيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة، ومعمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة، وأيوب عن عكرمة عن ابن عباس، والأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود، وجعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر، وهشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وأفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة، وإبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢٩٩/٢

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

جَمْعُ التَّرَاجِمِ: جمع ما جاء بترجمة واحدة من الحديث، كمالك عن نافع عن ابن عمر، وسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، وهشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وأيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة، ونحو ذلك.

فتح المغيث ص: ٣٠٨

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

يجمعون أيضاً التَّرَاجِمَ، كمالك عن نافع عن ابن عمر، وهشام عن أبيه عن عائشة، وسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة.

تدريب الراوي: ١٥٥/٢

التَّرْجَمَةُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

قد أطلقوا على قولهم: باب كذا وكذا، اسم **التَّرْجَمَةِ**؛ لكونه يعبر عن ما يذكر بعده.

صيانة صحيح مسلم ص: ١٥٢

تَرْجَمَة مُشَبَّكَةٌ بِالذَّهَبِ:

ابن معين (تـ: ٢٠٣هـ):

(ينظر: مُشَبَّكَةٌ بِالذَّهَبِ/ش.ب.ك).

ت.ر.ك

تَرَكَهُ فُلاَنٌ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

روى محمد بن عبدالرحيم، عن علي بن المديني، قال: كان عطاء بأخرة قد **تَرَكَهُ** ابن جريج وقيس بن سعد.

قلت: لم يعن الترك الاصطلاحي، بل عنى أنهما بطلا الكتابة عنه؛ أي: تركا الكتابة عنه، وإلا فعطاء ثبت رضي.

ميزان الاعتدال: ٧٠/٣

تَرَكُوهُ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

إسحاق بن أبي إسرائيل إبراهيم بن كامجر، قال زكريا الساجي: كان صدوقاً، تركوه لموضع الوقف، قال: معنى قوله: تركوه؛ أعرضوا عن الأخذ عنه، لا أن حديثه في حيز المتروك المطرح.

سير أعلام النبلاء: ٤٧٧/١١.

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

مُتَّفَقٌ عَلَى تَرْكِهِ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

المَتْرُوكُ:

ابن تيمية (تـ: ٧٢٨هـ):

المَتْرُوكُ: أن يكون راويه متهما، أو كثير الغلط.

توضيح الأفكار: ١٤٤/١

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

الكثير الخطأ مع القلة وهو **المَتْرُوكُ**.

سير أعلام النبلاء: ٢١٧/١٠ ـ ٢١٨

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ **المَتْرُوكُ**: ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب.

نزهة النظر ص: ٢١

٢ ـ في «**النخبة وتوضيحها**»: **المَتْرُوكُ**: المتهم راويه بالكذب.

فتح المغيث للسخاوي: ٢٧١/١

٣ ـ في «**النخبة**»: **المَتْرُوكُ**: أن يرويه من يتهم بالكذب، ولا يعرف ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة. قال: وكذا من عرف بالكذب في كلامه وإن لم يظهر منه وقوعه في الحديث، وهو دون الأول؛ يعني الموضوع.

تدريب الراوي: ٢٩٥/١

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

الحديث الذي لا مخالفة فيه، وراويه متهم بالكذب، بأن لا يروى إلا من جهته، وهو مخالف للقواعد المعلومة، أو عرف به في غير الحديث النبوي، أو كثير الغلط أو الفسق أو الغفلة، يسمى **المَتْرُوكُ**.

وهو نوع مستقل ذكره شيخ الإسلام.

تدريب الراوي: ٢٤٠/١ ـ ٢٤١

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: الموضوع/و.ض.ع).

مَتْرُوكٌ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ).

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ).

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ).

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

مَتْرُوكُ الحَدِيثِ:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

إذا قالوا: **مَتْرُوكُ الحَدِيثِ**، أو ذاهب الحديث، أو كذاب؛ فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه؛ وهي المنزلة الرابعة.

الجرح والتعديل: ٣٧/٢ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٢٦ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ١٧٦

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

مَتْرُوكُ الحَدِيثِ، أو ذاهب الحديث، أو كذاب؛ فهذا ساقط لا يكتب عنه شيء.

المنهل الروي ص: ٦٥ ـ ٦٦

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

إن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظاً وإسناداً يصيره **مَتْرُوكَ الحَدِيثِ**.

ميزان الاعتدال: ١٤١/٣

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ).

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

يُتْرَكُ حَدِيثُهُ:

شعبة بن الحجاج (تـ: ١٦٠هـ):

قيل لشعبة: من الذي **يُتْرَكُ حَدِيثُهُ**؟ قال: إذا روى عن المعروفين ما

لا يعرفه المعروفون فأكثر تُرِكَ حديثه، فإذا اتهم بالحديث تُرِكَ حديثه، فإذا أكثر الغلط تُرِكَ حديثه، وإذا روى حديثاً اجتمع عليه أنه غلط تُرِكَ حديثه، وما كان غير هذا فارو عنه.

معرفة علوم الحديث ص: ٦٢ ـ الكفاية ص: ١٤٢ ـ ما لا يسع المحدث جهله ص: ٨

عبدالرحمن بن مهدي (تـ: ١٩٨هـ):

قال محمد بن المثنى: قال لي عبدالرحمن بن مهدي:

احفظ عن الرجل الحافظ المتقن، فهذا لا يُختلف فيه.

وآخرُ يَهِمُ والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك حديثه، لو تُرِكَ حديث مثل هذا لذهب حديث الناس.

وآخرُ يَهِمُ والغالب على حديثه الوهم، فهذا **يُتْرَكُ حديثه**؛ يعني: لا يحتج به.

الجرح والتعديل: ٢/٣٨ ـ الجامع لأخلاق الرواي: ٢/٩١ ـ الكفاية ص: ١٤٣

أحمد بن صالح (تـ: ٢٤٨هـ):

لا **يُتْرَكُ حَدِيثُ** رجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه. قد يقال: «فلان ضعيف»، فأما أن يقال: «فلان متروك» فلا، إلا أن يجمع الجميع على ترك حديثه.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٢٧

النسائي (تـ: ٣٠٣هـ):

١ ـ لا **يُتْرَكُ** الرجل عندي حتى يجمع الجميع على تركه.

فتح المغيث للسخاوي: ١/٨٤ ـ الرفع والتكميل ص: ٣٠٧

٢ ـ لا **يُتْرَكُ** حديث الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه.

الرفع والتكميل ص: ٢٩١

ت.س.ع

التُّسَاعِيات:

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

(ينظر: تَخْرِيجُ العَوَالِي/خ.ر.ج).

ت.ق.ن

الإِتْقَانُ:

أبو زرعة (تـ: ٢٦٤هـ):

الإِتْقَانُ أكثر من حفظ السرد.

تدريب الراوي: ٤٩/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الإِتْقَانُ: الحفظ والإيقان.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٣٢

مُتْقِنٌ ثَبْتٌ:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

إذا قيل للواحد: إنه ثقة، أو **مُتْقِنٌ ثَبْتٌ**؛ فهو ممن يحتج بحديثه.

الجرح والتعديل: ٣٧/٢

ت.ل.ف

المُؤْتَلِفُ والمُخْتَلِفُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

المُؤْتَلِفُ والمُخْتَلِفُ: ما يأتلف؛ أي: تتفق في الخط صورته، وتختلف في اللفظ صيغته.

علوم الحديث ص: ٣٤٤

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ **المُؤْتَلِفُ** والمُخْتَلِفُ: ما يأتلف؛ أي: تتفق في الخط صورته، وتختلف في اللفظ صيغته.

الإرشاد للنووي ص: ٢١٩

٢ ـ **المُؤْتَلِفُ** والمُخْتَلِفُ: ما يتفق في الخط دون اللفظ.

التقريب للنووي: ٢٩٧/٢

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

المُؤْتَلِفُ والمُخْتَلِفُ: أن يشترك اسمان في صورة الخطِّ، ويختلفا في النطق. كحيَّان وحبَّان، الأول بالياءِ آخر الحروف، والثاني بالباء ثانيها، وكبَشِير وبُشَير، الأول بفتح الياء، والثاني بضمها، إلى مثال ذلك.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٤٨

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

المُؤْتَلِفُ والمُخْتَلِفُ: فن جليل يقبح جهله بأهل العلم ولا سيما أهل الحديث ومن كثر خطؤه، وهو: ما يأتلف في الخط؛ أي: تتفق صورته، ويختلف لفظه.

المنهل الروي ص: ١٢١

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

المُؤْتَلِفُ والمُخْتَلِفُ: ما يتفق في الخط دون اللفظ.

الخلاصة ص: ١٢٩

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

من فنون الحديث المهمة معرفة **المُؤْتَلِفِ خطاً** من المُخْتَلِفِ لفظاً من الأسماء، والألقاب، والأنساب، ونحوها، وينبغي لطالب الحديث أن يعتني بذلك، وإلا كثر عثاره، وافتضح بين أهله.

ثم **المُؤْتَلِفُ** والمُخْتَلِفُ ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما ليس له ضابط يرجع إليه، وإنما يعرف بالنقل والحفظ وهو الأكثر.

والثاني: ما يدخل تحت الضبط. ثم قال: ثم هذا القسم على قسمين: أحدهما: على العموم من غير تقييد بتصنيف، ويضبط بأن يقال: ليس لهم فلان إلا كذا، والباقون كذا. والثاني من القسم الثاني مخصوص بما في الصحيحين والموطأ.

فتح المغيث ص: ٣٩٨ ـ ٣٩٩ ـ توضيح الأفكار: ٢/٢٨٠

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **المُؤْتَلِفُ** والمُخْتَلِفُ: كأن تأتي كلمة لمعنى ومصحفها لمعنى آخر، فيأتلفا في الخط، ويختلفا في النطق.

فتح المغيث: ٤٥/٣

٢ ـ **المُؤْتَلِفُ** والمُخْتَلِفُ: ما يأتلف أو يتفق صورته خطّاً، ويختلف صيغته لفظاً.

الغاية في شرح الهداية: ٤٤٠/٢

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المُؤْتَلِفُ والمُخْتَلِفُ بالكسر فيهما: أي المسمى بهذا، والائتلاف باعتبار الخط، والاختلاف باعتبار النُّطْق.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٩٩

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

أو اتفقا ـ أي الرواة ـ خطاً لا لفظاً: **فَمُؤْتَلِفٌ** ومُخْتَلِفٌ، كسَلَّام بالتشديد، وسَلَام بالتخفيف.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ٢٠١

ت.هـ.م

التُّهْمَةُ بِالكَذِبِ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

تهمته ـ يعني الراوي ـ بذلك؛ أي: **بالكذب** بأن لا يُروى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة، وكذا من عرف بالكذب في كلامه، وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي.

نزهة النظر ص: ٥١

مُتَّهَمٌ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

من عارضت روايته رواية الثقات فهو **مُتَّهَمٌ**.

النكت للزركشي ص: ٢١٩ ـ ٢٢٠

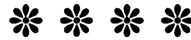
مُتَّهَمٌ بِالكَذِبِ = (مُتَّهَمٌ بِالكَذِبِ/ك.ذ.ب).

قول الترمذي: **لَا يُتَّهَمُ**:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

مراد الترمذي بقوله: **لَا يُتَّهَمُ**؛ المستور وهو غير المشتهر.

النكت للزركشي ص: ١٠١



حرف الثاء

ث.ب.ت

الأَثْبَاتُ:

في «القاموس»:

الأَثْبَاتُ: الثقات.

توضيح الأفكار: ٢/١٦٠

أَثْبَتُ الأَسَانِيدِ = (أثبت الأسانيد/س.ن.د).

أَثْبَتُ النَّاسِ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

أَثْبَتُ النَّاسِ؛ أي: حفظاً وعدالة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٢٨

قول ابن القطان: **لَمْ تَثْبُتْ عَدَالَتُهُ:**

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

في ترجمة مالك المصري، قال ابن القطان: هو ممن **لَمْ تَثْبُتْ عَدَالَتُهُ**.

يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة. وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم. والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح.

الميزان: ٤/٣٤٦ ـ الرفع والتكميل ص: ٢٥٩ ـ ٢٦٠

إِلَيْهِ المُنْتَهَى فِي التَّثَبُّتِ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

إِلَيْهِ المُنْتَهَى فِي التَّثَبُّتِ؛ أي: التيقظ، والاحتياط في الديانة والرواية. وفي معناه: فلان لا يُسْأَلُ عنه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٢٨

الثَّابِتُ:

محمد بن الحسن بن علي اللخمي المعروف بابن الصيرفي (تـ: ٦٩٩هـ):

لا يختص به [أي بالصحيح]، بل يشمل الحسن أيضاً، لأن الحسن يحتج به كما يحتج بالصحيح، وإن كان دونه في القوة، واعترض على نفسه بأن الحفاظ قد استعملوا في مصنفاتهم: **الثَّابت** الصحيح، والصحيح **الثابت**، فقالوا: هذا حديث صحيح **ثابت**، وهذا حديث **ثابت** صحيح؛ ولم يجعلوا الصحيح تأكيداً للحسن، ولا الحسن تأكيداً للثبوت، فلم يقولوا: هذا حديث حسن **ثابت**، أو **ثابت** حسن.

وأجاب: أنه لا يلزم من عدم استعمالهم ألا يجوز، ولا شك أن الثبوت يشمل الصحة والحسن، لأن اللفظ يحتملهما.

قال: وهذا الذي قلناه في تسمية الثبوت للحسن ينبني على اتحاد حكم الصحيح والحسن في وجوب العمل بها في الأحكام، فمن نظر إلى حكم الحسن جاز أن يسميه صحيحاً مجازاً اعتباراً بحكمه، كما فعل غير واحد من الأئمة، ومن لم يسمه صحيحاً ـ وهم الأكثرون ـ نظروا إلى حقيقة إسناد الحسن، فعلى هذا الإشكال في جواز تسمية الحسن بالثابت اعتباراً بحكمه، وهل يسمى الحسن ثابتاً اعتباراً بإسناده على مذهب الجمهور فإن درجته متوسطة بين الصحيح والضعيف، فيه ثلاثة احتمالات: ثالثها: التفصيل بين ذا ومستور لم تتحقق أهليته وليس مغفلاً كثير الخطأ، ولا ظهر منه سبب مفسق، ويكون متن حديثه معروفاً، فلا يسمى حديثه ثابتاً لعدم تحقق الأهلية، وبين راو اشتهر بالصدق والأمانة وهو مرتفع عن حال من يعد تفرده منكراً، فيسمى حديثه ثابتاً لوجود الثناء عليه وشهرته، فإن درجات الحسن متفاوتة كما أن درجات الصحيح والضعيف تتفاوت.

فإن قلت قولهم: حديث حسن ثابت؛ يقتضي إسنادين: حسن، والآخر ثابت، كما اقتضى قولهم: حديث حسن صحيح.

قلت: لا يتجه ذلك لجواز أن يكون الثبوت أريد به تأكيد الحسن وهو المطلوب، أو الصحة فهو محتمل لهما، فلا يحكم بالصحة في لفظ الثبوت إلا بأمر صريح، وليس في الثبوت صراحة في الصحة، وقال الترمذي في غير حديث: هذا حديث حسن صحيح، كما يقول: حسن صحيح. وقال الدارقطني في «سننه»: إسناد صحيح حسن، وقال أيضاً: هذا إسناد صحيح ثابت.

النكت للزركشي ص: ١٢٠ ـ ١٢١

ابن سيد الناس (تـ: ٧٣٤هـ):

الثَّابِتُ: يختص بالحديث الصحيح دون الحسن.

النكت للزركشي ص: ١٢٠

قطب الدين عبدالكريم الحلبي (تـ: ٧٣٥هـ):

الثَّابِتُ: يختص بالحديث الصحيح دون الحسن.

النكت للزركشي ص: ١٢٠

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ) في «**نكته على ابن الصلاح**»:

الثَّابِتُ: يشمل الصحيح؛ والضعيف دونه.

الرفع والتكميل ص: ١٩٥

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

١ ـ المجود و**الثَّابِتُ** يشملان أيضاً الصحيح.

تدريب الراوي: ١/١٧٨

٢ ـ (ينظر: أَلْفَاظُ المَقْبُولِ/ق.ب.ل).

قولهم: **حَدِيثٌ حَسَنٌ ثَابِتٌ**:

ابن الصيرفي (تـ: ٦٩٩هـ):

(ينظر: الثابت).

لاَ أَعْلَمُ حَدِيثاً ثَابِتاً:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ) في تخريج أحاديث الأذكار المسمى بـ «**نتائج الأفكار**»:

ثبت عن أحمد بن حنبل أنه قال: **لَا أَعْلَمُ** في التسمية ـ أي في الوضوء ـ **حَدِيثاً ثَابِتاً**.

قلت: لا يلزم من نفي العلم ثبوت العدم، وعلى التنزل لا يلزم من نفي الثبوت ثبوت الضعف، لاحتمال أن يراد بالثبوت الصحة، فلا ينتفي الحسن، وعلى التنزل لا يلزم من نفي الثبوت عن كل فرد نفيُه عن المجموع.

الرفع والتكميل ص: ١٩٤ ـ ١٩٥

لَيْسَ بِثَابِتٍ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

إنما يقول الحافظ: **لَيْسَ بِثَابِتٍ**؛ في مثل خبر «القلتين» وخبر: «الخال وارث» لا في مثل هذا الباطل الجلي.

ميزان الاعتدال: ٥٢١/١

في «**تذكرة الموضوعات**»:

لا يلزم من **عدم الثبوت** وجود الوضع.

الرفع والتكميل ص: ١٩١

الثَّبَتُ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

الثَّبَتُ بتحريك الموحدة: الثبات والحجة.

فتح الباري: ٣٤٩/٣

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الثَّبَتُ بالفتح: ما يثبت فيه المحدث مسموعَه مع أسماء المشاركين له

فيه، لأنه كالحجة عند الشخص لسماعه، وسماع غيره.

فتح المغيث: ١/٣٦٣ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٢٩

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

الثَّبَتُ بالفتح: الثبات والحجة، ما يثبت فيه المحدث سماعه مع أسماء المشاركين له فيه.

فتح الباقي: ٢/٣

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

ثَبَتٌ بالفتح: ما يثبت فيه للمحدث مسموعه مع أسماء الشاركين له فيه؛ لأنه كالحجة عند الشخص لسماعه وسماع غيره حجة.

توضيح الأفكار: ٢/١٥٩

في «**النهاية**»:

الثَّبَتُ بالتحريك: الحجة والبينة.

توضيح الأفكار: ٢/١٦٠

ذُو ثَبَتٍ:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

قوله: (وكان ذا **ثَبَتٍ**): هو بفتح الثاء والباء؛ أي: مثبتاً.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١٠/٦٨

حَدَّثَنَا فُلَانٌ وَثَبَّتَنِي فُلَانٌ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

وهكذا الحكم في استثبات الحافظ ما شك فيه من كتاب غيره أو من حفظه، وذلك مروي عن غير واحد من أهل الحديث منهم: عاصم، وأبو عوانة، وأحمد بن حنبل.

وكان بعضهم يبين ما ثبته فيه غيره فيقول: **حَدَّثَنَا فُلَانٌ وَثَبَّتَنِي فُلَانٌ**، كما روي عن يزيد بن هارون أنه قال: أخبرنا عاصم وثبتني شعبة عن عبدالله بن سرجس.

علوم الحديث ص: ٢٢٣

ثَبَّتَهُ:

في «القاموس»:

ثَبَّتَهُ: عرفه حق المعرفة.

توضيح الأفكار: ٢/١٦٠

الثَّبْتُ:

ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ):

١ - الثَّبْتُ: هو ممن يحتج بحديثه.

فتح المغيث للعراقي ص: ١٧٢

٢ - (ينظر: لا بأس به/ب.و.س).

زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ):

الثَّبْتُ بالإسكان: الثابت.

فتح الباقي: ٢/٣

ابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ):

إذا قيل: ثَبْتٌ، أو حجة، وكذا إذا قيل في العدل إنه: حافظ أو ضابط؛ [فهو ممن يحتج بحديثه].

علوم الحديث ص: ١٢٢

السخاوي (ت: ٩٠٢هـ):

١ - (ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

٢ - ثَبْتٌ بسكون الموحدة: الثابت القلب، واللسان، والكتاب، والحجة.

فتح المغيث: ١/٣٦٣ - شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٢٨ - ٧٢٩

الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ):

ثَبْتٌ بسكون الموحدة: الثابت القلب واللسان والكتاب.

توضيح الأفكار: ٢/١٥٩

ثَبْتٌ ثَبْتٌ:

ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

ثَبْتٌ حَافِظٌ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

ثَبْتٌ حُجَّةٌ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

مُتَثَبِّتٌ في التَّعْدِيلِ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: متعنت في الجرح/ج.ر.ح).

المُتَثَبِّتُونَ فِي الحَدِيثِ:

أحمد بن حنبل (تـ: ٢٤١هـ):

المُتَثَبِّتُونَ في الحَدِيثِ أربعة: سفيان، وشعبة، وزهير بن معاوية، وزائدة بن قدامة.

تدريب الراوي: ٤٠٣/٢

لَمْ يَثْبُتْ سَمَاعُ فُلَانٍ مِنْ فُلَانٍ:

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

شرط البخاري، وعلي بن المديني ـ في حديث المتعاصرين ـ أن يعلم اجتماعهما ولو مرة واحدة، فهما ـ أعني البخاري وابن المديني ـ إذا لم يعلما لقاء أحدهما للآخر، لا يقولان في حديث أحدهما عن الآخر:

منقطع، وإنما يقولان: لَمْ يَثْبُتْ سَمَاعُ فُلَانٍ مِنْ فُلَانٍ.

بيان الوهم والإيهام: ٢/٥٧٦

ث.ب.ج

التَّثْبِيجُ:

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

وذكر أيضاً من طريق مسلم حديث أبي هريرة في الذي وطئ امرأته في رمضان.

فلما فرغ من الحديث قال: «**فكلوه**».

وفي حديث عائشة: «**فجاءه عرقان فيهما طعام، فأمره أن يتصدق به**».

وقوله: «**فكلوه**» هو من حديثها أيضاً.

هكذا أورده بهذا **التَّثْبِيجِ**، فإنه لو لم يستدرك، لم يشك أحد أن قوله: «**فكلوه**» من حديث أبي هريرة.

ثم قال متصلًا بقوله: هو من حديثها أيضاً: وقال أبو داود: «فأتى بعرق فيه تمر، قدر خمسة عشر صاعاً»، وقال فيه: «كله أنت وأهل بيتك، وصم يوماً واستغفر الله».

وفي أخرى: «**عشرون صاعاً**».

كذا أورد هذا الموضع، وهو تخليط، وبيانه هو المقصود.

بيان الوهم والإيهام: ٢/١٢١ ـ ١٢٢

ث.ل.ث

الثُّلَاثِيات:

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

(ينظر: تَخْرِيجُ العَوَالِي/خ.ر.ج).

ث.م.ن

الثُّمَانِياتُ:

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

(ينظر: تَخْرِيجُ العَوَالِي/خ.ر.ج).

ث.ن.ي

الثُّنَائِياتُ:

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

(ينظر: الجزء/ج.ز.ي).



حرف الجيم

ج.ب.ر

المُجْبِرَةُ:

التوربشتي (تـ: ٦٦١هـ):

سميت **المُجْبِرَةُ** مرجئة لأنهم يؤخرون أمر الله، ويرتكبون الكبائر، ذاهبين إلى الإفراط كما ذهبت القدرية إلى التفريط.

فيض القدير: ٢٠٧/٤

ج.ر.ح

أَسْوَأُ التَّجْرِيحِ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

(ينظر: ألفاظ الجرح).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

أَسْوَأُ التَّجْرِيحِ: ما دل على المبالغة فيه.

فتح المغيث: ٣٧٠/١

جَرَّحَ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

جَرَّحَ بالتشديد؛ أي: نسب راوياً إلى الجرح.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٣٨

الجَرْحُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الجَرْحُ بفتح الجيم: بمعنى التجريح.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٤١

الجَرْحُ المُبْهَمُ:

اللكنوي (تـ: ١٣٠٤هـ):

اعلم أن التعديل وكذا **الجرح** قد يكون مفسراً وقد يكون مبهماً.

فالأول: ما يذكر فيه المعدل أو الجارح السبب.

والثاني: ما لا يبين السبب فيه.

الرفع والتكميل ص: ٧٩

الجَرْحُ المُطْلَقُ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

قولهم: فلان ضعيف ولا يثبتون وَجه الضعف فهو **جَرْحٌ مُطْلَقٌ**.

النكت على مقدمة ابن الصلاح: ص ٢٢٠

عز الدين بن الوزير (تـ: ٨٤٠هـ):

(ينظر: كَذَّابٌ/ك.ذ.ب).

الجَرْحُ المُفَسَّرُ:

(ينظر: الجرح المبهم).

جَرْحٌ غَيْرُ مُفَسَّرٍ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

جَرْحٌ غَيْرُ مُفَسَّرٍ: غير معيَّن ومبيَّن، بأن لم يذكر سببه، بل اقتصر فيه على مجرد فلان ضعيف، أو نحوه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٢١

أَسْبَابُ الجَرْحِ:

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

هذا الباب تدخل فيه الآفة من وجوه:

أحدها: وهو شرُّها، الكلام بسبب الهوى والغَرَض والتحامل، وهذا مجانب لأهل الدين وطرائقهم.

وثانيها: المخالفة في العقائد، فإنَّها أوجبت تكفير الناس بعضها لبعض، أو تبديعهم، وأوجبت عصبية اعتقدوها ديناً يتديَّنون به ويتقربون إلى الله تعالى، ونشأ من ذلك الطعن بالتكفير أو التبديع. وهذا موجود كثيراً في الطبقة المتوسطة من المتقدمين.

وثالثها: الاختلافُ الواقع بين المتصوِّفة وأصحاب العلوم الظاهرة.

فقد وقع بينهم تنافر، أوجب كلام بعضهم في بعض. وهذا غَمْرَةٌ لا يخلصُ منها إلَّا العالم الوافِر بقواعد الشريعة.

ورابعها: الكلام بسبب الجهل بالعلوم ومراتبها، والحق والباطل.

وخامسها: الخلل الواقع بسبب عدم الورع والأخذ بالتوهم والقرائن التي قد تختلف.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٥٥ ـ ٥٨

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

أَسْبَابُ الجَرْحِ مختلفة، ومدارها على خمسة أشياء[1]: البدعة، أو المخالفة، أو الغلط، أو جهالة الحال، أو دعوى الانقطاع في السند بأن يدعي في الراوي أنه كان يدلس أو يرسل.

هدى الساري ص: ٣٨٤

أَلْفَاظُ الجَرْحِ = عبارات الجرح:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ)[2]:

وجدت **الألفاظ في الجرح** والتعديل على مراتب شتى:

إذا أجابوا في الرجل بلين الحديث؛ فهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه اعتباراً.

وإذا قالوا: ليس بقوي؛ فهو بمنزلة الأولى في كتب حديثه، إلا أنه دونه.

وإذا قالوا: ضعيف الحديث؛ فهو دون الثاني لا يطرح حديثه، بل يعتبر به.

---

(١) ذكرها ابن دقيق العيد بنوع من التفصيل ولخصها السيوطي. ينظر: تدريب الراوي: ٢/ ٣٧٠.

(٢) نقل الخطيب بسنده كلام ابن أبي حاتم. ينظر: الكفاية ص: ٢٣.

فإذا قالوا: متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب؛ فهو ساقط لا يكتب حديثه، وهي المنزلة الرابعة.

الجرح والتعديل: ٣٨/٢ ـ سير أعلام النبلاء: ٢٦٧/١٣

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

وأما **ألفاظهم في الجرح** فهي أيضاً **على** مراتب:

أولاها: قولهم: لين الحديث. قال ابن أبي حاتم: إذا أجابوا في الرجل بلين الحديث؛ فهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه اعتباراً.

الثانية: قال ابن أبي حاتم: إذا قالوا: ليس بقوي؛ فهو بمنزلة الأول في كتب حديثه إلا أنه دونه.

الثالثة: قال: إذا قالوا: ضعيف الحديث؛ فهو دون الثاني لا يطرح حديثه، بل يعتبر به.

الرابعة: قال: إذا قالوا: متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب؛ فهو ساقط الحديث، لا يكتب حديثه؛ وهي المنزلة الرابعة.

علوم الحديث ص: ١٢٥ ـ ١٢٦

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

أما **أَلْفَاظُ الجَرْحِ** فمراتب:

أولها: أدناها لين الحديث؛ فهذا يكتب حديثه، وينظر اعتباراً.

قلت: ومثله: مقارب الحديث، مضطرب، أو لا يحتج به، أو مجهول.

الثانية: ليس بقوي كالأول، لكنه دونه.

قلت: ومثله: ليس بذاك، أو ليس بذلك القوي.

الثالثة: ضعيف الحديث، هو دون الثاني، لا يطرح بل يعتبر.

قلت: ومثله: فيه ضعف، في حديثه ضعف.

الرابعة: متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب؛ فهذا ساقط لا يكتب عنه شيء.

المنهل الروي ص: ٦٥ ـ ٦٦

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

أَلْفَاظُ الجَرْحِ على مراتب:

أولها: هو لين الحديث؛ فهذا يكتب حديثه، وينظر اعتباراً. قيل: ومثله: مقارب الحديث، أو مضطرب الحديث، أو لا يحتج به، أو مجهول.

الثانية: هو ليس بقوي هو بمنزلة الأولى، يكتب حديثه إلا أنه دونه في القوة. قيل: مثله: ليس بذاك، أو ليس بذلك القوي.

الثالثة: ضعيف الحديث، هو دون الثاني، لا يطرح بل يعتبر.

الرابعة: هو متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب؛ فهو ساقط لا يكتب حديثه.

الخلاصة ص: ٨٩

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

أردى عبارات الجرح:

١. دجال، كذاب، أو وضاع يضع الحديث.

٢. ثم متهم بالكذب، ومتفق على تركه.

٣. ثم متروك، ليس بثقة، وسكتوا عنه، وذاهب الحديث، وفيه نظر، وهالك، وساقط.

٤. ثم واه بمرة، وليس بشيء، وضعيف جداً، وضعفوه، ضعيف، وواه، ومنكر الحديث، ونحو ذلك.

٥. ثم يضعف، وفيه ضعف، وقد ضعف، ليس بالقوي، ليس بحجة، ليس بذاك، يعرف وينكر، فيه مقال، تكلم فيه، لين، سيء الحفظ، لا يحتج به، اختلف فيه، صدوق لكنه مبتدع، ونحو ذلك من العبارات التي تدل بوضعها على إطراح الراوي بالأصالة، أو على ضعفه، أو على التوقف فيه، أو على جواز أن يحتج به مع لين ما فيه.

مقدمة ميزان الاعتدال: ٤/١

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

مراتب ألفاظ التجريح على خمس مراتب:

المرتبة الأولى: ـ وهي أسوؤها ـ أن يقال: فلان كذاب، أو يكذب، أو يضع الحديث، أو وضاع، أو وضع حديثاً، أو دجال.

المرتبة الثانية: فلان متهم بالكذب، أو الوضع، وفلان ساقط، وفلان هالك، وفلان ذاهب، أو ذاهب الحديث، أو متروك، أو متروك الحديث، أو تركوه، أو فيه نظر، أو سكتوا عنه، فلان لا يعتبر به، أو لا يعتبر بحديثه، أو ليس بالثقة، أو ليس بثقة ولا مأمون، ونحو ذلك.

المرتبة الثالثة: فلان رد حديثه، أو ردوا حديثه، أو مردود الحديث، وفلان ضعيف جداً، وواه بمرة، وطرحوا حديثه، أو مُطَّرح، أو مُطَّرح الحديث، وفلان ارْم به، وليس بشيء، أو لا شيء، وفلان لا يساوي شيئاً، ونحو ذلك.

وكل من قيل فيه ذلك من هذه المراتب الثلاث، لا يحتج به، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به.

المرتبة الرابعة: فلان ضعيف، منكر الحديث، أو حديثه منكر، أو مضطرب الحديث، وفلان واه، وضعفوه، وفلان لا يحتج به.

المرتبة الخامسة: فلان فيه مقال، فلان ضعف، أو فيه ضعف، أو في حديثه ضعف، وفلان يعرف وينكر، وليس بذاك، أو بذاك القوي، وليس بالمتين، وليس بالقوي، وليس بحجة، وليس بعمدة، وليس بالمرضي، وفلان للضعف ما هو، وفيه خُلْف، وطعنوا فيه، ومطعون، وسيء الحفظ، ولين، أو لين الحديث، أو فيه لين، وتكلموا فيه، ونحو ذلك.

فتح المغيث ص: ١٧٦ ـ ١٧٧

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

أَسْوَأُ ألفاظ التَّجْرِيحِ: ما دل على المبالغة فيه، وأصرح ذلك التعبير

بأفعل، كأكذب الناس، وكذا قولهم: إليه المنتهى في الوضع، أو هو ركن الكذب، ونحو ذلك.

ثم: دجال، أو وضاع، أو كذاب.

وأسهلها: فيه لين، أو سيء الحفظ، أو فيه أدنى مقال.

وبينهما مراتب لا تخفى، فاعتمده.

الغاية في شرح الهداية: ٢٠٤/١

السخاوي (تـ: **٩٠٢هـ**):

مراتب التجريح ست:

الأولى: الوصف بما دل على المبالغة فيه، كأكذب الناس، أو إليه المنتهى في الكذب، أو هو ركن الكذب، أو منبعه، أو معدنه، ونحو ذلك.

الثانية: ما هو دون ذلك، كالدجال، والكذاب، والوضاع.

فإنها وإن اشتملت على المبالغة، لكنها دون الأولى، وكذا يضع أو يكذب.

الثالثة: ما يليها، كقولهم: فلان يسرق الحديث، وفلان متهم بالكذب، أو الوضع، أو ساقط، أو متروك، أو هالك، أو ذاهب الحديث، أو تركوه، أو لا يعتبر به أو بحديثه، أو ليس بالثقة، أو غير ثقة.

الرابعة: ما يليها، كقولهم: فلان رد حديثه، أو مردود الحديث، أو ضعيف جداً، أو واه بمرة، أو طرحوه، أو مطروح الحديث، أو مطروح، أو لا يكتب حديثه، أو لا تحل كتابة حديثه، أو لا تحل الرواية عنه، وليس بشيء، أو لا شيء، خلافاً لابن معين.

الخامسة: ما دونها وهي: فلان ضعيف، أو مضطرب الحديث، أو له ما ينكر، أو له مناكير، أو منكر الحديث، أو ضعفوه، أو فلان لا يحتج به.

السادسة ـ وهي أسهلها ـ قولهم: فيه مقال، أو أدنى مقال، أو ضُعّف، أو ينكر مرة ويعرف أخرى، أو ليس بذاك، أو ليس بالقوي، أو ليس بالمتين، أو ليس بحجة، أو ليس بعمدة، أو ليس بمأمون، أو ليس بثقة، أو ليس بالمرضي، أو ليس يَحْمدونه، أو ليس بالحافظ، أو غيره أوثق منه، أو فيه شيء، أو مجهول، أو فيه جهالة، أو لا أدري ما هو، أو للضعف ما هو، أو فيه ضعف، أو سيء الحفظ، أو لين الحديث، أو فيه لين، عند غير الدارقطني، فإنه قال: إذا قلت: ليّن لا يكون ساقطاً متروك الاعتبار، ولكن مجروحاً بشيء لا يَسْقط به عن العدالة.

ومنه قولهم: تكلموا فيه، أو سكتوا عنه، أو فيه نظر، عند غير البخاري، فإنه سيجيء اصطلاحه.

هذا، وليطلب تفصيل أحكام هذه المراتب وما يتعلق بها من الكتب المبسوطة في أصول الحديث.

فتح المغيث: ١/٣٦٩ ـ ٣٧٦ ـ الرفع والتكميل ص: ١٦٧ ـ ١٨٦

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

أسوأ مراتب التجريح: ركن الكذب، كذاب، وضاع، دجال، يكذب، يضع.

ويليها: متهم بالكذب أو بالوضع، ساقط، هالك، ذاهب، متروك، تركوه، فيه نظر، سكتوا عنه، لا يعتبر به، ليس بثقة، غير ثقة ولا مأمون.

ويليها: مردود الحديث، ضعيف جداً، واه بمرة، مطروح، ارْمِ به، ليس بشيء، لا يساوي شيئا.

ويليها: ضعيف، منكر الحديث، مضطرب الحديث، ضعفوه، لا يحتج به.

ويليها: فيه مقال، ليس بذاك، ليس بالقوي، ليس بعمدة، فيه خُلِفٌ،

مطعون فيه، سيئ الحفظ، ليّن، تكلموا فيه، فيه أدنى مقال.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ٢٠٣

أَهْلُ الجَرْحِ:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

وليعرف أهل الكذب تخرصا، وأهل الكذب وهما، وأهل الغفلة والنسيان والغلط ورداءة الحفظ، فيكشف عن حالهم، وينبأ عن الوجوه التي كان مجرى روايتهم عليها، إن كذب فكذب، وإن وهم فوهم، وإن غلط فغلط؛ وهؤلاء هم **أَهْلُ الجَرْحِ**، فيسقط حديث من وجب منهم أن يسقط حديثه ولا يعبأ به ولا يعمل عليه، ويكتب حديث من وجب كتب حديثه منهم على معنى الاعتبار، ومن حديث بعضهم الآداب الجميلة والمواعظ الحسنة والرقائق والترغيب والترهيب، هذا أو نحوه.

تقدمة الجرح والتعديل ص: ٦

أَهْلُ التَّزْكِيَةِ والتَّعْدِيلِ والجَرْحِ = (أَهْلُ التَّزْكِيَةِ والتَّعْدِيلِ والجَرْحِ/ز.ك.و).

عِلْمُ الجَرْحِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

اجعل أيها الطالب من عنايتك الاهتمام (**بِعِلْمِ الجَرْحِ**)؛ أي: التجريح (والتعديل) في الرواة، فهو من أهم أنواع الحديث وأعلاها.

فتح المغيث: ٣/٣٤٦

مُتَعَنِّتٌ فِي الجَرْحِ مُتَثَبِّتٌ في التَّعْدِيلِ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

مُتَعَنِّتٌ في الجَرْحِ مُتَثَبِّتٌ في التَّعْدِيلِ: يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويلين بذلك حديثه.

ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص: ١٧١

الجَرْحُ والتَّعْدِيلُ:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

سأل يوسف بن الحسين الرازي ابن أبي حاتم فقال له: يا أبا محمد! ما هذا الذي تقرؤه على الناس؟

قال: كتاب صنفته في الجرح والتعديل.

قال: وما **الجَرْحُ والتَّعْدِيلُ**؟

قال: أظهر أحوال أهل العلم، من كان منهم ثقة أو غير ثقة.

الكفاية ص: ٣٨ ـ ٣٩

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

الجَرْحُ والتَّعْدِيلُ: هما في الأصل نوعان، كل نوع منهما علْمٌ برأسه، وهو ثمرة هذا العلم والمرقاة الكبيرة منه.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٢

مَرَاتِبُ المُتَكَلِّمِينَ فِي الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

مَرَاتِبُ المُتَكَلِّمِينَ فِي الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ ثلاثة أقسام:

قسم منهم متعنت في الجرح، متثبت في التعديل: يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويُلَيِّن بذلك حديثه، فهذا إذا وَثق شخصاً فعَض على قوله بناجذيك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضَعف رجلًا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه ولم يوثق ذلك أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه: لا يقبل تجريحه إلا مفسراً، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً: «هو ضعيف» ولم يوضح سبب ضعفه، وغيره قد وثقه، ومثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب. وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني: متعنتون.

وقسم في مقابلة هؤلاء، كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبدالله الحاكم، وأبي بكر البيهقي: متساهلون.

وقسم كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وابن عدي: معتدلون منصفون.

ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص: ١٧١ ـ ١٧٢ ـ
النكت للزركشي ص: ٢٨٧ ـ ٢٨٨

طَبَقَاتُ المَجْروحِينَ = (طَبَقَاتُ المَجْروحِينَ/ط.ب.ق).

يَجْرَحُونَ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

يَجْرَحُونَ بسكون الجيم وفتح الراء؛ أي: يجعلونه مجروحاً ومعيوباً.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٢٤

يُجَرِّحُونَ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

يُجَرِّحُونَ بتشديد الراء؛ أي: ينسبون إلى الجرح.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٢٤

ج.ر.د

الجَارُودِيَّة:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

إلى أبي الجارود زياد بن المنذر الكوفي ينسب **الجَارُودِيَّة**، ويقولون: إن علياً أفضل الصحابة، وتبرأوا من أبي بكر وعمر، وزعموا أن الإمامة مقصورة على ولد فاطمة، وبعضهم يرى الرجعة ويبيح المتعة.

ميزان الاعتدال: ٢/٩٣

ج.ز.ز

لَقِيَ مِنْهُ جَزّاً:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

لَقِيَ مِنْهُ جَزّاً: يعني أنه ذكره بغير الجميل.

تقدمة الجرح والتعديل ص: ١٤٩

ج.ز.م

صِيَغ الجَزْمِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

١ ـ فيه جَزْمٌ وحكم: مثاله: قال رسول الله ﷺ كذا وكذا، قال ابن عباس كذا، قال مجاهد كذا، قال عفان كذا، قال القعنبي كذا، روى أبو هريرة كذا وكذا، وما أشبه ذلك من العبارات.

علوم الحديث ص: ٢٤ ـ ٢٥

٢ ـ (ينظر: أَلْفاظ رِواية الحَدِيثُ الضَّعِيف بغير إسناد/ض.ع.ف).

٣ ـ صِيغَةُ الجَزْمِ: مثل: قال فلان، وفعل، وأمر، وروى، وذكر.

المنهل الروي ص: ٣٤

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

صِيغَةُ الجَزْمِ: مثل: قال فلان، وفعل، وأمر، وروى، وذكر.

الخلاصة ص: ٤١

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

صِيَغَة الجَزْمِ: كقال، ونحوها.

فتح المغيث ص: ١٣٦

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

صِيَغَ الجَزْمِ: كقال، ونحوها.

فتح المغيث: ٢٨٧/١

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

صِيغَةُ الجَزْمِ: كقال، وفعل، وأمر، وروى، وذكر فلان.

تدريب الراوي: ١١٧/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ صِيغَةُ الجَزْمِ: كـ: قال فلان، وروى فلان.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٩١

٢ ـ **صِيغَةُ الجَزْمِ**: كـ: ذَكَرَ، وزادَ، ورَوَى فلان، وقال رسول الله ﷺ.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٩٦

مَا لَيْسَ بصِيغَةِ الجَزْم:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

١ ـ **مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَفْظِهِ جَزْمٌ** وحكم، مثل: رُوِي عن رسول الله ﷺ كذا وكذا، أو رُوي عن فلان كذا، أو في الباب عن النبي ﷺ كذا وكذا.

علوم الحديث ص: ٢٥

٢ ـ **ما لَيْسَ بِصِيغَةِ الجَزْمِ**: مثل: يُروي عن فلان، ويُذكر، ويُحكى، ويُقال عنه، أو رُوي، وذُكر، وحُكي.

المنهل الروي ص: ٣٤

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

ما لَيْسَ بِصِيغَةِ الجَزْمِ: مثل: روي عن فلان، وذُكر، وحُكي، وقيل.

الخلاصة ص: ٤١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

غَيْرُ الجَزْمِ: مثل أن يقول: يُذْكَر، أو يُرْوى مجهولاً.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٩٧

ج.ز.ي

الأَجْزَاءُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الأَجْزَاءُ: ما دُوّن فيه حديث شخص واحد، أو أحاديث جماعة في مادة واحدة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٥٧

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

الأَجْزَاءُ: ما دون فيه حديث شخص واحد، أو أحاديث جماعة من مادة واحدة.

توضيح الأفكار: ١٢/٢

الـجُـزْءُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ جُزْءٌ؛ أي: رسالة مختصرة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٤٢

٢ ـ جُزْءاً؛ أي: كُراسا أو مجلدا.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٥٧

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

الجُزْءُ عندهم: تأليف الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة أو من بعدهم، وقد يختارون من المطالب المذكورة في صفة الجامع مطلباً جزئياً يصنفون فيه مبسوطاً، وفوائد حديثية أيضاً، ووحدانيات وثنائيات إلى العشاريات وأربعونيات وثمانونيات والمائة والمائتان، وما أشبه ذلك، وهي كثيرة جداً.

الرسالة المستطرفة ص: ٧٤ ـ ٧٥

ج.ل.س

جَلِيسُ العِلْمِ:

أبو الحسن سعد الخير (تـ: ٥٤١هـ) في كتاب «**شرف الحديث**»:

قال قوم: الذي يكتب ويسمع يقال له: **جَلِيسُ العِلْمِ**، ولا يصح سماعه.

النكت للزركشي ص: ٣١٠

مَجَالِسُ الحَدِيثِ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

مَجَالِسُ الحَدِيثِ؛ أي: روايته ودرايته.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٩٤

المَجْلِسُ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

المراد **بالمَجْلِسِ** وبالحلقة حلقة العلم ومجلس العلم، فيدخل في أدب الطالب من عدة أوجه.

فتح الباري: ١٥٦/١

مَجلِسُ الإِمْلَاءِ = (مجلس الإملاء/ م.ل.و).

ج.م.ز

قولهم: **لَيْسَ مِنْ جَمَّازَاتِ المَحَامِلِ**:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

(ينظر: ليس من أهل القباب/ق.ب.ب).

ج.م.ع

الجَامِعُ (شخص):

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

نوح بن أبي مريم يزيد بن عبدالله، أبو عصمة المروزي، عالم أهل مرو، وهو نوح **الجَامِع**؛ لأنه أخذ الفقه عن أبي حنيفة وابن أبي ليلى، والحديث عن حجاج بن أرطاة، والتفسير عن الكلبي ومقاتل، والمغازي عن ابن إسحاق.

ميزان الاعتدال: ٤٠٤/٥ ـ توضيح الأفكار: ٦٠/٢

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

أبو عصمة، بكسر أوله، نوح بن أبى مريم القرشي مولاهم المروزي قاضيها في حياة شيخه أبي حنيفة، والملقب لجمعه بين التفسير والحديث والمغازي والفقه مع العلم بأمور الدنيا؛ **الجَامِعُ**.

فتح المغيث: ٢٦٠/١

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

كان يقال لأبي عصمة هذا: نوح **الجَامِع**؛ قال ابن حبان: جمع كل شيء إلا الصدق.

تدريب الراوي: ٢٨٢/١

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

كان يقال لأبي عصمة هذا: نوح **الجَامِع**؛ لجمعه الكمالات.

توضيح الأفكار: ٦١/٢

الجَامِعُ (كتاب):

الحرالي (تـ: ٦٣٨هـ):

الجَامِعُ: من الجمع، وهو ضم ما شأنه الافتراق والتنافر لطفاً أو قهراً.

فيض القدير: ٢٣/١

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

الجَامِعُ عندهم: ما يوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها من العقائد، والأحكام، والرقاق، وآداب الأكل والشرب والسفر والمقام، وما يتعلق بالتفسير، والتاريخ، والسير، والفتن، والمناقب والمثالب، وغير ذلك.

الرسالة المستطرفة ص: ٤٠

جَمْعُ الأبْوَابِ = (جَمْعُ الأبْوَابِ/ب. و.ب).

الجَمْعُ بَيْنَ مَعْنَى الحَدِيثِ ومَعْنَى القُرْآنِ، وانْتِزَاعِ مَعَانِي الحَدِيثِ مِنَ القُرْآنِ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

الجَمْعُ بَيْنَ مَعْنَى الحَدِيثِ ومَعْنَى القُرْآنِ، وانْتِزَاعِ مَعَانِي الحَدِيثِ مِنَ القُرْآنِ: ذكر الشيخ في «**شرح الإلمام**» أن بعض أكابر الصوفية اعتنى بذلك وجمعه، مثل ما قال في قوله ﷺ: «**من الكبائر شتم الرجل والده**». قالوا: يا رسول الله!، هل يشتم الرجل والديه؟ قال: «**نعم، يسب أبا الرجل فيسب أباه، ويسب أمه فيسب أمه**».

قال: في معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾..

النكت للزركشي ص: ٣٩

جَمْعُ التَّرَاجِمِ = (جَمْعُ التَّرَاجِمِ/ت.ر.ج.م).

الجَمْعُ والتَّفْرِيقُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الجَمْعُ والتَّفْرِيقُ؛ أَي: جمع الصِّفَات فِي رجل وتفريقها، بِحَيْثُ يُوجد كل مِنْهَا فِي رجل آخر.

شرح نخبة الفكر: ٥٠٦/١

جَمْعُ الحَدِيثِ عَلَى الحُرُوفِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

ولهم طريقة أخرى في جمع الحديث وهي: **جَمْعُهُ عَلَى حُرُوفِ المُعْجَمِ**، فيجعل حديث: «**إنما الأعمال بالنيات**» في الهمزة كأبي منصور الديلمي في مسند الفردوس، وكذا عمل ابن طاهر في أحاديث الكامل لابن عدي، وسلكت ذلك في ما اشتهر على الألسنة.

فتح المغيث: ٣٨٧/٢

جَمْعُ الزَّوَائِدِ = (جَمْعُ الزَّوَائِدِ/ز.ي.د).

جَمْعُ الشُّيُوخِ = (جَمْعُ الشُّيُوخِ/ش.ي.خ).

جَمْعُ الطُّرُق = (جَمْعُ الطُّرُق/ط.ر.ق).

الجَوَامِعُ (الكتب):

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

أهم **الجَوَامِعِ**: الموطأ، ثم سائر الكتب المصنفة في الأحكام ككتاب ابن جريج.

تدريب الراوي: ١٥١/٢

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الجَوَامِعُ: الكتب التي جمع فيها الأحاديث على ترتيب أبواب الكتب الفقهية، كالكتب الستة، أو ترتيب الحروف الهجائية في أوائل المُعَنْوَنِ عنه، ككتاب الإيمان، وكتاب البِرِّ، وكتاب التوبة، وكتاب الثواب، وهكذا إلى آخر الحروف، كما فعله صاحب «جامع الأصول»، أو باعتبار رعاية الحروف في أوائل ألفاظ الحديث، كما فعله شيخ مشايخنا الحافظ السيوطي في «الجامع الصغير».

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٥٦

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

الجَوَامِعُ: الكتب التي جمعت فيها الأحاديث على ترتيب أبواب كتب الفقه كالأمهات الست، أو ترتيب الحروف الهجائية كما فعله ابن الأثير في «جامع الأصول»، أو ترتيبه عليها نظراً إلى أول حرف في كل حديث.

توضيح الأفكار: ١٢/٢

ج.م.ل

قولهم: **لَيْسَ مِنْ جَمَّالِ المَحَامِلِ** = (لَيْسَ مِنْ أَهْلِ القِبَابِ/ق.ب.ب).

ج.هـ.ب.ذ

جَهَابِذَةُ الحَدِيثِ:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

جَهَابِذَةُ الحَدِيثِ: نقاده، بفتح الجيم جمع جِهبذ بالكسر وآخره معجمة.

تدريب الراوي: ٢٨٤/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث الموضوعة؟ قال: يعيش لها **الجَهَابِذَةُ**؛ أي: نقاد الحديث وحذاقهم.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٤٦

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

جَهَابِذَةُ الحَدِيثِ: جمع جهبذ بكسر الجيم، وهو: النَّقَّادُ الخبير، كما في «القاموس».

توضيح الأفكار: ٥٨/٢

الجِهْبِذُ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

الجِهْبِذُ: الناقد.

فتح المغيث ص: ١٠٢

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ قد يعبر عن الغاية في العمدة **بالجِهْبِذِ**.

فتح المغيث: ٩١/١

٢ ـ **الجِهْبِذُ**: الحاذق في النقد من أهل هذه الصناعة، لا كل مُحَدِّثٍ.

فتح المغيث: ٢٢٦/١

ج.هـ.د

المُجْتَهِدُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الظاهر أنه لم يرد **بالمُجْتَهِدُ** المجتهد المطلق فقط، بل أراد به هو وغيره من أئمة الحديث ممن يُفتش عن حال الأحاديث، ويحقق أنّ كلا منها من أي قسم من الأقسام المتفاوتة في وجوب العمل، ليفعل بكل منها ما ينبغي أن يُفعل به.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٩٩

ج.هـ.ل

الجَهَالَةُ:

ابن منده (تـ: ٣٩٥هـ):

من حكم الصحابي أنه إذا روى عنه تابعي واحد وكان مشهوراً، مثل الشعبي وسعيد بن المسيب؛ ينسب إلى **الجَهَالَةِ**، فإذا روى عنه رجلان صار مشهوراً واحتُج به.

شروط الأئمة الستة ص: ٩٩ ـ ١٠٠

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

الجَهَالَةُ تزول بواحد إذا كان مشهوراً في حمل العلم، كاشتهار مالك بن دينار بالزهد، وعمرو بن معدي كرب بالنجدة.

محاسن الاصطلاح ص: ١٢٨

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الجَهَالَةُ: أراد بها ضد المعرفة التامّة المعتبرة في حد الصحيح.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٩٩

الجَهَالَةُ بِالرَّاوِي:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الجَهَالَةُ بِالرَّاوِي: أي بذاته أو صفاته.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٠٥

فِيهِ جَهَالَةٌ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

مُوجِبَاتُ الجَهَالَةِ = سَبَبُ الجَهَالَةِ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ إقلالَ الحديث يُعَد **سَبَباً لِلْجَهَالَةِ**، وهي إنما تحصل بتفرد الراوي، سواء كثر الحديث أم لا، ولا تحصل مع كثرة الرواة، وإن كان الحديث واحداً.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٠٩

٢ ـ **مُوجِبَاتُ الجَهَالَةِ** أربعة لا اثنان:

الأول: كثرة النعوت.

والثاني: الإقلال؛ أي: عدم الرواية، إلا واحد.

والثالث: عدم التسمية.

والرابع: أن يروي عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق ولم نجد لعبارته تأويلاً.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥١٠

المَجَاهِيلُ:

أبو عبدالله بن المواق (تـ: ٦٤٢هـ):

المَجَاهِيلُ على ضربين:
لم يرو عنه إلا واحد مجهول، روى عنه اثنان فصاعداً، وربما قيل في الأخير: مجهول الحال.
النكت للزركشي ص: ٢٦٥ ـ ٢٦٦

مَجَاهِيلُ الصَّحَابَةِ:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):
مَجَاهِيلُ الصَّحَابَةِ: الذين لم يعرف لهم شيء سوى الصحبة.
توضيح الأفكار: ٢/٢٧٢

المَجْهُولُ:

الشافعي (تـ: ٢٠٤هـ) في «**اختلاف الحديث**»:
المَجْهُولُ: من لا تعرف عدالته عن خبره أو عينه.
توضيح الأفكار: ٢/١٢١

البزار (تـ: ٢٩٢هـ):
المحدث: إذا لم يرو عنه رجلان فصاعداً فهو **المَجْهُولُ**.
جامع بيان العلم: ٢/٢٢٣

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):
المَجْهُولُ عند أصحاب الحديث هو: كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد.
الكفاية ص: ٨٨ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١١٢ ـ ١١٣ ـ التقريب للنووي: ١/٣١٧ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ١٥٨ ـ التقييد والإيضاح ص: ١٤٦و١٤٧ ـ تدريب الراوي: ١/٣١٧ ـ ٣١٨ ـ توضيح الأفكار: ١/١٧٢ و١٧٥ ـ الرفع والتكميل ص: ٢٤٩ ـ ٢٥٠

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):
١ ـ كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو عندهم **مَجْهُولٌ**، إلا أن يكون رجلًا مشهوراً في غير حمل العلم، كاشتهار مالك بن دينار بالزهد، وعمرو بن معدي كرب بالنجدة.
علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٣٢١ ـ المنهل الروي ص: ٦٦ ـ ٦٧ ـ النكت للزركشي ص: ٢٦٩ ـ الغاية في شرح الهداية: ١/٢٠٥ ـ تدريب الراوي: ١/ ٣١٨ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٠٩ و٥١٥

٢ ـ في «**الاستذكار شرح الموطأ**»، في باب ترك الوضوء مما مسته النار: من روى عنه ثلاثة، وقيل: اثنان، وليس **بِمَجْهُولٍ**.

الرفع والتكميل ص: ٢٥١

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

١ ـ (ينظر: قول الراوي: حَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ، أو حَدَّثَنِي الثِّقَةُ، أو حَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا/ح.د.ث).

٢ ـ (ينظر: قول مسلم: حَدَّثَنِي أو حَدَّثَنَا عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا/ح.د.ث).

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

إنما يقولون فيه **مَجْهُولٌ**، لحديث في إسناده رجل مسمى لا يعرف.

بيان الوهم والإيهام: ٨٢/٣

أبو بكر ابن خلفون (تـ: ٦٣٦هـ) في كتابه «**المنتقى**»:

اختلف الأئمة في رواية الثقة عن **المَجْهُولِ** الذي لا يعرف حاله إلا بظاهر الإسلام، فذهبت طائفة إلى أن رواية الثقة عنه تعديلاً، وذهب بعضهم إلى أن رواية الرجلين عنه يخرجه عن حد الجهالة وإن لم يعرف حاله، وذهب بعضهم إلى أن الجهالة لا ترتفع عنه بروايتهما عنه حتى يعرف حاله وتتحقق عدالته، وهذا القول أولى عندنا بالصواب. انتهى.

النكت للزركشي ص: ٢٦٣ و٢٦٧ ـ ٢٦٨

ابن المواق (تـ: ٦٤٢هـ):

لا خلاف أعلمه بين أئمة الحديث في رد **المَجْهُولِ** الذي لم يرو عنه إلا واحد.

فتح المغيث للسخاوي: ٣٢١/١

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

(ينظر: رواية المَجْهُولِ/ر.و.ي).

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ **المَجْهُولُ** أقسام: مجهول العدالة ظاهراً وباطناً، ومجهولها باطناً مع وجودها ظاهراً وهو المستور، ومجهول العين.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٢٨/١

٢ ـ قال مسلمة: (وحُدِّثْتُ عن أبي أسامة، وممن روى ذلك عنه إبراهيم بن سعيد الجوهري، حدثنا أبو أسامة، إلى آخره).

قال المازري والقاضي: هذا الحديث من الأحاديث المنقطعة في مسلم، فإنه لم يسم الذي حدثه عن أبي أسامة.

قلت: وليس هذا حقيقة انقطاع، وإنما هو رواية **مَجْهُولٍ**.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٥٢/١٥

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

المَجْهُولُ أقسام ثلاثة:

أحدها: مجهول العدالة ظاهراً وباطناً.

الثاني: مجهول العدالة باطناً لا ظاهراً وهو المستور.

الثالث: مجهول العين وهو: كل من لم يعرفه العلماء، ولم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد .قاله الخطيب.

المنهل الروي ص: ٦٦

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

أسامة بن حفص المديني. جهله أبو القاسم اللالكائي.

قال الذهبي: **ليس بمجهول** روى عنه أربعة.

الرفع والتكميل ص: ٢٥٥

تقي الدين السبكي (تـ: ٧٥٦هـ) في «**شفاء السقام في زيارة خير الأنام**»:

قول أبي حاتم الرازي فيه ـ أي في موسى بن هلال ـ: **إنه مَجْهُولٌ**؛ فلا يضره، فإنه إما أن يريد به جهالة العين أو جهالة الوصف.

الرفع والتكميل ص: ٢٥٢

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

١ ـ اعلم أن للمحدثين أغراضا في صناعتهم احتاطوا فيها لا يلزم

الفقهاء اتباعهم على ذلك، فمنه تعليلهم الحديث المرفوع بأنه روي تارة موقوفاً وتارةً مرسلاً، وطعنهم في الراوي إذا انفرد برفع الحديث أو بزيادة فيه لمخالفته من هو أحفظ منه، فلا يلزم ذلك في كل موطن، لأن المعتبر في الراوي العدالة، وأن يكون عارفاً ضابطاً متقناً لما يرويه. نعم، إذا خالف الراوي من هو أحفظ وأعظم مخالفة معارضه، فلا يمكن الجمع بينهما، ويكون ذلك منه قدحاً في روايته، وكقولهم: من لم يرو عنه إلا راو واحد فهو **مَجْهُولٌ**، ومن عارضت روايته رواية الثقات فهو **مُتَّهَمٌ**.

النكت للزركشي ص: ٢١٩ ـ ٢٢٠

٢ ـ أما أبو حاتم [الرازي] فإنه كثيراً ما يذكر الراوي الواحد من الرواة ويعرفه برواية جماعة من الثقات عنه، ثم يسأل عنه فيقول: **مَجْهُولٌ**. وقد قال في زياد بن جارية التميمي: روى عنه مكحول ويونس بن ميسرة، شيخ مجهول.

النكت للزركشي ص: ٢٦٦

٣ ـ ينظر: (مجهول العين).

قاسم بن قطلوبغا (تـ: ٨٧٩هـ) في «**حاشيته**»:

الراوي إذا لم يسم كرجل سمي **مُبْهَماً**، وإن ذكر مع عدم تمييز فهو **المُهْمَلُ**، وإن لم يتميز ولم يرو عنه إلا واحد **فمَجْهُولٌ**، وإلا فمستور.

توضيح الأفكار: ١/١٥٠

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **المَجْهُولُ** على ثلاثة أقسام:

أحدها: مجهول العين، وهو: كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء، ولم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد. قاله الخطيب.

ثانيهما: مجهول الحال في العدالة ظاهراً وباطناً.

ثالثها: مجهول الحال في العدالة باطناً لا ظاهراً، لكونه علم عدم المفسّق فيه، ولم تعلم عدالته لفقدان التصريح بتزكيته، فهذا معنى إثبات

العدالة الظاهرة ونفى العدالة الباطنة. إلا أن المراد بالباطنة ما في نفس الأمر وهذا هو المستور.

الغاية في شرح الهداية: ٢٠٥/١

٢ ـ إن قول أبي حاتم في الرجل: **إنه مَجْهُولٌ**؛ لا يريد به أنه لم يرو عنه سوى واحد، بدليل أنه قال في داود بن يزيد الثقفي: مجهول، مع أنه قد روى عنه جماعة، ولذا قال الذهبي عقبه: هذا القول يوضح لك أن الرجل قد يكون مجهولاً عند أبي حاتم، ولو روى عنه جماعة ثقات. يعني أنه مجهول الحال.

فتح المغيث: ٣١٩/١ ـ ٣٢٠ ـ الرفع والتكميل ص: ٢٥٣

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

١ ـ **المَجْهُولُ**: الراوي الذي جهل عيناً أو حالاً.

توضيح الأفكار: ١١٣/٢

٢ ـ في كتب الأصول: يطلق عندهم على مجهول العدالة، أو الضبط، أو النسب، أو الاسم.

توضيح الأفكار: ١٦٦/١

اللكنوي (تـ: ١٣٠٤هـ):

فرق بين قول أكثر المحدثين في حق الراوي: **إنه مَجْهُولٌ**، وبين قول أبي حاتم: **إنه مَجْهُولٌ**؛ فإنهم يريدون به غالباً جهالة العين، بألا يروي عنه إلا واحد، وأبو حاتم يريد به جهالة الوصف.

الرفع والتكميل ص: ٢٢٩

طائفة من أهل الحديث:

(ينظر: ما تقدم عند البزار).

جامع بيان العلم: ٢٢٣/٢

مَجْهُولُ الحَالِ = (المستور/س.ت.ر).

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

إن روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق، فهو **مَجْهُولُ الحَالِ** وهو المستور.

نزهة النظر ص: ٦٣ ـ الغاية في شرح الهداية: ٢٠٧/١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **مَجْهُولُ الحَالِ** باطن وحال ظاهر من العدالة وضدها مع عرفان عينه برواية عدلين عنه.

فتح المغيث: ٣٢١/١ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥١٨

٢ ـ **مَجْهُولُ الحَالِ** في العدالة باطناً لا ظاهراً، لكونه علم عدم المفسّق فيه، ولم تعلم عدالته لفقدان التصريح بتزكيته، فهذا معنى إثبات العدالة الظاهرة ونفى العدالة الباطنة. إلا أن المراد بالباطنة ما في نفس الأمر وهذا هو المستور.

الغاية في شرح الهداية: ٢٠٥/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

ما لم يوثق به يبقى **مَجْهُول الحَالِ**، وهو المستور.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥١٨

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

إن روى عنه أكثر ولم يوثَّق، ولم يجرح بل سكت عنه؛ **فَمَجْهُولُ الحَالِ** وهو: المستور.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩٦

بعضهم:

مَجْهُولُ الحَالِ فقط: كمن روى عنه اثنان فصاعداً، ولم يوثق.

فتح المغيث للسخاوي: ٣٢١/١

مَجْهُولُ العَيْنِ:

الخطيب (تـ: ٤٦٣هـ):

١ ـ **مَجْهُولُ العَيْنِ**: كل من لم يعرفه العلماء، ولم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد.

المنهل الروي ص: ٦٦ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥١٥

٢ ـ **مَجْهُولُ العَيْنِ**: كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء، ولم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد.

قال: أقل ما ترتفع به الجهالة يعنى للعين أن يروى عنه اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه.

الغاية في شرح الهداية: ٢٠٥/١

ابن رشيد السبتي (تـ: ٧٢١هـ):

مَجْهُولُ العَيْنِ: من لم يرو عنه إلا واحد.

فتح المغيث للسخاوي: ٣٢١/١

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

قوله: «**المجهول العين**...» إلى آخره.

أراد به من لم يرو عنه إلا واحد، وهذا اصطلاح، وإلا فالمجهول على الحقيقة نحو شيخ ورجل ممن لا تعرف عينه ولا اسمه.

النكت للزركشي ص: ٢٦٧

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

مَجْهُولُ العَيْنِ: من لم يرو عنه إلا واحد.

فتح المغيث ص: ١٥٨

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

إن سمِّى الراوي وانفرد راو واحد بالرواية عنه فهو **مَجْهُولُ العَيْنِ** كالمبهم.

نزهة النظر ص: ٦٣ ـ الغاية في شرح الهداية: ٢٠٧/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

تسمية الراوي المنفرد المسمى **بالمَجْهُولِ العَيْنِ** مجرد اصطلاح.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥١٤

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

يقولون: **مَجْهُولُ العَيْنِ**: من لم يعرفه العلماء، ولم يعرف حديثه إلا من جهة واحدة.

توضيح الأفكار: ١١٩/٢

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

إن سمِّي الراوي، وانفرد عنه بالراوية واحد لم يرو عنه غيره؛ **فَمَجْهُولُ العَيْنِ.**

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩٦

قال غير واحد:

مَجْهُولُ العَيْنِ: من له راو واحد فقط.

فتح المغيث للسخاوي: ٣١٦/١

بعضهم:

مَجْهُولُ العَيْنِ فقط: كعن الثقة، أو عن رجل من الصحابة.

فتح المغيث للسخاوي: ٣٢١/١

مَجْهُولُ العَيْنِ والحَالِ:

بعضهم:

مَجْهُولُ العَيْنِ والحَالِ معاً: من لم يسم: كـ: عن رجل.

فتح المغيث للسخاوي: ٣٢١/١

رِوَايَةُ المَجْهُولِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

(ينظر: رِوَايَةُ المَجْهُولِ/ر.و.ي).

مَجْهُولُو الأَحْوَالِ:

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

١ ـ هم على قسمين:

قسم لم يرو عن أحدهم إلا واحد.

وقسم روى عن أحدهم أكثر من واحد، فهؤلاء هم المساتير.

بيان الوهم والإيهام: ١٥٠/٥

٢ ـ **مَجَاهِيلُ الأَحْوَالِ**: الذين لم يرو عن أحدهم إلا واحد.

بيان الوهم والإيهام: ٥٢١/٥ ـ ٥٢٢

٣ ـ فأما قسم **مَجْهُولِي الأَحْوَالِ**، فإنهم قوم إنما روى عن كل واحد واحد منهم واحد، لا يعلم روى عنه غيره.

بيان الوهم والإيهام: ٢٠/٤

ج.هـ.م

التَّجَهُّمُ:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

التَّجَهُّمُ: نفي صفات الله تعالى والقول بخلق القرآن.

تدريب الراوي: ٣٢٩/١

الجَهْمِية:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

الجَهْمِية بسكون الهاء نسبة إلى جَهْم: من ينفي صفات الله تعالى التي أثبتها الكتاب والسنة، ويقول: إن القرآن مخلوق.

هدى الساري ص: ٤٥٩

ج.و.د

قَوْلُ سُفْيَان: هَذَا أَجْوَدُهَا:

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

عن سفيان قال: حدثنا عبدالله بن دينار قال: سمعت ابن عمر يقول: سمعت رجلًا يسأل رسول الله ﷺ، وهو على المنبر: كيف يصلي أحدنا بالليل؟ فقال النبي ﷺ: «**مثنى مثنى، فإذا خشيت الصبح فأوتر بواحدة توتر لك ما مضى من صلاتك**». قال سفيان: وهَذَا **أَجْوَدُهَا**.

وقال في حديثه هذا عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر أنه **أجودها**، وذلك لأن فيه سمعت، وحدثنا، ولأنه فيه أعلى من غيره.

التمهيد: ٢٤٢/١٣

التَّجْوِيدُ = (تدليس التسوية/د.ل.س).

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

(ينظر: تدليس التسوية/د.ل.س).

البقاعي (تـ: ٨٥٥هـ):

(ينظر: تدليس التسوية/د.ل.س).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: تدليس التسوية/د.ل.س).

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

(ينظر: تدليس التسوية/د.ل.س).

جَـوَّدَ:

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

وقول مسلم: «جَوَّدَ الليث في قوله: تطليقة واحدة»؛

يعني: أنه حفظ وأتقن ما لم يتقنه غيره من ذلك، ممن لم يفسِّر كم الطلاق، أو من غلط فيه ووهم ممن قال: إنه طلقها ثلاثاً.

إكمال المعلم: ٥/٦

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

قوله: «قال مسلم: جَوَّدَ الليث في قوله: تطليقة واحدة»؛

يعني: أنه حفظ وأتقن قدر الطلاق الذي لم يتقنه غيره، ولم يهمله كما أهمله غيره، ولا غلط فيه وجعله ثلاثاً كما غلط فيه غيره.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١٠/٦٣

جَوَّدَهُ فُلَانٌ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

(ينظر: تدليس التسوية/د.ل.س).

البقاعي (تـ: ٨٥٥هـ):

(ينظر: تدليس التسوية/د.ل.س).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: تدليس التسوية/د.ل.س).

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

(ينظر: تدليس التسوية/د.ل.س).

الجَوْدَةُ:

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

الجَوْدَةُ: يعبر بها عن الصحة.

تدريب الراوي: ١٧٨/١

جَوْدَةُ الحَدِيثِ = (جَوْدَةُ الحَدِيثِ/ح.د.ث).

الجَيِّدُ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

وقع في عبارة بعضهم: **الجَيِّدُ**، كالترمذي في الطب من «جامعه»؛ ومراده: الصحيح.

النكت للزركشي ص: ١٢٠

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

(ينظر: أَلْفَاظُ المَقْبُولِ/ ق.ب.ل).

المُجَوَّدُ:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

١ ـ (ينظر: أَلْفَاظُ المَقْبُولِ/ق.ب.ل).

٢ ـ (ينظر: الثَّابِتُ/ث.ب.ت).

ج.و.ز

الإِجَازَةُ[(١)]

أبو بكر أحمد بن ميسر المالكي (تـ: ٣٠٩هـ):

الإِجَازَةُ على وجهها خير وأقوى من السماع الرديء[(٢)].

النكت للزركشي ص: ٣١٨

ابن خُزيمة (تـ: ٣١١هـ):

الإِجَازَةُ والمناولة عندي كالسماع الصحيح.

فتح المغيث للسخاوي: ١١٦/٢ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٩٤ ـ توضيح الأفكار: ١٩٣/٢

ابن فارس (تـ: ٣٩٥هـ)[(٣)]:

معنى **الإِجَازَةُ** في كلام العرب: مأخوذ من جواز الماء الذي يسقاه المال من الماشية والحرث، يقال منه: استجزت فلاناً فأجازني، إذا أسقاك ماء لأرضك أو ماشيتك، كذلك طالب العلم يسأل العالم أن يجيزه علمه فيجيزه إياه، والطالب مستجيز والعالم مجيز[(٤)].

الكفاية ص: ٣١٢ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٦٣ ـ ١٦٤ ـ فتح المغيث للسخاوي: ١٠٦/٢ ـ التقريب للنووي: ٤٢/٢ ـ الإرشاد للنووي ص: ١٣٣ ـ المنهل الروي ص: ٨٧ ـ الخلاصة ص: ١٠٥ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٧٧ ـ ٦٧٨

---

(١) ذكر الخطيب خمسة أنواع. ينظر الكفاية ص: ٣٣٤ ـ ٣٤٦. وذكر القاضي عياض ستة أنواع. ينظر الإلماع ص: ٨٨ ـ ١٠٥. وذكر ابن الصلاح سبعة أنواع. ينظر: علوم الحديث ص: ١٥١ ـ ١٦٢. وذكر بدر الدين بن جماعة ثمانية أنواع. ينظر: المنهل الروي ص: ٨٤ ـ ٨٧. وذكر العراقي والسخاوي تسعة أنواع. ينظر: فتح المغيث للعراقي ص: ٢٠٢ ـ ٢١٢. فتح المغيث للسخاوي: ٦٦/٢ ـ ٩٨.

(٢) قال الزركشي: حكاه الوليد بن بكر في كتاب «الوجازة».

(٣) نسبه الزركشي لابن فارس في كتاب «مآخذ العلم». ينظر: النكت ص: ٣٢٧.

(٤) فعلى هذا يجوز أن يعدى الفعل بغير حرف جر، ولا ذكر رواية فيقول: أجزت فلاناً مسموعاتي. وقيل: الإجازة إذن؛ فعلى هذا يقول: أجزت له رواية مسموعاتي، وإذا قال: أجزت له مسموعاتي، فهو على حذف المضاف. ينظر: المنهل الروي ص: ٨٧. وكذا المصادر التي نقلت هذا التعريف.

الخطيب (تـ: ٤٦٣هـ):

الإِجَازَةُ: إنما هي إباحة المجيز للمجاز له راوية ما يصح عنده أنه حديثه.

الكفاية ص: ٣٢٥ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٦٠

أبو الوليد الباجي (تـ: ٤٧٤هـ):

قال ـ فيما حكاه ابن العربي عن الطرطوشي عنه ـ: **الإِجَازَةُ على قسمين**:

أحدهما: أن يستدعي المجيز الإجازة للعمل.

والثاني: أن يستدعيها للرواية.

النكت للزركشي ص: ٣٢٨

أحمد بن عمر الغازي (تـ: ٥٣٢هـ):

كان لا يفرق بشيء بين السماع و**الإِجَازَةِ**؛ يعني أنهما عنده في الاحتجاج سواء، لا أنه يجعلها هي ذات السماع.

تذكرة الحفاظ: ١٢٧٧/٤

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

الإِجَازَةُ: إما مشافهة أو إذنا باللفظ مع المغيب، أو يكتب له ذلك بخطه بحضرته أو مغيبه.

الإلماع ص: ٨٨

القسطلاني (تـ: ٦٨٦هـ):

الإِجَازَةُ: مشتقة من التجوز وهو التعدي، فكأنه عدى روايته حتى أوصلها للراوي عنه[1].

فتح المغيث للسخاوي: ٦٥/٢ ـ تدريب الراوي: ٤٣/٢

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

الذي أراه: أن لا يستعمل فيها ـ أي في الإجازة ـ أخبرنا لا بالإطلاق ولا بالتقييد، لبعد دلالة لفظ **الإِجَازَةِ** عن الإخبار، إذ معناها في الوضع: الإذن في الرواية.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٢٣ ـ فتح المغيث للسخاوي: ١٣٠/٢

---

(١) قال السيوطي في تدريب الراوي: ٤٣/٢: «وعبارة القسطلاني في «المنهج».

أبو عبدالله محمد بن سعيد بن الحجاج:

١ ـ في «جزء الإجازة»: **الإِجَازَةُ**: مصدر أجزت أجيز إجازة، واشتقاقها من المجاز، فكأن القراءة والسماع هو في الحقيقة في باب الرواية وما عداه مجاز، والأصل الحقيقة والمجاز حمل عليه.

النكت للزركشي ص: ٣٢٧

٢ ـ **الإِجَازَةُ**: إن اشتقاقها من المجاز، فكأن القراءة والسماع هو الحقيقة، وما عداه مجازاً، والأصل الحقيقة، والمجاز حمل عليه، ويقع أجزت متعديا بنفسه وبحرف الجر.

فتح المغيث للسخاوي: ٦٥/٢

الزركشي (ت: ٧٩٤هـ):

١ ـ **الإِجَازَةُ** في الأصل مصدر أجاز وزنها فعالة، وأصلها إجوازة، تحركت الواو فتوهم انفتاح ما قبلها فانقلبت ألفاً، فبقيت الألف الزائدة التي بعدها فحذفت لالتقاء الساكنين فصارت إجازة، وفي المحذوف من الألفين الزائدة أو الأصلية قولان:

والأول قول سيبويه، والثاني قول الأخفش، ويقال: أجزت لفلان كذا وأجزت فلاناً كذا، فمن عداه بحرف الجر فهو بمعنى سوغت له وأبحت، ومن عداه بنفسه فهو بمعنى أجزته ماء أي: أسقيته ماء لأرضه أو لماشيته، والأول أظهر وأشهر، وإنما ذكرت هذا لأنه يحكى عن بعض المحدثين أنه سئل حال إجازته عن وزن إجازة فتوقف وتردد.

النكت للزركشي ص: ٣١٤

٢ ـ سكت المصنف عن ذكر الخلاف في رتبة **الإجازة**، وقد تعرض لذلك في المناولة، وقد اختلف الناس في ذلك، فالمشهور أنها دون السماع، وقيل: كالسماع، وحكاه ابن عات في كتاب «ريحانة النفس» عن عبدالرحمن بن أحمد بن بقي بن مخلد قال: كان يقول: الإجازة عندي وعند أبي وجدي كالسماع.

والثالث: أنها أقوى من السماع، وهو اختيار عبدالرحمن بن منده، وعليه بنى كتابه الذي سماه بالوصية، وقال فيه: ما حدثت بحرف منذ

سمعت الحديث وكتبته إلا على سبيل الإجازة لئلا أوبق فأدخل في الصحيح لأهل البدع والمحتجين به.

النكت للزركشي ص: ٣١٨

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

الإِجَازَةُ: دون السماع.

فتح المغيث ص: ٢٠٠

الكمال الشمني (تـ: ٨٧٢هـ):

الإِجَازَةُ في الاصطلاح: إذن في الرواية لفظاً أو خطاً، يفيد الإخبار الإجمالي عرفاً.

وأركانها أربعة: المجيز، والمجاز له، والمجاز به، ولفظ الإجازة.

تدريب الراوي: ٤٤/٢ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٧٧

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **الإِجَازَةُ**: مصدر، وأصلها إجوازة تحركت الواو، وتوهم انفتاح ما قبلها فانقلبت ألفاً، وحذفت إحدى الألفين، إما الزائدة أو الأصلية بالنظر لاختلاف سيبويه والأخفش لالتقاء الساكنين، فصارت إجازة، وترد في كلام العرب للعبور والانتقال والإباحة القسيمة للوجوب والامتناع، وعليه ينطبق الاصطلاح، فإنها إذن في الرواية لفظاً أو كتباً، يفيد الإخبار الإجمالي عرفاً.

فتح المغيث: ٦٤/٢ ـ ٦٥

٢ ـ **الإِجَازَةُ** أنواع:

أعلاها: الإجازة بكتاب معين لشخص معين، نحو أجزتك كتاب البخاري مثلاً. أو أجزت فلان الفلاني (ولا يضره جهالة عينه) جميع ما اشتملت عليه فهرستي ونحو ذلك.

فهذا أعلى أنواع الإجازة المجردة عن المناولة.

وكذا يلتحق بهذا النوع في الصحة ما إذا لم يعين المجاز به، مثل من يقول: مسموعاتي ومروياتي.

الغاية في شرح الهداية: ١٤٨/١ ـ ١٤٩

٣ ـ **الإِجَازَةُ** ليست مشافهة، بل كتابة كتب بها الشيخ إلى الطالب.

الغاية في شرح الهداية: ١٥٤/١

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

١ ـ **الإِجَازَةُ**: تقال لغة للعبور والإباحة، واصطلاحاً: الإذن في الرواية.

فتح الباقي: ٢/٦٠

٢ ـ النوع الثاني من **الإجازة**: مثاله: أن يقول: أجزت لك جميع مسموعاتي أو مروياتي.

فتح الباقي: ٢/٦٤

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الإِجَازَةَ مصدر أجاز، ولها معان ينطبق الاصطلاح منها على الإباحة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٧٧

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

١ ـ الثالث من أقسام التحمل **الإِجَازَةُ** هي: مصدر، وأصلها إجواز تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقبلت ألفاً وحذفت إحدى الألفين إما الزائدة وإما الأصلية، على الخلاف بين سيبويه والأخفش.

وفي مأخذها أقوال قيل: من التجوز، وهو: التعدي، كأنه عدَّى روايته حتى أدخلها إلى المروى عنه.

وقيل: من المجاز، كأن القراءة والسماع هي الحقيقة، وما عداها مجاز.

وقيل: من الجواز، بمعنى: الإباحة، فإنه أباح المجيزُ من أجازه أن يروي عنه وأذن له في ذلك.

توضيح الأفكار: ٢/١٩٣

٢ ـ **الإِجَازَةُ** معناها: إنشاء مثل «أجزت لك»، فإنه من باب «بعث» ونحوه، فهي مثل وكلتك في معناها، ثم إن المجاز له والموكل هما المخبران، وخبرهما هو الذي يحتمل الصدق والكذب، فإنه يقول المجاز له: أخبرني فلان، ويقول: وكلني زيد في مطالبة عمرو بحق عنده له؛ فكلاهما مخبران، ومستندهما جمل إنشائية.

توضيح الأفكار: ٢/٢٠٢

٣ ـ ذكروا ـ أي طائفة ـ من أنواعها: أن يأذن المجيز للمجاز له أن يروى عنه ما يتحمله من الروايات بعد الأجازة له، فيرويه عنه المجاز له بعد أن يتحمله.

توضيح الأفكار: ٢/٢٠٢

إِجَازَةُ المُجَازِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

إِجَازَةُ المُجَازِ: مثل أن يقول الشيخ: أجزت لك مجازاتي، أو أجزت لك رواية ما أجيز لي روايته.

علوم الحديث ص: ١٦٢

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

إِجَازَةُ المُجَازِ: مثل: أجزت لك مجازاتي.

المنهل الروي ص: ٨٧

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

إِجَازَةُ المُجَازِ: مثل: أجزت كل مجازاتي، أو أجزت لك ما أجيز لي.

الخلاصة ص: ١٠٧

الإِجَازَةُ المُجَرَّدَةُ عَنِ المُنَاوَلَةِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

(ينظر: إجازة معين لمعين).

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

(ينظر: إجازة معين لمعين).

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

(ينظر: إجازة معين لمعين).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: إجازة معين لمعين).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: الإجازة).

الإِجَازَةُ المُعَلَّقَةُ:

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

الإِجَازَةُ المُعَلَّقَةُ: مثل: أجزت من شاء فلان، أو إن شاء زيد إجازة أحد أجزته؛ فهاهنا جهالة وتعليق، والأظهر أنها لا تصح، وبه أفتى القاضي أبو الطيب، لأنه كقوله: أجزت بعض الناس. وقال أبو يعلى بن الفراء الحنبلي وابن عمروس المالكي: يصح لأن الجهالة ترتفع بالمشيئة بخلاف بعض الناس. ولو قال: أجزت لمن شاء الإجازة؛ فهو كقوله: لمن شاء فلان. وهذا أولى بالبطلان لتعليقها على مشيئة من لا ينحصر، أما لو قال: أجزت لمن شاء الرواية عني؛ فهو أولى بالجواز لأن ذلك هو مقتضى الإجازة، فهو لبعض بما يقتضيه إطلاقها لا تعليقه. ولو قال: أجزت فلاناً كذا إن شاء روايته عني؛ فأولى بالصحة لانتفاء الجهالة والتعليق.

المنهل الروي ص: ٨٦

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

التَّعْلِيقُ فِي الإِجَازَةِ: التعليق إما أن يكون بمن يشاؤها أي الإجازة، الذي أجازه الشيخ يعني أنها معلقة بمشيئة مبهم لنفسه، كأن يقول: من شاء أن أجيز له فقد أجزت له، أو أجزت لمن شاء. . أو يشاؤها غيره، أي غير المجاز حال كونه معينا، فهي معلقة بمشيئته مسمى لغيره، أن يقول: من شاء فلان أن أجيزه فقد أجزته، أو أجزت لمن يشاء فلان، أو يقول لشخص: أجزت لمن شئت رواية حدثني، أو نحو ذلك.

فتح المغيث: ٨٦/٢

الإِجَازَةُ المُعَلَّقَةُ بِشَرْطٍ:

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

(ينظر: الإجازة للمجهول أو بالمجهول).

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

(ينظر: الإجازة للمجهول أو بالمجهول).

الإِجَازَةُ المُعَلَّقَةُ بالمَشِيئَةِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الإِجَازَةُ المُعَلَّقَةُ بالمَشِيئَةِ: كأجزت لك إن شاء فلان، أو أجزت لمن شاء فلان، لا أجزت لك إن شئت.

الغاية في شرح الهداية: ١٥١/١

إِجَازَةُ مُعَيَّنٍ في مُعَيَّنٍ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

أن يجيز **لِمُعَيَّنٍ في مُعَيَّنٍ**: مثل أن يقول: أجزت لك الكتاب الفلاني، أو ما اشتملت عليه فهرستي هذه. فهذا على أنواع الإجازة المجردة عن المناولة.

علوم الحديث ص: ١٥١

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

إِجَازَةُ مُعَيَّنٍ لِمُعَيَّنٍ: كـ: أجزتك كتاب البخاري مثلاً، أو أجزت فلاناً جميع ما اشتملت عليه فهرستي، ونحو ذلك؛ فهذا أعلى أنواع الإجازة المجردة عن المناولة.

المنهل الروي ص: ٨٤

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

إِجَازَةُ مُعَيَّنٍ لِمُعَيَّنٍ: كأجزتك كتاب البخاري مثلاً، أو أجزت فلاناً جميع ما اشتملت عليه فهرستي، ونحو ذلك؛ فهذا أعلى أنواع الإجازة المجردة عن مناولة كتاب.

الخلاصة ص: ١٠٥

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

إِجَازَةُ مُعَيَّنٍ لِمُعَيَّنٍ: كأن يقول: أجزت لكم، أو لفلان الفلاني ويصفه بما يميزه، الكتاب الفلاني، أو ما اشتملت عليه فهرستي، ونحو ذلك؛ وهذا أرفع أنواع الإجازة المجردة عن المناولة.

فتح المغيث ص: ٢٠٠

إِجَازَةُ مُعَيَّنٍ في غَيْرِ مُعَيَّنٍ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

أن يجيز **لِمُعَيَّنٍ في غَيْرِ مُعَيَّنٍ**: مثل أن يقول: أجزت لك أو لكم جميع مسموعاتي أو جميع مروياتي، وما أشبه ذلك.

علوم الحديث ص: ١٥٤

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

إِجَازَةُ مُعَيَّنٍ في غَيْرِ مُعَيَّنٍ، كقول الشيخ: أجزتك مسموعاتي أو مروياتي.

المنهل الروي ص: ٨٥

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

إِجَازَةُ مُعَيَّنٍ في غَيْرِ مُعَيَّنٍ، كقوله: أجزتك مسموعاتي أو مروياتي.

الخلاصة ص: ١٠٦

الإِجَازَةُ المُعَيَّنَةُ:

ابن كثير (تـ: ٧٣٣هـ):

إنها في الكتاب الشهير كأن يقول: أجزت لك رواية البخاري عني.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٨١

الإِجَازَةُ المَقْرُونَةُ بِالمُنَاوَلَةِ:

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

أَرْفَعُ أَنْوَاعِ الإِجَازَةِ: **المُقَارِنَةُ لِلْمُنَاوَلَةِ**، لما فيها من التعيين. وشُرِطت لها، وللوجادة، والوصية، والإعلام، فلا تصح الرواية في هذه الصور إلا إذا اقترنت بها.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ٢٠٢

الإِجَازَةُ لِلْحَمْلِ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

الإِجَازَةُ لِلْحَمْلِ: لم أر من ذكرها غير أن الخطيب قال: «لم نرهم

أجازوا لمن لم يكن مولوداً في الحال». ولم يتعرض لكونه إذا وقع يصح أم لا، ولا شك أنه أولى بالصحة من المعدوم، ويشهد له تصحيحهم الوصية للحمل وإيجاب النفقة على الأب لأمه المطلقة تنزيلاً لها منزلة الموجود، ويحتمل بناؤه على أن الحمل يعلم أم لا، فإن قلنا: يعلم، صحت الإجازة له، وإن قلنا: لا يعلم، فهو كالإجازة للمجهول يجري فيه الخلاف، لكن قد يفرق بأن المجهول موجود قطعاً أما الإجازة له تبعاً لأبويه فلا شك فيه.

النكت للزركشي ص: ٣٢٦

الإِجَازَةُ لِلطِّفْلِ:

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

(ينظر: الإجازة للمعدوم).

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

(ينظر: الإجازة للمعدوم).

الإِجَازَةُ لِلْعُمُومِ:

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

الإِجَازَةُ لِلْعُمُومِ: من غير تعيين المجاز له، وهي على ضربين: معلقة بوصف، ومخصوصة بوقت، أو مطلقة.

فأما المخصوصة والمعلقة بقولك: أجزت لمن لقيني، أو لكل من قرأ عليّ العلم، أو لمن كان من طلبة العلم، أو لأهل بلد كذا، أو لبني هاشم أو قريش.

والمطلقة: أجزت لجميع المسلمين، أو لكل أحد.

الإلماع ص: ٩٧ ـ ٩٨

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

إِجَازَةُ العُمُومِ: كقوله: أجزت للمسلمين، أو لمن أدرك زماني، وما أشبهه.

المنهل الروي ص: ٨٥

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

إِجَازَةُ العُمُومِ: كقوله: أجزت للمسلمين، أو لمن أدرك زماني، وما أشبهه.

الخلاصة ص: ١٠٦

الإِجَازَةُ لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٦هـ):

الإِجَازَةُ لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ: **أن** يجيز لغير معين بوصف العموم، مثل أن يقول: أجزت للمسلمين، أو أجزت لكل أحد، أو أجزت لمن أدرك زماني، وما أشبه ذلك.

علوم الحديث ص: ١٥٤

الإِجَازَةُ لِلْفَاسِقِ والمُبْتَدِعِ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

الإِجَازَةُ لِلْفَاسِقِ والمُبْتَدِعِ: الظاهر جوازها وأولى من الكافر.

النكت للزركشي ص: ٣٢٧

الإِجَازَةُ لِلْكَافِرِ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

ومنها: **الكافر**، وقد سبق أن تحمله صحيح، ولم يتعرضوا لحكم الإجازة له، وقد وقعت هذه المسألة زمن الحافظ أبي الحجاج المزي، وذلك أن شخصاً من الأطباء يقال له: ابن عبدالسيد سمع الحديث في حال يهوديته على أبي عبدالله محمد بن عبدالمؤمن الصوري، وكتب اسمه في طبقة سماع السامعين، وأجاز ابن عبدالمؤمن لمن سمعهم وهو من جملتهم، وكان السماع والإجازة بحضور المزي، وبعض السماع بقراءته، ولولا أنه رأى الجواز لأنكره، ثم هدى الله ابن عبدالسيد المذكور للإسلام ثم حدث.

النكت للزركشي ص: ٣٢٦ ـ ٣٢٧

الإِجَازَةُ لِلْمَجْهُولِ أو بِالمَجْهُولِ:

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

١ ـ **الإِجَازَةُ لِلْمَجْهُولِ**: وهي على ضروب:

فأما لمعين مجهول في حق المجيز لا يعرفه.

وأما مجهول مبهم على الجملة، كقوله: أجزت لبعض الناس أو لقوم أو نفر لا غير.

وأما إن تعلقت الجهالة بشرط وتميزت بصفة أو تعيين أوَّلاً، كقوله: أجزت لأهل بلد كذا إن أرادوا، أو لمن شاء أن يحدث عني، أو لمن شاء فلان.

الإلماع ص: ١٠١ ـ ١٠٢

٢ ـ **الإِجَازَةُ لِلْمَجْهُولِ** بشرط كقولك: أجزت لكل من قرأ عليَّ، أو من كان من طلبة العلم، أو من دخل بلد كذا من طلبة العلم، أو من شاء أن يروي عني.

إكمال المعلم: ١/١٩٤

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

الإِجَازَةُ لِلْمَجْهُولِ أو **بِالمَجْهُولِ**: ويتشبث بذيلها الإجازة المعلقة بالشرط، وذلك مثل أن يقول: أجزت لمحمد بن خالد الدمشقي، وفي وقته ذلك جماعة مشتركون في هذا الاسم والنسب، ثم لا يعين المجاز له منهم، أو يقول: أجزت لفلان أن يروي عني كتاب السنن، وهو يروي جماعة من كتب السنن المعروفة بذلك ثم لا يعين.

وإذا قال: أجزت لمن يشاء فلان، أو نحو ذلك، فهذا فيه جهالة وتعليق بشرط.

علوم الحديث ص: ١٥٦

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

إِجَازَةُ مَجْهُولٍ أو فِي مَجْهُولٍ، كقوله: أجزت أحمد بن محمد الدمشقي، وثم جماعة مسمون بذلك ولم يعين المراد منهم؛ أو يقول: أجزت فلاناً كتاب السنن، وهو يروي عدة كتب تعرف بالسنن ولم يعين.

المنهل الروي ص: ٨٥ ـ ٨٦

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

الإِجَازَةُ لِلْمَجْهُولِ أو بِالمَجْهُولِ:

فالأول: كقوله: أجزت لجماعة من الناس مسموعاتي.

والثاني: كقوله: أجزت لك بعض مسموعاتي.

فتح المغيث ص: ٢٠٣ ـ ٢٠٤

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الإِجَازَةُ لِلْمَجْهُولِ أو بِالمَجْهُولِ: كقوله: أجزت محمد بن أحمد الدمشقي. وثَم جماعة مسمون بذلك ولم يعين المراد منهم.

أو يقول: أجزت فلاناً كتاب السنن وهو يروي عدة كتب تعرف بالسنن ولم يعين.

الغاية في شرح الهداية: ١/١٥٢

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الإِجَازَةُ لِلْمَجْهُولِ أو بِالمَجْهُولِ:

فالأول: كقوله: أجزت لجماعة من الناس مسموعاتي.

والثاني: كقوله: أجزت لك بعض مسموعاتي.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٨٩

الإِجَازَةُ لِلْمَعْدُومِ:

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

١ ـ **الإِجَازَةُ لِلْمَعْدُومِ:** كقوله: أجزت لفلان وولده وكلّ ولد يولد له، أو لعقبه وعقب عقبه، أو لطلبة العلم ببلد كذا متى كانوا، أو لكل من دخل بلد كذا من طلبة العلم.

الإلماع ص: ١٠٤

٢ ـ **الإِجَازَةُ لِلْمَعْدُومِ:** كقولك: لكل من يولد لفلان، أو لجميع قريش، أو قيس، أو أهل بغداد، أو أهل مصر.

إكمال المعلم: ١/١٩٤

٣ ـ **الإِجَازَةُ لِلْمَعْدُومِ**: ولنذكر معه الإجازة للطفل الصغير.
ومثاله أن يقول: أجزت لمن يولد لفلان.

علوم الحديث ص: ١٥٨

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

إِجَازَةُ المَعْدُومِ: كقوله: أجزت لمن يولد لفلان.

المنهل الروي ص: ٨٦

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

إِجَازَةُ المَعْدُومِ: كقوله: أجزت لمن يولد لفلان.

أما لو عطفه على الموجود فقال: أجزت لفلان ولمن يولد له، أو أجزت لك ولعقبك ولنسلك، فقد جوزه ابن أبي داود. وهو أولى بالجواز من المعدوم المجرد عند من أجازه.

والإجازة للطفل الذي لا يميز صحيحة، قطع به القاضي أبو الطيب.

الخلاصة ص: ١٠٦ ـ ١٠٧

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الإِجَازَةُ لِلْمَعْدُومِ: كأن يقول: أجزت لمن سيولد لفلان.

الغاية في شرح الهداية: ١٥١/١

الإِجَازَةُ لِمَنْ لَيْسَ لَهَا أَهْلاً إِذْ ذَاكَ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

الإِجَازَةُ لِمَنْ لَيْسَ لَهَا أَهْلاً إِذْ ذَاكَ: وهو يشمل صوراً: منها الصبي في آخر المعدوم، ومنها المجنون.

النكت للزركشي ص: ٣٢٦

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

الإِجَازَةُ لِمَنْ لَيْسَ بأهل حين الإجازة للأداء والأخذ عنه: وذلك يشمل صوراً، لم يذكر منها ابن الصلاح إلا الصبي، ولم يفرده بنوع بل ذكره في آخر الكلام على الإجازة للمعدوم.

فتح المغيث ص: ٢٠٨

قول الراوي: **أَخْبَرَنَا فُلَانٌ إِجَازَةً:**

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

(ينظر: أجزت له).

الإِذْنُ فِي الإِجَازَةِ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

بقي من الأنواع التي لم يذكرها المصنف **الإِذْنُ فِي الإِجَازَةِ**: مثل أن يقول له: «أذنت لك أن تجيز عني من شئت». وقد وقع ذلك في عصرنا، والظاهر فيه الصحة، كما لو قال: وكل عني، ويكون مجازاً من جهة الإذن، وينعزل المأذون له في أن يجيز بموت الآذن قبل الإجازة، كما ينعزل الوكيل بموت الموكل، وإذا قال: «أجزت لك أن تجيز عني فلاناً»؛ كان أولى بالجواز من «أذنت أن تجيز عني من شئت». وقد ذكر ابن الصلاح نظير هذه المسألة في قسم الكتابة.

النكت للزركشي ص: ٣٢٦

أَلْفَاظُ الإِجَازَةِ:

مالك (تـ: ١٧٩هـ):

صح عن ابن وهب أنه قال: كنت عند مالك بن أنس فجاءه رجل يحمل موطأه في كسائه فقال: يا أبا عبدالله! هذا موطؤك قد كتبته وقابلته فأجزه لي. فقال: قد فعلت. قال: فكيف أقول؟ «حدثنا» أو «أخبرنا»؟ فقال له مالك: قل أيهما شئت.

النكت للزركشي ص: ٣٣٥

عيسى بن مسكين (تـ: ٢٩٥هـ):

الإجازة رأس مال كبير، وجائز أن يقول: حدثني فلان، وأخبرني فلان.

الإلماع ص: ٩١

الحكيم الترمذي (تـ: ٣٢٠هـ) في «**نوادر الأصول**».

يجوز إطلاق أخبرني وحدثني في الإجازة والمكاتبة، ويدل له قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا ۖ قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾. وإنما صار نبأ وخبراً لوصول علم ذلك إليه، فكذلك يجوز له أن يقول: حدثني؛ لأنه قد أحدث إليه الخبر سواء حدث شفاها أو بكتاب أو بمناولة، قال: وليس للممتنع أن يمتنع من هذا تورعاً ويتفقد الألفاظ مستقصياً في تحري الصدق قوله: حدثني وأخبرني، ويزعم أنه يمتنع من ذلك حتى يحدث شفاها فيقرأ رجل قليل المعرفة باللغة يتوهم أن أخبرني وحدثني يقتضي الشفاه وليس كذلك، فإن مدلول التحديث لغة: إلقاء المعاني إليك سواء ألقاه لفظاً أو كتاباً، وقد سمى الله تعالى القرآن حديثاً حدث به العباد وخاطبهم، وكل محدث أحدث إليك شفاها أو بكتاب فقد حدثك به، وأنت صادق في قولك حدثني، وسمى الذي يحدث في المنام حديثاً وقال تعالى: ﴿وَلِنُعَلِّمَهُۥ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ۚ﴾.

النكت للزركشي ص: ٣٣٤ ـ ٣٣٥ ـ فتح المغيث للسخاوي: ١٢٧/٢

الرامهرمزي (تـ: ٣٦٠هـ):

عن الحسن أنه كان لا يرى بأساً أن يدفع المحدث كتابه ويقول: ارو عني جميع ما فيه؛ يسعه أن يقول: حدثني فلان عن فلان.

المحدث الفاصل ص: ٤٣٥ ـ محاسن الاصطلاح ص: ١٤٩. ١٥٨

محمد بن عمران المرزباني (تـ: ٣٨٤هـ):

أطلق في الإجازة لفظ أخبر خاصة من غير بيان.

فتح المغيث للسخاوي: ١٢٧/٢

أبو سليمان الخطابي (تـ: ٣٨٨هـ) وقوم من الرواة:

١ ـ ورد عن قوم من الرواة التعبير عن الإجازة بقول: أخبرنا فلان أن فلاناً حدثه أو أخبره.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٧٢

٢ ـ كان يقول فيما حكي عنه في الرواية بالسماع عن الإجازة: أخبرنا فلان أن فلاناً حدثه أو أخبره.

فتح المغيث للسخاوي: ١٣٢/٢

أبو نعيم الأصبهاني (تـ: ٤٣٠هـ):

١ ـ (ينظر: ألفَاظُ الأدَاءِ/أ.د.ي).

٢ ـ (ينظر ما تقدم عند محمد بن عمران المرزباني).

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

وقد رأيت للقدماء والمتأخرين قولهم في الإجازة: أخبرنا فلان إذناً، و«فيما أذن لي فيه» و«فيما أطلق لي الحديث به عنه» و«فيما أجازنيه».

وبعضهم يقول: «فيما كتب به إلي» إن كان أجازه بخطه لقيه أو لم يلقه.

وبعضهم يقول: «فيما كتب به إلي» إن كان كتب له من بلد و«فيما كتب لي» إذا كان إجازة.

وبعضهم يقول: حدثنا كتابة ومن كتابه.

والتمييز إذا أمكن أجمل بالمحدث وهو الذي شاهدته من أهل التحري في الرواية ممن أخذنا عنه. وأما من جهة التحقيق فلا فرق إذا صحت الأصول المتقدمة وأنها طرق للنقل صحيحة وأن العبارة فيها بحدثنا وأخبرنا وأنبأنا سواء.

الإلماع ص: ١٣٢

أبو مروان الطبني[1] (تـ: ٥٤٧هـ):

لك أن تقول في الإجازة بالمعين «حدثني».

فتح المغيث للسخاوي: ١٢٧/٢

السلفي (تـ: ٥٧٦هـ) في «**مقدمة الاستذكار**»:

مذهب أبي عمر بن عبدالبر وعامة حفاظ الأندلس أن يقول فيما يجاز: حدثنا وأخبرنا، وما شك المجاز فيما يرويه منهما.

---

(١) يراجع هذا الأمر في الإلماع للقاضي ص: ٩٠ ما قبلها وما بعدها.

ومذهب علماء الشرق إظهار السماع والإجازة وتمييز أحدهما عن الآخر بلفظ لا إشكال فيه.

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

لا يقال في الرواية بالإجازة: كلمني فلان، ولا شافهني، ولا سمعته، وإنما يقال: أجاز لي، ونحوه.

توضيح الأفكار: ١٩٨/٢

الرِّوَايَةُ بِالإِجَازَةِ العَامَّةِ:

أبو بكر الحازمي (تـ: ٥٨٤هـ):

كتب [يقصد: أبو عبدالله محمد بن سعيد الدبيثي] إلى الحافظ أبي بكر الحازمي فسأله عن **الرِّوَايَةُ بِالإِجَازَةِ العَامَّةِ** وكيف يقول من أحب الرواية بها؟ فأجاب:

«هذا مما وقع في كلام المتأخرين، ولم أر في اصطلاح المتقدمين من ذلك شيئاً، غير أن نفراً من المتأخرين استعملوا هذه الألفاظ ولم يروا بها بأساً، ورأوا أن التخصيص والتعميم في هذا سواء.

وقال: متى عدم السماع الذي هو مضاه للشهادة فلا معنى للتعيين.

قال: ومن أدركت من الحفاظ نحو أبي العلاء وغيره كانوا يميلون إلى الجواز.

وفيما كتب إلينا الحافظ أبو طاهر السلفي من الإسكندرية في بعض مكاتباته، أجاز لأهل بلدان عدة، منها: بغداد، وواسط، وهمدان، وأصبهان، وزنجان.

وعلى الجملة فالتوسع في هذا الشأن غير محمود، فمهما أمكن العدول عنه إلى غير هذا الاصطلاح أو تهيأ تأكيده بمتابع له سماعاً أو إجازة خاصة كان ذلك أحرى، وإن ألحت الضرورة من يريد تخريج حديث في باب لم يجد مسلكاً سواه استخار الله تعالى وجوز ألفاظه، نحو أن يقول: «أخبرني فلان إجازة عامة» أو فيما أجاز لمن أدرك حياته، أو

يحكي لفظ المجيز في الرواية، فيتخلص من غوائل التدليس والتشبع بما لم يعط، ويكون مقتدياً ولا يعد مقترفاً. هذا كلام الحازمي.

النكت للزركشي ص: ٣٢٢

أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تَرْوِي عَنِّي مَا أَتَحَمَّلُهُ بَعْدُ:

(ينظر: أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تَرْوِي عَنِّي مَا يَصِحُّ عِنْدَكَ مِنْ مَسْمُوعَاتِي).

قوله: **أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تَرْوِي عَنِّي مَا يَصِحُّ عِنْدَكَ مِنْ مَسْمُوعَاتِي:**

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

(قوله: «وأما إذا قال: **أَجَزْتُ لَكَ مَا صَحَّ ويَصِحُّ عِنْدَكَ مِنْ مَسْمُوعَاتِي**...» إلى آخره.

قيل: وحينئذٍ فلا فرق بين هذا القسم وبين القسم الأول الذي لم يتحمله المجيز بعد، لأن الغرض من الرواية رواية ما صح عند الراوي بسماع المجيز، سواء سمع المجيز عند إجازته للمجاز له أو لا، ألا ترى أن شرط الرواية أكثرها يعتبر عند الأداء لا عند التحمل، حتى لو تحمل الصبي والفاسق وأدياها بعد البلوغ والعدالة صح، فكذلك لو تحمل الرواية التي لم يتحملها المجيز عند الإذن، ثم تبين تحمله، وقد أذن له أن يروي عنه ما يتحمله بعد، فلا فرق بين قوله: «**أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تَرْوِي عَنِّي مَا يَصِحُّ عِنْدَكَ مِنْ مَسْمُوعَاتِي**» أو تقول: «**أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تَرْوِي عَنِّي مَا أَتَحَمَّلُهُ بَعْدُ**»، لأن الغرض من العبارتين تجويز رواية ما جاز روايته عند الأداء، ولا يقال: هذا توكيل بما لم يملك؛ لأن الرواية غير التوكيل، فإنها في الحقيقة إذن بالإخبار عن المجيز بما صح رواية المجيز، وقد تحقق الإذن وتحقق السماع من المجيز، فصح ما قلناه لا فرق بين العبارتين بالنسبة إلى المقصود من الرواية.

النكت للزركشي ص: ٣٢٥ ـ ٣٢٦

قوله: **أَجَزْتُ لَهُ:**

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

قوله محتجاً على الإجازة: «لأنه إذا جاز له أن يروي عنه مروياته فقد أخبره بها جملة كما لو أخبره تفصيلاً . .» إلى آخره.

وعلى هذا فيكون قوله: «**أَجَزْتُ لَهُ**» تقديره: أخبرتك أني أروي هذا الكتاب وأذنت لك أن تنقله عني.

وقول الراوي: «**أَخْبَرَنَا فُلَانٌ إِجَازَةً**»؛ ليس معناه إلا هذا، كأنه يقول: أخبرني أنه يروي الكتاب الفلاني وأذن له في نقله عنه فأنا أنقل عنه بهذه الطريقة.

النكت للزركشي ص: ٣١٧

جَازَ القَنْطَرَةَ:

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

كان شيخ شيوخنا الحافظ أبو الحسن ـ ابن المفضل ـ المَقْدِسي يقول: في الرجل الذي يُخَرَّج عنه في الصحيح: هذا **جَاز القَنْطَرَةَ**.

يعني بذلك أنه لا يُلتفتُ إلى ما قيل فيه.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٥٣ ـ هدى الساري ص: ٣٨٤ ـ فتح المغيث للسخاوي: ١/٣٠٠

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

فائدة جليلة: وهو ما جرت به عادة كثير من المتأخرين في الرجل إذا روى له البخاري ومسلم وقد تكلم فيه أن يعتمدوه ويقولوا: **قد جَازَ القَنْطَرَةَ**.

قال الشيخ: وهكذا نعتقده وبه نقول، وجرى على ذلك الحافظ أبو الحجاج المزي، والذهبي، وغيرهم مما يظهر من تصرفهم.

النكت للزركشي ص: ٢٥٨

المُجَازُ بِهِ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المُجَازُ بِهِ: هو الحديث.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٨٨

المُجَازُ لَهُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المُجَازُ لَهُ: الذي أجيز له وهو التلميذ.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٨٨

مَرَاتِبُ المُجِيزِ:

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

أصل الإجازة مختلف فيه، ومن أجازها فهي قاصرة عن رتبة السماع، وحينئذٍ فينبغي ألا تجوز من كل من يجوز منه السماع، وإن يترخص مترخص وجوزها من كل من يجوز منه السماع، فأقل **مَرَاتِبُ المُجِيزِ**: أن يكون عالماً بمعنى الإجازة العلم الإجمالي من أنه روى شيئاً، وأن معنى إجازته لغيره إذنه لذلك الغير في رواية ذلك الشيء عنه بطريق الإجازة المعهودة من أهل هذا الشأن، لا العلم التفصيلي بما روى وبما يتعلق بأحكام الإجازة، وهذا العلم الإجمالي حاصل بما رأيناه من عوام الرواة، فإن انحط راو في الفهم عن هذه الدرجة ولا أخال أحداً ينحط عن إدراك هذا إذا عرف به، فلا أحسبه أهلا لأن يتحمل عنه بإجازة ولا سماع.

قال: وهذا الذي أشرت إليه من التوسع في الإجازة هو طريق الجمهور، وقد رأى بعض الناس الأمر فيها أضيق من ذلك، وقال: لا بد في المجيز: أن يكون عالماً بما يجيز.

النكت للزركشي ص: ٣٢٨ ـ ٣٢٩



حرف الحاء

ح.ب.ر

حَبَّرَ:

النحاس (تـ: ٣٨٠هـ) في «**صناعة الإعراب**»:

يقال لمن حسن كتابته: زينها و**حَبَّرَهَا** ونمقها وذهبها وريشها، فإن أفسد كتابته قيل: سرحها وهلهلها ولهلهها، فإن لم يبين كتابتها قيل، دحمسها، فإن جمع الحروف وقارب السطور بعضها من بعض قيل: قرمطها.

النكت للزركشي ص: ٣٥١

الحِبْرُ (شخص):

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **الحِبْرُ**: بفتح المهملة وكسرها وهو أفصح؛ أي: العالم.

فتح المغيث: ٣/٢٣٧

٢ ـ **الحِبْرُ**: لقب عبدالله بن عباس رضي الله تعالى عنهما لكثرة علمه.

الغاية في شرح الهداية: ٢/٥٧٨

الحِبْرُ (مادة):

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

قال الحسن بن سهل: إنما سمي **الحِبْرُ حِبْراً**، لأن البليغ إذا حبَّر ألفاظه ونَمْنَمَ بيانه أحضرك من معاني الحكم آنق من حِبَرات البزّ ومُفَوَّفات الوشي.

الجامع لأخلاق الراوي: ١/٢٥٠

السمعاني (تـ: ٥٦٢هـ) في «**أدب الإملاء**»:

وينبغي للطالب أن يكتب الحديث بالسواد ثم بالحبر خاصة دون المداد، لأن السواد أصبغ الألوان، والحبر أبقاها على ممر الدهور والأزمان، قال: وقد سأل رجل أبا عبيد أن يكتب كتاب «الأموال» تصنيفه بماء الذهب، فقال: اكتبه بالحبر فإنه أبقى.

وقال الحسن بن سهل: إنما سمي **الحِبْرُ** حبراً، لأن البليغ إذا حبر

ألفاظه ونمنم بيانه أحضرك من معاني الحكم آنق من حبرات البز، ومفوفات الوشي.

النكت للزركشي ص: ٣٦٢

ح.ج.ج

الحُجَّةُ:

أبو داود السجستاني (تـ: ٢٧٥هـ):

١ ـ قال الآجري: سألت أبا داود عن سليمان بن بنت شرحبيل فقال: ثقة يخطئ كما يخطئ الناس؟ قلت: هو حجة؟ قال: **الحُجَّةُ** أحمد بن حنبل.

النكت للزركشي ص: ٢٨٥

٢ ـ سأله الآجري عن سليمان بن بنت شرحبيل، فقال: قلت: هو حجة؟ قال: **الحُجَّةُ**: أحمد بن حنبل.

فتح المغيث للسخاوي: ٣٦٤/١ ـ توضيح الأفكار: ١٦٢/٢

الخطيب (تـ: ٤٦٣هـ):

أرفع العبارات في أحوال الرواة أن يقال: **حُجَّةٌ**، أو: ثقة.

وأدناها أن يقال: كذاب، ساقط.

علوم الحديث ص: ١٢٦

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

١ ـ إذا قيل: ثَبْتٌ، أو **حُجَّةٌ**. وكذا إذا قيل في العدل: إنه حافظ، أو ضابط.

[فهو ممن يحتج بحديثه].

علوم الحديث ص: ١٢٢

٢ ـ (ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

٣ ـ **الحُجَّةُ**: هو ممن يحتج بحديثه.

فتح المغيث للعراقي ص: ١٧٢

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

١ ـ **الحُجَّةُ**: من أحاط علمه بثلاثمائة ألف حديث.

تذكرة الحفاظ: ٩٧٩/٣

٢ ـ **الحُجَّةُ**: فوق الثقة.

تذكرة الحفاظ: ١٧٩/٣

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ (ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

٢ ـ كلام أبي داود يقتضي أن **الحُجَّةَ** أقوى من الثقة.

فتح المغيث: ٣٦٤/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الحُجَّةُ: من أحاط علمه بثلاث مئة ألف حديث.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٢١

لَيْسَ بِحُجَّةٍ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ).

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

لَيْسَ بِحُجَّةٍ: هو ممن يخرج حديثه للاعتبار.

فتح المغيث ص: ١٨٠

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ).

(ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

لاَ يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِم:

أبو حاتم الرازي (تـ: ٢٧٧هـ):

حدثنا عبدالرحمن سمعت أبى يقول: إبراهيم بن مهاجر ليس بقوي هو وحصين بن عبدالرحمن وعطاء بن السائب قريب بعضهم من بعض،

محلهم عندنا محل الصدق يكتب حديثهم ولا يحتج بحديثهم.

قلت لأبي: ما معنى **لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِم؟**

قال: كانوا قوماً لا يحفظون فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطراباً ما شئت.

الجرح والتعديل: ١٣٣/١

لاَ يُحْتَجُّ بِهِ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

فُلَانٌ لا يُحْتَجُّ بِهِ: هو ممن يخرج حديثه للاعتبار.

فتح المغيث ص: ١٧٧

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

ح.د.ث

الأَحَادِيثُ:

في **«الكشاف»**:

الأَحَادِيثُ: يكون اسم جمع للحديث، ومنه أحاديث رسول الله ﷺ، ويكون جمعاً للأحدوثة التي هي مثل الأضحوكة، هي ما يتحدث به الناس تلهياً، والمراد هنا الأول. قال: سميت أحاديث لأنه محدث بها عن الله ورسوله، فيقال: قال رسول الله كذا.

فيض القدير: ٢٠/١

الْأَحَادِيثُ الْإِلَهِيَّةُ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

الأَحَادِيثُ الْإِلَهِيَّةُ: وهي تحتمل أن يكون النبي ﷺ أخذها عن الله بلا واسطة أو بواسطة.

فتح الباري لابن حجر: ٥٢٣/٢

أَحَادِيثُ السَّنَةِ = (أَحَادِيثُ السَّنَةِ/س.ن.ن).

الأَحَادِيثُ الصِّحَاحُ:

أبو بكر البردعي (تـ: ٣٠١هـ) في كتاب «**المتصل والمنقطع**»:

الأَحَادِيثُ الصِّحَاحُ التي أجمع أهل الحديث على صحتها من جهة النقل مثل: الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن عمر.

والزهري عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ من رواية مالك بن أنس، وابن عيينة، ومعمر، والزبيدي، وعقيل، والأوزاعي، ما لم يختلف فيه، فإذا وقع الاختلاف في مثل هذا بين هؤلاء الذين ذكرناهم توقف فيه. وقد خالف نافع سالماً في أحاديث.

قال: ومثل: الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، ومثل: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ من رواية الأوزاعي وهشام، ما لم يقع الاختلاف والاضطراب فيه.

النكت للزركشي ص: ٥٦

الأَحَادِيثُ المُسَلْسَلَةُ = (الأَحَادِيثُ المُسَلْسَلَةُ/س.ل.س.ل).

الأَحَادِيثُ المُعَنْعَنَةُ = (الأَحَادِيثُ المُعَنْعَنَةُ/ع.ن.ع.ن).

الأَحَادِيثُ المُكَرَّرَةُ الأَسَانِيدِ:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

الأَحَادِيثُ المُكَرَّرَةُ الأَسَانِيدِ؛ أي: التي اختلفت أسانيدها واتحد متنها.

توضيح الأفكار: ٥٨/١

الأَحَادِيثُ النَّبَوِيَّاتِ:

النووي (ت: ٦٧٦هـ):

من أهم أنواع العلوم تحقيق معرفة **الأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّاتِ**؛ أعني: معرفة متونها، صحيحها، وحسنها، وضعيفها، متصلها ومرسلها، ومنقطعها، ومعضلعا، ومقلوبها، ومشهورها، وغريبها، وعزيزها، متوارتها، وآحادها، وأفرادها، معروفها وشاذها، ومنكرها، ومعللها، وموضوعها، ومدرجها، وناسخها، ومنسوخها، وخاصها، وعامها، ومجملها، ومبينها، ومختلفها، وغير ذلك من أنواعها المعروفات.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٣/١

أَصَحُّ الأَحَادِيثِ:

ابن تيمية (تـ: ٧٢٨هـ):

اتفق أهل العلم بالحديث على أن **أَصَحَّ الأَحَادِيثِ**: أحاديث أهل المدينة، ثم أحاديث أهل البصرة، ثم أحاديث أهل الشام.

النكت للزركشي ص: ٥٦

أَصَحُّ الأَحَادِيثِ المُقَيَّدَةِ:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

أَصَحُّ الأَحَادِيثِ المُقَيَّدَةِ: كقولهم: أصح شيء في الباب كذا وكذا.

تدريب الراوي: ٨٧/١

أقْسَامُ الأَحَادِيثِ = (أَنْوَاعُ الأَحَادِيثِ):

أبو يعلى الخليلي (تـ: ٤٤٦هـ) في «**الإرشاد**»:

الأَحَادِيث على أقسام كثيرة: صحيح متفق عليه، وصحيح معلول، وصحيح مختلف فيه.

توضيح الأفكار: ٢٦/٢

البيهقي (تـ: ٤٥٨هـ) في «**رسالته للجويني**»:

الأحاديث المروية على ثلاثة **أنواع**:

نوع اتفق أهل العلم على صحته.

ونوع اتفقوا على ضعفه.

ونوع اختلفوا في ثبوته: فبعضهم يضعف رواته بجرح ظهر له خفي على غيره، أو لم يظهر له من عدالته ما يوجب قبول خبره.

النكت للزركشي ص: ٤٥

النووي (تـ: ٦٧٦هـ) مسلم في أول مقدمة «**صحيحه**»:

ذكر أنه يقسم **الأَحَادِيث** إلى ثلاثة **أقسام**:

الأول: ما رواه الحفاظ المتقنون.

والثاني: ما رواه المستورون المتوسطون في الحفظ والإتقان.

والثالث: ما رواه الضعفاء والمتروكون.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١/٢٣ ـ تدريب الراوي: ١/ ٩٦ ـ توضيح الأفكار: ١/١٠٠ ـ ١٠١

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ) في «**النخبة**»:

الحديث أربعة أقسام:

الأول: أن يكون للخبر طرق بلا عدد معين، أو مع حصر بما فوق الاثنين، أو بهما، أو بواحد، فالأول المتواتر المفيد للعلم اليقيني بشروطه، وهو المستفيض على رأي.

والثاني: المشهور.

والثالث: العزيز.

والرابع: الغريب. وكلها آحاد ما عدا الأول.

توضيح الأفكار: ٢/٢٢٩

مَعْرِفَةُ الأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ:

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

من أهم أنواع العلوم تحقيق **مَعْرِفَةُ الأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ**؛ أعني: معرفة متونها وأسانيدها، وما يتعلق بهما.

الرسالة المستطرفة ص: ١٥٧

التَّحْدِيثُ:

ابن جريج (تـ: ١٥٠هـ):

التَّحْدِيثُ: ما يلفظ به الشيخ[١].

فتح الباري: ١٤٥/١

إسحاق بن راهويه (تـ: ٢٣٨هـ):

التّحْدِيثُ: إطلاق ذلك حيث يقرأ الشيخ من لفظه وتقييده حيث يُقرأ عليه[٢].

فتح الباري: ١٤٥/١

الحكيم الترمذي (تـ: ٣٢٠هـ):

(ينظر: أَلْفَاظُ الإِجَازَةِ/ج.و.ز).

السلفي (تـ: ٥٧٦هـ) في «**مقدمة الاستذكار**»:

(ينظر: أَلْفَاظُ الإِجَازَةِ/ج.و.ز).

الكرماني (تـ: ٧٦٢هـ):

(ينظر: القَوْلُ/ق.و.ل).

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ **التَّحْدِيثُ**، وَالْإِخْبَار، وَالْإِنْبَاء، بِمَعْنًى وَاحِدٍ. وَإِنَّمَا غَايَرَ بَيْنَهَا أَهْلُ الْحَدِيثِ اصْطِلَاحًا.

فتح الباري: ١٢١/١

---

(١) أضاف صاحب الفتح هذا التعريف أيضاً لـ: للأوزاعي (تـ: ١٥٨هـ) وابن وهب (تـ: ١٩٧هـ) والشافعي (تـ: ٢٠٤هـ) وجمهور أهل المشرق.

(٢) نسب صاحب الفتح هذا التعريف أيضاً لـ: النسائي (تـ: ٣٠٣هـ)، وابن حبان (تـ: ٣٥٤هـ)، وابن منده (تـ: ٣٩٥هـ).

٢ ـ **التَّحْدِيثُ**، والإِخْبَارُ، والإنباء عندهم سواء، وهذا لا خلاف فيه عند أهل العلم بالنسبة إلى اللغة، ومن أصرح الأدلة فيه قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝٤﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾.

وأما بالنسبة إلى الاصطلاح ففيه الخلاف: فمنهم من استمر على أصل اللغة، وهذا رأي الزهري، ومالك، وابن عيينة، ويحيى القطان، وأكثر الحجازيين والكوفيين، وعليه استمر عمل المغاربة، ورجحه بن الحاجب في مختصره، ونقل عن الحاكم أنه مذهب الأئمة الأربعة.

ومنهم من رأى إطلاق ذلك حيث يقرأ الشيخ من لفظه، وتقييده حيث يقرأ عليه، وهو مذهب إسحاق بن راهويه، والنسائي، وابن حبان، وابن منده، وغيرهم.

ومنهم من رأى التفرقة بين الصيغ بحسب افتراق التحمل، فيخصون **التَّحْدِيثَ** بما يلفظ به الشيخ، والإخبار بما يقرأ عليه، وهذا مذهب بن جريج، والأوزاعي، والشافعي وابن وهب، وجمهور أهل المشرق، ثم أحدث أتباعهم تفصيلاً آخر: فمن سمع وحده من لفظ الشيخ أفرد فقال: حدثني، ومن سمع مع غيره جمع، ومن قرأ بنفسه على الشيخ أفرد فقال: أخبرني، ومن سمع بقراءة غيره جمع. وكذا خصصوا الإنباء بالإجازة التي يشافه بها الشيخ من يجيزه.

فتح الباري: ١/١٤٤ ـ ١٤٥

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

اعلم أنه استدل من أجاز إطلاق التحديث بالإجازة بأن مدلول **التّحْدِيثِ** لغة: إلقاء المعاني إليك، سواء ألقاها لفظاً أو كتابة أو إجازة، وقد سمى الله تعالى القرآن حديثاً حدث به عباده وخاطبهم به، فكل مُحَدث أحدث إليك شفاها أو بكتابة أو بإجازة فقد حدثك به، وأنت صادق في قولك: حدثني.

توضيح الأفكار: ٢/٢٠٧

سِنُّ التَّحْدِيثِ:

الرامهرمزي (تـ: ٣٦٠هـ):

الذي يصح عندي من طريق الأثر والنظر في الحد الذي إذا بلغه الناقل حسن به أن يحدث: استيفاء الخمسين، لأنها انتهاء الكهولة وفيها مجتمع الأشد.

وليس بمستنكر أن يحدث عند استيفاء الأربعين، لأنها حد الاستواء، ومنتهى الكمال، نبئ رسول الله ﷺ وهو ابن أربعين، وفي الأربعين تتناهى عزيمة الإنسان وقوته، ويتوفر عقله ويجود رأيه.

المحدث الفاصل ص: ٣٥٢ ـ ٣٥٣ ـ الإلماع ص: ٢٠٠ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٢٣٧

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

كم من السلف المتقدمين ومن بعدهم من المحدثين من لم ينته إلى هذا السن ولا استوفى هذا العمر ومات قبله، وقد نشر من الحديث والعلم ما لا يحصى.

هذا عمر بن عبدالعزيز توفي ولم يكمل الأربعين.

وسعيد بن جبير لم يبلغ الخمسين. وكذلك إبراهيم النخعي.

وهذا مالك بن أنس قد جلس للناس ابن نيف وعشرين وقيل: ابن سبع عشرة والناس متوافرون وشيوخه أحياء ربيعة وابن هرمز، ونافع ومحمد بن المنكدر وغيرهم وقد سمع منه ابن شهاب حديث الفريعة.

وكذلك محمد بن إدريس الشافعي: قد أخذ عنه العلم في سن الحداثة وانتصب لذلك.

الإلماع ص: ٢٠١ ـ ٢٠٤ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٢٣٧

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

قد اختلف في السن الذي إذا بلغه استحب له التصدي لإسماع

الحديث والانتصاب لروايته. والذي نقوله: إنه متى احتيج إلى ما عنده استحب له التصدي لروايته ونشره في أي سن كان.

علوم الحديث ص: ٢٣٦

سِنُّ الإِمْسَاكِ عَنِ التَّحْدِيثِ:

الرامهرمزي (تـ: ٣٦٠هـ):

فإذا تناهى العمر بالمحدث، فأعجب إلي أن يمسك في الثمانين فإنه حد الهرم، والتسبيح والاستغفار وتلاوة القرآن أولى بأبناء الثمانين، فإن كان عقله ثابتاً ورأيه مجتمعاً، يعرف حديثه ويقوم به، وتحرى أن يحدث احتساباً، رجوت له خيراً، كالحضرمي، وموسى، وعبدان، ولم أر بفهم أبي خليفة وضبطه بأساً مع سنه.

المحدث الفاصل ص: ٣٥٤ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٢٣٨

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

الحد في ترك الشيخ التحديث التغير وخوف الخرف.

الإلماع ص: ٢٠٤

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

وأما السن الذي إذا بلغه المحدث انبغى له **الإِمْسَاكُ عَنِ التَّحْدِيثِ**، فهو السن الذي يخشى عليه فيه من الهرم والخرف، ويخاف عليه فيه أن يخلط ويروي ما ليس من حديثه، والناس في بلوغ هذه السن يتفاوتون بحسب اختلاف أحوالهم.

وهكذا إذا عمي وخاف أن يدخل عليه ما ليس من حديثه فليمسك عن الرواية.

علوم الحديث ص: ٢٣٨

القَوْلُ في التَّحْدِيثِ والإِخْبَارِ:

الشافعي (تـ: ٢٠٤هـ):

كان الشافعي إذا حدثنا عن مالك يقول: حدثنا وربما قال: أخبرنا، كأنه عنده واحد.

المحدث الفاصل ص: ٥١٧

الرامهرمزي (تـ: ٣٦٠هـ):

ألفاظ أهل العلم تختلف في هذا، فمنهم من يقول: أخبرنا، ومنهم من يقول: حدثنا، ومنهم من يجمع بين اللفظين يرددهما في رواياته.

المحدث الفاصل ص: ٥١٧

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

(ينظر: الإِخْبَارُ/خ.ب.ر).

الحَدِيثُ:

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣ هـ):

الحَدِيثُ: يشتمل على: المسند، والموقوف، والمرسل، والمقطوع، والقوي، والضعيف، والصحيح، والسقيم، وغير ذلك من الأوصاف المختلفة والنعوت المتغايرة، وفي كتب الكل فائدة نحن نشير إليها ونذكرها على التفصيل للأنواع التي وصفناها وغيرها مما لم نصفه إن شاء الله.

الجامع لأخلاق الراوي: ١٨٨/٢ ـ ١٨٩

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

الحَدِيثُ: يسمى علماً ويطلق ذلك عليه، ألا ترى إلى قول عبدالرحمن بن عوف: عندي من هذا علم.

التمهيد: ٣٦٩/٨

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

الحَدِيثَ عند أهله ينقسم إلى: صحيح، وحسن، وضعيف.

علوم الحديث ص: ١١ ـ توضيح الأفكار: ١٥/١

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

الحَدِيثُ: أصله ضد القديم. وقد استعمل في قليل الخبر وكثيره، لأنه يحدث شيئاً فشيئاً. وجمع حديث أحاديث قياس، قال الفراء: واحد الأحاديث أحدوثة، ثم جعل جمعاً للحديث.

المنهل الروي ص: ٣٠

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

١ ـ السلف أطلقوا **الحَدِيثَ** على أقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وآثارهم وفتواهم.

الخلاصة ص: ٣٢

٢ ـ **الحَدِيثُ**: ضد القديم، لأنه يحدث شيئاً فشيئاً، ويستعمل في قليل الكلام وكثيره.

الخلاصة ص: ٣٣

٣ ـ **الحَدِيثُ** ينقسم إلى: صحيح، وحسن، وضعيف، هذا إذا نظر إلى المتن.

الخلاصة ص: ٣٧

٤ ـ **الحَدِيثُ**: أعم من أن يكون قول النبي ﷺ، والصحابي، والتابعي، وفعلهم، وتقريرهم.

تدريب الراوي: ٤٢/١

٥ ـ في «**الخلاصة**»: **الحَدِيثُ**: قول رسول الله ﷺ، أو الصحابي، أو التابعي، وفعله، وتقريره، وصفته حتى في الحركات، والسَّكَنات، في اليقظة، والمنام.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٥٣

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

الحَدِيثُ والخبر والنبأ مترادفات.

الموقظة ص: ٥٥

الكرماني (تـ: ٧٦٢هـ):

الحَدِيثُ في عرف الشرع: ما يضاف إلى النبي ﷺ، وكأنه لوحظ فيه مقابلة القرآن لأنه قديم وهذا حديث.

فيض القدير: ٢٠/١

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

(ينظر: الأثَر/أ.ث.ر).

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ قيل: **الحَدِيثُ**: ما جاء عن النبي ﷺ.

نزهة النظر ص: ١٢

٢ ـ **الحَدِيثُ** في عرف الشرع: ما يضاف إلى النبي ﷺ.

فتح الباري: ١/١٩٣ ـ تدريب الراوي: ١/٤٢

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **الحَدِيثُ**: ضد القديم. واصطلاحا: ما أضيف إلى النبي ﷺ قولاً له، أو فعلاً، أو تقريراً، أو صفة، حتى الحركات والسكنات، في اليقظة والمنام، فهو أعم من السنة.

فتح المغيث: ١/١٠ ـ الغاية في شرح الهداية: ١/٧١ ـ ٧٢

٢ ـ **الحَدِيثُ** في اللغة: ضد القديم، ويُستعمل في قليل الكلام وكثيره، قال تعالى: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا صَٰدِقِينَ﴾.

وفي اصطلاحهم: قول رسول الله ﷺ، وفعله، وتقريره، وصفته حتى في الحركات، والسَّكَنَات، في اليقظة، والمنام.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٥٣

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

الحَدِيثُ: أصله ضد القديم، وقد استعمل في قليل الخبر وكثيره، لأنه يحدث شيئاً فشيئاً.

تدريب الراوي: ١/٤٢

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

الحَدِيثُ ويرادفه الخبر على الصحيح: ما أضيف إلى النبي ﷺ، قيل: أو إلى صحابي، أو إلى من دونه، قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً، أو صفة، ويعبر عن هذا بعلم الحديث رواية.

فتح الباقي: ١/٩١ ـ فيض القدير: ١/٢٠

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **الحَدِيثُ**: يرادفه السنة عند الأكثر.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٥٣

٢ ـ **الحَدِيثُ**: يطلق على مجموع كلام الراوي المركب من الرواة، وكلامه ﷺ.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٣٣

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

١ ـ **الحَدِيثُ**: ما يضاف إلى النبي ﷺ خاصة ولا مجال لإرادة غيره.

فيض القدير: ١/٢٠

٢ ـ **الحَدِيثُ**: ما جاء به المصطفى ﷺ لتعليم الخلق من الكتاب والسنة.

فيض القدير: ٦/٣٨٣

٣ ـ **الحَدِيثُ** في عرف الشرع: ما يضاف إلى المصطفى ﷺ، قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً.

فيض القدير: ٢/١٤٩

الشيخ عطا في مختصره المسمى «**بالقول المعتبر في مصطلح أهل الأثر**»:

الحَدِيثُ: علم رواية، ورسمه أيضاً بأنه: علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قيل: أو إلى صحابي فمن دونه، قولاً أو فعلاً أو وهماً أو تقريراً أو صفةً.

وقيل: ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والخبر: ما جاء عن غيره.

وعلم درايته اصطلاحي.

توضيح الأفكار: ١/١٤

قيل:

الحديث: صحيح وضعيف فقط، والحسن مدرج في أنواع الصحيح.

تدريب الراوي: ١/٦٢

في «**التلويح**» وغيره.

الحَدِيثُ عرفاً: ما روي من قول المصطفى؛ قيل: أو الصحابي، أو

التابعي، أو فعلهم أو تقريرهم. وقد يخص بما يرفع إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير.

فيض القدير: ١/١٣٢

الحَدِيثُ الحَسَنُ = (الحَسَنُ/ح.س.ن).

الحَدِيثُ الصَّحِيحُ = (الصَّحِيحُ/ص.ح.ح).

الحَدِيثُ الضَّعِيفُ = (الضَّعِيفُ/ض.ع.ف).

الحَدِيثُ العَالِي = (العَالِي/ع.ل.و).

الحَدِيثُ الغَرِيبُ = (الغَرِيبُ/غ.ر.ب).

الحَدِيثُ القُدْسِيُّ:

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

الحَدِيثُ القُدْسِيُّ: إخبار الله تعالى نبيه عليه الصلاة والسلام معناه بإلهام أو بالمنام، فأخبر النبي ﷺ عن ذلك المعنى بعبارة نفسه.

فيض القدير: ٤/٤٦٨. ٤/٤٩٨

الحَدِيثُ المُرْسَلُ = (الحَدِيثُ المُرْسَلُ/ر.س.ل).

الحَدِيثُ المُسَلْسَلُ = (الحَدِيثُ المُسَلْسَلُ/س.ل.س.ل).

الحَدِيثُ المُسْنَدُ = (المُسْنَدُ/س.ن.د).

الحَدِيثُ المُعَلَّلُ = (المُعَلَّلُ/ع.ل.ل).

الحَدِيثُ المُعَنْعَنُ = (الحَدِيثُ المُعَنْعَنُ/ع.ن.ع.ن).

الحَدِيثُ المُنْقَطِعُ = (الحَدِيثُ المُنْقَطِعُ/ق.ط.ع).

الحَدِيثُ المَوْضُوعُ = (الحَدِيثُ المَوْضُوعُ/و.ض.ع).

الحَدِيثُ النَّبَوِيُّ:

ابن تيمية (تـ: ٧٢٨هـ):

الحَدِيثُ النَّبَوِيُّ: عند الإطلاق ينصرف إلى ما حدث به عنه بعد النبوة من قوله، وفعله، وإقراره.

الفتاوى لابن تيمية: ١٨/٦ ـ ٧

الحَدِيثُ الوَاحِدُ = (الحَدِيثُ الوَاحِدُ/و.ح.د).

إِسْنَادُ الحَدِيثِ = (إِسْنَادُ الحَدِيثِ/س.ن.د).

أَصْحَابُ الحَدِيثِ:

هشيم (تـ: ١٨٣هـ):

من لم يحفظ الحديث فليس هو من **أَصْحَابِ الحَدِيثِ**.

تدريب الراوي: ١/٤٥ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٢/٢٣٠

وكيع بن الجراح (تـ: ١٩٦هـ):

لا ينبل الرجل من **أَصْحَابِ الحَدِيثِ** حتى يكتب عمن فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٢٤٩

يحيى بن معين (تـ: ٢٠٣هـ):

أَصْحَابُ الحَدِيثِ خمسة: مالك، وابن جريج، والثوري، وشعبة، وعفان.

سير أعلام النبلاء: ١٠/٢٤٨

إسحاق بن موسى الأنصاري (تـ: ٢٤٤هـ):

إسحاق بن موسى الأنصاري يقول: ما مكن لأحد من هذه الأمة ما مكن **لأصحاب الحديث**؛ يعني: لأئمة أهل الحديث العالمين، النقاد لآثار رسول الله ﷺ.

الجرح والتعديل: ٢/١٩

أُصُولُ الحَدِيثِ = (أُصُولُ الحَدِيثِ/أ.ص.ل).

أَقْسَامُ الحَدِيثِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

(ينظر: الحَدِيث).

أبو زيد عبدالصمد الديلمي في «**غاية الوصول إلى أحاديث الرسول**»:

أَقْسَامُه: نوعية وصنفية.

فالنوعية ثلاثة: الصحيح، والحسن، والضعيف.

والصنفية: المسند، المتصل، المرفوع، الموقوف، المقطوع، المنقطع. إلخ.

وابن الصلاح جعل الكل أنواعاً، ولا شك أن تقسيم الحديث إلى صحيح، وحسن، وضعيف، هو التقسيم الأول، وهو النوعي، وتقسيم الحديث إلى المرسل، والشاذ، والمعلل، وغيرها تقسيم ثان، فهو التقسيم الصنفي.

النكت للزركشي ص: ٤٤

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

الأصوليون قسموه إلى ثلاثة: قوله، وفعله، وتقريره. هذا تقسيم له باعتبار حدوده، وتقسيم المحدثين باعتبار القوة والضعف.

النكت للزركشي ص: ٤٤

أَهْلُ الحَدِيثِ:

سفيان بن عيينة (تـ: ١٩٨هـ):

لا يكون الرجل من **أَهْلُ الحَدِيثِ** حتى يأخذ عمن فوقه، وعمن هو دونه، وعمن هو مثله.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢١٨/٢

أحمد بن حنبل (تـ: ٢٤١هـ):

ذكر ابن السمعاني في «**أدب الاستملاء**»: نا أبا القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، المعروف بابن بنت منيع: سألت أبا عبدالله أحمد بن حنبل أن يكتب كتاباً إلى سويد بن سعيد الحدثاني فكتب: هذا رجل يكتب الحديث، فقلت: يا أبا عبدالله، لو كتبتَ مِن أهل الحديث؟ فقال: **أَهْلُ الحَدِيثِ** عندنا: من يستعمل الحديث.

النكت للزركشي ص: ٣٢

الشاطبي (تـ: ٧٩٠هـ):

قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: «**أهل القرآن أهل الله وخاصَّتُه**».

يؤخذ منه: أن **أَهْلَ الحَدِيثِ**: أهل رسول الله ﷺ وصفوته.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٨٠

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

أَهْلُ الحَدِيثِ؛ أي: الحُذّاق من المحدثين.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٩٩

فِي اصْطِلَاحِ أَهْلِ الحَدِيثِ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

فِي اصْطِلَاحِ أَهْلِ الحَدِيثِ؛ أي: في عرفهم، وهو توافقهم على استعمال ألفاظ مخصوصة يتداولونها على وجه التعارف فيما بينهم كما اصطلحوا عليها.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٣٦

تَدْوِينُ الحَدِيثِ:

ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ):

١ ـ أبو بكر تابعي فقيه استعمله عمر بن عبدالعزيز على إمرة المدينة وقضائها، ولهذا كتب إليه، ولا يعرف له اسم سوى أبي بكر، وقيل: كنيته أبو عبدالملك، واسمه أبو بكر، وقيل: اسمه كنيته.

قوله: انظر ما كان؛ أي: اجمع الذي تجد. ووقع هنا للكشميهني: عندك؛ أي: في بلدك.

قوله: فاكتبه؛ يستفاد منه ابتداء **تَدْوِين الحَدِيثِ النبوي**، وكانوا قبل ذلك يعتمدون على الحفظ، فلما خاف عمر بن عبدالعزيز وكان على رأس المائة الأولى من ذهاب العلم بموت العلماء، رأى أن في تدوينه ضبطاً له وإبقاءً.

فتح الباري: ١/١٩٤

٢ ـ قال العلماء: كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث، واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظاً كما أخذوا حفظاً، لكن لما قصرت الهمم وخشي الأئمة ضياع العلم دونوه. وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة، بأمر عمر بن عبدالعزيز، ثم كثر **التَّدْوِينُ**، ثم التصنيف، وحصل بذلك خير كثير فلله الحمد.

فتح الباري: ٢٠٨/١

السيوطي (ت: ٩١١هـ):

وأما ابتداء **تَدْوِينُ الحَدِيثِ** فإنه وقع على رأس المائة في خلافة عمر بن عبدالعزيز بأمره، ففي صحيح البخاري في أبواب العلم: وكتب عمر بن عبدالعزيز إلى أبي بكر بن حزم: «انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ، فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء».

وأخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان بلفظ: كتب عمر بن عبدالعزيز إلى الآفاق: «انظروا حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاجمعوه».

تدريب الراوي ٩٤/١

تَعْليلُ الحَدِيثِ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

إنما **يُعَلَّلُ الحديث** من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليه علمه فيصير الحديث معلولا، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير.

معرفة علوم الحديث ص: ١١٢ ـ ١١٣

جَوْدَةُ الحَدِيثِ:

ابن المبارك (تـ: ١٨١هـ):

ليس جَوْدَةُ الحَدِيثِ في قرب الإسناد، ولكن **جَوْدَةُ الحَدِيثِ** صحة الرجال.

الجامع لأخلاق الراوي: ١٠١/٢ ـ النكت للزركشي[١] ص: ١٢٠ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٢٦/٣ ـ الغاية في شرح الهداية: ١٠٦/١ ـ تدريب الراوي: ١٧٢/٢ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٣١

جَيِّدُ الحَدِيثِ:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

جَيِّدُ الحَدِيثِ: من الجودة.

توضيح الأفكار: ١٦٣/٢

حَسَنُ الحَدِيثِ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

عن أمية بن خالد قال: قلت لشعبة: تحدث عن محمد بن عبيدالله العرزمي وتدع عبدالملك بن أبي سليمان وقد كان **حَسَنَ الحَدِيثِ**؟

فقال: من حسنها فررت.

يعني: أنها منكرة.

تدريب الراوي: ١٦٣/١

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

حِفْظُ الحَدِيثِ:

الخطيب (تـ: ٤٦٣هـ):

---

(١) قال الزركشي: «ذكره ابن السمعاني في «أدب الاستملاء».

الحِفْظُ لِلحَدِيثِ على ضربين:

أحدهما: حفظ ألفاظه، وعَدُّ حروفه.

والآخر: حفظ معانيه دون اعتبار لفظه.

الجامع لأخلاق الراوي: ١٦/٢

الرِّئَاسَةُ فِي الحَدِيثِ:

الخطيب (تـ: ٤٦٣هـ):

أبو العباس الحراني يقول: سمعت أبا عاصم النبيل يقول: **الرِّئَاسَةُ فِي الحَدِيثِ** بلا دراية رئاسة نذلة.

و**الرِّئَاسَةُ** التي أشار إليها أبو عاصم، إنما هي اجتماع الطلبة على الراوي للسماع منه عند علو سنه وانصرام عمره، وربما عاجلته المنية قبل بلوغ تلك الأمنية، فتكون أعظم لحسرته وأشد لمصيبته.

الجامع لأخلاق الراوي: ١٨١/٢ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٣٠٢ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٣٨٤/٢ ـ تدريب الراوي: ١٤٩/٢ ـ ١٥٠

سَبَبُ الحَدِيثِ[(١)]:

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ) في «**شرح العمدة**»:

١ ـ شرع بعض المتأخرين من أهل الحديث في تصنيف **أَسْبَابِ الحَدِيثِ**، كما صنف في أسباب النزول للكتاب العزيز، فوقفت من ذلك على شيء يسير، وحديث: «**إنما الأعمال بالنيات**» يدخل في هذا القبيل. وينضم إلى ذلك نظائر كثيرة لمن قصد تتبعه.

محاسن الاصطلاح ص: ٣٥٥

٢ ـ شرع بعض المتأخرين في تصنيف **أَسْبَابِ الحَدِيثِ** كما صنف في أسباب النزول.

---

(١) قال السيوطي: هذا النوع ذكره البلقيني في محاسن الاصطلاح، وشيخ الإسلام في النخبة، وصنف فيه أبو حفص العكبري وأبو حامد بن كوتاه الجوباري. قال الذهبي: «ولم يسبق إلى ذلك». ينظر: تدريب الراوي: ٣٩٤/٢.

ومن أمثلته: «**حديث إنما الأعمال بالنيات**»، سببه أن رجلاً هاجر من مكة إلى المدينة لا يريد بذلك الهجرة بل ليتزوج امرأة يقال لها: أم قيس فسمي مهاجر أم قيس، ولهذا حسن في الحديث ذكر المرأة دون سائر الأمور الدنيوية.

تدريب الراوي: ٢/٣٩٤

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

١ ـ مَعْرِفَةُ أَسْبَابِ الحَدِيثِ: اعلم أن السبب قد ينقل في الحديث، كما في حديث سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام والإحسان وغيرهما، وحديث القلتين؛ سئل عن الماء يكون بالفلاة وما ينوبه من السباع والدواب. وحديث الشفاعة؛ سببه قوله ﷺ: «**أنا سيد ولد آدم ولا فخر**». وحديث سؤال النجدي. وحديث: «**صلِّ فإنك لم تصل**». وحديث: «**خذي فِرصة من مسك**». وحديث سؤال: «**أي الذنب أكبر**». وذلك كثير.

وقد لا ينقل السبب في الحديث، أو ينقل في بعض طرقه، فهو الذي ينبغي الاعتناء به. ومن ذلك: حديث: «**أفضل صلاة المرء في بيته، إلا المكتوبة**». رواه البخاري ومسلم وغيرهما.

وذكر السبب يتبين به الفقه في المسألة.

محاسن الاصطلاح ص: ٣٥٥ ـ ٣٦٥

٢ ـ اعلم أن السبب قد ينقل في الحديث، كحديث سؤال جبريل عليه الصلاة والسلام عن الإيمان والإسلام والإحسان. وحديث القلتين؛ سئلٍ عن الماء يكون بالفلاة وما ينوبه من السباع والدواب، وحديث: «**صلِّ فإنك لم تصل**»، وحديث: «**خذي فِرصة من مسك**»، وحديث سؤال: «**أي الذنب أكبر**»، وغير ذلك.

وقد لا ينقل فيه، أو ينقل في بعض طرقه وهو الذي ينبغي الاعتناء به، فبذكر السبب يتبين الفقه في المسألة، من ذلك: حديث الخراج بالضمان، في بعض طرقه عند أبي داود وابن ماجه: «أن رجلًا ابتاع عبداً

فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم ثم وجد به عيباً فخاصمه إلى النبي ﷺ فرده عليه فقال الرجل: يا رسول الله قد استعمل غلامي، فقال ﷺ: «**الخراج بالضمان**».

تدريب الراوي: ٢/٣٩٥

قاسم بن قطلوبغا (تـ: ٨٧٩هـ):

سَبَبُ الحَدِيثِ: يعني السبب الذي لأجله حدث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بذلك الحديث، كما في سبب نزول القرآن الكريم.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٨١٤

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

تتمة مما يتضح به المراد من الخبر **مَعْرِفَةُ سَبَبِهِ**.

فتح المغيث ٣/٥٥

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

سَبَبُ الحَدِيثِ؛ أي: باعث وروده.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٨١٤

صَاحِبُ حَدِيثٍ:

أبو بكر بن أبي شيبة (تـ: ٢٣٥هـ):

من لم يكتب عشرين ألف حديث إملاء لم يعدّ **صَاحِبَ حَدِيثٍ**.

المحدث الفاصل ص: ٣٧٧ ـ الجامع لأخلاق الراوي: ١/٧٧ ـ تدريب الراوي: ١/٤٥

أحمد بن حنبل (تـ: ٢٤١هـ):

١ ـ أحمد بن العباس النسائي قال: سألت أحمد بن حنبل عن الرجل يكون معه مائة ألف حديث، يقال: إنه **صَاحِبُ حَدِيثٍ**؟ قال: لا.

قلت له: عنده مائتا ألف حديث، يقال: إنه **صَاحِبُ حَدِيثٍ**؟ قال: لا.

قلت له: ثلاثمائة ألف حديث؟ فقال بيده كذا، يُرَوِّحُ يَمْنَةً ويَسْرَةً، وأومأ غَسَّان بيده كذا وكذا، يُقَلِّبُهَا.

الجامع لأخلاق الراوي: ١/٧٧

٢ ـ **صَاحِبُ الحَدِيثِ** عندنا: من يستعمل الحديث.

الجامع لأخلاق الراوي: ١٤٤/١

فتح الدين بن سيد الناس (تـ: ٧٣٤هـ):

(ينظر: المحدث).

طَرَفُ الحَدِيثِ = (طَرَفُ الحَدِيثِ/ط.ر.ف).

طَلَبُ الحَدِيثِ = (طَلَبُ الحَدِيثِ/ط.ل.ب).

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

طَلَبُ الحَدِيثِ شيء غير الحديث، فطلب الحديث اسم عرفي لأمور زائدة على تحصيل ماهية الحديث، وكثير منها مراقي إلى العلم، وأكثرها أمور شغف بها الْمحدث من تحصيل النسخ المليحة، وتطلب الإسناد العالي، وتكثير الشيوخ، والفرح بِالْألقاب، والثناء، وتمني العمر الطويل ليروي، وحب التفرد إِلى أمور عديدة لازمة للأغراض النفسانية لا للأعمال الربانية. فإذا كان طلبك للحديث النبوي محفوفًا بهذه الآفات، فمتى خلاصك منها إلى الإخلاص؟ وإذا كان طلب علم الآثار مدخولاً، فما ظنك بعلم المنطق والجدل وحكمة الأوائل التي تنكث الإيمان وتورث الشكوك التي لم تكن ـ والله ـ في عصر الصحابة والتابعِين، بل كانت علومهم القرآن والحديث والفقه.

النكت على مقدمة ابن الصلاح: ٣١ ـ ٣٢

سِنُّ طَلَبِ الْحَدِيثِ= (سِنُّ طَلَبِ الْحَدِيثِ/س.ن.ن):

موسى بن هارون الحمَّال (ت: ٢٩٤هـ):

قال موسى بن هارون: أهل البصرة يكتبون لعشر سنين، وأهل الكوفة لعشرين، وأهل الشام لثلاثين.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٢٩

موسى بن إسحاق: (ت: ٢٩٧هـ):

قيل لموسى بن إِسحاق: كيف لم تكتب عن أبي نُعَيْم؟ فقال: كان

أهل الكوفة لا يُخْرِجُونَ أولادهم في طَلَبِ الْحَدِيثِ صغاراً حتى يستكملوا عشرين سنة.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٢٨

عِلَلُ الحَدِيثِ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

عِلَلُ الحَدِيثِ: هو علم برأسه غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل.

معرفة علوم الحديث ص: ١١٢

ابن تيمية (تـ: ٧٢٨هـ):

هذا الذي يسمى **مَعْرِفَةُ عِلَلِ الحَدِيثِ**، بكون الحديث إسناده في الظاهر جيداً، ولكن عرف من طريق آخر أن راويه غلط فرفعه وهو موقوف، أو أسنده وهو مرسل، أو أدخل عليه حديث في حديث.

الفتاوى لابن تيمية: ١٩/١٨

عِلْمُ الحَدِيثِ:

الكرماني (تـ: ٧٦٢هـ):

عِلْمُ الحَدِيثِ: علم يعرف به أقوال رسول الله ﷺ وأفعاله وأحواله.

تدريب الراوي: ٤١/١

عز الدين بن جماعة (تـ: ٧٦٧هـ):

عِلْمُ الحَدِيثِ: علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن.

تدريب الراوي: ٤١/١

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

عِلْمُ الحَدِيثِ: معرفة القواعد المعرفة بحال الراوي والمروي.

تدريب الراوي: ٤١/١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **عِلْمُ الحَدِيثِ**: معرفة القواعد المعرفة بحال الراوي والمروي.

فتح المغيث: ١٠/١

٢ ـ **عِلْمُ الحَدِيثِ**: قيل: هو معرفة القواعد المعرفة بحال الراوي والمروى، وقيل: القواعد إلى آخره.

الغاية في شرح الهداية: ٨٦/١

الشيخ عطا في مختصره المسمى «**بالقول المعتبر في مصطلح أهل الأثر**»:

عِلْمُ الحَدِيثِ: علم يعرف به حال الراوي والمروي من جهة القبول والرد.

وموضوعه: الراوي والمروي عنه من هذه الجهة.

وغايته: معرفة ما يقبل وما يرد.

توضيح الأفكار: ١٥/١

الصنعاني (تـ: **١١٨٢هـ**):

١ ـ **عِلْمُ الحَدِيثِ**: من أشرف العلوم وأفضلها، لأنه ثاني أدلة علوم الإسلام، ومادة علوم الأصول والأحكام، لا يرغب في نشره إلا كل صادق تقي ولا يزهد في نصره إلا كل منافق شقي.

توضيح الأفكار: ١٣/١

٢ ـ **عِلْمُ الحَدِيثِ**: الأدلة للأحكام، والأصول، والوعظ، ولبيان معاني القرآن.

توضيح الأفكار: ٢٠٢/١

الكتاني (تـ: **١٣٤٥هـ**):

عِلْمَ الحَدِيثِ لدى من يقول إنه أعم من السنة، هو: العلم المشتمل على نقل ما أضيف إلى النبي ﷺ، أو إلى صحابي، أو إلى من دونه من الأقوال والأفعال والتقارير والأحوال والسير والأيام، حتى الحركات والسكنات في اليقظة والمنام، وأسانيد ذلك، وروايته، وضبطه، وتحرير ألفاظه، وشرح معانيه.

الرسالة المستطرفة ص: ٨ ـ ٩

قيل[١]:

عِلْمُ الحَدِيثِ: حدّه أنه علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبي عليه الصلاة والسلام. قيل: وإلى الصحابي، والتابعي من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة.

وموضوعه: ذاتُ النبي عليه الصلاة والسلام.

وغايته: الفوز بسعادة الدارين.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٥٦

عِلْمُ الحَدِيثِ دِرَايَةً:

ابن الأكفاني (تـ: ٧٩٤هـ) في كتاب «**إرشاد القاصد**»:

عِلْمُ الحَدِيثِ الخَاصِّ بِالدِّرَايَةِ: علم يعرف منه حقيقة الرواية، وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة، وشروطهم، وأصناف المرويات، وما يتعلق بها.

تدريب الراوي: ٤٠/١

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

١ ـ **عِلْمُ الحَدِيثِ دِرَايَةً**: علم يعرف به حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد.

وموضوعه: الراوي والمروي من حيث ذلك.

وغايته: ما يُقبل وما يُرَدّ من ذلك.

ومسائله: ما يُذكر في كتبه من المقاصد.

فتح الباقي: ٩٢/١ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٥٥

٢ ـ في «**شرح الألفية**»[٢]: **عِلْمُ الحَدِيثِ دِرَايَةً**: هو علم يعرف به حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد.

فيض القدير: ٢٠/١

---

(١) هذا القول في فتح الباقي شرح ألفية العراقي، للشيخ زكريا الأنصاري، وقد اصطلح عليه بـ: «علم الحديث رواية». ينظر: ٩١/١.

(٢) المقصود بها: فتح الباقي شرح ألفية العراقي، للشيخ زكريا الأنصاري. ينظر: ٩١/١.

عِلْمُ الحَدِيثِ رِوَايَةً:

ابن الأكفاني (تـ: ٧٩٤هـ) في كتاب «**إرشاد القاصد**»:

عِلْمُ الحَدِيثِ الخَاصُّ بِالرِّوَايَةِ: علم يشتمل على أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وروايتها، وضبطها، وتحرير ألفاظها.

تدريب الراوي: ٤٠/١

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

عِلْمُ الحَدِيثِ رِوَايَةً: ويحد بأنه علم يشتمل على نقل ذلك ـ أي: ما أضيف إلى النبي ﷺ. قيل: أو إلى صحابي، أو إلى من دونه؛ قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً، أو صفة ـ.

وموضوعه: ذات النبي ﷺ من حيث إنه نبيّ.

وغايته: الفوز بسعادة الدارين.

فتح الباقي ٩١/١ ـ فيض القدير: ٢٠/١

فُصُولُ عِلْمِ الحَدِيثِ:

القاضي عياض (ت: ٥٤٤هـ):

هو علم عذب المشرب، رفيع المطلب، متدفق الينبوع، متشعب الفصول والفروع.

فأول **فُصُولِهِ**: معرفة أدب الطلب، والأخذ والسماع.

ثم معرفة علم ذلك، ووجوهه، وعمن يؤخذ.

ثم الإتقان والتقييد.

ثم الحفظ والوعي.

ثم التمييز والنقد بمعرفة صحيحه وسقيمه، وحسنه ومقبوله ومتروكه وموضوعه، واختلاف روايته وعلله، وميز مسنده من مرسله، وموقوفه من موصوله.

ثم معرفة طبقات رجاله من الثقة والحفظ والعدالة والجرح والضعف والجهالة والتقدم والتأخر.

ثم معرفة غريب متونه وتفسير ألفاظه.

ثم معرفة ناسخه من منسوخه، ومفسره من مجمله، ومتعارضه ومشكله.

ثم التفقه فيه، واستخراج الحكم والأحكام من نصوصه ومعانيه، وجلاء مشكل ألفاظه على أحسن تأويلها، ووفق مختلفها على الوجوه المفصلة وتنزيلها.

ثم النشر وآدابه، وصحة المقصد في ذلك للدين واحتسابه.

وكل فصل من هذه الفصول علم قائم بنفسه، وفرع باسق على أصل علم الأثر وأُسِّه.

وفي كل منها تصانيف عديدة وتآليف جمة مفيدة.

الإلماع: ص ٤ ـ ٥

عُلُوم الحَدِيثِ = (فُنُونُ الحَدِيثِ).

الحَازِميّ (تـ: ٥٨٤هـ) في كتابه «**العجالة**»:

اعلم أن **علم الحديث** يشتمل على **أنواع** كثيرة تقرب من مائة نوع، وكل نوع منها علم مستقل لو أنفق الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته، لكن المبتدئ يحتاج أن يستطرف من كل نوع لأنها أصول الحديث.

النكت للزركشي ص: ٣٥

أبو شامة (تـ: ٦٦٥هـ) في كتابه «**المقتفى في مبعث المصطفى ﷺ**»:

عُلُومُ الحَدِيثِ الآن ثلاثة:

أشرفها: حفظ متونه، ومعرفة غريبها وفقهها.

والثاني: حفظ أسانيده، ومعرفة رجالها، وتمييز صحيحها من سقيمها.

والثالث: جمعه، وكتابته، وسماعه، وتطريقه، وطلب العلو فيه، والرحلة إلى البلدان.

النكت للزركشي ص: ٣٠ ـ تدريب الراوي: ٤٤/١

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

لنختم الكتاب بزيادة ثلاثة أنواع من **أنواع علوم الحديث**، لتكون جملة أنواع الحديث سبعين.

محاسن الاصطلاح ص: ٣٥٢

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

من **أنواع فُنُونِ الحَدِيثِ** مَعْرِفَةُ المُتَّفِقِ والمُفْتَرِقِ، وهو: ما اتفق خطه ولفظه أيضاً وافترقت مسمياته.

وإنما يحسن إيراد ذلك إذا اشتبه الراويان المتفقان في الاسم لكونهما متعاصرين واشتركا في بعض شيوخهما أو في الرواية عنهما.

فتح المغيث ص: ٤٢٦ ـ ٤٣٤ ـ توضيح الأفكار: ٢٨٠/٢

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **أَنْوَاعُ الحَدِيثِ**: عند ابن الصلاح خمسة وستون نوعاً.

واحتوت «النخبة» التي لشيخنا ـ أي ابن حجر ـ مع اختصارها على أكثر من مائة نوع.

الغاية في شرح الهداية: ٩٢/١

٢ ـ **الأنواع** التي اصطلحوا عليها: المتواتر، والمشهور، والحسن، والصالح، والمضعف، والضعيف، والمسند، والمرفوع، والموقوف، والموصول ويسمى المتصل أيضاً، والمرسل، والمقطوع، والمنقطع، والمعضل، والمعنعن، والمؤنن، والمعلق، والمدلس، والمدرج، والعالي، والنازل، والمسلسل، والغريب، والعزيز، والمعلل، والفرد، والشاذ، والمنكر، والمضطرب، والموضوع، والمقلوب، والمركب، والمنقلب، والمدبج، والمصحف، والناسخ، والمنسوخ، والمختلف.

وأدرج في خلالها عدة مسائل وهي: تعارض الوصل والإرسال،

والرفع والوقف، والحكم في زيادات الثقات، ومعرفة المتابعات والشواهد بل أنواعاً أيضاً وهو خفي الإرسال، والمزيد في متصل الأسانيد، والأكابر عن الأصاغر، والآباء عن الأبناء وعكسه، والسابق واللاحق، زيادة على أنواع في مسائل أوردها بعد انتهاء المسرود أيضاً.

الغاية في شرح الهداية: ١/٢٢٦ ـ ٢٢٧

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

فُنُونُ الحَدِيثِ: خمس وستون فناً تقريباً على ما ذكره النووي في «التقريب».

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٤٠

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

جعل ابن الصلاح **أنواع علوم الحديث** خمسة وستين نوعاً.

توضيح الأفكار: ١/١٤

فُنُونُ الحَدِيثِ = (علوم الحديث).

مَتْرُوكُ الحَدِيثِ = (مَتْرُوكُ الحَدِيثِ /ت.ر.ك).

مَتْنُ الحَدِيثِ:

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

(ينظر: مَتْنُ الحَدِيثِ/م.ت.ن).

مُخْتَلِفُ الحَدِيثِ = (مُخْتَلِفُ الحَدِيثِ/خ.ل.ف).

مُشْكِلُ الحَدِيثِ:

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

(ينظر: كُتُبُ في اخْتِلَافِ الحَدِيثِ/ك.ت.ب).

مُطَّرَحُ الحَدِيثِ = (مُطَّرَحُ الحَدِيثِ/ط.ر.ح).

مَطْرُوحُ الحَدِيثِ = (مَطْرُوحُ الحَدِيثِ/ط.ر.ح).

مُفْلِسٌ في الحَدِيثِ = (مُفْلِسٌ في الحَدِيثِ/ف.ل.س).

مُنْكَرُ الحَدِيثِ = (مُنْكَرُ الحَدِيثِ/ن.ك.ر).

قولهم: حَدَّثَنَا أبو الزبير وهو أبو الزبير:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

١ ـ حدثني أبي، نا نعيم بن حماد قال: سمعت ابن عيينة يقول: **حدثنا أبو الزبير وهو أبو الزبير**؛ أي: كأنه كان يضعفه.

الجرح والتعديل: ٧٥/٨

٢ ـ كان أيوب السختياني يقول: **حدثنا أبو الزبير وأبو الزبير أبو الزبير**. قال: قلت ـ أي ابن أبي حاتم ـ لأبي: كأنه يضعفه؟ قال: نعم.

الجرح والتعديل: ٧٥/٨

وَبِهِ قَالَ حَدَّثَنَا:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

إذا قرأ الطالب إسناد شيخه المحدث بالكتاب، أو الجزء، أول الشروع في قراءته فكلما انتهى من حديث عطف عليه بقوله في أول الذي بعده: **وَبِهِ قَالَ حَدَّثَنَا**، ليكون كأنه قد أسنده إلى صاحبه في كل حديث.

ثم في المجلس الثاني يقول لشيخه: **وبسندكم الماضي إلى فلان** ويشير إلى صاحب الكتاب، **قال حَدَّثَنَا** إلى آخره.

وأما ما جرت العادة به من إعادة السند يوم ختم الكتاب فذلك لأجل ما يتجدد.

الغاية في شرح الهداية: ١٤٢/١

حَدَّثَنِي ـ حَدَّثَنَا: (ينظر: أخبرنا/خ.ب.ر).

ابن جريج (تـ: ١٥٠هـ):

(ينظر: ألفَاظ الأدَاءِ/أ.د.ي).

ابن وهب (تـ: ١٩٧هـ):

(ينظر: ألفَاظ الأدَاءِ/أ.د.ي).

يحيى بن سعيد القطان: (تـ: ١٩٨هـ):

يقول: من سمع من الشيخ الحديث فلا يبالي أن يقول: حَدَّثَنَا وحَدَّثَنِي، وأخبرنا وأخبرني.

المحدث الفاصل ص: ٥٢٢ ـ الكفاية ص: ٢٥٨ ـ ٢٥٩

الشافعي (تـ: ٢٠٤هـ):

عن الربيع قال: قال الشافعي: إذا قرأ عليك المحدث فقل: «حَدَّثَنَا»، وإذا قرأت عليه فقل: «أخبرنا»[1].

الجامع لأخلاق الراوي: ٢/٥٠ ـ النكت للزركشي ص: ٣٠٤

أحمد بن حنبل (تـ: ٢٤١هـ):

١ ـ (ينظر: أَلفَاظُ الأدَاءِ/أ.د.ي).

٢ ـ حَدَّثَنَا وأخبرنا واحد.

المحدث الفاصل ص: ٥١٧

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

١ ـ (ينظر: أَلفَاظُ الأدَاءِ/أ.د.ي).

٢ ـ يقول في الذي يأخذه من المحدث لفظاً وليس معه أحد: حَدَّثَنِي فلان، وما يأخذه عن المحدث لفظاً مع غيره حَدَّثَنَا فلان.

معرفة علوم الحديث ص: ٢٦٠

أبو نعيم الأصبهاني (تـ: ٤٣٠هـ):

إذا قلت: حَدَّثَنَا؛ فهو سماعي.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٧٠ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٢/١٢٨

---

(١) قال الخطيب: وهذا الذي قاله الشافعي مذهب جماعة من أهل العلم. وروي من المتقدمين عن عبدالملك بن جريج المكي، وعبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي. وكان حماد بن سلمة، وهشيم بن بشير، وعبدالله بن المبارك، وعبدالرزاق بن همام، ويزيد بن هارون، ويحيى بن يحيى النيسابوري، وإسحاق بن راهويه، وعمرو بن عون، وأبو مسعود أحمد بن الفرات، ومحمد بن أيوب بن يحيى بن الضرِّيس يقولون في غالب حديثهم الذي يروونه: «أخبرنا»، ولا يكادون يقولون: «حدثنا». ينظر: الجامع لأخلاق الراوي: ٢/٥٠. النكت للزركشي ص: ٣٠٥.

حفيد القاضي[١] في «**أدب الرواية**»:

إذا حدث الحديث عن الراوي سماعاً من لفظه إن كنت مفرداً أو في جماعة فقل: «**حَدَّثَنَا**»، وإن حدثك وحدك فقل: «**حَدَّثَنِي**». فقولك: «**حَدَّثَنَا**» أعم، وجاز لفظ الجماعة تجوزاً.

النكت للزركشي ص: ٣٠٩

ابن العربي (تـ: **٥٤٣هـ**) في «**المسالك**»:

إن بعضهم قال: **حَدَّثَنَا** أبلغ من أخبرنا، لأن أخبرنا قد تكون صفة للموصوف والمخبر من له الخبر.

النكت للزركشي ص: ٣٠٤

أبو مروان الطبني (تـ: **٥٤٧هـ**):

لك أن تقول في الإجازة بالمعين **حَدَّثَنِي**.

فتح المغيث للسخاوي: ١٢٧/٢

الميانشي (تـ: **٥٨١هـ**):

ذهب أكثر العلماء إلى أنه لا فرق بين قول المحدث: **حَدَّثَنَا** وقوله: أخبرنا.

وذهب آخرون إلى أن قوله: **حَدَّثَنَا** دال على أنه سمعه من لفظ محدثه، وأن قوله: أخبرنا دال على أنه سمعه بقراءته أو بقراءة غير الشيخ، وقد روينا عن رسول الله ﷺ أنه قال: «حدثنا وأخبرنا سواء».

ما لا يسع المحدث جهله ص: ٦

ابن القطان (تـ: **٦٢٨هـ**):

اعلم أن **حَدَّثَنَا** ليست بنص في أن قائلها سمع: وقد جاء في كتاب مسلم حديث الذي يقتله الدجال، ثم يحييه، ثم يقول: من أنا؟ فيقول: أنت الدجال الذي حدثنا به رسول الله ﷺ.

بيان الوهم والإيهام: ٣٧٩/٢ ـ ٣٨٠ ـ النكت للزركشي ص: ٢٩٩

---

(١) قال الزركشي: كان معاصراً للخطيب.

ابن المواق (تـ: ٦٤٢هـ):

لا أقول إن **حَدَّثَنَا** صريح في السماع، بل ظاهر قوي حتى يعلم خلافه.

النكت للزركشي ص: ٢٩٩

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

(ينظر: أَلفَاظُ الأَدَاءِ/أ.د.ي).

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: أَلفَاظُ الأَدَاءِ/أ.د.ي).

الكرماني (تـ: ٧٦٢هـ) تبعاً لغيره:

(ينظر: القَوْلُ/ق.و.ل).

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

قوله: «نقلاً عن القاضي عياض أنه لا خلاف فيما نسمعه أن نقول: حدثنا. .» إلى آخره.

قلت: أما تسويته بين **حَدَّثَنَا** وأخبرنا، فهو الصحيح الذي قطع به أئمة السلف كيحيى بن سعيد، وإسحاق بن راهويه، وغيرهما.

وقال ابن منده: إنه مذهب الشافعي ـ رضي الله تعالى عنه ـ وسيأتي حكاية قول: إن «أخبرنا» إنما تستعمل فيما قرئ على الشيخ.

وفي كتاب «**الوصية**» **لابن منده** عن سفيان: «العالم إذا سمع الحديث من العالم أن يقول: **حدثنا**؛ لأن أخبرنا يحتمل فيه معان».

النكت للزركشي ص: ٢٩٩

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ) في «**شرح الألفية**»:

إن التمييز بين أخبرنا و**حَدَّثَنَا** استشهد له بعض الأئمة بأنه لو قال: مَن أخبرني بكذا، فهو حر، ولا نية له فأخبره بذلك بعض أرقّائه بكتاب، أو رسول، أو كلام؛ عتق، بخلاف ما لو قال: مَنْ حدثني بكذا، فإنه لا

يعتق إلا إن شافهه، زاد بعضهم: والبشارة مثل الخبر.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٦٤ ـ ٦٦٥

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

أخبرنا وحَدَّثَنَا بمعنى: قال لنا، إذ حدث بمعنى قال، **ونا** بمعنى لنا.

فقوله: حدثنا فلان، حدثنا فلان؛ معناه: قال لنا فلان، قال لنا فلان.

تدريب الراوي: ١١٥/٢

قول مسلم: **حَدَّثَنِي أو حَدَّثَنَا عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا:**

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

١ ـ وقول مسلم في الباب: **وحَدَّثَنَا عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا**، عن سعيد بن أبي مريم، حدثنا أبو غسان، وذكر الحديث.

ليس هذا صحيحاً عند أهل الصنعة، إنما يعد هذا في المجهول وفيما لم يسم رواية وأبهم.

إكمال المعلم: ١٦٣/٨

٢ ـ قوله: **حَدَّثَنِي عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا**، عن سعيد بن أبي مريم.. وإنما هذا عند أهل الصنعة من باب رواية المجهول.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٢٢٠/١٦

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

قول مسلم بن الحجاج في «**صحيحه**»: «**حَدَّثَنَا غَيْرُ وَاحِدٍ**»؛ وإنما قال ذلك لأنه بلغ عنده مبلغ الاشتهار الذي لا يحتاج معه إلى تعيين الواسطة.

النكت للزركشي ص: ٢٦١

قول الراوي: **حَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ، أو حَدَّثَنِي الثِّقَةُ، أو حَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا:**

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

١ ـ أما قول الراوي: **حَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ**، أو **حَدَّثَنِي الثِّقَةُ**، أو **حَدَّثَنِي**

بَعْضُ أَصْحَابِنَا، فهذا لا يدخل في باب المقطوع ولا المرسل ولا المعضل عند أهل الصناعة، وإنما يدخل في باب **المَجْهُولِ**.

إكمال المعلم: ٥/٢٢٢

٢ ـ إذا قال الراوي: **حَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ**، أو **حَدَّثَنِي الثِّقَةُ**، أو **حَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا**؛ ليس هو من المقطوع ولا من المرسل ولا من المعضل عند أهل هذا الفن، بل هو من الرواية عن **المَجْهُولِ**.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٢١٩/١٠

٣ ـ قول مسلم: **حَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا**، عن عمرو بن عون قال: حدثنا خالد بن عبدالله، عن عمرو بن يحيى، عن محمد بن عمرو، عن سعيد بن المسيب.

قد قدمنا أن هذا لا يسمى مقطوعاً، إنما هو من رواية **المَجْهُولِ**.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٤٤/١١ ـ ٤٥

قول مالك: لَيْسَ مِنْ حَدِيثِي:

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

ذكر عمران بن أنس أنه سأل مالكاً عن حديث أم سلمة هذا فقال: ليس من حديثي. قال: فقلت لجلسائه: قد رواه عنه شعبة وحدث به عنه، وهو يقول: **لَيْسَ مِنْ حَدِيثِي**.

فقالوا لي: إنه إذا لم يأخذ بالحديث قال فيه: **لَيْسَ مِنْ حَدِيثِي**.

التمهيد: ٢٣٧/١٧. ١٩٤/٢٣

المُحَدِّثُ:

ابن سيد الناس (تـ: ٧٣٤هـ):

المحدِّث في عصرنا: من اشتغل بالحديث رواية ودراية وكتابة، واطلع على كثيرٍ من الرواة والروايات في عصره، وتبصر بذلك حتى حفظه، واشتهر فيه ضبطه، فإن انبسط في ذلك وعرف أحوال من تقدم من شيوخه وشيوخ شيوخهم طبقة طبقة بحيث تكون السلامة من الوهم في المشهورين غالبة، ويكون ما يعلمه من أحوال الرواة كل طبقة أكثر مما يجهله، فهذا حافظ.

وأما ما نقل عن المتقدمين في ذلك من سعة الحفظ فيمن يسمى حافظاً والدأب في الطلب الذي لا يستحق الطالب أن يطلق عليه «محدث» إلا به، كما قال بعضهم: كنا لا نعد صاحب حديث من لم يكتب عشرين ألف حديث إملاء. فذلك بحسب أزمنتهم.

النكت للزركشي ص: ٣٢ ـ تدريب الراوي: ٤٨/١

التاج السبكي (تـ: ٧٧١هـ) في كتابه «**معيد النعم**»:

المُحَدِّثُ: من عرف الأسانيد والعلل، وأسماء الرجال، والعالي والنازل، وحفظ مع ذلك جملة مستكثرة من المتون، وسمع الكتب الستة، ومسند أحمد بن حنبل، وسنن البيهقي، ومعجم الطبراني، وضم إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية. هذا أقل درجاته.

فإذا سمع ما ذكرناه، وكتب الطِّبَاق، ودار على الشيوخ، وتكلم في العلل والوفيات والمسانيد، كان في أول درجات المحدثين.

تدريب الراوي: ٤٦/١

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

أما الفقهاء فاسم **المُحَدِّثِ** عندهم لا يطلق إلا على من حفظ سند الحديث، وعلم عدالة رجاله وجَرْحها، دون المقتصر على السماع.

تدريب الراوي: ٤٣/١

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

المُحَدِّثُ في عرف المحدثين: من يكون له كتب، وقرأ، وسمع، ووعى، ورحل إلى المدائن والقرى، وحصل أصولاً من متون الأحاديث، وفروعاً من كتب المسانيد، والعلل، والتواريخ التي تقرب من ألف تصنيف.

شرح شرح نخبة الفكر[1] ص: ١٢٢

---

(١) قال الملا علي القاري: وكأنه تعريف **المُنْتَهِي**. ينظر: شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٢٢.

الجزري (تـ: ٨٣٣هـ):

المُحَدِّثُ: من تحمل الحديث رواية واعتنى به دِراية.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٢٢

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها: الأَخباري، ولمن يشتغل بالسنة النبوية: **المُحَدِّثُ**.

نزهة النظر ص: ٥٢ ـ تدريب الراوي: ١/٤٢ ـ ٤٣

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

قال بعض أئمة الحديث للذي يطلق عليه اسم **المُحَدِّث** في عرف المحدثين: أن يكون كتب، وقرأ، وسمع، ووعى، ورحل إلى المدائن والقرى، وحصل أصولا، وعلق فروعاً من كتب المسانيد، والعلل، والتواريخ التي تقرب من ألف تصنيف، فإذا كان كذلك فلا ينكر له ذلك.

فتح المغيث: ١/٤٥

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

١ ـ **المُحَدِّثُ**: أرفع منه يعني من المسنِد.

تدريب الراوي: ١/٤٣

٢ ـ كان السلف يطلقون **المُحَدِّثَ** والحافظ بمعنى.

تدريب الراوي: ١/٤٥

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المُحَدِّثُ بتشديد الدال المكسورة؛ أي: الراوي، والواعي مجازاً.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٣٧

قيل:

لا يكون الرجل **مُحَدِّثاً** حتى يأخذ عمن فوقه ومثله ودونه.

فتح المغيث للسخاوي: ٣/١٧٠ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٣٧

آدَابُ المُحَدِّثِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

(ينظر: آدَابُ المُحَدِّثِ/أ.د.ب).

المُحَدِّثُونَ:

عبدالرحمن بن مهدي (تـ: ١٩٨هـ):

المُحَدِّثُونَ ثلاثة: رجل حافظ متقن، فهذا لا يختلف فيه.

وآخر يُوهم والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك حديثه.

والآخر يوهم والغالب على حديثه الوهم، فهذا يترك حديثه.

المحدث الفاصل ص: ٤٠٦

التاج السبكي (تـ: ٧٧١هـ) في كتابه «**معيد النعم**»:

المُحَدِّثُونَ: طائفة طلبت الحديث، وجعلت دأبها السماع على المشايخ ومعرفة العالي من المسموع والنازل.

تدريب الراوي: ٤٦/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المُحَدِّثُونَ: النقاد الذين لهم همة في معرفة الإسناد.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧١٧

يُحْدِثُ:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

قوله: حدثنا عمرو بن عبيد قبل أن **يُحْدِث**، هو بضم الياء وإسكان الحاء وكسر الدال؛ يعني: قبل أن يصير مبتدعاً قدرياً.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١١٠/١

فُلان لاَ يُحَدِّثُ عَنْ فُلان:

الذهبي (ت : ٧٤٨هـ):

كان يحيى بن سعيد القطان **لَا يُحَدِّثُ عَنْ** شهر، وكان عبدالرحمن يحدث عنه.

قلت: يعني الاحتجاج وعدمه.

سير أعلام النبلاء: ٣٧٥/٤.

لَيْسَ يُحَدَّثُ عَنْهُ:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

ابن نمير يقول: رشدين بن سعد **لَيْسَ يُحَدَّثُ عَنْهُ**؛ أي: لا يكتب حديثه.

تقدمة الجرح والتعديل ص: ٣٢٢

ح.ر.ر

الحَرُورِيَّةُ:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

الحَرُورِيَّةُ: الخوارج الذين أنكروا على علي التحكيم، وتبرؤوا منه ومن عثمان وذويهم وقاتلوهم.

تدريب الراوي: ٣٢٩/١

ح.ر.ف

التَّحْرِيفُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

التَّحْرِيفُ: تبديل الحركات والسكنات والشدَّات.

الغاية في شرح الهداية: ١٨٢/١

المُحَرَّفُ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق، فإذا كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحف، أو إلى الشكل فهو **المُحَرَّفُ**.

نزهة النظر ص: ٥٩ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٧٩/٣

٢ ـ ما غير فيه الشكل مع بقاء الحروف فهو **المُحَرَّفُ**.

تدريب الراوي: ٢/١٩٥

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

ـ إن كانت المخالفة ـ بتغيير شَكْلٍ: **فَمُحَرَّفٌ**، كسُليم بالضم، بسَليم بالفتح، أو عكسه.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩٥

ح.ر.ك

حَرَّكَ رَأْسَهُ:

يحيى بن سعيد القطان: (تـ: ١٩٨هـ):

نا صالح بن أحمد بن حنبل، نا علي ـ يعني: ابن المديني ـ قال: ذكرنا ليحيى ـ يعني: ابن سعيد القطان ـ القاسم بن عوف الشيباني، فقال يحيى: قال شعبة: دخلت عليه **وحَرَّكَ** يحيى **رَأْسَهُ**، قلت ليحيى: ما شأنه؟ فجعل يحيد، قلت ليحيى: ضعفه في الحديث؟ قال: لو لم يضعفه لروى عنه.

الجرح والتعديل: ٣/١١٥

حَرَّكَ يَدَهُ:

(ينظر: حَرَّكَ يَدَهُ وَقَلَبَهَا/ي.د.ى).

ح.س.ن

أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي البَابِ = (أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي البَابِ/ب.و.ب)

أَخْرَجَ أَحْسَنَ حَدِيثه أو أَحْسَنَ مَا عِنْدَهُ:

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

عن إبراهيم النخعي قال: «كانوا يكرهون إذا اجتمعوا، أن **يخرج** الرجل **أَحْسَنَ حَدِيثِهِ أو أَحْسَنَ مَا عِنْدَهُ**».

عنى إبراهيم بالأحسن: الغريب، لأن الغريب غير المألوف يستحسن أكثر من المشهور المعروف. وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢/١٠١

السمعاني (تـ: ٥٦٢هـ):

١ ـ في «أدب الاستملاء»: روى عن عون، عن إبراهيم النخعي أنه قال: «كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن **يخرج الرجل أَحْسَنَ مَا عِنْدَهُ**».

قال: عنى النخعي **بالأحسن**: الغريب، لأن الغريب غير المألوف مستحسن أكثر من المشهور المعروف، قال: وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة، قال شعبة بن الحجاج، وقيل له: مالك لا تروي عن عبدالملك بن سليمان وهو حسن الحديث؟ قال: «من حسنه فررت أجري».

النكت للزركشي ص: ١٠١

٢ ـ قال النخعي: «كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن **يخرج الرجل أَحْسَنَ مَا عِنْدَهُ**».

قال السمعاني: عنى **بالأحسن** الغريب.

تدريب الراوي: ١٦٣/١

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

يطلق الأحسن على الغريب أيضاً، فقد قال النخعي: «كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن **يخرج الرجل أَحْسَنَ مَا عِنْدَهُ**».

قال السمعاني: عنى **بالأحسن** الغريب.

محاسن الاصطلاح ص: ٣٧

مَا أَحْسَنَ حَدِيثَهُ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

يحتمل أنه أراد بحسن الحديث الإتقان، أو أنه يتبع المتون المليحة فيرويها، أو أنه أراد علو الإسناد، وترْكَه رواية الشاذ والمنكر والمنسوخ ونحو ذلك، فهذه أمور تقضي للمحدث إذا لازمها أن يقال: **مَا أَحْسَنَ حَدِيثَهُ**.

سير أعلام النبلاء: ٥٢٣/١٢

التَّحْسِينُ:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

ظهر لي أن يقال فيه: إن من جوز التصحيح **فالتَّحْسِينُ** أولى، ومن منع فيحتمل أن يجوزه، وقد حسن المزي حديث: **«طلب العلم فريضة»**، مع تصريح الحفاظ بتضعيفه، وحسن جماعة كثيرون أحاديث صرح الحفاظ بتضعيفها.

تدريب الراوي: ١٤٩/١

الحِسَانُ[1]

البغوي (تـ: ٥١٦هـ):

١ ـ **الحِسَانُ**: ما أورده أبو داود، والترمذي، وأشباههما في تصانيفهم.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٣٧

٢ ـ في كتاب **«المصابيح»**: **الحِسَانُ**: ما رووه؛ أي: أبو داود، والترمذي، وغيرهما من الأئمة كالنسائي، والدارمي، وابن ماجه.

فتح المغيث للسخاوي: ٨١/١ ـ ٨٢ ـ توضيح الأفكار: ١١٠/١

---

(١) جل من نقل هذا التعريف علق عليه بأنه اصطلاح خاص لا يعرف، قال الصنعاني: وقع للبغوي في المصابيح اصطلاح آخر في الصحيح والحسن فجعل الصحيح: ما رواه الشيخان أو أحدهما في كتابيهما. والحسن: ما رواه غيرهما. واعترضه ابن الصلاح والنووي وغيرهما أن تخصيصه الصحاح بما رواه الشيخان أو أحدهما في كتابيهما، والحسان بما رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي، اصطلاح لا يعرف، بل هو خلاف الصواب، إذ الحسن عند أهل الحديث ليس عبارة عن هذا الذي ذكره لما أنه وقع في كتب السنن الصحيح وهو كثير والضعيف وهو كثير.

وقد أجاب التاج التبريزي بأن هذا الاعتراض عجيب، إذ من المشهور المقرر عند أرباب العلوم العقلية والنقلية أن لا مشاحة في الاصطلاح، وحينئذٍ فتخطئ المرء في اصطلاحه بعيد عن الصواب. وقد اخترع غيره له اصطلاحاً آخر كالحاكم والخطيب، فإنهما اصطلحا على إطلاق الصحة على جميع ما في سنن أبي داود والنسائي، ووافقهما في النسائي جماعة منهم أبو علي النيسابوري، وأبو أحمد بن عدي، والدارقطني. انتهى ملتقطاً من فهرسة ابن حجر للهيثمي. ينظر: توضيح الأفكار: ١١٠/١.

٣ ـ **الحِسَانُ**: ما رواه أصحاب السنن.

فيض القدير: ١/٢٥

الحَسَنُ (الحَدِيثُ):

الترمذي (تـ: ٢٧٩هـ):

١ ـ **الحَسَنُ مِن الحَدِيثِ**: ما ليس في إسناده من يتهم، وليس بشاذ، وروي من غير وجه.

إكمال المعلم: ١/٩٢ ـ صحيح مسلم بشرح النووي: ١/٢٩

٢ ـ **الحَسَنُ**: أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون حديثاً شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٣٠ ـ الإرشاد للنووي ص: ٦٧ ـ الاقتراح في فن الاصطلاح ص: ٨ ـ التقييد والإيضاح ص: ٤٤ ـ تدريب الراوي: ١/١٥٤

٣ ـ **الحَسَنُ**: أن لا يكون في إسناده متهم، ولا يكون شاذاً، ويروى من غير وجه نحوه.

المنهل الروي ص: ٣٥ ـ الخلاصة ص: ٤٢

الخطابي (تـ: ٣٨٨هـ):

١ ـ **الحَسَنُ**: ما عرف مخرِجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء.

إكمال المعلم: ١/٩٢ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٣٠ ـ الإرشاد للنووي ص: ٦٧ ـ صحيح مسلم بشرح النووي: ١/٢٧ و٢٩ ـ الاقتراح في فن الاصطلاح ص: ٧ ـ الموقظة ص: ٢٦ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٣٢ ـ ٣٣

٢ ـ **الحَسَنُ**: ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث.

المنهل الروي ص: ٣٥ ـ الخلاصة ص: ٤٢ ـ الغاية في شرح الهداية: ١/٢٤٥

٣ ـ **الحَسَنُ**: ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله.

التقريب للنووي: ١/١٥٣ ـ التقييد والإيضاح ص: ٤٣ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣١٠ ـ توضيح الأفكار: ١/١٥٣

البغوي (تـ: ٥١٦هـ) في «**المصابيح**»:

١ ـ **الحَسَنُ**: ما رواه أبو داود، وأبو عيسى، وغيرهما.

النكت للزركشي ص: ١١٠ ـ محاسن الاصطلاح ص: ٤٢

٢ ـ **الحَسَنُ**: ما رواه غيرهما ـ يعني الشيخان ـ.

توضيح الأفكار: ١/١١٠

الميانشي (تـ: ٥٨١هـ):

الحَسَنُ: ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله بالرواية، شأنه يحسن الاحتجاج به وإن اختلف في كمال حفظ رواته وعدالتهم.

ما لا يسع المحدث جهله ص: ١١

ابن الجوزي (تـ: ٥٩٧هـ):

الحَدِيثُ الحَسَنُ: الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل[1].

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٣٠ ـ الإرشاد للنووي ص: ٦٧ ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٨ ـ المنهل الروي ص: ٣٥ ـ ٣٦ ـ الخلاصة ص: ٤٣ ـ النكت للزركشي ص: ١٠٠ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٣٤ ـ التقييد والإيضاح ص: ٤٥ ـ فتح المغيث للسخاوي: ١/٦٨ ـ الغاية في شرح الهداية: ١/٢٤٦ ـ تدريب الراوي: ١/١٥٤. ١٥٧ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣١٠

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

١ ـ **الحَسَنُ** معناه: الذي له حال بين حالي الصحيح والضعيف.

بيان الوهم والإيهام: ٣/٣٧٤

٢ ـ **حَسَنٌ**؛ أي: له حال بين حالي الصحيح والسقيم.

بيان الوهم والإيهام: ٣/٤٢٣

---

(١) هذا التعريف ذكره ابن الصلاح، والنووي، وابن دقيق العيد، وابن جماعة، والطيبي، والسيوطي، ولم يعينوا صاحبه، بل قالوا: «قال بعض المتأخرين». وقال الزركشي: «قوله: قال بعض المتأخرين... إلى آخره. هذا قاله ابن الجوزي في كتاب الموضوعات والعلل المتناهية، وجزم به ابن دحية في العلم المشهور». وكذا نسبه السخاوي في فتح المغيث لابن الجوزي وقال: «قال في الموضوعات والعلل المتناهية».

٣ ـ **الحَسَنُ**: ماله من الحديث منزلة بين منزلتي الصحيح والضعيف، ويكون الحديث حسناً هكذا:

إما بأن يكون أحد رواته مختلَفاً فيه، وثقه قوم وضعفه آخرون، ولا يكون ما ضعف به جرحاً مفسراً، فإنه إن كان مفسراً، قدم على توثيق من وثقه، فصار به الحديث ضعيفا.

وإما بأن يكون أحد رواته؛ إما مستوراً وإما مجهول الحال.

بيان الوهم والإيهام: ١٣/٤

ابن دحية (تـ: ٦٣٣هـ) في «**العلم المشهور**»:

الحَدِيثُ الحَسَنُ: ما دون الصحيح مما فيه ضعف قريب محتمل عن راو لا ينتهي إلى درجة الفسق.

النكت للزركشي ص: ١٠٠ ـ النكت لابن حجر ص: ١٢٧

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

١ ـ **الحَدِيثُ الحَسَنُ** قسمان:

أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلًا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي لم يظهر فيه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسّق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد وهو ورود حديث آخر بنحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً.

القسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكراً.

ويعتبر في كل هذا ـ مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً ومنكراً ـ سلامته من أن يكون معللاً.

علوم الحديث ص: ٣١ ـ ٣٢ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٣٥ ـ التقريب للنووي: ١٥٨/١ ـ الإرشاد للنووي ص: ٦٧ ـ صحيح مسلم بشرح النووي: ٢٩/١ ـ الاقتراح في فن الاصطلاح ص: ٨ ـ ٩ ـ المنهل الروي ص: ٣٦ ـ الموقظة ص: ٢٨

٢ ـ الحَسَنُ: قسمان:

أحدهما: ما لم يخل رجال إسناده عن مستور، غير مغفل في روايته، وقد روي مثله أو نحوه من وجه آخر.

والثاني: ما اشتهر راويه بالصدق والأمانة، وقصر عن درجة رجال الصحيح حفظاً وإتقاناً، بحيث لا يعد ما انفرد به منكراً، قال: ولا بد في القسمين من سلامتهما من الشذوذ والتعليل.

المنهل الروي ص: ٣٦ ـ الخلاصة ص: ٤٣ (دون قوله: والتعليل).

ابن تيمية (تـ: ٧٢٨هـ):

الحَسَنُ: ما تعددت طرقه وليس فيها متهم.

الفتاوى لابن تيمية: ١٨/٣٩ ـ ٤٠

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

١ ـ لو قيل **الحَسَنُ**: كل حديث خال عن العلل، وفي سنده المتصل مستور له به شاهد، أو مشهور، قاصر عن درجة الإتقان، لكان أجمع لما حددوه وقريباً مما حاولوه.. وأخصر منه: ما اتصل سنده وانتفت علله.. [1] في سنده مستور وله شاهد أو متقن.

المنهل الروي ص: ٣٦

٢ ـ الأحسن في حد **الحَسَنِ** أن يقال: ما في إسناده المتصل مستور له به شاهد أو مشهور، قاصر عن درجة الإتقان، وخلا من العلة والشذوذ[2].

النكت لابن حجر ص: ١٢٩

٣ ـ **الحَسَنُ**: ضعيف عُرف مُخَرِّجُهُ، واشتهر رجاله بالضعف.

تدريب الراوي: ١/١٥٤

٤ ـ **الحَسَنُ**: كل حديث خال عن العلل، وفي سنده المتصل مستور له به شاهد، أو مشهور، قاصر عن درجة الإتقان.

الخلاصة ص: ٤٤ ـ تدريب الراوي: ١/١٥٩

---

(١) هكذا في أصل الكتاب.

(٢) تعقب الحافظ ابن حجر هذا التعريف ورد كونه حسناً.

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

١ ـ إن الناقل إذا كان فيه نوع قصور عن درجة الإتقان دخل حديثه في حد **الحَسَنِ**، وإذا نزلت درجته عن ذلك ضعف حديثه.

الخلاصة ص: ٣٩

٢ ـ **الحَسَنُ**: مسند من قرب من درجة الثقة، أو مرسل ثقة، وروي كلاهما من غير وجه، وسلم عن شذوذ وعلة.

الخلاصة ص: ٤٨ ـ تدريب الراوي: ١٥٩/١

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

الحَسَنُ: ما ارتقى عن درجة الضعيف ولم يبلغ درجة الصحة.

وإن شئت قلتَ: **الحَسَنُ**: ما سلم من ضعف الرواة، فهو حينئذٍ داخل في قسم الصحيح.

الموقظة ص: ٢٦ ـ ٢٧

أبو الحجاج يوسف بن محمد السالسي:

الحَسَنُ: ما له من الحديث منزلة بين منزلتي الصحيح والضعيف، ويكون الحديث حسناً هكذا:

إما بأن يكون أحد رواته مختلفاً فيه، وثقة قوم وضعفه آخرون، ولا يكون ما ضعف به مفسراً، فإن كان مفسراً قدم على توثيق من وثقه، فصار الحديث ضعيفاً».

وإما أن يكون أحد رواته إما مستوراً، وإما مجهول الحال، فأما المستور فمن لم تثبت عدالته ممن قد روى عنه اثنان فأكثر، فإن هذا يختلف في قبول روايته من لا يرى رواية الراوي العدل عن الراوي بعد إسلامه، وطائفة منهم يقبلون روايته وهؤلاء هم الذين لا يبتغون غير الإسلام مزيداً في حق الشاهد والراوي، بل يكتفون بمجرد الإسلام مع السلامة عن فسق ظاهر، ويتحققون إسلامه برواية عدلين عنه، إذ لم يعهد أحد ممن يتدين يروي الدين إلا عن مسلم. وطائفة يردون روايته، وهم الذين يبتغون وراء الإسلام مزيداً وهو العدالة.

النكت للزركشي ص: ١٠٠

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

(ينظر: الصحيح/ص.ح.ح).

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

ربما يطلق **الحَسَنُ** على المنكر. قيل لشعبة: «لأي شيء لا يروى عن عبدالملك بن أبي سليمان، وهو حسن الحديث؟ قال: من حسنه فررت».

محاسن الاصطلاح ص: ٣٧

عز الدين محمد بن إبراهيم الوزير (تـ: ٨٤٠هـ) في «مختصره»:

إن خف الضبط وكان له من جنسه تابع أو شاهد **فالحَسَنُ**.

توضيح الأفكار: ١/١٧. ١/١٥٥

تقي الدين الشمني (تـ: ٨٧٢هـ):

الحَسَنُ: خبر متصل قل ضبط راويه العدل، وارتفع عن حال من يعد تفرده منكراً، وليس بشاذ ولا معلل.

تدريب الراوي: ١/١٥٩ ـ ١٦٠

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **الحَسَنُ**: الذي اتصل سنده بالصدوق الضابط المتقن غير تامهما، أو بالضعيف بما عدا الكذب إذا اعتضد، مع خلوهما عن الشذوذ والعلة.

فتح المغيث: ١/٧٠

٢ ـ **الحَسَنُ**: قد وجد إطلاقه على المنكر.

قال ابن عدي في ترجمة سلام بن سليمان الميداني: حديثه منكر وعامته حسان إلا أنه لا يتابع عليه.

وقيل لشعبة: لأي شيء لا تروي عن عبدالملك بن أبي سليمان العرزمي وهو حسن الحديث؟ فقال: من حسنه فررت.

وكأنهما أرادا المعنى اللغوي، وهو حسن المتن.

وربما أطلق على الغريب.

قال إبراهيم النخعي: كانوا إذا اجتمعوا كرهوا أن يخرج الرجل حسان حديثه. فقد قال ابن السمعاني: أنه عنى الغرائب.

ووجد للشافعي إطلاقه على المتفق على صحته، ولابن المديني في الحسن لذاته، وللبخاري في الحسن لغيره.

فتح المغيث: ٧٢/١

٣ ـ **الحَسَنُ**: قصور ضبط راويه.

فتح المغيث: ٦٥/١ ـ ٦٦

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

١ ـ أئمة الحديث قد يطلقون **الحَسَنَ** على الحديث الضعيف ويريدون حسن لفظه.

توضيح الأفكار: ١٣/١

٢ ـ **الحَسَنُ**: ما اتصل سنده برواية من خف ضبطه.. إلى آخره.

توضيح الأفكار: ١٤٦/١

٣ ـ **الحَسَنُ** قسمان: حسن لذاته، وحسن لغيره، وأن الحسن عند الترمذي الذي يصف به أحاديث كتابه أو غالبها من القسم الثاني.

توضيح الأفكار: ١٦٨/١

٤ ـ **الحَسَنُ** قسمان:

أحدهما: حسن لذاته وهو: أن يشتهر رواته بالصدق، لكنهم لم يصلوا في الحفظ والإتقان إلى رتبة رواة الصحيح.

وثانيهما: حسن لغيره وهو: أن يكون في الإسناد مستور لم تتحقق أهليته، غير مغفل، ولا كثير الخطأ في روايته، ولا متهم بتعمد الكذب، ولا ينسب إلى مفسق آخر، واعتضد بمتابع أو شاهد.

توضيح الأفكار: ١٧٠/١

٥ ـ **الحَسَنُ** عندهم ثلاثة إطلاقات:

تارة يطلق على ما يطلق عليه الصحيح ويشترط فيه شرائطه.

وتارة على ما خف ضبط رواته وهو الحسن لذاته.

وتارة على ما حسنه بالقياس إلى غيره.

توضيح الأفكار: ٢١٦/١

قيل:

الحَسَنُ: ما ضَعْفُهُ محتَمَل.

الموقظة ص: ٢٧

قول الترمذي: حَسَنٌ صَحِيحٌ لاَ نَعْرِفُهُ إلاَّ مِنْ هَذَا الوَجْهِ:

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

قول الترمذي: **حَسَنٌ صَحِيحٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ**: أجاب بعض المتأخرين: بأن الترمذي إنما يقول ذلك مريداً تفرد أحد الرواة عن الآخر لا الفرد المطلق.

تدريب الراوي: ١٦٢/١

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

قول الترمذي: **هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ**: أراد الترمذي بذلك انفرادَ أحدِ رواته، لا أن المتن منفرد به. ويدل لهذا أنه يقول في بعض الأحاديث: «غريب من هذا الوجه»، يستغرب من حديث فلان، كقوله في حديث خالد عن ابن سيرين، عن أبي هريرة مرفوعاً من إسناد لا يعرف تحديده.

محاسن الاصطلاح ص: ٤٤

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

قول الترمذي: **حَسَنٌ صَحِيحٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ**؛ أي: لا نعرفه حسناً صحيحاً إلا من هذا الوجه، ونعرفه من وجه آخر بغير تلك الصفة.

توضيح الأفكار: ٢١٤/١

قول الترمذي في الحسن: عِنْدَنَا:

المصنف في الكبير:

الظاهر أنه لم يرد بقوله: «**عِنْدَنَا**» حكاية اصطلاح مع نفسه، وإنما

أراد عند أهل الحديث، كقول الشافعي وإرسال ابن المسيب عندنا؛ أي: أهل الحديث، فإنه كالمتفق عليه بينهم.

فتح المغيث للسخاوي: ١/٦٧

قول الترمذي: حَسَنٌ غَرِيبٌ لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الوَجْهِ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

قول الترمذي: **حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ**: إن هذا يقتضي أن يُروى بوجه واحد فقط كما هو شرط الغريب.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٠٥

الحَسَنُ لِذَاتِهِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ)[1]:

١ ـ **الحَسَنُ لِذَاتِهِ**: أن يشتهر رواته بالصدق، ولم يصلوا في الحفظ رتبة رجال الصحيح.

فتح المغيث للسخاوي: ١/٦٩

٢ ـ **الحَسَنُ لِذَاتِهِ**: ما اشتهر راويه بالصدق والأمانة، ولم يصل في الحفظ والإتقان رتبة رجال الصحيح.

فتح الباقي: ١/٨٩

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ إن خف الضبط؛ أي: قل، والمراد مع بقية الشروط المتقدمة في حد الصحيح؛ **فَحَسَنٌ لِذَاتِهِ** لا لشيء خارج، وهو الذي يكون حسنه بسبب الاعتضاد، نحو حديث المستور إذا تعددت طرقه.

نزهة النظر ص: ١١

٢ ـ **الحَسَنُ لِذَاتِهِ**: الحديث المتصل الإسناد برواة معروفين بالصدق، في ضبطهم قصور عن ضبط رواة الصحيح، ولا يكون معلولًا ولا شاذاً.

فتح المغيث للسخاوي: ١/٦٩

---

(١) لم يصرح ابن الصلاح بهذا التعبير في كتابه علوم الحديث، ينظر: علوم الحديث ص: ٣١ ـ ٣٢.

٣ ـ في «**النخبة**»: الصحيح لذاته: ما نقله عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلل ولا شاذ، فإن خف الضبط فهو **الحَسَنُ لِذَاتِهِ**.

تدريب الراوي: ١٥٩/١ ـ توضيح الأفكار: ١٧/١ و١٥٥/١

٤ ـ في «**النخبة وشرحها**»: إن خف الضبط؛ أي: قل مع بقية الشروط المتقدمة في حد الصحيح، **فَحَسَنٌ لِذَاتِهِ**.

توضيح الأفكار: ١٤٥/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **الحَسَنُ لِذَاتِهِ**: هو والصحيح سواء إلا في تمام الضبط.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٩٣

٢ ـ **الحَسَنُ لِذَاتِهِ**: خبر الواحد بنقل عدلٍ خفيف الضبط، متصل السند، غير معلل، ولا شاذّ به.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٩٦

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

١ ـ **الحَسَنُ لِذَاتِهِ**: من خف ضبط رواته.

توضيح الأفكار: ١٦٨/١

٢ ـ **الحَسَنُ لِذَاتِهِ**: أن يشتهر رواته بالصدق، لكنهم لم يصلوا في الحفظ والإتقان إلى رتبة رواة الصحيح.

توضيح الأفكار: ١٧٠/١

٣ ـ قالوا: إن خف الضبط **فالحَسَنُ لِذَاتِهِ**، وبكثرة طرقه يصح.

توضيح الأفكار: ١٧٥/١

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

إن قل الضبط مع وجود البقية؛ **فَحَسَنٌ لِذَاتِهِ**، يحتج به كالصحيح، كرواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

فإن قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يُتوقف فيه فهو: حسن لا لذاته، والأول إن اعتضد صار صحيحاً لغيره. ويسمى الحسنَ لشيء خارج.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩٠

الحَسَنُ لِغَيْرِهِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ)[(١)]:

١ ـ **الحَسَنُ لِغَيْرِهِ**: أن يكون في الإسناد مستور لم يتحقق أهليته، غير مغفل، ولا كثير الخطأ في روايته، ولا متهم بتعمد الكذب فيها، ولا ينسب إلى مفسق آخر، واعتضد بمتابع أو شاهد.

فتح المغيث للسخاوي: ٦٨/١

٢ ـ **الحَسَنُ لِغَيْرِهِ**: ما في إسناده مستور لم يتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً، ولا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا متهماً بالكذب فيه، ولا ينسب إلى مفسق آخر، واعتضد بمتابع أو شاهد.

فتح الباقي: ٨٨/١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **الحَسَنُ لِغَيْرِهِ**: الحديث الذي في راويه ضعف يسير نشأ عن قلة حفظه، لكنه اعتضد بمجيئه من وجه آخر.

الغاية في شرح الهداية: ٢٤٨/١

٢ ـ **الحَسَنُ لِغَيْرِهِ**: أن يكون في الإسناد مستور لم تتحقق أهليته، ولكن بالنظر لما ظهر غير مغفل ولا كثير الخطأ في روايته، ولا متهم بتعمِد الكذب فيها، ولا ينسب إلى مُفَسق آخر، واعتضد بمتابع أو شاهد.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٤٦

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

إن الراوي الذي لم يتحقق أهليته المكتفى فيها بغلبة الظن، وكذا ما كان ضعفه لسوء حفظ راويه مع كونه عدلاً، حديثه ضعيف بالنظر إلى ذاته لكنه قد يصير **حَسَناً لِغَيْرِهِ**.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٩٤

---

(١) لم يصرح ابن الصلاح بهذا التعبير في كتابه علوم الحديث، ينظر: علوم الحديث ص: ٣١ ـ ٣٢.

الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ):

١ ـ **الحَسَنُ لِغَيْرِهِ** قد يكون راويه ضعيفاً موصوفا بسوء الحفظ.

توضيح الأفكار: ١٦٨/١

٢ ـ **الحَسَنُ لِغَيْرِهِ**: أن يكون في الإسناد مستور لم تتحقق أهليته، غير مغفل، ولا كثير الخطأ في روايته، ولا متهم بتعمد الكذب، ولا ينسب إلى مفسق آخر، واعتضد بمتابع أو شاهد.

توضيح الأفكار: ١٧٠/١

الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ):

إن قل الضبط مع وجود البقية؛ فحسن لذاته، يحتج به كالصحيح، كرواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

فإن قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يُتوقف فيه فهو: **حَسَنٌ لَا لِذَاتِهِ**، والأول إن اعتضد صار صحيحاً لغيره. ويسمى الحسن لشيء خارج.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩٠

قول الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ جَيِّدٌ حَسَنٌ:

الزركشي (ت: ٧٩٤هـ):

في «**جامع الترمذي**» في الطب: **هَذَا حَدِيثٌ جَيِّدٌ حَسَنٌ**؛ الظاهر أنه أراد الصحة.

النكت للزركشي ص: ٥٣

قول الترمذي: حَدِيثٌ حَسَنٌ:

الترمذي (ت: ٢٧٩هـ):

١ ـ في «**العلل**» التي في أواخر كتاب الجامع: وما ذكرنا في هذا الكتاب، **حَدِيثٌ حَسَنٌ**، فإنما أردنا به حسن إسناده.

فتح المغيث للعراقي ص: ٣٣

٢ ـ في «**العلل**» التي في أواخر كتاب الجامع: كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا **حَدِيثٌ حَسَنٌ**.

فتح المغيث للعراقي ص: ٣٣ ـ التقييد والإيضاح ص: ٤٥ ـ الغاية في شرح الهداية: ٢٤٦/١

٣ ـ كل حديث يروى لا يكون راويه متهماً بكذب، ويروى من غير وجه نحو ذلك، ولا يكون شاذاً، فهو عندنا **حَدِيثٌ حَسَنٌ**.

نزهة النظر ص: ١٢

٤ ـ ما ذكرنا في هذا الكتاب ـ يعني به كتاب العلل ـ **حَدِيثٌ حَسَنٌ**؛ فهو عندنا ما سلم من الشذود.

فتح المغيث للسخاوي: ٦٦/١

٥ ـ ما قلنا في كتابنا: **حَدِيثٌ حَسَنٌ**؛ فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا.

تدريب الراوي: ١٦٣/١

حَدِيثٌ حَسَنٌ جِدًّا:

ابن حجر (تـ: **٨٥٢هـ**):

حديث معاذ ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**تعلموا العلم، فإن تعلمه لله خشية، وطلبه عبادة، ومذاكرته تسبيح، والبحث عنه جهاد..**».

رواه ابن عبدالبر في كتاب العلم، قال: وهو **حَدِيثٌ حَسَنٌ جِدًّا**، وليس له إسناد قوي.

قال الحافظ ابن حجر: أراد بالحسن حسن اللفظ قطعاً.

توضيح الأفكار: ١٢/١

قولهم: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ:

ابن الصلاح (تـ: **٦٤٣هـ**):

جوابه: أن ذلك راجع إلى الإسناد، فإذا روي الحديث الواحد بإسنادين: أحدهما إسناد حسن، والآخر إسناد صحيح؛ استقام أن يقال فيه: إنه **حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ**؛ أي: إنه حسن بالنسبة إلى إسناد، صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر.

على أنه غير مستنْكَرٍ أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه

اللغوي، وهو ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب، دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدده.

علوم الحديث ص: ٣٩ ـ الاقتراح في فن الاصطلاح ص: ٩ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣١٣ ـ توضيح الأفكار: ١/٢١٣

٢ ـ **حَسَنٌ صَحِيحٌ**: ذلك راجع إلى الإسناد بأن يكون له إسنادان: أحدهما صحيح، والآخر حسن[1].

فتح المغيث للعراقي ص: ٤٧

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

١ ـ الذي أقوله في جواب هذا السؤال: إنه لا يشترط في الحسن قيد القصور عن الصحيح، وإنما يجيئه القصور ويفهم ذلك منه إذا اقتصر على قوله: حسن. فالقصور يأتيه من قيد الاقتصار، لا من حيث حقيقيّته وذاته.

وبيان ذلك: أن هاهنا صفات للرواة تقتضي قبول الرواية، ولتلك الصفات درجات بعضها فوق بعض، كالتيقظ والحفظ والإتقان مثلاً، فوجود الدرجة الدنيا كالصدق مثلاً وعدم التهمة بالكذب، لا ينافيه وجود ما هو أعلى منه كالحفظ والإتقان. فإذا وجدت الدرجة العليا لم يناف ذلك وجود الدنيا كالحفظ مع الصدق، فيصح أن يقال في هذا: إنه حسن باعتبار وجود الصفة الدنيا وهي الصدق مثلاً، صحيح باعتبار الصفة العليا وهي الحفظ والإتقان. ويلزم على هذا: أن يكون كل صحيح حسناً. يلتزم ذلك ويؤيده: ورود قولهم: «هذا حديث حسن» في الأحاديث الصحيحة، وهذا موجود في كلام المتقدمين.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١٠ ـ ١١ ـ النكت للزركشي ص: ١١٦ ـ محاسن الاصطلاح ص: ٤٥

---

(١) ملاحظة: اعترض على هذا بأن الترمذي صاحب هذا الاصطلاح يستعمل ذلك في الحديث الفرد حيث يقول: حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ.

٢ ـ **حَسَنٌ صَحِيحٌ**: أن الحسن لا يشترط فيه القصور عن الصحة إلا حيث انفرد الحسن، فيراد بالحسن حينئذٍ المعنى الاصطلاحي، وأما إن ارتفع إلى درجة الصحة، فالحسن حاصل لا محالة تبعاً للصحة، لأن وجود الدرجة العليا وهي الحفظ والإتقان لا ينافي وجود الدنيا كالصدق، فيصح أن يقال: حسن باعتبار الصفة الدنيا، صحيح باعتبار الصفة العليا.

فتح المغيث للعراقي ص: ٤٨

٣ ـ الحسن لا يشترط فيه القصور عن الصحة إلا حيث انفرد الحسن، أما إذا ارتفع إلى درجة الصحة فالحسن حاصل لا محالة تبعاً للصحة، لأن وجود الدرجة العليا وهي الحفظ والإتقان لا ينافي وجود الدنيا كالصدق، فيصح أن يقال: حسن باعتبار الصفة الدنيا، صحيح باعتبار العليا، ويلزم على هذا: أن كل صحيح حسناً.

تدريب الراوي: ١/١٦٣ ـ ١٦٤

٤ ـ يَرِدُ عليه الأحاديث التي قيل فيها: حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ويلزم عليه أن يطلق على الحديث الموضوع إذا كان حسن اللفظ أنه حسن، ثم أجاب عن الاستشكال المذكور بعد رد الجوابين بأن الحسن لا يشترط فيه القصور عن الصحة إلا حيث انفرد الحسن، فيراد بالحسن حينئذٍ معناه الاصطلاحي.

وأما أن الحسن في درجة الصحة، فالحسن حاصل لا محالة تبعاً للصحة، لأن وجود الدرجة العليا وهي الحفظ والإتقان لا ينافي وجود المرتبة الدنيا، فيصح أن يقال: حسن باعتبار الصفة الدنيا، صحيح باعتبار الصفة العليا.

قال: ويلزم على هذا أن يكون كل صحيح حسناً.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣١٣ ـ ٣١٤

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

قول الترمذي وغيره: **حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ**؛ أي: روي بإسنادين أحدهما يقتضي الصحة، والآخر يقتضي الحسن أو المراد اللغوي: وهو ما

تميل إليه النفس وتستحسنه وحديث المتأخر عن درجة الإتقان والحفظ المشهور بالصدق والتستر إذا روي من وجه آخر ترقى من الحسن إلى الصحيح لقوته من الجهتين فينجبر أحدهما بالآخر.

الخلاصة ص: ٤٩

ابن كثير (تـ: ٧٧٤هـ):

إن الجمع بين الصحة والحسن درجة متوسطة بين الصحيح والحسن، فما تقول فيه: **حَسَنٌ صَحِيحٌ، أعلى رتبة من الحسن، ودون الصحيح.**

تدريب الراوي ١٦٤/١

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

الراوي الصدوق الذي لم يبلغ درجة أهل الحفظ والإتقان إذا روي حديثه من وجه آخر يرتقي من درجة الحسن إلى الصحة، فهذا صحيح مع أنه ليس فيه شرط الصحيح المذكور هاهنا.

النكت للزركشي ص: ٤٦

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

قيل: الجمع بين الحسن والصحة رتبة متوسطة بين الحسن المجرد والصحيح، فأعلاها ما تمخض فيه وصف الصحة، وأدناها ما تمخض فيه وصف الحسن، وأوسطها ما جمع بينهما، وفيه نظر.

محاسن الاصطلاح ص: ٤٥

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ إن جمعا أي: الصحيح والحسن في وصف واحد، كقول الترمذي وغيره: **حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ**؛ فللتردد الحاصل من المجتهد في الناقل، هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها؟.

وهذا حيث يحصل منه التفرد بتلك الرواية. وعرف بهذا جواب من استشكل الجمع بين الوصفين، فقال: الحسن قاصر عن الصحيح، ففي الجمع بين الوصفين إثبات لذلك القصور ونفيه.

ومحصِّل الجواب: أن تردد أئمة الحديث في حال ناقله اقتضى

للمجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين، فيقال فيه: حسن باعتبار وصفه عند قوم، صحيح باعتبار وصفه عند قوم.

وغاية ما فيه أنه حَذَف منه حرف التردد، لأن حقه أن يقول: حسن، أو صحيح. وهذا كما حذف حرف العطف من الذي بعده.

وعلى هذا، فما قيل فيه: حَسَنٌ صَحِيحٌ، دون ما قيل فيه: صحيح، لأن الجزم أقوى من التردد، وهذا من حيث التفرد. وإلا إذا لم يحصل التفرد، فإطلاق الوصفين معاً على الحديث يكون باعتبار إسنادين، أحدهما: صحيح، والآخر: حسن.

نزهة النظر ص: ٣٣ ـ ٣٤

٢ ـ الحديث إن تعدد إسناده، فالوصف راجع إليه باعتبار الإسنادين أو الأسانيد، وعلى هذا فما قيل فيه ذلك فوق ما قيل فيه: صحيح فقط، إذا كان فرداً، لأن كثرة الطرق تقوى.

وإلا فبحسب اختلاف النقاد في راويه فيرى المجتهد منهم: بعضهم يقول فيه: صدوق، وبعضهم يقول: ثقة، ولا يترجح عنده قول واحد منهما، أو يترجح، ولكنه يريد أن يشير إلى كلام الناس فيه، فيقول ذلك، وكأنه قال: حسن عند قوم، صحيح عند قوم.

وغاية ما فيه: أنه حذف منه حرف التردد، لأن حقه أن يقول: حسن، أو صحيح.

وعلى هذا فما قيل فيه ذلك دون ما قيل فيه: صحيح، لأن الجزم أقوى من التردد.

تدريب الراوي: ١٦٤/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ أجاب بعض عن أصل السؤال بأن المراد حسن لذاته صحيح لغيره، وقيل: حسن لفظاً أو لغة، صحيح إسناداً أو صِنَاعَة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٠٠

٢ ـ يقال: معنى قولهم: **حَسَنٌ صَحِيحٌ**: أنه حسن عند قوم، صحيح عند آخرين.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٠٢

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

اجتماع حسن مع الصحيح إما للتعدد في الناقل، أو باعتبار إسنادين.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩٠

قول الترمذي: **هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ:**

أبو العباس أحمد بن عبدالمحسن الغرافي في كتابه «**معتمد قاصد التنبيه**»:

قول أبي عيسى: **هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ**، و**هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ**؛ إنما يريد به ضيق المخرج أنه لم يخرج إلا من جهة واحدة ولم يتعدد خروجه من طرق إلا إن كان الراوي ثقة فلا يضر ذلك، فيستغربه هو لقلة المتابعة، وهؤلاء الأئمة شروطهم عجيبة، وقد يخرج الشيخان أحاديث تقع إلى أبي عيسى فيقول فيها: هذا حديث حسن، وتارة: حسن غريب، كما قال في حديث أبي بكر: «قلت: يا رسول الله! علمني دعاء أدعو به في صلاتي» الحديث متفق عليه. قال أبو عيسى: «هذا حديث حسن».

النكت للزركشي ص: ١١٨

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

اعلم أن هذا السؤال يرد بعينه في قول الترمذي: **هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ**؛ لأن من شرط الحسن أن يكون معروفا من غير وجه، والغريب ما انفرد به أحد رواته، وبينهما تناف.

وجوابه: أن الغريب يطلق على أقسام: غريب من جهة المتن، وغريب من جهة الإسناد، والمراد هنا الثاني دون الأول، لأن هذا الغريب معروف عن جماعة من الصحابة لكن تفرد بعضهم بروايته عن صحابي، فبحسب المتن حسن لأنه عرف مخرجه واشتهر فوجد شرطه الحسن،

وبحسب الإسناد **غريب** لأنه لم يروه عن تلك الجماعة إلا واحد، ولا منافاة بين الغريب بهذا المعنى وبين الحسن، بخلاف سائر الغرائب فإنها تنافي الحسن.

النكت للزركشي ص: ١١٨

قول الترمذي: **هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ:**

(ينظر: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ).

مَرَاتِبُ الحَسَنِ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

أَعْلَى مَرَاتِبُ الحَسَنِ: بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده. وعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. ومحمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وابن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم التيمي، وأمثال ذلك.

وهو قسم متجاذب بين الصحة والحُسن، فإن عدة من الحفاظ يصححون هذه الطرق، وينعتونها بأنها من أدنى مراتب الصحيح.

ثم بعد ذلك أمثلة كثيرة يُتنازع فيها، بعضهم يحسنونها، وآخرون يضعفونها، كحديث الحارث بن عبدالله، وعاصم بن ضمرة، وحجاج بن أرطأة، وخُصيف، ودرّاج أبي السمح، وخلق سواهم.

الموقظة ص: ٣٢ ـ ٣٣ ـ تدريب الراوي: ١٦٠/١

قول شعبة: **مِنْ حُسْنِهَا فَرَرْتُ:**

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: الحسن).

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

(ينظر: حسن الحديث).

ح.ش.و

الحَشْوِيَةُ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

عهدنا في أسفارنا وأوطاننا كل من ينسب إلى نوع من الإلحاد والبدع

لا ينظر إلى الطائفة المنصورة إلا بعين الحقارة ويسميها **الحَشْوِيَةُ**.

معرفة علوم الحديث ص: ٤

ح.ض.ر

حَضَرَ أو أُحْضِرَ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

التحديث بخمس هو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين، يكتبون لابن خمس فصاعداً «سمع»، ولمن لم يبلغ خمساً **حَضَرَ** أو **أُحْضِرَ**.

علوم الحديث ص: ١٣٠

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

اصطلح أهل الحديث على أنْ يجعلوا ما سمعه الصبيُّ لخمس سنين سماعاً، وما سمعه لدون ذلك **حضوراً**.

وتأنَّسوا في ذلك بحديث محمود بن الرَّبيع: أنه عَقَلَ من النبيّ ﷺ مَجَّةً مَجَّها في وجهه، وهو ابنُ خمس سنين من دَلْوٍ. وهذا ليس بدليل على أَنَّ هذا السنَّ وقت صحة السماع وما دونه ليس كذلك، لكنه راجع إلى الاصطلاح من المتأخرين.

والمعتبر في الحقيقة، إنَّما هو أهليَّة الفهم والتمييز حيث وُجِدَتْ.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٢٥ ـ ٢٦

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

الذي استقر عليه عمل المتأخرين يكتبون لابن خمس «سمع»، ولمن دونه «**حَضَرَ**» أو «**أُحْضِرَ**».

المنهل الروي ص: ٧٩

حَضَرْتُ:

أبو بكر أحمد بن إسحاق الصبغي (تـ: ٣٤٢هـ):

١ ـ سئل عمن يكتب في السماع؟ فقال: يقول: **حَضَرتُ** ولا يقل: حدثنا ولا أخبرنا.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٤٥

٢ ـ قال: لا ترو أيها المحدث ما سمعته على شيخك في حال نسخه، أو وأنت تنسخ، تحديثا ولا إخباراً، يعني: لا تقل: «حدثنا» ولا «أنا» مع إطلاقهما، بل قل: **حضرت**؛ يعني: كمن أدى ما تحمله وهو صغير. قيل فهم الخطاب ورد الجواب.

فتح المغيث للسخاوي: ٢/٤٧ ـ ٤٨

ح.ط.ب

الحَاطِبُ:

سليمان بن موسى (تـ: ١١٩هـ):

عن سليمان بن موسى قال: يجالس العلماء ثلاثة:

رجل يسمع ولا يكتب ولا يحفظ، فذاك لا شيء.

ورجل يكتب كل شيء سمعه، فذلك **الحَاطِبُ**.

ورجل يسمع العلم فيتخيره ويكتب، فذاك العالم.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢/١٥٥

حَاطِبُ لَيْلٍ:

الشافعي (تـ: ٢٠٤هـ):

مثل الذي يطلب العلم بلا حجة، مثل **حَاطِبِ لَيْلٍ** يحمل حزمة فيها أفعى تلدغه وهو لا يدري.

المدخل ص: ٥٥

حَمَّالَةُ الحَطَبِ:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

عثمان بن سعيد قال: قلت ليحيى بن معين: النضر بن منصور العنزي يروى عنه بن أبى معشر عن أبي الجنوب عن علي ﷺ، من هؤلاء؟ قال: هؤلاء **حَمَّالَةُ الحَطَبِ**.

قال أبو محمد: يعنى أنهم ضعفاء.

الجرح والتعديل: ٨/٤٧٩

ح.ف.ظ

أَحْفَظُ:

المنذري (تـ: ٦٥٦هـ):

قال المنذري: سألت شيخنا الحافظ أبا الحسن بن المفضل المقدسي، وقلت له: أربعة من الحُفَّاظِ تعاصروا، أَيُّهُمْ **أَحْفَظُ**؟ قال: من هُمْ؟ قُلْتُ: ابن عَسَاكِر، وَابن نَاصِر. قال: ابن عَسَاكِرَ **أَحْفَظُ**.

قَلْتُ: الحافظُ أبو العلاء العطّار وابن عَسَاكِرَ. قال: ابن عَسَاكِرَ **أَحْفَظُ**.

قَلْتُ: السِّلَفِيُّ وابن عَسَاكِرَ. قال: السِّلَفِيُّ أُسْتَاذُنَا.

تدريب الراوي: ٤٠٥/٢

الحَافِظ:

الزهري (تـ: ١٢٤هـ):

١ ـ لا يوجد **الحَافِظُ** إلا في كل أربعين سنة مرة.

الجرح والتعديل: ٢١١/٧

٢ ـ لا يولد **الحَافِظُ** إلا في كل أربعين سنة مرة.

الجرح والتعديل: ٩/٩ ـ تدريب الراوي: ٤٩/١

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

من تبحر في معرفة الصحابة فهو **حَافِظٌ** كامل الحفظ.

معرفة علوم الحديث ص: ٢٥

أبو نصر الشيرازي (تـ: ٦٣٥هـ):

الحَافِظُ: الذي يعرف الإسناد ولا يعرف المتن.

تدريب الراوي: ٤٤/١

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

إذا قيل في العدل: إنه **حَافِظٌ** أو ضابط؛ [فهو ممن يحتج بحديثه].

علوم الحديث ص: ١٢٢

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

ابن سيد الناس (تـ: ٧٣٤هـ):

(ينظر: المحدث).

المزي (تـ: ٧٤٢هـ):

سأل ـ تقي الدين السبكي ـ الحافظ جمال الدين المِزِّي عن حد الحفظ الذي إذا انتهى إليه الرجل جاز أن يطلق عليه **الحَافِظُ**؟ قال: يرجع إلى أهل العرف.

فقلت: وأين أهل العرف؟ قليل جداً.

قال: أقل ما يكون أن يكون الرجال الذين يعرفهم ويعرف تراجمهم وأحوالهم وبلدانهم أكثر من الذين لا يعرفهم، ليكون الحكم للغالب.

تدريب الراوي: ٤٨/١

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

١ ـ **الحَافِظُ**: أعلى من المفيد في العرف.

تذكرة الحفاظ: ١٧٩/٣

٢ ـ يمتاز الثقة بالضبط والإتقان، فإن انضاف إلى ذلك المعرفة والإكثار فهو حَافِظٌ.

الموقظة ص: ٦٧ ـ ٦٨

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ).

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

الجزري (تـ: ٨٣٣هـ):

الحَافِظُ: من روى ما يصل إليه ووعى ما يُحتاج إليه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٢٢

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

١ ـ **الحَافِظُ** أخص منه ـ يعني: من المحدِّث ـ.

تدريب الراوي: ١/٤٥

٢ ـ كان السلف يطلقون المُحَدِّثَ و**الحَافِظَ** بمعنى.

تدريب الراوي: ١/٤٥

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الحَافِظُ: من أحاط علمه بمائة ألف حديث.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٢١

ميرك شاه:

الحَافِظُ: حافظ الحديث لا القرآن.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٢٢

حَافِظٌ ثِقَةٌ:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

سئل أبو زرعة عن أبي معمر، فقال: كان **حَافِظاً ثِقَةً**.

يعني: أنه كان متقناً.

الجرح والتعديل: ٥/١١٩

شُرُوطُ الحَافِظِ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

للحَافِظِ في عرف المحدثين **شروطٌ** إذا اجتمعت في الراوي سموه حافظاً، وهو: المشهور بالطلب والأخذ من أفواه الرجال لا من الصحف، والمعرفة بطبقات الرواة ومراتبهم، والمعرفة بالتجريح والتعديل، وتمييز الصحيح من السقيم، حتى يكون ما يستحضره من ذلك أكثر مما لا يستحضره، مع استحضار الكثير من المتون، فهذه الشروط إذا اجتمعت في الراوي سموه **حافظاً**.

توضيح الأفكار: ١/١١٢

صِفاتُ الحَافِظِ:

الخطيب (تـ: ٤٦٣ هـ):

من صِفاتِ الحَافِظِ الذي يجوز إطلاق هذا اللفظ في تسميته:

أن يكون عارفاً بسنن رسول الله ﷺ، بصيراً مميِّزاً لأسانيدها، يحفظ منها ما أجمع أهل المعرفة على صحته، وما اختلفوا فيه للاجتهاد في حال نَقَلَتْه.

يَعْرِفُ فَرْقَ ما بين قولهم: فلان حجة، وفلان ثقة، ومقبول، ووسط، ولا بأس به، وصدوق، وصالح، وشيخ، وليِّن، وضعيف، ومتروك، وذاهب الحديث.

ويُمَيِّزُ الروايات بتغاير العبارات، نحو: عن فلان، وأنَّ فلانا.

ويَعْرِفُ اختلاف الحكم في ذلك بين أن يكون المُسَمَّى صحابياً، أو تابعياً، والحكم في قول الراوي: قال فلان، وعن فلان، وأنّ ذلك غير مقبول من المدلِّسين دون إثبات السماع على اليقين.

ويَعْرِفُ اللفظة في الحديث تكون وهما، وما عداها صحيحاً، ويُمَيِّزُ الألفاظ التي أُدْرِجَتْ في المتون، فصارت بعضَها لاتصالها بها، ويكون قد أنعم النظر في حال الرواة بمعاناة علم الحديث دون ما سواه، لأنه علم لا يَعْلَقُ إلا بمن وقف نفسه عليه، ولم يَضُمَّ غيرَه من العلوم إليه.

وليس يكفيه إذا نصب نفسه للفتيا أن يجمع في الكتب ما ذكره يحيى دون معرفته به، ونظره فيه وإتقانه له، فإن العلم هو الفهم والدراية، وليس بالإكثار والتوسع في الرواية.

فينبغي له أن يكون قد أكثر من الحديث كتابةً وسماعاً، ويلزم نفسه نظراً في علمه واطلاعاً، مديماً ذلك من غير تقصير، ومشمراً فيه غاية التشمير، فإن ذاك سبب حفظه ومعرفته لمن رزقه الله ومن عليه بموهبته.

الجامع لأخلاق الراوي: ١٧٥/٢ ـ ١٧٣

لَمْ يَكُنْ بِالحَافِظِ:

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

هشام بن سعد، قال أحمد: **لَمْ يَكُنْ بِالحَافِظِ**.

وهذا قد يقال لمن غيره أحفظ منه، والذي حكاه عن ابن معين من تضعيفه إياه، فإنما ذلك تضعيف له بالقياس إلى غيره.

بيان الوهم والإيهام: ٣٣٦/٤ ـ ٣٣٧

لَيْسَ بِالحَافِظِ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

(ينظر: لَيْسَ بِالقَوِيِّ وَلَا بِالحَافِظِ/ق.و.ي).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

الحُفَّاظُ:

أبو عبيدالقاسم بن سلام (تـ: ٢٢٤هـ):

قال: **الْحُفَّاظُ** أربعة، وفي رواية: انتهى علم الحديث إلى أربعة: أبو بكر بن أبي شيبة أسردهم له، وأحمد بن حنبل أَفْقَهُهُمْ فيه، وعليُّ بن المدينيّ أَعْلَمُهُمْ به، ويحيى بن معين أَكْتَبُهُمْ له.

تدريب الراوي: ٤٠٣/٢

قتيبة[1]:

قال: كانوا يقولون **الحُفَّاظُ** أربعة: إسماعيل بن عُلَيَّةَ، وَعبدالوارث، ويزيد بن زُرَيْع، وَوُهَيْب، كانوا يُؤَدُّونَ اللَّفْظَ.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ٣٣/٢ ـ تدريب الراوي: ٤٠٣/٢

الحافظ أبو الفضل بن طاهر (تـ: ٥٠٧هـ):

---

(١) لعله قتيبة بن سعيد بن جميل، أبو رجاء الثقفي (تـ: ٢٤٠هـ).

قال: سألت سعد بن علي الزّنْجَانِي الحافظ بمكة، وما رأيت مثله، قلت: أربعة من **الْحُفَّاظ** تعاصروا أيُّهُم؟

قال: من؟

قلت: الدّارقطني ببغداد، وَعبدالغني بن سعيد بمصر، وأبو عبدالله بن منده بأصبهان، وأبو عبدالله الحاكم بنيسابور، فسكت.

فألححت عليه، فقال: أما الدّارقطني فأعلمهم بالعلل، وأما عبدالغني فأَعْلَمُهُمْ بالأنساب، وأما ابن منده فأكثرهم حديثاً مع معرفة تامة، وأما الحاكم فأَحْسَنُهُمْ تصنيفاً.

تدريب الراوي: ٢/٤٠٤ ـ ٤٠٥

السخاوي (تـ: **٩٠٢هـ**):

١ ـ **الحُفّاظُ** هم: العارفون ولو لم يكن لهم حفظ ظاهر.

الغاية في شرح الهداية: ١/١١٠

٢ ـ وُصِفَ بالإكثار من الشيوخ خلق من **الحُفَّاظِ** كـ: الثّوري، وابن المبارك، وأبي داود الطّيالسِي، ويونس بن محمد المُؤَدِّب، ومحمد بن يونس الكُدَيْمِي، والبخاري، وأبي عبدالله بن مَنْدَهْ، وكـالقاسم بن داود البغدادي، قال: كتبت عن ستة آلاف شيخ. وَممن زادت شيوخه على ألف سوى هؤلاء: أبو زُرْعَةَ الرازي، وَيعقوب بن سفيان، والطّبراني، وابن عدي، وابن حبّان، والوليد بن بكر، وأبو الفتيان، وأبو صالح المُؤَذِّن. وأبو سعد السّمّان، كان له ثلاثة آلاف شيخ وستمائة، وابن عساكر، وابن السمعاني، وابن النجار، وابن الحاجب، والدّمياطي، والقطب الحلبي، والبرزالي، فشيوخه ثلاثة آلاف شيخ منها أَلف بالإجازة، وعتيق بن عبدالرحمن العمري المصري، ذكر أن شيوخه نَيَّفُوا عن الألف، وَالفَخْرُ، وعثمان التَّوْزَرِي بلغت شيوخه نحو الألف، والذّهبي، وابن رافع، والعِزُّ أبو عمر ابن جُمَاعَة، ومن لا يحصى كثرة.

فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: ٢/٣٧٠

السيوطي (تـ: ٩١١):

١ ـ النوع الثالث والتسعون: **مَعْرِفَةُ الْحُفَّاظِ**، وصنف فيه جماعة أشهرهم الذهبي، وقد لخصت طبقاته، وذيلت عليه من جاء بعده.

تدريب الراوي ٢/٣٩٩

٢ ـ قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: يا أبت! ما **الحُفَّاظ**؟

قال: يا بني! شباب كانوا عندنا من أهل خراسان وقد تفرقوا.

قلت: من هم يا أبت؟

قال: محمد بن إسماعيل ذاك البخاري، وَعُبَيْدُ الله بن عبدالكريم ذاك الرازي، وعبدالله بن عبدالرحمن ذاك السَّمَرْقَنْدِي، يعني الدارمي، والحسن بن شجاع ذاك البَلْخِي.

قلت: يا أبت! فمن أحفظ هؤلاء؟

قال: أما أبو زُرْعَةَ فأَسْرَدُهُمْ، وَأما محمد بن إسماعيل فأعْرَفُهمْ، أما عبدالله بن عبدالرحمن فأَتْقَنُهُمْ، وأما الحَسَنُ بن شُجَاع فأَجْمَعُهُمْ لِلْأَبْوَابِ.

تدريب الراوي: ٢/٤٠٣ ـ ٤٠٤

حُفَّاظُ الأثَرِ = (حُفَّاظ الأَثَرِ/أ.ث.ر).

حُفَّاظُ البَصْرِيين:

سفيان الثوري (تـ: ١٦١هـ):

حُفَّاظُ البَصْرِيين ثلاثة: سليمان التيمي، وعاصم الأحول، وداود بن أبي هند، وكان عاصم أحفظهم.

تقدمة الجرح والتعديل ص: ٧٢ ـ الجرح والتعديل: ٤/١٢٤

حُفَّاظُ الدُّنْيَا:

السيوطي (تـ: ٩١١):

قَالَ بُنْدَارٌ: **حُفَّاظُ الدُّنْيَا** أَرْبَعَةٌ: أبو زُرْعَةَ بِالرَّيِّ، وَمسلم بن الحَجَّاج بِنَيْسَابُورَ، وعبداللَّه بن عبدالرحمن بسَمَرْقَنْدَ، وَمحمد بن إسماعيل بِبُخَارَى.

تدريب الراوي: ٢/٤٠٤

حُفَّاظُ الكُوفَةِ:

عبدالرحمن بن مهدي (تـ: ١٩٨هـ):

حُفَّاظُ الكُوفَةِ أربعة: أبو حصين، ومنصور، وعمرو بن مرة، وسلمة ابن كهيل.

الجرح والتعديل: ١٦٦/٦

حُفَّاظُ النَّاسِ:

سفيان الثوري (تـ: ١٦١هـ):

حُفَّاظُ النَّاسِ ثلاثة: إسماعيل بن أبي خالد، وعبدالملك بن أبي سليمان العزرمي، ويحيى بن سعيد الأنصاري.

تقدمة الجرح والتعديل ص: ٧٢

الحِفْظُ:

عبدالرحمن بن مهدي (تـ: ١٩٨هـ):

الحِفْظُ: الإتقان.

الجرح والتعديل: ٣٦/٢ ـ المحدث الفاصل ص: ٢٠٦ ـ التمهيد: ٦٤/١ ـ الجامع لأخلاق الراوي: ١٣/٢ ـ الإلماع ص: ٢١٥ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٢٥٢ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٣٠٥ ـ تدريب الراوي: ٤٩/١. ١٥١/٢ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٢٢٨/٢. ٣٨٢

الخطيب (تـ: ٤٦٣ هـ):

١ ـ الوصف **بالحِفْظِ** على الإطلاق ينصرف إلى أهل الحديث خاصة، وهو سمة لهم لا يتعداهم، ولا يوصف بها أحد سواهم، لأن الراوي يقول: نا فلان الحافظ، فيحسن منه إطلاق ذلك إذ كان مستعملاً عندهم. يوصف به علماء أهل النقل ونقادهم.

ولا يقول القارئ: لقنني فلان الحافظ، ولا يقول الفقيه: درسني فلان الحافظ، ولا يقول النحوي: علمني فلان الحافظ.

فهي أعلى صفات المحدثين وأسمى درجات الناقلين، من وجدت فيه

قبلت أقاويله وسلم له تصحيح الحديث وتعليله، غير أن المستحقين لها يقل معدودهم ويعز، بل يتعذر وجودهم، فهم في قلتهم بين المنتسبين إلى مقالتهم أعز من مذهب السنة بين سائر الآراء والنحل، وأقل من عدد المسلمين في مقابلة جميع أهل الملل.

ولقلة من يوجد من أهل الحفظ والإتقان: قيل: إن أحدهم يولد بعد برهة من الزمان.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢/١٧٢ ـ ١٧٣ ـ النكت للزركشي ص: ٣٢

٢ ـ **الحِفْظ**: أرفع درجات الحديث وأعلاها، وأشرف منازل الرواية وأسماها.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢/١٧٩

قيل:

الحِفْظُ: المعرفة.

تدريب الراوي: ١/٤٩

سُوءُ الحِفْظِ:

ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ):

١ ـ **سُوءُ الحِفْظِ**: عبارة عن أن لا يكون غلطه أقل من إصابته.

نزهة النظر ص: ٢٥ ـ شرح شرح نخبة الفكر[1] ص: ٥٣٣

٢ ـ **سُوءُ الحِفْظِ**: من لم يُرجَّح جانب إصابته على جانب خطئه، وهو على قسمين: إن كان لازما للراوي في جميع حالاته، فهو الشاذ على رأي بعض أهل الحديث. أو كان سُوءُ الحِفْظِ طارئاً على الراوي إما لكبره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه، أو عدمها، بأن كان يعتمدها، فرجع إلى حفظه فساء، فهذا هو المختلط.

نزهة النظر ص: ٦٥

٣ ـ في «**النخبة وشرحها**»: **سُوءُ الحِفْظِ**: عبارة عمن يكون غلطه أكثر من إصابته.

توضيح الأفكار: ١/١٩

---

(١) حكاه عنه محشٍّ.

٤ ـ سُوءُ الحِفْظِ: عبارة عمن يكون غلطه أقل من إصابته.
شرح شرح نخبة الفكر[1] ص: ٥٣٣

٥ ـ سُوءُ الحِفْظِ: عبارة عمن يكون خطؤه كإصابته.
شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٣٣

سَيِّءُ الحِفْظِ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

فُلَانٌ سَيِّءُ الحِفْظِ: هو ممن يخرج حديثه للاعتبار.
فتح المغيث ص: ١٧٧

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

سَيِّءُ الحِفْظِ: من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه.
نزهة النظر ص: ٢٥

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

سَيِّءُ الحِفْظِ: ممن وصف بالغلط أو الخطإ.

فتح المغيث: ٦٦/١

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ).

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْحِفْظ:

ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ):

عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز بن مروان الأموي نزيل المدينة، حكى الخطابي عن أحمد أنه قال: **لَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْحِفْظ.**

يعني بذلك: سعة المحفوظ.

فتح الباري: ٤٢٠/١

---

(١) حكاه عنه قاسم بن قطلوبغا (تـ: ٨٧٩هـ). ثم قال: وقد أصلحته بلفظ: نحوا من إصابته.

المَحْفُوظُ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ إن خولف ـ أي الراوي ـ بأرجح منه، لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، فالراجح يقال له: **المَحْفُوظُ**، ومقابله وهو المرجوح يقال له: الشاذ.

نزهة النظر ص: ٣٨

٢ ـ في «**النخبة**»: إن خولف الراوي بأرجح يقال له: **المَحْفُوظُ**، ومقابله يقال له: الشاذ.

تدريب الراوي: ٢٤١/١

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

(ينظر: أَلْفَاظُ المَقْبُولِ/ق.ب.ل).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: الشاذ/ش.ذ.ذ).

المَحْفُوظُ والمَعْرُوفُ:

التلميذ (قاسم بن قطلوبغا تـ: ٨٧٩هـ):

في عبارة النسائي ما يفيد في هذا الحديث بعينه أنه ـ يعني المنكر ـ يقابل المحفوظ، وكأن **المَحْفُوظَ** والمَعْرُوفَ ليسا بنوعين حقيقين تحتهما أفراد مخصوصة عندهم، وإنما هي ألفاظ تستعمل في التضعيف.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٤٢

يَحْفَظُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

يَحْفَظُ؛ أي: يثبت ما سمعه من حفظه بحيث يبعد زواله عن القوة الحافظة، ويتمكن من استحضاره متى شاء.

فتح المغيث: ٢٨٩/١

ح.ك.ك

الحَكُّ:

ابن خلاد (تـ: ٣٦٠هـ):

قال أصحابنا: **الحَكُّ** تهمة، وأجود الضرب: ألا يطمس المضروب عليه، بل يخط من فوقه خطاً جيداً بينا يدل على إبطاله، ويقرأ من تحته ما خط عليه.

المحدث الفاصل ص: ٦٠٦ ـ الإلماع ص: ١٧٠ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٢٤٧

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: الكشط/ك.ش.ط).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

وليعتن الطالب إذا وقع في الكتاب ما ليس منه بإزالته **بالحَكِّ**، ويسمى أيضاً كَشْطاً وبَشْراً.

الغاية في شرح الهداية: ١/١٣٧ ـ ١٣٨

ح.ك.م

الحَاكِمُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الحَاكِمُ: الذي أحاط علمه بجميع الأحاديث المروية متناً وإسناداً، وجرحاً وتعديلاً وتاريخاً. كذا قاله جماعة من المحققين.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٢١

المُحْكَمُ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ المقبول ينقسم أيضاً إلى معمول به وغير معمول به؛ لأنه إن سلم من المعارضة؛ أي: لم يأت خبر يضاده؛ فهو **المُحْكَمُ**.

نزهة النظر ص: ٤٢

٢ ـ إذا لم يكن للمتن ما ينافيه، بل سلم من مجيء خبر يضاده؛ فهو **المُحْكَمُ**.

فتح المغيث للسخاوي: ٨٤/٣

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المُحْكَمُ: الذي يُعْمَل به بلا شبهة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٦٠

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: الشاذ/ش.ذ.ذ).

ح.ل.ق

الحَلَقَةُ:

(ينظر: المَجْلِس/ج.ل.س).

ح.م.د

قولهم: لاَ يُحَمِّدُونَهُ ولاَ يُنَزِّلُونَهُ مَنْزِلَةَ الكِبَارِ فِي الحِفْظِ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

(ينظر: لَيْسَ بِالقَوِيِّ وَلَا بِالحَافِظِ/ق.و.ي).

ح.م.ر

الحُمْرَةُ:

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

وإن اقتصر على أن تكون الرواية الملحقة **بِالحُمْرَةِ**، فقد عمل ذلك كثير من الأشياخ، وأهل الضبط كأبى ذر الهروى، وأبى الحسن القابسى، وغيرهما، فما أَثْبَتَّ لهذه الرواية كتبته **بالحُمْرَةِ**، وما نقص منهما مما ثبت للأخرى حوق بها عليه.

الإلماع ص: ١٨٩ ـ ١٩٠

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

١ ـ قد يدفع إلى الاقتصار على الرموز عند كثرة الروايات المختلفة، واكتفى بعضهم في التمييز بأن خص الرواية الملحقة **بالحُمْرَةِ فعل ذلك** أبو ذر الهروي من المشارقة، وأبو الحسن القابسي من المغاربة، مع كثير من المشايخ وأهل التقييد.

فإذا كان في الرواية الملحقة زيادة على التي في متن الكتاب كتبها **بالحُمْرَةِ**، وإن كان فيها نقص، والزيادة في الرواية التي في متن الكتاب حوق عليها **بالحُمْرَةِ**، ثم على فاعل ذلك تبيين من له الرواية المعلمة بالحمرة في أول الكتاب أو آخره على ما سبق.

علوم الحديث ص: ٢٠٢

٢ ـ كانت العادة جارية برسم الحافظ علامة في أصل الشيخ على ما ينتخبه. فكان النعيمي أبو الحسن يعلم بصاد ممدودة، وأبو محمد الخلال بطاء ممدودة وأبو الفضل الفلكي بصورة همزتين، وكلهم يعلم بحبر في الحاشية اليمنى من الورقة.

وعلم الدارقطني في الحاشية اليسرى **بخط عريض بالحمرة**.

وكان أبو القاسم اللالكائي الحافظ يعلم **بخط صغير بالحمرة** على أول إسناد الحديث، ولا حَجْرَ في ذلك، ولكل الخيار.

علوم الحديث ص: ٢٥٠

ح.م.ل

سِنُّ التَّحَمُّلِ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

سِنُّ التَّحَمُّلِ؛ أي: سماع الحديث وأخذه سواء كان بنفسه أو غيره.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٩٢

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

سِنُّ التَّحَمُّلِ ـ ووقته بالنسبة إلى السماع التمييز ـ ويحصل غالباً باستكمال خمس، وما دونه فحضور.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ٢٠٨

الحَمَّال:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

لا نعرف في رواة الحديث ـ أو فيمن ذكر منهم في كتب الحديث المتداولة ـ **الحَمَّال** بالحاء المهملة، صفة لا اسماً، إلا هارون بن عبدالله الحمَّال، والد موسى بن هارون الحمَّال الحافظ، حكى عبدالغني الحافظ أنه كان بزازاً، فلما تزهد حَمَلَ، وزعم الخليلي وابن الفلكي أنه لقب **بالحمَّال** لكثرة ما حمل من العلم.

علوم الحديث ص: ٣٤٨

حَمَلَ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

حَمَل: أخذ وتحمّل.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٠٤

ح.و.ق

التَّحْوِيقُ:

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

وإن كثر ـ أي: المضروب عليه ـ فربما فعل ذلك في أول كل سطر وآخره من المضروب عليه للبيان، وربما اكتفى **بالتَّحْوِيقُ** على أول الكلام وآخره، وربما كتب عليه (لا) في أوله و(إلى) في آخره، ومثل هذا يصلح فيما صح في بعض الروايات وسقط من بعض حديث أو من كلام. وقد يكتفي بمثل هذا بعلامة من ثبتت له فقط أو بإثبات (لا) و(إلى) فقط.

الإلماع ص: ١٧١

ح.و.ل

التَّحْوِيلُ:

(ينظر: ملحق الرموز/ح).

شرف الدين الدمياطي (تـ: ٧٠٥هـ):

لفظة «ح» يستعملها المحدثون عند فراغ السند والشروع في سند آخر، ويعنون بها **التَّحْوِيل** من سند إلى سند، ويريدون «حاجز»، قال: وقد قرأ علي بعض الحفاظ المغاربة فصار كلما وصل إلى «ح» قال: «حاجز»، هذا في «ح» مهملة، وقال: إن بعض المحدثين يستعملها بالخاء المنقوطة يريد بها «أخبر» أو «خبر».

قال الدمياطي: وأول من تكلم في هذا الحرف فيما علمت ابن الصلاح.

النكت للزركشي ص: ٣٦٥

الحَوَالَةُ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

عامة حديث مكحول عن الصحابة **حَوَالَة**.

معرفة علوم الحديث ص: ١١١

الدمياطي (تـ: ٧٠٥هـ):

سمّى ما يعلقه البخاري عن شيوخه **حَوَالَة**.

النكت لابن حجر ص: ٩٣

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

الاكتفاء عن **الحَوَالَةِ** على الاكتفاء بالنظر في السند طريقة معروفة لكثير من المحدثين، وعليها يحمل ما صدر عن كثير منهم من إيراد الأحاديث الساقطة معرضين عن بيانها تصريحاً، وقد وقع هذا لجماعة من كبار الأئمة، وكان ذكر الإسناد عندهم من جملة البيان.

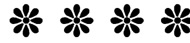
توضيح الأفكار: ٦٢/٢

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

قال مغلطاي: ـ كما قرأته بخطه أيضاً ـ إن شخصاً واحداً حاز نحواً من ألف تصنيف فيه، ومع ذلك فليس في الوفيات بخصوصها كتاب

مستوفى كما صرح به الحافظ أبو عبدالله الحميدي مؤلف «الجمع بين الصحيحين»، وأنه دام جمع ذلك، فقال له الأمير أبو نصر بن ماكولا: رتبه على الحروف بعد أن ترتبه على السنين؛ يعني: في تصنيفين مستقلين يستوفى الغرض في كل منهما أو في واحد فقط، ويكون على قسمين: أحدهما مستوفياً، والآخر حَوالة بأن يقول في حرف العين مثلاً: عكرمة مولى ابن عباس في الطبقة الفلانية من التابعين، ليتيسر بذلك للطالب الإحاطة بالراوي، سواء عرف طبقته، أو اسمه.

فتح المغيث: ٣/٣١٣



حرف الخاء

خ.ب.ر

الإِخْبَارُ:

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

لفظ **الإِخْبَارِ** أعم من لفظ التحديث، فكل تحديث إخبار، ولا ينعكس. ومن الناس من سوى بينهما.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٢٣ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٣٥/٢ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٦٥ ـ توضيح الأفكار: ١٩٠/٢

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

التحديث و**الإِخْبَارُ** والإنباء عندهم سواء، وهذا لا خلاف فيه عند أهل العلم بالنسبة إلى اللغة، ومن أصرح الأدلة فيه قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝٤﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾.

وأما بالنسبة إلى الاصطلاح ففيه الخلاف: فمنهم من استمر على أصل اللغة، وهذا رأي الزهري، ومالك، وابن عيينة، ويحيى القطان، وأكثر الحجازيين والكوفيين، وعليه استمر عمل المغاربة، ورجحه بن الحاجب في مختصره، ونقل عن الحاكم أنه مذهب الأئمة الأربعة.

ومنهم من رأى إطلاق ذلك حيث يقرأ الشيخ من لفظه، وتقييده حيث يقرأ عليه، وهو مذهب إسحاق بن راهويه، والنسائي، وابن حبان، وابن منده، وغيرهم.

ومنهم من رأى التفرقة بين الصيغ بحسب افتراق التحمل، فيخصون التحديث بما يلفظ به الشيخ، و**الإخبار** بما يقرأ عليه، وهذا مذهب ابن جريج، والأوزاعي، والشافعي وابن وهب، وجمهور أهل المشرق، ثم أحدث أتباعهم تفصيلاً آخر: فمن سمع وحده من لفظ الشيخ أفرد فقال: حدثني، ومن سمع مع غيره جمع، ومن قرأ بنفسه على الشيخ أفرد فقال: أخبرني، ومن سمع بقراءة غيره جمع. وكذا خصصوا الإنباء بالإجازة التي يشافه بها الشيخ من يجيزه.

فتح الباري: ١٤٤/١ ـ ١٤٥

القَوْلُ فِي التحديث والإِخْبَارِ = (القَوْلُ فِي التحديث والإِخْبَارِ/ح.د.ث).

الأَخْبَارُ المُتَوَاتِرَةُ:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

الأَخْبَارُ المُتَوَاتِرَةُ: كالقرآن، والواجبات الخمسة، ونحوها؛ لا ينظر فيها إلى الرواة ولا إلى صفاتهم، وإلا فالكل رواية، فليتأمل فإنه قد يقال: إن انقسام الرواية إلى مرسل وغيره إنما هو في الأحاديث لا في المتواترات.

توضيح الأفكار: ١٩٦/٢

تَوْلِيدُ الأَخْبَارِ:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

قوله: **تَوْلِيدُ الأَخْبَارِ**؛ معناه: إنشاؤها وزيادتها.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٥٦/١

الأَخْبَارِيُّ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها: **الأَخْبَارِيُّ**، ولمن يشتغل بالسنة النبوية: المُحَدِّثُ.

نزهة النظر ص: ١٢

٢ ـ في «**شرح النخبة**»: قيل لمن يشتغل بالسنة محدث، وبالتواريخ ونحوها **أَخْبَارِيٌّ**.

تدريب الراوي: ٤٢/١ ـ ٤٣

الأَخْبَارِيُّونَ:

ابن هشام (تـ: ٧٦١هـ):

الأَخْبَارِيُّونَ: جمع أخباري، من لحن العلماء، وقال: الصواب الخَبَري؛ أي: لأن النسبة إلى الجمع ترد إلى الواحد، كما تقرر في علم التصريف، تقول في الفرائض: فرضي. ونكتته أن المراد النسبة إلى هذا

النوع، وخصوصية الجمع ملغاة مع أنها مؤدية إلى الثقل.

تدريب الراوي: ٢٠٨/٢

أَخْبَرَنَا:

ابن جريج (تـ: ١٥٠هـ):

(ينظر: ألفَاظُ الأدَاءِ/أ.د.ي).

أحمد بن حنبل (تـ: ٢٤١هـ):

١ ـ (ينظر: حدثني ـ حدثنا/ ح.د.ث).

٢ ـ فيمن روى الكتاب بعضه قراءة، وبعضه تحديثا، وبعضه مناولة، وبعضه إجازة، أنه يقول في كله: **أَخْبَرَنَا**.

فتح المغيث للسخاوي: ١٢٦/٢

الميانشي (تـ: ٥٨١هـ):

(ينظر: حَدَّثَنِي ـ حَدَّثَنَا/ ح.د.ث).

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

(ينظر: حَدَّثَنِي ـ حَدَّثَنَا/ ح.د.ث).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ).

(ينظر: حَدَّثَنِي ـ حَدَّثَنَا/ ح.د.ث).

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

ينظر: (حَدَّثَنِي ـ حَدَّثَنَا/ ح.د.ث).

قول الشافعي: **أَخْبَرَنَا الثِّقَةُ:**

أبو الحسن الآبري السجزي (تـ: ٣٦٣هـ):

١ ـ في **«مناقب الشافعي»**: سمعت بعض أهل المعرفة بالحديث يقول: إذا قال الشافعي في كتبه: **أَخْبَرَنَا الثِّقَةُ**، عن ابن أبي ذئب؛ فهو ابن أبي فديك.

وإذا قال: **أَخْبَرَنَا الثِّقَةُ**، عن الليث بن سعد؛ فهو يحيى بن حسان.

وإذا قال: **أَخْبَرَنَا الثِّقَةُ**، عن الوليد بن كثير؛ فهو أبو أسامة.

وإذا قال: **أَخْبَرَنَا الثِّقَةُ**، عن الأوزاعي؛ فهو عمرو بن أبي سلمة.

وإذا قال: **أَخْبَرَنَا الثِّقَةُ**، عن صالح مولى التوأمة؛ فهو إبراهيم بن أبي يحيى.

النكت للزركشي ص: ٢٦٢

٢ ـ سمعت بعض أهل الحديث يقول: إذا قال الشافعي: **أَخْبَرَنَا الثِّقَةُ**، عن ابن أبي ذؤيب؛ فهو ابن أبي فُديك.

وإذا قال: **أَخْبَرَنَا الثِّقَةُ**، عن الليث بن سعد؛ فهو يحيى بن حسان.

وإذا قال: **أَخْبَرَنَا الثِّقَةُ**، عن الوليد بن كثير؛ فهو أبو أسامة.

وإذا قال: **أَخْبَرَنَا الثِّقَةُ**، عن الأوزاعي؛ فهو عمرو بن أبي سلمة.

وإذا قال: **أَخْبَرَنَا الثِّقَةُ**، عن ابن جريج؛ فهو مسلم بن خالد.

وإذا قال: **أَخْبَرَنَا الثِّقَةُ**، عن صالح مولى التوأمة؛ فهو إبراهيم بن يحيى.

تدريب الراوي: ١/٣١٢

قول الراوي: **أَخْبَرَنَا فُلَانٌ إِجَازَةً** = (قول الراوي: **أَخْبَرَنَا فُلَانٌ إِجَازَةً**/ ج.و.ز).

أَخْبَرَنِي: (ينظر: ألفَاظُ الأَدَاءِ/أ.د.ي).

قول الشافعي: **أَخْبَرَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا:**

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: قول الشافعي: أَخْبَرَنِي الثِّقَةُ).

قول الشافعي: **أَخْبَرَنِي بَعْضُ النَّاسِ:**

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: قول الشافعي: أَخْبَرَنِي الثِّقَةُ).

قول الشافعي: أَخْبَرَنِي الثِّقَةُ:

ابن حبان (تـ: ٣٥٤هـ):

إذا قال الشافعي: **أَخْبَرَنِي الثِّقَةُ**، عن ابن أبي ذئب؛ فهو ابن أبي فديك.

أو عن الليث؛ فهو يحيى بن حسان.

أو عن الوليد بن كثير؛ فهو عمرو بن أبي سلمة.

أو عن ابن جريج؛ فهو مسلم بن خالد الزنجي.

أو عن صالح مولى التوأمة؛ فهو إبراهيم بن أبي يحيى.

توضيح الأفكار[1]: ١/٢٨٩ ـ ٢٩٠

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

في «**مسند الشافعي**»، وساقه البيهقي في مناقبه عن الربيع، أن الشافعي إذا قال: **أَخْبَرَنِي الثِّقَةُ**؛ فهو يحيى بن حسان.

أو من لا أتهم؛ فهو إبراهيم بن أبي يحيى.

أو بعض الناس؛ فيريد به أهل العراق.

أو بعض أصحابنا؛ فأهل الحجاز.

فتح المغيث: ١/٣١٢ ـ ٣١٣

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

روينا في «**مسند الشافعي**»، عن الأصم قال: سمعت الربيع يقول: كان الشافعي إذا قال: أَخْبَرَنِي مَنْ لَا أَتَّهِمُ؛ يريد به إبراهيم بن يحيى، وإذا قال: **أَخْبَرَنِي الثِّقَةُ**؛ يريد به يحيى بن حسان.

تدريب الراوي: ١/٣١٣

---

(١) قال الصنعاني: ذكر هذا البرماوي في شرح ألفيته في أصول الفقه، ثم نقل أقوالاً غير هذه فيما يريده الشافعي بالثقة.

قول الراوي: **أَخْبَرَنِي رَجُلٌ أو عَدْلٌ مَوْثُوقٌ بِهِ:**

إمام الحرمين (تـ: ٤٧٨هـ) في «**البرهان**»:

قول الراوي: «**أَخْبَرَنِي رَجُلٌ أو عَدْلٌ مَوْثُوقٌ بِهِ**»؛ من المرسل أيضاً، قال: وكذلك: «كتب رسول الله ﷺ»، الذي لم يسم حاملها.

النكت للزركشي ص: ١٤٧

قول الشافعي: **أَخْبَرَنِي مَنْ لاَ أَتَّهِمُ:**

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

قول الشافعي: **أَخْبَرَنِي مَنْ لَا أَتَّهِمُ**؛ ليس بتوثيق، لأنه نفي للتهمة، وليس فيه تعرض لإتقانه، ولا لأنه حجة.

تدريب الراوي: ٣١١/١ ـ توضيح الأفكار: ١١٢/٢

السخاوي (تـ :٩٠٢هـ):

في «**مسند الشافعي**»، وساقه البيهقي في مناقبه عن الربيع، أن الشافعي إذا قال: أَخْبَرَنِي الثِّقَةُ؛ فهو يحيى بن حسان.

أو **مَنْ لَا أَتَّهِمُ**؛ فهو إبراهيم بن أبي يحيى.

فتح المغيث: ٣١٢/١ ـ ٣١٣

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

١ ـ قول الشافعي: **أَخْبَرَنِي مَنْ لَا أَتَّهِمُ**؛ هو كقوله: أخبرني الثقة.

تدريب الراوي: ٣١١/١

٢ ـ روينا في «**مسند الشافعي**»، عن الأصم قال: سمعت الربيع يقول: كان الشافعي إذا قال: **أَخْبَرَنِي مَنْ لَا أَتَّهِمُ**؛ يريد به إبراهيم بن يحيى.

تدريب الراوي: ٣١٣/١

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

قول الراوي: **أَخْبَرَنِي مَنْ لَا أَتَّهِمُ**؛ كما يقع في كلام الشافعي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ كثيراً، يكون دون «أخبرني الثقة».

قال الذهبي: لأنه نفي التهمة، ولم يتعرض لإتقانه، ولا يكون حجة.

ورجح غير الذهبي أنه مثل قوله: أخبرني الثقة.

توضيح الأفكار: ١١٢/٢

قول مالك: **أَخْبَرَنِي مَنْ لاَ أَتَّهِمُ:**

ابن وهب (تـ: ١٩٧هـ):

كل ما في كتاب مالك: **أَخْبَرَنِي مَنْ لَا أَتَّهِمُ** من أهل العلم؛ فهو الليث بن سعد.

تدريب الراوي: ٣١٢/١

خَبَرَ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

معنى خَبَرَ في اللغة وكذا الاصطلاح واحد، بل قيل: إن خبر أبلغ.

فتح المغيث: ١٣٢/٢

الخَبَرُ:

أبو القاسم الفوراني (ت: ٤٦١هـ):

الفقهاء يقولون: **الخَبَرُ**: ما يروى عن النبي ﷺ.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٤٦ ـ فتح المغيث للسخاوي: ١٠٨/١ ـ تدريب الراوي: ١٨٤/١

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

الخَبَرُ: ما يصح أن يدخله الصدق أو الكذب.

وينقسم قسمين: خبر تواتر، وخبر آحاد.

الكفاية ص: ١٦

الحازمي (تـ: ٥٨٤هـ):

اختلف العلماء في حد الخبر، فقالت طائفة: **الخَبَرُ**: ما دخله الصدق والكذب. وقيل: ما جاز أن يكون صدقاً وأن يكون كذباً. وقيل: ما كان صدقاً أو كذباً.

وهذه حدود رسمية لا تكاد تسلم عن النقوض، والكلام فيها يليق بالأصول.

ثم **الخَبَرُ** منقسم إلى: متواتر وآحاد، فالمتواتر: ما يخبر القوم الذين يبلغ عددهم حدا يعلم عند مشاهدتهم بمستقر العادة أن اتفاق الكذب منهم محال، والتواطؤ منهم في مقدار الوقت الذي انتشر الخبر عنهم فيه متعذر، فمتى تواتر الخبر عن قوم هذه سبيلهم، قطع عند ذلك بصدقه، وأوجب حصول العلم ضرورة.

وأما الآحاد: فما قصر عن حد التواتر، ولم يحصل به العلم، ولكن تداولته الجماعة.

شروط الأئمة الخمسة ص: ١٤٣ ـ ١٤٤

النووي (تـ: **٦٧٦هـ**):

١ ـ (ينظر: الأَثَرُ/أ.ث.ر).

٢ ـ قال العلماء: **الخَبَرُ** ضربان: متواتر وآحاد.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١٣١/١

بدر الدين بن جماعة (تـ: **٧٣٣هـ**):

الخَبَرُ: قسم من أقسام الكلام، كالأمر والنهي، وهو قول مخصوص للصيغة الدالة وللمعنى القائم بالنفس.

وحده آخرون، فقال بعضهم: هو ما يدخله الصدق والكذب. وهذا الحد منقوض بخبر الله تعالى، فإن الكذب لا يدخله، وبالخبر عن المحال، فإن الصدق لا يدخله، ولأن الصدق هو موافقة الخبر، فلا يصح تعريف الخبر بالصدق المتوقف عليه، لأنه دور.

وقيل: هو ما يدخله التصديق أو التكذيب. وفيه الدور المتقدم.

وقيل: هو كلام يفيد بنفسه نسبة شيء إلى شيء في الخارج. وهو أقرب ما قيل.

وأئمة الحديث يطلقون **الخَبَرَ** على المتن وإن كان أمراً أو نهياً.

المنهل الروي ص: ٣٠ ـ ٣١

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

الخَبَرُ: إما صدق أو كذب ولا ثالث لهما على المختار، فمرجع الصدق والكذب إما إلى مطابقة الواقع أو اعتقاد المخبر أو إليهما جميعاً، كما بينت لك في «**حدائق البيان في شرح التبيان**».

الثاني: **الخَبَرُ** قد يعلم صدقه قطعاً كخبر الله وخبر رسوله، وقد يعلم كذبه قطعاً كخبر المخالف لخبر الله، وقد يظن صدقه كخبر العدل، وقد يظن كذبه كخبر الفاسق، وقد يشك فيه كخبر المجهول.

الثالث: **الخَبَرُ** ينقسم إلى: متواتر، وآحاد.

والمتواتر: هو خبر بلغت روايته في الكثرة مبلغاً أحالت العادة تواطؤهم على الكذب، كالمخبرين عن وجود مكة وغزوة بدر. وله شرطان. .

والآحاد: هو كل خبر لم ينته إلى التواتر، ثم هو قسمان: مستفيض وغيره.

الخلاصة ص: ٣٤ ـ ٣٧

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

الحديث و**الخَبَرُ** والنبأ مترادفات.

الموقظة ص: ٥٥

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

(ينظر: الأثَر/أ.ث.ر).

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ **الخَبَرُ** عند علماء هذا الفن مرادف للحديث. وقيل: الحديث: ما جاء عن النبي ﷺ؛ و**الخَبَرُ**: ما جاء عن غيره. ومن ثم قيل لمن يشتغل بالسنة: محدث، وبالتواريخ ونحوها أخباري.

وقيل: بينهما عموم وخصوص مطلق، فكل حديث خبر من غير عكس. وعبر هنا بالخبر ليكون أشمل.

نزهة النظر ص: ١٢

٢ ـ في «شرح النخبة»: **الخَبَرُ** عند علماء الفن مرادف للحديث، فيطلقان على المرفوع وعلى الموقوف والمقطوع.

وقيل: الحديث: ما جاء عن النبي ﷺ، والخَبَرُ: ما جاء عن غيره. ومن ثم قيل لمن يشتغل بالسنة محدث، وبالتواريخ ونحوها أخباري.

وقيل: بينهما عموم وخصوص مطلق، فكل حديث خبر ولا عكس. وقيل: لا يطلق الحديث على غير المرفوع إلا بشرط التقييد.

تدريب الراوي: ١/٤٢ ـ ٤٣

قاسم بن قطلوبغا (تـ: **٨٧٩هـ**):

الخَبَر ينقسم إلى: متواتر، وآحاد.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢١٠

السخاوي (تـ: **٩٠٢هـ**):

الخَبَرُ: ما جاء عن غير النبي ﷺ.

فتح المغيث: ١/١٠٨

علي القاري (تـ: **١٠١٤هـ**):

١ ـ (ينظر: الأَثَرُ/أ.ث.ر).

٢ ـ **الخَبَرُ** أعم من الحديث، حيث يصدُق على كل ما جاء عن النبي عليه الصلاة والسلام وغيره، بخلاف الحديث فإنه يختص بالنبي عليه الصلاة والسلام.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٥٤ ـ ١٥٥

بعض المتأخرين:

(ينظر: الأَثَر/أ.ث.ر).

خَبَرُ الآحَادِ = (خَبَرُ الآحَادِ/و.ح.د).

خَبَرُ التَّوَاتُرِ:

الخطيب البغدادي (تـ: **٤٦٣هـ**):

خَبَرُ التَّوَاتُرِ: ما يخبر به القوم الذين يبلغ عددهم حدا يعلم عند مشاهدتهم بمستقر العادة أن اتفاق الكذب منهم محال، وأن التواطؤ منهم في مقدار الوقت الذي انتشر الخبر عنهم فيه متعذر، وأن ما أخبروا عنه لا يجوز دخول اللبس والشبهة في مثله، وأن أسباب القهر والغلبة والأمور الداعية إلى الكذب منتفية عنهم.

الكفاية ص: ١٦

الخَبَرُ الصَّحِيحُ:

ابن السمعاني (تـ: ٤٨٩هـ) في «**القواطع**»:

عندنا **الخَبَرُ الصَّحِيحُ**: ما حكم أهل الحديث بصحته. قال: وذكر الحاكم أن صفة الحديث الصحيح: أن يرويه عن رسول الله ﷺ صحابي مشهور بالصحبة، ويروي عنه تابعيان عدلان، ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول إلى زماننا، وقد قالوا: إن الصحيح لا يعرف بالرواية من الثقات فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس للمعرفة به معين، مثل المذاكرة مع أهل الفهم والمعرفة ليظهر ما يخفى من علة الحديث.

ثم قال ابن السمعاني: «والشرط الذي شرطوه وهو: أن يرويه اثنان من التابعين، لا يعرفه الفقهاء، لأن رواية الواحد عندهم مقبولة، وإذا كان ثقة حكم بصحة الخبر، وقد ذهب بعض المتكلمين إلى اشتراط العدد وليس بشيء، وأما المحدثون فليس العدد عندهم شرطاً في الصحة، إلا أنهم يسمون ما نقله الواحد عن الواحد: الصحيح الغريب، وما نقله الاثنان فما زاد وتداوله أهل الرواية بالقبول على ما مضى من القرون: الصحيح المطلق، أو الصحيح المشهور».

النكت للزركشي ص: ٤٨

خَبَرُ الوَاحِدِ = (خَبَرُ الوَاحِدِ/و.ح.د)

إِسْنَادُ الخَبَرِ:

ابن التين (تـ: ٦١١هـ):

إِسْنَادُ الخَبَرِ: رفعه.

فتح الباري: ١٤٦/٦

خَبَّرَنَا ـ خَبَّرَنِي:

الأوزاعى (تـ: ١٥١هـ):

(ينظر: ألفَاظُ الأدَاءِ/أ.د.ي).

خ.ر.ج

الإِخْرَاجُ:

الزمخشري (تـ: ٥٣٨هـ):

الإِخْرَاجُ والاستخراج: الاستنباط.

فيض القدير: ٢٠/١

أَخْرَجَهُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

أَخْرَجَهُ؛ أي: رواه.

فتح المغيث: ٢٤٩/١

الاسْتِخْرَاجُ:

الزمخشري (تـ: ٥٣٨هـ):

(ينظر: الإِخْرَاجُ).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الاسْتِخْرَاجُ: أن يعمد حافظ إلى صحيح البخاري مثلاً، فيورد أحاديثه حديثاً حديثاً بأسانيد لنفسه، غير ملتزم فيها ثقة الرواة وإن شذ بعضهم حيث جعله شرطاً؛ من غير طريق البخاري إلى أن يلتقي معه في شيخه أو شيخ شيخه، وهكذا ولو في الصحابي كما صرح به بعضهم.

فتح المغيث: ٣٨/١

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

الاسْتِخْرَاجُ: أن يأتي حافظ إلى صحيح البخاري، مثلاً فيورد أحاديثه

بأسانيد لنفسه من غير طريق البخاري إلى أن يلتقي معه في شيخه أو فيمن فوقه.

فتح الباقي: ١/٥٦ ـ ٥٧

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

الاسْتِخْرَاجُ: الاستنباط، وهو ما أظهر بعد خفاء.

فيض القدير: ١/١١٨

التَّخَارِيجُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

(ينظر: فوائد المستخرجات).

التَّخْرِيجُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **التَّخْرِيجُ**: إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه، أو بعض شيوخه أو أقرانه، أو نحو ذلك، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين مع بيان البدل والموافقة ونحوهما.

وقد يتوسع في إطلاقه على مجرد الإخراج والتصنيف والعزو وجعل كل صنف على حدة.

فتح المغيث: ٢/٣٨٢

٢ ـ **التَّخْرِيجُ**: أن يخرج أحاديث من روايته، أو من رواية غيره من شيوخه أو أقرانه.

الغاية في شرح الهداية: ١/٢٢٠

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

التَّخْرِيجُ: من خرج العمل تخريجاً، واخترجه بمعنى استخرجه.

فيض القدير: ١/٢٠

التَخْرِيجُ عَلَى الحَوَاشِي:

الرامهرمزي (تـ: ٣٦٠هـ):

التَخْرِيجُ عَلَى الحَوَاشِي: أجوده أن يخرج من موضعه حتى يلحق به طرف الحرف المبتدأ به من الكلمة الساقطة في الحاشية، ويكتب في الطرف الثاني حرف واحد مما يتصل به في الدفتر، ليدل أن الكلام قد انتظم.

المحدث الفاصل ص: ٦٠٦ ـ ٦٠٧

تَخْرِيجُ السَّاقِطِ = (اللَّحَقُ/ ل.ح.ق)

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

تَخْرِيجُ السَّاقِطِ: ويسمى اللَّحَقُ وهو: أن يخط من موضع سقوطه من السطر خطاً صاعداً إلى فوق، ثم يعطفه بين السطرين عطفة يسيرة إلى جهة الحاشية التي يكتب فيها اللحق، ويبدأ في الحاشية بِكِتْبَةِ اللحق مقابلاً للخط المنعطف، وليكن ذلك في حاشية ذات اليمين، وإن كانت تلي وسط الورقة إن اتسعت له، وليكتبه صاعداً إلى أعلى الورقة لا نازلاً به إلى أسفل.

علوم الحديث ص: ١٩٣ ـ ١٩٤

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

المختار في **تَخْرِيجُ السَّاقِطِ** ويسمى اللَّحَقُ: بفتح الحاء؛ أن يخط من موضع سقوطه في السطر خطاً صاعداً إلى فوق، ثم يعطفه بين السطرين عطفة يسيرة إلى جهة اللحق.

ومنهم من قال: يمد العطفة إلى أول اللحق للإيضاح. والمختار أنه يقتصر على العطفة اليسيرة لئلا يسوِّد الكتاب ويوهم الضرب على بعض المكتوب، ويكتب اللحق مقابلاً للخط المنعطف.

الإرشاد للنووي ص: ١٤٦

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

إذا **خَرَّجَ السَّاقِطَ** وهو اللَّحَقُ بفتح اللام والحاء؛ فليخط من موضع سقوطه في السطر خطاً صاعداً قليلاً معطوفاً بين السطرين عطفه يسيرة إلى جهة اللحق.

وقيل: تمد العطفة إلى أول اللحق، ثم يكتب اللحق قبالة العطفة في الحاشية، وجهة اليمين إن اتسعت أولى إلا أن يسقط في آخر السطر. وليكتبه صاعداً إلى أعلى الورقة لا نازلاً إلى أسفلها لاحتمال تخريج آخر بعده، ولتكن رؤوس حروف اللحق إلى جهة اليمين، فإن زاد اللحق على سطر ابتدأ سطوره من جهة طرف الورقة إن كان في يمين الورقة بحيث تنتهي سطوره إلى أسطر الكتاب، وإن كان في الشمال ابتدأ الأسطر من جهة أسطر الكتاب، ثم يكتب في انتهاء اللحق «صح»، وقيل: يكتب معها «رجع»، وقيل: الكلمة المتصلة به داخل الكتاب؛ وليس بمرضيّ لأنه تطويل موهم.

المنهل الروي ص: ٩٤ ـ ٩٥

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ويكتب **السَّاقِطُ**) غلطاً من أصل الكتاب، (وهو) أي: المكتوب في اصطلاح المحدثين والكتاب **اللَّحَقُ** بفتح اللام والمهملة.

فتح المغيث: ١٩٣/٢

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

تَخْرِيجُ السَّاقِطِ في الحواشي وهو **اللَّحَقُ** بفتح اللام والحاء المهملة؛ يسمى بذلك عند أهل الحديث والكتابة، أخذا من الإلحاق أو من الزيادة، فإنه يطلق على كل منها لغة: أن يخط من موضع سقوطه في السطر خطاً صاعداً إلى فوق معطوفا بين السطرين عطفة يسيرة إلى جهة الحاشية التي يكتب فيها اللحق.

تدريب الراوي: ٧٩/٢ ـ ٨٠

تَخْرِيجُ العَوَالِي:

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

اعتنى أهل الحديث **بِتَخْرِيجِ عَوَالِيهِم** وأعلاها وأرفعها في الدرجة وأسناها، فخرجوا الثلاثيات، ثم الرباعيات، ثم الخماسيات، ثم السداسيات، ثم السباعيات، ثم الثمانيات، وكلها قبل السبعمائة سنة.

وخرجوا بعد السبعمائة سنة التساعيات، والعشاريات، وممن خرجها

قبل الثمانمائة سنة: الزين العراقي، وبعده جماعة منهم ابن حجر.

الرسالة المستطرفة ص: ٨٦

تَخْرِيجُ المُلْحَقَاتِ:

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

أما **تَخْرِيجُ المُلْحَقَاتِ** لما سقط من الأصول، فأحسن وجوهها ما استمر عليه العمل عندنا من كتابة خط بموضع النقص صاعداً إلى تحت السطر الذي فوقه، ثم ينعطف إلى جهة التخريج في الحاشية انعطافا يشير إليه، ثم يبدأ في الحاشية باللحق مقابلاً للخط المنعطف بين السطرين، ويكون كتابتها صاعداً إلى أعلى الورقة حتى ينتهي اللحق في سطر هناك أو سطرين أو أكثر على مقداره، ويكتب آخره «صح»، وبعضهم يكتب آخره بعد التصحيح «رجع»، وبعضهم يكتب: «انتهى اللحق».

الإلماع ص: ١٦٢

تَحْرِيرُ التَّخْرِيجِ:

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

تَحْرِيرُ التَّخْرِيجِ؛ أي: تهذيب المروي وتخليصه.

فيض القدير: ٢٠/١

خَرَّجَ = خَرَّجُوا:

الزمخشري (تـ: ٥٣٨هـ):

من المجاز **خَرَّجَ** فلان في العلم والصناعة خروجاً؛ إذا نبغ.

و**خَرَّجَهُ** واخترجه بمعنى استخرجه.

و**خَرَّجَ** الغلام لوحه: ترك بعضه غير مكتوب.

و**خَرَّجَ** الكتاب: جعله ضروباً مختلفة.

فيض القدير: ٢٠/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **خَرَّجَهُ** بتشديد الراء؛ أي: أخرجه وذكره.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٢٦

٢ ـ **خَرَّجُوا** بتشديد الراء: بمعنى أخرجوا.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦١٠

الخِرِّيجُ:

في «**القاموس**»:

الخِرِّيج: كعِنِّين بمعنى مفعول. ويقال: خَرَّج الرجل أصحابه: علَّمهم، وأخرجهم من الجهل.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٧٩

خِرِّيجُه:

في «**المفيد**»:

خِرِّيجُهُ بكسر الخاء المعجمة والراء المشددة؛ أي: معلِّم أدَّبه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٧٩

الخَوَارِجُ:

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

أما قوله ﷺ: «**يخرج فيكم**» فمن هذه اللفظة سميت **الخَوَارِجُ** خوارج.

ومعنى قوله: «**يخرج فيكم**»، يريد: فيكم أنفسكم، يعني أصحابه؛ أي: يخرج عليكم، وكذلك خرجت الخوارج ومرقت المارقة في زمن الصحابة رضي الله عنهم.

وأول من سماهم حرورية علي رضي الله عنه، إذ خرجوا مخالفين للمسلمين ناصبين لراية الخلاف والخروج.

وأما تسمية الناس لهم بالمارقة وبالخوارج، فمن أصل ذلك هذا الحديث.

والأزارقة من الخوارج أصحاب نافع بن الأزرق وأتباعه.

والمعنى في هذا الحديث ومثله مما جاء عن النبي ﷺ في ذلك عند جماعة أهل العلم، المراد به ـ عندهم ـ: القوم الذين خرجوا على علي بن

أبي طالب يوم النهروان، فهم أصل الخوارج وأول خارجة خرجت، إلا أن منهم طائفة كانت ممن قصد المدينة يوم الدار في قتل عثمان رحمه الله.

التمهيد: ٢٣/٣٢١ ـ ٣٢٢

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

الخَوَارِجُ: الذين أنكروا على علي التحكيم، وتبرؤوا منه ومن عثمان وذريته وقاتلوهم، فإن أطلقوا تكفيرهم فهم الغلاة منهم.

هدى الساري ص: ٤٥٩.

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

الخَوَارِجُ: الذين يزعمون أن كل من أتى كبيرة فهو كافر مخلد في النار أبداً.

فيض القدير: ٣/٥٠٩

الأَزَارِقَةُ مِنَ الخَوَارِجِ:

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

الأَزَارِقَةُ مِنَ الخَوَارِجِ: أصحاب نافع بن الأزرق وأتباعه.

التمهيد: ٢٣/٣٢١ ـ ٣٢٢

المُخَرِّجُ:

عز الدين بن عبدالسلام (تـ: ٦٦٠هـ):

غاية **المُخَرِّجِ** أن ينقل الحديث من أصل موثوق بصحته، وينسبه إلى من رواه، ويتكلم على علته وغريبه وفقهه.

تدريب الراوي: ١/١٥٢

كِتَابٌ مُخَرَّجٌ:

الزمخشري (تـ: ٥٣٨هـ):

إذا كتبت الكتاب فتركت مواضع الفصول والأبواب، فهو **كِتَابٌ مُخَرَّجٌ**.

فيض القدير: ١/٢٠

الكُتُبُ المُخَرَّجَةُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

الكُتُبُ المُخَرَّجَةُ عَلَى كتاب البخاري وكتاب مسلم، ككتاب أبي عوانة الإسفرائيني، وكتاب أبي بكر الإسماعيلي، وكتاب أبي بكر البرقاني، وغيرها، من تتمة لمحذوف، أو زيادة شرح في كثير من أحاديث الصحيحين. وكثير من هذا موجود في (الجمع بين الصحيحين) لأبي عبدالله الحميدي.

واعتنى الحاكم أبو عبدالله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين، وجمع ذلك في كتاب سماه (المستدرك) أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين، قد أخرجا عن رواته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده، أو على شرط مسلم وحده، وما أدى اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٢١ ـ ٢٢

السيوطي (ت: ٩١١هـ):

الكُتُبُ المُخَرَّجَةُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ، كـ: المستخرج للإسماعيلي، وللبرقاني، ولأبي أحمد الغطريفي، ولأبي عبدالله بن أبي ذهل، ولأبي بكر بن مردويه على البخاري، ولأبي عوانة الإسفراييني، ولأبي جعفر بن حمدان، ولأبي بكر محمد بن رجاء النيسابوري، ولأبي بكر الجوزقي، ولأبي حامد الشاركي، ولأبي الوليد حسان بن محمد القرشي، ولأبي عمران موسى بن العباس الجويني، ولأبي النصر الطوسي، ولأبي سعيد بن أبي عثمان الحيري على مسلم، ولأبي نعيم الأصبهاني، وأبي عبدالله بن الأخرم، وأبي ذر الهروي، وأبي محمد الخلال، وأبي علي الماسرجي، وأبي مسعود سليمان بن إبراهيم الأصبهاني، وأبي بكر اليزدي على كل منهما، ولأبي بكر بن عبدان الشيرازي عليهما في مؤلف واحد.

تدريب الراوي ١/ ١١٧.

المَخْرَجُ[١]:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المَخْرِجُ: الموضِع الذي خرج منه الحديث، وهو كونه شامياً، عراقياً، مكياً، كوفياً، كأن يكون الحديث من رواية راوٍ، وقد اشتهر برواية حديث أهل بلده كقتادة ونحوه في البصريين، فإن حديث البصريين إذا جاء عن قتادة ونحوه كان مخرَجه معروفاً بخلافه عن غيرهم. وذلك كناية عن الاتصال، إذ المرسَل، والمنقطع، والمعضل، لعدم ظهور حالها لا يُعْلم مخرج الحديث.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣١٠

مَخْرَجُ الحَدِيثِ:

أبو بكر بن العربي (تـ: ٥٤٣هـ):

مَخْرَجُ الحَدِيثِ: بأن يكون الحديث من رواية راو قد اشتهر برواية حديث أهل بلد، كقتادة في البصريين، وأبي إسحاق السبيعي في الكوفيين، وعطاء في المكيين، وأمثالهم. فإن حديث البصريين إذا جاء عن قتادة كان مخرجه معروفاً، وإذا جاء عن غير قتادة ونحوه كان شاذاً.

توضيح الأفكار: ١/١٤٤

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

مَخْرَجُ حَدِيثِهِ بفتح الميم والراء؛ أي: خروجه وظهوره، أو سنده. وضبط في بعض الشروح بضم الميم وتشديد الراء، وفسره بالراوي.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٢٥ ـ ٣٢٦

مَخْرَجٌ وَاحِدٌ:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

١ ـ **مَخْرَجٌ وَاحِدٌ**؛ أي: سند واحد.

توضيح الأفكار: ١/٢١٤

---

(١) قد يراد به اسم المكان وهو الذي اشتهر منه الحديث، وقد يراد به اسم الفاعل والمراد به راويه، ولذلك هذه اللفظة يمكن أن تقرأ بفتح الميم وبضمها في نفس الوقت.

٢ ـ وإنما الزيادة التي يتوقف أهل الحديث في قبولها من غير الحافظ حيث يقع في الحديث **الذي يتحد مَخْرَجُهُ**، كمالك عن نافع عن ابن عمر، إذا روى الحديث جماعة من الحفاظ الأثبات العارفين بحديث ذلك الشيخ، وانفرد دونهم بعض رواته بزيادة فيه، فإنها لو كانت محفوظة ما غفل الجمهور من رواته عنها وينفرد واحد بحفظها دونهم مع توفر دواعيهم إلى الأخذ عنه وجمع حديثه، فإن ذلك يقتضي ريبة توجب التوقف عنها.

توضيح الأفكار: ١٥/٢

ضَيِّقُ المَخْرَجِ:

أبو العباس أحمد بن عبدالمحسن الغرافي:

(ينظر: قول الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب/ح.س.ن).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ).

ربما يسمى كل من قسمي الغريب: **ضَيِّقُ المَخْرَجِ**.

فتح المغيث: ٣١/٣

المَعْرُوفُ مَخْرجُهُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **المَعْرُوفُ مخْرجُهُ**: وهو كونه شامياً عراقياً كوفياً، كأن يكون الحديث من رواية راو قد اشتهر برواية حديث أهل بلده، كقتادة ونحوه في البصريين، فإن حديث البصريين إذا جاء عن قتادة ونحوه كان مخرجه معروفاً، ذلك كناية عن الاتصال، إذ المرسل والمنقطع والمعضل لعدم بروز رجالها لا يعلم مخرج الحديث منها، وكذا المدلس.

فتح المغيث: ٦٤/١

٢ ـ المراد **بمَخْرَجِه**: كونه شامياً حجازياً عراقياً.

الغاية في شرح الهداية: ٢٤٥/١

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

المَعْرُوفُ مخرجُهُ؛ أي: رجاله، وكل منهم مَخْرَجٌ خرج منه الحديث ودار عليه، وذلك كناية عن الاتصال، إذ المرسل والمنقطع والمعضل،

والمدلس ـ بفتح اللام ـ قبل أن يتبين تدليسه لا يعرف مخرج الحديث منها.

فتح الباقي: ٨٤/١

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

مَا عُرِفَ مَخْرَجُهُ: بفتح الميم وسكون الخاء وفتح الراء.

توضيح الأفكار: ١٤٤/١

المُسْتَخْرِج:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

مُسْتَخْرِج: بكسر الراء حال من فاعل عَمِلَ المنزَّل منزلة اللازم.

يقال: كتب فلان مستخرِجاً على الصحيحين؛ أي: جاعلاً الزيادة عليهما؛ أي: مستدرِكاً عليهما.

والفرق بين الاستخراج والاستدراك أن الزوائد في المستخرَج بالفتح من المستخرِج بالكسر، بخلاف المستدرك، فالتعبير هنا بالمستخرِج أولى من المستدرك.

وقيل: الظاهر أن معناه: زاد أبو نُعَيم على كتاب الحاكم أشياء، واستدرك عليه ما فاته، وحينئذٍ يكون قوله: مستخرَجاً على بناء المفعول مفعول عَمِل. وقوله: على كتابه متعلق بقوله: مستخرِجاً.

وتفسير محشٍّ الاستخراج بالاختصار غير ملائم للمقام مع معارضة بنقله. يقال: كتب فلان مستخرجاً على الصحيحين؛ أي: معترضاً.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٣٨ ـ ١٣٩

المُسْتَخْرِجُونَ:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

المُسْتَدْرِكُونَ: الذين تتبعوا أحاديث كتابي الشيخين، وانتقدوا رجالاً من رواتهما، كما صنعه الدارقطني وغيره.

وأما **المُسْتَخْرِجُونَ**: فليسوا بمستدركين كما عرف من ذكرهم، وذكر شروطهم فيما تقدم، على أن المستدركين لم يذكر لهم شرطاً فيما سبق، ولا ذكره الزين ولا ابن الصلاح.

توضيح الأفكار: ٢٠٣/١

المُسْتَخْرَجُ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

١ ـ **مَوْضُوعُ المُسْتَخْرَجِ**: أن يأتي المصنف إلى كتاب البخاري أو مسلم، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق البخاري أو مسلم، فيجتمع إسناد المصنف مع إسناد البخاري أو مسلم في شيخه أو من فوقه.

فتح المغيث ص: ١٨

٢ ـ **المُسْتَخْرَجُ**: أن يأتي المصنف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه.

تدريب الراوي: ١١٢/١

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

مَوْضُوعُ المُسْتَخْرَجِ؛ أي: الكتاب الذي يستخرجه المحدثون، والمراد به حقيقته، لا الموضوع المصطلح عليه، بل موضوعه اصطلاحاً: الكتاب الذي يستخرج عليه، فموضوع مستخرج أبي نعيم على البخاري: أسانيده ومتونه، لأنه يبحث في المستخرج عن كل منهما.

توضيح الأفكار: ٧٢/١

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

المُسْتَخْرَجُ عندهم: أن يأتي المصنف إلى الكتاب، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو في من فوقه ولو في الصحابي، مع رعاية ترتيبه ومتونه وطرق أسانيده.

وشرطه ألا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب، إلا ليحذر من علو أو زيادة مهمة، وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سنداً يرتضيه وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب.

وقد يطلق **المُسْتَخْرَجُ** عندهم على كتاب استخرجه مؤلفه؛ أي: جمعه من كتب مخصوصة، كمستخرج الحافظ أبي القاسم عبدالرحمن بن محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدي مولاهم الأصفهاني

المتوفى سنة سبعين وأربعمائة، جمعه من كتب الناس، واستخرجه للتذكرة، وسماه «المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من أحوال الناس للمعرفة». جمع فيه فأوعى.

الرسالة المستطرفة ص: ٣٢ ـ ٣٣

شَرْطُ المُسْتَخْرَجِ:

ابن حجر (تـ: **٨٥٢هـ**):

شرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب، إلا ليعذر من علو أو زيادة مهمة. قال: ولذلك يقول أبو عوانة في «مستخرجه على مسلم» بعد أن يسوق طرق مسلم كلها: من هنا لمخرجه، ثم يسوق أسانيد يجتمع فيها مع مسلم فيمن فوق ذلك، وربما قال: من هنا لم يخرجاه، قال: ولا يظن أنه يعني البخاري ومسلماً، فإني استقريت صنيعه في ذلك فوجدته إنما يعني مسلماً، وأبا الفضل أحمد بن سلمة فإنه كان قرين مسلم وصنف مثل مسلم، وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سنداً يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب.

تدريب الراوي: ١١٢/١

فَوَائِدُ المُسْتَخْرَجَاتِ:

ابن الصلاح (تـ: **٦٤٣هـ**):

التَّخَارِيجُ المذكورة على الكتابين يستفاد منها فائدتان:

إحداهما: علو الإسناد.

والثانية: الزيادة في قدر الصحيح لما يقع فيها من ألفاظ زائدة وتتمات في بعض الأحاديث يثبت صحتها بهذه التخاريج لأنها واردة بالأسانيد الثابتة في الصحيحين أو أحدهما وخارجة من ذلك المخرج الثابت.

علوم الحديث ص: ٢٤

ابن حجر (تـ: **٨٥٢هـ**):

لِلْمُسْتَخْرَجَاتِ فَوَائِدُ أخرى لم يتعرض أحد منهم لذكرها:

إحداها: الحكم بعدالة من أخرج له فيه، لأن المخرج على شرط الصحيح يلزمه ألا يخرج إلا عن ثقة عنده، فالرجال الذين في المستخرج ينقسمون أقساما:

منهم من ثبتت عدالته قبل هذا المخرج فلا كلام فيهم.

ومنهم من طعن فيه غير هذا المخرج فينظر في ذلك الطعن إن كان مقبولاً قادحاً فيقدم، وإلا فلا.

ومنهم من لا يعرف لأحد قبل هذا المخرج فيه توثيق ولا تجريح، فتخريج من يشترط الصحة لهم ينقلهم عن درجة من هو مستور إلى درجة من هو موثق. فيستفاد من ذلك صحة أحاديثهم التي يروونها بهذا الإسناد ولو لم يكن في ذلك المستخرج.

الثانية: ما يقع فيها من حديث المدلسين بتصريح السماع، وهي في الصحيح بالعنعنة، فقد قدمنا أنا نعلم في الجملة أن الشيخين اطلعا على أنه مما سمعه المدلس عن شيخه، لكن ليس اليقين كالاحتمال، فوجود ذلك في المستخرج بالتصريح ينفي أحد الاحتمالين.

الثالثة: ما يقع فيها من حديث المختلطين عمن سمع منهم قبل الاختلاط، (وهو في الصحيح في حديث من سمع منهم قبل ذلك)(١) والحال فيها كالحال في التي قبلها سواء بسواء.

الرابعة: ما يقع فيها من التصريح بالأسماء المبهمة والمهملة في الصحيح في الإسناد أو في المتن.

الخامسة: ما يقع فيها من التمييز للمتن المحال به على المتن المحال عليه، وذلك في «كتاب مسلم» كثير جداً، فإنه يخرج الحديث على لفظ بعض الرواة ويحيل بباقي ألفاظ الرواة على ذلك اللفظ الذي يورده،

---

(١) وفي توضيح الأفكار: وهو في الصحيح من حديث من اختلط ولم يبين هل سماع ذلك الحديث منه في هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعده.

فتارة يقول: مثله، فيحمل على أنه نظير سواء، وتارةً يقول: نحوه أو معناه، فتوجد بينهما مخالفة بالزيادة والنقص، وفي ذلك من الفوائد ما لا يخفى.

السادسة: ما يقع فيها من الفصل للكلام المدرج في الحديث مما ليس في الحديث، ويكون في الصحيح غير مفصل.

السابعة: ما يقع فيها من الأحاديث المصرح برفعها، وتكون في أصل الصحيح موقوفة أو كصورة الموقوف.

النكت لابن حجر: ٣٢١/١ ـ ٣٢٣ ـ توضيح الأفكار: ٧٥/١ ـ ٧٦

خ.ش.ب

خَشَبِيٌّ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

مالك بن إسماعيل أبو غسان النهدي، ذكره بن عدي في الكامل من أجلِّ قول الجوزجاني أنه كان خَشَبِيًّا؛ يعني: شيعياً.

فتح الباري: ٤٤٢/١

خ.ص.ر

الاخْتِصَارُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الاخْتِصَارُ: الإتيان بالمقصود كله بلفظ أقل من الأول.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٤٧

اخْتِصَارُ الحَدِيثِ:

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

اختصار الحديث هل يجوز أم لا ؟.

إن كان اختصارهُ، مما يُغَيِّر المعنى لو لم يُختصر، لم يجُزْ.

وإن لم يغير المعنى، مثل: أن يذكر لفظين مستقلين في معنيين، فيقتصر على أحدهما، فالأقرب الجواز، لأن عمدة الرواية في التجويز هو

الصدق، وعمدتها في التحريم هو الكذب، وفي مثل ما ذكرناه، الصدق حاصل، فلا وجه للمنع. فإن احتاج ذلك إلى تغيير لا يخلُّ بالمعنى، فهو خارج على جواز الرواية بالمعنى.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٢٩

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

اخْتِصَارُ الحَدِيثِ: رواية بعض الحديث الواحد دون بعض.

تدريب الراوي: ١٠٣/٢

خ.ض.ر.م

المُخَضْرَمُ:

الجاحظ (تـ: ٢٥٥هـ) في كتاب «**الحيوان**»:

قد علمنا أن قولهم: **مُخَضْرَمٌ**، لمن لم يحج صدودة، ولمن أدرك الجاهلية والإسلام.

فتح المغيث للسخاوي: ١٦٤/٣

محمد بن ثابت السرقسطي (تـ: ٣٠٢هـ) في «**الدلائل**»:

رجل **مُخَضْرَمٌ**: إذا عاش في الجاهلية والإسلام.

الغاية في شرح الهداية: ٣٩٣/١ ـ ٣٩٤

ابن حبان (تـ: ٣٥٤هـ):

١ ـ في «**صحيحه**»: الرجل الذي كان له في الكفر ستون سنة وفي الإسلام ستون سنة يدعى **مُخَضْرَماً** (ممن ليست له صحبة)[1].

محاسن الاصطلاح ص: ٢٥٧ ـ ٢٥٨ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٣٧٠ ـ فتح المغيث للسخاوي: ١٦٤/٣ ـ ١٦٥ (دون ذكر المصدر) ـ الغاية في شرح الهداية: ٣٩٣/١

---

(١) ما وضع آخر التعريف بين قوسين؛ أعني: ممن ليست له صحبة؛ مستفاد من كلام الحافظ العراقي وإن لم ينص عليه، حيث ذكر أن الرجل إن كان له في الكفر ستون سنة وفي الإسلام ستون سنة يدعى مخضرماً. ذكر ذلك عند ذكر أبي عمرو الشيباني.

٢ ـ الرجل إذا كان في الكفر ستون سنة **يدعى مُخَضْرَماً**.

فتح الباقي: ٣/٥٥

العسكري (تـ: ٣٧٠هـ):

١ ـ الخضرمة من الإبل: ما نتجت بين العراب والبخاتي ـ الإبل الخراسانية ـ فقيل: رجل **مُخَضْرَمٌ**؛ إذا عاش في الجاهلية والإسلام[1].

محاسن الاصطلاح ص: ٢٥٨

٢ ـ في كتاب «**الدلائل**»: المخضرمة في الإبل: التي نتجت بين العراب والبخاتي، فقيل: رجل **مُخَضْرَمٌ**: إذا عاش في الجاهلية والإسلام. قال: وهذا أعجب الأمرين إلي، وكأنه متردد بين أمرين، هل هو من هذا؟ أو من هذا؟.

فتح المغيث للسخاوي: ٣/١٦٤

٣ ـ في «**الأوائل**»: **المُخَضْرَمُ**: من المعاني التي حدثت في الإسلام، وسميت بأسماء كانت في الجاهلية لمعان آخر.

أصله من خضرمت الغلام: إذا ختنته، والأذن: إذا قطعت طرفها، فكأن زمان الجاهلية قطع عليه، أو من الإبل المخضرمة، وهي: التي نتجت من العراب واليمانية. وهذا أعجب القولين إلي.

تدريب الراوي: ٢/٢٣٨ ـ ٢٣٩

الجوهري (تـ: ٣٩٣هـ):

١ ـ **المُخَضْرَمُ**: الشاعر الذي أدرك الجاهلية والإسلام.

فتح المغيث للسخاوي: ٣/١٦٣ ـ تدريب الراوي: ٢/٢٣٨

٢ ـ رجل **مُخَضْرَمُ** النسب؛ أي: دعي.

فتح المغيث للسخاوي: ٣/١٦٣ ـ ١٦٤

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ) عن بعض مشايخه من الأدباء:

---

(١) قال البلقيني: وما ذكره العسكري يقرب منه ما اشتهر في العرف من إطلاق مخضرم على من يشتغل بهذا الفن وهذا الفن، ولا يمعن في واحد منهما.

١ ـ المُخَضْرَمُ: اشتقاقه من أن أهل الجاهلية كانوا يخضرمون أذان الإبل؛ أي: يقطعونها لتكون علامة لإسلامهم إن أغير عليها أو حوربوا.

معرفة علوم الحديث ص: ٤٥

٢ ـ اشتقاقه يعني أخذه من كون الجاهلية ممن أسلم ولم يهاجر كانوا يخضرمون آذان الإبل؛ أي: يقطعونها لتكون علامة لإسلامهم إن أغير عليهم، أو حوربوا محتمل لهم.

فتح المغيث للسخاوي: ١٦٣/٣

ابن سيده (تـ: ٤٥٨هـ):

١ ـ رجل مُخَضْرَمٌ: إذا كان نصف عمره في الجاهلية ونصفه في الإسلام.

وشاعر مُخَضْرَمٌ: أدرك الجاهلية والإسلام.

فتح المغيث للعراقي ص: ٣٦٩ ـ فتح المغيث للسخاوي: ١٦٣/٣ ـ الغاية في شرح الهداية: ٣٩٣/١ (وليس فيه قوله: وشاعر إلخ) ـ فتح الباقي: ٥٥/٣

٢ ـ مُخَضْرَمٌ: ناقص الحسب.

وقيل: هو الذي ليس بكريم الحسب.

وقيل: هو الدعي.

وقيل: هو الذي لا يعرفه أبوه.

وقيل: من أبوه أبيض وهو أسود.

وقيل: هو الذي ولدته السراري.

فتح المغيث للسخاوي: ١٦٣/٣ ـ ١٦٤ ـ تدريب الراوي: ٢٣٨/٢

ابن الأثير (تـ: ٦٣٠هـ):

أصل الخضرمة أن يجعل الشيء بين.

وكان أهل الجاهلية يخضرمون نعمهم، فلما جاء الإسلام أمرهم النبي ﷺ أن يخضرموا من غير الموضع الذي يخضرم منه أهل الجاهلية،

ومنه قيل: لكل من أدرك الجاهلية والإسلام مُخَضْرَمٌ، لأنه أدرك الخضرمتين.

فتح المغيث للسخاوي: ٣/١٦٤

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

١ ـ الظاهر أنه كيف حصل الإسلام يسمى **مُخَضْرَماً**.

محاسن الاصطلاح ص: ٢٥٧

٢ ـ يطلق **مُخَضْرَم** على من لم يحج.

محاسن الاصطلاح ص: ٢٥٧ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٣/١٦٤

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

١ ـ **المُخَضْرَمُ**: متردد بين طبقتين لا يدري من أيتهما هو، فذا هو مدلول الخضرمة.

فتح المغيث ص: ٣٦٩ ـ ٣٧٠

٢ ـ **المُخَضْرَمُ**: متردد بين الصحابة للمعاصرة وبين التابعين لعدم الرؤية.

توضيح الأفكار: ١/٢٧٠

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ) في «التقريب» في ترجمة بشير بن كعب العدوي:

المُخَضْرَمُ بفتح الراء **من التابعين**: من أدرك الجاهلية وحياة رسول الله ﷺ، وليست لهم صحبة.

توضيح الأفكار: ١/٢٧٠

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

المُخَضْرَمُ: الشاعر الذي أدرك الجاهلية والإسلام مثل لبيد.

الغاية في شرح الهداية: ١/٣٩٣

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

المُخَضْرَمُ في اصطلاح أهل اللغة: الذي عاش نصف عمره في الجاهلية ونصفه في الإسلام، سواء أدرك الصحابة أم لا.

تدريب الراوي: ٢/٢٣٨

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

المُخَضْرَمُ: المتردد بين الطبقتين لا يدري من أيتهما هو، وهذا مدلول الخضرمة لغة.

فتح الباقي: ٥٧/٣

على القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المُخَضْرَمُ: مَن عُرف عدم لُقِيّه، لا مَن لم يعرف أنه لقيه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٢٦ ـ ٤٢٧

قيل:

المُخَضْرَمُ: يجوز أن يكون مأخوذاً من النقص، لكونه ناقص الرتبة عن الصحابة لعدم وجود ما يصير به صحابياً، مع إدراكه ما يمكن به وجود ذلك؛ ومنه ناقص الحسب.

فتح المغيث للسخاوي: ١٦٤/٣

في **«القاموس»**:

المُخَضْرَمُ: الذي مضى نصف عمره في الإسلام ونصفه في الجاهلية، أو من أدركها، أو شاعر أدركهما كلبيد.

توضيح الأفكار: ٢٧٠/١

المُخَضْرَمُونَ:

ابن قتيبة (تـ: ٢٧٦هـ):

المُخَضْرَمُونَ: من أدرك الإسلام في الكبر، ثم أسلم بعد النبي ﷺ.

فتح المغيث للسخاوي: ١٦٣/٣ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٩

أبو موسى المديني (تـ: ٥٨١هـ) في كتاب **«معرفة الصحابة»**:

إن جماعة من أحياء العرب أسلموا ولم يهاجروا فخضرموا آذان إبلهم لتكون علامة لإسلامهم، حتى لا يغار عليهم ولا يقاتلوا، فسموا **مُخَضْرَمِينَ**.

محاسن الاصطلاح ص: ٢٥٨

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

ما تقدم من ضبطهم بالخاء المعجمة وفتح الراء، يخالفه ما ذكره ابن خلكان أنه سُمع بالحاء المهملة وكسر الراء.

محاسن الاصطلاح ص: ٢٥٨

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

المُخَضْرَمُونَ: مترددون بين الصحابة للمعاصرة وبين التابعين لعدم الرؤية.

فتح المغيث ص: ٣٧٠

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

المُخَضْرَمُونَ: الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ولم يرو النبي ﷺ.

نزهة النظر ص: ٢٩

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **المُخَضْرَمُونَ** يعنى بمعجمتين وشذ من أهمل الأولى، ثم راء مهملة مفتوحة، وقيل مكسورة، وهم: من أدرك الجاهلية وزمن النبي ﷺ. ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ ولا رأوه، سواء أسلموا في حياته أم لا.

واحدهم مخضرم، خُضْرم عما أدركه غيره؛ أي: قطع. وناقة مخضرمة: قطع طرف أذنها.

ويقال: إنهم لما أسلموا كانوا يخضرمون آذان الإبل؛ أي: يقطعونها لتكون علامة لإسلامهم إذا أغير عليهم أو حوربوا، وهذا يؤيد كسر الراء لأنهم خضرموا آذان الإبل.

ويحتمل أن يكون بفتحها، لأنه اقتطع عن الصحابة وإن عاصر النبي لعدم الرؤية.

وقيل: إنهم لترددهم بين الصحابة للمعاصرة وبين التابعين لعدم الرؤية سموا بذلك، ومنه مخضرم لا يدرى من ذكر هو أم أنثى.

وقيل: إنه من المناصفة بين صفتين.

الغاية في شرح الهداية: ١/٣٩٢ ـ ٣٩٣

٢ ـ هذا محتمل للكسر من أجلِ أنهم خضرموا آذان الإبل، وللفتح من أجلِ أنهم خضرموا أي قطعوا عن نظائرهم، أي من المسلمين حيث عاصروا الصحابة، ولم يحصل لهم رؤية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم.

واقتصر ابن خَلِّكَان على كسر الراء لكن مع إهمال الحاء، وأغرب في ذلك، ونصه: قد سُمِع مُحضْرِم، بالحاء المهملة وكسر الراء.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٩٨

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

المُخَضْرَمُونَ: مترددون بين الصحابة للمعاصرة، وبين التابعين لعدم اللقي.

فتح الباقي: ٣/٥٧

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **المُخَضْرَمُونَ**: جمع المُخَضْرَم بالخاء والضاد المعجمتين، وفتح الراء.

يقال: خُضْرِم عما أدركه: قُطِعَ، وهو الذي أدرك الجاهلية وزَمَنَ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يره.

والظاهر أن المُخَضْرَم: مَن عُرف عدم لُقِيّه، لا مَن لم يعرف أنه لقيه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٢٦ ـ ٤٢٧

٢ ـ **المُخَضْرَمُونَ**: بالخاء والضاد المعجمتين وفتح الراء، على أنه اسم مفعول من خُضِرم عما أدركه؛ أي: قُطِع. وقيل: بكسر الراء من خضرم آذان الإبل قطعها، كما حكى الحاكم عن بعض مشايخه، وذلك أن أهل الجاهلية ممن أسلم كانوا يُخَضْرِمون آذان الإبل ليكون علامة لإسلامهم إن أُغير عليهم، أو حوربوا.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٩٨

٣ ـ قيل: إن اشتقاق **المُخَضْرَمِينَ** من قولهم: لَحْمٌ مُخَضْرَم لا يُدْرَى ذكر أو أنثى، لترددهم بين الطبقتين أي الصحابة للمعاصرة، وبين التابعين لعدم الرؤية.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٩٩ ـ ٦٠٠

بعضهم:

المُخَضْرَمُونَ: من أسلم في حياته ﷺ.

فتح المغيث للسخاوي: ١٦٣/٣

المُخَضْرَمُونَ مِنَ التَّابِعِينَ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

المُخَضْرَمُونَ مِنَ التَّابِعِينَ: الذين أدركوا الجاهلية وحياة رسول الله ﷺ، وليست لهم صحبة؛ فهم أبو رجاء العطاردي، وأبو وائل الأسدي، وسويد بن غَفَلَة، وأبو عثمان النهدي وغيرهم من التابعين.

معرفة علوم الحديث ص: ٤٤

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

المُخَضْرَمُونَ مِنَ التَّابِعِينَ: الذين أدركوا الجاهلية وحياة رسول الله ﷺ وأسلموا ولا صحبة لهم، واحدهم مُخَضْرَمٌ بفتح الراء، كأنه خُضْرِمَ؛ أي قطع عن نظرائه الذين أدركوا الصحبة وغيرها.

علوم الحديث ص: ٣٠٣

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

المُخَضْرَمُونَ مِنَ التَّابِعِينَ: الذين أدركوا الجاهلية وحياة رسول الله ﷺ وأسلموا بعده، واحدهم مخضرم بفتح الراء، كأنه خُضْرِمَ؛ أي: قطع عن نظرائه الذين أدركوا الصحبة وغيرها.

الإرشاد للنووي ص: ٢٠٠

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

المُخَضْرَمُونَ مِنَ التَّابِعِينَ: واحدهم مخضرم؛ أي: مخضرم عما أدركه غيره؛ أي: قطع، وهو الذي أدرك الجاهلية وزمن النبي ﷺ ولم يره.

المنهل الروي ص: ١١٤

خ.ط.ب

الخَطَّابِيَةُ:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

الخَطَّابِيَةُ: طائفة من الرافضة يشهدون لموافقيهم في المذهب بمجرد قولهم.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١٦٠/٧

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الخَطَّابِيَةُ: فرقة من غلاة الشيعة المشايعين علياً ﷺ، ينتسبون لأبي الخطاب الأسدي، كان يقول بالحلول في أناس من أهل البيت على التعاقب، ثم ادعى الإلهية وقتل. وهذه الطائفة مندرجة في الرافضة.

فتح المغيث: ٢٥٨/١ ـ توضيح الأفكار: ١٧٨/٢

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الخَطَّابِيَةُ: قوم ينسبون إلى أبي الخطاب، وهو رجل كان بالكوفة يعتقد أن علياً الإله الأكبر، وجعفرَ الصادق الإله الأصغر، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً، وأخذه الله نكال الآخرة والأولى، كذا في «مشكلات القدوري».

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٢٣

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ) في «**التعريفات**»:

الخَطَّابِيَةُ: يقولون: الأئمة أنبياء، وأبو الخطاب نبي، وهم يستحلون شهادة الزور لموافقيهم على مخالفيهم، وقالوا: الجنة نعيم الدنيا.

توضيح الأفكار: ١٧٨/٢

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

الخَطَّابِيَةُ بالخاء المعجمة، هم: قوم من الرافضة ينسبون إلى أبي الخطاب، كان يأمرهم بشهادة الزور على مخالفيهم، كما في «**القاموس**».

توضيح الأفكار: ٥٥/٢

خ.ط.ط

الخَطُّ:

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

الخَطُّ: الوقوف على كتاب بخط محدث مشهور يعرف خطه ويصححه وإن لم يلقه ولا سمع منه، أو لقيه ولكن لم يسمع منه كتابه هذا، وكذلك كتب أبيه وجده بخط أيديهم.

الإلماع ص: ١١٦ ـ ١١٧

قِرَاءَةُ الخَطِّ = (الوجادة/و.ج.د).

ابن تيمية (تـ: ٧٢٨هـ):

قِرَاءَةُ الخَطِّ كسماع اللفظ وهو الذي يسمونه **وِجَادَةً**.

الفتاوى لابن تيمية: ٣٤/١٨

خ.ل.ط

الاخْتِلَاطُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الاخْتِلَاطُ: حقيقته: فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال والأفعال، إما بخرف، أو ضرر، أو مرض، أو عرض من موت ابن وسرقة مال، كالمسعودي، أو ذهاب كتب كابن لهيعة، أو احتراقها كابن الملقن.

فتح المغيث: ٣٦٦/٣

التَخْلِيطُ وَالغَلَطُ:

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

تَخْلِيطٌ وَغَلَطٌ منه، لأنه أدخل إسناد حديث في متن آخر ولم يتابع على ذلك.

التمهيد: ٩٧/٧

مَعْرِفَةُ مَنِ خَلَطَ فِي آخَرِ عَمُرِهِ مِنَ الثِّقَاتِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

مَعْرِفَةُ مَنْ خَلَطَ فِي آخَرِ عَمُرِهِ مِنَ الثِّقَاتِ: هذا فن عزيز مهم، لم

يعلم أحد أفرده بالتصنيف واعتنى به، مع كونه حقيقا بذلك جدا.

وهم منقسمون: فمنهم من خلط لاختلاطه وخرفه، ومنهم من خلط لذهاب بصره، أو لغير ذلك.

علوم الحديث ص: ٣٩١ - فتح المغيث للعراقي ص: ٤٦٦ - شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٣٧ - توضيح الأفكار: ٢/٢٨٣

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

مَعْرِفَةُ مَنْ خَلَطَ فِي آخرِ عَمُرِهِ مِنَ الثِّقَاتِ: هذا فن مهم، لا يعرف من أفرده بتصنيف مع أنه حقيق به.

فمنهم من خلط لاختلاطه وخرفه، ومنهم من خلط لذهاب بصره، أو لغيره.

الإرشاد للنووي ص: ٢٤٤

المُخْتَلِطُ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

(ينظر: سُوءُ الحِفْظِ/ح.ف.ظ).

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ - **المُخْتَلِطُ**: صفة الراوي على ما يقتضيه كثرة قولهم: اختلط فلان.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٣٥

٢ - **المُخْتَلِطُ** بكسر اللام، وحقيقته: فساد العقل وعدم انتظام الفعل والقول. إما بخرف، أو ضرر، أو مرض، أو عرض من موت ابن، أو سرقة مال كالمسعودي، أو ذهاب كتب كابن لهيعة، أو احتراقها كابن الملقن.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٣٦ - ٥٣٧

المُخْتَلِطُونَ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

المُخْتَلِطُونَ: من حصل له من الثقات الاختلاط في آخر عمره لفساد عقله وخرفه، أو لذهاب بصره، أو لغير ذلك من الأسباب.

الغاية في شرح الهداية: ١/٢١٦

خ.ل.ف

اخْتُلِفَ فِيهِ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

فُلَانٌ فِيهِ خُلْفٌ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

فُلَانٌ فِيهِ خُلْفٌ: هو ممن يخرج حديثه للاعتبار.

فتح المغيث ص: ١٧٧

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

مُخَالَفَةُ الثِّقَاتِ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

مُخَالَفَةُ الثِّقَاتِ على قسمين: غالبة، ونادرة، فمتى خالف الثقات فيما رواه غالباً لم يكن حافظا، ومتى خالفهم نادراً ولو في حديث واحد كانت مخالفته شذوذاً.

النكت للزركشي ص: ٤٦

مُخْتَلِفُ الحَدِيثِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

اعلم أن ما يذكر في هذا الباب ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: أنه يمكن الجمع بين الحديثين، ولا يتعذر إبداء وجه ينفي تنافيهما، فيتعين حينئذٍ المصير إلى ذلك والقول بهما معاً. ومثاله: حديث: «**لا عَدْوى ولا طِيَرة**». مع حديث: «**لا يورد مُمْرِض على مُصح**». وحديث: «**فِر من المجذوم فِرارك من الأسد**». وجه الجمع بينهما: أن هذه الأمراض لا تعدي بطبعها، ولكن الله تبارك وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سببا لإعدائه مرضه.

ثم قد يتخلف ذلك عن سببه كما في سائر الأسباب، ففي الحديث الأول: نفى ﷺ ما كان يعتقده الجاهلي من أن ذلك يعدي بطبعه، ولهذا قال: «**فمن أعْدى الأول؟**». وفي الثاني: اعلم بأن الله سبحانه جعل ذلك سببا لذلك وحذر من الضرر الذي يغلب وجوده عند وجوده بفعل الله سبحانه وتعالى. ولهذا في الحديث أمثال كثيرة، وكتاب «مختلف الحديث» لابن قتيبة، في هذا المعنى، إن يكن قد أحسن فيه من وجه فقد أساء في أشياء منه قصر باعه فيها، وأتى بما غيره أولى وأقوى.

القسم الثاني: أن يتضادا بحيث لا يمكن الجمع بينهما، وذلك على ضربين: أحدهما: أن يظهر كون أحدهما ناسخا والآخر منسوخا، فيعمل بالناسخ ويترك المنسوخ. والثاني: أن لا تقوم دلالة على أن الناسخ أيهما، والمنسوخ أيهما، فيفزع حينئذٍ إلى الترجيح، ويعمل بالأرجح منهما والأثبت، كالترجيح بكثرة الرواة أو بصفاتهم في خمسين وجها من وجوه الترجيحات وأكثر، ولتفصيلها موضع غير ذا.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٢٨٤ ـ ٢٨٦. وينظر: المنهل الروي ص: ٦٠ ـ ٦١.

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

مُخْتَلِفُ الحَدِيثِ: أن يأتي حديثان متضادان في الظاهر فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما.

الإرشاد للنووي ص: ١٨٨

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

مُخْتَلِفُ الحَدِيثِ: أن يوجد حديثان متضادان في المعنى في الظاهر فيجمع أو يرجح أحدهما. وهو فن مهم تضطر إليه جميع طوائف العلماء، وإنما يكمل للقيام به الأئمة من أهل الحديث والفقه والأصول الغواصون على المعاني.

المنهل الروي ص: ٦٠ ـ ٦١

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

مُخْتَلِفُ الحَدِيثِ: هذا النوع من أهم الأنواع. وأجل ما صنف في ذلك: كتاب «اختلاف الحديث» للإمام الشافعي ﷺ. وهو مدخل عظيم في هذا النوع.

محاسن الاصطلاح ص: ٢٣٦

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

مُخْتَلِفُ الحَدِيثِ: فن مهم يضطر إليه جميع الطوائف من العلماء، وإنما تكفل بالقيام به الأئمة من أهل الحديث والفقه والأصول الغواصون على المعاني.

وحقيقته: أن يوجد حديثان متضادان في المعنى بحسب الظاهر فيجمع بينهما بما ينفى التضاد عنهما، كحديث: «**لا عدوى ولا طيرة**» مع حديث: «**فر من المجذوم فرارك من الأسد**»، وحديث: «**لا يورد ممرض على مُصح**»، فإن ظاهرهما التضاد لكن قد جمع بينهما بأن هذه الأمراض لا تعدى بطبعها، ولكن الله تعالى جعل مخالطة المريض للصحيح سببا لإعدائه.

وهذا أعني إمكان الجمع هو أحد القسمين المشار إليهما.

والقسم الثاني: ما لا يمكن الجمع بينهما، فإن علمنا أن أحدهما ناسخ قدمناه، وإلا عملنا بالراجح منهما.

الغاية في شرح الهداية: ١/٣٧٥ ـ ٣٧٧

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

مُخْتَلِفُ الحَدِيثِ بكسر اللام؛ أي: مختلف مدلول حديثه، ويناسبه ما يقابله: فهو الناسخ. وضَبَطه بعضهم بفتح اللام على أنه مصدر ميمي، ويلائمه قوله فيما بعد: فالترجيح.

وقال محشٍّ: صححه الشيخ الجَزَرِي على صيغة اسم الفاعل، وبعضهم على صيغة اسم المفعول. هذا والطيبي جعل الناسخ والمنسوخ، وما عمل فيه بالترجيح داخلة في مختلف الحديث.

ثم المراد بالاختلاف اختلاف مدلوله ظاهراً، هو من أهم الأنواع يضطر إليه جميع الطوائف من العلماء.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٦٣ ـ ٣٦٤

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

مُخْتَلِفَ الحَدِيثِ؛ أي: اختلاف مدلوله ظاهراً، وهو من أهم الأنواع، يضطر إليه جميع الطوائف من العلماء.

توضيح الأفكار: ٢/٢٤٢

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

إن أمكن الجمع بينهما ـ أي بين الحديثين ـ فيسمى: **مُخْتَلِفَ الحَدِيثِ**، كحديث «**لا عدوى ولا طيرة**» مع حديث «**فر من المجذوم فرارك من الأسد**».

وإلا فإن عرف الآخر منهما إما بالنص، أو بتصريح الصحابي به، أو بالتاريخ، فالأخير ناسخ، والمتقدم منسوخ.

وإن لم يعرف فإما أن يرجح أحدهما بمرجح إن أمكن، أو يوقف عن العمل حتى يظهر مرجح، وذلك الفرد النسبي.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩١

المؤتلف والمختلف = (المؤتلف والمختلف/ت.ل.ف)

خ.ل.ق

المختلَق = (الموضوع/و.ض.ع).

خ.م.س

الخُمَاسِيَّاتُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الخُمَاسِيَّاتُ: لمن بيننا وبينه خمسة.

فتح المغيث: ٣/١١

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

(ينظر: تَخْرِيجُ العَوَالِي/خ.ر.ج).

الأُصُولُ الخَمْسَةُ = (الأُصُولُ الخَمْسَةُ/أ.ص.ل).

خ.ي.ر

خِيَارُ الخَلْقِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

لاَ نَعْلَمُ إلاَّ خَيْراً:

أبو زرعة الدمشقي (تـ: ٢٨١هـ):

(ينظر: لا بأس به/ب.و.س).



حرف الدال

د.ب.ج

التَّدْبِيجُ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

التَّدْبِيجُ: مأخوذ من ديباجتي الوجه، أن يكون ذلك مستوياً من الجانبين.

نزهة النظر ص: ٧٨

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

التَّدْبِيجُ بالدال المهملة والجيم: أن يروى القرين عن مثله.

فالحاصل أنه رواية كل من القرينين عن الآخر، مأخوذ من ديباجتي الوجه وهما صفحتا الخدين.

الغاية في شرح الهداية: ٣٤٧/١

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

التَّدْبِيجُ: مأخوذ من ديباجتي الوجه فيقتضي أن يكون مستوياً من الجانبين، أما رواية القرين عن قرينه من غير أن يعلم رواية الآخر عنه فلا يسمى مدبجاً، كرواية زائدة بن قدامة عن زهير بن معاوية، ولا يعلم لزهير رواية عنه.

تدريب الراوي: ٢٤٨/٢

دِيبَاجٌ خَسْرَوَانِي:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

قوله: «عن البخاري: أصحها: مالك، عن نافع، عن ابن عمر».

هذا يسمى سِلْسِلَةُ الذَّهَبِ، وفي هذا الإطلاق عنه نظر، ففي «ذم الكلام» للهروي: قال الداوساني: قال محمد بن إسماعيل البخاري: «أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة **دِيبَاجٌ خَسْرَوَانِي**».

النكت للزركشي ص: ٥٤

المُدَبَّجُ:

الدارقطني (تـ: ٣٨٥هـ):

المُدَبَّجُ: أن يروي كل من القرينين عن الآخر.

فتح المغيث للعراقي ص: ٣٧٤ ـ فتح المغيث للسخاوي: ١٧٤/٣

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ) عن بعض مشايخه:

المُدَبَّجُ: أن يروي قرين عن قرينه ثم يروي ذلك القرين عن قرينه.

معرفة علوم الحديث ص: ٢١٥ ـ التقييد والإيضاح ص: ٣٣٣

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

١ ـ **المُدَبَّجُ**: أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر.

علوم الحديث ص: ٣٠٩ ـ التقييد والإيضاح ص: ٣٣٣

٢ ـ **المُدَبَّجُ**: رواية الأقران بعضهم عن بعض، وهم المتقاربون في السن والإسناد.

الغاية في شرح الهداية: ٣٤٧/١

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ **المُدَبَّجُ**: أن يروي كل واحد منهما عن صاحبه.

كعائشة عن أبي هريرة، وهو عنها.

والزهري عن عمر بن عبدالعزيز، وهو عنه.

ومالك عن الأوزاعي، وهو عنه،

وأحمد عن ابن المديني، وهو عنه.

الإرشاد للنووي ص: ٢٠٣

٢ ـ إن روى كل واحد منهما ـ يعني القرينان ـ عن صاحبه، كعائشة وأبي هريرة، ومالك والأوزاعي، فهو **المُدَبَّجُ**.

التقريب للنووي: ٢٤٦/٢ ـ ٢٤٧

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

المُدّبَّج: رواية الأقران بعضهم عن بعض، وهم المتقاربون في السن والطبقة، يروي كُلٌّ واحد منهما عن الآخر، كعائشة وأبي هريرة، وعمر بن عبدالعزيز والزهري، ومالك والأوزاعي، وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني.

فإن تباعدت الطبقة والمرتبة، فليس من ذلك، بل يكون من رواية الأكابر عن الأصاغر.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٤٨

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

المُدَبَّجُ: أن يروي كل واحد من القرينين عن صاحبه.

كرواية عائشة عن أبي هريرة، وروى هو عنها.

وكرواية عروة عن سعيد بن المسيب، وهو يروي عنه.

ومالك عن الأوزاعي، والأوزاعي عنه.

وأحمد بن حنبل عن ابن المديني، وابن المديني عنه.

المنهل الروي ص: ٧٣

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

١ ـ **المُدَبَّجُ**: بضم الميم وفتح الدال وتشديد الباء الموحدة وآخره جيم، وذلك أن يروي كل من القرينين عن الآخر.

مثاله: في الصحابة: رواية أبي هريرة عن عائشة، ورواية عائشة عنه.

فتح المغيث ص: ٣٧٤

٢ ـ **المُدَبَّجُ**: أن يروي كل من الراويين عن الآخر، سواء كان قرينين أم كان أحدهما أكبر من الآخر، فيكون رواية أحدهما عن الآخر من رواية الأكابر عن الأصاغر.

التقييد والإيضاح ص: ٣٣٣ ـ ٣٣٤

٣ ـ **المُدَبَّجُ**: كل اثنين روى كل منهم عن الآخر يسمى بذلك وإن كان أحدهما أكبر.

تدريب الراوي: ٢/٢٤٧

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

إن روى كل منهما، أي القرينين عن الآخر؛ فهو **المُدَبَّجُ**، وهو أخص من الأول ـ يعني رواية الأقران ـ فكل مدبج أقران، وليس كل أقران مدبجًا.

وإذا روى الشيخ عن تلميذه صدق أن كلا منهما يروي عن الآخر، فهل يسمى مدبجاً؟ فيه بحث.

والظاهر: لا، لأنه من رواية الأكابر عن الأصاغر.

نزهة النظر ص: ٧٨

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

المُدَبَّجُ بضم الميم وفتح الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة وآخره جيم؛ وهو: إذا كل من القرينين أخذ عن آخر. وبذلك سماه الدراقطني، أخذاً من ديباجتي الوجه، وهما تحدان لتساويهما وتقابلهما.

فتح المغيث: ١٧٤/٣

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

المُدَبَّجُ: بضم الميم وفتح الدال المهملة وتشديد الموحدة آخره جيم؛ وذلك أن يروي كل من القرينين عن الآخر.

توضيح الأفكار: ٢٧٨/٢

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

أو روى كل من القرينين عن الآخر **فمُدَبَّج**، وهو أخص مما قبله - يعني: رواية الأقران - كراوية أبي هريرة عن عائشة رضي الله عنهما، وبالعكس.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩٧ - ١٩٨

غَيْرُ المُدَبَّجِ = مَا لَيْسَ بِمُدَبَّجٍ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

(ينظر: القَرِينَانِ/ق.ر.ن).

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

غَيْرُ المُدَبَّجِ: أن يروي أحد القرينين عن الآخر، ولا يروي الآخر عنه فيما نعلم.

علوم الحديث ص: ٣١٠

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

غَيْرُ المُدَبَّجِ: أن يروي أحدهما عن صاحبه، ولا يروي الأخر.

المنهل الروي ص: ٧٣ ـ ٧٤

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

١ ـ **مَا لَيْسَ بِمُدَبَّجٍ**: أن يروي أحد القرينين عن الآخر، ولا يروي الآخر عنه فيما يعلم.

فتح المغيث ص: ٣٧٥

٢ ـ **غَيْرُ المُدَبَّجِ**؛ أي: انفراد أحد القرينين عن الآخر.

فتح المغيث ص: ٣٧٥

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

غَيْرُ المُدَبَّجِ: انفراد أحد القرينين بالرواية عن الآخر، وعدم الوقوف على رواية الآخر عنه، وحينئذٍ فالأول أخص منه، فكل مدبج أقران ولا عكس.

فتح المغيث: ١٧٥/٣

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

مَا لَيْسَ بِمُدَبَّجٍ: أن يروي أحد القرنيين عن الآخر، ولا يروي الآخر عنه فيما يعلم.

توضيح الأفكار: ٢٧٨/٢

د.ج.ل

الدَّجَّالُ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

قول مالك الإمام المعروف، في محمد بن إسحاق صاحب السيرة: إنه **دَجَّال من الدجاجلة**، هو مقول قول مالك؛ أي: كذاب.

قال يحيى بن آدم: ثنا ابن إدريس، قال: كنت عند مالك، فقيل له: إن ابن إسحاق قال: اعرضوا علي حديث مالك فأنا بيطاره. فقال مالك: انظروا إلى دجال الدجاجلة.

توضيح الأفكار ١٦٥/٢

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

محشٍّ:

الدَّجَّالُ: الكذّاب، ولذا سمي الدجال المسيح دجالاً.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٢٥ ـ ٧٢٦

في «القاموس»:

دَجَلَ البعيرَ: طلاه بالدُّجَيل كزُبَير وهو القَطِران، أو أعمّ جسمه بالهِنَاء، ومنه الدجَّال المسيح لأنه يعم الأرض، أو من دَجَل كَذَب وأَحرق وجَمَع وقطع نواحي الأرض سيراً، أو من دجّل تدجيلاً غُطِّي وطُلي بالذهب لتمويهه بالباطل، أو من الدُّجَّال للذهب لأن الكنوز تَتْبَعُهُ، أو من الدَّجَال كسحاب للسَّرْجِين لأنه ينجِّس وجه الأرض.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٢٦

د.ر.ج

الإِدْرَاجُ:

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ) في **«الإمام»**:

إنما يكون **الإِدْرَاجُ** بلفظ تابع يمكن استقلاله عن اللفظ السابق فيدرجه الراوي ولا يفصل.

النكت للزركشي ص: ٢٢٩

الإِدْرَاجُ الوَاقِعُ قَبْلَ مَا أُدْرِجَ عَلَيْهِ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

الإِدْرَاجُ الوَاقِعُ قَبْلَ مَا أُدْرِجَ عَلَيْهِ: وسببه أن الراوي أدرج التفسير بعد الأصل، فظن الراوي الآخر أن اللفظين ثابتان في أصل المتن فقدم وأخر.

فتح الباري: ٣/٥٣٠

مَا أُدْرِجَ فِي آخِرِ الحَدِيثِ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

مَا أُدْرِجَ فِي آخِرِ الحَدِيثِ من قول بعض رواته إما الصحابي أو من بعده موصولاً بالحديث، من غير فصل بين الحديث وبين ذلك الكلام بذكر قائله.

مثاله: ما رواه أبو داود قال: حدثنا عبدالله بن محمد النفيلي، حدثنا زهير، حدثنا الحسن بن الحر، عن القاسم بن مُخَيْمِرة قال: «أخذ علقمة بيدي فحدثني أن عبدالله بن مسعود أخذ بيده، وأن رسول الله ﷺ أخذ بيد عبدالله، فعلمنا التشهد في الصلاة».

قال: فذكر مثل حديث الأعمش: «**إذا قلت هذا أو قضيت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد**». فقوله: «**إذا قلت**» إلى آخره.. مدرج في الحديث من كلام عبدالله بن مسعود.

فتح المغيث ص: ١١٢

المُدْرَجُ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

النوع الثالث عشر من علوم الحديث: هذا النوع هو معرفة **المُدْرَجِ**

في حديث رسول الله ﷺ من كلام الصحابة وتلخيص كلام غيره من كلامه ﷺ.

معرفة علوم الحديث ص: ٣٦

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

قوله: «وأحب القيد وأكره الغل، والقيد ثبات في الدين» فلا أدري هو في الحديث أم قاله ابن سيرين. كذا ذكره مسلم في حديث الثقفي، عن أيوب السختياني، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، وذكر في حديث معمر عنه، قال أبو هريرة: «فيعجبني القيد وأكره الغل» الحديث. وكذلك ذكر الحديث كله من رواية حماد بن زيد، عن أيوب وهشام من قول أبي هريرة، ولم يذكر فيه النبي، وذكره من رواية قتادة، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال. وأخرج قوله: «وأكره الغل» إلى تمام الكلام، ومعناه: أدخله متصلًا بكلام النبي ﷺ. وهذا النوع يسميه أهل الحديث **المُدْرَج**.

إكمال المعلم: ٢١٦/٧

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

معرفة المدرج في الحديث، وهو أقسام:

منها: ما أدرج في حديث رسول الله ﷺ من كلام بعض رواته، بأن يذكر الصحابي أو مَن بعده عقيب ما يرويه من الحديث كلاماً من عند نفسه، فيرويَه مَنْ بعده موصولاً بالحديث غير فاصل بينهما بذكر قائله، فيلتبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال، ويتوهم أن الجميع عن رسول الله ﷺ.

ومنها: أن يكون متن الحديث عند الراوي له بإسناد إلا طرفاً منه، فإنه عنده بإسناد ثان، فيدرجه مَنْ رواه عنه على الإسناد الأول، ويحذف الإسناد الثاني، ويروي جميعه بالإسناد الأول.

ومنها: أن يدرج في متن حديث بعض متن آخر مخالف للأول في الإسناد.

ومنها: أن يروي الراوي حديثاً عن جماعة بينهم اختلاف في إسناده فلا يذكر الاختلاف فيه، بل يدرج روايتهم على الاتفاق.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٩٥ ـ ٩٨ ـ وينظر: صيانة صحيح مسلم ص: ٢٣١ ـ الإرشاد للنووي ص: ١٠٤ ـ التقريب للنووي: ٢٦٨/١ ـ ٢٧٣ ـ المنهل الروي ص: ٥٣ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ١١٢ ـ ١١٧.

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

المُدْرَجُ: ألفاظ تقع من بعض الرواة متصلة بلفظ الرسول ﷺ ويكون ظاهرها أنه من لفظه، فيدل دليل على أنها من لفظ الراوي.

وكثيراً ما يستدلون على ذلك بأن يَرِد الفصل بين كلام الرسول ﷺ وكلام الراوي مبيَّنا في بعض الروايات، وهذا طريق ظني، قد يقوى قوة صالحة في بعض المواضع، وقد يضعف.

فممّا يقوى فيه: أن يكون كلام الراوي، أتى بعد انقضاء كلام النبيّ ﷺ، متصلاً بآخره.

ومما قد يضعُفُ فيه: أَن يكون مُدْرَجاً في أَثناءِ لفظ الرسول ﷺ، لا سيما إِن كان مقدَّماً على اللفظ المرويّ، أَو معطوفاً عليه بواو العطف.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٢٢

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

المُدْرَجُ: ألفاظ تقع من بعض الرواة، متصلة بالمتن، لا يَبينُ للسامع إلا أنها من صلب الحديث، ويدل على أنها من لفظ راوٍ بأن يأتي الحديث من بعض الطرق بعبارة تفصل هذا من هذا.

الموقظة ص: ٥٣ ـ ٥٤

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **المُدْرَجُ**: القول الملحق آخر الخبر المرفوع من قول راو ما من رواته، إما الصحابي أو التابعي أو من بعده، بلا فصل ظهر بين هذا الملحق يعزوه بقائله وبين كلام النبوة، بحيث يتوهم أن الجميع مرفوع، ثم

قد يكون تفسير الغريب في الخبر وهو الأكثر، كحديث النهي عن نكاح الشغار، والنهي عن المحاقلة والمزابنة ونظائرها، أو استنباطاً لما فهمه منه أحد رواته كثاني حديثي ابن مسعود. ألا يتبين في الطريق لمعرفة الإدراج، أو كلاهما مستقلاً، وربما يكون حديثاً آخر: كـ«**أسبغوا الوضوء**»، والأمر في أولها سهل، إذ الراوي أعرف بمعنى ما روى.

وقد يكون في المرفوع كما تقدم، أو في الموقوف على الصحابي بإلحاق التابعي فمن بعده، أو في المقطوع بإلحاق تابعي التابعي فمن بعده.

فتح المغيث: ١/٢٤٤

٢ ـ **المُدْرَجُ** تارةً يكون في المتن، وتارةً يكون في الإسناد.. ثم تارةً يكون الإدراج في آخر الحديث، أو أوله، أو وسطه.

الغاية في شرح الهداية: ١/٢٩٩

مُدْرَجُ الإِسْنَادِ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

المخالفة إن كانت واقعة بسبب تغيير السياق، أي سياق الإسناد، فالواقع فيه ذلك التغيير هو **مُدْرَجُ الإِسْنَادِ**.

وهو أقسام:

الأول: أن يروي جماعة الحديث بأسانيد مختلفة، فيرويه عنهم راو، فيجمع الكل على إسناد واحد من تلك الأسانيد، ولا يبين الاختلاف.

الثاني: أن يكون المتن عند راو إلا طرفا منه، فإنه عنده بإسناد آخر، فيريه راو عنه تاماً بالإسناد الأول. ومنه: أن يسمع الحديث من شيخه إلا طرفا منه فيسمعه عن شيخه بواسطة، فيرويه راو عنه بحذف الواسطة.

الثالث: أن يكون عند الراوي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين، فيرويهما راو عنه مقتصراً على أحد الإسنادين، وأن يروي أحد الحديثين بإسناده الخاص به، لكن يزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في الأول.

الرابع: أن يسوق الراوي الإسناد، فيعرض له عارض، فيقول كلاماً

من قبل نفسه، فيضن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد، فيرويه عنه كذلك.

نزهة النظر ص: ٥٦ ـ ٥٧ ـ توضيح الأفكار: ٢/ ٥١ ـ ٥٢.

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

مُدْرَجُ الإِسْنَادِ: أن يكون عند الراوي متنان بإسنادين أو طرفاً من متن بسند غير سنده فيرويهما معاً بسند واحد، كحديث وائل ﷺ في صفة صلاة النبي ﷺ.

الغاية في شرح الهداية: ١/ ٣٠١

على القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

مُدْرَجُ الإِسْنَادِ: إنما سمي به لأن المغير أدخل خللاً في الإسناد، فالإسناد مُدْخَلٌ فيه. واعلم أن تفسير مدرج الإسناد بظاهره يشمل مقابلاته الآتية، غير ما يليه من التقديم، والتأخير، وزيادة الراوي، وإبداله، وتغيير حرف أو حروف، فلا تصح المقابلة، كما يدل عليه لفظه، أو اللهم إلا أن يختص هذا التغير على وجه لا يشملها باستعانة السياق.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٦٢ ـ ٤٦٣

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

أو ـ أي إن كان الطعن في الراوي ـ لمخالفة بتغيير سياق السند بأن يروى بمتنين مختلفين لهما إسنادان بواحد، أو يروي أحدهما ويزيد فيه من الآخر ما ليس في الأول، ونحو ذلك من الصور: **فَمُدْرَجُ السَّنَدِ**.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩٤

المُدْرَجُ فِي أَوَّلِ الحَدِيثِ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

مثال ما أوصل **بِأَوَّلِ الحَدِيثِ** وهو **مُدْرَجٌ**: ما رواه الخطيب من رواية قطن وشبابة فرقها، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ: «**أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار**».

فقوله: «**أسبغوا الوضوء**» من قول أبي هريرة وصل بالحديث في

أوله، كذلك رواه البخاري في «**صحيحه**» عن آدم بن إياس، عن شعبة عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة قال: «أسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم ﷺ قال: ويل للأعقاب من النار».

فتح المغيث ص: ١١٤

مُدْرَجُ المَتْنِ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

مُدْرَجُ المَتْنِ: أن يقع في المتن كلام ليس منه، فتارة يكون في أوله، وتارةً في أثنائه، وتارةً في آخره وهو الأكثر لأنه يقع بعطف جملة على جملة، أو بدمج موقوف من كلام الصحابة أو من بعدهم بمرفوع من كلام النبي ﷺ من غير فصل.

نزهة النظر ص: ٢١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **مُدْرَجُ المَتْنِ**: كلام ملحق بالمتن من عند صاحبيه فمن دونه من رواته.

الغاية في شرح الهداية: ١/٢٩٩

٢ ـ **مُدْرَجُ المَتْنِ**: إضافة الشيء لغير قائله.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٦٨

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **مُدْرَجُ المَتْنِ**: أن يذكر الراوي ـ صحابياً أو غيره ـ كلاماً لنفسه أو غيره، فيرويه مَنْ بَعْدَهُ متصلاً بالحديث من غير فصل يتميز عنه، بأن يعزوه لقائله صريحاً أو كناية، فَيَتَوَهَّم مَنْ لا يعرف حقيقة الحال أنه من الحديث.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٦٧

٢ ـ **مُدْرَجُ المَتْنِ**: سُمّي به لأنه أُدرِج في المتن شيء، فهو مُدْرَج فيه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٧٢

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

أو ـ أي إن كانت المخالفة ـ بدمج موقوف من كلام الصحابي بمرفوع من كلام النبي ﷺ أول الحديث، أو آخره، أو وسطه: **فَمُدْرَجُ المَتْنِ**، ويعرف بتصريح الراوي وغير ذلك.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩٤

المُدْرَجُ فِي وَسَطِ الحَدِيثِ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

مثاله[1]: ما رواه الدارقطني في «**سننه**» من رواية عبدالحميد بن جعفر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن بسرة بنت صفوان قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من مس ذكره أو أنثييه أو رفغه فليتوضأ**».

قال الدارقطني: كذا رواه عبدالحميد عن هشام ووهم في ذكر الأنثيين والرفغ، وإدراجه ذلك في حديث بسرة، قال: المحفوظ أن ذلك من قول عروة غير مرفوع.

فتح المغيث ص: ١١٤

د.ر.ك

لاَ أَدْرِي مَا هُوَ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

مَا أَدْرِي:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

١ ـ أخبرنا حرب بن إسماعيل فيما كتب إلي قال: قلت لأحمد: أسباط بن نصر الكوفي الذي يروي عن السدي كيف حديثه؟ قال: **مَا أَدْرِي** ـ وكأنه ضعفه.

الجرح والتعديل: ٢/٣٣٢

---

(١) ذكر له الصنعاني أمثلة متعددة. ينظر توضيح الأفكار: ٢/٤٦ ـ ٤٧.

٢ ـ أنا عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب إلي قال: سئل أبي عن حبيب بن أبي العالية؟ قال: **مَا أَدْرِي** أحاديثه ـ كأنه ضعفه.

الجرح والتعديل: ٣/ ١٠٦

الاسْتِدْرَاكُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ).

(ينظر: المُسْتَخْرِج/خ.ر.ج).

اسْتَدْرَكَ:

على القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **اسْتَدْرَكَ**؛ أي: زاد عليه بأشياء.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٠٤

٢ ـ **اسْتَدْرَكَ**؛ أي: أتى بما فات.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٠٢

مُسْتَدْرِكٌ:

على القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

مُسْتَدْرِكٌ بكسر الراء؛ أي: زائد عليه ما فاته.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٤٧

المُسْتَدْرِكُونَ:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

المُسْتَدْرِكُونَ: الذين تتبعوا أحاديث كتابي الشيخين، وانتقدوا رجالاً من رواتهما، كما صنعه الدار قطني وغيره.

توضيح الأفكار: ١/٢٠٣

د.ع.ا

مَعْرِفَةُ الدِّعِيِّين:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

مَعْرِفَةُ الدِّعِيِّين: جمع دعيّ وهو: المنتسب إلى غير عشيرته وقبيلته، ممن انتسابه صحيح لا ادعاء فيه.

وفائدته الإدعاء في ذلك كله التمييز، وقد يظهر فائدته في الأحكام الشرعية في الأمور المشترط فيها النسب كالإمامة العظمى، والكفاءة في النكاح، أو المستحب فيها كالتقديم في الصلاة، ونحو ذلك.

الغاية في شرح الهداية: ٢/٤٣٤

د.ل.س

التَّدْلِيسُ:

شعبة (تـ: ١٦٠هـ):

التَّدْلِيسُ أخو الكذب.

الكفاية ص: ٣٥٥ ـ النكت للزركشي ص: ١٨٧ ـ فتح المغيث للسخاوي: ١/١٨٨ ـ شرح شرح النخبة ص: ٤٢٢

حماد بن زيد (تـ: ١٧٩هـ):

التَّدْلِيسُ: كذب.

الكفاية ص: ٣٥٦

البزار (تـ: ٢٩٢هـ) في جزء «**معرفة من يترك حديثه**»:

١ ـ **التَّدْلِيسُ**: أن يروي عمن سمع منه ما لم يسمع منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه.

النكت للزركشي ص: ١٨٤ ـ فتح المغيث للسخاوي: ١/١٨٠

٢ ـ في «**مسنده**»: **التَّدْلِيسُ** ليس بكذب، وإنما هو تحسين لظاهر الإسناد.

النكت للزركشي ص: ١٨٧

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

١ ـ **التَّدْلِيسُ**: أن يقول سفيان بن عيينة وهو إمام من أئمة أهل مكة: قال الزهري: حدثني سعيد بن المسيب، أو يقول: قال عمرو بن دينار:

سمعت جابراً. وسفيان بن عيينة مشهور سماعه منهما جميعاً، إلا أنه لم يذكر السماع في هذه الرواية، وقد عرف أنه يدلس فيما يفوته سماعه.

المدخل ص: ١١٢

٢ ـ **التَّدْلِيسُ** عندنا على ستة أجناس:

فمن المدلسين من دلس عن الثقات الذين هم في الثقة مثل المحدث أو فوقه أو دونه، إلا أنهم لم يخرجوا من عداد الذين يقبل أخبارهم.

وأما الجنس الثاني من المدلسين: فقوم يدلسون الحديث فيقولون: «قال فلان»، فإذا وقع إليهم من ينفر عن سماعاتهم ويلح ويراجعهم ذكروا فيه سماعاتهم.

والجنس الثالث من التدليس: قوم دلسوا على أقوام مجهولين لا يدري من هم ومن أين هم.

والجنس الرابع من المدلسين: قوم دلسوا أحاديث رووها عن المجروحين فغيروا أساميهم وكناهم كي لا يعرفوا.

الجنس الخامس من المدلسين: قوم دلسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير، وربما فاتهم الشيء عنهم فيدلسونه.

الجنس السادس من التدليس: قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط ولو يسمعوا منهم، إنما قالوا: «قال فلان»، فحمل ذلك عنهم على السماع وليس عندهم عنهم سماع عال ولا نازل.

ثم قال: «قد ذكرت في هذه الأجناس الستة أنواع التدليس ليتأمله طالب هذا العلم فيقيس بالأقل على الأكثر».

ينظر: معرفة علوم الحديث ص: ١٠٣ ـ ١١١ ـ محاسن الاصطلاح ص: ٧٨

عبدالوهاب (تـ: ٤٢٢هـ) في «**الملخص**»:

التَّدْلِيسُ: جرح، ومن ثبت أنه يدلس لا يقبل حديثه مطلقا.

توضيح الأفكار: ٣١٩/١

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

التَّدْلِيسُ على ضربين:

الضرب الأول: تدليس الحديث الذي لم يسمعه الراوي ممن دلسه عنه بروايته إياه على وجه يوهم أنه سمعه منه ويعدل عن البيان بذلك.

وأما الضرب الثاني من التدليس فهو: أن يروي المحدث عن شيخ سمع منه حديثاً فغير اسمه أو كنيته أو نسبه أو حاله المشهور من أمره لئلا يعرف.

الكفاية ص: ٣٥٧ ـ ٣٦٥

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

١ ـ **التَّدْلِيسُ**: أن يحدث الرجل عن الرجل قد لقيه، وأدرك زمانه، وأخذ عنه وسمع منه، وحدث عنه بما لم يسمعه منه، وإنما سمعه من غيره عنه ممن ترضى حاله أو لا ترضى، على أن الأغلب في ذلك أن لو كانت حاله مرضية لذكره، وقد يكون لأنه استصغره.

التمهيد: ١٥/١

٢ ـ **التَّدْلِيسُ**: معناه عند جماعة من أهل العلم بالحديث: أن يكون الرجل قد لقي شيخاً من شيوخه فسمع منه أحاديث لم يسمعها منه، ثم أخبره بعض أصحابه ممن يثق به عن ذلك الشيخ بأحاديث غير تلك التي سمع منه، فيحدث بها عند الشيخ دون أن يذكر صاحبه.

التمهيد: ٢٧/١

٣ ـ جملة تلخيص القول في **التَّدْلِيسِ** الذي أجازه من العلماء بالحديث هو: أن يحدث الرجل عن شيخ قد لقيه وسمع منه بما لم يسمع منه وسمعه من غيره عنه، فيوهم أنه سمعه من شيخه ذلك، وإنما سمعه من غيره أو بعض أصحابه عنه ولا يكون ذلك إلا عن ثقة، فهو تدليس مذموم عند جماعة أهل الحديث، وكذلك إن دلس عمن لم يسمع منه فقد جاوز حد التدليس الذي رخص فيه من رخص من العلماء.

التمهيد: ٢٨/١

٤ ـ في «التمهيد»: **التَّدْلِيسُ**: أن يحدث الرجل بما لم يسمعه.

التقييد والإيضاح ص: ٩٨

٥ ـ في «التمهيد»: **التَّدْلِيسُ** عند جماعتهم اتفاقا: أن يروي عمن لقيه وسمع منه وحدث عنه بما لم يسمعه منه، وإنما سمعه من غيره ممن ترضى حاله، أو لا ترضى، على أن الأغلب في ذلك أنه لو كانت حاله مرضية لذكره، وقد يكون لأنه استصغره.

فتح المغيث للسخاوي: ١/١٨١

ابن السيد (تـ: ٥٢١هـ):

التَّدْلِيسُ: إنه مشتق من الدلس وهو الظلام.

النكت للزركشي ص: ١٨٣ ـ النكت لابن حجر: ٢/٦١٤

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

التَّدْلِيسُ: لقب وضعه أئمة الفتوى وأئمة هذه الصنعة على من أبهم بعض رواته لمعان مختلفة وأغراض متباينة.

وهو على أمثلة: منهم من أراد ألا ينزل حديثُه، ويعلو بذكره الشيخ دون من دونه، لصحة روايته عنه غير هذا وتحققه أن الثقات حدثت به عنه.

وطبقة أخرى جاؤوا إلى رجال مشاهير ثقات أئمة سمعوا حديثهم، وجرت بينهم مباعدة حملتهم على إبهامهم، وألا يصرحوا بأسمائهم المشهورة.

إكمال المعلم: ١/١٧٦

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

١ ـ **التَّدْلِيسُ**[1]: نعني به أن يروي المحدث عمن قد سمع منه ما لم يسمع منه، من غير أن يذكر أنه سمعه منه.

بيان الوهم والإيهام: ٥/٤٩٣ ـ النكت لابن حجر ص: ٢/٦١٤

---

(١) أشار الإمام السخاوي إلى أن الحافظ أبا الحسن بن القطان ذكر هذا التعريف في كتابه، دون إيراد النص. ينظر: فتح المغيث: ١/١٨٠.

٢ ـ في «الوهم والإيهام»: **التَّدْلِيسُ**: أن يروي عمن قد سمع منه ما لم يسمع منه[(١)].

النكت للزركشي ص: ١٨٤

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

١ ـ **التَّدْلِيسُ** ليس كَذِباً، وإنَّما هو ضَرْبٌ من الإيهام بلفظٍ مُحْتَملٍ.

علوم الحديث ص: ٧٥

٢ ـ **التَّدْلِيسُ**: رواية الراوي عمن لقيه ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه موهماً أنه قد لقيه وسمعه[(٢)].

فتح المغيث للسخاوي: ١/١٨٠

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

١ ـ **التَّدْلِيسُ**: أن يروي الراوي حديثاً عن من لم يسمعه منه.

فإن كانت صيغة روايته تقتضي سماعه منه نصّاً، فهذا كذب، لا يسمى بالتدليس، وإن لم يقتض ذلك نصّاً، كما كان المتقدمون يقولون: فلان عن فلان، ولا يقولون: أخبرنا ولا حدثنا.

وكذلك إذا قال: قال فلان، أو روى فلان، أو غيرهما من الألفاظ التي لا تصرح باللقاء، فهذا هو التدليس.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١٩

٢ ـ في «اقتناص السوانح»، عن الحافظ أبي بكر: «**التَّدْلِيسُ**: اسم ثقيل، شنيع الظاهر، لكنه حقيق الباطن سهل المعنى».

النكت للزركشي ص: ١٨٣

---

(١) قال الزركشي: وكذلك قال الحافظ أبو بكر البزار صاحب «المسند» في جزء له في «معرفة من يترك حديثه أو يقبل». النكت للزركشي ص: ١٨٤.

(٢) والذي في علوم الحديث لابن الصلاح هو: التدليس قسمان: تدليس الإسناد، وتدليس المتن؛ ثم عرف كل واحد منهما. وهذا الذي ذكره السخاوي عنه هو تدليس الإسناد. ينظر: علوم الحديث ص: ٧٢ ـ ٧٢.

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

التَّدْلِيسُ ليس كذباً.

الخلاصة ص: ٨٢

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

١ ـ من روى عمن سمع منه ما لم يسمعه منه بل بينه وبينه فيه واسطة ليس بإرسال، بل هو **تدْلِيسٌ**.

فتح المغيث ص: ٦٥

٢ ـ إنما يكون **تدْلِيساً**: إذا كان المدلس قد عاصر المروي عنه أو لقيه ولم يسمع منه، أو سمع منه ولم يسمع منه ذلك الحديث الذي دلسه عنه.

فتح المغيث ص: ٨٠

الجَزرِي (تـ: ٨٣٣هـ):

التَّدْلِيسُ قسمان: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٢٠

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ **التَّدْلِيسُ**: إنه مشتق من الدَّلس، وهو الظلام. قاله ابن السيد. وكأنه أظلم أمره على الناظر لتغطيته وجه الصواب فيه.

النكت لابن حجر: ٦١٤/٢ ـ توضيح الأفكار: ٣١٤/١

٢ ـ **التَّدْلِيسُ**: رواية المحدث عن من سمع منه ما لم يسمع منه بلفظ موهم.

الغاية في شرح الهداية: ٢٧٨/١

البقاعي (تـ: ٨٥٥هـ):

١ ـ **التَّدْلِيسُ**: مأخوذ من الدَّلس بالتحريك، وهو: اختلاط الظلام الذي هو سبب لتغطية الأشياء عن البصر، ومنه التدليس في البيع، يقال: دلَّس فلان على فلان؛ أي: ستر عنه العيب الذي في متاعه، كأنه أظلم عليه الأمر.

توضيح الأفكار: ٣١٥/١

٢ ـ التحقيق أنه ـ أي التدليس ـ ليس إلا قسمان: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ، ويتفرع على الأول: تدليس العطف، وتدليس الحذف. وأما تدليس التسوية فيدخل في القسمين، فتارة يصف شيوخ السند بما لا يعرفون من غير إسقاط فتكون تسوية الشيوخ، وتارةً يسقط الضعفاء فتكون تسوية السند، وهذا يسميه القدماء تجويداً فيقولون: جوده فلان؛ يريدون ذكر من فيه من الأجواد وحذف الأدنياء.

توضيح الأفكار: ٣٣٩/١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **التَّدْلِيسُ**: اشتقاقه من الدَّلس بالتحريك، إذ هو اختلاط الظلام، كأنه لتغطيته على المواقف عليه أظلم أمره.

فتح المغيث: ١٧٩/١

٢ ـ **التَّدْلِيسُ** ليس كذباً، وإنما هو تحسين لظاهر الإسناد كما قال البزار، وضرب من الإيهام بلفظ محتمل.

فتح المغيث: ١٨٦/١

٣ ـ **التَّدْلِيسُ**: رواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه.

فتح المغيث: ٨٦/٣

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

١ ـ **التَّدْلِيسُ**: كتم العيب في المبيع ونحوه، وهو مأخوذ من الدّلَس بالتحريك وهو الظلمة، كأنه لتغطيته على الواقف على الحديث، أو غيره أظلم أمره.

فالتَّدْلِيسُ: أن يروي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه، موهماً أنه سمعه منه.

فتح الباقي: ١٨٠/١

٢ ـ **التَّدْلِيسُ** ليس كذباً، وإنما هو تحسين لظاهر الإسناد، وضرب من الإيهام بلفظ محتمل.

فتح الباقي: ١٨٢/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **التَّدْلِيسُ**: إيراد الإسناد بصيغة تحتمل السماع.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤١٩

٢ ـ **التَّدْلِيسُ**: مختص بمن روى عمن عُرف لقاؤه إياه، فأما إن عاصره ولم يعرف أنه لَقِيهُ، فهو المُرسل الخفي.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٧٥

فرقة لم تُسَمَّ (حكاه عنها ابن عبدالبر):

التَّدْلِيسُ: حديث الرجل عمن لم يلقه، مثل: مالك عن سعيد بن المسيب، والثوري عن إبراهيم النخعي، وما أشبه هذا تدليس أيضاً.

التمهيد: ١٥/١ ـ فتح المغيث للسخاوي: ١٨١/١

قوم (حكاه عنهم ابن عبدالبر في «**التمهيد**»):

التَّدْلِيسُ: أن يحدث الرجل عن الرجل بما لم يسمعه منه، بلفظ لا يقتضي تصريحاً بالسماع، وإلا لكان كذبا.

النكت للزركشي ص: ١٨٣ ـ ١٨٤ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٨٠ ـ توضيح الأفكار: ٣١٨/١

محشٍّ:

إذا ثبت لقاء الراوي والمروي عنه، وقال الراوي: عن فلان، عن فلان، فالمتبادر أنه سمعه منه، فيكون **تَدْلِيساً** وهو مذموم.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٧٦

تَدْلِيسُ الإِسْقَاطِ :

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

(ينظر: تدليس التسوية).

تَدْلِيسُ الإِسْنَادِ:

أبو بكر البزار (تـ: ٢٩٢هـ):

تَدْلِيسُ الإِسْنَادِ: أن يروي عمن قد سمع منه ما لم يسمعه منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه.

فتح المغيث للعراقي[1] ص: ٨٠ ـ التقييد والإيضاح[2] ص: ٩٧ ـ فتح المغيث للسخاوي: ١/١٨٠ ـ تدريب الراوي: ١/٢٢٤

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

المدلس: رواية المحدث عمن عاصره ولم يلقه، فيتوهم أنه سمع منه، أو روايته عمن لقيه ما لم يسمع منه، هذا هو **التَدْلِيسُ في الإِسْنَادِ**.

الكفاية ص: ٢٢

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

تَدْلِيسُ الإِسْنَادِ: أن يروي عمن قد سمع منه ما لم يسمع منه، من غير أن يذكر أنه سمعه منه.

فتح المغيث للعراقي[3] ص: ٨٠ ـ التقييد والإيضاح ص: ٩٧ ـ فتح المغيث للسخاوي[4]: ١/١٨٠ ـ تدريب الراوي: ١/٢٢٤

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

تَدْلِيسُ الإِسْنَادِ: أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه موهماً أنه قد لقيه وسمعه منه. ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر. ومن شأنه أن لا يقول في ذلك: «أخبرنا فلان» ولا «حدثنا فلان» وما أشبههما، وإنما يقول: «قال فلان أو عن فلان» ونحو ذلك.

علوم الحديث ص: ٧٣

---

(١) ذكر الحافظ العراقي بأنه قاله في جزء له: «معرفة من يترك حديثه أو يقبل».
(٢) ذكر الحافظ العراقي بأنه قاله في جزء له: «معرفة من يترك حديثه أو يقبل».
(٣) ذكر الحافظ العراقي بأنه قاله في كتابه «بيان الوهم والإيهام». والذي ورد في كتاب ابن القطان بلفظ: «التدليس» فقط دون إضافة لفظ «الإسناد». ينظر: مصطلح التدليس عنده.
(٤) ذكر الحافظ السخاوي بأنه قاله في كتابه «بيان الوهم والإيهام».

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ **تَدْلِيسُ الإِسْنَادِ**: أن يروي عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه، ولا يقول في ذلك: «حدثنا ولا أخبرنا» وما أشبههما، بل يقول: «قال فلان أو عن فلان» ونحو ذلك. ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر.

الإرشاد للنووي ص: ٩٢

٢ ـ **تَدْلِيسُ الإِسْنَادِ**: أن يروي عمن عاصره ما لم يسمعه منه موهماً سماعه قائلًا: قال فلان، أو عن فلان ونحوه، وربما لم يسقط شيخه وأسقط غيره ضعيفاً أو صغيراً تحسيناً للحديث.

التقريب للنووي: ٢٢٣/١ ـ صحيح مسلم بشرح النووي: ٣٣/١

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

تَدْلِيسُ الإِسْنَادِ: أن يروي عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمعه منه، موهماً أنه سمعه منه، ولا يقول: «أخبرنا» وما في معناه ونحوه، بل يقول: «قال فلان» أو «عن فلان» أو «إن فلاناً قال»، وشبه ذلك، ثم قد يكون بينهما واحد، وقد يكون أكثر.

المنهل الروي ص: ٧٢

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

من دلس فلم يميز بين ما سمع منه وما لم يسمع، فهو **تَدْلِيسُ فِي الإِسْنَادِ**.

محاسن الاصطلاح ص: ٧٨

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

تَدْلِيسُ الإِسْنَادِ: أن يسقط اسم شيخه الذي سمع منه ويرتقي إلى شيخ شيخه أو من فوقه، فيسند ذلك إليه بلفظ لا يقتضي الاتصال، بل بلفظ موهم له، كقوله: عن فلان أو أن فلاناً أو قال فلان، موهماً بذلك أنه سمعه ممن رواه عنه.

فتح المغيث ص: ٧٩ ـ ٨٠

الجَزرِي (تـ: ٨٣٣هـ):

تَدْلِيسُ الإِسْنَادِ: أن يروي عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمع منه، مُوهِماً أنه سمعه منه، ولا يقول: أخبرنا وما في معناه، بل يقول: قال فلان، أو عن فلان، وإنّ فلاناً قال، وما أشبه ذلك. ثم قد يكون بينهما واحدٌ أو قد يكون أكثر، وربما لم يُسقط المدلِّس شيخه، لكن يُسقط من بعده رجلاً ضعيفاً، أو صغير السن، يُحَسِّنُ الحديث بذلك.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٢٠

البقاعي (تـ: ٨٥٥هـ):

تَدْلِيسُ الإِسْنَادِ: أن يسند عمن لقيه ما لم يسمع منه، بلفظ موهم.

توضيح الأفكار: ٣١٨/١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **تَدْلِيسُ الإِسْنَادِ**: هو قسمان:

أولهما أنواع، كمن يسقط من حدَّثه من الثقات لصغره، أو الضعفاء إما مطلقاً، أو عند من عداه، ويرتقي الشيخ شيخه فمن فوقه ممن عرف إلقاؤه له بـ: عن وإنّ بتشديد النون المسكنة للضرورة، وقال، وغيرها من الصيغ المحتملة، لئلا يكون كذباً يوهم بذلك اتصالاً.

فتح المغيث: ١٧٩/١

٢ ـ **تَدْلِيسُ الإِسْنَادِ**: أن يروي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه، لا يقول: «أخبرنا» وما في معناها، بل يقول: عن فلان، أو قال، أو أن فلاناً، وما أشبه ذلك من الألفاظ التي يوهم بها الاتصال.

الغاية في شرح الهداية: ٢٩٤/١

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

ومن **تَدْلِيسِ الإِسْنَادِ**: أن يسقط الراوي أداة الرواية مقتصراً على اسم الشيخ.

فتح الباقي: ١٨٠/١

قوم:

تَدْلِيسُ الإِسْنَادِ: أن يحدث الرجل عن الرجل بما لم يسمعه منه بلفظ لا يقتضي تصريحاً بالسماع.

تدريب الراوي: ١/٢٢٤

تَدْلِيسُ البِلَادِ:

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

تَدْلِيسُ البِلَادِ[1]: أن يذكر لفظاً مشتركاً ينطلق في المشهور على غير الموضع الذي أراده، كما إذا قال: حدثني فلان بالعراق، يريد موضعاً بإخميم. أو حدثني بزبيد، ويريد موضعاً بقوص. أو بحلب، ويريد موضعاً بالقاهرة. أو بما وراء النهر، ويريد أنه انتقل من أحد جانبي بغداد إلى الآخر، والنهر دجلة.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١٩

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

تَدْلِيسُ البِلَادِ: كما إذا قال: حدثني فلان بالعراق يريد موضعاً بإخميم، أو بزبيد يريد موضعاً بقوص، أو بحلب يريد موضعاً بالقاهرة، أو بالأندلس يريد موضعاً بالقرافة، فهذا أخف الأقسام إلا أنه لا يخلو عن كراهة لإيهامه الكذب والتشبع بما لم يعط.

النكت للزركشي ص: ١٩٣

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ **تَدْلِيسُ البِلَادِ**: كما إذا قال المصري: «حدثني فلان بالأندلس» وأراد موضعاً بالقرافة. أو قال: «بزقاق حلب» وأراد موضعاً بالقاهرة.

النكت لابن حجر ص: ٢٦٢

٢ ـ يلحق بقسم تدليس الشيوخ **تَدْلِيسُ البِلَادِ**: كما إذا قال المصري:

---

(١) ما ذكر بعده ذكره عند الحديث عن التدليس دون أن يصرح بمصطلح: «تدليس البلاد» هكذا.

حدثني فلان بالأندلس فأراد موضعاً بالقرافة، أو قال: بزقاق حلب وأراد موضعاً بالقاهرة. أو قال البغدادي: حدثني فلان بما وراء النهر وأراد نهر دجلة، أو قال: بالرقة وأراد بستاناً على شاطئ دجلة. أو قال الدمشقي: حدثني بالكرك وأراد كرك نوح وهو بالقرب من دمشق. ولذلك أمثلة كثيرة.

توضيح الأفكار: ٣٣٦/١ ـ ٣٣٧

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

تَدْلِيسُ البِلَادِ: كأن يقول المصري: حدثني فلان بالعراق، يريد موضعاً بأخميم، أو بزبيد يريد موضعاً بالقرافة، أو بما وراء النهر موهماً دجلة، وهو أخف من غيره، لكن لا يخلو من كراهة، وإن كان صحيحاً في نفس الأمر لإيهام الكذب بالرحلة والتشبع بما لم يعط.

فتح المغيث: ١٩٥/١

تَدْلِيسُ التَّسْوِيَة:

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

وربما لم يسقط المدلس اسم شيخه الذي حدثه، لكنه يسقط من بعده في الإسناد رجلًا يكون ضعيفاً في الرواية، أو صغير السن، ويحسن الحديث بذلك.

الكفاية ص: ٢٦ ـ الخلاصة ص: ٨١ ـ فتح المغيث للسخاوي: ١٩٣/١

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

١ ـ إزالة ضعيف من الإسناد، وهي **التَّسْوِيَةُ**.

بيان الوهم والإيهام: ٦٦/٢

٢ ـ **التَّسْوِيَةُ** بإسقاط الضعفاء، وهو أقبح التسوية، فإنها على قسمين:

إما بإسقاط الثقات، وإما بإسقاط الضعفاء، كما أن التدليس أيضاً؛ إما بإسقاط الثقات، وإما بإسقاط الضعفاء، فما كان من التدليس والتسوية بإسقاط الضعفاء، ينقسم قسمين:

قسم هو إسقاط ضعفاء عنده وعند غيره، فهذا إذا فعله يكون به مجرَّحاً.

وقسم هو إسقاط قوم ضعفاء عند غيره، ثقات عنده، وهذا لا يكون به مجرَّحاً.

بيان الوهم والإيهام: ٤/١١٠

٣ ـ التَّسْوِيَةُ نوع من أنواع التدليس، إنما هي: أن يسقط شيخ شيخه الضعيف ويجعل الحديث عن شيخه.

فهو إذا عمل ذلك في حديث نفسه، سمي تدليسا، وإذا عمله في حديث شيخه سمي تسوية.

بيان الوهم والإيهام: ٥/٤٩٩

ابن المواق (تـ: **٦٤٢هـ**) في «**بغية النقاد**»:

تَدْلِيسُ التَّسْوِيَةِ: صورته عند أئمة هذا الشأن: أن يعمد الراوي إلى إسقاط راو من بين شيخه وبين من رواه عنه شيخه، أو من بين شيخه ومن رواه عنه شيخ شيخه ليقرب بذلك الإسناد، وإنما يفعل من يفعله منهم في راويين علم التقاؤهما واشتهرت رواية أحدهما عن الآخر حتى يصير معلوم السماع منه، ثم يتفق له في حديث أن يرويه عن رجل عنه فيعمد ذلك المسوي إلى ذلك الرجل فيسقطه فيبقى الإسناد ظاهر الاتصال فيسوي الإسناد كله ثقات؛ وهذا شر أقسام التدليس، لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفا بالتدليس ويجده الواقف على المسند كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة، وفي هذا غرور شديد، قال: ومثاله: حديث علي: «إذا كان مائتا درهم». ح، جرير سمع من أبي إسحاق، وروى عنه الكثير، ثم يروي هذا الحديث عن الحسن بن عمارة عنه، فإسقاط الحسن بن عمارة لكونه ضعيفاً تسوية».

النكت للزركشي ص: ١٩٢ ـ ١٩٣

الزركشي (تـ: **٧٩٤هـ**):

تَدْلِيسُ الإِسْقَاطِ: ألا يسقط شيخه، لكن يسقط من بعده لكونه رجلًا ضعيفاً، أو صغير السن، لتحسين الحديث بإسقاطه؛ ذكره الخطيب قال: «وكان الأعمش والثوري وبقية يفعلون هذا النوع».

واعلم أن بعضهم سمى هذا النوع **تَدْلِيسَ التَّسْوِيَةِ**، ومنهم أبو الحسن بن القطان، وتلميذه ابن المواق.

النكت للزركشي ص: ١٩٢

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

١ ـ **تَدْلِيسُ التَّسْوِيَةِ**: صورة هذا القسم من التدليس: أن يجيء المدلس إلى حديث سمعه من شيخ ثقة، وقد سمعه ذلك الشيخ الثقة من شيخ ضعيف، وذلك الشيخ الضعيف يرويه عن شيخ ثقة، فيعمد المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط منه شيخ شيخه الضعيف ويجعله من رواية شيخ الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل كالعنعنة ونحوها فيصير الإسناد كله ثقات، ويصرح هو بالاتصال بينه وبين شيخه، لأنه قد سمعه منه فلا يظهر حينئذٍ في الإسناد ما يقتضي عدم قبوله إلا لأهل النقد والمعرفة بالعلل[1].

التقييد والإيضاح ص: ٩٥ ـ ٩٦

٢ ـ **تَدْلِيسُ التَّسْوِيَةِ**: صورته: أن يروي حديثاً عن شيخ ثقة، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة، فيأتي المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط الضعيف الذي في السند، ويجعل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل، فيستوي الإسناد كله ثقات.

فتح المغيث ص: ٨٤

٣ ـ **تَدْلِيسُ التَّسْوِيَةِ**: صورة هذا القسم: أن يجيء المدلس إلى

---

(١) مثال ذلك: ما ذكره أبو محمد بن أبي حاتم في كتاب «العلل» قال: سمعت أبي وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه عن بقية، قال: حدثني أبو وهب الأسدي، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: «**لا تحمدوا إسلام المرء حتى تعلموا عقدة رأيه**». فقال أبي: إن هذا الحديث له أمر قل من يفهمه، روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن أبي فروة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: وعبيد الله بن عمرو كنيته أبو وهب وهو أسدي فكناه بقية ونسبه إلى بني أسد لئلا يفطن له حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدى له. التقييد والإيضاح ص: ٩٥ ـ ٩٦.

حديث قد سمعه من شيخ ثقة، وقد سمعه ذلك الشيخ الثقة من شيخ ضعيف، وقد سمعه ذلك الشيخ الضعيف عن شيخ ثقة، فيسقط المدلس الشيخ الضعيف ويسوقه بلفظ محتمل، فيصير الإسناد كله ثقات، ويصرح هو بالاتصال عن شيخه لأنه قد سمعه منه.

النكت لابن حجر ص: ٢٤٥ ـ ٢٤٦

ابن حجر (تـ: **٨٥٢هـ**):

١ ـ **تَدْلِيسُ التَّسْوِيَةِ**: أن يجيء الراوي ـ ليشمل المدلس وغيره ـ إلى حديث قد سمعه من شيخ، وسمعه ذلك الشيخ من آخر عن آخر، فيسقط الواسطة بصيغة محتملة، فيصير الإسناد عالياً، وهو في الحقيقة نازل.

النكت لابن حجر ص: ٢٤٦

٢ ـ **والتَّسْوِيَةُ** على تقدير تسليم تسميتها تدليساً هي من قبيل القسم الأول، وهو تدليس الإسناد.

والتَّسْوِيَةُ هي أعم من أن يكون هناك تدليس أو لم يكن.

ومثال ما لا يدخل في التدليس: ما ذكره ابن عبدالبر وغيره؛ أن مالكاً سمع عن ثور بن زيد أحاديث، عن عكرمة، عن ابن عباس، ثم حدث بها عن ثور عن ابن عباس، وحذف عكرمة لأنه كان لا يرى الاحتجاج بحديثه،

فهذا مالك قد سوى الإسناد بإبقاء من هو عنده ثقة، وحذف من ليس عنده بثقة، فالتسوية قد تكون بلا تدليس، وقد تكون بالإرسال، فهذا تحرير القول فيها.

النكت لابن حجر: ٦١٦/٢ ـ ٦١٨ ـ توضيح الأفكار: ٣٣٧/١

٣ ـ ابن القطان إنما سماه **تَسْوِيَةً** بدون لفظ التدليس، فيقول: سواه فلان، وهذه تسوية، والقدماء يسمونه **تَجْوِيداً** فيقولون: جوده فلان؛ أي: ذكر من فيه من الأجواد وحذف غيرهم.

والتحقيق أن يقال: متى قيل **تدليس التسوية** فلا بد أن يكون كل من الثقات الذين حذفت بينهم الوسائط في ذلك الإسناد قد اجتمع الشخص

منهم بشيخ شيخه في ذلك الحديث، وإن قيل تسوية بدون لفظ التدليس لم يحتج إلى اجتماع أحد منهم بمن فوقه.

تدريب الراوي: ٢٢٦/١

٤ ـ ويدخل في هذا القسم ـ أي تدليس الشيوخ ـ **التَّسْوِيَةُ**، بأن يصف شيخ شيخه بذلك.

تدريب الراوي: ٢٢٨/١

البقاعي (تـ: ٨٥٥هـ):

أما **تَدْلِيسُ التَّسْوِيَةِ** فيدخل في القسمين، فتارة يصف شيوخ السند بما لا يعرفون من غير إسقاط فتكون تسوية الشيوخ، وتارةً يسقط الضعفاء فتكون تسوية السند، وهذا يسميه القدماء **تجويداً فيقولون: جوده فلان**؛ يريدون ذكر من فيه من الأجواد وحذف الأدنياء.

توضيح الأفكار: ٣٣٩/١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **تَدْلِيسُ التَّسْوِيَةِ**: **أما القدماء فسموه تَجْوِيداً**، حيث قالوا: جوده فلان.

وصورته: أن يروي المدلس حديثاً عن شيخ ثقة بسند فيه راو ضعيف، فيحذفه المدلس من بين الثقتين الذي لقي أحدهما الآخر، ولم يذكر أولهما بالتدليس، ويأتي بلفظ محتمل فيستوي الإسناد كله ثقات.

فتح المغيث: ١٩٤/١

٢ ـ **تَدْلِيسُ التَّسْوِيَةِ**: أن يسقط ضعيفاً بين شيخيهما الثقتين فيستوي الإسناد كله ثقات.

الغاية في شرح الهداية: ٢٩٥/١

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

تَدْلِيسُ التَّسْوِيَةِ: المعبر عنه عند القدماء بـ «**التَّجْوِيدِ**»، حيث قالوا: جوَّده فلان؛ يريدون ذَكَر من فيه من الأجواد، وحذف الأدنياء.

كأن يروي الحديث عن ضعيف بين ثقتين، لقي أحدهما الآخر،

فيسقط الضعيف، ويروي الحديث عن شيخه الثقة الثاني بلفظ محتمل، فيستوي الإسناد كله ثقات.

فتح الباقي: ١/١٩٠

قيل:

تَدْلِيسُ التَّسْوِيَةِ: صورته: أن يروي حديثاً عن شيخ ثقة، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة، فيأتي المدلِّس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط الضعيف الذي في السند، ويجعل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني، فيسوّي الإسناد كله ثقات.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٢١ ـ ٤٢٢

تَدْلِيسُ الحَذْفِ:

البقاعي (تـ: ٨٥٥هـ):

(ينظر: التدليس).

التَّدْلِيسُ الخَفِيُّ:

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

التَّدْلِيسُ الخَفِيُّ: له مثالان:

أحدهما: أنهم اختلفوا في سماع الحسن من أبي هريرة. فورد في بعض الروايات عن الحسن: حدثنا أبو هريرة، فقيل: إنه أراد: حدث أهل بلدنا. وهذا إن لم يقم دليل قاطع على أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة لم يجز أن يصار إليه.

الثاني: قول أبي إسحاق: ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبدالرحمن بن الأسود عن الأسود عن أبيه، فظاهره: أن المراد سماعه من عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه؛ لعدوله عن أبي عبيدة. فقيل: إنه تدليس، كما لو قال ابتداء: عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه، ولم يقل قبله: ليس أبو عبيدة ذكره.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١٩ ـ ٢٠

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

التَّدْلِيسُ الخَفِيُّ: لا يعرفه إلا المدقق في هذه الصناعة، ومن أمثلته: أنهم اختلفوا في سماع الحسن من أبي هريرة، وورد في بعض الروايات: «عن الحسن، حدثنا أبو هريرة». فقيل: أراد حدث أهل بلدنا، وهذا إذا لم يقم دليل قاطع على أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة لم يجز أن يضاف إليه، ومنه قول أبي إسحاق: «ليس أبو عبيدة ذكره لكن عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه». فظاهره: أن المراد سماعه من عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه لعدوله عن أبي عبيدة، قيل: إنه تدليس، كما لو قال ابتداء عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه ولم يقل قبله: «ليس أبو عبيدة ذكره». نبه عليه صاحب «**الاقتراح**».

تنبيه: هذا كله في تَدْلِيسِ الرُّواة[1].

النكت للزركشي ص: ١٩٤

تَدْلِيسِ الرُّواة:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

(ينظر: التدليس الخفي).

تَدْلِيسُ الشُّيُوخِ:

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

تَدْلِيسُ الشُّيُوخِ: مثل أن يغير اسم شيخه لعلمه بأن الناس يرغبون عن الرواية عنه، أو يكنيه بغير كنيته، أو ينسبه إلى غير نسبته المعروفة من أمره.

الكفاية ص: ٢٢

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

١ ـ وقد يكون من هؤلاء من لا يُسقط اسم شيخه الضعيف، لكنه يغير اسمه المشهور بأخفى منه، كي يخفي أمره.

بيان الوهم والإيهام: ٤٩٨/٥

---

(١) يقصد هذا القسم، وتدليس البلاد، وتدليس التسوية أو تدليس الإسقاط، أو التدليس الذي يعمد فيه الحافظ العدل... (وهو ما نقله عن ابن الحزم). ينظر النكت للزركشي ص: ١٩٢ ـ ١٩٤.

٢ ـ حكى أبو سعيد بن الأعرابي، عن أبي داود، أنه قال: كان معمر إذا حدث أهل البصرة، قال: عمرو بن عبدالله، وإذا حدث أهل اليمن، كان لا يسميه؛ وذلك أنه صنعاني من أهل اليمن، فكان لا يسميه لأهل بلده.

وهذا نوع من أنواع التدليس قبيح.

بيان الوهم والإيهام: ٥٩٢/٤

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

تَدْلِيسُ الشُّيُوخِ: أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف.

علوم الحديث ص: ٧٤

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ **تَدْلِيسُ الشُّيُوخِ**: أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه، فيسميه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه، بما لا يعرف به كيلا يعرف.

الإرشاد للنووي ص: ٩٢

٢ ـ **تَدْلِيسُ الشُّيُوخِ**: أن يسمي شيخه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف.

التقريب للنووي: ٢٢٣/١

٣ ـ **تَدْلِيسُ الشُّيُوخِ**: أن يسمي شيخه أو غيره أو ينسبه أو يصفه أو يكنيه بما لا يعرف به كراهة أن يعرف.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٣٣/١

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

تَدْلِيسُ الشُّيُوخِ[1]: كما إذا روى عن شيخ باسمه المشهور، ثم نسبه مرة أخرى إلى جد له أعلى، ثم ذكره مرة أخرى بكنيته، ثم نسبه مرة أخرى إلى موضع لا تشتهر نسبته إليه.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١٩

---

(١) ما ذكر بعده ذكره عند الحديث عن التدليس دون أن يصرح بمصطلح: «تدليس الشيوخ» هكذا.

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

تَدْلِيسُ الشُّيُوخِ: أن يسمي شيخا سمع منه بغير اسمه المعروف، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لم يشتهر به كيلا يعرف.

المنهل الروي ص: ٧٣

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

(ينظر: المدلَّس).

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

تَدْلِيسُ الشُّيُوخِ: يدخل في ذلك ما إذا لم يسقط شيخه، وإنما أسقط غيره ضعيفاً أو صغيراً، تحسيناً للحديث.

محاسن الاصطلاح ص: ٧٨

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

تَدْلِيسُ الشُّيُوخِ: أن يصف المدلس شيخه الذي سمع ذلك الحديث منه بوصف لا يعرف به من اسم، أو كنية، أو نسبة إلى قبيلة أو بلد، أو صنعة، أو نحو ذلك، كي يوعر الطريق إلى معرفة السامع له، كقول أبي بكر بن مجاهد أحد أئمة القراء: حدثنا عبدالله بن أبي عبدالله، يريد به عبدالله بن أبي داود السجستاني، ونحو ذلك.

فتح المغيث ص: ٨٣

محمد الجَزرِي (تـ: ٨٣٣هـ):

تَدْلِيسُ الشُّيُوخِ: أن يسمي شيخاً سمع منه بغير اسمه المعروف، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يشتهر كي لا يعرف.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٢١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

تَدْلِيسُ الشُّيُوخ: أن يسمي شيخه الذي سمع منه بغير اسمه المعروف، أو ينسبه، أو يصفه بما لم يشتهر به تعميةً له كي لا يعرف.

الغاية في شرح الهداية: ٢٩٦/١

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

تَدْلِيسُ الشُّيُوخِ: أن يصف المدلس الشيخ الذي سمع ذلك الحديث منه بما لا يعرف؛ أي: يشتهر به من اسم، أو كنية، أو لقب، أو نسبة إلى قبيلة، أو بلدة، أو صنعة، أو نحوها، كي يوعر الطريق على السامع منه.

فتح الباقي: ١/١٨٨

تَدْلِيسُ العَطْفِ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

تَدْلِيسُ العَطْفِ: أن يروي عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه، ويكون قد سمع ذلك من أحدهما دون الآخر، فيصرح عن الأول بالسماع ويعطف الثاني عليه، فيوهم أنه حدث عنه بالسماع ـ أيضاً ـ وإنما حدث بالسماع عن الأول، ثم نوى القطع، فقال: «وفلان» أي: حدث فلان.

النكت لابن حجر ص: ٢٤٤ ـ توضيح الأفكار: ١/٣٣٩

البقاعي (تـ: ٨٥٥هـ):

(ينظر: التدليس).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

تَدْلِيسُ العَطْفِ: أن يصرح بالتحديث في شيخ له، ويعطف عليه شيخاً آخر له، ولا يكون سمع ذلك المروي منه، سواء اشتركا في الرواية عن شيخ واحد.

فتح المغيث للسخاوي: ١/١٨٤

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

تَدْلِيسُ العَطْفِ: أن يصرح بالتحديث عن شيخ له، ويعطف عليه شيخاً آخر له، ولا يكون سمع ذلك المرويّ منه.

فتح الباقي: ١/١٨١

تَدْلِيسُ القَطْعِ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

تَدْلِيسُ القَطْعِ: مثاله: ما رويناه في «**الكامل**» لأبي أحمد بن عدي، وغيره: عن عمر بن عبيدالطنافسي، أنه كان يقول: حدثنا، ثم **يسكت** ينوي القطع، ثم يقول: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها.

النكت لابن حجر ص: ٢٤٤ ـ فتح المغيث للسخاوي: ١/١٨٣ ـ توضيح الأفكار: ١/٣٣٩

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

وكذا من أسقط أداة الرواية أصلاً مقتصراً على اسم شيخه.

ومن أمثلته وعليه اقتصر ابن الصلاح في التمثيل لتدليس الإسناد: ما قال علي بن خشرم: كنا عند ابن عيينة، فقال: الزهري. فقيل له: حدثك الزهري؟ **فسكت**، ثم قال: الزهري. فقيل له: أسمعته من الزهري؟ فقال: لا لم أسمعه من الزهري، ولا ممن سمعه من الزهري، حدثني عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري.

وسماه شيخنا في تصنيفه «**في المدلسين**»: **تَدْلِيسَ القَطْعِ**.

فتح المغيث: ١/١٨٣

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

ومن تَدْلِيسِ الإِسْنَادِ: أن يسقط الراوي أداة الرواية مقتصراً على اسم الشيخ، ويفعله أهل الحديث كثيراً.

مثاله ما قال ابن خشرم: «كنا عند ابن عيينة، فقال: الزهري، فقيل له: حدثك الزهري؟ **فسكت**، ثم قال: الزهري. فقيل له: سمعته من الزهري؟ فقال: لا، لَمْ أَسْمَعْهُ من الزهري، ولا ممن سمعه من الزهري، حدثني عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري». رواه الحاكم. وسماه شيخنا **تَدْلِيسَ القَطْعِ**.

فتح الباقي: ١/٢٢٥

تَدْلِيسُ المَتْنِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

تَدْلِيسُ المَتْنِ: هو المدرج.

فتح المغيث: ١/١٩٥

تَدْلِيسُ المُتُونِ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

تَدْلِيسُ المُتُونِ: هو الذي يسميه المحدثون المدرج وهو: أن يدرج في كلام النبي ﷺ كلام غيره، فيظن السامع أن الجميع من كلام النبي ﷺ، وقد ذكره المصنف في النوع العشرين، وكان ذكره هنا أنسب، وممن ذكره هنا من الأصوليين الأستاذ أبو منصور البغدادي وأبو المظفر السمعاني، وقال: هو مطرح في الحديث مجروح العدالة، وهو من تحريف الكلم عن مواضعه وكان ملحقاً بالكذابين ولم يقبل حديثه، وكذلك ذكره الماوردي والروياني في «الحاوي» والبحر في كتاب «القضاء»، فقسما التدليس إلى ما يقع في الإسناد وإلى ما يقع في المتن، ثم قالا: من عرف بتدليس المتون فهو مجروح مطرح.

النكت للزركشي ص: ١٩٤

أَقْسَامُ التَّدْلِيسِ:

ابن حزم (تـ: ٤٥٦هـ) في كتابه «**الإحكام**»:

جعل من **أَقْسَامِ التَّدْلِيسِ**: أن يعمد الحافظ العدل إلى حديث فيحدث به على سبيل المذاكرة أو الفتيا أو المناظرة ولا يذكر له سنداً، وربما اقتصر على بعض رواته، وربما أسنده وربما أرسله، قال: فهذا لا يضر رأيه وروايته شيئاً، وسواء قال: «أخبرنا فلان» أو «عن»، وقد روينا عن عبدالرزاق قال: كان معمر يرسل لنا أحاديث فلما قدم عليه عبدالله بن المبارك أسندها له.

قال: وهذا النوع فعله جل أصحاب الحديث وأئمة المسلمين كالحسن البصري، وقتادة، وعمرو بن دينار، والأعمش، وأبي إسحاق السبيعي، والسفيانين، وأبي الزبير.

قال: وقد أدخل الدارقطني فيهم مالك بن أنس، وليس كذلك، ولم يوجد له هذا إلا في قليل من حديثه أرسله مرة وأسنده أخرى.

النكت للزركشي ص: ١٩٣ ـ ١٩٤

المُدَلِّسُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **المُدَلِّس** بتشديد اللام المكسورة؛ هو: مَن يروي الحديث عن معاصره وملاقيه، والحال أنه ليس له سماع عنه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٧٦

٢ ـ **مُدَلِّس**: بتشديد اللام المكسورة؛ وهو الذي يفعل ذلك ترويجاً لحديثه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٩٤ ـ ٣٩٥

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المدلَّس).

المُدَلِّسُونَ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

المُدَلِّسُونَ: الذين لا يُمَيِّزُ من كتب عنهم بين ما سمعوه وما لم يسمعوه.

معرفة علوم الحديث ص: ١٠٣

المُدَلَّسُ:

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

المُدَلَّسُ: رواية المحدث عمن عاصره ولم يلقه، فيتوهم أنه سمع منه، أو روايته عمن لقيه ما لم يسمع منه، هذا هو التدليس في الإسناد.

الكفاية ص: ٢٢

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

المُدَلَّسُ: ما أخفي عيبه. وهو قسمان:

أحدهما: **ما يقع في الإسناد**: وهو أن يروي عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه. ومن شأن من هو كذلك أن لا يقول في ذلك: حدثنا ولا أخبرنا وما أشبههما حتى يكون مدلساً، بل يقول: قال فلان أو عن فلان ونحو ذلك.

ثم قد يكون بينهما واحد أو أكثر.

والثاني: **ما يقع في الشيوخ**: وهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف.

الخلاصة ص: ٨١

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

المُدَلَّسُ: ما رواه الرجل عن آخر ولم يسمعه منه أو لم يدركه.

الموقظة ص: ٤٧

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

المدلَّس بفتح اللام: سمي بذلك لكون الراوي لم يسم من حدثه، وأوهم سماعَه للحديث ممن لم يحدثه به.

واشتقاقه من الدلس بالتحريك، وهو: اختلاط الظلام بالنور، سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء.

نزهة النظر ص: ١٨

البقاعي (تـ: ٨٥٥هـ):

ومنه التدليس في البيع، يقال: دلَّس فلان على فلان؛ أي: ستر عنه العيب الذي في متاعه، كأنه أظلم عليه الأمر.

وهو في الاصطلاح راجع إلى ذلك من حيث إن من أسقط من الإسناد شيئاً، فقد غطى ذلك الذي أسقطه، وزاد في التغطية لإتيانه بعبارة موهمة، وكذا تدليس الشيوخ، فإن الراوي يغطي الوصف الذي به يعرف الشيخ، أو يغطي الشيخ بوصفه بغير ما اشتهر به.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤١٧

قاسم بن قطلوبغا (تـ: ٨٧٩هـ):

المدلَّس بفتح اللام: المَقْسم السقط، **والمدَلَّسُ**: الإسناد الذي وقع فيه السقط، فلا يكون الحمل حقيقياً..

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤١٦

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **المُدَلَّسُ**: الذي سقط منه بعضه مع إيهام الاتصال.

فتح المغيث: ٦٤/١

٢ ـ **المُدَلَّسُ** بفتح اللام، واشتقاقه من الدلس بالتحريك، وهو: اختلاط الظلام، لكون المحدث كان في حيرة؛ ثلاثة أقسام:

فالأول: تدليس الإسناد...

القسم الثاني: تدليس التسوية...

القسم الثالث: ...يسمى تدليس الشيوخ.

الغاية في شرح الهداية: ٢٩٤/١ ـ ٢٩٦

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المدَلَّسُ من أقسام المردود.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٧٦

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

المدلَّس: أي الذي طوى ذكره، ووضع اسم الثقة موضع اسمه، فكأنه قال: «حدثني الثقة»؛ وهذا تعديل إجمالي.

توضيح الأفكار: ٣٣٤/١

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

إن ـ كان حذف بعض رجال الإسناد ـ من أثناء الإسناد فوق اثنين فصاعداً متوالياً: فمعضل. وإن لم يكن ذلك على سبيل التوالي، بل من موضعين أو أكثر: فمنقطع.

وذلك السقط إن وَضَح فمُدْرَكٌ بعدم التلاقي، وإن خفي بحيث لا

يدركه إلا الحذاق: **فمدلَّس**، والفاعل **مدلِّس**، وحكمه إن كان ثقة لم يقبل إلا ما صرح فيه بالتحديث دون «عَنْ» و«قال». والفرق بينه وبين المرسل الخفي بالمعرفة وعدمها.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩٢ ـ ١٩٣

قيل:

المُدلَّس ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يُسقط اسم شيخه الذي سمع منه، ويرتقي إلى شيخ شيخه، أو مَن فوقه، فيسند ذلك بلفظ لا يقتضي الاتصال، بل بلفظ موهم له، كـ: عن فلان، أو قال فلان. وإنما يكون تدليساً إذا كان المدلس لَقِيَهُ ولم يسمع منه، أو سمعه ولم يسمع منه ذلك الحديث. مثال ذلك ما روي عن علي بن خَشْرم قال: كنا يوماً عند ابن عُيينة.. إلخ.

وثانيها: أن يصف المدلِّس شيخه بوصف لا يُعرف به، من اسم، أو كنية، أو نسبة إلى قبيلة، أو صفة، أو بلدٍ، أو نحو ذلك، كي يُوعر الطريق إلى السماع له، كقول ابن مجاهد ـ أحد القُراء ـ: حدثنا عبدالله بن أبي عبدالله، يريد به عبدالله بن أبي داود السِّجِسْتاني صاحب «السنن».

وثالثها: تدليس التسوية: وصورته: أن يروي حديثاً عن شيخ ثقة، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة، فيأتي المدلِّس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط الضعيف الذي في السند، ويجعل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني، فيسوّي الإسناد كله ثقات.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٢١ ـ ٤٢٢

أَقْسَامُ المُدلَّسِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المدلَّس).

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

أحد نوعي **المدَلَّسُ**، وهو ما يقع في الإسناد.

والنوع الآخر: ما يقع في الشيوخ وهو: أن يروي عن شيخ سمعه فيسميه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤١٦ ـ ٤١٧

قيل:

(ينظر: المدلَّس).

يُدَلِّسُ:

ابن عدي (تـ: ٣٦٥هـ) في «**الكامل**»:

روي عن يزيد بن هارون قال: سمعت شعبة يقول: «أبو هريرة كان **يُدَلِّسُ**»؛ فإنما أراد به إسقاط الواسطة بينه وبين النبي ﷺ في بعض الأحيان كما اتفق له في حديث صوم الجنب لما أنكر عليه قال: حدثنيه الفضل بن العباس.

النكت للزركشي ص: ١٨٤

د.ن.ر

كَأَنَّهَا الدَّنَانِيرُ:

أبو حاتم الرازي (تـ: ٢٧٧هـ):

قال في حديث مسدد، عن يحيى بن سعيد، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر: **كَأَنَّهَا الدَّنَانِيرُ**.

قال: كأنك تسمعها من النبي ﷺ.

النكت للزركشي ص: ٥٦ ـ محاسن الاصطلاح ص: ١٧

د.و.ر

الدَّارَةُ:

ابن أبي الزناد (تـ: ١٧٤هـ):

في كتاب أبي: هذا ما سمعته من عبدالرحمن بن هرمز الأعرج قال: فكلما انقضى حديث أدار دَارَةً، ثم قال: هكذا كل الكتاب.

المحدث الفاصل ص: ٦٠٦

عبدالله بن أحمد بن حنبل (تـ: ٢٩٠هـ):

كنت أرى في كتاب أبي إجازة، يعني دَارَةً، ثلاث مرات ومرتين وواحدة أَقَلَّة، فقلت له: إيش تصنع بها؟ فقال: أعرفه إذا خالفني إنسان، قلت له: قد سمعته ثلاث مرات.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢٧٤/١ ـ فتح المغيث للسخاوي: ١٧٧/٢

الخطيب (تـ: ٤٦٣هـ):

ينبغي أن يجعل بين كل حديثين دَارَةٍ تفصل بينهما، وتميز أحدهما من الآخر.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢٧٢/١

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

ينبغي أن يجعل بين كل حديثين دَارَةً تفصل بينهما وتميز. وممن بلغنا عنه ذلك من الأئمة: أبو الزناد، وأحمد بن حنبل، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، ومحمد بن جرير الطبري رضي الله عنهم.

علوم الحديث ص: ١٨٧

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

قالوا: ينبغي أن يَجعل بين كل حديثين دَائِرَةً تفصل بينهما.

وقيل: ينبغي أن تكون الدَّارات غُفْلاً، فإذا عارض أو قرأ نقَط فيها نقطةً، أو خَطَّ في وسطها خَطّاً، يكون علامة الفراغ من القراءة أو العرض.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٤٠

ابن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

يجعل بين كل حديثين دَارَةً، فعل ذلك جماعة من المتقدمين.

المنهل الروي ص: ٩٣

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ ينبغي استحباباً لأجل تمام الضبط **الدَّارَة**، وهي: حلقة منفرجة أو مطبقة، (فصلاً) أي: للفصل بها بين الحديثين وتمييز أحدهما عن الآخر. زاد بعضهم: لئلا يحصل التداخل؛ يعني بأن يدخل عجز الأول في صدر الثاني، أو العكس، وذلك إذا تجردت المتون عن أسانيدها وعن صحاتها، كأحاديث الشهاب والنجم ونحوهما، ومقتضاه استحبابها أيضاً بين الحديث وبين ما لعله يكون بآخره من إيضاح لغريب وشرح لمعنى، ونحو ذلك مما كان إغفاله، أو ما يقوم مقامه أحد أسباب الإدراج من باب أولى.

فتح المغيث: ١٧٦/٢ ـ ١٧٧

٢ ـ يجعل الطالب بعد كل حديث **دَارَةً**؛ أي: حلقة يفصل بها بين الحديثين. فقد فعل ذلك جماعة من المتقدمين منهم: الإمام أحمد، وابن جرير. واستحب الخطيب أن يكون **غُفْلاً**؛ أي: مهملة من نقط بداخلها.

فإذا عارض أَعْلم بنقطة وسطها ليكون إشارة إلى العرض.

الغاية في شرح الهداية: ١٣٠/١

الدَّارَةُ فِي وَسَطِهَا نُقْطَة أو خَطّ:

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣ هـ):

استحب أن تكون الدارات غُفْلا، فإذا عورض بكل حديث **نَقَط في الدارة التي تليه نقطة، أو خَطَّ في وسطها خطًّا**، وقد كان بعض أهل العلم لا يعتد من سماعه إلا بما كان كذلك أو في معناه.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢٧٣/١

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

(ينظر: الدارة).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ فائدة: مضى في الباب قبله حكاية استحباب **نَقْطِ الدَّارَة** الفاصلة بين الحديثين عند الانتهاء من مقابلة كل حديث لئلا يكون بعد في شك. ومنهم من يجعل عقب كل باب أو كراس ما يعلم منه المقرض، وربما

اقتصر بعضهم على الإعلام بذلك آخر الكتاب، حتى كان أبو القاسم البادكلي يكتب ما نصه: صح بالمعارضة وسلم بالمقابلة من المناقضة، وذلك من البسملة إلى الحسبلة.

فتح المغيث: ١٨٩/٢ ـ ١٩٠

٢ ـ (ينظر: الدارة).

د.و.ن

تَدْوِينُ الحَدِيثِ = (تَدْوِينُ الحَدِيثِ/ح.د.ث).

الدَّوَاوِينُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ (ينظر: الاعتبار/ع.ب.ر).

٢ ـ أحيى الله بها ـ الإجازة ـ كثيراً من **دَوَاوِينِ الحديث** مبوبها ومسندها مطولها ومختصرها، وألوفا من الأجزاء النثرية، مع جملة من المشيخات، والمعاجم، والفوائد انقطع اتصالها بالسماع.

فتح المغيث: ٦٩/٢

دَوَاوِينُ الإِسْلَامِ:

ابن الجوزي (تـ: ٥٩٧هـ):

ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول؛ فاعلم أنه مَوْضُوعٌ.

ومعنى مناقضته للأصول أن يكون خارجاً عن **دَوَاوِينِ الإِسْلَامِ** من المسانيد والكتب المشهورة.

تدريب الراوي: ٢٧٧/١



حرف الذال

ذ.ك.ر

قول الراوي: وَذَكَرَ الحَدِيثَ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

إذا ذكر الشيخ إسناد الحديث ولم يذكر من متنه إلا طرفا، ثم قال: **وَذَكَرَ الحَدِيثَ**، أو قال: **وَذَكَرَ الحَدِيثَ بِطُولِهِ**، فأراد الراوي عنه أن يروي عنه الحديث بكماله وبطوله، فهذا أولى بالمنع مما سبق ذكره في قوله: مثله أو: نحوه.

فطريقه: أن يبين ذلك بأن يقتص ما ذكره الشيخ على وجهه فيقول: قال: وذكر الحديث بطوله، ثم يقول: والحديث بطوله هو كذا وكذا، ويسوقه إلى آخره.

علوم الحديث ص :٢٣٢

ذَكَرَ لَنَا فُلَانٌ = (قول المحدثين: قَالَ لَنَا فُلَانٌ/ ق.و.ل).

مُذَاكَرَةُ الحَدِيثِ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

هذا النوع من هذه العلوم **مُذَاكَرَةُ الحَدِيثِ** والتمييز بها والمعرفة عند المذاكرة بين الصدوق وغيره، فإن المجازف في المذاكرة يجازف في التحديث، ولقد كتبت على جماعة من أصحابنا في المذاكرة أحاديث لم يخرجوا من عهدتها قط وهي مثبتة عندي، وكذلك أخبرني أبو علي الحافظ وغيره من مشايخنا أنهم حفظوا على قوم في المذاكرة ما احتجوا بذلك على جرحهم ونسأل الله حسن العواقب والسلامة مما نحن فيه بمنه وطوله.

معرفة علوم الحديث ص: ١٤٠

أَلْفَاظُ المُذَاكَرَةِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

إذا حدثه المحدث من حفظه في حالة **المُذَاكَرَةِ**، فليقل: حدثنا فلان

مذاكرة، أو: حدثناه في المذاكرة؛ فقد كان غير واحد من متقدم العلماء يفعل ذلك.

علوم الحديث ص: ٢٣٤

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

إذا كان السماع على صفة فيها بعض الوَهنِ، مثل ما يحدث به في حالة المُذَاكَرَةِ، فليقل: حدثنا فلان مُذاكرة، لأن الحفظ والمذاكرة، تقع فيهما المساهلة.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٣٠

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ قوله: أي الرواي: قال لنا، ونحوها، مثل: قال لي، أو ذكر لنا، أو ذكر لي، كقوله: حدثنا فلان؛ في الحكم لها بالاتصال حسبما علم مما تقدم مع الإحاطة بتقديم الإفراد على الجمع، لكنها أي هذه الألفاظ الغالب من صنيعهم استعمالها فيما سمعوه في حال كونه مذاكرة.

فتح المغيث: ٢/٢٥

٢ ـ على السامع من حفظ المحدث بالمذاكرة؛ أي في المذاكرة، بيانه على الوجه الواقع كأن يقول: أنبأنا فلان مذاكرة.

فتح المغيث: ٢/٣٠١

٣ ـ إن ما يورده البخاري في «**صحيحه**» عن شيوخه بصيغة: قال لي، أو قال لنا، أو زادنا، أو زادني، أو ذكر لنا، أو ذكر لي، ونحوها؛ مما حمله عنهم في المذاكرة.

فتح المغيث: ٢/٣٠٢

يُذَاكِرُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

يُذَاكِرُ؛ أي: مع واحد من شركائه، أو غيرهم، أو بنفسه بأن يتذكر.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٩١

ذ.هـ.ب

ذَاهِبٌ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

ذَاهِبُ الحَدِيثِ:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

سِلْسِلَةُ الذَّهَبِ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

١ ـ قوله: «عن البخاري: أصحها: مالك، عن نافع، عن ابن عمر».

هذا يسمى **سِلْسِلَةَ الذَّهَبِ**، وفي هذا الإطلاق عنه نظر، ففي «**ذم الكلام**» للهروي: «قال الداوساني: قال محمد بن إسماعيل البخاري: «أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ديباج خسرواني»».

النكت للزركشي ص: ٥٤

٢ ـ صنف الحازمي جزءا فيما رواه أحمد عن الشافعي، وسماه: «**سِلْسِلَةُ الذَّهَبِ**».

النكت للزركشي ص: ٥٥

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

لاجتماع الأئمة الثلاثة في هذه الترجمة: أحمد، عن الشافعي، عن مالك ـ قيل لها: **سِلْسِلَةُ الذَّهَبِ**.

فتح المغيث: ٢١/١

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

بنى الإمام أبو منصور عبدالقاهر بن طاهر التميمي أن أجل الأسانيد: الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر. واحتج بإجماع أهل الحديث على أنه لم يكن في الرواة عن مالك أجل من الشافعي.

وبنى بعض المتأخرين على ذلك أن أجلها رواية أحمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك، لاتفاق أهل الحديث على أن أجل من أخذ عن الشافعي من أهل الحديث الإمام أحمد.

وتسمى هذه الترجمة **سِلْسِلَةَ الذَّهَبِ**.

تدريب الراوي: ٧٨/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ ترجمة وُصفَت بكونها أصح الأسانيد: كمالك، عن نافع، عن ابن عمر، ويسمى **سِلْسِلَةَ الذَّهَبِ**.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٩١

٢ ـ حمزة بن حبيب الزيات المقرئ، قرأ على جعفر الصادق بإسناده المسمى **بسِلْسِلَةِ الذَّهَبِ**.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٣٨

مُشَبَّكَةٌ بِالذَّهَبِ = (مُشَبَّكَةٌ بِالذَّهَبِ/ش.ب.ك).

أَصْحَابُ المَذَاهِبِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

أَصْحَابُ المَذَاهِبِ الخمسة المتبوعة ﭬ:

فسفيان بن سعيد الثوري أبو عبدالله: مات بلا خلاف بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة وكان مولده سنة سبع وتسعين.

ومالك بن أنس ﭬ: توفي بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة قبل الثمانين بسنة. واختلف في ميلاده فقيل: في ثلاث وتسعين، وقيل: سنة إحدى، وقيل : سنة أربع، وقيل : سنة سبع.

وأبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ : مات سنة خمسين ومائة ببغداد وهو ابن سبعين سنة.

والشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ : مات في آخر رجب سنة أربع ومائتين بمصر، وولد سنة خمسين ومائة.

وأحمد بن محمد بن حنبل: مات ببغداد في شهر ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين ومائتين، وولد سنة أربع وستين ومائة.

علوم الحديث ص: ٣٨٤ ـ ٣٨٥ ـ المنهل الروي ص: ١٤٢ ـ ١٤٣ ـ تدريب الراوي: ٢/ ٣٦٠

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

إن كان المراد ذكر **أَصْحَابِ المَذَاهِبِ** المتبوعة الآن، فسفيان ليس كذلك. وإن كان المراد في القديم، فقد كان أهل الشام على مذهب الأوزاعي نحوا من مائتي سنة، فينبغي أن تذكر وفاته وهي في سنة سبع وخمسين ومائة ببيروت وله من العمر نحو سبعين سنة. وكذلك إسحاق بن راهويه قد اتبعته طائفة يقال لها الإسحاقية وتوفي سنة ثمان وثلاثين ومائتين. وداود بن علي الظاهري له أتباع وهم الظاهرية، مولده بالكوفة سنة ثنتين ومائتين، وتوفي ببغداد سنة تسعين ومائتين في ذي القعدة. . .

محاسن الاصطلاح ص: ٢٣٠ ـ ٢٣١

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

من أَصْحَابِ المَذَاهِبِ المتبوعة: الأوزاعي وكان له مقلدون بالشام نحواً من مائتي سنة، ومات ببيروت سنة سبع وخمسين ومائة.

وإسحاق بن راهويه، مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين.

وأبو جعفر بن جرير الطبري، وفاته سنة عشر وثلاثمائة.

وداود الظاهري، وفاته في ذي القعدة، وقيل: في رمضان ببغداد سنة تسعين ومائتين، ومولده بالكوفة سنة ثنتين ومائتين.

تدريب الراوي: ٢/ ٣٦١

القَوْلُ والمَذْهَبُ:

الكرماني (تـ: ٧٦٢هـ) تبعاً لغيره:

(ينظر: القَوْلُ/ق.و.ل).

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

(ينظر: الأَثَرُ/أ.ث.ر).

بعض المتأخرين:

(ينظر: الأَثَرُ/أ.ث.ر).

ذ.ي.ل

الذَيْلُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

ذَيْلاً؛ أي: مفرداً، بأن استدرك ما فاته أو أتى بما وقع بعده.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٠١

ذ.ي

لَيْسَ بِذَاكَ:

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

فُلَانٌ لَيْسَ بِذَاكَ: هو ممن يخرج حديثه للاعتبار.

فتح المغيث للعراقي ص: ١٧٧

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

لَيْسَ بِذَاكَ فِي الحَدِيثِ:

عبدالله بن أحمد بن حنبل (تـ: ٢٩٠هـ):

قال ابن أبي حاتم: أنا عبدالله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلي قال: سمعت أبى يقول: سلم بن سالم البلخي **لَيْسَ بِذَاكَ فِي الحَدِيثِ**؛ كأنه ضعفه.

الجرح والتعديل: ٢٦٦/٤



حرف الراء

ر.ب.ب

الرَّبَّانِيُّ:

ابن عباس (تـ: ٦٨هـ):

الرَّبَّانِيُّ: الحكيم الفقيه.

ووافقه ابن مسعود فيما رواه إبراهيم الحربي في «**غريبه**» عنه بإسناد صحيح.

فتح الباري: ١٦١/١

الأصمعي (تـ: ٢١٦هـ):

الرَّبَّانِيُّ: نسبة إلى الرب؛ أي: الذي يقصد ما أمره الرب بقصده من العلم والعمل.

فتح الباري: ١٦١/١

ابن الأعرابي (تـ: ٢٣١هـ):

لا يقال للعالم **رَبَّانِي** حتى يكون عالماً، معلماً، عاملاً.

فتح الباري: ١٦١/١ ـ ١٦٢

ثعلب (تـ: ٢٩١هـ):

قيل للعلماء **رَبَّانِيُّونَ**، لأنهم يربون العلم، أي يقومون به، وزيدت الألف والنون للمبالغة، والحاصل أنه اختلف في هذه النسبة، هل هي نسبة إلى الرب أو إلى التربية، والتربية على هذا للعلم وعلى ما حكاه البخاري لتعلمه، والمراد بصغار العلم ما وضح من مسائله، وبكباره ما دق منها.

وقيل: يعلمهم جزئياته قبل كلياته، أو فروعه قبل أصوله، أو مقدماته قبل مقاصده.

فتح الباري: ١٦١/١

الإسماعيلي (تـ: ٣٧١هـ):

(ينظر ما تقدم عند الأصمعي).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **الرَّبَّانِيُّ**: العالم الراسخ في العلم والدين، أو الطالب بعلمه وجه الله، أو المربي المتعلمين بصغار العلوم قبل كبارها.

فتح المغيث: ٢٩١/٣

٢ ـ **الرَّبَّانِيُّ**: العالم الراسخ في العلم والدين، أو الذي يطلب بعلمه وجه الله.

وقيل: هو العالم العامل المعلم، وهو منسوب إلى الرب بزيادة الألف والنون للمبالغة.

وقيل: هو من الرب بمعنى التربية، لأنهم كانوا يربون المتعلمين بصغار العلوم قبل كبارها.

الغاية في شرح الهداية: ٣١٠/١

رَبَّانِيُو الحَدِيثِ:

القاسم بن سلام (تـ: ٢٢٤هـ):

رَبَّانِيُو الحَدِيثِ أربعة:

فأعلمهم بالحديث والحرام أحمد بن حنبل.

وأحسنهم سياقة للحديث وأداء له علي بن المديني.

وأحسنهم وضعا للكتاب ابن أبي شيبة.

وأعلمهم بصحيح الحديث وسقيمه يحيى بن معين.

تدريب الراوي: ٤٠٢/٢

ر.ب.ع

الرُّبَاعِيَّاتُ:

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

(ينظر: تَخْرِيجُ العَوَالِي/خ.ر.ج).

ر.ت.ب

التَّرْتِيبُ = (التَّصْنِيف/ص.ن.ف).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

التَّرْتِيبُ لغة: جعل الشيء في مرتبته.

واصطلاحاً: جعل الأشياء المتعددة المتناسبة بحيث يطلق عليها اسم واحد.

الغاية في شرح الهداية: ١/٨٧

التَّرْتِيبُ عَلَى الأبْواب الفِقْهِية:

في «إرشاد الساري»:

منهم من **رَتَّبَ عَلَى الأبْواب الفِقْهِية** وغيرها ونوعه أنواعا، وجمع ما ورد في كل نوع وفي كل حكم إثباتاً ونفياً في باب فباب، بحيث يتميز ما يدخل في الصوم مثلاً عما يتعلق بالصلاة، وأهل هذه الطريقة منهم من تقيد بالصحيح كالشيخين وغيرهما، ومنهم من لم يتقيد بذلك كباقي الكتب الستة.

الرسالة المستطرفة ص: ١٤

التَّرْتِيبُ عَلَى العِلَلِ:

في «إرشاد الساري»:

ومنهم من **رَتَّبَ عَلَى العِلَلِ**، بأن يجمع في كل متن طرقه، واختلاف الرواة فيه، بحيث يتضح إرسال ما يكون متصلاً، أو وقف ما يكون مرفوعاً أو غير ذلك.

الرسالة المستطرفة ص: ١٤

التَّرْتِيبُ عَلَى الكَلِمَاتِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

ومنهم من **يُرَتِّبُ عَلَى الكَلِمَاتِ** لكن غير متقيد بحروف، مقتصراً على ألفاظ النبوة فقط، كالشهاب والمشارق للصغاني وهو أحسنهما وأجمعهما لاقتصاره على الصحيح خاصة.

ثم من هؤلاء من يلم بغريب الحديث وإعرابه أو أحكامه وآرائه فيه كما سيأتي بسطه في غريب الحديث.

فتح المغيث: ٢/٣٨٧

التَّرْتِيبُ عَلَى المَسَانِيدِ:

في «إرشاد الساري»:

منهم من **رَتَّبَ عَلَى المَسَانِيدِ** كالإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن منيع، وأبي خيثمة، والحسن بن سفيان، وأبي بكر البزار وغيرهم.

الرسالة المستطرفة ص: ١٣ ـ ١٤

ر.ج.ع

الإيمَانُ بِالرَّجْعَةِ:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

الإيمَانُ بِالرَّجْعَةِ: ما تقوله الرافضة وتعتقده بزعمها الباطل أن علياً كرم الله وجهه في السحاب، فلا نخرج يعني مع من يخرج من ولده حتى ينادي من السماء أن اخرجوا معه.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١/١٠١

ر.ج.ل

صِفَاتُ الرِّجَالِ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

صِفَاتُ الرِّجَالِ؛ أي: رجال إسناد الحديث من العدالة، والضبط، وغيرهما.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٨٦

ر.ج.و

الإِرْجَاءُ:

الشهرستاني (تـ: ٥٤٨هـ أو ٥٤٩هـ) في كتاب «**الملل والنحل**»:

الإِرْجَاءُ على معنيين:

أحدهما: التأخير كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾؛ أي: أمهله.

والثاني: إعطاء الرجاء.

أما إطلاق اسم المُرْجِئَةِ على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح، لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والاعتقاد.

وأما بالمعنى الثاني فظاهر، فإنهم كانوا يقولون: لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة.

قيل: **الإِرْجَاءُ**: تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، فلا يُقضى عليه بحكم ما في الدنيا من كونه من أهل الجنة أو النار. فعلى هذا المرجئة والوعيدية فرقتان متقابلتان.

وقيل: **الإِرْجَاءُ**: تأخير علي رضي الله عنه عن الدرجة الأولى إلى الرابعة. فعلى هذا المرجئة والشيعة متقابلتان.

الرفع والتكميل ص: ٣٥٧ ـ ٣٥٨

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

الإِرْجَاءُ بمعنى التأخير، وهو عندهم على قسمين:

منهم من أراد به تأخير القول في الحكم في تصويب إحدى الطائفتين اللذين تقاتلوا بعد عثمان.

ومنهم من أراد تأخير القول في الحكم على من أتى الكبائر وترك الفرائض بالنار، لأن الإيمان عندهم الإقرار والاعتقاد ولا يضر العمل مع ذلك.

هدى الساري ص: ٤٥٩

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ) في «**شرح الفقه الأكبر المسمى بالمنهج الأظهر**»:

اعلم أن القونوي ذكر أن أبا حنيفة كان يسمى مُرْجِئاً لتأخير أمر صاحب الكبيرة إلى مشيئة الله.

و**الإِرْجَاءُ**: التأخير.

الرفع والتكميل ص: ٣٦٤

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

الإِرْجَاءُ: القول بأنه لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة.

توضيح الأفكار: ١٢٩/٢

اللكنوي (تـ: ١٣٠٤هـ):

الإِرْجَاءُ: قد يطلق على أهل السنة والجماعة من مخالفيهم المعتزلة، الزاعمين بالخلود الناري لصاحب الكبيرة.

وقد يطلق على الأئمة القائلين بأن الأعمال ليست بداخلة في الإيمان، وبعدم الزيادة فيه والنقصان، وهو مذهب أبي حنيفة وأتباعه من جانب المحدثين القائلين بالزيادة والنقصان، وبدخول الأعمال في الإيمان.

الرفع والتكميل ص: ٣٦٦ ـ ٣٦٧

المُرْجِئَةُ:

الشهرستاني (تـ: ٥٤٨هـ أو ٥٤٩هـ) في كتاب «**الملل والنحل**»:

المُرْجِئَةُ أصناف أربعة: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدرية، ومرجئة الجبرية، والمرجئة الخالصة.

الرفع والتكميل ص: ٣٥٨

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

المُرْجِئَةُ: الجبرية القائلون: إن إضافة الفعل إلى العبد كإضافته إلى الجماد، فالجبرية خلاف القدرية.

وسميت المرجئة مجبرة، لأنهم يؤخرون أمر الله، ويرتكبون الكبائر، وهم يذهبون إلى الإفراط كما تذهب القدرية إلى التفريط.

فيض القدير: ٢٠٨/٤

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

المُرْجِئَةُ بضم الميم وكسر الجيم بعدها ياء مهموزة ويجوز تشديدها

بلا همز: نسبوا إلى الإرجاء وهو: التأخير، لأنهم أخروا الأعمال عن الإيمان، فقالوا: الإيمان هو التصديق بالقلب فقط، ولم يشترط جمهورهم النطق، وجعلوا للعصاة اسم الإيمان على الكمال، وقالوا: لا يضر مع الإيمان ذنب أصلاً. ومقالاتهم مشهورة في كتب الأصول.

فتح الباري: ١/١١٠

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

١ ـ **المُرْجِئَةُ** بالهمز وبدونه: الجبرية القائلون بأن العبد لا يضره ذنب، وأنه لا فعل له البتة، وإضافة الفعل إليه بمنزلة إضافته إلى الجماد.

فيض القدير: ٤/٢٠٧

٢ ـ **المُرْجِئَةُ** بالهمز وبدونه: القائلون بالجبر الصرف، المنكرون للتكليف، من الإرجاء وهو التأخير، سموا به لأنهم أخروا أمر الله ولم يعتبروه.

وقيل: هم الذين يقولون: الإيمان قول بلا عمل، فيؤخرون العمل على القول.

فيض القدير: ٤/٢٠٨

أبو شكور السالمي في «**التمهيد**»:

المُرْجِئَةُ على نوعين:

مرجئة مرحومة، وهم أصحاب النبي ﷺ.

ومرجئة ملعونة، وهم الذين يقولون بأن المعصية لا تضر والعاصي لا يعاقب.

وروي عن عثمان البتي أنه كتب إلى أبي حنيفة وقال: أنتم مرجئة. فأجابه: بأن المرجئة على ضربين:

مرجئة ملعونة، وأنا بريء منهم. ومرجئة مرحومة، وأنا منهم.

وكتب فيه بأن الأنبياء كانوا كذلك، ألا ترى إلى قول عيسى قال: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾﴾.

الرفع والتكميل ص: ٣٦٤ ـ ٣٦٦

ر.ح.ل

الرِّحْلَةُ:

الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣ هـ):

المقصود في **الرِّحْلَةِ** في الحديث أمران:

أحدهما: تحصيل علو الإسناد وقدم السماع.

والثاني: لقاء الحفاظ والمذاكرة لهم والاستفادة عنهم.

فإذا كان الأمران موجودين في بلد الطالب ومعدومين في غيره فلا فائدة في الرحلة، والاقتصار على ما في البلد أولى.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢٢٣/٢

ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ):

الرِّحْلةُ بكسر الراء بمعنى: الارتحال. وفي روايتنا أيضاً بفتح الراء؛ أي: الواحدة، وأما بضمها فالمراد به الجهة، وقد تطلق على من يرتحل إليه.

فتح الباري: ١٨٤/١

السخاوي (ت: ٩٠٢هـ):

الرِّحْلَةُ: شد الرحل لأجل تحصيل ما ليس عنده من الأسانيد وغيرها.

الغاية في شرح الهداية: ١٢٣/١

علي القاري (ت: ١٠١٤هـ):

الرِّحْلَةُ: شَدّ الرَّحل لأجل تحصيل ما ليس عنده من الأسانيد والمتون، وغيرهما.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٨٠٩

صِفَةُ الرِّحْلَةِ:

صالح بن أحمد بن محمد التميمي (ت: ٣٨٤هـ):

ينبغي لطالب الحديث ومن عُني به أن يبدأ بكتب حديث بلده،

ومعرفة أهله منهم، وتفهمه وضبطه، حتى يعلم صحيحها وسقيمها، ويعرف أهل التحديث بها وأحوالهم معرفة تامة، إذا كان في بلده علم وعلماء قديما وحديثا، ثم يشتغل بعد بحديث البلدان والرحلة فيه.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢/٢٢٤

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

إذا عزم الطالب على الرحلة، فينبغي له أن لا يترك في بلده من الرواة أحداً إلا ويكتب عنه ما تيسر من الأحاديث وإن قلت.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢/٢٢٤

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

صِفَةُ الرِّحْلَةِ: ينبغي أن يبتدئ بحديث أهل بلده فيستوعبه؛ أي: فيأخذه جميعاً، ويُحَصِّله بكماله، ثم يرحل بفتح الحاء المهملة، على سبيل الاستحباب، فيحصّل ـ بالتشديد ـ في الرحلة ما ليس عنده.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٨٠٩

الرُّحْلَةُ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

(ينظر: الرِّحلة).

ر.د.د

المَرْدُودُ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

المَرْدُودُ: الذي لم يرجح صدق المخبِرِ به.

نزهة النظر ص: ٦

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

قيل: **المَرْدُودُ**: الذي لم يَرْجُح صدق المخبِر به، صادق عليه فيما يفيد التشبيه، لأن المراد من المردود ما وجد فيه صفة الرد لا معناه الاصطلاحي.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢١٤

ر.س.ل

الإِرْسَالُ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

الإِرْسَالُ مخصوص بالتابعين.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٥٢ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٦٥

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

١ ـ أكثر ما يوصف **بالإِرْسَالِ** من حيث الاستعمال: ما رواه التابعي عن النبي ﷺ.

الكفاية ص: ٢١ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٥٢ ـ الإرشاد للنووي ص: ٧٩ ـ المنهل الروي ص: ٤٢ ـ ٤٣ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٧١ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٠١ ـ توضيح الأفكار: ١/٢٦١

٢ ـ **الإِرْسَالُ**: ما رواه التابعي عن النبي ﷺ.

فتح المغيث للعراقي ص: ٦٥

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

الإِرْسَالُ: روايته عمن لم يسمع منه.

بيان الوهم والإيهام: ٥/٤٩٣ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٦٥ ـ التقييد والإيضاح ص: ٩٨ ـ فتح المغيث للسخاوي: ١/١٨٠ ـ فتح الباقي: ١/١٤٦ ـ توضيح الأفكار: ١/٢٦١

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

الإِرْسَالُ: ما رواه التابعي عن النبي ﷺ.

علوم الحديث ص: ٥٨

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

الإِرْسَالُ علة في السند، وليست الزيادة في المتن كذلك.

محاسن الاصطلاح ص: ٩١

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

الإِرْسَالُ: الإطلاق، كقوله تعالى: ﴿أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾. فكأن المرسل أطلق الإسناد ولم يقيده بجميع رواته.

فتح الباقي: ١/١٤٤

السيد جمال الدين المحدث (تـ: ١٠٠٠هـ) في «**حاشية المشكاة**»:

عند قوله: وعن الأعمش: قال: قال رسول الله ﷺ: «**آفة العلم النسيان**» الحديث. رواه الدارمي مرسلاً، حيث قال: المراد بالإرسال هنا المعنى اللغوي، وهو الانقطاع، لأن الأعمش لم يسمع من أحد من الصحابة، وإن ثبت سماعه من أنس، فالمرسل بالمعنى الاصطلاحي.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٠٢

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

اختلف في: ما حد **الإِرْسَالِ** لغة؟

فقيل: من الإطلاق وعدم المنع، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾، وذلك لأن المرسل أطلق الحديث.

وقيل: مأخوذ من قولهم: جاء القوم إرسالاً؛ أي: متفرقين؛ لأن بعض الإسناد منقطع عن بعضه.

وقيل: من قولهم: ناقة رسل؛ أي: سريعة السير؛ كأن المرسل للحديث أسرع فحذف بعض إسناده.

توضيح الأفكار: ١/٢٥٨

طائفة من أهل الحديث:

الإِرْسَالُ: حديث الرجل عمن لم يلقه... إرسال، وكما جاز أن يرسل سعيد عن النبي ﷺ وعن أبي بكر وعمر وهو لم يسمع منهم، ولم يسم أحد من أهل العلم ذلك تدليساً، كذلك مالك عن سعيد بن المسيب.

التمهيد: ١/١٦

أهل الحديث:

(ينظر ما تقدم عند الحاكم في التعريف الأول).

إِرْسَالُ الحَدِيثِ:

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

لا خلاف بين أهل العلم أن **إِرْسَالَ الحَدِيثِ** الذي ليس بمدلس هو رواية الراوي عمن لم يعاصره أو لم يلقه، نحو: رواية سعيد بن المسيب، وأبي سلمة بن عبدالرحمن، وعروة بن الزبير، ومحمد بن المنكدر، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وقتادة، وغيرهم من التابعين عن رسول الله ﷺ.

وبمثابته في غير التابعين، نحو: رواية بن جريج، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة. ورواية مالك بن أنس، عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه. ورواية حماد بن أبي سليمان، عن علقمة.

فهذه كلها روايات ممن سمينا عمن لم يعاصروه.

وأما رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه، فمثاله: رواية الحجاج بن أرطاة، وسفيان الثوري، وشعبة عن الزهري. وما كان نحو ذلك مما لم نذكره؛ والحكم في الجميع عندنا واحد، وكذلك الحكم فيمن أرسل حديثاً عن شيخ لقيه إلا أنه لم يسمع ذلك الحديث منه وسمع ما عداه.

الكفاية ص: ٣٣٣ ـ النكت للزركشي ص: ١٤٣

الإِرْسَالُ الخَفِيُّ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

الإِرْسَالُ الخَفِيُّ: أن يروي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه، أو عمن لقيه ولم يسمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه.

فتح المغيث ص: ٣٣٩ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٢٤

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

الانقطاع في أي موضع كان من السند بين راويين متعاصرين لم يلتقيا، وكذا لو التقيا ولم يقع بينهما سماع، فهو انقطاع مخصوص يندرج في تعريف من لم يتقيد في المرسل بسقط خاص.

فتح المغيث للسخاوي: ٣/٨٥ ـ ٨٦

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(فعدم السماع) مطلقاً للراوي من المروي عنه، ولو تلاقيا، (و) كذا عدم (اللقاء) بينهما حيث علم أحدهما بأحد أمرين من أخبار الراوي عن نفسه بذلك: (يبدو به)؛ أي: يظهر بكل من عدم السماع واللقاء **الإِرْسَال ذُو الخَفَاءِ**.

فتح المغيث: ٨٦/٣

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

١ ـ **الإِرْسَالُ الخَفِيُّ**: أن يروي عمن عاصره ولم يسمع منه.

فتح الباقي: ١٨٠/١

٢ ـ **الإِرْسَالُ الخَفِيُّ**: الانقطاع بين راويين متعاصرين لم يلتقيا، أو التقيا ولم يقع بينهما سماع أصلاً أو لذلك الحديث.

فتح الباقي: ٣٠٦/٢

الإِرْسَالُ الظَّاهِرُ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

١ ـ **الإِرْسَالُ الظَّاهِرُ**: أن يروي الرجل عمن لم يعاصره، بحيث لا يشتبه إرساله باتصاله على أهل الحديث، كأن يروي مالك مثلاً عن سعيد بن المسيب.

فتح المغيث ص: ٣٣٩

٢ ـ **الإِرْسَالُ الظَّاهِرُ**: أن يروي الرجل عمن لم يعاصره، أي لم تثبت معاصرته أصلاً، بحيث لا يشتبه إرساله باتصاله على أهل الحديث، كأن يرويَ مالك مثلاً عن سعيد بن المسيب.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٢٣

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

الإِرْسَالُ الظَّاهِرُ: أن يروي الشخص عمن لم يعاصره، بحيث لا يشتبه إرساله باتصاله.

فتح الباقي: ٣٠٦/٢

المَرَاسِيلُ:

علي بن المديني (تـ: ٢٣٣هـ):

(ينظر: المُعْضَلُ مِنَ الرِّوَايَاتِ/ع.ض.ل).

مَرَاسِيلُ الصَّحَابَةِ:

الكيا الهراسي (تـ: ٥٠٤هـ):

مَرَاسِيلُ الصَّحَابَةِ على قسمين:

أحدهما: أن يقول الواحد منهم: «قال رسول الله ﷺ»، من غير أن يقول: «سمعته».

والثاني: أن يقول: «حدثني رجل عن رسول الله ﷺ»، وفيها خلاف عند من يرد المراسيل، ومن قبله يقول: الاعتماد على الظاهر؛ فإن الصحابي إذا قال: «قال رسول الله ﷺ»؛ فالظاهر أنه سمعه لوجود دليل السماع وهو الصحبة.

النكت للزركشي ص: ١٥٩

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

مَرَاسِيلُ الصَّحَابَةِ: ما إذا صرح الصحابي بأنه لم يسمع الحديث منه ﷺ، وإلا فقد عرفت من تعريف المرسل أنه لا يدخل تحته رواية الصحابة إلا عن رأي غير المحدثين.

توضيح الأفكار: ١/٢٨٤ ـ ٢٨٥

أَصَحُّ المَرَاسِيلِ:

يحيى بن معين (تـ: ٢٠٣هـ):

أَصَحُّ المَرَاسِيلِ: سعيد بن المسيب.

النكت للزركشي ص: ١٦١

مَعْرِفَةُ المَرَاسِيلِ الخَفِيِّ إِرْسَالُهَا:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

مَعْرِفَةُ المَرَاسِيلِ الخَفِيِّ إِرْسَالُهَا: هذا فن مهم، عظيم الفائدة، يدرك

بالاتساع في الرواية، والجمع لطرق الحديث مع المعرفة التامة.

الإرشاد للنووي ص: ١٩٢

المُرْسِلُ:

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

المُرْسِلَ لو طوى ذكر من هو ثقة بلا خلاف، لم يكن بفعله هذا آثماً، وإن اختلف في الاحتجاج بالمرسل.

وإن طوى ذكر متفق على ضعفه، فهذه جرحة فيه؛ لأنه يدس في الدين الباطل، فهو بمثابة من يضع حديثاً، أو يبدل ضعيفاً بثقة، فهو كالمُدَلِّسِ سواء، لا فرق بينهما.

بيان الوهم والإيهام: ٤٩٨/٥

المُرْسَلُ:

البخاري (تـ: ٢٥٦هـ):

قال ابن حجر: البخاري كان يطلق على المنقطع لفظ **المُرْسَل**، وعلى المتصل لفظ المسند.

والمشهور في الاستعمال أن **المُرْسَلَ**: ما يضيفه التابعي إلى النبي ﷺ، والمسند: ما يضيفه الصحابي إلى النبي ﷺ بشرط أن يكون ظاهر الإسناد إليه الاتصال.

فتح الباري: ٦٠/٩

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

١ ـ **المُرْسَلُ**: قول التابعي أو تابع التابعي: «قال رسول الله ﷺ»، وبينه وبين رسول الله ﷺ قرن أو قرنان، ولا يذكر سماعه فيه من الذي سمعه.

المدخل ص: ١٠٨ ـ إكمال المعلم: ١٦٦/١ ـ النكت للزركشي[(١)] ص: ١٤١ ـ ١٤٢ ـ فتح المغيث للسخاوي: ١٣٧/١

---

(١) نقله عنه من كتابه «المدخل» ثم قال بعد ذلك: وكذا ذكره البغوي في «**شرح السنة**». ينظر: النكت للزركشي ص: ١٤١.

٢ ـ مشايخ الحديث لم يختلفوا في أن الحديث **المُرْسَلَ** هو: الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي، فيقول التابعي: قال رسول الله ﷺ.

معرفة علوم الحديث ص: ٢٥

٣ ـ **المُرْسَلُ**: مخصوص بالتابعين.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٥٧

٤ ـ **المُرْسَلُ**: مختص بالتابعي عن النبي ﷺ.

الإرشاد للنووي ص: ٧٩

٥ ـ إن انقطع قبل التابعي واحد أو أكثر لا يسمى مرسلاً، بل يختص **المُرْسَلُ** بالتابعي عن النبي ﷺ. فإن سقط قبله فهو منقطع، وإن كان أكثر فمعضل ومنقطع، والمشهور في الفقه والأصول أن الكل مرسل وبه قطع الخطيب.

التقريب للنووي: ١٩٥/١

٦ ـ قول من دون التابعي: «قال رسول الله ﷺ»، لا يسمى مرسلاً، وخصوا[١] **المُرْسَلَ** بالتابعي.

المنهل الروي ص: ٤٢ ـ ٤٣

٧ ـ **المُرْسَلُ**: مختص بالتابعي عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم.

شرح شرح نخبة الفكر[٢] ص: ٤٠١

أبو بكر بن فورك (تـ: ٤٠٦هـ):

المُرْسَلُ: قول التابعي: قال رسول الله ﷺ كذا.

النكت لابن حجر ص: ٢٠٠

أبو إسحاق الإسفراييني (تـ: ٤١٨هـ) في كتابه «**في الأصول**»:

١ ـ **المُرْسَلُ**: رواية التابعي عن النبي ﷺ، أو تابع التابعي عن الصحابي.

النكت لابن حجر ص: ٢٠٠

---

(١) أي: الحاكم وغيره من أهل الحديث كما نص عليه ابن جماعة.

(٢) ذكر علي القاري بأنه قول الحاكم وغيره من المحدثين.

٢ ـ **المُرْسَلُ**: رواية التابعي عن النبي ﷺ، أو تابع التابعي عن الصحابي، أما إذا قال تابع التابعي أو واحد منا: «قال رسول الله ﷺ» فلا يعد شيئاً.

توضيح الأفكار: ١/٢٦١

الأستاذ أبو منصور[١] (تـ: ٤٢٩هـ):

المُرْسَلُ: ما سقط من إسناده واحد، فإن سقط أكثر من واحد فهو معضل.

النكت للزركشي[٢] ص: ١٤٢ ـ النكت لابن حجر ص: ١٩٩ ـ فتح المغيث للسخاوي: ١/١٣٨

ابن حزم (تـ: ٤٥٦هـ) في «**الإحكام**»:

المُرْسَلُ: الذي سقط بين أحد رواته وبين النبي ﷺ ناقل واحد فصاعداً، وهو المنقطع أيضاً.

النكت للزركشي ص: ١٦٤

البيهقي (تـ: ٤٥٨هـ):

وقع في كلامه في تسمية ما يرويه التابعي عن رجل من الصحابة **مُرْسَلاً**.

محاسن الاصطلاح ص: ٦٤

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

١ ـ **المُرْسَلُ**: ما انقطع إسناده، وهو أن يروي المحدث عن من لم يسمع منه، أو يروي عن من سمع منه ما لم يسمع منه ويترك اسم الذي حدث به فلا يذكره.

الفقيه والمتفقه: ١/١٠٣

٢ ـ **المُرْسَلُ**: ما انقطع إسناده، بأن يكون في رواته من لم يسمعه

---

(١) كذا لقبه صاحب النكت، ولعله يريد أبا منصور البغدادي الأصولي الشافعي.

(٢) قال الزركشي: حكاه ابن السمعاني عن أصحاب الحديث. النكت للزركشي ص: ١٤٢.

ممن فوقه، إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال: ما رواه التابعي عن النبي ﷺ.

الكفاية ص: ٢١

٣ ـ قول من دون التابعي: «قال رسول الله ﷺ»، يسمى **مُرْسَلاً**، سواء أكان منقطعاً أم معضلاً.

ثم قال: إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال رواية التابعي عن النبي ﷺ.

المنهل الروي ص: ٤٢ ـ ٤٣

٤ ـ **المُرْسَلُ**: ما انقطع إسناده على أي وجه كان.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١/ ٣٠ ـ فتح الباقي: ١/ ١٤٦

٥ ـ **المُرْسَلُ**: ما سقط من مسنده راو واحد أو أكثر، سواء كان من أوله أو من آخره أو بينهما، فيشمل المنقطع، والمعضل، والمعلق.

فتح الباقي: ١/ ١٤٦

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

١ ـ **المُرْسَلُ**: هذا الاسم أوقعوه بإجماع حديث التابعي الكبير عن النبي ﷺ، ومثله أيضاً مما يجري مجراه عند بعض أهل العلم مرسل من دون هؤلاء.. يسمونه مرسلاً كمرسل كبار التابعين.

التمهيد: ١/ ١٩

٢ ـ **المُرْسَلُ**: مخصوص بالتابعين.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٥٨

٣ ـ لو قال التابعي الصغير كالزهري وأبي حازم ويحيى بن سعيد: «قال رسول الله ﷺ».

حكى ابن عبدالبر أن قوماً يسمونه منقطعاً لا مرسلاً، لأن أكثر روايتهم عن التابعين.

المنهل الروي ص: ٤٣

٤ ـ **المُرْسَلُ**: هذا الاسم واقع بالإجماع على حديث التابعي الكبير

عن النبي ﷺ، مثل أن يقول عبيدالله بن عدي بن الخيار، أو أبو أمامة بن سهل بن حنيف، أو عبدالله بن عامر بن ربيعة ومن كان مثلهم: «قال رسول الله ﷺ»؛ وكذلك من دون هؤلاء كسعيد بن المسيب، وسالم بن عبدالله، وأبي سلمة بن عبدالرحمن، والقاسم بن محمد ومن كان مثلهم، وكذلك علقمة بن قيس، ومسروق بن الأجدع، والحسن، وابن سيرين، والشعبي، وسعيد بن جبير، ومن كان مثلهم الذين صح لهم لقاء جماعة من الصحابة ومجالستهم، ونحوه مرسل من هو دونهم كحديث ابن شهاب، وقتادة، وأبي حازم، ويحيى بن سعيد عن النبي ﷺ، يسمى **مرسلاً** كمرسل كبار التابعين.

وقال آخرون: حديث هؤلاء عن النبي ﷺ يسمى منقطعاً، لأنهم لم يلقوا من الصحابة إلا الواحد والاثنين، وأكثر روايتهم عن التابعين». انتهى.

النكت للزركشي ص: ١٤٠

إمام الحرمين (تـ: ٤٧٨هـ) في «**البرهان**»:

قال: «قد سمى الأستاذ أبو بكر بن فورك قول التابعي: قال رسول الله ﷺ، وقول تابعي التابعي: قال الصحابي؛ منقطعاً، وسمى ذلك الواسطة على الإجمال **مُرْسَلاً**، مثل أن يقول التابعي: سمعت رجلًا يقول: قال رسول الله ﷺ. قال: وفي كلام الشافعي إشارة إليه.

النكت للزركشي ص: ١٤٢

السمعاني (تـ: ٤٨٩هـ) في «**القواطع**»:

(ينظر: المنقطع/ق.ط.ع).

الكيا الطبري الهراسي (تـ: ٥٠٤هـ) في «**تعليقه**»:

١ ـ **المُرْسَلُ**: قول الراوي: حدثني فلان عن رجل، فيرسل صفته.

والمنقطع: أن يقول: قال رسول الله ﷺ، من غير ذكر راو أصلاً.

قال: **فالمُرْسَلُ**: إذا ذكر راوياً ولم يذكر اسمه وصفته؛ والمنقطع:

إذا لم يذكر راوياً أصلًا، وإن كان على الحقيقة لا بد من إسناد، هذا مصطلح المحدثين. انتهى.

النكت للزركشي ص: ١٦٥

٢ ـ **المُرْسَلُ**: قول الثقة: أخبرني أو رجل عن النبي ﷺ».

النكت للزركشي ص: ١٦٥

٣ ـ **المُرْسَلُ**: ما يقول فيه: «حدثني فلان عن رجل».

توضيح الأفكار: ٢٩٥/١

الغزالي (تـ: ٥٠٥هـ):

صورة **المُرْسَلِ** أن يقول: رسول الله ﷺ من لم يعاصره.

النكت لابن حجر ص: ٢٠٠

البغوي (تـ: ٥١٦هـ) في «**شرح السنة**»:

(ينظر ما تقدم عند الحاكم في التعريف الأول).

فتح المغيث للسخاوي: ١٣٧/١

الجوزقاني (تـ: ٥٤٣هـ) في أول «**الموضوعات**»:

(ينظر: المعضل/ع.ض.ل).

الرازي (تـ: ٦٠٦هـ) في «**المحصول**»:

إذا سمى الراوي الأصل باسم لا يعرف به فهو **كالمُرْسَلِ**.

النكت للزركشي ص: ١٤٧

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

١ ـ نص **المُرْسَلِ** هو هذا: قال أبو داود: حدثنا هناد، عن وكيع، عن سفيان، عن عمير الخثعمي، عن عبدالملك بن المغيرة الطائفي، عن ابن البيلماني، قال: قال رسول الله ﷺ: «**وآتو النساء صدقاتهن نحلة. قالوا: يا رسول الله! ما العلائق بينهم؟ قال: ما تراضى عليه أهلوهم**».

بيان الوهم والإيهام: ١٤٩/٢ ـ ١٥٠

٢ ـ المحدث إذا قال: **مُرْسَلٌ**، فأكثر ما يقوله عن حديث سقط أول إسناده؛ مثاله: أن يسقط من هذا ذكر ابن عباس، فيبقى عن عطاء

الخراساني، عن النبي ﷺ، فلو سقط منه أوله وثانيه فأكثر، سموه مرسلاً أيضاً، ومنهم من يخص به اسم: معضل، فمتى ثبت أوله وسقط مما بعده، أو ثبت أوله وثانيه وسقط مما بعدهما، فأكثر ما يقولون في هذا: منقطع، وربما قالوا: مرسل.

بيان الوهم والإيهام: ٣٩٥/٢

٣ ـ اعلم أن **المُرْسَلَ** ينقسم بانقسام المسند إلى صحيح وسقيم، فإن منه ما يرويه الثقات إلى الذي أرسله، ومنه ما يكون في إسناده إلى الذي أرسله ضعيف، أو ضعفاء، أو مجهول، أو مجاهيل.

بيان الوهم والإيهام: ٧/٣

٤ ـ **المُرْسَلُ**: الذي طُوي عنا من إسناده من لو ذكر أمكن أن نعرفه ضعيفاً أو مجهولاً.

بيان الوهم والإيهام: ٢٠٨/٥

٥ ـ في «**أصول الفقه**»: **المُرْسَلُ**: أن يروي بعض التابعين عن النبي ﷺ خبرا، أو يروي رجل عمن لم يره ولم يكن في زمانه.

النكت للزركشي ص: ١٤٢

٦ ـ **المُرْسَلُ**: أن يروي بعض التابعين عن النبي ﷺ خبراً، أو يروي رجل عمن لم يره[(١)].

النكت لابن حجر ص: ١٩٩

٧ ـ **المُرْسَلُ**: أن يروي بعض التابعين عن النبي ﷺ، خبراً، أو يكون بين الراوي وبين رجل رجل.

فتح المغيث للسخاوي: ١٣٨/١

الشيخ الموفق (تـ: ٦٢٨هـ):

المُرْسَلُ: قول غير الصحابي رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ.

النكت لابن حجر ص: ١٩٩ ـ توضيح الأفكار: ٢٦١/١

---

(١) قال ابن حجر عقب هذا التعريف: وهذا اختيار أبي داود في مراسيله، والخطيب، وجماعة.

الآمدي (تـ: ٦٣١هـ):

(ينظر ما تقدم عند الشيخ الموفق).

النكت لابن حجر ص: ١٩٩ ـ توضيح الأفكار: ٢٦١/١

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

١ ـ **المُرْسَلُ**: صورته التي لا خلاف فيها: حديث التابعي الكبير الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم، كعبيدالله بن عدي بن الخيار، ثم سعيد بن المسيب، وأمثالهما، إذا قال: «قال رسول الله ﷺ». والمشهور التسوية بين التابعين في ذلك.

علوم الحديث ص: ٥١

٢ ـ **المُرْسَلُ**: صورته التي لا خلاف فيها: حديث التابعي الكبير.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٠٠

ابن الحاجب (تـ: ٦٤٦هـ):

١ ـ **المُرْسَلُ**: قول غير الصحابي: قال رسول الله ﷺ.

النكت للزركشي ص: ١٤٣ ـ محاسن الاصطلاح ص: ٥٨ ـ النكت لابن حجر ص: ١٩٩ ـ الغاية في شرح الهداية[1]: ٢٧٢/١ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٠١ ـ توضيح الأفكار: ٢٦١/١

٢ ـ **المُرْسَلُ**: قول غير الصحابي: «قال رسول الله ﷺ»؛ فإنه يتناول ما لو كثرت الوسائط.

فتح المغيث للسخاوي: ١٣٨/١

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ اتفق أهل العلم من المحدثين وغيرهم أن قول التابعي الكبير الذي لقي كثيرين من الصحابة: «قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا» يسمى **مُرْسَلاً**.

الإرشاد للنووي ص: ٧٩

---

(١) قال: ذكره في «المختصر».

٢ ـ اتفق علماء الطوائف على أن قول التابعي الكبير: «قال رسول الله ﷺ كذا» أو فعله يسمى **مُرْسَلاً**.

التقريب للنووي: ١/١٩٥

٣ ـ أما قول الزهري وغيره من صغار التابعين: «قال رسول الله ﷺ»، فالمشهور عند من خصه بالتابعي أنه **مُرْسَلٌ** كالكبير.

وقيل: ليس بمرسل، بل منقطع؛ وإذا قال: فلان عن رجل عن فلان. فقال الحاكم: منقطع ليس مرسلاً. وقال غيره: مرسل.

التقريب للنووي: ١/١٩٦

٤ ـ في «**شرح المهذب**»: ومرادنا **بالمُرْسَلِ** هنا: ما انقطع إسناده فسقط من رواته واحد فأكثر.

فتح المغيث للسخاوي: ١/١٣١

القرافي (ت: ٦٨٢هـ) في «**التنقيح**»:

المُرْسَلُ: إسقاط الصحابي من السند.

فتح المغيث للسخاوي: ١/١٣٥

ابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ):

١ ـ **المُرْسَل**: المشهور فيه أنه ما سقط من منتهاه ذكر الصحابي، بأن يقول التابعي: قال رسول الله ﷺ.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١٥

٢ ـ **المُرْسَل**: المشهور فيه أنه ما سقط من منتهاه ذكر الصحابي بأن يقول التابعي: قال رسول الله ﷺ، فإن سقط اثنان فهو المعضل.

قال: وقد يطلق القدماء **المرسل** على ما سقط منه رجل مطلقا.

النكت للزركشي ص: ١٤٣

ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ):

المُرْسَلُ مِنَ الحَدِيثِ: أن يرويه من دون الصحابة ولا يذكر عمن أخذه من الصحابة، ويحتمل أنه أخذه من غيرهم.

ثم من الناس من لا يسمي مرسلاً إلا ما أرسله التابعي، ومنهم من يعد ما أرسله غير التابعي مرسلاً.

الفتاوى لابن تيمية: ٣٨/١٨

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

١ ـ قول التابعي الكبير: «قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا»؛ فهذا **مُرْسَلٌ** باتفاق.

المنهل الروي ص: ٤٢

٢ ـ لو قال التابعي الصغير كالزهري، وأبي حازم، ويحيى بن سعيد: «قال رسول الله ﷺ». فالمشهور أنه **مُرْسَلٌ** كالتابعي الكبير.

المنهل الروي ص: ٤٣

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

١ ـ **المُرْسَلُ**: قول التابعي الكبير: «قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا»؛ فهذا **مُرْسَلٌ** باتفاق. وأما قول من دون التابعي: «قال رسول الله ﷺ»، فاختلفوا في تسميته، فقال الحاكم وغيره من أهل الحديث: لا يسمى مرسلاً. قالوا: والمرسل يختص بالتابعي عن النبي ﷺ، فإن كان الساقط واحداً سمي منقطعاً، وإن كان اثنين فأكثر سمي منفصلًا ومنقطعاً أيضاً.

والمعروف في الفقه والأصول أن كل ذلك يسمى مرسلا، وبه قطع الخطيب.

الخلاصة ص: ٧٢

٢ ـ في «**الخلاصة**»: **المُرْسَلُ** في اصطلاح المحدثين: أن يترك التابعي الواسطة بينه وبين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فإن ترك الراوي واسطة بين الراويين، فهذا يسمى منقطعاً، وإن ترك أكثر من واحد فهو المسمى بالمُعضل عندهم، والكل يسمى **مُرْسَلاً** عند الفقهاء والأصوليين.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٠١ ـ ٤٠٢

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

المُرْسَلُ: عَلَمٌ على ما سقط ذكر الصحابي من إسناده، فيقول التابعي: قال رسول الله ﷺ.

الموقظة ص: ٣٨

العلائي (تـ: ٧٦١هـ):

المُرْسَلُ: ما سقط منه التابعي مع الصحابي، أو ما سقط منه اثنان بعد الصحابي ونحو ذلك.

فتح المغيث للسخاوي: ١٣٨/١

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

١ ـ سمى أبو نعيم الحافظ في «مستخرجه» التعليق والمنقطع **مُرْسَلاً**.

النكت للزركشي ص: ١٤٣

٢ ـ اعلم أن المشهور عند الأصوليين أن **المُرْسَلَ**: قول من لم يلق النبي ﷺ: قال رسول الله ﷺ، سواء التابعي أم تابعي التابعي فمن بعده.

النكت للزركشي ص: ١٤٣

٣ ـ سمى الشافعي في «الرسالة» **المُرْسَلَ** منقطعاً.

النكت للزركشي ص: ١٦٤

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

ليس المراد بقوله: «قال رسول الله ﷺ»؛ حصر ذلك في القول، بل لو ذكر فعل النبي كان **مُرْسَلاً**.

محاسن الاصطلاح ص: ٥٨

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

١ ـ **الحَدِيثُ المُرْسَلُ**: ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ، سواء أكان من كبار التابعين كعبيدالله بن عدي بن الخيار، وقيس بن أبي حازم، وسعيد بن المسيب، وأمثالهم، أم من صغار التابعين كالزهري، وأبي حازم، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وأشباههم[١].

فتح المغيث ص: ٦٣ ـ ٦٤

---

(١) وهذا التعريف هو المشهور عند العراقي.

٢ ـ **المُرْسَلُ**: ما رفعه التابعي الكبير إلى النبي ﷺ.

فتح المغيث ص: ٦٤

٣ ـ **المُرْسَلُ**: ما سقط راو من إسناده فأكثر من أي موضع كان، فعلى هذا المرسل والمنقطع واحد.

فتح المغيث ص: ٦٥

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ **المُرْسَلُ**: سقوط الصحابي بين التابعي والنبي ﷺ.

فتح الباري: ٤٠/١٢

٢ ـ **المُرْسَلُ**: ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ مما سمعه من غيره.

النكت لابن حجر ص: ٢٠١

٣ ـ **المُرْسَلُ**: ما سقط من آخره من بعد التابعي.

نزهة النظر ص: ١٧

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **المُرْسَلُ**: مرفوع؛ أي: مضاف تابعٍ من التابعين إلى النبي ﷺ بالتصريح.

فتح المغيث: ١٣٥/١

٢ ـ قد توسع من أطلقه من الحنفية على قول الرجل من أهل هذه الأعصار: «قال النبي ﷺ».

فتح المغيث: ١٣٨/١

٣ ـ أما من أُحْضِرَ إلى النبي ﷺ غير مميز، كعبيدالله بن عدي بن الخيار، فإن أباه قتل يوم بدر كافرا، على ما قال ابن ماكولا، وعد ابن سعد أباه في مسلمة الفتح. وكمحمد بن أبي بكر ﵄، فإنه ولد عام حجة الوداع، فهذا **مُرْسَلٌ**.

فتح المغيث: ١٥٤/١

٤ ـ **المُرْسَلُ** على المشهور: قول التابعي كبيراً كان أو صغيراً: «قال النبي ﷺ»[(١)]. وإلا فقد قيده بعضهم بالكبير.

الغاية في شرح الهداية: ٢٧٢/١

---

(١) قال السخاوي بعد ذلك: واقتصر الناظم عليه لكونه هو المعتمد.

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

١ ـ **المُرْسَلُ**: ويجمع على مراسيل ومراسل، مأخوذ من الإرسال وهو: الإطلاق، كقوله تعالى: ﴿أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَـٰطِينَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾. فكأن المرسل أطلق الإسناد ولم يقيده بجميع رواته (مرفوع تابع)؛ أي: ما رفعه تابعي إلى النبي ﷺ صريحاً أو كناية.

فتح الباقي: ١/١٤٤

٢ ـ **المُرْسَلُ**: ما رواه التابعي عن النبي ﷺ.

فتح الباقي: ١/١٥٩

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **المُرْسَلُ**: ما سقط من رواته الصحابي فقط.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٤١

٢ ـ **المُرْسَلُ**: ما سقط من آخره ما بعد التابعي، أي يذكر التابعي ويحذف ما بعده.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٩٤

٣ ـ **المُرْسَلُ**: مأخوذ من الإرسال بمعنى الإطلاق وعدم المنع، كقوله تعالى: ﴿أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَـٰطِينَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾، فكأن المرسِل أطلق الإسناد ولم يقيده براوٍ معروف.

أو مِن قولهم: ناقة مِرسال؛ أي: سريعة السير. كأن المُرسِل أسرع فيه، فحذف بعض إسناده.

أو من قولهم: جاء القوم أرسالاً؛ أي: متفرقين، لأن بعض الإسناد منقطع من بقيته.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٩٩ ـ ٤٠٠

٤ ـ المعتمد عند المحدثين أن **المُرْسَلَ**: ما حُذف منه الصحابي.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٠٣

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

١ ـ **المُرْسَلُ**: قول التابعي: «قال رسول الله ﷺ». هذا عند أكثر المحدثين.

توضيح الأفكار: ١/٢٢٥

٢ ـ **المُرْسَلُ**: من أقسام علوم الحديث، وهو الذي خرج من رسم الصحيح بفصل «ما اتصل إسناده».

توضيح الأفكار: ٢٥٨/١

٣ ـ **المُرْسَلُ**: ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ مما سمعه من غيره.

توضيح الأفكار: ٢٥٨/١

٤ ـ **المُرْسَلُ**: قول غير الصحابي: «قال رسول الله ﷺ»[١].

فيدخل في عمومه كل من لم تصح له صحبة وإن تأخر عصره.

توضيح الأفكار: ٢٦١/١

٥ ـ الذي في كتب أصول الزيدية وغيرهم أن **المُرْسَلَ**: ما سقط فيه راو أو أكثر.

توضيح الأفكار: ٢٦٤/١

٦ ـ اصطلاح غير المحدثين أو الأكثر منهم أن **المُرْسَلَ** عندهم: قول التابعي: «قال رسول الله ﷺ».

توضيح الأفكار: ٢٨٧/١

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

إن ـ كان حذف بعض رجال الإسناد ـ من آخر السند من بعد التابعي أو غير ذلك بلا شرط الأولية والآخرية: **فمُرْسَلٌ**، لا يحتج به غير مراسيل ابن المسيب عند الشافعي، للجهل بحال الساقط، إذ يحتمل أن يكون صحابياً أو تابعياً، وعلى الثاني ضعيفاً أو ثقة، وعلى الثاني حَمَلَه من صحابي أو تابعي، وهلم جرا. وهذا أولى مما قيل: إن **المُرْسَلَ**: ما سقط فيه الصحابي، إذ الصحابة كلهم عدول.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩٢

الفقهاء وأصحاب الأصول:

١ ـ الفقهاء والأصوليون يطلقون **المُرْسَلَ** على كل ما لا يتصل

---

(١) قال بعد ذلك: وبهذا التعريف قال ابن الحاجب، وقبله الآمدي، والشيخ الموفق، وغيرهم.

سنده إلى النبي ﷺ، وأرسله راو من رواته تابعياً كان أو من دونه إلى النبي ﷺ، أو سُكِتَ فيه عن راو من رواته أو أكثر، وارتفع إلى من فوقه، فهو داخل عندهم في المرسل. وكذلك إذا قال: عن رجلٍ، ولم يُسَمِّه.

إكمال المعلم: ١/١٦٥

٢ ـ قول المصنفين من الفقهاء وغيرهم: «قال رسول الله ﷺ كذا وكذا»، ونحو ذلك من قبيل **المُرْسَلِ**.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٦٠

٣ ـ **المُرْسَلُ**: ما انقطع إسناده على أي وجه كان انقطاعه.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١/٣٠ ـ النكت للزركشي ص: ١٤٣ ـ فتح الباقي: ١/١٤٦

٤ ـ قول من دون التابعي: «قال رسول الله ﷺ» فقد قال أهل الفقه والأصول: يسمى **مُرْسَلاً**، سواء أكان منقطعاً أم معضلاً. وبهذا قطع الخطيب.

المنهل الروي ص: ٤٢

٥ ـ أطلقه الفقهاء والأصوليون على قول من دون التابعي ـ منقطعاً كان أو معضلاً ـ: «قال النبي ﷺ».

الغاية في شرح الهداية: ١/٢٧٢

٦ ـ عرف الفقهاء والأصوليون **المُرْسَلَ**: بقول من دون التابعي: «قال رسول الله ﷺ». يعنون سواء كان منقطعاً أو معضلًا.

الغاية في شرح الهداية: ١/٢٨٢

٧ ـ **المُرْسَلُ**: ما سقط من مسنده راو واحد أو أكثر أو بينهما، فيشمل المنقطع والمعضل والمعلق.

فتح الباقي: ١/١٤٦

٨ ـ أطلقه الفقهاء والأصوليون على قول مَن دون التابعي، منقطعاً كان أو معضلاً: «قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم».

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٠١

أصحاب الحديث:

لا يطلقون **المُرْسَلَ** إلا على ما أرسله التابعي وقال فيه: قال رسول الله ﷺ، دون ذكر الصحابي.

فأما ما أرسله الراوي دون التابعي فهو عندهم المنقطع، وكذلك يسمون الحديث عن رجل لم يُسَمَّ.

فإن كان بين المُرسل وبين النبي ﷺ أكثر من رجلٍ سموه معضلاً.

إكمال المعلم: ١/١٦٥ ـ ١٦٦

جماعة من المحدثين:

١ ـ **المُرْسَلُ**: ما انقطع إسناده على أي وجه كان انقطاعه.

وقال جماعات من المحديثن أو أكثرهم: لا يسمى مُرْسَلاً إلا ما أخبر فيه التابعي عن رسول الله ﷺ.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١/٣٠ ـ النكت للزركشي ص: ١٤٣

٢ ـ **المُرْسَلُ**: رواية التابعي عن النبي ﷺ.

فتح الباقي: ١/١٤٦

جمهور المحدثين:

المُرْسَلُ: ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ من غير تقييد بالكبير.

النكت لابن حجر ص: ١٩٩

بعض المتأخرين: حكاه عنهم سلف الصفدي (ت: ٧٩٤هـ) في «**تذكرته**»:

المُرْسَلُ: ما رفع إلى النبي ﷺ من غير عنعنة.

فتح المغيث للسخاوي: ١/١٣٨

محشٍّ:

المُرْسَلُ: قول التابعي: «قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كذا».

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٧٦

في «**الجواهر**»:

قول الزهري وغيره من التابعي الصغير: «قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم»؛ فالمشهور عند من خصه بالتابعي أنه **مُرْسَلٌ**، كالتابعي الكبير. وقيل: بل منقطع.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٠٢

مُرْسَلُ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ:

(ينظر: المعضل/ع.ض.ل).

المُرْسَلُ الخَفِيُّ:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ **المُرْسَلُ الخَفِيُّ**: ما عرف إرساله بمعرفة عدم اللقاء أو السماع. كحديث العوّام بن حوشب عن عبدالله بن أبي أوفى ﷺ قال: «كان النبي ﷺ إذا قال بلال: قد قامت الصلاة، نهض وكبر». قال أحمد بن حنبل: العوام لم يلق بن أبي أوفى. ومنه ما يحكم بإرساله لمجيئه من وجه آخر بزيادة شخص أو أكثر.

الإرشاد للنووي ص: ١٩٢ ـ ١٩٣

٢ ـ **المُرْسَلُ الخَفِيُّ**: ما عرف إرساله لعدم اللقاء أو السماع، ومنه ما يحكم بإرساله لمجيئه من وجه آخر بزيادة شخص.

التقريب للنووي: ٢/٢٠٥

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ **المُرْسَلُ الخَفِيُّ** إذا صدر من معاصر لم يلق من حدّث عنه، بل بينه وبينه واسطة.

والفرق بين المدلَّس والمرسل الخفي دقيق حصل تحريره بما ذكر هنا: وهو أن التدليس يختص بمن روى عن من عُرِف لقاؤه إياه، فأما إن عاصره ولم يعرف أنه لقيه؛ فهو **المُرْسَلُ الخَفِيُّ**.

ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لُقي، لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه.

نزهة النظر ص: ٤٩ ـ ٥٠

٢ ـ **المُرْسَلُ الخَفِيُّ**: ما رواه المعاصر لمن روى عنه ولم يلقه بلفظ موهم للسماع.

الغاية في شرح الهداية: ٢٧٦/١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **المُرْسَلُ الخَفِيُّ**: سمي بذلك احترازاً عن الظاهر، لكونه لا يدرك إلا بكشف وبحث واتساع علم من الحافظ الجهبذ

الغاية شرح الهداية: ٢٧٦/١

٢ ـ **المُرْسَلُ الخَفِيُّ**: يختص بمن روى عمن عاصره، ولم يُعَرف أنه لقيه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٢٥

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

(ويفهم من التقييد بالظهور أن الانقطاع الخفي كعنعنة المدلس والمعاصر الذي لم يثبت لقيه) وهو **المُرْسَلُ الخَفِيُّ**.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦١٠

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

الخَفِيُّ مِنَ المُرْسَلِ: ما يرويه عمن عاصره ولم يُعرف أنه لقيه.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩٢

مُرْسَلُ الصَّحَابِيِّ:

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ) عن بعض العلماء:

مُرْسَلُ الصَّحَابِيِّ كمرسل غيره، إلا أن يقول: لا أروي إلا ما سمعته من رسول الله ﷺ أو عن صحابي، لأنه قد يروي صحابي.

وبهذا قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني المتكلم.

المنهل الروي ص: ٤٥ ـ ٤٦

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

مُرْسَلُ الصَّحَابِيِّ: مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله ﷺ ولم يسمعوه منه.

علوم الحديث ص: ٥٦

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

مُرْسَلُ الصَّحَابِيِّ: روايته ما لم يدركه أو يحضره.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١/٣٠

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

مُرْسَلُ الصَّحَابِيِّ كالمتصل في الحكم وهو: ما رواه الحسن بن علي، وابن عباس، وابن الزبير، وأنس، ونحوهم، مما لم يره أو يسمعه عن النبي ﷺ، لأن الظاهر أن روايتهم ذلك عن الصحابة وكلهم عدول.

المنهل الروي ص: ٤٥

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

مُرْسَلُ الصَّحَابِيِّ: لأنه لم يدرك القصة[1]، فاحتمل أن يكون ذلك من النبي ﷺ أو بلغه عنه بتبليغ من شاهده أو سمعه كصحابي آخر.

فتح الباري: ٢/٥

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

أرسله؛ أي: أسند المتأخر ـ الصحابي ـ مَرْوِيه إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وحذف ذكر الصحابي الذي رواه عنه اختصاراً.

ويسمّى هذا **مُرْسَلُ الصَّحَابِيِّ**، وهو غير مرسل التابعي.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٨١

شَرْطُ المُرْسَلِ:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

---

(١) معاد الضمير على أبي مسعود الأنصاري الوارد في الحديث رقم: ٥٢١ بكتاب مواقيت الصلاة.

شَرْطُ المُرْسَلِ: أن يروى بصيغة الجزم.

توضيح الأفكار: ١/٣٢٠

مَرَاتِبُ المُرْسَلِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

المُرْسَلُ مراتب: أعلاها ما أرسله صحابي ثبت سماعه.

ثم صحابي له رواية فقط ولم يثبت سماعه.

ثم المخضرم.

ثم المتقن كسعيد بن المسيب،

ويليها من كان يتحرى في شيوخه كالشعبي ومجاهد.

ودونها مراسيل من كان يأخذ عن كل أحد كالحسن.

فتح المغيث: ١/١٥٥

ر.ض.ي

لَيْسَ بِالمَرْضِيِّ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

لَيْسَ بِالمَرْضِيِّ: هو ممن يخرج حديثه للاعتبار.

فتح المغيث ص: ١٧٧

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

ر.غ.ب

فُنُونِ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ = (فنون الترغيب والترهيب/ر.هـ.ب).

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

المواعظ، وَالقصص، وَفضائل الأعمال، وَسائر **فُنُونِ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ**.

علوم الحديث ١/١٠٣

ر.ف.ض

الرَّافِضَةُ:

الأصمعي (تـ: ٢١٦هـ) وقيل: (تـ: ٢١٥هـ) وغيره:

سموا **رَافِضَةً** لأنهم رفضوا زيد بن علي فتركوه.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١٠٣/١

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

سموا **رَافِضَةً** من الرفض وهو الترك.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١٠٣/١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الرَّافِضَةُ: فرقة متنوعة من الشيعة، وانتسبوا كذلك لأنهم تابعوا زيد بن علي، ثم قالوا له: تبرأ من الشيخين، فأبى وقال: كان وزيريْ جدي ﷺ، فتركوه ورفضوه.

فتح المغيث: ٢٥٨/١

في «**القاموس**»:

الرَّوَافِضُ: فرقة من الشيعة بايعوا زيد بن علي ﷺ، ثم قالوا له: تبرأ من الشيخين. فأبى، وقال: أنا مع وزيري جدي، فتركوه ورفضوه وأرفضوا عنه.

توضيح الأفكار: ٥٥/٢

الرَّفْضُ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ) في «**مقدمة فتح الباري**»:

الرَّفْضُ: محبة علي، وتقديمه على الصحابة، وسب الشيخين.

توضيح الأفكار: ٢٥٢/٢

ر.ف.ع

رَفَّاعٌ:

شعبة بن الحجاج (تـ: ١٦٠هـ):

كان يزيد بن أبي زياد **رَفَّاعاً**.

قال شعبة: يعني يرفع الآثار التي هي من أقوال الصحابة يرفعها.

سير أعلام النبلاء: ٦ /١٣٠

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

من المشهور عن شعبة قوله: «حدثنا علي بن زيد ـ وكان رَفَّاعاً ـ».

أي: يرفع ما يرويه الغير موقوفاً.

النكت للزركشي ص: ١٨٠

رَفَعَهُ (فلان):

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

رَفَعَهُ ـ يعني فلان ـ: هذا اللفظ إنما يقال في حديث وقفه قوم، ورفعه آخرون إلى النبي ﷺ، فأما حديث رواه قوم مرسلاً ووصله آخرون، فلا يقال هذا، وإنما يقال فيه: وصله فلان، أو أسنده فلان، فإن المرسل مرفوع، كما هو المتصل مرفوع.

بيان الوهم والإيهام: ٢/٥٠٥

قول الحاكم: **لاَ أَعْلَمُ أَحَداً رَفَعَهُ:**

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

قول الحاكم: **لَا أَعْلَمُ أَحَداً رَفَعَهُ**؛ فإنه إن كان عنى به أنه لا يعلم أحداً أسنده ووصله فصدق، ولكن ليست هذه العبارة مشهورة عن هذا المعنى، وإنما يقال ذلك فيما يكون موقوفاً.

بيان الوهم والإيهام: ٢/٣٤٥

المَرْفُوعُ:

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

١ ـ **المَرْفُوعُ**: ما أخبر فيه الصحابي عن قول الرسول ﷺ، أو فعله.

الكفاية ص: ٢١ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٤٥ ـ الإرشاد للنووي ص: ٧٥ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٥٢ ـ الغاية في شرح الهداية: ١/٢٦٣ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٤٦

٢ ـ **المَرْفُوعُ**: ما أخبر به الصحابي خاصة عن قول النبي ﷺ، أو فعله.

المنهل الروي ص: ٤٠

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

المَرْفُوعُ: ما أضيف إلى رسول الله ﷺ خاصة، ولا يقع مطلقه على غير ذلك.

علوم الحديث ص: ٤٥

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ **المَرْفُوعُ**: ما أضيف إلى رسول الله ﷺ، ولا يقع مطلقه على غيره، ويدخل فيه متصل الإسناد ومنقطعه. هذا هو المشهور.

الإرشاد للنووي ص: ٧٥

٢ ـ **المَرْفُوعُ**: ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة، لا يقع مطلقه على غيره، متصلًا كان أو منقطعاً.

التقريب للنووي: ١/١٨٣ ـ صحيح مسلم بشرح النووي: ١/٢٩

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

المَرْفُوعُ: ما ذكر فيه النبي ﷺ، فنسب إليه قولٌ أو فعلٌ أو تقريرٌ.

ومن هذا يقال: رواه فلان موقوفاً، ورواه فلان مرفوعاً.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١٦

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

المَرْفُوعُ: ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة، من قول، أو فعل، أو تقرير، سواء كان متصلًا أو منقطعاً، هذا هو المشهور.

الخلاصة ص: ٥١ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٠٦

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

المَرْفُوعُ: ما نسب إلى النبي ﷺ من قوله أو فعله.

الموقظة ص: ٤١

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

المَرْفُوعُ: المشهور أنه ما أضيف إلى النبي ﷺ قولاً له أو فعلاً،

سواء أضافه إليه صحابي أو تابعي أو من بعدهما، سواء اتصل إسناده أم لا، فعلى هذا يدخل فيه المتصل والمرسل والمنقطع والمعضل.

فتح المغيث ص: ٥٢

البقاعي (تـ: ٨٥٥هـ):

لفظ **مَرْفُوعٌ** إذا أطلق انصرف إلى كونه مضافا إلى رسول الله ﷺ صريحاً.

توضيح الأفكار: ١/٢٥٠

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **المَرْفُوعُ**: كل ما أضيف إلى النبي ﷺ قولاً له، أو فعلاً، أو تقريراً، سواء أضافه إليه صحابي، أو تابعي، أو من بعدهما، حتى يدخل فيه قول المصنفين ولو تأخروا: «قال رسول الله ﷺ». فعلى هذا يدخل فيه المتصل والمرسل والمنقطع والمعضل والمعلق، لعدم اشتراط الاتصال، ويخرج الموقوف والمقطوع لاشتراط الإضافة المخصوصة.

فتح المغيث: ١/١٠٢ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٠٤

٢ ـ **المَرْفُوعُ**: ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة من قول، أو فعل، أو تقرير، سواء كان متصلاً أو منقطعاً، ويدخل فيه المرسل ونحوه، ويشمل الضعيف وغيره.

الغاية في شرح الهداية: ١/٢٦٣

٣ ـ **المَرْفُوعُ**: ما أضيف إلى النبي ﷺ، متصلًا كان أو منقطعاً.

الغاية في شرح الهداية: ١/٢٧٠

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

المَرْفُوعُ: ما أضيف إلى النبي ﷺ قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً، أو صفة تصريحاً، أو حكماً مرفوعاً، سواء أضافه صحابي أو غيره ولو منا الآن، فيدخل فيه المتصل والمرسل والمنقطع والمعضل والمعلق، دون الموقوف والمقطوع. وهذا هو المشهور.

فتح الباقي: ١/١١٦

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ قال الجمهور: **المَرْفُوعُ**: ما أضيف إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قولاً، أو فعلاً، وقيل تقريراً، أو همّة، سواء أضافه صحابي، أو تابعي، أو من بعده حتى يدخل فيه قول المخرِّج ولو تأخر: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٤٦

٢ ـ **المَرْفُوعُ** والموقوف والمقطوع من أوصاف متن الحديث لا إسناده. فهذا دليل صريح على أن المرفوع حقيقة نعت متن الحديث، وقد يطلق على مجموع المتن والإسناد أو على الأخير مجازاً.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٠٤ ـ ٦٠٥

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

الإسناد إن انتهى إلى النبي ﷺ، أو إلى صحابي وهو من لقيه ﷺ مؤمناً، ومات عليه، وإن تخللت ردة إن لم يكن أخذه من غيره ﷺ، مما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب **فمَرْفُوعٌ**، وإلا فموقوف. أو إلى تابعي فمن بعده: فمقطوع، ومنقطع، ويقال له أيضاً: **الأثر، والمسند.**

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩٧

قوم:

المَرْفُوعُ: كل ما أضيف إلى النبي ﷺ متصلاً كان أو مقطوعاً.

التمهيد: ٢٥/١

قيل:

المَرْفُوعُ: ما أخبر به الصحابي عن فعل النبي ﷺ، أو قوله.

التقريب للنووي: ١٨٣/١

في «**الجواهر**»:

المَرْفُوعُ: قيل: هو ما أَخْبَرَ به الصحابة خاصة عن فعله صلى الله تعالى عليه وسلم، أو قوله.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٠٦ ـ ٦٠٧

مَرْفُوعُ التَّابِعِيِّ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

مَرْفُوعُ التَّابِعِيِّ: أن يَتْرك التابعيُّ الصحابيَّ من الوسط.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٠٩

مَرْفُوعُ الصَّحَابِيِّ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

مَرْفُوعُ الصَّحَابِيِّ: أن لا يَتْرك الصحابي في الإسناد واحداً.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٠٩

مَرْفُوعٌ مُرْسَلٌ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

قلت: وإذا قال الراوي عن التابعي: «يرفع الحديث، أو يبلغ به» فذلك أيضاً مرفوع، ولكنه **مَرْفُوعٌ مُرْسَلٌ**.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٥١

بعض الشافعيين:

(ينظر: قول التابعي: «مِنَ السُّنَّةِ كَذَا»/س.ن.ن).

مَرْفُوعُ مَنْ دُونَ التَّابِعِيّ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

مَرْفُوعُ مَنْ دُونَ التَّابِعِيّ: أن يَتْرك هو التابعيّ والصحابيّ أيضاً من الوسط.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٠٩

يَرْفَعُهُ= يَرْفَعُ الحَدِيثَ: (ينظر: يبلغ به/ب.ل.غ).

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

إذا قيل: عن الصحابي عند ذكر الحديث: **يَرْفَعُهُ**، أو نحوه، فهو مرفوع أيضاً كما إذا قيل: عن الصحابي.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٧٤

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

يَرْفَعُهُ: لفظة يستعملها المحدثون في موضع «قال رسول الله ﷺ»، ونحو ذلك.

فتح الباري: ٣٦٩/٦

ر.ق.ق

الرَّق:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الرَّق: القرطاس الذي يكتب فيه، ويقال له: الكاغذ أيضاً.

فتح المغيث: ١٦٩/٢

ر.ك.ب

المُرَكَّبُ:

ابن الجزري (تـ: ٨٣٣هـ):

المُرَكَّبُ: الذي وضع إسناده لمتن إسناد آخر، ومتنه لإسناد متن آخر.

الغاية في شرح الهداية: ٣٤٠/١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ أطلق بعضهم على هذا النوع ـ أي المقلوب ـ وهو ما كان مشهوراً براو فجعل مكانه راوياً آخر **المُرَكَّب**.

الغاية في شرح الهداية: ٣٤٠/١

٢ ـ جعل ـ أي المضطرب ـ من أقسام **المُرَكَّبِ** وهو: ما رُكِّب متنه لإسناد آخر لم يكن له، لأن المقصود بالذات هنا تركيب إسناد متن لمتن آخر، لا إبدال إسناد بإسناد آخر من غير أن يلاحظ تركيبه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٨٥ ـ ٤٨٦

ر.م.ز

الرَّمْزُ فِي الإِسْنَادِ:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

الرَّمْزُ فِي الإِسْنَادِ: ما جرت عادة أهل الحديث باختصار بعض ألفاظ الأداء في الخط دون النطق.

توضيح الأفكار: ٢٢٠/٢

الإِشَارَةُ بِالرَّمْزِ:

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

غلب على كتبة الحديث الاقتصار على **الرَّمْزِ** في «حدثنا» و«أخبرنا» وشاع بحيث لا يخفى. فيكتبون من حدثنا: «ثنا»، أو «نا»، أو «دنا».

ومن أخبرنا: «أنا»، أو «أرنا»، أو «رنا».

وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر كتبوا عند الانتقال من إسنادٍ إلى إسنادٍ «ح» ولم يبين أمرها عمن تقدم لكن كتب بعض الحفاظ موضعها صح فأشعر بأنها رمزه.

وقيل: هي من التحويل من إسنادٍ إلى إسناد.

وقيل: هي من الحيلولة لأنها تحول بين الإسنادين وليست من الحديث فلا يتلفظ بشيء في مكانها.

وقيل: هي إشارة إلى قولنا الحديث، والمغاربة يقولون مكانها في القراءة الحديث.

ومن العلماء من يقول: «حا» ويمر، وهو المختار.

المنهل الروي ص: ٩٦

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الإِشَارَةُ بِالرَّمْزِ ببعض حروف صيغ مما يتكرر وقوعه، كحدثنا وأخبرنا وقال وغيرها، مع مسألتي التلفظ، يقال ونحوها مما يحذف خطا، وحاء الواقعة بين السندين.

فتح المغيث ٢١٣/٢ ـ الغاية في شرح الهداية: ١٣٩/١ ـ ١٤١

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

إذا كان الكتاب مروياً بروايتين فأكثر في نسخة واحدة، فالعمل أن

يبنى الكتاب أولاً على رواية واحدة، ثم ما كان من رواية أخرى ألحقها في الحاشية أو غيرها، مع كتابة اسم راويها معها، أو **الإِشَارَة** إليه أي **بِالرَّمْزِ** إن كان زيادة، وإن كان الاختلاف بالنقص أعلم على الزائد أنه ليس في رواية فلان باسمه أو الرمز إليه.

توضيح الأفكار: ٢/٢٢٠

رُمُوزُ الكِتَابِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ).

لا ينبغي أن يصطلح مع نفسه في كتابه بما لا يفهمه غيره فيوقع غيره في حيرة، كفعل من يجمع في كتابه بين روايات مختلفة، ويرمز إلى رواية كل راو بحرف واحد من اسمه أو حرفين وما أشبه ذلك.

فإن بين ـ في أول كتابه أو آخره ـ مراده بتلك العلامات والرموز فلا بأس. ومع ذلك فالأولى أن يتجنب الرمز ويكتب عند كل رواية اسم راويها بكماله مختصراً ولا يقتصر على العلامة ببعضه.

علوم الحديث ص: ١٨٦

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

يوضح مراده من رمز أو لون، بأن يقول مثلا: قد رمزت في كتابي هذا لفلان بكذا، أو أشرت لفلان بالحمرة أو بالخضرة أو نحو ذلك بأول كل مجلد أو آخره على ما سبق، ولا يعتمد حفظه في ذلك وذكره، فربما نسي ما اصطلحه فيه لطول العهد، بل ويتعطل غيره ممن نفع له كتابه عن الانتفاع به حيث يصير في حيرة وعمى، ولا يهتدي للمراد بتلك الرموز أو الألوان.

فتح المغيث: ٢/٢١٢

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

رُمُوزُ الكِتَابِ؛ أي: إشاراته الدالة على من خرج الحديث من أهل الأثر، جمع رمز وهو: الإشارة بعين أو حاجب.

ثم توسع فيه المصنف ـ أي السيوطي ـ فاستعمله في الإشارة بالحروف التي اصطلح عليها في العزو إلى المُخَرِّجِين.

فيض القدير: ١/٢٤

ر.م.ي

ارْمِ بِهِ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

قول البخاري: **رَمَاهُ فُلَانٌ:**

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

للبخاري في كلامه على الرجال توق زائد، وتحر بليغ، يظهر لمن تأمل كلامه في الجرح والتعديل، فإن أكثر ما يقول: سكتوا عنه، فيه نظر، تركوه، ونحو هذا، وقل أن يقول: كذاب، أو وضاع، وإنما يقول: كذبه فلان، **رَمَاهُ فُلَانٌ**؛ يعني بالكذب.

هدي الساري ص: ٤٨٠

ر.هـ.ب

فُنُونِ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ = (فنون الترغيب والترهيب/ر.غ.ب).

ر.و.ي

أَصْحَابُ الرَّأْيِ:

في «**النهاية**»:

المحدثون يسمون أصحاب القياس **أَصْحَابَ الرَّأْيِ**؛ يعنون أنهم يأخذون بآرائهم في ما يشكل من الحديث، وما لم يأت به خبر ولا أثر.

فيض القدير: ٢٥٦/٣

أَهْلُ الرَّأْيِ:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

أَهْلُ الرَّأْيِ: هم عند الإطلاق مراد بهم الحنفية.

توضيح الأفكار: ٢/٦٦

الرَّاوِي:

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

(ينظر: الرَّوَايَا).

أبو نصر الشيرازي (تـ: ٦٣٥هـ):

الرَّاوِي: الذي لا يعرف المتن ولا يعرف الإِسناد.

تدريب الراوي ١/٤٤

الجزري (تـ: ٨٣٣هـ):

الرَّاوِي: ناقل الحديث بالإسناد.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٢٢

الرُّوَّاةُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الرُّوَّاةُ: جنس راوي الحديث.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٩٥

صِفَاتُ الرُّوَّاةِ:

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

١ ـ **للرُّوَّاةِ صِفَاتٌ** تقتضي قبول الرواية، ولتلك الصفات درجات بعضها فوق بعض: كالتيقظ، والحفظ، والإتقان مثلاً.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١٠

٢ ـ **للرُّوَّاةِ صِفَاتٌ** تقتضي قبول روايتهم، وتلك الصفات متفاوتة: كالتيقظ، والحفظ، والإتقان مثلاً، ودونها الصدق، وعدم التهمة بالكذب.

النكت للزركشي ص: ١١٦ ـ محاسن الاصطلاح ص: ٤٥

طَبَقَاتُ الرُّوَّاةِ = (طَبَقَاتُ الرُّوَّاةِ/ط.ب.ق).

مَرَاتِبُ الرُّوَّاةِ:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

مَرَاتِبُ الرُّوَّاةِ: منهم: الثبت الحافظ الورع المتقن الجهبذ الناقد للحديث، فهذا الذي لا يختلف فيه، ويعتمد على جرحه وتعديله، ويحتج بحديثه وكلامه في الرجال.

ومنهم: العدل في نفسه، الثبت في روايته، الصدوق في نقله، الورع في دينه، الحافظ لحديثه المتقن فيه، فذلك العدل الذي يحتج بحديثه ويوثق في نفسه.

ومنهم: الصدوق الورع الثبت، الذي يهم أحياناً، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه.

ومنهم: الصدوق الورع المغفل، الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب، والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام.

وخامس: قد ألصق نفسه بهم، ودلسها بينهم، ممن ليس من أهل الصدق والأمانة، ومن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال أولي المعرفة منهم الكذب، فهذا يترك حديثه ويطرح روايته الأئمة.

تقدمة الجرح والتعديل ص: ١٠

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

مَرَاتِبُ الرُّوَّاةِ: معيار معرفتها ألفاظ الجرح والتعديل.

تدريب الراوي: ١٢٨/١

مَوَالِيدُ الرُّوَّاةِ وَوَفِيَّاتِهِم:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **مَوَالِيدُ الرُّوَّاةِ**: جمع مولد، وهو زمان الولادة.

وَوَفِيَّاتُهِم: بكسر الفاء وتشديد التحتية؛ أي: انتهاء حياتهم، وكذلك أمكنة حياتهم ومماتهم.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤١٦

٢ ـ **مَعْرِفَةُ مَوَالِيدِهِم**: جمع الميلاد كمِفْتَاح ومفاتيح، وهو كالمَوْلِد بمعنى وقت الولادة.

ووَفِيَّاتِهِم: بفتح الواو وكسر الفاء وتشديد الياء التحتية، وهي ما قَبْلَهُ فَرْدَانِ من التاريخ.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٢٢

رَوَى الحَدِيثَ:

(ينظر: رواية الحديث).

رَوَى عَنْهُ النَّاسُ:

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

رَوَاهُ:

الكرماني (تـ: ٧٦٢هـ):

(ينظر: تَابَعَهُ/ت.ب.ع).

رَوَوْا عَنْهُ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

رُوِي عَنْهُ:

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

قولهم: **رُوِّينَا:**

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

قوله: **رُوِّينا**:

يقع مضبوطاً في بعض الأصول بضم الراء وتشديد الواو المكسورة، ووجدت بخط المصنف في «**فوائد رحلته**»: سألت شيخنا أبا الخطاب بن دحية عن قولنا: «روينا عن رسول الله ﷺ» هل يقال: رَوَينا؟ فقال: لا، إنما يقال: **رُوِّينا**».

وكان ابن الوردي الحافظ يقول: **رُوِّينا** بالتشديد.

النكت للزركشي ص: ٥٢

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

قال ابن الصلاح: **وروينا**.

في «**المصباح**» ما لفظه: «روى البعير الماء يرويه، من باب رمى: حمله، فهو راوية، والهاء للمبالغة، ثم أطلقت الراوية على كل دابة يستقى عليها، ومنه قيل: **رَوَّيْت الحديث**: إذا حملته ونقلته، وتعدى بالتضعيف فيقال: رَوَّيْتُ زيداً الحديث» [ويبنى للمفعول فيقال: رُوِّيْنَا الحديث].

توضيح الأفكار: ١ :١٧٨

اخْتِلَافُ الرِّوَايَاتِ[1]:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

اعلم أن العناية **بِاخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ** مع الطرق من المهمات، وهو أحد الأسباب المقتضية لامتياز شرح البخاري لشيخنا على سائر الشروح، ولكن فيه محذور للقاصرين حيث يضم حين قراءته أو كتابته رواية مع أخرى فيما لا يصلح التلفيق فيه.

فتح المغيث ٢/٢١٢

المُعْضَلُ مِنَ الرِّوَيَاتِ = (المُعْضَلُ مِنَ الرِّوَيَاتِ/ع.ض.ل)

---

(١) عقد القاضي عياض باب ضبط اختلاف الروايات، والعمل في ذلك. وقال: «هَذَا مِمَّا يُضْطَرُ إِلَى إِتْقَانِهِ وَمَعْرِفَتِهِ وَتَمْيِيزِهِ» ينظر: الإلماع ص: ١٨٩.

الرِّوَايَةُ:

الكرماني (تـ: ٧٦٢هـ):

الرواية إنما تستعمل عند المذاكرة، والقول أعم.

فتح الباري: ٤٠٨/٤

ابن الأكفاني (تـ: ٧٩٤هـ):

حقيقة **الرِّوَايَةِ**: نقل السنة ونحوها، وإسناد ذلك إلى من عزا إليه بتحديث أو إخبار وغير ذلك.

وشروطها: تحمل راويها بنوع من أنواع التحمل من سماع أو عرض أو إجازة ونحوها.

وأنواعها: الاتصال والانقطاع ونحوهما.

وأحكامها: القبول والرد.

وحال الرواة: العدالة والجرح.

وشروطهم: في التحمل وفي الأداء، كما سيأتي.

وأصناف المرويات: المصنفات من المسانيد والمعاجم والأجزاء، وغيرها، أحاديث وآثار. وما يتعلق بها: هو معرفة اصطلاح أهلها.

تدريب الراوي: ٤٠/١ ـ ٤١

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

الرِّوَايَةُ: التلقي عن المشايخ وحفظ ما يلقوه.

فيض القدير: ٣٥٦/٦

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

الرِّوَايَةُ: قسم من الإخبار.

توضيح الأفكار: ٢٠٥/٢

رِوَايَةُ الآبَاءِ عَنِ الأَبْنَاءِ، وعكسه:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ هما نوعان مهمان، وفائدة ضبط أولهما الأمن من ظن التحريف الناشئ عنه كون الابن أبا، وإنما أخر عن الذي قبله مع كونه من أفراد الأكابر عن الأصاغر بضم الثاني.

فتح المغيث: ١٨٦/٣

٢ ـ رِوَايَةُ الآبَاءِ عَنِ الأَبْنَاءِ: يدخل في رواية الأكابر عن الأصاغر، لكنه أخص منه.

ومن فائدته الأمن من توهم التصحيف ونحوه.

الغاية في شرح الهداية: ٣٥٣/١

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: رواية الأكابر عن الأصاغر).

رِوَايَةُ الأَبْنَاءِ عَنِ الآبَاءِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

مَعْرِفَةُ رِوَايَةِ الأَبْنَاءِ عَنِ الآبَاءِ: أهمه ما لم يسم فيه الأب أو الجد وهو، نوعان:

أحدهما: رواية الابن عن الأب عن الجد، نحو: عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. وله بهذا الإسناد نسخة كبيرة أكثرها فقهيات جياد.

وشعيب هو ابن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص، وقد احتج أكثر أهل الحديث بحديثه حملا لمطلق الجد فيه على الصحابي عبدالله بن عمرو دون ابنه محمد والد شعيب، لما ظهر لهم من إطلاقه ذلك.

الثاني: رواية الابن عن أبيه دون الجد، وذلك باب واسع، وهو نحو: رواية أبي العشراء الدارمي، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ. وحديثه معروف.

علوم الحديث ص: ٣١٥ ـ ٣١٧

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

أما ما سمي فيه الأب فكثير.

وأهمه ما لم يسم فيه الأب أو الجد، وهو قسمان:

أحدهما: رواية الابن عن أبيه فقط دون جده وهو كثير.

والثاني: عن أبيه عن جده، كعمر بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص، عن أبيه، عن جده له.

المنهل الروي ص: ٧٥

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

رِوَايَةُ الأَبْنَاءِ عَنِ الآبَاءِ: من فوائده كون ولد الرجل وآله غالباً أمس بحديثه بحيث يقدم ما يقع من ذلك على رواية غيرهم ممن لم يكن كثير المخالطة له، وأخص منه رواية الابن عن أبيه عن جده، وأكثر ما بلغنا ما انتهت الآباء فيه إلى أربعة عشر أباً.

الغاية في شرح الهداية: ١/٣٥٤

الرِّوَايَةُ بِالإِجَازَةِ العَامَّةِ = (الرِّوَايَةُ بِالإِجَازَةِ العَامَّةِ /ج.و.ز).

رِوَايَةُ الأَصَاغِرِ عَنِ الأَكَابِرِ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

رواية الراوي عمن فوقه في السِّن، أو اللُّقي، أو المقدار، وهو المعبر عنه **بِرِوَايَةِ الأَصَاغِرِ عَنِ الأَكَابِرِ**.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٣٩

رِوَايَةُ الأَقْرَانُ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

مَعْرِفَةُ رِوَايَةُ الأَقْرَانُ من التابعين وأتباع التابعين ومن بعدهم من علماء المسلمين ورواية بعضهم عن بعض، وهذا النوع منه غير رواية الأكابر عن الأصاغر.

معرفة علوم الحديث ص: ٢١٥

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

إن تشارك الراوي ومن روى عنه في أمر من الأمور المتعلقة بالرواية

مثل السن واللقيّ، وهو الأخذ عن المشايخ، فهو النوع الذي يقال له: **رِوَايَةُ الأَقْرَانِ**، لأنه حينئذٍ يكون راوياً عن قرينه.

فتح المغيث: ١٧٤/٣

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

رِوَايَةُ الأَقْرَانِ: هو نوع مهم، وفائدة ضبطه: الأَمْنُ من ظن الزيادة في الإسناد، أو إبدال الواو بـ «عن» إن كان بالعنعنة.

فتح المغيث: ١٧٤/٣ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٣٤

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

إن تَشَارك الراوي ومن روى عنه في أمر، مثل السن واللُّقِيِّ: **فرِوَايَةُ الأَقْرَانِ**.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩٧

رِوَايَةُ الأَكَابِرِ عَنِ الأَصَاغِرِ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

مَعْرِفَةُ الأَكَابِرِ عَنِ الأَصَاغِرِ: وشرح هذه المعرفة أن طالب هذا العلم إذا كَتَبَ حديثاً لِلَّيْث بن سعد، عن عبدالله بن صالح؛ لا يُتَوَهَّمُ أن الرَّاوِيَ دُونَ المَرْوِيِّ عَنْهُ.

ومثال الثاني لهذا النوع من العلم: أن يروي العالم الحافظ المتقدم عن المحدث الذي لا يعلم غير الرواية عن كتابه، فينبغي أن يعلم الطالب فضل التابع على المتبوع.

معرفة علوم الحديث ص: ٤٨

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

من الفائدة فيه: أن لا يتوهم كون المروي عنه أكبر وأفضل من الرواي، نظراً إلى أن الأغلب كون المروي عنه كذلك، فيُجهل بذلك منزلتها. وقد صح عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم». ثم إن ذلك يقع على أضرب:

منها: أن يكون الراوي أكبر سناً وأقدم طبقة من المروي عنه، كالزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، في روايتهما عن مالك، وكأبي القاسم عبيدالله بن أحمد الأزهري من المتأخرين أحد شيوخ الخطيب، روى عن الخطيب في بعض تصانيفه، والخطيب إذ ذاك في عنفوان شبابه وطلبه.

ومنها: أن يكون الراوي أكبر قدرا من المروي عنه، بأن يكون حافظاً عالماً، والمروي عنه شيخاً راويا فحسب، كمالك في روايته عن عبدالله بن دينار. وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه في روايتهما عن عبيدالله بن موسى، في أشباه لذلك كثيرة.

ومنها: أن يكون الراوي أكبر من الوجهين جميعاً، وذلك كراوية كثير من العلماء والحفاظ عن أصحابهم وتلامذتهم، كعبدالغني الحافظ في روايته عن محمد بن علي الصوري، وكراوية أبي بكر البرقاني عن أبي بكر الخطيب، وكراوية الخطيب عن أبي نصر بن ماكولا، ونظائر ذلك كثيرة. ويندرج تحت هذا النوع ما يذكر من رواية الصحابي عن التابعي، كراوية العبادلة وغيرهم من الصحابة عن كعب الأحبار. وكذلك رواية التابعي عن تابع التابعي.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٣٠٧ ـ ٣٠٨ ـ وينظر: الإرشاد للنووي ص: ٢٠٢. التقريب للنووي: ٢/٢٤٤ ـ ٢٤٩. المنهل الروي ص: ٧٧. الخلاصة ص: ٩٨ ـ ٩٩. شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٣٦ ـ ٦٣٧.

ابن دقيق العيد (تـ: **٧٠٢هـ**):

(ينظر: المُدَبَّج/د.ب.ج).

الصنعاني (تـ: **١١٨٢هـ**):

مَعْرِفَةُ رِوَايَةُ الأَكَابِرِ عَنِ الأَصَاغِرِ: الأصل فيه رواية النبي ﷺ عن تميم الداري لخبر الجساسة وهو في «صحيح مسلم». وقسموها إلى ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون الراوي أكبر قدراً من المروي عنه لعلمه وحفظه.

والثاني: أن يكون أكبر سناً.

والثالث: أن يجتمعا معاً، وذكروا أمثلة ذلك.

توضيح الأفكار: ٢/٢٧٧

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

أو روى عمن هو دونه في مرتبة الآخذين عنه: **فَرِوَايَةُ أَكَابِرَ عَنْ أَصَاغِرَ**، كرواية الزهري عن مالك. ومنه رواية الآباء عن الأبناء، والصحابة عن الأتباع، كرواية العباس عن ابنه الفضل، ورواية العبادلة الأربعة عن كعب الأحبار. وعكس ذلك كثير، كرواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩٧ ـ ١٩٨

رِوَايَة، أو يَرْوِيهِ: (ينظر: يبلغ به/ب.ل.غ).

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

رِوَايَةً: كناية عن قول الراوي: قال رسول الله ﷺ، أو نحوها.

فتح الباري: ١٠/٣٣٦

رِوَايَةُ التَّابِعِينَ بَعْضهم عَنْ بَعْضٍ:

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

الغالب في الراوي عن التابعي أن يكون من أتباع التابعين.

وفائدة التنبيه على ذلك، العلم بأن هذا ليس من الغالب، وذلك يقع على وجوه:

فمن ذلك: تابعي عن تابعي، ثلاثة من التابعين يروي بعضهم عن بعض، وأربعة من التابعين يروي بعضهم عن بعض.

وأكثر ما وجد، رواية ستة من التابعين بعضهم عن بعض في حديث يتعلق بسورة الإخلاص.

محاسن الاصطلاح ص: ٣٥٠ ـ ٣٥٢

رِوَايَةُ الحَدِيث:

الزمخشري (تـ: ٥٣٨هـ) في «أساس البلاغة»:

قولهم: **رِوَايَةُ الحَدِيث**، ورَوَى **الحَدِيثَ**؛ أي: حمله، من قولهم: البعير يروي الماء؛ أي: يحمله.

النكت للزركشي ص: ٥٢

رِوَايَةُ الحَدِيث والعِلْم:

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

معنى الرَّوَايَا هنا قيل: جمع روية، وهو ما يرويه المرء يعده أمام عمله أو قوله، وقيل: جمع **رَوَّاية**؛ أي: حامل وناقل له، وقد يكون عندي استعارة من رواية الماء، ومنه سمي **رِوَايَةُ الحَدِيث والعِلْم**؛ لحمله إياه كحمله الماء والانتفاع بما عنده كما ينتفع بمائها، وكما قيل لحامل العلم: وِعاء علم، وكنيف علم.

إكمال المعلم: ٨/٨١ ـ ٨٢

رِوَايَةُ الرَّجُلِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

يلتحق **بِرِوَايَةُ الرَّجُلِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ**: رواية المرأة عن أمها عن جدتها، وهو عزيز جداً.

ومن ذلك: ما رواه أبو داود في «سننه»: عن بندار، ثنا عبدالحميد بن عبدالواحد، قال: حدثتني أم جنوب بنت نميلة، عن أمها سويدة بنت جابر، عن أمها عقيلة بنت أسمر بن مضرس، عن أبيها أسمر بن مضرس، قال: أتيت النبي ﷺ فبايعته، فقال: **«من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له»**.

تدريب الراوي: ٢/٢٦٢

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

رِوَايَةُ الرَّجُلِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: وذلك من أنواع علوم الحديث.

فيض القدير: ١/١٤١

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

إذا قالوا: **عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ**؛ لا يريدون إلا أنه يروي عن أبيه، وأبوه يروي عن جده.

توضيح الأفكار: ٣٨/١

رِوَايَةُ الصَّحَابَةِ بَعْضهم عَنْ بَعْضٍ:

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

رِوَايَةُ الصَّحَابَةِ بَعْضهم عَنْ بَعْضٍ: هو فن مهم، لأن الناظر في السند غالباً يعتقد أن الراوي عن الصحابي تابعي، فيحتاج إلى التنبيه على ما يخالف الغالب.

فأما رواية صحابي عن صحابي فذلك مما يكثر.

ثم قد يكون ابنا له: كـ: عبدالله بن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ.

وقد يكون أخاً له: كرواية ابن عمر عن حفصة.

وقد لا يكون كذلك: كرواية ابن عباس عن أبيّ وجمع من الصحابة.

وقد يكون في السند ثلاثة من الصحابة يروي بعضهم عن بعض، كـ: ..

وأما رواية أربعة من الصحابة بعضهم عن بعض، فهو أقل منها..

ولم يوجد فوق أربعة من الصحابة إلا حديث واحد: ..

وفيه رواية الأكابر عن الأصاغر، وفيه ثلاثة من الخلفاء الراشدين، وذلك من أغرب ما يقع للمحدثين.

محاسن الاصطلاح ص: ٣٤٥ ـ ٣٥٠

رِوَايَةُ المُبْتَدِعِ = (رِوَايَةُ المُبْتَدِعِ/ب.د.ع).

رِوَايَةُ المَجْهُولِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

رِوَايَةُ المَجْهُولِ وهو في غرضنا ههنا أقسام:

أحدها: المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعاً.

وروايته غير مقبولة عند الجماهير على ما نبهنا عليه أولاً.

الثاني: المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة وهو عدل في الظاهر وهو المستور.

فهذا المجهول يحتج بروايته بعض من رد رواية الأول وهو قول بعض الشافعيين.

الثالث: المجهول العين، وقد يقبل رواية المجهول العدالة من لا يقبل رواية المجهول العين.

ومن روى عنه عدلان، وعيناه فقد ارتفعت عنه هذه الجهالة.

علوم الحديث ص: ١١١ ـ ١١٢ ـ توضيح الأفكار: ١/١٦٥ ـ ١٦٦و١٦٧

الرِّوَايَةُ بِالمَعْنَى:

ابن القطان (تـ : ٦٢٨هـ):

١ ـ **النَّقْلُ بِالمَعْنَى** شرط جوازه الوفاء بالمقصود.

بيان الوهم والإيهام : ٢/١٩٠

٢ ـ إذا جاز له **النَّقْلُ بِالمَعْنَى**، فبشرط مرادفة اللفظ الذي يأتي به للذي يترك ولا بد.

بيان الوهم والإيهام: ٢/١٩٤

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

١ ـ إذا أراد رواية ما سمعه على معناه دون لفظه:

فإن لم يكن عالماً عارفاً بالألفاظ ومقاصدها، خبيراً بما يحيل معانيها، بصيراً بمقادير التفاوت بينها، فلا خلاف أنه لا يجوز له ذلك، وعليه أن لا يروي ما سمعه إلا على اللفظ الذي سمعه من غير تغيير.

فأما إذا كان عالماً عارفاً بذلك، فهذا مما اختلف فيه السلف وأصحاب الحديث وأرباب الفقه والأصول، فجوزه أكثرهم، ولم يجوزه

بعض المحدثين وطائفة من الفقهاء والأصوليين من الشافعيين وغيرهم. ومنعه بعضهم في حديث رسول الله ﷺ وأجازه في غيره.

والأصح جواز ذلك في الجميع إذا كان عالماً بما وصفناه، قاطعاً بأنه أدى معنى اللفظ الذي بلغه، لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين. وكثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً في أمر واحد بألفاظ مختلفة، وما ذلك إلا لأن معولهم كان على المعنى دون اللفظ.

ثم إن هذا الخلاف لا نراه جاريا ـ ولا أجراه الناس فيما نعلم ـ فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف، ويثبت بدله فيه لفظاً آخر بمعناه، فإن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص، لما كان عليهم في ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والنصب، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب، ولأنه إن ملك تغيير اللفظ، فليس يملك تغيير تصنيف غيره.

علوم الحديث ص: ٢١٣ ـ ٢١٤

٢ ـ إن جازت **الرِّوَايَةُ بِالمَعْنَى**، فإن شرط ذلك ألا يختلف المعنى.

علوم الحديث ص: ٢٣٣

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

شَرْطُ الرِّوَايَةِ بِالمَعْنَى: أن يتفق المعنى في اللفظين.

فتح الباري: ١٩٨/٨

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ الأقوال المنصوصة إذا تعبد بلفظها لا يجوز تغييرها ولو وافق المعنى، وليست هذه مسألة **الرِّوَايَةِ بِالمَعْنَى**، بل هي متفرعة منها، وينبغي أن يكون ذلك قيدا في الجواز أعني يزاد في الشرط أن لا يقع التعبد بلفظه، ولا بد منه ومن أطلق فكلامه محمول عليه.

فتح الباري: ٣٠٤/٨

٢ ـ **شَرْطُ الرِّوَايَةِ بِالمَعْنَى**: عدم التخالف.

فتح الباري: ٦٠٥/١١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الرِّوَايَةُ بِالمَعْنَى: إشارة إلى إبدال اللفظ بمرادفة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٩٧

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

الرِّوَايَةُ لِلْحَدِيثِ بِالمَعْنَى؛ أي: روايته بمعناه بعبارة من عند الراوي.

توضيح الأفكار: ٢٢٣/٢

أَلْفَاظُ الرِّوَايَةِ بِالمَعْنَى:

الخطيب (تـ: ٤٦٣هـ):

كان في الصحابة رضوان الله عليهم من يتبع روايته الحديث عن النبي ﷺ بأن يقول: أو نحوه، أو شكله، أو كما قال رسول الله ﷺ[1].

الجامع لأخلاق الراوي: ٣٤/٢

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

ينبغي لمن يروي حديثاً بالمعنى أن يتبعه بأن يقول: أو كما قال، أو نحو هذا، أو ما أشبه ذلك من الألفاظ. روي ذلك من الصحابة عن ابن مسعود، وأبي الدرداء، وأنس رضي الله عنهم.

علوم الحديث ص: ٢١٥

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ وليقل الراوي عقب إيراده للحديث بمعنى؛ أي: بالمعنى لفظ: أو كما قال، ونحوه من الألفاظ كقوله: أو نحو هذا، أو شبهه، أو شكله. وهذا كشك من المحدث أو القارئ.

فتح المغيث: ٢٤٩/٢

٢ ـ قوله: أي الشيخ الراوي مع حذف متن ورد إسناده ما نصه: فذكر مثله، أو نحوه؛ يريد: متنا قبله فرغ من سياقه.

فتح المغيث: ٢٩٣/٢

---

(١) ينظر: باب ذكر من كان يذهب إلى جواز رواية الحديث على المعنى. الجامع لأخلاق الراوي: ٣٤/٢ ـ ٣٦. وباب من كان يتهيب الرواية ويتوقاها ويكثر التشكك. المحدث الفاصل ص: ٥٤٩ ـ ٥٥٠.

أَحْكَامُ الرِّوَايَةِ:

ابن الأكفاني (تـ: ٧٩٤هـ):

حقيقة الرِّوَايَةِ: .. **وأحكامها**: القبول والرد.

تدريب الراوي: ١/٤٠ ـ ٤١

أُصُولُ الرِّوَايَةِ: (ينظر: وجوه الأخذ/أ.خ.ذ).

أَنْوَاعُ الرِّوَايَةِ:

ابن الأكفاني (تـ: ٧٩٤هـ):

حقيقة الرِّوَايَةِ: .. **وأَنْوَاعُهَا**: الاتصال والانقطاع ونحوهما.

تدريب الراوي: ١/٤٠ ـ ٤١

أَنْوَاعُ الرِّوَايَةِ وأَسْمَاءُ الأَنْوَاعِ:

ابن تيمية (تـ: ٧٢٨هـ):

أَنْوَاعُ الرِّوَايَةِ وأَسْمَاءُ الأَنْوَاعِ: مثل: حدثنا، وأخبرنا، وأنبانا، وسمعت، وقرأت، والمشافهة، والمناولة، والمكاتبة، والإجازة، والوجادة، ونحو ذلك.

الفتاوى: ١٨/٢٨

شُرُوطُ الرِّوَايَةِ:

ابن الأكفاني (تـ: ٧٩٤هـ):

حقيقة الرِّوَايَةِ: .. **وشُرُوطُهَا**: تحمل راويها بنوع من أنواع التحمل من سماع أو عرض أو إجازة ونحوها.

تدريب الراوي: ١/٤٠ ـ ٤١

قَوَانِينُ الرِّوَايَةِ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

قَوَانِينُ الرِّوَايَةِ: أصولها وقواعدها الكلية المشتملة على المسائل الجزئية.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٣٩

لاَ تَحِلُّ الرِّوَايَةُ عَنْهُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ).

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

رِوَايَتُهُ لَيْسَتْ بِمُسْتَقِيمَةٍ:

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

قال أبو أحمد: أحاديث حجاج عن ميمون، ليست بمستقيمة.

القول بأن حجاجاً **لَيْسَتْ رِوَايَتُهُ** عن ميمون **بِمُسْتَقِيمَةٍ**، لا يعطي فيه ما يُترك الحديث لأجله، لأنه قد يقال مثل ذلك في الرجل بالإضافة إلى غيره، فإن الناس متفاوتون.

وأيضاً فإنه يعطي أنه في غير ميمون بن مهران أحسن حالاً منه في ميمون، ويعطي أن الحديث لا علة له سوى ما ذكر.

بيان الوهم والإيهام: ١٩٩/٣

مَنْ تُرَدُّ رِوَايَتُهُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

قال شيخنا ـ أي ابن حجر ـ: والتحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعة، لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفرها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف.

فالمعتمد أن الذي **تُرَدُّ رِوَايَتُهُ** من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوما من الدين بالضرورة، أي إثباتاً ونفياً، فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله.

فتح المغيث: ٣٣٣/١ ـ ٣٣٤

مَنْ تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ: (ينظر: أَهْلِيَةُ الشَّيْخِ/ش. ي. خ).

أَصْنَافُ المَرْوِيَّاتِ:

ابن الأكفاني (تـ: ٧٩٤هـ):

أَصْنَافُ المَرْوِيَّاتِ: المصنفات من المسانيد والمعاجم والأجزاء، وغيرها، أحاديث وآثار. وما يتعلق بها: هو معرفة اصطلاح أهلها.

تدريب الراوي: ١/٤٠ ـ ٤١

قول الصحابي: كُنَّا نَرَى كَذَا:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

قول الصحابي: **كُنَّا نَرَى كَذَا**: ينقدح فيها من الاحتمال أكثر مما ينقدح في قولنا: كنا نقول، أو نفعل، لأنها من الرأي، ومستنده قد يكون تنصيصاً أو استنباطاً.

توضيح الأفكار: ١/٢٥٥

يُرْوَى حَدِيثُهُ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

(ينظر: أدنى مراتب ألفاظ التعديل عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

يُرْوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

يُرْوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ: من غير طريق واحد، فأقله أن يكون من إسنادَين.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٠٤



حرف الزاي

ز.ر.ف

يَزْرِفُ:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

كانوا يرون أن الكلبي **يَزْرِفُ**؛ يعني: يكذب.

الجرح والتعديل: ٢٧١/٧

ز.ك.و

التَّزْكِيَةُ:

الطحاوي (تـ: ٣٢١هـ):

التَّزْكِيَةُ: خبر وليست شهادة.

فتح الباري: ٢٧٣/٥

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

التَّزْكِيَةُ: التعديل.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٣٣

أَهْلُ التَّزْكِيَةِ والتَّعْدِيلِ والجَرْحِ:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

من كان منهم في منزلة الانتقاد، والجهبذة، والتنقير، والبحث عن الرجال والمعرفة بهم؛ وهؤلاء هم **أَهْلُ التَّزْكِيَةِ والتَّعْدِيلِ والجَرْحِ**.

تقدمة الجرح والتعديل ص: ٦

زَكَّاهُ:

ابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ):

زَكَّاهُ في روايته: بأن يقول: حدثنا فلان وكان ثقة مثلاً.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٥٤

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

زَكَّاهُ؛ أي: عدله في روايته.

فتح المغيث: ٢٩٣/١

المُزَكِّي:

الخطيب (تـ: ٤٦٣هـ):

إذا قال العالم: كل من رويت عنه فهو ثقة وإن لم أُسَمِّه، ثم روى عمن لم يسمه، فإنه يكون **مُزَكِّياً** له، غير أنا لا نعمل على تزكيته.

الكفاية ص: ٨٧ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١١١ ـ توضيح الأفكار: ١١١/٢

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

إذا قال العالم: كل من رويت عنه فهو ثقة، ثم روى عمن لم يسمه، فإنه يكون **مُزَكِّياً** له، غير أنا لا نعمل على تزكيته.

الخلاصة ص: ٨٧

ز.ن.د.ق

الزَّنَادِقَةُ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

من **الزَّنَادِقَةِ**: محمد بن سعيد المصلوب، والمغيرة بن سعيد الكندي.

النكت للزركشي ص: ٢٣٨

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الزَّنَادِقَةُ: المبطنون للكفر المظهرون للإسلام، أو الذين لا يتدينون بدين، يفعلون ذلك استخفافاً بالدين ليضلّوا به الناس.

فتح المغيث: ٢٥٧/١

الزِّنْدِيقُ:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

الزِّنْدِيقُ: الذي ينكر الشرع جملة.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٢٠٧/١

ابن تيمية (تـ: ٧٢٨هـ):

الزِّنْدِيقُ: المنافق.

الفتاوى لابن تيمية: ١٨/١٨٩

في «القاموس»:

الزِّنْدِيقُ: من الثنوية، أو القائل بالنور والظلمة، أو من لا يؤمن بالآخرة وبالربوبية، أو من يبطن الكفر ويظهر الإيمان، أو هو معرب «زن دين»؛ أي: دين المرأة.

توضيح الأفكار: ٢/٥٥

ز.هـ.ر

الزّهْرِيَّات[١]:

ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ):

كِتَابُ **الزّهْرِيَّات** جَمْعُ الذُّهْلِيِّ.

فتح الباري ١٠/٢٠١ و١١/٧٩.

ز.ي.د

جَمْعُ الزَّوَائِدِ:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

جَمَعَ بعض المُحَدِّثِينَ عمن كان في عصر شيخ الإسلام **زَوَائِدَ** سنن ابن ماجه على الأصول الخمسة.

وجَمَعَ الحافظ أبو الحسن الهيثميّ **زَوَائِدَ** مسند أحمد على الكتب الستة المذكورة في مجلدين، **وزَوائِدَ** مسند البزار في مجلد ضخم، **وزَوَائِدَ** معجم الطبراني الكبير في ثلاثة، **وزَوَائِدَ** المُعْجَمَيْن الأوسط والصغير في مجلدين، **وزَوَائِدَ** أبي يعلى في مجلد، ثم جمع هذه **الزَّوَائِدَ** كلها في كتاب محذوف الأسانيد، وتكلم على الأحاديث، وَيوجد فيها صحيحٌ كثيرٌ،

(١) جمع أحاديث الزهري في مجلدين سميت (الزهريات)، أبو عبدالله، محمد بن يحيى، الذُّهَلِيّ النيسابوري، أحد الأعلام الحفاظ (ت: ٢٥٢ هـ)، وهو أعلم الناس بحديثه.

وجَمَعَ زَوَائِدَ الحلية لأبي نعيم في مجلد ضخم، وزَوَائِدَ فوائد تمَّامٍ وغير ذلك.

وجَمَعَ شيخ الإسلام زَوَائِدَ مسانيد إسحاق، وابن أبي عمر، ومُسَدّد، وابن أبي شيبة، وَالحميدي، وعبد بن حُمَيْد، وأحمد بن منيع، والطيالسي في مجلدين، وزَوَائِدَ مسند الفردوس في مجلد.

وجَمَعَ صاحبنا الشيخ زَيْنُ الدِّين قاسم الحنفي زَوَائِدَ سنن الدارقطني في مجلد.

وجَمَعْتُ زَوَائِدَ شعب الإيمان للبيهقي في مجلد، وكتب الحديث الموجودة سواها كثيرة جداً، وفيها الزَّوَائِدُ بكثرة فبلوغها العدد السابق لا يَبْعُدُ.

تدريب الراوي: ١/١٠٠ ـ ١٠١

كُتُبُ الزَّوَائِدِ: (ينظر: كتب الزوائد/ك.ت.ب).

زِيَادَاتُ الألْفَاظِ الفِقْهِية فِي المُتُونِ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

قال الدارقطني والحاكم: «كان أبو بكر النيسابوري يعرف **زِيَادَات الألْفَاظِ فِي المُتُونِ**».

والمراد به: الألفاظ الفقهية والزيادات التي يستنبط منها الأحكام الفقهية، كزيادة «تربتها» في حديث التيمم، و«من المسلمين» في حديث الفطر، وليس المراد به ما زاده الفقهاء، فذلك يذكر في المدرج.

النكت للزركشي ص: ٢٠٩

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

ليس المراد **بِمَعْرِفَةِ زِيَادَات الألْفَاظِ الفِقْهِية**: ما زاده الفقهاء، فذاك يذكر في المدرج، بل المراد: الزيادات التي تظهر منها الأحكام الفقهية، كزيادة «وتربتها» في التيمم و«من المسلمين» في حديث زكاة الفطر.

محاسن الاصطلاح ص: ٩٠

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

زِيَادَاتُ الأَلْفَاظِ الفِقْهِيَّةِ فِي الأَحَادِيثِ: الألفاظ التي يستنبط منها الأحكام الفقهية، لا ما رواه الفقهاء دون المحدثين في الأحاديث، فإن تلك تدخل في المدرج لا في هذا.

توضيح الأفكار: ١٣/٢

المَزِيدُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المَزِيدُ: أن يزيد الراوي في إسناد واحدٍ رجلاً أو أكثر، وَهْماً منه وغلطاً.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٢٧

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

أو ـ أي إن كانت المخالفة ـ بزيادة راو في أثناء الإسناد؛ **فَمَزِيد.**

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩٤

المَزِيدُ فِي مُتَّصِلِ الأَسَانِيدِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

مثاله: ما روي عن عبدالله بن المبارك قال: حدثنا سفيان، عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر قال: حدثني بُسْر بن عبيدالله قال: سمعت أبا إدريس يقول: سمعت واثلة بن الأسقع يقول: سمعت أبا مَرْثَد الغَنَوي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها**». فذِكْرُ سفيان في هذا الإسناد زيادة ووهم، وهكذا ذِكْرُ أبي إدريس.

أما الوهم في ذكر سفيان: فممن دون ابن المبارك لأن جماعة ثقات رووه عن ابن المبارك عن ابن جابر نفسه ومنهم من صرح فيه بلفظ الإخبار بينهما.

وأما ذكر أبي إدريس فيه: فابن المبارك منسوب فيه إلى الوهم، وذلك لأن جماعة من الثقات رووه عن ابن جابر فلم يذكروا أبا إدريس

بين بسر وواثلة. وفيهم من صرح فيه بسماع بسر من واثلة.

قال أبو حاتم الرازي: يرون أن ابن المبارك وهم في هذا. قال: وكثيراً ما يحدث بسر من أبي إدريس فغلط ابن المبارك وظن أن هذا مما روى عن أبي إدريس عن واثلة وقد سمع هذا بسر من واثلة نفسه.

علوم الحديث ص: ٢٨٦ ـ ٢٨٧

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

(ينظر ما تقدم عند ابن الصلاح).

الإرشاد للنووي ص: ١٩١

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

المَزِيدُ فِي الأَسَانِيدِ: أن يزيد الراوي في إسناد حديث رجلًا أو أكثر وهْماً منه وغلطاً.

المنهل الروي ص: ٧١

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

إن كانت المخالفة بزيادة راو في أثناء الإسناد، ومن لم يزدها أتقنُ ممن زادها، فهذا هو **المَزِيدُ فِي مُتَّصِلِ الأَسَانِيدِ**.

نزهة النظر ص: ٥٨

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المَزِيدُ فِي مُتَّصِلِ الأَسَانِيدِ: أن يزيد الراوي في إسناد حديثٍ رجلاً أو أكثر وهْماً منه وغَلَطاً.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٧٨



حرف السين

س.ب.ع

السُّبَاعِيَّاتُ:

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

(ينظر: تَخْرِيجُ العَوَالِي/خ.ر.ج).

س.ب.ق

السَّابِقُ واللَّاحِقُ = (مَعْرِفَةُ مَنِ اشْتَرَكَ فِي الرِّوَايَةِ عَنْهُ رَاوِيَانِ مُتَقَدِّمٌ وَمُتَأَخِّرٌ/ش.ر.ك).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

السَّابِقُ واللَّاحِقُ: موضوعه: أن يشترك راويان في الرواية عن شخص واحد، وأحد الراويين متقدم والآخر متأخر، بحيث يكون بين وفاتهما أمد بعيد.

فتح المغيث ص: ٣٨٥ ـ توضيح الأفكار: ٢٧٨/٢

الجزري (تـ: ٨٣٣هـ):

السَّابِقُ واللَّاحِقُ: عبارة عمن اشترك في الرواية عنه متقدم ومتأخر، تباين وقت وفاتهما تباينا شديدا، فحصل بينهما أمد بعيد، وإن كان المتأخر غير معدود من معاصري الأول ومن طبقته.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٤٥

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

السَّابِقُ واللَّاحِقُ: اشتراك راويان اثنان عن شيخ، وتقدم موت أحدهما عن الآخر.

نزهة النظر ص: ٣٣

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **السَّابِقُ واللَّاحِقُ**: نوع ظريف سماه بذلك الخطيب.

فتح المغيث: ٢٠٠/٣ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٤٥

٢ ـ **السَّابِقُ واللَّاحِقُ**: عبارة عمن اشترك في الرواية عنه راويان متقدم ومتأخر، تباين وقت وفاتيهما تبايناً شديداً، فحصل بينهما أمد بعيد، وإن كان المتأخر غير معدود من معاصري الأول ومن طبقته.

الغاية في شرح الهداية: ١/٣٥٥

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

السَّابِقُ واللَّاحِقُ: معرفة من اشترك في الرواية عنه اثنان تباعد ما بين وفاتيهما.

تدريب الراوي: ٢/٢٦٢

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

إن تقدم موت قرينين اشتركا في الأخذ عن شيخ: **فَسَابِقٌ وَلَاحِقٌ**، كسماع الذهبي عن التنوخي والتحديث عنه، ومات سنة ثمان وأربعين وسبع مئة. وآخِرُ من مات من أصحاب التنوخي الشهاب الشاوي، مات سنة أربع وثمانين وثمان مئة.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩٨

س.ت.ر

المَسَاتِيرُ:

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

١ ـ الذين يترك إعلال الأخبار بهم في هذا الباب هم: إما ضعفاء، وإما **مَسْتُورُونَ** ممن روى عن أحدهم اثنان فأكثر، ولم تعلم مع ذلك أحوالهم.

بيان الوهم والإيهام: ٣/٩٠

٢ ـ وقسم روى عن أحدهم أكثر من واحد، فهؤلاء هم **المَسَاتِيرُ** الذين اختلف في قبول رواياتهم.

بيان الوهم والإيهام: ٥/١٥٠

٣ ـ **المَسَاتِيرُ**: الذين روى عن كل واحد منهم اثنان فأكثر.

بيان الوهم والإيهام: ٥/٥٢١

المَسْتُورُ: (ينظر: مجهول الحال/ج.هـ.ل).

الشافعي (تـ: ٢٠٤هـ) في «**الأم**»:

المَسْتُورُ: من لم يعلم سوى إسلامه.

فتح المغيث للسخاوي: ٣٢٥/١

إمام الحرمين (تـ: ٤٧٨هـ):

١ ـ **المَسْتُورُ**: الذي لم يظهر منه نقيض العدالة، ولم يتفق البحث في الباطن عن عدالته.

قال: وهذا المقطوع به عندنا، وما ذكرناه من إطلاق العمل في كثير من كتب الحديث لا بد فيه من قيد، وهو أن يروي عنه راويان فأكثر، وإلا فهو مجهول العين.

النكت للزركشي ص: ٢٦٥

٢ ـ **المَسْتُورُ**: من لم يظهر منه نقيض العدالة، ولم يتفق البحث في الباطن عن عدالته.

فتح المغيث للسخاوي: ٣٢٣/١

البغوي (تـ: ٥١٦هـ) في «**التهذيب**»:

المَسْتُورُ: من يكون عدلاً في الظاهر ولا تُعْرَفُ عدالة باطنه.

علوم الحديث لابن الصلاح[1] ص: ١١٢ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ١٦٠ ـ توضيح الأفكار: ١٦٧/١

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

١ ـ **المَسْتُورُ**: الذي روى عنه أكثر من واحد.

بيان الوهم والإيهام: ٣٧٤/٣

٢ ـ **المَسْتُورُ**: من لم تثبت عدالته لدينا، ممن روى عنه اثنان فأكثر.

بيان الوهم والإيهام: ١٣/٤

---

(١) لم يصرح الحافظ ابن الصلاح باسمه، بل قال: «قال بعض أئمتنا». وتعقبه الحافظ العراقي بقوله: هذا الذي نقل كلامه ولم يسمه هو البغوي، فهذا لفظه بحروفه في «التهذيب».

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

المجهول الذي جُهلت عدالته الباطنة وهو عدل في الظاهر، وهو **المَسْتُورُ**.

علوم الحديث ص: ١١١ ـ ١١٢ ـ توضيح الأفكار: ١/١٦٥ ـ ١٦٦. ١٦٧

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ **المَسْتُورُ**: من كان عدلاً في الظاهر، مجهول العدالة باطناً.

الإرشاد للنووي ص: ١١٢

٢ ـ **المَسْتُورُ**: عدل الظاهر خفي الباطن.

التقريب للنووي: ١/٣١٦

٣ ـ في النكاح من «**الروضة**»: **المَسْتُورُ**: من عرفت عدالته ظاهراً لا باطناً.

فتح المغيث للسخاوي: ١/٣٢٣

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

١ ـ **المَسْتُورُ**: من لم تثبت عدالته ممن قد روى عنه اثنان فأكثر.

النكت للزركشي ص: ١٠٠

٢ ـ (ينظر: قول الترمذي: لَا يُتَّهَمُ/ت.هـ.م).

عز الدين بن الوزير (تـ: ٨٤٠هـ):

١ ـ **المَسْتُورُ** في عرف المحدثين: من قصر عن المتواترة عدالتهم، أو المشهور شهرة تقرب من التواتر.

توضيح الأفكار: ١/١٦٧

٢ ـ **المَسْتُورُ**: المجهول حاله.

توضيح الأفكار: ١/١٦٥

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ (ينظر: مجهول الحال/ج.هـ.ل).

٢ ـ في «التقريب»: **المَسْتُورُ**: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ مستور، أو مجهول الحال.

توضيح الأفكار: ١/١٥٠. ١٦٥. ١٦٧

قاسم بن قطلوبغا (تـ: ٨٧٩هـ) في «حاشية تلميذه»:

الراوي إذا لم يُسَمّ كَرجُل يُسَمى مُبْهَماً،

وإِنْ ذُكِر مع عدم تمييز فهو المُهْمَل.

وإن مُيِّزَ ولم يَروِ عنه إلا واحد فمجهول، وإلا **فَمَسْتُورٌ**.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٩٣ ـ توضيح الأفكار: ١/١٥٠

السخاوي (تـ: **٩٠٢هـ**):

المَسْتُورُ: من لم ينقل فيه جرح ولا تعديل، وكذا إذا نُقلا ولم يترجح أحدهما على الآخر.

فتح المغيث: ١/٦٦ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٩٣ ـ توضيح الأفكار: ١/١٥٠

علي القاري (تـ: **١٠١٤هـ**):

المَسْتُورُ: الراوي الذي لم يتحقق عدالته ولا جرحه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٩٣ ـ توضيح الأفكار: ١/١٥٠

الصنعاني (تـ: **١١٨٢هـ**):

المَسْتُورُ: من لم يوثق.

توضيح الأفكار: ١/١٥٥

الزبيدي (تـ: **١٢٠٥هـ**):

(ينظر: مجهول الحال/ج.هـ.ل).

بعضهم (مما صححه السبكي):

المَسْتُورُ: من ثبتت عدالته، وانقطع خبره مدة يحتمل طرق نقيضها.

فتح المغيث للسخاوي: ١/٣٢٥

مَسْتُورُ الحِفْظِ:

الصنعاني (تـ: **١١٨٢هـ**):

مَسْتُورُ الحِفْظِ: الذي لا يبلغ رتبة الإتقان والضبط، وهو الذي خف ضبطه المذكور في تعريف الحسن لذاته.

توضيح الأفكار: ١٦٨/١

س.خ.م

التَّسْخِيمُ والتَّسْوِيدُ:

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

ذهب بعضهم إلى أن يمر عطفة خط التخريج من موضع للنقص داخل الكتاب حتى يلحقه بأول حرف من اللحق بالحاشية، ليأتي الكلام والخط كالمتصل.

وهذا فيه بيان، لكنه **تَسْخِيمٌ** للكتاب **وتَسْوِيدٌ** له، لا سيما إن كثرت الإلحاقات والنقص.

الإلماع ص: ١٦٤ ـ فتح المغيث: ١٩٥/٢ ـ تدريب الراوي ٨٠/٢.

س.د.س

السُّدَاسِيَّاتُ:

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

(ينظر: تَخْرِيجُ العَوَالِي/خ.ر.ج).

س.ر.د

سَرَدَ:

النحاس (تـ: ٣٨٠هـ) في «**صناعة الإعراب**»:

قولهم: **سَرَدَ الكاتب قراءته**، معناه: أحكمها، مشتق من سرد الدرع إذا أحكمها، وجعل حلقها ولاء غير مختلفة وأحسن صنعة المسامر، ولا يكن دقيقاً فيسلس ولا غليظاً فيقصمها.

النكت للزركشي ص: ٣٩٧

س.ر.ق

سَارِقُ الحَدِيثِ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: فلان يسرق الحديث).

سَرِقَةُ الحَدِيثِ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

سَرِقَةُ الحَدِيثِ: أن يكون محدث ينفرد بحديث، فيجيء السارق ويدعي أنه سمعه أيضاً من شيخ ذلك المحدث.

وليس كذلك من يسرق الأجزاء والكتب، فإنها أنحس بكثير من سرقة الرواة.

فتح المغيث للسخاوي: ١/٣٧٠

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

سَرِقَةُ الحَدِيثِ: يكون الحديث عرف براو فيضيفه لراو غيره من شاركه في طبقته.

فتح المغيث: ١/٣٧٠

سَرِقَةُ السَّمَاعِ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

سَرِقَةُ السَّمَاعِ وادعاء ما لم يسمع من الكتب والأجزاء، فهذا كذب مجرد، ليس من الكذب على الرسول ﷺ، بل من الكذب على الشيوخ.

الموقظة ص: ٦٠

يَسْرِقُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

يَسْرِقُ: وصف بها جماعة، وعُدّت في ألفاظ التجريح.

الغاية في شرح الهداية: ١/٣٤١

فُلَانٌ يَسْرِقُ الحَدِيثَ:

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

(ينظر: المَقْلُوبُ/ق.ل.ب).

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

١ ـ **فُلَانٌ يَسْرِقُ الحَدِيثَ**: يركب الأسانيد على المتون.

سير أعلام النبلاء: ٥٠٤/١١

٢ ـ من تعمد ذلك وركَّب متنا على إسناد ليس له، فهو سَارِقُ الحَدِيثِ، وهو الذي يقال في حقه: **فُلَانٌ يَسْرِقُ الحَدِيثَ**.

ومن ذلك أن يسرق حديثاً ما سمعه، فيدعي سماعه من رجل. وإن سرق فأتى بإسناد ضعيف لمتن لم يثبُت سنده، فهو أخف جرما ممن سرق حديثاً لم يصح متنه، وركب له إسناداً صحيحاً، فإن هذا نوع من الوضع والافتراء.

الموقظة ص: ٦٠

س.ط.ن

الأُسْطُوَانَةُ:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

قال أبو سعيد الأشج: سمعت أبا خالد يقول لعبدالله بن نمير: يا أبا هشام! أما تذكر إسماعيل بن أبي خالد وهو يقول: حدثنا قيس بن أبي حازم، هذه **الأُسْطُوَانَةُ**؛ يعني: أنه في الثقة مثل أسطوانة.

الجرح والتعديل: ١٠٢/٧

س.ق.ط

سَاقِطٌ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

السَّاقِطُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: تخريج الساقط/خ.ر.ج).

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

السَّاقِطُ؛ أي: المتروك من أصله.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٨٠٢

قولهم: **سَقَطَ عَلَى الخَبَرِ:**

ابن بطال (٤٤٩هـ):

قولهم: **سَقَطَ عَلَى الخَبَرِ**؛ إذا علمه.

إكمال المعلم: ٣٠٠/٨

الوقشي (تـ: ٤٨٩هـ):

(ينظر ما تقدم عند ابن بطال).

إكمال المعلم: ٣٠٠/٨

السَّقْطُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

السَّقْطُ؛ أي: الحذف.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٠٩

قولهم: **فُلَانٌ يُسَاقِطُ الحَدِيثَ:**

ابن بطال (٤٤٩هـ):

من قولهم: سقط على الخبر؛ إذا علمه، أو من قولهم: **فُلَانٌ يُسَاقِطُ الحَدِيثَ**؛ أي: يرويه.

إكمال المعلم: ٨/٣٠٠

الوقشي (تـ: ٤٨٩هـ):

(ينظر ما تقدم عند ابن بطال).

إكمال المعلم: ٨/٣٠٠

س.ك.ت

قول أبي داود: **سَكَتُّ عَلَيْهِ:**

أبو داود (تـ: ٢٧٩هـ):

١ ـ جاء عنه: وما **سَكَتُّ عَنْهُ**؛ فهو حسن.

محاسن الاصطلاح ص: ٤٠

٢ ـ قال: ما **سَكَتُّ عَلَيْهِ**؛ فهو صالح.

فتح المغيث للسخاوي: ١/٧٩ ـ ٨٠

قول البخاري: **سَكَتُوا عَنْهُ:**

ابن كثير (تـ: ٧٣٤هـ):

فُلَانٌ فِيهِ نَظَرٌ، و**فُلَانٌ سَكَتُوا عَنْهُ**؛ إنهما أدنى المنازل عنده وأردأها.

فتح المغيث: ١/٣٧١

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

١ ـ (ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

٢ ـ **سَكَتُوا عَنْهُ**: ظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصده بها بالاستقراء: أنها بمعنى تركوه.

الموقظة ص: ٨٣

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

فلان **فِيهِ نَظَرٌ**، وفلان **سَكَتُوا عَنْهُ**: هاتان العبارتان يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه.

فتح المغيث ص: ١٧٦ - توضيح الأفكار: ١٦٧/٢ - الرفع والتكميل ص: ٤٠٢

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

فيه نظر، **وسَكَتُوا عَنْهُ**: كثيراً ما يعبر البخاري بهاتين الأخيرتين فيمن تركوا حديثه.

فتح المغيث: ٣٧١/١

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

البخاري يطلق فيه نظر **وسَكَتُوا عَنْهُ**؛ فيمن تركوا حديثه.

تدريب الراوي: ٣٤٩/١

سُكُوتُ الأئِمَّة:

أبو حاتم (ت: ٢٧٧هـ):

قال أبو حاتم: قال لي أحمد بن حنبل: إلى من تختلف ببغداد؟ قلت: إلى هوذة بن خليفة، وعفان، **فسكت كالراضي بذلك**.

الجرح والتعديل: ١١٩/٩.

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

١ - ثابت بن عجلان:

وما روي عن أحمد بن حنبل من أنه سئل عنه فقال، كان يكون بالباب والأبواب، قيل: أكان ثقة؟ **فسكت**.

لا يقضي عليه منه، لأنه قد يسكت لأنه لا يعرف حاله، ومن علم حجة على من لا يعلم.

وقد يسكت لأنه لم يستحق عنده أن يقال: ثقة، وليس إذا لم ينحل اسم الثقة فهو ضعيف، بل قد يكون صدوقاً، وصالحاً، ولا بأس به، وألفاظ أخر من مصطلحاتهم.

بيان الوهم والإيهام: ٣٦٣/٥

٢ ـ إن الترمذي يصحح الصحيح، ويضعف الضعيف، ويحسن ما بينهما، وسكوته ـ إذا سكت ـ ترك للحديث إلى نظر من ينظر فيه.

بيان الوهم والإيهام: ٣٩٩/٤

٣ ـ من لم يذكر فيه ابن أبي حاتم الجرح والتعديل فهم عنده مجهولو الأحوال، بين ذلك عن نفسه في أول كتابه، وسواء كان من لم يذكر فيه الجرح والتعديل ممن لم يرو عنه إلا واحد، أو ممن لم يرو عنه جماعة. ورأى أبو محمد أن من روى عنه جماعة يقبل، وعلى ذلك بنى نظره، وبه عمل في كتابه.

بيان الوهم والإيهام: ٣٠٩/٥

٤ ـ قد أخبر عن نفسه ـ عبدالحق الإشبيلي ـ بأن ما يسكت عنه صحيح عنده، إلا أن يكون مما لا حكم فيه.

بيان الوهم والإيهام: ٣٠٩/٥

سُكُوتُ رسول الله ﷺ:

ابن الصلاح (تـ : ٦٤٣هـ):

(ينظر: تقرير رسول الله ﷺ/ق.ر.ر).

س. ل.س.ل

التَّسَلْسُلُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

التَّسَلْسُلُ: من نعوت الأسانيد وهو عبارة عن تتابع رجال الإسناد وتواردهم فيه واحداً بعد واحد على صفة أو حالة واحدة.

وينقسم ذلك إلى ما يكون صفة للرواية والتحمل، وإلى ما يكون صفة للرواة أو حالة لهم.

ثم إن صفاتهم في ذلك وأحوالهم أقوالاً وأفعالاً ونحو ذلك، تنقسم إلى ما لا نحصيه.

علوم الحديث ص: ٢٧٥

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

التَّسَلْسُلُ: عبارة عن تتابع رجال الإسناد جميعهم على صفة أو حالة واحدة. وتارةً يكون صفة للرواية، وتارةً صفة للرواة.

الإرشاد للنووي ص: ١٨٣

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

التَّسَلْسُلُ: التتابع.

الغاية في شرح الهداية: ١/٣٠٤

التَّسَلْسُلُ بِالزَّمَانِ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

مثال **التَّسَلْسُلِ بِالزَّمَانِ**: حديث تسلسل «قص الأظافير» بيوم الخميس.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٦١

التَّسَلْسُلُ بِصِفَةِ الرِّوَايَةِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

التَّسَلْسُلُ بِصِفَةِ الرِّوَايَةِ: من أمثلته: الحديث المسلسل بالأولية، لكن الصحيح أن التسلسل مما انقطع فيه من سفيان بن عيينة ومن رفعه مسلسلاً، من ثم فقد غلط أو كذب.

الغاية في شرح الهداية: ١/٣٠٦

التَّسَلْسُلُ بِالمَكَانِ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

مثال **التَّسَلْسُلِ بِالمَكَانِ**: الحديث المسلسل «بإجابة الدعاء في المُلْتَزَم».

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٦١

التَّسَلْسُلُ فِي السَّنَدِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

التَّسَلْسُلُ فِي السَّنَدِ: بقاء سلسلته بحدثنا وأخبرنا.

فتح المغيث: ١/٣٥٩

سِلْسِلَةُ الذَّهَبِ: (ينظر: حرف الذال/ذ.هـ.ب).

سِلْسِلَةُ الكَذِبِ: (ينظر: حرف الكاف/ك.ذ.ب).

المُسَلْسَلُ[(١)] = الحَدِيثُ المُسَلْسَلُ.

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

المُسَلْسَلُ: ما تتابع رجال إسناده على صفة أو حالة للرواة تارةً وللرواية تارةً أخرى.

وصفات الرواة إما أقوال أو أفعال وأنواع كثيرة غيرهما كمسلسل التشبيك باليد والعد فيها، وكاتفاق أسماء الرواة أو صفاتهم أو نسبتهم كأحاديث رويناها كل رجالها دمشقيون، وكمسلسل الفقهاء.

وصفات الرواية كالمسلسل بـ: سمعت، أو بأخبرنا، أو أخبرنا فلان والله.

التقريب للنووي: ١٨٧/٢ ـ ١٨٨

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

المُسَلْسَلُ: ما كان إسناده على صفة واحدة في طبقاته، فتارة يكون في جميعها، كما إذا كان كلّه بصيغة: سمعت فلاناً يقول إلى آخره، وتارةً يكون في أكثره مثل الحديث المسلسل بقولهم: وهو أول حديث سمعته منه.

فإنَّ سلسلَته تقف على الراوي عن سفيان بن عيينة، وهو عبدالرحمن بن بشر على الصحيح. ورفعها أبو نصر الوزيري، إلى منتهاه.

وقد يُسلسلون بأطعمني وسقاني، وبحدثني ويده على كتفي.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١٧

---

(١) ذكر له الحاكم ثمانية أنواع لم يعرفها، ينظر: معرفة علوم الحديث ص: ٢٩ ص: ٢٩ ـ ٣٤. كما تذكر المصادر أنواعه المختلفة وبعضها يضرب أمثلة لكل نوع. ينظر على سبيل المثال: علوم الحديث لابن الصلاح ص:٢٧٥ ـ ٢٧٦. فتح المغيث للعراقي ص: ٢٢٨ ـ ٢٣٠. فتح المغيث للسخاوي: ٥٧/٣. تدريب الراوي: ١٨٧/٢ ـ ١٨٩ وغيرها.

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

المُسَلْسَلُ: ما تتابع رجال إسناده عند روايته على صفة أو حالة إما في الراوي أو في الرواية.

وصفة الراوي: إما قول أو فعل أو غير ذلك، كمسلسل القسم بالله العظيم، وكمسلسل التشبيك باليد ومسلسل العد فيها، وكاتفاق أسماء الرواة كجزء المحمدين، أو صفتهم كحديث الفقهاء، أو نسبتهم كحديث كل رواته مكيون.

وصفة الرواية كالمسلسل بـ: (سمعت)، أو بـ: (أخبرنا)، ونحو ذلك.

المنهل الروي ص: ٥٧

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

المُسَلْسَلُ: ما كان سنده على صفة واحدة في طبقاته كما سلسل بـ: «**سَمِعْتُ**»، أو كما سلسل بـ: «**الأولية**» إلى سفيان.

الموقظة ص: ٤٣

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

الحَدِيثُ المُسَلْسَلُ: ما توارد رجال إسناده واحداً فواحداً على حالة واحدة أو صفة واحدة، سواء كانت الصفة للرواة أو للإسناد، وسواء كان ما وقع منه في الإسناد في صيغ الأداء، أو متعلق بزمن الرواية أو بالمكان، وسواء كانت أحوال الرواة أو صفاتهم أقوالاً أو أفعالاً.

فتح المغيث ص: ٣٢٦ ـ ٣٢٧

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **الحَدِيثُ المُسَلْسَلُ**: ما ورد بحالة واحدة في الرواة، أو في الرواية، فما في الرواة تارةً قولاً. ومثل له بالمسلسل بقراءة سورة الصف، وهو حديث عبدالله بن سلام رضي الله تعالى عنه قال: «قعدنا قوماً من أصحاب رسول الله ﷺ، فتذاكرنا، فقلنا: لو نعلم أي الأعمال أحب

إلى الله تعالى لعملناه، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ①﴾ حتى ختمها. قال عبدالله رضي الله تعالى عنه: فقرأها علينا رسول الله ﷺ حتى ختمها».

قلت: واتصل ذلك أعني قراءة السورة من كل رجال السند بنا وهو من خير المسلسلات، لأن رجاله كلهم ثقات.

وتارة فعلاً، ومثّل له بالمسلسل بالتشبيك، وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: «شبك رسول الله ﷺ بيدي وقال: **خلق الله الأرض يوم السبت**». وذكره.

الغاية في شرح الهداية: ١/٣٠٤ ـ ٣٠٥

٢ ـ **المُسَلْسَلُ** لغة: اتصل الشيء بعضه ببعض، ومنه سلسلة الحديث، ومسلسل الحديث، وهو من صفات الإسناد وهو: ما توارد فيه الرواة له كلهم واحد فواحداً حالاً؛ أي على كل حال لهم.

فتح المغيث: ٣/٥٧

زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ):

المُسَلْسَلُ: مثاله قوله ﷺ لمعاذ: «**إني أحبك فقل في دبر كل صلاة: اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك**» فإنه مسلسل يقول كل من رواته: «**إني أحبك فقل**».

وكقول أبي هريرة: «شبك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال: **خلق الله الأرض يوم السبت**» الحديث. فإنه مسلسل بتشبيك كل منهم يد من رواه عنه.

وكالمسلسل بالقراء، وبالحفاظ، وبالفقهاء، وبالمحدثين، وبرواية الأبناء عن الآباء.

فتح الباقي: ٢/٢٨٥ ـ ٢٨٧

علي القاري (ت: ١٠١٤هـ):

١ ـ **المُسَلْسَلُ** بفتح السين، وهو في اللغة: اتصال الشيء بعضه ببعض، ومنه سلسلة الحديد.

(وهو)؛ أي: المسلسل (من صفات الإسناد)؛ أي: فقط، بخلاف المرفوع ونحوه فإنه من صفات المتن، وبخلاف الصحيح ونحوه فإنه من

صفاتهما، ثم الأصل أن يقع التسلسل من أول الإسناد إلى أخره.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٥٩

٢ ـ **المُسَلْسَلُ مِنَ الحَدِيثِ**: ما توارد رجال إسناده واحداً فواحداً على حالة واحدة، سواء كانت تلك الصفة للرواة أو للإسناد، وسواء ما وقع فيه الإسناد متعلقا بصيغ الأداء، أو متعلقاً بزمن الرواية أو مكانها، وسواء كانت صفة الرواة قولاً، أو فعلاً، أو قولاً وفعلاً معاً كما سبق، وهذا ما عليه الأكثرون.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٦٠

٣ ـ معرفة من اتفق اسمه واسم أبيه وجده من فروع **المُسَلْسَلِ**؛ أي: من أنواعه. ويقرب منه ما روى السيوطي عن الحسن ـ أي البصري ـ عن الحسن ـ أي: ابن عليّ ـ عن أبي الحسن عن جد الحسن «أن أحسن الحسن الخلق الحسن».

أو يروي الراوي عن أبيه عن جده، وهَلُمَّ جَراً.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٥٤

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

المُسَلْسَلُ لغة: إيصال الشيء بالشيء، ومنه سلسلة الحديد، وهو من صفات الإسناد.

توضيح الأفكار: ٢٣٧/٢

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

إن اتفق الرواة في صيغ الأداء وغيرها من الحالات القولية، أو الفعلية: **فَمُسَلْسَلٌ**، إما في الإسناد كله، كالمسلسل بالحفاظ، أو بأخذ اللحية، أو بالإيمان بالقدر، وغير ذلك.

أو في معظمه، بتاريخ الرواية كالمسلسل بالأولية، لانتهائها إلى سفيان على الصحيح، والمسلسل بالآخِرِيَّة، أو بزمن الرواية، كالعيد والخميس، أو بمحلها، كالملتزم النفيس، أو كونه وحده حين التحمل عن شيخه العمدة، أو بصفة الراوي الحالية، ككونه مُعمَّراً، أو مصرياً، أو يمنياً، أو شامياً، أو اسمه محمداً، أو ممن ذكر بكنيته أو عينت نسبته.

ومن المسلسل بالصفة القولية: قراءة الصف، و«إني أحبك فقل».

وبالصفة الفعلية، كالكتابة بالمرويّ، والمصافحة، والمشابكة.

ومن المسلسل بصيغة الرواية: كسمعت، وقرأت، وأنشدت.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ٢٠٠ ـ ٢٠٢

أصحاب الحديث:

ما يسمع من لفظ المحدث الراوي له بالخيار فيه بين قوله: «سمعت»، و«ثنا»، و«أخبرنا»، و«أنبأنا»؛ إلا أن أرفع هذه العبارات: «سمعت»، وربما اتصل ذلك بجميع رجال الإسناد في حديث واحد، فيسميه أصحاب الحديث: **المُسَلْسَلُ**.

الكفاية ص: ٢٨٣ ـ ٢٨٤

المُسَلْسَلُ بالأَئِمَّةِ الحُفَّاظِ المُتْقِنِينَ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المُسَلْسَلُ بالأَئِمَّةِ الحُفَّاظِ المُتْقِنِينَ؛ أي: المحققين بأن يكون رجال إسناده الأئمة لا يزال يرويه إمام عن إمام. وكأنه مأخوذ من سَلْسَلْتُ الماء في حلقه؛ أي: صببته؛ لأنّ كل شيخ بإلقائه إلى تلميذه كأنه يصبه في جوفه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٢٨

المُسَلْسَلُ بِالأَوَّلِيَّةِ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المُسَلْسَلُ بِالأَوَّلِيَّةِ؛ أي: المنسوب بالأول، وهو الحديث المسلسل بأول حديث سمعه كل واحد منهم من شيخه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٥٩

المُسَلْسَلُ بِتَارِيخِ الرِّوَايَةِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

المُسَلْسَلُ بِتَارِيخِ الرِّوَايَةِ: ككون الراوي آخر من يروي عن شيخه.

فتح المغيث: ٥٩/٣

المُسَلْسَلُ بِزَمَنِ الرِّوَايَةِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

المُسَلْسَلُ بِزَمَنِ الرِّوَايَةِ: كالمسلسل بالتحمل في يوم العيد، أو بقص الأظفار في يوم الخميس.

فتح المغيث: ٥٩/٣

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المسلسل).

المُسَلْسَلُ بِصِفَةِ الرُّواة:

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

مثال **المُسَلْسَلُ بِصِفَةٍ تتعلق بالرُّواة**: كأن يكونوا فقهاء، كما وقع في حديث: «**البيعان بالخيار**»، أو من البلد الفلانية، ونحوها من اتفاق الأسماء وغير ذلك.

محاسن الاصطلاح ص: ٢٢٧ ـ ٢٢٨

المُسَلْسَلُ بِصِفَةِ الرِّوَايَةِ:

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

ومنه ـ أي مثال ذلك ـ : صمت أذناي إن لم أكن سمعته. . إلى آخره.

محاسن الاصطلاح ص: ٢٢١

المُسَلْسَلُ القَوْلِي:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

المُسَلْسَلُ القَوْلِي: كحديث أنه ﷺ قال لمعاذ رضي الله عنه: «**إني أحبك فقل في دبر كل صلاة: اللهم أعني على ذكرك**» الحديث. فقد تسلسل لنا بقول كل من رواته: «**أني أحبك فقل**».

ونحوه المسلسل بقول: رحم الله فلاناً كيف لو أدرك زماننا. وبقول: قم فصب علي حتى أريك وضوء فلان. وأما أن يكون الحال فعليا كقول أبي هريرة: شبك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال: «**خلق الله الأرض يوم**

السبت» الحديث. فقد تسلسل لنا بتشبيك كل واحد من رواته بيد من وراه عنه.

ونحوه المسلسل بوضع اليد على الرأس، وبالأخذ بيد الطالب، وبالعَدِّ في يده للخمسة؛ التي منها الصلاة على النبي ﷺ والترحم والدعاء وبالمصافحة، وبرفع اليدين في الصلاة وبالاتكاء وبالإطعام، والسقي، وبالضيافة بالأسودين التمر والماء.

فتح المغيث: ٥٧/٣

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المسلسل).

المُسَلْسَلُ القَوْلِي وَالفِعْلِي مَعاً:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

قد يجيئان معاً ـ أعني القول والفعل ـ في حديث واحد كحديث أنس مرفوعاً: «**لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، حلوه ومره. قال: وقبض رسول الله ﷺ على لحيته، وقال: آمنت بالقدر**». فقد تسلسل لنا بقبض كل واحد من رواته على لحيته مع قول: آمنت إلى آخره.

فتح المغيث: ٥٨/٣

المُسَلْسَلُ بِمَكَانِ الرِّوَايَةِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

المُسَلْسَلُ بِمَكَانِ الرِّوَايَةِ: كالمسلسل بإجابة الدعاء في الملتزم.

فتح المغيث: ٥٩/٣

المُسَلْسَلُ الوَصْفِي:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

أو وصفا؛ أي: أو كان التوارد من الرواة على وصف لهم، وهو أيضاً فعلي كالمسلسل بالقراء، وبالحفاظ، وبالفقهاء، وبالنُّحَاة، وبالصوفية، وبالدمشقيين، وبالمصريين، ونحو ذلك؛ كالمسلسل بالمحمدين، أو بمن أول اسمه عين، أو بمن في اسمه أو اسم أبيه أو نسبه أو غيرهما مما

يضاف إليه نون، أو برواية الأبناء عن الآباء، أو بالمعمرين، أو بعدد مخصوص من الصحابة يروي بعضهم عن بعض، أو من التابعين كذلك.

وقَوْلِيٌّ: كالمسلسل بقراءة سورة الصف ونحوه، لكنه في الوصف غالباً مقارب، بل مماثل له في الحال.

أو وصف سند؛ أي: أو كان التوارد من الرواة على وصف سند بما يرجع إلى التحمل، وذلك إما في صيغ الأداء كقول كلهم أي الرواة: سمعت فلاناً، أو حدثنا، أو أنبأنا، أو شهدت على فلان، فاتحد ما وقع منها لجميع الرواة فصار بذلك مسلسلاً.

فتح المغيث: ٥٨/٣

مَعْرِفَةُ المُسَلْسَلِ مِنَ الأَسَانِيدِ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

مَعْرِفَةُ المُسَلْسَلِ مِنَ الأَسَانِيدِ: فإنه نوع من السماع الظاهر الذي لا غبار عليه.

معرفة علوم الحديث ص: ٢٩

المُسَلْسَلاتُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

قد أفرد كثير من الأئمة ما وقع لهم من **المُسَلْسَلاتِ**، وقع لي من ذلك بالسماع جملة كالمسلسلات لأبي بكر بن شاذان، ولأبي محمد الإبراهيمي، ولأبي محمد الديباجي، ولأبي سعد السمان، ولأبي سعد بن أبي عصرون، ولأبي القاسم التيمي، والقرافي، ولأبي المكارم بن مسدي، ولأبي سعيد العلائي، ولابن الفضل في الأربعين له.

وبالإجازة جملة أيضاً كأبي نعيم الأصبهاني، وأبي الحسن اللبان، والقاضي أبي بكر بن العزي، واعتنى كل من حافظ دمشق الشمس بن ناصر الدين وحافظ مكة من أصحابنا، بإفراد ما وقع له منها في تخريج.

وكذا أفردت مائة منها بالتصنيف مبيناً شأنها، ورويت ذلك إملاء وتحديثاً بالقاهرة ومكة.

فتح المغيث: ٥٩/٣ ـ ٦٠

المُسَلْسَلاتُ النَّاقِصَةُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ من المُسَلْسَلِ ما هو **نَاقِصُ التَّسَلْسُلِ** إما في أوله، أو وسطه، أو آخره، وله أمثلة: كحديث عبدالله بن عمرو بن العاص: «**الراحمون يرحمهم الرحمن**» المسلسل بأوليةٍ وقعت لجل رواته، حيث كان أول حديث سمعه كل واحد منهم من شيخه، فإنه إنما يصح التسلسل فيه إلى ابن عيينة خاصة، وانقطع فيمن فوقه على القول المعتمد.

فتح المغيث: ٦٠/٣ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٦٠

٢ ـ من **المُسَلْسَلاتِ النَّاقِصَةِ** ما اجتمع في رواته ثمانية في نسق اسمهم زيد، أو سبعة أو ستة من التابعين، أو ستة فواطم، أو خمسة كنيتهم أبو القاسم وأبو بكر، أو اسمهم محمد بن عبدالواحد أو أحمد، أو خلف أو صحابة، أو أربعة اسمهم إبراهيم أو إسماعيل أو علي أو سليمان، أو صحابيات، أو إخوة من التابعين، أو حنفيون، أو ثلاثة من الأئمة المتبوعين، أو اسمهم أبان أو أسامة أو إسحاق أو خالد أو عمران أو خولان، أو اثنان كل منهما اسمه الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد، أو اسمه نصر بن علي أو عثام بن علي، في أشباه لذلك، كأن يتوالى في رواته بصريون، أو مدنيون، أو مغربيون، أو مالكيون، أو حنبليون، أو ظاهريون، أو عدة نسوة.

فتح المغيث: ٦١/٣

٣ ـ أفرد بعض المتأخرين من **المُسَلْسَلاتِ النَّاقِصَةِ** ما اشترك جماعة من رجال سنده في فقه أو بلد أو إقليم أو غيرها بنوع سوى ما يشبهه من توالي عدة من الصحابة أو التابعين مما أفرده أيضاً بنوعين، كما سأذكره في الأقران إن شاء الله.

فتح المغيث: ٦٢/٣

الأَحَادِيثُ المُسَلْسَلَةُ:

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

الأَحَادِيثُ المُسَلْسَلَةُ: التي تتابع رجال إسنادها على صفة أو حالة.

الرسالة المستطرفة ص: ٧١

س.ل.ف

السَّلَفُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

السَّلَفُ: من تقدم بالموت، وسمي الصدر الأول من التابعين السلف الصالح.

الغاية في شرح الهداية: ٨٥/١

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

السَّلَفُ: سلف الأمة، فيشمل الصحابة ومن بعدهم، إذ السلف: كل متقدم كما يفيده «**القاموس**».

توضيح الأفكار: ١١/١

السِّلَفي:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

السِّلَفي بكسر السين المهملة وفتح اللام وبالفاء: منسوب إلى سِلْفَة بعض أجداده؛ ومعناه: مقطوع الشفة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٤٦

السَّلَفي:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

السَّلَفي بفتح المهملة واللام وفى آخرها فاء: نسبة إلى السَّلف لانتحال مذهبهم ونقله.

وقد انتسب كذلك من الرواة جماعة (منهم من المتأخرين الأستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري الخليلي، فإنه كان يكتب ذلك بخطه، وسئل عنه فقال: نسبة إلى طريق السَّلف).

وفي الرواة من ينسب سُلَفِياً بضم المهملة وسِلَفِيا بكسرهما، وسِلْقيا

بكسرها أيضاً لكن مع سكون اللام وقاف بدل الفاء كما بين في مكانه.

الغاية في شرح الهداية: ١/٦٥

س.ل.م

السَّالِمِيَّةُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

السَّالِمِيَّةُ: فرقة ينتسبون لمذهب الحسن بن محمد بن أحمد بن سالم السالمي في الأصول، وكان مذهباً مشهوراً بالبصرة وسواها.

فتح المغيث: ١/٢٥٨

س.م.ع

التَّسْمِيعُ:

الخطيب (تـ: ٤٦٣هـ):

رسم تسمية الراوي في المنقول عنه، وتسمية من حضر سماعه منه.

يكتب الطالب بعد التسمية اسم الشيخ الذي سمع الكتاب منه وكنيته ونسبه. وصورة ما ينبغي أن يكتبه: حدثنا أبو فلان فلان بن فلان بن فلان الفلاني قال: نا فلان. ويسوق ما سمعه من الشيخ على لفظه.

وإذا كتب الطالب الكتاب المسموع فينبغي أن يكتب فوق سطر التسمية أسماء من سمع معه، وتاريخ وقت السماع. وإن أحب كتب ذلك في حاشية أول ورقة من الكتاب فكلا قد فعله شيوخنا.

وإن كان سماعه الكتاب في مجالس عدة كتب عند انتهاء السماع في كل مجلس علامة البلاغ ويكتب في الذي يليه **التَّسْمِيعَ** والتاريخ كما يكتب في أول الكتاب. فعلى هذا شاهدت أصول جماعة من شيوخنا مرسومة، ورأيت في كتاب بخط أبي عبدالله أحمد بن حنبل مما سمعه منه ابنه عبدالله في حاشية ورقة منه (بلغ عبدالله).

الجامع لأخلاق الراوي: ١/٢٦٨ ـ ٢٦٩ ـ توضيح الأفكار: ٢/٢٢١

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

كِتبة **التَّسْمِيع** حيث ذكره أحوط له وأحرى بأن لا يخفى على من يحتاج إليه، ولا بأس بكتبته آخر الكتاب، وفي ظهره، وحيث لا يخفى موضعه.

وينبغي أن يكون **التَّسْمِيعُ** بخط شخص موثوق به غير مجهول الخط، ولا ضير حينئذٍ في أن لا يكتب الشيخ المسمِع خطه بالتصحيح. وهكذا لا بأس على صاحب الكتاب إذا كان موثوقاً به أن يقتصر على إثبات سماعه بخط نفسه، فطالما فعل الثقات ذلك.

ثم إن على كاتب التسميع التحري والاحتياط، وبيان السامع والمسموع منه بلفظ غير محتمل، ومجانبة التساهل فيمن يُثبت اسمه، والحذر من إسقاط اسم أحد منهم لغرض فاسد. فإن كان مثبتُ السماع غير حاضر في جميعه لكن أثبته معتمدا على إخبار من يثق بخبره من حاضريه، فلا بأس بذلك إن شاء الله تعالى.

علوم الحديث ص: ٢٠٥ ـ ٢٠٦

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

التَّسْمِيعُ: وهو المسمى **بالطَّبْقَةِ**، ومناسبته للعمل في اختلاف الروايات من جهة اشتراك محلهما في أول الكتاب أو آخره، ولكن وسط بينهما بما هو أظهر في المناسبة مع الأول.

ويكتب الطالب اسم الشيخ الذي قرأ أو سمع عليه أو منه كتاباً أو جزءاً أو نحوه، وما يلتحق بالاسم من نسب ونسبة وكنية ولقب ومذهب، ونحو ذلك مما يعرف به، مع سياق سنده بالمسموع لمصنفه في ثبته الذي يخصه بذلك، أو في النسخة التي يروم تحصيلها من المسموع بعد البسملة، فيقول مثلاً: أنا أبو فلان فلان بن فلان الفلاني، حدثنا فلان؛ ويسوق السند إلى آخره على الوجه الذي وقع.

وإن سمع معه غيره فليكتب أسماء السامعين إما قبلها أي البسملة فوق سطرها من غير اختصار، لما لا يتم تعريف كل من السامعين بدونه

فضلًا عن حذف لأحد منهم، بل مكمله والحذر كما قال ابن الصلاح من إسقاط اسم أحد منهم لغرض فاسد. . .

فتح المغيث: ٢/٢١٩ ـ ٢٢٠

٢ ـ (ينظر: الطَّبْقَةُ/ط.ب.ق).

السَّمَاعُ:

مالك بن أنس (تـ: ١٧٩هـ):

١ ـ **السَّمَاعُ** عندنا على ثلاثة أضرب[1]:

أولها: قراءتك على العالم.

الثاني: قراءته عليك.

والثالث: أن يدفع إليك كتاباً قد عرفه فيقول: اروه عني.

الكفاية ص: ٣٢٣ ـ الإلماع ص: ٧٤. ٨٠

٢ ـ قال إسماعيل بن أبي أويس: سألت مالكاً عن أصح **السَّمَاعِ** فقال:

قراءتك على العالم أو قال المحدث.

ثم قراءة المحدث عليك.

ثم أن يدفع إليك كتابه فيقول: ارو هذا عني.

قال: فقلت لمالك: أقرأ عليك وأقول: حدثني، قال أو لم يقل ابن عباس أقرأني أبي بن كعب وإنما قرأ على أبي.

المحدث الفاصل ص: ٤٣٨ ـ الإلماع ص: ٨٠ ـ النكت للزركشي ص: ٣٣١ ـ محاسن الاصطلاح ص: ١٥٨ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٢/١١٧ ـ ١١٨

إسماعيل بن أبي أويس (تـ: ٢٢٦هـ):

السَّمَاعُ على ثلاثة أوجه:

---

(١) اعتبر ابن حجر هذه الأضرب وجوه التحمل عند الإمام مالك. ينظر: فتح الباري: ١/١٥٤.

القراءة على المحدث، وهو أصحها.

وقراءة المحدث.

والمناولة وهو قوله: أرويه عنك.

الكفاية ص: ٣٢٧ ـ فتح المغيث للسخاوي: ١١٦/٢ ـ توضيح الأفكار: ٢٠٤/٢

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

قد استقر الاصطلاح على أن **السَّمَاعَ** مخصص بما حدث به الشيخ لفظاً.

فتح الباري: ٣٨٨/٤

السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ:

السمعاني (تـ: ٥٦٢هـ) في **«أدب الإملاء والاستملاء»**:

أن أعلى الأقسام: أن يملي عليك وتكتب من لفظه، لأنك إذا قرأت عليه ربما يغفل أو لا يسمع، وإن قرأ عليك ربما تشتغل بشيء عن سماعه، وإن قرئ عليه ويحضر سماعه فكذلك.

النكت للزركشي ص: ٢٩٩

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ: ينقسم إلى إملاء، وتحديث من غير إملاء، وسواء كان من حفظه أو من كتابه. وهذا القسم أرفع الأقسام عند الجماهير.

علوم الحديث ص: ١٣٢

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

سَمَاعُ لَفْظِ الشَّيْخِ: هو إملاء، وغيره من حفظ ومن كتاب.

التقريب للنووي: ٨/٢

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ: سواء أكان إملاء أم تحديثا من غير

إملاء، وسواء أكان من حفظه أم من كتابه. وهذا أرفع الطرق عند الجماهير.

المنهل الروي ص: ٨٠ ـ ٨١

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ: سواء كان إملاء أم تحديثاً، وسواء كان من حفظه أم من كتابه. وهذا أرفع الطرق عند الجماهير.

الخلاصة ص: ١٠٠

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

سَمَاعُ الراوي من لَفْظِ الشَّيْخِ: سواء كان إملاء أو تحديثا من غير إملاء، وسواء كان من حفظه أو من كتابه، لكن الإملاء أعلاها.

الغاية في شرح الهداية: ١٤٦/١ ـ ١٤٧

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

١ ـ **السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ**: أعلى رتب الأخذ والتحمل.

توضيح الأفكار: ١٨٨/٢

٢ ـ **لَفْظُ الشَّيْخِ**؛ أي: سماع لفظه.

توضيح الأفكار: ١٨٦/٢

أَصَحُّ السَّمَاعِ:

(ينظر: السماع).

تَقْيِيدُ السَّمَاعِ:

الخطيب (تـ: ٤٦٣هـ):

(ينظر: التسميع).

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

وقد وقفت على **تَقْيِيدِ سَمَاعٍ** لبعض نبهاء الخراسانيين من أهل المشرق، بنحو ما أشار إليه ابن عتاب فقال: «سمع هذا الجزء فلان وفلان على الشيخ أبى الفضل عبدالعزيز بن إسماعيل البخارى، وأجاز ما أغفل

وصحف ولم يصغ إليه، أن يروي عنه على الصحة». وهذا منزع نبيل في الباب جدا.

الإلماع ص: ٩٢ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٥٣/٢

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: الطباق/ط.ب.ق).

سِنُّ السَّمَاعِ:

أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ):

سُئِل ـ أحمد بن حنبل ـ: متى يجوز سماع الصبي للحديث؟ فَقَالَ: إِذَا عقل وَضَبَطَ، فذُكِرَ له عن رَجُلٍ أنه قال: لا يجوز سماعه حتى يكون له خمسَ عشرة سنَة، فأنكر قوله وَقَال: بِئْسَ القول.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٢٩ ـ ١٣٠

موسى بن هارون الحمَّال (ت: ٢٩٤هـ):

سُئل موسى بن هارون الحمَّال أحد النقاد: متى يسمعُ الصَّبي الحديث؟ فقال: إذا فَرَّقَ بين البقرة والدَّابَّة. وَفي رواية: بين البقرة وَالحِمار.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٢٩

ابن السمعاني (تـ: ٤٨٩هـ) في «**القواطع**»:

ويعتبر في صحة التحمل وسماع الخبر صحة التمييز والضبط لما يسمعه حتى يعرف ذلك ويعقله، فإن لم يبلغ من السن ما يعرف هذا لم يصح سماعه، وقد قرر بعضهم أن يبلغ خمس سنين لحديث محمود، والأصح أنه لا تقديم.

النكت للزركشي ص: ٢٩٦

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

أما صحة سماعه ـ يعني الصغير ـ فمتى ضبط ما سمعه صح سماعه، ولا خلاف في هذا، وصح الأخذ عنه بعد بلوغه؛ إذ لا يصح الأخذ عن

الصغير ومن لم يبلغ. وقد حدد أهل الصنعة في ذلك أن أقله سن محمود بن الربيع.

ولعلهم إنما رأوا أن هذا السن ـ يعني خمس سنين ـ أقل ما يحصل به الضبط وعقل ما يسمع وحفظه، وإلا فمرجوع ذلك للعادة.

الإلماع ص: ٦٢ ـ ٦٤. علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٣٠.

أبو الطاهر السلفي (تـ: ٥٧٦هـ) في كتاب «**الوجيز في ذكر المجاز والمجيز**»:

إن الأكثرين على أن العربي يصح سماعه إذا بلغ سنتين لحديث محمود، وأن العجمي يصح إذا بلغ سبع سنين.

النكت للزركشي ص: ٢٩٤

ابن أبي الدم (تـ: ٦٤٢هـ):

ضبط صحة **السَّمَاعِ** بسن التمييز أولى لوجهين:

أحدهما: أنه أقرب إلى ضبط الصبي وفهمه لما يسمع وحفظه له.

والثاني: أن سِنَّ التَّمْيِيزِ هي: السن التي أمر الشارع فيها ولي الصبي أن يأمره بالصلاة وخير فيها الصبي بين أبويه، وفوض إليه اختيار أحدهما. وإنما قدر بذلك لسن التمييز، لأنها السن التي يفهم فيها الولد حال أبويه. ثم قدرها أصحاب الشافعي بسبع لأنها السن التي أمر فيها بالصلاة لفهم الخطاب على الجملة.

النكت للزركشي ص: ٢٩٦

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

التَّحْدِيدُ بخمسٍ هو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين.

علوم الحديث ص: ١٣٠.

النووي (تـ: ٦٧٦هـ) في «**شرح المهذب**»:

إن التمييز يختلف وقته باختلاف الصبيان، وأما ضبط أكثر المحدثين وقت صحة سماع الصبي بخمس فأنكره المحققون، وقالوا: الصواب أن

يعتبر كل صبي بنفسه، فقد يميز دون الخمس، وقد يتجاوز ولا يميز.

النكت للزركشي ص: ٢٩٦

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

سِنُّ السَّمَاعِ: اختلفوا فيها على أقوال:

الأول: أن أقله خمس سنين، حكاه القاضي عياض في «الإلماع» عن أهل الصنعة.

وقال ابن الصلاح: هو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين.

القول الثاني من الثلاثة: أنه متى فهم الخطاب ورد الجواب كان سماعه صحيحاً، وإن كان ابن أقل من خمس، وإن لم يكن كذلك لم يصح، وإن زاد على الخمس.

قال زين الدين: وهذا هو الصواب.

قلت: ولعل أهل القول الأول يشترطون فهمه الخطاب ورده الجواب.

القول الثالث: أنه إذا عقل وضبط، وهو قول أحمد بن حنبل.

قلت: وهو قريب من الثاني.

الرابع: قول موسى بن هارون الحمال: يجوز سماع الصغير إذا فرق بين البقرة والدابة، وفي رواية: بين البقرة والحمار.

قال الحافظ ابن حجر: الذي يظهر أنه على سبيل المثال.

توضيح الأفكار: ١٨٣/٢ ـ ١٨٤

صاحب «شرف الحديث»:

قيل: **الحد في السَّمَاعِ** بلوغ عشرين، وقيل: خمس عشرة، وقيل: ثلاث عشرة، قال: وقال جمهور العلماء: السماع لمن سنه دون ذلك، قال: وهذا هو الصواب ولو قلنا بالقول الأوسط لسقطت رواية كثير من

أهل العلم، فقد روى عن النبي ﷺ الحسن بن علي ومولده سنة اثنين من الهجرة، وكذلك عبدالله بن الزبير، والنعمان بن بشير، وأبو الطفيل، والسائب بن يزيد، والمسور بن مخرمة، وروى مسلمة بن مخلد عن النبي ﷺ وكان له حين قبض عشر سنين، وقيل: أربع عشرة. وتزوج النبي ﷺ عائشة وهي بنت ست وبنى بها وهي بنت تسع، وروت عنه ما حفظت في ذلك الوقت، وروى عمر بن أبي سلمة، أن النبي ﷺ قال له: «**يا غلام! سم الله وكل مما يليك**».

قال: والمعتبر فيه الحركة والتيقظ والضبط عند أكثر أهل الحديث.

وحكي عن بعض أهل العلم أن السماع يصح بحصول التمييز والإصغاء فحسب، ولهذا بكروا بالأطفال في السماع من الشيوخ الذين علا إسنادهم.

النكت للزركشي ص: ٢٩٤ ـ ٢٩٥

طَبَقَةُ السَّمَاعِ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

كان بعضهم إذا كتب **طَبَقَةُ السَّمَاعِ** كتب: «وفلان وهو ينعس، وفلان وهو يكتب».

النكت للزركشي ص: ٢٨٠

عِبَارَاتُ السَّمَاعِ:

يحيى:

(ينظر: حَدَّثَنِي ـ حَدَّثَنَا/ح.د.ث).

أبو الحسين بن القطان (تـ: ٣٥٩هـ) في «**أصول الفقه**»:

«سمعت» آكد من «حدثنا»، لأنه يجوز أن يكون «ثنا» أي حدث قومنا، لقول الحسن: «خطبنا ابن عباس».

النكت للزركشي ص: ٣٠٠

ابن فارس (تـ: ٣٩٥هـ) في «**مآخذ العلم**»:

ذهب أكثر علمائنا إلى أنه لا فرق بين قول المحدث: «حدثنا» و«أخبرنا».

وقال آخرون: «حدثنا» دال على أنه سمعه لفظاً، و«أخبرنا» دال على سمع قراءة عليه. وهذا عندنا باب من التعمق، والأمر في ذلك كله واحد، ولا فرق بينهما عند العرب.

النكت للزركشي ص: ٣٠٤

عبدالغني بن سعيد (تـ: ٤٠٩هـ) في **«أدب المحدث»**:

١ ـ عن الأصمعي قال: سمعت معتمر بن سليمان يقول: «سمعت» أسهل علي من «حدثنا» و«أخبرنا» و«حدثني» و«أخبرني»، لأن الرجل قد يسمع ولا يحدث.

النكت للزركشي ص: ٣٠٠

٢ ـ عن مالك، قال: وسمعت إبراهيم بن محمد القاضي يقول: سمعت محمد بن نصر المروزي وسأله رجل: ما الفرق بين «حدثنا» و«أخبرنا»؟ فقال: سواء.

النكت للزركشي ص: ٣٠٤

ابن حزم (تـ: ٤٥٦هـ):

العدل الراوي إذا روى عمن أدركه من العدول فهو على اللقاء والسماع، سواء قال: «أخبرنا»، أو «حدثنا»، أو «عن فلان»، أو «قال فلان»، فكل ذلك محمول منه على السماع.

فتح المغيث للسخاوي: ٥٧/١

الخطيب البغدادي (تـ:٤٦٣ هـ):

١ ـ قال أكثر أهل العلم: إذا كان الحديث في الأصل **مسموعاً** فلراويه أن يقول ما شاء من: «حدثنا» و«أخبرنا»، ولم يروا في ذلك فرقا.

الجامع لأخلاق الراوي: ٥٠/٢

٢ ـ ما يسمع من لفظ المحدث الراوي له بالخيار فيه بين قول:

«وسمعت»، و«ثنا»، و«أخبرنا»، و«أنبأنا»، إلا أن أرفع هذه العبارات: «سمعت».

وليس يكاد أحد يقول: «سمعت» في أحاديث الإجازة والمكاتبة ولا في تدليس ما لم يسمعه، فلذلك كانت هذه العبارة أرفع مما سواها.

ثم يتلوها قول: «حدثنا» و«حدثني».

الكفاية ص: ٢٤٨ ـ ٢٤٩ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٣٣

٣ ـ أرفع العبارات: «سمعت»، ثم «حدثنا»، ثم «أخبرنا»، وهو كثير في استعمال الحفاظ في ذلك قبل أن يشيع تخصيصه بما قرئ على الشيخ، ثم «أنبأنا» وهو قليل في الاستعمال لاسيما بعد غلبته في الإجازة.

المنهل الروي ص: ٨٠

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

١ ـ لا خلاف بين أحد من الفقهاء والمحدثين والأصوليين بجواز إطلاق «حدثنا»، و«أخبرنا»، و«أنبأنا»، و«نبأنا»، و«خبرنا»، فيما سمع من قول المحدث ولفظه وقراءته وإملائه، وكذلك «سمعته يقول»، أو «قال لنا»، و«ذكر لنا»، و«حكى لنا»، وغير ذلك من العبارة عن التبليغ، إلا شيء حكي عن إسحاق بن راهويه أنه اختار «أخبرنا» في السماع والقراءة على «حدثنا»، وأنها أعم من «حدثنا».

الإلماع ص : ١٢٢

٢ ـ لا خلاف أنه يجوز أن يقول السامع منه: «حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا، وسمعت فلاناً يقول، وقال لنا فلان، وذكر لنا فلان».

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٣٢

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

«حدثنا» و«أخبرنا» أرفع من «سمعت» من جهة أخرى، وهي أنه ليس في «سمعت» دلالة على أن الشيخ روّاه الحديث وخاطبه به،

وفي «حدثنا» و«أخبرنا» دلالة على أنه خاطبه به ورواه له أو هو ممن فَعل به ذلك.

علوم الحديث ص: ١٣٥

ابن الحاجب (تـ: ٦٤٦هـ):

إن قصد إسماعه وحده أو مع غيره قال: «حدثنا»، و«أخبرنا»، وقال: «وسمعته»؛ وإن لم يقصد إسماعه قال: «وأخبر»، «وحدث»، «وسمعته»؛ أي: ولا يقول: «حدثنا»، و«أخبرنا»، لأنه لم يحدثه ولم يخبره، فلو قال ذلك كان كاذباً.

النكت للزركشي ص: ٣٠٠

أبو العباس ابن القسطلاني (تـ: ٦٨٦هـ) في كتابه «**المنهج**»:

الأحسن التفصيل، فإن كان المجلس محصوراً لإسماع قوم معينين ولم يكن فيهم، وسمعه يقول، فقال: «سمعت» فهو دون «ثنا» إذ لم يقصده بالتحديث، فإن حجره على غير الحاضرين وإن لم يكن محصوراً بل كان عموماً فـ «سمعت» أولى، لأن «حدثنا» و«أخبرنا» يتطرق إليه احتمال القراءة عليه، وهو هنا منتف لتيقن الصدق ومنع توجه الاحتمال.

النكت للزركشي ص: ٣٠٠

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

يقول فيه السامع إذا روى «حدثنا»، و«أخبرنا»، و«أنبأنا»، و«سمعت فلانا»، و«قال لنا فلان».

المنهل الروي ص: ٨٠

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

صيغة الأداء به في الاصطلاح الشائع: «حدثنا» يعنى إن كان سمع في جماعة، وقد يأتون بنون الجمع أيضاً وهو وحده للعظمة لكنه نادر، وأكثر ما يقول المنفرد: «حدثني». وكذا من صيغه: «سمعت» إفراداً أو جمعاً كذلك أيضاً.

واختلف في أيهما أصرح، فقال الخطيب وتبعه شيخنا: «سمعت»، لكونها لا تحتمل الواسطة، أي لا يستعملها الراوي في تدليس ما لم يسمعه، ولأن «حدثني» قد تطلق في الإجازة.

وقال بعضهم: «حدثني»، لدلالتها على أن الشيخ روّاه إياها، بخلاف سمعت. والأول أصح.

الغاية في شرح الهداية: ١/١٤٦ ـ ١٤٧

سَمِعَ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

(ينظر: حضر أو أحضر/ح.ض.ر).

سَمِعْنَا:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢):

«**سَمِعْنَا**» بطريق الجمع يطرقه احتمال سماع أهل بلد هو فيهم.

توضيح الأفكار: ٢/١٨٦

المُسْمِعُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **المُسْمِعُ** بكسر الميم؛ أي: الشيخ.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٩٤

٢ ـ **المُسْمِعُ**؛ أي: المحدث.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٨٠٥

س.ن.د

الأَسَانِيدُ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

أما بعد، فإن همة الأمير الأجل المظفر، عماد الدولة، صاحب الجيش أدام الله سلطانه، دَعَتْه إلى معرفة أحوال الشريعة عند ابتدائها،

ومراتب الصحابة إلى انتهائها، **بِالأَسَانِيدِ** التي هي المرقاة إلى الوصول إليها.

المدخل ص: ٥٢

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

أَسَانِيدُ: جمع إسناد، والمراد به رجال الحديث، فإنهم يُسندُون الخبر إلى ما ينتهي إليه السند، فمدار صحته وغيرها عليهم.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٥٧

أَثْبَتُ الأَسَانِيدِ:

ابن معين (تـ: ٢٠٣ هـ):

أَثْبَتُ الأَسَانِيدِ: عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة؛ ليس إسناد أثبت من هذا.

تدريب الراوي: ٨٢/١

أحمد بن حنبل (تـ: ٢٤١هـ):

أَثْبَتُ الأَسَانِيدِ: أيوب، عن نافع، عن ابن عمر؛ فإن كان من رواية حماد بن زيد فيالك.

تدريب الراوي: ٨٢/١

أَثْبَتُ أَسَانِيدِ أَهْلِ المَدِينَةِ:

أحمد بن صالح المصري (تـ: ٢٤٨هـ):

أَثْبَتُ أَسَانِيدِ أَهْلِ المَدِينَةِ: إسماعيل بن أبي حكيم، عن عبيدة بن سفيان، عن أبي هريرة.

تدريب الراوي: ٨٤/١

أَثْبَتُ أَسَانِيدِ الخُرَاسَانِيِّينَ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

أَثْبَتُ أَسَانِيدِ الخُرَاسَانِيِّينَ: الحسين بن واقد، عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٦ ـ محاسن الاصطلاح ص: ١٧

أبو منصور البغدادي (تـ: ٤٢٩هـ) في «**تحصيل أصول الفقه**»:

أَثْبَتُ أَسَانِيدِ الخُرَسَانِيِّينَ: الحسين بن واقد، عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه.

النكت للزركشي ص: ٥٧

أَثْبَتُ أَسَانِيدِ الشَّامِيِّينَ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

أَثْبَتُ أَسَانِيدِ الشَّامِيِّينَ: عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن الصحابة.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٦ ـ محاسن الاصطلاح ص: ١٧

أبو منصور البغدادي (تـ: ٤٢٩هـ) في «**تحصيل أصول الفقه**»:

أَثْبَتُ أَسَانِيدِ الشَّامِيِّينَ: الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن الصحابة.

النكت للزركشي ص: ٥٧

أَثْبَتُ أَسَانِيدِ المَصْرِيِّينَ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

أَثْبَتُ أَسَانِيدِ المَصْرِيِّينَ: الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر الجُهْنِي.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٦ ـ محاسن الاصطلاح ص: ١٦ ـ ١٧ (وفيه: أبي حبرة بدل أبي الخير).

أبو منصور البغدادي (تـ: ٤٢٩هـ) في «**تحصيل أصول الفقه**»:

أَثْبَتُ أَسَانِيدِ المَصْرِيِّينَ: الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر.

النكت للزركشي ص: ٥٧

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

أَثْبَتُ أَسَانِيدِ المَصْرِيِّينَ؛ أي: أصحها.

توضيح الأفكار: ١/٤٠

أَجَلُّ الأَسَانِيدِ:

عبدالقاهر بن طاهر التميمي (تـ: ٤٢٠هـ):

أَجَلُّ الأَسَانِيدِ: الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٦ ـ تدريب الراوي: ١/٧٨

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

أَجَلُّ الأَسَانِيدِ: ما رواه أحمد بن حنبل، عن الشافعي، عن مالك.

النكت للزركشي ص: ٥٤

بعض المتأخرين:

أَجَلُّ الأَسَانِيدِ: رواية أحمد بن حنبل، عن الشافعي، عن مالك.

تدريب الراوي: ١/٧٨

أَجْوَدُ الأَسَانِيدِ:

يحيى بن معين (تـ: ٢٠٣هـ):

أَجْوَدُ الأَسَانِيدِ: الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٤ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٦ ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٦

سليمان بن حرب (تـ: ٢٢٤هـ):

أَجْوَدُ الأَسَانِيدِ: أيوب السختياني، عن ابن سيرين.

تدريب الراوي: ١/٧٧

ابن المديني (تـ: ٢٣٤هـ):

١ ـ **أَجْوَدُ الأَسَانِيدِ**: ابن عون، عن محمد، عن عبيدة، عن علي.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٤

٢ ـ **أَجْوَدُ الأَسَانِيدِ**: عبدالله بن عون، عن ابن سيرين.

تدريب الراوي: ١/٧٧

أحمد بن حنبل (تـ: ٢٤١هـ):

أَجْوَدُ الأَسَانِيدِ: الزهري، عن سالم، عن أبيه.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٤

رجل:

أَجْوَدُ الأَسَانِيدِ: شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عامر أخي أم سلمة، عن أم سلمة.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٤ ـ محاسن الاصطلاح ص: ١٥

أَحْسَنُ الأَسَانِيدِ:

وكيع (تـ: ١٩٦هـ):

لا أعلم في الحديث شيئاً **أَحْسَنَ إِسْنَاداً** من هذا: شعبة، عن عمرو بن مرة، عن مرة، عن أبي موسى الأشعري.

تدريب الراوي: ٨٣/١

النسائي (تـ: ٣٠٣هـ):

في «**الكمال**» في ترجمة الزهري، قال النسائي: **أَحْسَنُ أَسَانِيد** تروى عن رسول الله ﷺ أربعة: الزهري، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي.

والزهري، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود، عن ابن عباس، عن عمر.

وأيوب، عن محمد بن سيرين، عن عبيدة، عن علي.

ومنصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود.

النكت للزركشي ص: ٥٤ ـ محاسن الاصطلاح ص: ١٥

أَرْجَحُ الأَسَانِيدِ وَأَحْسَنُهَا:

ابن المبارك (تـ: ١٨١هـ):

أَرْجَحُ الأَسَانِيدِ وَأَحْسَنُهَا: سفيان الثوري، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود.

تدريب الراوي: ٨٢/١

العجلي (تـ: ٢٦١هـ):

(ينظر ما تقدم عند ابن المبارك).

النسائي (تـ: ٣٠٣هـ):

(ينظر ما تقدم عند ابن المبارك).

أَصَحُّ الأَسَانِيدِ:

شعبة (تـ: ١٦٠هـ):

أَصَحُّ الأَسَانِيدِ كلها: الزهري، عن علي بن الحسين، عن أبيه.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٣

ابن المديني (تـ: ٢٣٤هـ):

١ ـ **أَصَحُّ الأَسَانِيدِ**: محمد بن سيرين، عن عبيدة، عن علي.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٥

٢ ـ **أَصَحُّ الأَسَانِيدِ**: حماد بن زيد، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة.

تدريب الراوي: ٨٣/١

سليمان بن داود الشَّاذَكُوني[١] (تـ: ٢٣٤هـ):

أَصَحُّ الأَسَانِيدِ كلها: يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٤ ـ محاسن الاصطلاح ص: ١٦ ـ تدريب الراوي: ٨٢/١

أبو بكر بن أبي شيبة (تـ: ٢٣٥هـ):

أَصَحُّ الأَسَانِيدِ كلها: الزهري، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٦

إسحاق بن راهويه (تـ: ٢٣٨هـ):

أَصَحُّ الأَسَانِيدِ كلها: الزهري، عن سالم، عن أبيه.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٤ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٥

أحمد بن حنبل (تـ: ٢٤١هـ):

أَصَحُّ الأَسَانِيدِ كلها: الزهري، عن سالم، عن أبيه.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٥

---

(١) حكاه ابن بطة عن بعض شيوخه عنه. ينظر: محاسن الاصطلاح ص: ١٦.

عمرو بن علي الفلاس (تـ: ٢٤٩هـ):

أَصَحُّ الأَسَانِيدِ: محمد بن سيرين، عن عبيدة، عن علي.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٤ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٥

البخاري (تـ: ٢٥٦هـ):

١ ـ **أَصَحُّ الأَسَانِيدِ** كلها: مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٣ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٦ ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٦ ـ محاسن الاصطلاح ص: ١٦ ـ فتح المغيث للسخاوي: ١/٢٠ و٢٥ ـ تدريب الراوي: ١/٧٨

٢ ـ **أَصَحُّ الأَسَانِيدِ** كلها: مالك، عن نافع، عن ابن عمر، وعن أبي بكر بن أبي شيبة، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي رضي الله تعالى عنه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٦٠

حجاج بن الشاعر (تـ: ٢٥٩هـ):

أَصَحُّ الأَسَانِيدِ: شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب.

تدريب الراوي: ١/٨١

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

١ ـ **أَصَحُّ الأَسَانِيدِ**: محمد بن مسلم بن عبيدالله بن شهاب بن زهرة القرشي، عن عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد القرشي، عن عائشة.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٥

٢ ـ **أَصَحُّ الأَسَانِيدِ**: يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وقيل: شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عامر أخي أم سلمة، عن أم سلمة.

النكت للزركشي ص: ٥٦

أبو نعيم الأصبهاني (تـ: ٤٣٠هـ) في «**المدخل**»:

أَصَحُّ الأَسَانِيدِ: قال سليمان بن حرب: حماد، عن أيوب، عن محمد، عن عبيدة، عن علي.

النكت للزركشي ص: ٥٦

بعضهم (حكاه ابن حجر):

أَصَحُّ الأَسَانِيدِ: ما رواه أحمد، عن الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

تدريب الراوي: ١/٧٧

أَصَحُّ أَسَانِيدِ أَنَسٍ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

١ ـ **أَصَحُّ أَسَانِيدِ أَنَسٍ**: مالك بن أنس، عن الزهري، عن أنس.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٥

٢ ـ **أَصَحُّ أَسَانِيدِ أَنَسٍ**: مالك، عن أنس.

محاسن الاصطلاح ص: ١٦

أبو منصور البغدادي (تـ: ٤٢٩هـ) في «**تحصيل أصول الفقه**»:

أَصَحُّ أَسَانِيدِ أَنَسٍ: مالك، عن الزهري، عنه.

النكت للزركشي ص: ٥٧

أَصَحُّ أَسَانِيدِ أَهْلِ البَيْتِ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

أَصَحُّ أَسَانِيدِ أَهْلِ البَيْتِ: جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي؛ إذا كان الراوي عن جعفر ثقة.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٥ ـ محاسن الاصطلاح ص: ١٦

أبو منصور البغدادي (تـ: ٤٢٩هـ) في «**تحصيل أصول الفقه**»:

أَصَحُّ أَسَانِيدِ أَهْلِ البَيْتِ: جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي، إذا كان الراوي عن جعفر ثقة.

النكت للزركشي ص: ٥٧

أَصَحُّ أَسَانِيدِ الصِّدِّيقِ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

أَصَحُّ أَسَانِيدِ الصِّدِّيقِ: إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي بكر.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٥ ـ محاسن الاصطلاح ص: ١٦

أبو منصور البغدادي (تـ: ٤٢٩هـ) في «**تحصيل أصول الفقه**»:

أَصَحُّ أَسَانِيدِ الصِّدِّيقِ: إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عنه.

النكت للزركشي ص: ٥٧

أَصَحُّ أَسَانِيدِ عَائِشَة:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

أَصَحُّ الأَسَانِيدِ لِعَائِشَةَ: عبيدالله بن عمر بن حفص، عن القاسم، عنها ـ وأسند إلى ابن معين في هذا السند ترجمة مشبكة بالذهب ـ.

ومن أصح أسانيدها أيضاً: الزهري، عن عروة، عنها.

محاسن الاصطلاح ص: ١٦

أبو منصور البغدادي (تـ: ٤٢٩هـ) في «**تحصيل أصول الفقه**»:

أَصَحُّ أَسَانِيدِ عَائِشَةَ: عبيدالله بن عبدالله العمري، عن القاسم، عنها.

قال يحيى بن معين: «ترجمة مشبكة بالذهب». والزهري، عن عروة، عنها.

النكت للزركشي ص: ٥٧

أَصَحُّ أَسَانِيدِ عبدالله بن عمر:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

أَصَحُّ الأَسَانِيدِ لِعَبْد الله بن عمر: مالك، عن نافع.

محاسن الاصطلاح ص: ١٦

منصور البغدادي (تـ: ٤٢٩هـ) في «**تحصيل أصول الفقه**»:

أَصَحُّ أَسَانِيدِ عبدالله بن عمر: مالك، عن نافع، عنه.

النكت للزركشي ص: ٥٧

أَصَحُّ أَسَانِيدِ عبدالله بن مسعود:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

أَصَحُّ أَسَانِيدِ عبدالله بن مسعود: سفيان بن سعيد الثوري، عن منصور بن المعتمر، عن إبراهيم بن يزيد النخعي، عن علقمة بن قيس النخعي، عن عبدالله بن مسعود.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٥ ـ محاسن الاصطلاح ص: ١٦

أبو منصور البغدادي (تـ: ٤٢٩هـ) في «**تحصيل أصول الفقه**»:

أَصَحُّ أَسَانِيدِ ابن مسعود: الثوري، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عنه.

النكت للزركشي ص: ٥٧

أَصَحُّ أَسَانِيدِ عُمَرَ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

١ ـ **أَصَحُّ أَسَانِيدِ عُمَرَ**: الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن جده.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٥

٢ ـ **أَصَحُّ أَسَانِيدِ عُمَرَ بن الخطاب**: الزهري، عن أبيه، عن جده.

محاسن الاصطلاح ص: ١٦

أبو منصور البغدادي (تـ: ٤٢٩هـ) في «**تحصيل أصول الفقه**»:

أَصَحُّ أَسَانِيدِ عُمَرَ: الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن جده.

النكت للزركشي ص: ٥٧

أَصَحُّ أَسَانِيدِ المُكْثِرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

أَصَحُّ أَسَانِيدِ المُكْثِرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ: لأبي هريرة: الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

ولعبدالله بن عمر: مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

ولعائشة: عبيدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، عن القاسم بن محمد بن أبي بكر، عن عائشة.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٥ ـ محاسن الاصطلاح ص: ١٦

أَصَحُّ أَسَانِيدِ المَكِّيِّينَ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

أَصَحُّ أَسَانِيدِ المَكِّيِّينَ: سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن جابر.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٥ ـ محاسن الاصطلاح ص: ١٦

أبو منصور البغدادي (تـ: ٤٢٩هـ) في «**تحصيل أصول الفقه**»:

أَصَحُّ أَسَانِيدِ المَكِّيِّينَ: سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن جابر.

النكت للزركشي ص: ٥٧

أَصَحُّ أَسَانِيدِ أبي هريرة:

البخاري (تـ: ٢٥٦هـ):

أَصَحُّ أَسَانِيدِ أبي هريرة: أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٣ ـ النكت للزركشي ص: ٥٧ ـ محاسن الاصطلاح ص: ١٦ ـ تدريب الراوي: ٨٦/١ ـ ٨٧

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

(ينظر: أَصَحُّ أَسَانِيدِ المُكْثِرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ).

أبو منصور البغدادي (تـ: ٤٢٩هـ) في «**تحصيل أصول الفقه**»:

أَصَحُّ أَسَانِيدِ أبي هريرة: الزهري، عن سعيد بن المسيب، عنه.

النكت للزركشي ص: ٥٧

أَصَحُّ أَسَانِيدِ اليَمَانِيِّينَ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

أَصَحُّ أَسَانِيدِ اليَمَانِيِّينَ: معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٥ ـ محاسن الاصطلاح ص: ١٦

أبو منصور البغدادي (تـ: ٤٢٩هـ) في «**تحصيل أصول الفقه**»:

أَصَحُّ أَسَانِيدِ اليَمَانِيِّينَ: معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة.

النكت للزركشي ص: ٥٧

أَقْوَى الأَسَانِيدِ:

النسائي (تـ: ٣٠٣هـ):

أَقْوَى الأَسَانِيدِ التي تروى، فذكر منها: الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن ابن عباس، عن عمر.

تدريب الراوي: ٨٢/١

أَوْهَى أَسَانِيدِ أَنَسٍ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

أَوْهَى أَسَانِيدِ أَنَسٍ: داود بن المُحبِّر بن قحذم، عن أبيه، عن أبان بن أبي عياش، عن أنس.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٧ ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١٣ ـ النكت للزركشي ص: ١٢٤ ـ محاسن الاصطلاح ص: ١٧

أَوْهَى أَسَانِيدِ أَهْلِ البَيْتِ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

أَوْهَى أَسَانِيدِ أَهْلِ البَيْتِ: عمرو بن يشمر، عن جابر الجُعْفي، عن الحارث الأعور، عن علي.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٦ ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١١ ـ النكت للزركشي ص: ١٢٤ ـ محاسن الاصطلاح ص: ١٧

أَوْهَى أَسَانِيدِ الخُرَاسَانِيِّينَ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

أَوْهَى أَسَانِيدِ الخُرَاسَانِيِّينَ: عبدالله بن عبدالرحمن بن مليحة، عن نهشل بن سعيد، عن الضحاك، عن ابن عباس.

وابن مُلَيحة ونهشل نيسابوريان.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٨ ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١٥ ـ النكت للزركشي ص: ١٢٥ ـ محاسن الاصطلاح ص: ١٧ ـ ١٨

أَوْهَى أَسَانِيدِ الشَّامِيِّينَ:

الحاكم (ت: ٤٠٥هـ):

أَوْهَى أَسَانِيدِ الشَّامِيِّينَ: محمد بن قيس المصلوب، عن عبيدالله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٨ ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١٥ ـ النكت للزركشي ص: ١٢٥ ـ محاسن الاصطلاح ص: ١٧

أَوْهَى أَسَانِيدِ الصِّدِّيقِ:

الحاكم (ت: ٤٠٥هـ):

أَوْهَى أَسَانِيدِ الصِّدِّيقِ: صَدَقة بن موسى الدقيقي، عن فرقد السبخي، عن مرة الطيبي، عن أبي بكر الصديق.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٧ ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١١ ـ ١٢ ـ النكت للزركشي ص: ١٢٤ ـ محاسن الاصطلاح ص: ١٧

أَوْهَى أَسَانِيدِ عائشة:

الحاكم (ت: ٤٠٥هـ):

أَوْهَى أَسَانِيدِ عائشة: نسخة عند البصريين، عن الحارث بن شبل، عن أم النعمان الكندية، عن عائشة.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٧ ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١٣ ـ النكت للزركشي ص: ١٢٤ ـ محاسن الاصطلاح ص: ١٧

أَوْهَى أَسَانِيدِ عبدالله بن مسعود:

الحاكم (ت: ٤٠٥هـ):

أَوْهَى أَسَانِيدِ عبدالله بن مسعود: شريك، عن أبي فزارة، عن أبي زيد، عن عبدالله. إلا أن أبا فزارة رائد بن كيسان كوفي ثقة.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٧ ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١٣ ـ النكت للزركشي ص: ١٢٤ ـ محاسن الاصطلاح ص: ١٧

أَوْهَى أَسَانِيدِ العُمريين:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

أَوْهَى أَسَانِيدِ العُمريين: محمد بن القاسم بن عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم، عن أبيه، عن جده؛ فإن محمداً والقاسم وعبدالله لا يُحتج بهم.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٧ ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١٢ ـ النكت للزركشي ص: ١٢٤ ـ محاسن الاصطلاح ص: ١٧

أَوْهَى أَسَانِيدِ المَصْرِيِّينَ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

أَوْهَى أَسَانِيدِ المَصْرِيِّينَ: أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد، عن أبيه، عن جده، عن قُرة بن عبدالرحمن بن حَيْوِل، عن كل من روى عنه. فإنها نسخة كبيرة.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٧ ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١٤ ـ النكت للزركشي ص: ١٢٤ ـ محاسن الاصطلاح ص: ١٧

أَوْهَى أَسَانِيدِ المَكِّيِّينَ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

أَوْهَى أَسَانِيدِ المَكِّيِّينَ: عبدالله بن ميمون القداح، عن شهاب بن خراش، عن إبراهيم بن يزيد الخوزي، عن عكرمة، عن ابن عباس.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٧ ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١٤ ـ النكت للزركشي ص: ١٢٤ ـ محاسن الاصطلاح ص: ١٧

أَوْهَى أَسَانِيدِ أبي هريرة:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

أَوْهَى أَسَانِيدِ أبي هريرة: السَّري بن إسماعيل، عن داود بن يزيد الأودي، عن أبيه، عن أبي هريرة.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٧ ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١٢ ـ النكت للزركشي ص: ١٢٤ ـ محاسن الاصطلاح ص: ١٧

أَوْهَى أَسَانِيدِ اليَمَانِيِّينَ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

أَوْهَى أَسَانِيدِ اليَمَانِيِّينَ: حفص بن عمر العدني، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٧ ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١٤ ـ النكت للزركشي ص: ١٢٤ ـ محاسن الاصطلاح ص: ١٧

العَالِي مِنَ الأَسَانِيدِ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

العَالِي مِنَ الأَسَانِيدِ: التي تعرف بالفهم، لا بعدِّ الرجال غير هذا، فرب إسناد يزيد عدده على السبعة والثمانية إلى العشرة وهو أعلى من ذلك.

معرفة علوم الحديث ص: ١١ ـ محاسن الاصطلاح ص: ٢١٥

العَالِيَةُ مِنَ الأَسَانِيدِ: (وينظر: الإسناد العالي).

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

أما معرفة **العَالِيَةُ مِنَ الأَسَانِيدِ** فليس على ما يتوهمه عوام الناس يعدون الأسانيد، فما وجدنا منها أقرب عدداً إلى رسول الله ﷺ يتوهمونه أعلى.

معرفة علوم الحديث ص: ٩ ـ محاسن الاصطلاح ص: ٢١٥

عِلَلُ الأَسَانِيدِ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

عِلَلُ الأَسَانِيدِ؛ أي: من الاتصال، والانقطاع، ونحوهما من العلل القادحة في السند.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤١٥

عِلْمُ الأَسَانِيدِ:

النووي (ت: ٦٧٦هـ):

معرفة **عِلْمِ الأَسَانِيدِ**؛ أعني: معرفة حال رجالها، وصفاتهم المعتبرة، وضبط أسمائهم وأنسابهم ومواليدهم ووفياتهم، وغير ذلك من الصفات، ومعرفة التدليس والمدلسين، وطرق الاعتبار والمتابعات، ومعرفة حكم اختلاف الرواة في الأسانيد والمتون، والوصل والإرسال، والوقف والرفع، والقطع والانقطاع، وزيادات الثقات، ومعرفة الصحابة والتابعين وأتباعهم وأتباع أتباعهم ومن بعدهم ﷺ وعن سائر المؤمنين والمؤمنات، وغير ما ذكرته من علومها المشهورات.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١/٣ ـ ٤

المَزِيدُ فِي مُتَّصِلُ الأَسَانِيدِ: (ينظر: المَزِيدُ فِي مُتَّصِلُ الأَسَانِيدِ /ز.ي.د).

النَّازِلُ مِنَ الأَسَانِيدِ = (النزول/ن.ز.ل).

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

النَّازِلُ مِنَ الأَسَانِيدِ: ولعل قائلا يقول: النزول ضد العلو، فقد عرف ضده، وليس كذلك، فإن للنزول مراتب لا يعرفها إلا أهل الصنعة؛ فمنها:

ما تؤدي الضرورة إلى سماعه نازلاً؛

ومنها: ما يحتاج طالب العلم إلى معرفة وتبصر فيه، فلا يكتب النازل وهو موجود بإسناد أعلى منه.

معرفة علوم الحديث ص: ١٢

الإِسْنَادُ:

البدر بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

١ ـ **الإِسْنَادُ**: رفع الحديث إلى قائله.

المنهل الروي ص: ٣٠ ـ فتح الباقي: ١٦/١ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٥١

٢ ـ المحدثون يستعملون السَّنَدَ **والإِسْنَادَ** لشيء واحد.

المنهل الروي ص: ٣٠ ـ تدريب الراوي: ٤١/١ ـ ٤٢ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٥١

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

١ ـ **الإِسْنَادُ**: رفع الحديث إلى قائله.

فعلى هذا السند و**الإِسْنَادُ** يتقاربان في معنى الاعتماد.

الخلاصة ص: ٣٣ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٦٠

٢ ـ **السَّنَدُ والإِسْنَادُ**: هما متقاربان في معنى اعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليهما.

تدريب الراوي: ٤١/١ ـ ٤٢

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ) في «**شرح النخبة**»:

١ ـ **الإِسْنَادُ**: الطريق الموصلة إلى المتن.

نزهة النظر ص: ٢٦ ـ فتح المغيث للسخاوي: ١٦/١

٢ ـ **الإِسْنَادُ**: حكاية طريق المتن.

فتح المغيث للسخاوي: ١٦/١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ) في «**شرح تذكرة ابن المُلقن**»:

الإِسْنَادُ والسند هو: الطريق الموصل للمتن.

وقيل معناه: أن **الإِسْنَادَ**: تبيين طريق المتن أنه متواتر أو آحاد.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٦٠

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

الإِسْنَادُ: رفع الحديث إلى قائله.

تدريب الراوي: ٤١/١ ـ ٤٢

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

الإِسْنَادُ: حكاية طريق المتن.

فتح الباقي: ١٣/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الإِسْنَادُ بمعنى السند الذي عليه الاعتماد.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٥٧

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

١ ـ **الإِسْنَادُ**: رفع الحديث إلى قائله، وقد يستعمل كل منهما ـ أي السند والإسناد ـ في مكان الآخر.

توضيح الأفكار: ١٦/١

٢ ـ **الإِسْنَادُ**؛ أي: الوصل.

توضيح الأفكار: ٩١/٢

إِسْنَادُ الحَدِيثِ:

في «أدب الرواية» للحفيد:

أسندت الحديث أسنده، وعزوته وعزيته أعزوه وأعزيه، والأصل في الحرف راجع إلى المسند وهو الدهر، فيكون معنى **إِسْنَادُ الحَدِيثِ**: اتصاله في الرواية اتصال أزمنة الدهر بعضها ببعض.

النكت للزركشي ص: ١٢٦ ـ محاسن الاصطلاح ص: ٤٨

إِسْنَادٌ جَلِيلٌ عَزِيزٌ جِدّاً:

ابن الصلاح (تـ: **٦٤٣هـ**) في **«أدب الفتيا»**:

أخرج من طريق عبدالله بن أحمد: سمعت أبي يقول: سمعت الشافعي يقول: سمعت مالك بن أنس يقول: سمعت محمد بن عجلان يقول: «إذا أغفل العالم» لا أدري «أصيبت مقاتله»، ثم قال: **هَذَا إِسْنَادٌ جَلِيلٌ عَزِيزٌ جِدّاً**؛ لاجتماع أئمة المذاهب الثلاثة فيه بعضهم عن بعض.

النكت للزركشي ص: ٥٥

إِسْنَادُ الخَبَرِ: (ينظر: إِسْنَادُ الخَبَرِ/خ.ب.ر).

الإِسْنَادُ العَالِي= (الإِسْنَادُ العَالِي/ع.ل.و).

الإِسْنَادُ المُعَنْعَنُ= (الإِسْنَادُ المُعَنْعَنُ/ع.ن.ع.ن).

وَبِالإِسْنَادِ أو وِبِهِ:

ابن الصلاح (تـ: **٦٤٣هـ**):

النسخ المشهورة المشتملة على أحاديث بإسناد واحد، كنسخة همام بن منبه عن أبي هريرة رواية عبدالرزاق عن معمر عنه، ونحوها من النسخ والأجزاء.

منهم من يجدد ذكر الإسناد في أول كل حديث منها، ويوجد هذا في كثير من الأصول القديمة وذلك أحوط.

ومنهم من يكتفي بذكر الإسناد في أولها عند أول حديث منها أو: في أول كل مجلس من مجالس سماعها، ويدرج الباقي عليه، ويقول في كل حديث بعده: **وَبِالإِسْنَادِ أو وِبِهِ**، وذلك هو الأغلب الأكثر.

علوم الحديث ص: ٢٢٨ ـ المنهل الروي ص: ١٠٢

أَصَحُّ الإِسْنَادِ:

عبدالرزاق (تـ: ٢١١هـ):

روى أبو نعيم في «**المدخل**» عن محمد بن سهل بن عسكر، قال: سألت عبدالرزاق: أي **الإِسْنَادِ أَصَحُّ**؟ قال: الزهري، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي.

النكت للزركشي ص: ٥٤

أحمد بن حنبل (تـ: ٢٤١هـ):

١ ـ قال عبدالله بن أحمد، وذكر حديثاً رواه عن أبيه، عن سفيان، عن سليمان التيمي، عن الحارث بن سويد، فقال: قال أبي: **ليس بالكوفة** عن علي **أَصَحُّ** من هذا.

محاسن الاصطلاح ص: ١٧

٢ ـ **ليس بالكوفة أَصَحُّ** من هذا **الإِسْنَادِ**: يحيى بن سعيد القطان، عن سفيان الثوري، عن سليمان التيمي، عن الحارث بن سويد، عن علي.

تدريب الراوي: ١/٨٥

أبو زرعة (تـ: ٢٦٤هـ):

قال ابن أبي حاتم: «سألت أبا زرعة فقلت: أي **الإِسْنَادِ أَصَحُّ**؟ قال: الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ صحيح.

ومنصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، عن النبي ﷺ صحيح.

وابن عون، عن محمد بن سيرين، عن عبيدة السلماني، عن علي، عن النبي ﷺ صحيح.

الجرح والتعديل: ٢٦/٢

البزار (تـ: ٢٩٢هـ):

رواية علي بن الحسين بن علي، عن سعيد بن المسيب، عن سعد بن أبي وقاص؛ **أَصَحُّ إِسْنَادٍ** يروى عن سعد.

تدريب الراوي: ٨٤/١

قولهم: ضَعِيفُ الإِسْنَادِ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

قولهم: **ضَعِيفُ الإِسْنَادِ**؛ أسهل من قولهم: ضعيف، على حد ما تقدم من قولهم: صحيح الإسناد وصحيح ولا فرق.

توضيح الأفكار: ٢٢٩/٢

غَايَةُ الإِسْنَادِ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

غَايَةُ الإِسْنَادِ؛ أي: نهاية إسناد رجال ذلك الحديث.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٠٣

فِي هَذَا الإِسْنَادِ لَطِيفَة:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

التنبيه على **لَطِيفَة** من حال بعض الرواة وغيرهم من المذكورين في بعض الأوقات، واستخراج **لَطَائِف** من خفيات علم الحديث، من المتون والأسانيد المستفادات.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٥/١

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

رواية التابعين بعضهم عن بعض، وهذا النوع ليس ما يقول فيه النووي في «**شرح مسلم**»: **فِي هَذَا الإِسْنَادِ لَطِيفَة** ويذكره، ومنه حديث: «**من يرد هوان قريش أهانه الله**» أخرجه الترمذي في المناقب بإسناد فيه خمسة من التابعين يروي بعضهم عن بعض.

النكت للزركشي ص: ٣٧

مَبَاحِثُ الإِسْنَادِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

مَبَاحِثُ الإِسْنَادِ: تتعلق بصفات الرجال، وصيغ أدائهم، ليعلم هل هو صحيح فيعمل به، أو ضعيف فيترك.

الغاية في شرح الهداية: ٢٣٢/١

لَمْ يَصِحَّ إِسْنَادُهُ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

قولي: «**لَمْ يَصِحَّ إِسْنَادُهُ**» عام؛ أي: لم يصح له إسناد ما.

النكت للزركشي ص: ٥٠

أَسْنَدُ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ حديث أنس **أَسْنَدُ**؛ أي: أصح إسناداً[1].

فتح الباري: ٤٧٩/١

٢ ـ حديث مسروق **أَسْنَدُ**؛ أي: أقوى إسناداً وأبين اتصالاً.

فتح الباري: ٤٣٨/٧

أَسْنَدَه:

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

(ينظر: رفعه فلان/ر.ف.ع).

السَّنَدُ:

البدر بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

١ ـ المحدثون يستعملون **السَّنَدَ** والإِسْنَادَ لشيء واحد.

المنهل الروي ص: ٣٠ ـ تدريب الراوي: ٤١/١ ـ ٤٢ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٥١

٢ ـ **السَّنَدَ**: الإخبار عن طريق المتن، وهو مأخوذ إما من السند

---

(١) هذه عبارة الإمام البخاري في الجامع الصحيح، رقم الباب: ١٢ من كتاب الصلاة.

وهو: ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل، لأن المسنِد يرفعه إلى قائله. أو من قولهم: فلان سندٌ؛ أي: معتمد.

فسمي الإخبار عن طريق المتن سنداً، لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه.

المنهل الروي ص: ٢٩ ـ ٣٠ ـ تدريب الراوي: ٤١/١ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٥١

٣ ـ **السَّنَدُ**: الإخبار عن طريق المتن.

فتح الباقي: ١٦/١

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

١ ـ **السَّنَدُ**: إخبار عن طريق المتن، من قولهم: فلان سند؛ أي: معتمد، فسمي سنداً لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه.

الخلاصة ص: ٣٢ ـ ٣٣

٢ ـ **السَّنَدُ**: الإخبار عن طريق المتن.

تدريب الراوي: ٤١/١ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٦٠

٣ ـ **السَّنَدُ** و**الإِسْنَادُ**: هما متقاربان في معنى اعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليهما.

تدريب الراوي: ٤١/١ ـ ٤٢

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ) في «**شرح تذكرة ابن المُلقن**»:

١ ـ **الإِسْنَادُ** و**السَّنَدُ**: الطريق الموصل للمتن.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٦٠

٢ ـ **السَّنَدُ**: طريق المتن.

الغاية في شرح الهداية: ٢٣٨/١

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

السَّنَدُ: الطريق الموصلة إلى المتن.

فتح الباقي: ١٦/١

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

السَّنَدُ: الإخبار عن طريق المتن، من قولهم: فلان سند؛ أي: معتمد، سمي سنداً لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه.

توضيح الأفكار: ١/١٥ ـ ١٦

أَصْلُ السَّنَدِ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

أَصْلُ السَّنَدِ: الموضع الذي يدور الإسناد عليه ويرجع؛ ولو تعددت الطرق إليه، وهو طرفه الذي فيه الصحابي أو لا.

نزهة النظر ص: ٧

قاسم بن قطلوبغا (تـ: ٨٧٩هـ):

قال المصنف في تقريره: **أَصْلُ السَّنَدِ**: وأوله ومنشؤه وآخره ونحو ذلك، يطلق ويراد به من جهة الصحابي، ويراد به الطرف الآخر بحسب المقام.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٣٣

مَبَاحِثُ السَّنَدِ[(١)] :

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

مَبَاحِثُ السَّنَدِ: كالتدليس، والاختلاط، والعنعنة، والمزيد في متصل الأسانيد، ومن تقبل روايته أو ترد، والثقات، والضعفاء، والصحابة، والتابعين، وطرق التحمل والأداء، أو المبهمات.

والحاصل شمولها لكل ما يتوقف عليه القبول والرد منها.

فتح المغيث: ١/١٥

المَسَانِيدُ: (الكتب)

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

المَسَانِيدُ: يجمع فيها ما رواه مصنفوها عن الصحابي صحيحاً أو كان

---

(١) ذكرها ابن جماعة وقال: «والكلام فيه في أحد عشر نوعاً». ينظر: المنهل الروي ص: ٦٣ ـ ٧٨.

ضعيفاً، بخلاف الكتب المبوبة فإن قصدهم بها الاحتجاج.

المنهل الروي ص: ٣٨

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

المَسَانِيدُ: يجوز لك إثبات الياء في الجمع ويجوز حذفها، وكذلك مراسيل ومراسل، والأولى الحذف، قال تعالى: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ﴾ [القصص: ٧٦]، والإثبات عند البصريين موقوف على السماع، وعند الكوفيين جائز، ذكر ذلك سيبويه في أول كتابه في باب الضرورات.

النكت للزركشي ص: ١١٠

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

المَسَانِدُ: يجوز لك أن تثبت الياء فيها، والأولى أن لا تثبت. وقد صنعت على ذلك مصنفاً سميته: «**ذكر الأسانيد في لفظة المسانيد**»، فلينظر ما فيه فإنه من المهمات.

محاسن الاصطلاح ص: ٤٢

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **المَسَانِيدُ**: موضوعها جعل حديث كل صحابي على حدة من غير تقييد بالمحتج به.

فتح المغيث: ٨٧/١

٢ ـ **المَسَانِيدُ**: التي جمع فيها حديث كل صحابي على حدة، من غير التزام كونها على الحروف، كـ: مسند أحمد، ومسند عَبْد، ومسند الطيالسي، وأبي يعلى، ونحوها.

الغاية في شرح الهداية: ١١٠/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المَسَانِيدُ: الكتب التي جُمع فيها مسند كل صحابي على حدة على اختلافٍ في مراتب الصحابة وطبقاتهم، والتزم نقل جميع مروياتهم صحيحاً كان الحديث أو ضعيفاً.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٥٦ ـ ٣٥٧

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

١ ـ **المَسَانِيدُ**: جمع مسند، والمعروف في التصريف جمع مفعل على مفاعل، ولكن جمعه مع الياء شائع.

توضيح الأفكار: ٢٠٤/١

٢ ـ **المَسَانِيدُ**: من الكتب التي جمع فيها مسند كل صحابي على حدة، على اختلاف في مراتب الصحابة وطبقاتهم، والتزام نقل ما ورد عنهم، صحيحاً كان أو ضعيفاً.

توضيح الأفكار: ١٢/٢

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

المَسَانِيدُ: جمع مسند، وهي الكتب التي موضوعها جعل حديث كل صحابي على حدة، صحيحاً كان أو حسناً أو ضعيفاً، مرتبين على حروف الهجاء في أسماء الصحابة، كما فعله غير واحد، وهو أسهل تناولاً، أو على القبائل، أو السابقة في الإسلام، أو الشرافة النسبية، أو غير ذلك.

وقد يقتصر في بعضها على أحاديث صحابي واحد، كمسند أبي بكر، أو أحاديث جماعة منهم كمسند الأربعة أو العشرة، أو طائفة مخصوصة جمعها وصف واحد كمسند المقلين، ومسند الصحابة الذين نزلوا مصر، إلى غير ذلك.

الرسالة المستطرفة ص: ٤٥

المَسَانِيدُ العَشَرَة:

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

المَسَانِيدُ العَشَرَة: يريد بها: مسند أبي داود الطيالسي، ومسند أبي بكر عبدالله بن الزبير الحميدي، ومسند مسدد بن مسرهد، ومسند محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، ومسند إسحاق بن راهويه، ومسند أبي بكر بن أبي شيبة، ومسند أحمد بن منيع، ومسند عبد بن حميد، ومسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة، ومسند أبي يعلى الموصلي.

الرسالة المستطرفة ص: ١٣١

المُسْنِدُ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

المُسْنِدُ بكسر النون: فاعل أسند الحديث؛ أي: رواه بإسناده.

فتح المغيث ص: ٥

السخاوي (تـ: **٩٠٢هـ**):

المُسْنِدُ: الذي اعتنى بالإسناد فقط.

فبين المسنِد والمنتهي عموم وخصوص من وجه.

فتح المغيث: ١/١١

السيوطي (تـ: **٩١١هـ**):

المُسْنِدُ بكسر النون: من يروي الحديث بإسناده، سواء كان عنده علم به أو ليس له إلا مجرد رواية.

تدريب الراوي: ١/٤٣

زكريا الأنصاري (تـ: **٩٢٦هـ**):

المُسْنِدُ بكسر النون: الذي اعتنى بالإسناد خاصة، يتبصر أو يتذكر بها كيفية التحمل والأداء ومتعلقاتهما.

فتح الباقي: ١/٨

المُسْنَدُ= الحديث المسند

البزار (تـ: **٢٩٢هـ**):

أبو خلاد، إنما **أَدْخَلْنَاهُ فِي المُسْنَدِ**، لأنه ذكر في الحديث «وكانت له صحبة» ولم يقل في هذا الحديث: رأيت، ولا قلت، ولا سمعت.

بيان الوهم والإيهام: ٤/٦٣٨

الحاكم (تـ: **٤٠٥هـ**):

١ - **المُسْنَدُ مِنَ الحَدِيثِ**[(١)]: أن يرويه المحدث عن شيخ يظهر

---

(١) إن الحاكم وغيره فرقوا بين المسند والمتصل والمرفوع، بأن المرفوع ينظر فيه إلى حال المتن مع قطع النظر عن الإسناد، فحيث يصح إضافته إلى النبي ﷺ كان مرفوعاً، سواء اتصل إسناده أم لا، ومقابله المتصل فإنه ينظر فيه إلى حال الإسناد مع قطع النظر عن المتن، سواء كان مرفوعاً أو موقوفاً.
وأما المُسْنَدُ فينظر فيه إلى الحالين معاً، فيجمع شرطي الاتصال والرفع، فيكون بينه وبين كل من الرفع والاتصال عموم وخصوص مطلق، فكل مسند مرفوع، وكل مسند=

سماعه منه لسن يحتمله، وكذلك سماع شيخه من شيخه إلى أن يصل الإسناد إلى صحابي مشهور إلى رسول الله ﷺ[1].

معرفة علوم الحديث ص: ١٧ ـ نزهة النظر ص: ٣٠ ـ النكت لابن حجر ص: ١٧٧

٢ ـ الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل فأخبر عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا وكذا، فإنه **حَدِيثٌ مُسْنَدُ**.

معرفة علوم الحديث ص: ٢٠

٣ ـ **المُسْنَدُ**: لا يستعمل إلا في المرفوع المتصل.

التقريب للنووي: ١٨٢/١

٤ ـ **المُسْنَدُ**: ما اتصل سنده مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

المنهل الروي ص: ٣٩ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦١١

٥ ـ في «علوم الحديث»: **المُسْنَدُ**: لا يقع إلا على ما رفع إلى النبي ﷺ بإسناد متصل.

فتح المغيث للعراقي ص: ٥٣

٦ ـ **المُسْنَدُ**: لا يقع إلا على ما اتصل مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

الغاية في شرح الهداية: ٢٦٢/١

٧ ـ **المُسْنَدُ**: ما رواه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه.

توضيح الأفكار: ٢٣١/١

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

١ ـ **المُسْنَدُ**: ما رفع إلى النبي ﷺ خاصة.

التمهيد: ٢١/١

٢ ـ **المُسْنَدُ**: ما رفع إلى النبي ﷺ خاصة.

وقد يكون متصلاً، مثل: مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ.

= متصل، ولا عكس فيهما، هذا على رأي الحاكم، وبه جزم أبو عمرو الداني والشيخ تقي الدين في «الاقتراح». ينظر: توضيح الأفكار: ٢٣٥/١

(١) ينظر: شروط المسند في معرفة علوم الحديث ص: ١٨ ـ ١٩.

وقد يكون منقطعاً، مثل: مالك، عن الزهري، عن ابن عباس، عن رسول الله ﷺ. فهذا مسند لأنه قد أسند إلى رسول الله ﷺ، وهو منقطع لأن الزهري لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنهما.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٤٣ ـ الإرشاد للنووي ص: ٧٤ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٥٢

٣ ـ **المُسْنَدُ**: ما جاء عن النبي ﷺ خاصة، متصلًا كان أو منقطعاً.

التقريب للنووي: ١/١٨٢ ـ محاسن الاصطلاح ص: ٤٨

٤ ـ **في «التمهيد»: الحَدِيثُ المُسْنَدُ**: ما رفع إلى النبي ﷺ خاصة. وقد يكون متصلاً، مثل: مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ. وقد يكون منقطعاً، مثل: مالك، عن الزهري، عن ابن عباس، عن رسول الله ﷺ. فهذا مسند لأنه قد أسند إلى رسول الله ﷺ، وهو منقطع لأن الزهري لم يسمع من ابن عباس.

فتح المغيث للعراقي ص: ٥٢

٥ ـ **المُسْنَدُ**: لا يقع إلا على ما رفع إلى النبي ﷺ بإسناد متصل. (حكاه ابن عبدالبر عن بعض أهل الحديث).

فتح المغيث للعراقي ص: ٥٣

٦ ـ **المُسْنَدُ**: المرفوع.

نزهة النظر ص: ٣٠

٧ ـ **المُسْنَدُ**: المرفوع إلى النبي ﷺ، متصلًا كان أو منقطعاً.

الغاية في شرح الهداية: ١/٢٦١

٨ ـ **عن قوم: المُسْنَدُ**: لا يقع إلا على ما اتصل مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

التمهيد: ١/٢٥ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٤٣ ـ الإرشاد للنووي ص: ٧٤ ـ النكت للزركشي[1] ص: ١٢٧ ـ محاسن الاصطلاح ص: ٤٨

---

(١) قال الزركشي: هذا القول جزم به أبو الحسن بن الحصار في كتابه «تقريب المدارك» وأبو عمرو عثمان بن سعيد المقرئ في «جزء» له جمعه في رسوم الحديث، وابن خلفون في «المنتقى»، والسمعاني في «القواطع».

٩ ـ عن قوم: المَرْفُوعُ والمُسْنَدُ سواء وهما شيء واحد.

التمهيد: ٢٥/١

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

١ ـ وصفهم الحديث بأنه **مُسْنَدٌ** يريدون أن إسناده متصل بين راويه وبين من أسند عنه، إلا أن أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أُسْنِدَ عن النبي ﷺ خاصة، واتصال الإسناد فيه أن يكون كل واحد من رواته سمعه من فوقه حتى ينتهي ذلك إلى آخره وإن لم يبين فيه السماع، بل اقتصر على العنعنة.

الكفاية ص: ٢١ ـ النكت للزركشي ص: ١٢٧ ـ محاسن الاصطلاح ص: ٤٨ (دون قوله: واتصال الإسناد. . إلخ) ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦١٣ (دون قوله: واتصال الإسناد. . إلخ) ـ توضيح الأفكار: ٢٣٠/١

٢ ـ **المُسْنَدُ**: ما اتصل سنده من راويه إلى منتهاه، وأكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبي ﷺ دون غيره.

المنهل الروي ص: ٣٩ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦١٠ ـ ٦١١

٣ ـ **المُسْنَدُ** عند أهل الحديث: الذي اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه. وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن رسول الله ﷺ دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٤٢ ـ ٤٣ ـ الإرشاد للنووي ص: ٧٤ ـ التقريب للنووي: ١٨٢/١ ـ التقييد والإيضاح ص: ٤٩

٤ ـ في «**الكفاية**»: إلا أن أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أُسْنِدَ عن النبي ﷺ خاصة.

النكت للزركشي ص: ١٢٧

٥ ـ الصحابي الذي شاهد الوحي إذا أخبر عن آية نزلت في كذا كان **مُسْنَداً**.

النكت للزركشي ص: ١٣١

٦ ـ **الحَدِيثُ المُسْنَدُ** عند أهل الحديث: الذي اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه.

فتح المغيث للعراقي ص: ٥٣

٧ ـ **المُسْنَدُ**: المتصل.

نزهة النظر ص: ٣٠

٨ ـ **المُسْنَدُ**: إن أكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبي ﷺ دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم.

الغاية في شرح الهداية: ٢٦٢/١

ابن الصباغ (ت: **٤٧٧هـ**) في «**العدة**»:

المُسْنَدُ: ما اتصل إسناده.

فتح المغيث للعراقي ص: ٥٣

السمعاني (ت: **٤٨٩هـ**) في «**القواطع**»:

المُسْنَدُ: الخبر المتصل بالنبي ﷺ من حيث النقل، قال: واتصاله يعتبر بثلاثة شروط:

أحدها: أن يرويه ناقل عن ناقل حتى ينتهي إلى صحابي ويصله بالنبي ﷺ، قال: فإن اختل نصاب النقل في وسط أو طرف بطل الاتصال.

والثاني: أن يسمي كلما وجد من ناقل الحديث بما هو مشهور به حتى يتميز ولا يقع التدليس في اسمه فيمكن الكشف عن حكمه، فإن لم يسمه أو قال: «أخبرني الثقة»، أو «من لا أتهمه» لم يكن حجة في صحة النقل وقبول الرواية.

والثالث: أن يكون كل واحد من جماعة الرواة على الصفة التي يعقل خبره من التيقظ والعدالة؛ فعند اجتماع هذه الشروط يكون الخبر **مسنداً**».

النكت للزركشي ص: ١٢٧

ابن العربي (ت: **٥٤٣هـ**) في «**القبس**»:

إذا قال الصحابي قولاً يقتضيه القياس، فإنه محمول على **المُسْنَدِ** إلى

النبي ﷺ، ومذهب مالك وأبي حنيفة أنه كالمسند.

النكت للزركشي ص: ١٣١

المحب الطبري (تـ: ٦٩٤هـ):

المرفوع ينظر فيه إلى حال المتن مع قطع النظر عن الإسناد اتصل أم لا. والمتصل ينظر فيه إلى حال الإسناد مع قطع النظر عن المتن مرفوعاً كان أو موقوفاً. و**المُسْنَدُ** ينظر فيه إلى الحالين معاً، فيجمع شرطي الاتصال والرفع، فيكون بينه وبين كل من الرفع والاتصال عموم وخصوص مطلق، فكل مسند مرفوع، وكل مسند متصل ولا عكس فيهما.

فتح المغيث للسخاوي: ١٠٦/١

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

١ ـ **المُسْنَدُ**: ما اتصل سنده إلى ذكر النبي ﷺ. وقيل: ما ذكر فيه النبي ﷺ، وإن كان منقطعاً في أثنائه.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١٦

٢ ـ في «الاقتراح»: **المُسْنَدُ**: ما اتصل سنده إلى النبي ﷺ.

النكت للزركشي ص: ١٢٧

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

المُسْنَدُ: ما اتصل إسناده إلى منتهاه.

الخلاصة ص: ٤٨

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

المُسْنَدُ: ما اتصل سنده بذكر النبي ﷺ.

الموقظة ص: ٤٢

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

المُسْنَدُ: مأخوذ من السند، وهو: ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل، لأن المسنِد يرفعه إلى قائله، ويجوز أن يكون مأخوذاً من قولهم: فلان سند؛ أي: معتمد، فسمي الإخبار عن طريق المتن مسندا، لاعتماد النقاد في الصحة والضعف عليه.

النكت للزركشي ص: ١٢٦

الصلاح الصفدي (تـ: ٧٩٤هـ):

المُسْنَدُ: ما رفعه راويه بالعنعنة.

فتح المغيث للسخاوي: ١٣٨/١

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ **المُسْنَدُ**: ما يضيفه الصحابي إلى النبي ﷺ، بشرط أن يكون ظاهر الإسناد إليه الاتصال.

فتح الباري: ٦١/٩

٢ ـ المختار في وصف **المُسْنَدِ**: أنه الحديث الذي يرفعه الصحابي، مع ظهور الاتصال في باقي الإسناد.

النكت لابن حجر ص: ٣٩

٣ ـ **المُسْنَدُ** عندهم: ما أضافه من سمع النبي ﷺ إليه بسند ظاهره الاتصال.

النكت لابن حجر ص: ١٧٧

٤ ـ **المُسْنَدُ**: مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال.

نزهة النظر ص: ٣٠ ـ الغاية في شرح الهداية: ٢٦١/١

٥ ـ الذي يظهر لي بالاستقراء من كلام أئمة الحديث وتصرفهم، أن **المُسْنَدَ** هو: ما أضافه من سمع النبي ﷺ إليه بسند ظاهره الاتصال.

فتح المغيث للسخاوي: ١٠٦/١ ـ توضيح الأفكار: ٢٣٠/١ ـ ٢٣١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **المُسْنَدُ**: بحيث يكون كل من رواته سمع ذلك المروي من شيخه.

فتح المغيث: ١٦/١

٢ ـ **المُسْنَدُ**: ما قد وصل إسناده ولو كان الوصل مع وقف على الصحابي أو غيره، وهذا القول الثاني.

وعليه **فالمسند** والمتصل سواء لإطلاقهما على كل من المرفوع

والموقوف، ولكن الأكثر استعمال **المسند** في الأول.

فتح المغيث: ١٠٥/١

٣ ـ في «مُسْنَدِهِ»؛ أي: في جميع حديثه الذي رواه بسنده.

فتح المغيث: ١٧٦/١

٤ ـ **المُسْنَدُ**: الذي اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه.

الغاية في شرح الهداية: ٢٦١/١

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

المُسْنَدُ بفتح النون له اعتبارات:

أحدها: الحديث.

الثاني: الكتاب الذي جمع فيه ما أسنده الصحابة؛ أي: رووه. فهو اسم مفعول.

الثالث: أن يطلق ويراد به الإسناد، فيكون مصدراً، كمسند الشهاب ومسند الفردوس؛ أي: أسانيد أحاديثهما.

تدريب الراوي: ٤٢/١

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

١ ـ **المُسْنَدُ** بفتح النون: يقال لكتاب جمع فيه ما أسنده الصحابة؛ أي: رووه؛ وللإسناد كمسند الشهاب ومسند الفردوس؛ أي: إسناد حديثهما.

فتح الباقي: ١١٨/١

٢ ـ **المُسْنَدُ**: ما قد وصل إسناده من راويه إلى منتهاه.

فتح الباقي: ١١٩/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المُسْنَدُ: اسم مفعول من الإسناد.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٠٩

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

المُسْنَدُ بفتح النون: يقال لكتاب جمع فيه ما أسنده الصحابة؛ أي: رووه؛ وللإسناد كمسند الشهاب ومسند الفردوس؛ أي: إسناد حديثيهما.

فيض القدير: ١/٢٥

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

١ ـ من شأن **المُسْنَدِ** أن يذكر فيه ما ورد عن ذلك الصحابي جميعه، فيجمع الضعيف وغيره، بخلاف المرتب على الأبواب، فإن مؤلفه لا يورد لإثبات دعواه في الترجمة إلا الحديث المقبول.

توضيح الأفكار: ١/٢٠٤

٢ ـ **المُسْنَدُ** والمتصل سواء، لإطلاقهما على كل من المرفوع والموقوف، ولكن الأكثر استعمال المسند في الأول كما قال الخطيب.

توضيح الأفكار: ١/٢٣٤ ـ ٢٣٥

٣ ـ **مُسْنَداً**؛ أي: مرفوعاً متصلاً.

توضيح الأفكار: ١/٢٦٢

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرفوع/ر.ف.ع).

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

قد يطلق **المُسْنَدُ** عندهم على كتاب مرتب على الأبواب أو الحروف أو الكلمات لا على الصحابة، لكون أحاديثه مسندة ومرفوعة أو أُسْنِدت ورفعت إلى النبي ﷺ، كصحيح البخاري فإنه يسمى بالمسند الصحيح، وكذا صحيح مسلم، وكسنن الدارمي فإنها تسمى مسند الدارمي على ما فيها من الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمعضلة، على أن له مسنداً على الصحابة.

الرسالة المستطرفة ص: ٦٥

المُسْنَدُ المَرْفُوعُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

(ينظر: قول الصحابي: من السنة كذا/س.ن.ن).

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المُسْنَدُ المَرْفُوعُ: ما جاء عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خاصة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦١٣

حَدِيثٌ مُسْنَدُ:

١ ـ (ينظر: المسند).

٢ ـ (ينظر: قول الصحابي: من السنة كذا/س.ن.ن).

يُسْنِدُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ (ينظر: يَأْثُرُهُ /أ.ث.ر).

٢ ـ **يُسْنِدُ**؛ أي: يروي.

الغاية في شرح الهداية: ١٧٧/١

س.ن.ن

سِنُّ التَّحْدِيثِ: (ينظر: سن التحديث/ح.د.ث).

سِنُّ الإِمْسَاكِ عَنِ التَّحْدِيثِ: (ينظر: سن الإمساك عن التحديث/ح.د.ث).

سِنُّ التَّحَمُّلِ: (ينظر: سن التحمل/ح.م.ل).

سِنُّ طَلَبِ الْحَدِيثِ: (ينظر: سِنُّ طَلَبِ الْحَدِيثِ/ح.د.ث).

السُّنَّةُ:

عمر بن الخطاب (تـ: ٢٣هـ):

السُّنَّةُ: ما سنه الله ورسوله ﷺ.

جامع بيان العلم: ١٦٦/٢

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

١ ـ **السُّنَّةُ** قسمان:

أحدهما: إجماع تنقله الكافة عن الكافة، فهذا من الحجج القاطعة للأعذار إذا لم يوجد هناك خلاف، ومن رد إجماعهم فقد رد نصاً من نصوص الله يجب استتابته عليه، وإراقة دمه إن لم يتب لخروجه عما أجمع عليه المسلمون وسلوكه غير سبيل جميعهم.

والضرب الثاني من السنة: خبر الآحاد الثقات الأثبات المتصل الإسناد، فهذا يوجب العمل عند جماعة علماء الأمة الذين هم الحجة والقدوة، ومنهم من يقول إنه يوجب العلم والعمل جميعاً.

جامع بيان العلم: ٢/٤١ ـ ٤٢

٢ ـ **سُنَّتُه**: طريقته التي كان عليها عاملاً بها، نادياً إليها.

التمهيد: ١٥/٣١١

٣ ـ المراد **بِالسُّنَّةِ**: سنة رسول الله ﷺ إذا أطلقت، ما لم تضف إلى صاحبها كسنة العمرين.

فتح الباري: ٣/٥١٢

٤ ـ إذا أطلق الصحابي **السُّنَّة** فالمراد بها: سنة النبي ﷺ، ما لم يضفها إلى صاحبها كقولهم: «سنة العمرين».

توضيح الأفكار: ١/٢٤٢

الزمخشري (تـ: ٥٣٨هـ):

سَنَّ **سُنَّةً** حسنة: طرق طريقة حسنة، واستسن سنة؛ وفلان مستسن: عامل **بالسُّنَّةِ**.

وعرفا: قول المصطفى وفعله وتقريره.

فيض القدير: ١/١٣

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

قد تطلق **السُّنَّةُ** ويراد بها الفريضة، كقولهم: الختان من السنة.

فيض القدير: ٤/٢٠٢

ابن الكمال (تـ: ٦٨٢هـ):

السُّنَّةُ: المروى عن النبي ﷺ فعلاً كان أو قولاً، بخلاف الحديث فإنه مخصوص بالأول.

فيض القدير: ١٣/١

الزين بن المنير (تـ: ٦٩٥هـ):

السُّنَّةُ: ما شرعه النبي ﷺ فيها، يعني فهو أعم من الواجب والمندوب.

فتح الباري: ١٩٠/٣

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ) في «**شرح الألفية**»:

والتعبير بها ـ أي **السُّنَّة** ـ أدنى من التعبير بالحديث، لأنه لا يختص عندهم وصفه بالمرفوع، بل يشمل الموقوف بخلاف **السُّنَّةُ**.

قال: والحديث الضعيف لا يسمى سنة.

فيض القدير: ٢٧/١

الولي العراقي (تـ: ٨٢٦هـ):

قد يراد **بِالسُّنَّةِ** المستحب سواء دل على استحبابه كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس، ومنه قولهم: فروض الصلاة وسنتها. وقد يراد بها ما واظب عليه المصطفى ﷺ مما ليس بواجب. فهذه ثلاث اصطلاحات.

فيض القدير: ٥٢٧/٢

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ **السُّنَّةُ**: الطريقة الشرعية التي هي أعم من الواجب والمندوب.

فتح الباري: ٣٠٥/٢

٢ ـ **السُّنَّةُ**: يحتمل أن يريد بالسنة الطريقة الشرعية وهي تطلق كثيراً على المفروض، ولم يرد بالسنة باصطلاح أهل الأصول، وهو ما ثبت دليل مطلوبيته من غير تأثيم تاركه.

فتح الباري: ١٥٩/٧

٣ ـ **السُّنَّةُ**: ما جاء عن النبي ﷺ من أقواله وأفعاله وتقريره وما همَّ بفعله. والسنة في أصل اللغة: الطريقة.

فتح الباري: ٢٤٥/١٣

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

السُّنَّةُ: أصلها الطريقة، تقول: فلان على سنة فلان، إذا كان تابعاً لطريقه، وهي هنا عبارة عما صدر عنه ﷺ قولاً وفعلاً وتقريراً.

الغاية في شرح الهداية: ١/٧٢

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

١ ـ **سُنَّةٌ**؛ أي: طريقة وسيرة.

ولما كانت السنة تطلق على السيرة جميلة كانت أو ذميمة.

فيض القدير: ١/٢١٨ ـ ٢١٩

٢ ـ (من **السُّنَّةِ**)؛ أي: طريقة المصطفى ﷺ وهديه.

فيض القدير: ١/٤١٧

٣ ـ **السُّنَّةُ**: ما شرعه النبي ﷺ من الأحكام.

فيض القدير: ٢/٩

٤ ـ (وخير السنن **سُنَّةُ** محمد) ﷺ؛ وهي: قوله، أو فعله، أو تقريره.

فيض القدير: ٢/١٧٥

٥ ـ (إن من **السُّنَّةِ**)؛ أي: الطريقة الإسلامية المحمدية.

فيض القدير: ٢/٥١٤

٦ ـ (ثم تعمل برهة **بِسُنَّةِ** رسول الله) ﷺ؛ أي: بهديه وطريقته وما سنه من أحكام.

فيض القدير: ٣/٢٥٦

٧ ـ (الختان سنة...) أُوِّلَ الخبر بأن المراد **بِالسُّنَّةِ**: الطريقة لا ضد الواجب ووقت وجوبه بعد البلوغ.

فيض القدير: ٣/٥٠٣

٨ ـ **السُّنَّةُ** بالضم: الطريقة المأمور بسلوكها في الدين.

فيض القدير: ٤/١٣٦

٩ ـ (ويوافق **السُّنَّةَ**)؛ أي: الطريقة المحمدية.

فيض القدير: ٤/٤٥١

١٠ ـ المراد **بِالسُّنَّةِ** هنا: الشرع المتلقي عن المصطفى ﷺ مما ليس في القرآن.

فيض القدير: ٤٢٦/٥

١١ ـ (من تمسك بالسنة): من **السُّنَنِ** بفتحتين: الطرق.

فيض القدير: ١٠٨/٦

الأصوليون والمحدثون:

السُّنَّةُ: ما جاء عن النبي ﷺ من أقواله وأفعاله وتقريره وما همَّ بفعله.

فتح الباري: ٢٤٥/١٣

بعض الفقهاء:

السُّنَّةُ: ما يرادف المستحب.

فتح الباري: ٢٤٥/١٣

في «**النهاية**»:

إذا أطلقت **السُّنَّةُ** في الشرع إنما يراد بها ما أمر بها المصطفى ﷺ ونهى عنه وندب إليه قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً، مما لم ينطق به الكتاب، وبهذا يقال: في أدلة الشرع والسنة؛ أي: القرآن والسنة.

فيض القدير: ٥٢٧/٢

سُنَّةُ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ:

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

سُنَّةُ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ: وهم أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي.

التمهيد ٦٦/٨

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

«مِنَ السُّنَّةِ»، فيطرقها احتمال إرادة **سُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ**؛ فكثيراً ما يعبرون بها فيما يضاف إليهم، وقد يريدون سنة البلد.

فتح المغيث: ١٢٦/١

السُّنَّةُ المُؤَكَّدَةُ:

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

السُّنَّةُ لا يعرف منها **مؤكدها** إلا بمواظبة رسول الله ﷺ عليها.

وسنته طريقته التي كان عليها عاملاً بها، نادياً إليها.

التمهيد: ٣١١/١٥

أَطِبَّاءُ السُّنَّةِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

أَطِبَّاءُ السُّنَّةِ: بمعنى أنهم حاذقون بأمورها، عارفون بها كالطبيب الذي يعالج المرضى، صاروا يعرفونها بدون التباس.

الغاية في شرح الهداية: ٣١١/١

أَهْلُ السُّنَّةِ:

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

١ ـ **أَهْلُ السُّنَّةِ**: أئمة الفقه والأثر في جميع الأمصار.

التمهيد: ٧٠/١٩

٢ ـ **أَهْلُ السُّنَّةِ** أجمعون هم: أهل الحديث والرأي في الأحكام.

التمهيد: ٢٤١/٢١

أَهْلُ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ:

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ هم: أهل الفقه والأثر.

التمهيد: ٢٢/١٧

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

أَهْلُ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ: هم الفرقة الناجية.

فيض القدير: ٢٧١/٢

صَاحِبُ السُّنَّةِ:

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

صَاحِبُ السُّنَّةِ؛ أي: المتمسك بها الجاري عليها.

فيض القدير: ١٨٨/٤

قول التابعي: **مِنَ السُّنَّةِ كَذَا:**

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

إذا قال التابعي: **من السنة كذا**؛ فالصحيح أنه مَوْقُوفٌ.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٣٠/١

بعض الشافعيين:

إذا قال التابعي: **مِنَ السُّنَّةِ كَذَا**؛ أنه مرفوع مرسل.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٣٠/١ ـ ٣١

قول الصحابي: **مِنَ السُّنَّةِ كَذَا:**

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

١ ـ قول الصحابي: **مِنَ السُّنَّةِ كَذَا**، وأشباه ما ذكرناه؛ فإذا قاله الصحابي المعروف بالصحبة فهو حديث مُسْنَدٌ، وكل ذلك مخرج في المسانيد.

معرفة علوم الحديث ص: ٢٢

٢ ـ في «**المستدرك**»: أجمعوا على أن قول الصحابي: «**مِنَ السُّنَّةِ كَذَا**»؛ حديث مُسْنَدٌ.

فتح المغيث للسخاوي: ١١٣/١

ابن حزم (تـ: ٤٥٦هـ) في «**الإحكام**»:

قول الصحابي: **مِنَ السُّنَّةِ كَذَا**، أو أمرنا بكذا؛ ليس بمسند، ولا يقطع بأنه قوله عليه الصلاة والسلام، وإنما يعني به السنة عنده على ما أداه إليه اجتهاده.

النكت للزركشي ص: ١٣٦

إمام الحرمين (تـ: ٤٧٨هـ) في «**البرهان**»:

حكى عن المحققين، قالوا: يحتمل أن يريد سنة غير الرسول فلا تحمل على سنته.

النكت للزركشي ص: ١٣٦

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

قوله في حديث: «ليس في هذا الحديث السنة»؛ كذلك يلحق بالمسند عند أئمة العلماء، لأن الصحابي إذا قال: **السُّنَّةُ كَذَا**؛ فهو من المُسْنَد.

إكمال المعلم: ٦٦٣/٤

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

قول الصحابي: **مِنَ السُّنَّةِ كَذَا**؛ فالأصح أنه مسند مرفوع.

علوم الحديث ص: ٥٠

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

إذا قال الصحابي: أُمِرْنَا بِكَذَا، أو نهينا عن كذا، أو **مِنَ السُّنَّةِ كَذَا**؛ فكله مرفوع على المذهب الصحيح الذي قاله الجماهير من أصحاب الفنون. وقيل: موقوف.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١/ ٣٠

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

إن قوله ـ يعني الشافعي ـ: **مِنَ السُّنَّةِ**؛ لا يبعد حمله على المرسل، ويحتمل أن يريد به سنة بعض الصحابة.

فائدة: ويلتحق بقول الصحابي: **مِنَ السُّنَّةِ كَذَا**: «**لا تلبسوا علينا سنة نبينا**»، كما رواه أبو داود عن عمرو بن العاص في عدة أم الولد. وقوله: «**أصبت السنة**»، كما رواه الدارقطني عن عمر في المسح على الخفين. وكذا قوله: «**سنة أبي القاسم ﷺ**» في حديث ابن عباس في متعة الحج.

وأقربها للرفع: «سنة أبي القاسم»، ثم: «ولا تلبسوا»، ثم: «أصبت السنة».

النكت للزركشي ص: ١٣٧

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

أما مثل قوله: «**لا تلبِسوا علينا سُنَّةَ نبينا**» كما روي عن عمرو بن العاص في عدة الولد، وهو في سنن أبي داود، وقوله: «**أصبتَ السُّنةَ**» كما جاء بإسناد صححه الدارقطني في «سننه» عن عقبة بن عامر، عن عمر، في المسح على الخفين ـ وإن كان فيه علة نبه عليها الدارقطني في «**علله**» ـ وقوله: «**سنَّةُ أبي القاسم**» كما في حديث ابن عباس في متعة الحج؛ فهذه الألفاظ في حكم قوله: «**من السُّنَّةِ**» وبعضها أقرب من بعض. وأقربها للرفع: سنَّةُ أبي القاسم، ويليها: لا تلبِسوا علينا سُنَّةَ نبينا، ويلي ذلك أصبت السنة.

محاسن الاصطلاح ص: ٥٥

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ) في «**تخريج الإحياء**»:

قول الصحابي: **السُّنَّةُ كَذَا**؛ له حكم المرفوع على الصحيح.

توضيح الأفكار: ٢٤٢/١

آخرون: (حكاه عنهم النووي).

قول الصحابي: **أُمِرْنَا بِكَذَا**، أو نهينا عن كذا، أو **مِنَ السُّنَّةِ كَذَا**؛ إن كان ذلك الفعل مما لا يخفى غالباً كان مرفوعاً وإلا كان موقوفاً.

وبهذا قطع الشيخ أبو إسحاق الشيرازي الشافعي.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١/ ٣٠. ١٨٦

سَنَةُ الفُقَهَاءِ:

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

كان أبو سلمة رجلًا جميلاً يخضب بالوسمة توفي سنة أربع وتسعين. وفيها مات عروة وعلي بن حسين، وأبو بكر بن عبدالرحمن، وسعيد بن المسيب، في قول بعضهم؛ وتعرف **بِسَنَةِ الفُقَهَاءِ**.

التمهيد: ٦١/٧

أَحَادِيثُ السَّنَةِ:

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

كان أبو القاسم عبدالله بن محمد البغوي يروي أحاديث مخصوصة من حديثه في كل سنة مرة واحدة، ويسميها **أَحَادِيثَ السَّنَةِ**.

الجامع لأخلاق الراوي: ١٢٧/٢

السُّنَنُ:

البغوي (تـ: ٥١٦هـ) في «**المصابيح**»:

(ينظر: الحسان/ح.س.ن).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

السُّنَنُ: المضافة للنبي ﷺ قولاً له أو فعلاً أو تقريراً.

فتح المغيث: ١٤/١

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

١ ـ **السُّنَنُ**: جمع سنة، وهي لغة: الطريقة.

فيض القدير: ١٣/١

٢ ـ **السُّنَنُ**: جمع سنة، وهي: الطريقة.

والمراد بها في عرف الشرع: الطريقة التي كان المصطفى ﷺ يتحراها. فهما ـ أي السنة والحديث ـ إلى الترادف أقرب. وقد يقال: أراد بها هنا الطريقة المسلوكة في الدين وإن كان من كلام التابعين فمن بعدهم من المجتهدين فيدخل فيه الفقهاء.

فيض القدير: ١٤٩/٢

٣ ـ (من تمسك بالسنة): من **السُّنَنِ** بفتحتين: الطرق.

فيض القدير: ١٠٨/٦

السُّنَنُ الأَرْبَعُ:

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

السُّنَنُ وهي أربع: سنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

محاسن الاصطلاح ص: ٢٥

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

السُّنَنُ الأَرْبَعَةُ: السنن لأبى داود، والجامع للترمذي، والسنن للنسائي، والسنن لأبي عبدالله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني.

الغاية في شرح الهداية: ١٠٨/١

أَصَحُّ طُرُقِ السُّنَنِ:

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ).

أَصَحُّ طُرُقِ السُّنَنِ: ما يرويه أهل الحرمين مكة والمدينة، فإن التدليس فيهم قليل والاشتهار بالكذب ووضع الحديث عندهم عزيز.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢٨٦/٢

مَعَالِمُ السُّنَنِ:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

مَعَالِمُ السُّنَنِ: جمع معلم بفتح الميم وسكون المهملة.

في «**القاموس**»: معلم الشيء كمقعد: مظنته وما يستدل به عليها، كالعلامة كرمانة.

والمراد: مظنة السنن وما يستدل به عليها، وبهذا سمى البغوي تفسيره «**معالم التنزيل**».

توضيح الأفكار: ١/١٥

وُجُوه السُّنَنِ المَرْفوعَة:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

(ينظر: تقرير رسول الله ﷺ/ق.ر.ر).

س.هـ.ا

السَّهْوُ:

أبو بكر الْبَاقِلَّانِي (تـ: ٤٠٣هـ):

من عرف بكثرة **السَّهْوِ** والغلط وقلة الضبط رد حديثه.

فتح المغيث للسخاوي: ١/ ٣٧٥.

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

لا تقبل رواية من عرف بكثرة **السَّهْوِ** في رواياته إذا لم يحدث من أصل صحيح.

علوم الحديث ص: ١١٩.

س.و.د

التَّسْوِيدُ:

القاضي عياض (تـ: ٤٥٥هـ):

١ ـ (ينظر: التَّسْخِيمُ والتَّسْوِيدُ/س.خ.م).

٢ ـ (ينظر: الضَّرب/ض.ر.ب).

السَّواد:

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

ينبغي أن يُكتب الحديث **بالسَّواد**، ثم بالحِبر خاصة دون المداد، لأن السواد أصبغ الألوان، والحبر أبقاها على مر الدهور والأزمان. وهو آلة ذوي العلم وعُدّة أهل المعرفة والفهم.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢٤٩/١ ـ ٢٥٠

ابن السمعاني (تـ: ٥٦٢هـ) في «**أدب الإملاء**»:

(ينظر: الحبر (مادة)/ح.ب.ر).

س.و.ل

فُلَانٌ لاَ يُسْأَلُ عَنْهُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

(ينظر: إليه المنتهى في التثبت/ث.ب.ت).

س.و.ي

التَّسْوِيَةُ:

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

(ينظر: تَدْلِيسُ التَّسْوِيَةِ/د.ل.س).

المُسَاوَاةُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

(ينظر: المُصَافَحَةُ/ص.ف.ح).

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

المُسَاوَاةُ في أعصارنا: قلة عدد إسنادك إلى الصحابي أو من قاربه،

بحيث يقع بينك وبين الصحابي مثلاً من العدد مثل ما وقع بين مسلم والصحابي في ذلك.

الإرشاد للنووي ص: ١٧٦ ـ التقريب للنووي: ٢/١٦١ ـ ١٦٦

بدر الدين بن جماعة (تـ: **٧٣٣هـ**):

المُسَاوَاةُ: أن يكون بينك وبين الصحابي في العدد ما بين مسلم مثلاً وبينه، وهو نادر في زماننا.

المنهل الروي ص: ٧٠

العراقي (تـ: **٨٠٦هـ**):

المُسَاوَاةُ: أن يكون بين الراوي وبين الصحابي أو من قبل الصحابي إلى شيخ أحد الستة كما بين أحد الأئمة الستة وبين ذلك الصحابي أو من قبله على ما ذكر أو يكون بينه وبين النبي ﷺ كما بين أحد الأئمة الستة وبين النبي ﷺ من العدد.

فتح المغيث ص: ٣١

ابن حجر (تـ: **٨٥٢هـ**):

المُسَاوَاةُ: استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين[1].

نزهة النظر ص: ٣٢

السخاوي (تـ: **٩٠٢هـ**):

١ ـ إن يكن المخرج ساواه؛ أي: ساوى أصحاب الستة عدا قد حصل أي من جهة العد بأن يكون بين المخرج وبين النبي ﷺ في المرفوع، أو الصحابي في الموقوف، أو التابعي في المقطوع، أو من قبله، على حسب ما يتفق كما بين أحد الستة وبين أحد من ذكر في العدد، سواء مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الإسناد الخاص، فهو **المُسَاوَاةُ** لتساويهما في العدد.

فتح المغيث: ٣/١٥

---

(١) هذا النوع من فروع العلو النسبي.

٢ ـ إن كان بين الراوي والصحابي كما بين الواحد منهم وبينه فهو **المُسَاوَاةُ**، كأن يروي النسائي مثلاً حديثاً يقع بينه وبين النبي ﷺ فيه أحد عشر نفساً، فيقع ذلك الحديث بعينه بإسناد آخر إلى النبي ﷺ يقع بيننا وبين النبي ﷺ فيه أحد عشر نفساً، فنساوي النسائي من حيث العدد، مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الإسناد الخاص.

الغاية في شرح الهداية: ١/١٠٠ ـ ١٠١

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: الموافقة/و.ف.ق).

فُلَانٌ لاَ يُسَاوِي شَيْئاً:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

فُلَانٌ لَا يُسَاوِي شَيْئاً: هو ممن لا يحتج بحديثه ولا يستشهد به ولا يعتبر به.

فتح المغيث ص: ١٧٦

س.ي.ر

السِّيَر:

ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ):

السِّيَر: بكسر المهملة وفتح التحتانية جمع سيرة، وأطلق ذلك على أبواب الجهاد لأنها متلقاة من أحوال النبي ﷺ في غزواته.

فتح الباري: ٦/٢

أَهْلُ السِّيَرِ:

ابن عبدالبر (ت: ٤٦٣هـ):

١ ـ **أَهْلُ السِّيَرِ** والمعرفة بأيام الناس منهم: الزبير، وغيره.

التمهيد: ١٠/٢٣

٢ ـ **أَهْلُ السِّيَرِ** منهم: الواقدي، والزّبيري.

التمهيد: ١٠/٣٩٢

إِمَامُ أَهْلِ السِّيَرِ:

ابن عبدالبر (ت: ٤٦٣هـ):

ابن شهاب **إمام أهل السير** وعالمهم، وكذلك الشّعبي.

التمهيد: ١٢/١٩

السِّيرَةُ:

ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ):

١ ـ **السِّيرَةُ**: هي طريقة الإمام في رعيته، والرجل في أهله.

وفي قوله: على **سيرتها**؛ أي: حالتها.

فتح الباري: ١/١٣٦

٢ ـ عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾؛ يقول: حالتها الأولى. ورواه بن جرير كذلك، ومن طريق مجاهد وقتادة؛ **سِيرَتَهَا**: هَيْئَتَهَا.

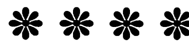
فتح الباري: ٦/٤٢٤

السِّيَرِي:

شرف الدين الدمياطي (ت: ٧٠٥هـ):

ذكر القطب الحلبي أنه استشكل عند الدمياطي ما ذكره ابن سعد فقال له: كنت تبعته فذكرت ذلك في السيرة، وكنت حينئذٍ **سيرياً** محضاً، وكان ينبغي لنا أن نذكر الخلاف.

فتح الباري لابن حجر: ٨/٣٠



حرف الشين

ش.ب.ك

مُشَبَّكَةٌ بِالذَّهَبِ:

ابن معين (تـ: ٢٠٣هـ):

عبيدالله بن عمر، عن القاسم، عن عائشة؛ ترجمة **مُشَبَّكَةٌ بِالذَّهَبِ**.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٥ ـ النكت للزركشي ص: ٥٧ ـ تدريب الراوي: ١/٨٣ ـ توضيح الأفكار: ١/٣٩

ش.ب.هـ

المُتَشَابِهُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

المُتَشَابِهُ: نوع يتركب من النوعين الذي قبله، وهو أن يوجد الاتفاق المذكور في النوع الذي فرغنا منه آنفا ـ أي المتفِق والمفترِق ـ في اسمي شخصين أو كنيتهما التي عرفا بها ويوجد في نسبهما أو نسبتهما الاختلاف والائتلاف المذكوران في النوع الذي قبله ـ أي المؤتلِف والمختلِف ـ أو على العكس من هذا بأن يختلف ويأتلف اسماهما ويتفق نسبتهما أو نسبهما اسماً أو كنية.

ويلتحق بالمؤتلف والمختلف فيه ما يتقارب ويشتبه، وإن كان مختلفاً في بعض حروفه في صورة الخط.

علوم الحديث ص: ٣٦٥ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٠٦

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ **المُتَشَابِهُ**: أن يتفق أسماؤهما أو نسبتهما، ويختلف ويأتلف اسماً أو نسباً أبواهما، أو عكسه. كموسى بن عَلي بفتح العين كثيرون، وبضم العين موسى بن عُلي بن رباح اللخمي المصري.

الإرشاد للنووي ص: ٢٣٠

٢ ـ **المُتَشَابِهُ**: أن يتفق أسماؤهما أو نسبهما، ويختلف ويأتلف ذلك في أبويهما، أو عكسه. كموسى بن عَلي ـ بالفتح ـ كثيرون، وبضمها موسى بن عُلي بن رباح المصري.

التقريب للنووي: ٢/٣٣٠

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

ما تركب من النوعين قبله ـ أي المختلِف والمؤتلِف، والمتفِق والمفترِق ـ وهو: أن يتفق أسماؤهما، وتأتلف وتختلف أسماء أبويهما أو أنسابهما أو عكسه.

المنهل الروي ص: ١٢٩

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

المُتَشَابِهُ: اتفاق أسماء الرواة خطاً ونطقاً، واختلاف الآباء نطقاً مع ائتلافهما خطاً، أو بالعكس كأن تختلف الأسماء نطقاً وتأتلف خطاً، وتتفق الآباء خطاً ونطقاً. وكذا إن وقع الاتفاق في اسم الأب والاختلاف في النسبة. وكذا إن وقع الاتفاق في الاسم واسم الأب واختلاف في النسبة.

نزهة النظر ص: ٣٨

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

المُتَشَابِهُ: أن يتفق أسماؤهما أو نسبهما في اللفظ والخط، ويفترقا في الشخص، ويختلف ويأتلف ذلك في أسماء أبويهما بأن يأتلفا خطاً ويفترقا لفظاً، أو عكسه بأن تأتلف أسماؤهما خطاً ويختلفا لفظاً، وتتفق أسماء أبويهما لفظاً وخطاً أو نحو ذلك بأن يتفق الاسمان أو الكنيتان، وما أشبه ذلك.

تدريب الراوي: ٢/٣٣٠

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

إن اتفقت الآباء خطاً مع اتفاق الأسماء، كموسى بن عَلِيّ بفتح العين، وموسى بن عُلَيّ بضمها. أو عكسه كشريح وسريج بن النعمان: **فَمُتَشَابِهٌ**، ويتبين باختصاص من الراوي، وإلا فيُرجع إلى القرائن والظن الغالب.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ٢٠١

شارح:

المُتَشَابِهُ: مركب من المؤتلِف والمختلِف ومما قبله؛ أعني المتفِق والمفترِق؛ حيث اعتبر فيه اتفاق الأسماء خطاً، واختلافها نطقاً مع ائتلافها خطاً، فيتركب منها.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٠٦

تَلْخِيصُ المُتَشَابِهُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

تَلْخِيصُ المُتَشَابِهُ[1]: وهو إما متفق اللفظين أي نطقاً وخطاً في الاسم خاصة مفترق في المسمين لكنّ. . أباه؛ أي: المتفق أسماؤهما اختلفا نطقا مع الائتلاف خطاً، أو عكسه بأن يأتلف الاسمان خطاً ويختلفا لفظاً ويتفق أسماء أبويهما لفظاً أو نحوه ـ أي: المذكور ـ بأن يتفق الاسمان أو الكنيتان لفظاً ويختلف نسبتهما نطقاً، أو تتفق النسبة أو الكنيتان لفظاً وما أشبه ذلك.

فتح المغيث: ٣/٢٨٤ ـ ٢٨٨

---

(١) ذكر أقسامه، وضرب لها أمثلة، وهي:
فالأول: وهو ما حصل الاتفاق فيه في الاسم والاختلاف في الأب.
والثاني: وهو منه الأول: ما حصل الافتراق فيه في الاسم والاتفاق في الأب.
والثالث: وهو ما حصل فيه الاتفاق في الاسم واسم الأب والافتراق نطقاً في النسبة.
والرابع: وهو ما حصل فيه الاتفاق في الكنية والافتراق نطقاً في النسبة.
والخامس: ما حصل فيه الاتفاق في النسبة والاختلاف في الاسم.
والسادس: ما حصل فيه الاتفاق في النسبة والاختلاف في الكنية.
ومنها وهو أهمها: ما حققه شيخنا، أن يحصل الاتفاق أو الاشتباه في الاسم واسم الأب مثلًا إلا في حرف أو حرفين فأكثر من أحدهما أو منهما، وهي على قسمين: إما بأن يكون الاختلاف بالتغيير مع أن عدد الحروف سواء في الجهتين، أو يكون الاختلاف بالتغيير مع نقصان بعض الأسماء عن بعض. ينظر: فتح المغيث: ٣/٢٨٤ ـ ٢٨٨.

المُشَبَّهُ:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

المُشَبَّهُ: يطلق على الحسن وما يقاربه، فهو بالنسبة إليه كنسبة الجيد إلى الصحيح.

تدريب الراوي: ١٧٨/١

المُشْتَبَهُ المَقْلُوبُ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

المُشْتَبَهُ المَقْلُوبُ: هذا النوع مما يقع فيه الاشتباه في الذهن لا في الخط، وذلك أن يكون اسم أحد الراويين كاسم أب الآخر خطاً ولفظاً، واسم الآخر كاسم أب الأول، فينقلب على بعض أهل الحديث، كما انقلب على البخاري ترجمة مسلم بن الوليد المدني، فجعله أبو الوليد بن مسلم كالوليد الدمشقي المشهور، وخطأه في ذلك ابن أبي حاتم.

فتح المغيث ص: ٤٣٨ ـ توضيح الأفكار: ٢٨١/٢

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

ما يحصل الاتفاق فيه لراويين في اسمين لفظاً وخطاً، لكن يحصل الاختلاف والاشتباه بالتقديم والتأخير، بأن يكون أحد الإسمين في أحدهما للراوي، وفي الآخر لأبيه، وهذا هو **المُشْتَبَهُ المَقْلُوبُ**.

فتح المغيث: ٢٩٠/٣

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

المُشْتَبَهُ المَقْلُوبُ: ما يقع فيه الاشتباه في الذهن لا في الخط. والمراد بذلك الرواة (المتشابهون في الاسم والنسب المتمايزون بالتقديم والتأخير) بأن يكون اسم أحد الراويين كاسم أبي الآخر خطاً ولفظاً، واسم الآخر كأبي الأول، فينقلب على بعض أهل الحديث.

تدريب الراوي: ٣٣٤/٢ ـ ٣٣٥

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المُشْتَبَهُ المَقْلُوبُ: هذا النوع مما يقع فيه الاشتباه في الذهن لا في

صورة الخط، وذلك أن يكون اسم أحد الراويين كاسم أبي الآخر خطاً ولفظاً، واسم الآخر كاسم أبي الأول، فينقلب على بعض أهل الحديث كما انقلب على البخاري ترجمة مسلم بن الوليد، فيجعل الوليد بن مسلم كالوليد بن مسلم الدمشقي المشهور.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧١٥

ش.ذ.ذ

الشَّاذُّ:

الشافعي (تـ: ٢٠٤هـ):

١ ـ ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره، هذا ليس بشاذ، إنما **الشَّاذُّ** أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه الناس.

معرفة علوم الحديث ص: ١١٩

٢ ـ ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة حديثاً لم يروه غيره، إنما **الشَّاذُّ** من الحديث أن يروي الثقات حديثاً فيشذ عنهم واحد فيخالفهم.

الكفاية ص: ١٤١

٣ ـ ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يروي غيره، إنما **الشَّاذُّ** أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٧٦ ـ الإرشاد للنووي ص: ٩٤ ـ الغاية في شرح الهداية: ٣٢٣/١

٤ ـ **الشَّاذُّ** عند الشافعي: ما روى الثقة مخالفاً لرواية الناس، لا أن يروي ما لا يروي غيره.

التقريب للنووي: ٢٣٢/١

٥ ـ **الشَّاذُّ**: ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الناس.

المنهل الروي ص: ٥٠ ـ الخلاصة ص: ٧٦

٦ ـ ليس الشَّاذّ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يروي غيره، وإنما **الشَّاذُّ**: أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس.

فتح المغيث للعراقي ص: ٨٥ ـ ٨٦

٧ ـ **الشَّاذُّ**: ما يخالف الراوي فيه من هو أحفظ منه أو أكثر، كما فسره به الشافعي، لا مطلق تفرد الثقة كما فسره به الخليلي.

النكت لابن حجر ص: ٤٠

٨ ـ **الشَّاذُّ**: ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الفاسق بالمقايَسَة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٥٣

الأثرم (تـ: ٢٦٠هـ) في كتاب «**الناسخ والمنسوخ**»:

الشَّاذُّ عندنا: الذي يجيء بخلاف ما جاء به غيره، وليس الشاذ الذي يجيء وحده بشيء لم يجئ به أحد قد يخالفه غيره.

النكت للزركشي ص: ١٩٩

الترمذي (تـ: ٢٧٩هـ)؛ حكاه عنه ابن حجر:

الشَّاذُّ عنده ـ أي: الترمذي ـ ما خالف فيه الراوي من هو أحفظ منه أو أكثر، سواء تفرد به أو لم يتفرد، كما صرح به الشافعي.

توضيح الأفكار: ١/١٤٧

أبو علي صالح بن محمد (تـ: ٢٩٣هـ):

الحَدِيثُ الشَّاذُّ: الحديث المنكر الذي لا يعرف.

الكفاية ص: ١٤١

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

١ ـ **الشَّاذُّ**: حديث يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة.

معرفة علوم الحديث ص: ١١٩ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٧٨ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٨٦ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٣٧

٢ ـ **الشَّاذُّ**: ما انفرد به ثقة، وليس له أصل متابع.

الإرشاد للنووي ص: ٩٤ ـ التقريب للنووي: ١/٢٣٣ ـ المنهل الروي ص: ٥٠ ـ الغاية في شرح الهداية: ١/٣٢٤

٣ ـ **الشَّاذُّ**: ما انفرد به ثقة، وليس له أصل متابع لذلك الثقة.

فتح الباقي: ١/١٩٣

أبو يعلى الخليلي (تـ: ٤٤٦هـ):

١ ـ الذي عليه حفاظ الحديث أن **الشَّاذُّ**: ما ليس له إلا إسناد واحد، يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة. فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٧٦ ـ الإرشاد للنووي ص: ٩٤ ـ التقريب للنووي: ٢٣٢/١ ـ ٢٣٣ ـ المنهل الروي ص: ٥٠ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٨٦ ـ الغاية في شرح الهداية: ٣٢٣/١ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٣٦ ـ ٣٣٧

٢ ـ **الشَّاذُّ**: ما ليس له إلا إسناد واحد شذّ به شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان من غير ثقة فمتروك، وما كان عن ثقة فيوقف فيه ولا يحتج به.

الخلاصة ص: ٧٦

٣ ـ وأما الشواذ فقال الشافعي وجماعة من أهل الحجاز: **الشَّاذُّ** عندنا: ما يرويه الثقات على لفظ واحد، ويرويه ثقة خلافه زائداً أو ناقصاً.

النكت للزركشي ص: ١٩٩ ـ ٢٠٠

٤ ـ **الشَّاذُّ**: مفرد الراوي فقط، ثقة أو غير ثقة، خالف أو لم يخالف. فما انفرد به الثقة يتوقف فيه ولا يحتج به لكنه يصلح أن يكون شاهداً، وما انفرد به غير الثقة متروك.

فتح الباقي: ١٩٤/١

الميانشي (تـ: ٥٨١هـ):

الشَّاذُّ: أن يرويه راو معروف لكنه لا يوافقه على روايته المعروفون.

ما لا يسع المحدث جهله ص: ١١ ـ النكت للزركشي ص: ٢٠٠

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ **الشَّاذُّ**: المخالف للجماعة.

شرح النووي: ٢١٢/٥

٢ ـ في «**شرح المهذب**»: أكثر المحدثين على أن **الشَّاذَّ**: أن يروي ما لا يرويه سائر الثقات، سواء خالفهم أم لا.

ومذهب الشافعي وطائفة من علماء الحجاز: أن **الشَّاذَّ**: ما يخالف الثقات، أما ما لا يخالفهم فليس بشاذ، بل يحتج به، وهذا هو الصحيح».

النكت للزركشي ص: ٢٠٠

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

الشَّاذُّ: ما خالف رواية الثقات، أو ما انفرد به من لا يُحتمل حاله أن يُقبل ما تفرَّد به.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١٦

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

الشَّاذُّ: الذي يرويه الثقة، ولكن يخالف ما روى الناس.

الخلاصة ص: ٣٩

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

الشَّاذُّ: ما خالف راويه الثقات، أو ما انفرد به من لا يحتمل حاله قبول تفرده.

الموقظة ص: ٤٢

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

١ ـ **الشَّاذُّ**: أن يروي الثقة حديثاً مخالفاً لرواية من هو أحفظ منه وأضبط.

النكت للزركشي ص: ٤٦

٢ ـ **الشَّاذُّ**: الفرد المخالف.

النكت للزركشي ص: ٤٦

٣ ـ **الشَّاذُّ**: ما خالف فيه الثقة روايات الثقات.

النكت للزركشي ص: ٩٩

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ **الشَّاذُّ**: ما يخالف فيه الراوي من هو أرجح منه.

نزهة النظر ص: ٢٦

٢ ـ (ينظر: المحفوظ/ح.ف.ظ).

٣ ـ سُوء الحفظ إن كان لازماً للراوي في جميع حالاته، فهو **الشَّاذُّ** على رأي بعض أهل الحديث.

نزهة النظر ص: ٦٥ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٥٣

٤ ـ **الشَّاذُّ**: ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه. وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح.

نزهة النظر ص: ١٤ ـ تدريب الراوي: ٢٣٥/١

٥ ـ **الشَّاذُّ**: ما يخالف الثقة فيه من هو أرجح منه.

فتح الباري: ٥٨٥/١

٦ ـ **الشَّاذُّ**: الفرد المخالف.

تدريب الراوي: ٦٤/١

٧ ـ إن **الشَّاذَّ** والمنكر يجتمعان في اشتراط المخالفة، ويفترقان في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق، والمنكر راويه ضعيف.

تدريب الراوي: ٢٤٠/١

٨ ـ **الشَّاذُّ**: ما رواه الثقة مخالفاً فيه من هو أحفظ منه أو أكثر عدداً.

توضيح الأفكار: ٣٠٩/١

٩ ـ (ينظر: المنكر/ن.ك.ر).

قاسم بن قطلوبغا (تـ: **٨٧٩هـ**):

الشَّاذُّ: يدخل في تعريفه المنكر، فالصواب أن يقول: ما يخالف فيه الثقة مَن هو أرجح منه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٥٢ ـ ٢٥٣

السخاوي (تـ: **٩٠٢هـ**):

١ ـ **الشَّاذُّ**: ما يخالف الثقة فيه بالزيادة أو النقص في السند أو في المتن (الملا) بالهمز وسهل تخفيفا؛ أي: الجماعات الثقات من الناس، بحيث لا يمكن الجمع بينهما.

فتح المغيث: ١٩٦/١

٢ ـ **الشَّاذُّ**: أن يروي الثقة شيئاً يخالف فيه الثقات فيظن أنه وهم فيه، وتفسير الشاذ بذلك هو مذهب أهل الحجاز.

الغاية في شرح الهداية: ١/٢٢٣

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

١ ـ إن ما يخالف الثقة فيه الواحد الأحفظ **شَاذٌّ**.

فتح الباقي: ١/١٩٢

٢ ـ **الشَّاذُّ**: ما خالف فيه الثقة من هو أوثق منه، أو تفرد به قليل الضبط.

فتح الباقي: ١/١٩٧

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

بعضهم قالوا: **الشَّاذُّ** والمنكر واحد، والفارقون بينهما قالوا: المنكَر ما يخالف فيه الجمهور، وهو أعم من أن يكون ثقة أم لا.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٥٣

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

١ ـ قال شعبة: لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل **الشَّاذِّ**.

قال الصنعاني: أي النادر وجوده في الرواة.

توضيح الأفكار: ١/١٥٥

٢ ـ **الشَّاذُّ** لغة: الانفراد.

توضيح الأفكار: ١/٣٤٠

٣ ـ في «النخبة» و«شرحها وشرح شرحها»: عرف بهذا أي بما ذكرناه من التقرير الدال على الفرق بين **الشَّاذِّ** والمنكر، أن بينهما عموماً وخصوصاً من وجه، وهو أنه يعتبر في كل منهما شيء لا يعتبر في الآخر، ويعتبر في كليهما شيء آخر، حيث اعتبر في كليهما مخالفة الأرجح، وفي **الشاذ** مقبولية الراوي، وفي المنكر ضعفه، لأن بينهما اجتماعاً في اشتراط المخالفة، وافتراقا في أن **الشَّاذَّ** راويه ثقة أو صدوق، والمنكر راويه ضعيف؛ أي: لسوء حفظه أو جهالته أو نحو ذلك.

وقد غفل أي عن هذا الاصطلاح أو عن هذا التحقيق من سوى بينهما، أراد به ابن الصلاح فإنه سوى بينهما.

توضيح الأفكار: ٦/٢

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

إن خولف ـ أي الراوي ـ بأرجح منه وأولى، إما لمزيد الضبط، أو كثرة العدد، أو نحوه، فإن كان مقبولاً **فشَاذٌّ**، والراجح محفوظ. وإلا فمنكر، والراجح معروف. وإن سلم من المعارضة فمحكم.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩١

اللكنوي (تـ: ١٣٠٤هـ):

اصطلح المتأخرون على أن المُنْكَرَ هو: الحديث الذي رواه ضعيف مخالفاً لثقة. وأما إذا خالف الثقة غيره من الثقات فهو **شَاذٌّ**.

الرفع والتكميل ص: ٢٠٠

جماعة من علماء الحجاز[1]:

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٧٧ ـ التقريب للنووي: ٢٣٢/١

قيل:

المنكر: ما تفرد به من ليس ثقةً ولا ضابطاً، فهو **الشَّاذُّ** على هذا.

المنهل الروي ص: ٥١

في «**الصحاح**»:

الشَّاذُّ لغة: التفرد، يقال: شذ يشذ ويشذ بضم الشين وكسرها؛ أي انفرد عن الجمهور.

النكت للزركشي ص: ١٩٩

الفقهاء والأصوليون:

الشَّاذُّ: ما رواه الثقة فخالفه من هو أضبط منه أو أكثر عدداً.

النكت لابن حجر ص: ٢٤١

---

(١) ينظر ما تقدم عند الشافعي في التعريف الثالث والرابع.

المحدثون:

الشَّاذُّ: مخالفة الراوي في روايته من هو أرجح منه عند تعسر الجمع بين الروايتين.

فتح المغيث للسخاوي: ١/١٩

المُحَشِّي:

الشَّاذُّ: له تفسيران:

أحدهما: ما رواه المقبول مخالفاً لما هو أولى منه. والمقبول أعم من أن يكون ثقة أو صدوقاً، وهو دون الثقة.

وثانيهما: ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه من هو أوثق منه.

والثالث: أخصّ من الثاني، كما أن الثاني أخص من الأول.

وله تفسير رابع: وهو ما يكون سوء الحفظ لازماً لراويه في جميع حالاته.

وله تفسير خامس: وهو ما يتفرد به شيخ.

وله تفسير سادس وهو: ما يتفرد به نفسه ولا يكون له مُتَابع.

وله تفسير سابع: ذكره الشافعي رحمه الله تعالى وهو: ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الفاسق بالمقايَسَة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٥٣

بعضهم (حكاه عنه ابن حجر):

الشَّاذُّ: ما تفرد به الراوي مطلقاً.

توضيح الأفكار: ١/١٤٧

الشَّاذُّ المَرْدُودُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

١ ـ **الشَّاذُّ المَرْدُودُ** قسمان:

أحدهما: الحديث الفرد المخالف.

والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف.

علوم الحديث ص: ٧٩

٢ ـ ما خالف مفرده أحفظ منه وأضبط **فَشَاذٌّ مَرْدُودٌ**، وإن لم يخالف وهو عدل ضابط فصحيح، أو غير ضابط ولا بَعُد عن درجة الضابط فحسن، وإن بَعُد فشاذ منكر.

المنهل الروي ص: ٥١ ـ الخلاصة ص: ٧٦

٣ ـ ما خالف فيه المنفرد من هو أحفظ منه وأضبط **فَشَاذٌّ مَرْدُودٌ**. وإن لم يخالف بل روى شيئاً لم يروه غيره وهو عدل ضابط فصحيح، أو غير ضابط ولا يبعد عن درجة الضابط فحسن، وإن بعد فشاذ منكر.

الغاية في شرح الهداية: ٣٢٤/١

٤ ـ إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه، فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط، كان ما انفرد به **شَاذّاً مَرْدُوداً**، وإن كان لم يكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنما هذا أمر رواه هو ولم يروه غيره، فينظر في هذا الراوي المنفرد: فإن كان عدلاً حافظاً، موثوقاً بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به، ولم يقدح الانفراد فيه.

توضيح الأفكار: ١٧٥/١

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ **الشَّاذُّ المَرْدُودُ**: الفرد المخالف، والفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يُجبر تفرُّدُه.

الإرشاد للنووي ص: ٩٥ ـ ٩٦

٢ ـ **الشَّاذُّ المَرْدُودُ**: الفرد المخالف، والفرد الذي ليس في رواته من الثقة والضبط ما يُجبر به تفرُّدُه.

التقريب للنووي: ٢٣٦/١

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه، فإن كان مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به **شَاذّاً مَرْدُوداً**.

فتح المغيث ص: ٨٦

الشَّاذُّ المُنْكَرُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

١ ـ ما خالف مفرده أحفظ منه وأضبط فَشَاذٌّ مَرْدُودٌ، وإن لم يخالف وهو عدل ضابط فصحيح، أو غير ضابط ولا بَعُد عن درجة الضابط فحسن، وإن بَعُد **فَشَاذٌّ مُنْكَرٌ**.

المنهل الروي ص: ٥٠ ـ ٥١ ـ الخلاصة ص: ٧٦

٢ ـ ما خالف فيه المنفرد من هو أحفظ منه وأضبط فَشَاذٌّ مَرْدُودٌ. وإن لم يخالف بل روى شيئاً لم يروه غيره وهو عدل ضابط فصحيح، أو غير ضابط ولا يبعد عن درجة الضابط فحسن، وإن بعد **فَشَاذٌّ مُنْكَرٌ**.

الغاية في شرح الهداية: ٣٢٤/١

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

الشاذ الذي يخالف الصحيح هو **الشَّاذُّ المُنْكَرُ** أو الذي لم ينجبر شذوذه بشيء من الأمور المذكورة في انجبار المعلل والشاذ.

النكت للزركشي ص: ٤٨

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

التفصيل الذي يتقيد به إطلاق الخليلي والحاكم أن الراوي إذا انفرد وخالف رواية من هو أحفظ وأضبط منه، رُدَّ ما تفرد به؛ وإن لم يخالف وكان عدلاً حافظاً موثوقاً بإتقانه وضبطه، قبل منه كما فيما سبق من الأمثلة. وإن لم يوثق بحفظه وإتقانه لما انفرد به، نزل عن الصحيح. ثم إن لم يبعد عن درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده، كان حديثه حسنا، وإلا **فَشَاذٌّ مُنْكَرٌ**.

محاسن الاصطلاح ص: ٨٦

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

إن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده، استحسنا حديثه ذلك ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيداً من ذلك رددنا ما انفرد به وكان من قبيل **الشَّاذِّ المُنْكَرِ**.

فتح المغيث للعراقي ص: ٨٧

أَقْسَام الشَّاذِّ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ المعتمد في تعريف **الشَّاذّ** اصطلاحاً أنه: ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه.

فالصدوق إذا تفرد بشيء من غير تابع ولا شاهد، ولم يكن فيه من الضبط ما يشترط في الصحيح والحسن، كان أحد **قسمي الشاذ**، فإن خولف مع ذلك كان أشد في شذوذه. وربما سماه بعضهم منكراً.

وإن بلغ الشاذ تلك الرتبة في الضبط، لكنه خالف من هو أرجح منه في الثقة والضبط كان المرجوح شاذاً، وهو **القسم الثاني** وهو المعتمد في تسميته.

الغاية في شرح الهداية: ٣٢٧/١

٢ ـ الضعيف إذا انفرد بشيء لا متابع له ولا شاهد، ولم يكن عنده من الضبط ما يشترط في حد الصحيح والحسن، فهذا **أحد قسمي الشاذ**.

فإن خولف فيما هذه صفته مع ذلك كان أشد شذوذا، وربما سماه بعضهم منكراً، وإن بلغ تلك المرتبة في الضبط، لكنه خالف من هو أرجح منه في الثقة والضبط فهذا **القسم الثاني من الشاذ**، وهو المعتمد في تسميته.

وأما إذا انفرد المستور، أو الموصوف بسوء الحفظ في بعض دون بعض، أو الضعف في بعض مشايخه، بشيء لا متابع له ولا شاهد عليه، فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث، فإن خولف في ذلك فهو **القسم الثاني**، وهو المعتمد على رأي الأكثرين.

فبان بهذا فصل المنكر من الشاذ، وأن كلا منهما قسمان يجمعهما مطلق التفرد، أو مع قيد المخالف.

توضيح الأفكار: ٥/٢ ـ ٦

شَذَّ:

الجوهري (تـ: ٣٩٣هـ):

شَذَّ يَشُذّ ويَشِذّ، بضم الشين وكسرها؛ أي: انفرد عن الجمهور.

توضيح الأفكار: ٣٤٠/١

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

شَذَّ: انفرد عن الجماعة.

وشَذَّ عن الجماعة: انفرد عنهم.

فيض القدير: ٢٧١/٢

الشُّذُوذُ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

الشُّذُوذُ: الانفراد.

هدي الساري ص: ١٣٧

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ شُذُوذٌ في روايته بأن خالف من هو أحفظ منه وأكثر.

فتح المغيث: ٧٣/١

٢ ـ الشُّذُوذُ: تفرد الثقة عند الجمهور.

فتح المغيث: ٩٩/١

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

الشُّذُوذُ: الانفراد.

فيض القدير: ٢٧١/٢

الشُّذُوذُ فِي السَّنَدِ:

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

مثاله: ما رواه الترمذي وغيره من طريق ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عَوْسَجَة، عن ابن عباس: «أن رجلًا توفي على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه». الحديث. فإن حماد بن زيد رواه عن عمرو عن

عوسجة ولم يذكر ابن عباس، لكن تابع ابن عينة على وصله ابن جريج وغيره. قال أبو حاتم: المحفوظ حديث ابن عيينة، فحماد مع كونه من أهل العدالة والضبط رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عدداً منه.

فتح الباقي: ١/١٩٢ ـ ١٩٣

الشُّذُوذُ فِي المَتْنِ:

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

مثاله: زيادة يوم عرفة في حديث أيام التشريق أيام أكل وشرب، فإن جميع طرقه بدونها، وإنما جاء بها موسى بن علي بن رباح، عن أبيه، عن عقبة بن عامر. فحديث موسى شاذ لكن صححه ابن حبان والحاكم وقال: إنه على شرط مسلم. وقال الترمذي: إنه حسن صحيح ولعله لأنها زيادة ثقة غير منافية.

فتح الباقي: ١/١٩٣

ش.ر.ط

شَرْطُ البُخَارِيّ:

الإسماعيلي (تـ: ٣٧١هـ) في «المدخل»:

لما كان مراد البخاري إيداع الصحيح في كتابه صار من يروي عنه رواية موثوقاً به، فجائز لمن حذا حذوه أن يحتج به بعينه وإن كان في غير ذلك الخبر، فإذا روى مالك والليث بن سعد وعقيل ويونس وشعيب ومعمر وابن عيينة عن الزهري، فقد صار هؤلاء بأجمعهم من شرطه في الزهري حيث وجدوا، إذا صحت الرواية عنهم، فأيهم جيء بدلاً عن الآخر كان **شَرْطُ البُخَارِيّ** فيه موجوداً، ورأيته قصد في أكثر حديث ابن عيينة إلى الرواية عن الحميدي وعلي بن المديني لذكرهما عنه الخبر في أكثر ما روياه عنه، ثم قد روى عن غيرهما ما لا يذكر فيه الخبر، فصار ذكر تلك الروايات التي أتى بها عن ابن عيينة من روايتهما متصلة، وإن لم يذكر وصلها من يروّيه هذا الإسناد عنه، استدلالاً بروايته ذلك الخبر متصلاً.

النكت للزركشي ص: ٨٤

أبو عبدالله بن منده (تـ: ٣٩٥هـ):

من حكم الصحابي إذا روى عنه تابعي وإن كان مشهوراً مثل الشعبي وسعيد بن المسيب ينسب إلى الجهالة، فإذا روى عنه رجلان صار مشهوراً واحتج به، وعلى هذا بنى **البخاري ومسلم** كتابيهما الصحيحين إلا أحرفا تبين أمرها.

النكت للزركشي ص: ٨٦ ـ فتح المغيث للسخاوي: ١١٦/٣

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ) في «**الإكليل**»:

شَرْطُهُمَا ألا يذكرا إلا ما رواه صحابي مشهور له راويان ثقتان فأكثر، ثم يرويه عنه تابعي مشهور بالرواية عن الصحابة له أيضاً راويان ثقتان فأكثر، ثم يرويه عنه من أتباع الأتباع الحافظ المتقن المشهور على ذلك الشرط.

النكت للزركشي ص: ٨٤

البيهقي (تـ: ٤٥٨هـ) في «**رسالته للجويني**»:

١ ـ رأيت الشيخ حكى عن بعض أصحاب الحديث أنه اشترط في قبول الأخبار رواية عدلين حتى يتصل بالنبي ﷺ، والذي عندنا من مذهب الإمامين **البخاري ومسلم** أنهما إنما **يشترطان** أن يكون للصحابي الذي روى الحديث راويان فأكثر ليخرج بذلك عن حد الجهالة، وهكذا من دونه إن انفرد أحد الراويين عنه بحديث وانفرد الآخر بحديث آخر قبلاه، وإنما يتوقفان في رواية صحابي أو تابعي لا يكون له إلا راو واحد، كصفوان بن عسال لم يرو عنه ثقة إلا زر بن حبيش، وعروة بن مضرس لم يرو عنه غير الشعبي، وعلى هذا.

النكت للزركشي ص: ٨٥

٢ ـ الذي عندنا من مذهب الإمامين **البخاري ومسلم** أنهما **شرطا** أن يكون للصحابي الذي يروى عنه الحديث راويان فأكثر ليخرج بذلك عن حد الجهالة، وهكذا من دونه، ثم إن انفرد أحد الراويين عنه بحديث وانفرد الآخر بحديث آخر قبلاه، وإنما يتوقفان في رواية صحابي أو تابعي لا

يكون له إلا راو واحد، كصفوان بن عسال لم يرو عنه من الثقات إلا الشعبي، قال: وهذا عند الشافعي وغيره من الأصوليين حجة إذا كان الراوي عنه ثقة.

النكت للزركشي ص: ٢٦٨

ابن طاهر المقدسي (تـ: ٥٠٧هـ):

١ ـ اعلم أن شرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور، من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلًا غير مقطوع، فإن كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن، وإن لم يكن له إلا راو واحد صح الطريق إلى ذلك الراوي أخرجاه، إلا أن مسلماً أخرج أحاديث أقوام ترك البخاري حديثهم، لشبهة وقعت في نفسه، أخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة، مثل حماد بن سلمة، وسهيل بن أبي صالح، وداود بن أبي هند، وأبي الزبير، والعلاء بن عبدالرحمن، وغيرهم. جعلنا هؤلاء الخمسة مثالا لغيرهم لكثرة رواياتهم وشهرتهم.

فلما تكلم في هؤلاء بما يزيل العدالة والثقة، ترك البخاري إخراج حديثهم معتمداً عليهم تحرياً، وأخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة.

شروط الأئمة الستة ص: ٨٦ ـ ٨٧

٢ ـ شرط البخاري ومسلم: أن يخرجا الحديث المجمع على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور، فإن كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن، وإن لم يكن له إلا راو واحد وصح ذلك الطريق إلى ذلك الراوي أخرجاه، إلا أن مسلماً أخرج حديث قوم وترك البخاري حديثهم لشبهة وقعت في نفسه، كحماد بن سلمة، وسهيل بن أبي صالح، وداود بن أبي هند، وأبي الزبير، والعلاء بن عبدالرحمن، وغيرهم.

والبخاري لما تكلم في هؤلاء بما لا يزيل العدالة والثقة ترك إخراج حديثهم استغناء بغيرهم، فتكلموا في سهيل من سماعه من أبيه، فقيل: صحيفة، وتكلموا في حماد بأنه أدخل في حديثه ما ليس منه.

وعند مسلم ما صح هذا النظر فأخرج أحاديثهم لإزالة الشبهة عنده. انتهى.

النكت للزركشي ص: ٨٦ ـ ٨٧

٣ ـ **شَرْطُ البُخَارِيّ ومُسْلِم**: أن يخرِّجا الحديث المجمعَ على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور.

فتح المغيث للعراقي ص: ٢١ ـ تدريب الراوي ١/١٢٤ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٨٣

أبو حفص الميانشي (تـ: ٥٨١هـ):

١ ـ أما الذي **شرطه الشيخان** في صحيحيهما وهو أنهما لا يدخلان في كتابيهما إلا ما صح عندهما، وذلك ما رواه عن النبي ﷺ اثنان من الصحابة فصاعداً، وما نقله عن كل واحد من الصحابة أربعة من التابعين.

ما لا يسع المحدث جهله ص: ٩

٢ ـ إن **شَرْطَهُمَا** في صحيحيهما ألا يدخلا فيه إلا ما صح عندهما، وذلك ما رواه عن رسول الله ﷺ اثنان فصاعداً، وما نقله عن كل واحد من الصحابة أربعة من التابعين فأكثر.

النكت للزركشي ص: ٨٦

الحَازِميّ (تـ: ٥٨٤هـ):

١ ـ مذهب من خرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضاً، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمهم إخراجه، وعن بعضهم مدخول لا يصلح إخراجه إلا في الشواهد والمتابعات.

وهذا باب فيه غموض، وطريقه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم. ولنوضح ذلك بمثال: وهو أن يعلم مثلاً أن أصحاب الزهري على طبقات خمس، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوت.

فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة، وهو غاية مقصد البخاري.

والطبقة الثانية: شاركت الأولى في العدالة، غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهري، حتى كان فيهم من يزامله في السفر ويلازمه في الحضر، والطبقة الثانية لم تلزم الزهري إلا مدة يسيرة، فلم تمارس حديثه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى، وهم شرط مسلم.

والطبقة الثالثة: جماعة لزموا الزهري مثل أهل الطبقة الأولى، غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح، فهم بين الرد والقبول، وهم شرط أبي داود والنسائي.

والطبقة الرابعة: قوم شاركوا أهل الثالثة في الجرح والتعديل، وتفردوا بقلة ممارستهم لحديث الزهري، لأنهم لم يصاحبوا الزهري كثيراً، وهم من شرط الترمذي أبي عيسى الترمذي.

وفي الحقيقة شرط الترمذي أبلغ من شرط أبي داود، لأن الحديث إذا كان ضعيفاً أو مطلعه من حديث أهل الطبقة الرابعة، فإنه يبين ضعفه وينبه عليه، فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات، ويكون اعتماده على ما صح عند الجماعة، وعلى الجملة: فكتاب مشتمل على هذا الفن، فلهذا جعلنا شرطه دون شرط أبي داود.

والطبقة الخامسة: نفر من الضعفاء والمجهولين لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرج حديثهم إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد، وهم عند أبي داود فمن دونه، فأما عند الشيخين فلا.

وقد يخرج البخاري أحيانًا عن أعيان الطبقة الثانية، ومسلم عن أعيان الطبقة الثالثة، وأبو داود عن مشاهير الطبقة الرابعة، وذلك لأسباب تقتضيه وليس غرضي في هذا المثال ترتيبهم على وزان ما قد خرجوا في الصحاح، وإنما قصدي التنبيه والتعريف.

شروط الأئمة الخمسة ص: ١٥٠ ـ ١٥٦ ـ النكت للزركشي ص: ٨٧ ـ ٨٨

٢ ـ قصد البخاري كان وضع مختصر في الحديث، وأنه لم يقصد الاستيعاب لا في الرجال، ولا في الحديث، وأن **شرطه** أن يخرج ما صح عنده، لأنه قال: «لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً»، ولم يتعرض لأمر آخر.

وما سلم سنده من جهات الانقطاع والتدليس وغير ذلك من أسباب الضعف، لا يخلو إما أن يسمى صحيحاً أو لا يطلق عليه اسم الصحة، فإن كان يسمى صحيحاً فهو **شرطه** على ما صرح به ولا عبرة بالعدد، وإن لم يطلق عليه اسم الصحة فلا تأثير للعدد لأن ضم الواهي إلى الواهي لا يؤثر في اعتبار الصحة، ولم يذهب إلى هذا أحد من أهل العلم قاطبة.

أما **شرط** مسلم فقد صرح به في خطبة كتابه.

شروط الأئمة الخمسة ص: ١٥٧ ـ ١٦٤

٣ ـ إن **شَرْطَ البُخَارِيّ**: أن يخرج ما اتصل إسناده بالثقات المتقنين الملازِمين لمن أخذوا عنه ملازمة طويلة، وأنه قد يخرج أحياناً عن أعيان الطبقة التي تلي هذه في الإتقان والملازمة لمَن رَوَوْا عنه، فلم يلزموه إلا ملازمة يسيرة.

فتح المغيث للعراقي ص: ٢٢ ـ تدريب الراوي: ١/١٢٧

٤ ـ إن **شَرْطَ البُخَارِيّ** أن يخرج ما اتصل إسناده مع كون رواته ثقات متقنين ملازِمين لمن أخذوا عنه ملازمة طويلة في السفر وفي الحَضَر، فلم يلازمه إلا ملازمة يسيرة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٨٤

ابن الأثير (تـ: ٦٠٦هـ) في «**مقدمة جامع الأصول**» عن الحاكم:

شَرْطُ الشَّيْخَيْنِ: أن يرويا الحديث الصحابي المشهور بالرواية عن رسول الله ﷺ، وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابة وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المشهور وله رواة من الطبقة الرابعة، ثم يكون شيخ البخاري ومسلم متقناً مشهوراً بالعدالة في روايته.

توضيح الأفكار: ١/٢٨. ١/١٠٤ ـ ١٠٥

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

إن **البخاري اشترط** في إخراجه كتابه هذا: أن يكون الراوي ثبت عنده سماعه من شيخه، ومسلم يكتفي بمجرد المعاصرة. واختص مسلم بجمع طرق الحديث في مكان.

محاسن الاصطلاح ص: ٢٠

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

اعلم أنه **لم ينقل** عن الشيخين **شرط شرطاه وعيناه**، إنما تتبع العلماء الباحثون عن أساليبهما وطريقتهما حتى تحصل لهم ما ظنوه شروطاً لهما، ولذا اختلفوا فيه لاختلاف أفهامهم فيها.

توضيح الأفكار: ٦٩/١

شَرْطُ الترمذي:

ابن طاهر المقدسي (تـ: ٥٠٧هـ):

أما **أبو عيسى الترمذي** فكتابه وحده على أربعة أقسام:

قسم صحيح مقطوع به، وهو ما اتفق فيه البخاري ومسلماً.

وقسم على شرط الثلاثة دونهما كما بينا.

وقسم أخرجه للضدية، وأبان عن علته ولم يغفله.

وقسم رابع أبان هو عنه، فقال: «ما أخرجت في كتابي إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء».

وهذا **شرط** واسع، فإن على هذا الأصل: كل حديث احتج به محتج أو عمل بموجبه عامل أخرجه سواء صح طرقه أو لم يصح، وقد أزاح عن نفسه الكلام، فإنه شفى في تصنيفه، وتكلم على كل حديث بما يقتضيه.

وكان من طريقته ـ رحمة الله عليه ـ أن يترجم الباب الذي فيه حديث مشهور عن صحابي قد صح الطريق إليه، وأخرج من حديثه في الكتب الصحاح، فيورد في الباب ذلك الحكم من حديث صحابي آخر لم يخرجوا حديثه، ولا تكون الطريق إليه كالطريق الأول، وإن كان الحكم صحيحاً،

ثم يتبعه بأن يقول: «وفي الباب عن فلان وفلان»، ويعد جماعة فيهم ذلك الصحابي المشهور وأكثر. وقلما يسلك هذه الطريقة إلا في أبواب معدودة.

شروط الأئمة الستة ص: ٩٢ ـ ٩٥ ـ النكت للزركشي ص: ٨٨ ـ ٨٩

الحَازِميّ (تـ: ٥٨٤هـ):

(ينظر: شرط البخاري).

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

(ينظر: شروط أهل السنن).

شَرطُ الحَاكم:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ) في خطبة «**المستدرك**»:

وأنا أستعين بالله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة.

توضيح الأفكار ٦٩/١

شَرْطُ ابْن حِبَّان:

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

لا يقال: **شَرْط ابْن حِبَّان** أن يكون الراوي ثقة غير مدلس، سمع من فوقه وسمع منه الآخذ عنه، ولا يكون هناك إرسال ولا انقطاع. وهذا دون شرط الحاكم أن يخرج أحاديث جماعة كمن خرج لهم الشيخان، لأنا نقول: لم يوف بشرطه.

محاسن الاصطلاح ص: ٢٤ ـ ٢٥

شَرْطُ ابْن حَنْبَل:

أبو موسى المديني (تـ: ٥٨١هـ):

قال أبو موسى المديني: ولم يخرج أحمد إلا عمن ثبت عنده صدق وديانة، دون من طُعن في أمانته. يدل على ذلك قول عبدالله ابنِه: «سألت أبي عن عبدالعزيز بن أبان، فقال: لم أخرج عنه في المسند شيئًا».

قال أبو موسى: ومن الدليل على أن ما أودعه مسنَده احتاط فيه إسناداً ومتناً ولم يورد فيه إلا ما صح عنده، ضربه على أحاديث رجالٍ تركَ الرواية عنهم في غير المسند.

محاسن الاصطلاح ص: ٤٣

شَرْطُ ابْن خزيمة:

الخطيب (تـ: ٤٦٣هـ):

مما يتلو الصحيحين سنن أبي داود السجستاني، وأبي عبدالرحمن النسوي، وأبي عيسى الترمذي، وكتاب محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري الذي **شَرَطَ فيه** على نفسه إخراج ما اتصل سنده بنقل العدل عن العدل إلى النبي ﷺ.

الجامع لأخلاق الراوي: ١٨٥/٢

شَرْطُ أَبِي دَاوُد والنَّسَائِيّ:

أبو داود (تـ: ٢٧٩هـ) في «**رسالته إلى أهل مكة**»:

١ ـ سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب «**السنن**» أهي أصح ما عرفت في هذا الباب؟ فاعلموا أنه كذلك كله إلا أن يكون قد روي من وجهين وأحدهما أقدم إسناداً والآخر صاحبه أقوم في الحفظ، فربما كتبتُ ذلك، ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث، ولم أكتب في الباب إلا حديثاً واحداً أو حديثين، وإن كان في الباب أحاديث صحاح فإنه يكثر، وإنما أردت قرب منفعته، وليس في كتاب «السنن» الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء.

فإن ذكر لك عن النبي ﷺ سنة ليس فيما خرّجته فعلم أنه حديث واه، إلا أن يكون في كتابي من طريق آخر، فإني لم أخرج الطرق لأنه يكثر على المتعلم، ولا أعلم أحداً جمع على الاستقصاء غيري.

شروط الأئمة الخمسة ص: ١٦٨ ـ ١٦٩

٢ ـ كتبت عن رسول الله ﷺ خمس مئة ألف حديث، انتخبتُ منها

هذا الكتاب، جمعت فيه أربعة آلاف حديث وثمان مئة حديث، ذكرت الصحيح وما يشبهه وما يقاربه.

شروط الأئمة الخمسة ص: ١٦٩

ابن منده (تـ: **٣٩٥هـ**):

إن **شَرْطَ أَبِي دَاوُد والنَّسَائِيّ**: إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم، إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال.

شروط الأئمة الستة ص: ٨٩ ـ النكت للزركشي ص: ٨٨ و١١٣ ـ فتح المغيث للسخاوي ٨٥/١

أبو الحسن القابسي (تـ: **٤٠٣هـ**) في كتابه «**الممهد**»:

وإذا التفت إلى غير ما يخرجه أهل الصحيح، فما خرجه **النسائي** أقرب بالصحيح مما خرجه غيره، بل من الناس من يعده من أهل الصحيح؛ لأنه يبين علل الأسانيد، فإنه أدخلها في كتابه، وقد حدثنا عنه أنه قال: «لم أخرج في كتاب السنن عن من يتفق على تركه، فإن خرج منهم واحد بينته». وهذه رتبة في العلم شريفة.

النكت للزركشي ص: ٨٨

ابن طاهر (تـ: **٥٠٧هـ**):

أما **أبو داود والنسائي** فإن كتابهما ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: المخرج في الصحيحين، وحكمه ما ذكرنا.

والثاني: الصحيح على شرطهما.

قال ابن منده: «شرطهما إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم، إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال».

فيكون هذا القسم من الصحيح، لما بينا أن الشيخين تركا كثيراً من الصحيح الذي حفظاه.

الثالث: أحاديث أخرجاها من غير قطع منهما بصحتها، وقد أبانا بما يفهمه أهل المعرفة، فأورداها وبينا سقمها لتزول الشبهة.

النكت للزركشي ص: ٨٨

الحَازِميّ (تـ: ٥٨٤هـ):

(ينظر: شرط البخاري).

نجم الدين الطوفي (تـ: ٧١٦هـ):

قال بعض متعصبي المتأخرين: لا تقوم الحجة بما في مسند أحمد حتى يصح من طريق آخر، وأخبرني شيخنا أبو العباس بن تيمية أنه اعتبر مسند أحمد فوجد أكثره على شرط أبي داود، **وشرط أبي داود** كما **قاله ابن منده**: إخراج حديث قوم لا يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال، وهو أيضاً **شرط النسائي**». وقال **أبو داود**: «وما ذكرت حديثاً أجمعوا على تركه»، وروي مثل هذا عن **أحمد بن حنبل**، قال حنبل: «حضر أحمد وابنه عبدالله وقرأ علينا المسند ثم قال: «إني أخرجت هذا المسند من سبعمائة ألف حديث، ولم أذكر فيه ما أجمع الناس على تركه، وجعلته حجة بيني وبين الله ﷻ، فما اختلف الناس فيه من السنة فارجعوا إليه، فإن وجدتموه فيه وإلا فلا أصل له».

النكت للزركشي ص: ١١٣

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

كان ابن السبكي والخطيب يقولان في كتاب «السنن» **للنسائي**: إنه صحيح، وإن له **شرطاً** في الرجال أشد من شرط مسلم.

محاسن الاصطلاح ص: ٢٥

شَرْطُ ابْنِ راهويه:

إسحاق بن راهويه (تـ: ٣٨هـ):

قال: «خرجت عن كل صحابي أمثل ما ورد عنه». ذكره أبو زرعة الرازي.

النكت للزركشي ص: ١١٤ ـ محاسن الاصطلاح ص: ٤٣

شَرْطُ الصَّحِيحِ: (شَرْطُ الصَّحِيحِ/ص.ح.ح).

شَرْطُ مُسْلِمٍ: (وينظر: شرط البخاري).

الحَازِمي (تـ: ٥٨٤هـ):

إن شَرْطَ مُسْلِمٍ أن يخرج حديث الطبقة الثانية.

وقد يخرج حديث مَن لم يسْلم من غوائل الجرح إذا كان طويل الملازمة لمن أخذ عنه، كحماد بن سَلَمَة، وثابت البُنَاني، وأيوب السختياني.

فتح المغيث للعراقي ص: ٢٢ ـ تدريب الراوي: ١٢٧/١ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٨٤

النووي (تـ: ٦٧٦هـ) في «**شرح مسلم**»:

إن **شَرْطَ مُسْلِمٍ** في «**صحيحه**»: أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوّله إلى منتهاه، سالماً عن الشذوذ والعلة.

توضيح الأفكار: ١٠٠/١

قولهم: **عَلَى شَرْطِ فُلَانٍ**، أو **عَلَى شَرْطِ البُخَارِيّ ومُسْلِم**، أو **عَلَى شَرْطِهِمَا**:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ المراد بقولهم: **على شَرْطِهِمَا** في كتابيهما؛ أن يكون رجال إسناده في كتابيهما، لأنه ليس لهما شرط في كتابيهما ولا في غيرهما.

النكت للزركشي ص: ٦٨ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٢٢ ـ تدريب الراوي: ١٢٧/١

٢ ـ المراد **بشَرْطِهِمَا**: أن يكون رجال إسناده في كتابيهما على ما ذكرنا.

النكت للزركشي ص: ٨٤

٣ ـ **شَرْطُهُمَا**: روايتهما عن الراوي في كتابيهما.

توضيح الأفكار: ١٠٤/١

٤ ـ المراد بقولهم: **عَلَى شَرْطِهِمَا**؛ أن يكون رجال إسناده في كتابيْهما مع بقاء شروط الصحة من الضبط، والعدالة، ونحوهما، وهما لم يُخَرِّجَاه لأنه ليس لهما شرط في كتابيهما، ولا في غيرهما. كذا نقله عن العراقي، ومشى عليه ابن دقيق العيد، والذهبي، والمصنف.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٨٣

جمال الدين المزي (تـ: ٧٤٢هـ):

اصطلاح المتقدمين إذا قالوا: **عَلَى شَرْطِ البُخَارِيّ ومُسْلِم**؛ أن ذلك مخرج على نظير رجال الصحيحين، واصطلاح المتأخرين إذا كان على رجال الصحيحين.

النكت للزركشي ص: ٨٤

الحافظ العلائي (تـ: ٧٦١هـ):

مراد الحاكم بقوله: **عَلَى شَرْطِ فُلَانٍ**؛ أن رجال ذلك السند أي من نسب إليه الشرط أخرج لكل منهم احتجاجا، هذا هو الأصل.

وقد يتسامح الحاكم فيغض عمن يتفق أنه وقع في السند ممن هو في مرتبة من أخرج له وإن لم يكن عينه، وذلك قليل بالنسبة إلى المثل، وتراه ينوع العبارة، فتارة يقول: **عَلَى شَرْطِهِمَا** وذلك حيث يخرجان له، وتارة: **عَلَى شَرْطِ البُخَارِيّ أو مُسْلِم**، وذلك حيث يكون في السند من انفرد به أحدهما، ومتى كان أكثر السند ممن لم يخرجا له قال: صحيح الإسناد، ولا ينسبه إلى شرط واحد منهما، وربما أورد الخبر ولا يتكلم عليه، كأنه أراد تحصيله وأخر التنقيب عليه، فعوجل بالموت من قبل أن يتقن ذلك.

توضيح الأفكار: ١/٦٩ ـ ٧٠

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

المراد به؛ أي: **شَرْطُهُمَا**: رواتهما مع باقي شروط الصحيح.

نزهة النظر ص: ٣٠ ـ توضيح الأفكار: ١/١٠٤

غير النووي:

(ينظر ما تقدم عند النووي).

النكت للزركشي ص: ٨٤

شُرُوطُ أَهْلِ السُّنَنِ:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

مراد المصنف بقوله: **شُرُوطُ أَهْلِ السُّنَنِ**؛ ليس إلا النسائي، وابن ماجه، وأبو داود قد ذكروا شرطه، والترمذي لا شرط له.

توضيح الأفكار ١/٢٠٣

شُرُوطُ الحَافِظِ: (ينظر: شُرُوطُ الحَافِظِ/ح.ف.ظ).

شُرُوطُ الصِّحَّةِ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **الصفات التي تدور عليها الصِّحَّة**؛ أي: من العدالة، وتمام الضبط، وغيرهما من وجود الاتصال، وعدم الشذوذ.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٧٣

٢ ـ **شُرُوطُ الصِّحَّةِ**: الاتصال، والعدالة، والضبط، وعدم العلة، والشذوذ.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٨١

شُرُوطُ القَبُولِ:

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

(ينظر: مَقْبُول الرِّوايَة/ق.ب.ل).

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

(ينظر: صِفَاتُ الرُّوَّاةِ/ر.و.ي).

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ).

(ينظر: شَرْطُ الصَّحِيحِ/ص.ح.ح).

شُرُوطُ مَنْ يُحْتَجُّ بِرِوَايَتِهِ = (أهلية الشيخ/ش.ي.خ).

ش.رك

مَعْرِفَةُ مَنِ اشْتَرَكَ مِنْ رِجَالِ الإِسْنَادِ فِي فِقْهٍ أَوْ بَلَدٍ أَوْ إِقْلِيمٍ أَوْ عِلْمٍ أَوْ غَيْر ذَلِك:

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

مَعْرِفَةُ مَنِ اشْتَرَكَ مِنْ رِجَالِ الإِسْنَادِ فِي فِقْهٍ أَوْ بَلَدٍ أَوْ إِقْلِيمٍ أَوْ عِلْمٍ أَوْ غَيْر ذَلِك: هو شبيه بالنوعين قبله ـ أي: رواية الصحابة، وروايةٌ التابعينَ بعضهم عن بعض ـ وليس الشرط أن يكون كل الإسناد كذلك؛ فذاك من

نوع المسلسل وقد تقدم؛ وإنما المراد أن يقع في السند جماعة لهم اشتراك فيما ذكر أو نحوه، مثل: أن يكون في السند جماعة من الفقهاء يروي بعضهم عن بعض، أو بصريون يروي بعضهم عن بعض، أو مصريون يروي بعضهم عن بعض، وذلك كثير في الأحاديث.

محاسن الاصطلاح ص: ٣٥٢ ـ ٣٥٥

مَعْرِفَةُ مَنِ اشْتَرَكَ فِي الرِّوَايَةِ عَنْهُ رَاوِيَانِ مُتَقَدِّمٌ وَمُتَأَخِّرٌ = (السَّابِقُ واللَّاحِقُ/س.ب.ق).

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

مَعْرِفَةُ مَنِ اشْتَرَكَ فِي الرِّوَايَةِ عَنْهُ رَاوِيَانِ مُتَقَدِّمٌ وَمُتَأَخِّرٌ: تباين وقت وفاتيهما تبايناً شديداً، فحصل بينهما أمد بعيد، وإن كان المتأخر منهما غير معدود من معاصري الأول وذوي طبقته.

علوم الحديث ص: ٣١٧ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٣/٢٠٠و٢٠٣
ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٤٥

ش.ط.ن

شَيْطَان:

سفيان الثوري (تـ: ١٦١هـ):

قال العباس بن عبدالعظيم: سمعت ابن مهدي يقول: لما قدم الثوري البصرة، قال: يا عبدالرحمن! جئني بإنسان أذاكره. فأتيته بيحيى بن سعيد، فذاكره، فلما خرج، قال: قلت لك: جئني بإنسان، جئتني **بِشَيْطَانٍ**؛ يعني: بهره حفظه.

سير أعلام النلاء: ٧/٥٩٠ ـ ٩/١٧٧

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

عن شعبة ـ وذُكر عنده أوس بن ضَمْعَج، فقال: **والله مَا أُرَاهُ كَانَ إِلَّا شَيْطَاناً**؛ يعني: لجودة حديثه.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢/١٠١

ش.ع.ب

الشُّعُوبِيَّةُ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

الشُّعُوبِيَّةُ: الذين يفضلون العرب على العجم.

ميزان الاعتدال: ٥٨/١

ش.ف.هـ

شَافَهَني وأنا مُشَافهه:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

استعمل قوم من المتأخرين في الإجازة باللفظ: **شَافَهَنِي وأنا مُشَافهه**.

وفي الإجازة بالكتابة: كتب إلي وأنا كتابة، أو في كتابة.

تدريب الراوي: ٥٣/٢

شَافَهَهُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

شَافَهَهُ: واجهه ورواه بغير واسطة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٣٠

المُشَافَهَةُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المُشَافَهَةُ في اللغة: المخاطبة من فيك إلى فيهِ، لا التلفظ بالإجازة فقط.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٧٨

ش.ق.ق

الشَّقُّ:

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

(ينظر: الضَّرْبُ/ض.ر.ب).

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ **الشَّقُّ**: أن يخط فوق المضروب عليه خطاً بيناً دالاً على إبطاله بحيث يقرأ ما خط عليه، ويكون مختلطاً بالكلمات المضروب عليها. ومنهم من لا يخلطه بالمضروب ويثبته فوقه ويعطف طرفي الخط على أول المضروب عليه وآخره.

الإرشاد للنووي ص: ١٤٨

٢ ـ قال الأكثرون: يخط فوق المضروب عليه خطاً بيناً دالاً على إبطاله مختلطاً به، ولا يطمسه بل يكون ممكن القراءة، ويسمى هذا **الشَّقُّ**.

وقيل: لا يُخلط بالمضروب عليه، بل يكون فوقه معطوفاً على أوله وآخره.

التقريب للنووي: ٢/٨٤

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

إذا وقع في الكتاب خطأ وحققه كتب عليه «**كذا**» صغيرة، وكتب في الحاشية «صوابه كذا» إن تحققه، وإن وقع فيه ما ليس منه نفى الضرب أو الحك أو المحو، وأولاها الضرب. فقيل: يخط فوقه خطاً بيناً مختلطاً به ويتركه ممكن القراءة، ويسمى **الشَّقُّ**.

المنهل الروي ص: ٩٥ ـ ٩٦

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الشَّقُّ: مأخوذ من الشق وهو الصدع في الإناء زجاجاً أو غيره لاشتراكهما في الصدع، لاسيما والحرف صار بالخط فرقه كأنه شق، أو من شق العصا وهو التفريق، لكونه فرّق بين الزائد والثابت.

فتح المغيث: ٢/٢٠٦

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

(ينظر: الضَّرْبُ/ض.ر.ب).

ش.ك.ل

الشَّكْلُ:

الرامهرمزي (تـ: ٣٦٠هـ):

الشَّكْلُ: تقييد الإعراب.

المحدث الفاصل ص: ٦٠٩ ـ تدريب الراوي: ٦٨/٢

الجوهري (تـ: ٣٩٣هـ):

شَكَلتُ الكتاب؛ إذا قيدته بالإعراب.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٨٠٠

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **الشَّكْلُ**: الحركات والسكنات؛ من شَكَلْت الكتاب: قيدته بالإعراب.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٩٠

٢ ـ **الشَّكْلُ**: الحركات والسكنات، وهي أعم من الحركات البنائية الصرفية، والإعرابية النحوية.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٨٠٠

٣ ـ **الشَّكْلُ**: تقييد الإعراب.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٨٠٠

أَصْحَابُ الشَّكْلِ والتَّقْيِيدِ:

أحمد بن حنبل (تـ: ٢٤١هـ):

١ ـ **أَصْحَابُ الشَّكْلِ والتَّقْيِيدِ**: عفان، وبهز، وحبان.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢٧٠/١

٢ ـ **أَصْحَابُ الشَّكْلِ**: عفان، وبهز، وحبان.

سير أعلام النبلاء: ٢٤٨/١٠

آخرون:

كان عفان وحبان من **أَهْلِ الشَّكْلِ والتَّقْيِيدِ**.

المحدث الفاصل ص: ٦٠٨

المُؤَلَّفَاتُ فِي المُشْكِلِ:

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

إن كان في معنى الحديث خفاء، إما أن يكون اللفظ مستعملاً بقلة، لكن في مدلوله دقة، احتيج إلى مطالعة كتب الغريب، كـ: «النهاية»، و«الفائق».

أو بكثرة مع الدقة في مدلوله، احتيج إلى **المُؤَلَّفَاتُ فِي المُشْكِلِ**، كـ: «كتاب الطحاوي»، وغيره.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩٥

يَشكُل المُشْكِلَ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

يَشكُل بفتح حرف المضارعة وضم الكاف؛ أي: ويعرب **المُشْكِل**؛ أي: المغلَق منه، وهو الذي لا يفهمه كل أحد، وإنما يدركه العلماء.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٩٩

ش.هـ.د

الشَّاهِدُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

مثال للمتابع **والشَّاهِد**: روينا من حديث سفيان، وابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ قال: «**لو أخذوا إهابها فدبغوه فانتفعوا به**» ورواه ابن جريج عن عمرو عن عطاء، ولم يذكر فيه الدباغ.

فذكر الحافظ أحمد البيهقي لحديث ابن عيينة متابعاً وشاهداً:

أما المتابع: فإن أسامة بن زيد تابعه عن عطاء. وروى بإسناده عن أسامة، عن عطاء، عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قال: «**ألا نزعتم جلدها فدبغتموه فاستمتعتم به**».

وأما **الشَّاهِدُ**: فحديث عبدالرحمن بن وعلة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «**أيما إهاب دبغ فقد طهر**».

علوم الحديث ص: ٨٤ ـ ٨٥

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

الشَّاهِدُ: أن يروي حديثاً آخر بمعناه، وتسمى المتابعة شاهداً، ولا يسمى الشاهد متابعة.

شرح النووي: ١/٣٣ ـ ٣٤

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

الشَّاهِدُ: أن يروى حديث بمعنى حديث لا بلفظه فيكون شاهداً له، ولا يسمى ذلك متابعة، لأنه ليس بلفظه في مثال المتابعة. والشاهد حديث سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن ابن عباس في حديث الإهاب: «**لو أخذوا إهابها فدبغوه فانتفعوا به**». رواه ابن جريج عن عمرو ولم يذكر الدباغ. فذكر البيهقي لحديث ابن عيينة متابعاً وشاهداً.

فالمتابع أسامة بن زيد تابع عمراً عن عطاء عن ابن عباس: «**ألا نزعتم إهابها فدبغتموه فاستمتعتم به**».

والشاهد حديث عبدالرحمن بن وعلة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ: «**أيما إهاب دبغ فقد طهر**».

المنهل الروي ص: ٥٩ ـ ٦٠

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

للراوي المستور العدالة بهذا الحديث **شَاهِدٌ**؛ أي: حديث آخر مروي بلفظه بغير هذا الإسناد يشهد له بالقوة، أو الراوي الحديث طريق آخر فيه معنى هذا الحديث يشهد هذا الحديث أنه منه ومعناه معناه، فيكون هذا الحديث شاهداً وذلك مشهوداً بهذا المعنى، وكون المشهود موافقاً له ومقوياً إياه بسند غير سنده ينقلب المشهود شاهداً، وسيأتي تمام تحقيقه في نوع الاعتبار.

الخلاصة ص: ٤٧

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

الشَّاهِدُ: أن لا تقع الموافقة في الشيخ ولا في الراوي، وإنما تقع في المتن بأن يروي معناه من حديث آخر، وهذا يستعمله الحاكم كثيراً في كتاب «المستدرك».

النكت للزركشي ص: ٢٠٧

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

إن لم تجد لأحد ممن فوقه متابعاً عليه، فانظر هل أتى بمعناه حديث آخر في الباب أم لا، فإن أتى بمعناه حديث آخر فسم ذلك الحديث **شَاهِداً**.

فتح المغيث ص: ٩١

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ إن وجد متن يروى من حديث صحابي آخر يشبهه في اللفظ والمعنى، وفي المعنى فقط؛ فهو **الشَّاهِدُ**.

وقد تطلق المتابعة على **الشاهد** وبالعكس، والأمر فيه سهل.

نزهة النظر ص: ٤١

٢ ـ قد يسمى **الشَّاهِدُ** متابعة أيضاً، والأمر سهل، مثال ما اجتمع فيه المتابعة التامة والقاصرة والشاهد: ما رواه الشافعي في «الأم»: عن مالك، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «**الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين**».

تدريب الراوي: ١/٢٤٣ ـ ٢٤٤

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

(ينظر: الاعْتِبَارُ/ع.ب.ر).

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

قالوا: ثم بعد فَقْد المتابعات على الوجه المشروح إذا وجد متن آخر في الباب عن صحابي آخر يشبهه فهو **الشَّاهِدُ**.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٥٣

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

الفرق بين **الشَّاهِدِ** والتابع، أنه في الأول يختلف الصحابي والطريق. والثاني تختلف الطريق ويتحد الصحابي.

توضيح الأفكار: ٢١٥/١

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المتابعة/ت.ب.ع).

الشَّاهِدُ بِاللَّفْظِ:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

(ينظر: المتابعة التامة/ت.ب.ع).

الشَّاهِدُ بِالمَعْنَى:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

(ينظر: المتابعة التامة/ت.ب.ع).

ش.هـ.ر

مَا اشْتُهِرَ عَلَى الأَلْسِنَةِ:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

قد يراد به ـ أي المشهور ـ: **مَا اشْتُهِرَ عَلَى الأَلْسِنَةِ**، وهذا يطلق على ماله إسناد واحد فصاعداً، بل مالا يوجد له إسناد أصلاً.

تدريب الراوي: ١٧٣/٢

الشُّهْرَةُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

قال الخطابي: الحسن: ما عرف مخرجه واشتهر رجاله.

المراد **بالشُّهْرَةِ**: الشهرة بالعدالة، والضبط.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣١٠

المَشْهُورُ[1]

ابن منده (تـ: ٣٩٥هـ):

١ ـ الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يُجْمَعُ حديثهم، إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريباً.

فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة واشتركوا في حديث يسمى عَزِيزاً.

وإذا روى الجماعة عنهم سمي مَشْهُوراً.

شروط الأئمة الستة ص: ١٠٠ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٢٧٠ ـ الإرشاد للنووي ص: ١٨٠ ـ ١٨١ ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٤٧ ـ ٤٨

٢ ـ **المَشْهُورُ**: ما رواه الجماعة عن مثل الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم.

فتح المغيث للعراقي ص: ٣١٧

٣ ـ إذا روى الجماعة عنهم، أي عن واحد من الأئمة الذين يجمع حديثهم حديثاً سمي مَشْهُوراً.

فتح المغيث للسخاوي: ٣٤/٣

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

---

(١) أهل الحديث قسموا المَشْهُورَ إلى:
مشهور على الاصطلاح وهو صحيح.
ومشهور عند أهل الحديث خاصة.
ومشهور عند أهل الحديث والعلماء والعوام.
ومشهور عند الفقهاء.
ومشهور عند الأصوليين.
ومشهور عند النحاة.
ومشهور بين العامة.
وقدموا أمثلة مختلفة لكل نوع من هذه الأنواع. ينظر: فتح المغيث للسخاوي: ٣٧/٣. تدريب الراوي: ١٧٣/٢ ـ ١٧٦.

المَشْهُورُ مِنَ الحَدِيثِ غير الصحيح، فرب حديث مشهور لم يخرج في الصحيح.

معرفة علوم الحديث ص: ٩٢

في «**شمس العلوم**»[1]:

المَشْهُورُ: المستفيض على رأي جماعة من أئمة الفقهاء، سمي بذلك لانتشاره، من فاض الماء يفيض فيضا؛ أي: زاد حتى خرج من جوانب الإناء.

توضيح الأفكار: ٢/٢٣٠

الميانشي (تـ: ٥٨١هـ):

المَشْهُورُ: ما اشتهر عند العلماء واستفاض بينهم بالنقل وتلقي القبول، ولم يرد لأمور اعتضد بها من عمل أئمة الصحابة وموافقة الأحاديث الصحيحة.

ما لا يسع المحدث جهله ص: ١١

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

إذا روى الجماعة عنهم، أي عن واحد من الأئمة الذين يجمع حديثهم حديثاً سمي **مَشْهُوراً**.

فتح المغيث للسخاوي: ٣/٣٤

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ إن رواه ـ عن الزهري وشبهه ممن يجمع حديثه ـ جماعة، سمي **مَشْهُوراً**.

التقريب للنووي: ٢/١٨١

٢ ـ **المَشْهُورُ من الحَدِيثِ**: قسمان: صحيح وغيره.

فالصحيح كحديث: «**إنما الأعمال بالنيات**».

---

(١) لعله: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لمؤلفه نشوان بن سعيد الحميري اليمني المتوفى سنة ٥٧٣هـ.

وغير الصحيح كحديث: «**طلب العلم فريضة على كل مسلم**».

وينقسم أيضاً إلى مشهور بين أهل الحديث وغيرهم، كحديث «**إنما الأعمال بالنيات**». وحديث «**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده**».

ومن المشهور: المتواتر.

الإرشاد للنووي ص: ١٧٨ ـ ١٧٩ ـ التقريب للنووي: ١٧٦/٢

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

المَشْهُورُ: ما اشتهر عند أهل الحديث خاصة كحديث بريرة، أو عندهم وعند غيرهم كحديث: «**الأعمال بالنيات**».

ثم الثاني ينقسم إلى: **متواتر** وهو: خبر من يحصل العلم بصدقهم كواقعة بدر على الجملة. وإلى **غير متواتر** كحديث: «**الأعمال بالنيات**» لأن شرط التواتر منتف في أوله.

المنهل الروي ص: ٥٥

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ): عن كتب الأصول:

المَشْهُورُ: ويقال له المستفيض: الذي يزيد نقلته على ثلاثة.

محاسن الاصطلاح ص: ٢٢٠ ـ تدريب الراوي: ١٧٣/٢

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ أول أقسام الآحاد: ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين، وهو **المَشْهُورُ** عند المحدثين، سمي بذلك لوضوحه. وهو المستفيض على رأي جماعة من أئمة الفقهاء، سمي بذلك لانتشاره.

ثم **المَشْهُورُ** يطلق على ما حرر هنا، وعلى ما اشتهر على الألسنة فيشمل ما له إسناد واحد فصاعداً بل ما لا يوجد له إسناد أصلاً.

نزهة النظر ص: ١٧

٢ ـ ومنهم من غاير بينهما بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه، يعني وفيما بينهما سواء، و**المَشْهُورُ** أعم من ذلك، بحيث يشمل ما كان أوله منقولاً من الواحد كحديث: «**الأعمال**»، وإن انتقض في التمثيل به ولاتقاه بالنظر لشهرة فيه نسبية...

ومنهم من غاير على كيفية أخرى يعني بأن المستفيض ما تلقته الأمة بالقبول دون اعتبار عدد.

فتح المغيث للسخاوي: ٣٤/٣

٣ ـ أول أقسام الآحاد: ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين وهو **المَشْهُورُ** عند المحدثين، سمي بذلك لوضوحه. يقال: شهرت الأمر أشهره شهراً أو شهرة فاشتهر. وهو المستفيض على رأي بعض الفقهاء، سمي بذلك لانتشاره وشياعه في الناس. من فاض الماء يفيض فيضاً وفيوضة؛ إذا كثر حتى سال على ضفة الوادي.

الغاية في شرح الهداية: ٢٣٦/١

٤ ـ **المَشْهُورُ**: ماله طرق محصورة بأكثر من اثنين ولم يبلغ حد التواتر، سمي بذلك لوضوحه. وسماه جماعة من الفقهاء المستفيض لانتشاره؛ من فاض الماء يفيض فيضاً. ومنهم من غاير بينهما بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء، و**المَشْهُورُ** أعم من ذلك. ومنهم من عكس.

تدريب الراوي: ١٧٣/٢

قاسم بن قطلوبغا (تـ: ٨٧٩هـ):

المَشْهُورُ: ما روي مع حصر عدد بما فوق الاثنين.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢١٠

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ ما لم يبلغ حد التواتر **فَمَشْهُورٌ**.

فتح المغيث: ٣٣/٣

٢ ـ سمي **مَشْهُوراً** لوضوح أمره، يقال: شهرت الأمر لشهرة شهراً وشهرة فاشتهر، وهو المستفيض على رأي جماعة من أئمة الفقهاء والأصوليين وبعض المحدثين، سمي بذلك لانتشاره وشياعه في الناس؛ من فاض الماء يفيض فيضاً وفيضوضة؛ إذا كثر حتى سال على ضفة الراوي.

فتح المغيث: ٣٤/٣

٣ ـ فيه ذكر ذلك العدد. وإلا فآحاد ويوجب العمل به. **المَشْهُورُ**:

يقع على ما يروى بأكثر من اثنين عن بعض رواته، أو في جميع طباقه، أو معظمها، أو على ما اشتهر على الألسنة، فيشمل ما له إسناد واحد فصاعداً، بل لا يوجد له إسناد أصلًا، كـ: «علماء أمتي أنبياء».

فتح المغيث: ٣٦/٣ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٩١

٤ ـ **المَشْهُورُ** في اصطلاح أهل الحديث خاصة: ما له طرق أكثر من ثلاثة؛ يعنى ما لم يبلغ إلى الحد الذي يصير به الخبر متواتراً.

الغاية في شرح الهداية: ٢٣٦/١

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

١ ـ **المَشْهُورُ**: ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين.

فتح الباقي: ٦٥/١

٢ ـ ما لم يبلغ حد التواتر **فَمَشْهُورٌ**، سمي به لشهرته ووضوح أمره، ويسمى المستفيض لانتشاره وشيوعه في الناس.

فتح الباقي: ٢٦٩/٢

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

من أنواع الخبر المحتفّ بالقرائن **المَشْهُورُ**؛ أي: الحديث المشهور عند علماء الحديث، لا المشتهر على ألسنة العامة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٢٧

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

١ ـ **المَشْهُورُ**: ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين.

توضيح الأفكار: ٢٨/١

٢ ـ **المَشْهُورُ**: سمي بذلك لوضوحه؛ أي: شهرته، لكونه رواية أكثر من اثنين.

توضيح الأفكار: ٢٣٠/٢

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

اعلم أن الخبر إن وصلت طرقه إلى رتبة تَعْدَادٍ تحيل العادة وقوع الكذب منهم، تواطؤا أو اتفاقا بلا قصد، مع الاتصاف بذلك في كل

طبقة، مصاحبا إفادة العلم اليقيني الضروري بصحة النسبة إلى قائل: فمتواتر. والصحيح فيه عدم التعيين، ومن عين فمنشؤه الاستدلال بما جاء فإن كان بواحد فقط، فإن وقع التفرد في أي موضع كان، فغريب. وينقسم إلى صحيح، وغيره، وكذلك غريب إسنادٍ فقط، وغريب متن وإسناد معاً، ولم يوجد، إلا إن اشتهر ذلك الواحد ثم روى عنه كثيرون كحديث: «**إنما الأعمال بالنيات**».

وذلك التفرد إن وقع في أصل السند ومداره: ففرد مطلق كحديث: «**النهي عن بيع الولاء وهبته**». وقد ينفرد به راو عن ذلك المتفرد، وقد يستمر في جميع رواته أو أكثرهم.

أو بالنسبة إلى شخص معين، وإن كان مشهوراً بطريق آخر: ففرد نسبي، ومعين.

أو باثنين فقط عن اثنين فقط ولا أقل: فعزيز، سمي به لقلة وجوده، أو قوته.

أو بأكثر منه: **فَمَشْهُورٌ**، سمي به لوضوحه، أو اشتهاره على الألسنة، سواء وجد له سند واحد أو لم يوجد أصلًا، وهو: المستفيض على رأي، وقيل: غير ذلك.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٨٨ ـ ١٨٩

المَشْهُورُ غَيْرُ الصَّحِيحِ:

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

المَشْهُورُ غَيْرُ الصَّحِيحِ: ما لم يبلغ رتبة الصحيح.

محاسن الاصطلاح ص: ٢٢٠

ش.ي.ء

فُلَانٌ لاَ شَيْءَ:

سليمان بن موسى (تـ: ١١٩هـ):

(ينظر: الحَاطِب/ح.ط.ب).

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

١ ـ صالح بن رستم أبو عامر، قول ابن معين فيه: **لَا شَيْءَ**؛ معناه فيه: أنه ليس كغيره، فإنه قد عهد يقول ذلك فيمن يقل حديثه.

بيان الوهم والإيهام: ٥٦٥/٥

٢ ـ سلام أبو المنذر، قول ابن معين فيه: **لَا شَيْءَ**؛ هو لفظ يقوله لمن يقِلّ حديثه، وإن لم يكن به بأس.

بيان الوهم والإيهام: ٢٤٨/٥

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

فُلَانٌ لَا شَيْءَ: هو ممن لا يحتج بحديثه ولا يستشهد به ولا يعتبر به.

فتح المغيث ص: ١٧٦

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

لَا شَيْءَ: هذه من مرتبة رد حديثه.. وهي الرابعة.

تدريب الراوي: ٣٤٨/١

فُلَانٌ لَيْسَ بِشَيْءٍ:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

عن يحيى بن معين أنه قال: خالد بن أيوب **لَيْسَ بِشَيْءٍ**؛ يعني: ليس بثقة.

الجرح والتعديل: ٣٢١/٣

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

لَيْسَ بِشَيْءٍ: ليس له من الحديث ما يشتغل به.

فتح الباري: ٣٥٦/٦

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

١ ـ وما روى ابن أبي خيثمة عن ابن معين من قوله فيه: **لَيْسَ بِشَيْءٍ**؛ إنما يعني بذلك قلة حديثه، وقد عهد يقول ذلك في المُقلين، وفسر قوله فيهم ذلك بما قلناه.

بيان الوهم والإيهام: ٢٨١/٣

٢ ـ إذا وجدت فيه عن ابن معين أنه قال: **لَيْسَ بِشَيْءٍ**؛ فإنما معناه: أنه قليل الرواية، وقد تفسر ذلك عنه في رجال.

بيان الوهم والإيهام: ٣٧٧/٥

٣ ـ مراد ابن معين من قوله: **لَيْسَ بِشَيْءٍ**؛ يعني: أن أحاديثه قليلة.

هدى الساري ص: ٤٢١ ـ الرفع والتكميل ص: ٢١٢

٤ ـ إن ابن معين إذا قال في الراوي: **لَيْسَ بِشَيْءٍ**؛ إنما يريد أنه لم يرو حديثاً كثيراً.

فتح المغيث للسخاوي: ٣٧١/١ ـ الرفع والتكميل ص: ٢١٣

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

فُلَانٌ لَيْسَ بِشَيْءٍ: هو ممن لا يحتج بحديثه ولا يستشهد به ولا يعتبر به.

فتح المغيث ص: ١٧٦

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

عبدالله بن المثنى ممن تفرد البخاري بإخراج حديثه دون مسلم، وقد وثقه العجلي.

وقول ابن معين: **لَيْسَ بِشَيْءٍ**؛ أراد به في حديث بعينه سئل عنه.

فتح الباري: ١٨٩/١

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

قولهم: **فُلَانٌ لَيْسَ بِشَيْءٍ**، أو لا شيء، أو لا يساوي شيئاً؛ يعني: كثير الوهم.

وإنما قلت ذلك لأن التهمة والحكم بنفي الثقة هو حكم أهل المرتبة الثانية، حيث قالوا فيهم: فلان متهم، فلان ليس بثقة.

توضيح الأفكار: ١٦٩/٢

هَذَا لاَ شَيْءَ:

أحمد بن حنبل (تـ: ٢٤١هـ):

إذا سمعتهم ـ أي: أصحاب الحديث ـ يقولون: **هَذَا لَا شَيْء**؛ فاعلم أنه حديث صحيح.

الكفاية ص: ١٤٢

ش.ي.خ

الشَّيْخُ:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

١ ـ إذا قيل: **شَيْخٌ**؛ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية، دون قولهم: صدوق، أو لا بأس به، ومحله الصدق.

الجرح والتعديل: ٣٧/٢ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٢٤

٢ ـ **شَيْخٌ**: هو ممن يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون قولهم: صدوق، أو لا بأس به، ومحله الصدق.

فتح المغيث للعراقي ص: ١٧٣

٣ ـ **شَيْخٌ**: يكتب حديثه وينظر فيه.

تدريب الراوي: ٣٤٥/١

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

١ ـ هذه **اللفظة** يطلقونها على الرجل إذا لم يكن معروفا بالرواية ممن أخذ وأخذ عنه، وإنما وقعت له رواية لحديث أو أحاديث، فهو يرويها، هذا الذي يقولون فيه: **شَيْخٌ**؛ وقد لا يكون مَن هذه صفته من أهل العلم، وقد يقولونها للرجل باعتبار قلة ما يرويه عن شخص مخصوص.

كما يقولون: حديث المشايخ عن أبي هريرة، أو عن أنس، فيسوقون في ذلك روايات لقوم مقلين عنهم، وإن كانوا مكثرين عن غيرهم.

وكذلك إذا قالوا: أحاديث المشايخ عن رسول الله ﷺ، فإنما يعنون من ليس له إلا الحديث أو الحديثان، ونحو ذلك.

بيان الوهم والإيهام: ٥٣٩/٣

٢ ـ بكر بن عمرو المعافري.

لا تعلم عدالته، وإنما هو من الشيوخ الذين لا يعرفون بالعلم، إنما وقعت لهم روايات أخذت عنهم.

بيان الوهم والإيهام: ٤/٦٩

٣ ـ أبو حية ابن قيس الوادعي.

قال فيه ابن حنبل: **شَيْخٌ**؛ ومعنى ذلك عندهم أنه ليس من أهل العلم، وإنما وقعت له رواية لحديث أو أحاديث فأخذت عنه.

بيان الوهم والإيهام: ٤/١٠٨

٤ ـ أبو العنبس لا يعرف اسمه ولا حاله.

قال فيه أبو حاتم: **شَيْخٌ**؛ وهو لفظ لا يعطي فيه معنى التعديل المبتغى، ولا أيضاً التجريح، وإنما هو من المساتير المقلين، وقعت لهم رواية أحاديث أخذت عنه.

بيان الوهم والإيهام: ٤/٤١٧

٥ ـ الربيع بن سليم، لا أعلمه إلا أبا سليمان الخلقاني.

قول أبي حاتم فيه: **شَيْخٌ**؛ فليس بتعريف بشيء من حاله إلا أنه مقل؛ ليس من أهل العلم، وإنما وقعت له رواية أخذت عنه.

بيان الوهم والإيهام: ٤/٦٢٧

٦ ـ عبدالحميد بن محمود. قال فيه أبو حاتم: **شَيْخٌ**.

قال ابن القطان: وهذا ليس بتضعيف، وإنما هو إخبار بأنه ليس من أعلام أهل العلم، وإنما هو شيخ وقعت له روايات أخذت عنه.

بيان الوهم والإيهام: ٥/٣٣٩

٧ ـ في «**الوهم والإيهام**»: قولهم: «**شَيْخٌ**»؛ يعنون بذلك: أنه ليس من طلبة العلم، وإنما هو رجل اتفقت له رواية الحديث أو أحاديث أخذت عنه.

النكت للزركشي ص: ٢٨٦

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

المزي (تـ: ٧٤٢هـ):

المراد بقولهم: «شَيْخٌ»؛ أنه لا يترك ولا يحتج بحديثه مستقلًا.

النكت للزركشي ص: ٢٨٦ ـ الغاية في شرح الهداية: ٢٠٢/١

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

إذا قيل: هو شَيْخٌ؛ فهو يكتب حديثه وينظر فيه. قيل: وقريب منه: «روى عنه الناس».

الخلاصة ص: ٨٨

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

هو شَيْخٌ: ليس بعبارة جرح. ولكنها ما هي عبارة توثيق، وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة.

ميزان الاعتدال: ٣٨٥/٢

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

(ينظر: أدنى مراتب ألفاظ التعديل عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ (ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

٢ ـ شَيْخٌ: هذا يكتب حديثه وينظر في ضبطه كأهل التي قبلها ـ يعني: ـ خير، أو صدوق، أو مأمون، أو لا بأس به ـ إلا أنه دونهم.

الغاية في شرح الهداية: ٢٠٢/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الشَّيْخُ: الكامل في فنه ولو شاباً، وأما ما اختاره بعضهم من أنه من

خمسين إلى ثمانين، وهو السن الذي يستحب أن يكون إسماع الحديث فيه بلا خلاف، فخلاف الصحيح.

فإن عمر بن عبدالعزيز لم يبلغ أربعين، وحدث الإمام مالك حين بلغ عمره عشرين.

فالحاصل: أنه يراد به شيْخُ الإسْلام، وهو أن يكون مرجعاً للأحكام، ويدل عليه حديث: «**الشيخ في قومه كالنبي في أُمَّته**». أسنده الديلمي.

فالشيخ هو الكبير سِناً، أو رتبة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٢٠

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

شَيْخُ الإسْلامِ:

علي القَاري (تـ: ١٠١٤هـ):

(ينظر: الشَّيْخُ).

شَيْخٌ حَسَنُ الحَدِيثِ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

شَيْخٌ صَالِحٌ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

قول الخليلي فيه ـ أي: أبا ذكير يحيى بن محمد بن قيس ـ: إنه **شَيْخٌ صَالِحٌ**؛ فإنما أراد صلاحيته في دينه، جريا على عادتهم في إطلاق الصلاحية، حيث يريدون بها الديانة، أما حيث أريد في الحديث فيقيدونها.

فتح المغيث: ٢٠٣/١

شَيْخٌ مَسْتُورٌ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

شَيْخٌ مَسْتُورٌ: ما وثق ولا ضعف، فهو جائز الحديث.

ميزان الاعتدال: ٩٣/٢

شَيْخٌ وَسَطٌ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

أَهْلِيَةُ الشَّيْخِ:

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

الذي اجتمع عليه أئمّة الحديث وَالفقه في حال المُحَدِّث الذي يُقْبَلُ نَقْلُهُ، وَيُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ، وَيُجعل سُنَّة وَحكمًا في دين اللَّه، هو أن يكون حافظاً إن حدَّثَ من حفظه، عالماً بما يُحيل المعاني، ضابطاً لكتابه إن حَدَّثَ من كتاب، يُؤَدِّي الشيء على وجهه، مُتيقظاً غير مُغفل، وَكلهم يستحب أن يُؤَدِّيَ الحديث بحروفه، لأنه أسلم له، فإن كان من أهل الفهم وَالمعرفة جاز له أن يُحَدِّثَ بالمعنى، وإن لم يكن كذلك لم يَجُزْ له ذلك، لأنه لا يدري لعله يُحِيلُ الحلال إلى الحرام، وَيحتاجُ مع ما وصفنا، أن يكون ثِقَةً في دينه، عَدْلًا جائِزَ الشَّهادة مرضِيًّا، فإذا كان كذلك، وَكان سالماً من التَّدْلِيسِ، كان حُجَّةً فيما نَقَلَ وَحَمَلَ من أثر في الدِّينِ.

التمهيد: ٢٨/١

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

١ ـ أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على: أنه يشترط فيمن يحتج بروايته: أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه.

وتفصيله: أن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق، وخوارم المروءة، متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه، وإن كان يحدث بالمعنى: اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني.

علوم الحديث ص: ١٠٤ ـ ١٠٥

٢ ـ أعرض الناس في هذه الأعصار المتأخرة عن اعتبار مجموع ما بينا من الشروط في رواة الحديث ومشايخه، فلم يتقيدوا بها في رواياتهم لتعذر الوفاء بذلك على نحو ما تقدم وكان عليه من تقدم.

ووجه ذلك: ما قدمنا في أول كتابنا هذا من كون المقصود المحافظة على خصيصة هذه الأمة في الأسانيد والمحاذرة من انقطاع سلسلتها. فليعتبر من الشروط المذكورة ما يليق بهذا الغرض على تجرده، وليكتف في **أَهْلِيَةِ الشَّيْخِ** بكونه: مسلماً، بالغاً، عاقلاً، غير متظاهر بالفسق والسخف، وفي ضبطه بوجود سماعه مثبتاً بخط غير مُتَّهم، وبروايته من أصل موافق لأصل شيخه.

علوم الحديث ص: ١٢٠

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: صِفَاتُ الضَّبْطِ/ض.ب.ط).

الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ):

من علوم الحديث: معرفة المحدث من تقبل روايته هي معرفة من ترد روايته، وذلك بمعرفة شرائط الرواة.

توضيح الأفكار ٢/٤٤١

عَنْ شَيْخٍ = (ينظر: عن رجل، أو شيخ، أو نحو ذلك/ع.ن.ع.ن).

الشَّيْخَان:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

الشَّيْخَان: البخاري ومسلم.

توضيح الأفكار: ١/٣٢ ـ ٣٣

أَحَادِيثُ الشُّيُوخِ:

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

هذا الحديث والأحاديث التي قبله من **أَحَادِيثِ الشُّيُوخِ**، ليست من أحاديث الأئمة.

التمهيد: ٧/٢٦١

جَمْعُ الشُّيُوخِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

جَمْعُ الشُّيُوخِ: جمع حديث شيوخ مخصوصين كل واحد منهم على انفراده.

علوم الحديث ص: ٢٥٣

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

وقد ترتب على **الشُّيُوخِ**، فيجمع حديث كل شيخ على انفراده.

المنهل الروي ص: ١١٠

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

جَمْعُ الشُّيُوخِ: جمع حديث شيوخ مخصوصين كل واحد منهم على انفراده، كجمع حديث الأعمش للإسماعيلي، وحديث الفضيل بن عياض للنسائي، وحديث محمد بن جحادة للطبراني، وغير ذلك.

فتح المغيث ص: ٣٠٧

وَفَيَاتُ الشُّيُوخِ:

الحميدي (تـ: ٤٨٨هـ):

ثلاثة أشياء من علوم الحديث يجب تقديم العناية بها: العلل، والمؤتلف والمختلف، و**وَفَيَاتُ الشُّيُوخِ**.

المنهل الروي ص: ١٤١ ـ تدريب الراوي: ٢/٣٥٠

أَحَادِيثُ المَشَايِخِ عن رسول الله ﷺ:

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

إذا قالوا: **أَحَادِيثُ المَشَايِخِ عن رسول الله ﷺ**؛ فإنما يعنون: من ليس له إلا الحديث أو الحديثان، ونحو ذلك.

بيان الوهم والإيهام: ٣/٥٣٩

المَشْيَخَاتُ:

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

المَشْيَخَاتُ: التي تشتمل على ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلف وأخذ عنهم، أو أجازوه وإن لم يلقهم.

الرسالة المستطرفة ص: ١١٢

ش.ي.ع

التَّشَيُّعُ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ - **التَّشَيُّعُ**: محبة علي وتقديمه على الصحابة، فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه، ويطلق عليه رافضي وإلا فشيعي، فإن انضاف إلى ذلك السب أو التصريح بالبغض فغال في الرفض، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو.

هدى الساري ص: ٤٥٩

٢ - في «التهذيب»: **التَّشَيُّعُ في عرف المتقدمين**: اعتقاد تفضيل علي وعثمان، وأن علياً كان مصيبا في حروبه، وأن مخالفه مخطئ، مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أن علياً أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ، فإذا كان معتقد ذلك ورعاً دينياً صار مجتهداً، فلا ترد روايته بهذا لاسيما إذا كان غير داعية.

فتح المغيث للسخاوي: ١/٣٣٠

٣ ـ في «التهذيب»: **التَّشَيُّعُ في عرف المتأخرين**: الرفض المحض، فلا يقبل رواية الرافضي الغالي، ولا كرامة.

فتح المغيث للسخاوي: ١/٣٣٠

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

التَّشَيُّعُ: تقديم علي على الصحابة.

تدريب الراوي: ١/٣٢٨

الشِّيعِي الغَالِي:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

الشِّيعِي الغَالِي في زمان السلف وعرفهم: من تكلم في عثمان، والزبير، وطلحة، ومعاوية، وطائفة ممن حارب علياً ﷺ وتعرض لسبهم.

ميزان الاعتدال: ١/٦ ـ النكت للزركشي ص: ٢٧١ ـ فتح المغيث للسخاوي: ١/٣٣٠



حرف الصاد

ص.ح.ب

الأَصْحَابُ:

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

الأَصْحَابُ: من صحبك وصحبته، وجائز أن يسمى الشيخ صاحباً للتلميذ والتليمذ صاحباً للشيخ.

والصاحب: القرين المماشي المصاحب؛ فهؤلاء كلهم أصحاب وصحابة.

التمهيد: ٢٠/٢٤٤

أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ:

علي بن المديني (تـ: ٢٣٤هـ):

من صحب النبي ﷺ أو رآه ولو ساعة من نهار فهو من **أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ**.

فتح الباري: ٧/٥ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٣/٩٣ ـ الغاية في شرح الهداية: ١/٣٧٩

أحمد بن حنبل (تـ: ٢٤١هـ):

١ ـ **أَصْحَابُ رَسُولِ الله ﷺ**: كل من صحبه سنة، أو ساعة، أو رآه فهو من **أصحابه**.

الإرشاد للنووي ص: ١٩٤

٢ ـ **أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ**: من صحبه سنة، أو شهراً، أو يوماً، أو ساعة، أو رآه فهو من **أصحابه**.

المنهل الروي ص: ١١١

٣ ـ من صحبه سنة، أو شهراً، أو يوماً، أو ساعة، أو رآه فهو من **أَصْحَابِهِ**.

فتح المغيث للسخاوي: ٣/٩٣. ٣/١١٤

البخاري (تـ: ٢٥٦هـ):

١ ـ في «**صحيحه**»: من صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين، فهو من **أَصْحَابِهِ**.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٢٩٣ ـ فتح الباري: ٣/٧ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٩٣/٣ ـ الغاية في شرح الهداية: ٣٧٩/١

٢ ـ من صحب رسول الله أو رآه من المؤمنين فهو من **أَصْحَابِهِ**(١).

فيض القدير: ١٨/١

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

الصحيح الذي عليه الجمهور أن كل مسلم رأى النبي ﷺ ولو ساعة فهو من **أَصْحَابِهِ**.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٨٥/١٦

الصَّاحِبُ:

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

الصَّاحِبُ: القرين المماشي المصاحب.

التمهيد: ٢٤٤/٢٠

الراغب (تـ: ٥٠٢هـ):

الصَّاحِبُ: الملازم إنساناً أو غيره، ولا فرق بين كون مصاحبته للبدن وهو الأصل، أو بالعناية والهمة، ولا يقال عرفاً إلا لمن كثرت ملازمته.

فيض القدير: ٩٠/١

الصَّحَابَةُ:

أحمد بن حنبل (تـ: ٢٤١هـ):

مَن صحبه عليه الصلاة والسلام سَنَة، أو شهراً، أو يوماً، أو ساعةً، أو رآه، فهو من **الصَّحَابَةِ**، ولا يدخل فيه الأعمى الذي جاء إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مسلماً ولم يصحبه ولم يجالسه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٨٩

---

(١) قال المناوي: حكاه عنه ابن الأثير في «أسد الغابة».

البخاري (تـ: ٢٥٦هـ):

١ ـ المعروف من طريق أهل الحديث أن كل مسلم رأى النبي ﷺ، فهو من **الصَّحَابَةِ**.

الإرشاد للنووي ص: ١٩٤

٢ ـ في «**صحيحه**»: مَن صحبه عليه الصلاة والسلام سَنَة، أو شهراً، أو يوماً، أو ساعةً، أو رآه، فهو من **الصَّحَابَةِ**، ولا يدخل فيه الأعمى الذي جاء إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مسلماً ولم يصحبه ولم يجالسه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٨٩

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

الصَّحَابَةُ: الذين شهدوا الوحي والتنزيل وعرفوا التفسير والتأويل، وهم الذين اختارهم الله ﷻ لصحبة نبيه ﷺ، ونصرته، وإقامة دينه، وإظهار حقه، فرضيهم له صحابة، وجعلهم لنا أعلاماً وقدوة، فحفظوا عنه ﷺ ما بلغهم عن الله ﷻ، وما سن وشرع وحكم وقضى وندب وأمر ونهى وحظر وأدب..

تقدمة الجرح والتعديل ص: ٧

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

١ ـ المعروف من طريقة أهل الحديث أن كل مسلم رأى رسول الله ﷺ فهو من **الصَّحَابَةِ**.

علوم الحديث ص: ٢٩٣

٢ ـ أصحاب الحديث[1] يطلقون اسم **الصَّحَابَةِ** على كل من روى عنه حديثاً أو كلمة، ويتوسعون حتى **يَعُدُّونَ** من رآه رؤية من **الصَّحَابَةِ**.

علوم الحديث ص: ٢٩٣

الصَّحَابَةُ العَبَادِلَةُ = (العَبَادِلَةُ/ع.ب.د).

---

(١) قال ابن الصلاح: حكاه عنهم أبو المظفر السمعاني.

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

الصَّحَابَةُ العَبَادِلَةُ: عبدالله بن عمر، وابن عباس، وابن الزبير، وابن عمرو بن العاص. كذا عدهم أحمد بن حنبل، وليس ابن مسعود منهم، قال البيهقي: لأنه تقدم موته، وهؤلاء عاشوا حتى احتيج إلى علمهم؛ وكذا كل من اسمه عبدالله من الصحابة، وهم نحو مئة وعشرين.

المنهل الروي ص: ١١٣

قولهم: **الصَّحَابَةُ عُدُولٌ**:

ابن الأنباري (تـ: ٣٠٤هـ):

ليس المراد **بعدالتهم** ثبوت العصمة لهم، واستحالة المعصية منهم، وإنما المراد قبول رواياتهم من غير تكلف في بحث عن أسباب العدالة وطلب التزكية، إلا إن ثبت ارتكاب قادح، ولم يثبت ذلك ولله الحمد. فنحن على استصحاب ما كانوا عليه في زمن رسول الله ﷺ حتى ثبت خلافه، ولا التفات إلى ما يذكره أهل السير، فإنه لا يصح، وما صح فله تأويل صحيح.

فتح المغيث للسخاوي: ٣/١١٥

المازري (تـ: ٥٣٦هـ) في «**البرهان**»:

لسنا نعني بقولنا: **الصَّحَابَةُ عُدُولٌ**: كل من رآه ﷺ يوماً ما، أو زاره وقتاً ما، أو اجتمع به لغرض ما، أو انصرف عن قرب، بل الذين لازموه وعزروه واتبعوا النور الذي أنزل معه.

فيض القدير: ١/٢٦٣ ـ توضيح الأفكار: ٢/٢٤٦

أَحْدَاثُ الصَّحَابَةِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

الناس قبلوا رواية **أَحْدَاثِ الصَّحَابَةِ** كالحسن بن علي، وابنِ عباس، وابن الزبير، والنعمان بن بشير، وأشباههم؛ من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ وما بعده، ولم يزالوا قديماً وحديثاً يحضرون الصبيان مجالس التحديث والسماع، ويعتدون بروايتهم لذلك.

علوم الحديث ص: ١٢٨

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

الناس قبلوا رواية **أَحْدَاثِ الصَّحَابَةِ**، كالحسن، والحسين، وعبدالله بن الزبيرِ، وابن عباس، والنعمان بن بشير، والسائب بن يزيد، والمسور بن مخرمة، وغيرهم؛ من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ وبعده.

تدريب الراوي ٢/٤

طَبَقَاتُ الصَّحَابَةِ = (طَبَقَاتُ الصَّحَابَةِ/ط.ب.ق).

فُقَهَاءُ الصَّحَابَةِ = (فُقَهَاءُ الصَّحَابَةِ/ف.ق.هـ).

مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

١ ـ **مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ**: هذا علم كبير قد ألف الناس فيه كتباً كثيرة ومن أجلها وأكثرها فوائد: «كتاب الاستيعاب» لابن عبدالبر، لولا ما شانه به من إيراده كثيراً مما شجر بين الصحابة وحكاياته عن الإخباريين لا المحدثين. وغالب على الإخباريين الإكثار والتخليط فيما يروونه.

علوم الحديث ص: ٢٩١ ـ ٢٩٢

٢ ـ **مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ**: أصل أصيل يرجع إليه في معرفة المرسل والمسند.

علوم الحديث ص: ٣٠٢

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ ﭬ: هذا فن مهم عظيم الفائدة، يعرف به المرسل والمتصل.

المنهل الروي ص: ١١١

المُكْثِرُونَ مِنَ الصَّحَابَةِ إِفْتَاء = (المُكْثِرُونَ مِنَ الصَّحَابَةِ إِفْتَاء/ك.ث.ر).

المُكْثِرُونَ مِنَ الصَّحَابَةِ رِوَايَةً = (المُكْثِرُونَ مِنَ الصَّحَابَةِ رِوَايَةً/ك.ث.ر).

مَنْ أَسْنَدَ عَنْهُ مِنَ الصَّحَابَةِ الذِّينَ مَاتُوا فِي حَيَاةِ رَسُولِ الله ﷺ:

السيوطي (تـ: ٩٠٢هـ):

هذا النوع زدته أنا، وفائدة معرفة ذلك: الحكم بإرساله إذا كان الراوي عنه تابعياً، وأرجو أن أجمع لهم مسنداً، من ذلك أبو سلمة زوج أم سلمة توفي مرجع رسول الله ﷺ من بدر، رَوَتْ أم سلمة عنه عن رسول الله ﷺ: «**ما من مسلم يصاب بمصيبة فيفزع إلى ما أمر الله به من قول: إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم عندك أحتسب مصيبتي فأجرني عليها، إلا أعقبه الله خيراً منها**». رواه الترمذي، والنسائي، وابن ماجه من طريق عمر بن أبي سلمة أن أبا سلمة أخبرها أنه سمع النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول: فذكره.

وجعفر بن أبي طالب روى أحمد له في مسنده حديث الهجرة، وحمزة عم رسول ﷺ روى له الطبراني حديثاً في الحوض، وخديجة، وأبو طالب إن صح إسلامه.

تدريب الراوي: ٣٩٨/٢ ـ ٣٩٩

الصَّحَابِيُّ:

سعيد بن المسيب (تـ: ٩٤هـ):

١ ـ **الصَّحَابِيُّ**: من أقام مع رسول الله ﷺ سنة أو سنتين، وغزا معه غزوة أو غزوتين[1].

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٢٩٣ ـ الإرشاد للنووي ص: ١٩٤ ـ التقريب للنووي: ٢١١/٢ ـ المنهل الروي ص: ١١١ ـ الخلاصة ص: ١٢٣ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٣٤٦ ـ التقييد والإيضاح ص: ٢٩٧ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٩٠

---

(١) علق الحافظ العراقي على هذا التعريف المحكي عن سعيد بن المسيب بأنه لا يصح، لأن في الإسناد إليه محمد بن عمر الواقدي وهو ضعيف في الحديث. ينظر: التقييد والإيضاح ص: ٢٥٦.

٢ ـ **الصَّحَابِيُّ**: من أقام مع النبي ﷺ عاماً أو أكثر، وغزا معه غزوة أو أكثر.

فتح الباقي: ٨/٣

عاصم الأحول (تـ: ١٤٢هـ):

الصَّحَابِيُّ: من صحب النبي ﷺ وليس من رآه فقط[(١)].

فتح المغيث للعراقي ص: ٣٤٥

الواقدي (تـ: ٢٠٧هـ):

الصَّحَابِيُّ: من رآه بالغاً.

تدريب الراوي: ٢١٢/٢

أحمد بن حنبل (تـ: ٢٤١هـ):

١ ـ **الصَّحَابِيُّ**: من صحب النبي ﷺ سنة، أو شهراً، أو يوماً، أو ساعة، أو رآه.

فتح المغيث للعراقي ص: ٣٤٣

٢ ـ **الصَّحَابِيُّ**: من رأى النبي ﷺ.

فتح المغيث للعراقي[(٢)] ص: ٣٤٥ ـ فتح المغيث للسخاوي[(٣)]: ٩٤/٣ ـ شرح شرح نخبة الفكر[(٤)] ص: ٥٨٩

عمرو بن يحيى[(٥)] (تـ: ٢٥٥هـ):

---

(١) لم يصرح عاصم بهذا التعريف، وإنما يفهم من كلامه التفرقة بين الرؤية والصحبة، فإنه قال: قد رأى عبدالله بن سرجس رسول الله ﷺ غير أنه لم يكن له صحبة. ينظر: فتح المغيث ص: ٣٤٥.

(٢) قال: حكاه عنه الآمدي.

(٣) قال السخاوي: حكاه ـ أي الآمدي ـ عن أحمد بن حنبل، وأكثر أصحابنا، واختاره ابن الحاجب، لأن الصحبة تعم القليل والكثير.

(٤) حكى نفس القول السابق الملا علي القاري.

(٥) الظاهر أنه الجاحظ أبو عثمان بن بحر بن يحيى. ينظر: فتح المغيث للعراقي ص: ٣٤٥. فتح المغيث للسخاوي: ١٠٣/٣.

الصَّحَابِيُّ: من طالت صحبته للنبي ﷺ وأخذ عنه العلم.

فتح المغيث للعراقي[1] ص: ٣٤٦ ـ فتح المغيث للسخاوي: ١٠٣/٣

البخاري (تـ: ٢٥٦هـ):

١ ـ في «**صحيحه**»: المعروف عند أهل الحديث وبعض أصحاب الأصول أنه كل من رأى رسول الله ﷺ وهو مسلم.

المنهل الروي ص: ١١١

٢ ـ **الصَّحَابِيُّ**: من صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين.

فتح المغيث للعراقي ص: ٣٤٣

٣ ـ في «**صحيحه**»: من صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو **صَحَابِيٌّ** من أصحابه.

التقييد والإيضاح ص: ٢٩١

أبو زرعة الرازي (تـ: ٢٦٤هـ):

الصَّحَابِيُّ: من صحب النبي لا من رآه فقط[2].

فتح المغيث للعراقي ص: ٣٤٥

أبو داود السجستاني (تـ: ٢٧٥هـ):

الصَّحَابِيُّ: من صحب النبي ﷺ وليس من رآه فقط.

فتح المغيث للعراقي ص: ٣٤٥

يحيى بن عثمان بن صالح المصري (تـ: ٢٨٢هـ):

١ ـ **الصَّحَابِيُّ**: من أدرك زمنه ﷺ وإن لم يره.

فتح المغيث للعراقي ص: ٣٤٧ ـ تدريب الراوي: ٢١٢/٢

٢ ـ **الصَّحَابِيُّ**: من أدرك زمنه ﷺ مسلماً وإن لم يره.

فتح المغيث للسخاوي: ١٠٣/٣

---

(١) قال: حكاه عنه الآمدي.

(٢) لم يصرح أبو زرعة بهذا التعريف لكن يفهم من كلامه أن الصحبة أخص من الرؤية، فإنه قال في طارق بن شهاب: له رؤية وليست له صحبة. ينظر: فتح المغيث للعراقي ص: ٣٤٥.

ابن منده (تـ: ٣٩٥هـ):

الصَّحَابِيُّ: من حكم بإسلامه تبعاً لأبويه.

تدريب الراوي: ٢/٢١٢

الباقلاني (تـ: ٤٠٣هـ):

١ ـ لا خلاف بين أهل اللغة في أن القول: **صحَابِيّ**: مشتق من الصحبة، وأنه ليس بمشتق من قدر منها مخصوص، بل هو جار على كل من صحب غيره قليلاً كان أو كثيرا.

يقال: صحبت فلاناً حولاً ودهراً وسنة وشهراً ويوماً وساعة، فيوقع اسم المصاحبة بقليل ما يقع منها وكثيره، وذلك يوجب في حكم اللغة إجراء هذا على من صحب النبي ﷺ ولو ساعة من نهار، هذا هو الأصل في اشتقاق الاسم، ومع ذلك فقد تقرر للأئمة عرف في أنهم لا يستعملون هذه التسمية إلا فيمن كثرت صحبته، واتصل لقاؤه، ولا يجرون ذلك على من لقي المرء ساعة، ومشى معه خطى، وسمع منه حديثاً، فوجب لذلك أن لا يجري هذا الاسم في عرف الاستعمال إلا على من هذه حاله.

الكفاية ص: ٥٠ ـ ٥١ ـ الإرشاد للنووي ص: ١٩٥ ـ صحيح مسلم بشرح النووي: ١/٣٦ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٣٤٥ ـ التقييد والإيضاح ص: ٢٩٦ ـ ٢٩٧ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٣/٩٤ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٨٩

٢ ـ **الصَّحَابِيُّ**: من كثرت صحبته للنبي ﷺ واستمر لقاؤه به[(١)].

التقييد والإيضاح ص: ٢٩٦

ابن فورك (تـ: ٤٠٦هـ):

الصَّحَابِيُّ: من أكثر مجالسته واختص به.

فتح المغيث للسخاوي: ٣/١٠٠

---

(١) هذا الكلام ورد في سياق الخلاف حول هل تكفي الرؤية الواحدة ولو كانت قصيرة، أم لا بد من طول الصحبة واستمرار اللقاء. ينظر: التقييد والإيضاح ص: ٢٥٦.

أبو الحسين البصري (تـ: ٤٢٣هـ) في «**المعتمد**»:

الصَّحَابِيُّ: من طالت مجالسته له على طريق التبع له والأخذ عنه، أما من طالت بدون قصد الاتباع أو لم تطل كالوافدين فلا.

فتح المغيث للسخاوي: ١٠٠/٣

الماوردي (تـ: ٤٣٠هـ):

الصَّحَابِيُّ: أن يتخصص بالرسول، ويتخصص به الرسول ﷺ.

تدريب الراوي: ٢١٣/٢

أبو عبدالله الصيمري (تـ: ٤٣٦هـ):

الصَّحَابِيُّ: من رأى النبي ﷺ واختص به اختصاص الصاحب، وإن لم يرو عنه ولم يتعلم منه.

فتح المغيث للسخاوي: ١٠٣/٣

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

ووصفهم لمن روى عنه أنه **صَحَابِيٌّ** يريدون أنه ممن ثبتت صحبته لرسول الله ﷺ.

الكفاية ص: ٣٨

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

١ ـ **الصَّحَابِيُّ**: من أدرك زمنه ﷺ وإن لم يره، وكذلك إن كان صغيراً محكوماً بإسلامه تبعاً لأحد أبويه.

فتح المغيث للعراقي ص: ٣٤٧

٢ ـ **الصَّحَابِيُّ**: من حكم بإسلامه تبعاً لأبويه.

تدريب الراوي: ٢١٢/٢

٣ ـ **الصَّحَابِيُّ**: لمن أسلم في حياته ولم يره.

فيض القدير: ١٨/١

أبو نصر بن الصباغ (تـ: ٤٧٧هـ) في «**العدة في أصول الفقه**»:

١ ـ **الصَّحَابِيُّ**: الذي لقي النبي ﷺ وأقام عنده واتبعه، فأما من وفد عليه وانصرف عنه من غير مصاحبة ولا متابعة فلا ينصرف إليه هذا الاسم.

فتح المغيث للعراقي ص: ٣٤٥

٢ ـ **الصَّحَابِيُّ**: الذي لقي النبي ﷺ وأقام عنده واتبعه.

التقييد والإيضاح ص: ٢٩٧

٣ ـ **الصَّحَابِيُّ**: الذي لقي النبي ﷺ وأقام معه واتبعه، دون من وفد عليه خاصة وانصرف من غير مصاحبة ولا متابعة.

فتح المغيث للسخاوي: ١٠٠/٣

٤ ـ **الصَّحَابِيُّ**: من صحب النبي وكثرت مجالسته له على طريق التبع والأخذ عنه.

فتح الباقي: ٧/٣

الكيا الطبري (تـ: ٥٠٤هـ):

الصَّحَابِيُّ: من ظهرت صحبته للنبي ﷺ صحبة القرين قرينه، حتى يعد من أحزابه وخدمه المتصلين به.

فتح المغيث للسخاوي: ١٠٠/٣

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

١ ـ لعل قائلا يقول: فلعله أيضاً قد رأى النبي ﷺ كما رآه أبوه ـ أي: الحكم بن سفيان ـ أخذا من رواية من لم يقل: «عن أبيه». فنقول له: فما في هذا أكثر من دعواهما أنهما رأيا، وسمعا، وإذا لم يعرفا بالعدالة لم يقبل منهما، لأنهما قد يدعيان ما شاءا.

بيان الوهم والإيهام: ١٣٤/٥

٢ ـ **الصَّحَابِيُّ**: من ظهر منه مع الصحبة الاتصاف بالعدالة، فمن لم يظهر منه ذلك لا يطلق عليه اسم الصحبة.

فتح المغيث للسخاوي: ١٠٣/٣

ابن الحاجب (تـ: ٦٤٦هـ):

الصَّحَابِيُّ: من رأى النبي ﷺ.

فتح المغيث للعراقي ص: ٣٤٥ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٩٤/٣

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

الصَّحَابِيُّ: كل مسلم رأى رسول الله ﷺ ولو لحظة. هذا هو الصحيح في حده.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٣٥/١ ـ ٣٦

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

الصَّحَابِيُّ عند المحدثين: كل مسلم رأى رسول الله ﷺ.

وعند بعض الأصوليين: من طالت مجالسته على طريق التتبع والأخذ عنه.

الخلاصة ص: ١٢٣

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

١ ـ **الصَّحَابِيُّ**: من لقي النبي ﷺ مسلماً ثم مات على الإسلام، ليخرج من ارتد ومات كافراً.

فتح المغيث ص: ٣٤٣

٢ ـ **الصَّحَابِيُّ**: من لقي النبي ﷺ مسلماً ثم مات على الإسلام.

التقييد والإيضاح ص: ٢٩٢

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ **الصَّحَابِيُّ**: من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام ولو تخللت ردة على الأصح.

نزهة النظر ص: ٢٨

٢ ـ في «**الإصابة**»: **الصَّحَابِيُّ**: من لقيه مؤمناً بغيره من أهل الكتاب.

فيض القدير: ١/١٨

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **الصَّحَابِيُّ** لغة: يقع على من صحب أقل ما يطلق اسم الصحبة فضلاً عمن طالت صحبته، وكثرت مجالسته. ويشمل الصحابي الأحرار والموالي والذكور والإناث، لأن المراد به الجنس.

فتح المغيث: ٣/٩٣ ـ ٩٥

٢ ـ لا يكون **صَحَابِيّاً** إلا إن طالت صحبته للنبي ﷺ، وكثرت مجالسته معه على طريق التبع له والأخذ عنه.

فتح المغيث: ٣/١٠٠

٣ ـ **الصَّحَابِيُّ**: الأحسن في تعريفه أنه من لقي النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام ولو تخللت ردة على الأصح.

الغاية في شرح الهداية: ١/٣٨٠

٤ ـ اختلف في حد **الصَّحَابِيّ**، فالمعروف عند أهل الحديث وجماعة من الأصوليين: أنه كل من رأى النبى ﷺ وهو مسلم.

الغاية في شرح الهداية: ٣٧٩/١

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

١ ـ من رأى النبي ﷺ غير مميز كمحمد بن أبي بكر الصديق فهو **صَحَابِيٌّ**.

تدريب الراوي: ١٩٦/١

٢ ـ **الصَّحَابِيُّ**: من لقي النبي ﷺ مسلماً ومات على إسلامه.

تدريب الراوي: ٢٠٩/٢

في «**شرح العباب**»[١] وغيره:

الصَّحَابِيُّ: من رآه بعد البعثة وقبل الأمر بالدعوة كورقة، بخلاف من رآه قبل البعثة وإن آمن بأنه سيبعث.

فيض القدير: ١٨/١

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

الصَّحَابِيُّ لغة: من صحب غيره بما ينطلق عليه اسم الصحبة. واصطلاحاً: من لقي المصطفى يقظة بعد النبوة وقبل وفاته مسلماً وإن لم يره لعارض كعمى، وإن لم يره المصطفى ولو بلا مكالمة ولا مجالسة، ككونه ماراً ولو بغير جهته ولو لم يشعر كل بالآخر، أو تباعدوا، أو كان أحدهما بشاهق والآخر بوهدة أو بئر، أو حال بينهما مانع مرور كنهر يحوج إلى سباحة، أو ستر رقيق لا يمنع الرؤية، أو ماء صاف كذلك.

فيض القدير: ١٨/١

أهل العلم: حكاه عنهم الواقدي (تـ: ٢٠٧هـ).

١ ـ **الصَّحَابِيُّ**: من رأى رسول الله ﷺ وقد أدركه الحلم وأسلم، وعقل أمر الدين ورضيه، ولو كانت هذه الصحبة ساعة من نهار.

فتح المغيث للعراقي ص: ٣٤٦

---

(١) الإيعاب شرح العباب، لشهاب الدين أحمد بن حجر الهيثمي المكي (تـ: ٩٧٤هـ).

٢ ـ كل من رأى رسول الله ﷺ وقد أدرك الحلم فأسلم وعقل أمر الدين ورضيه فهو عندنا ممن صحب النبي ﷺ ولو ساعة من نهار.

التقييد والإيضاح ص: ٢٩٥ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٣/١٠٠

أصحاب الحديث:

١ ـ **الصَّحَابِيُّ**: المعروف عند المحدثين أنه كل مسلم رأى رسول الله ﷺ(١).

التقريب للنووي: ٢/٢٠٨ ـ ٢٠٩

٢ ـ **الصَّحَابِيُّ**: من روى عن النبي ﷺ حديثاً أو كلمة، ومن رآه رؤية(٢).

فتح المغيث للعراقي ص: ٣٤٥ ـ التقييد والإيضاح ص: ٢٩٦

٣ ـ كثير من أهل الحديث: **الصَّحَابِيُّ**: من رأى النبي في حال إسلامه.

فتح المغيث للعراقي ص: ٣٤٣

الأصوليون: حكاه عنهم أبو المظفر السمعاني (تـ: ٤٨٩هـ).

١ ـ **الصَّحَابِيُّ** من حيث اللغة والظاهرُ: يقع على من طالت صحبته للنبي ﷺ، وكثرت مجالسته، على طريق التبع له والأخذ عنه.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٢٩٣ ـ الإرشاد للنووي ص: ١٩٤ ـ التقييد والإيضاح ص: ٢٩٦ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٣٤٤

٢ ـ عن أصحاب الأصول أو بعضهم: أنه ـ أي: **الصَّحَابِيُّ** ـ من طالت مجالسته على طريق التبع.

التقريب للنووي: ٢/٢٠٨ ـ ٢٠٩

٣ ـ **الصَّحَابِيُّ**: مَن طالت مجالسته له ـ أي للنبي ﷺ ـ على طريق التبع له والأخذ عنه، فلا يدخل مَن وَفَدَ عليه وانصرف بدون مُكْث.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٨٩

---

(١) حكاه النووي (تـ: ٦٧٦هـ).

(٢) حكاه عنهم أبو المظفر السمعاني (تـ: ٤٨٩هـ).

أكثر أصحاب الفقه والأصول: حكاه عنهم النووي (تـ: ٦٧٦هـ).

الصَّحَابِيُّ: من طالت صحبته له ﷺ.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٣٦/١

أكثر الشافعية: حكاه عنهم الآمدي (تـ: ٦٣١هـ).

الصَّحَابِيُّ: من رأى النبي ﷺ[1].

فتح المغيث للعراقي ص: ٣٤٥ ـ التقييد والإيضاح ص: ٢٩٧

قيل:

الصَّحَابِيُّ: من طالت مجالسته على طريق التتبع.

المنهل الروي ص: ١١١

قيل:

إنما يكون **صَحَابِيّاً** من أقام مع النبي ﷺ عاماً أو عامين، وغزا معه غزوة أو غزوتين.

فتح المغيث للسخاوي: ١٠٢/٣

قيل:

الصَّحَابِيُّ: من أدرك زمان النبي ﷺ وهو مسلم وإن لم يره.

فتح الباقي: ١٠/٣

قيل:

الصَّحَابِيُّ: من رآه مسلماً بالغاً عاقلاً.

فتح الباقي: ١٠/٣

تَفْسِيرُ الصَّحَابِيّ: (ينظر: المسند/س.ن.د).

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ) في «**المستدرك**»:

١ ـ **تَفْسِيرُ الصَّحَابِيّ** الذي شهد الوحي والتنزيل عند البخاري ومسلم **حديث مسند**.

النكت للزركشي ص: ١٣٧

---

(١) الكلام ورد هنا في سياق الخلاف حول هل تكفي الرؤية الواحدة ولو كانت قصيرة أو لا بد من كثرة الصحبة واستمرار اللقاء، ولذلك لا بد من إضافة كون من رأى النبي ﷺ مسلماً ومات على الإسلام. ينظر: التقييد والإيضاح ص: ٢٥٦.

٢ ـ (ينظر: المسند/س.ن.د).

أبو منصور البغدادي (تـ: ٤٢٩هـ):

إذا أخبر **الصَّحَابِيّ** عن سبب وقع في عهد النبي ﷺ، أو أخبر عن نزول آية فيه؛ فذلك مسند.

النكت للزركشي ص: ١٣٧

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

ما قيل من أن **تَفْسِيرُ الصَّحَابِيّ** حديث مسند، فإنما ذلك في تفسير يتعلق بسبب نزول آية يخبر به الصحابي أو نحو ذلك، كقول جابر رضي الله عنه: «كانت اليهود تقول: من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول، فأنزل الله عز وجل: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ...﴾. الآية».

فأما سائر تفاسير الصحابة التي لا تشتمل على إضافة شيء إلى رسول الله ﷺ فمعدودة في الموقوفات.

علوم الحديث ص: ٥٠

الصُّحْبَةُ:

ابن الجوزي (تـ: ٥٩٧هـ):

الصُّحْبَةُ: تطلق ويراد مطلقها، وهو المراد في التعريف، وتأكيدها بحيث يشتهر به، وهي المشتملة على المخالطة، والمعاشرة، فإذا قلت: فلان صاحب فلان لم ينصرف، يعني: عرفاً إلا للمؤكدة كخادم فلان.

فتح المغيث للسخاوي: ٣/٩٤

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

يعني اسم **صُحْبَة النبي** ﷺ مستحق لمن صحبه، أقل ما يطلق عليه اسم صحبة لغة وإن كان العرف يخص ذلك ببعض الملازمة.

ويطلق على من رآه ولو عن بعد.

فتح الباري: ٧/٣

ص.ح.ح

قولهم: **هَذَا أَصَحُّ مَا جَاءَ فِي البَابِ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفاً** = (قولهم: هَذَا أَصَحُّ مَا جَاءَ فِي البَابِ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفاً/ب.و.ب).

قولهم: **هَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ كَذَا، أَوْ أَصَحُّ مَا فِي البَابِ** = (قولهم: هَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ كَذَا، أَوْ أَصَحُّ مَا فِي البَابِ /ب.و.ب).

قول البخاري: **لَيْسَ فِي البَابِ شَيْءٌ أَصَحَّ مِنْهُ** = (قول البخاري: لَيْسَ فِي البَابِ شَيْءٌ أَصَحَّ مِنْهُ/ب.و.ب).

مَعْرِفَةُ الأَصَحِّ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

مَعْرِفَةُ الأَصَحِّ: يعتبر بمعنيين:

أحدهما: أن يكون رواه العالم الثقة عن العالم الثقة، لأنه قد يشتهر بالتوثيق من ليس بعالم.

الثاني: أن يكون معتبراً بما ورد في ذلك المعنى من الأحاديث في الطهارة مثلاً، أو البيع، أو النكاح، مما يجمعها باب واحد، فيكون هو أصح من غيره في ذلك الباب خاصة، وينفع هذا في باب التراجم.

النكت للزركشي ص: ٣٩

التَّصْحِيحُ (للحديث)[1]:

---

(١) قال العراقي: صحح جماعة من المتأخرين أحاديث لم نجد لمن تقدمهم فيها تصحيحاً، فمن المعاصرين لابن الصلاح: أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالملك بن القطان صاحب «كتاب الوهم والإيهام» فيه حديث ابن عمر: «أنه كان يتوضأ ونعلاه في رجليه ويمسح عليهما ويقول كذلك كان رسول الله ﷺ يفعل» أخرجه البزار. وحديث أنس: «كان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون الصلاة فيضعون جنوبهم، فمنهم من ينام ثم يقوم إلى الصلاة» أخرجه قاسم بن أصبغ.
ومنهم الحافظ ضياء الدين محمد بن الواحد المقدسي جمع كتاباً سماه «المختارة» التزم فيه الصحة، وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها.
وصحح الحافظ زكي الدين المنذري حديث بحر بن نصر، عن ابن وهب، عن=

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

١ ـ **التَّصْحِيحُ** إخبار من العدل الثقة بأنه وجد في الحديث شرائط الصحة، وإخباره بهذا مقبول، لأنه من باب خبر الآحاد، وقد برهن في الأصول على قبوله.

توضيح الأفكار ١/٦٥

٢ ـ إذا نظرت إلى أئمة النقاد كالحاكم أبي عبدالله، وأبي الحسن الدارقطني، وابن خزيمة، ونحوهم كالحافظ المنذري وجدت **تَصْحِيحَهُم** لأحاديث قوم **وتضعيفهم** لأحاديث آخرين دائراً على الاستناد إلى كلام الحفاظ قبلهم كيحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وغيرهم من أئمة هذا الشأن، وأنه ثبت لهم عنهم أو عن أحدهم الأخبار بأن فلاناً حجة، أو عدل، أو ثبت، أو نحوها من عبارات التعديل.

وكذلك **التَّضْعِيفُ** يدور على إخبار أولئك وأمثالهم بأن فلاناً كذاب، أو نحوه، ثم حكموا بصحة الحديث أو ضعفه، مستندين في الأمرين على إخبار من قبلهم.

توضيح الأفكار: ١/٢٨١

التَّصْحِيحُ (في الكتابة):

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

التَّصْحِيحُ: كتابة «صح» على الكلام أو عنده، ولا يُفْعَلُ ذلك إلا

= مالك؛ ويونس عن الزهري عن سعيد، وأبي سلمة عن أبي هريرة: «في غفران ما تقدم من ذنبه وما تأخر».
ثم صحح الطبقة التي تلي هذه، فصحح الحافظ شرف الدين الدمياطي حديث جابر: «**ماء زمزم لما شرب له**».
ثم صحح طبقة بعد هذه، فصحح الشيخ تقي الدين السبكي حديث ابن عمر في الزيارة، قال: ولم يزل ذلك دأب من بلغ أهلية ذلك منهم، إلا أن منهم من لا يقبل ذلك منهم.
وكذا كان المتقدمون ربما صحح بعضهم شيئاً فأنكر عليه تصحيحه. ينظر: تدريب الراوي: ١/١٤٣ ـ ١٤٥.

فيما صح رواية ومعنى، غير أنه عرضة للشك أو الخلاف، فيكتب عليه «صح» ليُعرف أنه لم يُغْفَل عنه وأنه قد ضُبط على ذلك الوجه.

علوم الحديث ص: ١٩٦

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ **التَّصْحِيحُ**: كتابة «صح» على كلام صح رواية ومعنى، وهو عرضة للشك أو الخلاف.

التقريب للنووي: ٨٢/٢

٢ ـ **التَّصْحِيحُ**: كتابة «صح» على كلام صح رواية ومعنى وهو عرضة للشك أو الخلاف، فيكتب عليه «صح» ليُعْلَم أنه اعتُنِي به وحُقِّقَ.

الإرشاد للنووي ص: ١٤٧

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

التَّصْحِيحُ: كتابة «صح»، وهو فيما يصح رواية ومعنى، ويفعله المُتقنون عندما يقع الشبهة أو الشكُّ فيه، مثل: أن تكون الكلمة متكررةً، يُتوهمُ أنَّ أحدُ اللَّفظين ساقط لتكراره، فيكتب عليه صح. أو تكون اللفظة غريبة، وقد خولف فيها، فيُنبِّه على صحتها.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٤٣

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

التَّصْحِيحُ: كتابة «صح» على كلام صح رواية ومعنى، لكنه عرضة للشك أو الخلاف.

المنهل الروي ص: ٩٥

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

التَّصْحِيحُ: كتابة «صح» على الحرف الذي يشار إلى صحته.

فتح المغيث ص: ٢٤٥

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

التَّصْحِيحُ: كتابة «صح» على كلام صح رواية ومعنى، لكونه عرضة للشك أو الخلاف.

الغاية في شرح الهداية: ١٣٥/١

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

التَّصْحِيحُ: كتابة «صح» على ما صحح إشارة إلا أنه قد ضبط وصحح فلا يبادر الواقف عليه ممن لم يتأمل إلى تخطئته.

فتح الباقي: ١٤٣/٢

صَحَّ (فعل):

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

صَحَّ؛ يعني: ثبت.

فتح المغيث: ١٤٥/١

قَوْلُ البُخَارِيِّ: **لَمْ يَصِحَّ حَدِيثُهُ:**

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

قد يكون معنى **قَوْلُ البُخَارِيِّ**: **لَمْ يَصِحَّ حَدِيثُهُ**؛ أي: لضعف الطريق إليه؛ إذ هو من رواية ابنه، وهو مجهول الحال.

بيان الوهم والإيهام: ٣٧٧/٣

قولهم: **لاَ يَصِحُّ:**

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

١ ـ بين قولنا: «**لَمْ يَصِحَّ**» وقولنا: «موضوع» بون كبير، فإن الوضع: إثبات الكذب والاختلاق.

وقولنا: **لَا يَصِحُّ**؛ لا يلزم منه إثبات العدم، وإنما هو إخبار عن عدم الثبوت، وفرق بين الأمرين، وقد ثبت من طريق آخر.

النكت للزركشي ص: ٢٣٧

٢ ـ في «**نكته على ابن صلاح**»: بين قولنا: موضوع، وبين قولنا: **لَا يَصِحُّ** بون كثير. فإن الأول: إثبات الكذب والاختلاق. والثاني إخبار عن عدم الثبوت، ولا يلزم منه إثبات العدم.

وهذا يجيء في كل حديث قال فيه ابن الجوزي: **لَا يَصِحُّ**، ونحوه.

وقال أيضاً: لا يلزم منه أن يكون موضوعاً، فإن الثابت يشمل الصحيح، والضعيف دونه.

الرفع والتكميل ص: ١٩٥ ـ ١٩٦

نور الدين السمهودي (تـ: ٩١١هـ) في «**جواهر العِقدين في فضل الشَّرفين**»:

قلت: لا يلزم من قول أحمد في حديث التوسعة على العيال يوم عاشوراء: **لَا يَصِحُّ**؛ أن يكون باطلا، فقد يكون غير صحيح وهو صالح للاحتجاج به، إذ الحسن رتبة بين الصحيح والضعيف.

الرفع والتكميل ص: ١٩٥

في «**القول المسدد في الذب عن مسند أحمد**»:

لا يلزم من كون الحديث **لَمْ يَصِحَّ** أن يكون موضوعاً.

الرفع والتكميل ص: ١٩٦

في «**تذكرة الموضوعات**»:

١ ـ لا يلزم من **عدم صحته** وضعه.

الرفع والتكميل ص: ١٩١

٢ ـ تحت حديث «**من طاف بهذا البيت أسبوعاً**»: مع أن قول السخاوي: **لَا يَصِحُّ**؛ لا ينافي الضعف والحسن.

الرفع والتكميل ص: ١٩٦

الصِّحَاحُ:

البغوي (تـ: ٥١٦هـ):

١ ـ **الصِّحَاحُ**: ما ورد في أحد الصحيحين أو فيهما.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٣٧

٢ ـ **الصِّحَاحُ**: ما خرجه الشيخان.

النكت للزركشي ص: ١١٠

٣ ـ **الصِّحَاحُ**: ما في الصحيحين أو أحدهما.

فيض القدير: ١/٢٥

المُجْمَعِ عَلَى صِحَّتِهِ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

المُجْمَعِ عَلَى صِحَّتِهِ: المتصل، السالم من الشذوذ والعلة، وأن يكون رواته ذوي ضبط وعدالة وعدم تدليس.

الموقظة ص: ٢٤

الصَّحِيحُ= الحَدِيثُ الصَّحِيحُ

أبو سليمان الخطابي (تـ: ٣٨٨هـ):

١ ـ **الصَّحِيحُ**: ما اتصل سنده وعُدِّلَت نقلتُه.

إكمال المعلم: ٩٢/١ ـ صحيح مسلم بشرح النووي: ٢٧/١ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٧ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٦٤/١ ـ تدريب الراوي: ٦٤/١

٢ ـ **الصَّحِيحُ**: ما اتصل سنده وعدلت أهلية ذلك والتمكن من معرفته احتمل استقلاله.

المنهل الروي ص: ٣٣

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

الصَّحِيحُ مِنَ الحَدِيثِ منقسم إلى **عشرة أقسام**، خمسة منها متفق عليها، وخمسة منها مختلف فيها[(١)].

المدخل ص: ٧٣ وما بعدها ـ الخلاصة ص: ٤١

البغوي (تـ: ٥١٦هـ) في كتابه «**المصابيح**»:

١ ـ **الصَّحِيحُ**: ما رواه الشيخان في صحيحيهما، أو أحدهما[(٢)].

فتح المغيث للسخاوي: ٨١/١ ـ ٨٢ ـ توضيح الأفكار: ١١٠/١

---

(١) ذكرها الحاكم مبسوطة في المدخل، ولخصها غيره كما يلي:
فالأول من **المتفق عليها**: اختيار البخاري ومسلم، وهو الدرجة الأولى من الصحيح، وهو الحديث الذي يرويه الصحابي المشهور.
الثاني: مثل الأول، إلا أنه ليس لراويه الصحابي إلا راوٍ واحد.
الثالث: مثل الأول، إلا أن راويه من التابعين ليس له إلا راو واحد.
الرابع: الأحاديث الأفراد الغرائب التي ينفرد بها ثقة من الثقات.
الخامس: أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم، لم تتواتر الرواية عن آبائهم عن أجدادهم إلا عنهم.
أما الأقسام المختلف فيها فهي: المرسل، وأحاديث المدلسين إذا لم يذكروا سماعهم، وما أسنده ثقة وأرسله ثقات، وروايات الثقات غير الحفاظ العارفين، وروايات المبتدعة إذا كانوا صادقين. ينظر: شروط الأئمة الخمسة ص: ١١٥ ـ ١٢٠. تدريب الراوي: ١٤١/١ ـ ١٤٢. النكت للزركشي ص: ٥١ ـ ٥٢. محاسن الاصطلاح ص: ٣٢ ـ ٣٣.

(٢) ينظر: هامش مصطلح «الحسان»، حرف الحاء/مادة حسن.

٢ ـ قال: أردت **بالصَّحِيحِ**: ما خرج في كتاب الصحيحين.

محاسن الاصطلاح ص: ٤٢

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

١ ـ **الحَدِيثُ الصَّحِيحُ**: الحديث المسند الذي يتصل إسناده، بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً.

علوم الحديث ص: ١١ ـ ١٢ ـ توضيح الأفكار: ١/١٧ ـ ١/٢٤

٢ ـ أن يكون الحديث متصل الإسناد، بنقل الثقة عن الثقة، من أوله إلى منتهاه، سالماً من الشذوذ، ومن العلة، وهذا هو حد **الحَدِيثِ الصَّحِيحِ**.

صيانة صحيح مسلم ص: ٧٢ ـ صحيح مسلم بشرح النووي: ١/١٥

٣ ـ **الحَدِيثُ الصَّحِيحُ**: ما اتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن مثله.

الإرشاد للنووي ص: ٥٧

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ **الصَّحِيحُ**: ما اتصل سنده بالعدول الضابطين، من غير شذوذ ولا علة.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١/٢٧

٢ ـ **الصَّحِيحُ**: ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة.

وإذا قيل: **صَحِيحٌ**؛ فهذا معناه، لا أنه مقطوع به.

التقريب للنووي: ١/٦٣.

٣ ـ **الحَدِيثُ الصَّحِيحُ**: ما اتصل سنده، بنقل العدل الضابط عن مثله، ولم يكن شاذاً ولا معللاً.

الإرشاد للنووي ص: ٥٧

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

الصَّحِيحُ: مداره بمقتضى أصول الفقهاء والأصوليين على صفة

عدالة الراوي في الأفعال مع التَّيقُظ، العدالة المشترطة في قبول الشهادة، على ما قُرِّر في الفقه. فمن لم يقبل المرسل منهم زاد في ذلك أن يكون مسنداً.

وزاد أصحاب الحديث أن لا يكون شاذاً ولا معلَّلاً.

وبمقتضى ذلك حُدَّ **الحَدِيثُ الصَّحِيحُ**، بأنه: الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معلّلاً.

ولو قيل في هذا الحدِّ: الصحيح المجمع على صحته هو كذا وكذا إلى آخره لكان حسناً.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص:٥

ابن تيمية (تـ: ٧٢٨هـ):

الصَّحِيحُ أنواع:

فمن الصحيح: **ما تواتر لفظه**، كقوله: «**من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار**».

ومنه: **ما تواتر معناه**، كأحاديث الشفاعة، وأحاديث الرؤية، وأحاديث الحوض، وأحاديث نبع الماء من بين أصابعه، وغير ذلك.

الفتاوى لابن تيمية: ١٦/١٨

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

الحَدِيثُ الصَّحِيحُ: ما اتصل سنده برواية العدل الضابط عن مثله، وسلم عن شذوذ وعلة.

المنهل الروي ص: ٣٣

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

الصَّحِيحُ: ما دار على عدل متقن واتصل سنده.

وزاد أهل الحديث سلامته من الشذوذ والعلة.

الموقظة ص: ٢٤

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

١ ـ لا بد في مسمى **الصَّحِيح** من اجتماع أمرين، وهما: عدالة الراوي وضبطه، فإن انتفيا فهو الضعيف المردود، وإن وجد أحدهما فقط، فإن كان الضبط دون العدالة فهو ضعيف أيضاً، لأن العدالة هي الركن الأكبر في الرواية، لكنه أقوى مما انتفى منه الأمران، وربما صلح للاستشهاد والاعتبار، وله رتبتان:

إحداهما: أن يكون الضبط معلوماً مشهوراً.

الثانية: ألا يكون معلوم العدم بمثابة المستور في العدالة.

النكت للزركشي ص: ٤٥

٢ ـ أما قول بعضهم: «**الحَدِيثُ الصَّحِيحُ**: هو الذي يجوز العمل به».

فهذا تعريف للشيء بحكمه، وأيضاً يدخل فيه الحسن، بل وبعض أقسام الضعيف. انتهى.

النكت للزركشي ص: ٤٦

٣ ـ **الصَّحِيحُ**: رواية العدل، والحسن: رواية المستور، والضعيف: رواية المجروح.

النكت للزركشي ص: ٢٦٦

محمد بن إبراهيم الوزير (تـ: ٨٤٠هـ) في «**مختصره**»:

الصَّحِيحُ: نقل عدل تام الضبط، متصل السند، غير معل. ثم قال: وعند من يقبل المرسل: نقل عدل غير مغفل بصيغة الجزم دون التمريض والبلاغ، فجعل المرسل قابليه قسما من الصحيح.

توضيح الأفكار: ٢٧/١

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

مدار **الحَدِيثِ الصَّحِيحِ** على الاتصال، وإتقان الرجال، وعدم العلل.

هدي الساري ص: ٥٧

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الصَّحِيحُ: المتصل الإسناد بنقل العدل الضابط عن مثله، سالماً من شذوذ وعلة.

الغاية في شرح الهداية: ٢٣٨/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الصَّحِيحُ: ما وُجِد له إسناد صحيح، ولو واحداً على الصحيح.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٩٨

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ) في «**إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد**»:

رسموا **الصَّحِيحَ** بأنه: الذي اتصل إسناده، بنقل العدل التام الضبط عن مثله، مع السلامة من الشذوذ والعلة.

توضيح الأفكار: ٢٨١/١

قول الترمذي: **الصَّحِيحُ الحَسَنُ الغَرِيبُ** = (قول الترمذي: الصَّحِيحُ الحَسَنُ الغَرِيبُ/غ.ر.ب).

الصَّحِيحُ الغَرِيبُ:

ابن السمعاني (تـ: ٤٨٩هـ) في «**القواطع**»:

أما المحدثون فليس العدد عندهم شرطاً في الصحة، إلا أنهم يسمون ما نقله الواحد عن الواحد: **الصَّحِيحُ الغَرِيبُ**.

النكت للزركشي ص: ٤٨

الصَّحِيحُ لِذَاتِهِ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ خبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط، متصل، مسند، غير معلل ولا شاذ، وهو **الصَّحِيحُ لِذَاتِهِ**.

نزهة النظر ص: ٨

٢ ـ في «**النخبة**»: **الصَّحِيحُ لِذَاتِهِ**: ما نقله عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلل ولا شاذ.

تدريب الراوي: ١٥٩/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الصَّحِيحُ لِذَاتِهِ: ما سَلِم من الطعن في إسناده ومتنه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٤٤

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

إن نقله عدل بأن لم يكن فاسقاً، ولا مجهولاً، تام الضبط بأن لم يكن مغفلاً، أو أخفَّ منه، متصل السند، غير معلل ولا شاذ: **فَصَحِيحٌ لِذَاتِهِ**.

أو وجد القصور مع كثرة الطرق: فصحيح لا لذاته.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٨٩

الصَّحِيحُ لِغَيْرِهِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

أما عند التساوي أو الرجحان، فمجيئه من وجه آخر كاف، وهذا هو **الصَّحِيحُ لِغَيْرِهِ**.

فتح المغيث: ٧٤/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **الصَّحِيحُ لِغَيْرِهِ**: ما سَلِم من الطعن في إسناده ومتنه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٤٤

٢ ـ الحديث الحسن لذاته إذا رُويَ من غير وجهٍ حيث كانت رواته منحطة عن مرتبة رواة الأول، أو من وجه واحدٍ مساوٍ له، أو أرجح، يرتفع عن درجة الحسن إلى درجة الصحيح، وصار ثاني قسمي الصحيح المسمى **بِالصَّحِيحِ لِغَيْرِهِ** وهو غير صحيح لذاته.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٩٧

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

إن نقله عدل بأن لم يكن فاسقاً، ولا مجهولاً، تام الضبط بأن لم يكن مغفلاً، أو أخفَّ منه، متصل السند، غير معلل ولا شاذ: فصحيح لذاته.

أو وجد القصور مع كثرة الطرق: **فَصَحِيحٌ لَا لِذَاتِهِ**.

ويتفاوت في القوة باعتبار ضبط رجاله وتحري مُخْرِجيه، ومن ثم قُدم

ما أخرجه البخاري، ثم مسلم، ثم ما اتفقا عليه، ثم ما انفرد به أحدهما، ثم ما على شرطهما، أو أحدهما، ثم ما على شرط غيرهما.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٨٩ ـ ١٩٠

صَحِيحٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أو عَلَى صِحَّتِهِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

صَحِيحٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ ويعنون به: اتفاق البخاري ومسلم، لا اتفاق الأمة عليه.

علوم الحديث ص: ٢٨

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

وإذا قالوا في الحديث: هذا **صَحِيحٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أو عَلَى صِحَّتِهِ**؛ فمرادهم: اتفق البخاري ومسلم على روايته، لا يعنون اتفاق الأمة.

الإرشاد للنووي ص: ٦٤

الصَّحِيحُ المُجَرَّدُ:

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

الصَّحِيحُ المُجَرَّدُ؛ أي: من الإسناد، يخرج إيراد مثل: الموطأ، وتصنيف أحمد ـ يعني: مسند بن حنبل ـ، والدارمي.

محاسن الاصطلاح ص: ١٩

الصَّحِيحُ المَشْهُورُ:

ابن السمعاني (تـ: ٤٨٩هـ) في «القواطع»:

أما المحدثون فليس العدد عندهم شرطاً في الصحة، إلا أنهم يسمون ما نقله الواحد عن الواحد: الصحيح الغريب.

وما نقله الاثنان فما زاد وتداوله أهل الرواية بالقبول على ما مضى من القرون: الصحيح المطلق، أو **الصَّحِيحُ المَشْهُورُ**.

النكت للزركشي ص: ٤٨

الصَّحِيحُ المُطْلَقُ: (ينظر: الصحيح المشهور).

قولهم: **هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ:**

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

(ينظر: قولهم: هذا حديث صحيح).

أَنْوَاعُ الصَّحِيحِ = أقسام الصحيح:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

١ ـ **الصَّحِيحُ يَتَنَوَّعُ** إلى: متفق عليه، ومختلف فيه كما سبق ذكره.

ويتنوع إلى: مشهور، وغريب، وبين ذلك.

ثم إن درجات الصحيح تتفاوت في القوة بحسب تمكن الحديث من الصفات المذكورة التي تَنْبَني الصحة عليها. وتنقسم باعتبار ذلك إلى أقسام يستعصي إحصاؤها على العاد الحاصر.

علوم الحديث ص: ١٤ ـ ١٥ ـ توضيح الأفكار: ٣٤/١

٢ ـ وإذا انتهى الأمر في معرفة الصحيح إلى ما خرجه الأئمة في تصانيفهم الكافلة ببيان ذلك ـ كما سبق ذكره ـ فالحاجة ماسة إلى التنبيه على **أَقْسَامِهِ** باعتبار ذلك:

فأولها: صحيح أخرجه البخاري ومسلم جميعاً.

الثاني: صحيح انفرد به البخاري أي عن مسلم.

الثالث: صحيح انفرد به مسلم أي عن البخاري.

الرابع: صحيح على شرطهما لم يخرجاه.

الخامس: صحيح على شرط البخاري لم يخرجه.

السادس: صحيح على شرط مسلم لم يخرجه.

السابع: صحيح عند غيرهما وليس على شرط واحد منهما.

علوم الحديث ص: ٢٧ ـ ٢٨

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

أعلى **أَقْسَامِ الصَّحِيحِ**: ما اتفقا عليه.

ثم ما انفرد به البخاري.

ثم ما هو على شرطيهما وإن لم يخرجاه.

ثم على شرط البخاري.

ثم على شرط مسلم.

ثم ما صححه، وغيرهما من الأئمة.

فهذه سبعة أقوال.

الخلاصة ص: ٤٠

قولهم: **هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ومَتْنُهُ صَحِيحٌ:**

(ينظر: قولهم: **هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ومَتْنُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ**).

قولهم: **هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ومَتْنُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ:**

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

رأينا كثيراً من الأئمة يقولون: **هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ومَتْنُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ**، أو إِسْنَادُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ ومَتْنُهُ صَحِيحٌ، أو إِسْنَادُهُ مَجْهُولٌ ومَتْنُهُ مَجْهُولٌ لَا يُعْرَف، أو إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ومَتْنُهُ صَحِيحٌ، أو إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ ومَتْنُهُ ضَعِيفٌ. وأيضاً: لَهُم المَوْضُوعَاتُ. وقولهم: مِنْ فُلَانٍ إِلَى فُلَانٍ الله أَعْلَم مَنْ وَضَعَهُ؛ فهذا يدل على أنه في نفس الأمر غير صحيح.

النكت للزركشي ص: ٥٠

قولهم: **هذا حديث إِسْنَادُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ ومَتْنُهُ صَحِيحٌ:**

(ينظر: قولهم: هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ومَتْنُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ).

قولهم: **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ:**

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

ومتى قالوا: **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ**؛ فمعناه: أنه اتصل سنده مع سائر

الأوصاف المذكورة، وليس من شرطه أن يكون مقطوعاً به في نفس الأمر، إذ منه ما ينفرد بروايته عدل واحد وليس من الأخبار التي أجمعت الأمة على تلقيها بالقبول.

علوم الحديث ص: ١٣ ـ ١٤

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

الحديث الصحيح: ما اتصل سنده برواية العدل الضابط عن مثله، وسلم عن شذوذ وعلة.

فقولهم: **حَدِيثٌ صَحِيحٌ**؛ لما هو كما ذكرنا، لا أنه مقطوع بنفيه باطناً.

المنهل الروي ص: ٣٣

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

إذا قيل في حديث: **إِنَّهُ صَحِيحٌ**؛ فمعناه ما ذكرنا، ولا يلزم أن يكون مقطوعاً به في نفس الأمر.

الخلاصة ص: ٤٠

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

ينبغي التأمل والنظر بين قولهم: **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ**، و«هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ»؛ وبينهما فرق، فإن الثاني يريدون به اتصال الإسناد وعدم انقطاعه، لا جودة الرجال، فربما كان متن الحديث ضعيفاً وإسناده جيداً، بخلاف قولهم: «حديث صحيح».

النكت للزركشي ص: ٤٩

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ) في **«فهرسته»**:

فائدة مهمة، عزيزة النقل، كثيرة الجدوى والنفع، وهي من المقرر عندهم أنه لا تلازم بين الإسناد والمتن، إذ قد يصح السند أو يحسن لاجتماع شروطه من الاتصال والعدالة والضبط، دون المتن لشذوذ أو علة. وقد لا يصح السند ويصح المتن من طريق أخرى، فلا تنافي بين قولهم: **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ**؛ لأن مرادهم به: اتصال سنده مع سائر الأوصاف في

الظاهر، لا قطعاً لعدم استلزام الصحة لكل فرد فرد من أسانيد ذلك الحديث، فعلم أن التقييد بصحة السند ليس صريحاً في صحة المتن ولا ضعفه، بل هو على الاحتمال، فهو دون الحكم بالصحة.

توضيح الأفكار: ١/١٩٥

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ) في «**إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد**»:

١ ـ إذا قال العالم الحافظ كالبخاري مثلاً: **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ**؛ فمعناه: أنه متصل الإسناد، وأن رواته كلهم عدول، تام ضبطهم، لم يخالف فيه الثقة ما رواه الناس، وليس فيه أسباب خفية طرأت عليه تقدح في صحته. فقوله: **صَحِيحٌ**؛ يتضمن الإخبار بالجمل الخمس.

توضيح الأفكار: ١/٢٨١

٢ ـ قول الثقة: **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ**؛ أي: غير شاذ ولا معل، إخبار منه أيضاً بأنه لم يقع في رواته راو ثقة خالف الناس فيه، ولا وجدت فيه علة قادحة. وهذا في الحقيقة خبر عن الراوي بصفة زائدة على مجرد عدالته وضبطه، أو إخبار عن حال المتن بأن ألفاظه مصونة عن ذلك، وليس هذا خبراً عن اجتهاد، بل عن صفات الرواة والمتون. وفي التحقيق هي أخبار عائدة إلى تمام ضبط الرواة، وتتبع مروياتهم حتى أحاط بألفاظها، فالكل عائد إلى الأخبار عن الغير، لا عن الاجتهاد الحاصل من دليل ينقدح للمجتهد به رأي، وإذا كان خبرا فوجوب قبوله اجتهاد لا تقليد.

توضيح الأفكار: ١/٢٨٣

اللكنوي (تـ: ١٣٠٤هـ):

حيث قال أهل الحديث: **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ أو حَسَنٌ**؛ فمرادهم فيما ظهر لنا عملاً بظاهر الإسناد، لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر لجواز الخطأ والنسيان على الثقة.

الرفع والتكميل ص: ١٨٩

قولهم: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الإِسْنَادِ، أو حَسَنَ الإِسْنَادِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

قولهم: **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الإِسْنَادِ، أو حَسَن الإِسْنَادِ**؛ دون قولهم: هذا حديث صحيح أو حسن، لأنه قد يقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولا يصح؛ لكونه شاذاً أو معللاً.

غير أن المصنِّف المعتمَد منهم إذا اقتصر على قوله: إنه صحيح الإسناد، ولم يذكر له علة، ولم يقدح فيه فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه، لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر.

علوم الحديث ص: ٣٨ ـ الرفع والتكميل ص: ١٨٧ ـ ١٨٨

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

قولهم: **حَسَنُ الإِسْنَادِ أو صَحِيحُ الإِسْنَادِ**، دون قولهم: حديث صحيح أو حسن، أو قد يصح إسناده أو يحسن دون متنه لشذوذ أو علة، فإن قاله حافظ معتمد ولم يقدح فيه، فالظاهر منه حكمه بصحة المتن أو حسنه.

الخلاصة ص: ٤٨

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

قول أهل الحديث: **هَذَا صَحِيحُ الإِسْنَادِ**: لا يقتضي الحكم للمتن بالصحة، لأنه قد يصح الإسناد لثقة رجاله ولا يصح المتن لشذوذ أو علة.

الغاية في شرح الهداية: ١/٢٦٠

قولهم: حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مسلم:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

إذا كان الحديث من رواية ما اختلف في كونه من شرط الصحيح كالعلاء بن عبدالرحمن، أو حماد بن سلمة فيقولون فيه: **حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مسلم**، وليس بصحيح على شرط البخاري، لكون هؤلاء عن مسلم ممن اجتمعت فيهم الشروط المعتبرة، ولم يثبت ذلك عند البخاري، وكذا حال البخاري فيما حدثه عن عكرمة وإسحاق بن محمد الفروي وعمرو بن مرزوق وغيرهم ممن لم يخرج لهم مسلم، وهم أربعمائة وأربعون وثلاثون شيخاً.

النكت للزركشي ص: ٤٩

قولهم: هَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ صَحِيحٍ:

ابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ):

إذا قالوا في حديث: إنه **غَيْرُ صَحِيحٍ**؛ فليس ذلك قطعاً بأنه كذب في نفس الأمر، إذ قد يكون صدقا في نفس الأمر، وإنما المراد به أنه لم يصح إسناده على الشرط المذكور.

علوم الحديث ص: ١٤

النووي (ت: ٦٧٦هـ):

١ ـ إذا قيل: **غَيْرُ صَحِيحٍ**؛ فمعناه: لم يصح إسناده.

التقريب للنووي: ٦٣/١

٢ ـ إذا قيل: إنه **غَيْرُ صَحِيحٍ**؛ فمعناه: لم يصح إسناده على هذا الوجه المعتبر، لا أنه كذب في نفس الأمر.

الإرشاد للنووي ص: ٥٨

بدر الدين بن جماعة (ت: ٧٣٣هـ):

الحديث الصحيح: ما اتصل سنده برواية العدل الضابط عن مثله، وسلم عن شذوذ وعلة.

وقولهم: **غَيْرُ صَحِيحٍ**، لما ليس كذلك، لا أنه مقطوع بنفيه باطنا.

المنهل الروي ص: ٣٣

الطيبي (ت: ٧٤٣هـ):

إذا قيل: إنه **غَيْرُ صَحِيحٍ**؛ فمعناه: لم يصح إسناده على الوجه المعتبر، لا أنه كذب في نفس الأمر.

الخلاصة ص: ٤٠

الخَبَرُ الصَّحِيحُ = (الخَبَرُ الصَّحِيحُ/خ.ب.ر).

الدَّرَجَةُ الأُوْلَى مِنَ الصَّحِيحِ:

الحاكم (ت: ٤٠٥هـ) في «**المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل**»:

القسم الأول من المتفق عليه اختيار البخاري ومسلم، وهو **الدَّرَجَةُ الأُوْلَى مِنَ الصَّحِيحِ**.

ومثاله: الحديث الذي يرويه الصحابي المشهور بالرواية عن رسول الله ﷺ، وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابة، وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور، وله رواة من الطبقة الرابعة، ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظاً متقناً مشهوراً بالعدالة في روايته.

فهذه **الدَّرَجَةُ الأُوْلَى مِنَ الصَّحِيحِ**:

المدخل ص: ٧٣ ـ شروط الأئمة الستة ص: ٩٦ ـ النكت لابن حجر ص: ٤١

قول أبي دواد: **ذَكَرْتُ الصَّحِيحَ وَمَا يُشَابِهُهُ ومَا يُقَارِبُهُ:**

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

إن أبا داود قال في خطبة كتابه: **ذَكَرْتُ الصَّحِيحَ وَمَا يُشَابِهُهُ ومَا يُقَارِبُهُ.**

قال ابن حجر: والذي يتجه أن المراد بما يشبه الصحيح الحسن لذاته، وبمقاربه الحسن لغيره.

توضيح الأفكار: ١/١١٠ ـ ١١١

شَرْطُ الصَّحِيحِ:

أبو بكر الحازمي (تـ: ٥٨٤هـ):

شَرْطُ الصَّحِيحِ: أن يكون إسناده متصلاً، وأن يكون راويه مسلماً، صادقاً، غير مدلس ولا مختلط، متصفاً بصفات العدالة، ضابطاً متحفظاً سليم الذهن، قليل الوهم، سليم الاعتقاد.

هدي الساري ص: ٩ ـ فتح المغيث للسخاوي: ١/٤٦ (ملخصاً من «شروط الأئمة الخمسة»[1]).

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

١ ـ **شُرُوطُ الصَّحِيحِ والحَسَنِ** ستة: الضبط، والعدالة، والاتصال،

(١) ينظر: شروط الأئمة الخمسة ص: ١٤٥ ـ ١٥٠.

وفقد الشذوذ، وفقد العلة، وعدم العاضد عند الاحتياج. كذا عدها البقاعي، وهي شروط القبول، وشروطه شروط الحسن والصحيح.

توضيح الأفكار: ٢٢٣/١

٢ ـ القيود المعتبرة عند أئمة الحديث هي ثلاثة ثبوتية، وهي: اتصال السند، وعدالة الناقل، وضبطه. وقيدان عدميان هما: عدم الشذوذ والعلة.

فهذه الخمسة هي المعتبرة في حقيقة **الصَّحِيحِ** عند المحدثين.

توضيح الأفكار: ٢٣/١

صِفَةُ الحَدِيثِ الصَّحِيحِ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

صِفَةُ الحَدِيثِ الصَّحِيحِ: أن يرويه عن رسول الله ﷺ صحابي زائل عنه اسم الجهالة، وهو أن يروي عنه تابعيان عدلان، ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول إلى وقتنا هذا كالشهادة على الشهادة.

معرفة علوم الحديث ص: ٦٢ ـ ما لا يسع المحدث جهله ص: ٩ ـ النكت للزركشي ص: ٤٨

مَرَاتِبُ الصَّحِيحِ:

الميانشي (تـ: ٥٨١هـ):

الصَّحِيحُ من أحاديث رسول الله ﷺ **على مَرَاتِب**:

وأعلاها: ما اتفق على تخريجه الشيخان البخاري ومسلم.

ويتلوه ما انفرد به كل واحد منهما.

ويتلوه ما كان على شرطهما وإن لم يخرجاه في صحيحيهما لعلة وقعت.

ثم دون ذلك في الصحة ما كان إسناده حسناً.

ما لا يسع المحدث جهله ص: ٩

مَعْرِفَةُ الصَّحِيحِ والسَّقِيمِ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

مَعْرِفَةُ الصَّحِيحِ والسَّقِيمِ: هذا النوع من العلوم غير الجرح والتعديل الذي قدمنا ذكره، فرب إسناد يسلم من المجروحين غير مخرج في الصحيح.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٨

قَوْلُ العَالِمِ: لَيْسَ بِصَحِيحٍ:

ابن تيمية (تـ: ٧٢٨هـ):

العالم قد يقول: «**لَيْسَ بِصَحِيحٍ**»؛ أي: هذا القول ضعيف في الدليل وإن كان قال به بعض العلماء.

مجموع الفتاوى: ٤٣/١٨

الصَّحِيحَانِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الصَّحِيحَانِ: صحيح البخاري، ومسلم.

الغاية في شرح الهداية: ١٠٨/١. ٢٤٠/١

ص.ح.ف

التَّصْحِيفُ[1]:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **التَّصْحِيفُ:** هو لكونه تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها فن جليل مهم، إنما ينهض بأعبائه من الحفاظ الحذاق.

فتح المغيث: ٧٢/٣

---

(١) ينقسم التصحيف إلى قسمين: أحدهما في المتن، والثاني في الإسناد. وينقسم قسمة أخرى إلى قسمين: أحدهما: **تصحيف البصر**. والثاني: **تصحيف السمع**. وينقسم قسمة ثالثة: إلى **تصحيف اللفظ**، وهو الأكثر. وإلى **تصحيف يتعلق بالمعنى** دون اللفظ. ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٢٨٣. الإرشاد للنووي ص: ١٨٧. التقريب للنووي: ١٩٣/٢ ـ ١٩٤. المنهل الروي ص:٥٦ ـ ٥٧

٢ ـ يعلم أن اشتقاقه من الصَّحيفة، لأن من ينقل كذلك ويغير يقال: إنه قد صحف؛ أي: قد روى عن الصُّحُف، فهو من المُصَحِّفِ، ومصدره **التَّصْحِيفُ**.

فتح المغيث: ٧٣/٣

٣ ـ وكذا أطلقوا؛ أي: من صنف في هذا الفن **التَّصْحِيف**؛ فيما ظهر تحقيق حروفه من غير اشتباه في الكتابة بغيرها. وإنما حصل فيه خلل من الناسخ أو الراوي بنقص أو زيادة، أو إبدال حرف بآخر(١).

فتح المغيث: ٧٧/٣

٤ ـ **التَّصْحِيفُ**: تبديل النقط.

الغاية في شرح الهداية: ١٨٢/١

٥ ـ **التَّصْحِيفُ**: التغيير، وذلك إما أن يكون في نقط الحروف أو في حركاتها وسكناتها، وربما لقب هذا الثاني بـ: المحرف، ويقع فيهما ما يسمى تصحيف البصر.

وقد يقع في الكلمة تبديل بموازينها فيسمى تصحيف السمع.

---

(١) فالأول: كحديث جابر: «دخل رجل يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب. فقال: صليت قبل أن تجلس» الحديث رواه ابن ماجه بلفظ: «قبل أن تجيء» وهو غلط من الناسخ، نبه عليه المزي. وكما روى يحيى بن سلام المفسر، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة: «في قوله: ﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَـٰسِقِينَ ۝١٤٥﴾ فقال: مصر». فقد استعظم هذا أبو زرعة الرازي واستقبحه، وذكر أنه في تفسير سعيد المذكور بلفظ: مصيرهم.

والثاني: كحديث أبي سعيد في خطبة العيد: «كان ﷺ يخرج يوم العيد فيصلي بالناس ركعتين ثم يسلم، فيقف على رجليه فيستقبل الناس وهم جلوس» الحديث. رواه بعضهم فقال: «على راحلته» بدل رجليه. والصواب الأول، فلا ريب في أنه ﷺ كان يخرج إلى العيد ماشياً والعنزة بين يديه، وإنما خطب على راحلته يوم النحر بمنى.

والثالث: كقوله في حديث زيد بن ثابت: «احتجم النبي ﷺ في المسجد» حيث جعله ابن لهيعة فيما ذكره مسلم في التمييز له مكان «احتجرا» بالميم بدل الراء لكونه أخذه من كتاب بغير سماع وأخطأ، فبقيته: «بخص أو حصير حجرة يصلى فيها».

ينظر: فتح المغيث للسخاوي: ٧٧/٣.

أو لا يقع تبديل في صورتها، بل في معناها، ويسمى تصحيف المعنى، وهو قليل بالنسبة إلى اللفظ.

الغاية في شرح الهداية: ١/٣٥٩

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

التَّصْحِيفُ: تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها.

توضيح الأفكار: ٢/٢٤٠

التَّصْحِيفُ فِي الإِسْنَاد[1]:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

مثاله: حديث شعبة عن العَوَّام بن مُرَاجِم، عن أبي عثمان النهدي، عن عثمان بن عفان قال، قال رسول الله ﷺ: «**لَتُؤَدُّنَّ الحقوق إلى أهلها**» الحديث، صحف فيه يحيى بن معين فقال: «ابن مزاحم» بالزاي والحاء، فَرُدَّ عليه، وإنما هو «ابن مراجم» بالراء المهملة والجيم.

علوم الحديث ص: ٢٧٩ ـ الإرشاد للنووي ص: ١٨٧ ـ التقريب للنووي: ٢/١٩٣ ـ المنهل الروي ص:٥٦

التَّصْحِيفُ بِحَذْفِ البَعْضِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

مثال **التَّصْحِيفُ بِحَذْفِ البَعْضِ**: حديث جابر رضي الله تعالى عنه: «دخل رجل يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب. فقال: **صليت قبل أن تجلس**» الحديث، رواه ابن ماجه، فقال: قبل أن تجيء. وهو تصحيف من بعض الرواة نبه عليه الحافظ المزي.

الغاية في شرح الهداية: ١/٣٦٩

التَّصْحِيفُ بِالزِّيَادَةِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

---

(١) أفرد الحاكم النوع الخامس والثلاثون: معرفة تصحيفات المحدثين في الأسانيد.

ينظر: معرفة علوم الحديث ص:٢١٦.

التَّصْحِيفُ بِالزِّيَادَةِ: حديث أبي سعيد الخدري ﷺ في خطبة العيد «**كان ﷺ يخرج يوم العيد فيصلي بالناس ركعتين، ثم يسلم فيقف على راحلته يستقبل الناس وهم جلوس**» الحديث.

والصواب ـ والله أعلم ـ فيقف على رجليه، زاد فيه بعض الرواة ألفا. ولا ريب في أنه ﷺ إنما كان يخرج إلى العيد ماشياً والعنزة بين يديه، وإنما خطب على راحلته يوم النحر.

الغاية في شرح الهداية: ٣٦٦/١

تَصْحِيفُ السَّمْعِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

تَصْحِيفُ السَّمْعِ: نحو حديث لعاصم الأحول، رواه بعضهم فقال: عن واصل الأحدب.

علوم الحديث ص: ٢٨٣ ـ الإرشاد للنووي ص: ١٨٧ ـ التقريب للنووي: ١٩٣/٢ ـ ١٩٤ ـ المنهل الروي ص: ٥٦ ـ ٥٧

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

١ ـ (ينظر: المصحف).

٢ ـ في «**الخلاصة**»: منها ما يكون **محسوساً بالسمع**، إما في الإسناد، كتصحيف عَاصِم الأحول بِوَاصل الأحدب. قال الرازي: ظني أن هذا من تصحيف السمع لا من تصحيف البصر، لعدم الاشتباه بالكتابة. وإما في المتن، كتصحيف الدَّجاجة بالدال بالزُّجَاجَة بالزاي.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٩١

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

تَصْحِيفُ السَّمْعِ: بأن يكون الاسم واللقب، أو الاسم واسم الأب على وزن اسم آخر ولقبه، أو اسم آخر واسم أبيه، وبالحروف مختلفة شكلًا ونطقاً، فيشتبه ذلك على السمع.

تدريب الراوي: ١٩٤/٢

التَّصْحِيفُ فِي السَّنَدِ بِاعْتِبَارِ البَصَرِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

مثال **التَّصْحِيفُ فِي السَّنَدِ بِاعْتِبَارِ البَصَرِ**: حديث شعبة عن العوام بن

مراجم، عن أبي عثمان النهدي، عن عثمان رفعه: «**لتؤدن الحقوق إلى أهلها**» الحديث. صحفه ابن معين فقال: مزاحم بالزاي والحاء المهملة، وصوابه بالراء والجيم.

الغاية في شرح الهداية: ١/٣٦٦

التَّصْحِيفُ فِي السَّنَدِ بِاعْتِبَارِ السَّمْعِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

من أمثلة **التَّصْحِيفُ فِي السَّنَدِ بِاعْتِبَارِ السَّمْعِ**: ما رواه أحمد: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن مالك بن عرفطة، عن عبد خير، عن عائشة رضي الله تعالى عنها «**أنه ﷺ نهى عن الدباء والمزفت**». قال أحمد: صحفه شعبة، وإنما هو خالد بن علقمة.

وما ذكره الدارقطني في حديث عاصم الأحوال، رواه بعضهم فقال: واصل الأحدب.

الغاية في شرح الهداية: ١/٣٦٦ ـ ٣٦٧

تَصْحِيفُ لَفْظٍ وبَصَرٍ:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

منه حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه: «**أن النبي ﷺ احتجر في المسجد**». هكذا صوابه، ومعناه: اتخذ حجرة من حصير يصلي فيها. صحفه ابن لهيعة فقال: «احتجم» بالميم. هذا **تَصْحِيفُ لَفْظٍ وبَصَرٍ**.

الإرشاد للنووي ص: ١٨٧

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

١ ـ (ينظر: المصحف).

٢ ـ في «**الخلاصة**»: منها ما يكون **محسوساً بالبصر**، إما في الإسناد، كما صحّف يحيى بن معين مُرَاجِم بالراء المهملة والجيم، بمزَاحم بالزاي والحاء المهملة. أو في المتن، كما صحف أبو بكر الصُّوليّ ستاً بشيئاً.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٩٠

التَّصْحِيفُ فِي المَتْنِ[1]:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

مثاله: ما رواه ابن لهيعة عن كتاب موسى بن عقبة إليه بإسناده عن زيد بن ثابت: «**أن رسول الله ﷺ احتجم في المسجد**» وإنما هو بالراء «احتجر في المسجد بِخُصٍّ أو حصير حُجْرَةً يصلي فيها» فصحفه ابن لهيعة لكونه أخذه من كتاب بغير سماع.

علوم الحديث ص: ٢٨٠ ـ الإرشاد للنووي ص: ١٨٧ ـ التقريب للنووي: ٢/١٩٣ ـ ١٩٤ ـ المنهل الروي ص: ٥٦ ـ ٥٧

التَّصْحِيفُ فِي المَتْنِ بِاعْتِبَارِ البَصَرِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

مثال **التَّصْحِيفُ فِي المَتْنِ بِاعْتِبَارِ البَصَرِ**: حديث جابر ـ رضي الله تعالى عنه ـ «**رمي أُبَي يوم الأحزاب على أكحله فكواه رسول الله ﷺ**».

صحفه غندر وقال فيه: أَبي بالإضافة، وإنما هو أُبَي بن كعب، وأبو جابر كان قد استشهد قبل ذلك في أحد.

الغاية في شرح الهداية: ١/٣٦١

التَّصْحِيفُ فِي المَتْنِ بِاعْتِبَارِ السَّمْعِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

مثال **التَّصْحِيفُ فِي المَتْنِ بِاعْتِبَارِ السَّمْعِ**: ما رواه ابن لهيعة عن كتاب موسى بن عقبة إليه بإسناده عن زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه: «أنه ﷺ احتجم في المسجد وإنما هو بالراء «احتجر في المسجد بخص أو حصير حجرة يصلى فيها».

صحفه ابن لهيعة لكونه أخذه من كتاب بغير سماع.

الغاية في شرح الهداية: ١/٣٦٤

---

(١) أفرد الحاكم النوع الرابع والثلاثون: معرفة التصحيفات في المتون. ينظر: معرفة علوم الحديث ص: ٢١٦

التَّصْحِيفُ فِي المَعْنَى:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

التَّصْحِيفُ فِي المَعْنَى: عن أبي موسى محمد بن المثنى العنزي أنه قال يوما: «نحن قوم لنا شرف نحن من عنزة صلى إلينا رسول الله ﷺ».

يريد: ما ثبت في الصحيح أن رسول الله ﷺ صلى إلى عنزة. فتوهم أنه صلى إلى قبيلتهم عنزة. وهذا تصحيف عجيب.

الإرشاد للنووي ص: ١٨٧ ـ التقريب للنووي: ٢/١٩٤ ـ المنهل الروي ص: ٥٦ ـ ٥٧

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

١ ـ (ينظر: المصحف).

٢ ـ في «**الخلاصة**»: منها ما يكون معنىً، كما تُوُهِّم مما ثبت في الصحيح «**أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلّى إلى عَنَزَة**»، وهي حَرْبة تُنصَب بين يديه، أنه ﷺ صلّى إلى قبيلة بني عنزة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٩٠ ـ ٤٩١

صَحَّفَ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

صَحَّفَ: روى عن الصحف، فهو من المُصَحِّفِ ومصدره التصحيف.

فتح المغيث: ٣/٧٣

صَحَّفُوا:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

صَحَّفُوا؛ أي: رووه عن الصحف، وهم مصحفون والمصدر التصحيف.

الغاية في شرح الهداية: ١/٣٦٤

الصّحَفِيُّ:

الخليل (تـ: ١٧٥هـ):

قيل: لا تأخذوا العلم عن صحفي.

معناه: إن الصَّحَفِيَّ يروي الخطأ على قراءة الصحف باشتباه الحروف.

الغاية في شرح الهداية: ٣٦٤/١

ابن هشام (تـ: ٧٦١هـ):

من اللحن أيضاً قولهم: لا يؤخذ العلم من صُحُفِي بضمتين، والصواب بفتحتين ردا إلى صحيفة. ثم فعل بها ما فعل بحنيفة.

تدريب الراوي: ٢٠٨/٢

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

قال غيره ـ أي غير الخليل ـ: أصله أن قوماً كانوا أخذوا العلم عن الصحف من غير أن يَلقوا فيه العلماء، فكان يقع فيما يروونه التغيير، فيقال عنده قد صحفوا؛ أي: رووه عن الصحف، وهم مصحفون والمصدر التصحيف.

الغاية في شرح الهداية: ٣٦٤/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الصَّحَفِيُّ: الذي يروي الخطأ على قراءة الصحف باشتباه الأحرف.
وقيل: إن أصل هذا أن قوماً كانوا أخذوا العلم من الصحف من غير أن ينقلوا فيه من العلماء، فكان فيما يرويه التغيير، فقيل عندها: قد صحفوا؛ أي: روَوْه عن الصحف، فهو مصحّف.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٨٩

الصَّحَفِيُّونَ:

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

الصَّحَفِيُّونَ: الذين يقال عنهم: إنهم كانوا يحدثون من صحف لم يسمعوها.

بيان الوهم والإيهام: ٥٠٠/٥

الصَّحِيفَةُ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

الصَّحِيفَةُ: الورقة المكتوبة.

فتح الباري: ٢٠٥/١

الصَّحِيفَةُ الصَّادِقَةُ:

عبدالله بن عمرو بن العاص (تـ: ٦٥هـ):

١ ـ عن عبدالله بن عمرو قال: «ما يرغبني في الحياة إلا خصلتان: الوهط، و**الصَّادِقَةُ صَحِيفَةٌ** كنت استأذنت رسول الله ﷺ أن أكتبها عنه فكتبتها، وهي **الصَّادِقَةُ**».

المحدث الفاصل: ٣٦٦ ـ ٣٦٧ ـ الجامع لأخلاق الراوي: ٣٦٦/١ ـ ٣٦٧

٢ ـ سمى ابن عمرو بن العاص صحيفة النبوية **الصَّادِقَة**، احترازاً عن الصحيفة اليرموكية.

فتح المغيث للسخاوي: ١٣١/١

٣ ـ كان ﷺ يسمي صحيفته تلك **الصَّادِقَة**، كما رواه ابن سعد وغيره، احترازاً لها عن صحيفة كانت عنده من كتب أهل الكتاب.

فتح المغيث للسخاوي: ١٦٠/٢

٤ ـ عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال: «**يا رسول الله! أكتب ما أسمعه منك في الغضب والرضا؟ قال: نعم، فإني لا أقول إلا حقاً**» وكانت تسمى: **صَحِيفَتَه تلك الصَّادِقَة**.

توضيح الأفكار: ٢١٧/٢

الصَّحِيفَةُ الصَّحِيحَةُ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

همام بن منبه بن كامل بن سيج الأبناوي الصنعاني المحدث المتقن أبو عقبة صاحب تلك **الصَّحِيفَةُ الصَّحِيحَةُ** التي كتبها عن أبي هريرة، وهي نحو من مئة وأربعين حديثاً حدث بها عنه معمر بن راشد وقد حفظ أيضاً عن معاوية وابن عباس وطائفة.

سير أعلام النبلاء: ٣١١/٥

المُصَحَّفُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

هذا فن جليل إنما ينهض بأعبائه الحذاق من الحفاظ.

علوم الحديث ص: ٢٧٩

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

المُصَحَّفُ: تغيير لفظ أو معنى، واللفظ إما تصحيف بصر أو سمع، وقد يكون في السند والمتن.

المنهل الروي ص: ٥٦

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

المُصَحَّفُ: هذا فن جليل، إنما ينهض بأعبائه الحذاق من الحفاظ، والدارقطني منهم.

ويكون محسوساً إما بالبصر أو بالسمع.

والأول: إما في الإسناد، كحديث شعبة عن العوام بن مراجم بالراء والجيم، صحفه يحيى بن معين، فقال: مزاحم بالزاي والحاء. وإما في المتن، كحديث: «**من صام رمضان وتبعه ستاً من شوال**»؛ فصحف أبو بكر الصولي، فقال: «شيئاً» بالشين المعجمة.

والثاني أيضاً: إما في الإسناد، كحديث يروى عن عاصم الأحول، رواه بعضهم فقال: واصل الأحدب. قال الدارقطني: هذا من تصحيف البصر، لأنه لا يشتبه في الكتابة. وإما في المتن، كحديث عائشة عن النبي ﷺ: «في الكهان قَرَّ الزجاجة» بالزاي، وإنما هو الدجاجة بالدال.

أو معنى، كما حكى الدارقطني عن أبي موسى محمد بن المثنى العنزي أنه قال: «**نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة صلى إلينا رسول الله ﷺ**»؛ يريد ما ثبت في الصحيح أن رسول الله ﷺ صلى إلى عنزة وهي حربة تنصب بين يديه، فيوهم أنه ﷺ صلى إلى قبيلتهم بني عنزة، وهذا تصحيف عجيب.

الخلاصة ص: ٥٧ ـ ٥٨

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف[1] مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط؛ **فالمُصَحَّفُ.**

نزهة النظر ص: ٥٩ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٣/٧٩

٢ ـ ما غير فيه النقط فهو **المُصَحَّفُ.**

تدريب الراوي: ٢/١٩٥

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

المُصَحَّف: (يكون تصحيف لفظ)، ويقابله تصحيف المعنى، (وبصر)، ومقابله تصحيف السمع، ويكون (في الإسناد والمتن).

تدريب الراوي: ٢/١٩٣

على القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المُصَحَّف: اسم مفعول من التصحيف، وهو أعم من أن يكون معه تغيير إعراب أم لا.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٨٩ ـ ٤٩٠

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

أو ـ أي إن كانت المخالفة ـ بتغيير نقط، إما في الإسناد، أو المتن: **فَمُصَحَّفٌ**، كعتبة بن الندر بالنون والدال، بالباء والذال، وحديث: «**من صام رمضان واتبعه ستاً من شوال**» فقال: (شيئاً من شوال).

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩٥

المُصْحَفُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الأعمش، كان شعبة يسميه لصدقه **المُصْحَف.**

فتح المغيث: ١/٢٤

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

وكان الأعمش يسمى **المُصْحَفُ** لصدقه.

فيض القدير: ١/٥٣

---

(١) نقله عنه السخاوي في فتح المغيث لكن بلفظ: حرفين.

كَأَنَّهُ مُصْحَف:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

ص.د.ق

إِلَى الصِّدْقِ مَا هُوَ:

البقاعي (تـ: ٨٥٥هـ):

إِلَى الصِّدْقِ مَا هُوَ: معناه عند أهل الفن أنه غير مدفوع عن الصدق، وتحقيق معناها في اللغة أن حرف الجر يتعلق بما يصلح التعلق به، هو هنا قريب، فالمعنى: فلان قريب إلى الصدق.

ويحتمل أن تكون «ما» نافية، وحينئذٍ يجوز أن يكون المعنى: ما هو قريب منه، فيكون نفيا لما أثبتته الجملة الأولى، فتفيد مجموع العبارة التردد فيه.

قال: ويحتمل: ما هو بعيد، فيكون تأكيداً للجملة الأولى.

قال: ويحتمل أن تكون استفهامية، فكأنه قيل: هو قريب إلى الصدق، ثم سأل عن مقدار القرب، فقال: ما هو؟ قليل أو كثير.

توضيح الأفكار: ١٦٢/٢ ـ ١٦٣

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

إِلَى الصِّدْقِ مَا هُوَ؛ يعني: أنه ليس ببعيد عن الصدق.

فتح المغيث: ٣٦٥/١

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

قولهم: **إِلَى الصِّدْقِ مَا هُوَ**، وللضعف ما هو؛ معناه: قريب من الصدق والضعف.

تدريب الراوي: ٣٥٠/١

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

إِلَى الصِّدْقِ مَا هُوَ؛ يعني: ليس ببعيد عن الصدق.

توضيح الأفكار: ١٦٢/٢

مَحَلُّهُ الصِّدْقُ:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

١ ـ إذا قيل له: «إنه صدوق، أو **مَحَلُّهُ الصِّدْقُ**، أو لا بأس به»؛ فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية.

الجرح والتعديل: ٣٧/٢ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٢٢ ـ ١٢٣

٢ ـ **مَحَلُّهُ الصِّدْقُ**: هو ممن يكتب حديثه وينظر فيه.

فتح المغيث للعراقي ص: ١٧٢

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

صدوق، أو **مَحَلُّهُ الصِّدْقُ**، أو لا بأس به؛ فهذا يكتب حديثه، وينظر فيه، لأن هذه العبارات لا تشعر بالضبط فينظر ليعتبر ضبطه.

المنهل الروي ص: ٦٥

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

صدوق مبالغة في الصدق، بخلاف **مَحَلُّهُ الصِّدْقُ** فإنه دال على أن صاحبها محله ومرتبته مطلق الصدق.

تدريب الراوي: ٣٤٤/١ ـ ٣٤٥

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

مَحَلُّهُ الصِّدْقُ: هذه اللفظة دالة على أن صاحبها محله ومرتبته مطلق الصدق، فهي دون صدوق، لأنه وصف بالصدق على طريقة المبالغة.

توضيح الأفكار: ١٦٢/٢

صَدُوقٌ:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

١ ـ إذا قيل له: إنه صَدُوقٌ، أو محله الصدق، أو لا بأس به؛ فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية.

الجرح والتعديل: ٣٧/٢ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٢٢ ـ ١٢٣

٢ ـ صَدُوقٌ: هو ممن يكتب حديثه وينظر فيه.

فتح المغيث للعراقي ص: ١٧٢

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

صَدُوقٌ، أو محله الصدق، أو لا بأس به؛ فهذا يكتب حديثه، وينظر فيه، لأن هذه العبارات لا تشعر بالضبط فينظر ليعتبر ضبطه.

المنهل الروي ص: ٦٥

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

صَدُوقٌ: وصف بالصدق على طريق المبالغة، لا محله الصدق.

فتح المغيث: ٣٦٤/١

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

صَدُوقٌ إِنْ شَاءَ الله تعالى:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

على القاري (ت: ١٠١٤هـ):

صَدُوقٌ إِنْ شَاءَ الله تعالى؛ أي: مقيداً بالاستثناء.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٢٩

صَدُوقٌ فِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ:

عبدالرحمن بن مهدي (ت: ١٩٨هـ):

عن أحمد بن سنان الواسطي قال: سمعت عبدالرحمن بن مهدي وربما جرى ذكر **رَجُل صَدُوق فِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ**؛ فيقول: رجل صالح، الحديث يغلبه؛ يعني أن شهوة الحديث تغلبه.

الجرح والتعديل ٣٧/٢ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٢٥

صَدُوقٌ لَكِنَّهُ مُبْتَدِعٌ:

الذهبي (ت: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

ص.ع.د

الصُّعُودُ:

القاضي عياض (ت: ٥٤٤هـ).

الصُّعُودُ: الرواية بالسند العالي، والقرب فيه من رسول الله ﷺ بقلة عدد رجاله، أو من إمام مشهور حدَّث به.

إكمال المعلم: ١٧٥/١

ص.ع.ق

صَاعِقَةٌ:

محمد بن محمد بن داود بن عيسى الكرجي:

أبو يحيى صاعقة، سمي **صَاعِقَةً** لأنه كان جيد الحفظ.

الجامع لأخلاق الراوي: ٧٦/٢

أبو علي الحافظ:

أبو يحيى محمد بن عبدالرحيم الحافظ؛ إنما لُقِّبَ **صَاعِقَةً** لحفظه وشدة مذاكراته ومطالباته.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٣٤٠ ـ التقييد والإيضاح ص: ٣٧٩

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

صَاعِقَةُ: محمد بن عبدالرحيم أبو يحيى، لقب به لحفظه وشدة مذاكرته.

المنهل الروي ص: ١١٩

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **صَاعِقَةُ**: لمحمد بن عبدالرحيم لشدة مذاكراته وحفظه.

فتح المغيث: ٢٣٠/٣

٢ ـ **صَاعِقَةُ**: أبو يحيى محمد بن عبدالرحيم الحافظ، أحد شيوخ البخاري، لقب بذلك لشدة حفظه.

الغاية في شرح الهداية: ٤٢٤/٢

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

صَاعِقَةُ: محمد بن عبدالرحيم الحافظ أبو يحيى، لُقِّبَ به لشدة حفظه ومذاكراته.

تدريب الراوي: ٢٩٢/٢ ـ ٢٩٣

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

صَاعِقَةُ: أبو يحيى أحد شيوخ البخاري، لقب بذلك لشدة حفظه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٧٤ ـ ٧٧٥

ص.ف.ح

المُصَافَحَةُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

المُسَاوَاةُ: في أعصارنا أن يقلَّ العدد في إسنادك لا إلى شيخ مسلم وأمثاله، ولا إلى شيخِ شيخه، بل إلى مَن هو أبعد من ذلك، كالصحابيِّ أو من قاربه، وربما كان إلى رسول الله ﷺ، بحيث يقع بينك وبين الصحابي مثلاً من العدد مثلُ ما وقع من العدد بين مسلم وبين ذلك الصحابي، فتكون بذلك مساوياً لمسلمٍ مثلاً في قرب الإسناد وعدد رجاله.

و**المُصَافَحَةُ**: أن تقع هذه المساواة التي وصفناها لشيخك لا لك،

فيقع ذلك مصافحة، إذ تكون كأنك لقيتَ مسلماً في ذلك الحديث وصافحته به، لكونك قد لقيت شيخك المساوي لمسلم. فإن كانت المساواة لشيخ شيخك كانت المصافحة لشيخك، فتقول: كأنَّ شيخي سمع مسلماً وصافحه. وإن كانت المساواة لشيخِ شيخِ شيخك فالمصافحة لشيخ شيخك، فتقول فيها: كأن شيخَ شيخي سمع مسلماً وصافحه، ولك أن لَا تذكر لك في ذلك نسبة، بل تقول: كأن فلاناً سمعه من مسلمٍ، من غير أن تقول فيه: (شيخي) أو (شيخ شيخي).

علوم الحديث ص: ٢٥٩ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٢٨

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ **المُصَافَحَةُ**: أن تقع هذه المساواة لشيخك فيكون لك مصافحة، كأنك صافحت مسلماً وأخذته عنه، فإن كانت المساواة لشيخ شيخك كانت المصافحة لشيخك، فتقول: كأن شيخي صافح مسلماً. وإن كانت المساواة لشيخ شيخ شيخك فالمصافحة لشيخ شيخك. فتقول: كأن شيخ شيخي صافح مسلماً، أو تقول: كأن فلاناً صافح مسلماً، وإن لم تقل شيخي أو شيخ شيخي.

الإرشاد للنووي ص: ١٧٦

٢ ـ **المُصَافَحَةُ**: أن تقع هذه المساواة لشيخك، فيكون لك مصافحة كأنك صافحت مسلماً فأخذته عنه. فإن كانت المساواة لشيخ شيخك كانت المصافحة لشيخك، وإن كانت المساواة لشيخ شيخ شيخك فالمصافحة لشيخ شيخك..

التقريب للنووي: ٢/١٦١ ـ ١٦٦

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

المُصَافَحَةُ: أن يقع ذلك لشيخك فتكون كمن صافح مسلماً به وأخذه عنه، وهو قليل أيضاً ووقع لنا طائفة منها، فإن وقعت المساواة لشيخ شيخك كان مصافحة لشيخك، ثم كذلك لشيخ شيخ شيخك وهو كثير في شيوخنا، ومثل هذا العلو إنما يكون لنزول رواية ذلك الإمام، فلولا نزوله لما علا لك.

المنهل الروي ص: ٧٠

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

المُصَافَحَةُ: أن تعلو طريق أحد الكتب الستة عن المساواة بدرجة، فيكون الراوي كأنه سمع الحديث من البخاري أو مسلم مثلا.

فتح المغيث ص: ٣١٣

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

المُصَافَحَةُ: الاستواء مع تلميذ أحد المصنفين(١).

نزهة النظر ص: ٣٢

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ أما حيث راجحه الأصل؛ أي: زاد أحد أصحاب الستة على المخرج بالواحد في حديث، كأن يكون بين أحد أصحاب الستة وصاحب الخبر مثلاً عشرة، وبين المخرج وبينه أحد عشر بحيث يستوي مع تلميذه، ويكون شيخ المخرج مساوياً لأحد المصنفين فهو المساواة لشيخ و**المُصَافَحَةُ** للمخرج.

وسميت بذلك لأن العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين المتلاقين، والمخرج في هذه الصورة كأنه لاقى أحد أصحاب الستة، فكأنه صافحه.

فتح المغيث: ١٦/٣

٢ ـ إن كان بين شيخ الراوي وبين الصحابي كما بين الواحد منهم وبينه ـ أي: الواحد ممن ألف كالشيخين أو ذوي السنن ـ فيكون الراوي كأنه صافحه، وتسمى **المُصَافَحَةُ**.

وإنما سميت بذلك لأن العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا، ونحن في هذه الصورة كأنا لاقينا النسائي فكأنا صافحناه.

الغاية في شرح الهداية: ١٠١/١

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: الموافقة/و.ف.ق).

---

(١) هذا النوع من فروع العلو النسبي.

ص.ف.ر

الصّفْر:

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

من الأشياخ المحسنين لكتبهم من يستقبح فيها الضرب والتحويق، ويكتفى بدائرة صغيرة أول الزيادة وآخرها ويسميها صِفْراً كما يسميها أهل الحساب؛ ومعناها: خلو موضعها عندهم عن عدد، كذلك تشعر هنا بخلو ما بينهما عن صحة.

الإلماع ص: ١٧١ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٢/٢٠٧

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

منْ الأشياخ من يستقبح الضرب والتحويق ويكتفي بدائرة صغيرة أول الزيادة وآخرها، ويسميها صِفْراً كما يسميها أهل الحساب.

وربما كتب بعضهم عليه (لا) في أوله و(إلى) في آخره. ومثل هذا يحسن فيما صح في رواية وسقط في رواية أخرى.

علوم الحديث ص: ٢٠٠

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

إذا أشير للزائد بواحد من الصِّفْرِ ونصف الدائرة، فليكن في كل جانب بأصل الكتاب إن اتسع المحل، ولم يلتبس بالدائرة التي تجعل فصلا بين الحديثين ونحو ذلك، وإلا فأعلى الزائد كالعلامة قبلهما.

فتح المغيث: ٢/٢٠٧

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

ومنهم من استقبح ذلك أيضاً ـ أي: التحويق ـ واكتفى بدائرة صغيرة أول الزيادة وآخرها، وسماها صِفْراً لإشعارها بخلو ما بينهما من صحة ومثال ذلك هكذا: (ه).

تدريب الراوي: ٢/٨٥.

ص.ل.ح

الاصْطِلَاحُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الاصْطِلَاحُ: الاتفاق والتواطؤ على الشيء بحيث يصير متعارفاً عند أهل ذلك الفن.

الغاية في شرح الهداية: ٨٦/١

فِي اصْطِلَاحِ أَهْلِ الحَدِيثِ = (أَهْلُ الحَدِيثِ/ح.د.ث).

الصَّالِحُ = الحَدِيثُ الصَّالِحُ

أبو داود السجستاني (تـ: ٢٧٥هـ):

ما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو **صَالِحٌ**، وبعضها أصح من بعض.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٣٦ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٧٦/١

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

حنش بن المعتمر الكناني، قال أبو حاتم: هو عندي صالح. قلت: يحتج بحديثه؟ قال: ليس أراهم يحتجون بحديثه. هذا نص ما ذكر ابنه عنه.

فمعنى: هو عندي **صَالِحٌ**؛ أي: في الحديث، وهو لفظ متعارف منه ومن غيره.

بيان الوهم والإيهام: ٢/٢١٠ ـ ٢١١

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

إن قوله ـ أي أبي داود ـ : **صَالِحٌ**؛ أراد به القدر المشترك بين الصحيح والحسن، هذا إن كان أبو داود يفرق بين الصحيح والحسن.

النكت للزركشي ص: ١٠٨

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

عن أبي داود أنه قال: ما كان في كتابي هذا من حديث فيه وهن شديد بينته، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو **صَالِحٌ**؛ أي: للاحتجاج.

توضيح الأفكار: ١٧٨/١

ابن الجزري (تـ: ٨٣٣هـ):

الصَّالِحُ: ما سكت عليه أبو داود مما لم يبلغ الصحة.

الغاية في شرح الهداية: ٢٥٣/١

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

لفظ **صَالِحٌ** في كلام أبى داود أعم من أن يكون للاحتجاج أو للاعتبار. فما ارتقى إلى الصحة ثم إلى الحسن فهو بالمعنى الأول، وما عداهما فهو بالمعنى الثاني. وما قصر عن ذلك فهو الذي فيه وهن شديد وقد التزم بيانه.

الغاية في شرح الهداية: ٢٥٢/١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

ودون الحسن **الحَدِيثُ الصَّالِحُ**، ولم أر من أفرده بنوع خاص، وإنما وقع في كلام أبي داود السجستاني، حيث قال: ما كان في كتابي ـ أي: السنن ـ من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض.

الغاية في شرح الهداية: ٢٥١/١

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

١ ـ **الصَّالِحُ**: يشمل الصحيح والحسن.

تدريب الراوي: ١٦٩/١

٢ ـ أما **الصَّالِحُ** فقد تقدم في شأن سنن أبي داود أنه شامل للصحيح والحسن، لصلاحيتهما للاحتجاج، ويستعمل أيضاً في ضعيف يصلح للاعتبار.

تدريب الراوي: ١٧٨/١

فُلَانٌ صَالِحُ الأَمْرِ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

فُلَانٌ صَالِحُ الأَمْرِ: ممن إذا انفرد بشيء عد منكراً.

ميزان الاعتدال: ٤٠٠/٢.

صَالِحُ الحَدِيثِ:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

١ ـ إذا قيل: **صَالِحُ الحَدِيثِ**؛ فإنه يكتب حديثه على الاعتبار.

الجرح والتعديل: ٣٧/٢ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٢٤ ـ ١٢٥

٢ ـ **صَالِحُ الحَدِيثِ**: هو ممن يكتب حديثه للاعتبار.

فتح المغيث للعراقي ص: ١٧٣

ابن الصلاح (تـ: **٦٤٣هـ**):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

ابن حجر (تـ: **٨٥٢هـ**):

قال أبو حاتم الرازي عبدالملك بن الصَّبَّاح: صَالِحٌ.

قلت: وهي من ألفاظ التَّوْثِيقِ، لكنها من الرُّتْبَةِ الأخيرة عند بن أبي حاتم.

فتح الباري: ١٩٧/١١

بدر الدين بن جماعة (تـ: **٧٣٣هـ**):

صَالِحُ الحَدِيثِ: فهذا يكتب حديثه للاعتبار.

قلت: ومثله: وسط.

المنهل الروي ص: ٦٥

العراقي (تـ: **٨٠٦هـ**):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

السخاوي (تـ: **٩٠٢هـ**):

١ ـ (ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

٢ ـ **صَالِحُ الحَدِيثِ**: يكتب حديثه للاعتبار.

الغاية في شرح الهداية: ٢٠٢/١

الزبيدي (تـ: **١٢٠٥هـ**):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

صَالِحٌ لاَ بَأْسَ بِهِ، لَيْسَ بِالمَتِينِ:

ابن القطان (تـ: **٦٢٨هـ**):

القاسم بن مالك أبو جعفر المزني. قال أبو حاتم: **صَالِحٌ لَا بَأْسَ بِهِ، لَيْسَ بِالمَتِينِ.**

وهذا إنما معناه: أن غيره فوقه، وبلا شك أن الثقات متفاوتون.

بيان الوهم والإيهام: ٢٩١/٥

صُوَيْلِحٌ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

(ينظر: حرف القاف/لَيْسَ بِالقَوِيِّ وَلَا بِالحَافِظِ).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

صُوَيْلِح إِنْ شَاءَ الله:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

ص.ن.ع

الصِّنَاعَةُ:

الشريف الجرجاني (تـ: ٨١٦هـ):

الصِّنَاعَةُ في عرف الخاصة: علم يتعلق بكيفية العمل، ويكون المقصود منه ذلك العمل سواء حصل بمزاولة عمل أم لا.

وفي عرف العامة: يخص بما لم يحصل إلا بمزاولة.

والوجه في التسمية على التعريفين أن حقيقة الصناعة صفة نفسانية راسخة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الأغراض على وجه البصيرة بحسب الإمكان. والظاهر أن المراد بالصناعة هنا متعارف العامة وأن ذكر الصناعات لمشابهتها العلوم في أن تفاضل أصحابها بحسب الدقائق دون الأصول.

وقد يقال: كل علم مارسه رجل وصار حرفة له سمي صناعة له تعلق بعمل أم لا.

فيض القدير: ٢٢/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الصناعة بالفتح أخص من الحرفة، لأن الصناعة لا بد من المباشرة فيها بخلاف الحرفة، كذا قيل.

وأما بالكسر فهو بمعنى الاصطلاح الناشئ عن الصنعة المعنوية من العلوم العقلية والنقلية.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٧٢

المَصْنُوعُ = (الموضوع/و.ض.ع).

قول الصحابي: **كنا نصنع كذا** = (قول الصحابي: كنا نقول كذا/ق.و.ل).

ص.ن.ف

أَصْحَابُ الأَصْنَافِ:

علي بن المديني (تـ: ٢٣٤هـ):

١ ـ قال علي بن المديني: نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة: الزهري، وعمرو بن دينار، وقتادة، ويحيى بن أبي كثير، وأبي إسحاق الهمداني، والأعمش.

ثم صار علم هؤلاء الستة إلى **أَصْحَابِ الأَصْنَافِ.**

تقدمة الجرح والتعديل ص: ١٢٩ ـ الجرح والتعديل ٣٣/١ ـ المحدث الفاصل ص: ٦١٤ ـ ٦١٥

٢ ـ **أَصْحَابِ الأَصْنَافِ**: فممن صنف في أهل المدينة: مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي، وعداده في بني تميم. مات سنة تسع وسبعين ومائة.

ومن أهل مكة: عبدالله بن عبدالعزيز بن جريج، مولى لقريش، ويكنى أبا الوليد. مات سنة إحدى وخمسين ومائة. وسفيان بن عيينة، مولى محمد بن مزاحم أخي الضحاك بن مزاحم الهلالي، ويكنى أبا محمد. مات سنة ثمان وتسعين ومائة.

ومن أهل البصرة: سعيد بن أبي عروبة، مولى لبني عدي بن يشكر، وهو سعيد بن مهران، ويكنى أبا النضر. ومات سنة ثمان أو تسع وخمسين ومائة. وحماد بن سلمة، أحسبه مولى لبني سليم، ويكنى أبا سلمة. ومات سنة اثنتين وثمانين ومائة. وأبو عوانة واسمه الوضاح مولى يزيد بن عطاء. مات سنة خمس وسبعين ومائة. وشعبة بن الحجاج أبو بسطام، مولى الأشاقر. مات سنة ستين ومائة. ومعمر بن راشد، ويكنى أبا عروة، مولى لحدان. ومات سنة ستين ومائة.

ومن أهل الكوفة: سفيان بن سعيد الثوري، ويكنى أبا عبدالله. ومات سنة إحدى وستين ومائة.

ومن أهل الشام: عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي، ويكنى أبا عمرو. مات سنة إحدى وخمسين ومائة.

ومن أهل واسط: هشيم بن بشير، مولى بني سليم، ويكنى أبا معاوية. مات سنة ثلاث وثمانين ومائة.

المحدث الفاصل ص: ٦١٦ ـ ٦١٨

التَّصَانِيفُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

التَّصَانِيفُ: جمع تصنيف، مأخوذ من الصَّنف، لأن المؤلِّف يجمع بين أنواع الكلام ويجعلها صنفاً صنفاً لتمام النظام.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٣٦

التَّصْنِيفِ = (التَّرْتِيبُ/ر.ت.ب):

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: التَّخْرِيجُ/خ.ر.ج).

تَصْنِيفُ الحَدِيثِ عَلَى الأَبْوَابِ = (التصنيف على الأبواب/ب.و.ب).

تَصْنِيفُ الحَدِيثِ علَى الأَطْرَافِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

وبعض **يُصَنِّفُ عَلَى الأَطْرَافِ**، فيذكر طرف الحديث الدال على بقيته، ويجمع أسانيده إما متقيداً بكتب مخصوصة كالستة مثلاً، وإما مستوعباً، وما علمت لأحد فيه جمعاً.

ومصنف الأطراف غالباً يراعى ترتيبها على حروف المعجم في الصحابة، فإن كان الصحابي من المكثرين رتب حديثه على الحروف في التابعين، وإن كان التابعي أيضاً مكثراً عن ذلك الصحابي رتب حديثه وهكذا.

الغاية في شرح الهداية: ٢٢٣/١

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

وقد صنف فيها غير واحد من الحفاظ، وأجل ما صنف فيه أي: في هذا الفن كتاب الحافظ أبي الحجاج المزي.

توضيح الأفكار ٢٣٢/١

تَصْنِيفُ الحديث عَلَى الحُرُوفِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

بعض **يُصَنِّفُ عَلَى الحُرُوفِ** في شيوخه، كالطبراني في معجمه الأوسط والصغير. أو في الصحابة، كالطبراني أيضاً في معجمه الكبير.

ثم من يصنف على الصحابة إما أن يجمع في ترجمة كل واحد ما عنده من حديثه، وإما أن يقتصر على الصالح للحجة، كالضياء في

المختارة. ثم تارةً يرتب على القبائل فيقدم بنى هاشم، ثم الأقرب فالأقرب. وتارةً على السابقة فيقدم العشرة، ثم أهل بدر، ثم الحديبية، ثم من هاجر بينها وبين الفتح، ثم أصاغر الصحابة، ثم النساء فيبدأ بأمهات المؤمنين.

وبعض **يُصَنِّفُ عَلَى الحُرُوفِ** في المتون، وذلك بأن يجعل حديث: «**إنما الأعمال بالنيات**» مثلاً في الهمزة.

الغاية في شرح الهداية: ٢٢١/١

تَصْنِيفُ الحَدِيثِ عَلَى العِلَلِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

تَصْنِيفُ الحَدِيثِ مُعَلَّلاً: بأن يجمع في كل حديث طرقَه واختلافَ الرواية فيه.

علوم الحديث ص: ٢٥٣

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

من أحسنه **تَصْنِيفاً** ما جمع في كل حديث أو باب طرقه واختلاف روايته **مُعَلَّلاً**، كما فعل يعقوب بن شيبة.

المنهل الروي ص: ١١٠

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **تَصْنِيفُ الحَدِيثِ عَلَى العِلَلِ**: بأن يجمع في كل متن طرقه واختلاف الرواة فيه، بحيث يتضح إرسال ما يكون متصلًا، أو وقف ما يكون مرفوعاً، أو غير ذلك.

فتح المغيث: ٣٨٦/٢

٢ ـ وبعض **يُصَنِّفُ عَلَى العِلَلِ**، فيذكر المتن وطرقه، وبيان اختلاف نقلته. واختلف صنيعهم في وضعها أيضاً، فبعضهم على المسانيد كالدارقطني وابن أبي شيبة، وبعضهم على الأبواب كابن أبي حاتم.

الغاية في شرح الهداية: ٢٢٢/١

تَصْنِيفُ الحَدِيثِ عَلَى المَسَانِيدِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

تَصْنِيفُ الحَدِيثِ عَلَى المَسَانِيدِ: جمع حديث كل صحابي وحده وإن اختلفت أنواعه. ولمن اختار ذلك أن يرتبهم على حروف المعجم في أسمائهم.

وله أن يرتبهم على القبائل، فيبدأ ببني هاشم ثم بالأقرب فالأقرب نسباً من رسول الله ﷺ.

وله أن يرتب على سوابق الصحابة، فيبدأ بالعشرة، ثم بأهل بدر، ثم بأهل الحديبية، ثم بمن أسلم وهاجر بين الحديبية وفتح مكة، ويختم بأصاغر الصحابة كأبي الطفيل ونظرائه، ثم بالنساء وهذا أحسن والأول أسهل.

وفي ذلك من وجوه الترتيب غير ذلك.

علوم الحديث ص: ٢٥٣

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

تَصْنِيفُ الحَدِيثِ عَلَى المَسَانِيدِ: يجمع في ترجمة كل صحابي ما عنده من حديثه صحيحه وضعيفه.

وعلى هذه الطريقة فقد ترتب على الحروف.

وقد ترتب على القبائل فيقدم بني هاشم ثم الأقرب فالأقرب.

وقد ترتب بالسابقة فيقدم العشرة، ثم أهل بدر، ثم الحديبية، ثم من هاجر بينها وبين الفتح، ثم أصاغر الصحابة، ثم النساء، يبدأ بأمهات المؤمنين.

المنهل الروي ص: ١١٠

صِفَةُ تَصْنِيفِ الحَدِيثِ[١]:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

---

(١) لعل في هذا الكلام إشارة مهمة إلى نوع من علوم الحديث، وهو: معرفة كيفية التصنيف في علم الحديث. ينظر: طرق التصنيف.

صِفَةُ تَصْنِيفِ الحَدِيثِ؛ أي: من المهم معرفة كيفية تصنيف الطالب، أو تصنيف مسموعه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٨١٠

طُرُقُ التَّصْنِيفِ[1]:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

اعلم أن أئمة الحديث سلكوا في **تصانيفهم طرقاً**:

فمنهم من صنف المسند على تراجم الرجال: وأول من صنف ذلك عبيدالله بن موسى العبسي، وأبو داود الطيالسي، وتبعهما أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو خيثمة زهير بن حرب، وجماعة؛ واشتملت تصانيفهم على رواية الثقة وغيره.

ومنهم من صنف الصحيح على الأبواب: وأول من صنف ذلك البخاري، قال الحاكم: «والفرق بين الأبواب والتراجم أن التراجم شرطها أن يقول المصنف: ذكر ما روي عن أبي بكر، عن رسول الله ﷺ ثم يترجم هذا المسند فيقول: ذكر ما روى قيس بن أبي حازم عن أبي بكر صحيحاً كان أو سقيماً.

أما مصنف الأبواب فيقول: ذكر ما صح وثبت عن رسول الله ﷺ في أبواب الطهارة والصلاة وغيرهما».

ومنهم من يرتب تصنيفه على أبواب الفقه والأحكام، إلا أنه لم يقتصر على ذكر الصحيح.

---

(١) ذُكِر كل نوع بشكل مستقل في مكانه المناسب، وفي هذا إشارة مهمة إلى نوع من علوم الحديث، وهو معرفة طرق التصنيف، فقد ذكر الخطيب طريقتان. ينظر: الجامع لأخلاق الراوي: ٢/٢٨٤ ـ ٢/٢٩٠ وأضاف ابن الصلاح أربع طرق أخرى. ينظر: علوم الحديث ص: ٢٥٣ ـ ٢٥٤. وزاد عليهما السخاوي في فتح المغيث: ٢/٣٨٤ ـ ٣٩٠ والغاية في شرح الهداية: ١/٢٢١ ـ ٢٢٣ وقال: «واستيعاب مقاصد المصنفين وكذا الرجال يضيق عنه هذا المختصر».

ومنهم من رتبه على أبواب الفقه وجمع بين الصحيح وغيره من غير تمييز.

ومنهم من صنف الحديث وعلله بجمع طرق كل حديث واختلاف الرواة فيه، كمسند يعقوب بن أبي شيبة.

ومنهم من جمع في تصنيفه أحاديث شيوخ مخصوصين، كل شيخ منهم على انفراده، كالدارمي.

ومنهم من جمع التراجم وهي: الأسانيد المشهورة، كمالك، عن نافع، عن ابن عمر؛ وسهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ وهشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة.

ومنهم من جمع أبوابا من الأبواب وأفردوها بالتأليف، ككتاب «الأذان» لابن حبان و«الصلاة» لأبي نعيم، و«القراءة خلف الإمام» للبخاري.

ومنهم من جمع حديث كل صحابي وحده، ثم رتبهم على حروف المعجم.

ومنهم من رتب على سوابق الصحابة، فبدأ بالعشرة، ثم بأهل بدر، ثم بأهل الحديبية، ثم بمن أسلم وهاجر بين الحديبية وفتح مكة، وختم بأصاغر الصحابة ثم بالنساء.

النكت للزركشي ص: ١١٠ ـ ١١١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

للعلماء من المحدثين في **التَّصْنِيفِ** اختيارات.

الغاية في شرح الهداية: ١/٢٢١ ـ ٢٢٣

السيوطي (تـ: ٩٠٢هـ):

من طرق **التَّصْنِيفِ** أيضاً جمعه على **الأَطْرَافِ**، فيذكر طرف الحديث الدال على بقيته، ويجمع أسانيده، إما مستوعباً، أو مقيداً بكتب مخصوصة.

تدريب الراوي: ٢/١٥٥

المُصَنَّفاتُ:

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

ومنها: كتب مرتبة على الأبواب الفقهية مشتملة على السنن، وما هو في حيزها، أو له تعلق بها، بعضها يسمى: **مُصَنَّفاً**، وبعضها جامعاً، وغير ذلك سوى ما تقدم، منها: مصنف أبي سفيان وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي. ورؤاس بطن من قيس عيلان؛ الكوفي محدث العراق المتوفى في آخر سنة ست، أو أول سنة سبع وتسعين ومائة.

ومصنف أبي سلمة حماد بن سلمة بن دينار الربعي مولاهم البصري البزاز، المتوفى بعد عيد النحر سنة سبع وستين ومائة.

ومصنف أبي الربيع سليمان بن داود العتكي الزهراني البصري نزيل بغداد، المتوفى سنة أربع وثلاثين ومائتين.

ومصنف أبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل، الكوفي العبسي مولاهم الحافظ، المتوفى سنة خمس وثلاثين ومائتين. وهو في مجلدين ضخمين جمع فيه الأحاديث على طريقة المحدثين بالأسانيد، وفتاوى التابعين، وأقوال الصحابة، مرتباً على الكتب والأبواب على ترتيب الفقه. ومصنف أبي بكر عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم الصنعاني، المتوفى سنة إحدى عشرة ومائتين. وهو أصغر من مصنف ابن أبي شيبة، رتبه أيضاً على الكتب والأبواب.

ومصنف بقي بن مخلد بن يزيد القرطبي الحافظ، وتأتي وفاته ذكر. فيه فتاوى الصحابة والتابعين فمن بعدهم. قال بن حزم: أربى فيه على مصنف ابن أبي شيبة وعلى مصنف عبدالرزاق وعلى مصنف سعيد بن منصور.

الرسالة المستطرفة ص: ٣٩

المُصَنِّفُونَ:

الرامهرمزي (تـ: ٣٦٠هـ):

سمعت من يذكر أن المُصَنِّفِينَ ثلاثة: فذكر أبا عبيدالقاسم بن سلام، وابن أبي شيبة، وذكر عمرو بن بحر في معناه.

المحدث الفاصل ص: ٦١٤

ص.و.ب

لَيْسَ بِبَعِيدٍ مِنَ الصَّوَابِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

ص.ي.غ

صِيَغُ الأَدَاءِ= (ألفاظ الأداء/أ.د.ي).

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ صِيَغُ الأَدَاء بكسر الصاد وفتح التحتية: جمع صيغة، وهي: سمعت، وحدثنا، وأخبرنا، ونحوها.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٨٦

٢ ـ صِيَغُ الأَدَاء: ألفاظ ما يؤدَّى به الإسناد، كـ: أنبأنا، وحدثنا.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤١٨

٣ ـ صِيَغُ الأَدَاء؛ أي: أداء الرواية في الإسناد.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٦١

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

صِيَغُ الأَدَاءِ التي يروي بها الحديث: سمعت، وحدثني، لما تحمل من لفظ الشيخ، والأول أصرح، والثاني إذا جمع فمع غيره أو للتعظيم، وقد يطلق على الإجازة تدليساً.

وأخبرني، وقرأت للقارئ على الشيخ بنفسه، والأول إن جمع فكَـ: قُرِىء عليه وأنا أسمع.

وعن، وأخبرنا، على قولٍ: للإجازة مطلقاً، وقُرِئ عليه وأنا أسمع،

بشرط المشافهة، وأنبأ، إذا كتب بها إليه من بلد، ويجوز استعمال الإخبار فيها مقيداً بقوله: إجازةً، أو مشافهةً، أو كتابةً، أو إذناً، ونحو ذلك، ومطلقاً عند قوم.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ٢٠٢

صِيَغَ التَّمْرِيضِ = (أَلْفَاظُ التَّمْرِيضِ/م.ر.ض).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

صيغة التَّمْرِيضِ: كـ: «يروي ونحو ذلك»، و«روى»، و«ورد»، و«جاء»، و«بلغنا»، و«روى بعضهم».

فتح المغيث ص: ١٣٦

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ - **أَلْفَاظُ التَّمْرِيضِ** كثيرة: كـ: «يذكر»، و«يروي»، و«يقال»، و«قيل»، ونحوها.

فتح المغيث: ٥٣/١

٢ - **صِيَغُ التَّمْرِيضِ**: كـ: «يروي»، و«يذكر»، و«بلغنا»، و«روى بعضهم»، ونحوها من صيغ التمريض التي اكتفى بها عن التصريح بالضعف.

فتح المغيث: ٢٨٧/١

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

١ - **لَفْظُ التَّمْرِيضِ**: كرُوي ونحوه.

توضيح الأفكار: ٢٧٤/١

٢ - **صِيغَةُ التَّمْرِيضِ**: من نحو «رُوي».

توضيح الأفكار: ٨٢/٢

صِيَغَ الجَزْمِ = (صِيَغَ الجَزْمِ /ج.ز.م).



حرف الضاد

ض.ب.ب

التَّضْبِيبُ = (التَّمْرِيضُ/م.ر.ض).

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

كان شيوخنا من أهل الأدب يتعالمون أن الحرف إذا كتب عليه صح بصاد وحاء، أن ذلك علامة لصحة الحرف، لئلا يتوهم متوهمٌ عليه خللاً ولا نقصاً، فوضع حرف كامل على حرف صحيح، وإذا كان عليه صاد ممدودة دون حاء، كان علامةً أن الحرف سقيم، إذ وضع عليه حرف غير تام، ليدل نقص الحرف على اختلال الحرف.

ويسمى ذلك الحرف أيضاً ضبة؛ أي: أن الحرف مقفل بها لا يتجه لقراءة، كما أن الضبة مقفل بها.

الإلماع ص: ١٦٩ ـ توضيح الأفكار: ٢/٢٢٠

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

التَّضْبِيبُ ويسمى أيضاً التَّمْرِيضُ: فيجعل على ما صح وروده كذلك من جهة النقل، غير أنه فاسد لفظاً، أو معنى، أو ضعيف، أو ناقص، مثل أن يكون غير جائز من حيث العربية، أو يكون شاذاً عند أهلها يأباه أكثرهم، أو مُصَحَّفاً، أو ينقص من جملة الكلام كلمة أو أكثر، وما أشبه ذلك، فَيُمَدُّ على ما هذا سبيله خط أوله مثل الصاد [هكذا: صـ]، ولا يُلْزَقُ بالكلمة المُعَلَّم عليها، كيلا يُظَنّ ضرباً، وكأنه صاد التصحيح بمدتها دون حائها.

علوم الحديث ص: ١٩٧

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ **التَّضْبِيبُ ويسمى أيضاً التَّمْرِيضُ**: فيُفعل فيما ثبت من جهة النقل وهو فاسد لفظاً أو معنًى أو ضعيف أو ناقص، فيُمد عليه خط أوله مثل الصاد، ولا يلزق بالكلمة المعلم عليها لئلا يظن ضرباً. وكأنه صاد التصحيح دون حائها. كتبت كذا ليفرق بين ما صح مطلقاً وبين ما صح

روايةً فحسب، وجعل ناقصاً ليُشعِر بنقصه ومرضه، وسمي ضبة لكون الكلمة مقفلة به لا تتجه لقراءة، كما أن الضبة مقفل بها، ولأنها على كلام مختل كالضبة على موضع الكسر من الإناء.

الإرشاد للنووي ص: ١٤٧ ـ ١٤٨

٢ ـ التَّضْبِيبُ ويسمى التَّمْرِيضُ: أن يمد خط أوله كالصاد، ولا يلزق بالممدود عليه، يمد على ثابت نقلاً فاسد لفظاً أو معنى أو ضعيف أو ناقص.

التقريب للنووي: ٢/٨٢ ـ ٨٣

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

التَّضْبِيبُ وقد يسمى **التَّمْرِيضُ**: أن يمد خط أوله كرأس الصاد ولا يلصق بالمدود عليه على ثابت نقلاً فاسداً لفظاً أو معنى، أو ضعيف أو ناقص، ومن الناقص موضع الإرسال أو الانقطاع.

المنهل الروي ص: ٩٥

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ) في **«الاقتراح»**:

قوله: «أما **التَّضْبِيبُ ويسمى التَّمْرِيضُ**...» إلى آخره.

قال الشيخ: «يكتب عليها صورة «**ص**» صغيرة ممدودة كأنها نصف صح إيذاناً بأن الصحة لم تكمل فيه».

النكت للزركشي ص: ٣٥٩

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

التَّمْرِيضُ والتَّضْبِيبُ: هو كتابة صورة «ص» هكذا فوق الحرف الذي يشار به إلى تمريضه.

فتح المغيث ص: ٢٤٥ ـ توضيح الأفكار: ٢/٢٢٠ (وفيه: «ض» بدل «ص» ولفظ «التمريض» فقط دون «التضبيب»).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

التَّضْبِيبُ: وقد يسمى **التَّمْرِيضُ**، أن تمد خطاً أوله كرأس الصاد، ولا يلصق بالمدود عليه على ثابت نقلاً، فاسد لفظاً أو معنى، أو ضعيف،

أو ناقص، ومن الناقص موضع الإرسال والانقطاع.

الغاية في شرح الهداية: ١/١٣٥

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

التَّضْبِيبُ: بمثناة فوقية مفتوحة، فضاد معجمة، فموحدة، بعدها مثناة تحتية، فموحدة؛ وهو عطف تفسيري للتمريض.

توضيح الأفكار: ٢/٢٢٠

مَواضِعُ التَّضْبِيبِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

من **مَواضِعِ التَّضْبِيبِ**: أن يقع في الإسناد إرسال أو انقطاع، فمن عادتهم تضبيب موضع الإرسال والانقطاع، وذلك من قبيل ما سبق ذكره من التضبيب على الكلام الناقص.

علوم الحديث ص: ١٩٨

الضَّبَّةُ:

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

(ينظر: التَّضْبِيبُ).

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

أما تسمية ذلك **ضَبَّةً**: فقد بلغنا عن أبي القاسم إبراهيم بن محمد اللغوي المعروف بابن الإقليل: أن ذلك لكون الحرف مقفلاً بها لا يتجه لقراءة كما أن الضبة مقفل بها.

قلت: ولأنها لما كانت على كلام فيه خلل أشبهت الضبة التي تجعل على كسرٍ أو خلل، فاستعير لها اسمها، ومثل ذلك غير مستنكر في باب الاستعارات.

علوم الحديث ص: ١٩٧ ـ ١٩٨

أبو القاسم بن محمد بن زكريا الزهري الإفليلي (تـ: ٤٤١هـ)[1]:

(ينظر: «صح» (رمز)/ملحق الرموز).

---

(١) حكاه عنه أبو الحسن الصوري في جزء جمعه.

ياقوت (تـ: ٦٢٦هـ):

الضَّبَّةُ: هي بعض «صح» تكتب على شيءٍ فيه شكٌ ليبحث فيه، فإذا تحرز أتمها بالحاء فتصير «صح»، ولو جعل لها علامة غيرها لتكلف الكشط لها، وكتب «صح» مكانها.

فتح المغيث للسخاوي: ٢/٢٠٠

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

قول الإفليلي ولى، لأن ضبة القدح جعلت جابرة للكسر الذي هو فيه. وضبة الكتابة جعلت منبهة على أن فيه خللًا.

محاسن الاصطلاح ص: ١٨٠

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

ربما اقتصر بعضهم على الصاد في علامة التصحيح فأشبهت **الضَّبَّةَ**.

الغاية في شرح الهداية: ١/١٣٥

ض.ب.ط

أَضْبَطُ النَّاسِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

الضَّابِطُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

١ ـ إذا قيل: ثَبْتٌ أو حجة، وكذا إذا قيل في العدل: إنه حافظ أو **ضَابِطٌ**؛ [فهو ممن يحتج بحديثه].

علوم الحديث ص: ١٢٢

٢ ـ يعرف كون الراوي **ضَابِطاً** بأن تعتبر روايته برواية الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا روايته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم في الأغلب والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذٍ كونه حافظاً ثبتاً.

توضيح الأفكار: ٢/٨٧

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

الضَّابِطُ: من يكون حافظاً متيقظاً، غير مغفل، ولا ساه، ولا شاك في حالتي التحمل والأداء.

الخلاصة ص: ٣٩

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ (ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

٢ ـ **ضَابِطٌ**؛ أي: حازم الفؤاد بضم الفاء ثم واو مهموزة ثم مهملة؛ أي: القلب، فلا يكون مغفلًا غير يقظ ولا متقن لئلا يروي عن كتابه الذي تطرق إليه الخلل وهو لا يشعر، أو من حفظه المختل فيخطئ.

فتح المغيث: ١٦/١

٣ ـ ومن يوافق غالباً في اللفظ، ولو أتى بأنقص لا يتغير به المعنى ذا الضبط، فهو **ضَابِطٌ** محتج بحديثه.

فتح المغيث للسخاوي: ٣٠١/١

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

الضَّابِطُ عندهم ـ أي عند أئمة الحديث والله أعلم ـ: من يكون حافظاً متيقظاً، غير مغفل، ولا ساه، ولا شاك في حالتي التحمل والأداء، وهذا هو الضبط التام.

توضيح الأفكار: ١٦/١

لَيْسَ بِضَابِطٍ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

لَيْسَ بِضَابِطٍ: وهو من كثرت مخالفته لرواية الثقات المتقنين.

النكت للزركشي ص: ٤٥

الضَّبْطُ:

ابن الأثير (تـ: ٦٠٦هـ):

١ ـ **الضَّبْطُ**: عبارة عن احتياط في باب العلم، وله طرفان: العلم عند السماع، والحفظ بعد العلم عند التكلم.

ثم **الضَّبْطُ** نوعان: ظاهرٌ وباطن.

فتح المغيث للسخاوي: ١/٢٩٠

٢ ـ في مقدمة «**الجامع**»: **الضَّبْطُ**: عبارة عن احتياط في باب العلم، وله طرفان: العلم عند السماع، والحفظ بعد العلم عند التكلم، حتى إذا سمع ولم يعلم لم يكن معتبراً، كما لو سمع صياحاً لا معنى له، وإذا لم يفهم اللفظ بمعناه لم يكن ضبطاً لمعناه، من حيث تعلق الحكم الشرعي به وهو الثقة، ومطلق الضبط الذي هو شرط في الراوي هو الضبط ظاهراً عند الأكثر، لأنه يجوز نقل الخبر بالمعنى فتلحقه تهمة تبديل المعنى بروايته قبل الحفظ وقبل العلم حين يسمع، ولهذا المعنى قلت الرواية عن أكثر الصحابة لتعذر هذا المعنى.

النكت للزركشي ص: ٢٥٥

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

الضَّبْطُ: أن يكون متيقظاً، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث منه، عارفاً بما يحيل المعنى إن روى به.

المنهل الروي ص: ٦٣

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

الضَّبْطُ: عبارة عن موافقة الثقات فيما يروونه، فإن خالفهم لم يكن ضابطاً.

النكت للزركشي ص: ٤٦

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الضَّبْطِ؛ أي: يضبط مسموعه بالتكرار والحفظ في صدره، أو تفصيل أسانيده ومتونه في كتابه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٩١

الضَّبْطُ البَاطِنُ:

ابن الأثير (تـ: ٦٠٦هـ):

الضَّبْطُ البَاطِنُ: ضبط معناه من حيث تعلق الحكم الشرعي به، وهو الفقه.

فتح المغيث للسخاوي: ٢٩٠/١

الضَّبْطُ التَّامُّ:

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

والمرادُ بالضَّبْطِ: **الضَّبْطُ التَّامُّ**، كما يُفْهِمُهُ الإطلاقُ المحمولُ على الكامل؛ فيخرجُ الحسَنُ لذاتِه المُشْتَرطِ فيه مُسَمَّى الضَّبْطِ فَقَطْ.

فتح الباقي ١/ ٩٧

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

الضَّابِطُ عندهم ـ أي عند أئمة الحديث والله أعلم ـ: من يكون حافظاً متيقظاً، غير مغفل، ولا ساه، ولا شاك في حالتي التحمل والأداء، وهذا هو **الضَّبْطُ التَّامُّ**.

توضيح الأفكار: ١٦/١

الضَّبْطُ بِالحُرُوفِ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الضَّبْطُ بِالحُرُوفِ: أن يكتُبَ مثلاً بالحاء المهملة، أو بالخاء المعجمة، مع كَتْبِ الحركات والسكنات أيضاً.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٠٣

ضَبْطُ صَدْرٍ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ **ضَبْطُ الصَّدْرِ**: أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

نزهة النظر ص: ٨

٢ ـ في «النخبة وشرحها»: ضَبْطُ صَدْرٍ؛ أي: إتقان قلب وحفظه، وهو ـ أي ضبط الصدر ـ أن يثبت الراوي في صدره ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

توضيح الأفكار: ٨٧/٢

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **ضَبْطُ صَدْرٍ**: الذي يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

فتح المغيث: ١٦/١

٢ ـ **ضَبْطُ صَدْرٍ**: أن يثبت ما سمعه، بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

الغاية في شرح الهداية: ٢٣٨/١

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

ضَبْطُ صَدْرٍ: أن يثبت الراوي ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

فتح الباقي: ١٤/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

ضَبْطُ صَدْرٍ؛ أي: إتقان قلب وحِفظ.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٤٨

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

ضَبْطُ صَدْرٍ: بأن يثبت الراوي ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

توضيح الأفكار: ١٦/١

الضَّبْطُ الظَّاهِرُ:

ابن الأثير (تـ: ٦٠٦هـ):

الضَّبْطُ الظَّاهِرُ: ضبط معناه من حيث اللغة.

ومطلق الضبط الذي هو شرط في الراوي هو **الضَّبْطُ ظَاهِراً** عند الأكثر.

فتح المغيث للسخاوي: ١/٢٩٠

الضَّبْطُ بِالقَلَمِ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الضَّبْطُ بِالقَلَمِ: أن يكتب الخاء مثلاً بالنقطة، والحاء بدونها مع الحركات أيضاً بمجرد القلم، من دون بيان فتح، وضم، وكسر، وسكون.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٠٣

ضَبْطُ كِتَابٍ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

ضَبْطُ الكِتَابِ: صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه.

نزهة النظر ص: ٨ ـ ٩ ـ توضيح الأفكار: ٢/٨٧

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **ضَبْطُ كِتَابٍ**: صونه له عن تطرق الخلل إليه من حيث سمع فيه إلى أن يؤدي.

فتح المغيث: ١/١٦

٢ ـ **ضَبْطُ كِتَابٍ**: صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدى منه.

الغاية في شرح الهداية: ١/٢٣٨

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

ضَبْطُ كِتَابٍ: صيانته عنده منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه، والمراد الضبط التام.

فتح الباقي: ١/١٤

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

ضَبْطُ كِتَابٍ: حفظ الكتاب.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٤٩

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

ضَبْطُ كِتَابٍ: بأن يصونه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه.

توضيح الأفكار: ١٦/١

خَفِيفُ الضَّبْطِ:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

١ ـ (قلت: ومراده) أي الحازمي (بإخراج مسلم لحديث من لم يسلم من غوائل الجرح إذا كان طويل الملازمة هو) أي من لم يسلم من غوائل الجرح (أن يكون متكلماً عليه بضعفٍ في حفظه لا في دينه) فهو **خَفِيفُ الضَّبْطِ**.

توضيح الأفكار: ١٠٣/١

٢ ـ قوله: (فإن كان المتفرد به غير بعيد من درجة الحافظ المتقن) وهو **خَفِيفُ الضَّبْطِ**.

توضيح الأفكار ٣٤٥/١

صِفَاتُ الضَّبْطِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

شرط من يقبل خبره ويحتج بحديثه أن يكون ضابطاً لما يرويه حال كونه، عدلًا، يقظاً، سالماً من أسباب الفسق وهي ارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة.

وهذه الأربعة ترجع إلى شيئين وهما الضبط والعدالة، ولو اقتصر الناظم عليهما كان أولى من ضم ذكر اليقظة التي هي من صفات أولهما.

لكونه بقي من **صِفَاتِ الضَّبْطِ** أيضاً: الحفظ لحديثه إن حدث من حفظه، ولكتابه إن حدث منه، والعلم بما يحيل المعنى إن لم يرو باللفظ.

الغاية في شرح الهداية: ١٩٢/١ ـ ١٩٣

ض.ر.ب

الاضْطِرَابُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

قد يقع **الاضْطِرَابُ** في متن الحديث، وقد يقع في الإسناد، وقد يقع ذلك من راوٍ واحد، وقد يقع بين رواة له جماعة.

والاضطراب موجب ضعف الحديث لإشعاره بأنه لم يضبط.

علوم الحديث ص: ٩٣ ـ ٩٤ ـ توضيح الأفكار: ٢٧/٢

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ **الاضْطِرَابُ** قد يقع في متن الحديث، وقد يقع في الإسناد، وقد يقع من راوٍ وقد يقع من جماعة.

الإرشاد للنووي ص: ١٠٣ ـ ١٠٤

٢ ـ **الاضْطِرَابُ** يوجب ضعف الحديث لإشعاره بعدم الضبط، ويقع في الإسناد تارةً وفي المتن أخرى وفيهما من راوٍ أو جماعة.

التقريب للنووي: ٢٦٢/١

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

الاضْطِرَابُ: قد يقع في السند أو المتن، أو من راوٍ أو من رواة.

المنهل الروي ص: ٥٣

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

(ينظر: المضطرب).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

الاضْطِرَابُ: قد يكون في المتن وقد يكون في السند.

فتح المغيث ص: ١٠٩

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

الاضْطِرَابُ: الاختلاف الذي يؤثر قدحاً.

النكت لابن حجر ص: ٣٢٩ ـ الغاية في شرح الهداية: ٣٢٩/١ ـ توضيح الأفكار: ٣٧/٢

الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ):

الاضْطِرَابُ: نوعٌ من الإعلال.

توضيح الأفكار: ٢٧/٢

شَرْطُ الاضْطِرَابِ:

ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ):

١ ـ **شَرْطُ الاضْطِرَابِ** أن تتساوى الوجوه بحيث يتعذر الترجيح أو الجمع.

فتح الباري: ٤٤٨/٣

٢ ـ **شَرْطُ الاضْطِرَابِ** أن تتساوى وجوه الاختلاف فلا يرجح شيء منها.

فتح الباري: ٤٧٤/٧

الضَّرْبُ = (الشَّقُّ/ش.ق.ق):

الرامهرمزي (ت: ٣٦٠هـ):

أجود الضَّرْبُ: أن لا يطمس الحرف المضروب عليه، بل يخط من فوقه خطاً جيداً بيناً يدل على إبطاله ويقرأ من تحته ما خط عليه.

المحدث الفاصل ص: ٦٠٦ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٢٤٧

القاضي عياض (ت: ٥٤٤هـ):

١ ـ اختلفت اختيارات الضابطين في **الضَّرْبِ**، فأكثرهم على ما تقدم من حد الخط عليه، لكن يكون هذا الخط مختلطاً بالكلمات المضروب عليها، وهو الذي يسمى **الضَّرْبُ** والشَّقُّ.

ومنهم من لا يخلطه ويثبته فوقه، لكنه يعطف طرف الخط على أول المبطل وآخره، ليميزه من غيره.

ومنهم من يستقبح هذا ويراه تسويداً وتطليساً في الكتاب، بل يحوق على الكلام المضروب عليه بنصف دائرة، وكذلك في آخره.

الإلماع ص: ١٧١ ـ علوم الحديث ص: ٢٠٠ ـ تدريب الراوي: ٨٥/٢

٢ ـ **الضَّرْبُ**: مد الخط على المضروب عليه مختلطاً بالكلمات المضروب عليها.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٩٩

٣ ـ وصله أي **الضَّرْبُ** بالحروف المضروب عليها، بحيث يكون مختلطاً بها حال كونه خطاً، كما نقله عياض عن أكثر الضابطين، قال: ويسمى أيضاً عند المغاربة الشَّقُّ.

فتح المغيث للسخاوي: ٢/٢٠٦

ابن الصلاح (تـ: **٦٤٣هـ**):

إذا وقع في الكتاب ما ليس منه، فإنه ينفى عنه **بالضَّرْبِ**، أو الحك، أو المحو، أو غير ذلك.

و**الضَّرْبُ** خير من الحك والمحو.

علوم الحديث ص: ١٩٨

بدر الدين بن جماعة (تـ: **٧٣٣هـ**):

إذا وقع في الكتاب خطأ وحققه كتب عليه «**كذا**» صغيرة، وكتب في الحاشية «صوابه كذا» إن تحققه، وإن وقع فيه ما ليس منه نفى بالضرب أو الحك أو المحو، وأولاها **الضَّرْبُ**.

فقيل: يخط فوقه خطاً بيناً مختلطاً به ويتركه ممكن القراءة، ويسمى «الشق».

وقيل: لا يخلطه بالكتابة بل يكون فوقه معطوفاً على أوله وآخره.

وقيل: يحوق على أوله نصف دائرة وعلى آخره نصف دائرة.

وقيل: إن كثر المضروب عليه فقد يكفي التحويق على أوله وآخره. وقد يحوق على أول كل سطر وآخره.

وقيل: يكتب (لا) في أوله و(إلى) في آخره.

المنهل الروي ص: ٩٥ ـ ٩٦

السخاوي (تـ: **٩٠٢هـ**):

الضَّرْبُ: اختلف في كيفيته، فقيل: يخط فوقه خطاً بيناً مختلطاً به ويتركه ممكن القراءة ويسمى الشق.

وقيل: لا يخلط بالمكتوب، بل يكون فوقه معطوفاً على أوله وآخره.

وقيل: يحوق على كل من أوله وآخره نصف دائرة.

وقيل: إن كثر المضروب عليه يكفي التحويق على أوله وآخره، وربما يحوق على أول كل سطر وآخره.

وقيل: يكتب «لا» في أوله و «إلى» في آخره.

وإن كان الضرب على مكرر فقيل على الثاني، وقيل: ينتقى أحسنهما وأبينهما صورة.

الغاية في شرح الهداية: ١٣٦/١

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

الضَّرْبُ عند أهل المشرق، والشَّقُّ عند أهل المغرب، وهو بفتح المعجمة وتشديد القاف: من الشق وهو الصدع، أو شق العصا وهو التفريق، كأنه فرق بين الزائد وما قبله وبعده من الثابت بالضرب.

وقيل: هو النَّشَق بفتح النون والمعجمة، من نشق الظبي في حبالته؛ علق فيها، فكأنه أبطل حركة الكلمة وإعمالها بجعلها في وثاق يمنعها من التصرف.

تدريب الراوي: ٨٤/٢

المُضْطَرِبُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

المُضْطَرِبُ مِنَ الحَدِيثِ: الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجهٍ آخر مخالف له، وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان. أما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظ، أو أكثر صحبةً للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة، فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذٍ وصف المضطرب ولا حكمه.

علوم الحديث ص: ٩٣ ـ ٩٤ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٨٤ ـ ٤٨٥

النووي (تـ: ٦٧٦هـ).

١ ـ **المُضْطَرِبُ**: الذي يروى على أوجهٍ مختلفة متفاوتة، فإن ترجحت إحدى الروايتين بحيث لا تقاومها الأخرى لكون راويها أحفظ أو أكثر صحبةً للمروي عنه، أو غيره من وجوه الترجيح المعتمدة، فالحكم للراجح، ولا يطلق عليه حينئذٍ وصف المضطرب ولا له حكمه.

الإرشاد للنووي ص: ١٠٣ ـ ١٠٤

٢ ـ **المُضْطَرِبُ**: الذي يروى على أوجهٍ مختلفة متقاربة، فإن رجحت إحدى الروايتين بحفظ راويها أو كثرة صحبته المروي عنه، أو غير ذلك، فالحكم للراجحة، ولا يكون مضطرباً.

التقريب للنووي: ١/٢٦٢

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

المُضْطَرِبُ: ما روي من وجوهٍ مختلفة، وهو أحد أسباب التعليل عندهم وموجبات الضعف للحديث.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٢٠ ـ ٢١

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

المُضْطَرِبُ: الذي يروى على أوجهٍ مختلفة متقاربة، فإن ترجحت إحدى الروايات على الأخرى بوجهٍ من وجوه الترجيح بأن يكون راويها أحفظ أو أكثر صحبةً للمروي عنه أو غير ذلك فالحكم للراجح، ولا يكون حينئذٍ مضطرباً.

المنهل الروي ص: ٥٢

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

المُضْطَرِبُ: أن تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجهٍ آخر مخالف له، وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان، فإن ترجحت إحداهما على الأخرى بوجه من وجوه الترجيح بأن يكون راويهما أحفظ أو أكثر صحبةً للمروي عنه أو غير ذلك، فالحكم للراجح ولا يكون حينئذٍ مضطرباً.

والاضطراب قد يقع في السند أو المتن، إما من روى أو رواه.

الخلاصة ص: ٨٣

العلائي (تـ: ٧٦١هـ):

المُضْطَرِبُ: هذا الفن أغمض أنواع الحديث، وأدقها مسلكاً، ولا يقوم به إلا من منحه الله فهماً غامضاً، واطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة[(١)].

توضيح الأفكار: ٢٧/٢

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

١ ـ وإنما يسمى **مُضْطَرِباً** إذا تساوت الروايتان المختلفتان في الصحة بحيث لم تترجح إحداهما على الأخرى.

فتح المغيث ص: ١٠٩

٢ ـ **المُضْطَرِبُ مِنَ الحَدِيثِ**: هو ما اختلف راويه فيه فرواه مرةً على وجهٍ ومرةً على وجهٍ آخر مخالف له، وهكذا إن اضطرب فيه راويان فأكثر فرواه كل واحد على وجهٍ آخر مخالف للآخر.

فتح المغيث للعراقي ص: ١٠٩

قاسم بن قطلوبغا (تـ: ٨٧٩هـ):

المُضْطَرِبُ: إبدال الشيخ المروي عنه، كأن يروي اثنان حديثاً فيرويه أحدهما عن شيخ، والآخر عن آخر، ويتفقا فيما بعد ذلك الشيخ.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٨١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **المُضْطَرِبُ**: بكسر الراء، اسم فاعل من اضطرب، (ما قد ورد) حال كونه مختلفاً من راوٍ واحدٍ بأن رواه مرةً على وجه، وأخرى على آخر مخالف له، (فأزيدا) بأن يضطرب فيه كذلك راويان فأكثر (في) لفظ (متن أو في) صورة (سند) رواته ثقات، إما باختلاف في وصلٍ وإرسال، أو في

---

(١) قال الصنعاني بعد ذلك: هو كما قاله الحافظ في بحث الإعلال.

إثبات راوٍ وحذفه، أو غير ذلك، وربما يكون في السند والمتن معاً، هذا كله (إن اتضح فيه تساوي الخلف)؛ أي: الاختلاف في الجهتين أو الجهات، بحيث لم يترجح منه شيء ولم يمكن الجمع.

فتح المغيث: ٢٣٧/١

٢ ـ المُضْطَرِبُ: الذي يروى على أوجهٍ مختلفةٍ متدافعةٍ متفاوتةٍ على التساوي في الاختلاف من واحد أو أكثر في السند أو في المتن.

الغاية في شرح الهداية: ٣٢٨/١ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٨١

المناوي (تـ: **١٠٣١هـ**):

المُضْطَرِبُ: من أقسام الضعيف.

فيض القدير: ٢٧١/٢

الصنعاني (تـ: **١١٨٢هـ**):

المُضْطَرِبُ: يحتمل أنه مأخوذٌ من اضطرب بمعنى اختل، أو من اضطرب القوم: إذا اختلفت كلمتهم.

توضيح الأفكار: ٢٧/٢

الزبيدي (تـ: **١٢٠٥هـ**):

أو ـ أي إن كانت المخالفة ـ بإبدال إما لراو، أو لفظ بآخر، مع عدم المرجح لإحدى الروايتين على الأخرى: **فمضطرب**، وإذا كان أحدهما مرجَّحاً بحفظ ونحوه، فالعمدة على الراجح. وقد يقع ذلك عمداً امتحاناً، وهو جائز بانتهاء الحاجة إليه.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩٥

المُضْطَرِبُ فِي الإِسْنَادِ:

السخاوي (تـ: **٩٠٢هـ**):

مثال **المُضْطَرِبُ فِي السَّنَدِ**: حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعاً: «**في المصلي إذا لم يجد عصى ينصبها بين يديه فليخط خطاً**».

فقد اختلف في سنده على إسماعيل بن أمية، فقيل: عن أبي عمرو بن

محمد بن حريث، عن جده حريث، عن أبي هريرة.

وقيل: عن أبي عمرو بن حريث، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ.

وقيل: عن أبي عمرو بن محمد بن حريث بن سليم، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

وقيل: عن أبي عمرو بن حريث، عن جده حريث.

وقيل: عن حريث بن عمار، عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

الغاية في شرح الهداية: ٣٢٨/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

مثال **المُضْطَرِبُ فِي الإِسْنَادِ**: ما رويناه في سنن أبي داود وابن ماجه: من رواية إسماعيل بن أُمَيَّة، عن أبي عَمرو بن محمد بن حُرَيْثٍ، عن جَدِّه حُرَيْث، عن أبي هريرة، عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: «**إذا صلى أحدُكُم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً**» الحديث. وفيه: «**فإذا لم يَجدْ عصاً يَنْصِبُها بين يديه، فليخُطَّ خَطّاً**». وقد اخْتلِف فيه على إسماعيل اختلافاً كثيراً:

فرواه بِشْر بن المُفَضَّل، ورَوْح بن القاسم، عن إسماعيل هكذا.

ورواه سُفيان الثوري عنه، عن أبي عَمرو بن حُرَيث، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ.

ورواه حُمَيْد بن الأَسْوَد عن إسماعيل، عن أبي عَمرو بن محمد بن حُرَيث بن سُلَيم، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ.

ورواه وُهَيْب بن خالد وعبدالوارث عن إسماعيل، عن أبي عمرو بن حُريث، عن جَدِّه حُرَيث.

وقال عبدالرزاق: عن ابن جُريج سمع إسماعيل بن أمية، عن حُريث بن عمّار، عن أبي هريرة. وفيه من الاضطراب أكثر من هذا.

قال ابن عيينة: لم نجِدْ شيئاً نشد به هذا الحديث.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٨٢

مُضْطَربُ الحَدِيثِ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

مُضْطَربُ الحَدِيثِ: هو ممن يخرج حديثه للاعتبار.

فتح المغيث ص: ١٧٧

المُضْطَرِبُ فِي المَتْنِ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

لم يمثل ابن الصلاح **للاضطراب في المتن**، وسبق منه جملة عن كتاب الإعراب.

ومنه أيضاً حديث فاطمة بنت قيس قالت: سألت ـ أو: سئل ـ رسول الله ﷺ عن الزكاة فقال: «**إن في المال لحقاً سوى الزكاة**».

فهذا حديث قد اضطرب في لفظه ومعناه، فرواه الترمذي هكذا من رواية شريك، عن أبي حمزة، عن الشعبي، عن فاطمة. ورواه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ: «**ليس في المال حق سوى الزكاة**». فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل.

وقول البيهقي: «إنه لا يحفظ لهذا اللفظ إسناداً»، قد بينا أن ابن ماجه رواه.

النكت للزركشي ص: ٢٢٦

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

مثال **المُضْطَرِبُ فِي المَتْنِ**: حديث فاطمة بنت قَيْس قالت: سألت أو سئل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن الزكاة، فقال: «**إن في المال لحقاً سوى الزكاة**». فهذا الحديث قد اضطرب لفظه ومعناه.

فرواه الترمذي هكذا من رواية شريك عن أبي حَمْزَة، عن الشَّعْبي، عن فاطمة.

ورواه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ: «**ليس في المال حق سوى الزكاة**» فهذا الاضطراب لا يحتمل التأويل.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٨٣ ـ ٤٨٤

ض.ر.ر

الضَّرِيرُ:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

الضَّرِيرُ: الذي لا يحفظ حديثه من فم مَنْ حدَّثه.

توضيح الأفكار: ٢٢٣/٢

ض.ع.ف

التَّضْعيف:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

(ينظر: التَّصْحِيحُ/ص.ح.ح).

ضَعِيفٌ:

يحيى بن معين (تـ: ٢٠٣هـ):

١ ـ إذا قلت لك: هو ضَعِيفٌ؛ فليس هو بثقة، لا تكتب حديثه.

الكفاية ص: ٢٢ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٢٤ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ١٧٤ ـ توضيح الأفكار: ١٩٠/١ ـ الرفع والتكميل ص: ٢٢٢

٢ ـ من أقول فيه: ضَعِيفٌ؛ فليس بثقة، لا يكتب حديثه.

فتح المغيث للسخاوي: ٣٦٧/١ ـ فتح الباقي: ٧/٢

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

وقد قلنا: إن ابن معين إذا قال في رجل معروف من أهل العلم: إنه ضَعِيفٌ؛ فإن ذلك ليس تجريحاً منه له، وإنما هو تفضيل لغيره عليه في الأغلب، وقد يقوله باعتبار أوهام توجد له لا تسقط الثقة به، بخلاف إذا قال ذلك فيمن لا يعلم من عند غيره، ممن لو لم نجد تضعيفه له، كنا نترك حديثه.

بيان الوهم والإيهام: ٣٣٤/٥

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

ضَعِيفٌ: هو ممن يخرج حديثه للاعتبار.

فتح المغيث ص: ١٧٧

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

الضَّعِيفُ (الحديث) = الحديث الضَّعِيفُ

الترمذي (تـ: ٢٧٩هـ):

الضَّعِيفُ: الذي عرف أن ناقله متهم بالكذب، رديء الحفظ.

الفتاوى لابن تيمية: ٢٣/١٨

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

١ ـ كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن؛ فهو **حَدِيثٌ ضَعِيفٌ**.

علوم الحديث ص: ٤١ ـ توضيح الأفكار: ١٧١/١

٢ ـ **الضَّعِيفُ**: ما لم يجمع صفات الصحيح ولا صفات الحسن.

فتح المغيث للعراقي ص: ٤٩

٣ ـ إثبات الحسن اصطلاح للترمذي، وغير الترمذي من أهل الحديث ليس عندهم إلا صحيح وضعيف، و**الضَّعِيفُ** عندهم: ما انحط عن درجة الصحيح، ثم قد يكون متروكاً وهو أن يكون راويه متهماً أو كثير الغلط، وقد يكون حسناً بأن لا يتهم بالكذب.

توضيح الأفكار: ١٤٤/١

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ **الضَّعِيفُ**: ما لم يجمع صفة الصحيح أو الحسن.

التقريب للنووي: ١٧٩/١

٢ ـ **الضَّعِيفُ**: ما لم يجتمع فيه شروط الصحيح ولا شروط الحسن.

الإرشاد للنووي ص: ٧٣

٣ ـ **الضَّعِيفُ**: ما لم يوجد فيه شروط الصحة ولا شروط الحسن.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٢٩/١

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

الضَّعِيفُ: ما نقص عن درجة الحَسَنِ.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١١

ابن تيمية (تـ: ٧٢٨هـ):

١ ـ **الحَدِيثُ الضَّعِيفُ**: مثل الذي رواه من ليس بثقة، إما لسوء حفظه، وإما لعدم عدالته.

الفتاوى لابن تيمية: ٤٣/١٨

٢ ـ إنما هذا اصطلاح للترمذي خاصة، وأن غير الترمذي من أهل الحديث كافة الحديث عندهم إما صحيح، وإما ضعيف. و**الضَّعِيفُ** عندهم: ما انحط عن درجة الصحيح، ثم قد يكون ضعيفاً متروكاً، وهو أن يكون راويه متهماً، أو سيئ الحفظ، وقد يكون حسناً، وهذا معنى قول أحمد بن حنبل: «العمل بالحديث الضعيف أولى من القياس»، ويريد بالضعيف الحسن.

النكت للزركشي ص: ٤٤

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

الحَدِيثُ الضَّعِيفُ: كل حديث لم تجتمع فيه شروط الصحيح ولا شروط الحسن المقدم ذكرها، وتتفاوت درجاته في الضعف بحسب بعده من شروط الصحة، كما تتفاوت درجات الصحيح بحسب تمكنه منها.

المنهل الروي ص: ٣٩

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

الضَّعِيفُ: الذي بعد عن الصحيح مخرجه، واحتمل الصدق أو الكذب، أو لا يحتمل الصدق أيضاً كالموضوع.

الخلاصة ص: ٤٦

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

الضَّعِيفُ: ما نقص عن درجة الحسن قليلًا.

الموقظة ص: ٣٣

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

(ينظر: الصحيح/ص.ح.ح).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

ما قصر عن مرتبة الحسن فهو **ضَعِيفٌ**.

فتح المغيث ص: ٤٩

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

الضَّعِيفُ: كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول.

النكت لابن حجر ص: ١٦٩

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **الضَّعِيفُ**: ما لم يبلغ مرتبة الحسن، ولم يفقد صفة من صفاته.

فتح المغيث: ٩٦/١

٢ ـ **الضَّعِيفُ**: اختلف في تعريفه، فقيل: ما اشتمل على ضعفٍ ما ولو كان يسيراً، يعني ما لم يعتضد.

وقيل: ما قصر عن رتبة الحسن.

الغاية في شرح الهداية: ٢٥٨/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **الضَّعِيفُ**: ما لم يَجمع شروط الصحيح أو الحَسَن، ولو بفقد شرطٍ واحدٍ مما يرجع لطعنٍ في الراوي ولو بالمخالفة، أو سقط في السند.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٩٥

٢ ـ **الضَّعِيفُ**: ما ليس بصحيح، ولا حَسَن.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٩٦

الضَّعِيفُ المَرْدُودُ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

(ينظر: الصحيح/ص.ح.ح).

قول أهل الحديث: هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

قول أهل الحديث: **هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ**؛ لا يقتضي الحكم للمتن بالضعف، لاحتمال مجيئه بإسنادٍ آخر صحيح.

الغاية في شرح الهداية: ١/٢٦٠

أَلْفاظ رِواية الحَدِيثُ الضَّعِيف بغير إسناد:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

إذا أردت رواية الحديث الضعيف بغير إسناد فلا تقل فيه: «قال رسول ﷺ كذا وكذا» وما أشبه هذا من الألفاظ الجازمة بأنه ﷺ قال ذلك.

وإنما تقول فيه: «رُوي عن رسول الله ﷺ كذا وكذا، أو: بلغنا عنه كذا وكذا، أو ورد عنه، أو: جاء عنه، أو: روى بعضهم»، وما أشبه ذلك. وهكذا الحكم فيما تشك في صحته وضعفه.

وإنما تقول: «قال رسول الله ﷺ»؛ فيما ظهر لك صحته بطريقه الذي أوضحناه أولًا.

علوم الحديث ص: ١٠٣ ـ ١٠٤

أَنْوَاعِ الضَّعِيفِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

والذي له لقبٌ خاصٌّ معروفٌ **من أقسام ذلك**: الموضوع، والمقلوب، والشاذ، والمعلل، والمضطرب، والمرسل، والمنقطع، والمعضل.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٤٢

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

أنواعه ـ أي الضَّعِيف ـ كثيرة منها: الموضوع، والمقلوب، والشاذ، والمنكر، والمعلل، والمضطرب، وغير ذلك.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٢٩/١

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

من **أَنْوَاعِ الضَّعِيفِ** ما له لقبٌ خاصٌّ كالمنقطع، والمعضل، والشاذ، والمعلل، والمضطرب، والمرسل، والمقطوع، والموضوع وهو شرها.

المنهل الروي ص: ٣٩

ابن تيمية (تـ: ٧٢٨هـ):

١ ـ **الضَّعِيفُ** نوعان:

ضعيف ضعفاً لا يمتنع العمل به، وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي.

وضعيف ضعفاً يوجب تركه وهو الواهي.

ولِهَذَا يَقُولُونَ: هَذَا فِيهِ لِينٌ، فِيهِ ضَعْفٌ.

الفتاوى لابن تيمية: ٢٥/١٨

٢ ـ **الضَّعِيفُ** عندهم نوعان:

ضعيف لا يحتج به، وهو الضعيف في اصطلاح الترمذي.

والثاني: ضعيف يحتج به، وهو الحسن في اصطلاح الترمذي.

الفتاوى لابن تيمية: ٢٤٩/١٨

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

الضرب الثاني: **فيما يختص بالضعيف**: الموقوف:... المقطوع:... المرسل:... المنقطع:... المعضل:... الشاذ والمنكر:... المعلل:... المدلس:... المضطرب:... المقلوب:... الموضوع:... **فذلك اثنا عشر نوعاً يختص بالضعيف.**

الخلاصة ص: ٧٠ ـ ٩٤.

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

١ ـ **أَقْسَامُ الضَّعِيفِ**: ما فقد فيه شرطٌ من شروط القبول قسم. وشرط القبول هي شروط الصحيح والحسن...

فتح المغيث ص: ٤٩

٢ ـ ومن **أَقْسَامِ الضَّعِيفِ**: ما له لقبٌ خاصٌّ كالمضطرب، والمقلوب، والموضوع، والمنكر وهو بمعنى الشاذ.

فتح المغيث ص: ٥١

٣ ـ عد أبو حاتم محمد بن حبان البستي أنواع الضعيف تسعة وأربعين نوعاً، وقوله: (فيما أوعى)؛ أي: جمع، حكاه صاحب المشارق.

فتح المغيث ص: ٥١

٤ ـ **أَقْسَامُ الضَّعِيفِ**: ما فقد فيه شرط من شروط القبول قسم. وشروط القبول هي شروط الصحيح والحسن.

توضيح الأفكار: ٢٢٣/١

قولهم: **هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ ومَتْنُهُ ضَعِيفٌ:**

(ينظر: قولهم: هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ومَتْنُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ/ص.ح.ح).

قولهم: **هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ:**

في «**شرح الألفية**» **للعراقي**، وغيره:

قولهم: **هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ**؛ فمرادهم أنه لم تظهر لنا فيه شروط الصحة، لا أنه كذب في نفس الأمر، لجواز صدق الكاذب، وإصابة من هو كثير الخطأ. هذا هو القول الصحيح الذي عليه أكثر أهل العلم.

الرفع والتكميل ص: ١٨٩ ـ ١٩١

مَرَاتِبُ الضَّعِيفِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

تتفاوت درجاته ـ يعني **الضعيف** ـ في الضعف بحسب بعده من

شروط الصحة، كما تتفاوت درجات الصحيح بحسب تمكنه منها.

وقد قسمه ابن حبان إلى قريب من خمسين قسماً وكلها داخلة في الضابط المذكور فلا نطيل ببسطها خصوصاً وقد بينتها فيما كتبته على **الألفية وشرحها**.

الغاية في شرح الهداية: ٢٥٨/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

أعلى مراتبه بالنظر لطعن الراوي: ما انفرد به الوضَّاع، ثم المتهم به، ثم الكذاب، ثم الفاسق، ثم فاحش الغَلَط، ثم فاحش المخالفة، ثم المختلِط، ثم المبتدع الداعي، ثم مجهول العين، أو الحال.

وبالنظر للسقط: المعلَّق بحذف السند كله من غير ملْتَزِم الصحة كالبخاري، ثم المُعْضَل، ثم المنقطع، ثم المرسل الجَليّ، ثم الخَفي، ثم المدلَّس ولا انحصار له في هذه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٩٦

الضَّعِيفُ (شخص):

ابن حبان (تـ: ٣٥٤هـ):

عبدالله بن محمد **الضَّعِيفُ**: كان ضعيفاً في جسمه لا في حديثه.

وقيل: لقب به من باب الأضداد لشدة إتقانه وضبطه.

تدريب الراوي: ٢٩٠/٢

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

عبدالله بن محمد **الضعيف**: وإنما كان ضعيفاً في جسمه، لا في حديثه.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٣٣٩ ـ المنهل الروي ص: ١١٩

قولهم: ضَعِيفُ الإِسْنَادِ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

قولهم: «ضَعِيفُ الإِسْنَادِ» دون قولهم: «ضعيف»؛ لا يقتضي ضعف المتن، إلا إذا اقتصر عليه حافظ معتمد، فالظاهر ضعف المتن وعدم صحته.

النكت للزركشي ص: ١٢١

ضَعِيفٌ جِدّاً:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

ضَعِيفُ الحَدِيثِ:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

وإذا قالوا: **ضَعِيفُ الحَدِيثِ**؛ فهو دون الثاني ـ أي ليس بقوي ـ لا يطرح حديثه، بل يعتبر به.

الجرح والتعديل: ٣٧/٢ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٢٥ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ١٧٧

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

ضَعِيفُ الحَدِيثِ: هو دون الثاني ـ أي ليس بقوي ـ لا يطرح، بل يعتبر.

قلت: ومثله: فيه ضعف، في حديثه ضعف.

المنهل الروي ص: ٦٥

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

فُلَانٌ حَدِيثُهُ ضَعِيفٌ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

فُلَانٌ حَدِيثُهُ ضَعِيفٌ: هو ممن يخرج حديثه للاعتبار.

فتح المغيث ص: ١٧٧

فِيهِ أو فِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

١ ـ **فِيهِ أو فِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ**: هو في الجرح دون قولهم: فلان ضعيف الحديث.

علوم الحديث ص: ١٢٧

٢ ـ **فِيهِ ضَعْفٌ**: أقل من فلان ضعيف.

فتح المغيث للسخاوي: ٣٧٤/١

ابن تيمية (تـ: ٧٢٨هـ):

(ينظر: أنواع الضعيف).

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

١ ـ **فُلَانٌ فِيهِ ضَعْفٌ**: هو ممن يخرج حديثه للاعتبار.

فتح المغيث ص: ١٧٧

٢ ـ (ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

فِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ: هذه من مرتبة لين الحديث وهي الأولى.

تدريب الراوي: ٣٤٨/١

ضُعِّف:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

لِلضُّعْفِ مَا هُوَ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

فُلَانٌ لِلضُّعْفِ مَا هُوَ: هو ممن يخرج حديثه للاعتبار.

فتح المغيث ص: ١٧٧

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

لِلضُّعْفِ مَا هُوَ؛ يعني: أنه ليس ببعيد عن الضعف.

فتح المغيث: ٣٧٢/١

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

قولهم: إلى الصدق ما هو، و**لِلضُّعْفِ مَا هُوَ**؛ معناه: قريب من الصدق والضعف.

تدريب الراوي: ٣٥٠/١

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

لِلضُّعْفِ مَا هُوَ: هي مثل قوله: إلى الصدق ما هو، واللام بمعنى إلى.

توضيح الأفكار: ١٦٨/٢

ضَعَّفَهُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

ضَعَّفَهُ؛ أي: حكم عليه بالضعف.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٦٥

فُلَانٌ ضَعَّفُوهُ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

فُلَانٌ ضَعَّفُوهُ: هو ممن يخرج حديثه للاعتبار.

فتح المغيث ص: ١٧٧

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

المُضَعَّفُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

أفرد ابن الجوزي عن هذا ـ الضعيف ـ نوعاً آخر سماه **المُضَعَّفُ** وهو: الذي لم يجمع على ضعفه، بل فيه إما في المتن أو في السند تضعيف لبعض أهل الحديث وتقوية لآخرين، وهو أعلى مرتبة من الضعيف المجمع عليه.

فتح المغيث: ١/١٠٠ ـ الغاية في شرح الهداية: ١/٢٥٧

يُضَعَّفُ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

تدريب الراوي: ١/٣٤٨

ض.ل.ل

الضَّالُّ (شخص):

ابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ):

معاوية بن عبدالكريم **الضَّال**، إنما ضل في طريق مكة.

علوم الحديث ص: ٣٣٩ ـ المنهل الروي ص: ١١٩ ـ تدريب الراوي: ٢/٢٩٠

(ض.ي.ق).

ضَيِّقُ المَخْرَجِ = (ضَيِّقُ المَخْرَجِ/خ.ر.ج).



حرف الطاء

ط.ب.ق

الطِّبَاقُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ أثبت أهل الحديث في **الطِّبَاقِ** اسم من يتفق حضوره مجالس الحديث من الكفار رجاء أن يسلم ويؤدي ما سمعه كما وقع في زمن التقي ابن تيمية أن الرئيس المتطيب يوسف بن عبدالسيد بن المهذب إسحاق بن يحيى اليهودي الإسرائيلي عرف بابن الديان سمع في حال يهوديته مع أبيه من الشمس محمد بن عبدالمؤمن الصوري أشياء من الحديث كجزء ابن عترة.

وكتب بعض الطلبة اسمه في الطبقة في جملة أسماء معين، فأنكر عليه.

فتح المغيث: ٥/٢

٢ ـ **الطِّبَاقُ**: التي يجعل كل طبقة منه للمشتركين في السند، كما سيأتي في **طَبقَاتِ الرُّوَاةِ**.

فتح المغيث: ١٦٧/٣

الطَّبَقَاتُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الطَّبَقَاتُ: جمع طبقة، وهي في اللغة: القوم المتشابهون، وتعرف في الاصطلاح بالسن؛ أي: باشتراك المتعاصرين في السن ولو تقريباً، وبالأخذ عن المشايخ وربما اكتفوا بالاشتراك في التلاقي، وهو غالباً ملازم للاشتراك في السن. . .

فتح المغيث: ٣٨٧/٣

طَبَقَاتُ التَّابِعِينَ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

١ ـ خير الناس قرناً بعد الصحابة من شافه أصحاب رسول الله ﷺ

وحفظ عنهم الدين والسنن، وهم قد شهدوا الوحي والتنزيل.

فمن الطبقة الأولى من التابعين: وهم قوم لحقوا العشرة الذين شهد لهم رسول الله ﷺ بالجنة ويُعدّهم جماعة من الصحابة، فمنهم سعيد بن المسيب، وقيس بن أبي حازم، وأبو عثمان النهدي، وقيس بن عباد، وأبو ساسان حضين بن المنذر، وأبو وائل شقيق بن سلمة، وأبو رجاء العطاردي، وغيرهم.

والطبقة الثانية من التابعين: الأسود بن يزيد، وعلقمة بن قيس، ومسروق بن الأجدع، وأبو سلمة بن عبدالرحمن، وخارجة بن زيد، وغيرهم من هذه الطبقة.

والطبقة الثالثة من التابعين: عامر بن شراحيل الشعبي، وعبيد الله بن عبدالله بن عتبة، وشريح بن الحارث، وأقرانهم من هذه الطبقة.

وهم طبقات خمس عشرة طبقة، آخرهم من لقي أنس بن مالك من أهل البصرة، ومن لقي عبدالله بن أبي أوفى من أهل الكوفة، ومن لقي السائب بن يزيد من أهل المدينة، ومن لقي عبدالله بن الحارث بن جزء من أهل مصر، ومن لقي أبا أمامة الباهلي من أهل الشام.

معرفة علوم الحديث ص: ٤٢ ـ المنهل الروي ص: ١١٤

٢ ـ من ولد في زمن النبي ﷺ ولم يسمع منه يعد في **طَبَقَاتِ التَّابِعِينَ**.

النكت للزركشي ص: ١٤١

٣ ـ في «علوم الحديث»: **طَبَقَاتُ التَّابِعِينَ**: هم خمس عشرة طبقة، آخرهم من لقي أنس بن مالك من أهل البصرة، ومن لقي عبدالله بن أبي أوفى من أهل الكوفة، ومن لقي السائب بن يزيد من أهل المدينة.

وقيل: في عد طبقاتهم غير هذا، مما هو مبسوط في مظنته.

توضيح الأفكار: ٢/٢٧٧

ابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ):

من ولد في زمن النبي ﷺ ولم يسمع منه يعد في **طَبَقَاتِ التَّابِعِينَ**.

النكت للزركشي ص: ١٤١

طَبَقَاتُ الرُّوَّاةِ:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

ثم احتيج إلى تبين طبقاتهم، ومقادير حالاتهم، وتباين درجاتهم، ليعرف من كان منهم في منزلة الانتقاد والجهبذة والتنقير والبحث عن الرجال والمعرفة بهم، وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل والجرح.

ويعرف من كان منهم عدلاً في نفسه من أهل الثبت في الحديث والحفظ له والإتقان فيه، فهؤلاء هم أهل العدالة.

ومنهم: الصدوق في روايته، الورع في دينه، الثبت الذي يهم أحياناً، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه أيضاً.

ومنهم: الصدوق الورع المغفل، الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام.

ومنهم: من قد ألصق نفسه بهم ودلسها بينهم، ممن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال منهم الكذب، فهذا يترك حديثه ويطرح روايته ويسقط ولا يشتغل به.

تقدمة الجرح والتعديل ص: ٦ ـ ٧

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

طَبَقَاتُ الرُّوَّاةِ: فن مهم، وطبقات ابن سعد عظيم الفوائد فيه.

المنهل الروي ص: ١١٥

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

من المهمات معرفة **طَبَقَاتُ الرُّوَّاةِ**، فإنه قد يتفق اسمان في اللفظ فيظن أن أحدهما الآخر، فيتميز ذلك بمعرفة طبقتهما إن كانا من طبقتين، فإن كانا من طبقةٍ واحدةٍ فربما أشكل الأمر، وربما عرف ذلك بمن فوقه أو دونه من الرواة، فربما كان أحد المتفقين في الاسم لا يروي عمن روى عنه الآخر، فإن اشتركا في الراوي الأعلى وفيمن روى عنهما فالإشكال حينئذٍ أشد، وإنما يميز ذلك أهل الحفظ والمعرفة.

فتح المغيث ص: ٤٧٣ ـ توضيح الأفكار: ٢/٢٨٣

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

من المهم عند المحدثين معرفة **طَبَقَاتِ الرُّوَّاةِ**: وفائدته: الأمن من تداخل المشتبهين، وإمكان الاطلاع على تبيين التدليس، والوقوف على حقيقة المراد من العنعنة.

نزهة النظر ص: ٩٣

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **طَبَقَاتُ الرُّوَّاةِ**: من المهمات، وفائدته: الأمن من تداخل المشتبهين، كالمتفقين في اسمٍ أو كنية أو نحو ذلك، كما بيناه في المتفق والمفترق، وإمكان الاطلاع علىٰ تبين التدليس على حقيقة المراد من العنعنة.

وبينه وبين التاريخ عموم وخصوص وجهي، فتجمعان في التعريف بالرواة، وينفرد التاريخ بالحوادث والطبقات بما إذا كان في البدريين مثلًا من تأخرت وفاته عمن لم يشهدها، لاستلزامه تقديم المتأخر الوفاة.

وقد فرق بينهما المتأخرين بأن التاريخ ينظر فيه بالذات إلى المواليد والوفيات، وبالعرض إلى الأحوال؛ والطبقات ينظر فيها بالذات إلى الأحوال وبالعرض إلى المواليد والوفيات، ولكن الأول أشبه.

فتح المغيث: ٣٨٧/٣

٢ ـ **للرواة طبقات**؛ أي: مراتب متفرقة وأصناف مختلفة، جمع طبقة، وهي في اللغة: القوم المتشابهون. وتعرف في الاصطلاح بالسن؛ أي: باشتراك المتعاصرين في السن، ولو تقاربا، وبالأخذ عن المشايخ، وربما اكتفوا بالاشتراك في التلاقي وهو غالباً ملازم للاشتراك في السن.

فتح المغيث: ٣٨٧/٣ ـ ٣٨٨ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧١٨

زكرياء الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ):

للرواة طبقات: أي: مراتب، جمع طبقة.

فتح الباقي: ٣/ ٢٧٤

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

طَبَقَاتُ الرُّوَّاةِ؛ أي: مراتب متفرقة، وأصناف مختلفة للرواة باعتباراتٍ متعددة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧١٧

طَبَقَاتُ الصَّحَابَةِ:

ابن سعد (ت: ٢٣٠هـ) في «**الطبقات له**»:

طبقات الصحابة خمس:

فالأولى: البدريون.

الثانية: من أسلم قديماً ممن هاجر عامتهم إلى الحبشة، وشهدوا أُحداً فما بعدها.

الثالثة: من شهد الخندق فما بعدها.

والرابعة: مسلمة الفتح فما بعدها.

الخامسة: الصبيان والأطفال ممن لم يغز، سواء حفظ عنه ـ وهم الأكثر ـ أم لا. (أو تزيد) على الاثنتي عشرة، فضلًا عما دونها.

فتح المغيث: ١٢٤/٣.

الحاكم (ت: ٤٠٥هـ):

هي اثنتا عشرة طبقة:

فالأولى: من تقدم إسلامه بمكة، كالخلفاء الأربعة.

الثانية: أصحاب دار الندوة التي خرج النبي ﷺ إليها بعد أن أظهر عمر بن الخطاب إسلامه، فبايعوه حينئذٍ فيها.

الثالثة: المهاجرة إلى الحبشة.

الرابعة: مبايعة العقبة الأولى.

الخامسة: أصحاب العقبة الثانية، وأكثرهم من الأنصار.

السادسة: المهاجرون الذين وصلوا إلى رسول الله ﷺ بقباء قبل أن يدخل المدينة ويبني المسجد.

السابعة: أهل بدر.

الثامنة: المهاجرة بين بدر والحديبية.

التاسعة: أهل بيعة الرضوان.

العاشرة: المهاجرة بين الحديبية وفتح مكة.

الحادية عشرة: مسلمة الفتح.

الثانية عشرة: صبيان وأطفال رأوا رسول الله ﷺ يوم الفتح، وفي حجة الوداع، وغيرهما، يعني من عقل منهم ومن لم يعقل.

معرفة علوم الحديث: ص ٢٢ ـ ٢٤ ـ فتح المغيث: ١٢٤/٣.

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

طَبَقَاتُ الصَّحَابَةِ: اثنتا عشر طبقة:

الأولى: من تقدم إسلامه بمكة.

الثانية: أصحاب دار الندوة.

الثالثة: المهاجرة إلى الحبشة.

الرابعة: بيعة العقبة الأولى.

الخامسة: بيعة العقبة الثانية.

السادسة: المهاجرون الذين وصلوا إليه صلى الله عليه وآله سلم بقُباء قبل دخوله المدينة.

السابعة: أهل بدر.

الثامنة: المهاجرون بين البدر والحديبية.

التاسعة: أهل بيعة الرضوان.

العاشرة: المهاجرون بين الحديبية وفتح مكة.

الحادية عشرة: مسلمة الفتح.

الثانية عشرة: صبيان وأطفال رأوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفتح وفي حجة الوداع وغيرهما.

توضيح الأفكار: ٢٤٣/٢ ـ ٢٤٤

طَبَقَاتُ الْعُلَمَاءِ وَالرُّوَاةِ= (طبقات العلماء/ع.ل.م).

طَبَقَاتُ المَجْروحِين:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ) عن الحاكم في «**المدخل**»[1]:

المَجْرُوحُونَ طَبَقَاتٌ:

الأولى: قوم وضعوا الحديث.

الثانية: قلبوه فوضعوا لأحاديث أسانيدها.

الثالثة: قوم حملوهم الشره على الرواية عن قوم لم يدركوهم.

الرابعة: قوم عمدوا إلى الموقوفات فرفعوها.

الخامسة: قوم عمدوا إلى المراسيل فوصلوها.

السادسة: قوم غلب عليهم الصلاح، فلم يتفرغوا لضبط الحديث فدخل عليهم الوهم.

السابعة: قوم سمعوا من شيوخ، ثم حدثوا عنهم بما لم يسمعوا.

الثامنة: قوم سمعوا كتباً، ثم حدثوا من غير أصول سماعهم.

التاسعة: قوم جيء إليهم ليحدثوا بها فأجابوا من غير أن يدروا أنها سماعهم.

العاشرة: قوم تلفت كتبهم، فحدثوا من حفظهم على التخمين، كابن لهيعة.

تدريب الراوي: ٢/٣٧١

طَبَقَاتُ النُّقَّادِ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

كل **طَبَقَةٍ** من **نُقَّاد** الرجال لا تخلو من متشددٍ ومتوسط؛

---

(١) قال الحاكم: ذكرت في كتاب المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل **أنواع العدالة** على خمسة **أقسام والجرح** على عشرة أقسام. معرفة علوم الحديث ص: **٩٩**.

فمن الأولى: شعبة وسفيان الثوري، وشعبة أشدهما.

ومن الثانية: يحيى القطان وعبدالرحمن بن مهدي، ويحيى أشدهما.

ومن الثالثة: ابن معين وأحمد، ويحيى أشدهما.

ومن الرابعة: أبو حاتم والبخاري، وأبو حاتم أشدهما.

فتح المغيث للسخاوي: ٨٤/١

الطَّبَقَةُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

الطَّبَقَةُ في اللغة: عبارة عن القوم المتشابهين.

علوم الحديث ص: ٣٩٩

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

الطَّبَقَةُ: القوم المتشابهون من أهل العصر.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٤٨/١

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

الطَّبَقَةُ: القوم المتشابهون، وقد يكونون من طبقة باعتبار، ومن طبقتين باعتبار، كأنس وشبهه من أصاغر الصحابة هم مع العشرة في طبقة الصحابة إذا جعلوا كلهم طبقة واحدة. وعلى هذا فالتابعون طبقة ثانية وأتباعهم ثالثة وهلم جرًّا. وأما باعتبار السوابق فالصحابة بضع عشرة طبقة كما تقدم والتابعون طبقات أيضاً، وكذلك من بعدهم.

المنهل الروي ص: ١١٥

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

الطَّبَقَةُ: عبارة عن جماعة اشتركوا في السن ولقاء المشايخ.

نزهة النظر ص: ٣٩

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **الطَّبقَةُ**: الجماعة المشتركون في شيءٍ خاص كسماع كتاب مخصوص ونحوه.

الغاية في شرح الهداية: ١٤٣/١

٢ ـ **الطَّبَقَةُ** في الاصطلاح: جماعة اشتركوا في السن ولقاء المشايخ أو تقارب شيوخهم.

الغاية في شرح الهداية: ٢/٥٦٨

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

للرواة طبقات؛ أي: مراتب، جمع **طَبَقَة**: تعرف لغةً: بالقوم المتشابهين. واصطلاحاً: بالسن؛ أي: باشتراك المتعاصرين فيه ولو تقريباً.

فتح الباقي: ٣/٢٧٤

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

طَبَقَةٌ: جماعة متفقة في عصرٍ واحدٍ من المسلمين.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٩٧

طَبَقَةُ السَّمَاعِ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

(ينظر: طَبَقَةُ السَّمَاعِ/س.م.ع).

الطَّبْقة:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **الطَّبْقَةُ**: الجماعة المشتركون في شيءٍ خاصٍ كسماع كتاب مخصوص ونحوه.

وينبغي أن يكون كاتب الطبقة موثوقاً به فإنه أمين في ذلك، ضابطاً لذلك، واعياً غير مغفل، وتكون **الطَّبْقَةُ** بآخر الكتاب، أو بموضعٍ لا يخفى منه.

وصورتها: أن يقول مثلًا: سمع الكتاب الفلاني على فلان، ويسميه ويسوق نسبه وكنيته بسماعه له على فلان، ويذكر سنده إن لم يكن بالنسخة بقراءة فلان. ويسرد أسماء الجماعة المُكَمِّلين ثم المُفَوِّتين، مبيناً لقدر فواتهم، مميزاً للحاضرين من السامعين من غير إسقاط لأحدٍ منهم لغرضٍ

فاسد. ويعين التاريخ والمكان، وعليه التحري في كل ما يثبته، ويجتنب التساهل، وإذا لم يحضر مجلساً فله أن يعتمد فيمن شهد إخبار الشيخ أو ثقة منهم.

الغاية في شرح الهداية: ١/١٤٣

٢ ـ (ينظر: التسميع/س.م.ع).

ط.ر.ح

طَرَحُوهُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

طَرَحُوا حَدِيثَهُ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

مُطَّرَحُ الحَدِيثِ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

المَطْرُوحُ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

١ ـ **المَطْرُوحُ**: ما انحط عن مرتبة الضعيف.

الموقظة ص: ٣٤

٢ ـ **المَطْرُوحُ**: ما نزل عن رتبة الضعيف وارتفع عن رتبة الموضوع.

الغاية في شرح الهداية: ١/٢٥٩

مَطْرُوحُ الحَدِيثِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

ط.ر.ر

الطُّرَّةُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الطُّرَّةُ: الحاشية.

فتح المغيث: ٢/٢٢٠

ط.ر.ف

الأطْرَاف:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: تَصْنِيفُ الحَدِيثِ علَى الأطْرَاف/ص.ن.ف).

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

(ينظر: طُرُقُ التَّصْنِيفِ/ص.ن.ف).

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

الأطْرَاف: وهي من جملة ما اصطلح على تسميته أهل الحديث وجعله نوعاً من التأليف، له صفة يمتاز بها عن غيره فيحسن ذكرها، إذ قد صارت من جملة علوم الحديث، وإن لم يتعرض لها ابن الصلاح وزين الدين في كتابيهما.

توضيح الأفكار ١/٢٣١

كُتُبُ الأطْرَافِ = (كتب الأطراف/ك.ت.ب).

طَرَفُ الحَدِيثِ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

طَرَفُ الحَدِيثِ: أول متنه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٨١٣

المُطَرَّفِية:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

المُطَرّفية: نسبة إلى مطرف بن شهاب، وهم فرقة من الزيدية، لهم أقوالٌ رديةٌ ومذاهب غير مرضية، قاتلهم المنصور بالله، وخرب ديارهم ومساجدهم، وأخبارهم معروفة، وله أشعار فيهم وفي حربهم في ديوانه.

توضيح الأفكار: ٢/٥٥

ط.ر.ق

الطُّرُقُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **طُرُقٌ**: جمع طريق بمعنى سبيل: ما يوصل إلى المقصود الحِسي. استعير للموصل إلى المطلوب المعنوي.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٥٧

٢ ـ **الطُّرُقُ**؛ أي: الأسانيد.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٢٧ و٢٣٣ و٢٤٥ و٨١٣

طُرُقُ تَحَمُّلِ الحَدِيث:

(ينظر: وُجُوهُ الأَخْذِ/أ.خ.ذ).

جَمْعُ الطُّرُقِ:

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

يجمعون طرق قول النبي ﷺ: «**من كذب علي**»، و«**إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً**»، و«**أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام**»، و«**إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة**»، و«**نضر الله من سمع منا حديثاً فبلغه**»، و«**إن أهل الدرجات**»، و«**طلب العلم فريضة**»، و«**من سئل عن علم فكتمه**»، والأحاديث المسلسلات.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢/٣٠٠

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

يفردون أحاديث فيجمعون طرقها في كتب مفردة، نحو: طرق حديث «قبض العلم» وحديث «الغسل يوم الجمعة» وغير ذلك.

وكثير من أنواع كتابنا هذا قد أفردوا أحاديثه بالجمع والتصنيف.

علوم الحديث ص: ٢٥٤

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

جَمْعُ الطُّرُقِ: جمع طرق حديث واحد، كطرق حديث: «**قبض العلم**» للطوسي، وطرق حديث: «**من كذب علي متعمداً**» للطبراني، وطرق حديث: «**طلب العلم فريضة**»، ونحو ذلك.

فتح المغيث ص: ٣٠٨

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

جَمْعُ الطُّرُقِ؛ أي: الأسانيد المشتملة على المتون، واستقصائها من المَجَامِع والمسانيد، والنظر في اختلاف رواة كل حديث، وضبطهم وإتقانهم ـ ليحصل الترجيح بذلك، ويُعْلم أنه موصول، أو مرسل، أو نحوهما ـ ورواية غيرهم على سبيل التوهم، فقد روي عن علي بن المَديني أنه قال: «الباب إذا لم تُجْمَعْ طرقه لم يتبين خطؤه».

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٥٨

الطَّرِيقُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ طَرِيقٌ؛ أي: إسناد.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٩٨

٢ ـ الطَّرِيقِ: رجال الإسناد.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٤٣

طَرِيقُ النَّقْلِ:

(ينظر: وجوه الأخذ/أ.خ.ذ).

أَصَحُّ طَرِيقٍ يُرْوَى فِي الدُّنْيَا عَنْ عُمَرَ:

ابن حزم (تـ: ٤٥٦هـ):

أَصَحُّ طَرِيقٍ يُرْوَى فِي الدُّنْيَا عَنْ عُمَرَ: الزهري، عن السائب بن يزيد، عنه.

تدريب الراوي: ٨٣/١ ـ توضيح الأفكار: ٣٩/١

ط.ع.ن

الطَّعْنُ المُجْمَلُ:

في «كشف الأسرار شرح أصول البزدوي»:

أما **الطَّعْنُ** من أئمة الحديث فلا يقبل **مُجْمَلاً**؛ أي: مبهماً بأن يقول: هذا الحديث غير ثابت، أو منكر، أو فلان متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو مجروح، أو ليس بعدل؛ من غير أن يذكر سبب الطعن، وهو مذهب عامة الفقهاء والمحدثين.

الرفع والتكميل ص: ٩٩

أَسْبَابُ الطَّعْنِ في الراوي:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

ثم **الطَّعْنُ** يكون بعشَرة أشياء بعضها أشد في القدحِ من بعض: خمسة منها تتعلق بالعدالة، وخمسة تتعلق بالضبط. ولم يحصل الاعتناء بتمييز أحد القسمين من الآخر؛ لمصلحة اقتضت ذلك، وهي ترتيبها على الأشد فالأشد في موجب الرد على سبيل التّدلِّي؛ لأن الطعن إما أن يكون:

لكذب الراوي في الحديث النبوي: بأن يروي عنه ﷺ ما لم يَقُلْه، متعمِّداً لذلك.

أو تهمته بذلك: بأن لا يروى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة، وكذا من عرف بالكذب في كلامه، وإن لم يظهر منه وقوع ذلك.

أو فحش غلطه؛ أي: كثرته.

أَو غفلته عن الإِتقان.

أو فسقه؛ أي: بالفعل أو القول، مما لم يبلغ الكفر. وبينه وبين الأول عموم، وإنما أفرد الأول لكون القدحِ به أشد في هذا الفن، وأما الفسق بالمعتقد فسيأتي بيانه.

أو وهمه: بأن يروي على سبيل التوهم.

أَو مخالفته؛ أي للثقات.

أو جهالته: بأن لا يعرف فيه تعديل ولا تجريح معين.

أَو بدعته: وهي اعتقاد ما أحدث على خلاف المعروف عن النبي ﷺ، لا بمعاندة، بل بنوعٍ شبهة.

أو سوء حفظه: وهي عبارة عمن يكون غلطه أقل من إصابته.

نزهة النظر ص: ٦٣

أَوْصَافُ الطَّعْنِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

أَوْصَافُ الطَّعْنِ: وهي تكذيب الراوي، أو تهمته بذلك، أو فحش غلطه، أو مخالفته، أو بدعته، أو جهالة عينه، أو جهالة حاله.

فتح المغيث: ٩٩/١

فُلَانٌ طَعَنُوا فِيهِ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

فُلَانٌ طَعَنُوا فِيهِ: هو ممن يخرج حديثه للاعتبار.

فتح المغيث ص: ١٧٧

فُلَانٌ مَطْعُونٌ فِيهِ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

فُلَانٌ مَطْعُونٌ فِيهِ: هو ممن يخرج حديثه للاعتبار.

فتح المغيث ص: ١٧٧

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

حرف الظاء

ظ.هـ.ر

مَعْرِفَةُ المَنْسُوبينَ إِلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

مَعْرِفَةُ النِّسَبِ الَّتِي بَاطِنُهَا عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهَا الَّذِي هُوَ السَّابِقُ إِلَى الفَهْمِ مِنْهَا.

من ذلك أبو مسعود البدري عقبة بن عمرو: لم يشهد بدراً في قول الأكثر، ولكن نزل بدراً فنسب إليها.

سليمان بن طرخان التيمي: نزل في تيم وليس منهم، وهو مولى بني مرة.

أبو خالد الدالاني يزيد بن عبدالرحمن: هو أسدي مولى لبني أسد، نزل في بني دالان بطن من همدان فنسب إليهم....

علوم الحديث ص: ٣٧٣ ـ ٣٧٤

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

قد ينسب الراوي إلى نسبة من مكان أو وقعة به أو قبيلة أو صنعة، وليس الظَّاهِرُ الذي يسبق إلى الفهم من تلك النسبة مراداً، بل لعارضٍ عرض من نزوله ذلك المكان أو تلك القبيلة، أو نحو ذلك.

ومثالُهُ: أبو مسعودِ البَدْرِيُّ، واسمُهُ: عقبةُ بنُ عمرٍو الأنصاريُّ الخزرجيُّ، صاحبُ رسولِ اللهِ ﷺ، فإنَّهُ لَمْ يشهدْ بدراً في قولِ أكثرِ أهلِ العلمِ.

فتح المغيث ص: ٤٤١ ـ توضيح الأفكار: ٢/٤٩٦ ـ ٤٩٧

السخاوي (ت: ٩٠٢هـ):

(ونسبوا)؛ أي: المحدثون، بعض الرواة إلى مكان كانت به وقعة، أو إلى بلد، أو قبيلة، أو صنعة، أو صفة، أو ولاء، أو غير ذلك مما ليس ظاهره الذي يسبق إلى الفهم منه مراداً، بل النسبة لذلك (العارضٍ) عرض، وأمثلة ذلك كثيرة.

فتح المغيث: ٣/ ٢٩٧

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

النِّسَبُ التي على خلاف ظاهرها: قد ينسب الراوي إلى نسبة من مكان، أو وقعة به، أو قبيلة، أو صنعة، وليس الظاهر الذي يسبق إلى الفهم من تلك النسبة مراداً، بل لعارضٍ عرض من نزوله ذلك المكان، أو تلك القبيلة ونحو ذلك.

تدريب الراوي: ٢/٣٤٠

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

(ونسبوا)؛ أي: المحدثون بعض الرواة لمكان كانت به وقعة، أو لبلد، أو قبيلة، أو صنعة، أو صفة، أو ولاء، أو غيرها، مما ليس ظاهره الذي يسبق إلى الفهم من تلك النسبة مراداً، بل النسبة فيه (لعارض).

فتح الباقي: ٢/٢٩٧



حرف العين

ع.ب.د

العَبَادِلَةُ = (الصَّحَابَةُ العَبَادِلَةُ/ص.ح.ب).

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

العَبَادِلَةُ: ابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير.

التمهيد ٢٧٤/١٦

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

روينا عن أحمد بن حنبل أيضاً أنه قيل له: من **العَبَادِلَةُ**؟ فقال: عبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمر، وعبدالله بن الزبير، وعبدالله بن عمرو. قيل له: فابن مسعود؟ قال: لا، ليس عبدالله بن مسعود من العبادلة[(١)].

علوم الحديث ص: ٢٩٦ ـ الغاية في شرح الهداية: ٣٨٦/١

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

العَبَادِلَةُ: ابن عمر، وابن عمرو بن العاص، وابن الزبير، وليس منهم ابن مسعود وغلط الجوهري، قاله في «**القاموس**».

توضيح الأفكار: ٢٨٧/١

ع.ب.ر

الاعْتِبَارُ:

ابن حبان (تـ: ٣٥٤هـ):

طريق **الاعْتِبَارِ** في الأخبار، مثاله: أن يروي حماد بن سلمة حديثاً لم

---

(١) قال البيهقي: «وهذا لأن ابن مسعود تقدم موته، وهؤلاء عاشوا حتى احتيج إلى علمهم. فإذا اجتمعوا على شيء قيل: «هذا قول العبادلة»، أو «هذا فعلهم».
قال ابن الصلاح: ويلتحق بابن مسعود في ذلك سائر العبادلة المسمين بعبدالله من الصحابة، وهم نحو مائتين وعشرين نفسا». ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٢٩٦.

يتابع عليه، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

فينظر: هل روى ذلك ثقة غير أيوب عن ابن سيرين، فإن وجد علم أن للخبر أصلاً يرجع إليه، وإن لم يوجد ذلك فثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة. وإلا فصحابي غير أبي هريرة رواه عن النبي ﷺ، فأي ذلك وجد يعلم به أن للحديث أصلاً يرجع إليه وإلا فلا.

قال ابن الصلاح: فمثال المتابعة: أن يروي ذلك الحديث بعينه عن أيوب غير حماد، فهذه المتابعة التامة. فإن لم يروه أحد غيره عن أيوب لكن رواه بعضهم عن ابن سيرين أو عن أبي هريرة أو رواه غير أبي هريرة عن رسول الله ﷺ فذلك قد يطلق عليه اسم المتابعة أيضاً، لكن يقصر عن المتابعة الأولى بحسب بعدها منها، ويجوز أن يسمى ذلك بالشاهد أيضا.

فإن لم يُرو ذلك الحديث أصلاً من وجهٍ من الوجوه المذكورة لكن روي حديث آخر بمعناه فذلك الشاهد من غير متابعة.

علوم الحديث ص: ٨٣ ـ ٨٤ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٩١ ـ فتح الباقي: ١/٢٠٥

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

فإذا روى حماد مثلًا حديثاً عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ؛ ينظر هل رواه ثقة غير حماد، عن أيوب، أو عن ابن سيرين غير أيوب، أو عن أبي هريرة غير ابن سيرين، أو عن النبي ﷺ غير أبي هريرة، فأي ذلك وجد علم أن له أصلاً يرجع إليه، فهذا النظر والتفتيش يسمى **اعْتِبَاراً**.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١/٣٣ ـ ٣٤

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

الاعْتِبَارُ: أن ينظر في حديث رواه حماد بن سلمة مثلًا ولم يتابع عليه عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة. هل رواه ثقة غير أيوب كذلك، فإن لم يوجد فثقة غير ابن سيرين كذلك، فإن لم يوجد فصحابي غير أبي هريرة.

فأي ذلك وجد علم أن له أصلاً يرجع إليه وإلا فلا.

المنهل الروي ص: ٥٩

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

الاعْتِبَارُ: أن يروي ذلك الحديث عن شيخ الراوي أو شيخ شيخه، وهكذا إلى الصحابي أو غيره من الصحابة.

النكت للزركشي ص: ٢٠٧

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

الاعْتِبَارُ: أن تأتي إلى حديث لبعض الرواة فتعتبره بروايات غيره من الرواة، بسَبْرِ طرق الحديث ليعرف هل شاركه في ذلك الحديث راوٍ غيره، فرواه عن شيخه أم لا، فإن يكن شاركه أحد ممن يعتبر بحديثه، أي يصلح أن يخرّج حديثه للاعتبار به والاستشهاد به، فيسمى حديث هذا الذي شاركه تابعاً.

وإن لم تجد أحداً تابعه عليه عن شيخه، فانظر هل تابع أحد شيخَ شيخه، فرواه متابعاً له أم لا، فإن وجدت أحداً تابع شيخَ شيخه عليه فرواه كما رواه فسمِّه أيضاً تابعاً، وقد يسمونه شاهداً، وإن لم تجد فافعل ذلك فيمن فوقه إلى آخر الإسناد حتى في الصحابي، فكل من وجد له متابع فسمِّه تابعاً، وقد يسمونه شاهداً كما تقدم، فإن لم تجد لأحدٍ ممن فوقه متابعاً عليه، فانظر هل أتى بمعناه حديث آخر في الباب أم لا، فإن أتى بمعناه حديث آخر فسمِّ ذلك الحديث شاهداً، وإن لم تجد حديثاً آخر يؤدي معناه فقد عُدِمَت المتابعات والشواهد، فالحديث إذاً فرد.

فتح المغيث ص: ٩٠ ـ ٩١ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٥٥ ـ ٣٥٦

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

الاعْتِبَارُ: الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد.

النكت لابن حجر ص: ٢٧٨ ـ توضيح الأفكار: ٢/١٠

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **الاعْتِبَارُ**: سَبْرُكَ؛ أي: اختيارك ونَظَرُكَ الحديث من الدواوين المبوبة والمسندة، وغيرهما كـ: المعاجم والمشيخات والفوائد، لتنظر هل شارك راويه الذي يظن تفرده به راوٍ غيره، أو فقل هل شارك راوٍ من رواية غيره فيما حمل عن شيخه سواء اتفقا في رواية ذلك الحديث بلفظه عن شيخ واحد أم لا؟. فبان أن الاعتبار ليس قسيماً لما معه ـ [يعني المتابعات والشواهد] ـ بل هو الهيئة الحاصلة في الكشف عنهما.

فتح المغيث: ٢٠٧/١

٢ ـ **الاعْتِبَارُ**: تتبع الطرق لذاك الحديث الذي يظن أنه فرد هل شرك راويه راوٍ آخر أم لا؟.

فإن وجد بعد ظن كونه فرداً أن راوٍ آخر ممن يصلح أن يخرج حديثه للاعتبار والاستشهاد به وافقه، فإن كان التوافق باللفظ سمي متابعاً. والحاصل من المصدر الذي هو الاشتراك المتابعة.

وإن كان بالمعنى سمي شاهداً، وإن لم يوجد من وجهٍ بلفظه أو بمعناه فإنه يتحقق فيه التفرد المطلق حينئذٍ.

الغاية في شرح الهداية: ٣١٩/١

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

الاعْتِبَارُ: أن يأتي إلى حديث لبعض الرواة فيعتبره بروايات غيره من الرواة بسبر طرق الحديث ليعرف هل شاركه في ذلك الحديث راوٍ غيره فرواه عن شيخه أو لا؟ فإن لم يكن فينظر هل تابع أحد شيخ شيخه فرواه عمن روى عنه وهكذا إلى آخر الإسناد وذلك المتابعة، فإن لم يكن فينظر هل أتى بمعناه حديثٌ آخر وهو الشاهد، فإن لم يكن فالحديث فرد.

فليس الاعتبار قسيماً للمتابع والشاهد، بل هو هيئة التوصل إليهما.

تدريب الراوي: ٢٤١/١ ـ ٢٤٢

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

إن **الاعْتِبَارَ** هو نفس معرفة القسمين، أو علة معرفتهما، وليس قسيماً لهما لعدم اندراج الثلاثة تحت أمرٍ واحد، فإن التقسيم هو ضم القيود

المتباينة أو المتخالفة إلى القسم، وليس هذا كذلك، بل **الاعْتِبَارُ**: هيئة للتوصل إلى المتابع أو الشاهد، فكيف يكون قسما لهما؟.

توضيح الأفكار: ٢/١٠

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المتابعة/ت.ب.ع).

الاعْتِبَارُ والمُتَابَعَاتُ والشَّواهِدُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

الاعْتِبَارُ والمُتَابَعَاتُ والشَّواهِدُ: هذه أمور يتداولونها في نظرهم في حال الحديث، هل تفرد به راويه أو لا؟ وهل هو معروف أو لا؟.

علوم الحديث ص: ٨٢

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

الاعْتِبَارُ والمُتَابَعَاتُ والشَّواهِدُ: هذه أمور يتعرفون بها حال الحديث.

الإرشاد للنووي ص: ٩٧ ـ التقريب للنووي: ٢٤١/١

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

الاعْتِبَارُ والمُتَابَعَاتُ والشَّواهِدُ: هي أمور يتعرفون بها حال الحديث.

المنهل الروي ص: ٥٩

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

الاعْتِبَارُ والمُتَابَعَاتُ والشَّواهِدُ: هذه العبارة توهم أن الاعتبار قسم للمتابعات والشواهد، وليس كذلك، بل الاعتبار هي الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد، وعلى هذا كان حق العبارة أن يقول: مَعْرِفَةُ الاعْتِبَارِ لِلْمُتَابَعَةِ والشَّاهِدِ.

توضيح الأفكار: ٢/١٠

يُعْتَبَرُ بِحدِيثِهِ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

يُعْتَبَرُ بِحدِيثِهِ؛ أي: يصلح أن يخرّج حديثه للاعتبار به والاستشهاد به.

فتح المغيث ص: ٩٠ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٥٥

لا يُعْتَبَرُ بِحِدِيثِهِ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

يُعْتَبَرُ بِهِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده بل يكون معدوداً في الضعفاء. وفي كتابَي البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد، وليس كل ضعيف يصلح لذلك.

ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء: فلان **يُعْتَبَرُ بِهِ**، وفلان **لَا يُعْتَبَرُ بِهِ**.

علوم الحديث ص: ٨٤

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

(ينظر: أدنى مراتب ألفاظ التعديل عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ (ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

٢ ـ **يُعْتَبَرُ بِهِ**؛ أي: في المتابعات والشواهد.

فتح المغيث: ١/٣٦٥

لا يُعْتَبَرُ به:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

(ينظر: يُعْتَبَرُ بِهِ).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

ع.ج.ب

عِنْدَهُ عَجَائِب:

الذهبي (ت: ٧٤٨هـ):

١ ـ علي بن معبد بن نوح أبو الحسن البغدادي، قال أبو بكر بن الجعابي: نزل مصر، **وعنده عجائب**.

قلت: قول أبي بكر: **عنده عجائب**؛ عبارة محتملة للتليين، فلا تقبل إلا مفسرة، والرجل فثقة، صادق، صاحب حديث، ولكنه يأتي بغرائب عن من يحتملها.

سير أعلام النبلاء: ١٠/٦٣٣ ـ ٦٣٤

٢ ـ جسرة بنت دجاجة، قال البخاري في تاريخه: **عندها عجائب**.

فقوله: **عندها عجائب**؛ ليس بصريح في الجرح.

ميزان الاعتدال: ١/٣٩٩

ع.ج.م

الإِعْجَامُ:

الرامهرمزي (تـ: ٣٦٠هـ):

١ ـ **الإِعْجَامُ**: أعجمت الكتاب، فهو معجم لا غيره؛ وهو النقط، أن تُبيِّنَ التاء من الياء والحاء من الخاء.

المحدث الفاصل ص: ٦٠٨ ـ ٦٠٩

٢ ـ قال الأوزاعي: «نور الكتاب **إِعْجَامُهُ**».

قال الرامهرمزي؛ أي: نقطه، أن يبين التاء من الياء، والحاء من الخاء.

تدريب الراوي: ٦٨/٢

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

الإِعْجَامُ: النقط.

تدريب الراوي: ٦٨/٢

علي بن إبراهيم البغدادي في كتاب «**سِمات الخط ورقومه**»:

الإِعْجَامُ بكسر الهمزة؛ أي: النقط والإعراب.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٨٠٠

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

الإِعْجَامُ: إزالة العجمة، وذلك بالنقط ونحوه، فيميز الخاء المعجمة من الحاء المهملة، والذال المعجمة من الدال المهملة.

توضيح الأفكار: ٢١٩/٢

إِعْجَامُ الخَطِّ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

إِعْجَامُ الخَطِّ: نقطه وضبطه.

الغاية في شرح الهداية: ١٢٧/١

المَعَاجِمُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

المَعَاجِمُ: الكتب المصنفة على حروف المعجم في شيوخ المصنف، كالمعجم الأوسط والصغير للطبراني، أو في أسماء الصحابة كالمعجم الكبير له أيضاً، وهو أعظمها وأوسعها.

الغاية في شرح الهداية: ١١٢/١

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

المَعَاجِمُ: جمع معجم، وهو في اصطلاحهم: ما تذكر فيه الأحاديث

على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك، والغالب أن يكونوا مرتبين على حروف الهجاء.

الرسالة المستطرفة ص: ١٠٨

ع.د.ل

التَّعْدِيلُ:

ابن المنير (تـ: ٦٩٥هـ):

١ ـ **التَّعْدِيلُ**: إنما هو تنفيذ للشهادة.

فتح الباري: ٢٤٩/٥

٢ ـ في «**الكفيل**»: **لِلتَّعْدِيلِ** قسمان: صريحي وغير صريحي.

فالصريحي واضح.

وغير الصريحي وهو الضمني.

فتح المغيث للسخاوي: ٣١٥/١

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

التَّعْدِيلُ: مصدر عدّله، نسبة إلى العدالة، مثل فسقه.

توضيح الأفكار: ١٥٩/٢

التَّعْدِيلُ عَلَى الإِبْهَامِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

لا يجزئ **التَّعْدِيلُ عَلَى الْإِبْهَامِ** من غير تسمية المُعَدَّل، فإذا قال: «حَدَّثَنِي الثِّقَةُ» أو نحو ذلك مقتصراً عليه لم يكتف به، فيما ذكره الخطيب الحافظ وَالصَّيْرَفِيُّ الفقيه وغيرهما، خلافاً لمن اكتفى بذلك، وَذلك لأنه قد يكون ثقة عنده، وَغيره قد اطلع على جرحه بما هو جارح عنده أو بالإجماع، فيُحتاج إلى أن يسميه حتى يعرف، بل إضرابه عن تسميته مُريب يوقع في القلوب فيه تَرَدُّداً، فإن كان القائل لذلك عالماً أجزأ ذلك في حق من يوافقه في مذهبه، على ما اختاره بعض المحقِّقِين.

علوم الحديث ص: ١١٠ ـ التقييد والإيضاح ص: ١٤٣.

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

التَّعْدِيلُ عَلَى الإِبْهَامِ: كأن يقول الراوي: أخبرني الثقة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٩٦

التَّعْدِيلُ الصَّرِيحِيّ:

ابن المنير (تـ: ٦٩٥هـ):

(ينظر: التعديل).

التَّعْدِيلُ غَيْرُ الصَّرِيحِيّ:

ابن المنير (تـ: ٦٩٥هـ):

التَّعْدِيلُ غَيْرُ الصَّرِيحِيّ: هو الضمني، كرواية العدل وعمل العالم.

فتح المغيث للسخاوي: ١/٣١٥

التَّعْدِيلُ المُفَسَّرُ (والمُبْهَمُ):

اللكنوي (تـ: ١٣٠٤هـ):

اعلم أن **التَّعْدِيلَ** وكذا الجرح قد يكون **مُفَسَّراً** وقد يكون **مُبْهَماً**.

فالأول: ما يذكر فيه المعدل أو الجارح السبب.

والثاني: ما لا يبين السبب فيه.

الرفع والتكميل ص: ٧٩

طُرُقُ التَّعْدِيلِ:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

جعل أئمة الأصول والحديث من **طُرُقِ التَّعْدِيلِ**: حكم مشترط العدالة بالشهادة، وعمل العالم بروايته، ورواية من لا يروي إلا عن عدل.

ومعلوم أن دلالة هذه الطرق على عدالة الشاهد والراوي إلزامية.

توضيح الأفكار: ١/٢٨١

مُبْهَمُ التَّعْدِيلِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **مُبْهَمُ التَّعْدِيلِ**؛ أي: تعديل المبهم.

فتح المغيث: ٣١١/١

٢ ـ صورته: نحو أن يقال: حدثني الثقة أو الضابط أو العدل، من غير تسمية.

فتح المغيث: ٣١١/١

مَرَاتِبُ أَلْفَاظِ التَّعْدِيلِ = عبارات التَّعْدِيلِ:

ابن أبي حاتم (تـ: **٣٢٧هـ**):

وجدت الألفاظ في الجرح و**التَّعْدِيلِ** على مراتبٍ شتى:

فإذا قيل للواحد: إنه ثقة أو متقن ثبت؛ فهو ممن يحتج بحديثه.

وإذا قيل له: إنه صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به؛ فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية.

وإذا قيل: شيخ؛ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه، وينظر فيه إلا أنه دون الثانية.

وإذا قيل: صالح الحديث؛ فإنه يكتب حديثه للاعتبار.

الجرح والتعديل: ٣٧/٢ ـ سير أعلام النبلاء: ٢٦٧/١٣

ابن الصلاح (تـ: **٦٤٣هـ**):

أَلْفَاظُ التَّعْدِيلِ على مراتب:

الأولى: قال ابن أبي حاتم: إذا قيل للواحد: إنه ثقة أو متقن؛ فهو ممن يحتج بحديثه.

قلت: وكذا إذا قيل: ثبت، أو حجة. وكذا إذا قيل في العدل: إنه حافظ، أو ضابط.

الثانية: قال ابن أبي حاتم: إذا قيل: إنه صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به؛ فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية.

قلت: هذا كما قال، لأن هذه العبارات لا تشعر بشريطة الضبط، فينظر في حديثه ويختبر حتى يعرف ضبطه.

الثالثة: قال ابن أبي حاتم: إذا قيل: شيخ؛ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية.

الرابعة: قال: إذا قيل: صالح الحديث؛ فإنه يكتب حديثه للاعتبار.

علوم الحديث ص: ١٢٢ ـ ١٢٥

بدر الدين بن جماعة (تـ: **٧٣٣**هـ):

أَلْفَاظُ التَّعْدِيلِ مراتب:

الأولى: أعلاها، ثقة، أو متقن، أو ثبت، أو حجة، وفي العدل حافظ أو ضابط؛ فهذا حجة.

الثانية: صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به؛ فهذا يكتب حديثه، وينظر فيه، لأن هذه العبارات لا تشعر بالضبط فينظر ليعتبر ضبطه.

الثالثة: شيخ؛ فهذا يكتب حديثه وينظر فيه، كما تقدم.

قلت: ومثله أو قريب منه: روى عنه الناس، أو لا أعلم به بأساً.

الرابعة: صالح الحديث؛ فهذا يكتب حديثه للاعتبار. قلت: ومثله: وسط.

المنهل الروي ص: ٦٥

الطيبي (تـ: **٧٤٣**هـ):

أَلْفَاظُ التَّعْدِيلِ على مراتب:

الأولى: أن يقال: هو ثقة، أو متقن، أو ثبت، أو حجة، أو يقال في العدل حافظ أو ضابط؛ فهذا حجة.

الثانية: صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به؛ فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه؛ لأن هذه العبارات لا تشعر بالضبط فينظر ليعتبر ضبطه.

الثالثة: إذا قيل: هو شيخ؛ فهو يكتب حديثه وينظر فيه، قيل: وقريب منه: روى عنه الناس.

الرابعة: صالح الحديث؛ فإنه يكتب حديثه للاعتبار. قيل: ومثله: هو وسط.

الخلاصة ص: ٨٨

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

أعلى العبارات في الرواة المقبولين:

١. ثبت حجة، وثبت حافظ، وثقة متقن، وثقة ثقة.

٢. ثم: ثقة.

٣. ثم: مقبول، ثم صدوق، ولا بأس به، وليس به بأس.

٤. ثم: محله الصدق، وجيد الحديث، وصالح الحديث، وشيخ وسط، وشيخ حسن الحديث، وصدوق إن شاء الله، وصويلح، ونحو ذلك.

مقدمة ميزان الاعتدال: ٤/١

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

قوله: «الأولى: ثقة...» إلى آخره.

تقديم هذه الرتبة تبع فيها ابن أبي حاتم، لكن ثم رتبة أعلى منها ينبغي تقديمها وهو تكرار التوثيق، إما مع تباين الألفاظ كقولهم: «ثبت حجة، أو ثبت حافظ، أو ثقة ثبت، أو ثقة متقن» ونحوه، وإما مع إعادة اللفظ الأول كقولهم: «ثقة ثقة» ونحوها؛ فهذه المرتبة أعلى العبارات في الرواة المقبولين، كذا قاله الحافظ الذهبي في مقدمة «**الميزان**».

وينبغي أن يكون أعلى منها قولهم: «فلان لا يسأل عن مثله» ونحوه.

النكت للزركشي ص: ٢٨٥

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ على أربع أو خمس طبقات:

المرتبة الأولى: العليا من ألفاظ التعديل ـ ولم يذكرها ابن أبي حاتم ولا ابن الصلاح ـ هي إذا كرر لفظ التوثيق، إما مع تباين اللفظين كقولهم: ثبت حجة، أو ثبت حافظ، أو ثقة ثبت، أو ثقة متقن، أو نحو ذلك. وإما مع إعادة اللفظ الأول كقولهم: ثقة ثقة، ونحوها.

المرتبة الثانية: وهي التي جعلها ابن أبي حاتم ـ وتبعه ابن الصلاح ـ المرتبة الأولى.

المرتبة الثالثة: قولهم: ليس به بأس، أو لا بأس به، أو صدوق، أو مأمون. وجعل ابن أبي حاتم وابن الصلاح هذه ثانية، وأدخلا فيها قولهم: محله الصدق.

المرتبة الرابعة: قولهم: محله الصدق، أو رووا عنه، أو إلى الصدق ما هو، أو شيخ وسط، أو وسط، أو شيخ، أو صالح الحديث، أو مقارب الحديث بفتح الراء وكسرها، أو جيد الحديث، أو حسن الحديث، أو صويلح إن شاء الله، أو أرجو أنه ليس به بأس.

فتح المغيث ص: ١٧٢ ـ ١٧٣ ـ الرفع والتكميل ص: ١٤٧ ـ ١٥١

ابن حجر (تـ: **٨٥٢**هـ):

أرفع **مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ**: الوصف بأفعل، كأوثق الناس، وأثبت الناس، أو إليه المنتهى في الثبت.

ثم ما تأكد بصفة من الصفات الدالة على التعديل أو صفتين، كثقة ثقة، أو ثبت ثبت، أو ثقة حافظ، أو عدل ضابط، أو نحو ذلك.

وأدناها: ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح، كشيخ، ويروى حديثه، ويعتبر به، ونحو ذلك.

وبين ذلك مراتب لا تخفى.

الغاية في شرح الهداية: ٢٠٤/١

السخاوي (تـ: **٩٠٢**هـ):

أَلْفَاظُ التَّعْدِيلِ على ست مراتب:

١ ـ أرفعها عند المحدثين الوصف بما دل على المبالغة، أو عبر عنه بأفعل كأوثق الناس وأضبط الناس، وإليه المنتهى في التثبت. ويلحق به: لا أعرف له نظيراً في الدنيا.

٢ ـ ثم ما يليه، كقولهم: فلان لا يسأل عنه، أو نحوه.

٣ ـ ثم ما تأكد بصفةٍ من الصفات الدالة على التوثيق، كثقة ثقة، وثبت ثبت. وأكثر ما وجد فيه قول ابن عيينة: حدثنا عمرو بن دينار وكان ثقة ثقة. إلى أن قاله تسع مرات. ومن هذه المرتبة قول ابن سعد في شعبة: ثقة مأمون ثبت حجة صاحب حديث.

٤ ـ ثم ما انفرد فيه بصيغة دالةٍ على التوثيق كثقة، أو ثبت، أو كأنه مُصْحَف، أو حجة، أو إمام، أو ضابط، أو حافظ.

٥ ـ ثم قولهم: ليس به بأس، أو لا بأس به، عند غير ابن معين على ما سيأتي ذكر اصطلاحه، أو صدوق، أو مأمون، أو خيار الخلق.

٦ ـ ثم ما أشعر بالقرب من التجريح وهو أدنى المراتب كقولهم: ليس ببعيد من الصواب، أو شيخ، أو يروي حديثه، أو يعتبر به، أو شيخ وسط، أو روى الناس عنه، أو صالح الحديث، أو يكتب حديثه، أو مقارب الحديث، أو صويلح، أو صدوق إن شاء الله، وأرجو أن لا بأس به، ونحو ذلك.

فتح المغيث: ٣٦١/١ ـ ٣٦٨ ـ الرفع والتكميل ص: ١٥٥ ـ ١٦٤

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

أرفع **مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ**: الوصف بصيغة المبالغة، كأوثق الناس، أثبت الناس، إليه المنتهى في التثبت، والمكرر كثقة ثبت، أو ثقة حافظ، أو ثقة حجة، أو ثقة متقن، ونحو ذلك.

ويليها: ليس به بأس، لا بأس به، صدوق، مأمون، خِيَار.

ويليها: محله الصدق، روي عنه، شيخ، يروى حديثه، يعتبر به،

وسط، صالح الحديث، مقارب الحديث، جيد الحديث، حسن الحديث.

ويليها: صويلح، صدوق إن شاء الله تعالى، أرجو أنه لا بأس به.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ٢٠٢ ـ ٢٠٣

العَدَالَةُ:

محمد بن الطيب أبو بكر (تـ: ٤٠٣هـ):

العَدَالَةُ المطلوبة في صفة الشاهد والمخبر هي العدالة الراجعة إلى استقامة دينه، وسلامة مذهبه، وسلامته من الفسق وما يجري مجراه.

الكفاية ص: ١٠٢

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

أصل **عَدَالَةِ** المحدث أن يكون مسلماً لا يدعو إلى بدعة، ولا يعلن من أنواع المعاصي ما تسقط به عدالته.

معرفة علوم الحديث ص: ٥٣

الراغب (تـ: ٥٠٢هـ):

العَدَالَةُ: تارةً تقال في الفضائل كلها من حيث إنه لا يخرج شيء من الفضائل عنها، وتارةً يقال: هي أكمل الفضائل من حيث إن صاحبها يقدر أن يستعملها في نفسه وفي غيره، وهي ميزان الله المبرأ من كل زلة ويثبت بها أمر العالم.

فيض القدير: ٤/٢٧٧

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

العَدَالَةُ: أن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلًا، سليماً من الفسق وخوارم المروءة.

المنهل الروي ص: ٦٣

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

العَدَالَةُ: اجتناب الكبائر وعدم الإصرار على الصغائر.

النكت للزركشي ص: ٢٥٢

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

العَدَالَةُ: مَلَكَة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة[١].

توضيح الأفكار: ١٧٩/٢

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

العَدَالَةُ: مَلَكَة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة.

فتح المغيث: ٢٩٠/١

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

العَدَالَةُ: ملكة تحمل على ملازمة التقوى.

فتح الباقي: ٢٩٤/١

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

١ ـ الأصل في المسلم هو القيام بالوظائف، وهو معنى **العَدَالَةِ**.

توضيح الأفكار: ١٦٦/١

٢ ـ رسموا **العَدَالَةَ** بالتقوى، وهي: الإتيان بالواجبات، واجتناب المقبحات، مع عدم ملابسة بدعة، ثم قالوا: يكفي تعديل الثقة لغيره بقوله: «عدل» أو «ثقة» مثلاً، ومعناه: إخباره أنه علم منه إتيانه بالواجبات، واجتنابه المقبحات، وعدم ملابسته لبدعة.

توضيح الأفكار: ١٢١/٢

٣ ـ قد تقدم في رسم **العَدَالَةِ** أنه لا بد من السلامة عما يخرم المروءة، فمن خرمها فليس بعدل.

توضيح الأفكار: ١٥٣/٢

٤ ـ الحاصل أن تفسيرهم **العَدَالَة** بالمَلَكَة ليس هو معناها لغة، ولا أتى عن الشارع في ذلك حرف واحد، وتفسيرها بالملكة تشديد لا يتم وجوده إلا في المعصومين وأفراد من خُلَّص المؤمنين، بل في الحديث «**إن كل بني آدم خطاؤون، وخير الخطائين التوابون**» وفيه أنه «**ما من نبي إلا**

---

(١) والحافظ ابن حجر عرف لفظ العدل بدل العدالة. ينظر: مصطلح العدل عنده فيما سيأتي ذكره.

عصى أو همَّ إلا يحيى بن زكريا».

توضيح الأفكار: ١٨٠/٢

في كتب الأصول:

العَدَالَةُ: اجتناب كبائر المقبحات، وما فيه خسة، والإتيان بالواجبات.

توضيح الأفكار: ١٦٦/١

العَدَالَةُ البَاطِنَةُ:

الرافعي (تـ: ٦٢٣هـ):

١ ـ **العَدَالَةُ البَاطِنَةُ**: الاستقامة، بلزومه أداء أوامر الله، وتجنب مناهيه، وما يثلم مروءته، سواء ثبت عند الحاكم أو لا.

فتح المغيث للسخاوي: ٣٢٥/١ ـ ٣٢٦

٢ ـ ذكر في الصوم أن **العَدَالَةَ البَاطِنَةَ**: التي يرجع فيها إلى أقوال المزكين.

توضيح الأفكار: ١٦٦/١

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

العَدَالَةُ البَاطِنَةُ: التي يرجع فيها إلى أقوال المزكين.

النكت للزركشي ص: ٢٦٦

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

العَدَالَةُ البَاطِنَةُ: ما في نفس الأمر، وهي التي ترجع إلى أقوال المزكين.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥١٨

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

العَدَالَةُ البَاطِنَةُ عندهم: ما يرجع إلى تزكية المزكين.

توضيح الأفكار: ١٢١/٢

العَدَالَةُ الظَّاهِرَةُ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

مراده - يقصد التبريزي - بالعدالة الظاهرة: العلم بعدم الفسق.

النكت للزركشي ص: ٢٦٦

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

العَدَالَةُ الظَّاهِرَةُ: ما يعلم من ظاهر الحال.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥١٨

أَهْلُ العَدَالَةِ:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

١ - وأثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة وثبت في الرواية مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته بأن يكونوا أمناء في أنفسهم علماء بدينهم، أهل ورعٍ وتقوًى وحفظ للحديث وإتقان به وتثبت فيه، وأن يكونوا أهل تمييز وتحصيل، لا يشوبهم كثيرٌ من الغفلات، ولا تغلب عليهم الأوهام قد حفظوه ووعوه، ولا يشبه عليهم بالأغلوطات؛ وهم هؤلاء **أَهْلُ العَدَالَةِ**.

تقدمة الجرح والتعديل ص: ٥ - ٦

٢ - ويعرف من كان منهم عدلاً في نفسه من أهل الثبت في الحديث والحفظ له والإتقان فيه؛ فهؤلاء هم **أَهْلُ العَدَالَةِ**.

تقدمة الجرح والتعديل ص: ٦

صِفَاتُ العَدَالَةِ:

الحازمي (تـ: ٥٨٤هـ):

صِفَاتُ العَدَالَةِ: اتباع أوامر الله تعالى، والانتهاء عن ارتكاب ما نهى عنه، وتجنب الفواحش المُسقطة، وتحري الحق، والتوقي في اللفظ مما يَثْلم الدين والمروءة، وليس يكفيه في ذلك اجتناب الكبائر حتى يجتنب الإصرار على الصغائر، فمتى وجدت هذه الصفات كان المتحلي بها عدلاً مقبول الشهادة والرواية.

شروط الأئمة الخمسة ص: ١٤٣

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

صِفَاتُ العَدَالَةِ: الإسلام، والسلامة من خوارم المروءة، والعقل، والبلوغ.

الغاية في شرح الهداية: ١/١٩٣

ظَاهِرُ العَدَالَةِ:

تاج الدين التبريزي (تـ: ٧٤٦هـ):

إن كان المراد **بِظَاهِرِ العَدَالَةِ** من شهد عدلان على عدالته، فلا نزاع في قبول شهادته وروايته في ظاهر الشرع، وإن كان باطنه بخلاف الظاهر. وإن كان المراد ما اشتهر بالعدالة بين الناس فلا نزاع فيه، وإن لم يكن شيء من ذلك فلا نسلم أنه يقال له: **ظَاهِرُهُ العَدَالَة**.

النكت للزركشي ص: ٢٦٦

عَدَّل:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

عَدَّلَ: بالتشديد؛ أي: نسب راوياً إلى العدالة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٣٨

عَدَّلُوهُ:

السيوطي (ت: ٩١١هـ):

بين قولنا: **الْعَدْلُ وعَدَّلُوهُ** فرقاً؛ لأن المغفل المستحق للتّرك لا يصح أن يقال في حقه: عَدَّلَهُ أصحاب الحديث، وإن كان عدلاً في دينه، فتأمل.

ثم رأيت شيخ الإسلام ذكر في «نُكَتِهِ» معنى ذلك فقال: «إن اشتراط العدالة يستدعي صدق الراوي، وعدم غفلته، وعدم تساهله عند التحمل والأداء».

تدريب الراوي ١/٦٤

العَدْلُ:

إبراهيم النخعي (تـ: ٩٦هـ):

العَدْلُ في المسلمين: من لم يظن به ريبة.

الكفاية ص: ١٠١

ابن المبارك (تـ: ١٨١هـ):

العَدْلُ: من كان فيه خمس خصال: يشهد الجماعة، ولا يشرب هذا الشراب، ولا تكون في دينه غربة، ولا يكذب، ولا يكون في عقله شيء.

الكفاية ص: ١٠١

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

ومنهم العدل في نفسه، الثبت في روايته، الصدوق في نقله، الورع في دينه، الحافظ لحديثه، المتقن فيه، فذلك **العَدْلُ** الذي يحتج بحديثه ويوثق في نفسه.

تقدمة الجرح والتعديل ص: ١٠

ابن حبان (تـ: ٣٥٤هـ):

١ ـ **العَدْلُ**: من لم يعرف فيه الجرح، وإذا التجريح من التعديل، فمن لم يجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه، إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم.

فتح المغيث للسخاوي: ٣١٧/١

٢ ـ **العَدْلُ**: الذي يعرى راويه من أن يكون مجروحاً، أو فوقه مجروح، أو دونه مجروح، أو كان سنده مرسلاً أو منقطعاً، أو كان المتن منكراً، فهذا مشعرٌ بعدالة من لم يجرح ممن لم يرو عنه إلا واحد.

فتح المغيث للسخاوي: ٣١٧/١ ـ ٣١٨

٣ ـ **العَدْلُ**: من لم يُعرف فيه جرح.

شرح شرح نخبة الفكر ص:٥١٨

المهلب (تـ: ٤٣٥هـ):

العَدْلُ: من لم توجد منه الريبة، وهو قول أحمد وإسحاق كذا قال، وهذا إنما هو في حق المعروفين لا من لا يعرف حاله أصلاً.

فتح الباري: ٢٥٢/٥

الخطيب (تـ: ٤٦٣هـ):

العَدْلُ: من عرف بأداء فرائضه، ولزوم ما أمر به، وتوقي ما نهي

عنه، وتجنب الفواحش المسقطة، وتحري الحق والواجب في أفعاله ومعاملته، والتوقي في لفظه مما يثلم الدين والمروءة.

الكفاية ص: ١٠٣

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

كل حامل علم معروف العناية به فهو **عَدْلٌ** محمول في أمره أبداً على العدالة حتى يتبين جرحه.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٠٥ ـ الإرشاد للنووي ص: ١٠٩ ـ التقريب للنووي: ٣٠٢/١ ـ المنهل الروي ص: ٦٣ ـ التقييد والإيضاح ص: ١٣٨ ـ الغاية في شرح الهداية: ٨١/١

ابن الأثير (تـ: ٦٠٦هـ) في «**النهاية**»:

العَدْلُ: الذي لا يميل به الهوى.

توضيح الأفكار: ١٨٠/٢

الفخر الرازي (تـ: ٦٠٦هـ) في «**مفاتيح الغيب**»:

العَدْلُ: عبارة عن الأمر المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط.

توضيح الأفكار: ١٨٠/٢

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ **العَدْلُ** والرضا عند الجمهور من يكون مسلماً مكلفاً حراً، غير مرتكب كبيرة، ولا مصر على صغيرة، زاد الشافعي: وأن يكون ذا مروءة.

فتح الباري: ٢٥٢/٥

٢ ـ **العَدْلُ**: من لم توجد منه الريبة، وهو قول أحمد وإسحاق كذا قال، وهذا إنما هو في حق المعروفين لا من لا يعرف حاله أصلاً.

فتح الباري: ٢٥٢/٥

٣ ـ **العَدْلُ**: من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة.

نزهة النظر ص: ٨

٤ ـ في «**النخبة وشرحها**»: **العَدْلُ**: من له ملكة تحمله على ملازمة

التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شركٍ أو فسقٍ أو بدعة.

توضيح الأفكار: ٨٦/٢

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

العَدْلُ: من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة.

فتح المغيث: ١٦/١

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

العَدْلُ: من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد عدل الرواية لا عدل الشهادة، فلا يختص بالذكر الحر.

فتح الباقي: ١٣/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **العَدْلُ** بمعنى العادل، أو ذي العدل، أو على طريق المبالغة كرجل عدل.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٤٧

٢ ـ **العَدْلُ**: هو العدل في نفس الأمر، سواء عُلِم عدالته أم لا، فهو احتراز عن غير العدل في نفس الأمر، أي الفاسق كما تُشْعِر به عبارة الشيخ، وإن كان المراد تعريف ما يعلم صحته.

فالمراد **بالعَدْلِ**: ما تعلم عدالته أو لم تعلم، كما تُشعِر به عبارة «**الخلاصة**».

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٥٣ ـ ٢٥٤

٣ ـ المراد **بالعَدْلِ**: مشهور العدالة لا مستورها.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٥٥

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

١ ـ **العَدْلُ** عندهم: من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة.

توضيح الأفكار: ١٦/١

٢ ـ **العَدْلُ**: من قارب وسدد، وغلب خيره على شره.

توضيح الأفكار: ١٨٠/٢

قيل:

العَدْلُ: الاستقامة.

فتح الباري: ٨٦/٤

قيل:

لا يكفي أيضاً حتى يقول: كل من أروي لكم عنه ولم أسمه فهو **عَدْلٌ**.

تدريب الراوي: ٣١١/١

في «**القاموس**»:

العَدْلُ: ضد الجور.

توضيح الأفكار: ١٨٠/٢

وفي غيرهما ـ أي: النهاية والقاموس ـ:

العَدْلُ: الاستقامة.

توضيح الأفكار: ١٨٠/٢

عَدْلٌ ضَابِطٌ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

عَدْلٌ مُتَيَقِّظٌ= (عَدْلٌ مُتَيَقِّظٌ/ي.ق.ق).

عَلَى يَدَيْ عَدْلٍ:

يعقوب بن السكيت (تـ: ٢٤٤هـ) في «**إصلاح المنطق**»:

عن ابن الكلبي قال: جزء ابن سعد العشيرة ابن مالك من ولده العدل، وكان ولي شرط تبْع، فكان تبْع إذا أراد قتل رجل دفعه إليه، فمن ذلك قال الناس: وضع **عَلَى يَدَيْ عَدْلٍ**؛ ومعناه: هلك.

فتح المغيث للسخاوي: ٣٧٥/١ ـ ٣٧٦

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

كان يقول في قول أبي حاتم: **هو عَلَى يَدي عَدْلٍ**؛ أنها من ألفاظ

التوثيق، وكان ينطق بها هكذا بكسر الدال الأولى، بحيث تكون اللفظة للواحد، وبرفع اللام وتنوينها.

قال السخاوي: قال شيخنا: كنت أظن ذلك كذلك إلى أن ظهر لي أنها عند أبي حاتم من ألفاظ التجريح، وذلك أن ابنه قال في ترجمة جبارة بن المغلس: سمعت أبي يقول: هو ضعيف الحديث. ثم قال: سألت أبي عنه فقال: **عَلَى يَدي عَدْلٍ**. ثم حكى أقوال الحفاظ فيه بالتضعيف، ولم تنقل عن أحد فيه توثيقاً، ومع ذلك فما فهمت معناها، ولا اتجه لي ضبطها، ثم بان لي أنها كناية عن الهالك، وهو تضعيف شديد.

فتح المغيث للسخاوي: ٣٧٥/١

غَيْرُ العَدْلِ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

غَيْرُ العَدْلِ: من عُرِفَ ضعفه، أو جُهِلت عينه، أو حاله.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٥٥

قولهم: فُلاَنٌ عَدْلٌ:

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

إذا قال العالم: «كل من أروي لكم عنه وأسميه فهو **عَدْلٌ تقي مقبول الحديث**»؛ كان هذا القول تعديلًا لكل من روى عنه وسماه.

توضيح الأفكار: ١١١/٢

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

١ ـ في «**إرشاد النقاد**»: قول العدل: **فُلَانٌ عَدْلٌ**؛ عبارة إجمالية معناها: أنه آتٍ بالواجبات، مجتنبٌ للمقبحات، ولما فيه خسة من الصغائر، محافظ على المروءة.

توضيح الأفكار: ١١٠/١

٢ ـ قولهم: **عَدْلٌ**؛ مراد به: أنه آتٍ بالواجبات، مجتنبٌ للمقبحات، محافظٌ على المروءات.

توضيح الأفكار: ٢٨٢/١ ـ ٢٨٣

٣ ـ إن العدالة وصفٌ ملتئمٌ من أمورٍ كثيرةٍ وضع لفظ عدل بإزائها،

فكأن القائل: **فُلَانٌ عَدْلٌ**؛ قال: فلان آت بكل ما يجب، مجتنب لما يحرم، ولذا يشترط في المعدل أن يكون عالماً بأسباب العدالة، بخلاف القدح فإنه شيء واحد، لأنه عبارة عن شيء خرم العدالة، فلا يعسر ذكره، ولا يتعين ما هو حتى يعرب عنه قائله، ولا يشترط في قائله المعرفة بأسباب القدح، فإنه لو قال من يجهل أن السرقة حرام: إن فلاناً رأيته يسرق كان قدحاً.

توضيح الأفكار: ٩٩/٢

٤ ـ قول المزكي: **فُلَانٌ عَدْلٌ**؛ أي: آتٍ بالواجبات، تاركٌ للمقبحات، محافظٌ على المروءة.

توضيح الأفكار: ١١٨/٢

العُدُولُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

عُدُولٌ: بضم العين واللام على أنه جمع عدل.

الغاية في شرح الهداية: ٨٣/١

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

العُدُولُ؛ أي: الثقات.

توضيح الأفكار: ٢٧٣/٢

المُعَدَّلُ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ)[١]:

قول الخطابي: «وعدِّلت نقلته»؛ مغنٍ عن التصريح باشتراط الضبط، لأن **المُعَدَّل**: من عدله النقاد؛ أي: وثقوه. وإنما يوثقون من اجتمع فيه العدالة والضبط، بخلاف من عرفه بلفظ العدل فيحتاج إلى زيادة قيد الضبط.

توضيح الأفكار: ١٦/١

---

(١) نقله عنه السيوطي (تـ: ٩١١هـ) في «شرح ألفيته»، كما صرح بذلك الإمام الصنعاني في توضيح الأفكار: ١٦/١.

ع.ر.ب

الإِعْرَابُ:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

الإِعْرَابُ: الشكل.

تدريب الراوي: ٦٩/٢

ع.ر.ض

العَرْضُ = (القِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ/ق.ر.ء):

عروة بن الزبير (تـ: ٩١هـ):

يقال: الحديث و**العَرْضُ** سواء.

المحدث الفاصل ص: ٤٢٣

مالك بن أنس (تـ: ١٧٩هـ):

قال إسماعيل بن أبي أويس: سئل مالك عن حديثه: أسماع هو؟ فقال: منه سماع، ومنه عرض، وليس **العَرْضُ** بأدنى عندنا من السماع.

معرفة علوم الحديث ص: ٣٤٠

إبراهيم بن سعد (تـ: ١٨٣هـ)[1]:

العَرْضُ مثل السماع.

تدريب الراوي: ١٣/٢

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

١ ـ بَيانُ **العَرْضُ**: أن يكون الراوي حافظاً متقناً، فيقدم المستفيد إليه جزءاً من حديثه أو أكثر من ذلك فيتناوله، فيتأمل الراوي حديثه، فإذا أخبره وعرف أنه من حديثه قال للمستفيد: قد وقفت على ما ناولتنيه وعرفت الأحاديث كلها، وهذه رواياتي عن شيوخي فحدث بها عني، فقال جماعة من أئمة الحديث أنها سماع.

معرفة علوم الحديث ص: ٢٥٦

---

(١) قال السيوطي: حكاه عنه الخطيب البغدادي.

٢ ـ **العرض**: ليس بسماع.

معرفة علوم الحديث ص: ٢٦٠

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

العَرْضُ: أن يحضر الشيخ بعض حديثه أو بعض كتبه، أو يكون عند الطالب ويقول له: هذا سماعي من فلان فاحمله عني أو أجزتها لك، فيذهب بها ويرويها عنه.

إكمال المعلم: ١/١٩٠

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

١ ـ من أقسام الأخذ والتحمل: القِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ، وأكثر المحدثين يسمونها **عَرْضًا**، من حيث إن القارئ يعرض على الشيخ ما يقرأه كما يُعْرَضُ القرآن على المقرئ. وسواء كنت أنت القارئ، أو قرأ غيرك وأنت تسمع، أو قرأت من كتاب أو من حفظك، أو كان الشيخ يحفظ ما يُقْرأ عليه أو لا يحفظه لكن يمسك أصله هو أو ثقة غيره.

علوم الحديث ص: ١٣٧

٢ ـ القراءة على الشيخ: وتسمى **عَرْضاً** أيضاً، فَلْنُسَمِّ ذلك: عَرْضَ القِرَاءَةِ.

علوم الحديث ص: ١٦٦

ابن تيمية (تـ: ٧٢٨هـ):

العَرْضُ: أن يقرأ على المحدث كما يقرأ المتعلم القرآن على المعلم، ويسميه الحجازيون العرض، لأن المتحمل يعرض الحديث على المحمل كعرض القراءة.

الفتاوى لابن تيمية: ١٨/٣٠

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

أن يناوله الطالب سماعه، فيتأمله وهو عارفٌ متيقظ، ثم يناوله الطالب ويقول: هو حديثي أو سماعي أو روايتي فاروه عني؛ وسمى غير واحد من أئمة الحديث هذا **عَرْضاً**.

وقد تقدم أن القراءة على الشيخ تسمى عرضاً أيضاً، فلنسم هذا: عرض المناولة، وذاك عَرْضَ القِرَاءَةِ.

المنهل الروي ص: ٨٨

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

(ينظر: القراءة على الشيخ/ق.ر.ء).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

من أقسام الأخذ والتحمل: **القِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ**، و يسميها أكثر المحدثين **عَرْضًا**؛ بمعنى: أن القارئ يعرض على الشيخ ذلك، سواء قرأت بنفسك على الشيخ من حفظك أو من كتاب، أو سمعت بقراءة غيرك من كتابه، أو حفظه، وسواء أكان الشيخ حافظاً لما عرضت، أم عرض غيرك عليه، أو غير حافظ له، ولكن يمسك أصله هو أو ثقة غيره.

فتح المغيث ص: ١٨٥ ـ توضيح الأفكار: ١٨٧/٢

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ **العَرْضُ**: مقابلة ـ أي الحديث ـ مع الشيخ المسمع أو مع ثقة غيره أو مع نفسه شيئاً فشيئاً.

نزهة النظر ص: ١٠٤

٢ ـ **العَرْضُ**: إنما غاير ـ أي البخاري ـ بينهما ـ القراءة والعرض على المحدث ـ بالعطف لما بينهما من العموم والخصوص، لأن الطالب إذا قرأ كان أعم من العرض وغيره، ولا يقع العرض إلا بالقراءة لأن العرض عبارة عما يعارض به الطالب أصل شيخه معه أو مع غيره بحضرته، فهو أخص من القراءة.

وتوسع فيه بعضهم فأطلقه على ما إذا أحضر الأصل لشيخه فنظر فيه وعرف صحته وأذن له أن يرويه عنه من غير أن يحدثه به أو يقرأه الطالب عليه. والحق أن هذا يسمى **عَرْضَ المُنَاوَلَةِ** بالتقييد لا الإطلاق.

فتح الباري: ١٤٩/١ ـ تدريب الراوي: ١٢/٢

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

عَرْضًا له؛ أي: مقابلة للمأخوذ على أصولٍ متعددةٍ برواياتٍ متنوعة، يعني فيما تكثر الروايات فيه.

فتح المغيث: ٥٩/١

الصنعاني (تـ: **١١٨٢هـ**):

(ينظر: القراءة على الشيخ/ق.ر.ء).

عَرْضُ القِرَاءَةِ:

ابن الصلاح (تـ: **٦٤٣هـ**):

أن يجيء الطالب إلى الشيخ بكتابٍ أو جزء من حديثه فيعرضه عليه فيتأمله الشيخ وهو عارف متيقظ، ثم يعيده إليه ويقول له: وقفت على ما فيه وهو حديثي عن فلان أو روايتي عن شيوخي فيه فاروه عني، أو أجزت لك روايته عني. وهذا قد سماه غير واحدٍ من أئمة الحديث عرضاً. وقد سبقت حكايتنا في القراءة على الشيخ أنها تسمى عرضاً أيضاً، فلنسم ذلك: **عَرْضَ القِرَاءَةِ**، وهذا عَرْضُ المُنَاوَلَةِ.

علوم الحديث ص: ١٦٦

بدر الدين بن جماعة (تـ: **٧٣٣هـ**):

(ينظر: العرض).

الطيبي (تـ: **٧٤٣هـ**):

(ينظر: القراءة على الشيخ/ق.ر.ء).

عَرْضُ المُنَاوَلَةِ:

ابن الصلاح (تـ: **٦٤٣هـ**):

(ينظر: عَرْض القِرَاءَةِ).

بدر الدين بن جماعة (تـ: **٧٣٣هـ**):

(ينظر: العرض).

الطيبي (تـ: **٧٤٣هـ**):

(ينظر: المناولة المجردة عن الإجازة/ن.و.ل).

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ (ينظر: العَرْضُ).

٢ ـ صورة **عَرْضِ المُنَاوَلَةِ** وهي إحضار الطالب الكتاب.

فتح الباري: ١/١٥٤

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المُنَاوَلَةُ/ن.و.ل).

الإِقْرَارُ فِي العَرْضِ:

أهل الحديث:

قوله في آخر الحديث من رواية مالك: «**فقال: اقتلوه. فقال: نعم**»، أي: أن مالكاً قال ليحيى بن يحيى حين أكمل الحديث: نعم؛ لأن يحيى قال أولاً في روايته: قلت لمالك: حدثك ابن شهاب، وذكر الحديث، فلما أكمله قال له مالك: نعم أي كذا حدثني ابن شهاب.

وقد وقع في بعض نسخ مسلم ما ذكرناه مفسراً بهذه الزيادة، يريد به عندي، فقال مالك: نعم. ولم تكن هذه الزيادة عند أحد من شيوخنا، لكنه صحح المعنى على ما قلناه، وهذا هو الذي يسميه أهل الحديث **الإِقْرَارُ فِي العَرْضِ**.

إكمال المعلم: ٤/٤٧٧ ـ ٤٧٨

عِبَارَاتُ العَرْضِ:

الأوزاعي (تـ: ١٥٧هـ):

يقول في **العَرْضِ**: قرأت وقرئ.

فتح المغيث للسخاوي: ٢/١١٩

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

أجودها وأسلمها أن تقول: قرأت على فلان، أو قرئ على فلان وأنا أسمع فأَقَرَّ به. فهذا سائغٌ من غير إشكال. ويتلو ذلك ما يجوز من العبارات في السماع من لفظ الشيخ مطلقة إذا أتى بها ههنا مقيدة بأن

يقول: حدثنا فلان قراءة عليه، أو أخبرنا قراءة عليه، ونحو ذلك. وكذلك: «أنشدنا قراءة عليه» في الشعر.

علوم الحديث ص: ١٣٨ ـ توضيح الأفكار: ١٨٩/٢

المُعَارَضَةُ= (المُقَابَلَةُ/ق.ب.ل).

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

قال النحاس: يقال: عارضت بالكتاب الكتاب.

قال الزركشي؛ أي: جعلت ما في آخرها مثل ما في الآخر، مأخوذٌ من عارضته بالثوب؛ إذا أعطيته وأخذت غيره.

النكت للزركشي ص: ٣٥٥

ع.ر.ف

قول يحيى بن معين: **لاَ أَعْرِفُهُ:**

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

١ ـ سمعت أبي يقول: سألت يحيى بن معين عن سعيد بن سلمة المديني **فَلَمْ يَعْرِفْهُ**؛ يعني: حق معرفته.

الجرح والتعديل: ٢٩/٤

٢ ـ عن يحيى بن معين أنه سئل عن عبيد الله بن حميد الذي يروي عن الشعبي قيل: هو ابن حميد بن عبدالرحمن؟ قال: **لَا أَعْرِفُهُ.**

يعني: لا أعرف تحقيق أمره.

الجرح والتعديل: ٣١١/٥

٣ ـ عثمان بن سعيد قال: قلت ليحيى بن معين: محمد بن أبي صالح ما حاله؟ قال: **لَا أَعْرِفُهُ.**

قال أبو محمد: يعني لا أخبره.

الجرح والتعديل: ٢٥٢/٧

٤ ـ عثمان بن سعيد الدارمي قال: قلت ليحيى بن معين: محمد بن عباد بن سعد تعرفه؟ فقال: **لَا أَعْرِفُهُ.**

قال أبو محمد: يعني لأنه مجهول.

الجرح والتعديل: ١٥/٨

٥ ـ عثمان بن سعيد قال: قلت ليحيى بن معين: معاوية بن معبد بن كعب؟ قال: **لَا أَعْرِفُهُ.**

قال أبو محمد: يعني لأنه مجهول.

الجرح والتعديل: ٣٧٨/٨

قول يحيى بن معين: **مَا أَعْرِفُهُ:**

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

عثمان بن سعيد قال: سألت يحيى بن معين عن عمر بن عثمان الذي يروي عن أبيه عن ابن شهاب. فقال: **مَا أَعْرِفُهُ.**

قال أبو محمد: يعني أنه مجهول.

الجرح والتعديل: ١٢٤/٦

فُلَانٌ تَعْرِفُ وتُنْكِرُ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

فُلَانٌ تَعْرِف وتُنْكِرُ: هو ممن يخرج حديثه للاعتبار.

فتح المغيث ص: ١٧٧

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

قولهم: **تَعْرِف وتُنْكِرُ**؛ أي: يأتي مرة بالمناكير، ومرة بالمشاهير.

تدريب الراوي: ٣٥٠/١

تَعْرِفُونَ وتُنْكِرُونَ:

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

١ ـ **تَعْرِفُونَ وتُنْكِرُونَ**: صفتان لأمراء والعائد فيهما محذوف؛ أي: تعرفون بعض أحوالهم وأقوالهم لموافقتها للشرع، وتنكرون بعضها لمخالفتها له، فيعني تعرفون: ترضون لمقابلتها تنكرون.

فيض القدير: ٩٩/٤

٢ ـ تَعْرِفُونَ يعني: ترضون بعض أقوالهم وأفعالهم لكونه في الجملة مشروعاً؛ وتُنْكِرُونَ بعضها لقبحه شرعاً.

فيض القدير: ١٣٢/٤

المَعْرُوفُ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ إن خولف، أي الراوي، بأرجح منه، لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات؛ فالراجح يقال له: **المَعْرُوفُ**. ومقابله وهو المرجوح يقال له: الشاذ.

نزهة النظر ص: ٣٨

٢ ـ إن وقعت المخالفة مع الضعف فالراجح يقال له: **المَعْرُوفُ**. ومقابله يقال له: المنكر.

نزهة النظر ص: ٣٨ ـ تدريب الراوي: ٢٤١/١

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

١ ـ **المَعْرُوفُ**: مقابل المنكر، والمحفوظ مقابل الشاذ.

تدريب الراوي: ١٧٨/١

٢ ـ (ينظر: أَلْفَاظُ المَقْبُولِ/ق.ب.ل).

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المَعْرُوفُ: ضد المنكر.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٤٠

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: الشاذ/ش.ذ.ذ).

المَحْفُوظُ والمَعْرُوفُ = (المَحْفُوظُ والمَعْرُوفُ/ح.ف.ظ).

يَعْرِفُ ويُنْكِرُ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

يَعْرِفُ مَرَّةً ويُنْكِرُ أُخْرَى:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

ع.ز.ز

العَزِيزُ:

ابن منده (تـ: ٣٩٥هـ):

١ ـ (ينظر: المَشْهُورُ/ش.هـ.ر).

٢ ـ **العَزِيزُ**: ما اشترك الرجلان والثلاثة في روايته عن مثل الزهري، وقتادة، وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم.

فتح المغيث للعراقي ص: ٣١٧

٣ ـ **العَزِيزُ**: ما ينفرد بروايته اثنان أو ثلاثة، دون سائر رواة الحافظ المروي عنه.

الغاية في شرح الهداية: ٣١٠/١

٤ ـ **العَزِيزُ**: ما يرويه اثنان، أو ثلاثة.

شرح شرح نخبة الفكر(١) **ص: ١٩٨**

ابن طاهر (تـ: ٥٠٧هـ):

العَزِيزُ: ما ينفرد بروايته اثنان أو ثلاثة، دون سائر رواة الحافظ المروي عنه.

الغاية في شرح الهداية: ٣١٠/١

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

---

(١) قال الملا علي القاري: وقرره ابن الصلاح والنووي.

إن انفرد ـ عن الزهري وشبهه ممن يجمع حديثه ـ اثنان أو ثلاثة سمي **عَزِيزاً**.

التقريب للنووي: ١٨١/٢

بدر الدين بن جماعة (تـ: **٧٣٣هـ**):

العَزِيزُ: أن ينفرد بروايته اثنان أو ثلاثة دون سائر رواة المروي عنه، فإن رواه الجماعة عنه سمي مشهوراً.

المنهل الروي ص: ٥٦

ابن حجر (تـ: **٨٥٢هـ**):

١ ـ **العَزِيزُ**: أن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين، وسمي بذلك إما لقلة وجوده، وإما لكونه عَزَّ؛ أي: قوي بمجيئه من طريق أخرى.

نزهة النظر ص: ١٧

٢ ـ في **«النخبة وشرحها»**: **العَزِيزُ**: أن لا يروي الحديث أقل من اثنين، وليس شرطاً للصحيح.

توضيح الأفكار: ٢٨/١

٣ ـ في **«النخبة وشرحها»**: سمي **عَزِيزاً** إما لعزة وجوده، من قولهم: عز الشيء يعز عزاً وعزازة؛ إذا قل بحيث لا يكاد يوجد.

وإما من قولهم: عز يعز بفتح المهملة فيه، عزاً وعزازة؛ إذا اشتد وقوي، ومنه قوله تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾. لمجيئه من طريق أخرى.

توضيح الأفكار: ٢٢٩/٢

قاسم بن قطلوبغا (تـ: **٨٧٩هـ**):

العَزِيزُ: الذي لا يرويه أقل من اثنين.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢١٠

السخاوي (تـ: **٩٠٢هـ**):

١ ـ **العَزِيزُ**: سمي بذلك لقلة وجوده، لأنه يقال: عز الشيء يعِز بكسر العين في المضارع عزاً وعزازة؛ إذا قل بحيث لا يكاد يوجد.

وإما لكونه قوي واشتد بمجيئه من طريق أعز، من قولهم: عز يعَز

بفتح العين في المضارع عزاً وعزازة أيضاً؛ إذا اشتد وقوي، ومنه قوله تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾؛ أي: قوينا وشددنا.

فتح المغيث: ٣/٣١ ـ ٣٢ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٩٨

٢ ـ **العَزِيزُ**: زعم بعضهم أنه: ما يرويه اثنان عن اثنين وهكذا من غير زيادة، ولو طولب بشيءٍ من أمثلته لعز عليه وجوده بل امتنع.

الغاية في شرح الهداية: ١/٣١٠

٣ ـ **العَزِيزُ**: يشمل ما وجد في بعض طبقاته ثلاثة فأكثر.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٩٧

الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ):

الحَدِيثُ العَزِيزُ: ما يرويه اثنان عن اثنين.

توضيح الأفكار: ١/٢٨

الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ):

أو ـ يعني إن وقع التفرد ـ باثنين فقط عن اثنين فقط ولا أقل؛ **فَعَزِيزٌ**، سمي به لقلة وجوده، أو قوته.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٨٩

بعض المتأخرين:

العَزِيزُ: الذي يكون في طبقة من طبقاته راويان فقط.

فتح المغيث للسخاوي: ٣/٣٣

ع.ز.ل

المُعْتَزِلَةُ:

ابن حبان (ت: ٣٥٤هـ):

عمرو بن عبيد أبو عثمان المعتزلي البصري، كان من أهل الورع والعبادة إلى أن أحدث ما أحدث، فاعتزل مجلس الحسن هو وجماعة معه فسموا **المُعْتَزِلَة**.

توضيح الأفكار: ٢/٧٠ ـ ٢/١٧٣

ع.ش.ر

العُشَرِيَاتُ:

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

(ينظر: تَخْرِيجُ العَوَالِي/خ.ر.ج).

ع.ض.ل

المُعْضَلُ:

علي بن المديني (تـ: ٢٣٤هـ) وغيره من الأئمة؛ (حكاه عنهم الحاكم):

قالوا: **المُعْضَلُ**: أن يكون بين المرسل إلى رسول الله ﷺ أكثر من رجل، وأنه غير المرسل، فإن المراسيل للتابعين دون غيرهم(١).

النكت للزركشي ص: ١٦٦ ـ ١٦٧

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

١ ـ مرسل أتباع التابعين عندنا **مُعْضَلٌ**.

معرفة علوم الحديث ص: ٢٦

٢ ـ إذا روى تابع التابع عن التابع حديثاً موقوفاً عليه، وهو حديث متصل مسند إلى رسول الله ﷺ، فهو نوع من **المُعْضَلِ**(٢).

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٦٠ ـ الإرشاد للنووي ص: ٨٥ ـ المنهل الروي ص: ٤٧ ـ الغاية في شرح الهداية: ١/٢٨٢ ـ توضيح الأفكار: ١/٢٩٦

٣ ـ إذا وقف تابع التابعي حديثاً على التابعي وهو مرفوع متصل عند ذلك التابعي فقد جعله الحاكم نوعاً من **المُعْضَلِ**، نحو قول الأعمش عن

---

(١) قال الزركشي: ومرادهم سقوطها من موضع واحد، فإن سقطا من موضعين كان منقطعاً من وجهين، ولا يسمى معضلًا اصطلاحاً. النكت للزركشي ص: ١٦٦ ـ ١٦٧.

(٢) لأن التابع أسقط اسمي الصحابي والرسول ﷺ. ينظر: المنهل الروي ص: ٤٧.

الشعبي: «يقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا...» الحديث. فقد رواه الشعبي عن أنس، وأعضله الأعمش، لأن التابع أسقط اثنين الصحابي والرسول ﷺ.

الخلاصة ص: ٧٥ ـ ٧٦

٤ ـ **المُعْضَلُ**: ما سقط منه قبل الوصول إلى التابعي أكثر من اثنين.

فتح المغيث للعراقي ص: ٧١

٥ ـ إذا انقطع الإسناد قبل الوصول إلى الصحابي بواحد أو أكثر، فقال الحاكم وغيره من المحدثين: لا يسمى مرسلاً، بل إن سقط قبل التابعي بواحد فمنقطع، أو بأكثر **فَمُعْضَلٌ** ومنقطع أيضاً.

النكت للزركشي ص: ١٤٢

الأستاذ أبو منصور (تـ: ٤٢٩هـ):

(ينظر: المرسل/ر.س.ل).

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

ما رواه تابع التابعي عن النبي ﷺ فيسمونه **المُعْضَلَ**.

الكفاية ص: ٣٧

الجوزقاني (تـ: ٥٤٣هـ) في أول «**الموضوعات**»:

المُعْضَلُ عندنا أسوأ حالًا من المنقطع، والمنقطع عندنا أسوأ حالًا من المرسل، والمرسل عندنا لا تقوم به حجة.

النكت للزركشي ص: ١٦٨

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

(ينظر: المُرْسَل/ر.س.ل).

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

١ ـ **المُعْضَلُ**: لقبٌ لنوعٍ خاصٍ من المنقطع؛ فكل معضل منقطع، وليس كل منقطع معضلًا. وقومٌ يسمونه مرسلاً كما سبق.

وهو: عبارة عما سقط من إسناده اثنان فصاعداً.

وأصحاب الحديث يقولون: **أعضله** فهو معضل بفتح الضاد. وهو اصطلاح مشكل المأخذ من حيث اللغة، وبحثت فوجدت له قولهم: أمر عضيل؛ أي: مستغلِق شديد. ولا التفات في ذلك إلى معضِل بكسر الضاد، وإن كان مثل عضيل في المعنى.

علوم الحديث ص: ٥٩ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤١١

٢ ـ قول المصنفين من الفقهاء وغيرهم: «قال رسول الله ﷺ كذا وكذا» ونحو ذلك كله من قبيل **المُعْضَلِ**.

علوم الحديث ص: ٦٠

٣ ـ المُعْضَلُ: قول المصنفين: «قال رسول الله ﷺ كذا».

فتح المغيث للعراقي ص: ٧٢

النووي (تـ: **٦٧٦هـ**):

١ ـ المُعْضَلُ: عبارة عما سقط من إسناده اثنان فصاعداً، كقول مالك وغيره من تابع التابعين: قال رسول الله ﷺ، وكقول الشافعي وغيره من أتباع الأتباع: قال أبو بكر أو عمر رضي الله عنهما.

الإرشاد للنووي ص: ٨٥

٢ ـ المُعْضَلُ بفتح الضاد، يقولون: أعضله فهو معضَل، وهو: ما سقط من إسناده اثنان فأكثر، ويسمى منقطعاً، ويسمى مرسلاً عند الفقهاء وغيرهم كما تقدم.

وقيل: إن قول الراوي: «بلغني»، كقول مالك عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**للمملوك طعامه وكسوته**» يسمى معضلًا عند أصحاب الحديث، وإذا روى تابع التابعي عن تابعي حديثاً وقفه عليه وهو عند ذلك التابعي مرفوع متصل فهو **مُعْضَلٌ**.

التقريب للنووي: ٢١١/١ ـ ٢١٣

ابن دقيق العيد (تـ: **٧٠٢هـ**):

إن سقط اثنان، فهو **المُعْضَلُ**. وقد يكون ذلك فيما سقط منه اثنان دون الصحابي أيضاً.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١٥

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

المُعْضَلُ: ما سقط من سنده اثنان فصاعداً، كقول مالك: «قال رسول الله ﷺ»، وكقول الشافعي: «قال ابن عمر كذا». ويسمى منقطعاً عند بعضهم ومرسلًا عند بعض.

والمُعْضَلُ من قسم الضعيف.

المنهل الروي ص: ٤٧

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

المُعْضَلُ: يقال: أعضله فهو معضل بفتح الضاد: ما سقط من سنده اثنان فصاعداً، كقول مالك: قال رسول الله ﷺ، وكقول الشافعي: قال ابن عمر كذا.

الخلاصة ص: ٧٥ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤١١

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

المُعْضَلُ: ما سقط من إسناده اثنان فصاعداً.

الموقظة ص: ٤٠

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

المُعْضَلُ: ما سقط من إسناده اثنان فأكثر.

النكت للزركشي ص: ١٢٦

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

١ ـ **المُعْضَلُ**[١]: ما سقط من إسناده اثنان فصاعداً من أي موضعٍ كان سواء سقط الصحابي والتابعي أو التابعي وتابعه أو اثنان قبلهما لكنْ بشرط أن يكون سقوطهما من موضعٍ واحد.

فتح المغيث ص: ٧١

٢ ـ **المُعْضَلُ**[٢]: أن يروي تابع التابعي عن التابعي حديثاً موقوفاً

---

(١) وهو القسم الأول.

(٢) وهو قسمٌ ثانٍ.

عليه، وهو حديث متصل مسند إلى رسول الله ﷺ، كما روى الأعمش عن الشعبي قال: «يقال للرجل في القيامة كذا وكذا فيقول ما عملته فيختم على فيه» الحديث.

فتح المغيث ص: ٧٢ ـ توضيح الأفكار: ٢٩٦/١

٣ ـ **المُعْضَلُ**: ما سقط منه اثنان فصاعداً من موضعٍ واحد.

التقييد والإيضاح ص: ٨١

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ بينه ـ يعني المعلق ـ وبين المعضل عمومٌ وخصوصٌ من وجه.

فمن حيث تعريف **المُعْضَلِ**: بأنه ما سقط منه اثنان فصاعداً يجتمع مع بعض صور المعلق.

نزهة النظر ص: ٤٦

٢ ـ إن كان ـ يعني السقط ـ باثنين فصاعداً مع التوالي فهو **المُعْضَلُ**.

نزهة النظر ص: ٤٨

٣ ـ قد وجدت التعبير **بِالمُعْضَلِ** في كلام جماعة من الأئمة: فيما لم يسقط منه شيء البتة. فمن ذلك ما قاله محمد بن يحيى الذهلي في «**الزهريات**»: «حدثنا أبو صالح الهرابي، حدثنا ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة ﵂ قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعتكف فيمر بالمريض في البيت فيسلم عليه ولا يقف». قال الذهلي: هذا حديث معضل لا وجه له، إنما هو فعل عائشة ﵂ ليس للنبي ﷺ فيه ذكر، والوهم فيما ترى من ابن لهيعة».

ثم قال: فإذا تقرر هذا فإما أن يكونوا يطلقون **المعضل** لمعنيين، أو يكون المعضل الذي عرف به المصنف ـ يريد ابن الصلاح ـ وهو المتعلق بالإسناد بفتح الضاد، وهذا الذي نقلناه من كلام هؤلاء الأئمة بكسر الضاد يعنون به: المستغلق الشديد.

توضيح الأفكار: ٢٩٧/١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **المُعْضَلُ**: بفتح المعجمة من الرباعي والمتعدي، يقال: أعضله، فهو معضلٌ وعضيل، كما سمع في أعقدت العسل فهو عقيد بمعنى معقَّد، وأعله المرض، فهو عليلٌ بمعنى معل. وفعيل بمعنى مفعل إنما يستعمل في المعتدى.

والعضيل: المستغلق الشديد، ففي حديث: «**أن عبداً قال: يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم شأنك، فأعضَلت بالمَلكين، فلم يدريا كيف يكتبانها**». الحديث. قال أبو عبيد: هو من العُضال، الأمر الشديد الذي لا يقوم له صاحبه. انتهى.

فكأن المحدث الذي حدث به أعضله، حيث ضيق المجال على من يوفيه إليه، وحال بينه وبين معرفة روايته بالتعديل أو الجرح، وشدد عليه الحال، ويكون ذاك الحديث معضلًا لإعضال الراوي له، هذا تحقيق لغة وبيان استعارته.

هو في الاصطلاح: (الساقط منه) أي من إسناده (اثنان فصاعداً)، أي مع التوالي، حتى لو سقط كل واحد من موضعٍ كان منقطعاً كما سلف لا معضلًا، ولعدم التقيد باثنين.

فتح المغيث: ١٥٨/١ ـ ١٥٩ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤١٠ ـ ٤١١

٢ ـ من **المُعْضَلِ قسمٌ ثانٍ** وهو: حذف النبي ﷺ والصحابي ﵁ معاً ووقف متنه على التابع.

فتح المغيث: ١٦٠/١

٣ ـ أصحاب الحديث يقولون: أعضل فهو **مُعْضَلٌ** بفتح الضاد: ما سقط من سنده اثنان فصاعداً من أي موضعٍ كان، كقول مالك: قال رسول الله ﷺ. وكقول الشافعي: قال ابن عمرَ ﵄. ويسمى منقطعاً عند بعض، ومرسلًا عند آخرين.

الغاية في شرح الهداية: ٢٨٢/١

٤ ـ أعضل بمعنى مستغلق لازم، وإنما المتعدي أعضل بمعنى أعيا، فإشكال المأخذ باقٍ غير مندفع.

فالأول: أنه من أعضله بمعنى أعياه.

توضيح الأفكار: ٢٩٦/١

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

اعلم أن **المُعْضَلَ** يقال للمُشْكِلِ أيضاً، وهو بكسر الضاد أو بفتحها، على أنه مشترك؛ نبه عليه شيخنا.

فتح الباقي: ٢٠٧/١ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤١١ ـ توضيح الأفكار: ٢٩٧/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **المُعْضَلُ**: من أعْضَلَهُ؛ أي: أعياه، فهو مُعْضَل به، أو فيه أي معنًى، فكأن المحدث الذي حدث به أعضله وأعياه، فلم ينتفع مَن يرويه عنه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤١٠

٢ ـ قد يقال: إن أعضل بمعنى استغلق لازم، وأما المتعدي بمعنى أعيا، فإشكال المأخذ باقٍ غير مندفع، فالأولى أن يقال: إنه من أعضله بمعنى أعياه. ففي «**القاموس**»: عَضَلَ عليه ضيَّق، وبه الأمر اشتد كأعضل وأعضله، وتعضَّل الداء الأطباءَ وأعضلهم.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤١١

٣ ـ **المُعْضَلُ**: إن كان الساقط اثنين فصاعداً مع التوالي.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٠٩

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

١ ـ **المُعْضَلُ**: ما سقط من إسناده اثنان على التوالي، وهو بفتح الضاد من أعضله: أعياه، فهو معضل، فكأن المحدث الذي حدثه به أعياه، فلم ينتفع به من يرويه عنه.

فيض القدير: ٥٣/١

٢ ـ **المُعْضَلُ**: ما سقط من سنده اثنان.

فيض القدير: ١٥٦/٤

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

المُعْضَلُ بالضاد المعجمة مفتوحة: اسم مفعول مأخوذ من أعضله؛ بمعنى: أعياه.

توضيح الأفكار: ٢٩٣/١

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

أو ـ كان حذف بعض رجال الإسناد ـ من أثناء الإسناد فوق اثنين فصاعداً متوالياً؛ **فَمُعْضَلٌ**. وإن لم يكن ذلك على سبيل التوالي، بل من موضعين أو أكثر؛ فمنقطع.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩٢

أهل الحديث:

١ ـ **المُعْضَلُ**: ما سقط منه قبل الوصول إلى التابعي أكثر من اثنين.

فتح المغيث للعراقي ص: ٧١

٢ ـ **المُعْضَلُ**: ما رواه تابع التابعي.

فتح الباقي: ١٤٦/١

مبهم:

المُعْضَلُ: أن يسقط بين الرجل وبين النبي ﷺ أكثر من رجل(١).

النكت لابن حجر ص: ٢٢٢

في **«القاموس»**:

عضل عليه: ضيق، وبه الأمر اشتد كأعضل، وأعضله، وتعضل الداء الأطباء وأعضلهم. فكأن المُحَدِّث أعضله وأعياه فلم ينتفع به من يرويه عنه.

توضيح الأفكار: ٢٩٦/١ ـ ٢٩٧

المُعْضَلُ مِنَ الرِّوَايَاتِ:

علي بن المديني (تـ: ٢٣٤هـ):

المُعْضَلُ مِنَ الرِّوَايَاتِ: أن يكون بين المرْسِل إلى رسول الله ﷺ أكثر

---

(١) أضيف في الحد: والفرق بينه وبين المرسل أن المرسل مختص بالتابعين دون غيرهم.

من رجل، وأنه غير المُرْسَل فإن المراسيل للتابعين دون غيرهم.

معرفة علوم الحديث ص: ٣٦

ع.ط.ف

العَطْفَة: (ينظر: تخريج الساقط/خ.ر.ج).

ع.ك.س

المَعْكُوس:

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

(ينظر: المَقْلُوبُ/ق.ل.ب).

ع.ل.ق

التَّعْلِيقُ (في الحديث):

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

١ ـ إن لفظ **التَّعْلِيقِ** وجدته مستعملًا فيما حُذِفَ من مبتدإ إسناده واحد فأكثر، حتى إن بعضهم استعمله في حذف كل الإسناد.

مثال ذلك: قوله: قال ﷺ كذا وكذا، قال ابن عباس كذا وكذا، روى أبو هريرة كذا وكذا، قال سعيد بن المسيب عن أبي هريرة كذا وكذا، قال الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ كذا وكذا؛ وهكذا إلى شيوخ شيوخه.

علوم الحديث ص: ٦٩ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٩١ ـ توضيح الأفكار: ١٢٧/١

٢ ـ لم أجد لفظ **التَّعْلِيقِ** مستعملًا فيما سقط فيه بعض رجال الإسناد من وسطه أو من آخره، ولا في مثل قوله: يروى عن فلان، ويذكر عن فلان، وما أشبهه مما ليس فيه جزم على من ذكر ذلك عنه بأنه قاله وذكره.

وكأن التعليق مأخوذ من تعليق الجدار، وتعليق الطلاق ونحوه، لما يشترك الجميع فيه من قطع الاتصال.

علوم الحديث ص: ٧٠ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٩٢

٣ ـ يسمى **تَعْلِيقاً**، سماه به الإمام أبو الحسن الدارقطني.

وكأنهم سموه **تَعْلِيقاً** أخذاً من تعليق العتق والطلاق، وتعليق الجدار، لما يشترك فيه الجميع من قطع الاتصال، فإن ما فيه من حذف رجل أو رجلين أو أكثر من أوائل الإسناد، قاطع للاتصال لا محالة.

صيانة صحيح مسلم ص: ٧٦

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ **التَّعْلِيقُ**: مستعملٌ فيما حُذف من مبتدإ إسناده واحد فأكثر، واستعمله بعضهم في حذف كل الإسناد.

مثاله: قال رسول الله ﷺ كذا، قال ابن عباس كذا، روى أبو هريرة كذا، قال سعيد بن المسيب عن أبي هريرة كذا، قال الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ كذا، وهكذا إلى شيخ شيخه.

الإرشاد للنووي ص: ٨٩

٢ ـ **التَّعْلِيقُ**: صورته: أن يحذف من أول الإسناد واحدٌ فأكثر، وكأنه مأخوذٌ من تعليق الجدار لقطع الاتصال، واستعمله بعضهم في حذف كل الإسناد كقوله: قال رسول الله ﷺ، أو قال ابن عباس، أو عطاء، أو غيره كذا.

التقريب للنووي: ٢١٩/١

٣ ـ ما وقع في صحيحي البخاري ومسلم مما صورته صورة المنقطع ليس ملتحقاً بالمنقطع في خروجه من حيز الصحيح إلى حيز الضعيف، ويسمى هذا النوع **تَعْلِيقاً**. سماه به الإمام أبو الحسن الدارقطني.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١٦/١

المزي (تـ: ٧٤٢هـ):

التَّعْلِيقُ: أن يسقط من أول الإسناد راوٍ فأكثر، ويعزى الحديث إلى من فوق رواته في غير المجزوم به.

فتح المغيث للعراقي ص: ٢٨

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

التَّعْلِيقُ: أن يسقط من أول إسناد البخاري أو مسلم من جهته راوٍ فأكثر، ويعزى الحديث إلى من فوق المحذوف من رواته بصيغة الجزم.

فتح المغيث ص: ٢٧

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ **التَّعْلِيقُ**: أن يحذف من أول الإسناد رجلًا فصاعداً، معبراً بصيغة لا تقتضي التصريح بالسماع، مثل: قال، وروى.

تغليق التعليق: ٧/٢

٢ ـ **التَّعْلِيقُ**: ما حذف من مبتدإ إسناده واحد فأكثر ولو إلى آخر الإسناد.

هدي الساري ص: ١٧

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

التَّعْلِيقُ: مأخوذ من تعليق الجدار والطلاق ونحوه، لما يشترك فيه الجمع من قطع الاتصال.

فتح المغيث: ٥٥/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

التَّعْلِيقُ عندهم[1] يكون بصيغة الجزم، كـ: قال فلان، وروى فلان. وبصيغة التمريض، كـ: يُروى، ويُذكر.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٩١

بعضهم:

١ ـ **التَّعْلِيقُ**: حذف كل الإسناد.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٦٩

٢ ـ **التَّعْلِيقُ**: أن يحذف من مبتدإ إسناده واحد فأكثر، حتى إن بعضهم استعمله في حذف كل الإسناد.

فتح المغيث للعراقي ص: ٢٨

---

(١) قال الملا علي القاري: لعله ـ أي ابن حجر ـ اختار مذهب من تأخر عن ابن الصلاح، كالنووي، والمزي.

التَّعْلِيقُ (في الكتابة):

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

التَّعْلِيقُ فيما قيل: خلط الحروف التي ينبغي تفرقها، وإذهاب أسنان ما ينبغي إقامة أسنانه، وطمس ما ينبغي إظهار بياضه.

فتح المغيث: ١٧٠/٢

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

التَّعْلِيقُ كما قيل: خلط الحروف التي ينبغي تفرقها، وإذهاب أسنان ما ينبغي إقامة أسنانه، وطمس ما ينبغي إظهار بياضه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٩٩

التَّعْلِيقُ عند البخاري:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

(ينظر: قول البخاري: قال لي فلان، وقال لنا، وزادنا فلان/ق.و.ل).

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

(ينظر: التَّعْلِيقُ).

المُعَلَّقُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

١ ـ **المُعَلَّقُ**: الذي حذف من مبتدإ إسناده واحد أو أكثر.

علوم الحديث ص: ٢٤

٢ ـ قوله: (وروى الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة) هكذا وقع في صحيح مسلم من جميع الروايات منقطعاً بين مسلم والليث، وهذا النوع يسمى **مُعَلَّقاً**.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٦٣/٤

٣ ـ قوله: (وفي هذا الباب قال مسلم بن الحجاج: روى الليث بن سعد قال: حدثني جعفر بن ربيعة) هذا أحد الأحاديث المقطوعة في صحيح مسلم، ويسمى **مُعَلَّقاً**.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٢١٩/١٠

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

المُعَلَّقُ: ما حذف من مبتدإ إسناده واحد فأكثر.

الإرشاد للنووي ص: ٦٣

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

المُعَلَّقُ: ما حذف من مبتدإ إسناده واحد فأكثر، كقول الشافعي: قال نافع، أو قال ابن عمر، أو قال النبي ﷺ، وكأنه مأخوذٌ من تعليق الجدار أو الطلاق لاشتراكهما في قطع الاتصال.

ولم يستعملوه فيما سقط وسط إسناده أو آخره لتسميتهما بالمنقطع والمرسل، ولا في غير صيغة الجزم مثل: «يروي عن فلان»، و«يذكر عنه»، وشبه ذلك.

المنهل الروي ص: ٤٩

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

١ ـ **الحديث المُعَلَّقُ**: الذي حذف من أول إسناده واحد فأكثر.

النكت للزركشي ص: ٤٥

٢ ـ **المُعَلَّقُ**: ما أسقط البخاري منه شيخه أو أكثر، بأن يقول في مثل هذا الحديث[1]: «وقال عوف» أو «قال محمد بن سيرين».

النكت للزركشي ص: ١٧٧

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

قول القائل من المصنفين: قال رسول الله ﷺ؛ فإن هذا من قبيل **المُعَلَّقِ**.

توضيح الأفكار: ٢٣١/١

---

(١) أي حديث: وقال عثمان بن الهيثم: حدثنا عوف، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: «وكلني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان فأتاني آتٍ فجعل يحثو من الطعام...». وذكر الحديث، فقال الحميدي: «أخرجه البخاري تعليقاً».

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

المُعَلَّقُ: ما حذف من مبتدإ إسناده واحد أو أكثر.

تدريب الراوي: ١/١١٧

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **المُعَلَّقُ**: بحذف السند كله من غير ملتزِم الصحة كالبخاري.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٩٦

٢ ـ **المُعَلَّقُ**: إن كان الساقط من مبادئ السند، يعني رَفَعه مصنف من المصنفين الذي منه مبدأ الإسناد.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٠٩

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

المُعَلَّقُ: الذي حذف من مبتدإ إسناده واحد فأكثر.

توضيح الأفكار: ١/١١٥

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

إن كان ـ أي حذف بعض رجال الإسناد ـ من مبادئ السند من تصرف مصنف، سواء كان الساقط واحداً أو أكثر: **فَمُعَلَّقٌ**، وكذا إذا سقط كل رجاله، فحكمه في صحيح البخاري إن أتى بقال أو روى، دل على أنه ثبت عنده، أو بيُذْكَر ويقال، ففيه مقال، وأما في غير صحيحه فمردود لا يقبل.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩٢

ع.ل.ل

الإِعْلَالُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الإِعْلَالُ: بفتح الهمزة جمع العِلل جمع العِلّة، أو بكسرها مصدر أعَلّ.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٧٩

التَّعْلِيلُ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

إنما **يعلَّلُ الحَدِيثُ** من أوجهٍ ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقطٌ واه، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولًا، والحجة فيه عندنا العلم والفهم والمعرفة لا غير[١].

معرفة علوم الحديث ص: ١١٢ ـ ١١٣ ـ توضيح الأفكار: ٢٢/٢

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

هذا الفن ـ يعني **التَّعْلِيلُ**[٢] ـ أغمض أنواع الحديث، وأدقها مسلكاً، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهماً غائصاً، واطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم، وإليهم المرجع في ذلك، لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك.

النكت لابن حجر: ٧١١/٢ ـ توضيح الأفكار: ٢٣/٢ ـ ٢٤

العِلَّةُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

قد يطلق اسم **العِلَّةِ** على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل. ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح.

---

(١) فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع معلولًا، ولا الحديث الذي في رواته مجهول أو مضعف معلولًا، وإنما يسمى معلولًا إذا آل أمره إلى شيء من ذلك، وفي هذا رد على من زعم أن المعلول يشمل كل مردود. ينظر: توضيح الأفكار: ٢٢/٢.

(٢) وفي النزهة ذكره بلفظ: المعلل. ينظر المعلل عنده من هذا المعجم.

وسمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث.

ثم إن بعضهم أطلق اسم **العِلَّةِ** على ما ليس بقادحٍ من وجوه الخلاف نحو: إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط حتى قال: من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول، كما قال بعضهم: من الصحيح ما هو صحيحٌ شاذ.

علوم الحديث ص: ٩٢ ـ ٩٣

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

العِلَّةُ: عبارة عن معنى في الحديث خفي يقتضي ضعف الحديث مع أن ظاهره السلامة منها، وتكون العلة تارةً في المتن، وتارةً في الإسناد.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٤٧/١

ابن تيمية (تـ: ٧٢٨هـ):

لفظ **العِلَّةِ** يعبر به عن العلة التامة، وهو: مجموع ما يستلزم الحكم.

الفتاوى لابن تيمية: ٢٧٣/١٨

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

العِلَّةُ إما **في الإسناد** وهو الأكثر، أو **في المتن**. والتي في الإسناد قد تقدح فيه وفي المتن أيضاً كالإرسال والوقف، أو تقدح في الإسناد وحده، ويكون المتن معروفاً صحيحاً كحديث يعلى بن عبيد عن الثوري عن عمرو بن دينار: «**البيعان بالخيار**» إنما هو عبدالله بن دينار، وغلط فيه يعلى.

وقد تكون **العِلَّةُ** كذب الراوي أو غفلته، وسوء حفظه.

المنهل الروي ص: ٥٢

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

١ ـ قوله: «**وعلة**»؛ أي: سلم عما فيه أسباب خفية غامضة قادحة.

الخلاصة ص: ٣٩

٢ ـ اعلم أنه قد تقع **العِلَّةُ في الإسناد والمتن**. والأول أكثر، فما وقع في الإسناد يقدح في المتن، وما وقع في الإسناد يقدح في الإسناد والمتن جميعاً، كالتعليل بالإرسال والوقف.

وقد يقدح في **الإسناد خاصة**، كحديث يعلى بن عبيد، عن الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «**البيعان بالخيار**»، فهذا إسنادٌ متصلٌ عن العدل الضابط، فهو معلل غير صحيح والمتن صحيح، والعلة في قوله: عمرو بن دينار إنما هو أخوه عبدالله بن دينار، وهكذا رواه الأئمة من أصحاب الثوري عنه فوهم يعلى وابن دينار وهما ثقتان.

ومثال **العلة في المتن**: ما انفرد به مسلم بإخراجه في حديث أنس من اللفظ المصرح ينفي قراءة بسم الله الرحمن الرحيم...

واعلم أنه قد يطلق اسم **العِلَّةِ** على غير ما ذكرناه، كالكذب والغفلة وسوء الحفظ ونحوها. وسمى الترمذي النسخ علة.

وأطلق بعضهم **اسم العِلَّةِ** على مخالفةٍ لا تقدح، كإرسال ما وصله الثقة الضابط حتى قال: من الصحيح ما هو صحيح معلل، كما قال آخر: من الصحيح ما هو صحيح شاذ.

الخلاصة ص: ٧٨ ـ ٧٩

٣ ـ يُطِلق بعضهم اسم **العِلَّةِ** على مخالفةٍ لا تَقْدَح، كإرسال ما وصله الثقة الضابط، حتى قال: من الصحيح ما هو صحيح معلَّل.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٥٢

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

١ ـ **العِلَّةُ**: عبارة عن سبب غامضٍ قادحٍ مع أن الظاهر السلامة منه؛ كالعلم بأن الراوي غلط فيه، أو لم يسمع من الذي حدث به عنه.

النكت للزركشي ص: ٤٦ ـ ٤٧

٢ ـ قوله: «ثم إن بعضهم أطلق اسم **العِلَّةِ** على ما ليس بقادح...» إلى أخره.

وهو أبو يعلى الخليلي، قاله في كتاب «**الإرشاد**» في حديث: «**للمملوك طعامه وشرابه**».

النكت للزركشي ص: ٢٢١

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

العِلَّةُ: عبارة عن أسبابٍ خفية غامضةٍ طرأت على الحديث فأثرت فيه؛ أي: قدحت في صحته.

فتح المغيث ص: ١٠٢

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ) في «**نكته على ابن الصلاح**»:

أما العلل التي يعلل بها كثير من المحدثين ولا تكون قادحة ـ أي عند الفقهاء ـ فكثيرة منها: أن يروي العدل الضابط عن تابعي مثله عن صحابي حديثاً، فيرويه عدلٌ ضابطٌ مثله مساوٍ له في عدالته، وضبطه، وغير ذلك من الصفات العلية عن ذلك التابعي بعينه عن صحابي آخر، فإن هذا يسمى **عِلَّة** عندهم ـ أي المحدثين ـ لوجود الاختلاف على ذلك التابعي في شيخه، ولكنها غير قادحة لجواز أن يكون التابعي سمعه من الصحابيين معاً، ومن هذا جملة كثيرة.

توضيح الأفكار: ٢٠/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **العِلَّةُ**: عبارة عن عيبٍ خفيٍّ غامضٍ طرأ على الحديث، وقَدَح في صحته مع أن الظاهر السلامة منه. وتُدرَك العِلّة بتفرد الراوي بذلك الحديث، وعدم المتابعة، وبمخالفة غيره مع قرائن تنبه العارف على وَهمٍ بإرسالٍ في موصول، أو وقفٍ في مرفوع، أو دخول حديثٍ في حديث.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٥٩

٢ ـ **العِلَّةُ**: عبارة عن أسبابٍ خفية غامضةٍ قادحةٍ في صحة الحديث.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٥٩

٣ ـ اعلم أن بعضهم يُطلق **العِلَّةَ** على غير المعنى المذكور، ككذب الراوي، وفسقه، وغفلته، وسوء حفظه، ونحوه من أسباب تضعيف الحديث كالتدليس. والترمذي سمى النسخ علة.

قال السخاوي: فكأنه أراد علة مانعة من العمل لا الاصطلاحية.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٦١

بعضهم:

١ ـ **العِلَّةُ**: ما ليس بقادح من وجوه الخلاف، نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٩٣

٢ ـ **العِلَّةُ**: مخالفة لا تقدح، كإرسال ما وصله الثقة الضابط.

قال: من الصحيح صحيح معلل، كما قيل: منه صحيح شاذ.

المنهل الروي ص: ٥٢

في «**القاموس**»:

العِلَّةُ: المرض، علَّ واعتلَّ وأَعَلَّه الله فهو مُعَلٌّ وعليل، ولا يقال معلول، والمتكلمون يستعملونها.

توضيح الأفكار: ٢/٢٠

العِلَّةُ فِي الإِسْنَادِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

ما يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعاً، كما في التعليل بالإرسال والوقف، وقد يقدح في الإسناد خاصة من غير قدحٍ في صحة المتن.

فمن أمثلة ما وقعت **العلة في إسناده** من غير قدح في المتن: ما رواه الثقة يعلى بن عبيد، عن سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «**البيعان بالخيار**» الحديث.

فهذا إسناد متصل بنقل العدل عن العدل، وهو معلل غير صحيح، والمتن على كل حال صحيح، والعلة في قوله: عن عمرو بن دينار، إنما هو عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه. فوهم يعلى بن عبيد، وعدل عن عبدالله بن دينار إلى عمرو بن دينار، وكلاهما ثقة.

علوم الحديث ص: ٩١

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

(ينظر: العلة).

العِلَّةُ فِي المَتْنِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

مثال **العِلَّةُ فِي المَتْنِ**: ما انفرد مسلم بإخراجه في حديث أنس من اللفظ المصرح بنفي قراءة «بسم الله الرحمن الرحيم»، فعلل قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه: «فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين» من غير تعرض لذكر البسملة، وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في الصحيح، ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له.

ففهم من قوله: «كانوا يستفتحون بالحمد لله»، أنهم كانوا لا يبسملون، فرواه على ما فهم وأخطأ، لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتتحون بها من السور هي الفاتحة، وليس فيه تعرض لذكر التسمية.

وانضم إلى ذلك أمور منها: أنه ثبت عن أنس أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئاً عن رسول الله ﷺ.

علوم الحديث ص: ٩٢

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

(ينظر: العلة).

العِلَلُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

العِلَلُ: بكسر العين، جمع علة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٨١٣

عِلَلُ الأَسَانِيدِ = (عِلَلُ الأَسَانِيدِ/س.ن.د).

التَّرْتِيبُ عَلَى العِلَلِ = (التَّرْتِيبُ عَلَى العِلَلِ/ر.ت.ب).

مَعْرِفَةُ العِلَلِ:

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

اعلم أن **مَعْرِفَةَ عِلَلِ الحَدِيثِ** من أجلِّ علومه وأدقها، وإنما يتمكن

من ذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب. وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه.

الخلاصة ص: ٧٧

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

مَعْرِفَةُ العِلَلِ من أجلِّ أنواع علم الحديث، حتى قال ابن مهدي: لأنْ أعرف علة حديث هو عندي، أحب إليّ من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٨١٣

عَـلَّلَ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

أما قول المحدثين: «**عَـلَّلَه** فلان بكذا»؛ فهو غير موجود في اللغة، وإنما هو مشهور عندهم بمعنى: ألهاه بالشيء وشغله، من تعليل الصبي بالطعام، لكن استعمال المحدثين له في هذا المعنى على سبيل الاستعارة.

النكت للزركشي ص: ٢١٩

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

عَلَّلَهُ: يستعمله أهل اللغة بمعنى ألهاه عن الشيء وشغله، من تعليل الصبي بالطعام، يعني فلا يقال: علل الحديث بمعنى أعله، فليس بينهما مناسبة في اللغة وهو ظاهر، إذ لا تلاقي بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي وهو المراد بالمناسبة.

توضيح الأفكار: ٢١/٢

المُعَلُّ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

المُعَلُّ أو المَعْلُولُ: خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح.

فتح المغيث: ٢٢٧/١

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

المُعَلّ؛ أي: الذي لم يسلم عن أسباب خفية قادحة.

توضيح الأفكار: ١/١٧

المُعَلِّلُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المُعَلِّلُ: بكسر اللام؛ أي: الناقد الناظر في علة الحديث المعلَّل.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٦١

المُعَلَّلُ = (الحَدِيثُ المُعَلَّلُ/ح.د.ث).

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

١ ـ ويسميه أهل الحديث المعلول.

فالحَدِيثُ المُعَلَّلُ: الحديث الذي اطُّلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها.

ثم قد تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر، وقد تقع في متنه.

علوم الحديث ص: ٨٩ ـ ٩١

٢ ـ **الحَدِيثُ المُعَلَّلُ**: إنه الحديث الذي اطلع في إسناده على علة خفيه قادحة.

توضيح الأفكار: ١/٢٢

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

الحَدِيثُ المُعَلَّلُ: الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها. مثل إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث.

الإرشاد للنووي ص: ١٠١

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

المُعَلَّلُ: ما فيه سبب قادح غامض مع أن ظاهره السلامة منه.

ويتطرق ذلك إلى الإسناد الجامع لشروط الصحة ظاهراً، ويدرك ذلك بتفرد الراوي وبمخالفة غيره، وبما ينبه على وهم بإرسالٍ أو وقفٍ أو إدراج

حديثٍ في حديث ذلك مما يغلب على ظنه، فيحكم بعدم صحته أو يتردد فيتوقف.

المنهل الروي ص: ٥٢

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

الحَدِيثُ المُعَلَّلُ: الذي اطلع فيه على ما يقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منه، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الجامع لشروط الصحة ظاهراً. ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنبه العارف على إرسالٍ في الموصول، أو وقفٍ في المرفوع، أو دخول حديثٍ في حديث، أو وهم واهم، أو غير ذلك.

الخلاصة ص: ٧٧

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

١ ـ بعضهم أطلق **المُعَلَّلَ** على إرسال حديث وصله الثقة الضابط، وجعل من أقسام الصحيح: الصَّحِيحُ المُعَلَّلُ.

النكت للزركشي ص: ٤٧

٢ ـ ذكر بعض من صنف في علوم الحديث أن **المُعَلَّلَ**: أن يروي عمن لم يجتمع به، إما بطريق التاريخ كمن تتقدم وفاته عن ميلاد من يروي عنه، وإما بطريق الجهة بأن يروي الخراساني عن المغربي، ولم ينقل أن الخراساني انتقل من خراسان، وأن المغربي انتقل من المغرب.

النكت للزركشي ص: ٢١٩

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

وسم الحديث الذي شملته علة من علل الحديث **مُعَلَّلاً** ولا تسمه معلولًا، وقد وقع في عبارة كثير من أهل الحديث تسميته بالمعلول، وذلك موجود في كلام الترمذي، وابن عدي، والدارقطني، وأبي يعلى الخليلي، والحاكم، وغيرهم.

والأجود في تسميته **المُعَلَّل**، وكذلك هو في عبارة بعضهم، وأكثر عباراتهم في الفعل منه أنهم يقولون: أعله فلان بكذا، وقياسه معل وهو

المعروف في اللغة، قال الجوهري: لا أَعَلَّكَ الله؛ أي: لا أصابك بعلة.

وأما عَلَّلَهُ فإنما يستعملها أهل اللغة بمعنى ألهاه إلهاء بالشيء وشغله به، من تعليل الصبي بالطعام.

وتدرك العلة بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك يهتدي الجهبذ؛ أي: الناقد بذلك إلى اطلاعه على إرسال في موصول، أو وقف في مرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم.

فتح المغيث ص: ١٠٠ ـ ١٠٢ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٥٩

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ **المُعَلَّلُ** لغةً: ما فيه علة.

واصطلاحاً: ما فيه علة خفية قادحة.

نزهة النظر ص: ٢٦

٢ ـ إن اطلع على الوَهم بالقرائن الدالة على وهم راويه من وصل مرسل أو منقطع، أو إدخال حديث في حديث، أو نحو ذلك من الأشياء القادحة. وتحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع، وجمع الطرق؛ فهذا هو **المُعَلَّلُ**، وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها.

نزهة النظر ص: ٥٦

٣ ـ لو وقع ـ أي الإبدال ـ من الراوي غلطاً؛ فهو من المقلوب أو **المُعَلَّلِ**.

نزهة النظر ص: ٥٩

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ وقع في عبارة كثيرٍ من المحدثين كالبخاري، والترمذي، وابن عَدي، والدارقطني، وكذا في عبارة المتكلمين والأصوليين تسميته بالمعلول.

ورده ابن الصلاح بأن ذلك مرذول عند أهل العربية واللغة، لأن المعلول من: عَلَّهُ بالشراب؛ أي: سقاه مرة بعد أخرى، وهو غير ملائم، وسماه **مُعَلَّلاً**.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٥٩

٢ ـ **الحَدِيثُ المُعَلَّلُ**: الذي اطلع على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة، ليس للجرح مدخل فيها، لكونه ظاهر السلامة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٦٠

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

أو ـ أي إن كان الطعن في الراوي لـ ـ وَهَم، فإن اطلع عليه بعد مزيد فحص من هو أهل نقد هذه الصناعة على قادح، إما إلهاماً محضاً، أو غير ذلك؛ **فَمُعَلَّلٌ** إما صحيح المتن والإسناد، أو أحدهما. والقدح في أحدهما قدح في الكل.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩٤

المضطرب **والمُعَلَّلُ:**

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

المضطرب **والمُعَلَّلُ**: ما روي على أوجهٍ مختلفة، فيعتل الحديث.

الموقظة ص: ٥١

المَعْلُولُ = (المعلّ، والمعلَّل):

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

١ ـ **المَعْلُولُ**: ما يوقف على علته أنه دخل حديث في حديث، أو وهم فيه راوٍ، أو أرسله واحد فوصله واهم.

معرفة علوم الحديث ص: ١١٩

٢ ـ وإنما يعلل الحديث من أوجهٍ ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقطٌ واه، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علته فيصير الحديث **مَعْلُولًا**، والحجة في التعليل عندنا: الحفظ والفهم والمعرفة لا غير.

النكت للزركشي ص: ٢١٩

الحريري (تـ: ٥١٦هـ):

المَعْلُولُ: لا يستعمل إلا مفعولاً كقوله: «عله يَعُله ويُعِله»؛ إذا سقاه ثانياً.

وإطلاق الناس له على الذي أصابته العلة وهم، فإنه إنما يقال لذلك: «معل». وقال: صوابه: «معتل» أو معلل؛ لأنه من الاعتلال، والأعرف فيه أن فعله رباعي، نقول: «لا أعلك الله»، قال الجوهري؛ أي: لا أصابك بعلة.

النكت للزركشي ص: ٢١٨

ابن حُبَيْش (تـ: ٥٨٤هـ):

المَعْلُولُ: أن يروي عمن لم يجتمع به، كمن تتقدم وفاته عن ميلاد من يروي عنه، أو تختلف جهتهما، كأن يروي الخراساني مثلًا عن الغربي ولا ينقل أن أحدهما عن بلده[1].

النكت لابن حجر ص: ٣١٤

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

(ينظر: المُعَلَّلُ).

ع.ل.م

الإِعْلَامُ:

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

الإِعْلَامُ: إعلام الشيخ الطالبَ أن هذا الحديث من روايته، وأن هذا الكتاب سماعه فقط دون أن يأذن له في الرواية عنه، أو يأمره بذلك؛ أو يقول الطالب: هو روايتُك أحمله عنك؟ فيقول له: نعم، أو يقرُّه على ذلك ولا يمنعه.

الإلماع ص: ١٠٧

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

الإِعْلَامُ: إعلام الراوي للطالب بأن هذا الحديث أو هذا الكتاب

(١) نقل الحافظ هذا التعريف بواسطة «المقنع» لشيخه ابن الملقن، ثم وصفه بقوله: وهو تعريف ظاهر الفساد.

سماعه من فلان، أو روايته، مقتصراً على ذلك من غير أن يقول: «اروه عني، أو أذنت لك في روايته» ونحو ذلك.

علوم الحديث ص: ١٧٥

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

الإِعْلَامُ: أن يعلم الشيخُ الطالبَ أن هذا الكتاب روايته أو سماعه مقتصراً على ذلك.

المنهل الروي ص: ٩٠

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

الإِعْلَامُ: أن يعلم الشيخُ الطالبَ أن هذا الكتاب روايته أو سماعه مقتصراً على ذلك، قائل: اروه، وشبهه.

الخلاصة ص: ١١٠

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

الإِعْلَامُ: أن يُعلم الشيخ أحد الطلبة بأنني أروي الكتاب الفلاني عن فلان.

نزهة النظر ص: ٣٦

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الإِعْلَامُ بكسر الهمزة؛ بمعنى: الإخبار.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٨٧

إِعْلَامُ الرَّاوِي = إِعْلَامُ الشَّيْخِ:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ **إِعْلَامُ الرَّاوِي**: إعلام الراوي الطالب أن هذا الكتاب أو الحديث سماعه أو روايته عن فلان، مقتصراً عليه، غير قائل: اروه، أو شبهه.

الإرشاد للنووي ص: ١٣٩

٢ ـ **إِعْلَامُ الشَّيْخِ**: أن يعلم الشيخ الطالب أن هذا الحديث أو الكتاب سماعه مقتصراً عليه.

التقريب للنووي: ٢/٥٨

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

إِعْلَامُ الشَّيْخِ الطالب بشيءٍ من مرويه من غير إذن له في روايته عنه وآخر مع كونه صريحاً عن الكتابة التي هي الإعلام كناية فيها من التصريح بالإذن في أحد نوعيها.

فتح المغيث: ١٤٤/٢

مَعْرِفَةُ أَفْرَادِ الأَعْلَامِ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

مَعْرِفَةُ أَفْرَادِ الأَعْلَامِ: نوعٌ من أنواع علوم الحديث. صنف فيه جماعة.

ثم قال: وقد مثل ابن الصلاح بجملة من الأسماء والكنى مرتبة على حروف المعجم وبعدة ألقاب، واقتصرت من ذلك على مثال واحد لكل قسم.

فمن أمثلة أفراد الأسماء: لُبَيٌّ بن لَبا صحابي من بني أسد، وكلاهما باللام والباء الموحدة، وهو وأبوه فردان، فالأول مصغر على وزن أبي بن كعب، والثاني مكبر على وزن فتى وعصى.

ومثال أفراد الألقاب: مندل بن علي العنزي واسمه عمرو، ومندل لقب له وهو بكسر الميم كما نص عليه الخطيب وغيره، قال ابن الصلاح: ويقولونه كثيراً بفتحها. اهـ.

ومثال الأفراد في الكنى: أبو مُعَيْد بضم الميم وفتح العين المهملة وسكون الياء المثناة من تحت وآخره دال مهملة، واسمه حفص بن غيلان.

فتح المغيث ص: ٣٩٠ ـ ٣٩١ ـ توضيح الأفكار: ٢٧٩/٢

العَالِمُ:

سليمان بن موسى (تـ: ١١٩هـ):

(ينظر: الحَاطِبُ/ح.ط.ب).

وكيع (تـ: ١٩٦هـ):

١ ـ لا يكون الرجل **عَالِماً** حتى يسمع ممّن هو أسن منه، وممن هو دونه، وممن هو مثله.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢/٢١٦

٢ ـ لا يكون الرجل **عَالِماً** حتى يكتب عمن هو فوقه، وعمن هو دونه، وعمن هو مثله.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢/٢١٦

ابن عيينة (تـ: ١٩٨هـ):

العَالِمُ: الذي يعطي كل حديث حقه.

جامع بيان العلم: ٢/٥٨

أحمد بن حنبل (تـ: ٢٤١هـ):

إن العالم إذا لم يعرف الصحيح والسقيم والناسخ والمنسوخ من الحديث لا يسمى **عَالِماً**.

معرفة علوم الحديث ص: ٦٠

داود بن علي (تـ: ٢٧٠هـ):

من لم يعرف حديث رسول الله ﷺ بعد سماعه، ومن لم يُمَيِّز بين صحيحه وسقيمه، فليس **بِعَالِمٍ**.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢/٢٩٥

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

قد يسمى **العَالِمُ** عالماً وإن جهل أشياء، كما يسمى الجاهل جاهلًا وإن علم أشياء، وإنما تستحق هذه الأسماء بالأغلب.

التمهيد: ١٧/١٨٧

أبو نصر الشيرازي (تـ: ٦٣٥هـ):

العَالِمُ: الذي يعلم المتن والإسناد جميعاً.

تدريب الراوي: ١/٤٤

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

عَالِم؛ أي: مجتهد، كمالك، والشافعي، ونحوهما ممن يميز بين الثقة وغيره.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥١٣

العَالِمُ بِالحَدِيثِ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

العَالِمُ بِالحَدِيثِ؛ أي: بأصول الحديث وفروعه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٣١

العَالِمُ الرَّبَّانِي: (ينظر: الرَّبَّانِي/ر.ب.ب).

الغزالي (تـ: ٥٠٥هـ) حكاه عن أبي يزيد البسطامي:

ليس العالم الذي يحفظ من كتاب، فإذا أُنسيَ ما حفظ صار جاهلًا، إنما العالم الذي يأخذ علمه من ربه أي وقت شاء بلا حفظ ولا درس، وهذا هو **العَالِمُ الرَّبَّانِي**، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ مع أن كل علم من لدنه.

فيض القدير: ٨/٢

جَلِيسُ العَالِمِ:

سليمان بن موسى (تـ: ١١٩هـ):

١ ـ عن سليمان بن موسى قال: يجلس إلى العالم ثلاثة:

رجل يكتب كل ما يسمع.

ورجل لا يكتب ويسمع، فذلك يقال له: **جَلِيسُ العَالِمِ**.

ورجل ينتقي وهو خيرهم.

الجامع لأخلاق الراوي: ١٥٥/٢

٢ ـ الذي يكتب ويسمع يقال له: **جَلِيسُ العَالِمِ**.

الكفاية ص: ٦٦

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

قال ابن جابر: لا يؤخذ العلم إلا ممن شهد له بالطلب.

قال أبو زرعة: فسمعت أبا مسهر يقول: **إلا جَلِيس العَالِم**، فإن ذلك طلبه.

قلت: أراد أبو مسهر بهذا القول أن من عرفت مجالسته للعلماء أو أخذه عنهم أغنى ظهور ذلك من أمره عن أن يسأل عن حاله.

الكفاية ص: ٨٨ ـ فتح المغيث: ١/٢٩٥ ـ ٢٩٦

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

في النسخ والكلام وغيرهما وقت السماع:

قد قيل: السمع للعين، والإصغاء للأذن.

وقيل: إنه لا يسمى سامعاً، إنما يقال له: **جَلِيسُ العَالِمِ**. حكي عن جماعة.

فتح المغيث: ٢/٤٧

العِلْمُ:

مالك بن أنس (تـ: ١٧٩هـ):

العِلْمُ ليس بكثرة الرواية، إنما العلم نور يجعله الله في القلب.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢/١٧٤

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

العِلْمُ: الفهم والدراية، وليس بالإكثار والتوسع في الرواية.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢/١٧٤

العِلْمُ النَّبَوِي:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

العِلْمُ النَّبَوِي: كل ما صدر عنه صلى الله عليه وآله وسلم من قولٍ أو فعلٍ أو تقرير، ويدخل القرآن في العلم النبوي، إلا أن يحمل العلم على أن اللام فيه لعلم الحديث بقرينة سَبْقِ ذكره.

توضيح الأفكار: ١/١١

أُصُولُ العِلْمِ:

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ).

أُصُولُ العِلْم: الكتاب والسنة.

جامع بيان العلم ٢/٤١

العَلَمُ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

العَلَمُ: ما يعرف به من جعل علامة عليه من الأسماء، والكنى، والألقاب.

فتح المغيث ص: ٣٩٠

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

العَلَمَ: ما يعرف به مَنْ جعل علامة عليه من الأسماء، والكنى، والألقاب.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٤٥

أَفْرَادُ العَلَمِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

أَفْرَادُ العَلَمِ: ما يجعل علامة على الراوي من اسم وكنية ولقب.

فتح المغيث: ٣/٢١٤

العُلَمَاءُ:

الزُّهْرِيُّ (تـ: ١٢٤هـ):

العُلَمَاءُ أربعة: سعيد بن الْمُسَيَّب بالمدينة، وَالشَّعْبِي بالكوفة، وَالحَسَن بالبصرة، وَمَكْحُول بالشام.

تدريب الراوي٢/ ٤٠٠

في «بحر الفوائد»:

العُلَمَاءُ بالإطلاق: الفقهاء، والعلماء بسائر العلوم علماء على التقييد إلى علمهم.

فيض القدير: ٣/٤٧٨

طَبَقَاتُ الْعُلَمَاءِ وَالرُّوَاةِ:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

طَبَقَاتُ الْعُلَمَاءِ وَالرُّوَاةِ: هَذَا فَنٌّ مُهِمٌّ، وَطَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ عَظِيمٌ كَثِيرُ الْفَوَائِدَ.

التقريب للنووي: ٢/ ٣٨٠ ـ ٣٨١.

ع.ل.و

العَالِي= الحَدِيثُ العَالِي

الوزير نظام الملك الحسن بن علي (تـ: ٤٨٥هـ):

الحَدِيثُ العَالِي: ما صح عن رسول الله ﷺ وإن بلغت رواته مائة.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٢٩٣ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٢٦/٣

ابن كثير (تـ: ٧٧٤هـ):

العَالِي: ما صح سنده وإن كثرت رجاله.

فتح المغيث للسخاوي: ٢٧/٣

الإِسْنَادُ العَالِي:

أحمد بن عمير بن جرصاء الدمشقي (تـ: ٣٢٠هـ):

إسناد خمسين سنة من موت الشيخ **إِسْنَادُ عُلُوٍّ**.

المنهل الروي[1] ص: ٧٠ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٢٢/٣

ابن منده (تـ: ٣٩٥هـ):

إذا مر على **الإِسْنَادِ** ثلاثون سنة فهو **عَالٍ**.

المنهل الروي ص: ٧٠ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٢٢/٣

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

١ ـ كل **إِسْنَادٍ** يقرب من الإمام المذكور فيه إذا صحت الرواية إلى ذلك الإمام بالعدد اليسير فإنه **عَالٍ**.

معرفة علوم الحديث ص: ١١

٢ ـ وكذلك كل إسناد يقرب من عبدالملك بن جريج، وعبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي، ومالك بن أنس، وسفيان بن سعيد الثوري، وشعبة بن الحجاج، وزهير بن معاوية، وحماد بن زيد، وغيرهم

---

(١) وفيه: أبو الحسين ابن جوصاء.

من أئمة الحديث؛ فإنه عالٍ وإن زاد في عدده بعد ذكر الإمام الذي جعلناه مثالًا.

فهذه علامة **الإِسْنَادُ العَالِي**.

معرفة علوم الحديث ص: ١٢

المزي (تـ: ٧٤٢هـ):

الذي أختاره وهو الأحسن، أن من مات شيخ شيخه قبل أن يولد فسماعه من شيخه **عَالٍ**.

فتح المغيث للسخاوي: ٢٢/٣

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

الإِسْنَادُ العَالِي: الذي قلّت الوسائط في سنده، أو قدم سماع روايته وزمانه.

توضيح الأفكار: ٢٢٧/٢

العُلُوُّ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

العلو المطلوب في رواية الحديث على أقسام خمسة، وهي:

أولها: القرب من رسول الله ﷺ بإسنادٍ نظيفٍ غير ضعيف، وذلك من أجلِّ أنواع العلوم.

الثاني: وهو الذي ذكره الحاكم أبو عبدالله الحافظ، القرب من إمام من أئمة الحديث وإن كثر العدد إلى ذلك الإمام من رسول الله ﷺ.

الثالث: العلو بالنسبة إلى رواية الصحيحين أو أحدهما أو غيرهما من الكتب المعروفة المعتمدة، وذلك ما اشتهر آخراً من الموافقات، والأبدال، والمساواة، والمصافحة.

الرابع: العلو المستفاد من تقدم وفاة الراوي.

مثاله: ما أرويه عن شيخ أخبرني به عن واحد عن البيهقي الحافظ عن الحاكم أبي عبدالله الحافظ أعلى من روايتي لذلك عن شيخ أخبرني به

عن واحد عن أبي بكر بن خلف عن الحاكم وإن تساوى الإسنادان في العدد لتقدم وفاة البيهقي على وفاة ابن خلف لأن البيهقي مات سنة ثمان وخمسين وأربعمائة ومات ابن خلف سنة سبع وثمانين وأربعمائة.

الخامس: العلو المستفاد من تقدم السماع. مثل أن يسمع شخصان من شيخٍ واحدٍ وسماع أحدهما من ستين سنة مثلًا وسماع الآخر من أربعين سَنة. فإذا تساوى السند إليهما في العدد: فالإسناد إلى الأول الذي تقدم سماعه أعلى.

علوم الحديث ص: ٢٥٦ ـ ٢٦٢ ـ وينظر: التقريب للنووي: ١٦١/٢ ـ ١٦٦ ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٤٤ ـ ٤٦ ـ المنهل الروي ص: ٧٠.

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

من الناس من يعدُّ **العلوَّ** الإتقان والضبط، وإن كان نازلاً في العدد، وهذا علوٌّ معنويٌّ، والأول صُوريٌّ، ورعايةُ الثاني إذا تعارضا أولى.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٤٦

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

يقابل **العُلُوَّ** بأقسامه المذكورة النزول، فيكون كل قسم من أقسام العلو يقابله قسم من أقسام النزول؛ خلافاً لمن زعم أن العلو قد يقع غير تابع للنزول.

نزهة النظر ص: ٧٧

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

العُلُوَّ: قلة الوسائط في السند، أو قدم سماع الراوي، أو وفاته.

فتح المغيث: ٤/٣

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

يقابل **العُلُوَّ** النزول.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩٧

عُلُوُّ التَّنْزِيلِ:

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

عُلُوُّ التَّنْزِيلِ: مثاله، أن يكون بيننا وبين النبي ﷺ تسعة أنفس، ويكون أحد هؤلاء المصنفين بينه وبين النبي ﷺ سبعة مثلاً، فيتنزل هذا المصنف منزلة شيخ شيخنا. فإن اتفق أن يتنزَّل منزلة شيخنا وكأنا سمعنا ذلك الحديث من ذلك المصنف سمَّوه مُصَافحةً.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٤٦ ـ فتح المغيث للسخاوي: ١٨/٣ ـ ١٩

عُلُوُّ الحَدِيثِ:

ابن برهان الأصولي (تـ: ٥١٨هـ):

عُلُوُّ الحَدِيثِ عندهم ـ أي عند أصحاب الحديث ـ ليس عبارة عن قلة الرجال، وإنما هو عبارة عن الصحة، ولهذا ينزلون أحياناً طلباً للصحة، فإذا وجدوا حديثاً له طريقان: أحدهما بخمسة وسائط مثلاً، والأخرى سبعة، يرجحون النازل على العالي، طلباً للصحة.

فتح المغيث للسخاوي: ٢٦/٣

عُلُوُّ صِفَةٍ[١]:

بعض محققي المغاربة:

عُلُوُّ صِفَةٍ: باب متسع ومداره على وجود المرجحات وكثرتها وقلتها.

إذ قطب دائرته الظن، أهمه ما يرجع إلى صفة الراوي، كأن يكون

(١) وهو أقسام، قال السخاوي: عُلُوُّ صِفَةٍ: عبر عنه شيخنا وغيره بالعلو المعنوي.
فأول أقسام علو الصفة وهو الرابع: عُلُوُّ الإِسْنَادِ بِسَبَبِ قِدَمِ الوَفَاةِ في أحد رواته بالنسبة لراوٍ آخر متأخر الوفاة عنه، اشترك معه في الرواية عن شيخه بعينه.
ثم يليه ثاني أقسام الصفة، وهو خامس الأقسام: عُلُوُّ الإِسْنَادِ بِسَبَبِ قِدَمِ السَّمَاعِ لأحد رواته بالنسبة لراوٍ آخر اشترك معه في السماع من شيخه، أو لراوٍ سمع من رفيق لشيخه، وذلك بأن يكون سماع أحدهما من ستين مثلًا والآخر من أربعين، ويتساوى العدد إليهما.
ومن صور علو الصفة أيضاً وأفرده الخليلي بقسم؛ تَسَاوِي السَّنَدَيْنِ، وامتياز أحدهما بكون رواته حفاظ علماء. فتح المغيث: ١٩/٣ ـ ٢٣.

أفقه، أو أحفظ، أو أتقن، أو أضبط، أو أكثر مجالسة للمروي عنه، أو أقدم سماعاً من غيره أو وفاة.

فتح المغيث للسخاوي: ٢٣/٣

العُلُو الصُّورِيُّ:

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

(ينظر: العُلُوّ).

عُلُوٌّ مَسَافَةٍ[1]:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

عُلُوٌّ مَسَافَةٍ: قلة الوسائط.

فتح المغيث: ٢٣/٣

العُلُوُّ المُطْلَقُ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

إن قل عدده، أي عدد رجال السند، فإما أن ينتهي إلى النبي ﷺ بذلك العدد القليل بالنسبة إلى سندٍ آخر يرد به ذلك الحديث بعينه بعدد كثير، أو ينتهي إلى إمام من أئمة الحديث ذي صفة علية كالحفظ والفقه والضبط والتصنيف وغير ذلك من الصفات المقتضية للترجيح؛ كشعبة، ومالك، والثوري، والشافعي، والبخاري، ومسلم، ونحوهم. فالأول: وهو ما ينتهي إلى النبي ﷺ: **العُلُوُّ المُطْلَقُ**.

نزهة النظر ص: ٧٥

---

(١) جعله السخاوي ثلاثة أقسم وهي:
فالأول من الأقسام مما هو علو مسافة: علو مطلق، وهو ما فيه قرب من حيث العدد من الرسول ﷺ، ثم تارةً يكون بالنظر لسائر الأسانيد، وتارةً بالنسبة إلى سندٍ آخر فأكثر يرد به ذلك الحديث بعينه عدد أكثر.
والثاني من الأقسام: علو نسبي، وهو قسم القرب إلى إمام من أئمة الحديث ذي صفة علية من حفظ وفقه وضبط كالأعمش.
والثالث من الأقسام: علو نسبي لكن مقيد أيضاً بنسبة للكتب الستة التي هي الصحيحان والسنن الأربعة خاصة، لا مطلق الكتب على ما هو الأغلب من استعمالهم. . . وهذا القسم هو الذي تقع فيه الموافقات. فتح المغيث: ٩/٣ ـ ١٢.

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

عُلُوٌّ مُطْلَقٌ: ما فيه قرب من حيث العدد من الرسول ﷺ، ثم تارةً يكون بالنظر لسائر الأسانيد، وتارةً بالنسبة إلى سندٍ آخر فأكثر يرد به ذلك الحديث بعينه عدد أكثر.

فتح المغيث: ٩/٣

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **العُلُوٌّ** بضمتين فتشديد **المُطْلَقُ**؛ أي: على الإطلاق لا بالنسبة إلى شخص من رجال السند دون شخص، وإن كان أصل النسبة إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم موجودة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦١٥

٢ ـ **العُلُوٌّ المُطْلَقُ**: يقابله النزول المطلق، لأن سنده إن كان ثلاثاً كان سندُ النزول المطلق أربعاً.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٣٠

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

إن قل عدد رجال الإسناد إلى النبي ﷺ انتهاءً: **فعُلُوٌّ مُطْلَقٌ**، أو إلى إمام من الأئمة: **فعُلُوٌّ نِسْبِيٌّ**.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩٧

العُلُوٌّ المَعْنَوِيٌّ:

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

(ينظر: العُلُوٌّ).

العُلُوُّ النِّسْبِيُّ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

العُلُوُّ النِّسْبِيُّ: ما يقل العدد فيه إلى ذلك الإمام، ولو كان العدد من ذلك الإمام إلى منتهاه كثيراً.

نزهة النظر ص: ٧٥

قاسم بن قطلوبغا (تـ: ٨٧٩هـ):

العُلُوُّ النِّسْبِيُّ: أن ينتهي الإسناد إلى إمام ذي صفة عَليّة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٢٦

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

عُلُوٌّ نِسْبِيٌّ: القرب إلى إمام من أئمة الحديث ذي صفة علية من حفظ وفقه وضبط كالأعمش.

فتح المغيث: ٢٣/٣

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

العُلُوُّ النِّسْبِيُّ: بكسر النون وسكون السين، نسبة إلى النِّسبة. سمي به لكونه بالنسبة إلى شخص من رجال السند دون شخص.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦١٨

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: العلو المطلق).

عُلُوٌّ نِسْبِي مُقَيَّدٌ بِنِسْبَةٍ لِلْكُتُبِ السِّتَّةِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

عُلُوٌّ نِسْبِي مُقَيَّدٌ أيضاً بِنِسْبَةٍ لِلْكُتُبِ السِّتَّةِ التي هي الصحيحان والسنن الأربع خاصة، لا مطلق الكتب على ما هو الأغلب من استعمالهم.

وهذا القسم هو الذي تقع فيه الموافقات.

فتح المغيث: ٢٣/٣

العَوَالِي:

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

أبو الشيخ بن حيان في «عَوَالِيهِ»؛ أي: الأحاديث التي وقعت له بعلوه عن أقرانه.

فيض القدير: ٥١٥/١

المَعَالِي:

أبو القاسم منصور بن محمد العلوي:

الإسناد بعضه عوالي، وبعضه معالي، وقول الرجل: حدثني أبي عن جدي من **المَعَالِي**.

فتح المغيث للسخاوي: ١٩٣/٣ ـ تدريب الراوي: ٢٥٧/٢

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

قال ـ غير مالك ـ: الإسناد بعضه عوالي، وبعضه معالي، وقول الرجل: حدثني أبي عن جدي من **المَعَالِي**.

الغاية في شرح الهداية: ٣٥٤/١

ع.م.د

لَيْسَ بِعُمْدَةٍ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

لَيْسَ بِعُمْدَةٍ: هو ممن يخرج حديثه للاعتبار.

فتح المغيث ص: ١٧٧

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

ع.م.ل

عَمَلُ أَهْلِ المَدِينَةِ:

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

الذي أقول به: أن مالكاً ـ رحمه الله ـ إنما يحتج في موطئه وغيره **بِعَمَلِ أَهْلِ المَدِينَةِ**؛ يريد بذلك: عمل العلماء والخيار والفضلاء، لا عمل العامة السوداء.

التمهيد: ٢٢٢/٧

ع.ن.ع.ن

قولهم: **فُلَانٌ عَنْ رَجُلٍ، أو عَنْ شَيْخٍ، أو نحو ذلك:**

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

١ ـ إذا قيل في الإسناد: **فُلَانٌ عَنْ رَجُلٍ، أو عَنْ شَيْخٍ، أو نحو ذلك**؛ فالذي ذكره الحاكم في «**معرفة علوم الحديث**»(١) أنه لا يسمى مرسلاً، بل منقطعاً.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٥٣

٢ ـ إذا قال: **فُلَانٌ عَنْ رَجُلٍ، عَنْ فُلَانٍ**؛ منقطع ليس مرسلاً.

التقريب للنووي: ١٩٧/١

٣ ـ إذا قيل: **فُلَانٌ عَنْ رَجُلٍ، عَنْ فُلَانٍ**، ونحوه؛ لا يسمى مرسلاً، بل منقطعاً، وهذا أقرب.

المنهل الروي ص: ٤٩

٤ ـ إذا قال الراوي في الإسناد: **فُلَانٌ عَنْ رَجُلٍ، أو شَيْخٍ عَنْ فُلَانٍ**؛ هو منقطع ليس مرسلاً.

تدريب الراوي: ١٩٧/١

---

(١) الذي قاله الحاكم: النوع الثالث من المنقطع: أن يكون في الإسناد رواية راو لم يسمع من الذي يروي عنه الحديث قبل الوصول إلى التابعي الذي هو موضع الإرسال، ولا يقال لهذا النوع من الحديث مرسل إنما يقال له منقطع. ينظر: معرفة علوم الحديث ص: ٢٨.

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

إنهم يقولون لما هذا سبيله: منقطع، فإنه لا فرق بين أن يطوى ذكره، أو يقال: **عَنْ رَجُلٍ**، أو **شَيْخٍ**، ولا يسمى.

بيان الوهم والإيهام: ٨٢/٣

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

إذا قيل: **فُلَانٌ عَنْ رَجُلٍ، عَنْ فُلَانٍ**، ونحوه؛ فقد سماه بعض المعتبرين في الأصول مرسلاً.

المنهل الروي ص: ٤٩

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

لو قال التابعي: **عَنْ رَجُلٍ**؛ فلا يخلو: إما أن يصفه بالصحبة أو لا، إن لم يصفه بها فلا يكون ذلك متصلًا، لاحتمال أن يكون تابعياً آخر، بل هو مرسل على بابه، وإن وصفه بها فإن كان التابعي سالما عن التدليس حملت عنعنته على السماع.

توضيح الأفكار: ٢٨٦/١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ سمى جمهور أهل الحديث منقطعاً قولهم: **عَنْ رَجُلٍ**، أو **شَيْخٍ**، **أو نحو ذلك** مما يبهم الراوي فيه، وأمثلته كثيرة[1].

فتح المغيث: ١٥١/١

٢ ـ في كتب الأصول **كالبرهان** لإمام الحرمين تسميته بالمرسل، وذلك أنه جعل من صوره أن يقول: **رَجُلٌ عَنْ فُلَانٍ** الراوي من غير أن يسميه، أو أخبرني موثوق به رضي.

قال: وكذلك إسناد الأخبار إلى كتب رسول الله ﷺ ملحق بالمرسل للجهل بناقل الكتاب، بل في «**المحصول**»: أن الراوي إذا سمى الأصل

---

(١) حكاه عنهم الحافظ السخاوي ثم قال: «وممن صرح بذلك ابن القطان في «الوهم والإيهام» له، ومن قبله الحاكم».

باسم لا يعرف فهو كالمرسل، وهذا يشمل المهمل كـ: عن محمد، وهو يحتمل جماعة يسمون بذلك، وكذا المجهول إذ لا فرق.

فتح المغيث: ١/١٥١

الفقهاء وأصحاب الأصول:

(ينظر: المرسل/ر.س.ل).

إكمال المعلم: ١/١٦٥

عَنْعَنَ الحَدِيثَ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

عَنْعَنَ الحَدِيثَ: إذا رواه بعن من غير بيان للتحديث، أو الإخبار، أو السماع.

فتح المغيث: ١/١٦٣

العَنْعَنَةُ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

العَنْعَنَةُ: مصدر عنعن الحديث؛ إذا رواه بلفظ عَنْ مِنْ غَيْرِ بيانٍ للتحديث، والإخبار، والسماع[١].

فتح المغيث ص: ٧٣ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٧٥

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

العَنْعَنَةُ: فعللة من عن.

فتح المغيث: ١/١٦٣

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

العَنْعَنَةُ: مصدر عنعن الحديث، إذا رواه بعن من غير بيان للتحديث أو الإخبار أو السماع.

فتح الباقي: ١/١٦٣

---

(١) في شرح شرح النخبة للملا القاري: من غير بيان للتحديث، أو الإخبار، أو السماع.

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **العَنْعَنَةُ**: مصدر مصنوع مأخوذ من روى فلان، عن فلان، على طريقة البسملة، والحمدلة، وغيرهما.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٧٥

٢ ـ **العَنْعَنَةُ**: مصدر مصنوع كالبسملة، والحمدلة، من عَنْعَنْتُ الحديث؛ إذا رويته بلفظِ «عن» من غير بيان التحديث، والإخبار، والسماع.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٧٥

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

١ ـ **العَنْعَنَةُ**: مصدر مأخوذ من: عن فلان عن فلان، كالسبحلة والحولقة.

توضيح الأفكار: ١/١٣٥

٢ ـ **العَنْعَنَةُ**: مصدر جعلى، مأخوذ من لفظ عن فلان، كأخذهم حولق وحوقل من قال: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم؛ وسبحل من قول: سبحان الله.

توضيح الأفكار: ١/٢٩٩

٣ ـ **العَنْعَنَةُ**: ليست بصيغة جزم، وإنما نحكم لها بالاتصال إذا صدرت عن غير مدلس.

توضيح الأفكار: ١/٣٢٠

العَنْعَنَةُ فِي السَّنَدِ:

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

العَنْعَنَةُ فِي السَّنَدِ: السند الذي يقال فيه: «فلان عن فلان».

المنهل الروي ص: ٧٨

المُعَنْعَنُ= الحَدِيثُ المُعَنْعَنُ

الإمام مسلم (تـ: ٢٦١هـ):

الحَدِيثُ المُعَنْعَنُ: الذي يقال في إسناده: فلان عن فلان.

صيانة صحيح مسلم ص: ٦٩ ـ ٧٠

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

المُعَنْعَنُ: الذي فيه: فلان عن فلان.

الإرشاد للنووي ص: ٨٥

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

المُعَنْعَنُ مِنَ الحَدِيثِ: ما كان صيغة روايته: فلان عن فلان.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١٨

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

المُعَنْعَنُ: الذي يقال في سنده: فلان عن فلان.

المنهل الروي ص: ٤٨

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

المُعَنْعَنُ: ما إسناده فلان عن فلان.

الموقظة ص: ٤٤

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

المُعَنْعَنُ: وقد يقال له: المؤنن.

فتح المغيث: ١/١٦٣

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

مُعَنْعناً: بصيغة المفعول وهي صيغة مصنوعة لا موضوعة كالبسملة، والحمدلة، أي فمتى كان الإسناد بلفظك عن فلان عن فلان.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٨٠

محشٍّ:

المُعَنْعَنُ: الذي يقال في سنده: فلان عن فلان.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٧٦

الإِسْنَادُ المُعَنْعَنُ:

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

الإِسْنَادُ المُعَنْعَنُ: فلان عن فلان عن فلان عن فلان.

التمهيد: ١/١٢

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

الإِسْنَادُ المُعَنْعَنُ: الذي يقال فيه: «فلان عن فلان».

علوم الحديث ص: ٦١

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

الإِسْنَادُ المُعَنْعَنُ: فلان عن فلان.

التقريب للنووي: ٢١٤/١ ـ صحيح مسلم بشرح النووي: ٣٢/١ و١٢٧

غَيْرُ المُعَنْعَنِ:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

غَيْرُ المُعَنْعَنِ: ما كان بنحو «حدثنا».

توضيح الأفكار: ٤٨/١

المُعَنْعَنَاتُ:

الحلبي (تـ: ٧٣٥هـ) في «**القدح المعلى**»:

المُعَنْعَنَاتُ التي في الصحيحين منزلة منزلة السماع.

النكت للزركشي ص: ١٩٠

الأَحَادِيثُ المُعَنْعَنَةُ:

الإمام مسلم (تـ: ٢٦١هـ):

ذكر مسلم عن بعض منتحلي الحديث من أهل عصره: أنه ذهب في **الأَحَادِيثِ المُعَنْعَنَةِ**، وهي المقول فيها: فلان عن فلان.

صيانة صحيح مسلم ص: ١٢٨

الداني (تـ: ٤٤٤هـ) في **جزء له في علوم الحديث**:

ما كان من **الأَحَادِيثِ المُعَنْعَنَةِ** التي يقول فيها ناقلوها: «عن» «عن».

النكت للزركشي ص: ١٦٩

ع.ن.ي

يَعْنِي[(١)]:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

إن كان الإصلاح بالزيادة يشتمل على معنى مغاير لما وقع في الأصل، تأكد فيه الحكم بأنه يذكر ما في الأصل مقروناً بالتنبيه على ما سقط، ليسلم من معرة الخطأ، ومن أن يقول على شيخه ما لم يقل.

حدث أبو نعيم الفضل بن دكين عن شيخ له بحديث قال فيه: عن بحينة. فقال أبو نعيم: إنما هو ابن بحينة، ولكنه قال: بحينة.

وإذا كان من دون موضع الكلام الساقط معلوماً أنه قد أتى به، وإنما أسقطه مَنْ بعده، ففيه وجه آخر وهو أن يلحق الساقط في موضعه من الكتاب مع كلمة **يَعْنِي**.

علوم الحديث ص: ٢٢١

ع.ي.ن

العَيْنُ المَالِحَةُ:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

قال مسلم: سمعت عبيد الله بن عمر القواريري يقول: سمعت حماد بن زيد يقول لرجل بعدما جلس مهدي بن هلال بأيام: ما هذه **العَيْنُ المَالِحَةُ** التي نبعت قبلكم؟ قال: نعم يا أبا إسماعيل!.

قوله: **العَيْنُ المَالِحَةُ**؛ كناية عن ضعفه وجرحه.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١/١١٤



(١) قال وكيع: أنا أستعين في الحديث بـ: **يعني**. ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص: **٢٢٢**. فتح المغيث للسخاوي: **٢/٢٧١**. تدريب الراوي: **٢/١٠٩**.

حرف الغين

غ.ر.ب

الإِغْرَابُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الإِغْرَابُ: الإتيان بحديث غريب يرغب الناس فيه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٤٩

مَا أَغْرَبَهُ:

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

عن ابن عمر قال: «**إذا أدرك من الجمعة ركعة صلى إليها أخرى، وإذا أدركهم جلوساً صلى أربعاً**».

قال أبو عبدالله: **ما أغربه**؛ يعني: أن هذا الحديث غريب عن ابن عمر.

التمهيد: ٧٠/٧

غَرَائِبُ الشُّيُوخِ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

غَرَائِبُ الشُّيُوخِ: مثاله: ما حدثناه أبو العباس محمد بن يعقوب قال: ثنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يبيع حاضر لباد**».

هذا حديث غريب لمالك بن أنس عن نافع، وهو إمام يجمع حديثه، تفرد به عنه الشافعي وهو إمام مقدم لا نعلم أحداً حدث به عنه غير الربيع بن سليمان وهو ثقة مأمون.

معرفة علوم الحديث ص: ٩٥

غَرَائِبُ الصَّحِيحِ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

غَرَائِبُ الصَّحِيحِ: مثال ذلك: ما حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال: حدثنا أحمد بن عبدالجبار قال: ثنا يونس بن بكير، عن

عبدالواحد بن أيمن المخزومي قال: حدثني أيمن قال: سمعت جابر بن عبدالله يقول: «كنا يوم الخندق نحفر الخندق فعرضت فيه كذّانة وهي الجبل، فقلت: يا رسول الله! كذّانة قد عرضت فيه؟ فقال رسول الله ﷺ: **رشُّوا عليها.** ثم قام النبي ﷺ فأتاها وبطنه معصوب بحجرٍ من الجوع، فذكر حديثاً طويلًا فيه ذكر أهل الصفة ودعوة النبي ﷺ إياهم وهو حديث في ورقة».

رواه البخاري في الجامع الصحيح عن خلاد بن يحيى المكي، عن عبدالواحد بن أيمن. فهذا حديث صحيح وقد تفرد به عبدالواحد بن أيمن، عن أبيه، وهو من **غَرَائِبِ الصَّحِيحِ.**

معرفة علوم الحديث ص: ٩٤

غَرَائِبُ المُتُونِ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

غَرَائِبُ المُتُونِ: مثال ذلك: ما حدثنا أبو محمد عبدالله بن محمد بن إسحاق الخزاعي بمكة قال: حدثنا أبو يحيى بن مسرة قال: حدثنا خلاد بن يحيى قال: ثنا أبو عقيل، عن محمد بن سوقة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن هذا الدين متين، فأوغل فيه برفق، ولا تُبغض إلى نفسك عبادة الله، فإن المُنْبَتَّ لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى**».

هذا حديث غريب الإسناد والمتن. فكل ما روي فيه فهو من الخلاف على محمد بن سوقة، فأما ابن المنكدر عن جابر فليس يرويه غير محمد بن سوقة وعنه أبو عقيل وعنه خلاد بن يحيى.

معرفة علوم الحديث ص: ٩٥ ـ ٩٦

الغَرِيبُ (الحديث)= الحَدِيثُ الغَرِيبُ

ابن منده (تـ: ٣٩٥هـ):

١ ـ (ينظر: المَشْهُورُ/ش.هـ.ر).

٢ ـ **الغَرِيبُ مِنَ الحَدِيثِ**: كحديث الزهري وقتادة وأشباههما

من الأئمة ممن يُجْمَعُ حديثهم، إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريباً.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٢٧٠ ـ فتح المغيث للعراقي[1] ص: ٣١٧ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٣٤

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ)[2]:

الغَرِيبُ مِنَ الحَدِيثِ: ليس هذا العلم ضد الأول ـ يعني المشهور ـ فإنه يشتمل على أنواع شتى.

معرفة علوم الحديث ص: ٩٤ ـ توضيح الأفكار: ٢/٢٣٢

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

الحَدِيثُ الغَرِيبُ: أكثر ما يوصف بذلك الحديث الذي ينفرد به بعض الرواة بمعنى فيه لا يذكره غيره إما في إسناده أو في متنه.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢/١٢٦

الميانشي (تـ: ٥٨١هـ):

الغَرِيبُ: ما شذ طريقه، ولم يعرف رواته بكثرة الرواية.

ما لا يسع المحدث جهله ص: ١١ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٣/٣٠

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

الحَدِيثُ الذي يتفرد به بعض الرواة يوصف **بِالغَرِيبِ**، وكذلك الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره، إما في متنه وإما في إسناده.

علوم الحديث ص: ٢٧٠ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٣١٧

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ ما انفرد الراوي بروايته بكماله أو بذكر زيادة فيه لم يرها غيره إما في متنه وإما في إسناده سمي **غَرِيباً**.

الإرشاد للنووي ص: ١٨٠

---

(١) قال: كذا قال محمد بن طاهر المقدسي وكأنه أخذه من كلام ابن منده.

(٢) ذكر أنواعه.

٢ ـ إذا انفرد عن الزهري وشبهه ممن يجمع حديثه رجل بحديث سمي **غَرِيباً**.

ويدخل في الغريب ما انفرد راوٍ بروايته، أو بزيادةٍ في متنه أو إسناده.

التقريب للنووي: ٢/١٨٠ ـ ١٨١

الشهاب الخولي (تـ: ٦٩٣هـ):

الغَرِيبُ: ما يكون متنه أو بعضه فرداً عن جميع رواته، فينفرد به الصحابي، ثم التابعي، ثم تابع التابعي، وهلم جرًّا. أو ما يكون مرويًّا بطرقٍ عن جماعة من الصحابة وينفرد عن بعضهم تابعي أو بعض رواته.

فتح المغيث للسخاوي: ٣/٣٠

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

الغَرِيبُ: تارةً ترجعُ غرابته إلى اللفظ، وتارةً ترجع إلى الإسناد.

ثم تارةً يكون غريباً مطلقاً، بأن ينفرد راوٍ بإسناده كُلِّه، وتارةً يكون غريباً عن شخصٍ معين، ويكون معروفاً من غيره.

فإذا قيل: هذا غريب من حديث فلان، احتمل الوجهين جميعاً.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١٧

ابن تيمية (تـ: ٧٢٨هـ):

١ ـ **الغَرِيبُ**: الذي انفرد به الواحد.

الفتاوى لابن تيمية: ١٨/٢٤

٢ ـ **الغَرِيبُ**: الذي لا يعرف إلا من طريق واحد.

الفتاوى لابن تيمية: ١٨/٣٩

٣ ـ **الحَدِيثُ الغَرِيبُ**: ما تفرد به واحد، وقد يكون غريب المتن أو غريب الإسناد، ومثل أن يكون متنه صحيحاً من طريق معروفة وروي من طريق آخر غريبة.

الفتاوى لابن تيمية: ١٨/٢٤٨

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

الحَدِيثُ الغَرِيبُ: ما انفرد واحد بروايته، أو براوية زيادة فيه عمن يجمع حديثه كالزهري في المتن أو السند.

المنهل الروي ص: ٥٥

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

الغَرِيبُ: ضد المشهور، فتارةً ترجع غرابته إلى المتن، وتارةً إلى السند. والغريب صادق على ما صح وعلى ما لم يصح، والتفرد يكون لما انفرد به الراوي إسناداً أو متناً ويكون لما تفرد به عن شيخ معين، كما يقال: لم يروه عن سفيان إلا ابن مهدي، ولم يروه عن ابن جريج إلا ابن المبارك.

الموقظة ص: ٤٣

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

قسم الحاكم **الغَرِيبَ** إلى ثلاثة أنواع: غرائب الصحيح، وغرائب الشيوخ، وغرائب المتون.

وقسمه ابن طاهر إلى خمسة أنواع، ونقل عن ابن الصلاح تقسيماً للغريب باعتبار سنده ومتنه وأطال في ذلك.

فتح المغيث ص: ٣١٩ ـ توضيح الأفكار: ٢/٢٣٢

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

الغَرِيبُ: ما ينفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند. **والغريب** أكثر ما يطلقون على الفرد النسبي.

نزهة النظر ص: ٦ و٨

قاسم بن قطلوبغا (تـ: ٨٧٩هـ):

الغَرِيبُ: الذي يتفرد به شخص واحد في أيّ موضعٍ وقع التفرد به.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢١٠

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الغَرِيبُ على قسمين: مطلق ونسبي، وحينئذٍ فهو والإفراد. . . على حد سواء.

فتح المغيث: ٣/٣٠

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الغَرِيبُ: الحديث الذي يتفرد به بعض الرواة، أو الحديث الذي ينفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكر فيه غيره، إما في متنه، أو في إسناده.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٤٦

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

فإن كان ـ أي التفرد ـ بواحد فقط، فإن وقع التفرد في أي موضع كان، **فَغَرِيبٌ**.

وينقسم إلى: صحيح، وغيره، وكذلك غريب إسنادٍ فقط، وغريب متن وإسناد معاً، ولم يوجد، إلا إن اشتهر ذلك الواحد ثم روى عنه كثيرون كحديث: «**إنما الأعمال بالنيات**».

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٨٨

بعضهم:

١ ـ **الغَرِيبُ مِنَ الحَدِيثِ** على وزان الغريب من الناس، فكما أن غربة الإنسان في البلد تكون حقيقية، بحيث لا يعرفه فيها أحد بالكلية، وتكون إضافية بأن يعرفه البعض دون البعض، ثم قد يتفاوت معرفة الأقل منهم تارةً والأكثر أخرى وقد يستويان، وكذا الحديث.

فتح المغيث للسخاوي: ٣١/٣

٢ ـ **الغَرِيبُ مِنَ الحَدِيثِ** على وِزَان الغريب من الناس، فكما أن غرابة الإنسان في البلد تكون حقيقة، بحيث لا يعرفه فيها أحد بالكلية، وتكون إضافية بأن يعرفَه البعض دون البعض، وقد يصير مشهوراً بأن يكون أشهر من بعض أهل البلد أو كلهم.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٣٨

الغَرِيبُ إِسْنَاداً:

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

الغَرِيبُ إِسْنَاداً: ما يكون متنه معروفاً برواية جماعة من الصحابة

فينفرد به راوٍ من حديث صحابي آخر، فهو من جهته غريب مع أن متنه غير غريب.

فتح الباقي: ٢/٢٧١

غَرِيبٌ إِسْنَاداً لاَ مَتْناً:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

غَرِيبٌ إِسْنَاداً لَا مَتْناً: كالحديث الذي متنه معروف مروي عن جماعة من الصحابة، إذا تفرد بعضهم بروايته عن صحابي آخر كان غريباً من ذلك الوجه، مع أن متنه غير غريب.

ومن ذلك غرائب الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة، وهذا هو الذي يقول فيه الترمذي: غريب من هذا الوجه.

علوم الحديث ص: ٢٧١ ـ الإرشاد للنووي ص: ١٨١ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٣١٩ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٣/٣٥

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

أو يغرب مقيد حيث **يَغْرُبُ إِسْنَاداً** بالنقل فقط؛ أي: حسب، كأن يكون المتن معروفاً برواية جماعة من الصحابة فينفرد به راوٍ من صحابي آخر، فهو من جهته غريب مع أن متنه غير غريب.

فتح المغيث: ٣/٣٥

غَرِيبُ أَلْفَاظِ الحَدِيثِ النَّبَوِي:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

غَرِيبُ أَلْفَاظِ الحَدِيثِ النَّبَوِي: خلاف الغريب الماضي قريباً، فذاك يرجع إلى الانفراد من جهة الرواية، وأما هنا فهو: ما يخفى معناه من المتون لقلة استعماله ودونه، بحيث يبعد فهمه ولا يظهر إلا بالتفتيش من كتب اللغة، وهو من مهمات الفن لتوقف التلفظ ببعض الألفاظ فضلًا عن فهمها عليه، وتتأكد العناية به لمن يروي بالمعنى.

فتح المغيث: ٣/٤٥

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

غَرِيبُ أَلْفَاظِ الحَدِيثِ: هذا خلاف الغريب الماضي ذكره قريباً، فذاك يرجع إلى الانفراد من جهة الرواية، وأما هنا فهو: ما يخفى من ألفاظ المتون ولو كانت متواترة، ولذا أضافه المصنف إلى الألفاظ، ووجه غرابته قلة استعماله، بحيث يبعد فهمه ويحتاج إلى التفتيش عنه من كتب اللغة، ولعله في عصره ﷺ وحين تكلمه به لم يكن غريباً، إنما لما تطاولت الأزمنة، واختلطت الألسنة صار غريباً.

توضيح الأفكار: ٢/٢٣٥

غَرِيبُ الحَدِيثِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

غَرِيبُ الحَدِيثِ: عبارة عما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم، لقلة استعمالها.

علوم الحديث ص: ٢٧٢

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

غَرِيبُ الحَدِيثِ: ما وقع في متن الحديث من لفظة غامضة بعيدة من الفهم لقلة استعمالها.

التقريب للنووي: ٢/١٨٤

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

غَرِيبُ الحَدِيثِ: ما يقع فيه من الألفاظ الغامضة البعيدة عن الفهم.

فتح المغيث ص: ٣٢٣

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

غَرِيبُ الحَدِيثِ: ما جاء في المتن من لفظٍ غامضٍ بعيدٍ عن الفهم لِقِلّة استعماله.

وهو فنٌ مهم يَقبح جهلُه للمحدثين خصوصاً، وللعلماء عموماً، ويجب أن يُتَثَّبتَ فيه ويُتَحَرَّى.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٠٢

غَرِيبٌ صَحِيحٌ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

غَرِيبٌ صَحِيحٌ: كالأفراد المخرجة في الصحيح.

علوم الحديث ص: ٢٧٠ ـ المنهل الروي ص: ٥٥

غَرِيبٌ غَيْرُ صَحِيحٍ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

غَرِيبٌ غَيْرُ صَحِيحٍ: وهو الغالب على الغرائب.

علوم الحديث ص: ٢٧١ ـ المنهل الروي ص: ٥٥

غَرِيبُ اللَّفْظِ:

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

غريب اللَّفْظِ: ما جاء في المتن من لفظ غامض بعيد الفهم لقلة استعماله، وهو فن مهم يجب أن يتثبت فيه أشد تثبت.

المنهل الروي ص: ٦٢

غَرِيبٌ مَتْناً وإِسْنَاداً:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

غَرِيبٌ مَتْناً وإِسْنَاداً: الحديث الذي تفرد برواية متنه راوٍ واحد.

علوم الحديث ص: ٢٧١ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٣١٩

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

غَرِيبٌ مَتْناً وإِسْنَاداً: ما تفرد برواية متنه واحد.

الإرشاد للنووي ص: ١٨٠

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

غَرِيبٌ مَتْناً وإِسْنَاداً: كالحديث الذي تفرد برواية متنه راوٍ واحد، ومن ذلك غرائب الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة.

يعني: كأن ينفرد به من حديث شعبة بخصوصه غندر.

فتح المغيث: ٣٥/٣

قول الترمذي: **غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ.**

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

(ينظر: غَرِيبٌ إِسْنَاداً لَا مَتْناً).

قولهم: **هَذَا الحَدِيثُ غَرِيبٌ:**

ابن تيمية (تـ: ٧٢٨هـ):

أهل الحديث يقولون: **هَذَا الْحَدِيثُ غَرِيبٌ**؛ أي: من هذا الوجه وقد يصرحون بذلك فيقولون: غريب من هذا الوجه، فيكون الحديث عندهم صحيحاً معروفاً من طريق واحد، فإذا روي من طريق آخر كان غريباً من ذلك الوجه وإن كان المتن صحيحاً معروفاً.

الفتاوى لابن تيمية: ٢٤/١٨

قولهم: **هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، أو فَائِدَة:**

أحمد بن حنبل (تـ: ٢٤١هـ):

إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: **هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، أو فَائِدَة**؛ فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث، أو حديث ليس له إسناد وإن كان قد روي شعبة وسفيان.

الكفاية ص: ١٤٢

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

حَدِيثٌ غَرِيبٌ؛ أي: تفرد به حافظ ولم يذكره غيره.

فيض القدير: ٤٤/١

قول الترمذي: **حَسَنٌ غَرِيبٌ:**

ابن تيمية (تـ: ٧٢٨هـ):

١ ـ الترمذي إذا قال: **حَسَنٌ غَرِيبٌ**؛ قد يعني: أنه غريب من ذلك الطريق، ولكن المتن له شواهد صار بها من جملة الحسن.

الفتاوى لابن تيمية: ٢٤/١٨

٢ ـ قول الترمذي: **حَسَنٌ غَرِيبٌ**؛ لم يرو إلا عن تابعي واحد، لكن

روى عنه من وجهين فصار حسناً لتعدد طرقه عن ذلك الشخص وهو في أصله غريب.

الفتاوى لابن تيمية: ٣٩/١٨

قول الترمذي: **الصَّحِيحُ الحَسَنُ الغَرِيبُ**:

ابن تيمية (تـ: ٧٢٨هـ):

قول الترمذي: **الصَّحِيحُ الحَسَنُ الغَرِيبُ**: قد يكون لأنه روي بإسنادٍ صحيحٍ غريب، ثم روي عن الراوي الأصلي بطريقٍ صحيحٍ وطريق آخر، فيصير بذلك حسناً مع أنه صحيح غريب، لأن الحسن: ما تعددت طرقه وليس فيها متهم، فإن كان صحيحاً من الطريقين فهذا صحيح محض، وإن كان أحد الطريقين لم تعلم صحته فهذا حسن.

وقد يكون غريباً من ذلك الوجه لا يعرف بذلك الإسناد إلا من ذلك الوجه، وإن كان هو صحيحاً من ذلك الوجه قد يكون صحيحاً غريباً.

وقد يكون غريب الإسناد فلا يعرف بذلك الإسناد إلا من ذلك الوجه، وهو حسن المتن، لأن المتن روي من وجهين؛ ولهذا يقول: وفي الباب عن فلان وفلان، فيكون بمعناه شواهد تبين أن متنه حسن وإن كان إسناده غريباً.

الفتاوى لابن تيمية: ٣٩/١٨ ـ ٤٠

مَعْرِفَةُ الأَلْفَاظِ الغَرِيبَةِ فِي المُتُونِ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

مَعْرِفَةُ الأَلْفَاظِ الغَرِيبَةِ فِي المُتُونِ: هذا علم قد تكلم فيه جماعة من أتباع التابعين.

معرفة علوم الحديث ص: ٨٨

يَغْرُبُ:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

يَغْرُبُ؛ أي: يأتي بالغرائب.

توضيح الأفكار: ١٦٧/٢

غ.ز.و

مَعْرِفَةُ مَغَازِي رَسُول الله ﷺ وسَرَايَاهُ وبُعُوثه وكُتبه:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

هذا النوع من هذه العلوم: **مَعْرِفَةُ مَغَازِي رَسُول الله ﷺ وسَرَايَاهُ وبُعُوثه وكُتبه** إلى ملوك المشركين، وما يصح من ذلك وما يشذ، وما أبلى كل واحد من الصحابة في تلك الحروب بين يديه، ومن ثبت ومن هرب، ومن جبن عن القتال ومن كر، ومن تدين بنصرته ﷺ ومن نافق، وكيف قسم رسول الله ﷺ الغنائم، ومن زاد ومن نقص، وكيف جعل سلب القتيل بين الاثنين والثلاثة، وكيف أقام الحدود في الغلول.

وهذه أنواع من العلوم التي لا يستغني عنها عالم.

معرفة علوم الحديث ص: ٢٣٨

غ.ل.ب

الحَدِيثُ يَغْلُبُهُ:

عبدالرحمن بن مهدي (تـ: ١٩٨هـ):

الحَدِيثُ يَغْلُبُهُ: حدثنا عبدالرحمن، نا أحمد بن سنان الواسطي، قال: سمعت عبدالرحمن بن مهدي وربما جرى ذكر رجل صدوق في حديثه ضعف، فيقول: رجل صالح، **الحَدِيثُ يَغْلُبُهُ**.

يعني: أن شهوة الحديث تغلبه.

الجرح والتعديل: ٢/٣٧

غ.ل.ط

حَدِيثاً لَيْسَ بِالأَغَالِيطِ:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

قوله: **حَدِيثاً لَيْسَ بِالأَغَالِيطِ**؛ فهي جمع أغلوطة وهي التي يغالط بها؛ فمعناه: حدثته حديثاً صدقاً محققاً ليس هو من صحف الكتابيين ولا

من اجتهاد ذي رأي، بل من حديث النبي ﷺ.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١٧٥/٢

فُحْشُ الغَلَطِ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ **فُحْش غَلَطِهِ**؛ أي: كثرته.

نزهة النظر ص: ٢١

٢ ـ في «**النخبة وشرحها**»: المحدثون جعلوا من القوادح في الراوي **فُحْش غَلَطِهِ**؛ أي: كثرته.

توضيح الأفكار: ١٩/١

غ.ل.و

الغَالِي:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

١ ـ **الغَالِي** في زماننا وعرفنا: الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضاً.

ميزان الاعتدال: ٦/١

٢ ـ في «**الميزان**»: **الغَالِي** في زماننا وعرفنا: الذي يكفر هؤلاء السادة، فهذا ضال معثر.

النكت للزركشي ص: ٢٧١

الغَالِي فِي الرَّفْضِ:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

المنحرف عن الشيخين هو **الغَالِي فِي الرَّفْضِ**.

توضيح الأفكار: ٢٥٢/٢

الشِّيعِي الغَالِي: (الشِّيعِي الغَالِي/ش.ي.ع).

غ.ن.د.ر

الغُنْدُر:

أبو عمر غلام ثعلب (تـ: ٣٤٥هـ):

الغُنْدُرُ: الصيخ.

فتح المغيث للسخاوي: ٢٣١/٣

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

أهل الحجاز يسمون الشَّغِب **غُنْدُراً**.

معرفة علوم الحديث ص: ٢١٢

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

أهل الحجاز يسمون المشغب **غُنْدُرًا**.

علوم الحديث ص: ٣٤٠ ـ تدريب الراوي: ٢٩١/٢

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

إنما سماه **غُنْدُراً** ابن جريج في ذلك اليوم الذي كان يكثر الشغب عليه، فقال: اسكت يا غندر. وأهل الحجاز يسمون المشغب **غُنْدُراً**.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٦٥/١

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

غُنْدُر: لقب جماعة كل منهم محمد بن جعفر.

أولهم: محمد بن جعفر صاحب شعبة لقبه به ابن جريج.

والثاني: أبو الحسين يروي عن أبي حاتم الرازي.

والثالث: البغدادي الحافظ الجوال روى عنه أبو نعيم.

الرابع: البغدادي أبو الطيب روى عن أبي خليفة الجمحي، وآخرون غيرهم.

المنهل الروي ص: ١١٩

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

أهل الحجاز يسمون المشغب **غُنْدُراً**.

فتح المغيث: ٣/٢٣٠ ـ ٢٣١

غ.ي.ل

الغَيْلَانِيَّاتُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

أعلى ما يقع لنا ما بين القدماء من شيوخنا، وبين النبي ﷺ فيه بالإسناد الصحيح عشرة أنفس، وذلك من **الغَيْلَانِيَّاتِ**.

فتح المغيث: ٣/١٠ ـ ١١

* * * *

حرف الفاء

ف.ت.ش

قول المحدثين: إِذَا كَتَبْتَ فَقَمِّش، وَإِذَا حَدَّثْتَ فَفَتّش = (قول المحدثين: **إِذَا كَتَبْتَ فَقَمِّش**، وَإِذَا حَدَّثْتَ فَفَتّش).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ أهل الحديث يقولون: **إِذَا كَتَبْتَ فَقَمِّش**؛ أي: اجمع ما وجدت. وَإِذَا حَدَّثْتَ فَفَتّش؛ أي: تثبت عند الرواية.

فتح المغيث: ٨١/٢

٢ ـ ومن يقل كأبي حاتم، وكذا ابن معين: **إِذَا كَتَبْتَ فَقَمِّش**؛ أي: اجمع من هاهنا وهاهنا.

فتح المغيث: ٣٧٠/٢

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

قول أبي حاتم: «إِذَا كَتَبْتَ فَقَمِّش، **وَإِذَا حَدَّثْتَ فَفَتّش**».

كأنه أراد: اكتب الفائدة ممن سمعتها، ولا تؤخر حتى تنظر هل هو أهل للأخذ عنه أم لا؟ فربما فات ذلك بموته أو سفره أو غير ذلك، فإذا كان وقت الرواية أو العمل ففتش حينئذ. [وقد ترجم عليه الخطيب: باب من قال يكتب عن كل أحد].

ويحتمل أنه أراد استيعاب الكتاب وترك انتخابه، أو استيعاب ما عند الشيخ وقت التحمل، ويكون النظر فيه حال الرواية.

وقد يكون قصد المحدث تكثير طرق التحمل وجمع أطرافه، فتكثر بذلك شيوخه ولا بأس به.

فتح المغيث ص: ٢٨٨ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٣٧١/٢ ـ تدريب الراوي: ١٤٨/٢

ف.ر.د

الأَفْرَادُ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

الأَفْرَادُ على ثلاثة أنواع:

النوع الأول منه: معرفة سنن رسول الله ﷺ يتفرد بها أهل مدينة واحدة عن الصحابي.

النوع الثاني: أحاديث يتفرد بروايتها رجل واحد عن إمام من الأئمة.

النوع الثالث: أحاديث لأهل المدينة تفرد بها عنه أهل مكة مثلاً، وأحاديث لأهل مكة ينفرد بها عنهم أهل المدينة مثلاً، وأحاديث ينفرد بها الخراسانيون عن أهل الحرمين مثلاً، وهذا نوع يعز وجوده وفهمه.

معرفة علوم الحديث ص: ٩٦ ـ ١٠٠

ابن الصلاح (تـ: **٦٤٣هـ**):

الأَفْرَادُ منقسمة إلى ما هو فرد مطلقاً، وإلى ما هو فرد بالنسبة إلى جهة خاصة.

علو الحديث ص: ٨٨

بدر الدين بن جماعة (تـ: **٧٣٣هـ**):

الأَفْرَادُ قسمان:

أحدهما: فرد عن جميع الرواة.

والثاني: مفرد بالنسبة إلى جهة كقولهم: تفرد به أهل مكة، أو أهل الشام، أو تفرد به فلان عن فلان، أو أهل البصرة عن أهل الكوفة، ولا يقتضي شيء من ذلك ضعفه إلا أن يراد بتفرد أهل مكة تفرد واحد منهم فيكون كالقسم الأول.

المنهل الروي ص: ٥١

الأَفْرَادُ الصَّحِيحَةُ:

الصنعاني (تـ: **١١٨٢هـ**):

الأَفْرَادُ الصَّحِيحَةُ: التي لم ترو إلا من وجهٍ واحد.

توضيح الأفكار: ٢١٧/١

أَفْرَادُ العَلَمِ = (أَفْرَادُ العَلَمِ/ع.ل.م).

مَعْرِفَةُ أَفْرَادِ الأَعْلَامِ = (مَعْرِفَةُ أَفْرَادِ الأَعْلَامِ/ع.ل.م).

التَّفَرُّدُ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

التَّفَرُّدَ ثلاثة أقسام:

الأول: تفرد أهل مدينة عن صحابي.

الثاني: تفرد رجل واحد عن إمام من الأئمة.

الثالث: تفرد أهل مدينة عن مدينة أخرى.

معرفة علوم الحديث ص: ٩٦ ـ ١٠٠ ـ النكت للزركشي ص: ٢١٦

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

التَّفَرُّدُ: الانفراد.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٠٠

الفَرْدُ:

الميانشي (تـ: ٥٨١هـ):

الفَرْدُ: ما انفرد بروايته بعض الثقات عن شيخه دون سائر الرواة عن ذلك الشيخ.

ما لا يسع المحدث جهله ص: ١١ ـ النكت للزركشي ص: ٢١٥

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ **الفَرْدُ** قسمان:

أحدهما: فرد عن جميع الرواة.

والثاني: بالنسبة إلى جهة كقولهم: تفرد به أهل مكة والشام، أو فلان عن فلان، أو أهل البصرة عن أهل الكوفة وشبهه، ولا يقتضي هذا ضعفه إلا أن يراد بتفرد المدنيين انفراد واحد منهم، فيكون كالقسم الأول.

التقريب للنووي: ١/٢٤٨ ـ ٢٤٩

٢ ـ إذا انتفت المتابعات وتمحض فرداً فله أربعة أحوال:

حال يكون مخالفاً لرواية من هو أحفظ منه، فهذا ضعيف ويسمى شاذاً ومنكراً.

وحال لا يكون مخالفاً، ويكون هذا الراوي حافظاً ضابطاً متقناً، فيكون صحيحاً.

وحال يكون قاصراً عن هذا ولكنه قريب من درجته، فيكون حديثه حسناً.

وحال يكون بعيداً عن حاله، فيكون شاذاً منكراً مردوداً.

فتحصل أن **الفَرْدَ** قسمان: مقبول ومردود.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٣٤/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

فَرْدٌ؛ أي: منفرد في طبقة الصحابة والتابعين.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٠١

الفَرْدُ المَرْدُودُ:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

الفَرْدُ المَرْدُودُ ضربان: فرد مخالف للأحفظ، وفرد ليس في راويه من الحفظ والإتقان ما يجبر تفرده.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٣٤/١

الفَرْدُ المُطْلَقُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

فَرْدٌ مُطْلَقٌ: ما ينفرد به واحد عن كل أحد.

علوم الحديث ص: ٨٨

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

فَرْدٌ مُطْلَقٌ: ما ينفرد به واحد عن كل أحد.

فتح المغيث ص: ٩٨

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ)[(١)]:

١ ـ **الفَرْدُ المُطْلَقُ**: الغرابة إما أن تكون في أصل السند، أي في الموضع الذي يدور الإسناد عليه ويرجع؛ ولو تعددت الطرق إليه، وهو طرفه الذي فيه الصحابي أو لا[(٢)].

نزهة النظر ص: ٧

٢ ـ إن روى عن الصحابي تابعي واحد، فهو **الفَرْدُ المُطْلَقُ** سواء استمر التفرد أم لا، بأن رواه عنه جماعة.

وإن رواه عن الصحابي أكثر من واحد، ثم تفرد عن أحدهم واحد فهو الفَرْدُ النِّسْبِيُّ، ويسمى مشهوراً.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٣٥

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

الفَرْدُ المُطْلَقُ؛ أي: غير مقيد بشيء.

توضيح الأفكار: ٢/٧

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

التفرد إن وقع في أصل السند ومداره **فَفَرْدٌ مُطْلَقٌ**، كحديث: «النهي عن بيع الولاء وهبته».

وقد ينفرد به راوٍ عن ذلك المتفرد، وقد يستمر في جميع رواته أو أكثرهم.

أو بالنسبة إلى شخصٍ معين، وإن كان مشهوراً بطريق آخر؛ ففرد نسبي ومعين.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٨٨

---

(١) ينقسم ـ أي **الفَرْدُ ـ المُطْلَقُ** عنده إلى نوعين: **أحدهما**: تفرد شخص من الرواة بالحديث دون غيره. **والثاني**: قد ينقسم أيضاً دون غيره قسمين: أحدهما: بقيد كون الفرد ثقة. والثاني: لا بقيد. ينظر: توضيح الأفكار: ٢/٧.

(٢) قال المصنف بعد هذا: الفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق. ينظر: نزهة النظر ص ٨.

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

فَرْدٌ مُطْلَقٌ: ما تفرد به راويه عن كل أحد من الثقات وغيرهم بأن لم يروه أحد من الرواة مطلقاً إلا هو.

الرسالة المستطرفة ص: ٩٥

الفَرْدُ المَقْبُولُ:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

الفَرْدُ المَقْبُولُ ضربان: فرد لا يخالف وراويه كامل الأهلية، وفرد هو قريب منه.

شرح النووي: ١/٣٤

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

الفَرْدُ المَقْبُولُ (الصحيح): ما انفرد به راوٍ وكان هذا الراوي عدلاً حافظاً موثوقاً بإتقانه وضبطه.

فتح المغيث ص: ٨٧ (متصرف فيه).

الفَرْدُ النِّسْبِي:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

الفَرْدُ النِّسْبِي: ما هو فرد بالنسبة إلى جهة خاصة، مثل ما ينفرد به ثقة عن كل ثقة.

ومثل ما يقال فيه: هذا حديث تفرد به أهل مكة، أو تفرد به أهل الشام، أو أهل الكوفة، أو أهل خراسان عن غيرهم، أو لم يروه عن فلان غير فلان وإن كان مروياً من وجوه عن غير فلان، أو تفرد به البصريون عن المدنيين، أو الخراسانيون عن المكيين، وما أشبه ذلك.

علوم الحديث ص: ٨٨ ـ ٨٩

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

(ينظر: الفرد).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

الفَرْدُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى جِهَةٍ خَاصَّةٍ، كتقييد الفردية بثقة أو بلد معين كمكة والبصرة والكوفة، أو بكونه لم يروه من أهل البصرة والكوفة مثلًا إلا فلان، أو لم يروه عن فلان إلا فلان، ونحو ذلك.

فتح المغيث ص: ٩٨

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ (ينظر: الفرد المطلق).

٢ ـ **الفَرْدُ النِّسْبِيّ**: يكون كذلك بأن يكون التفرد في أثنائه كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد، ثم ينفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد... سمي نسبياً لكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلى شخص معين، وإن كان الحديث في نفسه مشهوراً[(١)].

نزهة النظر ص: ٨

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **الفَرْدُ النِّسْبِيّ**: بكسر النون، وسكون السين، وياء مشددة في آخره.

وحاصله: أنه إنما سُمّي نسبياً لأن التفرد إنما حصل فيه بالنسبة إلى

---

(١) قال المصنف بعد هذا: «والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي». ينظر: نزهة النظر ص: ٨.
وقد جعل الحافظ ابن حجر النِّسْبيّ أربعة أنواع:
الأول: تفرد شخص عن شخص، كحديث عبدالواحد بن أيمن، عن أبيه، عن جابر في قصة الكدية التي عرضت لهم يوم الخندق، أخرجه البخاري، وقد تفرد به عبدالواحد بن أيمن، عن أبيه؛ وقد روي من غير حديث جابر. وأمثلة ذلك في كتاب الترمذي كثيرة جداً، بل قد ادعى بعض المتأخرين أن جميع ما فيه من الغرائب من هذا القبيل، وليس كما قال لتصريحه في كثير منه بالتفرد المطلق.
الثاني: تفرد أهل بلد عن شخص، كحديث «**القضاة ثلاثة**» تفرد به أهل مرو عن عبدالله بن بريدة عن أبيه، وقد جمعت طرقه في جزء.
الثالث: تفرد شخص عن أهل بلد عن أهل بلد أخرى، مثاله: ما رواه أبو داود من حديث جابر في قصة المشجوج: «**إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصب على جرحه خرقة**» قال ابن أبي داود فيما حكاه الدارقطني في «السنن»: هذه سنة تفرد بها أهل مكة وحملها عنهم أهل الجزيرة. ينظر: توضيح الأفكار: ٢/٨.

شخص معيّن من طريق واحد، وإن كان مشهوراً في نفسه لكونه مروياً من طرق أخرى ففرديتُه بالنسبة إلى الطريق الأولى، ومشهوريته باعتبار الطريق الأخرى.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٣٩

٢ ـ **النِّسْبيّ**: بكسر النون، وسكون السين نسبة إلى النسبة المقابلة للحقيقة التي يُعَبِّر عنها المحدثون بالفرد المطلق.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٤٣

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

إن عرف الآخر منهما ـ أي الحديثين ـ إما بالنص، أو بتصريح الصحابي به، أو بالتاريخ، فالأخير ناسخ، والمتقدم منسوخ.

وإن لم يعرف فإما أن يُرجَّح أحدهما بمرجح إن أمكن، أو يوقف عن العمل حتى يظهر مرجِّح، وذلك **الفَرْدُ النِّسْبيّ**.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩١

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

فَرْدٌ نِسْبِي: ما تفرد به ثقة بأن لم يروه أحد من الثقات إلا هو، أو تفرد به أهل بلد بأن لم يروه إلا أهل بلدة كذا، كأهل البصرة، أو تفرد به راويه عن راوٍ مخصوص بأن لم يروه عن فلان إلا فلان وإن كان مروياً من وجوه عن غيره.

الرسالة المستطرفة ص: ٩٥

المُتَفَرِّدُ:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

المُتَفَرِّدُ: الذي لم يخالف في روايته غيره.

توضيح الأفكار: ٣٤٥/١

المُفْرَدَاتُ مِنَ الأَسْمَاءِ والأَلْقَابِ والكُنى = (المُفْرَدَاتُ مِنَ الأَسْمَاءِ والأَلْقَابِ والكُنى/و.س.م).

ف.ر.ق

الجَمْعُ والتَّفْرِيقُ = (الجَمْعُ والتَّفْرِيقُ/ج.م.ع).

المُتَّفِقُ والمختلف والمُفْتَرِقُ والمؤتلف = (المُتَّفِقُ والمختلف والمُفْتَرِقُ والمؤتلف/و.ف.ق).

المُتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ = (المُتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ/و.ف.ق).

ف.س.ق

الفَاسِقُ:

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

كل من آذى مسلماً إذا تابع ذلك، وكثر منه وعرف به، فهو **فَاسِقٌ**.

التمهيد: ١٢/١٧٤

الزمخشري (تـ: ٥٣٨هـ):

(ينظر: الفسق).

الحرالي (تـ: ٦٣٨هـ):

الفَاسِقُ: الخارج عن العدل والخير وحسن زيادة الخلق والحق.

فيض القدير: ١/٤٤١

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

وأصل الفسق في كلام العرب: الخروج، وسمي الرجل **الفَاسِقُ** لخروجه عن أمر الله تعالى وطاعته.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٨/١١٤

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

(ينظر: الفسوق).

الفِسْقُ:

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣ هـ):

اتفق أهل العلم على أن السماع ممن ثبت فسقه لا يجوز، ويثبت **الفِسْقُ** بأمورٍ كثيرةٍ لا تختص بالحديث، فأما ما يختص بالحديث منها فمثل أن يضع متون الأحاديث على رسول الله ﷺ أو أسانيد المتون، ويقال إن الأصل في التفتيش عن حال الرواة كان لهذا السبب.

الجامع لأخلاق الراوي: ١٣٠/١

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

أصل **الفِسْقِ**: الخروج عن طاعة الله، ومن الخروج عن طاعة الله أذى المسلم، والفأرة مؤذية فلذلك سميت فاسقة وفويسقة، والرجل الظالم الفاجر فاسق، والمؤذي بيده ولسانه وفعله وسعيه فاسق.

التمهيد: ١٧٤/١٢

الزمخشري (تـ: ٥٣٨هـ):

الفِسْقُ: الخروج عن الاستقامة والجور.

وقيل للعاصي فاسق لذلك.

فيض القدير: ٤٥٣/٤

الحرالي (تـ: ٦٣٨هـ):

الفِسْقَ: خروج عن محيط، كالكمام للثمرة والحجر للفأرة.

فيض القدير: ٤٤١/١

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ **الفِسْقُ** في اللغة: الخروج.

والمراد به في الشرع: الخروج عن الطاعة.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٥٣/٢ ـ ٥٤

٢ ـ أصل **الفِسْقِ** في كلام العرب: الخروج.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١١٤/٨

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

الفِسْقُ: ارتكاب كبيرة، أو إصرار على صغيرة.

فتح المغيث ص: ١٤٠

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الفِسْقُ: ارتكاب كبيرة، أو إصرار على صغيرة.

فتح المغيث: ٢٩١/١

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

الفِسْقُ: أن لا يرتكب كبيرة، ولا يصر على صغيرة.

فتح الباقي: ٢٩٤/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **الفِسْقَ**: يصدق على كل ما صدق عليه الكذب، دون العكس.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٣٢

٢ ـ **الفِسْقُ**: الخروج عن الطاعة بالاعتقاد الفاسد.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٢٢

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

١ ـ **الفِسْقُ**: الخروج من شيء إلى غيره.

فيض القدير: ٤٠٥/٤

٢ ـ **الفِسْقُ**؛ أي: الخروج عن الطاعة.

فيض القدير: ٣٨٢/٥

٣ ـ **الفِسْقُ**: الخروج عن الطريق المستقيم.

فيض القدير: ٣٧٤/٦

الفُسُوقُ:

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

الفُسُوقُ: المعصية.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١١٩/٩

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

١ ـ **فُسُوقٌ**: خروج عن طاعة الله ورسوله.

فيض القدير: ٥٠٦/٤

٢ ـ **الفُسُوقُ**: الخروج عن الاستقامة والجور، ومنه قيل للعاصي فاسق.

فيض القدير: ٤٥٣/٤

ف.ع.ل

أَفْعَالُ الرَّسُولِ ﷺ:

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

إنما تعرف مُؤَكَّدَاتُ السُّنَنِ بمواظبة رسول الله ﷺ عليها، **لأن أَفعاله كلها سنن** صلوات الله وسلامه عليه، ولكن بعضها أوكد من بعض، ولا يوقف على ذلك إلا بما واظب عليه وندب إليه منها.

التمهيد: ٤٥/٢٤

فِعْلُ رَسُولِ الله ﷺ: (ينظر: الحديث/ح.د.ث).

قول الصحابي: **كُنَّا نَفْعَلُ كَذَا، أو كنا نقول كذا:**

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ) وغيره من أهل الحديث وغيرهم:

قول الصحابي: **كُنَّا نَفْعَلُ كَذَا، أو كنا نقول كذا**؛ إن أضافه إلى زمان رسول ﷺ... أن ذلك من قبيل المَرْفُوعِ.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٤٧ ـ ٤٨

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

قول الصحابي: **كُنَّا نَفْعَلُ كَذَا**؛ إن أضافه إلى زمن النبي ﷺ فالصحيح أنه مرفوع، وبه قطع الحاكم والجمهور.

وقال الإمام أبو بكر الإسماعيلي: موقوف. وهو بعيد، لأن الظاهر أنه اطلع عليه وقرره.

وكذا قول الصحابي: كنا لا نرى بأساً بكذا ورسول الله ﷺ فينا، ونحو ذلك.

وإن لم يضفه إلى زمن النبي ﷺ فهو موقوف.

المنهل الروي ص: ٤٠ ـ ٤١

الجمهور من المحدثين وأصحاب الفقه والأصول:

قول الصحابي: كنا نقول، **أو نَفْعَلُ**، أو يقولون، **أو يَفْعَلُونَ كَذَا**؛ إن لم يضفه إلى زمن رسول الله ﷺ فليس بمرفوع، بل هو مَوْقُوفٌ، وإن

أضافه فقال: **كُنَّا نَفْعَلُ في حياة النبي ﷺ، أو في زمنه، أو هو فينا، أو بين أظهرنا، أو نحو ذلك**؛ فهو مرفوع.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١/ ٣٠

ف.ق.هـ

فِقْهُ الحَدِيثِ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

فِقْهُ الحَدِيثِ: إذ هو ثمرة هذه العلوم وبه قوام الشريعة.

معرفة علوم الحديث ص: ٦٣

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

وراء الإحاطة بما تقدم الاشتغال **بِفِقْهِ الحَدِيثِ**، والتنقيب عما تضمنه من الأحكام والآداب المستنبطة منه.

فتح المغيث: ٣/ ٥٤

التَّصَانِيف فِي فِقْه الحَدِيثِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

في ذلك أيضاً تصانيف كثيرة كـ: التمهيد والاستذكار كلاهما لابن عبدالبر، ومعالم السنن وأعلام الحديث على البخاري كلاهما للخطابي، وشرح السنة للبغوي مفيد في بابه، والمحلى لابن حزم كتاب جليل لولا ما فيه من الطعن على الأئمة وانفراده بظواهر خالف فيها جماهير الأمة، وشرح الإلمام والعمدة كلاهما لابن دقيق العيد وفيهما دليل على ما وهبه الله تعالى من ذلك. ونعم الكتاب شرح مسلم لأبي زكريا النووي. وكذا أصله للقاضي عياض، وشرح البخاري لشيخنا، والأحوذي في شرح الترمذي للقاضي أبي بكر بن العربي، والقطعة التي لابن سيد الناس عليه، ثم الذيل عليها للمصنف وانتهى فيه إلى النصف، وقد شرعت في إكماله، إلى غير ذلك مما يطول إيراده من الشروح التي على الكتب الستة، وكلها مشروحة، ومن غريبها شرح النسائي للإمام أبي الحسن علي بن عبدالله بن

النغمة، سماه «الإمعان في شرح مصنف النسائي أبي عبدالرحمن»، ومن متأخرها شرح ابن ماجه للدميري، ولأبي زرعة ابن المصنف على أبي داود قطعة حافلة، بل وشرحه بتمامه الشهاب بن رسلان، وكذا على ابن ماجه لمغلطاي قطعة، وعلى الموطأ، ومسند الشافعي، والمصابيح، والمشارق، والمشكاة، والشهاب، والأربعين النووية، وتقريب الأحكام، لخلق، وما لا ينحصر.

فتح المغيث للسخاوي: ٣/٥٤ ـ ٥٥.

فِقْهُ (اللَّفْظِ) الكلام:

بدر الدين بن جماعة (تـ: **٧٣٣هـ**):

أما فقهه ـ من ـ **الكلام** فهو: ما تضمنه من الأحكام والآداب المستنبطة منه.

المنهل الروي ص: ٦٢

فُقَهَاءُ الأَمْصَارِ:

الحاكم (تـ: **٤٠٥هـ**):

فُقَهَاءُ الأَمْصَارِ: مثل: مالك بن أنس، وعبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي، وسفيان بن سعيد الثوري، وشعبة بن الحجاج العتكي، وابن جريج.

معرفة علوم الحديث ص: ٤٦

ابن عبدالبر (تـ: **٤٦٣هـ**):

فُقَهَاءُ الأَمْصَارِ: الثوري، ومالك وأصحابه، والأوزاعي، وابن أبي ليلى، وأبو حنيفة وأصحابه، والشافعي وأصحابه، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وأبو عبيد، والطبري.

التمهيد: ٨/٢٧٥

الفُقَهَاءُ السَّبْعَةُ:

الحاكم (تـ: **٤٠٥هـ**):

الفُقَهَاءُ السَّبْعَةُ من أهل المدينة: سعيد بن المسيب، والقاسم بن

محمد بن أبي بكر، وعروة بن الزبير، وخارجة بن زيد بن ثابت، وأبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف، وعبيد الله بن عبدالله بن عتبة، وسليمان بن يسار.

فهؤلاء الفقهاء السبعة عند الأكثر من علماء الحجاز.

معرفة علوم الحديث ص: ٤٣

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

من أكابر التابعين **الفُقَهَاءُ السَّبْعَةُ** من أهل المدينة، وهم: سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، وخارجة بن زيد، وأبو سلمة بن عبدالرحمن، وعبيد الله بن عبدالله بن عتبة، وسليمان بن يسار.

علوم الحديث ص: ٣٠٤ ـ ٣٠٥

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

من أكابر التابعين **فُقَهَاءُ المَدِينَةِ السَّبْعَةِ** وهم: ابن المسيب، والقاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، وخارجة بن زيد، وسليمان بن يسار، وعبيد الله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود، والسابع أبو سلمة.

وقال ابن المبارك: سالم بن عبدالله.

وقال أبو الزناد: أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام.

المنهل الروي ص: ١١٤

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الفُقَهَاءُ السَّبْعَةُ: ابن المسَّيب، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وعروة بن الزُّبير، وخَارِجَة بن زيد، وسليمان بن يَسَار، وعبدالله بن عُتْبَة بن مسعود، والسابع أبو سَلَمَة بن عبدالرحمن بن عوف.

وقال ابن المبارك: سالم بن عبدالله بن عمر.

وقال أبو الزِّناد: أبو بكر بن عبدالرحمن بن حارث بن هشام؛ فهؤلاء الفقهاء السبعة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٦٦

فُقَهَاءُ الصَّحَابَةِ:

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

١ ـ علي، وابن عمر، وابن مسعود، وأبي الدرداء، وزيد بن ثابت، وابن عباس؛ وهؤلاء **فُقَهَاءُ الصَّحَابَةِ.**

التمهيد: ٢٦٣/٤. ٤٦/٢٢

٢ ـ علي بن أبي طالب، وعبدالله بن مسعود، وعِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ، وابن عمر، وابن عباس؛ **وهم فُقَهَاءُ الصَّحَابَةِ.**

التمهيد: ١٤٦/١٥.

الفَقِيهُ:

أبو نصر الشيرازي (تـ: ٦٣٥هـ):

الفَقِيهُ: الذي عرف المتن ولا يعرف الإسناد.

تدريب الراوي: ٤٤/١

ف.ل.س

مُفْلِسٌ في الحَدِيثِ:

الدارمي (تـ: ٢٨٠هـ):

يقال: من لم يجمع حديث هؤلاء الخمسة، فهو **مُفْلِسٌ في الحَدِيثِ**: سفيان، وشعبة، ومالك بن أنس، وحماد بن زيد، وابن عيينة، وهم أصول الدين.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢٩٧/٢ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٢٥٤ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٣٨٨/٢

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

قال عثمان بن سعيد: من لم يجمع حديث شعبة، وسفيان، ومالك، وحماد بن زيد، وسفيان بن عيينة؛ فهو **مُفْلِسٌ في الحَدِيث.**

يريد: أنه ما بلغ درجة الحفاظ.

سير أعلام النبلاء: ٣٢٢/١٣ ـ ٣٢٣

ف.هـ.ر.س

الفِهْرِست:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

يقولون: **فهرست** بفتح السين، وجعل التاء فيه للتأنيث، ويقفون عليها بالهاء. والصواب كما قاله ابن مكي في «**تثقيف اللسان**»: «**فهرست** بإسكان السين، والتاء فيه أصلية، ومعناها في اللغة: جملة العدد للكتب، لفظة فارسية، واستعمل الناس فيها فهرس الكتب يفهرسها فهرسة، مثل دحرج، وإنما **الفهرست**: اسم جملة المعدود، والفهرسة المصدر، كالفدلكة يقال: فدلكت الحساب؛ إذا وقفت على جملته».

النكت للزركشي ص: ٣٥

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الفِهْرِست: بكسر أوله وثالثه؛ الذي يجمع فيه مرويه.

فتح المغيث: ٦٦/٢

ف.و.ت

مَعْرِفَةُ تَفَاوُتِ الرُّواة لقولهم: هو دُونَ فُلَانٍ، وَلَيْسَ هو عِنْدِي مِثْلَ فُلَانٍ:

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠١هـ):

في «**شرح الإلمام**»: هذا النوع من الحديث ينبغي أن يعقد له باب، أو يفرد له تصنيف، ويعد في علوم الحديث، بل هو من أجلِّها للحاجة إليه في الترجيح، ولست أذكر الآن أنه فعل ذلك.

النكت للزركشي ص: ٣٩

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

مَعْرِفَةُ تَفَاوُتِ الرُّواة لقولهم: هو دُونَ فُلَانٍ، وَلَيْسَ هو عِنْدِي مِثْلَ فُلَانٍ، وغير ذلك مما يدل على نقصه بالنسبة إلى غيره: وهذا الفن يحتاج إليه في باب الترجيح عند اختلاف الرواية، وليس من القدح في الرواية التي لم تتعارض في شيء.

وقد يقال برجوعه إلى معرفة طبقات الرواة وقد أفردوه.

النكت للزركشي ص: ٣٨ ـ ٣٩

ف.و.ق

فَوْقَهُ أو مِثْلَهُ:

التلميذ قاسم بن قطلوبغا (تـ: ٨٧٩هـ):

قوله: **فَوْقَهُ أو مِثْلَهُ**؛ في الدرجة من السند لا في الصفة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٣٩

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

(ومتى توبع السيئ الحفظ بمعتبر كأن يكون **فَوْقَهُ** أو مثله لا دونه).

الظاهر أن المراد بالفوقية والمثلية هنا في الصفة لا في السند.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٣٩

ف.ي.د

فَائِدَةٌ:

أحمد بن حنبل (تـ: ٢٤١هـ):

(ينظر: قولهم: هذا حَدِيثٌ غَرِيبٌ أو فائدة/غ.ر.ب).

فَوَائِد:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

فَوَائِد: جمع فائدة، وهي ما يكون الشيء به أحسن حالًا منه بغيره.

الغاية في شرح الهداية: ٨٧/١

المُفِيد:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: الحافظ/ح.ف.ظ).

المُفِيدُونَ:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ): عن الذَّهَبِيّ في مُقَدّمَة «الْمِيزَان»:

الْعُمْدَة فِي زَمَاننَا لَيْسَ على الروَاة بل على الْمُحدثين والمُفِيدين الَّذين عرفت عدالتهم وَصدقهمْ فِي ضبط أَسمَاء السامعين.

تدريب الراوي ١/٣٤١

ف.ي.ض

اسْتَفَاضَ الخَبَرُ:

في «التاج»:

اسْتَفَاضَ الخَبَرُ: شاع.

واستفاض الوادي شجراً؛ إذا اتسع وكثر شجره.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٩٣

المُسْتَفِيضُ:

أبو بكر الصيرفي (تـ: ٣٣٠هـ):

المُسْتَفِيضُ: هو والمتواتر بمعنى واحد.

فتح المغيث للسخاوي: ٣/٣٤ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٩٤

القفال (تـ: ٥٠٧هـ):

(ينظر ما تقدم عند أبي بكر الصيرفي).

فتح المغيث للسخاوي: ٣/٣٤

ابن تيمية (تـ: ٧٢٨هـ):

الخبر الذي رواه الواحد من الصحابة والاثنان، إذا نقلته الأمة بالقبول والتصديق أفاد العلم عند جماهير العلماء، ومن الناس من يسمي هذا **المُسْتَفِيضَ**.

الفتاوى لابن تيمية: ١٨/٧٠

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

المُسْتَفِيضُ: ما زاد نقلته على ثلاثة.

وقيل: غير ذلك.

المنهل الروي ص: ٣٢

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

(ينظر: المشهور/ش.هـ.ر).

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ (ينظر: المشهور/ش.هـ.ر).

٢ ـ **المُسْتَفِيضُ**: ليس من مباحث هذا الفن، يعني كما في المتواتر. بخلاف المشهور، فإنه قد اعتبر فيه هذا العدد والخصوص، سواء كان صحيحاً أم لا.

فتح المغيث للسخاوي: ٣٤/٣

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

سمي مشهوراً لوضوح أمره، يقال: شهرت الأمر لشهرة شهراً وشهرة فاشتهر، وهو **المُسْتَفِيضُ** على رأي جماعة من أئمة الفقهاء والأصوليين وبعض المحدثين، سمي بذلك لانتشاره وشياعه في الناس؛ من فاض الماء يفيض فيضاً وفيضوضة: إذا كثر حتى سال على صفة الراوي.

فتح المغيث: ٣٤/٣

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المُسْتَفِيضُ: ما تلَّقته الأمّة دون اعتبار عدد.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٩٤

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المشهور/ش.هـ.ر).

غَيْرُ المُسْتَفِيضِ:

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

غَيْرُ المُسْتَفِيضِ: خبر الواحد أو الاثنين أو الثلاثة على الخلاف فيه.

المنهل الروي ص: ٣٢

حرف القاف

ق.ب.ب

لَيْسَ مِنْ أَهْلِ القِبَابِ= (قولهم: لَيْسَ مِنْ جَمَّالِ المَحَامِلِ/ج.م.ل):

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

لَيْسَ مِنْ أَهْلِ القِبَابِ: هذه العبارة يؤخذ منها أنه يروى حديثه، ولا يحتج بما ينفرد به.

فتح المغيث للسخاوي: ٣٧٢/١

ق.ب.ل

شُرُوطُ القَبُولِ= صِفَاتُ القَبُولِ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: أَقْسَامُ الضَّعِيفِ/ض.ع.ف).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

شُرُوطِ القَبُولِ الذي هو أعم من الصحيح والحسن، ستة: اتصال السند، والعدالة، والضبط، ونفي الشذوذ، ونفي العلة القادحة، والعاضد عند الاحتياج إليه.

فتح المغيث: ٩٦/١

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

صِفَاتُ القَبُولِ الست: الاتصال، والعدالة، والضبط، والمتابعة في المستور، وعدم الشذوذ، وعدم العلة.

تدريب الراوي: ١٧٩/١

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

شُرُوطِ القَبُولِ الشامل للصحيح والحسن، وهي ستة:

١ ـ اتصال السند.

٢ ـ والعدالة.

٣ ـ والضبط.

٤ ـ وفقد الشذوذ.

٥ ـ وفقد العلة القادحة.

٦ ـ والعاضد عند الاحتياج إليه.

فتح الباقي بشرح ألفية العراقي: ١٦٧/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

صِفَاتُ القَبُولِ: كالعدل، والضبط.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٤٤

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

التحقيق أنه قد وقع الإجماع على أنه **يشترط** في الرواة الصدق، والضبط لروايته. وفي ديانته يشترط أن يغلب خيره على شره، هذا أمرٌ مجمع عليه.

ومنهم من زاد **شروطاً** وهي: السلامة من البدعة، والمحافظة على المروءة، وجعل العدالة اسماً لما لا يكاد يتحقق إلا في معصوم.

توضيح الأفكار: ٢٨٣/١

المُقَابَلَةُ= (المعارضة/ع.ر.ض).

النحاس (تـ: ٣٨٠هـ) في «**صناعة الإعراب**»:

يقال: قابل بالكتاب قبالًا **ومقابلة**؛ أي: جعله قبالته وجعل فيه كلماً في الآخر، ومنه منازل القوم تتقابل؛ أي: يقابل بعضها بعضاً، وهو بمعنى المعارضة، يقال: عارضت بالكتاب الكتاب.

النكت للزركشي ص: ٣٥٥

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

المُقَابَلَةُ: أن يمسك الطالب كتابه والشيخ كتابه حال تحديثه.

الإرشاد للنووي ص: ١٤٥

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **المُقَابَلَةُ**: ويقال لها أيضاً المعارضة، لقول: قابلت الكتاب قبالًا ومقابلة؛ أي: جعلته قبالته، وصيرت في أحدهما كل ما في الآخر، ومنه منازل القوم تتقابل؛ أي: تقابل بعضها بعضاً.

وعارضت بالكتاب الكتاب؛ أي: جعلت ما في أحدهما مثل ما في الآخر، مأخوذ من عارضت بالثوب، إذا أعطيته وأخذت ثوباً غيره.

فتح المغيث: ١٨٥/٢

٢ ـ بعد فراغ الطالب من الكتابة عليه **مُقَابَلَةَ** كتابه بأصل شيخه أو بأصل أصل شيخه المقابل به أصل شيخه، أو بفرع مقابل بأصل السماع، المقابلة المشروطة.

وأفضل **المُقَابَلَةِ** أن يعارض كتابه بنفسه مع شيخه حال السماع، وقيل: بل أفضلها مقابلته مع نفسه، والأول أولى.

الغاية في شرح الهداية: ١٣٣/١

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

المُقَابَلَةُ: يقال لها المعارضة، يقال: قابلت الكتاب بالكتاب وعارضته به؛ إذا جعلت فيه مثل ما في المقابل به.

فتح الباقي: ١٣٣/٢

المَقْبُولُ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

المَقْبُولُ: ما يجب العمل به عند الجمهور.

نزهة النظر ص: ٦

قاسم بن قطلوبغا (تـ: ٨٧٩هـ):

المَقْبُولُ: الذي يرجح صدقُ المخبِر به، لقوله في المردود: هو الذي لم يَرْجُح... إلخ.

وهو يشمل المستور، والمختلَفَ فيه بلا ترجيح.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢١٠

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **المَقْبُولُ**: ما يوجد فيه صفة القبول من عدالة الراوي وضبطه.

شرح شرح النخبة ص: ٢١٠

٢ ـ المراد **بالمَقْبُولِ** أعم من أن يكون ثقة أو صدوقاً.

قيل: هذا منافٍ لما سبق من حصر المقبول في أربعة أقسام: الصحيح والحسن بقسميهما، مع نفي الشذوذ بالمعنى الأعم في تعريفها.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٣٦

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

المَقْبُولُ أربعة أقسام:

١ ـ إن نقله عدل بأن لم يكن فاسقاً، ولا مجهولًا، تام الضبط بأن لم يكن مغفلًا، أو أخفَّ منه، متصل السند، غير معلل ولا شاذ: **فصحيح لذاته**.

٢ ـ أو وجد القصور مع كثرة الطرق: **فصحيح لا لذاته**.

ويتفاوت في القوة باعتبار ضبط رجاله وتحري مُخْرِجيه، ومن ثم قُدم ما أخرجه البخاري، ثم مسلم، ثم ما اتفقا عليه، ثم ما انفرد به أحدهما، ثم ما على شرطهما، أو أحدهما، ثم ما على شرط غيرهما.

ومنها كرواية الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر. وكرواية النخعي، عن علقمة، عن ابن مسعود. وتسمى رتبة عليا، ودون ذلك كرواية حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس. ودون ذلك كسهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة.

٣ ـ فإن قل الضبط مع وجود البقية: **فحسن لذاته**، يحتج به كالصحيح، كرواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

٤ ـ فإن قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يُتوقف فيه فهو: **حسن لا**

لذاته، والأول إن اعتضد صار صحيحاً لغيره. ويسمى الحسنَ لشيء خارج.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٨٩ ـ ١٩٠

مَقْبُولٌ الرِّوَايَةِ:

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

من عُرِف بالطلب، وأخذ الناس عنه، ونقل ناقلون حُسْنَ سيرته، بتفصيلٍ أو بإجمال، بلفظٍ من الألفاظ المصطلح عليها؛ **مَقْبُولُ الرِّوَايَةِ**.

بيان الوهم والإيهام: ٣٦٤/٥

أَلْفَاظُ المَقْبُولِ:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

من **الأَلْفَاظِ** المستعملة عند أهل الحديث في **المَقْبُولِ**: الجيد، والقوي، والصالح، والمعروف، والمحفوظ، والمجود، والثابت.

تدريب الراوي: ١٧٨/١

ق.د.ر

القدَرُ:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

القدَرُ: زعم أن الشر من خلق العبد.

تدريب الراوي: ٣٢٩/١

القَدَرِيَّةُ:

التوربشتي (تـ: ٦٦١هـ):

القَدَرِيَّةُ: إنما نسبوا إلى القدر، وهو ما يقدره الله بزعمهم أن كل عبد خالق فعله من كفر ومعصية، ونفوا ذلك بتقدير الله.

فيض القدير: ٢٠٧/٤

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

سميت هذه الفرقة **قَدَرِيَّةً** لإنكارهم القدر.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١٥٤/١

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

القَدَرِيَّةُ: من يزعم أن الشر فعل العبد وحده.

هدي الساري ٤٥٩

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

١ ـ **القَدَرِيَّةُ**: النافون للقدر، الزاعمون أن كل عبد خالق فعله ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير الله ومشيئته وهم المعتزلة، فنسبوا إلى القدر لأن بدعتهم وضلالتهم من قبل ما قالوه في القدر من نفيه لا لإثباته، وهؤلاء الضلال يزعمون أن القدرية هم الذين يثبتون القدر كما أن الجبرية هم الذين قالوا بالجبر، قالوا: لأن الشيء إنما ينسب للمثبت لا للنافي.

فيض القدير: ٤٢١/١

٢ ـ **القَدَرِيَّةُ** بالتحريك: المنكرون للقدر، القائلون بأن أفعال العباد مخلوقة بقدرهم ودواعيهم لا يتعلق بها بخصوصها قدرة الله.

فيض القدير: ٢٠٧/٤

٣ ـ **القَدَرِيَّةُ**: نسبوا إلى القدر، لأن بدعتهم نشأت من القول بالقدر.

فيض القدير: ٢٠٨/٤

٤ ـ **القَدَرِيَّةُ**: الذين يضيفون أفعال العباد إلى قدرهم.

فيض القدير: ٢٧٦/٥

ق.د.م

أَهْلُ التَّقَدُّمِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

أَهْلُ التَّقَدُّمِ: أهل الروايات والأخبار كيفما كانت من غير اختصاص.

فتح المغيث: ٣٣٦/١

القُدَمَاءُ:

الملا علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

القُدَمَاءُ: جمع قديم؛ أي بعض المتقدمين، كعلي بن المديني.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٧٨

المُتَقَدِّمُ:

الذهبي(تـ: ٧٤٨هـ):

الحد الفاصل بين **المُتَقَدِّمِ** والمتأخر هو رأس سنة ثلاثمائة.

ميزان الاعتدال: ٤/١ ـ توضيح الأفكار: ٢٦٠/٢

المُتَقَدِّمُونَ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

المُتَقَدِّمُونَ: الزهري، ومالك، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، في آخرين.

علوم الحديث ص: ١٣٩

صلاح الدين العلائي (تـ: ٧٦١هـ):

الذي يظهر من كلامهم خصوصاً **المُتَقَدِّمِينَ** كـ: يحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، ومن بعدهما كأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وهذه الطبقة ومن بعدهم كالبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم الرازيين، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وأمثالهم، والدارقطني، والخليلي. . . .

النكت للزركشي ص: ٢٠٩

الملا علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الخطيب هو أول المتأخرين، أو آخر **المُتَقَدِّمِينَ**، وهو صاحب المنهل.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٣٩

الأَئِمَّةُ المُتَقَدِّمُونَ = (الأَئِمَّةُ المُتَقَدِّمُونَ/أ.م.م)

حُفَّاظُ الحَدِيثِ المُتَقَدِّمُونَ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

حُفَّاظُ الحَدِيثِ المُتَقَدِّمُونَ: شعبة، وابن علية، ومعمر.

علوم الحديث ص: ٢٥١

مُقَدِّمَةُ عُلُومِ الحَدِيثِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

المُقَدِّمَةُ: بكسر الدال من قدم اللازم؛ بمعنى تقدم، وقد تفتح من قدم المتعدى.

وهي هنا عبارة عن مقاصد علوم الحديث وأنواعه.

الغاية في شرح الهداية: ٨٦/١

ق.ر.ء

الاسْتِقْرَاءُ التَّـامُّ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الاسْتِقْرَاءُ التَّامُّ؛ أَي: التتبع الْكَامِلِ.

شرح نخبة الفكر ص: ٧٣٦

قِـرَاءَةُ الخَطِّ = (الوجادة/ و.ج.د).

(ينظر: قِـرَاءَةُ الخَطِّ/خ.ط.ط).

القِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ = (العرض/ع.ر.ض).

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

القِرَاءَةُ عَلَى المُحَدِّثِ إخبار.

معرفة علوم الحديث ص: ٢٦٠ ـ توضيح الأفكار: ١٩٢/٢

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

القِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ: أكثر المحدثين يسمونها عرضاً، لأن القارئ يعرض ما يقرأه على الشيخ كما يعرض القرآن على إمامه.

الإلماع ص: ٧١

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

١ ـ من أقسام الأخذ والتحمل: **القِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ**، وأكثر المحدثين يسمونها عرضاً، من حيث إن القارئ يعرض على الشيخ ما يقرأه كما

يُعْرَضُ القرآن على المقرئ. وسواء كنت أنت القارئ، أو قرأ غيرك وأنت تسمع، أو قرأت من كتاب أو من حفظك، أو كان الشيخ يحفظ ما يُقْرأ عليه أو لا يحفظه لكن يمسك أصله هو أو ثقة غيره.

علوم الحديث ص: ١٣٧

٢ ـ **القِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ**: وتسمى عرضاً أيضاً، فَلْنُسَمِّ ذلك: عرض القراءة.

علوم الحديث ص: ١٦٦

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ **القِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ**: وأكثر المحدثين يسمونها عرضاً، لكون القارئ يعرض على الشيخ ما يقرأه كعرض القرآن على المقرئ، وسواء كنت أنت القارئ أو قرأ غيرك وأنت تسمع، قرأتَ من كتاب أو من حفظك، وسواء حفظ الشيخ ما يُقْرَأُ أو لم يحفظه لكن يمسك أصله هو أو ثقة.

الإرشاد للنووي ص: ١٢٢

٢ ـ **القِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ**: ويسميها أكثر المحدثين عرضاً، قرأتَ أو غيرك وأنت تسمع من كتاب أو حفظٍ، حَفِظَ الشيخ أم لا إذا أمسك أصله هو أو ثقة.

التقريب للنووي: ١٢/٢

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

القِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ: ويسميها أكثر قدماء المحدثين عرضاً، لأن القارئ يعرضه على الشيخ، وسواء أقرأ هو أم قرأ غيره وهو يسمع، وسواء أقرأ من كتاب أو حفظ، وسواء أكان الشيخ يحفظه أم لا، إذا كان يمسك أصله هو أو ثقة غيره.

المنهل الروي ص: ٨١

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

١ ـ **القِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ**: ويسميها أكثر قدماء المحدثين عرضاً، لأن

القارئ يعرضه على الشيخ، سواء قرأ هو أم غيره وهو يسمع، وسواء قرأ من كتاب أم حفظ، وسواء كان الشيخ يحفظه أم لا، إذا كان يمسك أصله هو أو ثقة غيره.

الخلاصة ص: ١٠١ ـ ١٠٢

٢ ـ قد تقدم أن **القِرَاءَةَ عَلَى الشَّيْخِ** تسمى عرضاً أيضاً، فلنسم هذا: عرض المناولة، وذاك عَرْضَ القِرَاءَةِ.

الخلاصة ص: ١٠٨

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

روى البخاري في «**صحيحه**» من جهة أبي عاصم قال: عن مالك وسفيان: «**القِرَاءَةُ عَلَى العَالِمِ** وقراءته سواء». وقد حكاه البيهقي في «**المعرفة**» عن أكثر أئمة المحدثين، والصيرفي عن نص الشافعي، فقال في كتابه «**الدلائل والأعلام**»: وباب الحديث عند الشافعي على حديث رواه الخطيب في «تاريخه» من جهة أبي عاصم قال: عن مالك.

وفي المسألة حديث رواه الخطيب في «**تاريخه**» من جهة الفضل بن موسى، عن الحسين بن واقد، عن يزيد النحوي، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «**قراءتك على العالم وقراءة العالم عليك سواء**».

النكت للزركشي ص: ٣٠٣

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: العَرْضُ/ع.ر.ض).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

القِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخ: ويسميها أكثر العلماء عرضاً، لأن القارئ يعرضه على الشيخ، وسواء قرأ هو أو قرأ غيره وهو يسمع، وسواء قرأ من كتاب أو من حفظ، وسواء أكان الشيخ يحفظه أو ثقة غيره أم لا إذا كان الأصل مع واحد منهما.

الغاية في شرح الهداية: ١٤٧/١

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

أخذوا في العرض **القِرَاءَةَ عَلَى الشَّيْخِ** وهي: بأن يأخذ التلميذ لفظ ما يروى، فلا يسمى مجرد المقابلة لما يمليه الشيخ عرضاً، إلا أن يريدوا أو يقرأ السامع أيضاً ما قرأه الشيخ.

توضيح الأفكار: ٢/١٨٩

عِبَارَاتُ القِرَاءَةِ عَلَى الشَّيْخِ:

سفيان الثوري (تـ: ١٦١هـ):

سفيان الثوري يقول في الرجل يقرأ على المحدث عشرة أحاديث أو أكثر أو أقل أو مسائل أيقول: سمعت فلاناً؟

قال: نعم.

المحدث الفاصل ص: ٤٢٢

مالك بن أنس (تـ: ١٧٩هـ):

قال عبدالله بن وهب: قيل لمالك: ما قرئ على العالم يقول فيه: حدثنا؟

قال: نعم.

المحدث الفاصل ص: ٤٢١

ابن معين (تـ: ٢٠٣هـ):

يقول: أرى إذا قرأ الرجل على الرجل أن يقول: قرأت على فلان، ولا يقول: حدثنا. وإذا قرئ على الرجل وهو شاهد فليقل: قرئ على فلان وأنا شاهد يقول كما كان.

النكت للزركشي ص: ٣٠٤

الشافعي (تـ: ٢٠٤هـ):

إذا قرأ عليك المحدث فقل: حدثنا، وإذا قرأت عليه فقل: أخبرنا.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢/٥٠

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

أما **العبارة عنها** عند الرواية بها فهي على مراتب:

أجودها وأسلمها أن يقول: قرأت على فلان، أو قرئ على فلان وأنا أسمع فأقر به. فهذا شائع من غير إشكال.

ويتلو ذلك ما يجوز من العبارات في السماع من لفظ الشيخ مطلقة إذا أتى بها هنا مقيدة بأن يقول: حدثنا فلان قراءة عليه، أو أخبرنا قراءة عليه، ونحو ذلك.

علوم الحديث ص: ١٣٨

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

إذا روى السامع بهذه الطريقة فله **عبارات** أحوطها أن يقول: قرأت عن فلان، أو قرئ عليه وأنا أسمع فأقر به.

ويلي ذلك عبارات السماع من الشيخ مقيداً بالقراءة عليه، كـ: حدثنا أو أخبرنا أو أنبأنا قراءة عليه.

المنهل الروي ص: ٨١

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

العبارة في الرواية بهذا الطريق على مراتب أحوطها أن يقول: قرأت على فلان، أو قرئ عليه وأنا أسمع فأقر الشيخ به.

ويتلوه قول: حدثنا أو أخبرنا مقيداً بقيد قراءة عليه، ونحو ذلك.

الخلاصة ص: ١٠٢

عضد الدين (تـ: ٧٥٦هـ):

نقول عند الرواية: حدثنا، أو أخبرنا قراءة عليه.

توضيح الأفكار: ١٩١/٢

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

يقول فيه المحدث عند الأداء: أخبرنا.

والأحوط الإفصاح بصورة الواقع فيقول إن كان قرأ: قرأت على فلان، أو سمع: قرئ عليه وأنا أسمع.

الغاية في شرح الهداية: ١٤٧/١

ق.ر.ب

مُقَارِبُ الحَدِيثِ[1]:

ابن دحية (تـ: ٦٣٣هـ) في «**مرج البحرين**»:

يقال: شيء **مُقَارِب** بكسر الراء، قاله ابن الأعرابي.

وقال ثابت في «**الدلائل**»: جميع أهل اللغة يخالفوه فيقولونه بالفتح.

النكت للزركشي ص: ٢٨٦

سعد الدين الحارثي (تـ: ٧١١هـ):

قال الترمذي في «**جامعه**» في باب الأذان: «وعبدالرحمن بن زياد الإفريقي ضعفه القطان وغيره، لكن رأيت محمد بن إسماعيل يقوي أمره ويقول: هو **مُقَارِبُ الحَدِيثِ**».

قال الحافظ سعد الدين الحارثي: هو بكسر الراء من القرب ضد البعد؛ روايته تقارب رواية الثقات ولا تخالفها، وذلك نوع مدح.

النكت للزركشي ص: ٢٨٦

ابن رشيد (تـ: ٧٢١هـ) في «**رحلته**»:

مُقَارِبُ الحَدِيثِ: يقارب الناس في حديثه ويقاربونه؛ أي: ليس حديثه بشاذٍ ولا منكر.

فتح المغيث للسخاوي: ٣٦٦/١ ـ توضيح الأفكار: ١٦٣/٢

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

قد نقل عن أبي بكر بن العربي وابن دحية أنهما جوزا فيه كسر الراء

---

(١) مُقَارَبُ الحَدِيثِ، بفتح الراء وكسرها، كما حكاه القاضي أبو بكر بن العربي في «شرح الترمذي». ينظر: فتح المغيث للعراقي ص: ١٧٣. توضيح الأفكار للصنعاني: ١٩٠/١. شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٢٩.

وفتحها، يقال: فلان **مُقَارِب** بكسر الراء؛ أي: أنه يقارب غيره في الحفظ. **ومُقَارَب** بالفتح؛ أي: أن غيره يقاربه، فهو وسط لا ينتهي إلى درجة السقوط ولا الجلالة. وكلام الجوهري في «**الصحاح**» يقتضي الكسر.

النكت للزركشي ص: ٢٨٦

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

عن بعضهم: **مُقَارَبُ** بالفتح من قولهم: هذا شيء مقارب؛ أي: رديء.

وحينئذٍ يبقى من باب الجرح.

الغاية في شرح الهداية: ١/٢٠٣

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ (ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

٢ ـ **مُقَارِبُ الحَدِيثِ**: من القرب ضد البعد، وهو بكسر الراء، كما ضبط في الأصول الصحيحة من كتاب ابن الصلاح المسموعة عليه، وكذا ضبطها النووي في «مختصريه»، وابن الجوزي، ومعناه: أن حديثه مقارب لحديث غيره من الثقات.

فتح المغيث: ١/٣٦٥

٣ ـ **مُقَارَبُ الحَدِيثِ**: بفتح الراء؛ أي: حديثه يقارب حديث غيره، فهو على المعتمد بالكسر والفتح، وسط لا ينتهي إلى درجة السقوط ولا الجلالة، وهو نوع مدح. وممن ضبطها بالوجهين ابن العربي، وابن دحية، والبطليوسي، وابن رشيد في «**رحلته**».

فتح المغيث: ١/٣٦٥ ـ ٣٦٦

٤ ـ **مُقَارَبُ الحَدِيثِ**: لا فرق في ذلك بين ضبطها بكسر الراء وفتحها، كما ذهب إليه غير واحد، بل المعنى: يقارب الناس في حديثه ويقاربونه؛ أي: فليس حديثه بشاذٍّ ولا منكر.

واقتصر بعضهم على الكسر، ولعله تبع الجوهري فإنه قال: بكسر الراء؛ أي: وسط بين الجيد والرديء. قال: ولا تقل **مقارَب** يعني بالفتح.

الغاية في شرح الهداية: ٢٠٣/١

زكريا الأنصاري (تـ: **٩٢٦**هـ):

١ ـ **مُقَارِبُ الحَدِيثِ**: بكسر الراء من القرب ضد البعد؛ أي: حديثه يقارب حديث غيره.

فتح الباقي: ٥/٢

٢ ـ **مُقَارَبُ الحَدِيثِ**؛ أي: حديثه يقارب حديث غيره، فهو بالفتح والكسر، بمعنى أن حديثه ليس بشاذٍّ ولا منكر.

فتح الباقي: ٥/٢

الصنعاني (تـ: **١١٨٢**هـ):

مُقَارَبُ الحَدِيثِ: بفتح الراء، ومعناه: حديثه يقارب حديث غيره. وبكسرها، معناه: أن حديثه مقارب لحديث غيره من الثقات، وبالكسر ضُبِطت في الأصول الصحيحة من كتب ابن الصلاح المقروءة عليه، وكذا ضبطها النووي في مختصريه، وابن الجوزي، وبهما ضبطه ابن دحية، والبطليوسي، وابن رشيد في «**رحلته**».

توضيح الأفكار: ١٦٣/٢

ق.ر.ر

الإِقْرَارُ = تَقْرِيرُ رَسُولِ الله ﷺ: (وينظر: الحديث/ح.د.ث).

ابن عبدالبر (تـ: **٤٦٣**هـ):

عن أبي هريرة قال: خرج رسول الله ﷺ وإذا الناس في رمضان يصلون في ناحية المسجد، فقال: **من هؤلاء؟** فقيل: هؤلاء ناس ليس معهم قرآن، وأبي بن كعب يصلي بهم وهم يصلون بصلاته. فقال النبي ﷺ: «**أصابوا ونعم ما صنعوا**».

فقد **أَقَرَّهُم** رسول الله ﷺ على ذلك، وما أقر عليه فقد رضيه، وذلك سنة.

التمهيد: ٨/١١١

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

تَقْرِيرهُ أحد وجوه السنن المرفوعة فإنها أنواع: منها أقواله ﷺ، ومنها أفعاله، ومنها تقريره، وسكوته عن الإنكار بعد اطلاعه.

علوم الحديث ص: ٤٨

ق.ر.ن

الأَقْرَانُ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

(ينظر: رواية الأقران).

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

الأَقْرَانُ: المتقاربون في السن والإسناد.

علوم الحديث ص: ٣٠٩ - المنهل الروي ص: ٧٣ - الغاية في شرح الهداية: ١/٣٤٧

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

الأَقْرَانُ: تشارك الراوي ومن روى عنه في أمرٍ من الأمور المتعلقة بالرواية مثل السن واللقي.

نزهة النظر ص: ٣٢

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الأَقْرَانُ: من استووا؛ أي: تماثلوا أو تقاربوا في السند، يعني في الأخذ عن الشيوخ، وكذا في السن.

فتح المغيث: ٣/١٧٤

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

من **أَقْرَانِهِ**؛ أي: من طبقته.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٥٩

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ).

١ ـ **الأَقْرَانُ**: جمع قرن بكسر القاف وهو: المثل.

توضيح الأفكار: ١٧٢/٢

٢ ـ اعلم أن مرادهم **بالأَقْرَانِ**: المتعاصرون في قرنٍ واحد، والمتساوون في العلوم.

توضيح الأفكار: ١٧٥/٢

رِوَايَةُ الأَقْرَانُ = (رِوَايَةُ الأَقْرَانُ/ر.و.ي).

كَلَامُ الأَقْرَانِ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

١ ـ قد عُلِمَ أن كثيراً من **كَلَامِ الأَقْرَانِ** بَعْضِهِم فِي بَعْضٍ مُهدر لا عبرة به.

سير أعلام النبلاء: ٤٩٦/٦

٢ ـ **كَلَامُ الأَقْرَانِ** إذا تبرهن لنا أنه بهوى وعصبية لا يلتفت إليه، بل يطوى ولا يروى.

سير أعلام النبلاء: ٢٧٦/٨

٣ ـ **كَلَامُ الأَقْرَانِ** بعضهم في بعض لا يعبأ به، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة، أو لمذهب، أو لحسد، ما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت أن عصراً من الأعصار سلم أهله من ذلك، سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس.

ميزان الاعتدال: ١١١/١

القَرْنُ:

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

القَرْنُ: أهل كل زمان، من الاقتران لأنهم يقترنون في أعمارهم وأحوالهم في زمنٍ واحد.

فيض القدير: ٢٠٣/٣

قال غير واحد:

القَرْنُ: كل طبقة مقترنين في وقت.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٨٥/١٦

بعضهم:

قَرْنُ الإنسان: جيله الذي هو فيه، وهو كل طبقة مقترنين في وقت، سمي قرناً، لأنه يقرن أمة بأمةٍ وعالماً بعالم، مصدر قرنت، جعل اسماً للوقت أو لأهله.

فيض القدير: ٤٨٣/٣

قَرْنُ التَّابِعِينَ = (قَرْنُ التَّابِعِينَ/ت.ب.ع).

ابـن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

والمراد بِقَرْنِ النَّبِيِّ ﷺ في هذا الحديث: الصحابة... وقد ظهر أن الذي بين البعثة وآخر من مات من الصحابة مائة سنة وعشرون سنة، أو دونها أو فوقها بقليل على الاختلاف في وفاة أبي الطفيل، وإن اعتبر ذلك من بعد وفاته ﷺ فيكون مائة سنة أو تسعين أو سبعاً وتسعين.

وأما **قَرْنُ التَّابِعِينَ** فإن اعتبر من سنة مائَة كان نحو سبعين أو ثمانين، وأما الذين بعدهم فإن اعتبر منها كان نحواً من خمسين، فظهر بذلك أن مدة القرن تختلف باختلاف أعمار أهل كل زمان، والله أعلم.

واتفقوا أن آخر من كان من أتباع التابعين ممن يقبل قوله من عاش إلى حدود العشرين ومائتين.

فتح الباري: ٥/٧ ـ ٦

قَرْنُ النَّبِيِّ ﷺ:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

قَرْنُهُ ﷺ: الصحابة. والثاني: التابعون. والثالث: تابعوهم.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٨٥/١٦

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

(ينظر: قَرْنُ التَّابِعِينَ).

السخاوي (ت: ٩٠٢هـ):

والمراد بقرن النبي ﷺ فيه: الصحابة، وإن أطلق القرن على مدةٍ من الزمان في تحديدها أقوال، أدناها عشرة أعوام، وأعلاها مائة وعشرون. وعليه ينطبق الواقع في كون آخر الصحابة موتاً أبو الطفيل.

فتح المغيث: ١١١/٣.

القَرِينَانِ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

القَرِينَانِ: إذا تقارب سنهما وإسنادهما، وهو على ثلاثة أجناس:

فالجنس الأول منه الذي سماه بعض مشايخنا: المدبج، وهو: أن يروي قرين عن قرينه، ثم يروي ذلك القرين عنه؛ فهو المدبج[(١)].

والجنس الثاني منه: غير المدبج[(٢)].

معرفة علوم الحديث ص: ٢١٥ ـ ٢١٩ ـ التقييد والإيضاح ص: ٣٣٣ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٣٧٥ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٣٣

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

القَرِينَانِ: المتقاربان في السن والإسناد.

التقريب للنووي: ٢٤٦/٢ ـ ٢٤٧

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

القَرِينَانِ: من استويا في الإسناد والسن غالباً.

فتح المغيث ص: ٣٧٤

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

القَرِينَانِ عندهم: من استويا في الإسناد والسن غالباً، والمراد به المقارنة.

---

(١) ثم بعد ذلك ذكر مثاله في الصحابة والتابعين وأتباع التابعين وأتباع الأتباع. إلخ.

(٢) ثم ذكر أمثلة على ذلك، ولم يشر إلى الجنس الثالث.

وقد يكتفون بالإسناد دون السن، وقسموه إلى قسمين:

أحدهما: ما يسمونه المدبج ـ بضم الميم وفتح الدال المهملة وتشديد الموحدة آخره جيم ـ وذلك أن يروي كل من الفريقين عن الآخر.

ومثاله: رواية عائشة عن أبي هريرة وروايته عنها.

والثاني: ما ليس بمدبج، وهو: أن يروي أحد القرينين عن الآخر، ولا يروي الآخر عنه فيما يعلم.

توضيح الأفكار: ٢/٢٧٧ ـ ٢٧٨

ق.س.م

المقسم:

قاسم بن قطلوبغا (تـ: ٨٧٩هـ):

(ينظر: المدَلَّسُ/د.ل.س).

ق.ص.ر

الاقْتِصَارُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الاقْتِصَارُ: الإتيان ببعض المقاصد.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٤٧

ق.ص.ص

اقْتَصَصْتُ الحَدِيثَ:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

اقْتَصَصْتُ الحَدِيثَ؛ إذا رويتَه على وجهه.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١/١٠٠

القَاصُّ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ **القَاصُّ**: المذكر الواعظ.

هدي الساري ص: ١٧٣

٢ ـ **القَاصُّ** بتشديد المهملة: الذي يقص على الناس الأخبار في المواعظ وغيرها.

فتح الباري: ٨/٤١٢

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

١ ـ **القَاصُّ** بالتشديد: الذي يأتي بالقصة، من قص أثره: اتبعه، لأن الذي يقص الحديث يتبع ما حفظ منه شيئاً فشيئاً.

فيض القدير: ١/٧٨

٢ ـ **القَاصُّ**: الذي يقص على الناس ويعظهم، ويأتي بأحاديث لا أصل لها، يعظ ولا يتعظ، ويختال ويرغب في جلوس الناس إليه.

فيض القدير: ٤/٥٣٢

القَصُّ:

الحرالي (تـ: ٦٣٨هـ):

القَصُّ: تتبع أثر الواقع والأخبار يبينها شيئاً بعد شيء على ترتيبها، في معنى قص الأثر وهو: اتباعه حتى ينتهي إلى محل ذي أثر.

فيض القدير: ١/٧٨

قَصُّ الأَثَرِ:

الحرالي (تـ: ٦٣٨هـ):

القَصُّ: تتبع أثر الواقع والأخبار يبينها شيئاً بعد شيء على ترتيبها، في معنى **قَصُّ الأَثَرِ** وهو: اتباعه حتى ينتهي إلى محل ذي أثر.

فيض القدير: ١/٧٨

القُصَّاصُ:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

القُصَّاصُ بضم القاف: فجمع قاص، وهو الذي يقرأ القصص على الناس.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١/١٠٠

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

القُصَّاصُ: جمع قاص، وهو الذي يقص على الناس.

فيض القدير: ٤/١٣٢

ق.ط.ع

الانْقِطَاعُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

الانْقِطَاعُ: ما رواه من دون التابعين عن الصحابة.

مثل: مالك عن ابن عمر، ونحو ذلك.

علوم الحديث ص: ٥٨

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

يعرف **الانْقِطَاعُ** لمجيئه من وجهٍ آخر بزيادة رجلٍ أو أكثر.

صورته: حديثٌ واحدٌ له إسنادان في أحدهما زيادة رجلٍ أو أكثر، فإن عرفت أن ذلك الحديث لا يتم إسناده إلا مع تلك الزيادة فالآخر منقطع، وإن لم يعرف فيحتمل أن يكون متصلًا.

الخلاصة ص: ٧٥

الانْقِطَاعُ الخَفِيُّ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الانْقِطَاعُ الخَفِيُّ: كعنعنة المدلس، والنوع المسمى بالمرسل الخفي، ونحوهما مما ظاهره الاتصال.

فتح المغيث: ١/١٠٦

المَقَاطِعُ = المَقَاطِيعُ: (ينظر: المقطوع).

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

١ ـ **المَقَاطِيعُ**: الموقوفات على التابعين.

الجامع لأخلاق الراوي: ١٩١/٢

٢ ـ **المَقَاطِعُ**: الموقوفات على التابعين.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٤٧ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٥٥

المَقْطُوعِ:

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

١ ـ إنما يعد في **المَقْطُوعِ** ما ترك فيه اسم رجل قبل التابعي وأرسله قبله على عرف أهل الصنعة.

إكمال المعلم: ٣٠٦/٢

٢ ـ **المَقْطُوعِ**: ما لم يذكر فيه راوٍ دون التابعين، وأسقط من سنده دونهم رجل، وهو مثل المرسل، إلا أنهم قصروا المرسل على التابعين إذا لم يذكروا الصحابي، وجعلوا المقطوع لمن دونهم.

إكمال المعلم: ٤٥١/٣

٣ ـ وقول مسلم في الباب: وحدثنا عدة من أصحابنا، عن سعيد بن أبي مريم، حدثنا أبو غسان، وذكر الحديث.

وليس هذا صحيحاً عند أهل الصنعة، إنما يعد هذا في المجهول وفيما لم يسم رواية وأبهم، وإنما **المَقْطُوعِ** لو قال الإمام مسلم: وقال سعيد بن أبي مريم، أو عن سعيد بن أبي مريم.

إكمال المعلم: ١٦٣/٨

٤ ـ قوله: حدثني عدة من أصحابنا، عن سعيد بن أبي مريم.

وإنما هذا عند أهل الصنعة من باب رواية المجهول، وإنما **المَقْطُوعِ**: ما حذفت منه راو.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٢٢٠/١٦

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

المَقْطُوعِ: غير المنقطع.

ويقال في جمعه: المقاطيع والمقاطع، وهو: ما جاء عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم وأفعالهم.

علوم الحديث ص: ٤٧

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ **المَقْطُوعِ**: الموقوف على التابعي قولاً له أو فعلًا، متصلًا كان أو منقطعاً.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٣٠/١

٢ ـ **المَقْطُوعِ**: جمعه المقاطع والمقاطيع، وهو الموقوف على التابعي قولاً له أو فعلًا.

التقريب للنووي: ١٩٤/١

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

المَقْطُوعِ: ما روي عمَّن دون الصحابي، وقطع عليه.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١٦

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

المَقْطُوعُ: ما جاء عن التابعين من أقوالهم وأفعالهم موقوفاً عليهم، واستعمله الشافعي، وأبو القاسم الطبراني في المنقطع.

المنهل الروي ص: ٤٢

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

المَقْطُوعُ: ما جاء عن التابعين من أقوالهم وأفعالهم موقوفاً عليهم، واستعمله الشافعي، وأبو القاسم الطبراني في المنقطع.

الخلاصة ص: ٦٤ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٠٧

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

المَقْطُوعُ: ما انتهى ـ متنه ـ إلى التابعي أو من هو دون التابعي من أتباع التابعين فمن بعدهم.

و**المَقْطُوعُ** من مباحث المتن.

نزهة النظر ص: ٣٠

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **المَقْطُوعُ**: قول التابعي وفعله.

فتح المغيث: ١/١١٠

٢ ـ **المَقْطُوعُ**: ما جاء عن التابعين من أقوالهم وأفعالهم موقوفاً عليهم. ويجمع المقطوع على مقاطيع ومقاطع.

الغاية في شرح الهداية: ١/٢٧٩

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المَقْطُوعُ: ما ينتهي إلى التابعي سواء سقط من إسناده شيء أم لا.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٠٧

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

(ينظر: المنقطع).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرفوع/ر.ف.ع).

الأصوليون والفقهاء:

المَقْطُوعِ: الموقوف على التابعي فمن بعده قولاً له أو فعلاً أو نحوه.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١٦/٢٢٠

المُنْقَطِعُ= الحديث المنقطع

أبو بكر أحمد البرديجي (تـ: ٣٠١هـ):

١ ـ **المُنْقَطِعُ**[١]: قول التابعي.

فتح المغيث للعراقي ص: ٥٥

٢ ـ **المُنْقَطِعُ**: المضاف إلى التابعي فمن دونه قولاً له أو فعلًا.

فتح المغيث للسخاوي: ١/١٥٧

---

(١) هناك من عبر بالمقطوع عن المنقطع كالشافعي والطبراني، وبعضهم عبر بالمنقطع عن المقطوع كالبردعي.

الحاكم (ت: ٤٠٥هـ):

١ ـ **المُنْقَطِعُ**: غير المرسل، وقلَّ ما يوجد في الحفاظ من يميز بينهما، والمنقطع على **أنواعٍ ثلاثة**:

النوع الأول: أن يوجد في الإسناد راوٍ مجهول.

النوع الثاني: أن يوجد في الإسناد رجلٌ غير مسمى وليس بمنقطع.

النوع الثالث: أن يكون في الإسناد رواية راوٍ لم يسمع من الذي يروي عنه هذا الحديث قبل الوصول إلى التابعي الذي هو موضع الإرسال، ولا يقال لهذا النوع من الحديث مرسل، إنما يقال له **منقطع**.

معرفة علوم الحديث ص: ٢٧ ـ ٢٨

٢ ـ **المُنْقَطِعُ**: منه الإسناد قبل الوصول إلى التابعي راوٍ لم يسمع من الذي فوقه والساقط بينهما غير مذكور لا معيناً ولا مبهماً، ومنه الإسناد الذي ذُكِر فيه بعض رواته بلفظٍ مبهمٍ نحو رجل أو شيخ أو غيرهما.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٥٧

٣ ـ **المُنْقَطِعُ**: ما اختل فيه قبل الوصول إلى التابعي رجل، سواء كان محذوفاً، أو مذكوراً مبهماً، كرجل وشيخ ونحوه.

الإرشاد للنووي ص: ٨٤

٤ ـ قال الحاكم وغيره: **المُنْقَطِعُ**: ما اختل فيه قبل الوصول إلى التابعي رجل، سواء أكان محذوفاً كالشافعي عن الزهري، أم مذكوراً مبهماً كمالك، عن رجلٍ، عن الزهري.

المنهل الروي ص: ٤٦

٥ ـ **المُنْقَطِعُ**: ما اختل فيه قبل الوصول إلى التابعي رجل، سواء كان محذوفاً، أو مذكوراً مبهماً، كمالك عن رجل عن ابن عمر.

الخلاصة ص: ٧٥ ـ شرح شرح نخبة الفكر[1] ص: ٤١٣ ـ ٤١٤

٦ ـ إذا انقطع الإسناد قبل الوصول إلى الصحابي بواحدٍ أو أكثر، فقال الحاكم وغيره من المحدثين: لا يسمى مرسلاً، بل إن سقط قبل

---

(١) قال الملا علي القاري بعد نقل التعريف: هذا زبدة ما في «**الخلاصة**».

التابعي بواحد فمُنْقَطِعٌ، أو بأكثر فمعضل ومنقطع أيضاً.

النكت للزركشي ص: ١٤٢

٧ ـ **المُنْقَطِعُ**: ما سقط منه قبل الوصول إلى التابعي شخص واحد.

فتح المغيث للعراقي ص: ٧١

٨ ـ جعل من جملة صورة: مما سقط منه راوٍ قبل الوصول إلى التابعي الذي هو محل الإرسال، ثم ذكر مثالًا فيه انقطاع من موضعين قبل الوصول إلى التابعي، ولم يحصر في هذا، بل جعل أيضاً من صوره: ما لم يسم تابعيه فيه.

الغاية في شرح الهداية: ٢٨١/١

الأستاذ أبو منصور البغدادي (تـ: **٤٢٩هـ**):

المُنْقَطِعُ: نوعان:

أحدهما: أن يكون في إسناده مجهول لا يعرف بعدالة، سواء ذكر اسمه أو أسقط.

والثاني: أن يقول الراوي: ثنا جماعة أو نحوه؛ ولا حجة فيهما.

النكت للزركشي ص: ١٦٤

ابن حزم (تـ: **٤٥٦هـ**) في «**الإحكام**»:

(ينظر: المرسل/ر.س.ل).

الخطيب (تـ: **٤٦٣هـ**):

١ ـ **المُنْقَطِعُ**: مثل المرسل إلا أن هذه العبارة تستعمل غالباً في رواية من دون التابعي عن الصحابة، مثل: أن يروي مالك بن أنس عن عبدالله بن عمر، أو سفيان الثوري عن جابر بن عبدالله، أو شعبة عن أنس بن مالك، وما أشبه ذلك.

الكفاية ص: ٣٧ ـ الغاية في شرح الهداية: ٢٨٠/١

٢ ـ حكى عن بعض العلماء أن **المُنْقَطِعَ**: الموقوف على التابعي أو من دونه قولاً أو فعلًا. وهو غريب.

المنهل الروي ص: ٤٦ ـ الخلاصة ص: ٧٥

٣ ـ حكى عن بعض علماء الحديث أنه: ما روي عن التابعي أو من دونه موقوفاً عليه من قوله أو فعله.

الغاية في شرح الهداية: ٢٨١/١

٤ ـ **المُنْقَطِعُ**: ما رواه من دون التابعين عن الصحابة، مثل مالك عن ابن عمر.

فتح المغيث للعراقي ص: ٧١

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

١ ـ **المُنْقَطِعُ** عندي: كل ما لا يتصل، سواء كان يعزى إلى النبي ﷺ أو إلى غيره.

التمهيد: ٢١/١ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٥٨

٢ ـ **المُنْقَطِعُ**: ما لم يتصل إسناده.

فتح المغيث للعراقي ص: ٧١

إمام الحرمين (تـ: ٤٧٨هـ) في «**البرهان**»:

(ينظر: المرسل/ر.س.ل).

ابن السمعاني (تـ: ٤٨٩هـ) في «**القواطع**»:

المرسل و**المُنْقَطِعُ** واحد، ومنهم من فرق بينهما وجعل **المُنْقَطِعَ**: ما يكون بين الراويين رجل لم يذكر.

النكت للزركشي ص: ١٦٤

الكيا الهراسي (تـ: ٥٠٤هـ):

١ ـ (ينظر: المرسل/ر.س.ل).

٢ ـ في «**تعليقه**»: عن اصطلاح الأصوليين أن **المُنْقَطِعَ**: قوله: «قال رسول الله ﷺ».

والمرسل: قول الثقة: «أخبرني أو رجل عن النبي ﷺ».

قال: وتسميته بالمنقطع مجازاً من جهة كونه منقطعاً في الظاهر، إذ لو كان منقطعاً حقيقةً لم يكن منقولاً عن رسول الله ﷺ، فإنه لا

بد من تقدير الوسائط حتى تنتهي الرواية إلى النبي ﷺ.

النكت للزركشي ص: ١٦٥

٣ ـ مصطلح المحدثين أن **المُنْقَطِعَ**: ما يقول فيه الشخص: قال رسول الله ﷺ؛ من غير إسنادٍ أصلاً.

النكت لابن حجر ص: ٢١٩ ـ توضيح الأفكار: ١/٢٩٥

٤ ـ **المُنْقَطِعُ**: قول الرجل بدون إسناد: قال رسول الله ﷺ[1].

فتح المغيث للسخاوي: ١/١٥٨

الجوزقاني (تـ: ٥٤٣هـ) في أول «**الموضوعات**»:

(ينظر: المعضل/ع.ض.ل).

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

١ ـ **المُنْقَطِعُ**: نوع من المرسل.

إكمال المعلم: ٢/٣٠٦

٢ ـ **المُنْقَطِعُ**: ما سقط من رواته راوٍ قبل التابعي.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٧/٤٢

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

١ ـ اعلم أن ما أذكره في هذا الباب من انقطاع الأحاديث، هو مدرك من إحدى أربع جهات:

الأولى: قول إمام من أئمة المحدثين: هذا **مُنْقَطِعٌ**، لأن فلاناً لم يسمع من فلان، فنقبل ذلك منه ما لم يثبت خلافه.

الثانية: أن توجد رواية المحدث عن المحدث، لحديث بعينه بزيادة واسطة بينهما، تقضي على الأولى التي ليس فيها ذكر الواسطة بالانقطاع.

الثالثة: أن تعلم من تاريخ الراوي والمروي عنه أنه لم يسمع منه.

---

(١) قال السخاوي: «زعم أنه مصطلح المحدثين، ورده ابن الصلاح في فوائد رحلته، وقال: إنه لا يعرف لغيره».

الرابعة: أن يكون الانقطاع مصرحٌ به من المحدث، مثل أن يقول: حدثت عن فلان، أو بلغني، إما مطلقاً، وإما في حديث حديث.

بيان الوهم والإيهام: ٢/٣٧١

٢ ـ متى ثبت أوله ـ يعني أول السند ـ وسقط مما بعده، أو ثبت أوله وثانيه، وسقط مما بعدهما، فأكثر ما يقولون في هذا **مُنْقَطِعٌ**.

بيان الوهم والإيهام: ٢/٣٩٥

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

المُنْقَطِعُ: مثل المرسل وكلاهما شاملان لكل ما لا يتصل إسناده.

علوم الحديث ص: ٥٨

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ **المُنْقَطِعُ**: ما لم يتصل إسناده على أي وجهٍ كان انقطاعه.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١/٣٠

٢ ـ الصحيح الذي ذهب إليه الفقهاء، والخطيب وابن عبدالبر، وغيرهم من المحدثين أن **المُنْقَطِعَ**: ما لم يتصل إسناده على أي وجهٍ كان انقطاعه، وأكثر ما يستعمل في رواية من دون التابعي عن الصحابي، كمالك عن ابن عمر.

وقيل: هو ما اختل منه رجل قبل التابعي محذوفاً كان أو مبهماً كرجل.

وقيل: هو ما روي عن تابعي أو من دونه قولاً له أو فعلًا، وهذا غريب ضعيف.

التقريب للنووي: ١/٢٠٧

٣ ـ **المُنْقَطِعُ**: ما جاء عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم أو أفعالهم. واستعمله الإمام الشافعي ثم أبو القاسم الطبراني في المنقطع، وهو الذي في إسناده انقطاع.

الإرشاد للنووي ص: ٧٩

٤ ـ الصحيح الذي ذهب إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم، والخطيب

وابن عبدالبر، وغيرهما من المحدثين أن **المُنْقَطِعَ**: ما لم يتصل إسناده على أي وجهٍ كان الانقطاع. إلا أن أكثر ما يوصف بالانقطاع في الاستعمال رواية من دون التابعي عن الصحابي كمالك عن ابن عمر.

الإرشاد للنووي ص: ٨٤ ـ الغاية في شرح الهداية: ١/٢٨٠

ابن دقيق العيد (تـ: **٧٠٢هـ**):

قد يطلق بعض القدماء المرسل على ما سقط منه رجل مطلقاً وإن كان في أثنائه.

وما سقط منه رجل في أثنائه يسمى: **بالمُنْقَطِع**.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١٥ ـ ١٦

ابن تيمية (تـ: **٧٢٨هـ**):

ما يسقط من إسناده رجل فمنهم من يخصه باسم **المُنْقَطِع**، ومنهم من يدرجه في اسم المرسل، كما أن فيهم من يسمي كل مرسل منقطعاً، وهذا كله سائغ في اللغة.

الفتاوى لابن تيمية: ١٨/٣٨

بدر الدين بن جماعة (تـ: **٧٣٣هـ**):

المُنْقَطِعُ: ما لم يتصل إسناده على أي وجهٍ كان، وبه قال طوائف من الفقهاء، والمحدثين منهم الخطيب وابن عبدالبر. إلا أن أكثر ما يوصف بالانقطاع رواية مَنْ دون التابعي عن الصحابي مثل مالك عن ابن عمر.

المنهل الروي ص: ٤٦

الطيبي (تـ: **٧٤٣هـ**):

١ ـ **المُنْقَطِعُ**: الذي لم يتصل إسناده على أي وجهٍ كان.

الخلاصة ص: ٣٩

٢ ـ **المُنْقَطِعُ**: الصحيح عند الجمهور: هو الذي لم يتصل إسناده على أي وجهٍ كان، سواء ترك ذكر الراوي من أول الإسناد، أو من وسطه، أو من آخره، إلا أن أكثر ما يوصف بالانقطاع في الاستعمال رواية من دون التابعي عن الصحابي، كمالك عن ابن عمر.

الخلاصة ص: ٧٤ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٠٧

٣ ـ (ينظر: المرسل/ر.س.ل).

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

المُنْقَطِعُ: أجود ذلك ما قال فيه مالك: «بلغني أن رسول الله ﷺ قال كذا وكذا».

الموقظة ص: ٤٠ ـ ٤١

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

١ ـ **المُنْقَطِعُ**: المشهور أنه ما سقط من رواته راوٍ واحد غير الصحابي.

فتح المغيث ص: ٧١

٢ ـ إذا سقط راوٍ من مكانٍ ثم راوٍ من موضعٍ فهو **مُنْقَطِعٌ** في موضعين.

التقييد والإيضاح ص: ٨١

٣ ـ إذا سقط واحد من بين رجلين، ثم سقط من موضعٍ آخر من الإسناد واحد آخر، فهو **مُنْقَطِعٌ** في موضعين.

ثم قال: لم أجد في كلامهم إطلاق المعضل عليه. وإذا كان الانقطاع بأكثر من اثنين، قيل: **منقطع** بثلاثة أو أربعة أو نحوهما.

توضيح الأفكار: ٢٩٣/١

ابن الجزري (تـ: ٨٣٣هـ):

المُنْقَطِعُ: ما سقط منه قبل الوصول إلى الصحابي واحد.

الغاية في شرح الهداية: ٢٨١/١

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ **المُنْقَطِعُ**: ما يسقط منه من أثناء السند واحد.

فتح الباري: ٤٠/١٢

٢ ـ إن كان السقط باثنين غير متواليين في موضعين مثلًا فهو **المُنْقَطِعُ**، وكذا إن سقط واحد فقط أو أكثر من اثنين لكنه بشرط عدم التوالي.

نزهة النظر ص: ٤٨ ـ الغاية في شرح الهداية: ٢٨١/١

الإمام الشمني (تـ: ٨٧٢هـ):

خص التبريزي **المُنْقَطِعَ** والمعضل بما ليس في أول الإسناد، وأما ما كان في أوله فمعلق.

تدريب الراوي: ٢١٤/١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ سمى جمهور أهل الحديث **مُنْقَطِعاً** قولهم: عن رجل، أو شيخ، أو نحو ذلك مما يبهم الراوي فيه.

فتح المغيث: ١٥١/١

٢ ـ **المُنْقَطِعُ**: أعم من المرسل، والمعضل مطلقاً، وهما أخص منه مطلقاً.

الغاية في شرح الهداية: ٢٨٠/١

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

المُنْقَطِعُ: الذي لم يتصل إسناده.

تدريب الراوي: ١٩٤/١

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

المُنْقَطِعُ: ما رواه من دون التابعي عن الصحابي، كمالك عن ابن عمر.

فتح الباقي: ١٥٩/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **المُنْقَطِعُ**: ما سقط من إسناده راوٍ واحد غير الصحابي.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٤١

٢ ـ الصحيح الذي ذهب إليه الجمهور ومنهم الخطيب وابن عبدالبر وغيرهما من المحدثين أن **المُنْقَطِعَ**: ما لم يتصل إسناده على أي وجهٍ كان انقطاعه، سواء ترك ذكر الراوي من أول الإسناد، أو وسطه، أو آخره، بحيث يشمل المرسَل، والمعضَل، والمعلَّق، إلا أن أكثر ما يوصف بالانقطاع في الاستعمال رواية من دون التابعي عن الصحابي، كمالك عن ابن عمر رضي الله عنهما.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤١٣

٣ ـ قيل: ما روي عن تابعي أو مَن دونه قولاً له أو فعلا[١].

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤١٤

٤ ـ **المُنْقَطِعُ**: ما سقط من إسناده شيء انتهى إلى التابعي أم لا.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٠٧

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ).

١ ـ **المُنْقَطِعُ**: الذي لم يتصل سنده بأقسامه.

توضيح الأفكار: ١/١٦

٢ ـ **المُنْقَطِعُ**: ويقال له المقطوع: وهو قول التابعي وفعله.

توضيح الأفكار: ١/٢٢٥

٣ ـ شرط فيه ـ أيْ في **المُنْقَطِعِ** ـ سقوط راوٍ غير صاحبي، والمعضل شرط فيه سقوط أكثر من واحدٍ في موضع واحد، فقد صدق على ما سقط فيه أكثر من واحد أنه سقط فيه الواحد، فكل ما سقط أكثر من واحد فهو منقطع ومعضل، وأما ما لم يسقط فيه غير واحدٍ فهو منقطع لا غير، فعلى هذا كان ينبغي أن يرسم **المُنْقَطِعَ** بأنه: ما سقط من رواته راوٍ أو أكثر، سواء كان على جهة التوالي أو لا.

توضيح الأفكار: ١/٢٩٣ ـ ٢٩٤

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

١ ـ (ينظر: المرفوع/ر.ف.ع).

٢ ـ (ينظر: المعضل/ع.ض.ل).

بعض أهل العلم بالحديث:

الحَدِيثُ المُنْقَطِعُ: ما روي عن التابعي أو من دونه موقوفاً عليه من قوله أو فعله[٢].

الكفاية ص: ٣٨ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٥٩ ـ الإرشاد للنووي ص: ٨٤

---

(١) علق الإمام النووي على هذا القول قائلًا: هذا غريب ضعيف بعيد، فإن هذا هو المقطوع لا المنقطع.

(٢) قال النووي في الإرشاد: «وهذا غريب بعيد كما قال ابن الصلاح، والله أعلم».

طائفة من أهل العلم:

حديث صغار التابعين كابن شهاب الزهري لا يسمى مرسلاً، وإنما يسمى **مُنْقَطِعاً**، لأنهم لم يلقوا من الصحابة إلا الواحد والاثنين، وأكثر روايتهم عن التابعين، فما ذكروه عن النبي ﷺ يسمى منقطعاً.

التمهيد: ٢١/١

محشٍّ:

المُنْقَطِعُ: الذي لم يتصل سنده.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٧٦

أَنْوَاعُ المُنْقَطِعِ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

(ينظر: المنقطع).

الأستاذ أبو منصور البغدادي (تـ: ٤٢٩هـ):

(ينظر: المنقطع).

المُرْسَلُ المُنْقَطِعُ:

أبو بكر أحمد البرديجي (تـ: ٣٠١هـ):

المُرْسَلُ المُنْقَطِعُ: قول التابعي.

فتح المغيث للسخاوي: ١١١/١

ق.ع.د

القَعدِيَة:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ **القَعدِيَة**: قوم من الخوارج كانوا يقولون بقولهم ولا يرون الخروج، بل يزينونه.

هدي الساري ص: ٤٣٢

٢ ـ **القَعدِيَة**: الذين يزينون الخروج على الأئمة ولا يباشرون ذلك.

هدى الساري ص: ٤٥٩

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

القَعدِيَة: قوم من الخوارج كانوا يقولون بقولهم ولا يرون بالخروج، بل يدعون إلى آرائهم، ويزينون مع ذلك الخروج ويحسنونه.

فتح المغيث: ٣٣٢/١

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

القَعدِيَةُ: الذين يرون الخروج على الأئمة ولا يباشرون ذلك.

تدريب الراوي: ٣٢٩/١

قَوَاعِدُ الإِسْلَامِ:

سعيد بن السكن (تـ: ٣٥٣هـ):

قَوَاعِدُ الإِسْلَامِ: كتاب مسلم، وكتاب البخاري، وكتاب أبي داود، وكتاب النسائي.

شروط الأئمة الستة ص: ١٠١

ق.ل.ب

أقلب حديثه:

ابن أبي حاتم الرازي (تـ: ٣٢٧هـ):

أقلب حديثه: قال أبو محمد: سمعت أبي يقول: ثابت البناني ثقة صدوق، وأثبت أصحاب أنس الزهري، ثم قتادة، ثم ثابت البناني.

حدثنا عبدالرحمن، نا محمد بن أحمد بن البراء، عن علي بن المديني، عن بهز، عن حماد بن سلمة قال: يقول الناس: القصاص لا يحفظون. فكنت **أقلب** على ثابت البناني **حديثه**؛ يعني: أجرب حفظه. فكنت أقول الحديث ابن فلان: كيف حديث عبدالرحمن بن أبي ليلى؟ فيقول لا، حدثناه فلان.

وأقول لحديث عبدالرحمن بن أبي ليلى: كيف حديث فلان؟ فيقول لا، حدثنا عبدالرحمن بن أبي ليلى.

الجرح والتعديل: ٤٤٩/٢

القَلْبُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

القَلْبُ: تغيير من يعرف برواية ما بغيره عمداً، أو سهواً.

فتح المغيث: ٢٧٢/١

قَلْبُ المَتْنِ:

ابن الجزري (تـ: ٨٣٣هـ):

قَلْبُ المَتْنِ: الذي يكون على وجهٍ فينقلب بعض لفظه على الراوي فيتغير معناه، وربما العكس.

فتح المغيث للسخاوي: ٢٨٠/١

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

(ينظر: المقلوب).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

قَلْبُ المَتْنِ: أن يعطى أحد الشيئين ما اشتهر للآخر، ونحوه.

فتح المغيث: ٢٨٠/١

المَقْلُوبُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

١ ـ **المَقْلُوبُ**: نحو حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع ليصير بذلك غريباً مرغوباً فيه.

علوم الحديث ص: ١٠١

٢ ـ **المَقْلُوبُ**: أن يكون الحديث مشهوراً براوٍ فيجعل مكانه راوٍ آخر في طبقته ليصير بذلك غريباً مرغوباً فيه، كحديث مشهور بسالم فيجعل مكانه نافعاً.

النكت للزركشي ص: ٢٤٣

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ **المَقْلُوبُ**: نحو حديث مشهور عن سالم جُعل عن نافع ليصير بذلك غريباً مرغوباً فيه.

الإرشاد للنووي ص: ١٠٧

٢ ـ **المَقْلُوبُ**: نحو حديث مشهور عن سالم جُعل عن نافع ليُرْغَبَ فيه.

التقريب للنووي: ٢٩١/١

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

١ ـ **المَقْلُوبُ**: أنْ يكون الحديث معروفاً برواية رجل معَيَّن، فيروى عن غيره طلباً للإغراب، وتنفيقاً لسُوق تلك الرواية. مثل: أنْ يكون معروفاً برواية مالك عن نافع عن ابن عمرو. فيرويه عن مالك عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر.

وهذا فيه على طريقة الفقهاءِ: أَنَّه يجوز أنْ يكون عنهما جميعاً. لكن يقوم عند المحدثين قرائنُ وظنونٌ، يحكمون بها على الحديث بأنَّه مقلوب.

وقد يطلق على راويه أنَّه يسرق الحديث.

وقد يطلق **المَقْلُوبُ** على اللَّفظ بالنسبة إلى الإِسناد، والإِسناد بالنسبة إلى اللَّفظ.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٢٤

٢ ـ هذا النوع على طريقة الفقهاء يجوز أن يكون بينهما جميعاً، لكن تقوم عند المحدثين قرائن وظنون يحكمون بها على الحديث بأنه **مَقْلُوبٌ**، وقد يطلق على راويه أنه يسرق الحديث، وقد يطلق **المَقْلُوبُ** على اللفظ بالنسبة إلى الإسناد، والإسناد بالنسبة إلى اللفظ.

النكت للزركشي ص: ٢٤٣

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

المَقْلُوبُ: أن يكون حديث مشهور عن راو فيُجعل عن راوٍ آخر ليرغب فيه لغرابته، كحديث مشهور عن سالم فجعل عن نافع، فصيّر غريباً مرغوباً فيه.

المنهل الروي ص: ٥٣

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

المَقْلُوبُ: نحو حديث مشهور عن سالم جُعل عن نافع ليصير ذلك غريباً مرغوباً فيه.

الخلاصة ص: ٧٣

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

المَقْلُوبُ: ما رواه الشيخ بإسنادٍ لم يكن كذلك، فينقلب عليه ويَنُطّ من إسناد حديثٍ إلى متن آخر بعده. أو أن ينقلب عليه اسم راو.

الموقظة ص: ٦٠

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

١ ـ **المَقْلُوبُ**: حقيقته: جعل إسناد لمتن آخر، وتغيير إسناد بإسناد.

النكت للزركشي ص: ٢٤٣

٢ ـ النسبة من اصطلاحهم إطلاق **المَقْلُوبِ** على شيئين:

أحدهما: ما ذكره ابن الصلاح، وهو: أن يكون الحديث مشهوراً براوٍ فيُجعل مكانه راوٍ آخر في طبقته ليصير بذلك غريباً مرغوباً فيه، كحديث مشهور بسالم فيجعل مكانه نافعاً.

الثاني: أن يوجد إسناد متن فَيُجعل على متن آخر، أو متن فيجعل بإسنادٍ آخر، وقد أشار إليه ابن الصلاح في حكاية البخاري، وهذا قد يقصد به أيضاً الإغراب، فيكون ذلك كالوضع، وقد يفعل اختباراً لحفظ المحدث، هل يقبل التلقين أم لا؟.

النكت للزركشي ص: ٢٤٣ ـ ٢٤٤

البلقيني (تـ: ٨٠٥هـ):

١ ـ **المَقْلُوبُ**: ينبغي أن يسمى هذا النوع المعكوس.

فتح الباري: ١٤٦/٢

٢ ـ **المَقْلُوبُ**: ينبغي أن يسمى هذا النوع المعكوس، فيفرد بنوع، ولم أر من تعرض لذلك.

تدريب الراوي: ٢٢٧/١

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

القسم الأول منه: أن يكون الحديث مشهوراً براوٍ فيُجعل مكانه راوٍ آخر في طبقته ليصير بذلك غريباً مرغوباً فيه، كحديث مشهور بسالم فجعل مكانه نافع، وكحديث مشهور بمالك فجعل مكانه عبيد الله بن عمر، ونحو ذلك.

القسم الثاني منه: وهو أن يؤخذ إسناد متن فيجعل على متن آخر ومتن هذا فيجعل بإسنادٍ آخر.

فتح المغيث ص: ١٣١ ـ ١٣٣

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ (ينظر: المعلل/ع.ل.ل).

٢ ـ **المَقْلُوبُ**: نوع من أنواع علوم الحديث.

فتح الباري: ١٤٦/٢

٣ ـ إن كانت المخالفة بتقديم أو تأخير؛ أي: في الأسماء كمرة بن كعب، وكعب بن مرة؛ لأن اسمَ أحدهما اسم أبي الآخر؛ فهذا هو **المَقْلُوبُ**.

وقد يقع القلب في المتن أيضاً؛ كحديث أبي هريرة ﵁ عند مسلم في السبعة الذين يظلهم الله تحت ظل عرشه، ففيه «**رجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله**»، فهذا مما انقلب على أحد الرواة، وإنما هو: «**حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه**»؛ كما في الصحيحين.

نزهة النظر ص: ٥٨

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **المَقْلُوبُ** من أقسام الضعيف: أن يكون حديثًا مشهورًا عن راو كسالم مثلاً، فيجعل مكانه راوٍ أخر في طبقته نحو نافع ليصير لغرابته مرغوباً فيه.

ويقع القلب في المتن أيضاً لكنه قليل بالنسبة إلى السند.

الغاية في شرح الهداية: ٣٣٩/١

٢ ـ في «**شرح التقريب**»[1]: قال شارح: **المَقْلُوبُ**: ما يكون اسم

---

(١) واسم الكتاب كاملًا: شرح التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير ﷺ للإمام النووي، تأليف الحافظ شمس الدين السخاوي. تحقيق: علي بن أحمد الكندي المرر. ط. مؤسسة بينونة للنشر والتوزيع.

أحد الراويين اسم أبي الآخر مع كونهما من طبقة واحدة، فيجعل الراوي سهواً ما هو لأحدهما لآخر.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٧٦

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

أو - أي إن كانت المخالفة - بتقديمٍ وتأخير إما في الإسناد، أو في المتن: **فَمَقْلُوبٌ**، كمرة بن كعب، وكعب بن مرة، وحديث أبي هريرة ﷺ في السبعة الذين يظلهم الله في ظل عرشه: «**ورجل تصدق بصدقةٍ فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله**».

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩٤

شارح:

المَقْلُوبُ: أن يكون الحديث مشهوراً بِرَاوٍ، فيجعل مكانه راوٍ آخر في طبقته، ليصير بذلك غريباً مرغوباً فيه، كحديث مشهور بسالم، فجعل مكانه نافع.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٧٦

المُنْقَلِبُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

المُنْقَلِبُ: أن يكون على وجهٍ فينقلب بعض لفظه على الراوي فيتغير معناه، وربما انعكس.

الغاية في شرح الهداية: ٣٤٣/١

ق.ل.ل

الإِقْلَالُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الإِقْلَالُ؛ أي: عدم الرواية، إلا واحد.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥١٠

مُقِلٌّ:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

مُقِلٌّ: قليل الرواية.

توضيح الأفكار: ٢/٩١

المُقِلُّ مِنَ الحَدِيثِ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **مُقِلّاً مِنَ الحَدِيثِ**؛ أي: من روايته أو من التحديث به.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٠٩

٢ ـ فإن سمي الراوي؛ أي: ووثقه، وانفراد راوٍ واحدٍ بالرواية عنه فهو مجهول العين. وهذا أحد قسمي **المُقِلِّ مِنَ الحَدِيثِ**.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥١٤

ق.م.ش

قَمَّاشٌ:

ابن حزم (تـ: ٤٥٦ هـ):

قَمَّاشٌ معناه: أنه يجمع القماش وهو الكناسة؛ أي: يروي عمن لا قدر له ولا يستحق.

فتح المغيث للسخاوي: ٢/٣٧١

قول المحدثين: **إِذَا كَتَبْتَ فَقَمِّش**، وَإِذَا حَدَّثْتَ فَفَتِّش= (قول المحدثين: **إِذَا كَتَبْتَ فَقَمِّش، وَإِذَا حَدَّثْتَ فَفَتِّش**/ف.ت.ش).

ق.ن.ع

أَهْلُ القَنَاعَةِ:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

قوله: «**أَهْلُ القَنَاعَةِ**»؛ بفتح القاف؛ أي: الذين يقنع بحديثهم لكمال حفظهم وإتقانهم وعدالتهم.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١/١٢٤

ق.و.ل

قَالَ:

ابن حزم (تـ: ٤٥٦هـ) في «**الإحكام في أصول الفقه**»:

إن «قَالَ» محمولة على السماع إذا علم إدراك الراوي للقائل.

النكت للزركشي ص: ١٧٧

الكرماني (تـ: ٧٦٢هـ):

(ينظر: تَابَعَهُ/ت.ب.ع).

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

إذا قال الصحابي: «**قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ**»، ففي كتب الأصول: أن الظاهر عند الأئمة من أهل البيت والمعتزلة وبعض الأشعرية سماعه منه ﷺ، أي فيكون مرفوعاً، لأنه سمعه بغير واسطة، ذكر ذلك في «**الفصول**»، إلا أنه لم يستدل له على قاعدته في عدم ذكر أدلة الأقوال، ولا يخفى أن معنى ظهور اللفظ في المعنى الذي دل عليه أنه الموضوع له أو الذي قامت عليه واضحة، فلا بد من تقديم مقدمة لمدعي ظهور لفظ «**قَالَ**» في المشافهة والسماع هي أنه موضوع للسماع ولا يستعمل في غيره إلا مجازاً، والمعلوم لغة أن «**قَالَ**» موضوع لنسبة القول إلى فاعله أعم من أن يكون السماع منه بلا واسطة أو معها، فإنه لا خلاف أنه يصح أن يقول القائل: قال زيد كذا؛ وإن لم يسمعه منه، وإنما كان معرفته أنه قال بالواسطة، كما يقال: قال الله تعالى، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فالظاهر احتماله للأمرين، لا ظهوره في أحدهما، ولذا إذا أريد المشافهة والسماع قال: قال لنا، وقال لي.

توضيح الأفكار: ٢٤٨/١

قول الصحابي: **قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:**

ابن الحاجب (تـ: ٦٤٦هـ) وغيره:

قول الصحابي العدل: **قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ**: يدل على سماعه منه، خلافاً للقاضي أبي بكر.

النكت للزركشي ص: ١٨٤

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

(ينظر: قال).

قول صغار التابعين: **قَالَ رَسُولُ الله ﷺ**:

قوم: (حكاه عنهم ابن عبدالبر).

قول الزهري، وأبي حازم، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وأشباههم من أصاغر التابعين: **قَالَ رَسُولُ الله ﷺ**؛ حكى ابن عبدالبر أن قوماً لا يسمونه مرسلاً بل منقطعاً، لكونهم لم يلقوا من الصحابة إلا الواحد والاثنين، وأكثر روايتهم عن التابعين.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٥٢ ـ ٥٣

في «**الجواهر**»:

أما قول الزهري وغيره من التابعي الصغير: **قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم**، فالمشهور عند من خصه بالتابعي أنه مرسَل، كالتابعي الكبير. وقيل: بل منقطع.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٠٢

قول المصنفين من الفقهاء وغيرهم: **قَالَ رَسُولُ الله ﷺ كَذَا وكَذَا:**

ابن الصلاح (تـ: **٦٤٣هـ**):

قول المصنفين من الفقهاء وغيرهم: **قَالَ رَسُولُ الله ﷺ كَذَا وكَذَا**، ونحو ذلك كله من قبيل **المُعْضَلِ**.

علوم الحديث ص: ٦٠

قول المحدثين: **قَالَ لَنَا فُلَانٌ، أو ذَكَرَ لَنَا فُلَانٌ:**

ابن الصلاح (تـ: **٦٤٣هـ**):

١ ـ قوله: **قَالَ لَنَا فُلَانٌ، أو ذَكَرَ لَنَا فُلَانٌ**؛ فهو من قبيل قوله: حدثنا فلان، غير أنه لائق بما سمعه منه في المذاكرة وهو به أشبه من حدثنا.

علوم الحديث ص: ١٣٦ ـ توضيح الأفكار: ١٨٦/١

٢ ـ أوضع العبارات في ذلك ـ أي في السماع ـ أن يقول: **قَالَ فُلَانٌ، أو ذَكَرَ فُلَانٌ**؛ من غير ذكر قوله: لي، ولنا، ونحو ذلك.

وقد قدمنا أن ذلك وما أشبهه من الألفاظ محمولٌ عندهم على

السماع إذا عرف لقاؤه له وسماعه منه على الجملة، لا سيما إذا عرف من حاله أنه لا يقول: قال فلان إلا فيما سمعه منه.

علوم الحديث ص: ١٣٦

٣ ـ إنها أوضع العبارات ـ في السماع ـ ومع ذلك فهي محمولةٌ على السماع بالشرط المذكور في المعنعن.

توضيح الأفكار: ١٨٧/١

الكرماني (تـ: **٧٦٢هـ**) تبعاً لغيره:

(ينظر: القَوْلُ).

قول البخاري: **قَالَ لِي فُلَانٌ، وقَالَ لَنَا، وزَادَنَا فُلَانٌ:**

أبو جعفر بن حمدان النيسابوري (تـ: **٣١١هـ**):

١ ـ كل ما قال البخاري: **قَالَ لِي فُلَانٌ؛** فهو عرض ومناولة.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٧٠ ـ ١٧٢ ـ المنهل الروي ص: ٨٩ ـ توضيح الأفكار: ١٢٨/١. ٢٠٨/٢

٢ ـ كلما قال البخاري: **قَالَ لِي، أو قَالَ لَنا؛** فهو عرض ومناولة.

المنهل الروي ص: ٥٠ ـ تدريب الراوي: ٢٢١/١ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٩٩

الإسماعيلي (تـ: **٣٧١هـ**) في «**المدخل**»:

كثيراً ما يقول البخاري: **قَالَ لي فُلَانٌ، وقَالَ فُلَانٌ؛** فيحتمل أن يكون إعراضه عن التصريح بالتحديث لوجوه:

أحدها: ألا يكون قد سمعه ممن يثق به عالياً، وهو معروف من جهة الثقات عن ذلك المروي عنه فيقول: قال فلان، مقتصراً على صحته وشهرته من غير جهته.

والثاني: أن يكون قد ذكره في موضعٍ آخر بالتحديث، فاكتفى عن إعادته ثانياً.

والثالث: أن يكون من سمع منه ذلك ليس من شرط كتابه، فنبه على

الخبر المقصود بتسمية من قاله لا على وجه التحديث به عنه، قال: وأما ما كان من ذلك فهو صحيح سائغ غير مدفوع[(١)].

النكت للزركشي ص: ١٧٨

ابن منده (تـ: ٣٩٥هـ):

١ ـ في «جزء له»: إن البخاري حيث قال: **قَالَ لِي فُلَانٌ**؛ فهو إجازة، وحيث قال: **قَالَ فُلَانٌ**؛ فهو تدليس.

النكت للزركشي ص: ٣٠١

٢ ـ حيث قال البخاري: **قَالَ لَنَا**؛ فهو إجازة، وحيث قال: **قَالَ فُلَانٌ**؛ فهو تدليس.

تدريب الراوي: ١١/٢ ـ توضيح الأفكار: ١٨٦/٢

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

بلغني عن بعض المتأخرين من أهل المغرب أنه جعله قسماً من التعليق ثانياً، وأضاف إليه قول البخاري: **وقَالَ لِي فُلَانٌ، وزَادَنَا فُلَانٌ**: ـ فوسم كل ذلك بالتعليق المتصل من حيث الظاهر، المنفصل من حيث المعنى.

قول البخاري في غير موضع من كتابه: **وقَالَ لِي فُلَانٌ، وزَادَنَا فُلَانٌ**؛ فَوَسَمَ كل ذلك بالتعليق المتصِل من حيث الظاهرُ، المنفصل بحسب المعنى. وقال: متى رأيت البخاري يقول: **قَالَ لِي، وقَالَ لَنَا**؛ فاعلم أنه إسنادٌ لم يذكره للاحتجاج به، وإنما ذكره للاستشهاد به.

وكثيراً ما يعبر المحدثون بهذا اللفظ عما جرى بينهم في المذاكرات والمناظرات. وأحاديث المذاكرات قلّما يحتجون بها.

علوم الحديث ص: ٦٩ ـ المنهل الروي ص: ٥٠ ـ فتح المغيث ص: ٢٨ ـ ٢٩ ـ تدريب الراوي: ٢٢٠/١ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٩٨ ـ ٣٩٩ ـ توضيح الأفكار: ١٢٨/١

---

(١) قال الزركشي: يضاف لما ذكره رابع وهو: أن يقصد بذلك الفرق بين ما يأخذه عن مشايخه في حالة التحديث وحالة المذاكرة، وإنما فرق بينهما احتياطاً. النكت للزركشي ص: ١٧٨.

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

الحاصل أن قول البخاري عمن لقيه من شيوخه: **وَقَالَ فُلَانٌ**؛ ليس حكمه حكم التعليق، بل هو من قبيل المتصل كما سبق في الإسناد المعنعن، والشروط السابقة موجودة هنا، وهذا المذكور هنا هو الصواب، وقد خالف المصنف هذا في مثالٍ مثّل به في السادسة من الفوائد في النوع الأول في قوله: قال القعنبي كذا؛ حيث مثّل به لما سقط من أول إسناده واحد، وقد بينا هناك أن القعنبي شيخ البخاري حدث عنه في **صحيحه**، فيكون قوله: قال القعنبي؛ محمولًا على الاتصال كالحديث المعنعن، وهذا هو الصواب في كل ما يقول البخاري فيه: قال عن مشايخه.

النكت للزركشي ص: ١٧٧ ـ ١٧٨

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ قد ادعى ابن منده أن كل ما يقول البخاري فيه: **قَالَ لِي**؛ فهي إجازة، وهي دعوى مردودة بدليل أني استقريت كثيراً من المواضع التي يقول فيها في الجامع: **قَالَ لِي**، فوجدته في غير الجامع يقول فيها: حدثنا. والبخاري لا يستجيز في الإجازة إطلاق التحديث، فدل على أنها عنده من المسموع، لكن سبب استعماله لهذه الصيغة ليفرق بين ما يبلغ شرطه وما لا يبلغ.

فتح الباري: ١٥٦/١ ـ توضيح الأفكار: ١٨٧/٢

٢ ـ هذه الصيغة هي **قَالَ لَنَا**؛ يستعملها البخاري ـ على ما استقرأت من كتابه ـ في الاستشهادات غالباً، وربما استعملها في الموقوفات.

فتح الباري: ٣/٥

قولهم: **أَوْ كَمَا قَالَ:**

(ينظر: ألفاظ الرواية بالمعنى/ر.و.ي).

القَوْلُ:

الكرماني (تـ: ٧٦٢هـ) تبعاً لغيره:

١ ـ (ينظر: تَابَعَهُ/ت.ب.ع).

٢ ـ الفرق بين **قال لنا** وحدثنا، أن **القَوْلَ** يستعمل فيما يسمع من الشيخ في مقام المذاكرة، والتحديث فيما يسمع في مقام التحمل.

فتح الباري: ٥١٣/٢

قَوْلُ رَسُولِ الله ﷺ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: الحديث/ح.د.ث).

القَوْلُ والمَذْهَبُ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

(ينظر: الأثَر/أ.ث.ر).

بعض المتأخرين:

(ينظر: الأثَر/أ.ث.ر).

فُلَانٌ فِيهِ مَقَالٌ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

فُلَانٌ فِيهِ مَقَالٌ: هو ممن يخرج حديثه للاعتبار.

فتح المغيث ص: ١٧٧

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

فِيهِ أَدْنَى مَقَالٌ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ).

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

الملا علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

فِيهِ أَدْنَى مَقَال: أي مَطْعَن.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٢٧

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

المُقَاوَلَةُ:

الكرماني (تـ: ٧٦٢هـ):

المُقَاوَلَةُ: الإتيان فيها بصيغة (قال)، وليس في اصطلاح المحدثين صيغة مقاولة.

فتح الباري: ١٦٦/٢

قول الصحابي: **كنا نقول كذا:**

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

هذه الألفاظ لها حكم الرفع منها: أن قول الصحابي رضي الله تعالى عنه: **كنا نقول كذا**، وكنا نصنع كذا، وهو مرفوع على الصحيح، قطع به الحاكم والجمهور. وقيل: موقوف وهو بعيد، لأن الظاهر أنه ﷺ اطلع عليه وقررهم.

الغاية في شرح الهداية: ٢٦٤/١

يُقَالُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

قوله: **يُقَالُ** ـ أي قول الناظم: وعند تمييز **يقال** سمعوا ـ ليست للتمريض، بل معناها: يثبت، أو يكتب، أو نحو ذلك.

الغاية في شرح الهداية: ١١٩/١

قول الصحابي: **كَانَ يُقَالُ كَذَا:**

المنذري (تـ: ٦٥٦هـ):

قول الصحابي: **كَانَ يُقَالُ كَذَا**: اختلفوا هل يلحق بالمرفوع أو بالموقوف؟.

قال: والجمهور على أنه إذا أضافه إلى زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

توضيح الأفكار: ١/٢٥٥

ق.و.ي

القَوِيُّ (الحديث):

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

(ينظر: أَلْفَاظ المَقْبُولِ).

لَيْسَ بالِقَوِيٍّ:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

١ ـ حجاج بن أبي زينب، قال أبو محمد عبدالحق: **لَيْسَ بِقَوِيٍّ**.

وما حكاه أبو محمد من أنه ليس بقوي، إنما هو قول النسائي، وقد عُلم مَعْنِيُّ النسائي في ذلك أنه ليس بأقوى ما يكون بالنسبة لغيره، والثقات متفاوتون.

بيان الوهم والإيهام: ٥/٣٤٠

٢ ـ خالد بن الفِرَز، قال أبو محمد: **لَيْسَ بِقَوِيٍّ**.

وهذا لفظ يطلق على من هو متقرر العدالة، إذا كان غيره أقوى منه.

بيان الوهم والإيهام: ٥/٥٦٢

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

الثانية: **لَيْسَ بِقَوِيٍّ** كالأول، لكنه دونه.

قلت: ومثله: ليس بذاك، أو ليس بذلك القوي.

المنهل الروي ص: ٦٥

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

١ ـ **لَيْسَ بِالقَوِيِّ**: ليس بجرح مُفسد.

الموقظة ص: ٨٢

٢ ـ البخاري قد يطلق على الشيخ: **لَيْسَ بِالقَوِيِّ**؛ ويريد: أنه ضعيف.

الموقظة ص: ٨٣

٣ ـ بالاستقراء إذا قال أبو حاتم: **لَيْسَ بِالقَوِيِّ**؛ يريد بها: أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثَّبْت.

الموقظة ص: ٨٣

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

فلان **لَيْسَ بِالقَوِيِّ**: هو ممن يخرج حديثه للاعتبار.

فتح المغيث ص: ١٧٧

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

لَيْسَ بِالقَوِيِّ وَلاَ بِالحَافِظِ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

قولهم: **لَيْسَ بِالقَوِيِّ وَلَا بِالحَافِظِ**؛ يحتمل أن يراد به انحطاطه عن الدرجة العالية. وكذا قولهم: لَا يُحَمِّدُونَهُ ولَا يُنَزِّلُونَهُ مَنْزِلَةَ الكِبَارِ فِي الحِفْظِ. وقولهم: صُوَيْلِحٌ. وقول يحيى في زائدة: هو دون شعبة وسفيان، وقال يحيى بن سعيد: لَيْسَ هو عِنْدِي مِثْلَ إسماعيل؛ وهذا يدل على نقصه بالنسبة إلى غيره لا نقصه مطلقاً.

النكت للزركشي ص: ٢٨٧

لَيْسَ بِقَوِيٍّ فِي الحَدِيثِ:

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

عبدالوهاب بن عطاء الخفاف.

قال أبو حاتم: ولَيْسَ عندهم **بِقَوِيٍّ فِي الحَدِيثِ**.

هذا من أبي حاتم ليس تضعيفاً، وإنما يعني: ليس يقوى قوة غيره ممن هو فوقه، وقد أخرج له مسلم رحمه الله.

بيان الوهم والإيهام: ٥/٢٦٢

فُلاَنٌ لَيْسَ بِذَاكَ القَوِيِّ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

فُلاَنٌ لَيْسَ بِذَاكَ القَوِيِّ: هو ممن يخرج حديثه للاعتبار.

فتح المغيث ص: ١٧٧

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

ق.ي.د

التَّقْيِيدُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

يعني **بالتِّقييد**؛ أي: بتقييد ما سمعه من بنائه وإعرابه، وبيان حروف هجائه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٨٩



حرف الكاف

ك.ب.ر

رِوَايَةُ الأكَابِرِ عَنِ الأصَاغِرِ = (رِوَايَةُ الأَكَابِرِ عَنِ الأَصَاغِرِ/ر.و.ي).

الكَبِيرَةُ:

ابن عباس (تـ: ٦٨هـ):

١ ـ **الكَبِيرَةُ**: كل ذنب ختمه الله بنار أو غضب أو لعنة أو عذاب.

٢ ـ كل ما توعد الله عليه بالنار **كَبِيرَةٌ**.

فتح الباري: ٤١٠/١٠

الحليمي (تـ: ٤٠٣هـ):

الكَبِيرَةُ: كل محرم لعينه منهيٌ عنه لمعنى في نفسه.

فتح الباري: ٤١٠/١٠

الماوردي (تـ: ٤٣٠هـ):

الكَبِيرَةُ: ما وجبت فيه الحدود أو توجه إليها الوعيد.

فتح الباري: ٤١٠/١٠

الجويني (تـ: ٤٧٨هـ):

الكَبِيرَةُ: كل جريمة تؤذن بقلة اكتراث مرتكبها بالدين ورقة الديانة.

فتح الباري: ٤١٠/١٠

الرافعي (تـ: ٦٢٣هـ):

الكَبِيرَةُ: ما أوجب الحد.

فتح الباري: ٤١٠/١٠

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

الكَبِيرَةُ: كل ذنب ختمه الله بنار، أو غضب، أو لعنة، أو عذاب وأوجب حدًّا.

فتح الباري: ٤١٠/١٠

القرطبي (تـ: ٦٥٦هـ) في «**المفهم**»:

الراجح أن كل ذنب نص على كبره أو عظمه، أو توعد عليه بالعقاب، أو علق عليه حد، أو شدد النكير عليه؛ فهو **كَبِيرَةٌ**.

فتح الباري: ٤١٠/١٠

ابن عبدالسلام (تـ: ٦٥٩هـ) في «**القواعد**»:

الكَبِيرَةُ: ما يشعر بتهاون مرتكبها بدينه إشعاراً دون الكبائر المنصوص عليها.

فتح الباري: ٤١٠/١٠

قيل:

الكَبِيرَةُ: ما يلحق الوعيد بصاحبه بنصٍّ كتابٍ أو سنة.

فتح الباري: ٤١٠/١٠

آخرون: (حكاه عنهم النووي).

الكَبِيرَةُ: ما أوعد الله عليه بنار في الآخرة، أو أوجب فيه حدًّا في الدنيا.

فتح الباري: ٤١٠/١٠

ك.ت.ب

الكِتَابُ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

كِتَابٌ: مصدر، يقال: كتب يكتب كتابةً وكتاباً. ومادة كتب دالة على الجمع والضم، ومنها الكتيبة والكتابة، استعملوا ذلك فيما يجمع أشياء من الأبواب والفصول الجامعة للمسائل، والضم فيه بالنسبة إلى المكتوب من الحروف حقيقة، وبالنسبة إلى المعاني المرادة منها مجاز.

فتح الباري: ٤٦/١

قاسم بن قطلوبغا (تـ: ٨٧٩هـ) في «**حاشيته**»:

الكِتَابُ: الشيء المكتوب وهو المعبر عنه بالكتاب.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٨٣

كِتَابٌ مُخَرَّجٌ = (كِتَابٌ مُخَرَّجٌ/خ.ر.ج).

لا تَحِلُّ كِتَابَةُ حَدِيثِهِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

كُتُبُ الأَجْزَاءِ= (الأَجْزَاءِ/ج.ز.ي).

كُتُبٌ فِي الأَحَادِيثِ القُدْسِيَّةِ:

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

كُتُبٌ فِي الأَحَادِيثِ القُدْسِيَّةِ الإلهية الربانية: المسندة إلى الله تعالى بأن جعلت من كلامه سبحانه، ولم يقصد إلى الإعجاز بها.

الرسالة المستطرفة ص: ٧٠

كُتُبٌ فِي الأَحَادِيثِ المُسَلْسَلَةِ:

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

كُتُبٌ فِي الأَحَادِيثِ المُسَلْسَلَةِ: التي تتبع رجال إسنادها على صفةٍ أو حالة.

الرسالة المستطرفة ص: ٧١

كُتُبٌ في اخْتِلَافِ الحَدِيثِ:

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

منها **كُتُبٌ في اخْتِلَافِ الحَدِيثِ**، أو تقول في تأويل مختلف الحديث، أو تقول في مشكل الحديث، أو تقول في مناقضة الأحاديث وبيان محامل صحيحها.

الرسالة المستطرفة ص: ١٢٣

كُتُبُ الأَسْمَاءِ والكُنَى:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

كُتُبُ الأَسْمَاءِ والكُنَى كثيرة منها: كتاب علي بن المديني، وكتاب مسلم، وكتاب النسائي، وكتاب الحاكم الكبير أبي أحمد الحافظ. و لابن عبدالبر في أنواع منه كتب لطيفة رائقة.

علوم الحديث ص: ٣٢٩

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

كُتُبُ الأَسْمَاءِ والكُنَى: المراد بهذا النوع: بيان أسماء ذوي الكنى، فمصنفه يبوب على حروف الكنى.

المنهل الروي ص: ١١٥

كُتُبُ الأَطْرَافِ:

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

كُتُبُ الأَطْرَافِ: التي يقتصر فيها على ذكر طرف الحديث الدال على بقيته مع الجمع لأسانيده، إما على سبيل الاستيعاب، أو على جهة التقييد بكتب مخصوصة.

الرسالة المستطرفة ص: ١٢

شَرْطُ أَهْلِ كُتُبِ الأَطْرَافِ:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

شَرْطُ أَهْلِ كُتُبِ الأَطْرَافِ أن يذكروا حديث الصحابي مفرداً كأهل المسانيد إلا أنهم لا يذكرون من الحديث إلا طرفاً لا كأهل المسانيد يذكرون الحديث كله يعرف به، ثم يذكرون جميع طرق الشيخين وأهل السنن الأربع وما اشتركوا فيه من الطرق، وما اختص به كل واحدٍ منهم؛ أي: ما اختص به أحد مؤلفي الكتب الستة من طرق ذلك الحديث.

وإذا اشترك أهل الكتب الستة في رواية حديثٍ أو بعضهم أو انفرد بعضهم، ذكروا؛ أي: أهل الأطراف أين ذكر كل واحد منهم ذلك الحديث في كتابه، فيعرف موضعه ليقرب البحث عنه، وإن ذكره؛ أي الواحد من أهل الكتب الستة مفرقاً في موضوعين أو أكثر، ذكروا؛ أي: أهل الأطراف كل واحد من الموضوعين، فيسهل بذلك معرفة طرق الحديث والبحث عن أسانيده.

وهذا أعظم فوائد تأليف الأطراف فإنه يكتفي الباحث بمطالعة كتاب منها؛ أي: من الأطراف، عن مطالعة جميع هذه الكتب الستة إذا كان مقصوده معرفة طرق الحديث، لأنها قد جمعت الأطراف، لا إذا كان

مقصوده معرفة ألفاظ المتون، فإنها لا تكفي فيها لعدم اشتمالها على جميع ألفاظها. ويتمكن بالنظر فيها من معرفة موضوع الحديث منها، بنص صاحب الأطراف على محلها.

توضيح الأفكار ٢٣١/١ ـ ٢٣٢

كُتُبُ الأَمَالِي:

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

كُتُبُ الأَمَالِي: جمع إملاء. وطريقهم فيه أن يكتب المستملي في أول القائمة: هذا مجلس أملاه شيخنا فلان بجامع كذا في يوم كذا، ويذكر التاريخ، ثم يورد المملي بأسانيده أحاديث وآثار، ثم يفسر غريبها ويورد من الفوائد المتعلقة بها بإسنادٍ أو بدونه ما يختاره ويتيسر له.

الرسالة المستطرفة ص: ١٢٣

كُتُبٌ فِي تَخْرِيجِ الأَحَادِيثِ:

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

كُتُبٌ فِي تَخْرِيجِ الأَحَادِيثِ الواقعة في كلام بعض المصنفين من أهل العقائد ومن المفسرين والمحدثين والأصوليين والفقهاء والصوفية واللغويين.

الرسالة المستطرفة ص: ١٣٩

كُتُبُ الحَدِيثِ:

ابن تيمية (تـ: ٧٢٨هـ):

كُتُبُ الحَدِيثِ: هي ما كان بعد النبوة أخص، وإن كان فيها أمورٌ جرت قبل النبوة فإن تلك لا تذكر لتؤخذ وتشرع فعل قبل النبوة.

الفتاوى لابن تيمية: ١٠/١٨

الكُتُبُ الخَمْسَةُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

الكُتُبُ الخَمْسَةُ: الصحيحان، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، وجامع الترمذي.

علوم الحديث ص: ٣٧ ـ توضيح الأفكار: ٤٣/١

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

الكُتُبُ الخَمْسَةُ التي هي أصول الإسلام، أعني: صحيحي البخاري ومسلم، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٦/١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الكُتُبُ الخَمْسَةُ: الصحيحان، والسنن الثابتة إلا النذر؛ يعني: القليل.

فتح المغيث: ٣١/١

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

الكُتُبُ الخَمْسَةُ: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي.

الرسالة المستطرفة ص: ١٢٩

كُتُبُ الرَّأْيِ:

ابن تيمية (تـ: ٧٢٨هـ):

لم تكن وضعت **كُتُبُ الرَّأْيِ** التي تسمى كتب الفقه.

الفتاوى لابن تيمية: ٧٤/١٨ ـ ٧٥

كُتُبُ الرِّجَالِ:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

كُتُبُ الرِّجَالِ؛ أي: تراجم العلماء في كتب الرجال التي وضعت لبيان أحوال الرواة وغيرهم.

توضيح الأفكار: ١٨٨/١

كُتُبُ الرَّقَائِقِ:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

كُتُبُ الرَّقَائِقِ: كالكتب الوعظية من نحو الإحياء للغزالي.

توضيح الأفكار: ٢٠٢/١

كُتُبُ الزَّوَائِدِ:

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

كُتُبُ الزَّوَائِدِ؛ أي: الأحاديث التي يزيد بها بعض كتب الحديث على بعض آخر.

الرسالة المستطرفة ص: ١٣١

الكُتُب السِّتَّةُ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

الكُتُبُ السِّتَّةُ: الصحيحان، وجامع الترمذي، وسنن أبي داود، والنسائي، وابن ماجه.

وعند المغاربة: موطأ مالك عوضاً عن سنن ابن ماجه قبل أن يقفوا عليه.

النكت للزركشي ص: ١١٩

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **الكُتُبُ السِّتَّةُ**: التي هي الصحيحان، والسنن الأربعة خاصة. لا مطلق الكتب على ما هو الأغلب من استعمالهم. ولذا لم يقيده ابن الصلاح بها لكنه قيده بالصحيحين، وغيرهما من الكتب المعروفة المعتمدة، وهو الذي مشى عليه الجمال بن الظاهري، وغيره من المتأخرين، حيث استعملوه بالنسبة لمسند أحمد ولا مُشَاحَّة فيه.

فتح المغيث: ٣/١٢ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٢٢

٢ ـ وبادر **للكُتُبِ السِّتَّةِ** التي هي أصول الإسلام فاسمعها، وقدم منها سماع الصحيحين وهما: صحيح البخاري، وصحيح مسلم.

ثم بعدهما اسمع باقي الكتب الستة المشار إليها، وهي: السنن الأربع التي هي: السنن لأبي داود، والجامع للترمذي، والسنن للنسائي، والسنن لأبي عبدالله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني.

الغاية في شرح الهداية: ١/١٠٨

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

الكُتُب السِّتَّةُ: الخمسة المتقدمة ـ أي: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي ـ ومعها ابن ماجه.

الرسالة المستطرفة ص: ١٢٩

كُتُبُ السُّنَّة:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

السُّنَنُ كـ: السنن الكبرى للنسائي، وسنن الدارقطني، والبيهقي، وهي أكبر كُتُبُ السُّنَّةِ مطلقاً.

الغاية في شرح الهداية: ١١١/١

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

كُتُبُ السُّنَّة: الكتب الحاضة على اتباعها والعمل بها، وترك ما حدث بعد الصدر الأول من البدع والأهواء، منها: كتاب السنة للإمام أحمد، ولأبي داود، ولأبي بكر الأثرم، ولعبدالله بن أحمد، ولأبي القاسم اللالكائي.

الرسالة المستطرفة ص: ٣٧

كُتُبُ السُّنَنِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: كتب السنة).

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

كُتُبُ السُّنَنِ: هي في اصطلاحهم الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية من الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة إلى آخرها، وليس فيها شيء من الموقوف، لأن الموقوف لا يسمى في اصطلاحهم سنة، ويسمى حديثاً.

الرسالة المستطرفة ص: ٣٣

كُتُبٌ فِي الشَّمَائِلِ النَّبَوِيَّةِ والسِّيَرِ والمَغَازِي:

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

كُتُبٌ فِي الشَّمَائِلِ النَّبَوِيَّةِ والسِّيَرِ المصطفوية والمَغَازِي: ككتاب الشمائل للترمذي.

الرسالة المستطرفة ص: ٨٨

كُتُبُ الضَّبْطِ لِمُشْكِلِ الأَسْمَاءِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

كُتُبُ الضَّبْطِ لِمُشْكِلِ الأَسْمَاءِ: من أكملها: كتاب «الإكمال» لأبي ناصر بن ماكولا.

علوم الحديث ص: ٢٥١

كُتُبُ الطَّبَقَاتِ:

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

كُتُبُ الطَّبَقَاتِ: التي تشتمل على ذكر الشيوخ، وأحوالهم، ورواياتهم، طبقةً بعد طبقة، وعصراً بعد عصر، إلى زمن المؤلف.

الرسالة المستطرفة ص: ١١٠

الكُتُبُ العَشَرَةُ:

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

الكُتُبُ العَشَرَةُ: الموطأ، ومسند الشافعي، ومسند أحمد، ومسند الدارمي، وصحيح ابن خزيمة، ومنتقى ابن الجارود، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، ومستخرج أبي عوانة، وشرح معاني الآثار، وسنن الدارقطني، وإنما زاد العدد واحد، لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه قدر ربعه.

الرسالة المستطرفة ص: ١٣٠

كُتُبُ عِلَلِ الحَدِيثِ:

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣ هـ):

الكُتُبُ المُتَعَلِّقَةُ بِعِلَلِ الحَدِيثِ: منها: كتاب أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وعبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، وأبي علي الحافظ النيسابوري، وأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، وكتاب «التمييز» لمسلم بن الحجاج القشيري.

الجامع لأخلاق الراوي: ١٨٦/٢

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

كُتُبُ عِلَلِ الحَدِيثِ: من أجودها كتاب «العلل» عن أحمد بن حنبل، وكتاب «العلل» عن الدارقطني.

علوم الحديث ص: ٢٥١

كُتُبُ عُلُومِ الحَدِيثِ:

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

كُتُبُ عُلُومِ الحَدِيثِ؛ أي: مصطلحه.

الرسالة المستطرفة ص: ١١٣

كُتُبُ الغَرِيبِ:

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

إن كان في معنى الحديث خفاء، إما أن يكون اللفظ مستعملًا بقلة، لكن في مدلوله دقة، احتيج إلى مطالعة **كُتُبُ الغَرِيبِ**، كـ: «النهاية»، و«الفائق».

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩٥

كُتُبُ المُتَشَابِهِ:

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

منها **كُتُبٌ** في المتفق لفظاً وخطاً من الأسماء والألقاب والأنساب ونحوها وهو مفترق معنى، وفي المؤتلف أي المتفق خطاً منها وهو مختلف لفظاً، وفي **المُتَشَابِهِ** المركب من النوعين وهو المتفق لفظاً وخطاً من اسمين أو نحوهما مع اختلاف اسم أبيهما لفظاً لا خطاً أو العكس.

الرسالة المستطرفة ص: ٩٦

الكُتُبُ المُخَرَّجَةُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ = (الكُتُبُ المُخَرَّجَةُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ/خ.ر.ج).

كُتُبٌ فِي المَرَاسِيلِ:

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

كُتُبٌ فِي المَرَاسِيلِ: ككتاب المراسيل لأبي داود صاحب السنن في

جزءٍ لطيفٍ مرتب على الأبواب، ولابن أبي حاتم وهو مرتب على الأبواب أيضاً.

الرسالة المستطرفة ص: ٧٤

كُتُبُ المَسَانِيدِ: (ينظر: المسانيد/س.ن.د).

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣ هـ):

كُتُبُ المَسَانِيدِ الكبار مثل: مسند أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل، وأبي يعقوب إسحق بن إبراهيم المعروف بابن راهويه، وأبي بكر عبدالله، وأبي الحسن عثمان ابني محمد بن أبي شيبة العبسي، وأبي خيثمة زهير بن حرب النسائي، وعبد بن حميد الكشي، وأحمد بن سنان الواسطي.

ومن الطبقة التي بعد هؤلاء ما يوجد من مسند يعقوب بن شيبة السدوسي، وإسماعيل بن إسحق القاضي، ومحمد بن أيوب الرازي، ومسند الحسن بن سفيان النسوي، وأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي.

الجامع لأخلاق الراوي ٢: /١٨٥ ـ ١٨٦

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

كُتُبُ المَسَانِيدِ: غير ملتحقة بالكتب الخمسة التي هي: الصحيحان، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، وجامع الترمذي، وما جرى مجراها في الاحتجاج بها والركون إلى ما يورد فيه مطلقاً، كمسند أبي داود الطيالسي، ومسند عبيد الله بن موسى، ومسند أحمد بن حنبل، ومسند إسحاق بن راهويه، ومسند عبد بن حميد، ومسند الدارمي، ومسند أبي يعلى الموصلي، ومسند الحسن بن سفيان، ومسند البزار أبي بكر، وأشباهها.

فهذه عادتهم فيها: أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه غير متقيدين بأن يكون حديثاً محتجاً به.

علوم الحديث ص: ٣٧ ـ ٣٨ ـ توضيح الأفكار: ٤٣/١

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

كُتُبُ المَسَانِيدِ: كمسند الطيالسي، وأحمد، وإسحاق، وعبد بن حميد، وأبي يعلي الموصلي، والبزار.

المنهل الروي ص: ٣٨

كُتُبُ المُسَلْسَلَاتِ= (المُسَلْسَلَاتِ/س.ل.س.ل).

كُتُبُ المَشْيَخَاتِ:

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

كُتُبُ المَشْيَخَاتِ: التي تشتمل على ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلف وأخذ عنهم أو أجازوه وإن لم يلقهم.

الرسالة المستطرفة ص: ١١٢

الكُتُبُ المُصَنَّفَةُ فِي الأَحْكَامِ:

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣ هـ):

الكُتُبُ المُصَنَّفَةُ فِي الأَحْكَامِ الجامعة للمسانيد وغير المسانيد مثل: كتب ابن جريج، وسعيد بن أبي عروبة، وعبدالله بن المبارك، وسفيان بن عيينة، وهشيم بن بشير، وعبدالله بن وهب، والوليد بن مسلم، ووكيع بن الجراح، وعبدالوهاب بن عطاء، وعبدالرزاق بن همام، وسعيد بن منصور، وغيرهم.

وأما موطأ مالك بن أنس فهو المقدم في هذا النوع ويجب أن يُبْتَدَأَ بذكره على كل كتاب لغيره.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢/١٨٦

كُتُبٌ فِي مَعْرِفَةِ الأَسْمَاءِ والكُنَى والأَلْقَابِ:

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

كُتُبٌ فِي مَعْرِفَةِ الأَسْمَاءِ والكُنَى والأَلْقَابِ؛ أي: أسماء من اشتهر بكنيته، وكنى من اشتهر باسمه، وألقاب المحدثين ونحو ذلك.

الرسالة المستطرفة ص: ٩٩

كُتُبُ مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ وتَوَارِيخِ المُحَدِّثِينَ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

كُتُبُ مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ وتَوَارِيخِ المُحَدِّثِينَ: من أفضلها: «تاريخ البخاري الكبير»، وكتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم.

علوم الحديث ص: ٢٥١

غُلُولُ الكُتُبِ:

ابن شهاب الزهري (تـ: ١٢٤هـ):

قال يونس بن يزيد: قال لي ابن شهاب: يا يونس! إياك و**غُلُولَ الكُتُبِ**؟ قلت: وما غلولها؟ قال: حبسها على أصحابها.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢٤٢/١ ـ الإلماع ص: ٢٢٤ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٢٠٦

كَتَبَ:

أيوب السختياني (تـ: ١٣١هـ):

قال: إذا **كَتَبْتُ** إليك فقد حدثتك.

إكمال المعلم: ٥٨٦/٦

منصور بن المعتمر(تـ: ١٣٢هـ):

قال: إذا **كَتَبْتُ** إليك فقد حدثتك.

إكمال المعلم: ٥٨٦/٦

المُكَاتَبَةُ= الكِتَابَةُ:

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

(ينظر: المناولة/ن.و.ل).

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

الكِتَابَةُ: أن يسأل الطالبُ الشيخَ أن يكتب له شيئاً من حديثه، أو يبدأ الشيخُ بكتاب ذلك مفيداً للطالب بحضرته، أو من بلد آخر، وليس في الكتاب ولا في المشافهة والسؤال إذنٌ ولا طلبٌ للحديث بها عنها.

الإلماع ص: ٨٣

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

المُكَاتَبَةُ: أن يكتب الشيخُ إلى الطالب وهو غائب شيئاً من حديثه بخطه أو يكتب له ذلك وهو حاضر.

ويلتحق بذلك ما إذا أمر غيره بأن يكتب له ذلك عنه إليه.

علوم الحديث ص: ١٧٣

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ **المُكَاتَبَةُ**: أن يكتب الشيخ إلى الطالب شيئاً من حديثه غائباً كان أو حاضراً بخط الشيخ أو بخط غيره بأمره. وهي نوعان: مجردة عن الإجازة، ومقترنة بها.

الإرشاد للنووي ص: ١٣٨

٢ ـ **المُكَاتَبَةُ**: أن يكتب الشيخ مسموعه لحاضر، أو غائب بخطه، أو بأمره.

التقريب للنووي: ٢/٥٥

ابن تيمية (تـ: ٧٢٨هـ):

(ينظر: المناولة/ن.و.ل).

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

الكِتَابَةُ: أن يكتب مسموعه لغائب أو حاضر بخطه أو بإذنه، وهي أيضاً ضربان: مقرونة بالإجازة، ومجردة عنها.

وكثير في مصنفاتهم: كتب إلي فلان قال: حدثنا فلان؛ والمراد هذا.

المنهل الروي ص: ٩٠

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

المُكَاتَبَةُ: أن يكتب مسموعه لغائب أو حاضر بخطه أو بإذن يكتبه له.

الخلاصة ص: ١٠٩

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

المُكَاتَبَةُ: أن يكتب الشيخ شيئاً من حديثه بخطه، أو يأمر غيره فيكتب عنه بإذنه، سواء أكتبه أم كتب عنه إلى غائب عنه أو حاضر عنده.

فتح المغيث ص: ٢٢٣

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ **المُكَاتَبَةُ** من أقسام التحمل: أن يكتب الشيخ حديثه بخطه، أو يأذن لمن يثق به بكتبه، ويرسله بعد تحريره إلى الطالب، ويأذن له في روايته عنه.

فتح الباري: ١/١٥٤

٢ ـ **المُكَاتَبَةُ**: شرط قيام الحجة بالمكاتبة أن يكون الكتاب مختوماً، وحامله مؤتمناً، والمكتوب إليه يعرف خط الشيخ، إلى غير ذلك من الشروط الدافعة لتوهم التغيير.

فتح الباري: ١/١٥٥ ـ ١/١٥٦

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **الكِتَابَةُ**: وذلك أن يكتب مسموعه أو مقروءه جميعه أو بعضه لغائب، أو حاضر بخطه، أو بإذنه، وهي أيضاً ضربان: مقرونة بالإجازة، ومجردة عنها.

الغاية في شرح الهداية: ١/١٥٨

٢ ـ **المُكَاتَبَةُ**: كالمناولة على نوعين، فإن جاز الشيخ بخطه أو بإذنه معها، أي الكناية بقوله: أجزت لك ما كتبته لك، أو ما كتبت به إليك، أو نحو ذلك من عبارات الإجازات كانت النوع الأول المسمى بالكتابة المقترنة بالإجازة.

فتح المغيث: ٢/١٣٦

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

المُكَاتَبَةُ: أن يكتب الشيخ شيئاً من حديثه بخطه، أو يأمر غيره فيكتب عنه بإذنه، سواء كان غائباً عنه أو حاضر في بلده.

توضيح الأفكار: ٢/٢٠٨

المُكَاتَبَةُ المُجَرَّدَةُ عَنِ الإِجَازَةِ: (وينظر: المكاتبة).

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

المُكَاتَبَةُ المُجَرَّدَةُ عَنِ الإِجَازَةِ: هو ما إذا اقتصر على المكاتبة.

علوم الحديث ص: ١٧٣

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

المُكَاتَبَةُ المُجَرَّدَةُ عَنِ الإِجَازَةِ: بأن يكتب إليه الشيخ قال: حدثنا فلان.

وفيها إشعار قوي بمعنى الإجازة، فهي وإن لم تقترن بالإجازة لفظاً فقد ضمنت معنى، ويكفي في معرفته خط الكاتب، وشرط بعضهم البينة وهو ضعيف.

الخلاصة ص: ١٠٩

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الرِّوَايَةُ بالكِتَابَةِ المُجَّرَّدَةِ: بأن يكتب إليه ولا يقول: أجزت لك ما كتبته لك، أو نحو ذلك.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٨٣

المُكَاتَبَةُ المَقْرُونَةُ بِالإِجَازَةِ: (وينظر: المكاتبة).

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

المُكَاتَبَةُ المَقْرُونَةِ بِالإِجَازَةِ: بأن يكتب إليه ويقول: أجزت لك ما كتبتُه لك، أو ما كتبت به إليك، أو نحو ذلك من عبارات الإجازة.

علوم الحديث ص: ١٧٣

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

المُكَاتَبَةُ المُقْتَرِنَةُ بِالإِجَازَةِ: بأن يكتب إليه ويقول: أجزت لك ما كتبتُه إليك أو لك، أو كتبت به إليك، ونحوه من العبارات. وهذه المقترنة في الصحة والقوة شبيهة بالمناولة المقترنة بالإجازة.

الإرشاد للنووي ص: ١٣٨

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

المُكَاتَبَةُ المَقْرُونَةِ بِالإِجَازَةِ: بأن يكتب إليه: أجزت له ما كتبته إليك أو لك، أو كتبت به إليك، ونحوه من العبارات. وهذه في الصحة والقوة كالمناولة المقرونة بالإجازة.

الخلاصة ص: ١٠٩

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

الكِتَابَةُ المُقْتَرِنَةُ بِالإِجَازَةِ: بأن يكتب إليه ويقول: أجزت لك ما كتبته لك ونحو ذلك، وهي شبيهة بالمناولة المقرونة بالإجازة في الصحة والقوة.

فتح المغيث ص: ٢٢٣

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المُكَاتَبَةُ).

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المُكَاتَبَةُ المَقْتَرِنَةُ بِالإِجَازَةِ: أن يكتب الشيخ شيئاً من حديثه بخطه، أو يأمر غيره، فيكتب عنه بإذنه، سواء كَتَبَ أو كُتِبَ عنه إلى غائبٍ أو حاضر عنده، ويقول: أجزت لك ما كتبته لك، ونحو ذلك، وهي شبيهة بالمناولة المقترنة بالإجازة في الصحة والقوة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٧٨

عِبَارَاتُ المُكَاتَبَةِ:

أحمد بن منصور:

قال الحسين بن محمد الشريكي: سألت أحمد بن منصور عن ذلك، يعني: الإخبار عن **المُكَاتَبَةِ**، فقال: أحبه إلي أن يقول: كتب إلي فلان، ثنا فلان.

المحدث الفاصل ص: ٤٥٠

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

أما قول أبي عثمان: «كتب إلينا عمر»؛ فهكذا ينبغي للراوي **بالمُكَاتَبَةِ** أن يقول: كتب إلي فلان قال: حدثنا فلان، أو أخبرنا فلان مكاتبة أو في كتابه أو فيما كتب به إلي، ونحو هذا، ولا يجوز أن يطلق قوله: حدثنا ولا أخبرنا. هذا هو الصحيح، وجوزه طائفة من متقدمي أهل الحديث وكبارهم منهم: منصور والليث وغيرهما.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٤٥/١٤

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

الصحيح أن يقول في الرواية بها: كتب إليّ فلان، أو أخبرني فلان كتابة، ونحوه، ولا يجوز إطلاق حدثنا وأخبرنا.

وقال الليث ومنصور وغير واحد من علماء المحدثين: يجوز.

المنهل الروي ص: ٩٠

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

أطلق غير واحدٍ من كبار أهل الحديث وغيرهم في المكاتبة: حدثنا، وأخبرنا. والصحيح أن يقول: كتب إلي فلان، أو أخبرني مكاتبة أو كتابة، أو نحو ذلك.

وأطلق المتأخرون المكاتبة في الإجازة المكتوب بها، والمشافهة في المتلفظ بها.

الغاية في شرح الهداية: ١٥٩/١

يُكْتَبُ حَدِيثُهُ:

أبو حاتم الرازي (تـ: ٢٧٧هـ):

سألت ـ السائل ابن أبي حاتم ـ أبي عنه ـ أي عن فضيل بن مرزوق ـ فقال: هو صدوق الحديث، يهم كثيراً، **يُكْتَبُ حَدِيثُهُ**. قلت: يحتج به؟ قال: لا.

الجرح والتعديل: ٧٥/٧

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

١ ـ **يُكْتَبُ حَدِيثُهُ**؛ أي: ليس هو بحجة.

ميزان الاعتدال: ٣٨٥/٢

٢ ـ قول أبي حاتم: **يُكْتَبُ حَدِيثُهُ**؛ ليس بصيغة توثيق، ولا هو بصيغة إهدار.

ميزان الاعتدال: ٣٤٥/٤

٣ ـ قول ابن معين في حق الرواة: **يُكْتَبُ حَدِيثُهُ**؛ أنه من جملة الضعفاء.

الرفع والتكميل[١] ص: ٢٢٥

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ (ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

٢ ـ قول أبي حاتم: **يُكْتَبُ حَدِيثُهُ**؛ أي: في المتابعات والشواهد.

فتح المغيث: ١/٢٠٣

ك.ث.ر

المُكْثِرُونَ مِنَ الصَّحَابَةِ إِفْتَاءً:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

المُكْثِرُونَ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم **إِفْتَاءً** سبعة: عمر، وعلي، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وزيد بن ثابت، وعائشة.

فتح المغيث: ٣/١١٧

المُكْثِرُونَ مِنَ الصَّحَابَةِ رِوَايَةً:

أحمد بن حنبل (تـ: ٢٤١هـ):

ستة[٢] من أصحاب النبي ﷺ **أَكْثَرُوا الرِّوَايَةَ** عنه وعمروا: أبو هريرة، وابن عمر، وعائشة، وجابر بن عبدالله، وابن عباس، وأنس.

---

(١) عن ابن عدي في ترجمة: إبراهيم بن هارون الصنعاني.

(٢) ولهم سابع نبه عليه ابن كثير وهو: أبو سعيد الخدري، فروى له بُقي ألفاً ومائة وسبعين. وكذا أدرج ابن كثير في المكثرين ابن مسعود، وابن عمرو بن العاص، ولم يبلغ حديث واحد فيهما عند بقي ألفا، إذ حديث أولهما عنده ثمان مائة وثمانية وأربعون، والثاني منهما سبعمائة، واستثناء أبي هريرة له من كونه أكثر الصحابة حديثاً كما في الصحيح لا يخدش فيما تقدم، ولو كان الاستثناء متصلاً فقد أجيب بأن عبدالله كان مشتغلاً بالعبادة أكثر من اشتغاله بالتعليم. ينظر: فتح المغيث، للسخاوي ٣/١١٧.

وأبو هريرة أكثرهم حديثاً، وحمل عنه الثقات.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٢٩٦

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **المُكْثِرُونَ منهم رِوَايَةً** كما قاله أحمد فيما نقله ابن كثير وغيره: الذين زاد حديثهم على ألف، ستة وهم: أنس وهو ابن مالك، وابن عمر عبدالله، وأم المؤمنين عائشة الصديقة ابنة الصديق، والبحر عبدالله بن عباس، وسمي بحراً لسعة علمه وكثرته، وممن سماه بذلك أبو الشعثاء جابر بن زيد أحد التابعين ممن أخذ عنه، فقال في شيء: وأبى ذلك البحر، يريد ابن عباس؛ وجابر وهو ابن عبدالله، وأبو هريرة وهو بإجماع حسبما حكاه النووي أكثرهم، كما قاله سعيد بن أبي الحسن وابن حنبل وتبعهما ابن الصلاح.

فتح المغيث: ١١٦/٣

٢ ـ **المُكْثِرُونَ منهم** ستة: أبو هريرة، وابن عباس، وأنس، وعائشة، وابن عمر، وجابر رضي الله عنهم.

الغاية في شرح الهداية: ٣٨٤/١ ـ ٣٨٥

ك.ذ.ب

أَكْذَبُ النَّاسِ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

كَذَّابٌ:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

١ ـ إن الرجل ليكون صالحاً، ويكون **كَذَّاباً**.

يعني: يحدث بما لم يحفظ.

الجرح والتعديل: ٣٣/٢

٢ ـ (ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

عز الدين بن الوزير(تـ: ٨٤٠هـ):

قول المحدثين: **فُلَانٌ كَذَّابٌ**؛ من قبيل الجرح المطلق الذي لم يفسر سببه، فيتوقف فيمن هذه حاله حتى يعرف السبب.

توضيح الأفكار: ٩٨/٢

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

١ ـ لا خفاء أن من قال فيه الأئمة: إنه **كَذَّابٌ**؛ فالأصل في الإطلاق الحقيقة العرفية، وقدم المصنف أنها الكذب عن عمد، فأقل أحوال من قيل فيه ذلك الوقوف عن قبول روايته ورواية من دلس عنه، وإلا كان قبولًا مع الريبة وعملًا مع الشك.

توضيح الأفكار: ٣١٧/١

٢ ـ وأما كَذَّابٌ؛ فقد اختلف عرفهم فيها اختلافاً لا يحصل معه طمأنينة أن من قيلت فيه متعمد الكذب، لأن كثيراً منهم يقولون ذلك في حق صالحين كثر خطؤهم في الحديث ليسوا ممن يتعمد الكذب.

توضيح الأفكار: ٢/٢٧٥.

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

الكَذِبُ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

الكَذِبُ: أن يروي ـ الراوي ـ عنه ﷺ ما لم يقله متعمداً لذلك.

نزهة النظر ص: ٢١

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

الكَذِبُ لغة: الإخبار بخلاف الواقع، ولا يشترط فيه العمدية، نعم العمدية شرط في الإثم، على أنه لا يخفى أن الأصل في إطلاق المحدثين للكذب فيمن يصفونه به هو الكذب حقيقة الصادر عن عمد، يعرف ذلك من تصرفاتهم، وإذا كان هو الأصل فلا بد من قرينة على أنهم أرادوا به الوهم.

توضيح الأفكار: ١/٣١٦

الكَذِبُ فِي المَتْنِ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الكَذِبُ فِي المَتْنِ: الكذب على سبيل العمد.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٣٠

رُكْنُ الكَذِبِ أو مَنْبَعُهُ أو مَعْدِنُهُ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

سِلْسِلَةُ الكَذِبِ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

أما أوهى أسانيد ابن عباس مطلقاً: فالسدي الصغير محمد بن مروان، عن أبي صالح، عنه.

قال شيخ الإسلام: هذه **سِلْسِلَةُ الكَذِبِ، لا سلسلة الذهب.**

تدريب الراوي: ١٨١/١

مُتَّهَمٌ بالكَذِبِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ فِي الْحَدِيثِ؛ أي: لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث.

علوم الحديث ص: ٣١

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

لا تصف أهل مرتبة بصفة من فَوقهم، ولا تصفهم بصفة من دُونهم،

وذلك لأن لأهل كل مرتبة أحكاماً، وأوصافاً تختص بها، ولا تقول في الكذاب؛ أي: فيمن وصفوه بذلك أنه **مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ**، لأن الأولى تفيد أنه معروف به، والثانية تفيد نفي ذلك وإنما عنده مجرد تهمة.

توضيح الأفكار: ٢/٢٧٢

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

غَيْرُ كَذُوبٍ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

غَيْرُ كَذُوبٍ: هذه العبارة إنما تحسن في مشكوك في عدالته.

فتح الباري: ٢/١٨١

ك.ر.س

الكَرَّاسَةُ:

أبو جعفر النحاس (تـ: ٣٨٠هـ) في **«صناعة الكتاب»**:

الكَرَّاسَةُ: معناها الكتبة المضموم بعضها إلى بعض، والورق الذي قد ألصق بعضه إلى بعض، مشتق من قولهم: رسم مكرس؛ إذا ألصقت الريح التراب به.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١/٩٥

الماوردي (تـ: ٤٥٠هـ):

أصل الكرسي العلم، ومنه قيل للصحيفة يكون فيها علم مكتوب **كُرَّاسَة**.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١/٩٥

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

الكَرَّاسَةُ: ثلاث ورقات.

سير أعلام النبلاء: ١٨/٣٨

ك.ر.م

الكَرَّامِيَّةُ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

أما **الكَرَّامِيَّةُ** ففيه خلاف، وقد جرى بين الشيخ صدر الدين بن المرحل، والقاضي سعد الدين الحارثي، **فقال ابن المرحل**: هو بتخفيف الراء، فأنكره الحارثي عليه، فأصر ابن المرحل على التخفيف، وأنشد:

الفقه فقه أبي حنيفة وحده والدين دين محمد بن كرام

وذكر لي شيخنا جمال الدين بن هشام ـ رحمه الله تعالى ـ أن الشيخ الإمام أبا الحسن السبكي ـ رحمه الله تعالى ـ أخبره أن بعض الناس إذ ذاك اتهم ابن المرحل بوضع هذا البيت.

قلت: وليس كذلك، فقد أنشده الثعالبي لأبي الفتح البستي، وأورد بعده:

إن الذين أراهم لم يؤمنوا بمحمد بن كرام غير كرام

وهذا البيت يعضد ضبطه بالتخفيف، لكن ما ضبطه الحارثي هو الذي ذكره غير واحد من أئمة هذا الشأن، منهم الخطيب في «**المؤتلف والمختلف**».

وقال الحافظ الذهبي: كرام مثقل الراء، قيده ابن ماكولا وابن السمعاني وغير واحد، وهو الجاري على الألسنة، وقد أنكر ذلك متكلمهم محمد بن الهيصم وغيره، وحكى ابن الهيصم فيه وجهين:

أحدهما: كرام بالتخفيف والفتح على وزن حلال، وذكر أنه المعروف في ألسنة مشايخهم، وزعم أنه بمعنى كرامة أو كريم.

والثاني: كرام بالكسر على لفظ جمع كريم، وحكى هذا عن أهل سجستان، وأطال في ذلك.

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: ولا معدل عن الأول، وهو

الذي أورده ابن السمعاني في «الأنساب»، وقال: كان والده يحفظ الكرم فقيل له الكرام. واعترضه الذهبي وقال: هذا قاله السمعاني بلا إسناد، وفيه نظر، فإن كلمة «كرام» علم على والد محمد سواء عمل في الكرام أم لم يعمل.

النكت للزركشي ص: ٢٣٨

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الكَرَّامِيَّةُ: قيل: فرقة من المشبِّهة نسبت إلى عبدالله بن كرَّام، وهو الذي صرَّح بأن معبوده على العرش، وأطلق اسم الجوهر عليه تعالى، وهم يدَّعون زيادة الورع، والتقوى، والمعرفة التامة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٥٠ ـ ٤٥١

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

١ ـ **الكَرَّامِيَّةُ**: بتشديد الراء، نسبة إلى أبي عبدالله محمد بن كرام السجستاني. وقيل: كرام بالتخفيف.

توضيح الأفكار: ٦٢/٢

٢ ـ **الكَرَّامِيَّةُ**: نسبة إلى محمد بن كرام، وفي ضبط كرام ثلاثة أقوال:

الأول: بالفتح وتخفيف الراء.

الثاني: بتثقيل الراء، قيده به السمعاني وابن ماكولا، قال إبراهيم: وهو الجاري على الألسنة.

الثالث: بكسر الكاف على لفظ جمع كريم.

توضيح الأفكار: ١٧٨/٢

ك.ش.ط

الكَشْطُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

(ينظر: المَحْوُ/م.ح.و).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

لما تقدم إلحاق الساقط ناسب تعقيبه بإبطال الزائد، فإذا وقع في الكتاب شيء زائد ليس منه، فإنه ينفى عنه إما **بالكَشْطِ** وهو: الحَكُّ.

وإما بالمحو بأن تكون الكتابة في لوح، أو ورق، أو رق صقيل جداً في حال طراوة المكتوب.

وإما بالضرب.

فتح المغيث ص: ٢٤٦ ـ توضيح الأفكار: ٢/٢٢٠

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ (ينظر: الـحَـكُّ/ح.ك.ك).

٢ ـ **الكَشْطُ** بالكاف والقاف: سلخ القرطاس بالسكين ونحوها. تقول: كشطت البعير كشطاً: نزعت جلده. وكشطت الحبل عن ظهر الفرس والغطاء عن الشيء، إذا كشفت عنه.

وقد يعبر عن **الكشط** بالكسر تارة، وبالحكمة أخرى إشارة إلى الرفق بالقرطاس؛ وإما محواً؛ أي بالمحو وهو: الإزالة بدون سلخ.

وإما بضرب على الزائد وهو أجود من الأمرين المتقدمين.

فتح المغيث: ٢/٢٠٣ ـ ٢٠٤

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

الكَشْطُ بالكاف والقاف: سلخ الورق بسكين أو نحوها، ويعبر عنه بالبشر والحك.

فتح الباقي: ٢/١٤٦

ك.ل.م

فُلاَنٌ تَكَلَّمُوا فِيهِ:

الذهبي (ت: ٧٤٨هـ):

يحيى بن عثمان بن صالح بن صفوان السهمي، قال ابن أبي حاتم:

كتبت عنه، وكتب عنه أبي، **وتكلموا فيه.**

قلت: هذا جرح غير مفسر، فلا يطرح به مثل هذا العالم.

سير أعلام النبلاء: ٣٥٥/١٣

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

فُلَانٌ تَكَلَّمُوا فِيهِ: هو ممن يخرج حديثه للاعتبار.

فتح المغيث ص: ١٧٧

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

الكَلِمُ:

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

الكَلِمُ: الأحاديث المعروفة بالنبي المنسوبة إلى سيدنا محمد ﷺ.

فيض القدير: ١٩/١

جَوَامِعُ الكَلِمِ[1]

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

وكان رسول الله ﷺ: «قد أعطي **جَوَامِعَ الكَلِمِ** بخواتمه».

أي: إيجاز اللفظ مع تناوله المعاني الكثيرة جداً. وقوله: (بخواتمه)؛ أي: كأنه يختم على المعاني الكثيرة التي تضمنها اللفظ اليسير فلا يخرج

---

(١) من أمثلة جوامع الكلم من الأحاديث النبوية: حديث عائشة: **«كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد»**. وحديث: **«كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل»** متفق عليهما. وحديث أبي هريرة: **«وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»**. وحديث المقدام: **«ما ملأ ابن آدم وعاء شراً من بطنه»**. الحديث أخرجه الأربعة وصححه ابن حبان والحاكم، إلى غير ذلك مما يكثر بالتتبع. ينظر: فتح الباري: ٢٤٨/١٣.

منها شيء عن طالبه ومستنبطه لعذوبة لفظه وجزالته.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١٧٠/١٣

الكَلِمَاتُ المُفْرَدَةُ الَّتِي اخْتَرَعَهَا النَّبِيُّ ﷺ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

الكَلِمَاتُ المُفْرَدَةُ الَّتِي اخْتَرَعَهَا النَّبِيُّ ﷺ: كقوله في غزوة أوطاس: «**الآن حمي الوطيس**»، وذلك حين أسعرت الحرب.

وقوله: «**مات حتف أنفه**»، قالها في فضل من مات في سبيل الله، رواه عنه عبدالله بن عتيك، قال: وما سمعت هذه الكلمة من أحد من العرب قبل رسول الله ﷺ.

النكت للزركشي ص: ٤٠

ك.ن.ي

معرفة الأسماء والكنى[(١)]: (ينظر: **الأسماء والكنى**/و.س.م).

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

الكُنَى: تطلق تارةً على قصد التعليم والتوصيف، كأبي المعالي وأبي الفضائل.

وللنسبة إلى الأولاد، كأبي سلمة، وأبي شريح.

وإلى ما يناسبه، كأبي هريرة، فإن النبي ﷺ رآه ومعه هرة فكناه بها.

(١) هذا النوع أقسام: الأول: من سمي بالكنية وليس له اسم غيرها، وهم ضربان. الثاني: من عرف بكنيته ولم يعرف هل له اسم غيرها أم لا. الثالث: من لقب بكنية وله اسم وكنية غيرها. الرابع: من له كنيتان أو أكثر. الخامس: من اختلف في كنيته. السادس: من عرفت كنيته واختلف في اسمه. السابع: من اختلف فيهما. الثامن: من عرف منه باتفاق كآباء عبدالله أصحاب المذاهب. التاسع: من اشتهر بكنيته مع العلم باسمه. العاشر: من لم تشتهر كنيته واشتهر اسمه. ينظر: المنهل الروي ص: **١١٥ ـ ١١٧**. علوم الحديث لابن الصلاح ص: **٣٢٩ ـ ٣٣٥** (ذكر تسعة أنواع). الخلاصة ص: **١٣٢ ـ ١٣٣**. الغاية في شرح الهداية: **٤١٤/٢ ـ ٤١٩**.

وللغلبة الصرفة، كأبي عمرو وأبي بكر.

فيض القدير: ١١٢/٤

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الكُنَى: ما صدرت بأب أو أم.

فتح المغيث: ٢١٤/٣ ـ الغاية في شرح الهداية: ٤٠٨/٢

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

الكُنَى: ما صدر بأب وأم.

توضيح الأفكار: ٢٧٩/٢

الأَفْرَادُ فِي الكُنَى:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: مَعْرِفَةُ أَفْرَادِ الأَعْلَامِ/ع.ل.م).

مَعْرِفَةُ كُنَى المُسَمَّيْن:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

مَعْرِفَةُ كُنَى المُسَمَّيْن: بضم الكاف وفتح النون جمع كنية، وهي: ما صُدِّرَتْ بأبٍ أو أمٍ. والمسمَّين: جمع المسمى بفتح الميم المشددة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٤٣

يُكَنِّي الأَسَامِي ويُسَمِّي الكُنَى:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

قوله: «**يُكَنِّي الأَسَامِي ويُسَمِّي الكُنَى**»؛ معناه: أنه إذا روى عن إنسانٍ معروف باسمه كناه ولم يسمه، وإذا روى عن معروف بكنيته سماه ولم يكنه؛ وهذا نوع من التدليس.

وأقبح هذا النوع أن يكني الضعيف أو يسميه بكنية الثقة أو باسمه، لاشتراكهما في ذلك وشهرة الثقة به، فيوهم الاحتجاج به.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١١٧/١

الكُنْيَةُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الكُنْيَةُ: ما صُدِّر بأبٍ أو أم.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٤٥

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

الكُنْيَةُ: ما صدرت بأب وأم.

فيض القدير: ١١٢/٤

مَعْرِفَةُ أَسْمَاءِ المُكَنَّيْن:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

مَعْرِفَةُ أَسْمَاءِ المُكَنَّيْن: أي المشتهرين بالكنية.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٤٥



حرف اللام

ل.ح.ق

اللَّحَقُ= (تَخْرِيجُ السَّاقِطِ/خ.ر.ج).

الجوهري (تـ: ٣٩٣هـ):

١ ـ **اللَّحَقُ**: من اللحق شيء يلحق بالأول.

و**اللَّحَقُ** أيضاً من الثمر الذي يأتي بعد الأول.

النكت للزركشي ص: ٣٥٧ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٢٤٢

٢ ـ **اللَّحَقُ** بالتحريك: شيء يُلْحَقُ بالأول.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٨٠٣

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ (ينظر: تَخْرِيجُ السَّاقِطِ/خ.ر.ج).

٢ ـ **اللَّحَقُ**: بفتح اللام والحاء، أن يخط من موضع سقوطه في السطر خطاً صاعداً معطوفاً بين السطرين عطفة يسيرة إلى جهة اللحق.

التقريب للنووي: ٧٩/٢ ـ ٨١

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

(ينظر: تَخْرِيجُ السَّاقِطِ/خ.ر.ج).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

أهل الحديث والكتابة يسمون ما سقط من أصل الكتاب فألحق بالحاشية أو بين السطور **اللَّحَق** بفتح اللام والحاء معاً.

وأما اشتقاقه فيحتمل أنه من الإلحاق، ويحتمل أنه من الزيادة.

وأما كيفية كتابة ما سقط من الكتاب فلا ينبغي أن يكتب بين السطور، لأنه يضيقها ويغلس ما يقرأ، خصوصاً إن كانت السطور ضيقة متلاصقة، والأولى أن يكتب في الحاشية. ثم الساقط لا يخلو إما أن يكون سقط من وسط السطر أو من آخره، فإن كان من وسط السطر فيخرج له إلى جهة اليمين، لاحتمال أن يبقى في بقية السطر سقط فيخرج له إلى جهة الشمال.

فتح المغيث ص: ٢٤٢ ـ توضيح الأفكار: ٢١٩/٢ ـ ٢٢٠

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

مسألة **اللَّحَقِ** لما يجده الطالب في كتابه من غلط، وصفة كتابته: أن يخط عند موضع سقوطه خطاً صاعداً قليلاً، معطوفاً بين السطرين عطفة يسيرة إلى جهة اللحق.

وقيل: يمد العطفة إلى أول اللحق، ثم يكتب اللحق قبالة العطفة في الحاشية من جهة اليمين، إلا أن يكون السقط آخر السطر فمن جهة الشمال، ويكتبه في كليهما صاعداً إلى أعلى الورقة لا إلى أسفلها لاحتمال سقط آخر بعده.

فإن زاد اللحق على سطر ابتدأ سطوره من أعلى السطر المجانب له إلى أسفل، بحيث تنتهي سطوره إلى أصل الكتاب إن كان التخريج في جهة اليمين، وإن كان في الشمال ابتدأ سطوره من جانب أصل الكتاب بحيث تنتهي سطوره إلى جهة طرف الورقة.

وكل ذلك إن اتسع المحل بعدم لحق في السطر نفسه أو قريب منه، وكذا إن كانت جهة الشمال عريضة كما هو صنيع المتقدمين، أو قريبة منه بحيث يخشى من التكلف، لرؤية المكتوب بالتجليد.

وإن اتفق انتهاء الهامش قبل فراغ السقط استعان بأعلى الورقة من كلا الجهتين، ثم يكتب في انتهاء **اللَّحَقِ** «صح» وقيل: يكتب معها «رجع». وقيل: الكلمة المتصلة به داخل الكتاب، وليس بمرضيّ لأنه تطويل موهم.

الغاية في شرح الهداية: ١/١٣٥ ـ ١٣٦

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

اعلم أنهم قالوا: إن أهل الحديث والكتابة يسمون ما سقط من أصل الكتاب، فأُلْحِق بالحاشية، أو بين السطور **باللَّحَقِ** بفتح اللام والحاء المهملة معاً، أَخْذاً من الإلحاق والزيادة.

وكيفية كتابة ما سقط من الكتاب: أن يخطّ من موضع سقوطه في السطر خطاً صاعداً معطوفاً إلى فوق، معطوفاً بين السطرين عطفةً يسيرة إلى

جهة حاشية اللَّحَق. وقيل: يمد العطفة من محل السقوط إلى أول اللَّحَق، والأول أولى لئلا يُسَوِّدَ الكتاب، لا سيما عند كثرة الإلحاقات، ثم يكتب الساقط في الحاشية اليمنى إن سقط من وسط السطر لاحتمال أن يطرأ في بقية السطر آخر، فيخرج إلى جهة اليسار، فلو كان خرج الأول إليها أيضاً اشتبه موضع هذا الساقط بموضع الساقط الآخر، وإن خرج للثاني إلى اليمنى تقابل طَرَفا التخريجين، وربما التقيا لقرب السقطين، فيظن أن ذلك ضَرْبٌ على ما بينهما، وإن سقط بعد تمام السطر يُكتب في اليسرى.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٨٠٣

صاحب «**المُحْكَم**»:

١ ـ **اللَّحَقُ**: كل شيء لحق شيئاً أو ألحق به من الحيوان والنبات وحمل النخل.

فتح المغيث للعراقي ص: ٢٤٢

٢ ـ **اللَّحَقُ**: الشيء الزائد.

فتح المغيث للعراقي ص: ٢٤٢ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٨٠٣

ل.ح.ن

اللَّحَّانُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

اللَّحَّانُ بصيغة المبالغة: الكثير اللحن في ألفاظ النبوة.

فتح المغيث: ٢/٢٥٧

اللَّحنُ:

أبو عبيدة (تـ: ٢٠٩هـ، وقيل: تـ: ٢١٠هـ):

اللَّحْن بالجزم: الخطأ في القول.

التمهيد: ٢٢/٢١٦

الخطابي (تـ: ٣٨٨هـ):

١ ـ يقال في الفطنة **لحِن** بكسر الحاء، وفي الزيغ عن الإعراب **لحَن**.

النكت للزركشي ص: ٣٨٠

٢ ـ يقال في الفطنة: **لحِن** بكسر الحاء يلحَن بفتحها، وفي الزيغ عن الإعراب: **لحَن** بفتح الحاء.

فتح المغيث للسخاوي: ٢/٢٦٣

ابن فارس (تـ: **٣٩٥هـ**):

١ ـ **اللَّحْنُ** بسكون الحاء: إحالة الكلام عن جهته العارية.

واللحَن بالتحريك: الفطنة، يقال: لحن لحناً فهو لاحن، وفي الحديث: «**لعل بعضكم ألحن بحجته من بعض**».

النكت للزركشي ص: ٣٨٠

٢ ـ **اللَّحْنُ** بسكون الحاء: إمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية، يقال: لحن لحناً. وهو عندنا من الكلام المراد، لأن اللحن محدث لم يكن في العرب العاربة.

فتح المغيث للسخاوي: ٢/٢٦٢ ـ ٢٦٣

ابن عبدالبر (تـ: **٤٦٣هـ**):

قالوا: **اللَّحْنُ**: معرفة وجوه الكلام وتصرفه والحجة به.

جامع بيان العلم: ٢/١٥٠

السخاوي (تـ: **٩٠٢هـ**):

اللَّحْنُ: عدم الجري على قوانين النحو المستنبطة من اللسان العربي، حيث اختلاط العجم ونحوهم بالعرب، واضطراب العربية بسبب ذلك. وأشد اللحن ما غير المعنى.

الغاية في شرح الهداية: ١/١٨١ ـ ١٨٢

المناوي (تـ: **١٠٣١هـ**):

اللَّحَنُ بفتح الحاء: الفطانة.

فيض القدير: ٢/٥٦٤

في «**الكشاف**»:

أو لحن فيه بأن حرفه أو غير إعرابه. **اللَّحْنُ**: أن تلحن بكلامك؛ أي: تميله إلى نحو من الإيحاء. قيل للمخطئ لاحن، لأنه يعدل بالكلام عن الصواب.

فيض القدير: ١/٤١٦

ل.خ.ص

التَّلْخِيصُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

التَّلْخِيصُ: تبيين المراد، لأنه في الأصل إزالة اللَّخَص بفتحتين؛ أي: القذى من العين على ما في «**الصحاح**».

وقد يستعمل في الاختصار لأنه حذف الزوائد، والاكتفاء بالمقاصد.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٤٨

ل.ط.ف

لَطِيفَة ـ لَطَائِف: (ينظر: **فِي هَذَا الإِسْنَادِ لَطِيفَة/ س.ن.د**).

ل.ف.ظ

قول الراوي: **واللَّفْظُ لَهُ أو لِفُلَانٍ**، ونحو ذلك:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

إذا كان الحديث عند الراوي عن اثنين أو أكثر، وبين روايتهما تفاوتٌ في اللفظ والمعنى واحد، كان له أن يجمع بينهما في الإسناد، ثم يسوق الحديث على لفظ أحدهما خاصة ويقول: أخبرنا فلان وفلان **واللَّفْظُ لِفُلَانٍ**، أو: **وهَذَا لَفْظُ فُلَانٍ قال**، أو: قالا: أخبرنا فلان، أو ما أشبه ذلك من العبارات.

علوم الحديث ص: ٢٢٣ ـ ٢٢٤

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

إن يكن قد أجمل حديثه عن شيخين فأكثر وبينهما أو بينهم تفاوتٌ في اللفظ دون المعنى، عَيَّنَ صاحب اللفظ الذي اقتصر عليه بأن يقول مثلاً: أخبرنا فلان وفلان **واللَّفْظُ لَهُ أو لِفُلَانٍ**، ونحو ذلك، وهذا على سبيل الاستحباب للخروج من خلاف من لا يجوز الرواية بالمعنى.

وإلا فلو قال: أخبرنا فلان وفلان وتقاربا في اللفظ جاز، بل لو لم يقل وتقاربا جاز أيضاً.

أما من لا يجوز الرواية بالمعنى فيمنع من هاتين الصورتين ويوجب أحد شيئين: إما سياق الألفاظ كلها، أو تعين صاحب اللفظ الذي اقتصر عليه، ولا شك عند مجيزي الرواية بالمعنى استحسان ذلك.

الغاية في شرح الهداية: ٢/٦٢٦

ل.ق.ب

الأَلْقَابُ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

أول لَقَبٍ في الإسلام، لقب أبي بكر الصديق، وهو: عتيق، لقب به لعتاقة وجهه؛ أي: حسنه. وقيل: لأنه عتيق الله من النار.

ثم **الأَلْقَابُ** منها ما لا يعرف سبب التلقيب به وهو كثير، ومنها ما يعرف.

معرفة علوم الحديث ص: ٢١٠ ـ تدريب الراوي: ٢/٢٩٠

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

الأَلْقَابُ: فيها كَثْرَة، ومن لا يعرفها يوشك أن يظنها أسامي، وأن يجعل من ذكر باسمه وبلقبه في موضع شخصين، كما اتفق لكثير ممن ألف.

وهي منقسمة إلى ما يجوز التعريف به وهو ما لا يكرهه الملقب، وإلى ما لا يجوز وهو ما يكرهه الملقب.

علوم الحديث ص: ٣٣٨ ـ ٣٣٩ ـ المنهل الروي ص: ١١٨

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

الأَلْقَابُ: ما وضع لتعريف ذات معينة، لا على سبيل الإسمية العَلَمِيَّةِ، وهذا قد يحتاج إليه في المعرفة بحال الرجل إذا أردنا الكشف عنه ويكون مشهوراً بلقبه، فيذكر به في الإسناد.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٤٩

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

الأَلْقَابُ منقسمة إلى: ما يجوز وهو ما لا يكرهه صاحبه.

وإلى: ما لا يجوز وهو ما يكرهه، فلا يجوز إلا للتعريف، وهذا طرف منه:

معاوية بن عبدالكريم الضال، ضل في طريق مكة.

عبدالله بن محمد الضعيف، كان ضعيفاً في بدنه لا في حديثه.

محمد بن الفضل أبو النعمان عارم، كان بعيداً من العرامة وهي الفساد.

المنهل الروي ص: ١١٨ ـ ١١٩

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

الأَلْقَابُ: هي كثيرة، ومن لا يعرفها قد يظنها أسامي، فيجعل من ذكر باسمه في موضعٍ ولقب في موضعٍ آخر شخصين.

الخلاصة ص: ١٣٣

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **الأَلْقَابُ**: ما يوضع أيضاً علامة للتعريف، لا على سبيل الإسمية العلمية، مما دل لرفعة كزين العابدين، أو ضعة كأنف الناقة.

فتح المغيث: ٢١٤/٣

٢ ـ **الألقاب**: جمع لقب، وهو الذي دل على رفعة أو ضعة.

الغاية في شرح الهداية: ٤٠٨/٢

٣ ـ **الأَلْقَابُ**: نوع مهم، لأنها قد تأتى في سياق الأسانيد مجردة عن أسمائها، فمن لا يعرفها يوشك أن يظنها أسماء فيجعل من ذكر باسمه في موضع، وبلقبه في موضعٍ آخر شخصين وهما واحد.

الغاية في شرح الهداية: ٤٢٢/٢

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الأَلْقَابُ بالمعنى الأعم تنقسم إلى:

ما يجوز ذكره في الرواية وغيرها، سواء عرف بغيره أم لا، وهو إما لا يكرهه صاحبه، كأبي تراب لقب علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، لقَّبه به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على سبيل الملاطفة لَمَّا خرج من عند فاطمة غضبان، ورقد في موضع على التراب فقال له: «**قم أبا تراب!**» وما كان له رضي الله تعالى عنه اسم أحب إليه منه مع أنه من ألقابه أبو الحسن وأبو الحسين.

وإلى ما لا يجوز ذكره إن كان معروفاً بغيره، ويجوز إن لم يعرف بدونه للضرورة وبقدر الحاجة كالأعمش، والأعرج، وكمعاوية بن عبدالكريم أحد أكابر المحدثين قيل له: الضال لأنه ضل في طريق مكة.

ثم **الأَلْقَابُ** أيضاً قد يعرف سبب التلقيب بها، وقد لا يعرف.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٤٨

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

(ينظر: كُتُبٌ فِي مَعْرِفَةِ الأَسْمَاءِ والكُنَى والأَلْقَابِ/ك.ت.ب).

أَفْرَادُ الأَلْقَابِ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: مَعْرِفَةُ أَفْرَادِ الأَعْلَامِ/ع.ل.م).

اللَّقَبُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

اللَّقَبُ: ما دل على رِفعة المسمى أو ضَعَتِهِ.

وهذا على ما اختاره السيد الشريف.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٤٥

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

اللَّقَبُ: ما دل على مدح أو ذم.

توضيح الأفكار: ٢٧٩/٢

ل.ق.ن

التَّلْقِينُ:

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

التَّلْقِينُ: عيبٌ يسقط الثقة بمن يتصف به، وقد كانوا يفعلون ذلك بالمحدث تجربة لحفظه وصدقه.

بيان الوهم والإيهام: ٥٨/٤ ـ النكت للزركشي ص: ٢٨٠

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

التَّلْقِينُ: لا استفهام فيه، وإنما يقول الطالب للشيخ: قل حدثنا فلان بكذا، فيحدث به، من غير أن يكون عارفا به حديثه ولا بعدالة الطالب، فلا يؤمن أن لا يكون ذلك الطالب ضابطاً لذلك القدر فيدل على تساهل الشيخ، فلذلك عابوه على من فعله.

فتح الباري: ١٣٨/٧

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

التَّلْقِينُ: التفهيم وزناً ومعنًى، وتعديته يقال: لقنته الكلام تلقيناً؛ إذا فهمته إياه تفهيماً. ولقنت الكلام؛ إذا فهمته. وغلام لقن بالكسر: سريع الفهم.

فيض القدير: ٢٨١/٥

التَّلْقِينُ فِي الحَدِيثِ:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

التَّلْقِينُ فِي الحَدِيثِ: بأن يلقن الشيء فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه.

تدريب الراوي: ٣٣٩/١

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

التَّلْقِينُ في اللغة: التفهيم.

وفي العرف: إلقاء كلام إلى الغير **(فِي الحَدِيثِ)**؛ أي: إسناداً أو متناً، وبادر إلى التحديث بذلك ولو مرة.

توضيح الأفكار: ١٥٥/٢

قَبُولُ التَّلْقِينِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

قَبُولُ التَّلْقِينِ: الذي هو قبول ما يلقى إليه كالصغير من غير توقف أم لا، لأنه إن وافق على القلْب فغير حافظ، أو مختلط، أو خالف فضابط.

فتح المغيث: ٢٧٣/١

لَقَّنَ:

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

يقال: **لَقَّنْتُهُ** الكلام تلقيناً؛ إذا فهمته إياه تفهيماً. **ولَقَّنْتُ** الكلام؛ إذا فهمته.

فيض القدير: ٢٨١/٥

كَانَ بِأَخرَة يُلَقَّن:

الذهبي (ت: ٧٤٨هـ):

عثمان بن الهيثم بن جهم بن عيسى العصري، قال أبو حاتم: صدوق، غير أنه **كَانَ بِأَخرَة يُلَقَّن**.

قلت: يعني: أنه كان يحدثهم بالحديث، فيتوقف فيه، ويتغلط، فيردون عليه، فيقول. ومثل هذا غض عن رتبة الحفظ؛ لجواز أن فيما رد عليه زيادة أو تغييراً يسيراً، والله أعلم.

سير أعلام النبلاء: ٢١٠/١٠

ل.ي.ن

فُلَانٌ لَيِّنٌ:

الدارقطني (تـ: ٣٨٥هـ):

١ ـ سئل الدارقطني: إذا قلت: **فُلَانٌ لَيِّنٌ**؛ إيش تريد به؟ قال: لا يكون ساقطاً متروك الحديث، ولكن مجروحاً بشيءٍ لا يسقط عن العدالة.

الكفاية ص: ٢٣ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٢٥ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ١٧٧

٢ ـ إذا قيل: **لَيِّنٌ**؛ لم يكن ساقطاً، ولكنه مجروح بشيء لا يسقطه عن عدم العدالة، ونحو ذلك.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٢٧

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

لَيِّنٌ بفتح اللام وتشديد التحتية المكسورة.

أسهل المراتب ما يقال فيه: **لَيِّنٌ**؛ أي: له لِينة في الرواية، وليس له قوة في الديانة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٢٦ ـ ٧٢٧

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

لَيِّنُ الحَدِيثِ:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

إذا أجابوا في الرجل: **بِلَيِّنِ الحَدِيثِ**؛ فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً.

الجرح والتعديل: ٣٧/٢ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٢٥ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ١٧٧

الدارقطني (تـ: ٣٨٥هـ):

إذا قلت: **لَيِّنَ الحَدِيثِ**؛ لم يكن ساقطاً، ولكن مجروحاً بشيءٍ لا يسقطه عن العدالة.

المنهل الروي ص: ٦٥ ـ الغاية في شرح الهداية: ٢٠٢/١

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

لَيِّنُ الحَدِيثِ؛ هذا يكتب حديثه وينظر اعتباراً.

قلت: ومثله: مقارب الحديث مضطرب، أو لا يحتج به، أو مجهول.

المنهل الروي ص: ٦٥

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

لَيِّنُ الحَدِيثِ: هو ممن يخرج حديثه للاعتبار.

فتح المغيث ص: ١٧٧

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

لَيْنُ الحَدِيثِ: وخففها كميْت في ميِّت. هذا يكتب حديثه وينظر اعتباراً.

الغاية في شرح الهداية: ٢٠٢/١

فِيهِ لَيْنٌ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).



حرف الميم

م.ت.ن

المَاتِنُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المَاتِنُ: المصنف الشارح.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٥٤

المَتْنُ:

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

المَتْنُ: لفظ رسول الله ﷺ.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٣٩

ابن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

المَتْنُ في اصطلاح المحدثين: ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام. وهو مأخوذ إما من المماتنة وهي: المباعدة في الغاية، لأن المتن غاية السند، أو من متنت الكبش؛ إذا شققت جلدة بيضته واستخرجتها، وكأن المسنِد استخرج المتن بسنده، أو من المتن وهو: ما صلب وارتفع من الأرض، لأن المسنِد يقويه بالسند ويرفعه إلى قائله، أو من تمتين القوس بالعصب وهو: شدها به وإصلاحها.

المنهل الروي ص: ٢٩ ـ تدريب الراوي: ٤٢/١

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

المَتْنُ: ألفاظ الحديث التي تتقوم بها المعاني.

تدريب الراوي: ٤٢/١

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

المَتْنُ: غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام.

نزهة النظر ص: ٢٦

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

المَتْنُ: الغاية التي ينتهي إليها الإسناد.

الغاية في شرح الهداية[1]: ١/٩٢ ـ ٢٣٨ ـ شرح شرح نخبة الفكر[2] ص: ١٦٠

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المَتْنُ: ما ينتهي إليه الإسناد من قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، أو فعلِهِ، أو من قول الصحابي: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كذا، أو فعل كذا، وهو غاية الإسناد لا غاية ما ينتهي إليه الإسناد. فإن هذه إنما هي آخر المتن، اللهم إلا أن يقال: المراد بالغاية الغرض والمقصود، ومنه العلة الغائية؛ أي: المتن هو مطلوب ما ينتهي إليه الإسناد الذي بمنزلة الوسيلة. وفيه إشارة لطيفة إلى أن المراد بما ينتهي إليه الإسناد هو الجانب الذي وقع فيه متن الحديث، وإلا فما ينتهي إليه الإسناد قد يصدق على جانب المخرج أيضاً.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٤٤

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

مَتْنٌ؛ أي: حديث.

فتح المغيث: ١/٥٩ ـ ٧٤

مَتْنُ الحَدِيثِ:

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

متن كل شيء: ما يتقوم به ذلك الشيء، كما أن الإنسان يتقوم بالطهر ويتقوى به. **فَمَتْنُ الحَدِيثِ**: ألفاظه التي تتقوم به المعاني، واختلف في متن الحديث أهو قول الصحابي عن رسول الله ﷺ كذا وكذا، أو هو مقول الرسول ﷺ فحسب؟ والأول أظهر لما تقرر أن السنة إما قول أو فعل أو تقرير، والسلف أطلقوا الحديث على أقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان وآثارهم وفتواهم.

الخلاصة ص: ٣٢ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٤٥

---

(١) وفيها السند بدل الإسناد.

(٢) قال الملا علي القاري: ذكره السخاوي في «شرح تذكرة ابن المُلقن».

تَقْطِيعُ المُصَنِّفِ مَتْنَ الحَدِيثِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

تَقْطِيعُ المُصَنِّفِ مَتْنَ الحَدِيثِ الواحد وتفريقه في الأبواب، فهو إلى الجواز أقرب ومن المنع أبعد، وقد فعله مالك والبخاري وغير واحدٍ من أئمة الحديث، ولا يخلو من كراهية.

علوم الحديث ص: ٢١٧

مَباحِثُ المَتْنِ[1]

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

مَبَاحِثُ المَتْنِ: دون مختلفه، وغريبه، وناسخه.

فتح المغيث: ١٥/١

المُتُونُ:

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

المُتُونُ: جمع مَتْنٍ من المماتنة وهي: المباعدة في الغاية، لأن المتن غاية السند، أو من المتن وهو: ما صلب وارتفع من الأرض، لأن راوي الحديث يقويه بالسند ويرفعه به إلى قائله.

فتح الباقي: ٥٩/١ ـ ٦٠

فَلَانٌ لَيْسَ بِالمَتِينِ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

فَلَانٌ لَيْسَ بِالمَتِينِ: ممن خرج حديثه للاعتبار.

فتح المغيث ص: ١٧٧

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

---

(١) ذكرها ابن جماعة وقال: «أما النظر في أنواع المتن، فهي ثلاثون نوعاً». ينظر: المنهل الروي ص: ٣٩ ـ ٦٢.

م.ث.ل

قولهم: لَيْسَ مِثْلَ فُلَانٍ، أو إِنَّ غَيْرَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ حكى ـ يعني العقيلي في «**الضعفاء**» ـ عن أحمد أنه قال: ابن أبي عدي **أَحَبّ إِلَيَّ** من أزهر. قلت: وهذا لا يوجب قدحاً فيه.

فتح الباري: ٣٨٩/١

٢ ـ حكى العقيلي في «**الضعفاء**» أن الإمام أحمد قال: ابن أبي عدي **أَحَبّ إِلَيَّ** من أزهر. قلت: هذا ليس بجرح يوجب إدخاله في الضعفاء.

الرفع والتكميل ص: ٢٦١ ـ ٢٦٢

اللكنوي (تـ: ١٣٠٤هـ):

كثيراً ما يقول أئمة الجرح والتعديل في حق راوٍ: إنه **لَيْسَ مِثْلَ فُلَانٍ**، كقول أحمد في عبدالله بن عمر العمري: إنه ليس مثل أخيه ـ أي عبيد الله بن عمر العمري ـ أو **إِنَّ غَيْرَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ**، ونحو ذلك. وهذا كله ليس بجرح.

الرفع والتكميل ص: ٢٦١

فَوْقَهُ أو مِثْلَهُ= (فَوْقَهُ أو مِثْلَهُ/ف.و.ق).

مِثْلَهُ أو نَحْوَهُ أو بَعْضَهُ= (مِثْلَهُ أو نَحْوَهُ أو بَعْضَهُ/ب.ع.ض).

شعبة (تـ: ١٦٠هـ):

مِثْلَهُ ونحوه؛ ليس بشيء.

المحدث الفاصل ص: ٥٩٠

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

إن مما يلزم الحديثي من الضبط والإتقان أن يفرق بين أن يقول: **مِثْلَهُ** أو يقول: نحوه، فلا يحل له أن يقول: **مِثْلَهُ** إلا بعد أن يعلم أنهما على لفظٍ واحد، ويحل أن يقول: نحوه إذا كان على مثل معانيه.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٢٣١ ـ ٢٣٢ ـ المنهل الروي ص: ١٠٤
فتح المغيث للسخاوي: ٢٩٦/٢ ـ الغاية في شرح الهداية: ٦٢٩/٢

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

١ ـ باب ما جاء في المحدث يروى حديثاً ثم يتبعه بإسنادٍ آخر ويقول عند منتهى الإسناد: **مِثْلَهُ**؛ يعني: مثل الحديث المتقدم.

الكفاية ص: ٢١٢ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٢٣٠

٢ ـ (ينظر: أَلْفَاظُ الرِّوَايَةِ بِالمَعْنَى).

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

عن عقيل، عن ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر شاربها حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق السارق وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن**».

فتبين بهذا أن ابن شهاب عن أبي بكر فيها ذكر: «النهبة» وعقيل حافظ، وقد أردف مسلم رواية عقيل هذه، إلا أنه قال فيه: فاقتص الحديث **بمثله**، مع ذكر النهبة، ولم يقل «ذات شرف»، فلم يكن في ذلك الرفع نصاً، لاحتمال أن يكون معنى قوله: **بِمِثْلِهِ**؛ أي: مثل ما تقدم من احتمال الرفع والوقف.

بيان الوهم والإيهام: ٢/٢٨٦

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

١ ـ إذا روى المحدث الحديث بإسنادٍ ثم أتبعه بإسنادٍ آخر، وقال عند انتهائه: **مِثْلَهُ**؛ فأراد الراوي عنه أن يقتصر على الإسناد الثاني، ويسوق لفظ الحديث المذكور عقيب الإسناد الأول: فالأظهر المنع من ذلك.

علوم الحديث ص: ٢٣٠

٢ ـ أما إذا قال: نحوه، فهو في ذلك عند بعضهم كما إذا قال: **مِثْلَهُ**.

علوم الحديث ص: ٢٣١

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

إذا روى الحديث بإسنادٍ وأتبعه بإسنادٍ آخر وقال: **مِثْلَهُ**. فهل يجوز أن يروي هذا الثاني بلفظ الأول؟.

الظاهر أنه لا يجوز، وهو محكيٌ عن شعبة، أنه كان لا يجوّز ذلك.

وحُكي عن بعضهم أنه يُجيزه إذا عرف أنَّ المحدِّث ضابط مُتَحَفِّظ يذهب إلى تمييز الألفاظ وعَدِّ الحروف، فإذا لم يعرف ذلك منه، لم يجز ذلك.

قلت: ويشترط أن يكون ممن يُفرِّق بين مدلول قوله: **مِثْلَهُ** وبين مدلول قوله: ونحوه، فإنه قد يتسامح بعض الناس في ذلك، وكثيراً ما يعبِّرون عن مثل هذا بأن يقولوا: مثل حديثٍ قبله.

وأختار أنا في ذلك إذا قال: وبإسناده أنْ يذكر الإسناد الأول، فإذا انتهى إلى اللفظ، قال: فذكر حديثاً، ثم قال: وبإسناده، ويسوق المتن.

وأما الصورة الأُولى، فأختار أن يُذكر الإسناد الثاني، فإذا وصل إلى منتهاه قال: وقال: **مِثْلَهُ**؛ يعني حديث من قبله، ويذكر المتن الأول.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٣٠

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

الفائدة الخامسة للمستخرجات: ما يقع فيها من التمييز للمتن المحال به على المتن المحال عليه، وذلك في كتاب مسلم كثير جداً، فإنه يخرج الحديث على لفظ بعض الرواة ويحيل باقي ألفاظه والرواة على ذلك اللفظ الذي يورده، فتارةً يقول: **مِثْلَهُ**، فيحمل على أنه نظيره، وتارةً يقول: نحوه أو معناه، فيحمل على أن فيهما مخالفة بالزيادة والنقص، وفي ذلك من الفوائد ما لا يخفي.

توضيح الأفكار: ١/٧٥ ـ ٧٦

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

إذا روى الراوي حديثاً بسنده ومتنه، ثم أردفه بسندٍ آخر ولم يسق لفظ المتن وقال: نحوه أو **مِثْلَهُ** كعادة مسلم وغيره، فأراد سامعه روايته

بالسند الثاني، ويفصل المتن عن السند الأول. فاختلفوا فيه، فمنعه شعبة، وجوزه الثوري إن وقع من متحفظ يميز بين الألفاظ، وكذا جوزه ابن معين في **مثله** خاصة، بخلاف نحوه فإنما تجوز على الرواية بالمعنى.

وذهب بعض العلماء إلى أنه يقول: الإسناد، ثم يقول: مثل حديث قبله متنه كذا، واختاره الخطيب.

إذا تقرر هذا فقوله: **أو** بعضه؛ فيه نظر، فإن ظاهره استواء هذه الصورة مع اللتين قبلها، وليس كذلك، بل إذا ساق الراوي الإسناد ثم قال: وذكر بعضه، لا يسوغ الإتيان باللفظ جزماً.

الغاية في شرح الهداية: ٦٢٩/٢

م.ح.و

المَحْوُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

المَحْوُ: يقابل الكشط في حكمه الذي تقدم ذكره، وتتنوع طرقه ومن أغربها ـ مع أنه أسلمها ـ ما روي عن سحنون بن سعيد التنوخي الإمام المالكي: أنه كان ربما كتب الشيء ثم لعقه. وإلى هذا يومئ ما روينا عن إبراهيم النخعي ﷺ أنه كان يقول: من المروءة أن يرى في ثوب الرجل وشفتيه مداد.

علوم الحديث ص: ٢٠١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

المَحْوُ: الإزالة بدون سلخ.

الغاية في شرح الهداية: ١٣٧/١

م.ر.ء

المُرُوءَةُ:

الماوردي (تـ: ٤٥٠هـ) في «**الحاوي**» في الباب الثاني من كتاب الشهادات:

المُرُوءَةُ على ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكون شرطاً في العدالة بمجانبة ما يستخف من الكلام المؤذي والضحك، وترك ما قبح من الفعل الذي يلهو به ويستقبح بمعرته. فمجانبة ذلك شرط في العدالة، وارتكابه مفضٍ إلى الفسق، ومنه نتف اللحية وخضابها يعني بالسواد.

والثاني: ما ليس بشرط كالإفضال بالماء والطعام، والمساعدة بالنفس والجاه.

الثالث: مختلفٌ فيه، وهو نوعان: عادات وصنائع.

النكت للزركشي ص: ٢٥٢

الزنجاني (تـ: ٤٧١هـ) في «**شرح الوجيز**»:

المُرُوءَةُ: يرجع في معرفتها إلى العرف، فلا تتعلق بمجرد الشارع، وأنت تعلم أن الأمور العرفية قلما تضبط، بل تختلف.

فتح المغيث للسخاوي: ٢٩١/١

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

المُرُوءَةُ: التخلق بخلق أمثاله في زمانه ومكانه.

فتح الباقي: ٢٩٤/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المُرُوءَةُ: بضم الميم والراء، بعدها واوٌ ساكنة، ثم همزة وقد تبدل وتدغم؛ هو: كمال الإنسان من صدق اللسان، واحتمال عَثَرَات الإخوان، وبذل الإحسان إلى أهل الزمان، وكَفّ الأذى عن الجيران.

وقيل: **المُرُوءَةُ**: التخلق بأخلاق أمثاله وأقرانه وولدانه في لبسه، ومشيه وحركاته، وسكناته، وسائر صفاته.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٤٧ ـ توضيح الأفكار: ٨٦/٢

خَوَارِمُ المُرُوءَةِ:

في «**المفاتيح**»:

خَوَارِمُ المُرُوءَةِ: كالدباغة، والحِجَامة، والحِيَاكة، ممن لا يليق به ـ

أي المحدث ـ من غير ضرورة، وكالبول في الطريق، وصحبة الأراذل، واللعب بالحَمَام، وأمثال ذلك.

ومجملها: الاحتراز عما يُذَمّ عُرْفاً.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٤٨ ـ توضيح الأفكار: ٨٦/٢

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

خَوَارِمُ المُرُوءَةِ: التلبس بما لا يعتاد به أمثاله.

النكت للزركشي ص: ٢٥٢

م.ر.ض

التَّمْرِيضُ= (التَّضْبِيبُ/ض.ب.ب).

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

١ ـ (ينظر: الضَّبَّةُ/ض.ب.ب).

٢ ـ فإن كان اللفظ غير صحيح في اللسان، إما في إعرابه، أو بيانه، أو فيه اختلال من تصحيفٍ أو تغيير، أو نقصت كلمة من الجملة أخلَّت بمعنى، أو بتر من الحديث ما لا يتم إلا به، إما لتقصيرٍ في حفظ راويه أو للاختصار وتبيين عين الحديث بلفظة منه لا بإيراده على وجهه، وهو الباب الذي يسميه أهل الصنعة **الأرَاف**، أو بتقديم أو تأخير قلب مفهومه ونثر منظومه، فهذا الذي جرت عادة أهل التقييد أن يمدّوا عليه خطاً أوله مثل الصاد، ولا يلزق بالكلمة المعلم عليها لئلا يظن ضرباً، ويسمونه ضبة ويسمونه **تَمْرِيضاً**، وكأنها صاد التصحيح كتبت بِمَدَّتها وحرفت حاؤها ليفرق بينها وبين ما صح لفظاً ومعنى، وذلك أنه صح من جهة الرواية، وضَعُف من جهة المعنى، فلم يكمل عليها التصحيح، وكتب عليه هذا علامة على مرضه، ولئلا يرتاب في صحة روايته.

الإلماع ص: ١٦٦ ـ ١٦٧

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

التَّمريض: حيث تكون اللَّفظة صحيحة في الرواية دون المعنى،

فيكتب عليها صورة صاد، صغيرة ممدودة، كأنها نصف صح، إيذاناً بأن الصحة لم تكمل فيه.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٤٣

أَلْفَاظُ التَّمْرِيضِ= (صِيَغَ التَّمْرِيضِ/ص.ي.غ).

م.ش.ق

المَشْقُ:

عمر بن الخطاب (تـ: ٢٣هـ):

(ينظر: الهذرمة).

النحاس (تـ: ٣٨٠هـ) في «**صناعة الإعراب**»:

معنى مشق الكاتب: خفف يده، واستثني من ذلك السين والشين فيحسن فيها المَشْق إلا في أواخر الكلم، نحو: الناس والبأس، قال: وهذا اختيار محدث، فأما رؤساء الكتاب المتقدمين فكانوا يكرهون المشق كله وإرسال اليد منه.

النكت للزركشي ص: ٣٥١

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

أصل **المَشْقِ** في اللغة: الخفة، يقال: مشقه بالرمح ومشق الرغيف؛ إذا أكله أكلًا خفيفاً.

النكت للزركشي ص: ٣٥١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

المَشْقُ: بفتح أوله وإسكان ثانيه، وهو: خفة اليد وإرسالها مع بعثرة الحروف وعدم إقامة الأسنان.

ويختص التعليق بخلط الحروف وضمها.

والمشق ببعثرتها وإيضاحها بدون القانون المألوف.

فتح المغيث: ٢/ ١٧٠

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

المَشْقُ: سرعة الكتابة.

تدريب الراوي: ٢/ ٧٠

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المَشْقُ: خفة اليد وإرسالها مع تغيير الحروف وعدم إقامة الأسنان.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٩٩

م.ك.ن

مَعْرِفَةُ الأَمَاكِنِ واخْتِلَافِهَا وضَبْطِ أَسْمَائِهَا:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

مَعْرِفَةُ الأَمَاكِنِ واخْتِلَافِهَا وضَبْطِ أَسْمَائِهَا: وقد تصدى الحازمي لإفراد ذلك بمصنف حافل.

النكت للزركشي ص: ٤٠

م.ل.ء

مَلِيءٌ:

ابن أبي حاتم الرازي (تـ: ٣٢٧هـ):

عن سليمان بن موسى قال: لقيت طاوساً فقلت: إن رجلًا حدثني بكيت وكيت. قال: إن كان **مَليئاً** فخذ منه؛ أي: ثقة في دينه.

الجرح والتعديل: ٢/ ٢٧

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

ذكر مسلم عن طاووس: «إن كان صاحبك **مَلِيئاً** فخذ عنه»؛ يريد: ثقة يعتمد على ما عنده، فهو كالمليء الذي يُعتمد مُعَامِلُهُ ومُودِعُهُ على ما في أمانته وذمته؛ لأن هذا بملأته في ثقته مثله في ماله.

إكمال المعلم: ١/ ١٢٦

المَلِيُّ:

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

وقول هشام فيه: «حدثني أبي، عن **المَلِيِّ**، عن **المَلِيِّ**؛ يعني أبا أيوب، عن أبي بن كعب»؛ يريد: الثقة في نقله الذي أنت معتمد على ما عنده، كما تعتمد على المليء في مداينته ومعاملته ويوثق به.

إكمال المعلم: ٢/٢٠٠

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ قوله: «وإن كان **مَلِيّاً**»؛ يعني: ثقةً ضابطاً متقناً يوثق بدينه ومعرفته ويعتمد عليه كما يعتمد على معاملة الملي بالمال ثقة بذمته.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١/٨٥

٢ ـ **المَلِيُّ**: المعتمد عليه المركون إليه.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٤/٣٩

م.ل.ك

المَلَكَةُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المَلَكَةُ بفتحتين؛ أي: قوة باطنة ناشئة عن معرفة الله تعالى.

وقيل: هي الكيفية الراسخة من الصفات النفسانية، فإن لم تكن راسخة، فهي الحال. والظاهر أنها تقبل الشدة، والضعف.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٤٧

م.ل.و

الإِمْلَاءُ:

النحاس (تـ: ٣٨٠هـ) في **«صناعة الإعراب»**:

١ ـ يقال: أمليت الكتاب **إِمْلَاءً** وأمللت إملالًا، جاء القرآن بهما جميعاً، قال تعالى: ﴿فَلْيُمْلِلْ﴾. فهذا من أمل، وقال تعالى: ﴿فَهِىَ تُمْلَىٰ

عَلَيۡهِ﴾. فهذا من أملى، فيجوز أن تكون اللغتان بمعنى واحد، ويجوز أن يكون أصل «أمليت» أمللت، فاستثقلوا الجمع بين حرفين على لفظٍ واحد فأبدلوا من أحدهما ياء، كما قالوا: تظنيت، وكأنه من قولهم: «أملى الله له» أي: طال عمره، فمعنى: **أَمْلَيْتُ الكِتَابَ** على فلان: أطلت قراءتي عليه.

النكت للزركشي ص: ٣٩٧

٢ - يقال: أمليت الكتاب **إِمْلَاءً**، وأمللت إملالًا.

فمعنى **أَمْلَيْتُ الكِتَابَ** على فلان: أطلت قراءتي عليه.

فتح المغيث: ٣٣٤/٢

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

قوله: أمللت؛ أي: أمليت. وقوله: (تملى عليه)؛ أي: تقرأ. وقوله: يمليها على كلمة من **الإِمْلَاءِ**، وهو: إلقاء القول على سامعه.

هدي الساري ص: ٨١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ - **الإِمْلَاءُ**: من أرفع وجوه الإسماع بالنقل أيضاً من المحدث، والأخذ: أي التحمل للطالب، بل هو أرفعها عند الأكثرين كما بينته مع تعليله في أول أقسام التحمل.

فتح المغيث: ٣٣٣/٢

٢ - **الإِمْلَاءُ**: أعلى مراتب الرواية، لأن الشيخ يتدبر ما يمليه، والكاتب يحقق ما يكتبه، بخلاف القراءة من الشيخ أو عليه فربما وهم فيه أحدهما.

الغاية في شرح الهداية: ٦٣٠/٢

فَوَائِدُ الإِمْلَاءِ:

الرافعي (تـ: ٦٢٣هـ) في آخر «**أماليه**»:

إِمْلَاءُ الحَدِيثِ طريقة مسلوكة في القديم والحديث، ويشبه نبل فضل التبليغ والرواية عن رسول الله ﷺ: «**بلغوا عني ولو آية**». وفيه فائدة أخرى: وهي تقييد العلم بالكتاب.

قال: وهاتان الفائدتان الجسيمتان تحصلان بالإملاء متعاونتين، لا كالتبليغ والسماع بلا كتابة أو الكتابة بلا سماع.

ثم يختص **الإِمْلَاءُ بِفَوَائِدَ** أخرى:

أحدها وهي العظمى: صحة السماع وبعده عن الخطأ والتحريف، وقد يصف فيما يقرأ إما عن خطأ أو جهل.

والثانية: إن **الإِمْلَاءَ** يشتمل بعد رواية الحديث على تصرف إما من جمع طرقه وشواهده أو ذكر أحوال رواته، والفوائد المتعلقة بمتنه، فيكون نشاط النفس لا حد لها، والانتفاع بها أكثر وأتم.

الثالثة: ما فيه من زيادة التفهيم والتفهم للمذاكرة والمراجعة في تضاعيف الإملاء والكتابة والمقابلة، ويدعو إليهما التأمل والفكر في تلك المهلة.

النكت للزركشي ص: ٣٩٩ ـ ٤٠٠

مَجْلِسُ الإِمْلَاءِ:

الخطيب (تـ: ٤٦٣هـ).

يستحب عقد **المَجَالِسِ لِإِمْلَاء الحديث**، لأن ذلك أعلى مراتب الراوين، ومن أحسن مذاهب المحدثين، مع ما فيه من جمال الدين، والاقتداء بسنن السلف الصالحين.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢/٥٥

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

يستحب للمحدث العارف عقد **مَجْلِسٍ لِإِمْلَاء الحديث**، فإنه من أعلى مراتب الراوين، والسماع فيه من أحسن وجوه التحمل وأقواها.

علوم الحديث ص: ٢٤١

المُسْتَمْلِي:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

وليتخذ **مُسْتَمْلِياً** يبلغ عنه إذا كثر الجمع، فذلك دأب أكابر المحدثين

المتصدين لمثل ذلك. وممن روي عنه ذلك: مالك، وشعبة، ووكيع، وأبو عاصم، ويزيد بن هارون في عدد كثير من الأعلام السالفين.

علوم الحديث ص: ٢٤١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المُسْتَمْلِي: اسم فاعل من الاستملاء، وفي نسخةٍ بتشديد اللام من الاستملال، فإن الإملاء والإملال بمعنى واحد.

قيل: وهو أول من يطلب الحديث من تلامذة الشيخ.

وقيل: هو مَن يكتب أسامي حضّار المجلس.

والصواب أن المراد به: المبلغ للحديث إذا كثر الجمع.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٨٥



حرف النون

ن.ب.ء

الإِنْبَاءُ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ **الإِنْبَاءُ** في عرف المتقدمين: الإخبار والتحديث.

فتح الباري: ٢/٤٦٥

٢ ـ **الإِنْبَاءُ**: الإخبار عند المتقدمين جزماً.

فتح الباري: ٥/٤٠٠

أتباع جمهور أهل المشرق:

الإِنْبَاءُ: الإجازة التي يشافه بها الشيخ من يجيزه.

فتح الباري: ١/١٤٥

أَنْبَأَنِي ـ أنبأنا:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

«**أنبأنا**» و«**أنا**» غلبت في عرف المتأخرين على الإجازة.

الموقظة ص: ٥٥

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

أَنْبَأَنِي: تحتمل الإجازة، لأنها في عرف المتقدمين بمعنى الإخبار، وفي عرف المتأخرين للإجازة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٦٢

النَّبَأُ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

الحديث والخبر **والنَّبَأُ** مترادفات.

الموقظة ص: ٥٥

ن.ح.و

نَحْوَه: (ينظر: مِثْلَهُ/م.ث.ل).

شعبة (تـ: ١٦٠هـ):

نَحْوَه: شك.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٢٣١

سفيان الثوري (تـ: ١٦١هـ):

إذا قال: **نَحْوَه**؛ فهو حديث.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٢٣١

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

مالك، عن عبدالرحمن بن حرملة الأسلمي، عن سعيد بن المسيب، أن رسول الله ﷺ قال: «**بيننا وبين المنافقين شهود العشاء والصبح لا يستطيعونهما**» أو نحو هذا.

قوله: **أو نَحْوُ هَذَا**؛ شك من المحدث.

التمهيد: ١١/٢٠

ن.خ.ب

الانْتِخَابُ:

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

إذا كان المحدث مكثراً وفي الرواية متعسراً، فينبغي للطالب أن ينتقي حديثه وينتخبه، فيكتب عنه ما لا يجده عند غيره، ويتجنب المعاد من رواياته، وهذا حكم الواردين من الغرباء الذين لا يمكنهم طول الإقامة والثَّوَاء.

وأما من لم يتميز للطالب معاد حديثه من غيره، وما يشارك في روايته مما يتفرد به، فالأولى أن يكتب حديثه على الاستيعاب، دون الانتقاء و**الانْتِخَابِ**.

الجامع لأخلاق الراوي: ١٥٥/٢ ـ ١٥٦

شَرْطُ الانْتِخَاب:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

شَرْطُ الانْتِخَاب: أن يقتصر على ما عندهم، وعند من ينتخب لهم.

فتح المغيث: ٣٧٢/٢

عَلامَاتُ الانْتِخَاب:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

١ ـ كانت العادة جارية برسم الحافظ **عَلَامَةً** في أصل الشيخ **عَلَى مَا يَنْتَخِبُهُ.**

فكان النعيمي أبو الحسن يعلم بصادٍ ممدودة،

وأبو محمد الخلال بطاءٍ ممدودة،

وأبو الفضل الفلكي بصورة همزتين وكلهم يعلم بحبر في الحاشية اليمنى من الورقة.

وعلم الدارقطني في الحاشية اليسرى بخطٍ عريضٍ بالحمرة.

وكان أبو القاسم اللَّالَكائِي الحافظ يعلم بخطٍ صغيرٍ بالحمرة على أول إسناد الحديث ولا حَجْرَ في ذلك ولكل الخيار.

علوم الحديث ص: ٢٥٠

٢ ـ **يعلم** في الأصل على أول إسناد **الأحاديث المنتخبة** بخط عريضٍ أحمر أو بصادٍ ممدودةٍ أو بطاءٍ ممدودة أو نحو ذلك، وفائدته لأجلِ المعارضة أو لاحتمال ذهاب الفرع فيرجع إليه.

تدريب الراوي: ١٤٩/٢

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

علموا إما خطاً بالحمرة، ثم منهم من يجعله عريضاً في الحاشية اليسرى كالدارقطني، أو صغيراً في أول إسناد الحديث كما للالكائي،

أو على الصورة همزتين بحبر في الحاشية اليمنى كأبي الفضل علي بن الحسن الفلكي،

أو بصادٍ ممدودةٍ بحبر في الحاشية أيضاً كأبي الحسن علي بن أحمد النعيمي،

أو بطاءٍ مهملةٍ ممدودةٍ كذلك كأبي محمد الخلال،

أو بحائين إحداهما إلى جنب الأخرى كذلك كمحمد بن طلحة النعالي،

أو بجيمٍ في الحاشية اليمنى كالجماعة، أو غير ذلك.

فتح المغيث: ٣٧٣/٢

شُرُوطُ المُنتخِبِ:

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

ينبغي **لِلْمُنْتَخِبِ** أن يقصد تخير الأسانيد العالية، والطرق الواضحة، والأحاديث الصحيحة، والروايات المستقيمة، ولا يذهب وقته في الترهات من تتبع الأباطيل والموضوعات، وتطلب الغرائب والمنكرات.

الجامع لأخلاق الراوي: ١٥٩/٢

نُخْبَةُ الفِكَرِ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

نُخْبَةُ الفِكَرِ: بكسر الفاء، وفتح الكاف، جمع الفِكْر.

والنُّخبة بالضم: فعلة بمعنى المفعول؛ أي: ما ينتخب ويختار.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٤٨

ن.ز.ك

نَزَكُوهُ:

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

ذكر مسلم عن ابن عون: «إن شَهْراً **نَزَكُوهُ**».

ومعناه: طعنوا فيه، وهو مأخوذٌ من النيزك وهو الرمح القصير.

إكمال المعلم: ١٣٤/١

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

ذكر مسلم بإسناده: عن ابن عون، قوله في شهر بن حوشب: «إن شهراً **نَزَكُوهُ**».

فقوله: «نَزَكُوهُ»: أوله نون ثم زاي مفتوحتان؛ أي: طعنوا فيه، مأخوذ من النَّيْزَك بنون مفتوحة بعدها ياء مثناة من تحت ساكنة ثم زاي مفتوحة، وهو الرمح القصير.

صيانة صحيح مسلم ص: ١٢١ ـ ١٢٢

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

قوله: «نَزَكُوهُ» هو بالنون والزاي المفتوحة؛ معناه: طعنوا فيه وتكلموا بجرحه، فكأنه يقول: طعنوه بالنيزك بفتح النون وإسكان المثناة من تحت وفتح الزاي، وهو رمح قصير.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٩٢/١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

فلان نَزَكُوهُ: بنون وزاي؛ أي: طعنوا فيه.

فتح المغيث: ٣٧٢/١

ن.ز.ل

النَّازِلُ:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

النَّازِلُ: وهو يقابله ـ أي: العالي ـ.

توضيح الأفكار: ٢٢٧/٢

النُّزُولُ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

النوع الثاني من معرفة علوم الحديث العلم بالنازل من الإسناد، ولعل قائلاً يقول: **النُّزُولُ** ضد العلو، فقد عرف ضده، وليس كذلك، فإن للنزول مراتب لا يعرفها إلا أهل الصنعة.

معرفة علوم الحديث ص: ١٢ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٣١

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

قال مسلم عن الرواة: «فيخيرون **بِالنُّزُولِ** إذا نزلوا، وبالصعود إذا

صعدوا»؛ يريد بذلك في الروايات، والنزول فيها: هي الرواية عن الأقران وطبقة المحدث ومن دونه، أو بسندٍ يوجد أعلى منه وأقل رجالًا.

إكمال المعلم: ١٧٥/١

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

النُّزُولُ: ضد العلو. وما من قسم من أقسام العلو الخمسة إلا وضده قسم من أقسام النزول.

فهو إذا خمسة أقسام وتفصيلها يدرك من تفصيل أقسام العلو.

علوم الحديث ص: ٢٦٣ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٣٠

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

النُّزُولُ: ضد العلو، فهو خمسة أقسام تعرف من ضدها.

التقريب للنووي: ١٦١/٢ ـ ١٦٦

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

النُّزُولُ: ضد العلو، وهو خمس مراتب تعرف من تفصيل ضدها في العلو.

المنهل الروي ص: ٧١

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

(ينظر: العلو/ع.ل.و).

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

النُّزُولُ: مقابل للعلو.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٢٠

أَقْسَامُ النُّزُولِ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

أَقْسَامُ النُّزُولِ: تفصيلها يُعْلَم من تفصيل أقسام العلو، فإن العلو المطلق يقابله النزول المطلق، لأن سنده إن كان ثلاثاً كان سندُ النزول المطلق أربعاً، وكذا التقابل بين الأقسام الباقية.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٣٠

ن.س.ب

مَعْرِفَةُ الأَنْسَابِ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

من المهم **مَعْرِفَةُ الأَنْسَابِ**، فكثيراً ما تكون نسبة لقبيلة، أو بطن، أو جدّ، أو بلد، أو صناعة، أو مذهب، أو غير ذلك مما أكثره مجهول عند العامة وهو معلوم عند الخاصة، فيقع في كثير منه التصحيف، ويكثر الغلط والتحريف.

الغاية في شرح الهداية: ٤٢٢/٢

مَعْرِفَةُ المَنْسُوبِين إِلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ= (مَعْرِفَةُ المَنْسُوبِين إِلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ/ظ.هـ.ر).

مَعْرِفَةُ المَنْسُوبِينَ إِلَى غَيْرِ آبَائِهِم:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

وذلك على ضروب:

أحدها: من نسب إلى أمه، منهم: معاذ ومعوذ وعوذ، بنو عفراء هي: أمهم، وأبوهم الحارث بن رفاعة الأنصاري. وذكر ابن عبدالبر: أنه يقال في عوذ: عوف، وأنه الأكثر.

الثاني: من نسب إلى جدته، منهم: يعلى بن منية الصحابي هي في قول الزبير بن بكار: جدته أم أبيه، وأبوه أمية.

الثالث: من نسب إلى جده، منهم: أبو عبيدة بن الجراح، أحد العشرة هو: عامر بن عبدالله بن الجراح.

الرابع: من نسب إلى رجل غير أبيه هو منه بسبب، منهم: المقداد بن الأسود، وهو: المقداد بن عمرو بن ثعلبة الكندي، وقيل: البهراني، كان في حجر الأسود بن عبد يغوث الزهري وتبناه فنسب إليه.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٣٧٠ ـ ٣٧٣. وينظر: الغاية في شرح الهداية: ٤٣١/٢ ـ ٤٣٣. توضيح الأفكار: ٢٨١/٢.

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

مَعْرِفَةُ المَنْسُوبِينَ إِلَى غَيْرِ آبَائِهِم: وفائدة هذا النوع دفع توهم التعدد عند نسبتهم إلى آبائهم.

تدريب الراوي: ٢/٣٣٦

النَّسَبُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

النَّسَبُ: هي إما إلى قبيلة أو بلد أو خطة أو حرفة.

والمفردات من كل ذلك نوعٌ لطيفٌ جدّاً ألف فيه أهل الحديث.

الغاية في شرح الهداية: ٢/٤٠٨

ن.س.خ

النَّاسِخُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

النَّاسِخُ: ما دل على الرفع المذكور وتسميته ناسخا مجاز، لأن الناسخ في الحقيقة هو الله.

فتح المغيث: ٣/٦٦

مَعْرِفَةُ نَاسِخِ الحَدِيثِ ومَنْسُوخِهِ:

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

مَعْرِفَةُ نَاسِخِ الحَدِيثِ ومَنْسُوخِهِ: هذا فنٌّ مهمٌّ مستصعب، والمختار أنه رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخر.

الإرشاد للنووي ص: ١٨٥

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

النَّاسِخُ مِنَ الحَدِيثِ: كل حديث دل على رفع حكم شرعي سابق له.

ومَنْسُوخه: كل حديث رفع حكمه الشرعي بدليل شرعي متأخر عنه، وهذا فن صعب مهم كان للشافعي فيه يد طولى وسابقة أولى، وأدخل بعض أهل الحديث فيه ما ليس منه لخفاء معناه.

المنهل الروي ص: ٦١

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

١ ـ **النَّاسِخُ**: كل حديث دلَّ على رفع حكم شرعي سابق.

ومَنْسُوخه: كل حديث رُفع حكمه الشرعي بدليل شرعي متأخر عنه.

وهذا فن صعب، كان للشافعي فيه يد طولى، وسابقة أولى.

وأدخل بعض أهل الحديث فيه ما ليس منه لخفاء معناه؛ وهذا النوع منه ما يعرف بنص النبي ﷺ مثل: «**كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها**».

ومنه ما عرف بقول الصحابي، مثل: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار».

ومنه ما عرف بالتاريخ، كحديث: «**أفطر الحاجم والمحجوم**»، وحديث: «**احتجم وهو صائم**» بين الشافعي أن الأول كان سنة ثمان والثاني كان سنة عشر.

ومنه ما عرف بالإجماع، كحديث قتل شارب الخمر في الرابعة، عرف نسخه بالإجماع على خلافه.

الخلاصة ص: ٦١

١ ـ في «**الخلاصة**»: **النَّاسِخُ**: كل حديث دلَّ على رفع حكم شرعي سابق.

ومَنْسُوخه: كل حديث رُفع حكمه الشرعي بدليل شرعي متأخر عنه.

وهو فن مهم صعب يُفتقر إليه، وعلمه فرض كفاية أعيا الفقهاء، وأعجز العلماء.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٧٦ ـ ٣٧٧

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

إن عرف الآخر منهما ـ أي الحديثين ـ إما بالنص، أو بتصريح الصحابي به، أو بالتاريخ، فالأخير **نَاسِخٌ**، والمتقدم **مَنْسُوخٌ**.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩١

النُّسَخ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

(ينظر: وبالإسناد أو به/س.ن.د).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

النُّسَخ والأجزاء التي متونها بإسناد واحد فقط، كـ:

نسخة همام بن منبه عن أبي هريرة رواية عبدالرزاق عن معمر عنه،

ونسخة شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة،

ونسخه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

فتح المغيث: ٢/٢٨٥

النَّسْخُ(١)

الترمذي (تـ: ٢٧٩هـ):

١ ـ **النَّسْخُ**: علة من علل الحديث.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٩٣

٢ ـ سمى الترمذي **النَّسْخَ** علة.

المنهل الروي ص: ٥٢

---

(١) هذا النوع: منه ما يعرف بنص النبي ﷺ مثل: **«كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها»**.

ومنه ما عرف بقول الصحابي مثل: **«كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار»**.

ومنه ما عرف بالتاريخ كحديث: **«أفطر الحاجم والمحجوم»**، وحديث: **«احتجم وهو صائم»**. بين الشافعي أن الأول كان سنة ثمانٍ، والثاني سنة عشر، ولا يثبت التقدم والتأخر بقول الصحابي: ثم نسخ، فربما قاله عن اجتهاد، ولا بكونه من أحداث الصحابة أو متأخري الصحبة، فربما سمعه من صحابي قديم.

ومنه ما عرف بالإجماع كحديث: **«قتل شارب الخمر في الرابعة»** عرف نسخه بالإجماع على خلافه، والإجماع لا ينسخ وإنما يدل على الناسخ. ينظر: المنهل الروي ص: ٦١ ـ ٦٢.

أبو بكر الباقلاني (تـ: ٤٠٣هـ):

النَّسْخُ: الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتاً مع تراخيه عنه.

التقييد والإيضاح ص: ٢٧٨

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

النَّسْخُ: إزالة القرآن والأحكام رأساً.

إكمال المعلم: ١٩٣/٣

الآمدي (تـ: ٦٣١هـ):

النَّسْخُ: عبارة عن رفع حكم الشارع حكماً منه متقدماً بحكمٍ منه متأخر.

التقييد والإيضاح ص: ٢٧٨

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

١ ـ **النَّسْخُ**: عبارة عن رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكمٍ منه متأخر.

علوم الحديث ص: ٢٧٧ ـ التقييد والإيضاح ص: ٢٧٨

٢ ـ **النَّسْخُ**: رفع الشارع الحكم السابق من أحكامه بحكم من أحكامه لاحق.

فتح المغيث للسخاوي: ٦٥/٣

ابن الحاجب (تـ: ٦٤٦هـ):

النَّسْخُ: عبارة عن رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكمٍ منه متأخر.

التقييد والإيضاح ص: ٢٧٨

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

النَّسْخُ: رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكمٍ منه متأخر.

التقريب للنووي: ١٩٠/٢ ـ صحيح مسلم بشرح النووي: ٣٥/١

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

تكلم الناس في حد النَّسْخِ ومن أجود حد فيه قولهم: هو رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر.

المنهل الروي ص: ٦١

التاج السبكي (تـ: ٧٧١هـ):

النَّسْخُ: رفع الحكم الشرعي بخطاب.

فتح المغيث للسخاوي: ٦٦/٣

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

النَّسْخُ: عبارة عن رفع الشارع حكماً من أحكامه سابقاً بحكم من أحكامه لاحق، والمراد برفع الحكم: قطع تعلقه بالمكلفين وإلا فالحكم قديم لا يرتفع.

فتح المغيث ص: ٣٣٠

ابن الجزري (تـ: ٨٣٣هـ):

١ ـ **النَّسْخُ**: رفع حكم متقدم بمتأخر.

الغاية في شرح الهداية: ٣٧٢/١

٢ ـ في بعض تعاليقه: **النَّسْخُ**: رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه، وقال: إنه أجود ما قيل فيه.

الغاية في شرح الهداية: ٣٧٢/١

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ **النَّسْخُ**: رفع تعلق حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه.

نزهة النظر ص: ١٦ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٦٥/٣ ـ الغاية في شرح الهداية: ٣٧٢/١

٢ ـ كثير من السلف يطلقون **النَّسْخَ** على التخصيص.

فتح الباري: ٤٩٦/٨

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **النَّسْخُ**: قيل: إنه بيان لانتهاء مدة الحكم.

فتح المغيث: ٦٦/٣

٢ ـ **النَّسْخُ** لغةً: الإزالة أو التحويل من حالٍ إلى حال.

وأما في الاصطلاح: ففيه عبارات اقتصر الناظم منها على أنه: رفع حكم متقدم بمتأخر.

الغاية في شرح الهداية: ٣٧٢/١

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

النَّسْخُ: عبارة عن رفع الشارع حكماً من أحكامه سابق بحكم من أحكامه لاحق.

توضيح الأفكار: ٢٣٨/٢

ن.ش.ق

النَّشَقُ:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

(ينظر: الضَّرْبُ/ ض.ر.ب).

ن.ص.ب

النَّاصِبِيّ:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

المنحرف عن علي عليه السلام هو **النَّاصِبِيّ**.

توضيح الأفكار: ٢٥٢/٢

النَّصْبُ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

النَّصْبُ: بغض علي، وتقديم غيره عليه.

هدي الساري ص: ٤٥٩ ـ توضيح الأفكار: ٢٥٢/٢

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

النَّصْبُ: بغض علي ﷺ وتقديم غيره عليه.

تدريب الراوي: ٣٢٨/١

النَّوَاصِبُ:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

النَّوَاصِبُ: كالخوارج وغيرهم.

توضيح الأفكار: ١٠٦/٢

ن.ص.ص

النَّصُّ:

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

أصل **النَّصِّ** في اللغة: الرفع، يقال منه: نصصت الدابة في سيرها.

ونص الحديث إلى أهله؛ أي: ارفعه إلى أهله وانسبه إليهم.

وقال أبو عبيد: النص: التحريك الذي يستخرج به من الدابة أقصى سيرها.

وأما **النَّصُّ** في الشريعة: فما استوى من خطاب القرآن وغيره ظاهره مع باطنه، وفهم مراده من ظاهره؛ ومنهم من قال: **النَّصُّ**: ما لا يصح أن يرد عليه التخصيص ويسلم من العلل، ولهم في حدوده كلام كثير ليس هذا موضع ذكره.

التمهيد: ٢٠٢/٢٢ ـ ٢٠٣

ن.ظ.ر

قول البخاري: **فِيهِ نَظَرٌ:**

المزي (تـ: ٧٤٢هـ):

قول البخاري في الرجل كثيراً: **فِيهِ نَظَرٌ.**

قال الحافظ المزي: هو نظير قولنا: متروك، أو مطروح.

النكت للزركشي ص: ٢٨٧

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

١ ـ عادته ـ أي البخاري ـ إذا قال: **فِيهِ نَظَرٌ**؛ بمعنى أنه متهم، أو ليس بثقة. فهو عنده أسوأ حالًا من الضعيف.

الموقظة ص: ٨٣

٢ ـ قد قال البخاري: **فِيهِ نَظَرٌ**؛ ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالباً.

ميزان الاعتدال: ٤١٦/٢ ـ الرفع والتكميل ص: ٣٨٨

٣ ـ (ينظر ما تقدم عند الحافظ المزي).

٤ ـ (ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

ابن كثير (تـ: ٧٧٤هـ):

(ينظر: قول البخاري: سكتوا عنه/س.ك.ت).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: قول البخاري: سكتوا عنه/س.ك.ت).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: قول البخاري: سكتوا عنه/س.ك.ت).

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

(ينظر: قول البخاري: سكتوا عنه/س.ك.ت).

قول البخاري: **فِي إِسْنَادِهِ نَظَرٌ:**

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

أويس بن عامر ويقال بن عمرو القرني اليمني العابد نزيل الكوفة.

قال البخاري: يماني مرادي، **فِي إِسْنَادِهِ نَظَرٌ** فيما يرويه.

وقال البخاري أيضاً في الضعفاء: **فِي إِسْنَادِهِ نَظَرٌ** يروي عن أويس في إسناد ذلك.

قلت: هذه عبارته، يريد أن الحديث الذي روي عن أويس في الإسناد إلى أويس نظر.

ميزان الاعتدال: ٢٧٨/١ ـ ٢٧٩ ـ الرفع والتكميل ص: ٣٤٨ ـ ٣٤٩

قول البخاري: فِي حَدِيثِهِ نَظَرٌ:

البخاري (تـ: ٢٥٦هـ):

إذا قلت: **فلان فِي حَدِيثِهِ نَظَرٌ**؛ فهو متهم واه.

سير أعلام النبلاء: ٤٤١/١٢ ـ الرفع والتكميل ص: ٤٠١ ـ ٤٠٢

لاَ أَعْرِفُ لَهُ نَظِيراً فِي الدُّنْيَا:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

ن.ع.ت

النُّعُوتُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

النُّعُوتُ: الألقاب، كذا قيل. والظاهر أن النعوت أعم من الألقاب، فيشمل النسبة إلى القبيلة، والبلد، والصنعة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٤٧ ـ ٧٤٨

مَنْ عُرِفَ بِنُعُوتٍ مُتَعَدِّدَةٍ:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

مَنْ عُرِفَ بِنُعُوتٍ مُتَعَدِّدَةٍ؛ أي: من ذكر من الرواة بأنواع من التعريفات من الأسماء، أو الكنى، أو الألقاب، أو الأنساب، إما من جماعة الرواة عنه، فعَرَفَه كل واحد منهم بغير ما عرفه الآخر، أو من راوٍ واحد، فعرفه مرة بهذا ومرة بذاك، فيلتبس ذلك على من لا معرفة عنده، بل على كثيرٍ من أهل المعرفة والحفظ، وإنما يفعل ذلك كثيراً المدلسون، وقد تقدم عند ذكر التدليس أن هذا أحد أنواعه، ويسمى: تدليس الشيوخ.

توضيح الأفكار: ٢٧٩/٢

ن.ق.د

النُّقَّادُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

النُّقَّادُ: جمع ناقد، يقال: نقدت الدراهم؛ إذا استخرجت منها الزيف. وهم الذين خصهم الله بنور السنة وقوة البصيرة، فلم تخف عنهم حال مغترٍ ولا زور كذابٍ، فبينوا بنقدهم فسادها، وميزوا الغث من السمين، والمزلزل والمكين، وقاموا بأعباء ما تحملوه.

فتح المغيث: ١/٢٦٠

طَبَقَاتُ النُّقَّادِ= (طَبَقَاتُ النُّقَّادِ/ط.ب.ق).

ن.ق.ط

النَّقْطُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

النَّقْطُ: من نَقَطْتُ الكتاب نَقْطاً: وَضَعْتُ عليه النُّقْطَة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٨٩

ن.ق.ل

النَّقْلُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

النَّقْلُ الذي هو أداء ما تحمَّلَه.

الغاية في شرح الهداية: ١/١٤٦

طَرِيقُ النَّقْلِ = (طَرِيقُ النَّقْلِ/ط.ر.ق).

النَّاقِلَةُ لِلآثَارِ:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

فقد أخبر أن **النَّاقِلَةُ لِلآثَارِ** والمقبولين على منازل، وأن أهل المنزلة الأعلى الثقات وأن أهل المنزلة الثانية أهل الصدق والأمانة.

الجرح والتعديل: ٢/٣٧

النَّاقِلُونَ:

أبو علي الحسين بن محمد الجيَّانيّ (ت: ٤٩٨هـ):

النَّاقِلُونَ سبع طبقات: ثلاث مقبولة، وثلاث متروكة، والسابعة مختلفٌ فيها:

فالأولى: أئمة الحديث وحفاظه، وهم الحجة على من خالفهم، ويقبلُ انفرادُهم.

الثانية: دونهم في الحفظ والضبط، لَحِقَهمْ في بعض روايتهم وهمٌ وغلطٌ، والغالبُ على حديثهم الصحَّةُ، ويُصَحِّحُ ما وَهموا فيه من رواية الطبقة الأولى وهم لاحقون بهم.

الثالثة: جنحت إلى مذاهب من الأهواء غيرُ غاليةٍ ولا داعية، وصحَّ حديثها، وثبَتَ صدقُها، وقلَّ وهْمُها، فهذه الطبقة احتمل أهلُ الحديث الرواية عنهم، وعلى هذه الطبقات الثلاث يدور نقل الحديث، وإليها أشار مسلم في صدر كتابه إلى قسمة الحديث على ثلاثة أقسام وثلاث طبقات، فلم يُقدَّر له إلا الفراغ من الطبقة الأولى واخترمته المنيَّةُ.

وثلاث طبقات أسقَطَهَا أهلُ المعرفة:

الأولى: من وُسِم بالكذب، ووضع الحديث.

الثانية: من غلب عليه الوهمُ والغلط حتى استغرق روايته.

الثالثة: من غلت في البدعة، ودعَتْ إليها، وحَرَّفت الروايات، وزادت فيها ليحتجُّوا بها.

والسابعة: قوم مجهولون انفردوا بروايات لم يُتابعَوا عليها، فقبلهم قوم وأوقفهم آخرون.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٢٨/١. تدريب الراوي ١٤٢/١ ـ ١٤٣

ن.ق.ي

الانْتِقَاءُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **الانْتِقَاءُ**: التقاط مما يحتاج إليه من الكتب والمسانيد ونحوها.

فتح المغيث: ٣٨٢/٢

٢ ـ **الانْتِقَاءُ**: التقاط ما يحتاج إليه من الكتب والمسانيد ونحوها، معتنياً ببيان المشكل وشرح المعنى.

الغاية في شرح الهداية: ١/ ٢٢٠

المُنْتَقِي:

ابن المبارك (تـ: ١٨١هـ):

ما جاء من **مُنْتَقِي** ـ يعني منتقي الحديث ـ خير قط.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢/ ١٨٧

ن.ك.ر

قولهم: **أنْكَرُ مَا رَوَاهُ فُلَانٌ كَذَا:**

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

وقع في عبارتهم: **أنْكَرُ مَا رَوَاهُ فُلَانٌ كَذَا**؛ وإن لم يكن ذلك الحديث ضعيفاً. وقال ابن عدي: **أنكر ما** روى بريد بن عبدالله بن أبي بردة: «**إذا أراد الله بأمةٍ خيراً قبض نبيها قبلها**». هذا طريق حسن رواته ثقات، وقد أدخله قوم في صحاحهم. والحديث في صحيح مسلم.

وقال الذهبي: **أنكر ما** للوليد بن مسلم من الأحاديث حديث حفظ القرآن، وهو عند الترمذي وحسنه، وصححه الحاكم على شرط الشيخين.

تدريب الراوي: ١/ ٢٤١

اللكنوي (تـ: ١٣٠٤هـ):

ألا تبادر بحكم ضعف الراوي بوجود: **أنْكَرُ مَا رَوَى**؛ في حق روايته في «**الكامل**» و«**الميزان**» ونحوهما، فإنهم يطلقون هذا اللفظ على الحديث الحسن والصحيح أيضاً بمجرد تفرد راويهما.

الرفع والتكميل ص: ٢١١

المَنَاكِيرُ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

أحمد وغيره يطلقون **المَنَاكِيرَ** على الأفراد المطلقة.

هدي الساري ص: ٣٩٢ ـ الرفع والتكميل ص: ٢٠٢

قولهم: **رَوَى أَحَادِيثَ مَنَاكِير:**

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

١ ـ في «**شرح الإلمام**»: قولهم: **رَوَى أَحَادِيثَ مَنَاكِير**؛ لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه: منكر الحديث، فليتنبه للفرق بين قولهم: منكر الحديث، وروى مناكير.

النكت للزركشي ص: ٢٨٦

٢ ـ في «**شرح الإلمام**»: **قولهم**: **رَوَى مَنَاكِير**؛ لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه: منكر الحديث، لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة، كيف وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: يروي أحاديث منكرة. وهو ممن اتفق عليه الشيخان، وإليه المرجع في حديث: «**إنما الأعمال بالنيات**».

فتح المغيث للسخاوي: ٣٧٣/١ ـ الرفع والتكميل ص: ٢٠٣

٣ ـ في «**الإلمام**»: من يقال فيه: منكر الحديث ليس كمن يقال فيه: **رَوَى أَحَادِيثَ مُنْكَرَةٍ**، لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى تقتضي أنه وقع له في حين لا دائماً، وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: يروي أحاديث منكرة. وقد اتفق عليه الشيخان، وإليه المرجع في حديث: «**إنما الأعمال بالنيات**».

النكت للزركشي ص: ٢٨٦ ـ ٢٨٧

لَهُ مَنَاكِير:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

المُنْكَرُ:

مسلم (تـ: ٢٦١هـ):

١ ـ في «**مقدمة كتابه**»: وعلامة **المُنْكَرِ** في حديث: إذا ما عرضت روايته على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها.

النكت للزركشي ص: ٢٠٤

٢ ـ **المُنْكَرُ**: أن يروي الراوي عن شيخ كثير الحديث والرواة شيئاً ينفرد به عنهم.

تدريب الراوي: ٦٩/١

٣ ـ في «**مقدمة صحيح مسلم**»: وعلامة **المُنْكَرِ** في حديث المحدث: ما إذا عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم ولم يكذبوا فيها، فإذا كان الأغلب من حديثه ذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله.

توضيح الأفكار: ٦/٢

أبو بكر البرديجي (تـ: ٣٠١هـ):

١ ـ **المُنْكَرُ مِنَ الحَدِيثِ**: الحديث الذي ينفرد به الرجل ولا يعرف متنه من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجهٍ آخر.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٨٠ ـ الإرشاد للنووي ص: ٩٦ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٨٧ ـ الغاية في شرح الهداية: ٣٢٥/١

٢ ـ **المُنْكَرُ**: الفرد الذي لا يعرف متنه عن غير راويه.

التقريب للنووي: ٢٣٨/١

٣ ـ **المُنْكَرُ**: ما ينفرد به الراوي. . . إذا لم يكن له متابع[١].

فتح الباري: ١٣٤/١٢

٤ ـ **المُنْكَرُ**: الفرد سواء تفرد به ثقة أو غير ثقة.

هدي الساري ص: ٤٥٥

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

المُنْكَرُ ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ فإنه بمعناه:

الأول: المنفرد المخالف لما رواه الثقات.

---

(١) في التعريف حذف يسير، وقد وصف صاحب الفتح هذا التعريف بأنه على طريقة المعرف.

والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده.

علوم الحديث ص: ٨٠ ـ ٨٢ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٨٨ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٤٠ ـ ٣٤٢

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

قال ـ رحمه الله ـ: «وعلامة **المُنْكَرِ** في حديث إذا ما عُرِضَت روايتُه للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها».

هذا الذي ذكره ـ رحمه الله أي: مسلم ـ هو معنى **المُنْكَر** عند المحدثين يعني به المنكر المردود، فإنهم قد يطلقون **المُنْكَرَ** على انفراد الثقة بحديث، وهذا ليس بمنكر مردود إذا كان الثقة ضابطاً متقناً.

صحيح مسلم بشرح النووي: ٥٦/١ ـ ٥٧

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

المُنْكَرُ: كالشَّاذ.

وقيل: ما تفرَّد به الراوي. وهو منقوض بالأفراد الصحيحة.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١٦

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

١ ـ **المُنْكَرُ**: ما انفرد الراوي الضعيف به، وقد يعد مفرد الصدوق منكراً.

الموقظة ص: ٢٤

٢ ـ قد يسمي جماعة من الحفاظ الحديث الذي ينفرد به هشيم وحفص بن غياث: منكراً.

فإن كان المنفرد من طبقة مشيخة الأئمة، أطلقوا النكارة على ما انفرد به مثل عثمان بن أبي شيبة... وقالوا: هذا **مُنْكَرٌ**.

فإن روى أحاديث من الأفراد المنكرة، غمزوه ولينوا حديثه وتوقفوا

في توثيقه، فإن رجع عنها وامتنع من روايتها وجوز على نفسه الوهم، فهو خير له وأرجح لعدالته.

الموقظة ص: ١٧٧ ـ ١٧٨

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ) في «**تخريج أحاديث إحياء العلوم**»:

كثيراً ما يطلقون **المُنْكَرَ** على الراوي، لكونه روى حديثاً واحداً.

فتح المغيث للسخاوي: ٣٧٣/١ ـ الرفع والتكميل ص: ٢٠١

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ **المُنْكَرُ**: أطلقه أحمد بن حنبل، وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له.

هدي الساري ص: ٤٣٧ ـ الرفع والتكميل ص: ٢٠٢

٢ ـ أطلق الإمام أحمد، والنسائي، وغير واحد من النقاد المنكر على مجرد التفرد؛ لكن حيث لا يكون المنفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده.

توضيح الأفكار: ٦/٢

٣ ـ **المُنْكَرُ**: ما رواه غير المقبول مخالفاً للثقات.

وأما إذا تفرد المستور، أو الموصوف بسوء الحفظ أو الضعف في بعض شيوخه دون بعض بشيء لا متابع له فيه ولا شاهد، فهذا **أحد قسمي المنكر**، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث. وإن خولف مع ذلك فهو **القسم الثاني**، وهو المعتمد على رأى الأكثرين.

فبان بهذا فصل المنكر من الشاذ، وأن كلًّا منهما قسمان يجمعهما مطلق التفرد، أو مع قيد المخالفة.

الغاية في شرح الهداية: ٣٢٧/١ ـ توضيح الأفكار: ٥/٢ ـ ٦

٤ ـ في «**شرح النخبة**»: بينهما ـ أي بين الشاذ والمنكر ـ عمومٌ وخصوصٌ من وجه، لأن بينهما اجتماعاً في اشتراط المخالفة، وافتراقاً في أن الشاذ: رواية ثقة أو صدوق. **والمُنْكَرُ**: رواية ضعيف.

الغاية في شرح الهداية: ٣٢٧/١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **المُنْكَرُ**: بمعنى الشاذ.

فتح المغيث: ٩٨/١

٢ ـ **المُنْكَرُ**: الحديث الفرد وهو الذي لا يعرف متنه من غير جهة راويه فلا متابع له ولا شاهد، كذا الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون البرديجي أطلق، والصواب في التخريج يعني: المروي.

فتح المغيث: ٢٠١/١

٣ ـ إذا انفرد المستور، أو الموصوف بسوء الحفظ، أو المضعف في بعض مشايخه خاصة، أو نحوهم ممن لا حكم لحديثهم بالقبول بغير عاضد يعضده بما لا متابع له ولا شاهد، فهذا **أحد قسمي المُنْكَرِ**، وهو الذي يوجد إطلاق المنكر عليه من المحدثين كأحمد والنسائي، وإن خولف مع ذلك فهو **القسم الثاني**، وهو المعتمد على رأي الأكثرين في تسميته.

فتح المغيث: ٢٠٢/١

٤ ـ قد يطلق ذلك على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء.

فتح المغيث: ٣٧٣/١ ـ الرفع والتكميل ص: ٢٠١

٥ ـ **المُنْكَرُ**: ما رواه الضعيف مخالفاً.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٣٨

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

المُنْكَرُ: ما خالف فيه المستور أو الضعيف الذي ينجبر بمتابعة مثله، أو تفرد به الضعيف الذي لا ينجبر بذلك.

فتح الباقي: ١٩٧/١ ـ ١٩٨

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

بعضهم قالوا: الشَّاذُّ و**المُنْكَرُ** واحد. والفارقون بينهما قالوا: **المُنْكَرُ**: ما يخالف فيه الجمهور، وهو أعم من أن يكون ثقة أم لا.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٥٣

في «**النخبة**» و«**شرحها**» و«**شرح شرحها**»:

وعرف بهذا أي بما ذكرناه من التقرير الدال على الفرق بين الشاذ **والمُنْكَرِ**، أن بينهما عموماً وخصوصاً من وجه، وهو أنه يعتبر في كل منهما شيء لا يعتبر في الآخر، ويعتبر في كليهما شيء آخر، حيث اعتبر في كليهما مخالفة الأرجح، وفي الشاذ مقبولية الراوي، وفي المنكر ضعفه، لأن بينهما اجتماعاً في اشتراط المخالفة، وافتراقاً في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق، والمنكر راويه ضعيف، أي لسوء حفظه أو جهالته أو نحو ذلك، وقد غفل أي عن هذا الاصطلاح أو عن هذا التحقيق من سوى بينهما، أراد به ابن الصلاح فإنه سوى بينهما.

توضيح الأفكار: ٦/٢

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

١ ـ (ينظر: الشاذ).

٢ ـ أو ـ أي إن كان الطعن في الراوي ـ لفحش غلط، أو غفلة عن الإتقان، أو فِسق بالفعل أو بالقول: **فَمُنْكَرٌ**.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩٤

اللكنوي (تـ: ١٣٠٤هـ):

اصطلح المتأخرون على أن **المُنْكَرَ**: الحديث الذي رواه ضعيف مخالفاً لثقة. وأما إذا خالف الثقة غيره من الثقات فهو شاذ.

الرفع والتكميل ص: ٢٠٠

قيل:

المُنْكَرُ: ما تفرد به من ليس ثقةً ولا ضابطاً، فهو الشاذ على هذا، كما تقدم.

المنهل الروي ص: ٥١

مُنْكَرُ الحَدِيثِ:

البخاري (تـ: ٢٥٦هـ) في كتابه «**الأوسط**»:

كل من قلت فيه: **مُنْكَرُ الحَدِيثِ**؛ لا يحتج به.

وفي لفظ: لا تحل الرواية عنه.

بيان الوهم والإيهام: ٢/٢٦٤ ـ ٣/٣٧٧ ـ ميزان الاعتدال: (ترجمة أبان بن جبلة الكوفي) ـ فتح المغيث للسخاوي: ١/٣٧٣ ـ الرفع والتكميل ص: ٢٠٨

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ) في «**الإلمام**»:

مُنْكَرُ الحَدِيثِ: وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه.

النكت للزركشي ص: ٢٨٦ ـ فتح المغيث للسخاوي: ١/٣٧٣ ـ الرفع والتكميل ص: ٢٠٣

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

قولهم: **مُنْكَرُ الحَدِيثِ**: لا يعنون به أن كل ما رواه منكر، بل إذا روى الرجل جملة، وبعض ذلك مناكير، فهو منكر الحديث.

ميزان الاعتدال: (ترجمة عبدالله بن معاوية الزبيري) ـ فتح المغيث للسخاوي: ١/٣٧٣ ـ الرفع والتكميل ص: ٢٠١

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

مُنْكَرُ الحَدِيثِ: ممن يخرج حديثه للاعتبار.

فتح المغيث ص: ١٧٧

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

مُنْكَرُ الحَدِيثِ: هذه اللفظة يطلقها أحمد وغيره على من غرب على أقرانه بالحديث.

هدي الساري ص: ٤٥٣

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

يطلق ـ يعني البخاري ـ **مُنْكَرُ الحَدِيثِ** على من لا تحل الرواية عنه.

تدريب الراوي: ١/٣٤٩

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

قائم بن صالح السندي في رسالته «**فوز الكرام بما ثبت في وضع اليدين تحت السرة أو فوقها تحت الصدر عن الشفيع المظلَّل بالغمام**»:

قال بعد ذكر تعريف الشاذ والمنكر: فإذا أحطت علماً بهذا علمت أن قول من قال في أحد: هو **مُنْكَرُ الحَدِيثِ**؛ جرح مجرد. إذ حاصله أنه ضعيف خالف الثقات. ولا ريب أن قولهم: هذا ضعيف؛ جرح مجرد، فيمكن أن يكون ضعفه عند الجارح بما لا يراه المجتهد العامل بروايته جرحاً.

فإن قيل: إن الإنكار جرح مفسر، كما صرح به الحفاظ، أجيب بأن معنى **مُنْكَرُ الحَدِيثِ** ـ كما سمعت ـ ضعيف خالف الثقة.

الرفع والتكميل ص: ٢٠٤ ـ ٢٠٥

قولهم: **هذا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ:**

اللكنوي (تـ: ١٣٠٤هـ):

١ ـ لا تظنن من قولهم: **هذا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ**؛ أن راويه غير ثقة، فكثيراً ما يطلقون النكارة على مجرد التفرد.

الرفع والتكميل ص: ٢٠٠

٢ ـ **القدماء** كثيراً ما يطلقونه ـ أي قولهم: **هذا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ** ـ على مجرد ما تفرد به راويه وإن كان من الأثبات.

والمتأخرون يطلقونه على رواية راوٍ ضعيف خالف الثقات.

الرفع والتكميل ص: ٢١١

فُلَانٌ حَدِيثُهُ مُنْكَرٌ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

فُلَانٌ حَدِيثُهُ مُنْكَرٌ: ممن يخرج حديثه للاعتبار.

فتح المغيث ص: ١٧٧

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

من فحش غلطه، أو كثرت غفلته، أو ظهر فسقه؛ **فَحَدِيثُهُ مُنْكَرٌ**.

نزهة النظر ص: ٢٢

النَّكَارَةُ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

من تأمل كلام الأقدمين من أهل الحديث وجدهم إنما يطلقون **النَّكَارَةَ** على الحديث الذي يخالف رواية الحفاظ المتقنين.

النكت للزركشي ص: ٢٠٤

التلميذ قاسم بن قطلوبغا (تـ: ٨٧٩هـ):

قد أطلقوا في غير موضع **النَّكَارَةَ** على رواية الثقة مخالفاً لغيره، ومن ذلك حديث: «**نزع الخاتم**» حيث قال أبو داود: هذا حديث منكر مع أنه راويه همّام بن يحيى، وهو ثقة، احتج به أهل الصحيح.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٤٢

لَهُ مَا يُنْكَرُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الخامسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

ن.م.ي

يَنْمِي أو يَنْمِيهِ: (ينظر: يبلغ به/ب.ل.غ).

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

مالك عن أبي حازم بن دينار، عن سهل بن سعد الساعدي أنه قال: «كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة». قال أبو حازم: لا أعلم إلا أنه **يَنْمِي** ذلك.

يَنْمِي ذلك: يعني يرفعه، يريد إلى النبي ﷺ.

التمهيد: ٩٦/٢١

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ من اصطلاح أهل الحديث إذا قال الراوي: **يَنْمِيهِ**؛ فمراده: يرفع ذلك إلى النبي ﷺ، ولو لم يقيده.

فتح الباري: ٢٢٥/٢

٢ ـ يَنْمِي: بفتح أوله وكسر الميم؛ أي: يبلغ، تقول: نميت الحديث أنميه؛ إذا بلغته على وجه الإصلاح وطلب الخير، فإذا بلغته على وجه الإفساد والنميمة قلت: نمَّيْتُهُ بالتشديد، كذا قاله الجمهور.

وادعى الحربي أنه لا يقال إلا نَمَّيْتُهُ بالتشديد، قال: ولو كان بالتخفيف للزم أن يقول: خبر بالرفع.

فتح الباري: ٢٩٩/٥

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

قال مالك: ينمي؛ أي: يرفع الحديث.

والاصطلاح في هذه اللفظة موافق للغة، قال أهلها: نميت الحديث إلى غيري نمياً؛ إذا أسندته ورفعته، وكذا في قوله: «**وأنهى أمتي عن الكي**». دليل لذلك، فانبنت لهذه الألفاظ وما أشبهها مما الاصطلاح عن الكناية بها عن الرفع.

فتح المغيث: ١٢٦/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

يَنْمِيه: بفتح أوله وسكون النون وكسر الميم؛ أي: ينسبه ويسنده. يقال: نَمَيْتُ الحديث إلى غيري نَمْياً؛ إذا أسندته أو رفعته، كحديث مالك، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد قال: «كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة». قال أبو حَازِم: لا أعلم إلا أنه **يَنْمِي** ذلك.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٥٨

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

يَنْمِيهِ: بفتح أوله وسكون النون وكسر الميم؛ كحديث مالك عن أبي حازم، عن سهل بن سعد: «كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة». قال أبو حازم: لا أعلم إلا أنه ينمي ذلك.

وهذا هو معنى **نَمَيْتُ الحَدِيثَ** إلى فلان؛ إذا أسندته إليه.

توضيح الأفكار: ٢٣١/١

يَنْمِي الحَدِيثَ:

(ينظر: ينمي أو ينميه).

ن.هـ.ي

المُنْتَهِي:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

المُنْتَهِي: الذي حصل من الشيء أكثره وأشهره، وصلح مع ذلك لإفادته وتعلمه، والإرشاد إليه وتفهيمه.

فتح المغيث: ١/١١

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

المُنْتَهِي: من حصل منه ـ أي من الفن ـ أكثره، وصلح لإفادته.

فتح الباقي: ١/٨

ن.و.ع

الأَنْوَاعُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الأَنْوَاعُ: جمع نوع والمراد به هنا القسم وكذا الصنف، إذ معناهما متقارب. وأكثر المحدثين وكذا المصنفين لا يراعي اصطلاح من فرَّق بينهما.

الغاية في شرح الهداية: ١/٩٢

ن.و.ل

نَاوَلَنِي:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

نَاوَلَنِي: أرفع أنواع الإجازة لما فيها من التعيين، والتشخيص، والإجازة دون السماع.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٦٢

المُنَاوَلَةُ:

إسماعيل بن أبي أويس (تـ: ٢٢٦هـ):

المُنَاوَلَةُ هو قوله: أرويه عنك.

فتح المغيث للسخاوي: ١١٦/٢

ابن خُزيمة (تـ: ٣١١هـ):

(ينظر: الإجازة/ج.و.ز).

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

١ ـ **المُنَاوَلَةُ**: أرفع ضروب الإجازة وأعلاها.

وصفتها: أن يدفع المحدث إلى الطالب أصلاً من أصول كتابه، أو فرعاً قد كتبه بيده ويقول له: هذا الكتاب سماعي من فلان، وأنا عالمٌ بما فيه، فحدث به عني.

الكفاية ص: ٣٢٦

٢ ـ **المُنَاوَلَةُ** أرفع من المكاتبة، لأن المناولة إذن ومشافهة في رواية لمعين، والمكاتبة مراسلة بذلك.

الكفاية ص: ٣٣٥ ـ النكت للزركشي ص: ٣١٤

أبو عامر العبدي (تـ: ٥٢٤هـ):

المُنَاوَلَةَ كالسماع.

تذكرة الحفاظ: ١٢٧٣/٤

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

المُنَاوَلَةُ على أنواع:

أرفعها: أن يدفع الشيخ كتابه الذي رواه أو نسخة منه وقد صححها، أو أحاديث من حديثه وقد انتخبها وكتبها بخطه، أو كتبت عنه فعرفها، فيقول للطالب: هذه روايتي، فاروها عني فيدفعها إليه. أو يقول له: خذها فانسخها وقابل بها ثم اصرفها إليّ وقد أجزت لك أن تحدث بها عني، أو

اروها عني. أو يأتيه الطالب بنسخة صحيحة من رواية الشيخ، أو بجزء من حديثه، فيقف عليه الشيخ ويعرفه ويحقق جميعه وصحته ويجيزه له.

نوع آخر من المناولة: أن يعرض الشيخ كتابه، ويناوله الطالب، ويأذن له في الحديث به عنه، ثم يمسكه الشيخ عنده ولا يمكنه منه.

الإلماع ص: ٧٩ ـ ٨٢

السهيلي (تـ: ٥٨١هـ):

جعل الناس **المُنَاوَلَةَ** اليوم: أن يأتي الطالب الشيخ فيقول: ناولني كتابك، فيناوله، ثم يمسكه ساعة عنده، ثم ينصرف الطالب فيقول: حدثني فلان مناولة.

فتح المغيث للسخاوي: ١٢١/٢

ابن تيمية (تـ: ٧٢٨هـ):

١ ـ **المُنَاوَلَةُ**: عرض العرض فإن قوله لما معه.

الفتاوى لابن تيمية: ٣٤/١٨

٢ ـ **المُنَاوَلَةُ** والكتابة: وكلاهما إنما أعطاه كتاباً لا خطاباً، لكن المناولة مباشرة، والكتاب بواسطة.

الفتاوى لابن تيمية: ٣٤/١٨

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ **المُنَاوَلَةُ**: صورتها: أن يعطي الشيخ الطالب الكتاب فيقول له: هذا سماعي من فلان، أو هذا تصنيفي فاروه عني.

فتح الباري: ١٥٤/١

٢ ـ **المُنَاوَلَةُ**: الإعطاء.

وفي الاصطلاح: إعطاء الكتاب للطالب ليرويه عنه، ويشترط أن يصرح بالإذن على الصحيح.

هدي الساري ص: ٢٠٠

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **المُنَاوَلَةُ** لغةً: العطية.

واصطلاحاً: إعطاء الشيخ الطالب شيئاً من مروياته، مع إجازته به صريحاً، أو كناية.

فتح المغيث: ١١٢/٢

٢ ـ **المُنَاوَلَةُ**: أعلى الإجازات، لما فيها من التعيين والتشخيص، بحيث سوى بينهما وبين القراءة على الشيخ غير واحد من الأئمة في التسمية، إذ سموها عرضاً، وحينئذٍ فينبغي التمييز بأن يقال في هذه عرض المناولة، وفي تلك عرض القراءة.

والصحيح أنها منحطة عن السماع والقراءة، وقيل: بل هي في القوة كالسماع.

ومن صورها: أن يدفع إليه الشيخ أصل سماعه أو فرعاً مقابلًا عليه، وكذا بأن يناوله الطالب سماعه فيتأمله وهو عارف به، ثم يناوله الطالب ويقول له في الصورتين: هذا سماعي وروايتي عن فلان فاروه عني، أو أجزت لك روايته، ثم يبقيه في الصورة الأولى في يده تمليكاً أو إعارة إلى أن ينسخه.

الغاية في شرح الهداية: ١٥٥/١

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

المُنَاوَلَةُ: إعطاء الشيخ الطالب شيئاً من مروياته ويقول له: هذا من حديثي أو مروياتي، أو نحو ذلك.

فتح الباقي: ٨٩/٢

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

ليس في **المُنَاوَلَةِ** تحديث أصلاً، بل هو أن يعطيه الشيخ كتابه ويأذنه بالرواية.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٦٣

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

المُنَاوَلَةُ لغةً: العطية، ومنه حديث الخضر: «**فحملوهما بغير نول**» أي: عطاء.

واصطلاحاً: إعطاء الطالب شيئاً من مروياته مع إجازته له به صريحاً أو كناية، وأخرت عن الإجازة مع أنها أعلى منها على المعتمد، لأنها جزء لأول نوعيه.

توضيح الأفكار: ٢/٢٠٣

المُنَاوَلَةُ المُجَرَّدَةُ عَنِ الإِجَازَةِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

المُنَاوَلَةُ المُجَرَّدَةُ عَنِ الإِجَازَةِ: بأن يناوله الكتاب كما تقدم ذكره أولاً، ويقتصر على قوله: هذا من حديثي أو من سماعاتي، ولا يقول: اروه عني أو أجزت لك روايته عني، ونحو ذلك.

علوم الحديث ص: ١٦٩ ـ الإرشاد للنووي ص: ١٣٥ ـ ١٣٦ ـ التقريب للنووي: ٢/٤٥ ـ المنهل الروي ص: ٨٩

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

المُنَاوَلَةُ المُجَرَّدَةُ عَنِ الإِجَازَةِ: هو أن يناوله كتاباً ويقول: هذا سماعي مقتصراً عليه.

الخلاصة ص: ١٠٨

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المناولات).

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

(إذا خلت **المُنَاوَلَةُ**) أي **تجردت** (**عن الإذن**) أي: بأن يناوله الكتاب ويقول: هذا من حديثي، أو من سماعي، ولا يقول له: اروِ عني، أو أجزت لك روايته عني، ونحو ذلك.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٨٢

المُنَاوَلَةُ المَقْرُونَةُ بِالإِجَازَةِ:

الغزالي (تـ: ٥٠٥هـ) في «**المستصفى**»:

قوله: «وهي أعلى أنواع الإجازة»:

حكاه - يعني الغزالي - عن أصحاب الحديث، قال: وهي عندهم أعلى درجة منها.

النكت للزركشي ص: ٣٣٠ - ٣٣١

ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ):

الظاهر أنها - أي **المُنَاوَلَةُ** - أخفض من الإجازة، لأن أقل درجاتها أنها إجازة مخصوصة في كتاب بعينه بخلاف الإجازة.

النكت للزركشي ص: ٣٣١

ابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ):

المُنَاوَلَةُ المَقْرُونَةُ بِالإِجَازَةِ: أعلى أنواع الإجازة على الإطلاق، ولها صور:

منها: أن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل سماعه أو فرعاً مقابلًا به ويقول: «هذا سماعي أو روايتي عن فلان فاروه عني، أو أجزت لك روايتي عنه»، ثم يُمَلِّكُهُ إياه. أو يقول: «خذه وانسخه وقابل به ثم رُدَّهُ إليَّ»، أو نحو هذا.

ومنها: أن يجيء الطالب إلى الشيخ بكتابٍ أو جزء من حديثه فيعرضه عليه، فيتأمله الشيخ وهو عارفٌ متيقظ، ثم يعيده إليه ويقول له: «وقفت على ما فيه وهو حديثي عن فلان أو روايتي عن شيوخي فيه فاروه عني، أو أجزت لك روايته عني». وهذا قد سماه غير واحدٍ من أئمة الحديث عرضاً. وقد سبقت حكايتنا في القراءة على الشيخ أنها تسمى عرضاً أيضاً، فلنسم ذلك: عرض القراءة، وهذا عرض المناولة.

ومنها: أن يناول الشيخُ الطالبَ كتابه ويجيز له روايته عنه، ثم يمسكه الشيخ عنده ولا يمكنه منه.

ومنها: أن يأتي الطالبُ الشيخَ بكتابٍ أو جزء فيقول: «هذا روايتك فناولنيه وأجِزْ لي روايته»، فيجيبه إلى ذلك من غير أن ينظر فيه ويتحقق روايته لجميعه.

علوم الحديث ص: ١٦٥ - ١٦٦ - وينظر: الإرشاد للنووي ص: ١٣٤ - ١٣٥ - التقريب للنووي: ٢/٤٥ - المنهل الروي ص: ٨٨ - ٨٩ - الخلاصة ص: ١٢٠ - ١٢١.

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

قوله: «**المُنَاوَلَةُ المَقْرُونَةُ بِالإِجَازَةِ**»

قد أنكر بعض الأصوليين إفراد المناولة عن الإجازة، وقال: هي راجعة إليها.

وقال ابن سعيد: هي في معناها، لكن يفترقان في أن المناولة تفتقر إلى مشافهة المجيز للمجاز له وحضوره، قال: وممن رأى استعمالها مالك وغيره.

النكت للزركشي ص: ٣٣٠

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

المُنَاوَلَةُ المَقْرُونَةُ بِالإِجَازَةِ: صورتها أن يدفع الشيخ أصله أو ما قام مقامه للطالب، أو يُحضر الطالب الأصل للشيخ ويقول له في الصورتين: هذا روايتي عن فلان فاروه عني.

نزهة النظر ص: ٣٦

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المناولات).

أَلْفَاظُ الرِّوَايَةِ بِالمُنَاوَلَةِ:

الأوزاعي (تـ: ١٥٧هـ):

قال عمرو بن أبي سلمة: قلت له: في المناولة أقول فيها: حدثنا؟ فقال: إن كنت حدثتك فقل: حدثنا. فقلت: فما أقول؟ قال: قل: قال أبو عمرو، أو عن أبي عمرو.

فتح المغيث للسخاوي: ١٣٢/٢

عَرْضُ المُنَاوَلَةِ = (عَرْضُ المُنَاوَلَةِ/ع.ر.ض)

(وينظر: المناولة)

المُنَاوَلَاتُ:

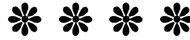
السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **المُنَاوَلَاتُ على نوعين**: إما أن تقترن بالإذن أي بالإجازة، أو لا بل تكون مجردة عن الإجازة، فالمناولة التي فيها إذن أي أجيز، وهي النوع الأول، أعلى الإجازات.

فتح المغيث: ١١٣/٢

٢ ـ النوع الثاني: إن خلت من إذن المناولة، بأن يناول الشيخ الطالب شيئاً من مرويه ملكاً، أو عاريةً لينتسخ منه، أو يأتي إلى الشيخ بشيءٍ من حديثه فيتصفحه وينظر فيه مع معرفته، ثم يدفعه إليه ويقول له في الصور كلها: هذا من رواياتي.

فتح المغيث: ١٢٢/٢



حرف الهاء

هـ.ذ.ر.م

الهَذْرَمَةُ:

عمر بن الخطاب (تـ: ٢٣هـ):

قال رضي الله عنه: شر الكتابة المشق، وشر القراءة **الهَذْرَمَةُ**، وأجود الخط أبينه.

الجامع لأخلاق الراوي: ١/٢٦٢ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٨٥ ـ تدريب الراوي: ٢/٧٠

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

لا تحدث عجِلًا بكسر الجيم؛ أي: حال كونك مستعجلًا، لأنه قد يفضي إلى السرعة في القراءة الناشئ عنها **الهَذْرَمَة**.

فتح المغيث: ٢/٣١٩

هـ.ل.ك

هَالِكٌ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

هـ.م.ل

عَلَامَةُ الإِهْمَالِ:

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

وكما نأمره بنقط ما ينقط للبيان كذلك نأمره بتبيين المهمل بجعل

عَلَامَة الْإِهْمَالِ تحته فيجعل تحت الحاء حاءً صغيرة وكذلك تحت العين عيناً صغيرة وكذلك الصاد والطاء والدال والراء وهو عمل بعض أهل المشرق والأندلس.

ومنهم من يقتصر على مثال النبرة تحت الحروف المهملة.

ومنهم من يقلب النقط في المهملات فيجعله أسفل علامة لإهماله.

ومن أهل المشرق من يعلم على الحروف المهملة بخطٍ صغيرٍ فوقه شبه نصف النبرة.

الإلماع ص: ١٥٧.

ابن الصلاح (تـ: **٦٣٤هـ**):

كما تضبط الحروف المعجمة بالنقط، كذلك ينبغي أن تضبط المهملات غير المعجمة **بِعَلَامَةِ الإِهْمَالِ** لتدل على عدم إعجامها. وسبيل الناس في ضبطها مختلف:

فمنهم من يقلب النقط فيجعل النقط الذي فوق المعجمات تحت ما يشاكلها من المهملات، فينقط تحت الراء، والصاد، والطاء، والعين، ونحوها من المهملات. وذكر بعض هؤلاء أن النقط التي تحت السين المهملة تكون مبسوطة صفاً، والتي فوق الشين المعجمة تكون كالأثافي.

ومن الناس من يجعل علامة الإهمال فوق الحروف المهملة كقُلامة الظفر مضطجعة على قفاها.

ومنهم من يجعل تحت الحاء المهملة حاءً مفردةً صغيرة، وكذا تحت الدال، والطاء، والصاد، والسين، والعين، وسائر الحروف المهملة الملتبسة مثل ذلك.

فهذه وجوه من **علامات الإهمال** شائعة معروفة.

وهناك من العلامات ما هو موجود في كثيرٍ من الكتب القديمة ولا يفطن له كثيرون، كعلامة من يجعل فوق الحرف المهمل خطاً صغيراً، وكعلامة من يجعل تحت الحرف المهمل مثل الهمزة.

علوم الحديث ص: ١٨٥ ـ ١٨٦

المُبْهَم والمُهْمَل= (المُبْهَم والمُهْمَل/ب.هـ.م).

قاسم بن قطلوبغا (تـ: ٨٧٩هـ):

(ينظر: المَسْتُورُ/س.ت.ر).



حرف الواو

و.ت.ر

التَّوَاتُرُ:

الحازمي (تـ: ٥٨٤هـ):

(ينظر: الخَبَرُ/خ.ب.ر).

ابن تيمية (تـ: ٧٢٨هـ):

١ ـ **التَّوَاتُرُ** ينقسم إلى عام وخاص، فأهل العلم بالحديث والفقه قد تواتر عندهم من السنة ما لم يتواتر عند العامة.

الفتاوى لابن تيمية: ٥١/١٨

٢ ـ **التَّوَاتُرُ** نوعان: تواتر العامة، وتواتر الخاصة وهم أهل علم الحديث، وهو أيضاً قسمان: ما تواتر لفظه، وما تواتر معناه.

الفتاوى لابن تيمية: ٦٩/١٨

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

التَّوَاتُرُ: نقل جماعة عن جماعة تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، مع استواء الوسط والطرفين، بشرط أن يسند إلى الحس، ولا يشترط له عدد معين عند المحققين كما عرف في الأصول.

توضيح الأفكار: ٢٥/١

التَّوَاتُرُ النِّسْبِي:

الجزري (تـ: ٨٣٣هـ):

قد يكون **التَّوَاتُرُ** نسبياً، فيتواتر عند قوم دون آخرين، كما يصح الخبر عند جماعة دون آخرين.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٦٧

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

قد يكون **التَّوَاتُرُ** فيما قيل نِسْبِيّاً، فيتواتر الخبر عند قوم دون قوم، كما يصح الخبر عند بعض دون آخرين.

الغاية في شرح الهداية: ٢٢٨/١ ـ ٢٢٩

خَبَرُ التَّوَاتُرُ= (خَبَرُ التَّوَاتُرُ/خ.ب.ر).

شَرْطُ التَّوَاتُرِ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ **شَرْطُ التَّوَاتُرِ**: أن يكون مستند نقلته ـ أي الخبر ـ الأمر المحسوس، لا الإشاعة التي لا يدري من بدأ بها.

فتح الباري: ١٨٦/١

٢ ـ **شَرْطُ التَّوَاتُرِ**: استواء طرفيه وما بينهما في الكثرة.

فتح الباري: ٢٠٣/١

المُتَوَاتِرُ:

الأصيلي (تـ: ٣٩٢هـ):

إنما الضابط حصول العلم، فمتى أخبر هذا الجمع وأفاد خبرهم العلمَ، عَلمنا أنه **مُتَوَاتِرٌ**، وإلا فلا.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٦٣

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

المُتَوَاتِرُ: عبارة عن الخبر الذي ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة، ولا بد في إسناده من استمرار هذا الشرط في رواته من أوله إلى منتهاه.

علوم الحديث ص: ٢٦٧

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ **المُتَوَاتِرُ**: ما نقله عدد لا يمكن مواطأتهم على الكذب عن مثلهم، ويستوي طرفاه والوسط، ويخبرون عن حسي لا مظنون، ويحصل العلم بقولهم.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١٣١/١

٢ ـ **المُتَوَاتِرُ**: الخبر الذي ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة عن مثلهم من أوله إلى آخره.

الإرشاد للنووي ص: ١٧٨ ـ ١٧٩

ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ):

١ ـ الصواب الذي عليه الجمهور أن **المُتَوَاتِرَ** ليس له عددٌ محصور، بل إذا حصل العلم عن إخبار المخبرين كان الخبر **مُتَوَاتِرًا**.

الفتاوى لابن تيمية: ٤٠/١٨

٢ ـ لفظ **المُتَوَاتِرِ** يراد به معانٍ، إذ المقصود من المتواتر ما يفيد العلم.

لكِن من الناس من لا يسمي **متواتراً** إلا ما رواه عددٌ كثيرٌ يكون العلم حاصلًا بكثرة عددهم فقط، ويقولون: إن كل عدد أفاد العلم في قضية أفاد مثل ذلك العدد العلم في كل قضية، وهذا قول ضعيف.

الفتاوى لابن تيمية: ٤٨/١٨

بدر الدين بن جماعة (ت: ٧٣٣هـ):

١ ـ **المُتَوَاتِرُ**: خبر جماعة يفيد بنفسه العلم بصدقه لاستحالة توافقهم على الكذب كالمخبرين عن وجود مكة وغزوة بدر.

المنهل الروي ص: ٣١

٢ ـ (ينظر: المَشْهُورُ/ش.هـ.ر).

ابن المَلك (ت: ٨٠١هـ) في «**شرح المنار**»:

المُتَوَاتِرُ: عرّفه المحققون بأنه خبر جماعة يفيد بنفسه العلم بصدقه.

فقوله: بنفسه، يخرج خبر جماعة أفاد العلم بالقرائن الزائدة عن الخبر، كشَقّ الجيوب، والتفجّع في الخبر بموت ولده.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٦٤

العراقي (ت: ٨٠٦هـ):

المُتَوَاتِرُ: الخبر الذي ينقله عدد يحصل العلم بصدقهم ضرورة، بحيث يستحيل تواطؤهم على الكذب، ولا بد من وجود ذلك في رواته من أوله على منتهاه.

فتح المغيث ص: ٣٢١

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ إذا جمع هذه الشروط الأربعة، وهي: عدد كثير أحالت العادة تواطؤهم وتوافقهم على الكذب، رووا ذلك عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء، وكان مستند انتهائهم الحس، وانضاف إلى ذلك أن يصحب خبرهم إفادة العلم لسامعه، فهذا هو **المُتَوَاتِرُ**[1].

نزهة النظر ص: ٣

٢ ـ **المُتَوَاتِرُ**: رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه إلى انتهائه في كل عصر، وهذا كافٍ في إفادة العلم.

فتح الباري: ٢٠٣/١

٣ ـ إن كل **مُتَوَاتِرٍ** مشهور، ولا ينعكس يعني فإنه لا يرتقي للتواتر إلا بعد الشهرة، فهو لغة: ترادف الأشياء المتعاقبة واحداً بعد واحد بينهما فترة، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾؛ أي: رسولًا بينهما فترة.

واصطلاحاً هو: ما يكون مستقراً في جميع طبقاته أنه من الابتداء إلى الانتهاء، ورد عن جماعة غير محصورين في عددٍ معين ولا صفة مخصوصة، بل بحيث يرتقون إلى حد تحيل العادة معه تواطؤهم على الكذب، أو وقوع الغلط منهم اتفاقاً من غير قصد.

فتح المغيث للسخاوي: ٣٧/٣

ابن الهُمَام (تـ: ٨٦١هـ):

المُتَوَاتِرُ: خبرُ جماعة يفيد العلم لا بالقرائن المنفصلة، بل بنفسه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ١٦٤

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

المُتَوَاتِرُ: سمي بذلك من تواتر الرجال؛ إذا جاءوا واحداً بعد واحد بينهما فترة، وهو: ما أخبر به جماعة يفيد خبرهم لذاته العلم، لاستحالة تواطئهم على الكذب من غير تعين عدد على الصحيح.

الغاية في شرح الهداية: ٢٢٨/١

---

(١) قال المصنف بعد هذا الكلام: «وما تخلفت إفادة العلم عنه كان مشهوراً فقط».

زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ):

المُتَوَاتِرُ: أن يرويه جمعٌ عن جمعٍ غير محصورين في عددٍ معين ولا صفة مخصوصة، بل بحيث يبلغون حدًّا تحيل العادة معه تواطؤهم على الكذب.

فتح الباقي: ٢/٢٧٥

المناوي (ت: ١٠٣١هـ):

مُتَوَاتِرٌ، لأنه رواه خمسة عشر صحابياً.

فيض القدير: ٢/١٨٩

الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ):

الخبر إن وصلت طرقه إلى رتبة تَعْدَادٍ تحيل العادة وقوع الكذب منهم، تواطؤا أو اتفاقاً بلا قصد، مع الاتصاف بذلك في كل طبقة، مصاحباً إفادة العلم اليقيني الضروري بصحة النسبة إلى قائل: **فَمُتَوَاتِرٌ**.

والصحيح فيه عدم التعيين، ومن عين فمنشؤه الاستدلال بما جاء فيه ذكر ذلك العدد. وإلا فآحاد ويوجب العمل به.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٨٨

غير واحد:

المُتَوَاتِرُ: ما رواه عدد يستحيل تواطؤهم على الكذب ولا بد من وجود ذلك في رواته من أوله إلى منتهاه.

فتح المغيث للعراقي ص: ٣٢١

المُتَوَاتِرُ اللَّفْظِيُّ:

ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ):

من الصحيح **مَا تَوَاتَرَ لَفْظُهُ**، كقوله: **«من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»**.

الفتاوى لابن تيمية: ١٨/١٦

السيوطي (ت: ٩١١هـ):

المُتَوَاتِرُ اللَّفْظِيّ: ما تواتر لفظه.

تدريب الراوي: ٢/ ١٨٠

المُتَوَاتِرُ المَعْنَوِيُّ:

ابن تيمية (تـ: ٧٢٨هـ):

مَا تَوَاتَرَ مَعْنَاهُ: كأحاديث الشفاعة، وأحاديث الرؤية، وأحاديث الحوض، وأحاديث نبع الماء من بين أصابعه، وغير ذلك.

الفتاوى لابن تيمية: ١٨/ ١٦

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

١ ـ **المُتَوَاتِرُ المَعْنَوِيُّ**: أن ينقل جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب وقائع مختلفة تشترك في أمرٍ يتواتر ذلك القدر المشترك، كما إذا نقل رجل عن حاتم مثلًا أنه أعطى جملاً، وآخر أنه أعطى فرساً، وآخر أنه أعطى ديناراً، وهلم جراً، فيتواتر القدر المشترك بين أخبارهم، وهو الإعطاء، لأن وجوده مشترك من جميع هذه القضايا.

تدريب الراوي: ٢/ ١٨٠

٢ ـ **مَا تَوَاتَرَ مَعْنَاهُ**: كأحاديث رفع اليدين في الدعاء. فقد ورد عنه ﷺ نحو مائة حديث فيه رفع يديه في الدعاء، وقد جمعتها في جزء لكنها في قضايا مختلفة، فكل قضية منها لم تتواتر، والقدر المشترك فيها وهو الرفع ثم الدعاء تواتر باعتبار المجموع.

تدريب الراوي: ٢/ ١٨٠

شُرُوطُ المُتَوَاتِرِ:

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

شُرُوطُ التَّوَاتُر ثلاثة:

تعدد المخبرين تعدداً يستحيل معه التواطؤ على الكذب،

واستنادهم إلى الحس،

واستواء الطرفين والوسط إلى أصله.

المنهل الروي ص: ٣١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

وللعمل به ـ **أي بِالْمُتَوَاتِرِ** ـ شرطان:

استنادهم إلى الحس وهو المشاهدة أو السماع،

واستواء الطرفين، وما بينهما في استحالة التواطؤ.

وشرط بعضهم شروطاً ضعيفة مثل: إسلام المخبرين، وعدالتهم، وخروج عددهم عن الإحصاء، واختلاف أوطانهم.

وعين بعضهم عدداً محصوراً، فعلى الصحيح يكون خبر الخلفاء الأربعة مثلاً، أو باقي العشرة، أو نحو ذلك من أعيان الصحابة متوتراً، لأن النفس تطمئن إلى خبرهم ويحصل لنا العلم الضروري به.

الغاية في شرح الهداية: ٢٢٨/١ ـ ٢٢٩

الأَخْبَارُ المُتَوَاتِرَةُ= (الأَخْبَارُ المُتَوَاتِرَةُ/خ.ب.ر).

و.ث.ق

أَوْثَقُ النَّاسِ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

أَوْثَقُ النَّاسِ؛ أي: أكثرهم اعتماداً، أو ما في معناه: أعدل الناس.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٢٨

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

غَيْرُهُ أَوْثَقُ مِنْهُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ).

(ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

مُخَالَفَةُ الثِّقَاتِ= (مُخَالَفَةُ الثِّقَاتِ/خ.ل.ف).

مَعْرِفَةُ الثِّقَاتِ والضُّعَفَاءِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

مَعْرِفَةُ الثِّقَاتِ والضُّعَفَاءِ: هذا من أجلِّ نوعٍ وأفخمه، فإنه المرقاة إلى معرفة صحة الحديث وسقمه، ولأهل المعرفة بالحديث فيه تصانيف كثيرة.

منها ما أفرد في الضعفاء ككتاب: «الضعفاء» للبخاري، و«الضعفاء» للنسائي، و«الضعفاء» للعقيلي، وغيرها.

ومنها في الثقات فحسب ككتاب «الثقات» لأبي حاتم بن حبان.

ومنها ما جمع فيه بين الثقات والضعفاء كتاريخ البخاري، وتاريخ ابن أبي خيثمة وما أغزر فوائده. وكتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي.

علوم الحديث ص: ٣٨٧ ـ ٣٨٨

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

مَعْرِفَةُ الثِّقَاتِ والضُّعَفَاءِ: هذا النوع من أجلِّ أنواع علوم الحديث وأهمها، وهو الذي به يعرف الصحيح والضعيف.

المنهل الروي ص: ١٣٧

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

مَعْرِفَةُ الثِّقَاتِ والضُّعَفَاءِ: إنه من أجلِّ أنواع علوم الحديث، فإنه المرقاة إلى التفرقة بين صحيح الحديث وسقيمه، وفيه للأئمة تصانيف: منها ما أفرد في الضعفاء وصنف فيه البخاري وغيره، ومنها ما أفرد للثقات وصنف فيه ابن حبان وابن شاهين وغيرهما.

توضيح الأفكار: ٢/٢٨٢

الثِّقَةُ:

عبدالرحمن بن مهدي (تـ: ١٩٨هـ):

١ ـ عن ابن مهدي وقيل له: أبو خلدة ثقة؟ فقال: كان صدوقاً، وكان مأموناً. **الثِّقَةُ**: شعبة وسفيان[١].

الجرح والتعديل: ٣٨/٢

٢ ـ عن عبدالرحمن بن مهدي أنه حدث فقال: حدثنا أبو خلدة؛ فقيل له: أكان ثقة؟ فقال: كان صدوقا، وكان مأمونا، وكان خيرا ـ وفي رواية: وكان خياراً ـ **الثِّقَةُ**: شعبة وسفيان.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٢٣ ـ المنهل الروي ص: ٦٥ ـ الغاية في شرح الهداية: ٢٠١/١ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٣٦٤/١

أحمد بن حنبل (تـ: ٢٤١هـ):

حكى المروزي قال: قلت لأحمد بن حنبل: عبدالوهاب بن عطاء ثقة؟ قال: تدري من الثقة؟ **الثِّقَةُ**: يحيى بن سعيد القطان.

فتح المغيث للسخاوي: ٣٦٤/١

من **«تاريخ ابن أبي خيثمة»** (تـ: ٢٧٩هـ):

سمعت يحيى بن معين يقول: «إذا حدث الشعبي عن رجل فسماه فهو **ثِقَةٌ** يحتج بحديثه».

النكت للزركشي ص: ٢٦٣

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

١ ـ (ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

٢ ـ **الثِّقَةُ** هو: ممن يحتج بحديثه.

فتح المغيث للعراقي ص: ١٧٢

---

(١) قال ابن أبي حاتم: فقد أخبر أن الناقلة للآثار والمقبولين على منازل، وإن أهل المنزلة الأعلى الثقات، وأن أهل المنزلة الثانية أهل الصدق والأمانة. الجرح والتعديل: ٣٧/٢.

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

١ ـ **الثِّقَةُ**: أن يكون حافظاً إن حدث من حفظه، عالماً بما يحيل المعاني، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتاب يؤدي الشيء على وجهه، متيقظاً غير مغفل.

ويحتاج مع ما وصفنا أن يكون ثقةً في دينه عدلاً جائز الشهادة مرضياً.

التمهيد: ٢٨/١

٢ ـ **الثِّقَةُ**: من يعرف كيف يؤخذ الحديث وعن من يؤخذ.

التمهيد: ٥٨/١

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

فرق بين **الثِّقَةِ** وغيره، ويظهر من أقوالهم في هذا أن هذه اللفظة إنما تقال لمن هو في الطبقة العليا من العدالة.

بيان الوهم والإيهام: ٣٢٥/٥

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

قد فُهِمَ من بعض أرباب الحديث، أنه يطلق اسم **الثِّقَةِ** على من لم يظهر فيه جَرْحُه مع زوال الجهالة عنه. وهذا هو المستور الحال، وزوال الجهالة يرجع إلى العين.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٥٢

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

١ ـ **الثِّقَةُ**: من جمع بين العدالة والضبط. والتنكير في ثقة للشيوع.

الخلاصة ص: ٤٨

٢ ـ (ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

١ ـ اليقظ الثقة المتوسط المعرفة والطلب، هو الذي يطلق عليه أنه **ثِقَة**، وهم جمهور رجال الصحيحين فتابعِيِّهم.

الموقظة ص: ٧٧

٢ ـ **الثِّقَةُ**: من وثقه كثير ولم يضعف. ودونه من لم يوثق ولا ضعف. فإن خُرج حديث هذا في «**الصحيحين**»، فهو مُوَثَّقٌ بذلك.

وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين إطلاق اسم الثقة على من لم يجرح، مع ارتفاع الجهالة عنه. وهذا يسمى مستوراً، ويسمى محله الصدق، ويقال فيه: شيخ.

الموقظة ص: ٧٨

٣ ـ **الثِّقَةُ**: العدالة والإتقان.

ميزان الاعتدال: ٥/١

٤ ـ (ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

علاء الدين مغلطاي (تـ: ٧٦٢هـ):

حكى عن تاريخ قرطبة أن بقي بن مخلد قال: «كل من رويت عنه فهو **ثِقَةٌ**».

النكت للزركشي ص: ٢٦٣

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

قيل: **الثِّقَةُ**: من جمع العدالة والضبط.

تدريب الراوي: ٦٣/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **الثِّقَةُ**: المعتمد في الضبط والعدالة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣١٦

٢ ـ حاصل كلامه رضي الله تعالى عنه ـ أي الشافعي ـ أن العدل الذي لم يعرف ضبطه، إذا عُرض حديثه على حديث مَن شاركه من الحفاظ فلم يخالفه كان ضابطاً وتبين أنه ثِقَة، لأنه جمع مع العدالة الضبط، وإن خالف تبين أنه غير ضابط، فليس بثقة، لأن توهيمه أولى من توهيم الحفاظ.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٢٦

٣ ـ المراد بكونه ثِقَة؛ أي: عدلاً ضابطاً.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٢٧

ثِقَةٌ ثَبْتٌ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

ثِقَةٌ ثِقَةٌ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

(ينظر: مَرَاتِبُ أَلْفَاظِ التَّعْدِيلِ).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ (ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

٢ ـ **ثِقَةٌ ثِقَةٌ**: من أرفع صيغ التعديل.

هدي الساري ص: ٤١٠

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

ثِقَةٌ ثِقَةٌ: بكسر المثلثة فيهما وحذف الواو منهما، كَعِدَةٍ ودِيَة من الوثوق، وهو الاعتماد، والحمل للمبالغة كرجل عَدل، أو بحذف مضاف أي ذو ثقة، والتكرار للتأكيد.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٢٨

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

قولهم: **ثِقَةٌ ثِقَةٌ**؛ تأكيد لفظي لزيادة التقرير، وذلك لأن التأكيد الحاصل بالتكرار فيه زيادة على الكلام الحاكي عنه.

توضيح الأفكار: ٢/١٦٠

ثِقَةٌ حَافِظٌ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ).

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

ثِقَةٌ حُجَّةٌ:

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

ثِقَةٌ مُتْقِنٌ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

قول الشافعي: **أَخْبَرَنَا الثِّقَةُ** = (قول الشافعي: أَخْبَرَنَا الثِّقَةُ/خ.ب.ر).

قول الشافعي: **حَدَّثَنِي الثِّقَةُ:**

الرافعي (تـ: ٦٢٣هـ) في **«أماليه»**:

عن عبدالله بن أحمد بن حنبل أنه قال: «ما حدث به الشافعي في كتابه فقال: **حَدَّثَنِي الثِّقَةُ**؛ فإنما يريد به أبي».

قال الرافعي: وهذا في الكتب القديمة أكثر.

النكت للزركشي ص: ٢٦٢

قول العالم الثقة: **حَدَّثَنِي الثِّقَةُ:**

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

(ينظر: التَّعْدِيلُ عَلَى الإِبْهَامِ/ع.د.ل).

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

إذا قال: **حَدَّثَنِي الثِّقَةُ** أو نحوه، من غير أن يسميه، لم يكتف به في التعديل على الصحيح، حتى يُسمِّيَه، لأنه وَإن كان ثقة عنده، فربما لو سماه لكان ممن جرَّحَه غيره بجرح قادح، بل إضرابه عن تسميته ريبَة توقع تردداً في القلب.

تدريب الراوي ١/ ٣١٠ ـ ٣١١.

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

قول العالم الثقة: **حَدَّثَنِي الثِّقَةُ**؛ فإنه توثيق لمبهمٍ غير معروف العين.

توضيح الأفكار: ١١١/٢

قول مالك: حَدَّثَنِي الثِّقَةُ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

سئل يحيى بن معين: إن مالكاً يقول: **حَدَّثَنِي الثِّقَةُ**. فمن هو؟

قال: مخرمة بن بكير.

قيل له: لم قل حديث مالك؟ قال: لكثرة تمييزه.

النكت للزركشي ص: ٢٦٢

زِيَادَةُ الثِّقَةِ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

وذلك فنٌّ لطيفٌ تستحسن العناية به.

وقد رأيت تقسيم ما ينفرد به **الثقة إلى** ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يقع مخالفاً منافياً لما رواه الثقات. فهذا حكمه الرد كما سبق في نوع الشاذ.

الثاني: أن لا تكون فيه منافاة ومخالفة أصلاً لما رواه غيره كالحديث الذي تفرد برواية جملته ثقة، ولا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلاً. فهذا مقبول.

الثالث: ما يقع بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث.

علوم الحديث ص: ٨٦ ـ المنهل الروي ص:٥٨ ـ التقريب للنووي: ٢٤٥/١ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣١٨ ـ ٣١٩

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ هو فنٌّ لطيفٌ يستحسن العناية به، يعرف بجمع الطرق والأبواب.

فتح المغيث: ٢١٢/١

٢ ـ فنٌّ ظريفٌ تتعين العناية به، ونظر الفقيه فيه أكثر.

الغاية في شرح الهداية: ٢٩٨/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **مَعْرِفَةُ زِيَادَة الثِّقَة**: فن لطيف يستحسن العناية، لما يستفاد بالزيادة من الأحكام، وتقييد الإطلاق، وإيضاح المعاني وغير ذلك، وإنما يُعْرف بجمع الطرق والأبواب.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣١٨

٢ ـ الخلاف عندهم ـ أي أصحاب القول بقبول الزيادة ـ في قبول زيادة من لم يعرف بالحفظ، وأما من عرف بالحفظ وهو المراد بكونه ثقة، أي عدلاً ضابطاً، فلا خلاف عندهم في قبول زيادته مع احتمال الإطلاق والتقييد بكونه لا يخالف من هو أوثق منه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٣٢٧

قول الشافعي: **عَنِ الثِّقَةِ**:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ) في «**رجال الأربعة**»:

إذا قال الشافعي: **عَنِ الثِّقَةِ**، عن ليث؛ قال الربيع: هو يحيى بن حسان.

وعَنِ الثِّقَةِ، عن أسامة بن زيد؛ هو إبراهيم بن يحيى.

وعَنِ الثِّقَةِ، عن حميد؛ هو ابن علية.

وعَنِ الثِّقَةِ، عن معمر؛ هو مطرف بن مازن.

وعَنِ الثِّقَةِ، عن الوليد بن كثير؛ هو أبو أسامة.

وعَنِ الثِّقَةِ، عن يحيى بن أبي كثير؛ لعله ابنه عبدالله بن يحيى.

وعَنِ الثِّقَةِ، عن يونس بن عبيد، عن الحسن؛ هو ابن علية.

وعَنِ الثِّقَةِ، عن الزهري؛ هو سفيان بن عيينة. انتهى.

تدريب الراوي: ٣١٣/١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

حيث روى الشافعي **عَنِ الثِّقَةِ**، عن ابن أبي ذيب؛ فهو ابن أبي فديك.

أو **الثقة**، عن الليث بن سعد؛ فهو يحيى بن حسان.

أو **عن الثقة**، عن الوليد بن كثير؛ فهو أبو أسامة.

أو **عن الثقة**، عن الأوزاعي؛ فهو عمرو بن أبي سلمة.

أو **عن الثقة**، عن ابن جريج؛ فهو مسلم بن خالد.

أو **عن الثقة**، عن صالح مولي التوأمة؛ فهو إبراهيم بن أبي يحيى.

أو **عن الثقة**، وذكر أحداً من العراقيين؛ فهو أحمد بن حنبل.

فتح المغيث: ١/ ٣١٢

قول مالك: **عَنِ الثِّقَةِ**:

النسائي (تـ: ٣٠٣هـ):

الذي يقول مالك في كتابه: **الثِّقَة** عن بكير؛ يشبه أن يكون عمرو بن الحارث.

تدريب الراوي: ٣١٢/١

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

١ ـ مالك: **عَنِ الثِّقَةِ عنده**، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله «نهى عن بيع العربان».

وسواء قال: عن الثقة عنده، أو بلغه؛ لأنه كان لا يأخذ ولا يحدث إلا عن ثقة عنده. وقد تكلم الناس في الثقة عنده في هذا الموضع، وأشبه ما قيل فيه: أنه أخذه عن ابن لهيعة، أو عن ابن وهب عن ابن لهيعة؛ لأن ابن لهيعة سمعه من عمرو بن شعيب، ورواه عنه؛ حدث به عن ابن لهيعة ابن وهب وغيره.

التمهيد: ١٧٦/٢٤

٢ ـ مالك: **عَنِ الثِّقَةِ عنده**، عن بكير بن عبدالله بن الأشج، عن بسر بن سعيد، عن أبي سعيد الخدري، عن أبي موسى الأشعري أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**الاستئذان ثلاث، فإن أذن لك فادخل، وإلا فارجع**».

يقال: إن **الثقة** ههنا عن بكير هو مخرمة بن بكير، ويقال: بل وجده مالك في كتب بكير، أخذها من مخرمة.

التمهيد: ٢٤/٢٠٢

٣ ـ إذا قال مالك: **عَنِ الثِّقَةِ**، عن بكير بن عبدالله الأشج؛ فالثقة مخرمة بن بكير.

وإذا قال: **عَنِ الثِّقَةِ**، عن عمرو بن شعيب؛ فهو عبدالله بن وهب، وقيل: الزهري.

تدريب الراوي: ١/٣١٢

ابن حجر (تـ: **٨٥٢هـ**) في «**رجال الأربعة**»:

إذا قال مالك: **عَنِ الثِّقَةِ**، عن عمرو بن شعيب؛ فقيل: هو عمرو بن الحارث أو ابن لهيعة.

وعَنِ **الثِّقَةِ**، عن بكير بن الأشج؛ قيل: هو مخرمة بن بكير.

وعَنِ **الثِّقَةِ**، عن ابن عمر؛ هو نافع، كما في موطأ ابن القاسم.

تدريب الراوي: ١/٣١٣

السخاوي (تـ: **٩٠٢هـ**):

حيث روى مالك **عَنِ الثِّقَةِ**، عن بكير بن عبدالله بن الأشج؛ فالثقة مخرمة ولده.

أو **عَنِ الثِّقَةِ**، عن عمرو بن شعيب؛ فقيل: إنه عبدالله بن وهب، أو الزهري، أو ابن لهيعة.

أو عمن لا يتهم من أهل العلم، فهو الليث.

وجميع ما يقول: بلغني عن علي؛ سمعه من عبدالله بن إدريس الأودي.

فتح المغيث: ١/ ٣١٢

غَيْرُ ثِقَةٍ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

غَيْرُ ثِقَةٍ ولاَ مَأْمُونٍ:

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

لَيْسَ بِثِقَةٍ:

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

ربما قالوا أيضاً: **لَيْسَ بِثِقَةٍ** للضعيف أو المتروك، فإذن هو لفظ يتفسر مراد مطلقه بحسب حال من قيل فيه ذلك.

بيان الوهم والإيهام: ٣٢٥/٥

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

(ينظر: ثقة).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ).

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

لَيْسَ بِثِقَةٍ ولاَ مَأْمُونٍ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

وَثَّقَهُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

في «**الجرح والتعديل**» لابن أبي حاتم: صُغْدي الكوفي **وثَّقه**، بتشديد المثلثة؛ أي: زكاه ابن معين بفتح الميم، أحد النَّقادين.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٦٥

و.ج.د

الوِجَادَةُ:

المعافى بن زكريا النهرواني (تـ: ٣٩٠هـ):

إن المولدون فرعوا قولهم: **وِجَادَةً في** ما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة، من تفريق العرب بين مصادر وجد، للتمييز بين المعاني المختلفة.

فتح المغيث للعراقي ص: ٢٢٧ ـ تدريب الراوي: ٢/٦٠

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

الوِجَادَةُ: مصدر لـ: وجد يجد، مُوَلَّدٌ غير مسموع من العرب.

مثال الوجادة: أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطه ولم يلقه، أو لقيه ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجده بخطه، ولا له منه إجازة ولا نحوها.

علوم الحديث ص: ١٧٨

رشيد الدين القرشي (تـ: ٦٦٢هـ) في «**الغرر المجموعة**»:

الوِجَادَةُ داخلة في باب المقطوع عند علماء الرواية[(١)].

النكت للزركشي ص: ٣٤٢

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ **الوِجَادَةُ**: مصدر لوجد يجد مُوَلَّد غير مسموع من العرب.

---

(١) قال الزركشي: وقد يقال: بل عده من التعليق أولى من المرسل والمنقطع. النكت للزركشي ص: ٣٤٢.

ومثالها: أن يقف على كتاب بخط شخص فيه أحاديث يرويها ولم يسمعها منه هذا الواجد، ولا له منه إجازة، ولا نحوها.

الإرشاد للنووي ص: ١٤٠

٢ ـ **الوِجَادَةُ**: مصدر لوجد مولد غير مسموع من العرب، وهي: أن يقف على أحاديث بخط راويها.

التقريب للنووي: ٢/٦٠ ـ ٦١

ابن تيمية (تـ: ٧٢٨هـ):

قراءة الخط كسماع اللفظ وهو الذي يسمونه **وِجَادَةً**.

الفتاوى لابن تيمية: ٣٤/١٨

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

الوِجَادَةُ: مصدر وجد يجد، وهو مسموع، وهو: أن يقف على كتاب بخط شخص فيه أحاديث يرويها ذلك الشخص ولم يسمعها منه الواجد، ولا له منه إجازة أو نحوها.

المنهل الروي ص: ٩١

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

الوِجَادَةُ: مصدر وجد يجد، مولد غير مسموع عن العرب، ومثالها: أن تقف على كتاب بخط شخص فيه أحاديث يرويها ولم يسمعها منه هذا الواجد، ولا له منه إجازة ولا نحوها.

الخلاصة ص: ١١٠

ابن كثير (تـ: ٧٧٤هـ):

الوِجَادَةُ ليست من باب الرواية، وإنما هي حكاية عما وجده.

توضيح الأفكار: ٢/٢١١

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

اعلم أنه لوجد مصدران آخران لم يذكرهما ـ أي: رشيد الدين ـ وهما: جدة في الغضب وفي الغنى وإجدان بكسر الهمزة، حكاهما ابن الأعرابي، وليس لنا شيء منها ليس له مصدر واحد إلا الحب، فإن

مصدره وجد بالفتح لا غير، قاله ابن سيده. وكذلك هو مصدر وجد بمعنى حزن، قاله الجوهري. وأما في المطلوب فله مصدران: وجود، ووجدان، حكاهما صاحب «**المشارق**»، فقال: «الوجادة... إلى آخره».

كذا فسروا **الوِجَادَةَ** بوجدان سماع الغير، وهي في الحقيقة هذا القسم، ووجدان سماع نفسه بخطه وبخط غيره المروية في السادس والعشرين أنه يجوز (عند... رأيته... **في** حقه).

ولهذا قال أبو القاسم البلخي: «إن المجوزين في هذا القسم أن يقول: أخبرنا فلان عن فلان».

النكت للزركشي ص: ٣٤١

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

١ ـ **الوِجَادَةُ** بكسر الواو: مصدر مولد لوجد يجد.

فتح المغيث ص: ٢٢٧

٢ ـ **الوِجَادَةُ**: أن تجد بخط من عاصرته لقيته أو لم تلقه، أو لم تعاصره، بل كان قبلك أحاديث ترويها أو غير ذلك مما لم تسمعه منه، ولم يجزه لك.

فتح المغيث ص: ٢٢٧ ـ ٢٢٨ ـ توضيح الأفكار: ٢/٢١١

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ **الوِجَادَةُ**: أن يجد بخط يُعرف كاتبه فيقول: وجدت بخط فلان.

نزهة النظر ص: ٣٦

٢ ـ قالوا أيضاً في المكتوب **وِجادة** وهي مولدة.

فتح الباري: ١/١٥١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **الوِجَادَةُ**: بكسر الواو، وتلك أي لفظ الوجادة مصدر وجدته مولداً؛ أي: غير مسموعٍ من العرب، بمعنى أن أهل الاصطلاح كما أشار إليه المعافى بن زكريا النَّهرواني ولدوا قولهم: وجادة فيما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة.

فتح المغيث: ٢/١٥١ ـ ١٥٢

٢ ـ **الوِجَادَةُ** بكسر الواو مصدر مولَّد لوجد يجد، يعنى إن المولدين فرعوا قولهم وجادة فيما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع، ولا إجازة، ولا مناولة، من تفريق العرب بين مصادر وجد للتمييز بين المعاني المختلفة حتى يظهر التغاير.

إذا عرف هذا **فالوِجَادَةُ**: أن تقف على كتاب بخط يعرفه الشخص عاصره أو لا، فيه أحاديث يرويها ذلك الشخص ولم يسمعها منه الواجد، ولا له منه إجازة أو نحوها.

الغاية في شرح الهداية: ١٦٣/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الوِجَادَةُ: مصدر مولَّد لـ: وَجَد يجد غير مسموع من العرب العرباء، نشأ من المولِّدين في تفريقهم بين مصادر وَجَد للتمييز بين المعاني المختلفة كـ: وَجَد الضالة وِجْدَاناً، ومَطْلُوبَهُ وُجُوداً، فولدوا هذا المصدر الخاص لهذا المعنى المصطلَح.

(وهي أن يجد) أي الطالب (بخط) أي لأحد من المشايخ أحاديث يرويها، أو كتاباً صنَّفه (يعرف كاتبَه) بصيغة المعروف أو المجهول، أي بغلبة الظن من غير اشتراط البينة، ومن غير أن يرويه الواجد عن ذي الخط، لا بالسماع ولا بالإجازة، ولا بنحو ذلك، بل قد لا يكون الواجد أدركه أصلًا.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٨٤

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

الوِجَادَةُ: أن يجد بخطه أو بخط شيخه أو خط من أدركه من الثقات، فيأخذ حظاً من الاتصال، وإن كانت منقطعة في الحقيقة.

توضيح الأفكار: ١٤٢/١

الوِجَادَةُ المُنْقَطِعَةُ:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

الوِجَادَةُ المُنْقَطِعَةُ: أن يجد في كتاب شيخه لا في كتابه عن شيخه.

تدريب الراوي: ٦٢/٢

أَقْسَامُ الوِجَادَةُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الوِجَادَةُ اصطلاحاً **نوعان**: حديث وغيره.

فالأول: أن تجد بخط بعض من عاصرت سواء لقيته أم لا، أو بخط بعض من قبل ممن لم تعاصره ممن عهد وجوده فيما مضى في تصنيف له أو لغيره.

أما إن يكن ما وجد من مصنف لبعض العلماء ممن عاصرته أو لا كما بين في الأول، وهو النوع الثاني.

فتح المغيث: ١٥١/٢ ـ ١٥٢

عِبَارَاتُ الوِجَادَةُ:

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

فهذا لا أعلم من يقتدى به أجاز النقل فيه بـ: حدثنا وأخبرنا، ولا من يعده معد المسند.

والذي استمر عليه عمل الأشياخ قديماً وحديثاً في هذا قولهم: وجدت بخط فلان، وقرأت في كتاب فلان بخطه، إلا من يدلس فيقول: عن فلان، أو قال فلان، وربما قال بعضهم: أخبرنا. وقد انتقد هذا على جماعة عرفوا بالتدليس.

الإلماع ص: ١١٧

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

له أن يقول: وجدت بخط فلان، أو قرأت بخط فلان، أو في كتاب فلان بخطه: أخبرنا فلان بن فلان؛ ويذكر شيخه ويسوق سائر الإسناد والمتن.

أو يقول: وجدت، أو قرأت بخط فلان عن فلان؛ ويذكر شيخه ويسوق سائر الإسناد والمتن.

أو يقول: وجدت، أو قرأت بخط فلان عن فلان؛ ويذكر الذي حدثه ومن فوقه.

هذا الذي استمر عليه العمل قديماً وحديثاً، وهو من باب المنقطع والمرسل، غير أنه أخذ شوباً من الاتصال بقوله: وجدت بخط فلان.

علوم الحديث ص: ١٧٨

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

له أن يقول: وجدت بخط فلان، أو قرأت، وما أشبهه؛ وعلى هذا العمل، وهو من باب المرسل، ويشوبه شيء من الاتصال بقوله: وجدت بخط فلان. وربما دلس بعضهم فذكر الذي وجد بخطه وقال فيه: عن فلان، أو قال فلان. وهو قبيح إن أوهم سماعه، وقد جازف بعضهم فأطلق في الوجادة حدثنا، وأخبرنا؛ وأنكر ذلك على فاعله.

المنهل الروي ص: ٩١

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

له أن يقول: وجدت أو قرأت بخط فلان، أو في كتاب فلان بخطه: حدثنا فلان ويسوق في الإسناد والمتن؛ أو يقول: وجدت أو قرأت بخط فلان، ويذكر الباقين.

هذا الذي استمر عليه العمل قديماً وحديثاً، وهو من باب المرسل غير أنه أخذ شوباً من الاتصال. فقوله: وجدت بخط فلان، وربما دلس بعضهم فذكر الذي وجد بخطه وقال فيه: عن فلان، أو قال فلان؛ وذلك تدليس قبيح إن أوهم سماعه منه. وأجاز بعضهم فأطلق في هذا: حدثنا، وأخبرنا؛ وأنكر ذلك على فاعله.

إذا وجد حديثاً في تأليف شخص وليس بخطه، فله أن يقول: ذكر فلان، أو قال فلان: أخبرنا فلان. وهذا منقطع لم يأخذ شوباً من الاتصال، هذا كله إذا وثق بأنه خط المذكور أو كتابه، فإن لم يكن كذلك فليقل: بلغني عن فلان، أو وجدت عن فلان، ونحوه. أو قرأت في كتاب: أخبرني فلان أنه بخط فلان؛ وإذا أراد أن ينقل من كتاب منقول إلى مصنف فلا يقل قال فلان كذا إلا إذا وثق بصحة النسخة بأن قابلها هو أو ثقة بأصول متعددة. فإن لم يوجد ذلك ولا نحوه فيقل: بلغني عن فلان

كذا، ووجدت في نسخة من الكتاب الفلاني، ونحوه.

الخلاصة ص: ١١٠ ـ ١١١

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

لك أن تقول: وجدت بخط فلان أن فلاناً؛ وتسوق الإسناد والمتن. أو ما وجدته بخطه، أو نحو ذلك. هذا إذا وثق بأنه خطه، فإن لم يثق بأنه خطه فليحترز عن جزم العبارة بقوله: بلغني عن فلان، أو وجدت عنه، أو وجدت بخط قيل إنه خط فلان، أو قال لي فلان إنه خط فلان، أو ظننت أنه خط فلان، أو ذكر كاتبه أنه فلان بن فلان، ونحو ذلك من العبارات المفصحة بالمستند في كونه خطه.

فتح المغيث ص: ٢٢٨

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

له أن يقول: وجدت، أو قرأت بخط فلان، وما أشبه؛ ثم يسوق الإسناد والمتن.

الغاية في شرح الهداية: ١/١٦٣

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

يقول: وجدت بخط فلان أي من المحدثين، أو قرأت بخط فلان، أو في كتاب فلان بخطه: حدثنا فلان؛ ويسوق باقي الإسناد والمتن.

أو يقول: قرأت، أو وجدت بخط فلان عن فلان، ويذكر الباقين.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٨٤

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

يقولُ إذا روى ـ بالوِجادة ـ: وجدت بخط فلان.

توضيح الأفكار: ١/١٤٢

و.ح.د

الآحَادُ:

الحازمي (تـ: ٥٨٤هـ):

(ينظرْ: الخَبَرُ/خ.ب.ر).

قاسم بن قطلوبغا (تـ: ٨٧٩هـ):

الذي تحصّل أن الخَبر ينقسم إلى متواتر وآحاد.

وأنّ **الآحَادَ**: مشهور، وعزيز، وغريب.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢١٠

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المتواتر/و.ت.ر).

أَخْبَارُ الآحَادِ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ قد يقع فيها؛ أي: في **أَخْبَارِ الآحَادِ** المنقسمة إلى مشهور، وعزيز، وغريب؛ ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار، خلافاً لمن أبى ذلك.

نزهة النظر ص: ٦

٢ ـ في «النخبة» و«شرحها»: **أَخْبَارُ الآحَادِ**: منقسمة إلى مشهور، وعزيز، وغريب، وهي أقسام الآحاد.

توضيح الأفكار: ٣١/١

أَقْسَامُ الآحَادِ: (ينظر: أَخْبَارُ الآحَادِ).

خَبَرُ الآحَادِ:

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

خَبَرُ الآحَادِ: ما قصر عن صفة التواتر، ولم يقطع به العلم وإن روته الجماعة.

الكفاية ص: ١٦ ـ ١٧

ذَاكَ أَحَدُ الأَحَدَيْنِ:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

سئل سفيان الثوري عن سفيان بن عيينة، فقال: **ذَاكَ أَحَدُ الأَحَدَيْنِ**؛ يقول: ليس له نظير.

تقدمة الجرح والتعديل ص: ٣٣

الحَدِيثُ الوَاحِدُ:

ابن تيمية (تـ: ٧٢٨هـ):

١ ـ قد يسمى **الحَدِيثُ وَاحِداً** وإن اشتمل على قصص متعددة؛ إذا حدث به الصحابي متصلًا بعضه ببعض، فيكون واحداً باعتبار اتصاله في كلام الصحابي، مثل حديث جبريل الطويل.

الفتاوى لابن تيمية: ١٥/١٨

٢ ـ **الحَدِيثُ الوَاحِدُ**: ما رواه الصاحب من الكلام المتصل بعضه ببعض ولو كان جُملًا كثيرة، مثل حديث توبة كعب بن مالك، وحديث بدء الوحي، وحديث الإفك، ونحو ذلك من الأحاديث الطوال؛ فإن الواحد منها يسمى حديثاً.

وما رواه الصاحب أيضاً من جملة واحدة، أو جملتين، أو أكثر من ذلك، متصلًا بعضه ببعض، فإنه يسمى حديثاً، كقوله: «**لا صلاة إلا بأم القرآن**»، «**الجار أحق بسبقه**»، «**لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ**»، وقوله: «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرىءٍ ما نوى**» إلى آخره، فإنه يسمى حديثاً.

وقَلَّ أن يشتمل الحديث الواحد على جُملٍ إلا لتناسب بينهما، وإن كان قد يخفى التناسب في بعضها على بعض، فالكلام المتصل بعضه ببعض يسمى **حديثاً واحداً**.

وأما إذا روى الصاحب كلاما فرغ منه، ثم روى كلاماً آخر وفصل بينهما بأن قال: «قال رسول الله ﷺ»، أو بأن طال الفصل بينهما فهذان حديثان.

فَالحَدِيثُ الوَاحِدُ ليس كالجملة الواحدة إذ قد يكون جملًا، ولا كالسورة الواحدة، فإن السورة قد يكون بعضها نزل قبل بعض أو بعد بعض ويكون أجنبياً منه، بل يشبه الآية الواحدة أو الآيات المتصل بعضها ببعض.

وقد **يسمى الحديث واحداً** وإن اشتمل على قصص متعددة، إذا حدث به الصحابي متصلًا بعضه ببعض، فيكون واحداً باعتبار اتصاله في كلام الصحابي، مثل حديث جابر الطويل الذي يقول فيه: «كنا مع رسول الله ﷺ» وذكر فيه ما يتعلق بمعجزاته، وما يتعلق بالصلاة، وبغير ذلك، فهذا يسمى حديثاً بهذا الاعتبار. وقد يكون الحديث طويلًا وأخذ يفرقه بعض الرواة فجعله أحاديث كما فعل البخاري.

الفتاوى لابن تيمية: ١٨/١٣ ـ ١٦

خَبَرُ الوَاحِدِ= (خَبَرُ الوَاحِدِ/خ.ب.ر).

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

خَبَرُ الوَاحِدِ: ما لم يوجد فيه شروط المتواتر، سواء كان الراوي له واحداً أو أكثر.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١/١٣١

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

خَبَرُ الوَاحِدِ: كل ما لم ينته إلى التواتر. وقيل: هو ما يفيد الظن.

ثم هو **قسمان**: مستفيض، وغيره.

المنهل الروي ص: ٣٢

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

خَبَرُ الوَاحِدِ في اللغة: ما يرويه شخص واحد.

وفي الاصطلاح: ما لم يجمع شروط التواتر.

نزهة النظر ص: ٦

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

خَبَرُ الوَاحِدِ: كل خبر لم ينته إلى التواتر، سواء رواه واحد، أو اثنان، أو جماعة. ويسمّى أيضاً **خبرَ الواحد** باعتبار أقلّ المراتب، أو اعتبار اشتمال ما في المراتب على الواحد، أو باعتبار إفادته الظنّ كخبر

الواحد. أو تسمية الكل بخبر الآحاد باعتبار البعض، أو سُمِّي الغريب خبرَ الواحد لوحدة راويه في بعض المواضع.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٠٩

مبهم:

عقد الشافعي في «**الرسالة**» باباً محكماً لوجوب العمل بخبر الواحد، و**خَبَرُ الوَاحِدِ** عندهم: ما لم يبلغ درجة المتواتر[(١)]، سواء رواه شخص واحد أو أكثر.

النكت لابن حجر ص: ٤٣

مَعْرِفَةُ مَنْ لَمْ يَرْوِ إِلاَّ حَدِيثاً وَاحِداً:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

مَعْرِفَةُ مَنْ لَمْ يَرْوِ إِلَّا حَدِيثاً وَاحِداً: هذا النوع زدته أنا، وهو نظير ما ذكروه فيمن لم يرو عنه إلا واحد. ثم رأيت أن للبخاري فيه تصنيفاً خاصاً بالصحبة.

وبينه وبين الوِحْدان فرق، فإنه قد يكون روى عنه أكثر من واحد وليس له إلا حديث واحد، وقد يكون روي عنه غير حديث، وليس له إلا راوٍ واحد، وذلك موجود معروف.

ومن أمثلته في الصحابة: ابن أبي عمارة المدني، قال المزي: له حديثٌ واحدٌ في المسح على الخفين، رواه أبو داود وابن ماجه.

تدريب الراوي: ٢/٣٩٦

مَعْرِفَةُ مَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ إِلاَّ وَاحِدٌ= الوِحْدَانُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

مَعْرِفَةُ مَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ: مثاله من الصحابة: وهب بن خَنْبَشٍ صحابي لم يرو عنه غير الشعبي. وكذلك عامر بن شَهْرٍ، وعروة بن مُضَرِّس، ومحمد بن صفوان الأنصاري، ومحمد بن صيفيّ الأنصاري ـ

(١) قال المحقق في الهامش: «ثبت في جميع النسخ [المشهور] والصواب ما أثبتناه».

وليسا بواحد وإن قاله بعضهم ـ صحابيون لم يرو عنهم غير الشعبي.

قال: ومثال هذا النوع في التابعين: أبو العُشَراء الدارمي، لم يرو عنه فيما نعلم غير حماد بن سلمة.

علوم الحديث ص: ٣١٩ ـ الإرشاد للنووي ص: ٢٠٧ و٢٠٩ ـ التقريب للنووي: ٢٦٤/٢

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

من أنواع علوم الحديث **مَعْرِفَةُ مَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ** من الصحابة والتابعين ومن بعدهم. وصنف فيه مسلم كتابه المسمى بكتاب «المنفردات والوحدان»[1].

فتح المغيث ص: ٣٨٦ ـ توضيح الأفكار: ٢٧٨/٢

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

الوِحْدَانُ: من لم يرو عنه إلا واحد ولو سمي.

نزهة النظر ص: ٢٤

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **الوِحْدَانُ**: (من عنه) أي الراوي انفرد بالرواية راوٍ واحد لا ثاني له.

فتح المغيث: ٢٠٥/٣

٢ ـ **مَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ**: هذا النوع لمن لم يرو عنه إلا راوٍ واحد من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

الغاية في شرح الهداية: ٤٠٤/٢

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

مَعْرِفَةُ الوِحْدَانِ: من لم يرو عنه إلا واحد.

تدريب الراوي: ٢٦٤/٢

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الوِحْدَانُ بضم الواو وسكون المهملة: جمع الواحد، والمراد من

---

(١) ثم ذكر أمثلة على ذلك.

الوُحْدَانِ: المؤلفات التي في شأن المُقلِّ من الحديث.

أغرب شارح حيث قال: هذا النوع **مَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ**؛ أي: من الصحابة، والتابعين، ومنَ بعدهم.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٠٩

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

الوِحْدَانُ: من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد من الصحابة، أو التابعين، فمن بعدهم. وقد صنف في ذلك الإمام مسلم وغيره، وهو غير من لم يرو إلا حديثاً واحداً الذي ألف فيه البخاري، لكنه تأليف خاص بالصحابة.

الرسالة المستطرفة ص: ٧٥

و.د.ى

قولهم: **فُلَانٌ مُودٍ**:

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

اختلف في ضبط هذه اللفظة، فمنهم من يخففها؛ أي: هالك، ومنهم من يشددها؛ أي: حسن الأداء.

بيان الوهم والإيهام: ٣/٣٤

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

اختلف في ضبط هذه اللفظة، فمنهم من يخففها؛ أي: هالك.

ومنهم من يشددها مع الهمزة؛ أي: حسن الأداء[1].

فتح المغيث: ١/٣٧٥

في «**الصحاح**»:

أَوْدَى فلان؛ أي: هلك، فهو مُودٍ.

فتح المغيث: ١/٣٧٥

---

(١) قال السخاوي: أفاده شيخي في ترجمة سعد بن سعيد الأنصاري من «مختصر التهذيب»، نقلاً عن أبي الحسن القطان. وكذا أثبت الوجهين كذلك في ضبطها ابن دقيق العيد.

و.س.ط

المُتَوَسِّطُ:

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

يقال: من شرع في فنٍّ، فإن لم يستقل بتصور مسائله فمبتدئ، وإلا فمُنْتَهٍ إن استحضر غالب أحكامه وأمكنه الاستدلال عليها، وإلا **فمُتَوَسِّطٌ**.

فتح الباقي: ٨/١

وَسَط:

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ التعديل عنده).

و.س.م

الاسْـمُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الاسْمُ: ما وضع علامة على المسمى.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٤٥

الأَسْمَاءُ والكنى: (ينظر: الأَسْمَاءُ والكنى/ك.ن.ي).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **الأَسْمَاءُ**: التي وضعت علامة على مسمياتها.

الغاية في شرح الهداية: ٤٠٨/٢

٢ ـ **مَعْرِفَةُ الأَسْمَاءِ** والكنى: القصد بيان أسماء ذوي الكنى، إذ ربما

ذُكر الراوي مرة بكنيته ومرة باسمه، فيتوهم التعدد مع كونهما واحداً.

الغاية في شرح الهداية: ٤١٤/٢

٣ ـ **الأَسْمَاءُ**: ما توضع علامة على المسمى.

فتح المغيث: ٢١٤/٣

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

الأَسْمَاءُ والكنى؛ أي: معرفة أسماء من اشتهر بكنيته، وكنى من اشتهر باسمه.

تدريب الراوي: ٢٧٨/٢

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

١ ـ **الأَسْمَاءُ**: الأعلام.

توضيح الأفكار: ٢٧٩/٢

٢ ـ من علوم الحديث **مَعْرِفَةُ أَسْمَاءِ ذَوِي الكُنَى ومَعْرِفَةُ كُنَى ذَوِي الأَسْمَاءِ**، وينبغي العناية بذلك، فربما ورد ذكر الراوي مرة بكنيته ومرة باسمه، فيظن من لا معرفة له بذلك أنهما رجلان، وربما ذكر الراوي باسمه وكنيته معاً فتوهمه بعضهم رجلين.

توضيح الأفكار: ٢٧٩/٢

الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ):

(ينظر: كُتُبٌ فِي مَعْرِفَةِ الأَسْمَاءِ والكُنَى والأَلْقَابِ/ك.ت.ب).

الأَسْمَاءُ المُجَرَّدَةُ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الأَسْمَاءُ المُجَرَّدَةُ؛ أي: من الكُنَى، والألقاب، أعم من أن يكون أصحابها ثقاتٍ، أو ضعافاً مذكورة في كتاب دون كتاب.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٦٠

الأَسْمَاءُ المُفْرَدَةُ:

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

الأَسْمَاءُ المُفْرَدَةُ: هو فن حسن؛ فمن الصحابة: أجمل بالجيم، جبيب بالجيم على التصغير...

الخلاصة ص: ١٢٧

التلميذ قاسم بن قطلوبغا (تـ: ٨٧٩هـ):

الأَسْمَاءُ المُفْرَدَةُ: التي لم يُشَارِك مَن تسمى بشيء منها غيرَه فيها.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٦٣

الأَسْمَاءُ المُؤْتَلِفَةُ والمُخْتَلِفَةُ:

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

الأَسْمَاءُ المُؤْتَلِفَةُ والمُخْتَلِفَةُ: هو فنٌ واسعٌ يُحتاج إليه في دفع مَعَرَّةِ التَّصحيف واللَّحن، وفيه مصنفات كثيرة.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٦٠

أَفْرَادُ الأَسْمَاءِ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: مَعْرِفَةُ أَفْرَادِ الأَعْلَامِ/ع.ل.م).

مَعْرِفَةُ الأَسْمَاءِ المُبْهَمَةِ= (مَعْرِفَةُ الأَسْمَاءِ المُبْهَمَةِ/ب.هـ.م).

مَعْرِفَةُ مَنْ ذُكِرَ بِأَسْمَاءٍ أَوْ صِفَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

مَعْرِفَةُ مَنْ ذُكِرَ بِأَسْمَاءٍ مُخْتَلِفَةٍ أو نعوت متعددة فظن من لا خبرة له بها أن تلك الأسماء أو النعوت لجماعة متفرقين هذا فن عويص، والحاجة إليه حاقة، وفيه إظهار تدليس المدلسين، فإن أكثر ذلك إنما نشأ من تدليسهم.

وقد صنف عبدالغني بن سعيد الحافظ المصري وغيره في ذلك.

مثاله: محمد بن السائب الكلبي صاحب التفسير، هو أبو النضر الذي روى عنه محمد بن إسحاق بن يسار حديث تميم الداري وعدي بن بداء، وهو حماد بن السائب، الذي روى عنه أبو أسامة حديث: «ذكاة كل

مسك دباغه»، وهو أبو سعيد الذي يروي عنه عطية العوفي التفسير يدلس به موهماً أنه أبو سعيد الخدري.

علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٣٢٣

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

مَعْرِفَةُ مَنْ ذُكِرَ بِأَسْمَاءٍ أو صِفَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ: من كنى أو ألقاب أو أنساب، إما من جماعة من الرواة عنه، يعرفه كل واحد بغير ما عرفه الآخر، أو من راوٍ واحد عنه يعرفه مرة بهذا ومرة بذاك، فيلتبس على من لا معرفة عنده، بل على كثيرٍ من أهل المعرفة والحفظ.

و (هو فن عويص) بمهملة أوله وآخره؛ أي: صعب تمس الحاجة إليه لمعرفة التدليس.

وصنف فيه الحافظ (عبدالغني بن سعيد) الأزدي كتاباً نافعاً سماه: «إيضاح الإشكال».

تدريب الراوي ٢/٢٦٨

المُفْرَدَاتُ مِنَ الأَسْمَاءِ والأَلْقَابِ والكُنَى:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

اعرف **المُفْرَدَات مِنَ الأَسْمَاءِ**: التي وضعت علامة على مسمياتها.

والألقاب: وهي جمع لقب، وهو الذي دل على رفعة أو ضعة.

والكنى: وهي ما صدرت بأبٍ أو أم.

والنسب: وهي إما إلى قبيلة أو بلد أو خطة أو حرفة.

و**المُفْرَدَاتُ** من كل ذلك نوع لطيف جداً ألف فيه أهل الحديث.

الغاية في شرح الهداية: ٢/٤٠٨

و.ص.ل

الاتِّصَالُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

الاتِّصَالُ: سماع كل راوٍ لذلك المروي ممن فوقه.

الغاية في شرح الهداية: ٢٣٨/١

المُتَّصِلُ= المَوْصُولُ

الشافعي (تـ: ٢٠٤هـ):

المُتَّصِلُ: عبارة عما سمعه كل راوٍ من شيخه في سياق الإسناد من أوله إلى منتهاه[١].

النكت لابن حجر ص: ١٧٩

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

المُتَّصِلُ: مثل: مالك عن نافع، وعبدالله بن دينار، عن ابن عمر مرفوعاً أو موقوفاً، وكذلك أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس مرفوعاً أو موقوفاً.

وإنما سمي متصلًا لأن بعضهم صحت مجالسته ولقاؤه لمن بعده في الإسناد وصح سماعه منه.

التمهيد: ٢٤/١

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

المُتَّصِلُ: ويقال فيه أيضاً **الموصول**، ومطلقه يقع على المرفوع والموقوف، وهو الذي اتصل إسناده فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه.

علوم الحديث ص: ٤٤

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ **المُتَّصِلُ** ويسمى أيضاً **الموصول**: كل ما اتصل إسناده، فكأن كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه، سواء كان مرفوعاً إلى النبي ﷺ أو موقوفاً على غيره.

الإرشاد للنووي ص: ٧٥

---

(١) نقل صاحب النكت هذا التعريف من الشافعي بواسطة ابن الحاجب في «التصريف».

٢ ـ **المُتَّصِلُ** ويسمى **الموصول**: ما اتصل إسناده مرفوعاً كان أو موقوفاً على من كان.

التقريب للنووي: ١/١٨٣

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

المَوْصُولُ: ما سلم من الانقطاع.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١٦

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

المُتَّصِلُ ويسمى **الموصول**: ما اتصل سنده بسماع كل راو له ممن فوقه إلى منتهاه، ومن يرى الرواية بالإجازة يزيد (أو إجازة)، سواء أكان مرفوعاً إلى النبي ﷺ أم موقوفاً على غيره.

المنهل الروي ص: ٤٠

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

المُتَّصِلُ ويسمى **الموصول**: هو كل ما اتصل إسناده وكان كل واحد من راوته قد سمعه ممن فوقه، سواء كان مرفوعاً إلى النبي ﷺ أو موقوفاً على غيره.

الخلاصة ص: ٤٩

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

المُتَّصِلُ: ما اتصل سنده، وسلم من الانقطاع، ويصدق ذلك على المرفوع والموقوف.

الموقظة ص: ٤٢

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

قوله: «ويقال فيه: **الموصول**».

قلت: **والموتصل**، وهي عبارة الشافعي رضي الله عنه كما نقله البيهقي، وقال ابن الحاجب في «تصريفه»: «هي لغة الشافعي».

النكت للزركشي ص: ١٢٨

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

المُتَّصِلُ والموصول: ما اتصل إسناده إلى النبي ﷺ أو إلى واحد من الصحابة حيث كان ذلك موقوفاً عليه.

فتح المغيث ص: ٥٣ ـ ٥٤

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

١ ـ **المُتَّصِلُ**: ما سلم إسناده من سقوط فيه، بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك المروي من شيخه.

نزهة النظر ص: ٩

٢ ـ **المُتَّصِلُ والموصول**: ويقال له: **المؤتصل** ـ بالفك والهمز ـ وهي عبارة الشافعي في «**الأم**» في مواضع.

قال ابن الحاجب في «**التصريف**» له: هي لغة الشافعي.

توضيح الأفكار: ٢٣٦/١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ مطلقه؛ أي: **المُتَّصِلُ**: يقع على المرفوع والموقوف، أما مع التقييد فجائز، بل واقع أيضاً في كلامهم، يقولون: هذا متصل إلى سعيد بن المسيب أو الزهري أو إلى مالك.

فتح المغيث: ١٠٧/١

٢ ـ **المَوْصُولُ** ويسمى **المُتَّصِلُ** أيضاً: ما اتصل إسناده بسماع كل راوٍ له فمن فوقه إلى منتهاه.

ويدخل فيه الضعيف وغيره. وسواء كان مرفوعاً إلى النبي ﷺ أو موقوفاً على غيره.

الغاية في شرح الهداية: ٢٧٠/١

المُتَّصِلُ المَرْفُوعُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

المُتَّصِلُ المَرْفُوعُ: مثل مالك عن ابن شهاب، عن سالم، عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما، عن النبي ﷺ.

الغاية في شرح الهداية: ٢٧٠/١ ـ ٢٧١

المُتَّصِلُ المَوْقُوفُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

المُتَّصِلُ المَوْقُوفُ: مثل: مالك عن نافع، عن ابن عمر رضي الله تعالى عنه، قوله.

الغاية في شرح الهداية: ٢٧١/١

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

(ينظر: المسند/س.ن.د).

المُؤْتَصِلُ: (ينظر: المتصل).

المَوْصُولُ= المتصل

وَصَلَهُ فلان:

ابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ):

(ينظر: رفعه فلان/ر.ف.ع).

و.ص.ى

الوَصِيَّةُ = الوَصِيَّةُ بِالكِتَابِ أو بالكُتُبِ:

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

الوَصِيَّةُ بِالكُتُبِ: أن يوصي الشيخ بدفعه كتبه عند موته أو سفره لرجل.

الإلماع ص: ١١٥

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

الوَصِيَّةُ بِالكُتُبِ: بأن يوصيَ الراوي بكتاب يرويه عند موته أو سفره لشخص.

علوم الحديث ص: ١٧٧

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ **الوَصِيَّةُ**: أن يوصي الراوي عند موته أو سفره بكتاب يرويه لشخص.

الإرشاد للنووي ص: ١٤٠

٢ ـ **الوَصِيَّةُ**: أن يوصي عند موته أو سفره بكتاب يرويه.

التقريب للنووي: ٥٩/٢ ـ ٦٠

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

الوَصِيَّةُ: أن يوصي الراوي عند موته أو سفره لشخصٍ بكتاب يرويه.

المنهل الروي ص: ٩١

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

من أقسام الأخذ والتحمل: **الوَصِيَّةُ بِالكتابِ**: بأن يوصي الراوي بكتاب يرويه عند موته أو سفره لشخص.

فتح المغيث ص: ٢٢٦ ـ التقييد والإيضاح ص: ١٩٩

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

الوَصِيَّةُ بِالكِتَابِ: أن يوصي عند موته أو سفره لشخصٍ معين بأصله أو بأصوله.

نزهة النظر ص: ٣٦

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **الوَصِيَّةُ** من الراوي عند موته أو سفره للطالب **بِالكِتَابِ**، أو نحوه من مرويه.

فتح المغيث: ١٤٨/٢

٢ ـ **الوَصِيَّةُ**: أن يوصي الراوي عند موته أو سفره لشخص بكتاب يرويه الموصَى.

الغاية في شرح الهداية: ١٦١/١

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

من أقسام التحمل (**الوَصِيَّةُ** وهي أن يوصي) الشيخ (عند موته أو سفره) لشخصٍ (بكتاب يرويه) ذلك الشيخ.

تدريب الراوي: ٦٠/٢

زكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ):

من أقسام التحمل: (**الوَصِيَّةُ**) من الراوي عند موته، أو سفره للطالب (**بِالكِتَابِ**)، أو نحوه.

فتح الباقي: ٢٥/٢

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الوَصِيَّةُ: (أن يوصي) بالتخفيف، أو التشديد، (عند موته أو سفره)، إلحاقاً له بالموت، (لشخصٍ معين بأصله أو بأصوله)؛ أي: من كتب الحديث.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٨٦

و.ض.ح

المُوَضِّحُ لأَوْهَامِ الجَمْعِ والتَّفْرِيقِ:

على القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المُوَضِّحُ: بالتخفيف ويجوز تشديده، **لأَوْهَامِ الجَمْعِ والتَّفْرِيقِ**: من إضافة المصدر إلى المفعول؛ أي: جمع الصفات في رجل وتفريقها بحيث يوجد كل منها في رجل آخر، والمراد بالموضح اسم جنس لكلّ ما صُنِّف في هذا النوع؛ أي: ما يوضح أوهاماً ناشئة من اجتماع التفريق فيه، وذكرِ حال واحد منها، فلا يرد ما وهم مُحَشٍّ حيث قال: الموضح اسم كتاب ولفظ صنفوا لا يلائمه، والأظهر صنف ويؤيد ما قلنا غير لفظ صنفوا قوله: أجاد؛ أي: أحسن فيه؛ أي: في بيان هذا النوع المسمى بالموضح الخطيب.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٥٠٦

و.ض.ع

المَوْضُوعُ:

ابن الجوزي (تـ: ٥٩٧هـ) في: **«الموضوعات، كتاب التوحيد»**:

١ ـ كل حديث رأيته يخالف العقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه مَوْضُوعٌ، ولا يتكلف اعتباره؛ أي: لا تعتبر رواته، ولا تنظر في مجرحهم، أو يكون مما يدفعه الحسن والمشاهدة أو مبايناً لنص الكتاب، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي، حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل، أو يتضمن الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر اليسير، أو بالوعد

العظيم على الفعل اليسير، وهذا الأخير موجود في كتب القصاص والطرقية.

فتح المغيث للسخاوي: ١/٢٦٩

٢ ـ ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول؛ فاعلم أنه **مَوْضُوعٌ**.

ومعنى مناقضته للأصول أن يكون خارجاً عن دواوين الإسلام من المسانيد والكتب المشهورة.

تدريب الراوي: ١/٢٧٧

ابن دحية (تـ: **٦٣٣هـ**):

المَوْضُوعُ في اللغة: الملصق، يقال: وضع فلان على فلان كذا؛ أي: ألصق به. وهو أيضاً الحط والإسقاط.

قال الحافظ: والأول أليق بهذه الحيثية.

توضيح الأفكار: ٢/٥٣

ابن الصلاح (تـ: **٦٤٣هـ**):

المَوْضُوعُ: المختلق المصنوع.

علوم الحديث ص: ٩٨

النووي (تـ: **٦٧٦هـ**):

١ ـ **المَوْضُوعُ**: المختلق المصنوع، وشر الأحاديث الضعيفة.

الإرشاد للنووي ص: ١٠٥

٢ ـ **المَوْضُوعُ**: المختلق المصنوع، وشر الضعيف.

التقريب للنووي: ١/٢٧٤

٣ ـ **الحَدِيثُ المَوْضُوعُ**: المختلق المصنوع.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١/٥٦

ابن دقيق العيد (تـ: **٧٠٢هـ**):

المَوْضُوعُ مِنَ الحَدِيثِ؛ أَي: المُختلق.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٢٣

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

المَوْضُوعُ: المختلق، وهو شر الضعيف وأردى أقسامه.

المنهل الروي ص: ٥٣

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

المَوْضُوعُ: المختلق.

الخلاصة ص: ٧٤

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

المَوْضُوعُ: ما كان متنه مخالفاً للقواعد، وراويه كذاباً؛ كالأربعين الودعانية، وكنسخة علي الرضا المكذوبة عليه.

الموقظة ص: ٣٦

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

١ ـ أما أن **المَوْضُوعَ** من أقسام الضعيف فغير مسلم، لأن **المَوْضُوعَ** ليس بحديث أصلًا، بل لا ينبغي أن يعد البتة.

النكت للزركشي ص: ١٢٤

٢ ـ ينظر: (قولهم: لا يصح/ص.ح.ح).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

المَوْضُوعُ: المكذوب، ويقال له: المختلق المصنوع؛ أي: أن واضعه اختلقه وصنعه.

فتح المغيث ص: ١٢٠

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

الطعن بكذب الراوي في الحديث النبوي هو **المَوْضُوعُ**.

نزهة النظر ص: ١٩

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **المَوْضُوعُ**: الكذب على رسول الله ﷺ. المختلَق بفتح اللام، الذي لا ينسب إليه بوجه. المصنوع من واضعه؛ وجيء في تعريفه بهذه

الألفاظ الثلاثة المتقاربة للتأكيد في التغيير منه، والأول منها من الزوائد.

فتح المغيث: ٢٥٣/١

٢ ـ **المَوْضُوعُ**: المكذوب على رسول الله ﷺ، ويقال له: المختلق، والمصنوع، يعني أن واضعه اختلقه وصنعه. وهو بحسب قصد الواضع أقسام.

الغاية في شرح الهداية: ٣٣١/١

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

المَوْضُوعُ: ليس في الحقيقة اصطلاحاً، بل بزعم واضعه.

تدريب الراوي ٦٢/١ ـ فيض القدير: ٢١/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المَوْضُوعُ: الحديث الذي فيه الطعن بكذب الراوي، لا نفس الطعن به، وأما ما قيل: من أن المراد بالطعن المطعون، فخلاف ظاهر المَقْسَم كما تقدم. ثم يقال له أيضاً: المُخْتَلَق بقاف بعد لام مفتوحة، والمصنوع، لأن واضعه اختلقه؛ أي: افتراه. وصنعه؛ أي: من عنده.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٣٥

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

إن كان ـ أي الطعن في الراوي ـ لكذبٍ في الحديث تعمداً؛ **فَمَوْضُوعٌ**.

ويعرف ذلك بالإقرار والقرائن، بأن يكون مناقضاً للنص، أو السنة، أو الإجماع، أو صريح العقل، أو يؤخذ من حال الراوي كما وقع لغياث بن إبراهيم، أو بالاختراع من عنده، أو من غيره إما بعض السلف، أو قدماء الحكماء، أو بعض الإسرائيليات، إما لعدم الدين، أو غلبة الجهل، أو فرط العصبية، أو يكون ذلك لتهمة الراوي بالكذب بمخالفته للقواعد المعلومة، أو عرف به في كلامه.

وإن لم يظهر: فمتروك، وهو دون الأول.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩٣

وضّاعٌ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

الوَضْعُ:

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

الوَضْعُ: إثبات الكذب والاختلاق.

النكت للزركشي ص: ٢٣٧

يَضَعُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ).

(ينظر: المرتبة الثانية من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

و.ط.ء

المُوَطَّأ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

إنما سماه بذلك لأنه عرضه على بضعة عشر تابعياً فكلهم واطؤوه

على صحته. ذكره ابن الطحان في «تاريخ المصريين» له نقلاً عن ابن وهب عن مالك.

فتح المغيث: ٢/٣٧٧ ـ ٣٧٨

و.ط.ن

مَعْرِفَةُ أَوْطَانِ الرُّوَّاةِ وقَبَائِلِهِم وبُلْدَانِهِم:

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

مَعْرِفَةُ مَوَاطِنِ الرُّوَّاةِ: وقد كان العرب إنما تنسب إلى قبائلها، فلما جاء الإسلام وغلب عليهم سكنى القرى، انتسبوا إلى القرى كالعجم، ثم من كان ناقلة من بلدٍ إلى بلد وأراد الانتساب إليها، فليبدأ بالأول، فيقول في الناقلة من مصر إلى دمشق: المصري ثم الدمشقي. ومن كان من أهل قرية ـ بلدة ـ فيجوز أن ينسب إلى القرية وإلى البلدة وإلى الناحية وإلى الإقليم.

الخلاصة ص: ١٣٤

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

مما يحتاج إليه أهل الحديث **مَعْرِفَةُ أَوْطَانِ الرُّوَّاةِ وبُلْدَانِهِم**، فإن ذلك ربما ميز بين الاسمين المتفقين في اللفظ، فينظر في شيخه وتلميذه الذي روى عنه فربما كانا أو أحدهما من بلد أحد المتفقين في الاسم، فيغلب على الظن أن بلديهما هو المذكور في السند، لا سيما إذا لم يعرف له سماع بغير بلده، وأيضا ربما استدل بذكر وطن الشيخ أو ذكر مكان السماع على الإرسال بين الراويين إذا لم يعرف لهما اجتماع عند من لا يكتفي بالمعاصرة.

وربما حدث للعرب الانتساب إلى البلاد والأوطان لما غلب عليها سكنى القرى والمدائن، وضاع كثير من أنسابها، فلم يبق لها غير الانتساب إلى البلدان؛ وقد كانت العرب تنسب قبل ذلك إلى القبائل، فمن سكن في بلدتين وأراد الانتساب إليهما، فليبدأ بالبلدة التي سكنها أولًا، ثم بالثانية التي انتقل إليها، وحسن أن يأتي بـ: «ثم» في النسبة للبلدة الثانية، فيقول: المصري ثم الدمشقي، ومن كان من أهل قرية من قرى بلده فجائز أن

ينسب إلى القرية وإلى البلدة أيضاً، وإلى الناحية التي منها تلك البلدة، فمن هو من أهل داريا مثلًا فله أن يقول: الداري والدمشقي والشامي، فإذا أراد الجمع بينهما فليبدأ بالأعم فيقول: الشامي الدمشقي الداري.

فتح المغيث ص: ٤٧٦ ـ ٤٧٧ ـ توضيح الأفكار: ٢/٢٨٣

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **الأَوْطَانُ**: جمع وطن، وهو محل الإنسان من بلدة أو ضيعة، أو سكة وهي: الزقاق أو نحوها.

فتح المغيث: ٣/٣٩٨

٢ ـ من اللازم الذي يفتقر إليه حفاظ الحديث، فإنهم يتوصلون بذلك إلى الاسمين المتفقين في اللفظ، بأن ينظر في الشيخ والذي روى عنه، فحيث يكون أحد المتفقين بلدته يغلب على الظن أنه هو المذكور في السند لا سيما إذا لم يعرف له سماع بغير بلده.

وأيضاً فقد يستدل بذكر وطن الشيخ أو ذكر مكان السماع على الإرسال بين الراويين إذا لم يكن لهما اجتماع عند من لا يكتفى بالمعاصرة.

الغاية في شرح الهداية: ٢/٤٣٤

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **مَعْرِفَةُ بُلْدَانِهِم**: بضم أوله جمع بلد، **وأَوْطَانِهِم**: جمع وطن، وهو أعم من الأول.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٢٣

٢ ـ **الأَوْطَانُ**: جمع وطن، وهو محل الإنسان من بلدة، أو ضيعة، أو سكة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٦٩

و.ع.ى

الوَعْيُ:

المناوي (تـ: ١٠٣١هـ):

الوَعْيُ: الحفظ، يقال: وعيت الحديث؛ حفظته وتدبرته.

فيض القدير: ١/٢٥٩

و.ف.ق

اتَّفَقَا عَلَيْهِ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

لا يطلقون الاتفاق إلا على ما **اتَّفَقَا** ـ البخاري ومسلم ـ على إخراج إسناده ومتنه معاً.

النكت لابن حجر ص: ٧١

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

١ ـ **اتَّفَقَا عَلَيْهِ**: الاتفاق على رجال الإسناد جميعاً.

توضيح الأفكار: ١/٤٦

٢ ـ **اتَّفَقَا عَلَيْهِ**: ما اتفقا على إخراج إسناده ومتنه معاً، وهذا عند جمهور المحدثين، إلا عند الجوزقي فإنه يعد المتن ـ إذا اتفقا على إخراجه ولو من حديث صحابيين ـ حديثاً واحداً، كما إذا أخرج البخاري المتن من حديث أبي هريرة، وأخرجه مسلم من طريق أنس.

توضيح الأفكار: ١/٨٧

أنْوَاعُ مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

الحق أن يقال: إن القسم الأول، وهو **مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ** يتفرع فروعاً:

أحدها: ما وصف بكونه متواتراً.

ويليه: ما كان مشهوراً كثير الطرق.

ويليهما: ما وافقهما عليه الأئمة الذين التزموا الصحة على تخريجه، الذين أخرجوا السنن، والذين انتقوا المسند.

ويليه: ما وافقهما عليه بعض من ذكره.

ويليه: ما انفردا بتخريجه.

فهذه أنواع للقسم الأول ـ وهو ما اتفقا عليه ـ إذ يصدق على كل منهما أنهما اتفقا على تخريجه.

توضيح الأفكار: ٨٧/١

مُتَّفَقٌ عَلَى تَرْكِهِ= (مُتَّفَقٌ عَلَى تَرْكِهِ/ت.ر.ك).

المُتَّفَقُ عَلَيْهِ:

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

الحديث الصحيح: ما اتصل سنده برواية العدل الضابط عن مثله، وسلم عن شذوذ وعلة.

فكل حديث جمع هذه الشروط **فمُتَّفَقٌ عَلَيْهِ**.

المنهل الروي ص: ٣٣

البقاعي (تـ: ٨٥٥هـ):

قولهم ـ أي أهل الحديث ـ: **مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ**: يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم، واتفاق الأئمة أيضاً حاصل على ذلك لما تقدم من تلقيهم لهما بالقبول.

توضيح الأفكار: ٨٦/١

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

أرفع الصحيح مَرْوِيُّهُمَا؛ أي: البخاري ومسلم، لاشتماله على أعلى الأوصاف المقتضية للصحة، وهو المسمى **بالمُتَّفَقِ عَلَيْهِ**.

فتح المغيث: ٤٢/١

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

١ ـ **المُتَّفَقُ عَلَيْهِ**: ما أودعه الشيخان: البخاري ومسلم في صحيحيهما ـ الذي أولهما أصحهما ـ لا كل الأمة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٦٦

٢ ـ ما أخرجه البخاري ومسلم وهو الذي يعبر عنه **بالمُتَّفَقِ عَلَيْهِ**.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٢٨٨

المُتَّفقُ والمُخْتَلفُ والمُفْتَرقُ والمُؤْتَلفُ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

هذا نوع يتركب من النوعين اللذين قبله وهو: أن يتفق الاسمان في اللفظ والخط، ويختلفان في الشخص. ويأتلف اسم أبويهما في الخط ويفترقان في اللفظ، أو تتفق الكنيتان لفظاً وتختلف نسبتهما نطقاً.

الغاية في شرح الهداية: ٢/٥٠٠

المُتَّفقُ والمُفْتَرقُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

المُتَّفقُ والمُفْتَرقُ: هذا النوع متفق لفظاً وخطاً، بخلاف النوع الذي قبله ـ أي المؤتلف والمختلف ـ فإن فيه الاتفاق في صورة الخط مع الافتراق في اللفظ، وهذا من قبيل ما يسمى في أصول الفقه المشترك.

وهو أقسام:

الأول: المفترق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم.

الثاني: من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم أو أكثر.

الثالث: ما اتفق في الكنية والنسبة معاً.

الرابع: عكسه.

الخامس: اتفقوا في أسمائهم وأسماء آبائهم ونسبهم.

السادس: المتفق في الاسم أو في الكنية فحسب.

السابع: المتفق في النسبة خاصة.

علوم الحديث ص: ٣٥٨ ـ وينظر: الإرشاد للنووي ص: ٢٢٤ ـ علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٣٤٤ ـ ٣٦٣ ـ وزاد العراقي وابن جماعة والسخاوي نوعا ثامناً ـ ينظر: المنهل الروي ص: ١٢٧ ـ ١٢٨ ـ الخلاصة ص: ١٣٠ ـ فتح المغيث للعراقي ص: ٤٢٦ ـ ٤٣٤ ـ فتح المغيث للسخاوي: ٣/٢٧٠ ـ ٢٨٣.

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

المُتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ: أن يشترك اثنان أو أكثر في الاسم واسم الأب والجدّ مثلاً، ويفترقا في نفس الأمر، وهذا هو المشترك.

وهو فنٌّ مهم، لأنه قد يقع الغلط، فيعتقد أن أحد الشخصين هو الآخر، وربَّما كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً، فإذا غلط من الضعيف إلى القوي صَحَّحَ ما لا يُصحح، وإذا غلط من القوي إلى الضعيف، أبطل ما يصحُّ.

وقد يقع هذا في الأنساب كما يقع في الأسماء، ويقع الإشكال فيه إذا أطلق النسب من غير تسمية.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٤٨ ـ ٤٩

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

المُتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ: ما اتفق خطاً ولفظاً وافترق مسماه.

المنهل الروي ص: ١٢٧ ـ ١٢٨

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

المُتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ: هو متفق خطاً ولفظاً.

الخلاصة ص: ١٣٠

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

من أنواع فنون الحديث **مَعْرِفَةُ المُتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ**، وهو: ما اتفق خطه ولفظه أيضاً وافترق مسمياته.

وإنما يحسن إيراد ذلك إذا اشتبه الراويان المتفقان في الاسم لكونهما متعاصرين واشتركا في بعض شيوخهما أو في الرواية عنهما.

فتح المغيث ص: ٤٢٦ ـ ٤٣٤ ـ توضيح الأفكار: ٢/ ٢٨٠

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

ثم الرواة إن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم فصاعداً، واختلفت أشخاصهم، سواء اتفق في ذلك اثنان منهم أو أكثر، وكذلك إذا اتفق اثنان فصاعداً في الكنية والنسبة؛ فهو النوع يقال له: **المُتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ**.

نزهة النظر ص: ٣٧

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **المُتَّفقُ والمُفْتَرقُ**: بأن تأتي كلمة في موضعين لمعنيين.

فتح المغيث: ٤٦/٣

٢ ـ **المُتَّفقُ والمُفْتَرقُ** من الأسماء والأنساب ونحوها، وهو: ما لفظه وخطه متفق لكن مفترق، إذ كانت مسمياته لعدة، وهو من قبيل ما يسميه الأصوليون المشترك اللفظي لا المعنوي.

والمهم منه ما يكون في مظنة الاشتباه لأجل التعاصر، أو الاشتراك في بعض الشيوخ، أو في الرواة.

فتح المغيث: ٢٧٠/٣

٣ ـ **المُتَّفقُ والمُفْتَرقُ**: ما اتفق خطه ولفظه وافترق مسمياته، وهذا بخلاف النوع الذي قبله ـ أي المؤتلف والمختلف ـ بل هو من قبيل ما يسميه الأصوليون المشترك.

الغاية في شرح الهداية: ٤٤١/٢

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المُتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ: بالكسر فيهما؛ أي: المتفق من وجهٍ وهو اللفظ، والمفترق من وجهٍ وهو المعنى المراد.

ومن أقسامه: أن يتفق الاسم فقط، أو يقع في السند ذكر الاسم فقط مهملاً من ذكر أبيه، أو نسبةٍ تميزه، مثاله: أن يطلق حمَّاد من غير أن ينسب هل هو ابن زيد، أو ابن عمرو، وكذلك أن يتفق الكنية فقط ويذكر بها في الإسناد من غير تمييز يفسرها.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٩٧

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

أو ـ يعني إن اتفق الرواة ـ اسماً فقط، إما مع اسم الأب، كالخليل بن أحمد ستة. أو مع الجد، كأحمد بن جعفر بن حمدان أربعة. أو مع الكنية، كأبي بكر بن عياش ثلاثة. أو مع النسبة، كالحنفي إلى المذهب، وإلى القبيلة؛ **فمُتَّفقٌ ومُفْتَرقٌ**.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ٢٠١

المُوَافَقَاتُ:

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

المُوَافَقَاتُ: أن يروي حديثاً من غير طرق الأئمة المشهورين إلى أن يوصل بشيخ أحدهم، فيكون موافقة في شيخه.

وقد كثُر حرص المتأخرين على ذلك، وإنما يَحرِصونَ عليه بشرط أن يعلو إسناده على الطريق التي يَروُونها إلى الإمام.

مثاله: أنَّ أكثر ما يقع لمشايخنا العُلوُّ إلى الأئمة المشهورين كالبخاري ومسلم وغيرهما، بأن يرووا عن خمسة إليه، فإذا رووا من غير طريق ذلك الإمام عن خمسة إلى شيخه، كان ذلك عالياً موافقاً لرواية البخاري ومسلم عن قتيبة بن سعيد، فإذا رووا عن خمسة إلى قتيبة، كان على الشرط المذكور في العُلوِّ والموافقة.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٥٠

المُوَافَقَةُ:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

(ينظر: البَدَلُ/ب.د.ل).

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

المُوَافَقَةُ: أن يقع لك حديث عن شيخ مسلم من غير جهته بعدد أقل من عددك إذا رويته عن مسلم عنه.

الإرشاد للنووي ص: ١٧٦ ـ التقريب للنووي: ١٦١/٢

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

المُوَافَقَةُ: أن يقع لك حديث عن شيخ المصنف من طريق هي أقل عدداً من طريقك من جهته، مثل أن يجتمع سندك وسند مسلم في قتيبة عن مالك.

المنهل الروي ص: ٧٠

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

المُوَافَقَةُ: أن يروي الراوي حديثاً في أحد الكتب الستة بإسنادٍ لنفسه

من غير طريقها، بحيث يجتمع مع أحد الستة في شيخه مع علو هذا الطريق الذي رواه منه على ما لو رواه من أحد الكتب الستة.

مثاله: حديث رواه البخاري عن محمد بن عبدالله الأنصاري، عن حميد، عن أنس مرفوعاً: «**كتاب الله القصاص**». فإذا رويناه من جزء الأنصاري تقع موافقة للبخاري في شيخه مع علو درجة.

فتح المغيث ص: ٣١٢

ابن حجر (تـ: **٨٥٢هـ**):

المُوَافَقَةُ: الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه؛ أي: الطريق التي تصل إلى ذلك المصنف المعين.

نزهة النظر ص: ٣١

السخاوي (تـ: **٩٠٢هـ**):

١ ـ إن يكن المخرج في شيخه أي شيخ أحد الستة قد وافقه، كأن يكون الراوي مثلًا أورد حديثاً عن محمد بن عبدالله الأنصاري، فنخرجه نحن من جزء الأنصاري المشهور وذلك مع علو بدرجة كما هنا، وقد يكون بأكثر عما لو رويناه من البخاري، فهو **المُوَافَقَةُ** إذ قد اتفقا في الأنصاري، أو إن يكن المخرج وافق أحد أصحاب الستة في شيخ شيخه كذلك، أي مع علو بدرجة فأكثر، كحديث يورده البخاري عن الحميدي عن ابن عيينة، فنخرجه نحن من جهة العدني عن ابن عيينة، فهو أيضاً **المُوَافَقَةُ** لكن مقيدة، فيقال: موافقة في شيخ شيخ فلان صح فلان.

فتح المغيث: ١٣/٣

٢ ـ إن الراوي إذا اتفق هو والواحد من المذكورين في شيخه فهو **المُوَافَقَةُ**.

مثاله: روى البخاري عن قتيبة عن مالك حديثاً.

فلو رويناه من طريق البخاري كان بيننا وبين قتيبة تسعة، ولو روينا ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العباس السراج عن قتيبة مثلًا لكان بيننا

وبين قتيبة فيه ثمانية. فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في شيخه بعينه، مع علو الإسناد على الإسناد إليه.

الغاية في شرح الهداية: ١/٩٩ ـ ١٠٠

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المُوَافَقَةُ: أن يروي الراوي حديثاً في أحد الكتب الستة بإسنادٍ لنفسه من غير طريقها، بحيث يجتمع مع أحد الستة في شيخه، مع علو هذا الطريق الذي رواه على ما لو رواه من طريق أحد الكتب الستة، ولو اجتمع مع أحد الستة في شيخ شيخه مع علو طريقه فهو البدل.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٢٣

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

إن وصل ذلك الإسناد إلى شيخِ مصنِّفٍ من غير طريقه؛ **فمُوَافَقَةٌ**، أو شيخ شيخه فصاعداً فبَدَلٌ، فإن استوى بعد الشيخ المجتمِع فيه أولاً: فواسطة بينهما وهو الأقوى، وإن ساوى عددُ إسناده عددَ إسناد أحدِ المصنفين: فمُسَاوَاةٌ، وهو معدوم.

أو ساوى تلميذَ أحدِ المصنفين: فمُصَافَحَةٌ تجوُّزاً، وهما من قسم العلو المطلق لا النسبي كما قيل.

بلغة الأريب مع قفو الأثر ص: ١٩٧

المُوَافَقَةُ المُقَيَّدَةُ:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: البدل/ب.د.ل).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: الموافقة).

مَنْ وَافَقَ اسْمُهُ اسْمَ وَالِدِ الآخر واسْم وَالِدِهِ اسمه:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

هذا فن حسن وهو موافقة اسم الراوي لاسم والد راوٍ آخر واسم

أبيه لاسمه، فربما اتفق انقلاب أحدهما بحيث يكونان متفقين في الاسم واسم الأب.

الغاية في شرح الهداية: ٢/٥٠٥

و.ف.ى

التَّوَارِيخُ والوَفَيَاتِ= (التَّوَارِيخُ والوَفَيَاتِ/أ.ر.خ).

و.ق.ف

المَوْقُوفُ:

أبو بكر الإسماعيلي (تـ: ٣٧١هـ):

إذا قال الصحابي: كنا نقول، أو نفعل، أو يقولون، أو يفعلون كذا، أو كنا لا نرى أو لا يرون بأساً بكذا؛ لا يكون مرفوعاً، بل هو **مَوْقُوفٌ**.

صحيح مسلم بشرح النووي: ١/٣٠

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

أما **المَوْقُوفُ** على الصحابة فإنه قَلَّ ما يخفى على أهل العلم، وشرحه: أن يروي الحديث إلى الصحابي من غير إرسالٍ ولا إعضال، فإذا بلغ الصحابي قال: إنه كان يقول كذا وكذا، وكان يفعل كذا وكذا، وكان يأمر بكذا وكذا.

معرفة علوم الحديث ص: ١٩

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

١ ـ **المَوْقُوفُ**: ما أسنده الراوي إلى الصحابي ولم يتجاوزه.

الكفاية ص: ٣٧

٢ ـ معرفة هذا النوع مهمة، فمن أراد أن يخرج مسانيد الصحابة فإنه يحتاج إلى معرفة المتون المرفوعة والموقوفة، فإن منها ما يشكل كحديث جابر: «**قالت اليهود: فإنما يكون الولد أحول إذا أتى الرجل امرأته من خلفها، فأنزل الله تعالى:** ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾»، فقد يتوهم أنه موقوف،

وإنما هو مسند، لأن الصحابي الذي شاهد الوحي إذا أخبر عن آية نزلت في كذا كان مسنداً.

النكت للزركشي ص: ١٣١

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

المَوْقُوفُ: ما وقف على الصاحب، ولم يبلغ به النبي ﷺ.

التمهيد: ٢٥/١

ابن الأثير (تـ: ٦٠٦هـ) في «**الجامع**»:

المَوْقُوفُ على الصحابي قلما يخفى على أهل العلم، وذلك: أن يروي الحديث إلى الصحابي، فإذا بلغ إلى الصحابي قال: إنه كان يقول كذا وكذا، وكان يفعل كذا وكذا، وكان يأمر بكذا وكذا.

الخلاصة ص: ٧٠ ـ ٧١

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

١ ـ **المَوْقُوفُ**: ما يروى عن الصحابة ﭫ من أقوالهم وأفعالهم ونحوها، فيوقف عليهم لا يتجاوز به رسول الله ﷺ.

ثم إن منه ما يتصل الإسناد فيه إلى الصحابي فيكون من الموقوف الموصول. ومنه ما لا يتصل إسناده فيكون من الموقوف غير الموصول.

علوم الحديث ص: ٤٦

٢ ـ قول الصحابي: كنا نفعل كذا، أو كنا نقول كذا؛ إن لم يضفه إلى زمان رسول الله ﷺ فهو من قبيل **المَوْقُوفِ**.

علوم الحديث ص: ٤٧ ـ ٤٨

٣ ـ **المَوْقُوفُ**: قد يستعمل مقيداً في غير الصحابي، فيقال: حديث كذا وكذا وقفه فلان على عطاء، أو على طاوس، أو نحو هذا.

توضيح الأفكار: ٢٣٨/١

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

١ ـ **المَوْقُوفُ**: ما روي عن الصحابة ﭫ من أقوالهم أو أفعالهم أو نحوها، وينقسم إلى متصل ومنقطع كالمرفوع.

وقد يستعمل مقيداً في غير الصحابة، فيقال: حديث كذا وقفه فلان على عطاء أو طاوس، ونحو هذا.

الإرشاد للنووي ص: ٧٥

٢ ـ **المَوْقُوفُ**: المروي عن الصحابة قولاً لهم أو فعلاً أو نحوه، متصلًا كان أو منقطعاً، ويستعمل في غيرهم مقيداً، فيقال: وقفه فلان عن الزهري ونحوه.

التقريب للنووي: ١/١٨٤

٣ ـ **المَوْقُوفُ**: ما أضيف إلى الصحابي قولاً له أو فعلاً أو نحوه، متصلًا كان أو منقطعاً، ويستعمل في غيره مقيداً فيقال: حديث كذا وقفه فلان على عطاء مثلًا.

شرح النووي: ١/٢٩ ـ ٣٠

ابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ):

المَوْقُوفُ: ما أُسند إلى الصحابي من قوله، أو فعله، ويقابله المرفوع.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ١٦

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

المَوْقُوفُ عند الإطلاق: ما روي عن الصحابي من قولٍ أو فعلٍ أو نحو ذلك، متصلاً كان السند أو منقطعاً. وقد يستعمل في غير الصحابي مقيداً مثل: وقفه معمر على همام، ووقفه مالك على نافع.

الخلاصة ص: ٧٠ ـ شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٠٧

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

المَوْقُوفُ: ما أسند إلى صحابي من قوله أو فعله.

الموقظة ص: ٤١

الزركشي (تـ: ٧٩٤هـ):

المَوْقُوفُ: المروي عن الصحابة.

النكت للزركشي ص: ١٢٦

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

المَوْقُوفُ: ما قصرته بواحد من الصحابة قولاً له أو فعلاً أو نحوهما ولم يتجاوز به إلى النبي ﷺ سواء اتصل إسناده إليه أم لم يتصل.

فتح المغيث ص: ٥٤

ابن الجزري (تـ: ٨٣٣هـ).

المَوْقُوفُ: ضد المرفوع.

الغاية في شرح الهداية: ١/٢٧٠

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

المَوْقُوفُ: ما انتهى ـ متنه ـ إلى الصحابي.

نزهة النظر ص: ٣٠

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ **المَوْقُوفُ**: ما قصرته بصاحب؛ أي: على صاحبي قولاً له، وفعلًا، أو نحوهما مما لا قرينة فيه للرفع، سواء وصلت السند بذلك أو قطعته.

فتح المغيث: ١/١٠٨

٢ ـ **المَوْقُوفُ** عند الإطلاق: المروي عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم قولًا لهم أو فعلًا أو نحوه، متصلًا كان أو منقطعاً.

ويستعمل **المَوْقُوفُ** أيضاً في المروي عن غير الصحابة رضي الله تعالى عنهم، لكن مقيداً فيقال: وقفه فلان على الزهري، ونحو ذلك.

الغاية في شرح الهداية: ١/٢٧٠

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

المَوْقُوفُ: ما يُروى عن الصحابة لا مَن بعدهم.

فإنْ قلت: قد يطلق الموقوف على ما يُروى عن غير الصحابة، قلت: إنما يطلق عليه مقيداً، فيقال: حديث كذا وقفه فلان على عطاء، أو على طاوس.

وأما إذا أطلق فيختص بالصحابة.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٧١ ـ ٤٧٢

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرفوع/ر.ف.ع).

المَوْقُوفَاتُ:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

مما يلزم طالب الحديث معرفته نوع **المَوْقُوفَاتِ** وهي مرسلة قبل الوصول إلى الصحابة.

معرفة علوم الحديث ص: ٢٠

الوَاقِفُ فِي القُرْآنِ = الوَقْفُ:

ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ):

الوَاقِفُ فِي القُرْآنِ: من لا يقول مخلوق، ولا ليس بمخلوق.

هدي الساري: ٤٥٩

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

الوَقْفُ: أن لا يقول القرآن مخلوق أو غير مخلوق.

تدريب الراوي: ٣٢٩/١

و.ل.ى

مَعْرِفَةُ المَوَالِي:

الحاكم (تـ: ٤٠٥هـ):

المَوَالِي وأَوْلَادُ **المَوَالِي**: قد قدمنا ذكر القبائل، وهذا ضد ذلك النوع.

معرفة علوم الحديث ص: ١٩٦

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

وأهم ذلك معرفة **المَوَالِي** المنسوبين إلى القبائل بوصف الإطلاق، فإن الظاهر في المنسوب إلى قبيلة ـ كما إذا قيل: فلان القرشي ـ أنه منهم صليبة، فإذًا بَيَانُ من قيل فيه: «قرشي»، من أَجْلِ كونه مولى لهم، منهم.

علوم الحديث ص: ٤٠٠ ـ المنهل الروي ص: ١٣٥

الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ):

معرفة المَوَالِي المنسوبين إلى القبائل مطلقاً: كفلان القرشي ويكون مولى لهم، ثم منهم من يقال: مولى فلان؛ ويراد مولى عتاقة، وهو الغالب. ومنهم مولى الإسلام كالبخاري الإمام مولى الجعفيين ولاء الإسلام، لأن جده كان مجوسياً فأسلم على يد اليمان الجعفي. ومنهم مولى الحلف كمالك بن أنس الإمام ونفره أصبحيون حميريون صليبة موالي لتيم قريش بالحلف.

الخلاصة ص: ١٣٤

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

من المهمات **مَعْرِفَةُ المَوَالِي** من العلماء والرواة، وأهم ذلك أن ينسب إلى القبيلة مولى لهم مع إطلاق النسب، فربما ظن أنه منهم صلبية بحكم ظاهر الإطلاق، وربما وقع من ذلك خلل في الأحكام الشرعية في الأمور المشترط فيها النسب، كالإمامة العظمى، والكفاية في النكاح، ونحو ذلك.

فتح المغيث ص: ٤٧٤ ـ توضيح الأفكار: ٢/٢٨٣

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

من المهم **مَعْرِفَةُ المَوَالِي** من العلماء والرواة، وهي جمع المولى، وهو أعم من أن يكون من وَلاء العَتَاقة والمُعَاقدة والإسلام، ويطلق المولى على معانٍ غير مرادة، وهنا يطلق على كلٍّ من طرفيه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٧٥

المَوْلَى:

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

قوله ﷺ: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**» يحتمل التأويل، لأن **المَوْلَى** يحتمل وجوهاً في اللغة، أصحها: أنه الولي والناصر.

التمهيد: ٢٢/١٣٢ ـ ١٣٣

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

منهم من أطلق عليه لفظ: **المَوْلَى**؛ والمراد به: ولاء الإسلام. ومنهم: أبو عبدالله البخاري، فهو محمد بن إسماعيل الجعفي مولاهم، نسب إلى ولاء الجعفيين، لأن جده ـ وأظنه الذي يقال له الأحنف ـ أسلم، وكان مجوسياً، على يد اليمان بن أخنس الجعفي، جد عبدالله بن محمد المسندي الجعفي، أحد شيوخ البخاري.

وكذلك الحسن بن عيسى الماسرجسي مولى عبدالله بن المبارك، إنما ولاؤه من حيث كونه أسلم ـ وكان نصرانياً ـ على يديه.

ومنهم من هو **مَوْلَى** بولاء الحلف والموالاة، كمالك بن أنس الإمام ونفره، هم أصبحيون حميريون صليبة، وهم موال لتيم قريش بالحلف. وقيل: لأن جده مالك بن أبي عامر كان عسيفاً على طلحة بن عبيد الله التيمي؛ أي: أجيراً، وطلحة يختلف بالتجارة، فقيل: مولى التيميين لكونه مع طلحة بن عبيد الله التيمي.

وهذا قسم رابع في ذلك وهو نحو ما أسلفناه في مِقْسَم، أنه قيل فيه: مولى ابن عباس، للزومه إياه.

علوم الحديث ص: ٤٠٠ ـ ٤٠١

السخاوي (تـ: **٩٠٢**هـ):

١ ـ **المَوْلَى**: يطلق على كل من المعتِق والمعتَق.

فتح المغيث: ٢١/١

٢ ـ أفردت **مَوَالِي** النبي ﷺ خاصة في كراسة، ولا يعرف تميز كل هذا إلا بالتنصيص عليه، وهو من الضروريات لاشتراطه حقيقة النسب في الإمامة العظمى، والكفاءة في النكاح، والتوارث، وغيرها من الأحكام الشرعية، ولاستحباب التقديم به في الصلاة وغيرها، وإن كان قد ورد في الحديث الصحيح: «**مولى القوم من أنفسهم**».

فتح المغيث: ٣٩٤/٣

٣ ـ اعلم أن **المَوْلَى** من الأسماء المشتركة بالاشتراك اللفظي الموضوعة لكل واحدٍ من الضدين، إذ هي موضوعة للمولى من أعلى،

وهو: المنعم المعتِق بكسر المثناة، والمولى من أسفل، وهو المعتَق بفتح، ومعرفة كل منهما مهمة.

فتح المغيث: ٣٩٦/٣

٤ ـ من اللازم **مَعْرِفَةُ المَوْلَى** الذي هو أعم من كونه ولاء عتاقة، أو إسلام، أو حلف لنفسه، أو لأحد من آبائه، من الصريح أي الخالص نسبه من ذلك كله، السالم منه، بحيث يميز أحدهما من الآخر، ولا يخفى عليه من انتسب بالولاء قرشياً مثلاً، فيظنه من خالطهم تمسكاً بظاهر الإطلاق.

الغاية في شرح الهداية: ٤٣٤/٢

مَوْلَى فُلَان، أو لِبَنِي فُلَانٍ:

ابن الصلاح (تـ: **٦٤٣هـ**):

اعلم أن فيهم من يقال فيه: **مَوْلَى فُلَانٍ**، أو **لِبَنِي فُلَانٍ**؛ والمراد به: مولى العتاقة، وهذا هو الأغلب في ذلك.

علوم الحديث ص: ٤٠٠

بدر الدين بن جماعة (تـ: **٧٣٣هـ**):

قد يقال: **مَوْلَى فُلَانٍ**؛ ويراد مولى عتاقة وهو الأكثر، وقد يكون بالإسلام كالبخاري مولى الجعفيين ولاء إسلام، لأن أبا جده بردزبه كان مجوسياً فأسلم على يد اليمان الجعفي والي بخارى. وكذلك الحسن مولى عبدالله بن المبارك كان نصرانياً فأسلم على يديه.

وقد يكون بالحلف كمالك بن أنس هو ونفره أصبحيون صليبة موالٍ لتيم قريش بالحلف.

ومثال موالي القبيلة: أبو البختري الطائي التابعي مولى طيء، وأبو العالية الرياحي مولى امرأة من بني رياح، والليث بن سعد الفهمي مولاهم.

وقد ينسب إلى القبيلة مولى مولاها، كأبي الحباب الهاشمي مولى شقران مولى رسول الله ﷺ.

المنهل الروي ص: ١٣٥

و.هـ.م

وَهِمَ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

وَهِـمَ: بكسر الهاء؛ أي: غلِطَ.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٦٦٠

الوَهَمُ:

على القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

الوَهَمُ؛ أي: رواية الحديث على سبيل التوهم، وذلك قد يقع في الإسناد وهو الأكثر، وقد يقع في المتن، مثل إدخال حديثٍ في حديث آخر. والأول قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعاً، لِمَا في التعليل بالإرسال واشتباه الضعيف بالثقة، مثل أن يجيء الحديث بإسنادٍ موصول، ويجيء أيضاً بإسنادٍ منقطع أقوى من الإسناد الموصول، وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٤٥٥

و.هـ.ى

وَاهٍ بِمَرَّةٍ:

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

قولهم: وَاهٍ بِمَرَّةٍ؛ أي: قولًا واحداً لا تردد فيه، فكأن الباء زائدة.

تدريب الراوي: ١/٣٥٠

الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ):

(ينظر: المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

حَدِيثٌ وَاهٍ:

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

حَدِيثٌ وَاهٍ؛ يعني: ضعيف.

فتح المغيث: ١/٢٨٧

فُلَانٌ وَاهٍ:

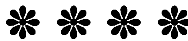
الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ الجرح عنده).

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

فُلَانٌ وَاهٍ: هو ممن يخرج حديثه للاعتبار.

فتح المغيث ص: ١٧٧



حرف الياء

ي.د.ى

أَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى فِيهِ:

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

سمعت أبا زرعة يقول: ما أعلم أني حدثت عن سليم بن سالم إلا أظنه مرة. قلت: كيف كان في الحديث؟ قال: لا يكتب حديثه، كان مرجئاً وكان و ـ **أَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى فِيهِ** ـ يعني: لا يصدق.

الجرح والتعديل: ٢٦٧/٤ ـ بيان الوهم والإيهام: ٢١٠/٣

حَرَّكَ يَدَهُ وَقَلَبَهَا:

يحيى بن سعيد القطان: (تـ: ١٩٨هـ):

يحيى بن سعيد ذكر عمر بن الوليد الشني فقال **بِيَدِهِ يُحَرِّكُهَا** كأنه لا يقويه، قال علي: فاسترجعت أنا فقال: ما لك؟ قلت: إذا حركت يدك فقد أهلكته عندي، قال: ليس هو عندي ممن أعتمد عليه، ولكنه لا بأس به.

الجرح والتعديل: ١٣٩/٦

ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ):

الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو عبدالله.

قال أبو محمد: وروى عنه عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، وقلت لأبي: ما تقول فيه؟ **فَحَرَّكَ يَدَهُ وَقَلَبَهَا**؛ يعني: تعرف وتنكر.

الجرح والتعديل: ٥٣/٣

ي.ق.ظ

عَدْلٌ مُتَيَقِّظٌ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤هـ):

عَدْلٌ مُتَيَقِّظٌ: اسم فاعل من اليقظة، من باب التفعيل؛ أي: من مُسْتَحْضِرٍ ذي يقظة تحمِلُه على التحري، والضبط فيما يصدر عنه.

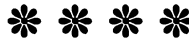
شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٣٤

يَقِظٌ:

علي القاري (تـ: ١٠١٤ هـ):

يَقِظٌ: بفتح فكسر؛ أي: متيقظٌ حاضر القلب، حافظ لفظ الحديث من غير تغيُّر في بنائه وإعرابه عما سمع من ممليه.

شرح شرح نخبة الفكر ص: ٧٨٥



ملحق الرموز

أبنا:

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

(ينظر: أنا).

أرنا:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

(ينظر: أنا).

إلى:

(ينظر: التحويق).

أَنَّ:

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ):

١ ـ هذه اللفظة أعني «أَنَّ» عند جماعة من أهل العلم بالحديث محمولةٌ على الانقطاع حتى يتبين السماع واللقاء.

ومنهم من لا يلتفت إليها ويحمل الأمر على المعروف من مجالسة بعضهم بعضاً، ومشاهدة بعضهم لبعض، وأخذهم بعضهم عن بعض، فإن كان ذلك معروفاً لم يسأل عن هذه اللفظة وكان الحديث عنده على الاتصال، وهذا يشبه أن يكون مذهب مالك، لأنه في موطئه لا يفرق بين شيء من ذلك.

التمهيد: ١١/٨

٢ ـ حكى عن الجمهور أن «عَنْ» و«أنَّ» سواء. وأنه لا اعتبار بالحروف والألفاظ، وإنما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة، يعني مع السلامة من التدليس.

الغاية في شرح الهداية: ١/٢٨٥

أنا:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

أخبرنا: يكتب منها الضمير المذكور مع الألف أولاً.

وقد يُكْتَبُ في علامة «أخبرنا» راء بعد الألف.

علوم الحديث ص: ٢٠٣.

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ).

يكتبون من أخبرنا: (أنا) أو (أرنا) أو (رنا).

المنهل الروي ص: ٩٦

الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

(ينظر: أنبأنا/ن.ب.ء).

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

أخبرنا اقتصروا فيها على الألف والضمير أعنى «**أنا**»، وربما لم يحذف بعضهم الراء فيكتب «**أرنا**»، وبعضهم يحذف الخاء والراء ويكتب «**أبنا**» وقد فعله البيهقي، وطائفة من المحدثين.

توضيح الأفكار: ٢/٢٢٠

ت:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

رمز للترمذي.

رمز له ـ أي السيوطي ـ بالتاء، لأن شهرته بنسبته لبلده أكثر منها باسمه وكنيته.

فيض القدير: ١/٢٥

تخ:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

رمز للبخاري في التاريخ؛ أي: الكبير، فأل للعهد إذ هو المعهود المشهور فيما بين القوم، وأطلقه ـ أي السيوطي ـ لغلبة اشتهاره وتبادر الأذهان إليه، ويحتمل أن المراد واحد من الكتب التي صنفها في التاريخ وهي ثلاثة، وهي: كبير وأوسط وصغير.

فيض القدير: ٢٦/١

ثم:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

(ينظر: معرفة أوطان الرواة وقبائلهم وبلدانهم/و.ط.ن).

ثنا:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

غلب على كتبة الحديث الاقتصار على الرمز في قولهم: (حدثنا) و(أخبرنا)، غير أنه شاع ذلك وظهر حتى لا يكاد يلتبس.

حدثنا: يكتب منها شطرها الأخير وهو الثاء والنون والألف. وربما اقتصر على الضمير منها وهو النون والألف.

وقد يُكْتَبُ في علامة «حدثنا» دال في أولها.

علوم الحديث ص: ٢٠٣

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ).

يكتبون من **حدثنا**: **(ثنا)** أو(نا) أو (دنا).

المنهل الروي ص: ٩٦

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

يقتصرون من **حدثنا** على «**ثنا**»، وربما اقتصروا على الضمير فقط فقالوا: «**نا**»، وربما اقتصروا على حذف الحاء فقط فكتبوا «**دثنا**».

توضيح الأفكار: ٢٢٠/٢ ـ ٢٢١

ثني ـ دثني:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ).

يرمز أيضاً **حدثني** فيكتب **ثني** أو **دثني** دون أخبرني وأنبأنا وأنبأني.

تدريب الراوي: ٨٧/٢

ح:

أبو الوليد الطيالسي (تـ: ٢٠٣هـ):

قال حنبل بن إسحاق: سمعت أبا الوليد الطيالسي يقول: كنت آتي شعبة ومعي ألواح فإذا قال: أخبرنا، كتبت: خ.

وإذا قال: سمعت، كتبت: س.

وإذا قال: حدثنا، كتبت: ح.

فإذا جئت نسختها، كتبت الأخبار على ذلك.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢٦٢/١

الرهاوي (تـ: ٦١٢هـ):

ح: ذكر أنها حاء من حائل؛ أي: تحول بين الإسنادين.

علوم الحديث ص: ٢٠٤

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

١ ـ إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر فإنهم يكتبون عند الانتقال من إسنادٍ إلى إسنادٍ ما صورته «ح»، وهي حاء مفردة مهملة.

علوم الحديث ص: ٢٠٣

٢ ـ وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر كتبوا عند الانتقال من إسنادٍ إلى إسنادٍ «ح» وهي حاء مهملة مفردة، والمختار أنها مأخوذة من التحول لتحوله من الإسناد إلى إسناد، وأنه يقول القارىء إذا انتهى إليها: «ح»، ويستمر في قراءة ما بعدها.

شرح النووي: ٣٨/١

٣ ـ قوله: «ح»: هي **حاء التحويل** من إسنادٍ إلى إسناد، فيقول القارئ إذا انتهى إليها: ح.

شرح النووي: ١٥٢/١

النووي (تـ: ٦٧٦هـ):

قيل: إنها من حال بين الشيئين إذا حجز؛ لكونها حالت بين الإسنادين، وأنه لا يلفظ عند الانتهاء إليها بشيء وليست من الرواية.

وقيل: إنها رمز إلى قوله: الحديث، وأن أهل المغرب كلهم يقولون إذا وصلوا إليها: الحديث.

شرح النووي: ٣٨/١

الدمياطي (تـ: ٧٠٥هـ):

بعض المحدثين يستعملها **بالخاء المعجمة** يريد بها آخراً، وخبراً زاد، وغيره. أو إشارة إلى الخروج من إسنادٍ إلى إسنادٍ والظاهر كما قال بعض المتأخرين أن ذلك اجتهاد من أئمتنا في شأنها من حيث أنهم لم تبين لهم فيها شيء من المتقدمين.

فتح المغيث للسخاوي: ٢١٨/٢

بدر الدين بن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ):

إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر كتبوا عند الانتقال من إسنادٍ إلى إسنادٍ «ح» ولم يبين أمرها عمن تقدم، لكن كتب بعض الحفاظ موضعها «صح» فأشعر بأنها رمزه.

وقيل: هي من التحويل من إسنادٍ إلى إسناد.

وقيل: هي من الحيلولة لأنها تحول بين الإسنادين، وليست من الحديث فلا يتلفظ بشيء في مكانها.

وقيل: هي إشارة إلى قولنا: (الحديث).

والمغاربة يقولون مكانها في القراءة: الحديث، ومن العلماء من يقول: «**حا**» ويمر وهو المختار.

المنهل الروي ص: ٩٦

السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ):

١ ـ اختلفوا أهي من **الحائل** أو **التحويل** أو صح أو **الحديث**، وهل

ينطق بها: حا، أو يصرح ببعض ما رمز بها له عند المرور بها في القراءة أولًا.

فتح المغيث: ٢/٢١٦

٢ ـ إذا كان للحديث إسنادان فأكثر، كتب عند الانتقال من إسنادٍ إلى إسناد «ح» إشارة إلى التحويل من أحدهما إلى الآخر، فيتلفظ بها المحدث عند الوصول إليها فيقول: «ح» ويمر في القراءة وعليه العمل.

وقيل: هي من الحيلولة، لأنها تحول بين الإسنادين، وليست من الحديث فلا يتلفظ بشيء مكانها.

وقيل: هي إشارة إلى قولنا: الحديث، فلذلك يقوله المغاربة مكانها في القراءة.

وبعضهم يجعلها **خاء معجمة** ويتلفظ بها كذلك، يريد أنه إسناد آخر أو خبر. حكاه الدمياطي عن بعض المحدثين، والأكثر على خلافه.

وبقي أيضاً أن بعض المتقدمين من الحفاظ كتب مكانها (صح).

والظاهر أن ذاك اجتهادٌ من الأئمة في شأنها، من أجلِ أنه لم يتبين لهم فيها شيء من المتقدمين.

ورأيت بعضهم يجعل بينهما بياضاً يسيراً وهو ملبس لغير المميزين.

الغاية في شرح الهداية: ١/١٤٠ ـ ١٤١

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

ومما جرت به عادتهم عند الانتقال من سندٍ إلى سند، وذلك أنه إذا كان للحديث إسنادان فأكثر، وجمعوا بين الأسانيد في متنٍ واحد، أنهم إذا انتقلوا من إسنادٍ إلى إسناد آخر كتبوا بينهما «**حاء**» مفردة مهملة صورة «ح»، والذي عليه عمل أهل الحديث أن ينطق القارئ بها كذلك مفردة.

توضيح الأفكار: ٢/٢٢١

حب:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

رمز لابن حبان في صحيحه المسمى بالتقاسيم والأنواع.

فيض القدير: ١/٢٦ ـ ٢٧

حل:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

رمز لأبي نعيم، أحمد بن عبدالله بن إسحاق الأصبهاني، في الحلية؛ أي: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء.

فيض القدير: ١/٢٨

حم:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

رمز لأحمد في مسنده.

لم يكتف ـ أي السيوطي ـ في الرمز إليه بحرف واحد كما فعل في أولئك ـ أي الذين سبقوه ـ لئلا يتصحف بعلامة البخاري.

فيض القدير: ١/٢٥

خ:

أبو الوليد الطيالسي (تـ: ٢٠٣هـ):

(ينظر: ح).

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

رمز للبخاري.

وإنما رمز إليه ـ أي السيوطي ـ بالخاء دون غيرها من حروف بلده، لأنها أشهر حروفه، وليس في حروف بقية الأسماء خاء.

فيض القدير: ١/٢٤

خذ:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

رمز للبخاري في الأدب المفرد.

فيض القدير: ١/٢٦

خط:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

رمز للخطيب، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر البغدادي، في التاريخ، تاريخ بغداد المشهور.

فيض القدير: ١/٢٩

د:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

رمز لأبي داود.

رمز له المؤلف ـ أي السيوطي ـ لأن كنيته أشهر من اسمه ونسبه، والدال أشهر حروف كنيته وأبعدها عن الاشتباه ببقية العلائم.

فيض القدير: ١/٢٤

دنا:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

(ينظر: ثنا).

رنا:

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

(ينظر: نا).

س:

أبو الوليد الطيالسي (تـ: ٢٠٣هـ):

(ينظر: ح).

ش:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

رمز لابن أبي شيبة، عبدالله بن محمد.

فيض القدير: ١/٢٧

ص: (ينظر: التضبيب/ض.ب.ب).

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

رمز لسعيد بن منصور ـ أبو عثمان الخراساني ـ في سننه.

فيض القدير: ١/٢٧

صَحَّ (رمز):

أبو القاسم بن محمد بن زكريا الزهري الإفليلي (تـ: ٤٤١هـ)[1]:

قال: كان شيوخنا يتعالمون أن الحرف إذا كتب عليه «صَحَّ» بصاد وحاء أن ذلك علامة لصحة الحرف، لئلا يتوهم عليه خلل ولا نقص، فوضع حرف كامل على حرف صحيح. وإذا كان عليه «**صاد ممدودة**» دون حاء كان علامة بأن الحرف سقيم إذا وضع عليه حرف غير تام، ليدل نقص الحروف على اختلال الحرف، ويسمى ذلك الحرف **ضبة**؛ أي: أن الحرف مقفل لا يتجه لقراءة، كما أن الضبة ينقفل بها.

النكت للزركشي ص: ٣٥٩

القاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ):

١ ـ أما كتابة «صَحَّ» على الحرف فهو استثبات لصحة معناه وروايته. ولا يكتب «صَحَّ» إلا ما على هذه سبيله، إما عند لحقه، أو إصلِاحه، أو تقييد مهمله، وشكل مُشْكِله؛ ليعرف أنه صحيح بهذا السبيل، قد وقف عليه عند الرواية، واهْتَبَلَ بتقييده.

الإلماع ص: ١٦٦

٢ ـ في «**الإلماع**»: شيوخنا من أهل المغرب يتعاملون أن الحرف إذا كتب عليه «صَحَّ» أن ذلك علامة لصحة الحرف، فوضع حرف كامل على حرف صحيح، وإذا كان عليه **صاد** ممدودة دون **حاء** كان علامة أن الحرف غير مستقيم.

توضيح الأفكار: ٢/٢٢٠

---

(١) حكاه عنه أبو الحسن الصوري في «جزء» جمعه.

طب:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

رمز للطبراني في الكبير؛ أي: معجمه الكبير المصنف في أسماء الصحابة.

فيض القدير: ٢٧/١

طس:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

رمز للطبراني في الأوسط؛ أي: معجمه الأوسط الذي ألفه في غرائب شيوخه.

فيض القدير: ٢٧/١

طص:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

رمز للطبراني في الصغير؛ أي: أصغر معاجمه.

فيض القدير: ٢٧/١

ع:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

رمز لأبي يعلى ـ أحمد بن علي بن المثنى التميمي ـ في مسنده.

فيض القدير: ٢٧/١

عب:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

رمز لعبدالرزاق بن همام بن نافع أبو بكر، في الجامع.

فيض القدير: ٢٧/١

عد:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

رمز لابن عدي، عبدالله بن عدي بن القطان أبو أحمد عبدالله

الجرجاني، في «الكامل»؛ أي: في كتابه المسمى بالكامل الذي ألفه في معرفة الضعفاء.

فيض القدير: ٢٨/١

عق:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

رمز للعقيلي في كتابه الذي صنفه في الضعفاء؛ أي: في بيان حال رجال الحديث الضعفاء.

عم:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

رمز لابنه ـ أي ابن الإمام أحمد ـ عبدالله في زوائده؛ أي: زوائد مسند أبيه، جمع فيه نحو عشرة آلاف حديث.

فيض القدير: ٢٦/١

عَنْ:

مالك بن أنس (تـ: ١٧٩هـ):

١ ـ «عَنْ» و«أنّ» سواء.

المنهل الروي ص: ٤٨

٢ ـ سئل عن قول الراوي: «عَنْ فلان أنه قال كذا»، أو «أنَّ فلاناً قال كذا»، فقال: هما سواء.

توضيح الأفكار: ٣٠٦/١

أحمد بن حنبل (تـ: ٢٤١هـ):

قيل له: إن رجلًا قال: عروة **عن** عائشة، وعن عروة **أنّ** عائشة، هل هما سواء؟ قال: كيف يكونان سواء؟ ليسا بسواء.

توضيح الأفكار: ٣٠٧/١

ابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ) عن جمهور أهل العلم:

«عَنْ» و«أنّ» سواء. وأنه لا اعتبار بالحروف والألفاظ، بل باللقاء

والمجالسة والسماع والمشاهدة؛ فإذا صح سماع بعضهم من بعض حمل على الاتصال بأي لفظ ورد حتى يُبين الانقطاع.

المنهل الروي ص: ٤٨ ـ الغاية في شرح الهداية: ١/٢٨٥ ـ توضيح الأفكار: ١/٣٠٦.

الكيا الهراسي (تـ: **٥٠٤هـ**):

(ينظر: المُرْسَلُ/ر.س.ل).

ابن القطان (تـ: **٦٢٨هـ**):

اعلم أن المحدث إذا روى حديثاً عن رجلٍ قد عرف بالرواية عنه والسماع منه، ولم يقل: حدثنا، أو أخبرنا، أو سمعت، وإنما جاء به بلفظ: «**عن**»، فإنه يُحمل حديثه على أنه متصل، إلا أن يكون ممن عُرف بالتدليس، فيكون له شأنٌ آخر.

بيان الوهم والإيهام: ٢/٤١٥

ابن الصلاح (تـ: **٦٤٣هـ**):

١ ـ كثر في عصرنا وما قاربه بين المنتسبين إلى الحديث استعمال «**عن**» في الإجازة، فإذا قال أحدهم: قرأت على فلان عن فلان، أو نحو ذلك، فظن به أنه رواه عنه بالإجازة. ولا يخرجه ذلك من قبيل الاتصال على ما لا يخفى.

علوم الحديث ص: ٦٢ ـ المنهل الروي ص: ٤٨ ـ توضيح الأفكار: ١/٣٠٧

٢ ـ كثيراً ما يعبر الرواة المتأخرون «عن» الإجازة الواقعة في رواية من فوق الشيخ المسمع بكلمة «**عن**»، فيقول أحدهم إذا سمع على شيخ بإجازته عن شيخه: قرأت على فلان عن فلان، وذلك قريب فيما إذا كان قد سمع منه بإجازته عن شيخه، إن لم يكن سماعاً فإنه شاك.

وحرف «**عن**» مشترك بين السماع والإجازة صادق عليهما.

علوم الحديث ص: ١٧٢

ابن حجر (تـ: **٨٥٢هـ**):

للفظ «عن» ثلاثة أحوال:

أحدها: أنها بمنزلة حدثنا أو خبرنا بالشرط السابق.

الثاني: أنها ليست بتلك المنزلة إذا صدرت من مدلس.

وهاتان الحالتان مختصة بالمتقدمين.

وأما المتأخرون ـ وهم: من بعد الخمسمائة وهلم جرًّا ـ فاصطلحوا عليها للإجازة، فهي بمنزلة أخبرنا، لكنه إخبارٌ جملي كما سيأتي تقريره في الكلام على الإجازة، وهذه هي الحالة الثالثة.

إلا أن الفرق بينها وبين الحالة الأولى مبني على الفرق فيما بين السماع والإجازة، لكون السماع أرجح.

وبقي حالة أخرى لهذه اللفظة[1]، وهي خفية جداً لم ينبه أحد عليها في علوم الحديث مع شدة الحاجة إليها، وهي أنها ترد ولا يتعلق بها حكم باتصال ولا انقطاع، بل يكون المراد بها سياق قصة، سواء أدركها الناقل أو لم يدركها، ويكون هناك شيء محذوف فيقدر.

توضيح الأفكار: ٣٠٤/١

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

المغاربة يستعملونها ـ أي عَنْ ـ في السماع والإجازة معاً.

تدريب الراوي: ٢١٩/١

---

(١) مثال ذلك: ما أخرجه ابن أبي خيثمة في «تاريخه» عن أبيه قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، ثنا أبو إسحاق، عن أبيه، عن أبي الأحوص أنه خرج عليه خوارج فقتلوه. لم يرد أبو إسحاق بقوله: «عن أبي الأحوص» أنه أخبره به، وإنما فيه شيء محذوف تقديره: عن قصة أبي الأحوص، أو عن شأن أبي الأحوص، وما أشبه ذلك، لأنه لا يكون أبو الأحوص حدثه بعد قتله، ثم ذكر أمثلة لذلك، ثم قال: وأمثلة هذا كثيرة، ومن تتبعها وجد سبيلاً إلى التعقب على أصحاب المسانيد ومصنفي الأطراف في عدة مواضع يتعين الحمل فيها على ما وصفنا من المراد بهذه العنعنة. ينظر: توضيح الأفكار: ٣٠٤/١.

فر:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

رمز للديلمي في مسند الفردوس المسمى بمأثور الخطاب المخرج على كتاب الشهاب.

فيض القدير: ٢٨/١

ق:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

رمز لهما ـ أي: البخاري ومسلم ـ في الصحيحين.

فيض القدير: ٢٤/١

قثنا ـ ق ثنا:

العراقي (تـ: ٨٠٦هـ):

منهم من يرمز لها **بقاف**، ثم اختلفوا فبعضهم يجمعها مع أداة التحديث، فيكتب: **قثنا**؛ يريد: قال حدثنا.

وقد توهم بعض من رآها هكذا أنها لواو التي تأتي بعد حاء التحويل، وليس كذلك، وبعضهم يفردها فيكتب **ق ثنا**، وهذا اصطلاح متروك.

تدريب الراوي: ٨٧/٢

الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ):

ومما جرت عادة أهل الحديث حذف «**قال**» في أثناء الإسناد في الخط، والإشارة إليه بالرمز، فرأيت في بعض الكتب المعتمدة الإشارة إليها بقاف، فبعضهم يجمعها مع أداة التحديث فيكتب: «**قثنا**»؛ يريد: «**قال حدثنا**». وبعضهم يفردها فيكتب: «**ق ثنا**»؛ وهذا اصطلاح متروك.

فيض القدير: ٢٩/١

قط:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

رمز للدارقطني في السنن، نسبة إلى الدار والقطن، ركب الاسمان وجعلا واحداً، ونسب إليه كما نبه عليه في المصباح.

فيض القدير: ٢٨/١

ك:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

رمز للحاكم، محمد بن عبدالله في مستدركه.

فيض القدير: ٢٦/١

كَذَا وكَذَا:

الحافظ الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ):

كَذَا وكَذَا: هذه العبارة يستعملها عبدالله بن أحمد كثيراً فيما يجيبه به والده، وهي بالاستقراء كناية عمن فيه لين.

ميزان الاعتدال: ٤٨٣/٤ ـ الرفع والتكميل ص: ٢٢٤

لا:

(ينظر: التحويق/ح.و.ق).

ن:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

رمز للنسائي.

رمز له ـ أي السيوطي ـ بالنون، لأن نسبته أشهر من اسمه وكنيته، ولم يرمز له بالسين لئلا يتصحف بابن أبي شيبة.

فيض القدير: ٢٥/١

نا:

سفيان الثوري (تـ: ١٦١هـ):

قال عبيد الله بن موسى: سمعت الثوري يقول: إذا قرأت على العالم فلا بأس أن تقول: **نا**.

الجامع لأخلاق الراوي: ٥٠/٢

مالك بن أنس (تـ: ١٧٩هـ):

قال يحيى بن عبدالله بن بكير: لما فرغنا من قراءة الموطأ على مالك بن أنس، جثا بين يديه رجلٌ من أهل المغرب فقال: يا أبا عبدالله! أرأيت ما قرئ عليك من هذا الموطأ أقول: **نا** مالك؟ فقال: نعم أوَليس هو حديثي، أوَليس قد أنصت له فقومت خطأه ورددت زلله؟ فقل: **نا** مالك إنه حديثي.

الجامع لأخلاق الراوي: ٥١/٢

الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ):

وكذلك المسافرون يكتبون «**نا**» بدل حدثنا اختصاراً في الكتابة تكررها، وصار ذلك عادة لعامة الطلبة، وقد كان في السلف من يفعل نحواً من هذا.

الجامع لأخلاق الراوي: ٢٦١/١

ابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ):

(ينظر: ثنا).

هـ:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

رمز لابن ماجه.

رمز له ـ أي السيوطي ـ بالهاء، لأن اشتهاره بلقب أبيه أكثر منه باسمه وبلده.

فيض القدير: ٢٥/١

هب:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

رمز للبيهقي، نسبة إلى يهق قرى مجتمعة بنواحي نيسابور، في شعب الإيمان.

فيض القدير: ٢٨/١

هق:

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

رمز للبيهقي في السنن الكبرى.

فيض القدير: ٢٨/١

(٣):

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

رمز لهم ـ أي لأصحاب السنن الأربعة ـ إلا ابن ماجه.

فيض القدير: ٢٥/١

(٤):

السيوطي (تـ: ٩١١هـ):

رمز لهؤلاء الأربعة؛ أي: لأصحاب السنن الأربعة، أبي داود ومن بعده؛ ـ أي: الترمذي والنسائي وابن ماجه ـ.

فيض القدير: ٢٥/١

الحُمْرَةُ:

(ينظر: الحمرة/ح.م.ر).

الخُضْرَة:

(ينظر: رُمُوزُ الكِتَابِ/ر.م.ز).

الدَّارَةُ:

(ينظر: الدارة/د.و.ر).

الصّفْر:

(ينظر: الصفر/ص.ف.ر).



خاتمة

خاتمة

إن إنجاز هذا العمل على الوجه الذي ينبغي له هو بحاجةٍ إلى شيءٍ من الصبر والدلجة، إذ نحن في حاجة إلى معجمٍ **«جامع مانع»** يغني في بابه ويتوفر على الخصائص الثلاث المطلوبة وهي: الاستقراء، والتاريخية، والتوثيق، لذلك هناك مصادر لا بد من إضافتها، لإتمام المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية المعرفة، أهمها:

١ ـ **كتب الحديث الأخرى** غير الداخلة في المتن المحصى في هذا المعجم، وهي أنواع.

٢ ـ **كتب الأصول**: واهتمامها بهذا الأمر ظاهر، وفائدتها في ذلك لا تخفى، ومن ثم فإحصاؤها أمر لازم.

٣ ـ **المعاجم اللغوية والاصطلاحية**: لأن «علم الحديث وعلم اللغة يجريان من واد واحد»[1].

والهدف من هذه المقترحات هو:

أ ـ توثيق المصطلحات من مصادرها الأصلية كـ: «الشاذ» عند الشافعي، و«الحسن» عند الخطابي، وغيرها كثير مما هو موثقٌ من كتبٍ ليست هي المصدر الأصلي لها، والتي لم يشملها الإحصاء في هذه المرحلة التي نحن بصددها، فهي تحتاج إلى أن تؤخذ من المصدر الذي

---

(١) المزهر للسيوطي: ٢/٢٨٦.

ألفه صاحبه، وليس من مرجع يحتمل الزيادة والنقصان، وما إلى ذلك من مشاكل النقل بالواسطة.

ب ـ تتبع عملية الإحصاء حتى يكون تاماً وشاملًا بإذن الله تعالى، لتتم النيابة عن الأمة في تيسير فهم علوم الشريعة، لأن مثل هذا العمل يحتاج إلى طاقات، وأوقات، وأموال، لا يتيسر للجميع امتلاكها قصد القيام بهذا الأمر، ومن ثم كان واجباً على من وفقه الله تعالى الوقوف على هذا الثغر من ثغور خدمة السنة النبوية المشرفة والدفاع عنها.

والله تعالى نسأل أن يكون هذا العمل بمثابة فاتحة خير في مجال المعاجم التاريخية المتخصصة في مختلف العلوم.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات



الفهارس العامة

- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس المصطلحات المعرفة بالمعجم.
- فهرس الموضوعات.

فهرس المصادر والمراجع

١ ـ أبجد العلوم، تأليف صديق بن الحسن القنوجي (تـ: ١٣٠٧هـ)، تحقيق: عبدالجبار زكار. دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان. (طبع سنة ١٩٧٨م).

٢ ـ إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ، للإمام محيي السنة أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (تـ: ٦٧٦هـ)، حققه وعلق عليه: د. نور الدين عتر. الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م. دار البشائر الإسلامية.

٣ ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح، لابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ)، علق عليه ووضع حواشيه: م.ع. بيضون. ط،٢ سنة ١٤٢٨هـ/٢٠٠٦م، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٤ ـ إكمال المعلم بشرح صحيح مسلم، للقاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ)، تحقيق: د.يحيى إسماعيل. دار الوفاء للطباعة، الطبعة: ١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٥ ـ الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض (تـ: ٥٤٤هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر. دار التراث، القاهرة. المكتبة العتيقة، تونس، الطبعة: ٢.

٦ ـ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، للحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير (تـ: ٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر ـ بيروت، طبعة جديدة منقحة مصححة (١٤١٦هـ/١٩٩٦م).

٧ ـ بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب، لمحمد مرتضى الحسني الزبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ)، بعناية: عبدالفتاح أبو غدة. مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب.

٨ ـ بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، لابن القطان (تـ: ٦٢٨هـ)، دراسة وتحقيق: د.الحسين آيت سعيد. دار طيبة للنشر، الطبعة: ١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٩ ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين السيوطي (تـ: ٩١١هـ)، حققه وراجع أصوله: عبدالوهاب عبداللطيف. دار الفكر.

١٠ ـ تذكرة الحفاظ، لشمس الدين الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ). دار الفكر العربي.

١١ ـ تغليق التعليق، لابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ). المكتب الإسلامي، دار عمار. ط١، سنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٢ ـ التقريب مع تدريب الراوي، للنووي (تـ: ٦٧٦هـ)، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، دار الفكر.

١٣ ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ). طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ المغرب.

١٤ ـ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للعراقي (تـ: ٨٠٦هـ). دار الحديث، بيروت ـ لبنان. ط:٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

١٥ ـ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للعراقي (تـ: ٨٠٦هـ)، حققه: عبدالرحمن محمد عثمان. دار الفكر ـ بيروت.

١٦ ـ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لمحمد بن إسماعيل المعروف بالأمير الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ)، حققه وكتب له مقدمة علمية: محمد محيي الدين عبدالحميد. المكتبة السلفية.

١٧ ـ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني (تـ: ١١٨٢هـ)، علق عليه ووضع حواشيه: أبو عبدالرحمن صلاح بن محمد بن عويضة. دار الكتب العلمية بيروت.

١٨ ـ جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله، لابن عبدالبر (تـ: ٤٦٣هـ). دار الفكر.

١٩ ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمود الطحان. مكتبة المعارف، الرياض، طبعة: ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٢٠ ـ الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي (تـ: ٣٢٧هـ)، الطبعة ١. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ـ الهند. ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.

٢١ ـ جهود معهد الدراسات المصطلحية في خدمة السنة المشرفة نموذج: مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية المعرفة، تأليف: الدكتور الشاهد البوشيخي، دراسات مصطلحية: ٧، مطبعة آنفو ـ برانت، فاس ـ المغرب. ط ٢٠٠٩م.

٢٢ ـ الخلاصة في أصول الحديث، تأليف: الحسين بن عبدالله الطيبي (تـ: ٧٤٣هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، ط. ، سنة ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م. دار الأخيار للنشر والتوزيع، الرياض ـ المملكة العربية السعودية.

٢٣ ـ دراسات مصطلحية، مجلة حولية محكمة يصدرها معهد الدراسات المصطلحية، العدد: ٤، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م (عدد خاص بندوة: مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية). مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ـ المغرب.

٢٤ ـ دليل معهد الدراسات المصطلحية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز ـ فاس، المغرب، الطبعة الثانية مزيدة ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م. مطبعة آنفو ـ برانت، فاس.

٢٥ ـ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للإمام الحافظ شمس الدين لذهبي (تـ: ٧٤٨هـ) ضمن أربع رسائل في علوم الحديث، اعتنى بها: عبدالفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية.

٢٦ ـ الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، تأليف: الإمام محمد بن جعفر الكتاني (تـ: ١٣٤٥هـ)، علق عليها: أبو عبدالرحمن صلاح محمد عويضة. دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: ١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٢٧ ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، للإمام أبي الحسنات محمد عبدالحي اللكنوي الهندي (تـ: ١٣٠٤هـ)، حققه وخرج نصوصه وعلق عليه: عبدالفتاح أبو غدة. دار الأقصى للنشر والتوزيع ـ بيروت. الطبعة الثالثة مزيدة من التحقيق والتعليق، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٢٨ ـ سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ). الطبعة:١١، سنة ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان.

٢٩ ـ شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، للإمام المحدث علي بن سلطان محمد الهروي القاري (تـ: ١٠١٤هـ)، قدم له: الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم. دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت ـ لبنان.

٣٠ ـ صحيح مسلم بشرح النووي، للنووي (تـ: ٦٧٦هـ). دار الفكر ـ بيروت.

٣١ ـ صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقَط، للإمام الحافظ أبي عمرو بن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر. دار الغرب الإسلامي. ط. ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٣٢ ـ علوم الحديث لابن الصلاح، للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (تـ: ٦٤٣هـ)، تحقيق وشرح: نور الدين عتر. دار الفكر المعاصر، بيروت ـ لبنان. دار الفكر، دمشق ـ سورية.

٣٣ ـ الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، للحافظ محمد بن الجزري، تأليف: الإمام محمد بن عبدالرحمن السخاوي (تـ: ٩٠٢هـ)، تحقيق ودراسة: محمد سيدي محمد محمد الأمين. مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة. الطبعة الثانية: ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٣٤ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ)، تصحيح وتحقيق بإشراف: عبدالعزيز بن عبدالله بن باز. نشر وتوزيع: رئاسة دار البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية.

٣٥ ـ فتح الباقي على ألفية العراقي بهامش التبصرة والتذكرة، لزكريا الأنصاري (تـ: ٩٢٦هـ). المطبعة الجديدة بطالعة ـ فاس، عدد: ٦٤ سنة: ١٣٥٤هـ.

٣٦ ـ فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، تأليف: القاضي زين الدين أبي يحيى زكريا الأنصاري السنيكي (تـ: ٩٢٦هـ). دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان. ط: ١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٣٧ ـ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للعراقي (تـ: ٨٠٦هـ). عالم الكتب ـ بيروت. ط: ٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٣٨ ـ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (تـ: ٨٠٦هـ). حققه وعلق عليه: ذ. محمود ربيع. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ـ لبنان. ط: ١. ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٣٩ ـ فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي، تأليف: الإمام شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ). دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان. ط ١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٤٠ ـ الفقيه والمتفقه، الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ). قام بتصحيحه والتعليق عليه: الشيخ إسماعيل الأنصاري. المكتبة العلمية.

٤١ ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، للعلامة محمد عبدالرؤوف المناوي (تـ: ١٠٣١هـ). طبعة جديدة منقحة مصححة، ط: ١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م. دار الفكر، بيروت ـ لبنان.

٤٢ ـ قاموس مصطلحات الحديث النبوي، إعداد: محمد صديق المنشاوي، تقديم: د.محمود عبدالرحمن عبدالمنعم. دار الفضيلة للنشر ـ القاهرة.

٤٣ ـ الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ) ط: ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م. دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٤٤ ـ الكفاية في علم الرواية، تأليف: الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، علق عليه ووضع حواشيه: الشيخ زكريا عميرات. ط: ١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م. دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٤٥ ـ ما لا يسع المحدث جهله، لأبي حفص عمر بن عبدالمجيد الميانشي (ت: ٥٨١هـ)، حققه وعلق عليه: صبحي السامرائي. ط. ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م. شركة الطبع والنشر الأهلية ـ بغداد.

٤٦ ـ مجلة المعجمية: (وقائع ندوة «المعجم العربي التاريخي: قضاياه ووسائل إنجازه» من ١٤ إلى ١٧ نونبر ١٩٨٩). جمعية المعجمية العربية بتونس، الوردية ـ تونس. العددان: الخامس والسادس ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م و١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٤٧ ـ مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، الجزء ١٨ (كتاب الحديث)، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم. المكتب التعليمي السعودي بالمغرب. مكتبة المعارف، الرباط ـ المغرب.

٤٨ ـ محاسن الاصطلاح في تضمين ابن الصلاح، تأليف: الإمام سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني الشافعي (ت: ٨٠٥هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور. ط: ١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م. دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٤٩ ـ المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للقاضي الحسين بن عبدالرحمن الرامهرمزي (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب. ط: ٣، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م. دار الفكر للطباعة والنشر.

٥٠ ـ المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، تأليف: الإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ)، شرح وتحقيق: أحمد بن فارس السلوم. دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان. ط: ١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

٥١ ـ مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية، تأليف: الدكتور الشاهد البوشيخي، الطبعة: ١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م. مطبعة آنفو ـ برانت، فاس ـ المغرب.

٥٢ ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تأليف: جلال الدين للسيوطي، طبعه وصححه ووضع حواشيه: فؤاد علي منصور. دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٥٣ ـ المعجم التاريخي للغة العربية: قضاياه النظرية والمنهجية والتطبيقية (أعمال ندوة)، تنظيم: مؤسسة البحوث والدراسات العلمية (مبدع)، فاس ـ المغرب. ومعهد الدراسات المصطلحية، كلية الآداب ظهر المهراز، فاس ـ المغرب. نشر مشترك: مؤسسة البحوث والدراسات العلمية (مبدع)، فاس ـ المغرب. ودار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة، جمهورية مصر العربية.

٥٤ ـ المعجم التاريخي للمصطلحات القرآنية المعرفة في تفسير الطبري، تأليف: دة. فريدة زمرد. مطبوعات معهد الدراسات المصطلحية. ط١, ٢٠٠٥م، مطبعة آنفو ـ برينت، فاس ـ المغرب.

٥٥ ـ المعجم الحديث في علوم الحديث، تأليف: د. ساجد الرحمن الصديقي، ط. ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م. دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٥٦ ـ معجم اصطلاحات الأحاديث النبوية، تأليف: عبدالمنّان الراسخ. ط١, ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م. دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان.

٥٧ ـ المعجم الاصطلاحي لألفاظ الجرح والتعديل في علم الحديث النبوي الشريف، تأليف: الدكتور بشير محمود فتاح. ط١، ٢٠١١. دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٥٨ ـ معجم علوم الحديث النبوي، تأليف: د.عبدالرحمن بن إبراهيم الخميسي. ط١, ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م. دار الأندلس الخضراء، المملكة العربية السعودية ـ جدة. دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان.

٥٩ ـ معجم مصطلحات الحديث، وضعه: سليمان مسلّم الحرش وحسين إسماعيل الجمل. قدم له: الشيخ عبدالقادر الأرناؤوط. ط١, ١٤١٧هـ/١٩٩٦م. مكتبة العبيكان ـ الرياض.

٦٠ ـ معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد، تأليف: الدكتور ضياء الرحمن الأعظمي، ط. ٢. ١٤٢٥هـ طبعة جديدة منقحة ومزيدة. دار أضواء السلف ـ الرياض.

٦١ ـ معجم المصطلحات الحديثية، صنفه بالعربية نور الدين عتر، ترجمه وصاغه بالفرنسية: عبداللطيف الشيرازي الصباغ وداود عبدالله كريل. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م. مطبعة جامعة دمشق.

٦٢ ـ معجم المصطلحات الحديثية، تأليف: أ.د. محمد أبو الليث الخيرآبادي. ط١, ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م. مؤسسة الرسالة ناشرون ـ دمشق ـ سوريا.

٦٣ ـ معجم المصطلحات الحديثية، تأليف: سيد عبدالماجد الغوري. ط. ١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت.

٦٤ ـ المعجم الوجيز في اصطلاحات أهل الحديث، تأليف أبي مازن أيمن السيد عبدالفتاح.ط. ١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م. الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ـ القاهرة.

٦٥ ـ معرفة علوم الحديث، تصنيف: الإمام الحاكم أبي عبدالله النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ)، اعتنى بنشره وتصحيحه والتعليق عليه. أ.د. السيد معظم حسين. الطبعة: ٣، ١٩٧٩. منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.

٦٦ ـ منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر. الطبعة ٣: ١٤١٨هـ/١٩٩٧م. دار الفكر المعاصر، بيروت ـ لبنان. دار الفكر، دمشق ـ سورية.

٦٧ ـ المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تأليف: الشيخ الإمام بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت: ٧٣٣هـ)، تحقيق: محيي الدين عبدالرحمن رمضان. ط. ٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م. دار الفكر دمشق ـ سورية.

٦٨ ـ الموقظة في علم مصطلح الحديث، للإمام شمس الدين الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة ٤. ١٤٢٠هـ مصححة ومدققة ومنقحة. دار البشائر الإسلامية، بيروت ـ لبنان. مكتب المطبوعات الإسلامية.

٦٩ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي. ط. ١، ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م. دار إحياء الكتب العربية.

٧٠ ـ نزهة النظر، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.

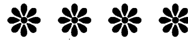
٧١ ـ نزهة النظر شرح نخبة الفكر، تأليف: الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تعليق وشرح: الشيخ صلاح محمد محمد عويضة. دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٧٢ ـ نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام، لشمس الدين الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور فاروق حمادة، ط. ١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م. دار الثقافة للنشر، الدار البيضاء ـ المغرب.

٧٣ ـ النكت على مقدمة ابن الصلاح، تأليف: الإمام بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد علي سمك. ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٣م. دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٧٤ ـ النكت على كتاب ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق ودراسة: د. ربيع بن هادي عمير. ط. ١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م. المملكة العربية السعودية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. المجلس العلمي إحياء التراث الإسلامي.

٧٥ ـ النكت على كتاب ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، حققه وعلق عليه: مسعود عبدالحميد السعدني ومحمد فارس. ط:١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م. دار الكتب العلمية ـ بيروت.



فهرس المصطلحات المعرَّفة بالمعجم

حرف الألف

حرف التاء

حرف الثاء

حرف الحاء

حرف الشين

ص.ح.ف

المصطلح	الصفحة

حرف الطاء

ط.ب.ق

حرف الغين

حرف الكاف

حرف الميم

حرف الهاء

حرف الياء

ي.د.ى

ملحق الرموز

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

